دليل السالك
إلى ألفية ابن مالك
(١)



دليل السالك
إلى
ألفية ابن مالك

تأليف

عبد الله بن صالح الفوزان

الجزء الأول


بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة الطبعة الجديدة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فهذه طبعة جديدة، مصححة ومنقحة ومزيدة لكتابي: «دليل السالك إلى ألفية ابن مالك» تقوم بها دار ابن الجوزي، التي عرفت من خلال منشوراتها بالإنجاز، والدقة، وجودة الإخراج، وقد تمت ـ بحمد الله ـ قراءة الكتاب، وعُمِلَ ما تقدم، إضافة إلى العناية بأبيات الألفية، بمراجعة عدد من النسخ المتقنة، والكتب التي عنيت بإعرابها وضبط ألفاظها، ثم رأيت ذكر جميع أبيات الألفية المتعلقة بكل جزء في مقدمته؛ لتكون قريبة من الحافظ والقارئ. والله أسأل أن ينفع بهذا الشرح، وأن يثيبني ـ ومن أفادني ـ على ما بُذل فيه من جهد ووقت. والله ولي التوفيق.

كتبه

عبد الله بن صالح الفوزان

في ١٧/ ٦/ ١٤٢٩هـ

ثم في ١٦/ ٦/ ١٤٣١هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين، نبيّنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذا شرح لطيف على ألفية العلّامة محمد بن مالك الأندلسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتبته بعد علاقة وثيقة طويلة مع هذه الألفية..

أولها: دراستي لها في المعهد العلمي وعنايتي بحفظها وفهمها.

وثانيها: تدريسها في المعهد عدة سنوات.

وثالثها: تدريسها للطلاب في المسجد.

وقد تبيّن لي من خلال ذلك أن الألفية بحاجة إلى شرح يناسب أبناء هذا الزمن، يعتمد على سهولة التعبير، والبعد عن العلل النحوية، وتعدد الآراء، ويقوم على الأمثلة الواضحة المفيدة، مع العناية بالإعراب وقواعده، وكنت أستصعب ذلك، فأشار عليَّ جمع من الإخوة ـ جزاهم الله خيراً ـ بشرحها، وحبّبوا إليَّ الإقدام على ذلك، لا سيّما بعد تدريسها في المسجد، وهو منهج يختلف عن منهج الدراسة النظامية، فاستخرت الله تعالى، وسألته العون، وبدأت في كتابة شرحها.

وقد وضعت لشرحي ـ هذا ـ منهجاً استفدته من تدريس الألفية، وهو كما يلي:

١ ـ كتبت هذا الشرح بأسلوب واضح وعبارة بيّنة ـ قدر طاقتي ـ ليكون في متناول الدارسين لألفية ابن مالك؛ لأن من أسباب انصراف

الناشئة عن دراسة النحو ورغبتهم عنه، اختصار العبارة وإيجازها، فلا يستطيع الطالب أن يطبق المثال على القاعدة، وقد احتفظت باصطلاحات المتقدمين في الغالب.

وطريقتي أنني أبدأ بشرح المسائل النحوية التي تحويها الأبيات مع إيراد الأمثلة، وقد أزيد على ما ذكره الناظم ما تدعو الفائدة إلى ذكره من شرط أو ضابط ونحوهما، وأرجح ما يؤيده السماع ولو كان فيه مخالفة لأئمة النحو، وفي نهاية المطاف أشرح الأبيات بأسلوب موجز، وأبيّن معاني ألفاظها، وما يحتاج إلى إعراب أو إيضاح أصل..

٢ ـ وضعت نصب عيني ـ أثناء شرحي ـ ثلاثة أمور:

الأول: عدم اللجوء إلى التكلُّف والتأويل فيما خرج عن القاعدة، وخالف النسق الصحيح الوارد في تركيب الجملة، بل يبقى على ما سمع عليه من العرب.

الثاني: التسهيل في اللغة، والتسامح في قبول ما تكلم به العرب، وعدم التشدُّد، وهذا أمر مطلوب. فما ورد عن العرب ـ وإن قلّ ـ كافٍ في القياس عليه، ومراعاة الأكثر أفضل.

الثالث: عدم الإكثار من الحذف والتقدير في آيات القرآن، وهذه قاعدة ينبغي أن يستفيدها الدارس لإعراب الآيات، فقد تتعدّد الآراء، وخيرها ما كان بعيداً عن التقدير، ما دام أن المعنى يشهد له.

٣ ـ اعتمدت التمثيل بالآيات القرآنية، وأشير ـ في الغالب ـ إلى القراءات إن كانت سبعية، وأذكر قبل الآية مثالاً يوضح القاعدة، ويكشف غامضها، وقد حرصت على أن يكون مثالاً مفيداً، وقد لا أمثل بذلك إذا كان المقام لا يستدعي المثال، وقد مثَّلت ببعض الأحاديث في مواضع من الشرح، لا سيّما ما قد يشكل إعرابه على بعض الدارسين.

٤ ـ أعرضت عن ذكر المسائل الخلافية، والآراء المنسوبة لبعض علماء النحو، مكتفياً بالرأي الأقوى، الذي يعضده السماع بكثرة، إلّا إذا

كان الخلاف أشار إليه ابن مالك، فأذكره من باب توضيح الألفية[١].

٥ ـ لم أكثر من عرض الشواهد من كلام العرب ـ مع اقتناعي بقيمتها الأدبية ومنزلتها في اللغة ـ إلّا ما دعت إليه الحاجة، أو كان ابن مالك قد أشار إليه في الألفية، وإنما أعرضت عن أكثرها؛ لأنها تحتاج من المتعلم إلى جهد ووقت في تفسير ألفاظها، وبيان معانيها، إضافة إلى المعلومات الأساسية المقصودة في هذا العلم.

٦ ـ أذكر ـ أحياناً ـ بعض العلل والأسباب التي يذكرها النحاة، من باب توضيح الألفية[٢]، وإن لم أقتنع بها، إذ الكثير منها تعليل لأمر واقع لا سبب له إلّا السماع، وهذه هي القاعدة السليمة التي لا اعتراض عليها، دون الاشتغال بعلل وأسباب لا تفيد شيئاً في مجال التطبيق. يقول الخضري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حاشيته على «شرح ابن عقيل» رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند الكلام على بناء الأفعال وسببه؛ يقول: (العمدة في هذه الأحكام السماع وهذه حِكَمٌ تُلْتَمَسُ بعد الوقوع، لا تحتمل هذا البحث والتدقيق)[٣].

ويقول أبو حيان رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن تعليلات النحاة لحركة الضمير من ضمة للمتكلم، أو فتحة للمخاطب، أو كسرة للمخاطبة: (والذي أذهب إليه أن هذه التعاليل لا يُحتاج إليها؛ لأنها تعليلُ وضعياتٍ، والوضعيات ينبغي ألا تعلل)[٤]، ومراده بالوضعيات: ما نطقت به العرب على وضع خاص؛ مثل: أنتَ. أنتِ... إلخ.

٧ ـ ذيّلت الكتاب بحواشٍ أودعتها إعراب ما قد يشكل على القارئ من الآيات القرآنية أو الأحاديث أو الأبيات، وهو إعراب موجز ـ في الغالب ـ لئلا يزداد حجم الكتاب، وفيه ما يصلح أن يكون قواعد

---

(١) مثل الخلاف في حرف التعريف (أل) مع أنني مقتنع أن هذا الخلاف لا طائل تحته.
(٢) انظر: شرح البيت الأول في باب «المعرب والمبني». والبيت الثالث في باب «الموصول».
(٣) «حاشية الخضري» (١/ ٣٠).
(٤) «التذييل والتكميل» (٢/ ١٣٣).

عامة. كما ذكرت في بعض الحواشي شرح بعض المصطلحات النحوية أو الصرفية التي يحتاج إليها القارئ.

٨ ـ لما كان ضبط أبيات الألفية بالشكل من الأهمية بمكان، قمت بكتابتها مشكولة؛ لتكون عوناً للطالب على حفظ سليم من الأخطاء.

٩ ـ لم أكتفِ بالأبواب العامة للألفية، بل وضعت عناوين قصيرة أمام الأبيات، إيضاحاً لها وتقريباً لمضمونها، مع حرصي على الوحدة الموضوعية للأبيات التي أجمعها في مكان واحد وأشرحها، والغالب أنني أبدأ الشرح بذكر موضوع النظم الذي أشرحه.

١٠ ـ قدّمت للشرح بمقدمة تحدثت فيها عن ألفية ابن مالك، وجملةٍ من شروحها وخدمة العلماء لها، كما بيّنت شيئاً من خصائصها ومزاياها.

١١ ـ لم أضع في الحاشية إحالات لكتب النحو، لعدم الحاجة إليها، إلّا في بعض المسائل التي تهم القارئ.

١٢ ـ حرصت على ربط المسائل ببعضها؛ بقولي: كما تقدم، أو سيأتي، ونحو ذلك مما يفيد القارئ في ربط المعلومات وردِّ بعضها إلى بعض.

وفي الختام أرجو من القارئ الكريم إذا رأى فيما كتبته زلّة قلم أو نبوة فهم أن يكتب إليَّ ـ مشكوراً مأجوراً ـ لتلافي ذلك مستقبلاً؛ فالأذن صاغية، والصدر منشرح؛ لأن ما يكتبه الإنسان عرضة للنقد والانتقاد، والتخطئة والتصحيح. وأسأل الله العلي القدير أن يرزقنا علماً نافعاً وعملاً صالحاً. وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وكتبه

عبد الله بن صالح الفوزان

ضحوة يوم الأحد ٢٥/ ٢/ ١٤١٦هـ

القصيم ـ بريدة

ص.ب: ١٢٣٧٠ ـ الرمز البريدي: ٨١٩٩٩

alfuzanl@hotmail.com

/http://www.islamlight.net/alfuzan



ألفيةُ ابنِ مالكٍ

كان للسابقين من أهل العلم العناية الكبرى بحفظ العلوم وتقريبها لطلابها، فبذلوا جهداً، وصرفوا وقتاً، فتعددت الفنون، وتنوّعت طرق تدوينها . . .

وقد ظهر في القرن الثاني الهجري ـ وما بعده ـ (الشعر التعليمي) وهو نظم أنواع من المعارف والعلوم، مما كان له أثر كبير في تنوُّع المعارف وتنظيمها، وازدياد الإقبال على التعلُّم والتعليم؛ لأن النظم وسيلة سهلة، ومشوقة للحفظ والنقل.

وقد شمل هذا النوع من الشعر كثيراً من العلوم، فلم يقتصر على النحو فقط، بل تعداه إلى غيره من الفنون؛ كالقراءات وأصول الفقه وأصول التفسير ومصطلح الحديث وغير ذلك، ومن ذلك (الألفية) التي نظمها العلّامة محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، المتوفى سنة (٦٧٢هـ) بعد كتابه (الكافية) وقد اختصرها منه[١].

وقد سبق ابن مالك في نظم النحو على هذا المنوال العلّامة ابن معطٍ، المتوفى سنة (٦٢٨هـ). والظاهر أن ابن مالك نظر في ألفية ابن معطٍ، وأقرأها لتلاميذه، فشجّعه ذلك على أن ينظم على غرارها أو أفضل منها، رغبة في خدمة اللغة العربية، وتقريب علومها للدارسين، لا سيما وقد نظم قبلها (الكافية) وهو في عصر كثرت فيه المنظومات؛ كمنظومة الحريري، المتوفى سنة (٥١٦هـ)، وابن الحاجب، المتوفى سنة (٦٤٦هـ)، وأبي حيان، المتوفى سنة (٧٤٥هـ).

---

(١) دلَّ على ذلك قوله في آخر الألفية:

أحصى من الكافية الخلاصة ....

جاءت ألفية ابن مالك شاملة لأبواب النحو، منظّمة الأبواب، سهلة الاستيعاب، جمع فيها خلاصة ما أورده في (الكافية)، وقد امتازت بمميزات أذكر منها ما يلي:

١ ـ بيان الحالات الأصلية والفرعية، وما جاء بخلاف ذلك؛ كقوله في باب الفاعل:

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلا وَالأَصْلُ فِي المَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلا
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الأَصْلِ وَقَدْ يَجِي المَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

وقوله في باب (الابتداء):

والأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إذ لا ضَرَرا

٢ ـ الإشارة إلى بعض المسائل الإعرابية التي هي بمثابة قاعدة، كقوله في باب (الابتداء):

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ إنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ
وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِي فَاعِلٌ اغْنَى فِي أَسَارٍ ذَانِ

وقوله في باب (نعم وبئس):

وَيُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

٣ ـ بيان الأوجه الخلافية، كقوله في باب (التوكيد):

وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

وقوله في باب (التنازع):

إنْ عَامِلانِ اقْتَضَيا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ
وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ وَاخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَه

٤ ـ الاستغناء بالأمثلة عن ذكر القاعدة أو ذكر الشروط، وهذا كثير فيها، وهو من باب التعريف بالمثال، ومن ذلك قوله في باب (الابتداء):

وَلَا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ
وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ فَمَا خِلٌّ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا

وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ … بِرٍّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

٥ ـ إعطاء الأحكام المضادة لبعض المسائل، كقوله في باب (أفعال المقاربة):

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى … نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

وقوله في باب (إنَّ):

لِإنَّ أَنَّ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلّْ … كَأَنَّ عكسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

٦ ـ الاختصار بعدم تكرار حرف العطف، كقوله في باب (كان):

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْماً وَالْخَبَرْ … تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّداً عُمَرْ
كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا … أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

وقوله في باب (حروف الجر):

هَاكَ حُرُوفَ الجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَى … حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى
مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللَّامُ كَيْ وَاوٌ وَتَا … وَالكَافُ وَالبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى

٧ ـ ظهرت شخصية الناظم فأبدى رأيه صريحاً في بعض المسائل، كقوله في باب (النكرة والمعرفة):

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا … أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انتَمَى
كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَاتِّصَالَا … أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالَا

وقوله في باب (العطف):

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى … ضَمِيرِ خَفْضٍ لازِماً قَدْ جُعِلَا
وَلَيْسَ عِنْدِي لازِماً إِذْ قَدْ أَتَى … فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

٨ ـ الإشارة إلى الأصح أو المختار أو الأشهر أو القليل، ونحو ذلك، كقوله في باب (المعرب والمبني) وهو يتحدث عن الأسماء الستة:

أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ … وَالنَّقْصُ فِي هذا الأَخِيرِ أَحْسَنُ
وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ … وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

وقوله في آخر باب (النعت):

وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ ... يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلْ

وقوله في باب (أفعال المقاربة):

وَمِثْلُ كَادَ في الأَصَحِّ كَرَبَا ... وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

وقوله في الباب نفسه:

وَالفَتْحَ وَالكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ ... نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ

إلى غير ذلك مما هو بَيِّنٌ لدارس الألفية المتأمل فيها.

وقد اشتهرت الألفية وحفظها الطلاب لسهولة نظمها، ووضوح معانيها؛ ولأن ترتيبها ملائم للطالب في التدرج في دراسة النحو، كما أنها حظيت باهتمام العلماء، فمنهم من شرحها، ومنهم من نثرها، ومنهم من أعربها. وقد كثرت شروحها ما بين مسهب وموجز، إضافة إلى الحواشي والتعليقات على أكثر شروحها[١]. ومن شروحها ـ وحواشي الشروح ـ المطبوعة ما يلي:

١ ـ شرح العلّامة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن عقيل، المتوفى سنة (٧٦٩هـ)، وهو من أشهر شروحها، وأكثرها انتشاراً، وأقربها تناولاً، وقد قيل فيه وفي الألفية:

لألفية الحبر ابن مالك بهجةٌ ... على غيرها فاقت بألف دليل[٢]

عليها شروح ليس يُحصى عديدها ... وأحسنها المنسوب لابن عقيل

في هذا الكتاب حسن التنسيق ودقة التقسيم، ووضوح العبارة وتسلسل في الفكرة، بسط أبيات الألفية بطريقة سهلة، ومثال واضح، حتى إنه يحلل المثال ويعربه إن كان ثَمَّ حاجة إلى إعراب.

(١) انظر: كشف الظنون (١/ ١٥١).

(٢) فيه مبالغة، وإنما ذكرته من أجل البيت الذي يليه.

وعلى شرح ابن عقيل عدة حواشٍ منها: حاشية الخضري، وقام الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد بشرح الشواهد وإعرابها، والتعليق في بعض المواضع[١].

٢ ـ شرح ابن أم قاسم المرادي، وهو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المغربي المصري المالكي، المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، وعرف بابن أم قاسم، وهي جدته أم أبيه، جاءت من المغرب، فكانت شهرته تابعة لها، واسم شرحه: «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» والكتاب مطبوع في ستة أجزاء، تقع في مجلدين ـ حسب ما عندي ـ والناشر مكتبة الكليات الأزهرية، وعليه شرح وتعليق للدكتور عبد الرحمٰن سليمان. وعلى هذا التعليق تعقبات كثيرة[٢].

٣ ـ شرح ابن الناظم، محمد بدر الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك، المتوفى سنة (٦٨٦هـ)، المعروف بشرح ابن الناظم، مطبوع في مجلد، بتحقيق الدكتور عبد الحميد السيد، يميل في شرحه إلى دقة العبارة، وصعوبة المأخذ أحياناً، ويغلب عليه الاختصار، وقد تعقب والده دون هوادة في بعض المسائل[٣].

٤ ـ شرح أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المتوفى سنة (٧٩٠هـ) سماه: «المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية» وهو من أوسع شروح الألفية، وقد طبع في عشرة مجلدات مع الفهارس.

٥ ـ شرح الأشموني، وهو أبو الحسن علي بن محمد المصري

---

(١) يؤخذ عليه أنه لم يُعن بالآيات القرآنية، لا بتفسير بعض كلماتها ولا بإعرابها. وهذا جانب لا بد من مراعاته، وهي ليست كثيرة في شرح ابن عقيل في حين أنه يتوسع في شرح بعض الشواهد، عفا الله عنه، وجزاه الله خيراً.

(٢) هي للدكتور علي عبود الساهي في كتابه «المرادي، وكتابه: توضيح مقاصد الألفية».

(٣) انظر على سبيل المثال: «شرح ابن الناظم» ص(٢٥٨، ٢٥٩)، باب «التنازع».

الأشموني، المتوفى في حدود سنة (٩٠٠هـ)، مطبوع في أربعة أجزاء، وعليه حاشية محمد بن علي الصبان، المتوفى سنة (١٢٠٦هـ)، ويعتبر هذا الشرح ـ بعد شرح الشاطبي ـ أكثر شروح الألفية تفصيلاً ونقلاً للمذاهب وآراء علماء العربية، مع سهولة في العبارة ووضوح في البيان.

٦ ـ شرح جلال الدين السيوطي، وهو عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ)، سمّاه: «البهجة المرضية» وهو مختصر جداً، مطبوع بهامش شرح ابن عقيل، ومطبوع وحده.

٧ ـ شرح أبي زيد عبد الرحمٰن بن علي بن صالح المكودي الفاسي، المتوفى سنة (٨٠١هـ)، مطبوع، وعليه حاشية للشيخ أحمد بن عبد الفتاح الملوي الأزهري، وطبعة ثانية وعليها حاشية ابن حمدون بن الحاج، وطبعة ثالثة بدون حاشية، وهو شرح مختصر.

أما الذين نثروها ففي مقدمتهم العلّامة جمال الدين المعروف بابن هشام النحوي، المتوفى سنة (٧٦٢هـ)، في مجلد سمّاه: «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» مطبوع، وعليه حواشٍ للأستاذ: محمد محيي الدين عبد الحميد، وقد اشتهر باسم (التوضيح) شرحه الشيخ خالد الأزهري النحوي، المتوفى سنة (٩٠٥هـ)، وسمّى شرحه (التصريح بمضمون التوضيح) وهو شرح مفيد، مطبوع في مجلدين.

وممن أعرب الألفية الشيخ خالد الأزهري ـ المذكور ـ في مجلد سمّاه: «تمرين الطلاب في صناعة الإعراب» مطبوع، وبهامشه «موصِّل الطلاب إلى قواعد الإعراب» للشيخ نفسه.

هذه بعض شروح الألفية وخدمة العلماء لها، وهي من شروح كثيرة تدل على أهمية الألفية وقيمتها عند النحاة، فإن كثرة الشروح على كتابٍ ما دليلُ أهميته وفائدته.

ولم يشرح ابن مالك ألفيته ـ على ما ذكره بعض الباحثين ـ مخالفاً بذلك منهجه المعهود في التأليف، حيث كان يشرح متونه وأراجيزه.

ولعله ترك شرحها اكتفاءً ـ فيما يبدو ـ بشرح الأصل وهو «الكافية»، فإنه شرحها قبل أن ينظم الألفية، وشَرْحُ (الكافية) شرح لألفيته[١]..

وإذا كانت الألفية بهذه المكانة فإنها لم تسلم من المآخذ والاعتراضات على ناظمها ـ شأنها في ذلك شأنُ كلِّ مؤلَّفٍ يتصدى جَمْعٌ كثير لشرحه ـ لكن هذه المآخذ لا أثر لها إذا ما قورنت بالفائدة العلمية من الألفية من جهة، وأثر المؤلف والاستفادة منه في الدراسات النحوية من جهة أخرى.

وتختلف المآخذ على الناظم من مؤلف لآخر، شدة وسهولة، قلة وكثرة، على أن بعضها يمكن الإجابة عنه بلا تكلف ولا تمحُّل، بل لو سئل ابن مالك عنها في وقته لأجاب بصحة عدد منها[٢].

رحم الله ابن مالك وأثابه على خدمة لغة القرآن. وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

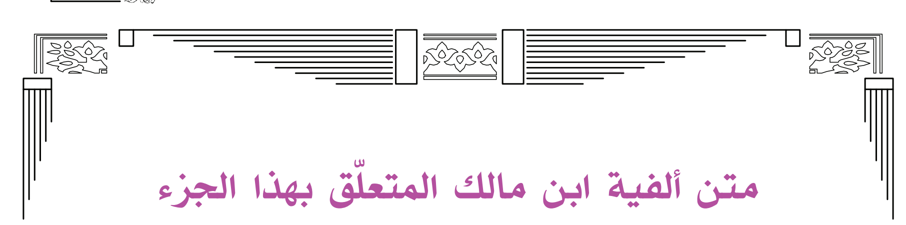


---

(١) انظر: مقدمة «شرح الكافية» لمحقق الكتاب (١/ ٤٥)، وانظر: «بُغية الوعاة» للسيوطي (١/ ١٣٣).

(٢) انظر: على سبيل المثال باب العلم عند قوله:

واسماً أتى وكنية ولقبا　　　وأخرن ذا إن سواه صحبا



متن ألفية ابن مالك المتعلّق بهذا الجزء

١ ـ قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ٱبْنُ مَالِكِ: أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ
٢ ـ مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا
٣ ـ وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ
٤ ـ تُقَرِّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ
٥ ـ وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ٱبْنِ مُعْطِي
٦ ـ وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلَا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلَا
٧ ـ وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَهْ

الكلام وما يتألف منه

٨ ـ كَلَامُنَا: لَفْظٌ مُفِيدٌ كَـ(ٱسْتَقِمْ) وَٱسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ
٩ ـ وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ، والْقَوْلُ عَمّْ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّْ
١٠ ـ بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَ(أَلْ) وَمُسْنَدٍ لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ
١١ ـ بِتَا (فَعَلْتَ) وَ(أَتَتْ) وَيَا (ٱفْعَلِي) وَنُونِ (أَقْبِلَنَّ) فِعْلٌ يَنْجَلِي
١٢ ـ سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَـ(هَلْ) وَ(فِي) وَ(لَمْ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَـ(يَشَمّْ)
١٣ ـ وَمَاضِيَ الْأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ، وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ
١٤ ـ وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّْ فِيهِ هُوَ ٱسْمٌ نَحْوُ: (صَهْ) وَ(حَيَّهَلْ)

المعرب والمبني

١٥ ـ وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي
١٦ ـ كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي ٱسْمَيْ (جِئْتَنَا) والْمَعْنَوِيِّ فِي (مَتَى) وَفِي (هُنَا)
١٧ ـ وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ وَكَٱفْتِقَارٍ أُصِّلَا
١٨ ـ وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَـ(أَرْضٍ) وَ(سُمَا)
١٩ ـ وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا
٢٠ ـ مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِنْ نُونِ إِنَاثٍ كَـ(يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)

٢١ ـ وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

٢٢ ـ وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وذُو كَسْرٍ وَضَمّْ كَـ(أَيْنَ)(أَمْسِ)(حَيْثُ)وَالسَّاكِنُ(كَمْ)

٢٣ ـ وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ ٱجْعَلَنْ إِعْرابَا لِٱسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: (لَنْ أَهَابَا)

٢٤ ـ وَالِٱسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

٢٥ ـ فَٱرْفَعْ بِضَمٍّ، وٱنْصِبَنْ فَتْحًا، وَجُرّْ كَسْرًا كَـ(ذِكْرُ اللّهِ عَبْدَهُ يَسُرّْ)

٢٦ ـ وَٱجْزِمْ بِتَسْكِينٍ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ يَنُوبُ نَحْوُ: (جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ)

٢٧ ـ وَٱرْفَعْ بِوَاوٍ، وٱنْصِبَنَّ بِالْأَلِفْ وٱجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الْأَسْمَا أَصِفْ

٢٨ ـ مِنْ ذَاكَ (ذُو) إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالْـ(فَمُ) حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

٢٩ ـ (أَبٌ) (أَخٌ) (حَمٌ) كَذَاكَ وَ(هَنُ) والنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

٣٠ ـ وَفِي (أَبٍ) وَتَالِيَيهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

٣١ ـ وَشَرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا لِلْيَا كَـ(جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا ٱعْتِلَا)

٣٢ ـ بِالْأَلِفِ ٱرْفَعِ الْمُثَنَّى وَ(كِلَا) إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلَا

٣٣ ـ (كِلْتَا) كَذَاكَ، (ٱثْنَانِ) و(ٱثْنَتَانِ) كَـ(ٱبْنَيْنِ وَٱبْنَتَيْنِ) يَجْرِيَانِ

٣٤ ـ وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفْ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

٣٥ ـ وَٱرْفَعْ بِوَاوٍ، وَبِيَا ٱجْرُرْ وٱنْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ (عَامِرٍ) وَ(مُذْنِبِ)

٣٦ ـ وَشِبْهِ ذَيْنِ، وَبِهِ (عِشْرُونَا) وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَ(الْأَهْلُونَا)

٣٧ ـ (أُولُو) وَ(عَالَمُونَ) (عِلِّيُّونَا) وَ(أَرَضُونَ) شَذَّ وَ(السِّنُونَا)

٣٨ ـ وَبَابُهُ، وَمِثْلَ (حِينٍ) قَدْ يَرِدْ ذَا الْبَابُ، وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

٣٩ ـ وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ ٱلْتَحَقْ فَٱفْتَحْ، وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

٤٠ ـ وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ بِعَكْسِ ذَاكَ ٱسْتَعْمَلُوهُ فَٱنْتَبِهْ

٤١ ـ وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

٤٢ ـ كَذَا (أُولَاتُ)، وَالَّذِي ٱسْمًا قَدْ جُعِلْ كَـ(أَذْرِعَاتٍ) فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ

٤٣ ـ وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَلْ) رَدِفْ

٤٤ ـ وَٱجْعَلْ لِنَحْوِ (يَفْعَلَانِ) النُّونَا رَفْعًا وَ(تَدْعِينَ) وَ(تَسْأَلُونَا)

٤٥ ـ وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ كَـ(لَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ)

٤٦ ـ وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كـ(الْمُصْطَفَى) و(الْمُرْتَقِي مَكَارِمَا)

٤٧ ـ فَالْأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا جَمِيعُهُ، وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا

٤٨ ـ وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى، كَذَا أَيْضًا يُجَرّْ

٤٩ ـ وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ أَوْ وَاوٌ اَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًّا عُرِفْ

٥٠ ـ فَالْأَلِفَ ٱنْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَـ(يَدْعُو) (يَرْمِي)

٥١ ـ وَالرَّفْعَ فِيهِمَا ٱنْوِ وَٱحْذِفْ جَازِمَا ثَلَاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْمًا لَازِمَا

النكرة والمعرفة

٥٢ ـ نَكِرَةٌ قَابِلُ (أَلْ) مُؤَثِّرَا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

٥٣ ـ وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَـ(هُمْ) وَ(ذِي) وَ(هِنْدَ) وَ(ٱبْنِي) وَ(الْغُلَامِ) وَ(الَّذِي)

٥٤ ـ فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ اَوْ حُضُورِ ـ كَـ(أَنْتَ) وَ(هْوَ) ـ سَمِّ بِالضَّمِيرِ

٥٥ ـ وَذُو ٱتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَا وَلَا يَلِي (إِلَّا) ٱخْتِيَارًا أَبَدَا

٥٦ ـ كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ (ٱبْنِي أَكْرَمَكْ) وَالْيَاءِ والْهَا مِنْ (سَلِيهِ مَا مَلَكْ)

٥٧ ـ وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

٥٨ ـ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ (نَا) صَلَحْ كَـ(ٱعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ)

٥٩ ـ وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَـ(قَامَا) وَ(ٱعْلَمَا)

٦٠ ـ وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كـ(ٱفْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تُشْكَرُ)

٦١ ـ وَذُو ٱرْتِفَاعٍ وٱنْفِصَالٍ: (أَنَا) (هُوْ) وَ(أَنْتَ)، وَالْفُرُوعُ لا تَشْتَبِهُ

٦٢ ـ وَذُو ٱنْتِصَابٍ فِي ٱنْفِصَالٍ جُعِلَا (إِيَّايَ)، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا

٦٣ ـ وَفِي ٱخْتِيَارٍ لا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ

٦٤ ـ وَصِلْ أَوِ ٱفْصِلْ هَاءَ (سَلْنِيهِ) وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي (كُنْتُهُ) الْخُلْفُ ٱنْتَمَى

٦٥ ـ كَذَاكَ (خِلْتَنِيهِ)، وَٱتِّصَالَا أَخْتَارُ، غَيْرِي ٱخْتَارَ الِٱنْفِصَالَا

٦٦ ـ وَقَدِّمِ الْأَخَصَّ فِي ٱتِّصَالِ وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي ٱنْفِصَالِ

٦٧ ـ وَفِي ٱتِّحَادِ الرُّتْبَةِ ٱلْزَمْ فَصْلَا وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا

٦٨ ـ وَقَبْلَ (يَا) النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ ٱلْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ، وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمْ

٦٩ ـ وَ(لَيْتَنِي) فَشَا، وَ(لَيْتِي) نَدَرَا … وَمَعْ (لَعَلَّ) ٱعْكِسْ، وَكُنْ مُخَيَّرَا

٧٠ ـ فِي الْبَاقِيَاتِ، وٱضْطِرارًا خَفَّفَا … (مِنِّي) وَ(عَنِّي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

٧١ ـ وَفِي (لَدُنِّي): (لَدُنِي) قَلَّ، وَفِي … (قَدْنِي) وَ(قَطْنِي) الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

العلم

٧٢ ـ اِسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا … عَلَمُهُ كَـ(جَعْفَرٍ) وَ(خِرْنِقَا)

٧٣ ـ وَ(قَرَنٍ) وَ(عَدَنٍ) وَ(لَاحِقِ) … وَ(شَدْقَمٍ) وَ(هَيْلَةٍ) وَ(وَاشِقِ)

٧٤ ـ وَٱسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا … وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

٧٥ ـ وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ … حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

٧٦ ـ وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَـ(فَضْلٍ) وَ(أَسَدْ) … وَذُو ٱرْتِجَالٍ كَـ(سُعَادَ) وَ(أُدَدْ)

٧٧ ـ وَجُمْلَةٌ، وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا … ذَا إِنْ بِغَيْرِ (وَيْهِ) تَمَّ أُعْرِبَا

٧٨ ـ وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَهْ … كَـ(عَبْدِ شَمْسٍ) وَ(أَبِي قُحَافَهْ)

٧٩ ـ وَوَضَعُوا لِبَعْضِ ٱلْأَجْنَاسِ عَلَمْ … كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا، وَهْوَ عَمّْ

٨٠ ـ مِنْ ذَاكَ (أُمُّ عِرْيَطٍ) لِلْعَقْرَبِ … وَهٰكَذَا (ثُعَالَةٌ) لِلثَّعْلَبِ

٨١ ـ وَمِثْلُهُ (بَرَّةُ) لِلْمَبَرَّهْ … كَذَا (فَجَارِ) عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ

اسم الإشارة

٨٢ ـ بِـ(ذَا) لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ … بِـ(ذِي) وَ(ذِهْ) (تِي) (تَا) عَلَى الْأُنْثَى ٱقْتَصِرْ

٨٣ ـ وَ(ذَانِ) (تَانِ) لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ … وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ) (تَيْنِ) ٱذْكُرْ تُطِعْ

٨٤ ـ وَبِـ(أُولَى) أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا … وَالْمَدُّ أَوْلَى، وَلَدَى الْبُعْدِ ٱنْطِقَا

٨٥ ـ بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهْ … وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ (هَا) مُمْتَنِعَهْ

٨٦ ـ وَبِـ(هُنَا) أَوْ (هٰهُنَا) أَشِرْ إِلَى … دَانِي الْمَكَانِ، وَبِهِ الْكَافَ صِلَا

٨٧ ـ فِي الْبُعْدِ، أَوْ بِـ(ثَمَّ) فُهْ، أَوْ (هَنَّا) … أَوْ بِـ(هُنَالِكَ) ٱنْطِقَنْ، أَوْ (هِنَّا)

الموصول

٨٨ ـ مَوْصُولُ ٱلْأَسْمَاءِ (الَّذِي) الْأُنْثَى (الَّتِي) … وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتِ

٨٩ ـ بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلَامَهْ … وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلَا مَلَامَهْ

٩٠ ـ وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ) وَ(تَيْنِ) شُدِّدَا … أَيْضًا، وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

٩١ ـ جَمْعُ (الَّذِي): (الْأُلَى) (الَّذِينَ) مُطْلَقَا … وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا

٩٢ ـ بِـ(اللَّاتِ) وَ(اللَّاءِ) الَّتِي قَدْ جُمِعَا … وَ(اللَّاءِ) كَـ(الَّذِينَ) نَزْرًا وَقَعَا

٩٣ ـ وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(أَلْ) تُسَاوِي مَا ذُكِرْ ... وَهٰكَذَا (ذُو) عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ

٩٤ ـ وَكَـ(الَّتِي) أَيْضًا لَدَيْهِمْ: (ذَاتُ) ... وَمَوْضِعَ (اللَّاتِي) أَتَى (ذَوَاتُ)

٩٥ ـ وَمِثْلُ (مَا): (ذَا) بَعْدَ (مَا) ٱسْتِفْهَام ... أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَام

٩٦ ـ وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ ... عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

٩٧ ـ وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ ... بِهِ كَـ(مَنْ عِنْدِي الَّذِي ٱبْنُهُ كُفِلْ)

٩٨ ـ وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ (أَلْ) ... وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلّْ

٩٩ ـ (أَيٌّ) كَـ(مَا) وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ ... وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ ٱنْحَذَفْ

١٠٠ ـ وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا، وَفِي ... ذَا الْحَذْفِ (أَيًّا) غَيْرُ (أَيٍّ) يَقْتَفِي

١٠١ ـ إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ ... فَالْحَذْفُ نَزْرٌ، وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

١٠٢ ـ إِنْ صَلُحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ ... وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

١٠٣ ـ فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ ٱنْتَصَبْ ... بِفِعْلٍ ٱوْ وَصْفٍ كَـ(مَنْ نَرْجُو يَهَبْ)

١٠٤ ـ كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا ... كَـ(أَنْتَ قَاضٍ) بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ (قَضَى)

١٠٥ ـ كَذَا الَّذِي جُرَّ بِـ(مَا) الْمَوْصُولَ جَرّْ ... كَـ(مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّْ)

١٠٦ ـ (أَلْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أَوِ اللَّامُ فَقَطْ ... فَـ(نَمَطٌ) عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ: (النَّمَطْ)

١٠٧ ـ وَقَدْ تُزَادُ لَازِمًا كَـ(اللَّاتِ) ... و(الْآنَ) و(الَّذِينَ) ثُمَّ (اللَّاتِ)

١٠٨ ـ وَلِٱضْطِرَارٍ كَـ(بَنَاتِ الْأَوْبَرِ) ... كَذَا وَ(طِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي)

١٠٩ ـ وَبَعْضُ ٱلْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا ... لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا

١١٠ ـ كَـ(الْفَضْلِ) وَ(الْحَارِثِ) وَ(النُّعْمَانِ) ... فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

١١١ ـ وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَهْ ... مُضَافُ ٱوْ مَصْحُوبُ (أَلْ) كَـ(الْعَقَبَهْ)

١١٢ ـ وَحَذْفَ (أَلْ) ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ ... أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

١١٣ ـ مُبْتَدَأٌ: (زَيْدٌ)، وَ(عَاذِرٌ): خَبَرْ ... إِنْ قُلْتَ: (زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ ٱعْتَذَرْ)

١١٤ ـ وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ، وَالثَّانِي ... فَاعِلٌ ٱغْنَى فِي: (أَسَارٍ ذَانِ؟)

١١٥ ـ وَقِسْ، وَكَٱسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ، وَقَدْ ... يَجُوزُ نَحْوُ: (فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ)

١١٦ ـ وَالثَّانِ مُبْتَدًا، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ ... إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طِبْقًا ٱسْتَقَرّْ

١١٧ ـ وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالِابْتِدَا ... كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

١١٨ ـ وَالْخَبَرُ: الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ ... كَ(اللَّهُ بَرٌّ)، وَ(الْأَيَادِي شَاهِدَهْ)

١١٩ ـ وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَهْ ... حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ

١٢٠ ـ وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى ... بِهَا كَ(نُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى)

١٢١ ـ وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ، وَإِنْ ... يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنّْ

١٢٢ ـ وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا ... مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا

١٢٣ ـ وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرّْ ... نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنٍ) أَوِ (اسْتَقَرّْ)

١٢٤ ـ وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا ... عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

١٢٥ ـ وَلَا يَجُوزُ الِابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ ... مَا لَمْ تُفِدْ كَ(عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ)

١٢٦ ـ وَ(هَلْ فَتًى فِيكُمْ؟) فَ(مَا خِلٌّ لَنَا) ... وَ(رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا)

١٢٧ ـ وَ(رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ)، وَ(عَمَلْ ... بِرٍّ يَزِينُ)، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

١٢٨ ـ وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ... وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

١٢٩ ـ فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ ... عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَيْ بَيَانِ

١٣٠ ـ كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا ... أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

١٣١ ـ أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ابْتِدَا ... أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ كَ(مَنْ لِي مُنْجِدَا)

١٣٢ ـ وَنَحْوُ: (عِنْدِي دِرْهَمٌ)، وَ(لِي وَطَرْ) ... مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ

١٣٣ ـ كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ ... مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ

١٣٤ ـ كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا ... كَ(أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا)

١٣٥ ـ وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا ... كَ(مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا)

١٣٦ ـ وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا ... تَقُولُ: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمَا؟)

١٣٧ ـ وَفِي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ؟) قُلْ: (دَنِفْ) ... فَ(زَيْدٌ) اسْتُغْنِيَ عَنْهُ؛ إِذْ عُرِفْ

١٣٨ ـ وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ ... حَتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّْ

١٣٩ ـ وَبَعْدَ (وَاوٍ) عَيَّنَتْ مَفْهُومَ (مَعْ) ... كَمِثْلِ: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ)

١٤٠ ـ وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا ... عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

١٤١ ـ كـ(ضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئًا)، و(أَتَمّْ تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحِكَمْ)

١٤٢ ـ وَأَخْبَرُوا بِٱثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كـ(هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا)

١٤٣ ـ تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَا ٱسْمًا، وَالْخَبَرْ تَنْصِبُهُ كـ(كَانَ سَيِّدًا عُمَرْ)

١٤٤ ـ كـ(كَانَ) (ظَلَّ) (بَاتَ) (أَضْحَى) (أَصْبَحَا) (أَمْسَى) وَ(صَارَ) (لَيْسَ) (زَالَ) (بَرِحَا)

١٤٥ ـ (فَتِئَ) وَ(ٱنْفَكَّ) وَهٰذِي الْأَرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

١٤٦ ـ وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) مَسْبُوقًا بِـ(مَا) كـ(أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا)

١٤٧ ـ وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ ٱسْتُعْمِلَا

١٤٨ ـ وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ (دَامَ) حَظَرْ

١٤٩ ـ كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ (مَا) النَّافِيَهْ فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ

١٥٠ ـ وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ (لَيْسَ) ٱصْطُفِي وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

١٥١ ـ وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، والنَّقْصُ فِي (فَتِئَ) (لَيْسَ) (زَالَ) دَائِمًا قُفِي

١٥٢ ـ وَلا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّْ

١٥٣ ـ وَمُضْمَرَ الشَّانِ ٱسْمًا ٱنْوِ إِنْ وَقَعْ مُوهِمُ مَا ٱسْتَبَانَ أَنَّهُ ٱمْتَنَعْ

١٥٤ ـ وَقَدْ تُزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ كـ(مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا)

١٥٥ ـ وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ وَبَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ) كَثِيرًا ذَا ٱشْتَهَرْ

١٥٦ ـ وَبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ (مَا) عَنْهَا ٱرْتُكِبْ كَمِثْلِ: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَٱقْتَرِبْ)

١٥٧ ـ وَمِنْ مُضَارِعٍ لِـ(كَانَ) مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ (نُونٌ)، وَهْوَ حَذْفٌ مَا ٱلْتُزِمْ

١٥٨ ـ إِعْمَالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إِنْ) مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

١٥٩ ـ وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ ٱوْ ظَرْفٍ كـ(مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا) أَجَازَ الْعُلَمَا

١٦٠ ـ وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِـ(لٰكِنْ) أَوْ بِـ(بَلْ) مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ(مَا) ٱلْزَمْ حَيْثُ حَلّْ

١٦١ ـ وَبَعْدَ (مَا) وَ(لَيْسَ) جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ وَبَعْدَ (لَا) وَنَفْيِ (كَانَ) قَدْ يُجَرّْ

١٦٢ ـ فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ ـ كـ(لَيْسَ) ـ (لَا) وَقَدْ تَلِي (لَاتَ) وَ(إِنْ) ذَا الْعَمَلا

١٦٣ ـ ومَا لِـ(لَاتَ) فِي سِوَى (حِينٍ) عَمَلْ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا، وَالْعَكْسُ قَلّْ

١٦٤ ـ كـ(كَانَ) (كَادَ) وَ(عَسَى)، لٰكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهٰذَيْنِ خَبَرْ

١٦٥ ـ وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ (عَسَى) نَزْرٌ، وَ(كَادَ) الْأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

١٦٦ ـ وكَـ(عَسَى): (حَرَى)، وَلٰكِنْ جُعِلَا خَبَرُها حَتْمًا بِـ(أَنْ) مُتَّصِلَا

١٦٧ ـ وَأَلْزَمُوا (ٱخْلَوْلَقَ) (أَنْ) مِثْلَ (حَرَى) وَبَعْدَ (أَوْشَكَ) ٱنْتِفَا (أَنْ) نَزُرَا

١٦٨ ـ وَمِثْلُ (كَادَ) فِي الْأَصَحِّ: (كَرَبَا) وَتَرْكُ (أَنْ) مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

١٦٩ ـ كَـ(أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو) وَ(طَفِقْ) كَذَا (جَعَلْتُ) وَ(أَخَذْتُ) وَ(عَلِقْ)

١٧٠ ـ وَٱسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِـ(أَوْشَكَا) وَ(كَادَ) لَا غَيْرُ، وَزَادُوا (مُوشِكَا)

١٧١ ـ بَعْدَ (عَسَى) (ٱخْلَوْلَقَ) (أَوْشَكْ) قَدْ يَرِدْ غِنًى بِـ(أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

١٧٢ ـ وَجَرِّدَنْ (عَسَى) أَوِ ٱرْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا إِذَا ٱسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

١٧٣ ـ وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ: (عَسَيْتُ) وَٱنْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

١٧٤ ـ لِـ(إِنَّ) (أَنَّ) (لَيْتَ) (لٰكِنَّ) (لَعَلّْ) (كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِـ(كَانَ) مِنْ عَمَلْ

١٧٥ ـ كَـ(إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ، وَلٰكِنَّ ٱبْنَهُ ذُو ضِغْنِ)

١٧٦ ـ وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّذِي كَـ(لَيْتَ فِيهَا ـ أَوْ هُنَا ـ غَيْرَ الْبَذِي)

١٧٧ ـ وَهَمْزَ إِنَّ ٱفْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا، وَفِي سِوَى ذَاكَ ٱكْسِرِ

١٧٨ ـ فَٱكْسِرْ فِي الِٱبْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

١٧٩ ـ أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ، أَوْ حلَّتْ مَحَلّْ حَالٍ كَـ(زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ)

١٨٠ ـ وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللَّامِ كَـ(ٱعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى)

١٨١ ـ بَعْدَ (إِذَا) فُجَاءَةٍ، أَوْ قَسَمِ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

١٨٢ ـ مَعْ تِلْوِ فَا الْجزَا، وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ: (خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)

١٨٣ ـ وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ لَامُ ٱبْتِدَاءٍ نَحْوُ: (إِنِّي لَوَزَرْ)

١٨٤ ـ وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَـ(رَضِيَا)

١٨٥ ـ وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ (قَدْ) كَـ(إِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)

١٨٦ ـ وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ وَالْفَصْلَ، وَٱسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

١٨٧ ـ وَوَصْلُ (مَا) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

١٨٨ ـ وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبِ (إِنَّ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

١٨٩ ـ وَأُلْحِقَتْ بِـ(إِنَّ): (لٰكِنَّ) وَ(أَنَّ) مِنْ دُونِ (لَيْتَ) وَ(لَعَلَّ) وَ(كَأَنَّ)

١٩٠ ـ وَخُفِّفَتْ (إِنَّ) فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

١٩١ ـ وَرُبَّمَا ٱسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

١٩٢ ـ وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِـ(إِنْ) ذِي مُوصَلَا

١٩٣ ـ وَإِنْ تُخَفَّفْ (أَنَّ) فَٱسْمُهَا ٱسْتَكَنّْ وَالْخَبَرَ ٱجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ (أَنْ)

١٩٤ ـ وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

١٩٥ ـ فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِـ(قَدْ) أَوْ نَفْيٍ ٱوْ تَنْفِيسٍ ٱوْ (لَوْ)، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ (لَوْ)

١٩٦ ـ وَخُفِّفَتْ (كَأَنَّ) أَيْضًا فَنُوِي مَنْصُوبُهَا، وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي

١٩٧ ـ عَمَلَ (إِنَّ) ٱجْعَلْ لِـ(لَا) فِي نَكِرَهْ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

١٩٨ ـ فَٱنْصِبْ بِهَا مُضَافًا ٱوْ مُضَارِعَهْ وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ ٱذْكُرْ رَافِعَهْ

١٩٩ ـ وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَـ(لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)، وَالثَّانِ ٱجْعَلَا

٢٠٠ ـ مَرْفُوعًا ٱوْ مَنْصُوبًا ٱوْ مُرَكَّبَا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

٢٠١ ـ وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي فَٱفْتَحْ أَوِ ٱنْصِبَنْ أَوِ ٱرْفَعْ تَعْدِلِ

٢٠٢ ـ وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تَبْنِ، وَٱنْصِبْهُ، أَوِ الرَّفْعَ ٱقْصِدِ

٢٠٣ ـ وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ (لَا) ٱحْكُمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ ٱنْتَمَى

٢٠٤ ـ وَأَعْطِ (لَا) مَعْ هَمْزَةِ ٱسْتِفْهَامِ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الِٱسْتِفْهَامِ

٢٠٥ ـ وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

٢٠٦ ـ اِنْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ٱبْتِدَا أَعْنِي (رَأَى) (خَالَ) (عَلِمْتُ) (وَجَدَا)

٢٠٧ ـ (ظَنَّ) (حَسِبْتُ) وَ(زَعَمْتُ) مَعَ (عَدّْ) (حَجَا) (دَرَى)، وَ(جَعَلَ) اللَّذْ كَـ(ٱعْتَقَدْ)

٢٠٨ ـ وَ(هَبْ) (تَعَلَّمْ)، وَالَّتِي كَـ(صَيَّرَا) أَيْضًا بِهَا ٱنْصِبْ مُبْتَدًا وَخَبَرَا

٢٠٩ ـ وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ (هَبْ)، وَالْأَمْرَ (هَبْ) قَدْ أُلْزِمَا

٢١٠ ـ كَذَا (تَعَلَّمْ)، وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا ٱجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

٢١١ ـ وَجَوِّزِ ٱلْإِلْغَاءَ لَا فِي الِٱبْتِدَا وَٱنْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامَ ٱبْتِدَا

٢١٢ ـ فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا وَٱلْتَزِمِ التَّعلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ (مَا)

٢١٣ ـ وَ(إِنْ) وَ(لَا)، لَامُ ٱبْتداءٍ أَوْ قَسَمْ كَذَا، والْٱسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ ٱنْحَتَمْ

٢١٤ ـ لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

٢١٥ ـ وَلِ(رَأَى) الرُّؤيا ٱنْمِ مَا لِ(عَلِمَا) طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ ٱنْتَمى

٢١٦ ـ وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

٢١٧ ـ وَكَ(تَظُنُّ) ٱجْعَلْ (تَقُولُ) إِنْ وَلِيْ مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ

٢١٨ ـ بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

٢١٩ ـ وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ: (قُلْ ذَا مُشْفِقَا)

٢٢٠ ـ إِلَى ثَلَاثَةٍ (رَأَى) وَ(عَلِمَا) عَدَّوْا إِذَا صَارَا (أَرَى) وَ(أَعْلَمَا)

٢٢١ ـ وَمَا لِمَفْعُولَيْ (عَلِمْتُ) مُطْلَقَا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حُقِّقَا

٢٢٢ ـ وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ فَلِٱثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا

٢٢٣ ـ وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي ٱثْنَيْ (كَسَا) فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ٱئْتِسَا

٢٢٤ ـ وَكَ(أَرَى) السَّابِقِ (نَبَّا) (أَخْبَرَا) (حَدَّثَ) (أَنْبَأَ) كَذَاكَ (خَبَّرَا)

٢٢٥ ـ الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ: (أَتَى زَيْدٌ، مُنِيرًا وَجْهُهُ، نِعْمَ الْفَتَى)

٢٢٦ ـ وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ، فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ ٱسْتَتَرْ

٢٢٧ ـ وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِٱثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَ(فَازَ الشُّهَدَا)

٢٢٨ ـ وَقَدْ يُقَالُ: (سَعِدَا) وَ(سَعِدُوا) وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ ـ بَعْدُ ـ مُسْنَدُ

٢٢٩ ـ وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا كَمِثْلِ: (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ: (مَنْ قَرَا؟)

٢٣٠ ـ وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِيْ إِذَا كَانَ لِأُنْثَى كَ(أَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى)

٢٣١ ـ وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

٢٣٢ ـ وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ: (أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ)

٢٣٣ ـ وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِ(إِلَّا) فُضِّلَا كَ(مَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ٱبْنِ الْعَلَا)

٢٣٤ ـ وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ، وَمَعْ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

٢٣٥ ـ وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ ـ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ ـ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى (اللَّبِنْ)

٢٣٦ ـ وَالْحَذْفَ فِي (نِعْمَ الْفَتَاةُ) ٱسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

٢٣٧ ـ وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا   وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

٢٣٨ ـ وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ   وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

٢٣٩ ـ وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ   أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

٢٤٠ ـ وَمَا بِـ(إِلَّا) أَوْ بِـ(إِنَّمَا) ٱنْحَصَرْ   أَخِّرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

٢٤١ ـ وَشَاعَ نَحْوُ: (خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ)   وَشَذَّ نَحْوُ: (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ)

٢٤٢ ـ يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ   فِيمَا لَهُ كَـ(نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ)

٢٤٣ ـ فَأَوَّلَ الْفِعْلِ ٱضْمُمَنْ، وَالْمُتَّصِلْ   بِالْآخِرِ ٱكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَـ(وُصِلْ)

٢٤٤ ـ وَٱجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا   كَـ(يَنْتَحِي) الْمَقُولِ فِيهِ: (يُنْتَحَى)

٢٤٥ ـ وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعَهْ   كَالْأَوَّلِ ٱجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَهْ

٢٤٦ ـ وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ   كَالْأَوَّلِ ٱجْعَلَنَّهُ كَـ(ٱسْتُحْلِي)

٢٤٧ ـ وَٱكْسِرْ أَوَ ٱشْمِمْ فَا ثُلَاثِيٍّ أُعِلّْ   عَيْنًا، وَضَمٌّ جَا كَـ(بُوعَ) فَٱحْتُمِلْ

٢٤٨ ـ وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ   وَمَا لِـ(بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: (حَبّْ)

٢٤٩ ـ وَمَا لِفَا (بَاعَ) لِمَا الْعَيْنُ تَلِي   فِي (ٱخْتَارَ) وَ(ٱنْقَادَ) وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

٢٥٠ ـ وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ ٱوْ مِنْ مَصْدَرِ   أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

٢٥١ ـ وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هٰذِي إِنْ وُجِدْ   فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدْ

٢٥٢ ـ وَبِٱتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ   بَابِ (كَسَا) فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

٢٥٣ ـ فِي بَابِ (ظَنَّ) وَ(أَرَى) الْمَنْعُ ٱشْتَهَرْ   وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

٢٥٤ ـ وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا   بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

٢٥٥ ـ إِنْ مُضْمَرُ ٱسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلْ   عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلّْ

٢٥٦ ـ فَالسَّابِقَ ٱنْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا   حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

٢٥٧ ـ وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا   يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَـ(إِنْ) وَ(حَيْثُمَا)

٢٥٨ ـ وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالِٱبْتِدَا   يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ ٱلْتَزِمْهُ أَبَدَا

٢٥٩ ـ كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ   مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

٢٦٠ ـ وَٱخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ   وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ

٢٦١ ـ وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا
٢٦٢ ـ وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبَرَا بِهِ عَنِ ٱسْمٍ فَٱعْطِفَنْ مُخَيَّرَا
٢٦٣ ـ وَالرَّفْعُ فِي غَيرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ فَمَا أُبِيحَ ٱفْعَلْ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ
٢٦٤ ـ وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي
٢٦٥ ـ وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ
٢٦٦ ـ وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الِاسْمِ الْوَاقِعِ
٢٦٧ ـ عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ (هَا) غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ: (عَمِلْ)
٢٦٨ ـ فَٱنْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ: (تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ)
٢٦٩ ـ وَلَازِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى، وَحُتِمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَـ(نَهِمْ)
٢٧٠ ـ كَذَا (ٱفْعَلَلَّ) والْمُضَاهِي (ٱقْعَنْسَسَا) وَمَا ٱقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا
٢٧١ ـ أَوْ عَرَضًا، أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى لِوَاحِدٍ كَـ(مَدَّهُ فَٱمْتَدَّا)
٢٧٢ ـ وَعَدِّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرِّ وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ
٢٧٣ ـ نَقْلًا، وَفِي (أَنَّ) وَ(أَنْ) يَطَّرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَـ(عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)
٢٧٤ ـ وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَـ(مَنْ مِنْ (أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ)
٢٧٥ ـ وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا وَتَرْكُ ذَاكَ الْأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى
٢٧٦ ـ وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ
٢٧٧ ـ وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا
٢٧٨ ـ إِنْ عَامِلَانِ ٱقْتَضَيَا فِي ٱسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ
٢٧٩ ـ وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ وَٱخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ
٢٨٠ ـ وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ، وٱلْتَزِمْ مَا ٱلْتُزِمَا
٢٨١ ـ كَـ(يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ٱبْنَاكَا) وَ(قَدْ بَغَى وَٱعْتَدَيَا عَبْدَاكَا)
٢٨٢ ـ وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا
٢٨٣ ـ بَلْ حَذْفَهُ ٱلْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ
٢٨٤ ـ وَأَظْهِرِ ٱنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا

٢٨٥ ـ نَحْوُ: (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا ... زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا)

٢٨٦ ـ الْمَصْدَرُ: ٱسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ ... مَدْلُولَي الْفِعْلِ كَ(أَمْنٍ) مِنْ (أَمِنْ)

٢٨٧ ـ بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ ٱوْ وَصْفٍ نُصِبْ ... وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهٰذَيْنِ ٱنْتُخِبْ

٢٨٨ ـ تَوْكِيدًا ٱوْ نَوْعًا يُبِينُ أَوْ عَدَدْ ... كَ(سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ)

٢٨٩ ـ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّْ ... كَ(جِدَّ كُلَّ الْجِدِّ، وَٱفْرَحِ الْجَذَلْ)

٢٩٠ ـ وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا ... وَثَنِّ، وَٱجْمَعْ غَيْرَهُ، وَأَفْرِدَا

٢٩١ ـ وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ ٱمْتَنَعْ ... وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

٢٩٢ ـ وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلَا ... مِنْ فِعْلِهِ كَ(نَدْلًا) اللَّذْ كَ(ٱنْدُلَا)

٢٩٣ ـ وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَـ(إِمَّا مَنَّا) ... عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

٢٩٤ ـ كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ ... نَائِبَ فِعْلٍ لِٱسْمِ عَيْنٍ ٱسْتَنَدْ

٢٩٥ ـ وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا ... لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، فَالْمُبْتَدَا

٢٩٦ ـ نَحْوُ: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا) ... وَالثَّانِ كَ(ٱبْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا)

٢٩٧ ـ كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ ... كَ(لِي بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ)

٢٩٨ ـ يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ ... أَبَانَ تَعْلِيلًا كَ(جُدْ شُكْرًا وَدِنْ)

٢٩٩ ـ وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ ... وَقْتًا وَفَاعِلًا، وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ

٣٠٠ ـ فَٱجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ ... مَعَ الشُّرُوطِ كَـ(لِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ)

٣٠١ ـ وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهُ الْمُجَرَّدُ ... وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ)، وَأَنْشَدُوا

٣٠٢ ـ «لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ ... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ»

٣٠٣ ـ الظَّرْفُ: وَقْتٌ، أَوْ مَكَانٌ، ضُمِّنَا ... (فِي) بِٱطِّرَادٍ كَ(هُنَا ٱمْكُثْ أَزْمُنَا)

٣٠٤ ـ فَٱنْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا ... كَانَ، وَإِلَّا فَٱنْوِهِ مُقَدَّرَا

٣٠٥ ـ وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ، وَمَا ... يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا

٣٠٦ ـ نَحْوُ: الْجِهَاتِ، وَالْمَقَادِيرِ، وَمَا ... صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَ(مَرْمًى) مِنْ (رَمَى)

٣٠٧ ـ وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ ... ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ ٱجْتَمَعْ

٣٠٨ ـ وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفِ ... فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

٣٠٩ ـ وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمْ ... ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ

٣١٠ ـ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ ... وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

٣١١ ـ يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهْ ... فِي نَحْوِ: (سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ)

٣١٢ ـ بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ... ذَا النَّصْبُ، لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقّْ

٣١٣ ـ وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ أَوْ (كَيْفَ) نَصَبْ ... بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

٣١٤ ـ وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّْ ... وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

٣١٥ ـ وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ ... أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

٣١٦ ـ مَا اسْتَثْنَتِ (الَّا) مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

٣١٧ ـ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ ... وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

٣١٨ ـ وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ ... يَأْتِي، وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

٣١٩ ـ وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ (إِلَّا) لِمَا ... بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ (الَّا) عُدِمَا

٣٢٠ ـ وَأَلْغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَـ(لَا ... تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا)

٣٢١ ـ وَإِنْ تُكَرَّرْ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ ... تَفْرِيغٍ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ

٣٢٢ ـ فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِـ(إِلَّا) اسْتُثْنِي ... وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي

٣٢٣ ـ وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمْ ... نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ

٣٢٤ ـ وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئْ بِوَاحِدِ ... مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ

٣٢٥ ـ كَـ(لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِي) ... وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

٣٢٦ ـ وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِـ(غَيْرٍ) مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِـ(إِلَّا) نُسِبَا

٣٢٧ ـ وَلِـ(سِوًى) (سُوًى) (سَوَاءٍ) اجْعَلَا ... عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِـ(غَيْرٍ) جُعِلَا

٣٢٨ ـ وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِـ(لَيْسَ) وَ(خَلَا) ... وَبِـ(عَدَا)، وَبِـ(يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)

٣٢٩ ـ وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ (يَكُونُ) إِنْ تُرِدْ ... وَبَعْدَ (مَا) انْصِبْ، وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

٣٣٠ ـ وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ ... كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

٣٣١ ـ وَكَـ(خَلَا) (حَاشَا)، وَلَا تَصْحَبُ (مَا) ... وَقِيلَ: (حَاشَ) وَ(حَشَا) فَاحْفَظْهُمَا

٣٣٢ ـ الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ ... مُفْهِمُ فِي حَالِ كَـ(فَرْدًا أَذْهَبُ)

٣٣٣ ـ وَكَـوْنُـهُ مُـنْـتَـقِـلًا مُـشْـتَـقَّـا يَغْلِبُ، لٰكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقَّا

٣٣٤ ـ وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي مُـبْـدِي تَـأَوُّلٍ بِـلَا تَـكَـلُّـفِ

٣٣٥ ـ كَـ(بِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدْ) وَ(كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا)، أَيْ: كَأَسَدْ

٣٣٦ ـ وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَـ(وَحْدَكَ اجْتَهِدْ)

٣٣٧ ـ وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالًا يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَـ(بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ)

٣٣٨ ـ وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصَّصْ، أَوْ يَبِنْ

٣٣٩ ـ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَـ(لَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا)

٣٤٠ ـ وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا، وَلَا أَمْنَعُهُ؛ فَقَدْ وَرَدْ

٣٤١ ـ وَلَا تُجِزْ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

٣٤٢ ـ أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ، فَلَا تَحِيفَا

٣٤٣ ـ وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا

٣٤٤ ـ فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَـ(مُسْرِعَا ذَا رَاحِلٌ) وَ(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)

٣٤٥ ـ وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا

٣٤٦ ـ كَـ(تِلْكَ) (لَيْتَ) وَ(كَأَنَّ) وَنَدَرْ نَحْوُ: (سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرْ)

٣٤٧ ـ وَنَحْوُ: (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا) مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

٣٤٨ ـ وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ ـ فَاعْلَمْ ـ وَغَيْرِ مُفْرَدِ

٣٤٩ ـ وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فِي نَحْوِ: (لَا تَعْثَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدَا)

٣٥٠ ـ وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

٣٥١ ـ وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ كَـ(جَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ)

٣٥٢ ـ وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

٣٥٣ ـ وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

٣٥٤ ـ وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا بِوَاوٍ اوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

٣٥٥ ـ وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

٣٥٦ ـ اِسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

٣٥٧ ـ كـ(شِبْرٍ ٱرْضًا)، وَ(قَفِيزٍ بُرًّا) وَ(مَـنَـوَيْـنِ عَـسَـلًا وَتَـمْـرَا)

٣٥٨ ـ وَبَعْدَ ذِي وَنَحوِهَا ٱجْرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا كـ(مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا)

٣٥٩ ـ وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ: (مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا)

٣٦٠ ـ وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى ٱنْصِبَنْ بِأَفْعَلَا مُفَضِّلًا كـ(أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا)

٣٦١ ـ وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا مَيِّزْ كـ(أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا)

٣٦٢ ـ وَٱجْرُرْ بِـ(مِنْ) إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كـ(طِبْ نَفْسًا تُفَدْ)

٣٦٣ ـ وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

٣٦٤ ـ هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ، وَهْيَ: (مِنْ، إِلَى حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى

٣٦٥ ـ مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ، اللَّامُ، كَيْ، وَاوٌ، وَتَا وَالْكَافُ، وَالْبَا، وَلَعَلَّ، وَمَتَى)

٣٦٦ ـ بِالظَّاهِرِ ٱخْصُصْ (مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا)

٣٦٧ ـ وَٱخْصُصْ بِـ(مُذْ، وَمُنْذُ) وَقْتًا، وَبِـ(رُبّْ) مُنَكَّرًا، وَالتَّاءُ لِـ(ٱللَّهِ)، وَ(رَبّْ)

٣٦٨ ـ وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ: (رُبَّهُ فَتَى) نَزْرٌ، كَذَا كـ(هَا)، وَنَحْوُهُ أَتَى

٣٦٩ ـ بَعِّضْ وبَيِّنْ وَٱبْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ بِـ(مِنْ)، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ

٣٧٠ ـ وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّْ نَكِرَةً كـ(مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّْ)

٣٧١ ـ لِلِانْتِهَا (حَتَّى، وَلَامٌ، وَإِلَى) وَ(مِنْ)، وَ(بَاءٌ) يُفْهِمَانِ بَدَلَا

٣٧٢ ـ وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ، وَفِي تَعْدِيَةٍ ـ أَيْضًا ـ وَتَعْلِيلٍ قُفِي

٣٧٣ ـ وَزِيدَ، والظَّرْفِيَّةَ ٱسْتَبِنْ بِـ(بَا) وَ(فِي)، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

٣٧٤ ـ بِـ(الْبَا) ٱسْتَعِنْ، وَعَدِّ، عَوِّضْ، أَلْصِقِ وَمِثْلَ (مَعْ)، وَ(مِنْ)، وَ(عَنْ) بِهَا ٱنْطِقِ

٣٧٥ ـ (عَلَى) لِلِاسْتِعْلَا وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَنْ) بِـ(عَنْ) تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

٣٧٦ ـ وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ (بَعْدٍ)، وَ(عَلَى) كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا

٣٧٧ ـ شَبِّهْ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

٣٧٨ ـ وَٱسْتُعْمِلَ ٱسْمًا، وَكَذَا (عَنْ) وَ(عَلَى) مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا

٣٧٩ ـ وَ(مُذْ)، وَ(مُنْذُ) ٱسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كـ(جِئْتُ مُذْ دَعَا)

٣٨٠ ـ وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكـ(مِنْ) هُمَا، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) ٱسْتَبِنْ

٣٨١ ـ وَبَعْدَ (مِنْ)، وَ(عَنْ)، وَبَاءٍ زِيدَ (ما) فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا
٣٨٢ ـ وَزِيدَ بَعْدَ (رُبَّ)، وَالْكَافِ فَكَفّْ وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّْ
٣٨٣ ـ وَحُذِفَتْ (رُبَّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَلْ) وَالْفَا، وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ
٣٨٤ ـ وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى (رُبَّ) لَدَى حَذْفٍ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا
٣٨٥ ـ نُونًا تَلِي الْإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا مِمَّا تُضِيفُ ٱحْذِفْ كَ(طُورِ سِينَا)
٣٨٦ ـ وَالثَّانِيَ ٱجْرُرْ، وَٱنْوِ (مِنْ) أَوْ (فِي) إذا لَمْ يَصْلُحِ ٱلَّا ذَاكَ، وَاللَّامَ خُذَا
٣٨٧ ـ لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ، وَٱخْصُصْ أَوَّلَا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا
٣٨٨ ـ وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ (يَفْعَلُ) وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ
٣٨٩ ـ كَـ(رُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ)
٣٩٠ ـ وَذِي الْإِضَافَةُ ٱسْمُهَا لَفْظِيَّهْ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ
٣٩١ ـ وَوَصْلُ (أَلْ) بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَ(الْجَعْدِ الشَّعَرْ)
٣٩٢ ـ أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي كَ(زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي)
٣٩٣ ـ وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ مُثَنًّى، ٱوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ ٱتَّبَعْ
٣٩٤ ـ وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا تَأْنِيثًا ٱنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا
٣٩٥ ـ وَلَا يُضَافُ ٱسْمٌ لِمَا بِهِ ٱتَّحَدْ مَعْنًى، وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ
٣٩٦ ـ وَبَعْضُ ٱلْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا
٣٩٧ ـ وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا ٱمْتَنَعْ إِيلَاؤُهُ ٱسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ
٣٩٨ ـ كَ(وَحْدَ، لَبَّيْ، وَدَوَالَيْ، سَعْدَيْ) وَشَذَّ إِيلَاءُ (يَدَيْ) لِـ(لَبَّيْ)
٣٩٩ ـ وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ (حَيْثُ) وَ(إِذْ)، وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ
٤٠٠ ـ إِفْرَادُ (إِذْ)، وَمَا كَـ(إِذْ) مَعْنًى كَـ(إِذْ) أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ: (حِينَ جَا نُبِذْ)
٤٠١ ـ وَٱبْنِ أَوَ ٱعْرِبْ مَا كَ(إِذْ) قَدْ أُجْرِيَا وَٱخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا
٤٠٢ ـ وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا
٤٠٣ ـ وَأَلْزَمُوا (إِذَا) إِضَافَةً إِلَى جُمَلِ ٱلْأَفْعَالِ كَ(هُنْ إِذَا ٱعْتَلَى)
٤٠٤ ـ لِمُفْهِمِ ٱثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ أُضِيفَ (كِلْتَا)، وَ(كِلَا)

٤٠٥ ـ وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ (أَيًّا)، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

٤٠٦ ـ أَوْ تَنْوِ ٱلْأَجْزَا، وَٱخْصُصَنْ بالْمَعْرِفَهْ مَوصُولَةً (أَيًّا)، وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ

٤٠٧ ـ وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ ٱسْتِفْهَامَا فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلَامَا

٤٠٨ ـ وَأَلْزَمُوا إضَافَةً (لَدُنْ) فَجَرّْ وَنَصْبُ (غُدْوَةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

٤٠٩ ـ وَمَعَ (مَعْ) فِيهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلْ فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

٤١٠ ـ وَٱضْمُمْ ـ بِنَاءً ـ (غَيْرًا) ٱنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا

٤١١ ـ (قَبْلُ) كَـ(غَيْرُ)، (بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ وَدُونُ)، وَالْجِهَاتُ أَيْضًا، وَ(عَلُ)

٤١٢ ـ وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا (قَبْلًا)، وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

٤١٣ ـ وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

٤١٤ ـ وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

٤١٥ ـ لٰكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

٤١٦ ـ وَيُحْذَفُ الثَّانِي، فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

٤١٧ ـ بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الْأَوَّلَا

٤١٨ ـ فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولًا ٱوْ ظَرْفًا أَجِزْ، وَلَمْ يُعَبْ

٤١٩ ـ فَصْلُ يَمِينٍ، وَٱضْطِرَارًا وُجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ، أَوْ نِدَا

٤٢٠ ـ آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا ٱكْسِرْ إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا كَـ(رَام) وَ(قَذَى)

٤٢١ ـ أَوْ يَكُ كَـ(ٱبْنَيْنِ) وَ(زَيْدِينَ) فَذِي جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا ٱحْتُذِي

٤٢٢ ـ وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ، وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَٱكْسِرْهُ يَهُنْ

٤٢٣ ـ وَأَلِفًا سَلِّمْ، وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ ٱنْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ

٤٢٤ ـ بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ مُضَافًا ٱوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ (أَلْ)

٤٢٥ ـ إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلّْ مَحَلَّهُ، وَلِٱسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

٤٢٦ ـ وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

٤٢٧ ـ وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ

٤٢٨ ـ كَفِعْلِهِ ٱسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

٤٢٩ ـ وَوَلِيَ ٱسْتِفْهَامًا ٱوْ حَرْفَ نِدَا ... أَوْ نَفْيًا ٱوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

٤٣٠ ـ وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ ... فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ

٤٣١ ـ وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ (أَلْ) فَفِي الْمُضِيْ ... وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ٱرْتُضِي

٤٣٢ ـ (فَعَّالٌ) ٱوْ (مِفْعَالٌ) ٱوْ (فَعُولُ) ... فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ

٤٣٣ ـ فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ ... وَفِي (فَعِيلٍ) قَلَّ ذَا وَ(فَعِلِ)

٤٣٤ ـ وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ ... فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

٤٣٥ ـ وَٱنْصِبْ بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْوًا وَٱخْفِضِ ... وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

٤٣٦ ـ وَٱجْرُرْ أَوِ ٱنْصِبْ تَابِعَ الَّذِي ٱنْخَفَضْ ... كَ(مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضْ)

٤٣٧ ـ وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِٱسْمِ فَاعِلِ ... يُعْطَى ٱسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ

٤٣٨ ـ فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي ... مَعْنَاهُ كَ(الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي)

٤٣٩ ـ وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى ٱسْمٍ مُرْتَفِعْ ... مَعْنًى كَ(مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ)

٤٤٠ ـ (فَعْلٌ) قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَـ(رَدَّ رَدًّا)

٤٤١ ـ وَ(فَعِلَ) اللَّازِمُ بَابُهُ (فَعَلْ) ... كَ(فَرَحٍ) وَكَ(جَوًى) وَكَ(شَلَلْ)

٤٤٢ ـ وَ(فَعَلَ) اللَّازِمُ مِثْلَ (قَعَدَا) ... لَهُ (فُعُولٌ) بِٱطِّرَادٍ كَـ(غَدَا)

٤٤٣ ـ مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا (فِعَالَا) ... أَوْ (فَعَلَانًا) ـ فَٱدْرِ ـ أَوْ (فُعَالَا)

٤٤٤ ـ فَأَوَّلٌ لِذِي ٱمْتِنَاعٍ كَـ(أَبَى) ... وَالثَّانِ لِلَّذِي ٱقْتَضَى تَقَلُّبَا

٤٤٥ ـ لِلدَّا (فُعَالٌ) أَوْ لِصَوْتٍ، وَشَمَلْ ... سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَ(صَهَلْ)

٤٤٦ ـ (فُعُولَةٌ) (فَعَالَةٌ) لِـ(فَعُلَا) ... كَـ(سَهُلَ الْأَمْرُ) وَ(زَيْدٌ جَزُلَا)

٤٤٧ ـ وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى ... فَبَابُهُ النَّقْلُ كَ(سُخْطٍ) وَ(رِضَا)

٤٤٨ ـ وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ ... مَصْدَرِهِ كَـ(قُدِّسَ التَّقْدِيسُ)

٤٤٩ ـ وَ(زَكِّهِ تَزْكِيَةً) وَ(أَجْمِلَا ... إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلًا تَجَمَّلَا)

٤٥٠ ـ وَ(ٱسْتَعِذِ ٱسْتِعَاذَةً)، ثُمَّ (أَقِمْ ... إِقَامَةً)، وَغَالِبًا ذَا التَّا لَزِمْ

٤٥١ ـ وَمَا يَلِي الْآخِرَ مُدَّ وَٱفْتَحَا ... مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا ٱفْتُتِحَا

٤٥٢ ـ بِهَمْزِ وَصْلٍ كَ(ٱصْطَفَى) وَضُمَّ مَا ... يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ (قَدْ تَلَمْلَمَا)

٤٥٣ ـ (فِعْلَالٌ) أَوْ (فَعْلَلَةٌ) لِـ(فَعْلَلَا) وَٱجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلَا
٤٥٤ ـ لِـ(فَاعَلَ): (الْفِعَالُ) وَ(الْمُفَاعَلَهْ) وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ
٤٥٥ ـ وَ(فَعْلَةٌ) لِمَرَّةٍ كَـ(جَلْسَهْ) وَ(فِعْلَةٌ) لِهَيْئَةٍ كَـ(جِلْسَهْ)
٤٥٦ ـ فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا الْمَرَّهْ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَـ(الْخِمْرَهْ)
٤٥٧ ـ كَـ(فَاعِلٍ) صُغِ ٱسْمَ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَـ(غَذَا)
٤٥٨ ـ وَهْوَ قَلِيلٌ فِي (فَعُلْتُ) وَ(فَعِلْ) غَيْرَ مُعَدًّى، بَلْ قِيَاسُهُ (فَعِلْ)
٤٥٩ ـ وَ(أَفْعَلٌ) (فَعْلَانُ) نَحْوُ: (أَشِرِ) وَنَحْوُ: (صَدْيَانَ)، وَنَحْوُ: (الأَجْهَرِ)
٤٦٠ ـ وَ(فَعْلٌ) أَوْلَى وَ(فَعِيلٌ) بِـ(فَعُلْ) كَـ(الضَّخْمِ) وَ(الْجَمِيلِ)، وَالْفِعْلُ (جَمُلْ)
٤٦١ ـ وَ(أَفْعَلٌ) فِيهِ قَلِيلٌ وَ(فَعَلْ) وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى (فَعَلْ)
٤٦٢ ـ وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ ٱسْمُ فَاعِلِ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَـ(الْمُوَاصِلِ)
٤٦٣ ـ مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأَخِيرِ مُطْلَقَا وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا
٤٦٤ ـ وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ ٱنْكَسَرْ صَارَ ٱسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ: (الْمُنْتَظَرْ)
٤٦٥ ـ وَفِي ٱسْمِ مَفْعُولِ الثُّلَاثِيِّ ٱطَّرَدْ زِنَةُ (مَفْعُولٍ) كَآتٍ مِنْ (قَصَدْ)
٤٦٦ ـ وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو (فَعِيلِ) نَحْوُ: (فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ)
٤٦٧ ـ صِفَةٌ ٱسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ ٱسْمَ الْفَاعِلِ
٤٦٨ ـ وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ كَـ(طَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ)
٤٦٩ ـ وَعَمَلُ ٱسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا
٤٧٠ ـ وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ وَكَوْنُهُ ذا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ
٤٧١ ـ فَٱرْفَعْ بِهَا وَٱنْصِبْ وَجُرَّ ـ مَعَ (أَلْ) وَدُونَ (أَلْ) ـ مَصْحُوبَ (أَلْ)، وَمَا ٱتَّصَلْ
٤٧٢ ـ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا، وَلَا تَجْرُرْ بِهَا ـ مَعْ (أَلْ) ـ سُمًا مِنْ (أَلْ) خَلَا
٤٧٣ ـ وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا، وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةُ النَّاظِمِ

١ ـ قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ٱبْنُ مَالِكِ: أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ

٢ ـ مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

٣ ـ وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

٤ ـ تُقَرِّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ

٥ ـ وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ٱبْنِ مُعْطِي[(١)]

٦ ـ وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلَا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلَا

٧ ـ وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَهْ

هذه مقدمة الناظم. ضَمَّنها الحمدلة[(٢)] والصلاة على النبي ﷺ وعلى آله، والاستعانة بالله تعالى على هذه الألفية التي ذكر بعض صفاتها، ثم أشار إلى تقدُّم العلّامة ابن معطٍ في هذا المجال.

قوله: (قال محمد هو ابن مالك) نَسَبَ نفسه إلى جده، لشهرته به،

---

(١) هكذا بالياء في أكثر نسخ الألفية. والأصل حذفها؛ لأنه منقوص لم يضف ولم تدخل عليه (أل)، لكن سيأتي ـ إن شاء الله ـ في باب «الوقف» أن الياء ثبتت في الاسم المنقوص الذي لم يُضف ولم يعرف بـ(أل) في قراءة سبعية. انظر: «الفصول الخمسون» لابن معطي ص(١٢) «شرح ألفية ابن معطي» (١/ ١٥) «مقالات منتخبة في علوم اللغة» للدكتور عبد الكريم الأسعد ص(١٨١).

(٢) الحمدلة: قول: الحمد لله، ومثلها: البسملة والهيللة والسبحلة. وهذا ما يسمى بالنحت وهو: أن تعمد إلى كلمتين أو جملة، فتنتزع من مجموعها كلمة فذة، تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها. راجع كتاب «النحت في اللغة العربية» للدكتور نهاد الموسى.

وإلّا فأبوه (عبد الله) فهو محمد بن عبد الله بن مالك[١] الطائي[٢] الجياني، أبو عبد الله، أحد الأئمة في علوم العربية، ولد في حدود سنة (٥٩٨هـ) في (جيّان) بالأندلس، وانتقل إلى دمشق، فتوفي بها سنة (٦٧٢هـ). له مؤلفات عديدة، منها: «الألفية»، و«الكافية الشافية، وشرحها»، و«إكمال الإعلام بمثلث الكلام». وغيرها كثير[٣].

قوله: (أحمد ربي الله خير مالك) الحمد هو الاعتراف للمحمود بصفات الكمال، مع محبته وتعظيمه و(خير) منصوب: إما بعامل محذوف وجوباً تقديره: أمدح، أو على أنه حال لازمة.

قوله: (مصلياً على النبي المصطفى) (مصلياً) حال مقدرة، والحال المقدرة هي التي تحدث فيما بعد؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣] والصلاة على النبي ﷺ لا تقع وقت حمده لله، وإنما تقع بعد الانتهاء منه، ويصح أن تكون مقارنة، ومقارنة الألفاظ وقوعها متصلة، وفي بعض النسخ «مصلياً على الرسول المصطفى».

قوله: (وآله المستكملين الشرفا) الأظهر في آله: أنهم أتباعه على دينه، ويدخل فيهم دخولاً أولياً أتباعه من قرابته؛ لأنهم آل من جهة الأتباع، ومن جهة القرابة، والشرفا: إن كان بفتح الشين فهو مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق، وإن كان بضم الشين فهو نعت ثان لـ(لآل) مجرور بكسرة مقدرة على الألف؛ لأنه مقصور من الممدود، وأصله: (الشرفاء) جمع شريف؛ كظريف وظرفاء. والشريف: من جمع علو النسب مع حميد الصفات وعلو القدر، وعلى

(١) من المترجمين لابن مالك من يزيد في نسبه فيقول: (محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك) ومنهم من يقول: (محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك...) راجع مقدمة كتابه «إكمال الإعلام» (١/ ١٣).

(٢) بلاد الأندلس بعيدة جداً عن موطن العرب، ومنهم طيء، لكن من المعروف أن جيوش الفتح الإسلامي كانت تضم أشتاتاً من أبناء القبائل العربية.

(٣) ترجم لابن مالك كثيرون، راجع مقدمة «إكمال الإعلام بمثلث الكلام» لابن مالك. تحقيق سعد الغامدي (١/ ١٢).

هذا يكون مفعول (المستكملين) محذوفاً تقديره: أنواع الفضائل.

قوله: (وأستعين الله في ألفيه) أي: أطلب العون من الله تعالى. وفي الحديث: «**اللهم لا سهل إلّا ما جعلته سهلاً، وأنت تجعل الحزن إذا شئت سهلاً**»[(١)].

وقوله: (في ألفيه)، (في) بمعنى (على) لأن الاستعانة وما تصرف منها تتعدى بـ(على). قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ١٨][(٢)].

و(ألفيه) أي: عدد أبياتها ألف بيت، من بحر الرجز. وقد قيل: إنها تنقص ستة أبيات. وقيل: أكثر. وقد وجد من شراحها من يزيد أو ينقص بعض الأبيات[(٣)].

وقد جاءت مقدمة الألفية في سبعة أبيات، والختام في أربعة. والباقي يختص بالمادة العلمية وعددها (٩٩١) بيتاً، فيكون المجموع (١٠٠٢)، وهذا العدد هو المثبت في شرحي هذا، وهي الطبعة التي عليها شرح ابن عقيل وغيره.

وقوله: (مقاصد النحو بها محويه) وصفها بذلك ليعتني بها الطالب حفظاً وفهماً. ومقاصد النحو: مهماته. ومعنى (محويه) أي: مجموعة.

قوله: (تقرب الأقصى بلفظ موجز) أي: تقرب المعنى البعيد وغوامض المسائل، تقربها للأفهام (بلفظ موجز) أي: قليل الحروف كثير المعنى.

قوله: (وتبسط البذل بوعد منجز) البذل؛ أي: العطاء. وتبسط؛ أي: تُوسِّع، والوعد المنجز: الموفى به بسرعة.

---

(١) أخرجه ابن السني عن أنس رضي الله عنه في «عمل اليوم والليلة» وصححه ابن حبان، وقال الحافظ ابن حجر: هذا حديث صحيح.

(٢) انظر: «حاشية الخضري» (١/ ١٠).

(٣) انظر: «المرادي وكتابه: توضيح مقاصد الألفية» للدكتور علي عبود الساهي، ص١٣٧.

قوله: (وتقتضي رضاً بغير سخط) أي: تطلب الرضا من قارئها غير مشوب بالسخط، فلا يعترض على مؤلفها كثيراً.

قوله: (فائقة ألفية ابن معطي) وهو الشيخ أبو الحسن يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور، الزواوي، نسبة إلى زواوة ـ اسم قبيلة موطنها شمال أفريقية ـ ولد سنة (٥٦٤هـ) في (بجاية) على ساحل البحر الأبيض، وهو صاحب الألفية المشهورة وغيرها من الكتب، وقد شرح ألفيته كثيرون، منهم: عبد العزيز الموصلي من علماء القرن السابع، وشرحه مطبوع في مجلدين. مات ابن معطي سنة (٦٢٨هـ) بمصر.

وألفية ابن مالك تفوق ألفية ابن معطي لفظاً ومعنىً.

أما اللفظ: فلأنها من بحر واحد، وهو بحر الرجز. وألفية ابن معطي من الرجز والسريع، كما نص هو على ذلك.

ومعنى: لأنها أكثر منها أحكاماً. كذا قيل في توضيح عبارة ابن مالك، وهذا لا يعني الأفضلية المطلقة.

فأولاً: أن ابن معطي هو صاحب الفكرة، وهو المبدع في هذا المجال. فقد كتب ألفيته على نسق ونمط لم يُسبق إليه، وكفاه بذلك فخراً. وابن مالك سار على منواله.

وثانياً: أن لألفية ابن معطي مزايا ليست لألفية ابن مالك يتبيّنها الدارس لهما:

منها: أن ألفية ابن معطي مملوءة بالآيات القرآنية والشواهد الشعرية، وهذا قليل في ألفية ابن مالك.

ومنها: أنه يبدأ بالتعريف ثم يذكر الأحكام، وهذا مفقود في مواضع مهمة من الألفية[1].

ومنها: سلاسة الأسلوب وسهولة التعبير، وإشراق المعنى.

---

(١) انظر للموازنة: «مقدمة المحقق لشرح ألفية ابن معطي» (١/ ٧٦) وما بعدها.

وفي ألفية ابن مالك يظهر حسن الترتيب والتبويب والتنظيم والتنسيق مما يجعلها سهلة الاستيعاب، في حين أن ألفية ابن معطي خلت من التبويب، فإنه قد نظمها نظماً متصلاً، وكأنها تبحث في موضوع واحد.

جزى الله هذين العالمين خيراً على ما بذلا من جهد ووقت..

قوله: (وهو بسبق حائز تفضيلَا) أي: هو أفضل مني لسبقه إياي، فإن ابن مالك ولد سنة (٥٩٨هـ) أو (٦٠٠هـ) ومات سنة (٦٧٢هـ)، وابن معطي ولد سنة (٥٦٤هـ) ومات سنة (٦٢٨هـ).

قوله: (مستوجب ثنائي الجميلَا) أي: لانتفاعي بما ألَّفهُ واقتدائي به، وهو يشير بذلك إلى فضل المتقدم على المتأخر، وما يستحقه السلف من ثناء الخلف ودعائهم، فإن ابن مالك تابع لابن معطي في هذا النوع من التأليف ومستفيد منه؛ لأن ابن معطي كتب ألفيته على نسق لم يسبق إليه، كما تقدم، والألف في قوله: (الجميلا) للإطلاق، وهي الألف التي تلحق حرف الروي إذا كان متحركاً، وتسمى القافية المطلقة، وتقابلها القافية المقيدة، وهي ما كان فيها حرف الروي ساكناً.

وقوله:

(والله يقضي بهبات وافره   لي وله في درجات الآخره)

هذا دعاء من ابن مالك، ولو عمّ المسلمين بالدعاء لكان أولى. وقدم نفسه لحديث أُبي بن كعب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان إذا ذكر أحداً فدعا له بدأ بنفسه[1].

والهبات: العطايا. (وافره) أي: تامة..



(١) رواه الترمذي، وهو حديث صحيح.

بسم الله الرحمن الرحيم

الْكَلامُ ومَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ

تعريف الكلام والكلم

٨ ـ كَلَامُنَا: لَفْظٌ مُفِيدٌ كـ(ٱسْتَقِمْ) وَٱسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ
٩ ـ وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ، والْقَوْلُ عَمّْ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّْ

الكلام لغة: اللفظ الموضوع لمعنى مفيدٍ أو غيرِ مفيد.

واصطلاحاً: اللفظ المفيد.

والمراد بالمفيد: ما يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه، بحيث لا يبقى السامع منتظراً لشيء آخر.

مثاله: الله ربنا، ومحمد ﷺ نبيّنا.

وقوله: (اللفظ) أي: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، بخلاف الإشارة، والكتابة، وعقد الأصابع، ونحو ذلك، فلا يسمى كلاماً عند النحاة.

وقوله: (المفيد) يخرج الكلمة، نحو: خالد، والمركب الإضافي، نحو: أبو عبد الله، والإسناد المتوقف على غيره، نحو: إنْ قدم هشام..، فإن الاقتصار على مثل ذلك لا يفيد.

وأقل ما يتألف منه الكلام: اسمان، مثل: الغيبة محرمة، أو فعل واسم، مثل: جاء الحق.

أما الكلم فهو: ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر، سواء أفاد، نحو: العدل أساس الملك، أو لم يفد، نحو: إن حضر ضيف..

والكلم: اسم جنس جمعي[1] يفرق بينه وبين مفرده بالتاء،

(١) اعلم أن (الجنس) ـ وهو من مصطلحات أهل المنطق ـ لفظ يراد به جملة الشيء =

فيقال: كلمة. والكلمة هي: اللفظ الموضوع لمعنى مفرد.

والكلمة ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف.

فالاسم: ما دلّ على معنى في نفسه من غير إشعار بزمن، مثل: كتاب.

والفعل: ما دلّ على معنى في نفسه وأشعر بهيئته بأحد الأزمنة الثلاثة[١]، مثل: كتب، يكتب، اكتب.

والحرف: ما دلّ على معنى في غيره، مثل: (الواو) لا تدل على معنى في نفسها، بل في غيرها، مثل: والله إن الحق منتصر.

وبين الكلام والكلم عموم وخصوص من وجه[٢]، يجتمعان فيما أفاد، ويتألف من ثلاث كلمات فأكثر، نحو: قد قامت الصلاة. وينفرد

= ومجموع أفراده وهو أعم من النوع. وقد استعمل النحاة هذا التعبير في مجال الدلالة على الشيوع والعمومية في النوع الواحد. فكلمة إنسان، شجرة، معدن، هي أسماء عامة ليس فيها سوى المعنى الذهني المجرد، دون أن يستحضر الذهن شخصاً معيناً أو شجرة معينة أو معدناً معيناً. والكلمة جنس يندرج تحتها الاسم والفعل والحرف. وكل منها نوع. واسم الجنس ثلاثة أنواع:

أ ـ اسم جنسي جمعي، وهو: ما دلَّ على ثلاثة فأكثر، وفرق بينه وبين واحده بالتاء، كشجر وشجرة، أو بالياء كروم ورومي. وهو في الحالين لا ترد ألفاظه على أوزان الجموع المعروفة.

ب ـ اسم جنس إفرادي، وهو: ما يصدق على الكثير والقليل بلفظ واحد، كماء وذهب...

ج ـ اسم جنس آحادي، وهو: ما أريد به فرد غير معين. لا بد من استحضار صورته في الذهن مثل أسامة للأسد. وسيأتي هذا في باب «العلم» إن شاء الله.

(١) المراد بالهيئة: الحالة التصريفية نحو: كتب (للماضي) يكتب (للمستقبل والحاضر) اكتب (للمستقبل) أما نحو: أمس، الآن. فهذا يدل على الزمن بذاته لا بهيئته فليس بفعل.

(٢) العموم والخصوص من وجه: هو النسبة بين معنى كلي ومعنى كلي آخر. وكل منهما ينطبق على بعض الأفراد التي ينطبق عليها الآخر. وينفرد بانطباقه على أفراد لا ينطبق عليها الآخر. ومثال ذلك: إنسان، أبيض. فإنهما يجتمعان في الإنسان الأبيض كالعربي والرومي. وينفرد الأبيض عن الإنسان في الثلج والسكر ـ مثلاً ـ وينفرد الإنسان عن الأبيض في الزنجي ـ مثلاً ـ فهو إنسان أسود. ومثل ذلك: كلام وكلم.

الكلم فيما لم يفد، نحو: إذا جاء أخوك.. وينفرد الكلام فيما أفاد ولم يتألف من ثلاث كلمات، نحو: الصدق فضيلة.

والقول: هو كل لفظ نطق به الإنسان، مفرداً كان أو مركباً، مفيداً كان أو غير مفيد، فهو ينطبق على الكلام وعلى الكلم وعلى الكلمة، فهو يعم الجميع عموماً مطلقاً(١)، وينفرد الأعم وهو القول، بنحو: كتاب علي. فليس هذا بكلام ولا كلم ولا كلمة؛ لما تقدم.

وتطلق الكلمة أحياناً ويراد بها الكلام، نحو: ألقى إمام المسجد كلمة. وهذا من باب تسمية الشيء باسم بعضه. ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠] وقول النبي ﷺ: «**أصدق كلمة قالها لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل**»(٢)، وقوله: «**الكلمة الطيبة صدقة**»(٣).

وهذا معنى **قول ابن مالك**: (كلامنا.. إلخ) أي: الكلام عندنا معشر النحويين هو اللفظ المفيد، ولا يكون مفيداً إلّا إذا كان مركباً، ثم مثل بقوله: استقم. وهو مركب من فعل أمر وفاعل مستتر. وقد استغنى بالمثال عن أن يقول: فائدة يحسن السكوت عليها. ثم ذكر أن الكلم ثلاثة أقسام، ومفرده كلمة. وأن القول يشمل بمعناه كل الأقسام (الكلام والكلم والكلمة).

وقوله: (وكِلْمَةٌ بها كلام قد يُؤَم) بضم الياء، أي: تطلق الكلمة، ويُقصد بها الكلام.. والتقليل في قوله: (قد يُؤَم) مراد به التقليل النسبي

(١) العموم والخصوص المطلق: النسبة بين معنى وآخر مخالف له في المفهوم، وذلك من جهة أن أحدهما ينطبق على كل ما ينطبق عليه الآخر من أفراد دون العكس. أي: والثاني ينطبق فقط على بعض الأفراد التي ينطبق عليها قرينه. مثل: حيوان، إنسان. ففي كلمة (حيوان) عموم؛ لأنه ينطبق على أفراد الثاني وعلى غيرها، كالفرس والغزال. وكلمة (إنسان) تنطبق على بعض الأفراد التي ينطبق عليها لفظ: (حيوان) دون بعض كالغزال. ففيها خصوص، ومثل ذلك: (قول) فهي أعم مطلقاً و(كلام) أخص مطلقاً (راجع «ضوابط المعرفة» للميداني ص٤٨، ٤٩).

(٢) رواه البخاري ومسلم.

(٣) رواه البخاري ومسلم.

أي: استعمال (الكلمة) في الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها في المفرد لا قليل في نفسه، فإنه كثير. وقوله: (وكِلْمة) بكسر الكاف هي إحدى اللغات الثلاث فيها. **وقوله**: (ثم حرف..) (ثم) بمعنى واو العطف، إذ لا معنى للتراخي بين أقسام الكلمة. ويكفي في انحطاط درجة الحرف عن قسيميه تأخيره عنهما.

* * *

١٠ ـ بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَ(أَلْ) وَمُسْنَدٍ لِلْاِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

علامات الاسم

لما ذكر أنواع الكلمة وهي: الاسم والفعل والحرف شرع في ذكر علاماتها. فذكر في هذا البيت خمس علامات، يتميز بها الاسم عن الفعل والحرف؛ إذا وجدت واحدة منها أو كان اللفظ قابلاً لها، كانت دليلاً على أن الكلمة (اسم) وقد تعددت هذه العلامات؛ لأن الأسماء متعددة الأنواع، فقد تصلح العلامة لاسم ولا تصلح لآخر.

الأولى: الجر. وليس المراد به حرف الجر؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم؛ كقولك: أشرت إليه بأن قم. بل المراد كون الكلمة مجرورة، نحو: صليت في مسجدٍ واسعٍ. قال تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[1].

الثانية: التنوين[2]: وهو نون ساكنة زائدة لغير توكيد، تلحق آخر

---

(١) بسم الله: الباء حرف جر. واسم: مجرور بالباء. والجار والمجرور متعلق بمحذوف متأخر يقدر بما يناسب المقام. نحو: أقرأ، أكتب، آكل. والباء للاستعانة. وإنما قُدّر المتعلق متأخراً لفائدتين:
١ ـ الحصر: لأن تقديم المعمول يفيد الحصر عند البلاغيين. فقولك: باسم الله أقرأ بمنزلة: لا أقرأ إلا باسم الله.
٢ ـ تيمناً بالابتداء باسم الله تعالى.
و(اسم) مضاف، ولفظ: (الله) مضاف إليه (الرحمٰن) صفة (الرحيم) صفة ثانية.

(٢) التنوين في الأصل: التصويت والترنيم. ونونت الكلمة: أدخلت النون. وكان الأصل أن يكتب التنوين نوناً كما يكتبها علماء العروض، فتقول: كتب محمدُنْ واجبَنْ. لكن عدلوا عن هذا الأصل فاكتفوا بالرمز على ذلك، وهو تكرار الحركة =

الأسماء لفظاً لا خطاً ولا وقفاً، نحو: كتب محمدٌ واجباً بخطٍّ جميلٍ.

والتنوين أربعة أنواع:

١ ـ **تنوين التمكين**[١]: وهو اللاحق لغالب الأسماء المعربة المنصرفة، نحو: جاء خالدٌ مستبشراً، ومنه قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]. وخرج بالأول: جمع المؤنث السالم، نحو: مسلماتٌ. وبالثاني: الاسم المنقوص الممنوع من الصرف، نحو: (جوارٍ) كما سيأتي إن شاء الله.

٢ ـ **تنوين التنكير**: وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية، فرقاً بين معرفتها ونكرتها، فما نوِّن منها كان نكرة، وما لم ينوَّن فهو معرفة، نحو: (صهٍ) إذا تكلم غيرك. فهذا اسم فعل أمر معناه: اسكت عن كل كلام. فإن أردت السكوت عن كلام معين قلت: (صهْ). بدون تنوين.

٣ ـ **تنوين المقابلة**: وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم؛ ليكون في مقابلة النون في جمع المذكر السالم[٢]، نحو: حضرت بناتٌ عاقلاتٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ**﴾ [التوبة: ٧٢][٣].

٤ ـ **تنوين العوض**: وهو ما كان عوضاً عن محذوف، وهو ثلاثة أنواع:

= عند الكتابة بالقلم. مع ملاحظتها عند النطق في حالة الوصل لا في حالة الوقف.

(١) سمي بذلك لأنه يدل على شدة تمكن الاسم في باب الأسماء؛ أي: إنه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف. وإذا أطلق التنوين فإنما يراد به هذا النوع، وذلك لأصالته في هذا الباب وردِّ ما سواه إليه؛ ولأنه استوعب من الأسماء أكثرها.

(٢) يقول النحاة: إن التنوين في المفرد يفيد تمام الكلمة؛ ولهذا يحذف عند الإضافة، وفي جمع المذكر السالم تأتي النون عوضاً عن التنوين، وفي جمع المؤنث السالم قالوا: إن التنوين في مقابلة النون في جمع المذكر، والحق أن علة ذلك كله هو السماع عن العرب.

(٣) جنات: مفعول ثانٍ لوَعَدَ.

١ ـ عوض عن جملة: وهو الذي يلحق (إذ) المسبوقة بكلمة حين أو ساعة وما أشبههما، عوضاً عن جملة تكون بعدها، نحو: قدم والدي وكنت حينئذٍ غائباً؛ أي: حين إذ قدم. قال تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤] أي: ويوم إذ غُلبت الروم يفرح المؤمنون؛ لأن (إذ) من الظروف الملازمة للإضافة إلى الجمل، كما سيأتي في «الإضافة» إن شاء الله.

٢ ـ عوض عن اسم: وهو اللاحق لـ(كل وبعض) عوضاً عما تضافان إليه، نحو: كلٌّ يسمع النصح، والمستفيد قليلٌ، ونحو: زملائي كثيرون، فدعوت بعضاً، وتركت بعضهم. قال تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَـٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦].

٣ ـ عوض عن حرف: وهو اللاحق لاسم منقوص ممنوع من الصرف، نحو: الليالي مواضٍ بحوادثها، شرب الزرع من سواقٍ فياضة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾[1] [الأعراف: ٤١] والأصل: مواضيُ، وسواقيَ، وغواشيُ. فالتنوين عوض عن الياء المحذوفة، التي كانت العرب تحذفها (من فواعل وأشباهها) في حالتي الرفع والجر، فالكلمة مرفوعة بضمة مقدرة على الياء المحذوفة، ومجرورة بفتحة نيابة عن الكسرة فوق الياء المحذوفة.

العلامة الثالثة: النداء. وليس المراد به دخول حرف النداء؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم؛ كقوله تعالى: ﴿يَـٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦] على أحد الإعرابين[2] وإنما المراد كون الكلمة مناداة، نحو: يا خالد أكرم أباك. قال تعالى: ﴿يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ [الصافات: ١٠٤، ١٠٥].

---

(١) جمع غاشية ومن معانيها: الغطاء، فالمعنى ـ والله أعلم ـ لهم من جهنم مهاد؛ أي: فراش يمتهدونه من النار ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ أي: أغطية يتغطون بها من النار. و(غواشٍ) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة.

(٢) وهو أن تكون (يا) للنداء والمنادى محذوف، فإن كانت للتنبيه فلا شاهد فيها.

العلامة الرابعة من علامات الاسم: دخول (أل) على الكلمة، نحو: قدم المسافر.

العلامة الخامسة: الإسناد إليه؛ أي: إلى الاسم، وهو أن يُنسب إلى الكلمة حكم تحصل به الفائدة نفياً أو إثباتاً، نحو: صليت مع الجماعة. قال تعالى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي﴾ [طه: ٣٩] فالتاء اسم؛ لأنه أسند إليه الصلاة في الأول. وإلقاء المحبة في الثاني، ونحو قولك: المؤمن لن يتأخر عن فعل الخير. فيه إسناد عدم التأخر إلى المؤمن، وهذه العلامة من أنفع العلامات، وبها يستدل على اسمية الضمائر، وقد يدخل عليها حرف الجر، لكنَّ أثره غير ظاهر فيها.

وهذا معنى **قوله**: (بالجر والتنوين... إلخ) أي: حصل تمييز للاسم عن غيره بالجر والتنوين والنداء وأل. (ومسند للاسم) أي: إسناد إلى الاسم، فهو اسم مفعول أريد به المصدر، وظاهر كلامه: أن التنوين كله من خواص الاسم، وليس كذلك، بل المختص به الأربعة المذكورة[(١)].

* * *

علامات الفعل

١١ ـ بِتَا (فَعَلْتَ) وَ(أَتَتْ) وَيَا (ٱفْعَلِي) وَنُونِ (أَقْبِلَنَّ) فِعْلٌ يَنْجَلِي

لما ذكر علامات الاسم ذكر علامات الفعل وهي:

١ ـ **تاء الفاعل**: للمتكلم، نحو: قمتُ بواجبي. أو للمخاطب، نحو: أنتَ زرتَ المريض. قال تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦]. أو للمخاطبة، نحو: أنتِ ربيتِ أولادك. قال تعالى: ﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ﴾ [القصص: ٧].

٢ ـ **تاء التأنيث** الساكنة أصالة، نحو: صامتْ هند يوم الخميس. قال تعالى: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِ﴾ [القصص: ١١] وقد تتحرك بالكسر أو الفتح لعارض، كالتخلص من التقاء الساكنين، فالأول نحو: ﴿قَالَتِ

(١) انظر: بقيتها في شروح الألفية.

﴿ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١]، والثاني نحو: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ١١﴾ [فصلت: ١١].

وقد توجد الساكنة في بعض الحروف، نحو: رُبَّتْ وثُمَّتْ، بالتسكين. وهذا قليل، والأكثر الفتح، نحو: رُبَّتَ كلمةٍ فتحت باب شقاق، ثُمَّتَ جلبت أمراً لا تُحمد عقباه.

٣ ـ **ياء المخاطبة**، نحو: احذري أعداء المرأة. قال تعالى: ﴿فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗا[(١)]﴾ [مريم: ٢٦] وإنما قال ابن مالك: **(ويا افعلي)** ولم يقل: (ياء الضمير) لأن هذه تشمل ياء المتكلم، وليست خاصة بالفعل، بل تكون فيه وفي الاسم والحرف؛ كقوله تعالى: ﴿رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ[(٢)]﴾ [نوح: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ﴾ [النمل: ١٩].

٤ ـ **نون التوكيد** ثقيلة كانت أو خفيفة. فالأولى نحو: والله لأفعلنَّ الخير. والثانية نحو: احذرَنْ قول السوء. قال تعالى: ﴿لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

وهذا معنى **قوله**: **(بتا فعلت... إلخ)** أي: إن الفعل **(ينجلي)** أي: ينكشف ويتميز عن غيره بإحدى العلامات الآتية، وقد ذكرها، وهذه العلامات موزعة بين أنواع الفعل، لكل نوعٍ بعضٌ منها في آخره دون بعض[(٣)].

* * *

(١) عيناً: تمييز منصوب.

(٢) (لوالديَّ) اللام حرف جر. والدي: اسم مجرور بالياء؛ لأنه مثنى، وياء المتكلم المدغمة مضاف إليه، وحذفت النون للإضافة. والأصل: لوالدين لي. والجار والمجرور متعلقان بالفعل (اغفر)، انظر: «النحو الوافي» (٣/ ٩، ١٧٨).

(٣) في اللغة أفعال ماضية لا تقبل تاء التأنيث ولا تاء الفاعل بسبب جمودها الطارئ عليها وإلا فهي باعتبار أصلها تقبل التاء. مثل (أفعل) للتعجب. و(حبذا) في باب «نعم وبئس». و(عدا وخلا وحاشا) في باب «الاستثناء».

علامة الحرف

١٢ ـ سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَـ(هَلْ) وَ(فِي) وَ(لَمْ) ....

علامة الحرف أنه لا يحسن فيه شيء من علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال. والحرف ثلاثة أنواع:

١ ـ مختص بالاسم، مثل: حروف الجر، وإن وأخواتها.

٢ ـ مختص بالفعل، مثل: قد والسين وسوف ولم.

٣ ـ مشترك بين الاسم والفعل، مثل: هل، وما.

* * *

أقسام الفعل وعلامة كل قسم

١٢ ـ .... فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَـ(يَشَمّْ)

١٣ ـ وَمَاضِيَ الْأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ، وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

لما ذكر علامات الفعل مجملة. شرع في بيان أقسام الفعل، وعلامة كل قسم.

١ ـ فالفعل المضارع: هو ما دلّ على حدث وزمن صالح للحال أو الاستقبال[1] وعلامته صحة دخول (لم) عليه؛ كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣].

٢ ـ والفعل الماضي: هو ما دل على حدث وزمن فات قبل النطق به[2]، وعلامته قبول تاء الفاعل، نحو: ﴿إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ﴾ [الأحقاف: ١٥] أو تاء التأنيث الساكنة، نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ [آل عمران: ٣٦].

---

(١) هذا إذا تجرد عن القرائن. فإن وجد قرينة تَعيَّن الحالُ أو تَعيَّن الاستقبالُ. فالأول: مثل أن يقترن ببعض الظروف، مثل: الآن أو الساعة، مثل: أسير معك الآن.. والثاني: أن يقترن بظرف مستقبل، مثل (إذا) نحو: أزورك إذا تزورني.. وقد ينصرف إلى الماضي وذلك إذا تقدمته (لم) نحو: لم يحضر الضيف.

(٢) قد ينصرف الفعل الماضي إلى الحال، وذلك إذا كان من صيغ العقود التي تقع بمجرد التعبير عنها بصيغة الماضي. كعقود البيع والشراء مثل: بعت، اشتريت، أجرت، أو عقود الأنكحة، أو إنشاء الأفعال كإنشاء الطلاق ونحو ذلك مما يقصد المتكلم إيقاعه، لا الإخبار عن وقوعه، وإلا كان من قبيل الماضي.

٣ ـ فعل الأمر: وهو ما دل بذاته على أمر مطلوب تحقيقه في زمن مستقبل، وله علامتان:

الأولى: دلالته على الطلب.

الثانية: قبول نون التوكيد، نحو: أَكرمنَّ المسكين. ولم يأت في القرآن فعل الأمر مؤكداً بالنون على الرغم من جواز توكيده بها.

وهذا هو المراد **بقوله**: (فعل مضارع يلي لم... إلخ) أي: إن علامة المضارع أن يلي (لم) الجازمة، **وقوله**: (كَيَشَمْ) فعل مضارع بفتح الشين على الأفصح، ماضيه (شمَّ) من قولك: شَمِمْت الطيب. وهو من باب فرح. ثم ذكر أن الماضي يختص من تلك العلامات بقبوله التاء المتحركة للفاعل، أو الساكنة للتأنيث، ومعنى (مِزْ) أي: مَيِّزْ. ثم بيَّن أن فعل الأمر يوسم؛ أي: يعلم ويعرف بقبوله نون التوكيد، مع دلالته على الطلب، وهو معنى **قوله**: (إن أمر فهم).

* * *

اسم فعل الأمر

١٤ ـ وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّْ ... فِيهِ هُوَ ٱسْمٌ نَحْوُ: (صَهْ) وَ(حَيَّهَلْ)

إذا دلّت الكلمة على الطلب، ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل أمر، مثل: صه إذا تكلم غيرك. فهي وإن دلّت على طلب السكوت؛ لأنها بمعنى اسكت، لكنها لا تقبل النون، ومثله: حَيَّهَلْ بمعنى: أقبل.

وخص ابن مالك اسم فعل الأمر بالذكر دون اسم الفعل المضارع، نحو: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ[1]﴾ [الإسراء: ٢٣] أي: أتضجر. واسم الفعل الماضي، نحو: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ[2] ﴿٣٦﴾﴾

(١) قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ (أفٍّ) اسم فعل مضارع بمعنى (أتضجر) مبني على الكسر لا محل له، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا).

(٢) هيهات: اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له: والثانية توكيد، و(اللام) زائدة إعراباً لا معنى و(ما) فاعل. وجملة (توعدون) صلة. أي: بَعُدَ ما توعدونه من البعث.

[المؤمنون: ٣٦] أي: بَعُدَ؛ لكثرته في اللغة دون أخويه، كما سيذكر ذلك في باب «أسماء الأفعال».

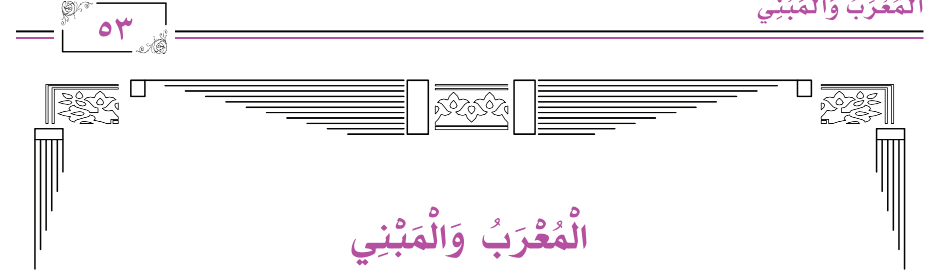
فإن قبلت الكلمة النون، ولم تدل على الأمر، فهي فعل مضارع، نحو: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ﴾ [الأعراف: ٨٨].

وهذا معنى **قوله**: (والأمر إن لم يكُ للنون محل فيه...) أي: إن دلّت الكلمة على الطلب، وهذا مأخوذ من قوله: (والأمر) ولم تقبل نون التوكيد، فهي اسم فعل أمر.

وقوله: (هو اسم) خبر المبتدأ (الأمر) وليس جواباً للشرط؛ لعدم اقترانه بالفاء[1].



(١) وهذه قاعدة وهي: إذا تقدم المبتدأ على أداة الشرط فإن اقترن ما بعدهما بالفاء أو كان صالحاً لمباشرة الأداة كان هو الجواب والخبر محذوفاً، وإلا كان خبراً والجواب محذوفاً؛ لأن الأغلب دخول الفاء في جواب الشرط، لا في خبر المبتدأ. ومحل ذلك باب «عوامل الجزم» إن شاء الله.



الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِي

المعرب والمبني من الأسماء وسبب البناء

١٥ ـ وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي[١]

الاسم قسمان: معرب ومبني.

فالمعرب: ما يتغيّر آخره بسبب العوامل الداخلة عليه، مثل: حضر الضيفُ، صافحت الضيفَ، فرحت بالضيفِ. فالأول: مرفوع؛ لأنه معمول لعامل يقتضي الرفع على الفاعلية وهو (حضر). والثاني: منصوب؛ لتغيُّر العامل بعامل آخر يقتضي النصب على المفعولية، وهو الفعل (صافحت). والثالث: مجرور؛ لتغيُّر العامل بعامل آخر يقتضي الجر، وهو الباء[٢].

والمبني: ما يلزم حالة واحدة، ولا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل، مثل: هذا الطالبُ فاز على زملائه. هنأت هذا الطالبَ. سلمت على هذا الطالبِ. فـ(ذا) مبني على السكون في محل رفع أو نصب أو جر، ولم يتغيّر آخره.

وسبب بناء الاسم مشابهته الحرف في وجه من الأوجه التي سيذكرها[٣].

(١) قوله: (ومبني) مبتدأ، وخبره محذوف. والتقدير: ومنه مبني. ولا يعطف على قوله: (معرب) لأنه يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبني في آن واحد، إلا إن كان المراد بالاسم الجنس.

(٢) العامل هو: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب. وهو لفظي كالأفعال والحروف، ومعنوي كالابتداء في رفع المبتدأ. وقد يكون العامل ظاهراً، وقد يكون مقدراً. وأما المعمول فهو: مدخول العامل ومحل تأثيره، كالفاعل والمفاعيل.

(٣) أذكر هذه التفاصيل من باب توضيح الألفية وإلا فالقاعدة السليمة في هذا الباب وغيره هو السماع عن العرب الأوائل. وعملية الإعراب والبناء هي محاكاة =

ومعنى البيت: أن الاسم منه ما هو معرب، ومنه ما هو مبني. بسبب الشبه الذي قَرَّبَهُ من الحرف.

وقوله: (مُدْني) اسم فاعل من (أدنى) تقول: أدنيت الشيءَ من الشيءِ، إذا قربته منه، والياء زائدة للإشباع؛ والأصل: مُدْنٍ؛ لأن ياء المنقوص المنكّر غير المنصوب تحذف وجوباً، نحو: هذا ساعٍ إلى الخير.

* * *

أنواع شبه الاسم بالحرف

١٦ ـ كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي ٱسْمَيْ (جِئْتَنَا) والْمَعْنَوِيِّ فِي (مَتَى) وَفِي (هُنَا)

١٧ ـ وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ وَكَٱفْتِقَارٍ أُصِّلَا

ذكر في البيتين أوجه شبه الاسم بالحرف، الذي اقتضى بناء الاسم. وهذا الشبه مشروط فيه عدم وجود معارض يضعفه، مما هو من خصائص الأسماء، كالتثنية أو الإضافة، كما سنذكر ذلك إن شاء الله.

الأول: الشبه الوضعي: وهو أن يكون الاسم موضوعاً على حرف أو حرفين. فالأول: كالتاء من (فعلت) في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٢] فهي اسم للإسناد إليها، ومبنية لأنها أشبهت الحرف في الوضع، لكونها على حرف واحد، فهي كباء الجر ولامه.

والثاني: مثل: (نا) في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا﴾ [آل عمران: ٨١] فهي مبنية لشبهها الحرف في الوضع في كونها على حرفين، فهي شبيهة بنحو: قد، وبل.

فإن قيل: لِمَ أعرب (أب وأخ) مع أنهما على حرفين؟

فالجواب: أن هذا الشبه بالحرف عارض؛ لأنهما ثلاثيان، إذ

= العرب. فما لزم حالة واحدة بني. وما تغير آخره بتغير العامل أعرب. انظر: «المقدمة» رقم (٧).

أصلهما (أَبَوٌ وأَخَوٌ) بدليل النسب إليهما (أَبَوِيّ وأَخَوِيّ) وبدليل تثنيتهما على: (أبوان وأخوان).

الثاني: الشبه المعنوي: وهو أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، سواء وضع لذلك المعنى حرف أم لا.

فالأول: كمتى في نحو: متى السفر؟ وقوله تعالى: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾؟ [البقرة: ٢١٤] فهي اسم استفهام شبيه بهمزة الاستفهام في المعنى؛ لأن كلّاً منهما يُسأل به عن معنى محدود. وكقوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣] فـ(مَنْ) اسم شرط شبيه بإن الشرطية في المعنى؛ لأن كلّاً منهما يفيد التعليق والجزاء، الذي يتضح من الجملة التي بعدها.

فإن قيل: لِمَ أعربت (أيٌّ) الشرطية في مثل: أيُّ خير تعمله ينفعك، وفي قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ﴾ [القصص: ٢٨]، والاستفهامية في نحو: أيَّ يوم تسافر فيه؟ وفي قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾ [الأنعام: ٨١][1].

فالجواب: هو ما تقدم من أن شرط الشبه بالحرف ألّا يوجد له معارض يضعفه. وقد أضيفت أيُّ الشرطية والاستفهامية ـ هنا ـ لمفرد، فهما معه معربتان؛ لأن الإضافة من خصائص الأسماء.

والثاني: وهو ما أشبه حرفاً غير موجود، مثل: هنا. في قوله تعالى: ﴿أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ ﴿١٤٦﴾﴾ [الشعراء: ١٤٦] فهنا اسم إشارة للمكان مبني، وهو شبيه بحرف كان يستحق الوضع؛ لأن الإشارة معنى في المعاني التي حقها أن تؤدّى بالحرف الدال عليها، كما وضعوا للنفي (ما) وللنهي (لا) وللخطاب (الكاف) وللاستفهام (الهمزة) لكن العرب لم تضع لها حرفاً. فبنيت أسماء الإشارة؛ لتضمنها معنى حرف كان يستحق الوضع.

(١) (أي): في قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ مفعول مقدم لـ(قضيت) و(ما) زائدة إعراباً مؤكدة معنى، وفي قوله: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾ مبتدأ خبره ﴿أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾.

الثالث: الشبه النيابي: وهو أن يشبه الاسم الحرف في كونه ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل، فيؤثر فيه، ومثاله: صهْ عما يشين. وقوله تعالى: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المؤمنون: ٣٦] فـ(صهْ) و(هيهات) كل منهما مبني؛ لأنه أشبه الحرف في شيئين:

الأول: النيابة عن الفعل، فإن الحرف (لعل) ـ مثلاً ـ ناب عن الفعل أترجى، وليت عن أتمنى. وكذا (هيهات) ناب عن الفعل: بَعُد. و(صه) عن الفعل: اسكت.

الثاني: أنه لا يدخل عليه عامل، فإن الحروف لا تدخل عليها العوامل، فلا تقع فاعلاً ولا مفعولاً. وكذا اسم الفعل (صهْ) فهو مبني على السكون، لا محل له من الإعراب، و(هيهات) مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب.

وقولنا: فيؤثر فيه: احتراز من المصدر النائب عن فعله، نحو: إحساناً إلى والديك؛ وكقوله تعالى: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، فهو نائب مناب الفعل (أحسنوا) لكنه معرب؛ لأنه تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه. فتقول: (أعجبني إحسانُك إلى والديك) فيكون فاعلاً، وتقول: (إحسانك إلى والديك واجب) فيكون مبتدأ.. وهكذا..

الرابع: الشبه الافتقاري: وهو أن يكون الاسم مفتقراً افتقاراً لازماً إلى جملة أو شبهها، نحو: جاء الذي استعار الكتاب. قال تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [الفرقان: ١] فالاسم الموصول محتاج إلى صلة بعده، توضح معناه، كما أن الحرف لا يظهر معناه إلّا بمجرور بعده. وعليه فلا بد من شرطين:

١ ـ الافتقار إلى جملة أو شبهها.

٢ ـ اللزوم والأصالة.

فإن اختل الأول أعرب الاسم؛ كقوله تعالى: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ

﴿١٥٩﴾ [الصافات: ١٥٩] فـ﴿سُبۡحَٰنَ﴾ اسم مصدر[(١)] منصوب بفعل محذوف تقديره: (أسبح) فهو معرب؛ لأنه وإن كان مفتقراً بالأصالة لكن إلى مفرد.

وكذا إن اختلّ الشرط الثاني، كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾ [المائدة: ١١٩] فـ﴿يَوۡمُ﴾ مضاف إلى الجملة. والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ولكنه ليس لازماً بل عارض في بعض التراكيب، إذ قد لا يضاف أصلاً، كقوله ﷺ: «**من صام يوماً في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفاً**»[(٢)]. وقد يضاف إلى مفرد، نحو: يوم الجمعة عيد للمسلمين.

وإلى هذه الأنواع الأربعة أشار **بقوله**: (كالشبه الوضعي..... إلخ) أي: إن الشبه الذي يدني الاسم ويقربه من الحرف؛ كالشبه الوضعي؛ أي: الشبه في الوضع، أو الشبه في المعنى. وكأن ينوب الاسم عن الفعل من غير أن يتأثر بالعوامل. فمراده بهذا القيد إخراج المصدر، كما تقدم. أو أن يحتاج دائماً إلى جملة بعده، والألف في **قوله**: (أُصِّلا) للإطلاق، وتقدم معناه في شرح مقدمة الناظم.

والخلاصة: أن البناء يكون في ستة أبواب: الضمائر، أسماء الاستفهام، أسماء الشرط، أسماء الإشارة، أسماء الأفعال، الأسماء الموصولة[(٣)].

* * *

---

(١) اسم المصدر هو: اسم يدل على ما يدل عليه المصدر وهو الحدث، ولكن حروفه أقل منه نحو: أعطى مصدره: إعطاء. واسم المصدر: عطاء. ومثله: قَبَّلَ تقبيلاً وقُبلة. فإن عوض عن النقص بحرف آخر كان مصدراً نحو: وعد عدة، وسيأتي لهذا مزيد بيان في باب: «إعمال المصدر» ـ إن شاء الله تعالى ـ.

(٢) رواه البخاري ومسلم.

(٣) هذا بالنظر إلى أوجه الشبه المذكورة، وإلا ففيه أسماء مبنية غير ما ذكر. كالأعداد المركبة نحو: أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما، فهي مبنية على فتح الجزأين أبداً. ما عدا اثني عشر فيعرب إعراب المثنى. واسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفرداً نحو: لا سرورَ دائم. وكذا المنادى إذا كان مفرداً علماً نحو: يا هشام أطع والديك. أو نكرة مقصودة نحو: يا طالبُ أجب (تشير إلى طالب معين).. ومثل ذلك (كم) وبعض الظروف مثل (حيث) وما ختم بـ(ويه)، إلى غير ذلك مما هو مذكور في بابه.

المعرب من الأسماء

١٨ ـ وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا   مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَـ(أَرْضٍ) وَ(سُمَا)

لما فرغ من ذكر الأسماء المبنية ـ وقَدَّمَها لأنها محصورة ـ ذكر الأسماء المعربة، وهي خلاف المبنية، كما تقدم.

والاسم المعرب نوعان:

الأول: صحيح، وهو ما يظهر إعرابه، مثل: كتاب، دار، قلم.

الثاني: معتل، وهو ما لا يظهر إعرابه، بل يكون مقدراً؛ مثل: الفتى، القاضي، تقول: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى. قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣] فالأولى منصوبة بفتحة مقدرة؛ لأنها اسم «إن»، والثانية مرفوعة؛ لأنها خبر لـ«إن». ولم تظهر حركة الإعراب على آخر الكلمة لوجود الألف، وهي لا تقبل الحركة. وسيأتي تفصيل القول فيهما ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وهذا معنى **قوله**: (ومعرب الأسماء... إلخ) أي: إن المعرب من الأسماء هو ما سلم من شبه الحرف. سواء كان صحيحاً، مثل: (أرض) أو معتلاً، مثل: (سُما) بضم السين، إحدى اللغات في الاسم، وهو مقصور، بدليل قول بعضهم: ما سُماك؟ أي: ما اسمك؟ ووجه الدلالة: أن الألف ثبتت مع الإضافة. فدل على أنه مقصور، مثل: هذا فتاك.

* * *

المعرب والمبني من الأفعال

١٩ ـ وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا   وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا

٢٠ ـ مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِنْ   نُونِ إِنَاثٍ كَـ(يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)

لما ذكر المعرب والمبني من الأسماء شرع في بيان المبني والمعرب من الأفعال[1]. والأفعال الثلاثة:

١ ـ **الفعل الماضي**: ويُبنى على الفتح ظاهراً؛ كقوله تعالى: ﴿جَآءَ

(١) اعلم أن الإعراب أصل في الأسماء؛ لأن أكثرها بل كلها معرب، ما عدا أسماء محصورة قليلة العدد ـ كما تقدم ـ والبناء أصل في الأفعال؛ لأنها كلها مبنية، إلا المضارع الذي لم يَخْلُ من البناء في بعض حالاته، كما سيتضح الآن ـ إن شاء الله ـ.

﴿ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الإسراء: ٨١] أو مقدراً، نحو: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١].

ويُبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة[(١)]؛ كقوله تعالى: ﴿قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ﴾ [البقرة: ٣٢] ويُبنى على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، (وهو تاء الفاعل أو نا الفاعلين أو نون النسوة). قال تعالى: ﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ﴾ [القصص: ٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وقال تعالى: ﴿وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢١].

٢ ـ **فعل الأمر**: ويُبنى على ما يجزم به مضارعه[(٢)]. فالسكون إذا كان صحيح الآخر، نحو: امحض أخاك النصيحة[(٣)]. قال تعالى: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢﴾ [المدثر: ٢] أو اتصلت به نون الإناث، نحو: اتركْنَ الإسراف. قال تعالى: ﴿وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأحزاب: ٣٣] ويُبنى على حذف النون إذا اتصل به ضمير رفع ساكن، وهو: ألف الاثنين؛ كقوله تعالى: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ۝٤٣﴾ [طه: ٤٣]، أو واو الجماعة؛ كقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ[(٤)]﴾ [البقرة: ٢٣٨]، أو ياء المخاطبة؛ كقوله تعالى: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ۝٤٣﴾ [آل عمران: ٤٣]. ويُبنى على حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر، نحو: افشِ السلام، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ﴾

---

(١) يرى كثيرٌ من النحويين أن الفعل الماضي لا يبنى على الضم، بل هو مبني على الفتح دائماً ـ سواء أكان ظاهراً أم مقدراً ـ فالضمة هنا. وكذا السكون ليست علامة بناء بل هي لمناسبة الواو، والسكون لمنع توالي أربع متحركات في كلمتين. وما ذكرناه أيسر وأسهل على المتعلمين حيث لا ضرر فيه، والتيسير في هذا العلم مطلوب.

(٢) أي: تنظر لمضارع فعل الأمر الذي معك. فما كان علامة الجزم في المضارع فهو علامة البناء في الأمر.

(٣) أي: اجعلها خالصة من كل ما يشينها.

(٤) الوسطى: أي: الفضلى، والمراد بها صلاة العصر على الراجح.

[النحل: ١٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [لقمان: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١]. ويُبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد، نحو: اتركَنَّ الجدال.

٣ ـ المضارع: وله حالتان:

الأولى: **البناء**: وذلك بأحد شرطين:

١ ـ أن تتصل به نون الإناث، فيُبنى على السكون، نحو: المتحجبات يحفظْنَ أنفسهن. قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فـ(يتربص) فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون الإناث، ونون الإناث ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل.

٢ ـ أن تتصل به نون التوكيد المباشرة، وهي التي لم يفصل بينها وبين الفعل فاصل فيُبنى على الفتح. وعلامة ذلك: أن يكون المضارع قبل دخول نون التوكيد مرفوعاً بالضمة. وهذا في الفعل المسند للواحد، وما في حكمه، نحو: لا تكونَنَّ على الإساءة أقوى منك على الإحسان. قال تعالى: ﴿كَلَّا[1] لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ ۝٤﴾ [الهمزة: ٤]. فـ(ينبذن): فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد المباشرة، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح؛ لا محل له من الإعراب.

الحالة الثانية: **الإعراب**: وذلك بأحد شرطين:

الأول: ألّا تتصل به إحدى النونين، نحو: إنما يجلسُ الرجل إلى من ينفعه في دينه. قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [يونس: ٣٤].

الثاني: إذا اتصلت به نون التوكيد غير المباشرة، وهي التي فصلها عن الفعل فاصل. وعلامة ذلك: أن يكون المضارع قبل دخول نون التوكيد مرفوعاً بالنون، وهذا في الفعل المسند إلى ألف الاثنين؛ كقوله

---

(١) كلا: ردع ورد لما توهمه الكافر أي: لا يُخَلَّد ولا يبقى له مال. وعلى هذا فالوقف يكون عليها، وهو اختيار مكي رحمه الله. قال: ويجوز الابتداء بها على معنى (حقاً) أو على معنى (ألا). انظر: رسالة «شرح كلا، وبلى، ونعم» لمكي ص(٦٦).

تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ[١] سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩] أو واو الجماعة؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ[٢] ٱللَّهُۚ﴾ [لقمان: ٢٥] أو ياء المخاطبة؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ[٣] مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا﴾ [مريم: ٢٦].

---

(١) أصل الفعل (تتبعانِ) فدخل الجازم فحذفت نون الرفع، ثم أكد، فالتقى ساكنان (ألف الاثنين، والنون الأولى من نون التوكيد) فحركت نون التوكيد بالكسر، ولم تحذف الألف؛ لئلا يلتبس بالفعل المسند للواحد، ولا تحذف نون التوكيد؛ لأنه أُتي بها لغرض.

فـ(تتبعانِّ) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، وألف الاثنين فاعل، ونون التوكيد: حرف مبني على الكسر لا محل له.

(٢) أصله: (يقولون) ثم دخلت عليه نون التوكيد فصار: ليقولونَنْنَ، ثم حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال (نون الرفع ونون التوكيد) فصار: ليقولوْنْنَ، فالتقى ساكنان (واو الجماعة والنون الأولى من نون التوكيد) فحذفت الواو؛ لأن الضمة قبلها تدل عليها فصار (ليقولُنَّ) فهو فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل له، والجملة لا محل لها جواب القسم.

واعلم أن الفعل (ليقولن) ورد في القرآن في خمسة عشر موضعاً، وهو في بعضها مبني على الفتح، وفي بعضها معرب ـ كما ذكرنا ـ والضابط لذلك أن اللام التي قبل النون إن فتحت فهو مبني؛ لأنه مسند للواحد، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنۡ أَذَقۡنَٰهُ رَحۡمَةٗ مِّنَّا مِنۢ بَعۡدِ ضَرَّآءَ مَسَّتۡهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِي﴾ [فصلت: ٥٠] أو مسند لجمع ظاهر كقوله تعالى: ﴿لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾ [هود: ٧] وإن كانت مضمومة فالفعل معرب؛ لأنه مسند لواو الجماعة المحذوفة، وضمة اللام دليل عليها. وهذا كما في الآية التي مثلنا بها في الأصل. وكقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُمۡ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلۡعَبُۚ﴾ [التوبة: ٦٥] فافهم ذلك فإنه مفيد.

(٣) أصل الفعل: تَرْأيينَنَّ. فنقلت حركة الهمزة إلى الراء بعد حذف السكون، وحذفت الهمزة تخفيفاً فصار: تَرَيينَنَّ. ثم حذفت النون الأولى وهي نون الرفع للجازم وهو (إن) الشرطية المدغمة في (ما) الزائدة، فصار: تَرَيينَّ. والياء الأولى متحركة وقبلها فتحة، فانقلبت ألفاً فصار: ترايْنَّ. فالتقى ساكنان (الألف وياء المخاطبة بعدها) فحذفت الألف فصار: تَرَيْنَّ فالتقت ياء المخاطبة ساكنة مع النون الأولى من نون التوكيد المشددة فحركت الياء بالكسرة، إذ لا يجوز حذفها لعدم وجود كسرة قبلها تدل عليها. ولا يجوز حذف النون الأولى من المشددة؛ لأن المقام =

وإلى حكم الفعل الإعرابي أشار **بقوله**: (وفعلُ أمرٍ ومُضِيٍّ بُنِيَا...) أي: وفعلُ أمرٍ وفعلُ مضيٍّ بنيا، فحذف المضاف من الثاني، وأُقيم المضاف إليه مقامه، وهذا على الرفع، وأما الجر فواضح. (وأعربوا مضارعاً) أي: إن العرب نطقت بالمضارع معرباً. أو أن النحويين حكموا بذلك (إن عَرِيَا..) أي: خلا من نون التوكيد المباشرة، ومن نون الإناث. وهذا أحسن من التعبير بـ(نون النسوة) لأن هذه لا يدخل فيها إلّا العاقل. فالأولى أعم. (كَيَرُعْنَ من فُتِنَ) مثال لنون الإناث؛ أي: إن النساء يُخِفْنَ من فتن بهن. نسأل الله السلامة.

* * *

بناء الحرف وعلامات البناء

٢١ ـ وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا ... وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

٢٢ ـ وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وذُو كَسْرٍ وَضَمّْ ... كَـ(أَيْنَ)(أَمْسِ)(حَيْثُ)وَالسَّاكِنُ(كَمْ)

لما ذكر حكم الأسماء والأفعال من حيث الإعراب والبناء، ذكر الحروف، وأنها مبنية كلها، وذلك لأن الحرف لا يتوارد عليه معان يحتاج في التمييز بينها إلى إعراب كما في الاسم. فابتداء الغاية يفهم من الحرف (من) وانتهاء الغاية يفهم من (إلى) في قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ[(١)] ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١] بدون حاجة إلى إعراب..

والبناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة. وأنواع البناء أربعة:

١ ـ **البناء على سكون**: وهو الأصل؛ لأنه أخف من الحركة. ولذا دخل في الاسم والفعل والحرف، مثل: اكتبْ، كمْ، مِنْ. قال تعالى: ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم[(٢)] مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١].

= يتطلبها مشددة، فلم يبق إلا تحريك الياء بالكسرة التي تناسبها، فصارت. تَرَيِنَّ. فهو فعل مضارع مجزوم بإن، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل. هذا هو المشهور في كتب النحو.

(١) سبحان: اسم مصدر منصوب بفعل محذوف، وهو مضاف والاسم الموصول مضاف إليه.

(٢) «بني إسرائيل» مفعول أول «كم آتيناهم» مبني على السكون في محل نصب مفعول =

ولا يُحرك المبني إلّا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين، فيحرك بالكسر، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١] أو بالضم، نحو: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟﴾ [المنافقون: ٧] أو الفتح؛ كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [العنكبوت: ١٠] فحركت نون (مِنْ) بالفتح؛ لأن الميم مكسورة، فكُرِهَ اجتماع كسرتين للثقل.

٢ ـ **الفتح**: وهو أقرب الحركات إلى السكون؛ ولذا دخل في الاسم والفعل والحرف، مثل: كيف، قام، واو العطف. قال تعالى: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: ٦٦].

٣ ـ **الكسر**: وهو في الاسم والحرف دون الفعل، مثل: هؤلاء، والباء في نحو: مررت بزيد. قال تعالى: ﴿هَـٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ[(١)] تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَـٰبِ كُلِّهِۦ﴾ [آل عمران: ١١٩].

٤ ـ **الضم**: وهو في الاسم والحرف دون الفعل ـ أيضاً ـ مثل: حيثُ، ومنذُ (على اعتبارها حرف جر) أما الضم في آخر الفعل الماضي، مثل: الطلاب حضروا فليس بأصلي، إنما هو ضم عارض لمناسبة الواو، كما مضى.

وهذا معنى **قوله**: (وكل حرف... إلخ) أي: إن جميع الحروف مبنية (والأصل في المبني أن يسكنا) أي: إن الراجح أو المُسْتَصْحِبَ للأصل هو السكون. وليس المراد بالأصل: الغالب، إذ ليس غالب المبنيات ساكناً. ثم ذكر أنواع البناء والأمثلة عليها، والألف في قوله: (يسكنا) للإطلاق، وتقدم معناه.

* * *

= ثان لآتيناهم ـ على قول ـ، والجملة سدت مسد المفعول الثاني للفعل (سل) «من آية» تمييز لـ«كم» و(من) صلة.

(١) «ها» للتنبيه «أنتم» مبتدأ، خبره جملة «تحبونهم» و«أولاء» منادى بحرف نداء مقدر، مبني على الضم المقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي.

علامات الإعراب

٢٣ ـ وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ ٱجْعَلَنْ إِعْرابَا ... لِٱسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: (لَنْ أَهَابَا)

٢٤ ـ وَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا ... قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

٢٥ ـ فَٱرْفَعْ بِضَمٍّ، وٱنْصِبَنْ فَتْحًا، وَجُرّْ ... كَسْرًا كَـ(ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرّْ)

٢٦ ـ وَٱجْزِمْ بِتَسْكِينٍ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ ... يَنُوبُ نَحْوُ: (جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ)

الإعراب: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، نحو: عاد الحجاجُ. ورأيت الحجاجَ. وسلمت على الحجاجِ. وهو نوعان:

١ ـ **إعراب ظاهر**: وهو ما لا يمنع من النطق به مانع، كما رأيت في حركة (الجيم) في المثال.

٢ ـ **إعراب تقديري**: وهو ما يمنع من التلفُّظ به مانع من تعذُّر أو استثقال أو مناسبة. فالتعذر نحو: حضر الفتى. والاستثقال نحو: عدل القاضي. والمناسبة نحو: هذبني أبي، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ زيادة تفصيل لذلك.

وأنواع الإعراب أربعة:

١ ـ الرفع في الاسم والفعل.

٢ ـ النصب في الاسم والفعل.

٣ ـ الجر في الاسم.

٤ ـ الجزم في الفعل.

ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول وعلامات فروع. فالأصول أربعة:

١ ـ **الضمة**: للرفع.

٢ ـ **الفتحة**: للنصب، كقولك: الطالبُ المجدُ لن يتأخرَ. قال تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢].

٣ ـ **الكسرة**: للجر، كما في الآية الكريمة في كلمة (الفتحِ).

٤ ـ **السكون**[١]: وهو حذف الحركة للجزم، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣] والسكون قد يكون ظاهراً كما في الآية الكريمة، وقد يكون مقدراً.

وأما العلامات الفرعية فهي واقعة في سبعة أبواب، يأتي ـ إن شاء الله ـ تفصيلها.

وهذا معنى **قوله**: **(والرفع والنصب... إلخ)** أي: اجعل الرفع والنصب إعراباً للاسم والفعل، **(نحو لن أهابا)** وقد خصص الاسم بالجر، كما خصص الفعل بالجزم، فارفع بالضمة، وانصب بالفتحة، وجُرَّ بالكسرة، واجزم بالتسكين. والإعراب بغير ما ذكر يكون نيابياً. **(نحو جا)** وهو فعل ماضٍ قُصِرَ للضرورة. **(أخو)** فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، وهو مضاف و**(بني نمر)** مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة، وهو مضاف و(نمر) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

* * *

إعراب الأسماء الستة

٢٧ ـ وَارْفَعْ بِوَاوٍ، وَانْصِبَنَّ بِالْأَلِفْ ... وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الْأَسْمَا أَصِفْ

٢٨ ـ مِنْ ذَاكَ (ذُو) إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا ... وَالْـ(فَمُ) حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

٢٩ ـ (أَبٌ) (أَخٌ) (حَمٌ) كَذَاكَ وَ(هَنُ) ... وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

٣٠ ـ وَفِي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ ... وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

---

(١) يقدر السكون على آخر الفعل المعرب في موضعين:

الأول: إذا تحرك للتخلص من التقاء الساكنين نحو: لم يكنِ العاقلُ يهمل أبناءه فكلمة (يكن) فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون مقدر بسبب الكسرة التي جاءت للتخلص من التقاء الساكنين.

الثاني: إذا كان الحرف الأخير من الفعل مدغماً في حرف مماثل. فإن السكون يقدر؛ لأن الآخر يحرك بالفتح لالتقاء الساكنين (الحرف الأخير المجزوم والساكن الذي قبله بسبب الإدغام) نحو: لم يفرَّ الشجاع. ومنه: (وليحدَّ أحدكم شفرته) فالفعل (يَحدَّ) مجزوم بلام الأمر، وعلامة جزمه سكون مقدر لأجل الفتحة التي جاءت للتخلص من التقاء الساكنين.

٣١ ـ وَشَرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا لِلْيَا كَـ(جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا)

هذا الباب الأول مما يكون الإعراب فيه بعلامات فرعية. وهو باب الأسماء الستة[(١)] (أبٌ، أخٌ، حمٌ، فُو، هَنٌ، ذو ـ بمعنى صاحب ـ) فهذه ترفع بالواو نيابة عن الضمة، نحو: هذا أبوك. قال تعالى عن المرأتين: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: ٢٣] وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، نحو: احترم أباك. قال تعالى: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ﴾ [الإسراء: ٢٦] وتجر بالياء نيابة عن الكسرة، نحو: اسمع نصيحة أبيك. قال تعالى: ﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: ٨١].

وهذا الإعراب هو أشهر اللغات في الأسماء الستة، وأسهلها ويسمى الإتمام، إلّا كلمة (هن) فالأشهر فيها الإعراب بالحركات.

وفي هذه الأسماء لغة ثانية تليها، وهي القصر. ومعناه: لزوم الألف في جميع الأحوال (الرفع والنصب والجر) ويكون الإعراب بحركات مقدرة على الألف للتعذر، مثل: حضر أخاك. صافحت أخاك. مررت بأخاك.

وفيها لغة ثالثة وهي لغة النقص. ومعناه: إعرابها بالحركات الظاهرة وحذف حرف العلة، مثل: هذا أبُك. ورأيت أبَك. ومررت بأبِك. وتقول: هذا هَنُك. ورأيت هنَك. ومررت بهنِك. قال ﷺ: «**من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهنِ أبيه ولا تكنوا**»[(٢)].

والأسماء الستة بالنظر إلى اللهجات الواردة فيها ثلاثة أقسام:

---

(١) ويقال الأسماء الخمسة؛ لأن (الهن) إعرابه بالحركات أشهر من إعرابه بالحروف. و(الحَمُ) أقارب زوج المرأة، ويطلق على أقارب الزوجة. و(الهنُ) كناية عن أسماء الأجناس. تقول: هذا هنُ زيد أي: شيئه. وقد قال لي بعض الطلبة ـ من إحدى جهات المملكة ـ في الدرس: إن هذا اللفظ لا يزال مستعملاً عندهم بهذا المعنى. وقيل: كناية عما يستقبح ذكره، ومنه الحديث الآتي.

(٢) الحديث رواه أحمد بإسناد صحيح، ومعنى (تعزى بعزاء الجاهلية): أي قال: يا لفلان ليخرج الناس معه إلى القتال بغير حق. فأعضوه: فعل أمر. والهمزة للقطع. (بهن أبيه) أي: بِذَكَرِه، ولا تذكروا الكناية. بل الاسم الصريح.

الأول: ما فيه لهجة واحدة، وهو: ذو، وفو. وإعرابهما بالحروف، وهو الإتمام.

الثاني: ما فيه لهجتان، وهو: هن. ففيه النقص والإتمام، والنقص أفصح من الإتمام.

الثالث: ما فيه ثلاث لهجات، وهو: أب، أخ، حم. ففيها الإتمام، والقصر، والنقص، والأخير نادر فيها.

ولا تُعرب الأسماء الستة بالحروف إلّا بشروط وهي نوعان:

١ ـ شروط عامة وهي أربعة:

الأول: أن تكون مضافة، فإن لم تضف أعربت بالحركات الأصلية. قال تعالى: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيۡخًا كَبِيرًا﴾ [يوسف: ٧٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٌ﴾ [النساء: ١٢]، وقال تعالى: ﴿قَالَ ٱئۡتُونِي بِأَخٍ لَّكُم مِّنۡ أَبِيكُمۡۚ﴾ [يوسف: ٥٩].

الثاني: أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم، فإن أضيفت لياء المتكلم أعربت بحركات أصلية مقدرة على ما قبل ياء المتكلم. قال تعالى: ﴿وَأَخِي هَٰرُونُ هُوَ أَفۡصَحُ مِنِّي لِسَانًا﴾ [القصص: ٣٤][1]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي﴾ [صٓ: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿فَأَلۡقُوهُ عَلَىٰ وَجۡهِ أَبِي﴾ [يوسف: ٩٣].

الثالث: أن تكون مفردة، فإن كانت مثناة أو مجموعة أعربت إعراب المثنى أو الجمع، نحو: جاء أبوان. ورأيت أبوين. وذهبت إلى أبوين. وجاء آباءُ الطلاب. ورأيت آباءهم. ومررت بآبائهم. قال تعالى: ﴿ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ﴾ [النساء: ١١]، وقال تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيۡهِ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [يوسف: ١٠٠].

الرابع: أن تكون مكبرة (أي: غير مصغرة) فإن صُغرت أعربت بالحركات الأصلية، نحو: هذا أُبَيُّ زيد.

---

(١) «أخي» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء مضاف إليه. وهذا الإعراب يقال في كل اسم اتصل بياء المتكلم. و«لساناً» تمييز.

٢ ـ شروط خاصة:

فيشترط في كلمة (فم) حذف الميم من آخرها، نحو: ينطق فوك بالحكمة. فإن لم تحذف أعرب بالحركات الأصلية، نحو: فمُك نظيف.

ويشترط في (ذو) أن تكون بمعنى صاحب، وأن تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة[1]، نحو: جاء ذو مال. ونصحت ذا مال. وسلمت على ذي مال. بخلاف: جاء ذو قام؛ لأنها موصولة. وبخلاف: جاء ذو قائم، فإن هذا لا يُتكلم به؛ لأنها أُضيفت لوصف.

وهذا معنى **قوله**: (فارفع بواو... إلخ) أي: ارفع بالواو نيابة عن الضمة، وانصب بالألف نيابة عن الفتحة، واجرر بالياء نيابة عن الكسرة، ما أصفه لك من الأسماء. ومن ذاك (ذو) بشرط أن يُبين صحبة؛ أي: يدل على صحبة، بأن يكون بمعنى صاحب. ومنها: الفم بشرط أن تَبين منه الميم؛ أي: تنفصل. وكذا: أب، أخ، حم، وهن. والنقص في كلمة (هن) الأخيرة أحسن من الإعراب بالحروف. وأما أب، وأخ، وحم. فالنقص نادر فيها ـ مع جوازه ـ والقصر أحسن منه، وشرط إعرابها بالحروف، أن تضاف لا للياء. ثم ذكر المثال. ويمكن فهم الشرطين الثالث والرابع من المثال. فإن **قوله**: (أخو أبيك ذا اعتلا) مفرد غير مصغر. و(اعتلا) مصدر قُصر للوقف. والاعتلاء هو العلو.

* * *

إعراب المثنى وما أُلحق به

٣٢ ـ بِالْأَلِفِ ٱرْفَعِ الْمُثَنَّى وَ(كِلَا) إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلَا

٣٣ ـ (كِلْتَا) كَذَاكَ، (ٱثْنَانِ) و(ٱثْنَتَانِ) كَـ(ٱبْنَيْنِ وَٱبْنَتَيْنِ) يَجْرِيَانِ

٣٤ ـ وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفْ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

هذا هو الباب الثاني مما يعرب بالعلامات الفرعية، وهو باب المثنى. والمثنى: اسم دال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد

(١) المراد باسم الجنس: الاسم الجامد غير المشتق؛ كالعلم والمال والأدب والفضل ونحوها.

وعطف مثله عليه، مثل: المشرفان على الطلاب قديران.

فالمشرفان: مثنى؛ لأنه اسم دال على اثنين بزيادة في آخره وهي: الألف والنون. وصالح للتجريد أي: تجريد الزيادة، فيقال: المشرف، ويصح عطف مثله عليه، فيقال: جاء المشرف ومشرف آخر، وقولنا: دال على اثنين: شامل للمثنى، كما مثل، وللألفاظ الموضوعة لاثنين؛ كشفع وزوج.

وقولنا: بزيادة في آخره: هذا قيد يخرج ما لا زيادة فيه، نحو: شفع، وكلا وكلتا. فليست بمثناة، وقولنا: صالح للتجريد، يخرج نحو: (اثنين) فإنه لا يصلح لإسقاط الألف والنون.

وقولنا: وعطف مثله عليه: هذا القيد يخرج، نحو: (القمرين) فإنه صالح للتجريد من الزيادة، فيقال: (قمر) لكنه لا يعطف عليه مثله بل مغايره، نحو: قمر وشمس؛ لأن تثنيته من باب التغليب.

وحكم المثنى: أنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة. وينصب بالياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة. ويجر بالياء ـ كذلك ـ نيابة عن الكسرة، كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]. وقال تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾ [القصص: ١٥]، وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣] وهذه لغة جمهور العرب. ومن العرب من يلزم المثنى الألف رفعاً ونصباً وجرّاً، وعليه ورد قوله ﷺ: «**لا وتران في ليلة**»[(١)].

الملحق بالمثنى:

يلحق بالمثنى في إعرابه ألفاظ تشبه المثنى، وليست بمثناة حقيقة؛ لأن حد التعريف لا ينطبق عليها، كما تقدم. وهي أربعة ألفاظ:

---

(١) رواه أبو داود والنسائي والترمذي. و(لا): نافية للجنس. وتران: اسمها مبني على الألف في محل نصب. في ليلة: خبر.

انظر: «همع الهوامع» (١/ ٤٠)؛ «شرح السيوطي على سنن النسائي» (٣/ ٢٣٠).

١ ـ ٢: اثنان واثنتان؛ سواء كانا مفردين عن الإضافة أو مركبين مع العشرة، نحو: حضر من الضيوف اثنان. قال تعالى: ﴿شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ(١)﴾ [المائدة: ١٠٦]. وقال تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ(٢)﴾ [البقرة: ٦٠].

٣ ـ ٤: كلا وكلتا؛ ولهما حالتان:

الأولى: أن يعربا إعراب المثنى، وذلك إذا أضيفا إلى الضمير، مثل: العلم والعمل كلاهما مطلوب. قال تعالى: ﴿۞وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًاۚ إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ وَلَا تَنۡهَرۡهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوۡلٗا كَرِيمٗا(٣)﴾ [الإسراء: ٢٣].

الثانية: أن يعربا إعراب المقصور، فتلزمهما الألف، ويعربان بحركات مقدرة رفعاً ونصباً وجرّاً، وذلك إذا أضيفا إلى اسم ظاهر، مثل: حضر كلا الطالبين، وهنأت كلا الطالبين، وسلمت على كلا الطالبين. قال تعالى: ﴿كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣].

---

(١) (اثنان) خبر المبتدأ (شهادة) على حذف مضاف تقديره: شهادة اثنين، وقيل: فاعل للمصدر (شهادة) والخبر (إذا حضر) أو محذوف تقديره: (في ما فرض عليكم) وهو مقدم...

(٢) اثنتا: فاعل مرفوع بالألف؛ لأنه ملحق بالمثنى. و«عشرة» مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب؛ لأنه بدل من نون المثنى المحذوفة.

(٣) ألا تعبدوا: أن مصدرية. وهي ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالباء أي: أمر بأن لا تعبدوا، إلا إياه: مفعول تعبدوا في محل نصب. وبالوالدين إحساناً: مصدر منصوب بفعل مقدر أي: أحسنوا بالوالدين إحساناً. إما يبلغن: إن شرطية. وما: زائدة إعراباً مؤكدة معنى. ويبلغن: مضارع مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط. الكبر: مفعول مقدم، أحدهما: فاعل، فلا تقل لهما: جواب الشرط: أفٍّ: اسم فعل مضارع بمعنى (أتضجر) مبني على الكسر لا محل له، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنا) والتنوين فيه للدلالة على التنكير كما تقدم في باب الكلام، قولاً: مفعول به. كريماً: صفة. والتقييد بقوله: (فلا تقل لهما) خرج مخرج الغالب من أن الولد إنما يتهاون بوالديه عند الكبر. وإلا فالنهي لا يختص بالكبيرين. والله أعلم.

وهذا معنى **قوله**: (بالألف ارفع المثنى... إلخ) أي: إن المثنى يرفع بالألف. و(كلا) ترفع بالألف إذا وُصِلَتْ بمضمر، وكانت هي مضافاً. والضمير هو المضاف إليه. و(كلتا) كذلك. أما اثنان واثنتان فملحقتان بالمثنى، ويجريان في إعرابهما مجرى (ابنين وابنتين). أما في حالة النصب والجر فإن الياء تحل محل الألف في كل ما سبق، بعد فتح ما قبلها؛ لأنه كان مألوفاً مع الألف، فلذا بقي مع الياء.

* * *

إعراب جمع المذكر السالم

٣٥ ـ وَٱرْفَعْ بِوَاوٍ، وَبِيَا ٱجْرُرْ وٱنْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ (عَامِرٍ) وَ(مُذْنِبِ)

٣٦ ـ وَشِبْهِ ذَيْنِ ....

هذا الباب الثالث مما يعرب بالحروف، وهو جمعُ المذكرِ السالمِ[١]. وتعريفه: اسم دال على أكثر من اثنين بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه، نحو: فرح الفائزون. فهذا اسم دال على أكثر من اثنين، وفيه زيادة في آخره، وهي الواو والنون. وهو صالح للتجريد من هذه الزيادة، ألا ترى أنك تقول: فائز، ويصح عطف مثله عليه فتقول: جاء الفائز وفائز آخر.

والمراد بالسالم: ما سلمت فيه صيغة المفرد عند الجمع، بأن يبقى مفرده بعد جمعه لا يدخل حروفه تغيير في نوعها، ولا عددها، ولا حركاتها، إلّا عند الإعلال في نحو: (جاء المصطفون)[٢].

وحكمه: الرفع بالواو نيابة عن الضمة، نحو: أفلح الآمرون بالمعروف، والناهون عن المنكر، والنصب والجر بالياء، نيابة عن الفتحة والكسرة، نحو: شجعت الآمرين بالمعروف. سلمت على الآمرين بالمعروف.

---

(١) ذكر الصبان في «حاشيته على شرح الأشموني» (١/ ٨٠) ومن بعده الخضري في «حاشيته على شرح ابن عقيل» (١/ ٤١) أن الأرجح اعتبار كلمة (السالم) صفة (للمذكر) فتضبط مثله؛ لقولنا: سلم فيه بناء الواحد عند جمعه، ويجوز اعتبارها صفة لـ(جمع)، انظر: «النحو الوافي» (١/ ١٣٧).

(٢) مفرده (مصطفى) فلما جمع حذفت ألفه، وبقي ما قبلها مفتوحاً، للدلالة على الألف المحذوفة، وسيأتي هذا إن شاء الله.

والذي يجمع جمع مذكر سالم نوعان: أحدهما (الجامد) والآخر (الصفة)[(١)] فإن كان الاسم جامداً فيشترط لجمعه خمسة شروط:

١ ـ أن يكون علماً، مثل: زيد وخالد. بخلاف: رجل، وغلام. إلا إن صُغِّر، نحو رُجَيْل. فإنه يجمع؛ لأن الاسم المصغَّر في قوة الوصف.

٢ ـ أن يكون لمذكر. بخلاف: زينب، وسعاد.

٣ ـ أن يكون لعاقل (أي: من جنس العقلاء، فيشمل الصغير والمجنون) بخلاف: (كامل) علم على فرس.

٤ ـ أن يكون خالياً من تاء التأنيث الزائدة. بخلاف: حمزة، وطلحة.

٥ ـ أن يكون خالياً من التركيب. بخلاف: سيبويه؛ لأنه مركب.

ومن الأمثلة الجامعة للشروط: فاز المحمدون، هنأت المحمدين، مررت بالمحمدين.

وإن كان الاسم صفة فيشترط في جمعه ستة شروط:

١ ـ أن تكون الصفة لمذكر. بخلاف: حائض، مرضع.

٢ ـ أن تكون الصفة لعاقل. بخلاف: صاهل (صفة للحصان).

٣ ـ أن تكون خالية من التاء. بخلاف: قائمة، وعلَّامة، وداعية.

٤ ـ ألا تكون الصفة على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء). مثل: أخضر.

٥ ـ ألا تكون الصفة على وزن (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى) مثل: سكران.

٦ ـ ألا تكون الصفة مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. مثل: صبور، وجريح.

---

(١) الاسم الجامد: هو الذي لم يؤخذ من غيره. والصفة: هي المشتق الذي أخذ من غيره. فالأول مثل: رجل، باب، بياض. والثاني مثل: جالس، مدرس، جميل.

ومن الأمثلة الجامعة للشروط: أفلح المستغفرون. أثاب الله المستغفرين. أثنى الله على المستغفرين. قال تعالى: ﴿فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ﴾ [التوبة ٨١]، وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣].

وهذا معنى **قوله**: (وارفع بواو... إلخ) أي: ارفع بالواو نيابة عن الضمة، (وبيا اجرر) نيابة عن الكسرة، (وانصب) بها ـ أيضاً ـ نيابة عن الفتحة.

وقوله: (وبيا) مقصور للضرورة، متعلق بـ(اجرر) مقدم عليه.

وقوله: (سالمَ جمعِ) من إضافة الصفة إلى موصوفها، والأصل: جمع عامر ومذنب السالم، وأشار بـ(عامر) إلى العلم، وبـ(مذنب) للصفة، واكتفى بهما عن الشروط طلباً للاختصار، وبـ(شِبْهِ ذين) إلى ما أشبههما من كل علم وصفة بالشروط المذكورة.

* * *

الملحق بجمع المذكر السالم

٣٦ ـ .... وَبِهِ (عِشْرُونَا) ... وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَ(الْأَهْلُونَا)

٣٧ ـ (أُولُو) وَ(عَالَمُونَ) (عِلِّيُّونَا) ... وَ(أَرَضُونَ) شَذَّ وَ(السِّنُونَا)

٣٨ ـ وَبَابُهُ، وَمِثْلَ (حِينٍ) قَدْ يَرِدْ ... ذَا الْبَابُ، وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

الملحق بجمع المذكر السالم: هو ما فقد وصفاً أو شرطاً مما يجب تحققه في الجمع.

وأشهر هذه الملحقات:

١ ـ كلمات مسموعة تدل على معنى الجمع، ولا مفرد لها من لفظها ولا من معناها، وهي عشرون وثلاثون إلى تسعين[١]. قال تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١].

(١) وهي موجودة في القرآن، فعليك أن تستنبطها باستحضار الآيات.

٢ ـ كلمات مسموعة لم تستوف بعض الشروط، مثل: (أهل) فقالوا فيها: أهلون، كما قال الشاعر:

وما المالُ والأهلونَ إلّا ودائعُ ... ولا بُدَّ يوماً أن تُرَدَّ الودائعُ[1]

فجمعوها مع أنها ليست علماً ولا صفة.

٣ ـ كلمات مسموعة تدل على معنى الجمع، ولا مفرد لها من لفظها، مثل كلمة: (أولو). قال تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨].

وكذلك لفظة (عالَمون) فإن مفردها (عَالَم) وهو اسم لما سوى الله تعالى، وليس بعلم ولا صفة، فهي ملحقة بالجمع. قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾ [الفاتحة: ٢].

٤ ـ كلمات من هذا الجمع المستوفي للشروط أو مما ألحق به: سمي بها المفرد، وصارت أعلاماً. فمثال الأول المستوفي للشروط: خَلدون، زيدون. ومثال الثاني: عِلِّيُّون. (اسم لأعلى الجنة) له مفرد (عِليّ) وهو المكان العالي، ولكنه لغير العاقل. فأُعرب جمعه إعراب جمع المذكر السالم. قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ[2]﴾ [المطففين: ١٨، ١٩].

٥ ـ كلمات مسموعة: لها مفرد من لفظها، وهذا المفرد لا يسلم من التغيير عند جمعه هذا الجمع. فهي من جموع التكسير، ولكنها

---

(١) المال: مبتدأ. وودائع: خبر. ولا بد: (لا) نافية للجنس. بدَّ: اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب. والخبر (أن ترد الودائع) فهو في تأويل مصدر؛ أي: من رد الودائع.

(٢) «كلا» حرف ردع وزجر، ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴿١٩﴾﴾ ما: مبتدأ. أدراك: أدرى: فعل ماض مبني على فتح مقدر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: (هو)، يعود على (ما)، والكاف مفعول أول. وقوله سبحانه: ﴿مَا عِلِّيُّونَ﴾ ما: مبتدأ و﴿عِلِّيُّونَ﴾ خبر مرفوع بالواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. والجملة في محل نصب مفعول به ثان للفعل أدراك، وجملة (أدرى) خبر (ما).

ألحقت بجمع المذكر السالم في إعرابها بالحروف، مثل: أرضون. وسنون. وبابه. فكلمة (أَرَضون) بفتح الراء. مفردها (أَرْض) بسكون الراء، فتغير بناء المفرد في الجمع، ثم إنه مفرد لمؤنث غير عاقل. وليس بعلم ولا صفة.

وكلمة (سِنون) مكسورة السين في الجمع. مفتوحتها في المفرد، وهو (سَنة) ثم إنه مفرد مؤنث لغير العاقل. وليس بعلم ولا صفة. قال تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿١١٢﴾﴾ [المؤمنون: ١١٢][(١)].

والمراد بباب سنين: كل اسم ثلاثي، حذفت لامه، وعوض عنها تاء التأنيث المربوطة، ولم يعرف له عند العرب جمع تكسير معرب بالحركات، مثل: (عِضَة) بمعنى كذب وافتراء، وجمعها (عِضُون) بكسر العين فيهما. وأصل المفرد: عِضَوٌ. فهو اسم ثلاثي حذفت لامه، وهي (الواو) وعوض عنها هاء التأنيث. وليس له جمع تكسير. قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾ [الحجر: ٩١][(٢)]. ومثل ذلك: عِزَة وعِزين، ومِائة ومِئين. قال تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [المعارج: ٣٧] فـ﴿عِزِينَ﴾ حال منصوب بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر، والمعنى: أنهم جماعات عن يمين الرسول ﷺ وعن شماله.

وإعراب (سنين وبابه) إعراب جمع المذكر السالم، هو لغة من لغات العرب، ومنهم من يعربه بحركات على النون منونة غالباً، ويلتزم الياء في جميع الأحوال. فيقول: هذه سنينٌ مجدبةٌ. وأقمت عنده سنيناً. ودرست النحو خمسَ سنينٍ. قال الشاعر:

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فإنَّ سِنِينَه ... لَعِبْنَ بنا شِيباً وشَيَّبْنَنَا مُرْدَا[(٣)]

---

(١) «كم» اسم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، والعامل فيه (لبثتم) و«عدد سنين» تمييز، وهو مضاف و(سنين) مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر.

(٢) عضين: مفعول ثان لجعل.

(٣) أي: اتركاني من ذكر هذه البلاد. والبيت للصمة بن عبد الله القشيري. من قصيدة له في ذكر نجد، ولها قصة.

فإن الشاعر نصبه بالفتحة فقال: (فإن سنينَه) ولم ينصبه بالياء؛ لأنه لم يحذف النون للإضافة.

ومن العرب من يجري هذا الإعراب ـ وهو الإعراب بالحركات مع النون ولزوم الياء ـ في جميع أنواع جمع المذكر وما أُلحق به إجراء له مُجرى المفرد، نحو: جاء معلمينٌ. وكلمت معلميناً. وسلمت على معلمينٍ. وتقول في جمعٍ مسمى به: هذا محمدينٌ. ورأيت محمديناً. ومررت بمحمدينٍ[١].

وهذا معنى **قوله**: (وبه عشرونا... إلخ) أي: أُلْحِقَ عشرون وبابه ـ والمراد به أخوات عشرين إلى تسعين ـ ألحق بجمع المذكر في إعرابه، والأصل: أُلحقا، لكنه حذف الألف على إرادة ما ذُكر، وكذلك ألحق أهلون وأولو وعالمون وعليون. والألف في (عشرونا) وما بعده للإطلاق.

ثم **قال**: إن لفظ (أرضون والسنون وبابه) شاذ[٢]، وإنما صرح بشذوذ هذين مع أن جميع الملحقات بجمع المذكر السالم شاذة ـ ما عدا النوع الرابع ـ لأن الشذوذ فيهما أقوى، لفقد كل منهما أكثر الشروط. فكلاهما اسم جنس، مؤنث، وغير عاقل، ولم يسلم مفرده عند الجمع، ثم بيّن أن سنين وبابه قد يعرب إعراب (حين) فتلازمه الياء والنون. وتظهر الحركات على النون منونة غالباً، وأن من العرب من يطرد هذا الإعراب في كل جمع مذكر سالم، والمُطَّرد: وصف لما وقع له الاطراد والتتابع وعدم التخلُّف، ويقابله الشاذ[٣].

* * *

(١) الإعراب بالحروف هو الأحسن. أما ما سمى به مما ختم بياء ونون فيرى بعض الباحثين أن الاقتصار على هذه اللغة أوضح حيث إن السامع يدرك أنها علم مفرد.

(٢) أي: شاذ قياساً لعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم. وليس بشاذ استعمالاً لكثرته. فالشاذ قياساً ما خالف القاعدة، والشاذ استعمالاً ما ندر وقوعه.

(٣) انظر: «الخصائص» لابن جني (١/ ٩٦).

حركة نون المثنى والجمع

٣٩ ـ وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ ٱلْتَحَقْ فَٱفْتَحْ، وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ
٤٠ ـ وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ بِعَكْسِ ذَاكَ ٱسْتَعْمَلُوهُ فَٱنْتَبِهْ

النون في جمع المذكر السالم تكون مفتوحة. وكذا الحكم فيما ألحق به في جميع أحوال إعرابه في الرفع والنصب والجر، ولا علاقة لهذه النون بإعرابه؛ لأنه معرب بالحروف.

ومن العرب من يكسر هذه النون بعد الياء. قال الشاعر:

عَرَفْنَا جَعْفَراً وبَنِي أَبِيْهِ وأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ[١]

أما نون المثنى وجميع ملحقاته فالأشهر فيها أن تكون مكسورة في جميع أحوال إعرابه، وقليل من العرب من يفتحها. قال الشاعر:

أَعْرِفُ مِنْهَا الجِيْدَ والعَيْنَانَا وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا[٢]

فالشاعر نصب المثنى بالألف ـ على لغة بعض العرب ـ وفتح النون وذلك في قوله: (والعينانا)، أما قوله: (ظبيانا) فهو مفرد لا مثنى؛ لأنه اسم رجل؛ أي: أشبها منخري ظبيان، قاله أبو زيد الأنصاري في «نوادره».

وقال آخر:

على أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إلا لَمْحَةٌ وتَغِيْبُ[٣]

---

(١) زعانف مفرده (زعنفة) بكسر الزاي والنون. يطلق على القصير واللئيم وأجنحة السمك وغيره، والمراد هنا: الأتباع.

(٢) ادعى بعض النحاة أن البيت مصنوع، وأنه من وضع النحويين، وحجتهم أن الشاعر نصب المثنى في قوله: (والعينانا) بالألف. وفي قوله: (ومنخرين) بالياء.. فجمع بين لغتين، وذلك قلما يتفق لعربي، وهذا مردود، فإن أبا زيد الأنصاري ـ وهو ثقة ـ أورده في كتابه «النوادر في اللغة» ص(١٦٨) ونسبه لرجل من بني ضبة. وقد وردت الرواية في كتابه «ومنخران» بالألف. فإن ثبت ذلك فإن النحويين أخطأوا في رواية البيت، وبنوا على ذلك ادعاء أنه مصنوع.

(٣) الأحوذيان: مثنى أحوذي، وهو الخفيف السريع، أراد به هنا جناح القطاة. والبيت وصف لها بالسرعة والخفة، و(ما) نافية و(هي) مبتدأ بتقدير مضافين أي: فما زمان رؤيتها إلا لمحة و(إلا) أداة استثناء ملغاة و(لمحة) خبر المبتدأ، وجملة (تغيب) معطوفة على جملة المبتدأ والخبر.

وهذا معنى **قوله**: (ونُوْنَ مجموعٍ ... إلخ) أي: افتح نون جمع المذكر السالم والملحق به، وقَلَّ من العرب من نطق بكسرها، ونون المثنى والملحق به تكون مكسورة، وقد ورد فتحها.

* * *

إعراب جمع المؤنث السالم

٤١ ـ وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

لما فرغ ابن مالك ـ رحمه الله تعالى ـ من ذكر ما ينوب فيه حرف عن حركة، وهي الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم. شرع في ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة، ومنه ما جمع بألف وتاء مزيدتين، وهو جمع المؤنث السالم[1].

وتعريفه: ما دلَّ على أكثر من اثنين بألف وتاء مزيدتين، نحو: حضرت المعلمات. فهذا لفظ يدل على أكثر من اثنين، بسبب الزيادة في آخره.

وحكمه: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، فنابت الكسرة عن الفتحة في حالة النصب. قال تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ﴾ [التوبة: ٧١]، وقال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [التوبة: ٧٢]، وقال تعالى: ﴿وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِۗ﴾ [الأحزاب: ٧٣].

وخرج بالتعريف نوعان من الكلمات:

الأول: ما كانت ألفه غير زائدة، نحو: دعاة وقضاة؛ فإن ألف الأولى منقلبة عن أصل وهو الواو. والثانية: عن الياء، ثم قلبت ألفاً في الكلمتين، والأصل: دُعَوَةٌ، وقُضَيَةٌ.

(١) التسمية الأولى أدق من (جمع المؤنث السالم) لأن الذي ينصب بالكسرة ليس جمع المؤنث السالم فحسب، بل كل ما جمع بألف وتاء ولو كان مفرده مذكراً نحو: اصطبل (موقف الدواب) اصطبلات. ونحو: بنات وأخوات وفتيات وأمهات جمع مؤنث، ولكنه تغير جمعه عن مفرده، فليس سالماً، انظر: «همع الهوامع» (١/ ٢٢).

الثاني: ما كانت تاؤه غير زائدة، نحو: صوت وأصوات، وميت وأموات. فهذان النوعان ليسا من هذا الباب؛ لأن دلالة الكلمات المذكورة على الجمع ليس بسبب الألف والتاء، وإنما هو بصيغة جمع التكسير(١)، فنصبهما بالفتحة على الأصل. قال تعالى: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨].

وهذا معنى **قوله**: (وما بتا وألف... إلخ) أي: وما جمع بسبب الألف والتاء فإنه يكسر في الجر وفي النصب معاً. وذكر الجر مع أنه لا نيابة فيه؛ إشارة إلى أن النصب محمول عليه.

* * *

٤٢ ـ كَذَا (أُولَاتُ)، وَالَّذِي ٱسْمًا قَدْ جُعِلْ كَـ(أَذْرِعَاتٍ) فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ

الملحق بجمع المؤنث السالم

أشار بهذا إلى الملحق بجمع المؤنث السالم. وهو نوعان:

الأول: لفظ (أولات) بمعنى صاحبات. فهذه تعرب بإعراب هذا الجمع، وهي ملحقة به؛ لأنه لا مفرد لها من لفظها، بل من معناها وهو صاحبة. قال تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦] فـ﴿أُوْلَٰتِ﴾ خبر كان منصوب بالكسرة.

الثاني: ما سمي به من هذا الجمع، فصار علماً لمذكر أو مؤنث بسبب التسمية، مثل: أذرعات فهي جمع أذرعة، وأذرعة جمع ذراع، وهي الآن علم على بلد في أطراف الشام، فتعرب بإعراب جمع المؤنث السالم مع التنوين، ومثل ذلك لفظ: عرفات. قال تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٨].

---

(١) فإن قلت: بنت وبنات. هذا الجمع ينصب بالكسرة، وصوت وأصوات. هذا الجمع ينصب بالفتحة مع أن التاء موجودة في المفرد. فالجواب: أن الدلالة على الجمع في الأول بسبب الزيادة. والثاني بسبب الصيغة؛ لأنه على وزن من أوزان جمع التكسير، فاعرف هذا فهو نافع في هذا الباب.

وهذا معنى **قوله**: (كذا أولات... إلخ) أي: إن لفظ (أولات) يكسر في الجر وفي النصب معاً، وكذا ما جعل من جمع المؤنث علماً على شيء، فإنه يجري عليه الإعراب السابق.

* * *

إعراب ما لا ينصرف

٤٣ ـ وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَلْ) رَدِفْ

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما نابت فيه حركة عن حركة، وهو الاسم الذي لا ينصرف؛ أي: لا ينون[(١)].

وتعريفه: كل اسم معرب شابه الفعل بوجود علتين من علل تسع أو واحدة تقوم مقامهما، مثل: أحمد. فيه العلمية ووزن الفعل، وعطشان فيه الوصفية وزيادة الألف والنون، ومساجد فيه علة واحدة، وهي صيغة منتهى الجموع.

وللممنوع من الصرف باب خاص، فيه بيان أسباب المنع من الصرف، وتوضيح أحكامه، والمقصود هنا ما يتعلق بإعرابه.

فهو يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالفتحة ـ أيضاً ـ نيابة عن الكسرة. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [غافر: ٣٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: ١٢٠]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النساء: ٨٦].

ويستثنى من ذلك مسألتان يجر فيهما الممنوع من الصرف بالكسرة على الأصل:

الأولى: أن يكون مضافاً، نحو: وعظت في مساجدِ القرية. قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤﴾ [التين: ٤]، فإن كان مضافاً إليه جر بالفتحة، نحو: كتابُ يوسفَ جديدٌ. قال تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ

(١) بعض الطلبة يظن أنه لا يسمى ممنوعاً من الصرف إلا إذا كان مجروراً بالفتحة، وهذا غير صحيح، بل كل ما منع من التنوين من اسم معرب لسبب، فهو ممنوع من الصرف ولو كان مرفوعاً أو منصوباً.

ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [آل عمران: ٣٣].

الثانية: أن تدخل عليه الألف واللام، نحو: سألت عن الأفضل من الطلاب. قال تعالى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وهذا معنى **قوله**: (وجُرَّ بالفتحة... إلخ) أي: جُرَّ بالفتحة نيابة عن الكسرة ما لا ينصرف ما لم يكن مضافاً أو واقعاً بعد (أل) مباشرة من غير فاصل. ومعنى: (ردف) أي: تبع.

* * *

إعراب الأمثلة الخمسة

٤٤ ـ وَٱجْعَلْ لِنَحْوِ (يَفْعَلَانِ) النُّونَا رَفْعًا وَ(تَدْعِينَ) وَ(تَسْأَلُونَا)

٤٥ ـ وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ كَـ(لَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ)

لما فرغ من ذكر ما يعرب من الأسماء بالنيابة شرع في ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة، وهي الأمثلة الخمسة. والمراد بها: كل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة. والألف قد تكون للغائِبَين فيبدأ الفعل بالياء، أو للمخاطبين فيبدأ بالتاء. وكذا واو الجماعة. وهذا معنى كونها خمسة.

فهذه ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة، نحو: هل تَصِلُوْنَ أرحامكم[1]؟ قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾ [الحديد: ٤] وتُنصب وتجزم بحذفها[2] نيابة عن الفتحة، وعن السكون، نحو: لا ينبغي

---

(١) في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ﴾ [البقرة: ٢٣٧] الفعل (يعفون) مبني على السكون؛ لاتصاله بنون الإناث في محل نصب. ونون الإناث: فاعل. فالواو لام الفعل، ووزنه (يَفْعُلْنَ)؛ لأنه من عفا يعفو، بخلاف: الرجال يعفون. فالواو ضمير الجمع فاعل، ولام الفعل محذوفة، ووزنه (يَفْعُوْنَ)، وأصله: يعفوون. والنون علامة الرفع، فتقول في حالتي الجزم والنصب: الرجال لن ولم يعفوا. فالفروق بين: الرجال يعفون، والنساء يعفون، أربعة أو أكثر فتأملها.

(٢) قد تحذف النون لغير ناصب أو جازم. كقوله ﷺ: «**لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا**» رواه مسلم برقم (٩٣). فحذفت النون من قوله: =

للأغنياء أن يتأخروا عن مساعدة العاجزين. قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤][(١)].

وهذا معنى **قوله**: (واجعل لنحو يفعلان النونا... إلخ) وعبَّر بقوله: (لنحو) إشارة إلى أنها ليست ألفاظاً معلومة لا تتغير كالأسماء الستة. وإنما هي تصدق على كل مضارع اتصلت به ألف الاثنين.. إلخ.

وقوله: (سِمَه): بكسر السين المهملة هي العلامة، وفعلها: وَسَمَ يَسِمُ سِمَةً على مثال: وعد يعد عدة.

قوله: (كلم تكوني لترومي مظلمه) مثَّل بالأول للجزم، والثاني للنصب بأن المقدرة بعد اللام، ومعنى (ترومي) تطلبي، و(مظلَمه) بفتح اللام: الظلم، وقد مثَّل بقوله: (يفعلان) وما بعده للرفع.

* * *

إعراب المعتل من الأسماء

٤٦ ـ وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا ... كـ(الْمُصْطَفَى) و(الْمُرْتَقِي مَكَارِمَا)

٤٧ ـ فَالْأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا ... جَمِيعُهُ، وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا

٤٨ ـ وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَصْبُهُ ظَهَرْ ... وَرَفْعُهُ يُنْوَى، كَذَا أَيْضًا يُجَرّْ

لما تحدث عن الصحيح من الأسماء والأفعال شرع في ذكر المعتل منهما، وبدأ بالأسماء، فذكر نوعين من الأسماء المعتلة، وهما: المقصور والمنقوص.

والمقصور: هو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة، مثل: فتى، عصا، رحى. وخرج بالاسم: الفعل، نحو: يخشى. والحرف،

= «ولا تؤمنوا» لغير ناصب أو جازم، وهي لغة صحيحة قليلة الاستعمال. ومنه قول عمر رضي الله عنه في قتلى بدر (كيف يسمعوا؟ وأنى يجيبوا وقد جيَّفوا) رواه مسلم برقم (٢٨٧٤).

(١) هنا اجتمع عاملان (إنْ ولم)، والعمل للثاني؛ لأنه شديد الاتصال بالمضارع، ولأنها دخلت عليه قبل دخول (لم). بخلاف (إن) فقد تدخل على الماضي وقد يليها الاسم. وقيل: العمل للأول لسبقه وقوته؛ لأنها تؤثر في فعل الشرط وجوابه. ولا قيمة كبيرة لهذا الخلاف؛ لأن المضارع مجزوم على أي حال.

نحو: على. وبالمعرب: المبني، نحو: متى. وبالألف، نحو: الهادي؛ لأن آخره ياء، وخرج باللازمة، نحو: الزيدان، فإن ألفه غير لازمة؛ لأنها تنقلب ياء في الجر والنصب.

وحكم المقصور أنه يعرب بحركات مقدرة على الألف، والمانع من ظهورها التعذُّر. فالرفع، نحو: أَهَمُّ المطالب رضا الله. والنصب، نحو: إن رضا الناس غاية لا تدرك. والجر، نحو: احرص على رضا والديك. قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى[1]﴾ [محمد: ١٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُّسْتَقِيمٍ ﴿٦٧﴾﴾ [الحج: ٦٧].

أما المنقوص فهو: الاسم المعرب الذي في آخره ياء لازمة غير مشددة، قبلها كسرة، نحو: القاضي، الساعي، الوافي.

وخرج بالاسم: الفعل، نحو: يعطي. والحرف، نحو: في. وبالمعرب: المبني، نحو: الذي. وبالياء: المقصور، نحو: الفتى. وباللازمة: المثنى كما تقدم، فإن الياء لا تلزم إلا في حالتي الجر والنصب، وبقولنا: قبلها كسرة، التي قبلها ساكن صحيح، مثل: ظَبْي، أو ساكن معتل، نحو: كرسيّ. فهذا من المعتل الجاري مجرى الصحيح في إعرابه بالحركات الظاهرة. قال تعالى: ﴿فَأَذَاقَهُمُ ٱللَّهُ ٱلْخِزْىَ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزمر: ٢٦].

وحكم المنقوص: إن كان محلى بأل أو مضافاً ثبتت ياؤه، ورفع بضمة مقدرة عليها منع من ظهورها الثقل، وكذا يجر بكسرة مقدرة. مثال الرفع: الساعي في الخير كفاعله. جاء قاضي المدينة. ومثال الجر: على الباغي تدور الدوائر. سلمت على قاضي المدينة.

---

(١) اعلم أن المقصور المجرد من أل والإضافة يلازمه التنوين هكذا (جاء فتًى، رأيت فتًى ومررت بفتًى) والإعراب بحركات مقدرة على الألف. وأصله (فتيٌ) على وزن (فَعَلٌ) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، والألف ساكنة والتنوين ساكن، فحذفت الألف نطقاً لا كتابة، وصار التنوين تابعاً لفتحة التاء فلا يتغير مطلقاً.

وقد تحذف الياء تخفيفاً في حالتي الرفع والجر؛ لدلالة الكسرة التي قبلها عليها، وتُجرى (أل) مُجرى ما عاقبها وهو التنوين، فكما تحذف معه، تحذف معها. فمثال الرفع قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦][١]، ومثال الجر قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وأما نصب المحلى والمضاف فهو بالفتحة الظاهرة، نحو: «**لعن رسول الله ﷺ الراشيَ والمرتشيَ**»[٢]. رأيت قاضيَ المدينة. قال تعالى: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِىَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١].

وإن كان المنقوص مجرداً من (أل) والإضافة حذفت ياؤه، وجيء بالتنوين رفعاً وجرّاً، وبقيت ياؤه نصباً، فتقدر الضمة والكسرة على الياء المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين (ياء المنقوص والتنوين) وتظهر الفتحة. فمثال الرفع: المؤمن راضٍ قانع. قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧][٣]. ومثال النصب: سمعت منادياً ينادي للصلاة. قال تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٣١][٤]. ومثال الجر: رُبَّ ساعٍ لقاعد. قال تعالى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٢٣].

قال ابن مالك: (وسَمِّ معتلاً... إلخ) أي: سَمِّ ما كان آخره ألفاً، كالمصطفى. وما كان آخره ياء، كالمرتقي ـ حال كونه من الأسماء لا من الأفعال ـ معتلّاً. (فالأول) وهو ما آخره ألف، الإعرابُ جميعه قُدِّر

---

(١) الداع: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف، منع من ظهورها الثقل.

(٢) أخرجه أحمد وأصحاب السنن، وحسنه الترمذي.

(٣) هاد: مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، منع من ظهورها الثقل، وحُذِفَ التنوين لأجل الوقف.

(٤) بربك: الباء حرف جر زائداً إعراباً مؤكد معنى. ورب: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والكاف مضاف إليه. و«هادياً» تمييز منصوب، ويجوز إعرابها حالاً.

على آخره. وهو النوع (الذي قد قُصرا) أي: سمي مقصوراً، من القصر بمعنى الحبس، وإنما سمي بذلك؛ لأنه حبس ومنع من ظهور الحركة، والألف في (قدرا) و(قصرا) للإطلاق (والثان) بحذف الياء لغة لا للوزن. (منقوص) سُمِّي بذلك لعدم ظهور كل الحركات الإعرابية على آخره. (ونصبه ظهر) للخفة. (ورفعه ينوى كذا أيضاً يُجَرّ) كما تقدم.

وقد تبين بذلك أن الإعراب التقديري يكون في المقصور والمنقوص. وبقي نوع ثالث من الأسماء، وهو المضاف لياء المتكلم، فتقدر فيه حركات الإعراب جميعها، كالمقصور. لكن قدرت في المقصور؛ لكون الحرف الأخير منه لا يقبل الحركة، وأما المضاف للياء فهو لأجل المناسبة؛ لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها، فشُغِلَ المحل بهذه الكسرة، فلم تظهر حركة الإعراب، تقول: هذا كتابي. واحترمت أبي. وسلمت على أمي.

* * *

تعريف الفعل المعتل وإعرابه

٤٩ ـ وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ ... أَوْ وَاوٌ ٱوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًّا عُرِفْ

٥٠ ـ فَالْأَلِفَ ٱنْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ ... وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَ(يَدْعُو) (يَرْمِي)

٥١ ـ وَالرَّفْعَ فِيهِمَا ٱنْوِ وَٱحْذِفْ جَازِمَا ... ثَلَاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْمًا لَازِمَا

ذكر هنا المعتل من الأفعال، وهو الباب السابع مما يعرب بالنيابة. والمعتل من الأفعال هو: ما كان في آخره واو قبلها ضمة، ك(يدعو)، أو ياء قبلها كسرة، ك(يرمي)، أو ألف قبلها فتحة، ك(يسعى). والمراد الفعل المضارع؛ لأن الكلام في المعرب. وكيفية إعرابه ما يلي:

١ ـ **المعتل بالألف**: يرفع بضمة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر، نحو: المتقي يخشى ربه. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨] وينصب بفتحة مقدرة، نحو: لن يرضى العاقلُ بالإهانة. قال تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓاْ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٨٦]. ويُجزم بحذف حرف العلة، وهو الألف

والفتحة قبلها دليل عليها، نحو: العاصي لم يخشَ ربه. قال تعالى: ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ﴾ [القصص: ٧٧].

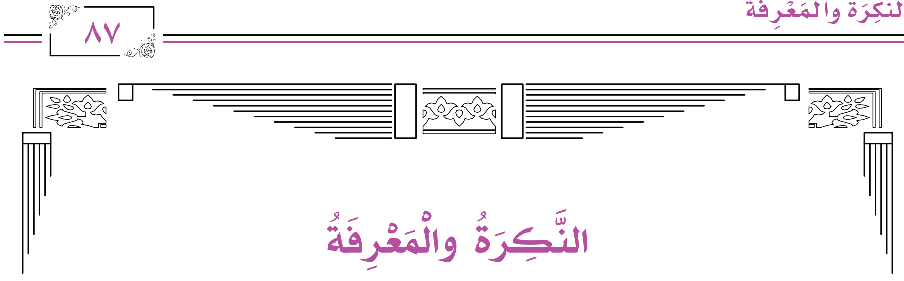
٢ ـ **المعتل بالواو**: يُرفع بضمة مقدرة على الواو، منع من ظهورها الثقل، نحو: الموحّد لا يدعو إلّا الله. قال تعالى: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا۟ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ ۚ﴾ [يونس: ٣٠]. ويُنصب بفتحة ظاهرة على الواو لخفتها، نحو: لن يسموَ أحد إلّا بأدبه. قال تعالى: ﴿لَن نَّدْعُوَا۟ مِن دُونِهِۦٓ إِلَـٰهًا ۖ﴾ [الكهف: ١٤]. ويُجزم بحذف حرف العلة وهو الواو، والضمة قبلها دليل عليها، نحو: لا تَدعُ على أولادك. قال تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴿١٧﴾﴾ [العلق: ١٧].

٣ ـ **المعتل بالياء**: يُرفع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، نحو: أنت تربي أولادك على الفضيلة، قال تعالى: ﴿هُوَ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [يونس: ٥٦]. ويُنصب بفتحة ظاهرة على الياء لخفتها، نحو: لن تعطيَ الفقيرَ شيئاً إلّا أُجرت عليه. قال تعالى: ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ [طه: ٦٥]. ويُجزم بحذف حرف العلة وهو الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، نحو: لا تؤذِ جارك. قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وهذا معنى **قوله**: **(وأيُّ فعل آخر منه ألف... إلخ)** أي: يُعرف الفعل المعتل بأن يكون آخره ألفاً أو واواً أو ياء، وتُقدّر الحركات كلها على الألف غير الجزم. و**(أَبْدِ)** أي: أظهر النصب فيما آخره واو **(كيدعو)**، أو ياء كـ**(يرمي)**. وقَدّر الرفع فيهما، واحذف الحروف الثلاثة في حالة دخول الجازم على الأفعال[1].

---

(١) قد يحذف حرف العلة بغير جازم، لقصد التخفيف أو رعاية الفواصل، وغير ذلك، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ﴾ [هود: ١٠٥] وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ۚ﴾ [الكهف: ٦٤] وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴿٤﴾﴾ [الفجر: ٤] انظر: «إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٧١٤).



النَّكِرَةُ والْمَعْرِفَةُ

تعريف النكرة وأقسام المعارف

٥٢ ـ نَكِرَةٌ قَابِلُ (أَلْ) مُؤَثِّرَا   أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا
٥٣ ـ وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَـ(هُمْ) وَ(ذِي)   وَ(هِنْدَ) وَ(ٱبْنِي) وَ(الْغُلَامِ) وَ(الَّذِي)

الاسم قسمان:

الأول: نكرة: وهي اسم يدل على شيء واحد، ولكنه غير معين، مثل: جاء طالب. قدم ضيف. والنكرة نوعان:

الأول: ما يقبل (أل) وتؤثر فيه التعريف، مثل: كتاب، رجل. تقول: الرجل شجاع. الكتاب نفيس.

الثاني: ما يقع موقع ما يقبل (أل)، مثل: ذو (بمعنى صاحب)، نحو: جاء ذو علم؛ أي: صاحب علم. فذو: نكرة، وهي لا تقبل (أل) لكنها واقعة موقع ما يقبل (أل) وهو صاحب.

القسم الثاني: معرفة: وهي اسم يدل على شيء واحد معين، مثل: أنت مخلص.

والمعرفة نوعان:

الأول: ما لا يقبل (أل) ولا يقع موقع ما يقبلها، نحو: جاء علي.

الثاني: ما يقبل (أل) ولكنها لا تؤثر فيه التعريف، مثل: عباس. فتقول: جاء العباس. لكنها غير مُعَرِّفَةٍ؛ لأنه معرفة بالعلمية، وسيأتي ذلك ـ إن شاء الله ـ في بابه.

والمعارف سبعة أقسام:

١ ـ الضمير، مثل: أنا، أنت، هو، وهو أعرف المعارف وأشدها تمييزاً لمسماه بعد لفظ (الله) وضميره.

٢ ـ العلم، مثل: خالد. زينب. مكة.
٣ ـ اسم الإشارة، مثل: هذا. هذه. هؤلاء.
٤ ـ الاسم الموصول، مثل: الذي. التي. الذين.
٥ ـ المُعرّف بأل، مثل: الكتاب. الطالب.
٦ ـ المضاف لمعرفة، مثل: كتابي جديد. كلام علي بليغ.
٧ ـ النكرة المقصودة[١] من بين أنواع المنادى، مثل: يا طالبُ أجب (إذا كنت تريد واحداً معيناً).

وهذا معنى **قوله**: **(نكرة قابل أل... إلخ)** أي: إن النكرة: اسم قابل لفظ (أل) الذي يؤثر فيها التعريف، أو واقع موقع **(ما قد ذكرا)** أي: موقع (أل) المؤثرة، وغير النكرة: معرفة، ثم ذكر أنواعها عدا السابع، ولم يرتبها لضيق النظم. وسيذكر الخمسة الأولى بالتفصيل، مبتدئاً بمباحث الضمير. أما السادس والسابع فنشير إليهما في آخر باب «المعرف بأل» ـ إن شاء الله ـ.

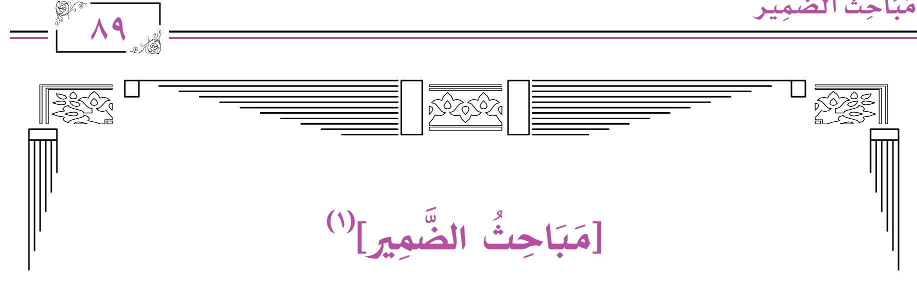
---

(١) اعلم أن هذه الأقسام تختلف في درجة التعريف، فبعضها أقوى من بعض، بل إن النوع الواحد قد يتفاوت في درجة تعريفه. وأشهر الآراء أن أقوى المعارف وأعرفها بعد لفظ (الله) وضميره، هو ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم. وهو درجات متفاوتة القوة في درجة التعريف، ويلحق بعلم الشخص العلم بالغلبة، ثم ضمير الغائب الذي تعين مرجعه، ثم اسم الإشارة، والمنادى (النكرة المقصودة) وهما في درجة واحدة؛ لأن التعريف بكل منهما بواسطة القصد الذي يعينه المشار إليه في اسم الإشارة والتخاطب في المنادى (النكرة المقصودة) ثم الموصول والمعرف بأل، وهما في درجة واحدة. أما المضاف إلى معرفة فهو في درجة المضاف إليه، إلا إن كان مضافاً للضمير، فإنه يكون في درجة العلم. قال ابن هشام: (هذا هو المذهب الصحيح).

وأقوى الأعلام: أسماء الأماكن، لقلة الاشتراك فيها، ثم أسماء الناس، ثم أسماء الأجناس.

وأقوى أسماء الإشارة ما كان للقرب، ثم ما كان للوسط، ثم ما كان للبعد، على القول بأن للمشار إليه ثلاث مراتب، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ في أسماء الإشارة.

وأقوى أنواع (أل) التي للعهد ما كانت فيه (أل) للعهد الحضوري، ثم ما كانت فيه للنوعين الآخرين من العهد، ثم للجنس.



[مَبَاحِثُ الضَّمِيرِ][١]

تعريف الضمير

٥٤ ـ فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ ـ كَ(أَنْتَ) وَ(هْوَ) ـ سَمِّ بِالضَّمِيرِ

الضمير: اسم جامد[٢] يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب، مثل: أنا عرفت واجبي. أنت تحترم أباك. المؤمن يصون عرضه.

ومعنى كونه جامداً: عدم وجود أصل له ولا مشتقات، ويسمى ضمير المتكلم والمخاطب: (ضمير حضور) لأن صاحبه لا بدّ أن يكون حاضراً وقت النطق به.

والمعنى: سمّ الذي لغيبة أو حضور بالضمير (كأنت وهو).

* * *

الضمير المتصل

٥٥ ـ وَذُو ٱتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَا وَلَا يَلِي (إِلَّا) ٱخْتِيَارًا أَبَدَا

٥٦ ـ كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ (ٱبْنِي أَكْرَمَكْ) وَالْيَاءِ والْهَا مِنْ (سَلِيهِ مَا مَلَكْ)

الضمير[٣] من حيث ظهوره في الكلام وعدم ظهوره قسمان:

الأول: بارز، وهو ما له صورة في اللفظ حقيقة أو حكماً، فالأول: كالتاء من: أكرمتُ الغريب. والثاني: نحو: جاء الذي أكرمتُ؛ أي: أكرمته. فالهاء موجودة حكماً.

---

(١) هذا العنوان من عندي لبيان أن ابن مالك شرع في النوع الأول من أنواع المعارف، والثاني في باب مستقل، وهو العلم.

(٢) الجامد في الأسماء هو ما لم يؤخذ من غيره. ويقابله المشتق وهو الذي يؤخذ من غيره. والمشتق يدل على معنى وذات أو معنى وصاحبه. وسوف أشير إلى أنواع المشتقات في باب الموصول ـ إن شاء الله ـ.

(٣) الضمير إن دلَّ بنفسه على المراد فهو الضمير المفرد أو البسيط. نحو: أنت، هو.. وإن احتاج إلى زيادة تساعده على أداء المراد فهو المركب نحو: أنتما، إياك، إياكم.. وأذكر لك قريباً إعراب النوعين إن شاء الله.

الثاني: مستتر، وهو الذي ليس له صورة في اللفظ، نحو: حافظْ على الصلاة؛ أي: أنت، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ الكلام عليه.

والبارز قسمان:

الأول: متصل. **والثاني**: منفصل. ويأتي الكلام عليه، ـ إن شاء الله ـ.

والمتصل: هو الذي لا يبتدأ به في الكلام، ولا يقع بعد (إلا) في الاختيار. والمراد بالاختيار: سعة الكلام بخلاف ضرورة الشعر، مثل: التاء في قولك: استمعت للمحاضرة.

وهذا معنى **قوله**: (وذو اتصال منه... إلخ) أي: المتصل من الضمير هو الذي لا يبتدأ به، ولا يقع بعد أداة الاستثناء (إلا) في الاختيار وسعة الكلام، ثم مثَّل لبعض الضمائر المتصلة. فالياء من (ابني) لضمير المتكلم الذي في محل جر. والكاف في (أكرمك) لضمير المخاطب الذي في محل نصب. والياء (من سليه) لضمير المخاطبة في محل رفع. والهاء للغائب في محل نصب.

* * *

بناء الضمير والموقع الإعرابي للضمير المتصل

٥٧ ـ وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ ... وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

٥٨ ـ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ (نَا) صَلَحْ ... كَـ(ٱعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ)

٥٩ ـ وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا ... غَابَ وَغَيْرِهِ كَـ(قَامَا) وَ(ٱعْلَمَا)

تقدم في باب المعرب والمبني أن ألفاظ الضمائر كلها مبنية[١].

(١) عند إعراب الضمائر لا بد من ملاحظة أمرين:
الأول: موقع الضمير من الجملة، أهو في محل رفع أو نصب أو جر؟
الثاني: حالة آخر الضمير أساكنة نحو: أنا، أم متحركة نحو: أنت أحسنتَ؟ فتقول: أنت ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، و(التاء) في أحسنت ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل، أما الضمير المركب نحو: إياك. أنتم. فالأولى الأخذ بالرأي القائل: إن الجميع ضمير بدون تجزئة (إيا) و(الكاف) أو (أنت) و(الميم). فتعرب (إياك) ضميراً منفصلاً مبنيًّا على الفتح في محل نصب، و(أنتم) في محل رفع مبتدأ.

وإذا ثبت أنها مبنية، فلا بدّ أن يكون لها محل من الإعراب.

فالضمير المتصل ينقسم بحسب مواقعه من الإعراب ثلاثة أقسام:

الأول: ما يكون في محل رفع فقط، وهو خمسة ضمائر: التاء المتحركة بالضمة للمتكلم، وبالفتحة للمخاطب، وبالكسرة للمخاطبة، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. وألف الاثنين، كقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [التحريم: ١٠]. وواو الجماعة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْۚ﴾ [البقرة: ٢٠]. وياء المخاطبة، كقوله تعالى: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًاۖ﴾ [مريم: ٢٦]. ونون الإناث، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

الثاني: ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلاثة: ياء المتكلم(١)، كقوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي مِنْهُ رَحْمَةً﴾ [هود: ٦٣]. وكاف المخاطب، كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٣]. وهاء الغائب، كقوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾ [الكهف: ٣٧].

الثالث: ما هو مشترك بين محل النصب والرفع والجر وهو (نا)، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ [آل عمران: ١٦].

وإلى بعض هذه الأنواع أشار **بقوله**: **(وكل مضمر... إلخ)** أي: المضمرات كلها مبنية. لا فرق في ذلك بين ما يكون محله الجر أو محله النصب. ثم ذكر أن الضمير **(نا)** صَلَحَ للأمور الثلاثة، فيكون في محل جر، مثل: **(اعرف بنا)** أي: اعترف بقدرنا. وفي محل نصب،

---

(١) اعلم أن الإعراب لا يظهر على الاسم المتصل بياء المتكلم، وقاعدة إعرابه أن تقول في مثل: كتابي جديد: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. وهكذا الاسم المنصوب والمجرور. وبعضهم يرى أن الكسرة في حالة الجر كسرة إعراب لا كسرة مناسبة، وقد أشرت إلى شيء من ذلك في باب «الأسماء الستة».

نحو: (إننا). وفي محل رفع، مثل: (نِلْنَا). ثم ذكر أن ألف الاثنين وواو الجماعة ونون الإناث ـ وهي من ضمائر الرفع المتصلة ـ تكون للغائب وغيره، وهو المخاطب فقط، بقرينة المثال. فالغائب، نحو: (قاما). والمخاطب، نحو: (اعلما).

هذا ومما يستعمل في الرفع والنصب والجر (هم). فالرفع، نحو: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْۗ﴾ [المنافقون: ٧]. والنصب ﴿سَلۡهُمۡ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾ [القلم: ٤٠]. والجر: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ ٱئۡذَن لِّي﴾ [التوبة: ٤٩]. وكذلك (الياء) فالرفع، نحو: ﴿فَكُلِي وَٱشۡرَبِي﴾ [مريم: ٢٦]. والنصب، نحو: ﴿وَءَاتَىٰنِي مِنۡهُ رَحۡمَةً﴾ [هود: ٦٣]. والجر، نحو: ﴿أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَ﴾ [لقمان: ١٤].

لكنهما لا يشبهان (نا) من كل وجه؛ لأن (نا) تأتي للأوجه الثلاثة، وهي ضمير متصل للمتكلم، بخلاف الياء، فإنها وإن كانت تأتي للأوجه الثلاثة، وهي ضمير متصل، إلّا أنها في حالة الرفع للمخاطبة، وفي حالتي النصب والجر للمتكلم[١]. وكذلك (هم)، فهي في حالة الرفع ضمير منفصل. وفي حالتي النصب والجر ضمير متصل[٢].

* * *

(١) قد تأتي (ياء المتكلم) في محل رفع في مثل: يسرني كوني مواظباً على الصف الأول. فإن الياء في (كوني) في محل رفع اسم «كون». مصدر (كان) الناقصة. ولكن ذلك عارض بسبب أن المضاف هنا كالفعل يطلب مرفوعاً. والكلام في الضمير المشترك بين الرفع والنصب والجر بطريق الأصالة. وهذه الياء لها محلان: أحدهما: جر بالمضاف، والثاني: رفع على أنها اسم لمصدر «كان».

(٢) وإعرابها في مثل قوله تعالى: ﴿سَلۡهُمۡ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾ سلْ: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت) والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول أول. والميم علامة الجمع. (أيُّهم) أي: اسم استفهام مبني على الضم في محل رفع مبتدأ. والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، والميم علامة الجمع. (بذلك) متعلق بـ(زعيم)، و(زعيم) خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر سدت مسد المفعول الثاني.

الضمير المستتر

٦٠ ـ وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كـ(ٱفْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تُشْكَرُ)

تقدم أن الضمير قسمان:

١ ـ بارز، وقد مضى.

٢ ـ مستتر، وهو الذي ليس له صورة في اللفظ. وهو قسمان:

١ ـ واجب الاستتار. **٢** ـ جائز الاستتار.

والمراد بواجب الاستتار: ما لا يحل محله اسم ظاهر، ولا ضمير منفصل يرتفع بالعامل، مثل: أقوم بواجبي نحو قرابتي. فالفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا) وهذا الضمير لا يحل محله اسم ظاهر، فلا تقول: أقوم خالد ـ مثلاً ـ ولا ضمير منفصل، فلا تقول: أقوم أنا، على أن يكون فاعلاً، بل هو توكيد للضمير المستتر.

والاستتار الواجب يقع في عشرة مواضع:

١ ـ مع فعل الأمر المسند للواحد، كقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾ [هود: ١١٢] بخلاف أمر الواحدة والمثنى والجمع، فإن الضمير يكون بارزاً، كما تقدم.

٢ ـ مع الفعل المضارع الذي في أوله همزة المتكلم، كقوله تعالى عن العبد الصالح: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [غافر: ٤٤].

٣ ـ الفعل المضارع الذي في أوله النون، كقوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣].

٤ ـ الفعل المضارع الذي في أوله تاء خطاب الواحد، كقوله تعالى: ﴿تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦] بخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة، نحو: أنتِ تحسنينَ الكلام. أو المثنى أو الجمع فإن الضمير يكون بارزاً، نحو: أنتما تصلان أرحامكما. وأنتم تصلون أرحامكم. وأنتن تصلن أرحامكن. وهذه الأربعة ذكرها ابن مالك.

٥ ـ مع اسم فعل الأمر؛ كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْۖ﴾ [المائدة: ١٠٥]. ففي اسم الفعل ﴿عَلَيْكُمْ﴾ ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنتم.

٦ ـ مع اسم الفعل المضارع؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]. ففي اسم الفعل (أف) ضمير مستتر؛ لأن معناه: أتضجر؛ أي: أنا.

٧ ـ مع فعل التعجب، نحو: ما أحسنَ الصدقَ!

٨ ـ مع المصدر النائب عن فعله؛ نحو: إحساناً إلى الوالدين. فإحساناً: مصدر منصوب بفعل محذوف، وفاعله مستتر وجوباً تقديره: أنت؛ لأنه بمعنى: أحسن.

٩ ـ مع أفعال الاستثناء، مثل: خلا، عدا، حاشا، نحو: حضر الضيوف خلا واحداً.

١٠ ـ مع أدوات الاستثناء الناسخة، مثل: (ليس) كقوله ﷺ: «**ما أنهر الدم، وذكر اسم الله عليه فكلوا، ليس السنَّ والظفر**»(١)، فاسمُ (ليس) ضمير مستتر وجوباً تقديره: هو.

وأما المستتر جوازاً: فهو الذي يحل محله الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل. وهو المرفوع بفعل الغائب؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥]. أو الغائبة؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِ﴾ [القصص: ١١]. أو اسم الفعل الماضي، نحو: الصديق هيهاتَ؛ أي: بَعُدَ. أو الصفات المحضة كاسم الفاعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ١٠١]. ففي ﴿مُصَدِّقٌ﴾ ضمير مستتر جوازاً تقديره: (هو) يعود على رسول(٢).

وقد أشار ابن مالك إلى المواضع الأربعة الأُول **بقوله**: (ومن ضمير الرفع . . . إلخ).

وقوله: (تُشكَرُ) بضم التاء وفتح الكاف، ويجوز العكس.

* * *

(١) رواه البخاري ومسلم.

(٢) هناك قاعدة يستأنس بها في هذا الموضوع، وهي أنه إذا كان الضمير المستتر مقدراً بـ(أنا) أو (نحن) أو (أنت) فهو مستتر وجوباً، وإن كان مقدراً بـ(هو) فهو مستتر جوازاً إلا في مسائل قليلة مستثناة.

الضمير المنفصل

٦١ ـ وَذُو ارْتِفَاعٍ وانْفِصَالٍ: (أَنَا) (هُوْ) وَ(أَنْتَ)، وَالْفُرُوعُ لا تَشْتَبِهُ
٦٢ ـ وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا (إِيَّايَ)، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا

تقدم أن الضمير البارز قسمان:

١ ـ **متصل**: وتقدم.

٢ ـ **منفصل**: وهو الذي يبتدأ به، ويقع بعد (إلا)؛ كقوله تعالى: ﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ﴾ [المنافقون: ٤]، وقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

وينقسم المنفصل بحسب مواقعه من الإعراب إلى قسمين:

الأول: ما يكون في محل رفع. **والثاني**: ما يكون في محل نصب.

فأما الذي يكون في محل رفع فقط فاثنا عشر ضميراً مشتركة بين المتكلم والمخاطب والغائب على الوجه الآتي:

١ ـ للمتكلم ضميران: (أنا) للمتكلم وحده، و(نحن) للمتكلم المعظم نفسه، أو معه غيره.

٢ ـ للمخاطب خمسة: (أنتَ) للمفرد المذكر، (أنتِ) للمؤنثة. و(أنتما) للمثنى بنوعيه. و(أنتم) لجماعة الذكور. و(أنتن) لجماعة الإناث.

٣ ـ للغائب خمسة: (هو) للمفرد[1]. (هي) للمؤنثة. (هما) للمثنى بنوعيه. (هم) لجمع الذكور. (هن) لجمع الإناث.

---

(١) اعلم أن هناك نوعين من الضمير معرفتهما من الأهمية بمكان، **الأول**: يسمى ضمير الفصل، **والثاني**: ضمير الشأن. أما ضمير الفصل فأذكره ـ إن شاء الله ـ في باب (إنَّ) لمناسبة له هناك. وأما ضمير الشأن فأكتب عنه هذه الخلاصة.

ضمير الشأن: هو ضمير يأتي في صدر جملة بعده تفسر دلالته وتبين المراد منه، كأن يتحدث شخص عن الدنيا وتقلبها فيقول: هي الأيام دول. أو يتحدث آخر عن سقوط دولة وقيام أخرى. فيقول: إنها إرادة الله التي لا تعلوها إرادة، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١] وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنبياء: ٩٧] (على القول بأن الضمير في الآيتين ضمير الشأن). =

وهذا معنى **قوله**: (وذو ارتفاع... إلخ) أي: المنفصل المرفوع (أنا، هو، أنت) وهذه هي الأصول. فإن الأصل في الضمير ـ عندهم ـ أن يكون لمفرد مذكر، سواء أكان لمتكلم أم مخاطب أم غائب. وما دل على أكثر من واحد، أو دل على التأنيث فهو فرع. ولهذا لما ذكر ابن مالك الأصول **قال**: و(الفروع لا تشتبه) أي: لا تشتبه بغيرها فهي بيّنة.

وأما الذي يكون في محل نصب فقط: فاثنا عشر ضميراً، كل ضمير مبدوء بكلمة (إيَّا) وهي كما يلي:

١ ـ للمتكلم ضميران: (إياي) للمتكلم وحده. و(إيانا) للمتكلم المعظم نفسه أو معه غيره.

٢ ـ للمخاطب خمسة: (إياكَ) للمفرد المذكر. (إياكِ) للمؤنثة. (إياكما) للمثنى بنوعيه. (إياكم) لجمع الذكور. (إياكن) لجمع الإناث.

٣ ـ للغائب خمسة: (إياه) للمفرد. (إياها) للمفردة. (إياهما) للمثنى بنوعيه. (إياهم) لجمع الذكور. (إياهن) لجمع الإناث.

ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]. فإياك: مفعول مقدم

= وسمي ضمير الشأن؛ لأنه يرمز للشأن، والمراد به: مضمون الكلام الذي يريد المتكلم أن يتحدث عنه، ويسمى ضمير القصة؛ أي: المسألة التي تناولها الكلام؛ وأحكامه تختلف عن أحكام غيره من الضمائر، ومن أهمها ما يلي:

١ ـ عوده على ما بعده، وقاعدة الضمير أن يعود على ما قبله.

٢ ـ أنه لا بد أن يكون مبتدأ أو اسماً لناسخ.

٣ ـ أن مفسره لا يكون إلا جملة. وتكون خبراً له الآن أو بحسب أصله، كما لو سبق بناسخ.

٤ ـ أنه ملازم للإفراد، فلا يثنى ولا يجمع، والكثير أن يكون للمفرد المذكر، وقد يأتي للمؤنث كما في الآية.

ولما كان هذا الضمير مخالفاً للقياس رأى النحاة أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره، كما ذكر ذلك ابن هشام في «المغني» ص(٦٣٧)، وسيرد له ذكر ـ إن شاء الله ـ في باب (كان)، وفي باب (إنّ) وغيرها.

مبني على الفتح في محل نصب. والثاني مبني على الضم في محل نصب[(١)].

وهذا معنى **قوله**: (وذو انتصاب في انفصال... إلخ) أي: جعل ضمير المتكلم (إياي) مثالاً للمنصوب المنفصل. أما باقي الفروع فمعرفتها سهلة وليست أمراً مشكلاً. والألف في **قوله**: (جعلا) للإطلاق.

* * *

اتصال الضمير وانفصاله

٦٣ ـ وَفِي ٱخْتِيَارٍ لا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ   إِذَا تَـأَتَّىٰ أَنْ يَـجِيءَ الْمُتَّصِلْ

القاعدة في باب الضمير أنه متى أمكن الإتيان بالضمير المتصل فلا يعدل إلى الضمير المنفصل؛ لأن الغرض من وضع الضمير الاختصار. والمتصل أشد اختصاراً من المنفصل. تقول: أكرمتك. ولا تقول: أكرمت إياك. لإمكان المتصل.

لكن قد يتعيّن انفصال الضمير، ولا يمكن المجيء به متصلاً، وذلك في مواضع منها:

١ ـ أن يتقدم الضمير على عامله؛ لداع بلاغي كإفادة القصر، نحو: إياك كافأ المدرس. قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥].

٢ ـ أن يقع بعد (إلا) لإفادة الحصر، نحو: ربنا ما نرجو إلا إياك. قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

٣ ـ أن يُفْصَلَ بين الضمير وعامله بمعمول آخر، نحو: نحن نكرم العلماء وإياكم. قال تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ[(٢)]﴾ [الممتحنة: ١].

---

(١) ذكرنا ـ فيما سبق ـ عند إعراب الضمائر أن الأرجح في الضمير المركب اعتبار المجموع من (إيا) ولواحقها ضميراً تيسيراً على الدارسين، وأزيد هنا بأن العكبري قد نص في كتابه «التبيان في إعراب القرآن» على أن هذا مذهب الكوفيين (١/ ٧).

(٢) إياكم: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب معطوف على «الرسول». أو مبني على السكون، والكاف حرف خطاب، والميم علامة الجمع.

٤ ـ في ضرورة الشعر؛ كقول زياد بن منقذ العدوي التميمي في تذكر أهله:

وما أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فأَذْكُرَهُمْ إلا يـزيـدُهُـمُ حبّاً إلـيَّ هُـمُ(١)

ففصل الضمير، وحقه الاتصال، بأن يقول: إلا يزيدونهم حبّاً إليّ.

قال ابن مالك: (وفي اختيار لا يجيء المنفصل... إلخ) أي: لا يجيء الضمير المنفصل في سعة الكلام إذا أمكن الإتيان بالمتصل. أما في الشعر فيجوز العدول عن الوصل إلى الفصل.

* * *

مواضع جواز الاتصال والانفصال

٦٤ ـ وَصِلْ أَوِ ٱفْصِلْ هَاءَ (سَلْنِيهِ) وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي (كُنْتُهُ) الْخُلْفُ ٱنْتَمَى
٦٥ ـ كَذَاكَ (خِلْتَنِيهِ)، وَٱتِّصَالَا أَخْتَارُ، غَيْرِي ٱخْتَارَ الِٱنْفِصَالَا

يجوز أن يُؤتى بالضمير منفصلاً مع إمكان أن يُؤتى به متصلاً في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون العامل في الضميرين المنصوبين فعلاً غير ناسخ، كأعطى وأخواتها، والضمير الأول أعرف من الثاني. مثاله: الكتاب سلنيه. فيجوز في الهاء الاتصال، أو الانفصال، نحو: الكتاب سلني إياه. فالياء للمتكلم، والهاء للغائب، وضمير المتكلم أعرف من الغائب بمعنى: أنه أشد تمييزاً لمسماه.

فإن لم يكن الضميران منصوبين، وجب وصل الضمير بعامله إن كان فعلاً، نحو: النظام أحببته. وإن كان الأول غير أعرف تعين الفصل، نحو: الكتاب أعطاه إياك زيد.

---

(١) المعنى: لا أصاحب قوماً غير قومي، وأذكر قومي أمامهم، إلا يزيد هؤلاء القوم حبَّ قومي إليّ بسبب مآثرهم. انظر: «الحماسة» لأبي تمام (٢/ ١٣٤) تحقيق عبد الله عسيلان.
وقوله: (من قوم) مفعول به و(من) زائدة. (فأذكرهم) الفاء للسببية والمضارع منصوب بـ(أن) المضمرة بعد فاء السببية. (حبًا) مفعول ثان لـ(يزيد)، (هم) فاعل (يزيد).

والاتصال أرجح من الانفصال في هذه المسألة؛ لأنه هو الأصل؛ ولأنه مؤيد بالقرآن. قال تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ[(١)] ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، وقال تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا[(٢)] وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ [هود: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا[(٣)]﴾ [محمد: ٣٧].

وقد ورد الفصل في السنّة؛ كقوله ﷺ: «**أفلا تتقي الله في هذه البهيمة التي ملكك الله إياها**»[(٤)]، وليس الاتصال بواجب، وليس الانفصال مخصوصاً بالشعر بدليل الحديث.

المسألة الثانية: أن يكون الضمير الثاني منصوباً بـ كان، أو إحدى أخواتها لأنه خبرها، فيجوز الاتصال والانفصال، نحو: الصديق كُنْتُهُ. والصديق كنتُ إياه. واختلف النحويون في المختار. فابن مالك ومن وافقه يختار الاتصال؛ لأنه الأصل، ولأنه مؤيد بالحديث الشريف في قوله ﷺ لعمر رضي الله عنه في شأن ابن صياد: «**إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله**»[(٥)]. وسيبويه ومن وافقه يختار الفصل؛ لأن

(١) السين: حرف استقبال، يكفي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، والكاف ضمير مبني على الفتح في محل نصب مفعول أول. والهاء: مفعول ثان. والميم: علامة جمع المذكر. ولفظ (الله) فاعل.

(٢) الهمزة: للاستفهام، ونلزم: فعل مضارع. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: نحن. والكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول أول، والميم: علامة جمع المذكر، والواو: حرف إشباع مبني على السكون لا محل له. وها: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول ثان.

(٣) إن: حرف شرط جازم. ويسأل: فعل مضارع مجزوم بإن، وعلامة جزمه السكون، والكاف: مفعول أول. والميم علامة الجمع، والواو: حرف إشباع مبني على السكون لا محل له. وها: مفعول ثان، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. وجواب الشرط قوله: (تبخلوا).

(٤) رواه أبو داود (٢٥٤٩) من حديث طويل. وفيه انفصال الضمير (إياها).

(٥) متفق عليه. وابن صياد اسمه «صافٍ» وفيه بعض أوصاف الدجال. ولكن النبي ﷺ لم يقطع بأنه الدجال ولا غيره. ولهذا قال لعمر: (إن يكنه فلن تسلط عليه..) =

الضمير خبر، والأصل فيه الانفصال، ولأنه ورد عن العرب. قال عمر بن أبي ربيعة:

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنا عَنِ العَهْدِ والإنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ(١)

الثالثة: أن يكون العامل في الضميرين فعلاً ناسخاً، كـ ظن وأخواتها. فيجوز الاتصال، نحو: الصديق ظننتكه. والانفصال: الصديق ظننتك إياه. واختار ابن مالك الاتصال؛ لأنه الأصل ومؤيد بالقرآن وكلام العرب. قال تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ(٢) كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣]. وقال الشاعر:

بُلِّغتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إخَالُكَه إذ لَمْ تَزَلْ لِاكْتِسَابِ الحَمْدِ مُبْتَدِرَا(٣)

واختار سيبويه الانفصال؛ لأن الضمير خبر، والأصل فيه الانفصال، ولأنه ورد عن العرب. قال الشاعر:

أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ وقَدْ مُلِئتْ أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالأَضْغَانِ والإحَنِ(٤)

= انظر: «شرح النووي على مسلم» حديث رقم (٢٩٢٤)، والهاء في قوله: (يكنه) خبر (يكن) عائد على الدجال، واسم يكن ضمير يعود على ابن صياد.

(١) اسم كان: ضمير مستتر يعود على (عمر) المعبر عنه بالمغيري في الأبيات التي قبله، (إياه) خبر كان، ومعنى البيت: لئن كان هذا الذي نراه هو عمر، فلقد تغيرت هيئته وتحولت حاله عما كنا نعهده فيه من القوة والشباب، ثم قال مسلياً لنفسه: والإنسان قد يتغير حاله بمرور الزمان.

(٢) الكاف مفعول أول، والهاء مفعول ثان، والميم علامة الجمع. و«كثيراً» مفعول ثالث، وهكذا الباقي.

(٣) إخالكه: مضارع «خال» بمعنى ظن. وهو بكسر الهمزة، وهو المسموع كثيراً مع أنه مخالف للقياس. إذ القياس فتح همزة مضارع الثلاثي كقام وأقوم، وينبغي الاقتصار على الكثير. و(إخال) فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل «أنا» والكاف: مفعول أول. والهاء مفعول ثان. ومعنى البيت: علمت بما صنعه إنسان محسن فظننتك إياه؛ لأني أعلم أنك لم تزل مسارعاً لاكتساب الحمد والثناء؛ أي: عمل المعروف الذي هذه ثمرته.

(٤) الكاف مفعول أول لحسب بمعنى (ظن) وإياه مفعول ثان. ومعناه: كنت أظنك أخي الحقَّ، ولكني وجدت منك صدراً مليئاً بالأحقاد والضغائن عليّ.

وهذا معنى **قوله**: (وصل أو افصل... إلخ) أي: يجوز وصل الضمير وفصله، وهو الهاء في قولك (سلنيه) وتقديمه الوصل يشعر باختياره، والمراد **بقوله**: (وما أشبهه) أي: من أفعال هذا الباب، وهو باب (سأل وأعطى) ثم ذكر أن الخلاف (انتمى) أي: انتسب إلى قائليه في مسألة كان وأخواتها، وكذلك في باب (ظن) ثم صرح بأنه يختار الاتصال. وأن غيره يختار الانفصال[١].

* * *

التقديم والتأخير عند اجتماع ضميرين منصوبين

٦٦ ـ وَقَدِّمِ الْأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ ... وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

هذا البيت في حكم الضميرين المنصوبين من حيث التقديم والتأخير. والقاعدة: أن ضمير المتكلم أعرف وأشد تمييزاً لمسماه من ضمير المخاطب. وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب.

وعلى هذا فإذا اجتمع ضميران منصوبان واختلفا في الرتبة بأن كان أحدهما أخص من الآخر فلهما حالتان:

الأولى: أن يكونا متصلين: فيجب تقديم الأعرف على غيره. تقول: الكتاب أعطيتكه. وأعطيتنيه، بتقديم الأعرف وهو الكاف في الأول، والياء في الثاني، على غير الأعرف فيهما؛ لأن الكاف للمخاطب، والياء للمتكلم، والهاء للغائب.

ولا يجوز تقديم غير الأعرف. وأجازه بعضهم؛ لما رواه ابن الأثير من قول عثمان ﵁: (أَراهُمُني الباطلُ شيطاناً)[٢] أراد: أن الباطل جعلني عندهم شيطاناً. فقدم ضمير الغائب (الهاء) على ضمير المتكلم (الياء).

---

(١) لقد ورد كل من الفصل والوصل عن العرب في المسائل الثلاث بكثرة تبيح القياس. وعليه فهذا الخلاف مما لا طائل تحته.

(٢) والهاء مفعول أول. والياء مفعول ثانٍ و(شيطاناً) مفعول ثالث. و(الباطل) فاعل. «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ١٧٧).

الثانية: أن يكون أحدهما منفصلاً، فيجوز تقديم الأعرف وغير الأعرف. فتقول: الكتاب أعطيتك إياه، وأعطيته إياك. إلّا إذا خيف اللبس. وذلك إذا كان كل من المفعولين يصلح أن يكون فاعلاً في المعنى. فيلزم تقديم الأعرف، نحو: خالداً أعطيتك إياه. ولا يجوز تقديم الغائب بأن تقول: (أعطيته إياك) خشية اللبس. لعدم معرفة الآخذ والمأخوذ منهما. فيقدم الأعرف، ليكون تقديمه دليلاً على أنه الآخذ، فكأنه الفاعل في المعنى. والأصل في الفاعل أن يتقدم.

قال ابن مالك: (وقدم الأخص في اتصال... إلخ) أي: قدم الأخص وهو الأعرف على غيره في حال الاتصال. وقدمن ما شئت منهما في حال الانفصال.

* * *

حكم اجتماع ضميرين متحدي الرتبة من حيث الوصل والفصل

٦٧ ـ وَفِي ٱتِّحَادِ الرُّتْبَةِ ٱلْزَمْ فَصْلَا   وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا

إذا اجتمع ضميران واتحدا في الرتبة ـ كأن يكونا لمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين ـ وجب فصل الضمير الثاني عن الأول. فتقول في المتكلم: تركتني لنفسي فأعطيتني إياي. وفي المخاطب: أعطيتك إياك. وفي الغائب: أعطيته إياه. ولا يجوز اتصال الثاني فلا تقول: أعطيتنيني ولا أعطيتكك ولا أعطيتهوه. إلّا إن كانا لغائبين واختلف لفظهما بأن كان أحدهما للمفرد والثاني للمثنى، فيجوز وصل الثاني. تقول: سأل زميلي عن القلم والكتاب فأعطيتهماه، أو أعطيتهما إياه.

وهذا معنى **قوله**: (وفي اتحاد الرتبة... إلخ) أي: الزم الفصل بين الضميرين إذا اتحدا في الرتبة. وقد يجوز الفصل في ضمير الغائب بالقيد السابق.

* * *

أحكام نون الوقاية

٦٨ ـ وَقَبْلَ (يَا) النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ ٱلْتُزِمْ   نُونُ وِقَايَةٍ، وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمْ

٦٩ ـ وَ(لَيْتَنِي) فَشَا، وَ(لَيْتِي) نَدَرَا   وَمَعْ (لَعَلَّ) ٱعْكِسْ، وَكُنْ مُخَيَّرَا

٧٠ ـ فِي الْبَاقِيَاتِ، واضْطِرارًا خَفَّفَا (مِنِّي) وَ(عَنِّي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
٧١ ـ وَفِي (لَدُنِّي): (لَدُنِي) قَلَّ، وَفِي (قَدْنِي) وَ(قَطْنِي) الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

هذه الأبيات في حكم نون الوقاية. وهي نون تفصل بين ياء المتكلم والفعل أو غيره مما سيذكر، وهي حرف لا محل له من الإعراب.

سميت بذلك لأنها تقي الفعلَ من الكسر، وغيرَ الفعل من تغيُّر آخره؛ لأن ما قبل ياء المتكلم يجب كسره للمناسبة، كما أنها تمنع اللبس في مثل: أكرمني أبي. إذ لو حذفت لالتبس الفعل بالمسند لياء المخاطبة، نحو: أكرمي أبي.

ومناسبتها في هذا الباب؛ أنها ملازمة لياء المتكلم لا تأتي بدونها، والياء من ضمائر النصب أو الجر كما تقدم.

ولنون الوقاية مع ياء المتكلم خمس حالات:

الأولى: يجب اقترانها مع الفعل ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً. قال تعالى: ﴿رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي﴾ [نوح: ٢١] وقال تعالى: ﴿أَتُجَٰدِلُونَنِي فِيٓ أَسۡمَآءٖ سَمَّيۡتُمُوهَآ﴾ [الأعراف: ٧١] وقال تعالى: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ [البقرة: ١٥٢].

وكذا مع اسم الفعل، نحو: دراكني، بمعنى: أدركني، ومع أفعل التعجب ـ على القول بأنه فعل ـ نحو: ما أفقرني إلى عفو ربي! ومع (من، وعن) نحو: هذا القلم مني. يا مقصر ابتعد عني. وقد شذ حذفها مع الفعل، كقول الشاعر:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إذ ذَهَبَ القَومُ الكِرَامُ لَيْسِي (١)

---

(١) الطَّيْس: هو الرمل الكثير. والشاعر يفخر بقومه ويتحسر على ذهابهم. وقوله: (كعديد) جار مجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، والتقدير: عددتهم عدّاً مثل عديد الطيس؛ أي: عدد الرمل، وقوله: (ليسي) الياء خبر ليس، واسمه ضمير مستتر يعود على البعض المفهوم من القوم.

كما شذّ حذفها مع (من، وعن) كقول الشاعر:

أَيُّها السَّائلُ عَنْهُمْ وعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسَ ولا قَيْسُ مِنِي

الثانية: يكثر الاقتران مع (ليت) ولم يرد في القرآن غيره. قال تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٤]. وقد ورد التجرد في الشعر، كقول الشاعر:

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وأَفْقِدُ جُلَّ مَالِي

كما يكثر الاقتران مع الاسم المضاف إلى ياء المتكلم وهو ثلاثة:

١ ـ **لدن**: وهي ظرف مبني على السكون، كقوله تعالى: ﴿قَدۡ بَلَغۡتَ مِن لَّدُنِّي عُذۡرٗا﴾ [الكهف: ٧٦] في قراءة الأكثرين بتشديد النون؛ لأن نون الوقاية مدغمة في نون (لدن)، وقرأ نافع وأبو بكر بالتخفيف بدون نون الوقاية.

٢ ـ **قد**: وهي اسم مرادف لـحَسْبٍ مبني على السكون، نحو: قدني درهمٌ، أو قدي درهمٌ، وهو مبتدأ، وما بعده خبر.

٣ ـ **قط**: وهي اسم بمعنى: حَسْبٍ. تقول: قطني درهم، أو قطي درهم، وهو مبتدأ، وما بعده خبر.

الثالثة: يكثر التجرُّد مع لعل. ولم يرد في القرآن غير التجرد. قال تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَرۡجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٦]. وجاء الاقتران في الشعر، كقول حاتم يخاطب امرأته وقد لامته على البذل:

أريني جواداً مات هُزْلاً لعلني أرى ما ترينَ أو بخيلاً مخلَّدا

الرابعة: يجوز الوجهان على السواء مع (أنَّ، وإنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ). قال تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ﴾ [طه: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦].

الخامسة: يمتنع الاقتران مع حروف الجر غير (من، وعن) ومع المضاف غير (لدن، وقد، وقط) وسائر الأسماء، عدا ما تقدم.

قال ابن مالك: (وقبل يا النفس... إلخ) أي: الْتَزَمَ المتكلم الإتيان

بنون الوقاية مع الفعل قبل (ياء النفس) وهي ياء المتكلم. **وقوله**: (وليسي قد نُظِمَ) أي: قد ورد الحذف مع الفعل (ليس) في النظم. يشير إلى البيت المذكور في الحالة الأولى. ثم ذكر أنه كَثُر اقتران النون مع ليت، وندر التجرد. وأما (لعل) فهي عكس (ليت) فالكثير التجرُّد، والقليل الاقتران. وأما الباقيات من أخوات (إن) ـ غير (ليت، ولعل) ـ فأنت مخير بين الاقتران وعدمه، ثم ذكر أن من سلف من الشعراء خفف (من، وعن) بحذف نون الوقاية، وكأنه يشير إلى البيت المتقدم، وهذا ضرورة، ثم ذكر أنه قَلَّ حذف نون الوقاية (في لدنِّي) بأن يقال: (لدنِي) بالتخفيف، وأنه قد يأتي حذف نون الوقاية مع (قدني وقطني) والإثبات أكثر؛ **لقوله**: (قد يفي) أي: يأتي.

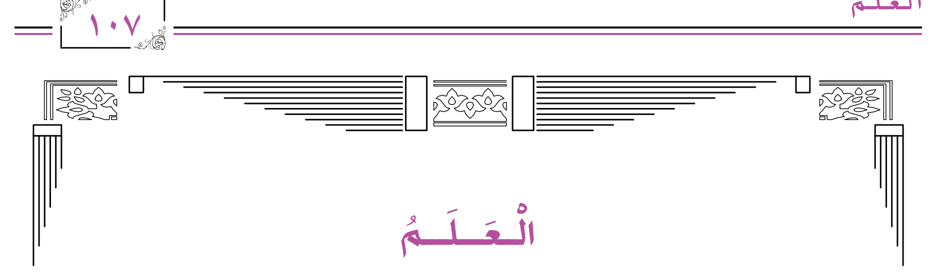
مسألة: إذا كان الفعل المتصل بياء المتكلم من الأفعال الخمسة. وكان الفعل مرفوعاً جاز ترك النونين ـ نون الرفع ونون الوقاية ـ على حالهما من غير إدغام. فتقول: أنتما تشاركانِني فيما يفيد. وأنتم تجادلونَنِي بلا علم. وأنتِ تشاركينَنِي في تربية أولادي. ومنه قوله تعالى: ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ أَنۡ أُخۡرَجَ﴾ [الأحقاف: ١٧]. ويجوز الإدغام ـ وهو جعلهما نوناً واحدة مشددة مكسورة ـ فتقول: أنتما تشاركانِّي، وتجادلونِّي. . ويجوز حذف إحدى النونين ـ تخفيفاً ـ وترك الأخرى فتقول: أنتما تشاركانِي، وأنتم تجادلوني. ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ﴾ [الأنعام: ٨٠]. فقد قرأ نافع وابن عامر بتخفيف النون من (تحاجوني) وقرأ الباقون بتشديدها. فالتشديد بإدغام إحدى النونين في الأخرى، والتخفيف بحذف إحداهما[1]. والظاهر أن

---

(١) قال مكي في كتابه «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١/ ٤٣٧): (والاختيار تشديد النون؛ لأنه الأصل، ولأن الحذف يوجب التغيير في الفعل، ولأن عليه أكثر القراء) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤] فقد قرأ ابن عامر بنونين ظاهرتين، وقرأ نافع بنون واحدة خفيفة، وقرأ الباقون بنون مشددة. انظر: «الكشف» (٢/ ٢٤٠).

المحذوفة نون الوقاية، والثابتة نون الرفع، موافقةً لقاعدة رفع الأفعال الخمسة بثبوت النون، إلّا إن كان الفعل منصوباً أو مجزوماً، فالمحذوفة نون الرفع، نحو: أنتم لم تجادلوني بعلم، والله تعالى أعلم.





الْعَلَمُ

تعريف العلم ومسماه

٧٢ ـ اِسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا ... عَلَمُهُ كَـ(جَعْفَرٍ) وَ(خِرْنِقَا)

٧٣ ـ وَ(قَرَنٍ) وَ(عَدَنٍ) وَ(لَاحِقِ) ... وَ(شَذْقَمٍ) وَ(هَيْلَةٍ) وَ(وَاشِقِ)

هذا القسم الثاني من أقسام المعارف وهو العلم. والعلم نوعان:

١ ـ **علم شخصي**: وهو المذكور هنا. وأكثر مباحث الباب تتعلق به.

٢ ـ **علم جنس**: وقد ذكره ابن مالك في آخر الباب.

وعلم الشخص: هو الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً، نحو: جاء خالد. قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩].

وقولنا: (اسم). هذا جنس يشمل النكرة والمعرفة، (يعين مسماه) قيد أخرج النكرة؛ لأنها تدل على شيء غير معين.

(مطلقاً) أي: بلا قرينة. وهذا القيد لإخراج بقية المعارف، فإن كل واحد منها لا يعين مسماه إلّا بقرينة: لفظية كـ(أل) أو الصلة، نحو: حضر الولد. فهو معرفة لوجود (أل) فإذا زالت صار نكرة. والأسماء الموصولة معارف بقرينة الصلة، نحو: حضر الذي ألقى الكلمة، أو قرينة معنوية كالتكلم في قولك: (أنا) والخطاب في (أنت) والغيبة في (هو) أو إشارة حسية أو معنوية، كما في أسماء الإشارة، نحو: هذا موظف مخلص. أو: هذا رأي سديد.

أما العلم فهو غني بنفسه عن القرينة.

ومسمى العلم ثلاثة أنواع:

١ ـ أفراد الناس، مثل: محمد، وخالد، وعبد العزيز، وآسية،

وكريمة.. قال تعالى: ﴿إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [القصص: ٧٦]، وقال تعالى: ﴿يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧].

٢ ـ أفراد الحيوانات الأليفة التي يكون للواحد منها علم خاص به، مثل: (لاحق) علم على فرس[١]، و(شدقم) ـ بالدال المهملة ـ علم على جمل.

٣ ـ أشياء أخرى لها صلة وثيقة بحياة الناس وأعمالهم كأسماء البلاد والقبائل ونحوها، مثل: مكة، المدينة، مصر (أسماء بلاد)، ومثل: تميم، طيء، غطفان (أسماء قبائل).

وإنما وضع لهذا وما قبله أعلام؛ لأن الغرض من العلم تعيين المسمى، وهذا مطلوب في المألوفات؛ كالخيل والإبل والبلاد وغيرها.

وهذا معنى **قوله**: (اسم يعين... إلخ) أي: علم ذلك المسمى هو الذي يعين مسماه تعييناً مطلقاً بلا قيد، ثم مثل للأعلام، فجعفر: اسم رجل، وخِرْنِق: علم على امرأة، وقَرَن علم قبيلة. وعَدَن علم بلد، ولاحق علم فرس. وشَذْقَم علم جمل، وهَيْلَة علم شاة، وواشق علم كلب[٢].

---

(١) للصاحبي التاجي المتوفى بعد سنة (٦٩٧هـ) كتاب «الحَلْبة في أسماء الخيل المشهورة في الجاهلية والإسلام» ذكر فيه مائة وأربعة وثمانين علماً للخيل مرتبة على حروف المعجم. وهو مطبوع بتحقيق الدكتور: حاتم بن صالح الضامن.

(٢) اعلم أن ابن مالك رحمه الله لم يذكر الأحكام اللفظية لعلم الشخص مع أنه قال في علم الجنس ـ الذي سيأتي ـ.

ووضعوا لبعض الأجناس علم ... كعلم الأشخاص لفظاً وهو عم

فنقول:

لعلم الشخص حكمان: **الأول**: معنوي. وهو الدلالة على فرد معين. وقد يعرض له الشيوع عند تثنيته أو جمعه، فيفقد تعريفه بالعلمية. ويحتاج إلى تعريف آخر. ـ إذا اقتضى المقام ذلك ـ بوسيلة من وسائل التعريف ومنها (أل). نحو: جاء المحمدان أو المحمدون.

الثاني: لفظي. وهو كما يلي:

١ ـ أنه لا يضاف. لعدم حاجته إلى الإضافة. لأنه معرفة بالعلمية. إلا لغرض كتقليل الاشتراك. فتجوز إضافته؛ لأنه يجرى مجرى الأسماء الشائعة التي تحتاج =

أقسام العلم: ١ ـ باعتبار وضعه

٧٤ ـ وَاسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

التقسيم الأول: باعتبار وضعه. ثلاثة أقسام:

١ ـ اسم: وهو ما أطلق على الذات أولاً، نحو: خالد. هند.

٢ ـ كنية: ما أطلق على الذات بعد التسمية. وصُدِّرَ بأب أو أم،

= إلى إيضاح وتعيين مثل: رجل، غلام، بشرط أن تكون الإضافة لغير أبيه. قالت العرب: قيس ليلى، عمر الخير، ربيعة الفرس، ومنه قول الشاعر:

علا زيدنا يوم النّقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يماني

وأما الاستعمال الشائع عندنا ـ أخيراً ـ من إضافة العلم إلى اسم الوالد وإسقاط كلمة (ابن) كقولهم: محمد علي، علي عبد الله.. فهذا غير صحيح لغةً. ولا يعرف ذلك في كتاب ولا سنة. والمتأمل في كتب السير والتراجم والأعلام لا يجد شيئاً من ذلك البتة. وما كان المسلمون يعرفون إسقاط لفظة (ابن) في النسب. وما حصل ذلك إلا بتقليد الأعاجم، والتشبه بأعداء الله، وقد ذكر بعض الباحثين المحققين أن هذا الأسلوب صياغة غير عربية، ولا يمكن إعرابه؛ إذ الإعراب للتراكيب السليمة البنية.

ثم إن الحذف يوقع في اللبس؛ إذ لا دليل معه يدل على أن المضاف من أولاد المضاف إليه. انظر: «النحو الوافي» (١/ ٢٩٥)؛ «معجم المناهي اللفظية» للشيخ بكر أبو زيد ص(٢٩٣)؛ «الإيضاح والتبيين» للشيخ حمود التويجري ص(٢١٢)؛ «شرح المفصل» (١/ ٤٤)، وانظر رأي الدكتور شوقي ضيف في كتابه: «تيسيرات لغوية».

٢ ـ ومن أحكامه اللفظية أنه لا تدخل عليه (أل) لما سبق من استغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر. لكن قد تدخل عليه لما ذكر في إضافته. وفي هذا يقول ابن يعيش في «شرحه على المفصل» (١/ ٤٥) في باب العلم: (أما إدخال (أل) عليه (أي على العلم) فقليل جدّاً في الاستعمال. وإن كان القياس لا يأباه كل الإباء؛ لأنك إذا قدرت فيه التنكير وأنه ليس له مزية على غيره من المسمين به جرى مجرى: فرس ورجل. ولا تستنكر أن تدخل عليه (أل) وقد جاء في الشعر وما أقله..).اهـ. كلامه، ومن ذلك قول الشاعر:

بَاعَدَ أم العمرو من أسيرها حراس أبواب على قصورها

وسيأتي في باب (المعرف بأل) أنها تدخل على بعض الأعلام المنقولة من صفة وغيرها. مثل: صالح، ومحمد، ونحوهما.

٣ ـ ومن أحكامه اللفظية أنه يقع مبتدأ. وأن الحال تأتي منه متأخرة؛ نحو: خالد شجاع. رأيت هشاماً مسروراً.

٤ ـ أنه يمنع من الصرف إذا وجد مع العلمية سبب آخر للمنع؛ كزيادة الألف والنون نحو: عثمان ﷺ ثالث الخلفاء الراشدين.

نحو: أبو حفص عمر بن الخطاب. عائشة أم المؤمنين. قال تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ①﴾ [المسد: ١] فـ﴿أَبِي لَهَبٍ﴾ كنية عبد العزى بن عبد المطلب عم النبي ﷺ(١).

٣ ـ لقب: وهو ما أطلق على الذات بعد التسمية وأشعر بمدح أو ذم؛ كالمأمون والرشيد والجاحظ والسفّاح. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] فالمسيح لقب لـ(عيسى) عليه الصلاة والسلام.

وقد يجتمع الاسم مع اللقب أو الكنية. ولذلك ثلاث صور:

الأولى: الاسم مع اللقب: ويجب تأخير اللقب عن الاسم. فتقول: ثاني الخلفاء الراشدين: عمر الفاروق رضي الله عنه وذلك لأن اللقب بمنزلة الصفة، وهي تتأخر عن الموصوف.

وقد يتقدم اللقب إذا كان أشهر من الاسم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] وقد ورد عن العرب تقديم اللقب قليلاً، كقول المرأة:

بِأَنَّ ذَا الكَلْبِ عَمْراً خَيرَهُمْ حَسَباً ... بِبَطْنِ شِرْيانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ(٢)

فقُدم اللقب (ذا الكلب) على الاسم (عمراً).

الثانية: الاسم مع الكنية: فأنت بالخيار في تقديم أيهما شئت. فتقول: ثاني الخلفاء الراشدين: عمر أبو حفص، أو: أبو حفص عمر رضي الله عنه.

الثالثة: الكنية مع اللقب: فظاهر كلام ابن مالك أنه يجب تأخير اللقب، لما تقدم، نحو: ثاني الخلفاء الراشدين: أبو حفص الفاروق.

---

(١) كنيته: أبو عتبة، وإنما قيل له: (أبو لهب) لإشراق وجهه.

(٢) بأن: متعلق ببيت سابق وهو قولها:

أبلغ هذيلاً وأبلغ من يبلغهم ... عني حديثاً وبعض القول تكذيب

و(عمراً) بدل من (ذا الكلب) و(خيرهم) صفة لـ(عمراً).

وعند الجمهور: أنت بالخيار. فلك أن تقول: ثاني الخلفاء الراشدين: الفاروق أبو حفص. بتقديم اللقب على الكنية.

قال ابن مالك: (واسماً أتى... إلخ) أي: أتى العلم اسماً وكنية ولقباً. (وأخرنْ ذا) أي: أخرنْ اللقب إذا صحب (سواه). والمراد: الاسم والكنية. وظاهر ذلك أنه يجب تأخير اللقب مع الكنية ـ كما تقدم ـ وقد فهم بعض العلماء أن هذا رأي ابن مالك[1]، لكن قد يشكل عليه اقتصاره في «الكافية» على وجوب تأخير اللقب عن الاسم، ولم يذكر الكنية، والله أعلم[2].

* * *

٧٥ ـ وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ   حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

أحوال إعراب الاسم واللقب

في الاسم مع اللقب بحثان:

الأول: من حيث التقديم والتأخير. وقد تقدم قبل هذا البيت أن اللقب يؤخّر عن الاسم.

الثاني: من حيث الإعراب. وهو المراد هنا.

فالاسم يعرب حسب العوامل؛ لأنه متقدم، وأما اللقب فله مع الاسم أربع حالات:

الأولى: أن يكون الاسم واللقب مفردين. والمراد بالمفرد هنا. ما ليس بمركب. فالمفرد كلمة واحدة، والمركب كلمتان، مثل: جاء عليُّ سعيدٍ. الأول اسم، والثاني لقب. فتجب إضافة الأول إلى الثاني. فيعرب الأول حسب حاجة الجملة، ويجر الثاني بسبب الإضافة، والقول بالإضافة مشروط بما إذا لم يوجد مانع، ككون الاسم مقروناً بـ(أل) نحو: جاء الحارث سعيد. فتمتنع الإضافة. وهذا رأي البصريين، وتبعهم ابن مالك.

وأجاز الكوفيون في هذه الحالة الاتباع، فتعرب الثاني بإعراب

(١) انظر: «همع الهوامع» (١/ ٧١).
(٢) «الكافية الشافية» (١/ ٢٤٩).

الأول، على أنه بدل منه أو عطف بيان. فتقول: هذا عليٌّ سعيدٌ. ورأيت عليّاً سعيداً. ومررت بعليٍّ سعيدٍ.

وهذا هو المختار؛ لعدم احتياجه إلى التأويل، فإنه يلزم على رأي البصريين إضافة الشيء إلى نفسه. وهذا ممنوع كما في باب «الإضافة»، وما ورد منه فهو مؤول، فيترجح رأي الكوفيين؛ لأنه أيسر.

الصورة الثانية: أن يكون الاسم واللقب مركبين، نحو: هذا عبدُ اللهِ زينُ العابدين.

الصورة الثالثة: أن يكون الاسم مركباً واللقب مفرداً، نحو: هذا عبدُ الله سعيدٌ.

الصورة الرابعة: أن يكون الاسم مفرداً واللقب مركباً، نحو: هذا عليٌّ زينُ العابدين.

وفي هذه الحالات الثلاث تمتنع الإضافة، ويعرب اللقب بإعراب الاسم، فيكون تابعاً له في رفعه ونصبه وجرّه، فإن كان اللقب مركباً أعرب صدره كما ذكرنا، وأما عجزه فيكون مجروراً دائماً على أنه مضاف إليه.

وهذا معنى **قوله**: (وإن يكونا مفردين... إلخ) أي: وإن يكونا ـ الاسم واللقب ـ مفردين فأضف الأول إلى الثاني حتماً، فيعرب الأول حسب حالة الجملة، والثاني يعرب مضافاً إليه مجروراً، وإن لم يكونا مفردين، كما في الحالات الثلاث، فأتبع الثاني للأول في إعرابه. ومعنى: (الذي ردف) أي: الذي جاء ردفاً للأول؛ أي: بعده متأخراً عنه.

* * *

٢ ـ أقسام العلم باعتبار أصله

٣ ـ أقسام العلم باعتبار لفظه

٧٦ ـ وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَـ(فَضْلٍ) وَ(أَسَدْ) وَذُو ٱرْتِجَالٍ كَـ(سُعَادَ) وَ(أُدَدْ)

٧٧ ـ وَجُمْلَةٌ، وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ذَا إِنْ بِغَيْرِ (وَيْهِ) تَمَّ أُعْرِبَا

٧٨ ـ وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَهْ كَـ(عَبْدِ شَمْسٍ) وَ(أَبِي قُحَافَهْ)

التقسيم الثاني للعلم: باعتبار أصالته في العلمية وعدم أصالته.
فينقسم إلى:

١ ـ **مرتجل**: وهو الذي لم يسبق له استعمال قبل العلمية، مثل: أُدَد (علم رجل)، وسعاد (علم امرأة)، و(مَذْحِجٍ) وهو أبو قبيلة من العرب.

٢ ـ **منقول**: وهو ما سبق له استعمال قبل العلمية. والنقل:

١ ـ إما من صفة كاسم الفاعل، نحو: حارث، صالح. أو صفة مشبهة، نحو: حسن، وثقيف. أو اسم مفعول، مثل: منصور.

٢ ـ أو من اسم جنس، نحو: أسد، غزال.

٣ ـ أو من مصدر، نحو: زيد.

٤ ـ أو من فعل، نحو: يزيد (من فعل مضارع)، وشَمَّر (من فعل ماض)، وسَامِحْ (من فعل أمر).

٥ ـ أو من جملة فعلية، نحو: شاب قرناها (مسمى به) وسيأتي.

وهذا معنى **قوله**: (ومنه منقول..) إلى **قوله**: (وجملة) أي: ومن العلم منقول؛ كفضل وأسد. ومنه: مرتجل؛ كسعاد وأُدد. ومنه: ذو جملة؛ أي: المركب الإسنادي.

التقسيم الثالث للعلم: باعتبار لفظه. ينقسم إلى قسمين:

١ ـ **مفرد**: وهو ما تكون من كلمة واحدة، نحو: خالد، مأمون، نبيل، حفصة.

٢ ـ **مركب**: وهو ما تكون من كلمتين فأكثر. وهو ثلاثة أنواع:

١ ـ **مركب إسنادي**: وهو ضم كلمة إلى أخرى على وجه يفيد حصول شيء أو عدم حصوله، ولا يكون ذلك إلّا بجملة فعلية أو اسمية. أما الفعلية فقد سمعت عن العرب، مثل: شاب قرناها، تأبط شراً، وأما الاسمية فقاسها النحاة على الجملة الفعلية، نحو: زيد قائم (مسمى به).

وحكم المركب الإسنادي أنه يعرب على حسب موقعه من الجملة

بحركات مقدرة منع من ظهورها وجود علامة الحكاية، نحو: قال تأبط شراً، قرأت شعر تأبط شراً.

٢ ـ مركب مزجي: وهو ما تركب من كلمتين امتزجتا حتى صارتا كالكلمة الواحدة. وهو نوعان:

أ ـ ما ختم بـ(ويه): وهذا يُبنىٰ على الكسر. فتقول: جاء عمرويهِ، ورأيت عمرويهِ، ومررت بعمرويهِ. وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف.

ب ـ الذي لم يختم بـ(ويه). فهذا يعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتركيب. فتقول: هذه بعلبكُّ، رأيت بعلبكَّ، مررت ببعلبكَّ. وهذا رأي جيد يحسن الاقتصار عليه.

٣ ـ مركب إضافي: وهو ما تركب من مضاف ومضاف إليه. وحكمه: أن يعرب صدره بالحركات أو الحروف حسب موقعه من الجملة. وعجزه يكون مجروراً بالمضاف دائماً، نحو: جاء عبدُ اللهِ، ورأيت عبدَ اللهِ، وسلمت على عبدِ اللهِ. وتقول: جاء أبو محمدٍ، ورأيت أبا محمدٍ، ومررت بأبي محمدٍ.

وهذا معنى **قوله**: (وجملة وما بمزج ركبا... إلخ) أي: ومن العلم ما ركب تركيباً إسناديّاً وهو المقصود بقوله: (وجملة) ومنه المركب المزجي، وهذا يعرب إن لم يختم بـ(ويه) ومفهومه: أنه إن ختم بـ(ويه) فلا يعرب، بل يُبنىٰ، ثم أشار إلى المركب الإضافي وبيَّن أنه كثير في الأعلام؛ لأن منه الكنى وغيرها، ومثَّل له بمثالين: مثال لكنية ومثال لغيرها، كما أن الأول معرب بالحركات، والثاني معرب بالحروف.

* * *

٧٩ ـ وَوَضَعُوا لِبَعْضِ ٱلْأَجْنَاسِ عَلَمْ ... كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا، وَهْوَ عَمّْ

٨٠ ـ مِنْ ذَاكَ (أُمُّ عِرْيَطٍ) لِلْعَقْرَبِ ... وَهٰكَذَا (ثُعَالَةٌ) لِلثَّعْلَبِ

٨١ ـ وَمِـثْـلُـهُ (بَـرَّةُ) لِـلْـمَـبَـرَّهْ   كَذَا (فَجَارِ) عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ

علم الجنس

تقدم أن العلم قسمان:

١ ـ **علم شخصي**: وهو ما يخص واحداً بعينه، وتقدمت أقسامه وأحكامه.

٢ ـ **علم جنس**: وهو ما لا يخص واحداً بعينه. وإنما يصلح للجنس كله، كقولك: هذا أسامة (للأسد) فهذا اللفظ صالح لكل أسد. وقولك: هذه أم عِرْيَط (للعقرب).

وعلم الجنس يشارك علم الشخص في الأحكام اللفظية ومنها:

١ ـ صحة مجيء الحال منه متأخرة، نحو: جاء خالد مسروراً. وهذا أسامة مقبلاً.

٢ ـ المنع من الصرف إذا وجد مع العلة سبب آخر، نحو: جاء يوسفُ. وهذا أسامةُ.

٣ ـ المنع من دخول الألف واللام، فلا يقال: جاء الخالد. وجاء الأسامة.

وأما حكمه المعنوي فهو كاسم الجنس، مثل: (رجل) في أن مدلوله شائع من جهة أنه لا يخص واحداً بعينه. فكل أسد يصدق عليه (أسامة) وكل عقرب يصدق عليها (أم عريط) وهكذا.

وعلم الجنس المسموع عن العرب ثلاثة أنواع:

١ ـ حيوانات أليفة، مثل: أبو أيوب (للجمل)، وأبو صابر (للحمار).

٢ ـ حيوانات غير أليفة، مثل: (ثعالة للثعلب)، (وأسامة للأسد).

٣ ـ أمور معنوية، مثل: برة. علم على المبرة بمعنى: البر. وفجار علم للفجْرة بمعنى: الفجور. فكل نوع من أنواع البر (برة) وكل نوع من أنواع الفجور (فَجَارِ) ومثله: كيسان (علم للغدر).



وهذا معنى **قوله**: (ووضعوا لبعض الاجناس علم) أي: إن العرب وضعت لبعض أجناس السباع والحشرات ونحوها أعلاماً. وهذا فيه إشارة إلى أن علم الجنس سماعي[(١)]. وإنما وضع لها علم جنس؛ لأنه لم يوضع لها علم شخص بسبب عدم الألفة، لكن وضع لها علم جنس؛ لأن العلمية أحد طرق التعريف.

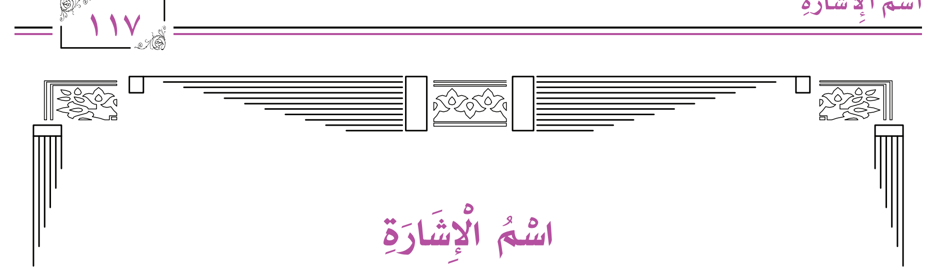
وقوله: (علم) مفعول به منصوب للفعل قبله. ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة[(٢)]، ثم ذكر أن علم الجنس كعلم الشخص في الأحكام اللفظية.

وقوله: (وهو عم) أي: من جهة المعنى في أن مدلوله شائع كمدلول النكرة، وهو فعل ماض؛ أي: مدلوله عَمَّ جميع الأفراد، ثم مثَّل ببعض الأمثلة. و(فَجَارِ) علم للمؤنث. ولذا قال: (الفجْره) أي: الفجور.



(١) يرى صاحب «النحو الوافي» (١/ ٢٩٩) نقلاً عن «همع الهوامع» (١/ ٧٣) أنه قياسي؛ لأن المدلولات التي تحتاج إلى علم جنسي كثيرة في كل زمن بسبب ما يجد فيه من أنواع ومخترعات وأجناس.

(٢) لغة جمهور العرب في المنصوب المنون أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً نحو: رأيت زيدا. ولغة ربيعة الوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر نحو: رأيت زيدْ. وقد نصَّ ابن مالك على ذلك في «الكافية» (٤/ ١٩٧٩) وموضع ذلك باب «الوقف» في أواخر الألفية.



اسْمُ الْإِشَارَةِ

ألفاظ الإشارة

٨٢ ـ بِـ(ذَا) لِـمُـفْـرَدٍ مُـذَكَّـرٍ أَشِـرْ ... بِ(ذِي) وَ(ذِهْ) (تِي) (تَا) عَلَى الْأُنْثَى ٱقْتَصِرْ

٨٣ ـ وَ(ذَانِ) (تَانِ) لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ ... وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ) (تَيْنِ) ٱذْكُرْ تُطِعْ

٨٤ ـ وَبِـ(أُولَى) أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا ... وَالْمَدُّ أَوْلَى ....

هذا القسم الثالث من أقسام المعارف وهو اسم الإشارة، وهو اسم يعين مسماه بإشارة حسية أو معنوية. فمثال الأولى (وهي الغالب): هذا كتاب مفيد. ومثال الثانية: هذا رأي صائب.

تقسيم أسماء الإشارة:

لأسماء الإشارة باعتبار المشار إليه تقسيمان:

الأول: ما يلاحظ فيه الإفراد والتذكير وفروعهما.

الثاني: ما يلاحظ فيه المشار إليه باعتبار قربه أو بعده.

أما الأول فهو خمسة أنواع:

١ ـ ما يُشار به للمفرد المذكر، وهو (ذا) مثل: هذا تاجر صدوق. قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [يونس: ٤٨].

٢ ـ ما يشار به للمفردة المؤنثة، وهو عشرة ألفاظ: خمسة مبدوءة بالذال، هي: ذي، ذِهْ، ذِهِ: بكسر الهاء مع اختلاس كسرتها. ذهِ: بكسر الهاء مع إشباع الكسرة نوعاً ما، ذات. وخمسة مبدوءة بالتاء هي: تي، تا، تِهْ، تهِ: بكسر الهاء مع اختلاس الكسرة. تهِ: بكسر الهاء مع إشباع الكسرة نوعاً ما، مثل: هذه الفتاة تحسن الكلام. تلك المرأة تعرف معنى التربية. قال تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يس: ٦٣]، وقال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِى نُورِثُ مِنْ

عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا ﴿٦٣﴾﴾ [مريم: ٦٣][١].

٣ ـ ما يُشار به للمثنى المذكر وهو لفظة واحدة. (ذان) رفعاً وتصير (ذين) نصباً، وجرّاً. تقول: هذان عالمان كبيران. قال تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ [الحج: ١٩]. فـ(هذان) ها: للتنبيه، وذانِ: مبتدأ مرفوع بالألف، أو مبني على الألف في محل رفع[٢]. ﴿خَصْمَانِ﴾ خبر.

٤ ـ ما يُشار به للمثنى المؤنث وهو لفظة واحدة. (تان) رفعاً وتصير (تين) نصباً وجراً. تقول: هاتان امرأتان كبيرتان. تصدقت على هاتين المرأتين الكبيرتين. قال تعالى في قصة صاحب مدين: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ﴾ [القصص: ٢٧]. فـ﴿هَٰتَيۡنِ﴾ عطف بيان، مجرور بالياء، أو مبني على الياء في محل جر.

٥ ـ ما يُشار به للجمع المذكر والمؤنث. وله لفظة واحدة: (أولاء) ممدودة في الأكثر، أو (أولى) مقصورة. والأول جاء في القرآن. تقول: هؤلاء الطلاب يحبون الفائدة. قال تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمۡ وَلَا يُحِبُّونَكُمۡ﴾ [آل عمران: ١١٩][٣]، وقال تعالى عن لوط عليه السلام: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾ [هود: ٧٨].

وهذا معنى **قوله**: (بذا لمفرد مذكر أشر... إلخ) أي: أشر للمفرد

---

(١) تي: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، والجنة: بدل أو عطف بيان، والخبر (التي نورث).

(٢) من قال: إن (ذان وتان) معربان في حالة التثنية، نظر إلى الظاهر، فإن العرب أدخلت عليهما علامة التثنية (الألف والنون، والياء والنون)، ومن قال: يبنيان أراد طرد الباب على طريقة واحدة، إذ لا معنى لإخراج حالة التثنية من البناء إلى الإعراب. ثم إن الظاهر أنهما ليسا مثنيين حقيقة، بل هما صيغتان وضعتا ابتداء للمثنى. بل نقل ابن الأنباري وغيره عن الفراء أن ألف التثنية في (هذان) هي ألف (هذا) والنون فرقت بين الواحد والاثنين. كما فرقت بين الواحد والجمع نون الذين.

(٣) ها: حرف تنبيه. أنتم: مبتدأ. أولاءِ: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع خبر.

المذكر بكلمة (ذا) واقتصر في الإشارة إلى الأنثى على كلمة (ذي، وذه، وتي، وتا) ولم يذكر الباقي، وللمثنى في حالة رفعه صيغتان هما (ذان، وتان) وقد تقدم أن الأول للمذكر والثاني للمؤنث. وفي سوى الرفع يقال فيهما: (ذين، تين)، ثم ذكر أن (أولى) للجمع مطلقاً ـ مذكراً ومؤنثاً، عاقلاً وغير عاقل ـ والمد أولى من القصر؛ لمجيئه في القرآن، كما تقدم.

* * *

مراتب المشار إليه

.... وَلَدَى الْبُعْدِ ٱنْطِقَا

٨٥ ـ بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهْ   وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ (هَا) مُمْتَنِعَهْ

ذكر هنا القسم الثاني من أسماء الإشارة، وهو الذي يلاحظ فيه المشار إليه من ناحية قربه أو بعده، وذلك أن المشار إليه ـ على رأي ابن مالك ـ له رتبتان:

الأولى: قربى: وتستعمل له جميع أسماء الإشارة المتقدمة دون أن يزاد عليها شيء في آخرها.

الثانية: بُعْدَى: وتستعمل لها جميع أسماء الإشارة المتقدمة، وتُزاد عليها الكاف، فتقول: ذاك رجل مقبل. أو الكاف واللام، فتقول: ذلك الرجل[١] أقبل إلينا.

وهذه الكاف حرف خطاب لا محل لها من الإعراب[٢]، وهي تتصرف تصرُّف الكاف الاسمية غالباً فتُفتح للمخاطب، كما في المثال المذكور، وتُكسر للمخاطبة، نحو: ذلكِ رجل مقبل. وتتصل بها علامة

---

(١) الاسم المحلى بأل بعد اسم الإشارة إن كان مشتقّاً فالأحسن إعرابه نعتاً نحو: ذلك الفاضل أقبل إلينا. وإن كان جامداً كالرجل فالأحسن إعرابه بدلاً أو عطف بيان.

(٢) لأنها لو كانت ضميراً لكانت مضافاً إليه، وأسماء الإشارة لا تضاف لكونها مبنية، ما عدا المثنى على أحد القولين.

التثنية. قال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ﴾ [يوسف: ٣٧] أو علامة الجمع، كقوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ﴾ [فصلت: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]، ومن غير الغالب قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [المجادلة: ١٢][(١)].

وأما اللام فهي حرف دال على البعد، تُزاد قبل الكاف، وهي ملازمة لها، إلّا في التثنية مطلقاً، وفي الجمع في لغة من مدَّه، وفيما سبقته هاء التنبيه. فلا تقول: هذالك رجل عاقل. وذلك لكثرة الزوائد.

وهذا معنى **قوله**: (ولدى البعد انطقا... إلخ) أي: إذا كان المشار إليه بعيداً فانطق بالكاف الحرفية دون اللام، أو مع اللام.

وفي **قوله**: (أو معه) إطلاق مقيد بما تقدم. وتمتنع اللام إن قدمت (ها) التنبيه.

وظاهر هذا أنه ليس للمشار إليه إلّا رتبتان: قربى، وبُعدى. والجمهور على أن له ثلاث مراتب:

١ ـ قربى: ويُشار إليه بما ليس فيه كاف ولا لام.

٢ ـ وسطى: ويُشار إليه بما فيه الكاف وحدها.

٣ ـ بُعدى: ويُشار إليه بما فيه الكاف واللام.

* * *

الإشارة إلى المكان

٨٦ ـ وَبِـ(هُنَا) أَوْ (هٰهُنَا) أَشِرْ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ، وَبِهِ الْكَافَ صِلَا

٨٧ ـ فِي الْبُعْدِ، أَوْ بِـ(ثَمَّ) فُهْ، أَوْ (هَنَّا) أَوْ بِـ(هُنَالِكَ) ٱنْطِقَنْ، أَوْ (هِنَّا)

ذكر في هذين البيتين ألفاظ الإشارة للمكان. وهي ألفاظ تفيد الإشارة مع الظرفية فهي في محل نصب على الظرفية. ولهذا دخلت في

---

(١) الإشارة في الآية الكريمة إلى تقديم الصدقة في قوله تعالى: ﴿إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً﴾ [المجادلة: ١٢] والكاف في (ذلك) خطاب للمؤمنين ولم تضم إليها ميم الجمع.

عداد ظروف المكان، فهي أسماء إشارة وظروف مكان معاً. وأصل ذلك لفظان: (هُنا، ثَمَّ).

فأما (هنا) فهي اسم إشارة إلى المكان القريب، مثل: هنا يكون الاجتماع. وقد يُزاد في أولها حرف التنبيه (ها)، نحو: هاهنا الضيوف. قال تعالى عن قوم موسى عليه السلام: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ إِنَّا هَـٰهُنَا قَـٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤].

فإذا زِيدت في آخرها الكاف وحدها أو الكاف واللام صارت للمكان البعيد. وهذا على رأي ابن مالك. وعلى رأي الجمهور (هناك) للمتوسط، و(هنالك) للبعيد.

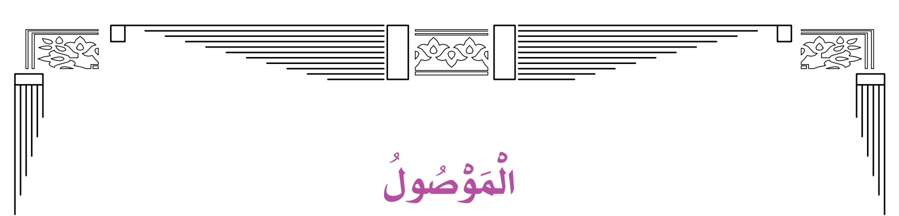
وقد يدخل على صيغة (هنا) بعض التغيير، فتصير اسم إشارة للمكان البعيد من غير وجود لام البعد. ومن ذلك: هَنّا، هِنّا، هَنَّتْ، هِنَّت. فهذه لغات فيها. وكلها تفيد مع الظرفية الإشارة للمكان البعيد.

وأما (ثَمَّ) فاسم إشارة إلى المكان البعيد، نحو: تأمل السماء فَثَمَّ القدرة العظيمة. قال تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ[1] ٱلْـَٔاخَرِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الشعراء: ٦٤].

وهذا معنى **قوله**: **(وبهنا أو ههنا... إلخ)** أي: أشر إلى المكان القريب بكلمة: (هنا) من غير (ها) التي للتنبيه. أو مع (ها) التنبيه فتقول: (ههنا). أما عند الإشارة إلى البعيد فَصِلْ الكاف بكلمة (هنا) و(ههنا) أو جئ باسم إشارة آخر يفيد البعد وهو: ثَمَّ أو هَنَّا أو هنالك أو هِنَّا.



(١) ثَمَّ: اسم إشارة مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية. والآخرين: مفعول به. والمعنى: قربنا هناك الآخرين فرعون وقومه حتى سلكوا مسلك موسى وقومه.



الْمَوْصُولُ

ألفاظ الموصول المختص

٨٨ ـ مَوْصُولُ ٱلْأَسْمَاءِ (الَّذِي) الْأُنْثَى (الَّتِي) ... وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتِ

٨٩ ـ بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلَامَهْ ... وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلَا مَلَامَهْ

٩٠ ـ وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ) وَ(تَيْنِ) شُدِّدَا ... أَيْضًا، وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

هذا القسم الرابع من أقسام المعارف وهو (الاسم الموصول) والموصول قسمان:

١ ـ **موصول اسمي**: وهو المراد هنا.

٢ ـ **موصول حرفي**: وهو كل حرف أُوِّلَ مع صلته بمصدر، ولم يحتج إلى عائد، وهو ليس من أقسام المعارف، لكونه حرفاً، ولم يذكره ابن مالك في الألفية[1] ومن ذكره فللمناسبة بينه وبين الموصول الاسمي من جهة الصلة، وأحكامه مبثوثة في أبواب النحو، وهو خمسة أحرف:

١ ـ أنْ (الساكنة النون أصالة) نحو: عجبت من أنْ تأخر الضيف؛ أي: من تأخره.

٢ ـ أنَّ (المشددة النون) نحو: سرني أنَّك مواظب؛ أي: مواظبتك.

٣ ـ كي، نحو: أتقدم إلى المسجد لكي أحصل على الصف الأول؛ أي: لحصولي.

٤ ـ ما المصدرية الظرفية، نحو: لا أصحبك ما دمت منحرفاً؛

(١) ذكرها ضمن ثمانية أبيات في كتابه «الكافية الشافية» في أواخر باب «الموصول» (١/٣٠١) ولعله تركها ـ هنا ـ اختصاراً.

أي: مدة دوامك. وغير الظرفية، نحو: عجبت مما أهنت عليّاً؛ أي: من إهانتك عليّاً.

٥ ـ لو، نحو: وددت لو رأيتك في حلقات العلم؛ أي: رؤيتك.

أما الموصول الاسمي فهو: اسم يعين مسماه بقيد الصلة المشتملة على عائد. وهو قسمان:

١ ـ **موصول اسمي مختص**: وهو ما كان نصّاً في الدلالة على بعض الأنواع لا يتعداها.

٢ ـ **موصول اسمي مشترك**: وهو الذي لا يختص بنوع معين، وإنما يصلح للأنواع كلها، وهذا سيأتي إن شاء الله.

أما الأول فله ثمانية ألفاظ:

١ ـ **الذي**: للمفرد المذكر للعَالِم وغيره. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ[١] لَّكُمَآ﴾ [الأحقاف: ١٧]، وقال تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] وهو مبني على السكون في محل رفع أو نصب أو جر حسب موقعه من الكلام.

٢ ـ **التي**: للمفرد المؤنث، للعاقلة وغيرها. قال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، وقال تعالى: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢] وهو اسم موصول مبني على السكون في محل رفع أو نصب أو جر حسب موقعه من الكلام.

٣ ـ **اللذان**: للمثنى المذكر، عاقلاً أو غير عاقل، بالألف: رفعاً. واللذين بالياء: نصباً وجرّاً، وذلك بحذف الياء من الاسم المفرد (الذي) والإتيان بالألف والنون المكسورة مكانها في حالة الرفع، والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة بعدها، وذلك في حالتي النصب والجر. قال

(١) (أفٍّ) اسم فعل مضارع بمعنى (أتضجر) مبني على الكسر. والفاعل ضمير تقديره: أنا، وتقدم ذلك في باب «الكلام».

تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ﴾ [النساء: ١٦] فـ(اللذان) اسم موصول مرفوع بالألف، أو مبني على الألف في محل رفع مبتدأ، وجملة (فآذوهما) خبر. وقال تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ﴾ [فصلت: ٢٩]، فـ(اللذين) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء، أو مبني على الياء في محل نصب مفعول ثانٍ[1].

٤ ـ **اللتان**: للمثنى المؤنث، عاقلاً أو غير عاقل ـ وحكمه كما تقدم في (اللذان) من الحذف والتعويض والإعراب ـ تقول: حضرت اللتان ضمدتا الجراح.

ويجوز تشديد النون فيهما لاستعمال العرب ذلك. وقد قرأ من السبعة عبد الله بن كثير المكي ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ﴾ [النساء: ١٦] بتشديد النون. كما قرأ بالتشديد ـ أيضاً ـ ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ﴾ [فصلت: ٢٩] مما يدل على أن التشديد لا يختص بحالة الرفع.

وهذا التشديد يجوز ـ أيضاً ـ في تثنية اسم الإشارة (ذا، وتا). وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء البصري ﴿فَذَٰنِكَ بُرۡهَٰنَانِ﴾ [القصص: ٣٢] و﴿إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ﴾ [القصص: ٢٧] بتشديد النون فيهما.

وهذا معنى **قوله**: (موصول الاسماء... إلخ) أي: ألفاظ الموصول الاسمي هي: (الذي) ولم يذكر أنها للمفرد المذكر مكتفياً بالمقابلة في **قوله**: (الأنثى، التي) ثم أوضح أنك لا تثبت الياء في (الذي، والتي) عند التثنية، بل تحذفها، وتجعل علامة التثنية ـ وهي الألف أو الياء ـ وَاليةً للحرف الذي تليه الياء (وهو الذال في الذي، والتاء في التي) ثم ذكر بأن تشديد النون في التثنية لا لوم فيه. وكذلك تشديد النون من (ذين، وتين). وأن التشديد في هذه النونات كلها هو تعويض عن الياء التي حذفت من الموصول، والألف من اسم الإشارة. ولعل العلة الصحيحة هي استعمال العرب.

---

(١) وقد اختلف النحاة في الموصول المثنى هل هو معرب أو مبني؟ انظر: الكلام على اسم الإشارة المثنى.

بقية ألفاظ الموصول المختص

٩١ ـ جَمْعُ (الَّذِي): (الْأُلَى) (الَّذِينَ) مُطْلَقَا   وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا
٩٢ ـ بِ(اللَّاتِ) وَ(اللَّاءِ) الَّتِي قَدْ جُمِعَا   وَ(اللَّاءِ) كَـ(الَّذِينَ) نَزْرًا وَقَعَا

ذكر الألفاظ الأربعة الباقية من الموصول المختص وهي:

٥ ـ **الأُلى**: لجمع المذكر العاقل كثيراً ولغيره قليلاً، وهي مبنية على السكون. تقول: سرني الألى ساهموا في الدعوة إلى الله.

٦ ـ **الذين**: لجمع المذكر ـ أيضاً ـ وفيها لغتان:

الأولى: الذين: بالياء في الأحوال الثلاثة ـ الرفع والنصب والجر ـ وهي لغة جمهور العرب، وهي مبنية على الفتح. قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ۝١﴾ [محمد: ١]، وقال تعالى: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

الثانية: الذون: بالواو رفعاً. والذين بالياء نصباً وجرّاً، وهي لغة هُذيل أو عُقيل، وعليها جاء قول الشاعر:

نَحْنُ الذونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا   يَومَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا[1]

وهو مبني على الواو أو الياء، أو مرفوع بالواو، ومنصوب ومجرور بالياء، فيكون معرباً.

٧ ـ **اللاتي**: لجمع مؤنث. وقد تحذف الياء. قال تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ﴾ [النساء: ١٥] وهي مبنية على السكون في حال ثبوت الياء، ومبنية على الكسر في حال حذفها.

٨ ـ **اللائي**: لجمع المؤنث ـ أيضاً ـ وقد تحذف الياء، وبالإثبات قرأ السبعة، وبالحذف قرأ آخرون في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ

(١) روى أبو زيد الأنصاري البيت في كتابه «النوادر في اللغة» ص(٢٣٩): (نحن الذين) بالياء على المشهور من لغة جمهور العرب. و(النخيل) بضم النون، اسم مكان. و(ملحاحاً) أي: غارة شديدة تدوم طويلاً. و(غارةً) مفعول لأجله، أو حال (ملحاحاً) صفة.

﴿ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ﴾ [الطلاق: ٤] وبناؤها على السكون أو الكسر كالتي قبلها.

وقد يقع كل من (الأُلى) و(اللائي) مكان الآخر. قال الشاعر:

فَـمَـا آبَـاؤُنَـا بِـأَمَـنَّ مِـنْـهُ   علينا اللَّاءِ قد مَهَدُوا الحُجُورَا[1]

أي: الذين. بدليل (مهدوا) فإن الواو لجماعة الذكور.

وقال آخر:

مَحَا حبُّها حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا   وحَلَّتْ مَكَاناً لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبلُ[2]

أي: اللائي، بدليل (كنَّ قبلها) فإن النون لجماعة الإناث.

وإلى ما ذكرنا أشار **ابن مالك بقوله**: (جَمْعُ الذي الألى... إلخ) أي: إن كلمة (الذي) تجمع جمعاً لغويّاً ـ وهو الذي يدل على مطلق التعدد ـ على الألى والذين، لا جمعاً نحويّاً، ويقال فيها (الذين) مطلقاً، وبعض العرب نطق بالواو في حالة الرفع. وكذا جُمِعَ (التي) على اللاتي واللائي. واللاء وقع موقع الذين. وهذا (نزر) أي: قليل.

* * *

الموصول المشترك

٩٣ ـ وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(أَلْ) تُسَاوِي مَا ذُكِرْ   وَهٰكَذَا (ذُو) عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ

٩٤ ـ وَكَـ(الَّتِي) أَيْضًا لَدَيْهِمْ: (ذَاتُ)   وَمَوْضِعَ (اللَّاتِي) أَتَى (ذَوَاتُ)

هذا القسم الثاني من الأسماء الموصولة، وهو الموصول المشترك، وهو الذي لا يختص بنوع معين، وإنما يصلح للواحد وغيره دون أن تتغير صيغته، وهو ستة: (من وما وأل وذو الطائية وذا وأي).

وهذا بيانها:

---

(١) معناه: ليس آباؤنا ـ وهم الذين قاموا بتربيتنا وجعلوا لنا حجورهم كالمهد ـ بأكبر نعمة علينا وفضلاً من هذا الممدوح. (بأمنَّ) خبر (ما) والباء زائدة. (اللاء) صفة لآباء.

(٢) محا: أزال. كنَّ: فعل ماض ناقص. واسمها ضمير الإناث. (قبلها) ظرف متعلق بمحذوف خبر كان. وها: مضاف إليه. (مكاناً) مفعول به.

١ ـ مَنْ: وهي اسم موصول مبني على السكون[١]، وهي للعَالِم[٢]، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣] وتأتي لغيره، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍۚ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُۚ﴾ [النور: ٤٥].

٢ ـ ما: وهي اسم موصول مبني على السكون، وهي لغير العالِم، كقوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُۖ﴾ [النحل: ٩٦] وقد تكون للعالِم إذا اشترك معه غيره، كقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١] فإن لفظ (ما) يتناول الإنس والجن والمَلَك والحيوان والجماد، وقد تأتي للعقلاء فقط دون أن يشترك معهم غيرهم، كقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣].

٣ ـ أل: وتكون للعاقل وغيره. تقول: أعجبني الكاتب. قرأت المكتوب. وهي اسم موصول على أصح الأقوال، وإعرابها يظهر على الصفة الصريحة المتصلة بها، لكونهما نزلا منزلة الكلمة الواحدة. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ [الحديد: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۝٥ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ۝٦﴾ [الطور: ٥، ٦] فـ﴿ٱلْمُصَّدِّقِينَ﴾ اسم (إن) منصوب بالياء، و﴿ٱلْمَرْفُوعِ﴾ صفة مجرورة، ومثلها: ﴿ٱلْمَسْجُورِ﴾.

٤ ـ ذو: وتستعمل موصولة عند بعض القبائل العربية، ومنها (طيّئ) نحو: زارني ذو تعلَّم؛ أي: الذي تعلَّم.

---

(١) اعلم أن لفظ (من) مفرد مذكر، ومعناها قد يخالف لفظها، فيجوز أن يعود الضمير عليها مفرداً مذكراً مراعاة للفظها، وهذا هو الأكثر، ويجوز مراعاة المعنى، قال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ ۝٤٢ وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَۚ أَفَأَنتَ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يُبْصِرُونَ ۝٤٣﴾ [يونس: ٤٢، ٤٣] ففي الأول (يستمعون) جُمع الضمير مراعاة للمعنى. وفي الثاني (ينظر) أفرد الضمير مراعاة للفظ، وقال تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝١١٢﴾ [البقرة: ١١٢] وسيأتي ذلك عند الكلام على الصلة إن شاء الله.

(٢) اختار بعض النحاة أن يقال: «مَنْ» للعالم. بدل العاقل. لأن الله تعالى وصف نفسه بالعلم، وهي تستعمل في الدلالة عليه سبحانه في مثل: «سبحان من يسبح الرعد بحمده». وانظر: الحديث في ذلك في «الأدب المفرد» مع شرحه «فضل الله الصمد» (٢/ ١٨٥) وصفات الله توقيفية.

وقد ذكر ابن مالك فيها لغتين:

الأولى: أن تكون بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع، المذكر والمؤنث، ويتعين المراد بالصلة. فتقول: جاء ذو فاز، وجاءت ذو فازت، وجاء ذو فازا، وذو فازتا، وذو فازوا، وذو فُزْنَ.

والثانية: إدخال بعض التغيير عليها عند استعمالها للمفرد والمؤنث. فيقال: (ذات) لتكون مثل: (التي) في الدلالة على المفردة المؤنثة، وللجمع المؤنث (ذوات) مثل: (اللاتي).

وأما إعرابها فالمشهور بناؤها على السكون. وأما (ذات) و(ذوات) فالمشهور بناؤهما على الضم.

وهذا معنى **قوله**: (ومن وما... إلخ) أي: إن هذه الألفاظ تساوي ما ذكر من الثمانية المتقدمة في الاستعمال؛ أي: تصلح لكل ما صلحت له، وقد اشتهر عند الطائيين استعمال (ذو) موصولة، مساوية في الاستعمال للأنواع الثمانية المتقدمة، ثم ذكر أن من الطائيين من إذا أراد معنى (التي) قال: (ذات)، وإذا أراد معنى (اللاتي) قال: (ذوات).

* * *

من الموصول المشترك

٩٥ ـ وَمِثْلُ (مَا): (ذَا) بَعْدَ (مَا) ٱسْتِفْهَامِ ... أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

هذا **الموصول الخامس** المشترك، وهو (ذا) والأصل أنها اسم إشارة ـ كما تقدم ـ لكنها قد تستعمل موصولة، للعاقل وغيره، مفرداً وغير مفرد. وذلك بثلاثة شروط:

الأول: ألا تكون للإشارة، ولعل ابن مالك تركه لوضوحه، وعلامة كونها للإشارة دخولها على المفرد، نحو: من ذا الكاتب؟ أي: من هذا الكاتب؟ لأن المفرد لا يصلح صلة لغير (أل)، كما سيأتي.

الثاني: أن تكون مسبوقة بكلمة (ما) أو (من) الاستفهامية، نحو:

ماذا عملت من الخير؟ ومن ذا عندك؟[١]. ويغلب أن تكون للعاقل بعد (مَنْ) ولغيره بعد (ما).

الثالث: ألا تكون ملغاة. ومعنى الإلغاء: أن تركب (ما) أو (من) مع (ذا) تركيباً يجعلهما كلمة واحدة في المعنى والإعراب. وهذا إلغاء حكمي لا حقيقي؛ لأنها موجودة حقيقة، ولكنها اعتبرت جزءاً من كلمة استفهامية بعد أن كانت وحدها كلمة مستقلة تعرب اسماً موصولاً. فمثلاً: ماذا عملت؟ يصح اعتبارها موصولة. فتكون (ما) مبتدأً و(ذا) خبراً، و(عملت) صلة، والعائد محذوف. ويصح إلغاؤها، فيكون الجميع اسم استفهام مفعولاً مقدماً.

ويظهر أثر الاستقلال والإلغاء في البدل ـ مثلاً ـ فلو قلت: ماذا عملت أخيرٌ أم شرٌّ؟ فهذا دليل على الاستقلال؛ لأن (خير) بدل من (ذا) الموصولة الواقعة خبراً عن (ما) الاستفهامية، وبدل المرفوع مرفوع. ولو قلت: أخيراً أم شرّاً؟ لصار بدلاً من (ماذا) الواقعة مفعولاً في محل نصب، وبدل المنصوب منصوب. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾ [النحل: ٣٠] فالأحسن اعتبار (ماذا) كلمة واحدة للاستفهام، وهي مفعول مقدم، ليكون الجواب على وفق السؤال، فإن تقدير الجواب (أَنْزَلَ خيراً) ويجوز اعتبارها موصولة (ما: مبتدأ، ذا: خبر) لكن تفوت مطابقة الجواب للسؤال، حيث إن السؤال جملة اسمية، والجواب جملة فعلية[٢].

(١) وقعت (ماذا) في القرآن الكريم في آيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ﴾ [البقرة: ٢٦] وقوله تعالى: ﴿قَالُواْ وَأَقۡبَلُواْ عَلَيۡهِم مَّاذَا تَفۡقِدُونَ ﴿٧١﴾﴾ [يوسف: ٧١] وهي محتملة لأن تكون (ما) مبتدأ و(ذا) خبراً. أو (ماذا) اسم استفهام مفعولاً مقدماً. راجع «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» تأليف: محمد بن عبد الخالق عضيمة (١/ ٣ ص١٩٨).

(٢) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلۡعَفۡوَۗ﴾ [البقرة: ٢١٩] فقد قرأ الجمهور بنصب (العفو) فيترجح إعراب (ماذا) مفعولاً مقدماً. لأن الجواب منصوب. =

وهذا معنى **قوله**: (ومثل ما ذا بعد ما استفهام..) أي: إن (ذا) تشبه (ما) في أنها صالحة لجميع الأنواع الثمانية مع عدم تغير لفظها، وذلك بشرط أن تقع بعد (ما) التي للاستفهام أو (من) التي للاستفهام أيضاً، وبشرط ألّا تُلغى في الكلام، ولم يذكر الشرط الأول، إما لضيق النظم، أو لوضوحه، كما تقدم.

أما **الموصول السادس** المشترك وهو (أي) فقد ذكره ابن مالك بعد مبحث الصلة، ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

* * *

صلة الموصول وشرطها

٩٦ ـ وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ   عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

الاسم الموصول مبهم المعنى، غامض المدلول، لا بد له من شيء يوضح معناه، ويزيل إبهامه وذلك هو الصلة[(١)] فالصلة: ما يبين مدلول الموصول، ويزيل إبهامه من جملة أو شبهها، ويشترط في الصلة شرطان:

١ ـ أن تكون متأخرة عن الموصول؛ لأنها مكملة له[(٢)].

٢ ـ أن تشتمل على ضمير عائد على الاسم الموصول، وهو المسمى بالعائد، والغرض منه: ربط الصلة بالموصول، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ ⑧﴾ [لقمان: ٨].

= وتقديره: قل ينفقون العفو. أي: (ما فضل وزاد عن حاجة الإنسان) وقرأ أبو عمرو بن العلاء ـ من السبعة ـ بالرفع. فتكون (ذا) اسماً موصولاً في محل رفع خبر (ما) والعائد محذوف أي: ما الذي ينفقونه؟ ويكون الجواب مرفوعاً أي: الذي ينفقونه العفو.

(١) الصلة ليست خاصة بالموصول الاسمي. بل الموصول الحرفي يحتاج إلى صلة ـ كما ذكرنا أول الباب ـ وأما الرابط، وهو العائد فهو خاص بالموصول الاسمي.

(٢) وعلى هذا فلا يجوز الفصل بين الموصول وصلته إلا فيما استثني كالقسم نحو: رحل الذي ـ والله ـ يحسن إلى الفقراء. أو جملة النداء إذا سبقت بضمير المخاطب نحو: أنت الذي ـ يا عبد السلام ـ تبرُّ بأمك، أو الجملة المعترضة نحو: والدي الذي ـ وفقه الله ـ يرعى شؤوني. وغير ذلك مما يجوز الفصل به، ويستثنى من الموصولات (أل) فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها أبداً.

وهذا الضمير من حيث مطابقته للموصول وعدمها له حالتان:

الأولى: تجب مطابقته لفظاً ومعنى، إذا كان الموصول خاصاً، مثل: الذي والتي وغيرهما، إن كان مفرداً فمفرد، وإن كان مذكراً فمذكر، وهكذا.. كقولك: أكرمت الذي تفوق، واللذين تفوقا، والذين تفوّقوا. قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا﴾ [يس: ٣٦]، ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ﴾ [النساء: ١٦]، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النساء: ٥١].

الثانية: لا تجب المطابقة بل يجوز مراعاة اللفظ وهو الأكثر، أو مراعاة المعنى، وذلك في الموصول المشترك، مثل: (من) الموصولة، فإن لفظها مفرد مذكر، ومعناها يصلح أن يكون مثنى أو جمعاً أو غيرهما، نحو: مِنْ الطلاب مَنْ يحب الفائدة، أو مَنْ يحبون الفائدة. قال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ۖ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [يونس: ٤٢]، فالمراد بمن: الجمع، لكن في الأول روعي اللفظ فأفرد العائد، وفي الثاني روعي المعنى فجمع.

وهذا معنى **قوله**: (وكلها يلزم... إلخ) أي: كل الموصولات الاسمية، الخاصة والمشتركة، يلزم بعدها صلة؛ أي: متأخرة عن الموصول؛ **لقوله**: (بعده) مشتملة على ضمير (لائق) أي: مطابق للموصول، إما في اللفظ والمعنى، أو في أحدهما، كما ذكرنا.

* * *

٩٧ ـ وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ ... بِهِ كَـ(مَنْ عِنْدِي الَّذِي ٱبْنُهُ كُفِلْ)

أنواع الصلة وشرط كل نوع

صلة الموصول نوعان:

١ ـ جملة اسمية أو فعلية[1].

---

(١) صلة الموصول من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

٢ ـ شبه جملة، وهي في باب الموصول ثلاثة:

١ ـ الظرف المكاني. ٢ ـ الجار والمجرور. ٣ ـ الصفة الصريحة.

والصفة الصريحة خاصة بأل الموصولة، كما سيأتي إن شاء الله[(١)].

ويشترط في الجملة[(٢)] ثلاثة شروط:

الأول: أن تكون خبرية معهودة؛ أي: معروفة للسامع من قبل حتى يتعرّف بها الموصول؛ لأن الخبرية قد يجهلها المخاطب إن لم تكن معهودة، فلا يتم بها المراد. فمثال المعهودة: أكرمت الذي زارنا بالأمس [إذا كان معروفاً عند المخاطب]. قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] فإن كانت غير معهودة لم تصح، إلّا في مقام التهويل أو التفخيم، فيحسن الإبهام؛ لئلا يفوت الغرض المقصود. فالتهويل؛ كقوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]. فـ(ما) موصولة؛ أي: غشيهم وعلاهم ما لا يعلم كُنْهَهُ إلّا الله تعالى، والتفخيم، كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ۝١٠﴾ [النجم: ١٠].

فإن كانت غير خبرية وهي الإنشائية لم تصلح أن تكون صلة، نحو: جاء الذي أَكْرِمْه. لأن الإنشائية لا يقع مضمونها إلّا بعد ذكرها، فلا تكون معروفة عند المخاطب، فيفوت الإيضاح المقصود من الصلة.

الشرط الثاني: أن تكون خالية من معنى التعجب؛ لأن التعجب يكون فيما خفي سببه بالنسبة للمخلوق، ففيه إبهام، والصلة للإيضاح، فلا يصح أن تقول: جاء الذي ما أحسنه!

الشرط الثالث: أن تكون غير مفتقرة إلى كلام قبلها، فإن كانت

---

(١) أطلق على هذه الثلاثة شبه جملة؛ لأن الظرف والمجرور أشبها الجملة في كونهما متعلقين بالفعل أو ما يشبهه، وأنه لا يتم معناهما إلا بذلك. وأما الصفة فلأنها مع مرفوعها في معنى الجملة.

(٢) زيادة على الشرطين السابقين وهما: أن تتأخر، وأن تشتمل على رابط.

مفتقرة لم يصح وقوعها صلة، نحو: جاء الذي لكنه قائم. فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى، نحو: ما قعد خالد لكنه قائم.

فهذه شروط الوصل بالجملة الاسمية؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ۝٥٧﴾ [المؤمنون: ٥٧]، والفعلية كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [المؤمنون: ٨٠].

وأما الظرف والجار والمجرور فيشترط في وقوعهما صلة أن يكونا تامين؛ أي: يحصل بالوصل بكل منهما فائدة تزيل الإبهام وتوضح المراد من غير حاجة لذكر متعلقهما[1]، نحو: عرفت الذي عندك. صافحت الذي في الغرفة. قال تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨][2]، بخلاف جاء الذي بك، أو جاء الذي اليوم، لعدم الفائدة.

وهذا معنى **قوله**: (وجملة أو شبهها... إلخ) أي: الذي وُصِلَ به الاسم الموصول هو الجملة وشبه الجملة، ثم مثل بمثال واحد فيه

---

(١) لكونه (كوناً عاماً) وهو الذي يدل على مجرد الوجود العام دون شيء آخر زائد عليه فالظرف (عندك) في المثال المذكور لا يفيد شيئاً أكثر من الدلالة على وجود الشخص وجوداً مطلقاً، فهو متعلق بمحذوف تقديره: استقر. ولذا وجب حذفه إذ لا فائدة من ذكره. وأما الكون الخاص: وهو الذي يدل على معنى زائد على مجرد الوجود العام، فإن دلَّ عليه دليل حذف وإلا وجب ذكره، فمثلاً: عرفت الذي قرأ عندك. لا يجوز حذف المتعلَّق (قرأ) لعدم ما يدل عليه. وفي نحو: ذاكر خالد في المسجد ومعاذ في المنزل. فتقول: بل معاذ الذي في المسجد أي: بل معاذ الذي ذاكر في المسجد. فصح حذفه لوجود الدليل.. وسيأتي زيادة لذلك في أواخر باب «المبتدأ والخبر» إن شاء الله.

(٢) واعلم أنه لا بد أن يكون متعلق الظرف والجار والمجرور فعلاً في باب الموصول. ولا يصح تقديره بوصف مثل: كائن أو مستقر. لأن الصلة لا تكون إلا جملة؛ لأنها هي التي تزيل الإبهام، فيحصل المقصود من الوصل بها، على أن من النحويين من يرى أن الصلة هي الظرف أو الجار والمجرور، وهذا رأي جيد، فيه تيسير على الدارسين، والفائدة قد تمت بمجرد ذكرهما، على الوجه الذي ذكرنا قبل هذا.

موصولان: أحدهما: صلته شبه جملة (كمن عندي). والثاني: صلته جملة (الذي ابنه كفل) فالذي: خبرٌ للمبتدأ (مَنْ) وجملة (ابنه كفل) صلة، ومعنى (كفل) أي: كان موضع الرعاية.

* * *

صلة (آل) الموصولة

٩٨ ـ وَصِفَـةٌ صَـرِيـحَـةٌ صِلَـةُ (أَلْ)   وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلّْ

هذا النوع الثالث من أنواع شبه الجملة، وهي الصفة الصريحة مع مرفوعها، وهي خاصة بأل الموصولة، فلا تقع صلة لغيرها.

والصفة الصريحة: هي الاسم المشتق الذي يشبه الفعل في التجدد والحدوث شبهاً صريحاً؛ أي: قوياً خالصاً، بحيث يمكن أن يحل الفعل محله، ولم تغلب عليها الاسمية الخالصة، وذلك هو اسم الفاعل، نحو: أعجبني القارئ. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ [الحديد: ١٨] واسم المفعول[(١)]، نحو: تصفحت المكتوب. قال تعالى: ﴿وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ﴿٦﴾﴾ [الطور: ٦] وكذا صيغ المبالغة، نحو: فاز السبّاقون إلى الخيرات[(٢)].

ويجري الإعراب على آخر هذه الصفة الصريحة دون ملاحظة (أل) كما ذكرنا في الكلام على (أل)، والصفة مع مرفوعها صلة لا محل لها من الإعراب.

---

(١) بشرط أن يراد بهما التجدد والحدوث، فإن كانا للثبوت والدوام كالمؤمن، والمهندس، والصانع. صار حكمهما حكم الصفة المشبهة، وفيها الخلاف الآتي.

(٢) أما الصفة المشبهة ففي (أل) الداخلة عليها خلاف. ومن قال: إنها غير موصولة وهم الجمهور قال: لأن الصفة المشبهة غير مؤولة بالفعل؛ لأنها تفيد الثبوت والدوام، والفعل للتجدد والحدوث، ومن قال: إنها موصولة قال: لأن الصفة أشبهت الفعل في أنها ترفع الاسم الظاهر. وأما أفعل التفضيل فـ(أل) الداخلة عليه ليست موصولة؛ لأنه لا يرفع الظاهر إلا في مسألة واحدة، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ في بابه.. أما بقية المشتقات: اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، فلا علاقة لها بهذا الموضوع أصلاً.

فإن كانت الصفة غير صريحة وغلبت عليها الاسمية الخالصة، صارت اسماً جامداً ولم تكن (أل) الداخلة عليها اسماً موصولاً، مثل الأعلام: الهادي، المتوكل، المأمون، المنصور.

وقد قل مجيء المضارع صلة لـ(أل)؛ كقول الفرزدق:

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرْضَى حكومتُه ... ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجَدَلِ[1]

وليس هذا من الضرورة؛ لأنه يمكن أن يقول: (ما أنت بالحكم المرضي حكومته)[2] فدل ذلك على الجواز، لكن لا يحسن الأخذ به لقلته.

وهذا معنى **قوله**: (وصفة صريحة... إلخ) أي: إن الصفة الصريحة تكون صلة لأل الموصولة، وكون (أل) موصولة بمعرب الأفعال ـ وهو المضارع ـ قليل.

* * *

«أيّ» الموصولة

٩٩ ـ (أَيٌّ) كَ(مَا) وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ ... وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ ٱنْحَذَفْ

١٠٠ ـ وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا... ....

هذا هو الموصول السادس من الموصولات المشتركة وهو لفظ (أي)، وهي كغيرها من أخواتها ـ المتقدمة ـ تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً، نحو: يعجبني أيُّهم هو مخلص. فـ(أيُّ) فاعل مرفوع بالضمة و(الهاء) مضاف إليه، والميم علامة الجمع.

و(أي) تختلف في حكمها الإعرابي عن باقي أخواتها من

(١) الترضى: يجوز إدغام (أل) في التاء. وعدم إدغامها. وهذا خاص بالموصولة. أما الحرفية فيجب إدغامها نحو: التراب، التمر.. ومعنى: الترضى: الذي ترضى. والأصيل: ذو الحسب. والجدل: شدة الخصومة. وقوله: (بالحكم) الباء زائدة في خبر (ما) النافية.

(٢) قاله ابن مالك في «شرح الكافية» (١/ ٣٠٠) ولا يقال: لا بد من تأنيث (المرضي) فيقال: المرضية حكومته؛ لأن الحكومة مراد بها المذكر وهو الحكم. أي: المرضي حكمه.

الموصولات المشتركة فإنها كلها مبنية. وأما (أي) فلها أربع حالات:

الأولى: أن تضاف[١] ويذكر صدر صلتها[٢]، نحو: كافأت أيَّهم هو مجتهد.

الثانية: ألّا تضاف ولا يذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني من التجار أيٌّ صادق في بيعه، تقديره: أيٌّ هو صادق.

الثالثة: ألّا تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: ينال رضا الله أيٌّ هو مستقيم.

ففي هذه الأمثلة جاءت الصلة جملة اسمية، صدرها (وهو المبتدأ) ضمير مذكور أو محذوف، فتعرب في هذه الأحوال الثلاث بالحركات، بالضمة رفعاً، والفتحة نصباً، وبالكسرة جرّاً. وذِكْرُ صدر الصلة وعدم ذكره خاص بكون الصلة جملة اسمية، كما في الأمثلة.

تقول: تنال رضا الله أيٌّ هي متحجبة. نذكر بالخير أيّاً محسن. سأتكلم مع أيِّهم هو منفق.

الحالة الرابعة: أن تضاف ويحذف صدر الصلة. وفي هذه الحالة تُبنىٰ على الضم في جميع الأحوال، نحو: يعجبني أيُّهم مخلص. هنأت أيُّهم مخلص. سلمت على أيُّهم مخلص. قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا[٣]﴾ [مريم: ٦٩].

وهذا المراد **بقوله**: (أي كما... إلخ) والمعنى: أن (أيّاً) مثل (ما) الموصولة في أن كلاً منهما اسم موصول مشترك كما تقدم، وهي تُعرب

---

(١) الإضافة خاصة بـ(أي): في بعض حالاتها. أما بقية الموصولات ـ المشتركة وغير المشتركة ـ فلا تجوز إضافتها.

(٢) أكثر ما يكون صدر الصلة ضميراً، وقد اقتصر عليه أكثر النحاة. وعليه فتكون الصلة جملة اسمية.

(٣) أيُّهم: اسم موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والهاء مضاف إليه، والميم: علامة الجمع، و(أشد) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هو)، (عتياً) تمييز.

(ما لم تضف) أي: مدة عدم إضافتها حالة كون صدر الصلة ضميراً محذوفاً، ويدخل في ذلك الأحوال الثلاث المتقدمة. ومفهومه: أنها إن أضيفت وحذف صدر الصلة أنها لا تُعرب بل تُبنى. ثم ذكر أن بعض العرب أعربها في جميع الحالات، أو أن بعض النحويين أعربها؛ أي: حكم بإعرابها، وهم الكوفيون والخليل ويونس.

* * *

حذف العائد:

١ ـ العائد المرفوع

١٠٠ ـ .... وَفِي ذَا الْحَذْفِ (أَيًّا) غَيْرُ (أَيٍّ) يَقْتَفِي

١٠١ ـ إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ، وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

١٠٢ ـ إِنْ صَلُحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ ....

تقدم أن صلة الموصول لا بد أن تشتمل على ضمير يعود على الاسم الموصول وهو العائد، وهو إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

ويجوز ذكره كما يجوز حذفه، فيجوز حذفه بشرط عام، وشروط خاصة بكل نوع من الأنواع الثلاثة المذكورة.

فالشرط العام هو أمن اللبس، وذلك بأن لا يصلح الباقي لأن يكون صلة كاملة، وعلامة الصلة الكاملة أن يكون الباقي بعد الحذف جملة أو شبه جملة فيها ضمير ـ غير ذلك الضمير المحذوف ـ صالح لعوده على الموصول.

فمثال العائد المرفوع: جاء الذي هو أبوه مسافر. فلا يجوز حذف العائد المرفوع (هو) لأن الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة مشتملة على عائد وهو (الهاء).

ومثال العائد المنصوب: جاء الذي أكرمته في داره. فلا يجوز حذف (الهاء) في (أكرمته) لما تقدم.

ومثال العائد المجرور: مررتُ بالذي مررتَ به في مكتبه. فلا يجوز حذف العائد (به) لما ذكرنا من كون الباقي صالحاً لأن يكون صلة.

أما الشروط الخاصة، فالعائد المرفوع يجوز حذفه بشرطين:

١ ـ أن يكون مبتدأً. ٢ ـ أن يكون خبره مفرداً.

نحو: تسعد المملكة بتطبيق شرع الله الذي هو كفيل بإصلاح الفرد والمجتمع، فيجوز حذف العائد (هو). قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] فقوله جلّ وعلا: ﴿إِلَٰهٌ﴾ خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: (هو إله) أي: مألوه، بمعنى: معبود حبّاً وتعظيماً، فصح حذف العائد في المثال والآية؛ لأنه مبتدأ، وخبره مفرد.

فإن كان العائد غير مبتدأ لم يجز حذفه، نحو: حضر اللذان تبرعا بالمال. فلا تحذف الألف؛ لأنها فاعل.

وإن كان العائد مبتدأ لكن خبره جملة لم يحذف ـ أيضاً ـ لما تقدم من صلاحية الباقي لأن يكون صلة كاملة، نحو: جاء الذي هو أخوه ناجح؛ إذ لو حذف لتبادر إلى ذهن السامع عدم الحذف؛ لوجود ضمير آخر يصلح أن يكون عائداً.

ولا يكثر حذف العائد إلّا إذا طالت الصلة (أي: لم تكن مقصورة على العائد وخبره المفرد، وإنما يكون لها مكملات من المعمولات كالمفعول به والمضاف إليه والجار والمجرور أو غير ذلك)، نحو: جاء الذي هو فاعلٌ خيراً. فيحسن حذف العائد لطول الصلة بالمفعول به. وقد مضى مثال الجار والمجرور، ومثال المضاف إليه: نزل المطر الذي هو مصدر مياه الآبار. فيحسن حذف العائد لما سبق.

وتُستثنى (أي) من اشتراط طول الصلة؛ لأنها ملازمة للإضافة لفظاً أو تقديراً، فأغنى ذلك عن اشتراط طول الصلة.

وهذا معنى **قوله**: (وفي ذا الحذف... إلخ) أي: غير (أيّ) من الموصولات يقتفي (أياً) أي: يتبعها في حذف صدر الصلة (إن يستطل وصل) أي: إذا كانت الصلة طويلة، وصدر الصلة هو العائد المرفوع، فإن لم تطل الصلة فالحذف (نزر) أي: قليل. (وأبوا أن يختزل) أي:

أبى النحويون أن (يختزل) أي: يختصر بسبب الحذف، إن كان الباقي بعد حذف العائد صالحاً (لوصلٍ مكمل) أي: لصلة كاملة مشتملة على عائد، وقد علمت أن هذا الشرط (وهو أن يكون الباقي لا يصلح أن يكون صلة) لا يختص بالمرفوع. وكلام الناظم يوهم اختصاصه؛ لأن الضمير في **قوله**: (وأبوا أن يختزل) عائد على **قوله**: (وصدر وصلها ضمير انحذف) وهذا خاص بالمرفوع.

❊ ❊ ❊

٢ ـ حذف العائد المنصوب

١٠٢ ـ .... وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

١٠٣ ـ فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ ٱنْتَصَبْ بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَ(مَنْ نَرْجُو يَهَبْ)

يجوز حذف العائد المنصوب بشرطين ـ زيادة على الشرط العام المتقدم ـ وهما:

١ ـ أن يكون ضميراً متصلاً.

٢ ـ أن يكون منصوباً بفعل تام أو بوصف.

فمثال الفعل: قرأتُ الكتاب الذي قرأتَ؛ أي: قرأتَه. قال تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ⑪﴾ [المدثر: ١١] أي: خلقته. وقال تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] أي: بعثه. ومثال الوصف: اشكر ربك على ما هو معطيك؛ أي: معطيكه. قال الشاعر:

ما اللّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ ولا ضَرَرُ[1]

أي: الذي الله موليكه فضل.

(١) (ما) اسم موصول مبتدأ. (الله) مبتدأ ثان (موليك) خبره مضاف إلى الكاف من إضافة اسم الفاعل لمفعوله الأول. وله مفعول ثان محذوف وهو العائد، والتقدير: موليكه. وجملة المبتدأ والخبر صلة لا محل لها. (فضل) خبر عن «ما» الموصولة. و(لدى) خبر مقدم و(نفع) مبتدأ مؤخر، ومعنى البيت الذي يمنحك الله من النعم فضل منه عليك من غير أن تستوجب عليه سبحانه شيئاً، فاحمد الله واشكره بالقلب واللسان والجوارح. فهو وحده النافع الضار. وغيره لا يملك شيئاً من ذلك.

فإن كان الضمير منفصلاً، فإن كان جائز الانفصال جاز حذفه كما في المثال والبيت المذكور، فإنه يجوز انفصاله ـ كما مضى في بحث الضمير ـ وإنما قدرناه متصلاً لأن الكلام فيه.

وإن كان واجب الانفصال، مثل: أن يكون مقدماً على عامله لم يجز حذفه، نحو: جاء الذي إياه كافأت؛ إذ لو حذف لفات غرض المتكلم من قصر المكافأة على الذي جاء دون غيره.

وكذلك يمتنع الحذف إن كان الضمير متصلاً منصوباً بغير فعل أو وصف، وهو الحرف، نحو: سافر الذي إنه مجاهد. فلا يجوز حذف الهاء.

وكذلك يمتنع الحذف إذا كان العائد منصوباً بفعل ناقص، نحو: جاء الذي كانه زيد. فالهاء خبر مقدم لكان. وهي العائد ولا يجوز حذفها.

وهذا معنى **قوله**: **(والحذف عندهم... إلخ)** أي: إن الحذف عند العرب كثير متضح في كل عائد متصل منصوب بفعل أو وصف، واستغنى بالمثال عن ذكر شرط التمام في الفعل. والمثال: **(كمن نرجو يهب)** أي: الذي نرجوه يهب.

وظاهر كلامه: أن الحذف مع الوصف كثير، وليس كذلك؛ لأن الحذف مع الفعل كثير، ومع الوصف قليل. وقد اعتذر عنه بعض الشراح بأنه قد أشعر بذلك تقديم الفعل؛ ولأنه الأصل في العمل والتصرف الذي من جملته حذف المعمول، والوصف فرع عنه في هذا، وهذا فيه تكلُّف[1].

* * *

(١) شرح الأشموني (١/ ١٧١).

٢ ـ حذف العائد المجرور

١٠٤ ـ كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا كَـ(أَنْتَ قَاضٍ) بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ (قَضَى)

١٠٥ ـ كَذَا الَّذِي جُرَّ بِـ(مَا) الْمَوْصُولَ جَرّْ كَـ(مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّْ)

العائد المجرور نوعان:

الأول: مجرور بالمضاف. وشرط جواز حذفه ـ بعد الشرط العام ـ أن يكون المضاف اسم فاعل أو اسم مفعول من فعل ينصب مفعولين وكلاهما للحال أو الاستقبال. ولا بدّ أن يعتمد على مبتدأ ونحوه مما هو مذكور في باب «اسم الفاعل»، نحو: يفرح الذي أنا مكرم الآن أو غداً؛ أي: مكرمه. قال تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[1] [طه: ٧٢] فـ(ما): اسم موصول، وقد حذف العائد؛ لأنه مجرور بوصف، والتقدير: قاضيه. وهو للاستقبال بدليل الأمر قبله.

ومثال اسم المفعول: خذ الكتاب الذي أنا مُعْطًى الآن أو غداً؛ أي: معطاه.

فإن كان العائد المضاف إليه مجروراً بغير ذلك لم يجز الحذف، وهذا فيما يلي:

١ ـ **الاسم الجامد**: نحو: جاء الذي تخلف ابنه. فلا يحذف العائد المجرور؛ لأن المضاف غير وصف.

٢ ـ **الوصف الذي للماضي**: نحو: جاء الذي أنا مكرمه أمس. ونحو: فرح السائل بما كان معطاه.

٣ ـ **اسم المفعول المتعدي لواحد**: نحو: جاء الذي أنا مضروبه.

النوع الثاني: مجرور بالحرف. وشرط جواز حذفه أن يكون الموصول مجروراً بمثل الحرف الذي جر العائد لفظاً ومعنىً، وأن يكون

(١) (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول (اقض) و(أنت) مبتدأ و(قاض) خبر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل. والجملة صلة. والعائد محذوف.

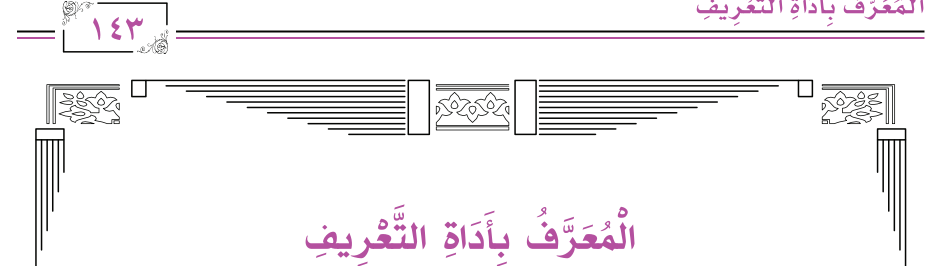
المتعلَّق في كل منهما مشابهاً الآخر. سواء أكانت المشابهة في اللفظ والمعنى، نحو: سلمتُ على الذي سلمتَ عليه. فيجوز حذف العائد، فتقول: سلمتُ على الذي سلمتَ؛ لاتفاقهما في الحرف والمتعلق، فإن المجرور الأول (على الذي) متعلق بالفعل الأول (سلمتُ) والمجرور الثاني (عليه) متعلق بالفعل (سلمتَ). قال تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] أي: منه.

أو كانت المشابهة في المعنى فقط، نحو: فرحتُ بالذي سُرِرْتَ به. فيجوز حذف العائد (به) للاتفاق في الحرف وهو الباء. والمتعلق وهو: (فرحت، وسررت) ومعناهما واحد، فإن اختلف الحرف أو المتعلّق، نحو: مررت بالذي غضبت عليه. لم يجز الحذف.

ويرى بعض النحويين حذف العائد المجرور إذا تعين المحذوف ولم يوقع في لبس ولو لم يوجد الشرط المذكور، كقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: على الذي هداكم إليه. وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣] أي: به. وهذا رأي حسن؛ لعموم قاعدة: وحَذْفُ ما يُعلم جائز.

وما ذكرناه أولاً هو معنى **قوله**: **(كذاك حذف ما بوصفٍ خُفِضَا)** أي: كذلك يجوز حذف العائد المجرور الذي (خفض) أي: جر بوصف، ثم ذكر المثال. واستغنى به عن أن يقيد الوصف بالحال أو الاستقبال، وكذلك يحذف العائد المجرور الذي جُرَّ بمثل الحرف الذي جَرَّ الموصول، ثم ذكر المثال.





الْمُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

١٠٦ ـ (أَلْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أَوِ اللَّامُ فَقَطْ فَـ(نَمَطٌ) عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ: (النَّمَطْ) «أل» المعرفة

هذا هو القسم الخامس من أقسام المعارف، وهو: المعرّف بـ(أل)، وهو: اسم يعين المسمى بواسطة (أل).

وقد اختلف النحويون في حرف التعريف في مثل: الغلام. فقال الخليل بن أحمد: المعرِّف هو (أل) والهمزة همزة قطع أصلية بدليل فتحها، وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال، وهذا هو الراجح؛ لسلامته من دعوى الزيادة في الحرف الذي ليس محلّاً لها.

وقال سيبويه: المعرِّف هو اللام وحدها، والهمزة همزة وصل[(١)] فهي زائدة اجتلبت للنطق بالساكن، فلا مدخل لها في التعريف.

وهذا معنى **قوله**: (أل حرف تعريف... إلخ) أي: إن (أل) للتعريف إذا كانت مركبة من الهمزة واللام معاً. أو أن التعريف يكون باللام وحدها، والهمزة للوصل. فإذا أردت تعريف كلمة (نمط) التي هي نكرة فقل فيها: النمط. والنمط: نوع من البُسط، وكذا الجماعة من الناس أمرهم واحد.

وقوله: (أو) لتنويع الخلاف لا للشك.

وقوله: (فقط) أي: فحسب. والفاء زائدة لتزيين اللفظ. و(قط) اسم فعل مضارع، بمعنى: يكفي، مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو).

---

(١) همزة الوصل: كل همز يثبت في الابتداء ويسقط في الدرج. وهمزة الوصل تقابل همزة القطع التي تثبت في أول الكلام وفي درجه، سميت بذلك لأن المتكلم يصل بواسطتها إلى النطق بالساكن، ولها مواضع وصفات مدونة في بابها.

وأل الحرفية[١] نوعان: معرِّفة[٢]، وزائدة.

أما المعرِّفة، فهي التي تفيد الاسم تعريفاً. وهي ثلاثة أقسام:

القسم الأول: (أل) العهدية: وهي التي تدخل على النكرة فتفيدها درجة من التعريف تجعل مدلولها فرداً معيناً بعد أن كان مبهماً شائعاً.

والعهد ثلاثة أنواع:

أ ـ العهد الذكري: وهو أن يكون الاسم الذي دخلت عليه (أل) تقدم له ذكر في الكلام، نحو: زارني صديق فأكرمت الصديق. قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذۡنَٰهُ أَخۡذٗا وَبِيلٗا ١٦﴾ [المزمل: ١٥، ١٦] والسبب في تعريف مدخول (أل) في هذا النوع أنه ذكر مرتين.

ب ـ العهد العلمي أو الذهني: وهو ما كان مصحوب (أل) معلوماً لدى المخاطب. كأن يسأل طالب زميله: هل كتبت المحاضرة؟ قال تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] وصار مدخول (أل) معرفة؛ لأنه كان معلوماً من قبل.

جـ ـ العهد الحضوري: وهو ما كان مصحوب (أل) حاضراً. نحو: اليوم نسافر ـ إن شاء الله ـ إلى مكة. قال تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣] أي: اليوم الحاضر وهو يوم عرفة؛ لأن الآية نزلت في ذلك اليوم العظيم. وكان يوم جمعة، كما ثبت ذلك في «الصحيحين»، وصار مدخول (أل) معرفة لحصوله في وقت الكلام.

القسم الثاني: (أل) الاستغراقية: وهي الداخلة على واحد من الجنس؛ لإفادة الاستغراق والشمول. وعلامتها: صحة وقوع (كل)

(١) هذا احتراز من (أل) الموصولة فهي اسم على الصحيح، كما تقدم في الموصول.

(٢) إذا أطلقت (أل) فالمراد بها المعرفة، فإذا أريد سواها فلا بد من التقييد، فيقال: (أل الموصولة) أو (أل الزائدة).

موقعها، نحو: الإنسان مفكر؛ أي: كل إنسان مفكر. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ۝٣﴾ [العصر: ٢، ٣] فـ(أل) في (الإنسان) للاستغراق بدليل الاستثناء؛ لأن المستثنى لا بدّ أن يكون أقل أفراداً من المستثنى منه[١].

فمدخول (أل) الاستغراقية يكون لفظه معرفة تجري عليه أحكام المعرفة، كما تقدم في أول باب «العلم». وأما معناه فهو معنى النكرة المسبوقة بكلمة (كل) فيفيد الاستغراق والشمول.

القسم الثالث: (أل) التي للحقيقة: وهي التي تدخل على لفظ الجنس؛ لبيان حقيقته الذاتية القائمة في الذهن دون التعرض لأفراده، ولا تخلفها (كل)[٢] ومدخولها في حكم (علم الجنس)[٣]، نحو: الرجل خير من المرأة؛ أي: إن حقيقة الرجل وجنسه خير من حقيقة المرأة وجنسها، دون النظر إلى الأفراد، فقد يوجد في النساء من هي خير من بعض الرجال. ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ[٤]﴾ [الأنبياء: ٣٠].

* * *

(١) ولهذا قال علماء الأصول: الاستثناء معيار العموم. ومن علامات (أل) الاستغراقية: أن مدخولها يصح نعته بالجمع، كقوله تعالى: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النور: ٣١].

(٢) قد تخلفها (كل) على سبيل المجاز والادعاء، وذلك إذا أريد معنى الإحاطة والشمول لا بجميع الأفراد، وإنما لصفة من الصفات الشائعة بين تلك الأفراد نحو: أنت الرجل علماً. تريد: أنت كل الرجال من ناحية العلم؛ أي: بمنزلتهم وتقوم مقامهم.. وهكذا.

(٣) تقدم في باب «العلم» أن علم الجنس في حكم علم الشخص من الناحية اللفظية. وفي حكم النكرة من الناحية المعنوية.

(٤) جعل بمعنى خلق. والمفعول (كل شيء) و(حي) صفة مجرورة و(من) لابتداء الغاية، فإن كانت (جعل) بمعنى (صيّر) تعدت لاثنين. الأول (كل شيء) والثاني (من الماء) أفاده العكبري في «إعراب القرآن» (٢/٩١٦).

«أل» الزائدة

١٠٧ ـ وَقَدْ تُزَادُ لَازِمًا كَـ(اللَّاتِ) و(الْآنَ) و(الَّذِينَ) ثُمَّ (اللَّاتِ)

١٠٨ ـ وَلِاضْطِرَارٍ كَـ(بَنَاتِ الْأَوْبَرِ) كَذَا وَ(طِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي)

١ ـ الزائدة اللازمة
٢ ـ الزائدة غير اللازمة

النوع الثاني من أقسام (أل) الحرفية هو (أل الزائدة) وهي التي لا تفيد الاسم تعريفاً. وهي نوعان:

١ ـ زائدة لازمة، وهي التي لا تنفك عن الاسم. وهي في ثلاثة مواضع:

الأول: في علم قارنت وضعه فلم يسمع بغير (أل) نحو: اليسع عليه السلام من أنبياء الله. قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ اللَّٰتَ وَالْعُزَّىٰ ۝١٩﴾ [النجم: ١٩] فكلمة (اللات والعزى) كل منهما علم على صنم. و(أل) فيهما لازمة.

الثاني: في اسم الإشارة (الآن)[(١)]؛ كقوله تعالى: ﴿الْـَٔنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٦] وهو ظرف زمان منصوب بالفتحة، وقد يُجر بمن قليلاً، نحو: ابدأ بواجبك من الآن.

الثالث: بعض الموصولات المصدرة بـ(أل)، نحو: الذي، والتي، والذين..

وإنما كانت زائدة في هذه المواضع الثلاثة؛ لأنه لا يجتمع تعريفان على معرَّف واحد، وهذه معارف بالعلمية والإشارة والصلة.

٢ ـ والنوع الثاني من أنواع (أل) الزائدة: زائدة غير لازمة. وهي ضربان:

١ ـ ضرب اضطراري يلجأ إليه الشعراء عند الضرورة؛ ليحافظوا على وزن الشعر وأصوله، كقول الشاعر:

وَلَقَدْ جَنَيتُكَ أَكْمُؤاً وعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيتُكَ عَنْ بَناتِ الأَوبَرِ[(٢)]

---

(١) هذا على قول. والظاهر أن (أل) فيه مُعَرَّفة للعهد الحضوري. وليست زائدة؛ لأنه اسم للوقت الحاضر.

(٢) جنيتك: جنيت لك، حذف حرف الجر توسعاً فاتصل الضمير. (أكمؤاً) جمع كمء ـ بوزن فَلْس ـ ويجمع الكمء على كمأة، فيكون المفرد خالياً من التاء، وهي في =

فزاد الشاعر (أل) في العلم (بنات أوبر) مضطراً، وهو علم على نوع من الكمأة رديء، وليست معرِّفة؛ لأنه معرفة بالعلمية.

وقول الآخر:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وجُوهَنَا ... صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيسُ عَنْ عَمْرِو[1]

فزاد الشاعر (أل) في التمييز (النفس) مضطراً، وليست معرِّفة؛ لأن التمييز لا يكون إلّا نكرة عند من يرى ذلك.

وهذا معنى **قوله**: (وقد تُزاد لازماً... إلخ) أي: قد تُزاد (أل) الحرفية حال كون الزيد لازماً. ثم أورد المواضع الثلاثة التي تُزاد فيها، ثم ذكر أنها تُزاد لاضطرار الشاعر إلى زيادتها. وأشار إلى البيتين المذكورين، **وقوله**: (السري) أي: الشريف.

* * *

٣ ـ من الزائدة غير اللازمة

١٠٩ ـ وَبَعْضُ ٱلْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا ... لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا

١١٠ ـ كَ(الْفَضْلِ) وَ(الْحَارِثِ) وَ(النُّعْمَانِ) ... فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

هذا هو الضرب الثاني من الزائدة غير اللازمة، وهو ضرب اختياري يلجأ إليه الشاعر وغير الشاعر؛ لغرض يريد أن يحققه، وهو لمح الأصل.

و(أل) التي للمح الأصل: هي الداخلة على بعض الأعلام المنقولة مما يصلح لدخول (أل) عليه، والمراد بها لمح المعنى الذي قد كان نقل عنه العلم؛ ليكون هناك صلة بين المعنى القديم والجديد، وذلك أن أكثر

= جمعه على عكس تمر وتمرة، وهذا من نوادر اللغة. (وعساقلاً) جمع عسقول ـ بزنة عصفور ـ وهو نوع من الكمأة كبير أبيض. والكمأة نبات معروف.

(١) يخاطب الشاعرُ قيسَ بن مسعود اليشكري ويندد به فيقول: لما رأيتنا ورأيت عظماءنا رضيت نفسك وامتنعت عن الأخذ بثأر صديقك عمرو الذي قتلناه. (رأيتك) رأى: بصرية، والتاء: فاعل، والكاف: مفعول، (لما) ظرفية بمعنى (حين) متضمنة معنى الشرط، (صددت) جواب (لما).

الأعلام منقول عن معنى سابق كان يؤديه قبل أن يصير علماً، مثل: منصور. فقد كان المعنى السابق يدل على معنى وذات، ولا دخل للعلمية بواحد منهما، ثم صار بعد ذلك علماً جامداً يدل على مسمى معين، ولا يدل على شيء من الوصف السابق، فإذا دخلت عليه (أل) أفادت ملاحظة ذلك المعنى.

وأكثر ما تدخل (أل) هذه على الأعلام المنقولة من صفة، كقولك في حارث: الحارث؛ أي: إنه مسمى بذلك تفاؤلاً بمعناه، وهو أنه يحرث ويعيش. وفي منصور: المنصور. وفي حسن: الحسن. وفي مبارك: المبارك.

وقد تدخل على المنقول من مصدر؛ كقولك في فضل: الفضل. وعلى المنقول من اسم عين؛ كقولك في نعمان: النعمان (وهو في الأصل من أسماء الدم).

و(أل) هذه زائدة؛ لأنها لم تفد تعريفاً، وإنما أفادت معنى آخر لا يُستفاد بدونها وهو لمح الأصل، والراجح أن هذا الباب قياسي لا سماعي؛ لأن الغرض الذي من أجله زيدت (أل) متجدد في كل العصور، فلا يصح قصره على ما سمع قديماً، وعليه فلا مانع من أن يقال في صالح: الصالح. وفي محمد: المحمد. وقد ذكرت ذلك في أول باب «العلم».

وهذا معنى **قوله**: (وبعض الأعلام عليه دخلا...) أي: إن بعض الأعلام المنقولة تدخل عليه (أل) للمح المعنى الذي نقل عنه العلم وأريد إلصاقه بالعلم المنقول، أما الأعلام المرتجلة فلا تدخلها؛ لأنه ليس لها أصل يلمح إليه. ثم مثل بما تقدم ذكره. ثم بيَّن أن ذكر هذا الحرف وهو (أل) وحذفه سواء من ناحية التعريف والتنكير، فلا أثر له في ذلك.

* * *

العلم بالغلبة

١١١ ـ وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَهْ   مُضَافُ ٱوْ مَصْحُوبُ (أَلْ) كَ(الْعَقَبَهْ)

١١٢ ـ وَحَذْفَ (أَلْ) ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ   أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

العلم قسمان:

١ ـ **علم بالوضع**: وهو علم الشخص، وعلم الجنس، ومضى الكلام عليهما.

٢ ـ **علم بالغلبة**: وهو المراد هنا.

وتعريفه: هو ما كان علماً بسبب غلبة استعمال اللفظ في فرد من مدلولاته لشهرته، وهو نوعان: مضاف، ومحلى بـ(أل).

فمثال المضاف: ابن عباس رضي الله عنهما، فهو في الأصل اسم لكل فرد من أبناء العباس بن عبد المطلب، وهو معرفة بالإضافة، لكنه غلب على واحد منهم، وهو (عبد الله بن عباس) دون غيره من أولاد العباس، حتى إنه إذا أطلق (ابن عباس) لا يفهم منه غير (عبد الله) وصار تعريفه بالعلمية الغالبة، وزال التعريف السابق بواسطة الإضافة.

ومثله: ابن عمر في عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وابن مسعود في عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وابن مالك في محمد بن عبد الله بن مالك صاحب الألفية رحمه الله. دون غيره من أولاد مالك.

ومثال المحلى بـ(أل): المدينة. فهي في الأصل اسم لكل مدينة من المدن، وهو معرّف بـ(أل) العهدية، لكنه غلب استعماله في المدينة النبوية دون غيرها، حتى إنه إذا أطلق اللفظ لا يفهم منه غير ذلك، وصار تعريفه بالعلمية الغالبة، وزال عنه التعريف السابق بواسطة (أل) العهدية، وصارت زائدة لازمة، وتسمى (أل) التي للغلبة.

ومثله: الشافعي، العقبة، الأعشى، النابغة.

وأحكام العلم بالغلبة هي أحكام العلم الشخصي ـ كما تقدم في بابه ـ ثم إن كان محلى بـ(أل) فإنها لا تحذف إلّا في النداء أو الإضافة، نحو: هذه مدينة رسول الله ﷺ. ونحو: يا نابغة أسمعنا من شعرك.

وقد سمع من كلام العرب حذف (أل) في غيرهما. فقالوا:

هذا عيّوق طالعاً، والأصل: العيوق. وهو اسم نجم، وقالوا: هذا يوم اثنين مباركاً، والأصل: الاثنين، علم على اليوم الأسبوعي.

أما العلم بالغلبة إذا كان مضافاً فإن إضافته تلازمه ولا تفارقه لا في نداء ولا في غيره. تقول: يابن مالك قد أحسنت في نظم الألفية.

وهذا معنى **قوله**: (وقد يكون علماً بالغلبة... إلخ) أي: قد يصير المضاف أو المعرف بـ(أل) علماً بالغلبة لا بكونه علم شخص ولا علم جنس، وحذف (أل) هذه واجب في النداء أو الإضافة، وقد ورد حذفها في غير هاتين الحالتين.

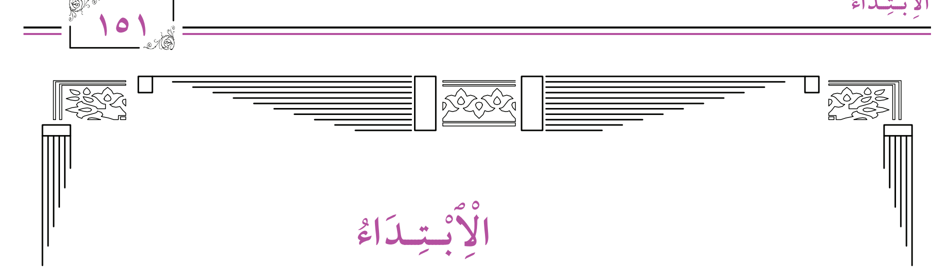
تتمة:

بقي من أنواع المعارف السبع نوعان، تقدم ذكرهما مع أقسام المعارف في أول (باب النكرة والمعرفة) ووعدنا بذكر شيء عنهما في هذا الموضع وهما:

١ ـ **المضاف إلى واحد من أقسام المعرفة**: فإذا أضيفت النكرة للضمير أو العلم أو اسم الإشارة أو الاسم الموصول أو المعرف بـ(أل)، اكتسبت التعريف وصارت معرفة[١] ورتبة المضاف في التعريف كرتبة المضاف إليه، إلّا المضاف إلى الضمير فليس في رتبة المضمر، وإنما هو في رتبة العلم، وقد ذكرت ذلك هناك. ومن أمثلة المعرّف بالإضافة: سيرة عمر رضي الله عنه حميدة. عمل هذا الصانع متقن. لا تُصْغِ إلى وعد من لا يفي. عاقبة الصبر محمودة. صديقك من نصحك.

٢ ـ **النكرة المقصودة**: نحو: يا طالب أجب (إذا كنت تريد طالباً معيناً) فكلمة (طالب) لا تدل في أصلها قبل النداء على طالب معين، لكنها بعد النداء صارت معرفة، بسبب القصد والتحديد الذي يفيد التعيين.

(١) وشرط ذلك ألا يكون المضاف متوغلاً في الإبهام مثل: غير، مثل. إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة. فإنهما لا يقبلان التعريف نحو: مررت برجل غيرك أو مثلك. فإن أريد بهما مماثلة أو مغايرة خاصة حكم بتعريفهما نحو: العلم غير الجهل، هشام مثل عنترة في الشجاعة...



الِابْـتِـدَاءُ

قسما المبتدأ

١١٣ ـ مُبْتَدَأٌ: (زَيْدٌ)، وَ(عَاذِرٌ): خَبَرْ   إِنْ قُلْتَ: (زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ ٱعْتَذَرْ)

١١٤ ـ وَأَوَّلٌ مُـبْـتَـدَأٌ، وَالـثَّـانِـي   فَاعِلٌ ٱغْنَى فِي: (أَسَارٍ ذَانِ؟)

١١٥ ـ وَقِسْ، وَكَٱسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ، وَقَدْ   يَجُوزُ نَحْوُ: (فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ)

المبتدأ قسمان:

الأول: مبتدأ له خبر، وهو: اسم مرفوع في أول جملته غالباً مجرد عن العوامل[1] الأصلية[2] محكوم عليه بأمر، نحو: العلم نافع. فالعلم: اسم جاء في أول الجملة لم يدخل عليه عامل لفظي أصلي كحرف الجر الأصلي، أو الفعل.. وقد حكم عليه بأمر وهو (نافع). ومنه قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

الثاني: مبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر، وهو: وصف[3] مستغنٍ بمرفوعه في الإفادة وإتمام الجملة. وهذا المرفوع قد يكون فاعلاً، أو نائب فاعل، نحو: ما نافعٌ الكذب: فـ(نافع) مبتدأ، و(الكذب) فاعل سد مسد الخبر. ليس محبوب المغتابون: (ليس) نافية، (محبوب) اسمها مرفوع، وأصله مبتدأ، (المغتابون) نائب فاعل سد مسد الخبر. أمكتوب الواجب، فالواجب: نائب فاعل. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ

---

(١) العوامل جمع عامل. وقد ذكرت تعريفه وأنواعه في أول باب «المعرب والمبني».

(٢) العوامل الأصلية يقابلها العوامل الزائدة وشبه الزائدة، وسيأتي ذكرها ـ إن شاء الله ـ قريباً.

(٣) الوصف: ما دل على معنى وذات، أو بمعنى أدق: على معنى وصاحبه كاسم الفاعل واسم المفعول. ويلحق بالوصف ما أوّل به من كل جامد تضمن معناه، نحو: أأسد الرجلان. أي: أشجاع؟، أتميمي الشاعران أي: أمنسوب؟.

ءَالِهَتِي يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُۖ﴾ [مريم: ٤٦] فـ(راغب) مبتدأ، و(أنت) فاعل سد مسد الخبر.

وهذا المبتدأ الذي له مرفوع سد مسد الخبر يشترط فيه ثلاثة شروط:

١ ـ أن يعتمد على نفي أو استفهام ـ كما في الأمثلة ـ وهذا رأي البصريين إلّا الأخفش، ومذهب الكوفيين أنه لا يشترط ذلك. ويجيزه ابن مالك على قلة. وقد ورد عن العرب كقول الشاعر:

فَخَيرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إذا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ يَالَا(١)

(فخير) مبتدأ. و(نحن) فاعل سد مسد الخبر، ولم يسبق الوصف (خير) بنفي ولا استفهام.

٢ ـ أن يكون مرفوع الوصف اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً ـ كما في الأمثلة ـ فإن كان ضميراً مستتراً لم يسدَّ مسدَّ الخبر ـ على رأي الأكثرين ـ نحو: أقائم خالد أم قاعد. فـ(قاعد) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هو قاعد، وأجاز بعضهم عطفها على (قائم) فهي مبتدأ مثلها، وفيها ضمير مستتر هو الفاعل، سد مسد الخبر، وهذا وجيه.

٣ ـ أن يتم الكلام بهذا المرفوع، فإن لم يتم به الكلام لم يجز، نحو: أقائم والداه محمد. فلا يجوز أن يكون (قائم) مبتدأ؛ لأنه لا يُستغنى بمرفوعه (والداه) لأن الضمير يحتاج إلى مفسِّر يسبقه، بل (محمد) مبتدأ مؤخر. و(قائم) خبر مقدم، و(والداه) فاعل لقائم، فهو فاعل للوصف الواقع خبراً لا للمبتدأ.

واعلم أنه ليس المراد بقولنا: (سد مسد الخبر) أن له خبراً محذوفاً، بل المراد أن المرفوع أغنى عن الخبر؛ لشدة شبه الوصف بالفعل.

---

(١) المثوب: من التثويب. وأصله أن يجيء الرجل مستصرخاً، فيلوح بثوبه ليُرى ويشتهر، ثم سمي الدعاء تثويباً لذلك. (قال: يا لا) أي: يا لفلان. وهو مقول القول.

قال ابن مالك: (مبتدأ زيد وعاذر خبر... إلخ) أي: إن (زيد) مبتدأ، و(عاذر) خبر له في قولك: (زيد عاذر من اعتذر) وفي قولك: (أسارٍ ذان) الأول: مبتدأ. والثاني: فاعل أغنى عن الخبر. وقس على هذين المبتدأين المذكورين ما شابههما. ثم ذكر أن النفي مثل الاستفهام في ذلك. وقال: إنه يجوز استعمال هذا الوصف ولو لم يسبقه نفي ولا استفهام، وهذا فيه إشارة إلى رأي الكوفيين.

* * *

أحوال الوصف مع مرفوعه

١١٦ ـ وَالثَّانِ مُبْتَدًا، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ   إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طِبْقًا ٱسْتَقَرّْ

للوصف مع فروعه ثلاث حالات:

الأولى: أن يتطابقا في الإفراد: نحو: أحاضر الضيف. ما مهزوم الحق. فيجوز الوجهان:

١ ـ أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعلاً أو نائب فاعل سد مسد الخبر[1].

٢ ـ أن يكون الوصف خبراً مقدماً وما بعده مبتدأً مؤخراً.

ومحل جواز الوجهين إذا لم يمنع من أحدهما مانع. فإن وجد مانع تعين الوجه الآخر، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦] فـ(أنت) فاعل سد مسد الخبر ـ كما تقدم ـ ولا يعرب (أراغب) خبراً مقدماً و(أنت) مبتدأ مؤخراً. لأمرين:

الأول: أن فيه تقديماً وتأخيراً، والإعراب الأول ليس فيه تقديم ولا تأخير.

الثاني: يلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول، وذلك لأن ﴿عَنْ ءَالِهَتِى﴾ متعلق بالخبر ﴿أَرَاغِبٌ﴾ فهو معمول له، وقد فصل بينهما بأجنبي

(١) يعرب فاعلاً إذا كان الوصف اسم فاعل. ونائب فاعل إذا كان الوصف اسم مفعول كما في الأمثلة.

وهو المبتدأ ﴿أَنتَ﴾، وإنما كان أجنبيّاً؛ لأن الخبر ليس عاملاً في المبتدأ، بخلاف كون ﴿أَنتَ﴾ فاعلاً فإنه معمول ﴿أَرَاغِبٌ﴾، فلم يفصل بأجنبي، وإنما فُصل بمعموله.

الحالة الثانية: أن يتطابقا تثنية أو جمعاً: نحو: أفائزان المحمدان؟ أفائزون المحمدون؟ ويتعين أن يكون الوصف خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً، ولا يجوز إعراب الوصف مبتدأ؛ لأنه بمنزلة الفعل. والفعل يتجرد من علامة التثنية والجمع على أفصح اللغتين ـ كما سيأتي إن شاء الله في باب «الفاعل» ـ. ومنه قوله ﷺ: «**أو مخرجيَّ هم؟**»[1].

الحالة الثالثة: أن يكون الوصف مفرداً وما بعده مثنى أو جمعاً: نحو: أجالس القاضيان؟ أجالس القضاة؟ فيتعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلاً سد مسد الخبر، ولا يعرب خبراً مقدماً لفقد شرط المبتدأ والخبر، وهو التطابق في التثنية والجمع.

وهذا معنى **قوله**: (والثانِ مبتدأً... إلخ) أي: والثاني وهو ما بعد الوصف مبتدأ، والوصف خبر عنه مقدم عليه، إن تطابقا في غير الإفراد، وهو التثنية والجمع. ومفهومه: أنهما إن تطابقا في الإفراد، أو لم يتطابقا لم يتعين هذا الإعراب. **وقوله**: (مبتدا) بإبدال الهمزة ألفاً ثم حذفها لالتقاء الساكنين.

* * *

---

(١) هذا جزء من حديث عائشة رضي الله عنها في بدء الوحي. وفيه (فقال ورقة بن نوفل: ليتني أكون حياً إذْ يخرجك قومك. فقال رسول الله ﷺ: «**أو مخرجيّ هم؟**» قال: نعم..) الحديث متفق عليه.

ومخرجيّ: أصله: مخرجون. جمع مخرج، من الإخراج، فلما أضيف إلى ياء المتكلم حذفت النون للإضافة. فاجتمعت واو ساكنة وياء. فأبدلت الواو ياء. وأدغمت في الياء. وأبدلت الضمة التي قبل الواو كسرة تكميلاً للتخفيف، وهو خبر مقدم. و(هم) مبتدأ مؤخر.

العامل في المبتدأ والخبر

١١٧ ـ وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالِابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

المبتدأ مرفوع، والرافع له عامل معنوي، وهو الابتداء، والابتداء هو التجرد للإسناد، ومعناه: كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها.

فإذا قلت: الكذب مذموم، فالكذب مرفوع، والذي رفعه عامل معنوي، وهو وجوده في أول الكلام لم يسبقه لفظ آخر، ويطلق على هذا العامل المعنوي (الابتداء).

وإذا قلت: هل من رجلٍ موجود، فـ(رجل) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والعامل فيه الابتداء، ولا أثر للحرف (من)؛ لأنه حرف جر زائد، فهو متجرد عن العوامل الأصلية.

وإذا قلت: رُبَّ رجلٍ قائمٌ. فرجل مبتدأ ـ كما تقدم ـ والعامل فيه الابتداء، ولا أثر للحرف (رب)؛ لأنه حرف جر شبيه بالزائد[1].

أما الخبر فعامل الرفع فيه هو المبتدأ، وهو عامل لفظي.

وهذا معنى **قوله**: (ورفعوا... إلخ) أي: حكم النحويون برفع المبتدأ بعامل معنوي، وهو الابتداء، وبرفع الخبر بعامل لفظي، وهو المبتدأ.

* * *

تعريف الخبر

١١٨ ـ وَالْخَبَرُ: الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ كَـ(ٱللَّهُ بَرٌّ)، وَ(الْأَيَادِي شَاهِدَهْ)

عرف الخبر دون المبتدأ اهتماماً بمحط الفائدة، وتوطئة لتقسيمه

---

(١) العامل ثلاثة أنواع:

أ ـ **أصلي**: وهو ما لا يستغنى عنه. مثل: أدوات النصب والجزم، وبعض حروف الجر.

ب ـ **زائد**: وهو ما يستغنى عنه. وإنما يؤتى به للتوكيد مثل: الباء ومن ـ في بعض التراكيب ـ (من حروف الجر) والحرف الزائد لا يحتاج مع مجروره إلى متعلق.

ج ـ **شبيه بالزائد**: وهو ما له معنى خاص، وليس له متعلق (وهذا النوع خاص ببعض حروف الجر) مثل: رُبَّ.

إلى مفرد وغيره، فالخبر هو: الجزء المتم الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور[1]، كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢].

وخرج بقولنا: (مع مبتدأ): فاعل الفعل، نحو: انتصر الحق. فإنه وإن كان متمماً للفائدة لكن ليس مع مبتدأ بل مع فعل، فيكون فاعلاً لا خبراً.

وخرج بقولنا: غير الوصف المذكور. فاعل الوصف ـ كما تقدم ـ نحو: أمسافر أبوك إلى مكة؟ فإنه وإن كان متمماً للفائدة لكن مع مبتدأ هو وصف.

وهذا معنى **قوله**: (والخبر الجزء المتم الفائدة) وسكت المصنف عن القيدين المذكورين؛ لأن ذلك معلوم من **قوله**: (مبتدأ زيد وعاذر خبر) للعلم بأن الخبر لا يكون إلّا مع مبتدأ غير الوصف، كما أن المثال يفيد ذلك.

وقوله: (كالله بر) أي: كثير الإحسان (والأيادي) أي: النعم؛ لأن اليد تطلق على النعمة. وقد ورد ذلك في كلام العرب. أما في آيات الصفات وأحاديثها فلا يجوز تفسير اليد بالنعمة؛ لأنه تأويل فاسد، بل تُثبت اليد لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته.

* * *

أقسام الخبر

١١٩ ـ وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَهْ   حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ

١٢٠ ـ وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى ٱكْتَفَى   بِهَا كَ(نُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى)

لما عرَّف الخبر شرع في أقسامه وأحكامه.. وهو ثلاثة أقسام:

١ ـ مفرد: وهو: ما ليس بجملة ولا شبه جملة، نحو: العدل مطلوب. قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾ [البقرة: ١٦٣] وله أحكام تأتي إن شاء الله.

---

(١) هذا هو الأصل والغالب أن الخبر يتمم بنفسه الفائدة مع المبتدأ؛ لأن المبتدأ محكوم عليه. والخبر محكوم به كما في الأمثلة. وقد يتممها أحياناً بمساعدة لفظ آخر كالنعت في مثل قوله تعالى: ﴿بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٌ عَادُونَ﴾ فإن معنى الخبر ﴿قَوۡمٌ﴾ معلوم. والذي تمم الفائدة الأساسية هو النعت بعده.

٢ ـ جملة اسمية[١]: نحو: الإسلام آدابه عالية. قال تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]. أو **فعلية**، نحو: العاقل يعرف ما ينفع. قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ﴾ [الأحزاب: ٤].

٣ ـ شبه جملة: وهو الظرف والجار والمجرور. ويأتي الكلام فيهما إن شاء الله.

فأما الجملة فهي قسمان:

الأول: أن تكون هي نفس المبتدأ في المعنى، نحو: حديثي: العملُ ثمرةُ العلم. فهذه الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ (حديثي) مطابقة له في المعنى. فالحديث هو (العمل ثمرة العلم) و(ثمرة العلم العمل) هو الحديث.

الثاني: ألا تكون نفس المبتدأ في المعنى، نحو: المجتهد يفوز بغايته.

فإن لم تكن نفس المبتدأ فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ[٢]، وهذا الرابط يجعل جملة الخبر شديدة الاتصال بالمبتدأ. ولولاه لكانت أجنبية؛ لأن الأصل في الجملة أنها كلام مستقل. فإذا جاء الرابط علم أنها للمبتدأ، ولهذا إن كانت نفس المبتدأ لم يُحتج إلى رابط كما سنذكر.

---

(١) إذا كان الخبر جملة اسمية فلا بد من اشتمال الكلام على مبتدأ أول ومبتدأ ثانٍ.

(٢) هذا أحد الشروط في الجملة الواقعة خبراً. والشرط الثاني: ألا تكون ندائية فلا يصح: خالد يا أعدل الناس. والثالث: ألا تكون مصدرة بأحد الحروف: لكن، وبل، وحتى، وهذه الثلاثة مجمع عليها كما قاله السيوطي وغيره «همع الهوامع» (١/ ٩٦) ويجوز في جملة الخبر أن تكون قسمية خلافاً لثعلب. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓا۟ أَوْ مَاتُوا۟ لَيَرْزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا﴾ [الحج: ٥٨] فجملة (ليرزقنهم) خبر المبتدأ (الذين) وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩] وفيه آيات أُخر، كما يجوز وقوع الجملة الإنشائية خبراً خلافاً لابن السراج. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤] فـ(الذين) موصول مبتدأ ضمن معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في خبره في قوله: (فبشرهم).

وهذا الرابط أنواع نذكر منه ما يلي:

١ ـ الضمير العائد على المبتدأ. وهو أصل الروابط وأقواها، وغيره خلف عنه، نحو: العلم يرفع العامل به. قال تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فنون الإناث هي الرابط.

والأصل في الضمير أن يكون مذكوراً، وقد يكون مقدراً، نحو: الصوف ذراع بعشرة؛ أي: ذراع منه. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ثُمَّ تَابُواْ مِنۢ بَعْدِهَا وَءَامَنُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأعراف: ١٥٣] فقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ مبتدأ، والخبر ﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ والرابط محذوف؛ أي: غفور لهم، أو رحيم بهم.

٢ ـ الإشارة إلى المبتدأ، نحو: العدلُ ذلك دعامةُ المُلك. قال تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]. فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة برفع (لباس) على أنه مبتدأ، و(التقوى) مضاف إليه، و(ذلك) مبتدأ ثان، و(خير) خبر عنه، والجملة خبر عن الأول. وفي الآية أعاريب أُخر(١). وكقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [الأعراف: ٤٢] على أحد الأعاريب فيها. وهو أن الخبر ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾.

٣ ـ تكرار المبتدأ بلفظه لقصد التفخيم أو التهويل أو التحقير، نحو: الإخلاصُ ما الإخلاصُ؟ الحربُ ما الحربُ؟ السارقُ من السارقُ؟ أو بمعناه، نحو: السيفُ ما المهندُ؟ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴿٢﴾﴾ [القارعة: ١، ٢] فـ﴿ٱلْقَارِعَةُ ﴿١﴾﴾ مبتدأ، ﴿مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴿٢﴾﴾ مبتدأ وخبر، والجملة خبر عن المبتدأ ﴿ٱلْقَارِعَةُ ﴿١﴾﴾.

---

(١) فقد قيل إن (ذلك) بدل من (لباس) أو عطف بيان أو صفة. هذا على قراءة الرفع، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي بنصب (لباس) عطفاً على قوله: ﴿أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾ [الأعراف: ٢٦] قال مكي: (والرفع أحب إلي؛ لأن عليه أكثر القراء، والنصب حسن) (الكشف ١/ ٤٦٠).

٤ ـ أن يكون الرابط عموماً يدخل تحته المبتدأ، نحو: الوفيُّ نِعْمَ الرجل. ومنه قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [آل عمران: ٧٦] فمن: مبتدأ، والخبر: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ والرابط العموم في قوله تعالى: ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾ الذين يدخل فيه ﴿مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ﴾.

أما القسم الأول وهو: أن تكون الجملة الخبرية هي نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج الجملة فيه إلى رابط، مثل: نطقي الله حسبي. فنطقي: مبتدأ. والاسم الكريم مبتدأ ثانٍ، وحسبي خبر عنه، والجملة خبر عن المبتدأ الأول، ولا رابط فيها؛ لأن قولك: (الله حسبي) هو معنى نطقي. فتقع جواباً لسؤال: ما نطقك؟

ومنه قوله تعالى: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ﴾ [يونس: ١٠] فـ﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾ مبتدأ. و﴿سُبْحَٰنَكَ﴾ معمول لفعل محذوف؛ أي: نسبح سبحانك. والجملة خبر، وهي نفس المبتدأ في المعنى، ومنه أيضاً قوله ﷺ: «**أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إلٰه إلّا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير**»[(١)].

وهذا معنى **قوله**: **(ومفرداً يأتي ويأتي جمله... إلخ)** أي: يأتي الخبر مفرداً. ويأتي جملة **(حاوية)** أي: مشتملة على **(معنى)** المبتدأ **(الذي سيقت)** خبراً **(له)** وعبر بقوله: (حاوية معنى) ولم يقل: (حاوية ضميراً) ليشمل جميع أنواع الرابط، ثم ذكر أن الجملة الواقعة خبراً **(إن تكن إياه)** أي: هي نفس المبتدأ في المعنى اكتفى بها عن الرابط، ثم ذكر المثال.

---

(١) رواه مالك في الموطأ والترمذي وغيرهما، وهو مرسل حسن. و(أفضل) مبتدأ (ما قلت) ما مصدرية. والمصدر المؤول مضاف إليه أي: أفضل قولي، ويصح كونها موصولة، والعائد محذوف. (أنا) توكيد للضمير المتصل (والنبيون) معطوف على الضمير المتصل (لا إله إلا الله) خبر المبتدأ.

وقوله: (وكفى) أي: وكفى به ﷻ حسيباً. فحذف حرف الجر وحده وهو (الباء) فانفصل الضمير الذي كان مجروراً في محل رفع، وصار تقديره: هو.

* * *

٢ ـ الخبر المفرد

١٢١ ـ وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ، وَإِنْ   يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنّْ

هذا هو القسم الثاني من أقسام الخبر وهو الخبر المفرد. والمراد به ما ليس بجملة ولا شبه جملة ـ كما تقدم ـ وإنما يكون كلمة واحدة، مثل: الكذب مذموم. أو ما هو بمنزلة الكلمة الواحدة، نحو: أنتم ثلاثةَ عشرَ. فـ(أنتم) مبتدأ و(ثلاثة عشر) مبني على فتح الجزأين في محل رفع خبر.

والمفرد نوعان:

١ ـ **الجامد:** وهو ما لم يؤخذ من غيره، نحو: خالد أخوك.

٢ ـ **المشتق:** ما أخذ من غيره، وهو يدل على معنى وذات[(١)]، نحو: أمك أحق الناس ببرك، فـ(أحق) خبر، وهو أفعل تفضيل.

فإن كان الخبر جامداً فإنه يكون فارغاً من الضمير، إلّا إذا تضمن معنى المشتق فإنه يتحمل ضميراً، نحو: قلبُ الظالم حَجَرٌ أي: قاسٍ لا يلين. وعليٌّ تميميٌّ؛ أي: منتسب إلى تميم، ففيهما ضمير مستتر؛ أي: حجر هو، وتميمي هو.

وإن كان مشتقاً فإنه يتحمل الضمير بشرطين:

الأول: أن يكون المشتق جارياً مجرى الفعل؛ أي: عاملاً عمل الفعل، وهو أربعة: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل، نحو: القمر طالع. الوفيُّ محبوب. المسجد رَحْبٌ. بعض الشر أهون من بعض.

---

(١) إذا قلت: كاتب. فهذا الوصف دل على شيئين: (ذات) فَعَلَتْ الكتابة. و(معنى) وهو الكتابة. فالمشتق يدل على (ذات) وشيء تعلق بهذه الذات، سواء فعلته أو وقع عليها من غيرها نحو: مضروب، أو اتصل بها بنوع من الاتصال.

فإن لم يجر مجرى الفعل لم يتحمل ضميراً، كاسم الآلة، نحو: كثرةُ المزاح مفتاحُ العداوة. وما كان على صيغة الزمان أو المكان، نحو: الصبح موعد السفر، هذا مجلسُ المدرس.

الثاني: ألا يرفع اسماً ظاهراً، نحو: أخالدٌ غائب أبوه؟ أو ضميراً بارزاً، نحو: أعلي ذاهب أنت إليه؟ فإن رفع ظاهراً أو بارزاً لم يرفع ضميراً مستتراً؛ لوجود فاعله منطوقاً به.

وهذا معنى **قوله**: (والمفرد الجامد فارغ... إلخ) أي: إن الخبر المفرد نوعان: جامد ومشتق، فالجامد فارغ من الضمير. والمشتق ليس بفارغ بل فيه ضمير مستكن؛ أي: مستتر. وهذا الضمير يعود على المبتدأ ليحصل ارتباط الخبر به ارتباطاً معنويّاً.

* * *

إبراز الضمير في الخبر المشتق

١٢٢ ـ وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا   مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا

لما ذكر أن الخبر المشتق يتحمل ضميراً، ذكر هنا حكم إبراز الضمير وإخفائه. والخبر بهذا الاعتبار نوعان:

١ ـ خبر مشتق جرى على من هو له؛ أي: إن الخبر صفة لمبتدئه، نحو: الكذب مذموم، فـ(مذموم) خبر عن (الكذب) وهو وصف له في المعنى.

وهذا النوع يستتر فيه الضمير[(١)]، فإن برز فهو توكيد للضمير المستتر.

٢ ـ خبر جرى على غير من هو له؛ أي: إن الخبر صفة لغير مبتدئه. فالبصريون يوجبون إبراز الضمير في هذا النوع مطلقاً أُمن اللبس أو لم يؤمن. فمثال أَمْنِ اللبس: البنتُ الأبُ مكرمتهُ هي. فالبنت: مبتدأ

(١) إلا إذا قصد الحصر فإنه يبرز نحو: علي ما قائم إلا هو. وإعرابه: فاعل لاسم الفاعل (قائم).

أول. والأب: مبتدأ ثان. ومكرمته: خبر عن الأب، وهو وصف للبنت؛ لأنها هي المكرمة للأب. فجرى الخبر على غير من هو له؛ لأنه خبر عن الأب وهو وصف للبنت. ولا لبس في هذا المثال، فيجوز حذف الضمير (هي)؛ لأن التأنيث قرينة على أن الخبر جرى على غير من هو له. أما البصريون فيوجبون إبرازه.

ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس: خالد علي مكرمه هو. فخالد: مبتدأ أول. وعلي: مبتدأ ثان. ومكرمه خبر عن الثاني. فيحتمل أن (مكرمه) وصف لعلي وأنه فاعل الإكرام، فيكون الخبر جرى على من هو له. ويحتمل أنه وصف لخالد، فيكون الخبر جرى على غير من هو له. فإن أريد الاحتمال الأول وجب استتار الضمير؛ ليكون استتاره دليلاً على هذا المعنى. فتقول: خالد علي مكرمه. وإن أريد الثاني وجب إبراز الضمير؛ ليكون إبرازه دليلاً على جريان الخبر على غير من هو له. فتقول: خالد علي مكرمه هو. فالضمير (هو) عائد على (خالد) والهاء في قوله: (مكرمه) عائدة على (علي).

وإلى مذهب البصريين أشار **ابن مالك بقوله**: **(وأبرزنه مطلقاً... إلخ)** فقوله: (وأبرزنه) أي: الضمير. (مطلقاً) أي: أُمن اللبس أو لم يؤمن. **(حيث تلا)** أي: وقع الخبر **(ما)** المراد: المبتدأ **(ليس معناه)** أي: معنى الخبر **(له)** أي: المبتدأ **(مُحَصَّلا)** أي: حاصلاً. والمعنى: أبرز الضمير، أمن اللبس أو لم يؤمن إذا وقع الخبر بعد مبتدأ ليس معنى هذا الخبر حاصلاً لذلك المبتدأ بل هو حاصل لغيره؛ أي: صفة لغيره. والمقصود أن يَجري الخبر على غير من هو له. وفي البيت من الغموض وتشتت الضمائر ما لا يخفى.

وأما الكوفيون فقالوا: إن أمن اللبس جاز الوجهان، كالمثال الأول. وإن خيف اللبس وجب الإبراز، كما في المثال الثاني. وقد

اختار ابن مالك مذهبهم في كتابه «الكافية»[(١)] فقال:

وإن تلا غير الذي تعلّقَا به فأبرز الضمير مطلقَا

في المذهب الكوفي شرط ذاك أن لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن

والحق أنه رأي حسن؛ لأنه إذا أمن اللبس فلا فائدة من أبراز الضمير سوى الإطالة، وهذا منافٍ للأصول اللغوية العامة. وقد ورد السماع بمذهبهم في قول الشاعر:

قَومِي ذُرَا المَجْدِ بَانُوهَا وقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وقَحْطَانُ[(٢)]

فقوله: (بانوها) خبر عن (ذرا) وهو صفة لـ(قومي) فجرى الخبر على غير من هو له، ولم يبرز الضمير، وذلك لأمن اللبس، فإن الذرا مبنية لا بانية، فلا فائدة من قوله: (بانوها هم).

* * *

الخبر شبه الجملة

١٢٣ ـ وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّْ نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنٍ) أَوِ (اسْتَقَرّْ)

هذا القسم الثالث من أقسام الخبر وهو شبه الجملة[(٣)]. والمراد به: الظرف بنوعيه الزماني والمكاني. والجار والمجرور، نحو: الصومُ يومَ الخميس، والتراويحُ ليلةَ الجمعة، ونحو: المسجدُ أمامَ البيت، ونحو: الكتاب في الحقيبة. قال تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢][(٤)]، وقال ﷺ: «**الصبر عند الصدمة الأولى**»[(٥)].

---

(١) «شرح الكافية» (١/ ٣٣٨).

(٢) ذُرا: بضم الذال. جمع ذروة. وهي أعلى الشيء. المجد: الكرم. بكنه ذلك: كنه كل شيء: غايته ونهايته وحقيقته. عدنان وقحطان: يريد العرب جميعاً. وقوله: (قومي) مبتدأ أول، والياء مضاف إليه (ذرا المجد) مبتدأ ثان، ومضاف إليه (بانوها) خبر عن المبتدأ الثاني، ومضاف إليه، والجملة خبر الأول.

(٣) تقدم في باب الموصول وجه التسمية بشبه الجملة، وأزيد هنا بأن هذا التعليل مبني عندهم على أن الخبر هو المتعلق المحذوف.

(٤) وقد وقع ظرف الزمان خبراً في قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ وهو على حذف مضاف، والتقدير ـ والله أعلم ـ: وقت الحج أشهر معلومات؛ لأن الأشهر ليست هي الحج، ولكنها وقت الحج.

(٥) رواه البخاري ومسلم.

ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين؛ أي: يحصل بالإخبار بهما فائدة بمجرد ذكرهما. بخلاف: محمد بك. وعلي مكاناً. لعدم الفائدة.

وقد حصل خلاف في الخبر هنا. والمشهور أن الخبر هو المتعلق المحذوف فيقدر فعلاً، نحو: استقر. أو وصفاً، نحو: كائن. وهذا هو الذي يجري على ألسنة المعربين.

وهذا معنى **قوله**: (وأخبروا بظرف... إلخ) أي: إن العرب أخبرت عن المبتدأ بالظرف أو بحرف الجر مع مجروره، ناوين بذلك تقدير المتعلق وصفاً، نحو: كائن. أو فعلاً، نحو: استقر.

ويرى آخرون أن الخبر هو نفس الظرف والجار والمجرور؛ لأنهما يتضمنان معنى صادقاً على المبتدأ، فيكونان في محل رفع خبر. وهذا رأي وجيه؛ لأن فيه تيسيراً[1]. فقوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ [الأنفال: ٤٢] ﴿أَسۡفَلَ﴾ ظرف منصوب في محل رفع خبر. وقوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] ﴿لِلَّهِ﴾ جار ومجرور في محل رفع خبر.

* * *

الإخبار باسم الزمان والمكان

١٢٤ ـ وَلَا يَكُونُ ٱسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

يقع اسم الزمان خبراً عن أسماء المعاني، نحو: الصوم غداً. ولا يخبر به عن أسماء الذوات، نحو: محمد اليوم؛ لعدم الإفادة. فإذا أفاد صح. والفائدة تحصل بثلاثة أشياء:

١ ـ تخصيص الزمان بوصف، نحو: نحن في يوم ممطر. أو

---

(١) تقدم في باب «الموصول» أن من النحاة من يرى أن الصلة في شبه الجملة هي الجار مع مجروره أو الظرف، وهذا مثله، وهكذا في باب «النعت» و«الحال»، دون أن نشير إلى أن كلاً منهما متعلق بمحذوف. وإن كان معتبراً ومنظوراً إليه من ناحية المعنى. ولعلك تراجع «شرح المفصل» (١/ ٩٠، ٩١)، «حاشية الصبان» (١/ ٢٠٠).

إضافة، نحو: نحن في شهر الصوم. أو علمية، مثل: نحن في رمضان. ويكون الظرف في هذا مجروراً بـ(في)[1]، والجار والمجرور في محل رفع خبر، على ما تقدم.

٢ ـ أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى، نحو: الليلةَ الهلالُ؛ أي: الليلةَ طلوعُ الهلالِ، ونحو: العنب شهورَ الصيف؛ أي: وجود العنب شهور الصيف. ومنه قوله ﷺ في يوم الجمعة: «**وهذا يومهم الذي فرض عليهم، فاختلفوا فيه، فهدانا الله له، فهم لنا فيه تبع، فاليهود غداً، والنصارى بعد غد**»[2]. والتقدير: عيد اليهود غداً[3]. والظرف ـ هنا ـ منصوب على الظرفية في محل رفع خبر.

٣ ـ أن يكون اسم الذات مشبهاً لاسم المعنى في حصوله وقتاً بعد وقت، نحو: الرُّطَبُ شهري ربيع. وهذا يجوز نصبه ظرف زمان، وجرّه بـ(في)، وهو في الحالتين في محل رفع خبر.

وهذا معنى **قوله**: (ولا يكون اسم زمان خبراً... إلخ) أي: لا يقع اسم الزمان خبراً عن المبتدأ إذا كان جثة. والمراد به: اسم الذات، لكن إن حصل بذلك فائدة جاز؛ لأن المدار عليها.

وسكت عن ظرف المكان؛ لأنه يجوز الإخبار عن الذات والمعنى بظرف المكان الخاص؛ لأنه تحصل به الإفادة، مثل: الكتاب أمامك. العلم عندك. بخلاف: العلم مكاناً فلا يصح؛ لأنه عام.

وإذا وقع ظرف المكان خبراً وكان متصرفاً، مثل: المدرّسون جانب والطلاب جانب، خالد أمامك؛ جاز فيه الرفع والنصب، وإن كان غير متصرف، نحو: الطائر فوق الغصن؛ وجب نصبه. وسيأتي

---

(١) إذا كان مجروراً بفي فلا يسمى ظرفاً اصطلاحاً؛ لأن هذه التسمية مقصورة عليه حين يكون منصوباً على الظرفية، فإن خرج عنها لم يسم ظرفاً، كما سيأتي إن شاء الله في باب (المفعول فيه).

(٢) رواه البخاري ومسلم.

(٣) انظر: «فتح الباري» (٢/٣٥٦)؛ و«شرح النووي على مسلم» (٥/٣٩٢).

الكلام على الظرف في باب «المفعول فيه» ـ إن شاء الله تعالى ـ.

* * *

مسوغات الابتداء بالنكرة

١٢٥ ـ وَلَا يَجُوزُ الْابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ ... مَا لَمْ تُفِدْ كَ(عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ)

١٢٦ ـ وَ(هَلْ فَتًى فِيكُمْ؟) فَ(مَا خِلٌّ لَنَا) ... وَ(رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا)

١٢٧ ـ وَ(رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ)، وَ(عَمَلْ ... بِرٍّ يَزِينُ)، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأن المبتدأ محكوم عليه. والخبر هو الحكم؛ لأن الغالب في المبتدأ أن يكون معلوماً للسامع والخبر مجهولاً له؛ كقولك: علي مخلص. ولا يجوز الحكم على مجهول؛ لعدم الفائدة، فلا تقول: طالب مجتهد.

ويصح وقوع المبتدأ نكرة بشرط الإفادة. وتحصل بأمور كثيرة منها:

١ ـ أن يكون الخبر مختصّاً ظرفاً أو جاراً أو مجروراً متقدماً على المبتدأ. ونعني بالمختص: أن يكون المجرور والمضاف إليه في الظرف صالحاً لأن يقع مبتدأ، نحو: في العلم نفع. قال تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾ [البقرة: ٧]، ونحو: عندي ضيف. قال تعالى: ﴿وَلَدَيۡنَا مَزِيدٞ﴾ [قٓ: ٣٥].

٢ ـ أن تكون النكرة عامة إما بنفسها، نحو: كلٌّ محاسب على عمله. قال تعالى: ﴿كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]، أو بغيرها كالاستفهام، نحو: مَنْ حافظٌ النظمَ؟ قال تعالى: ﴿أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ﴾؟ [النمل: ٦٣]. والنفي: ما رجل في الدار.

٣ ـ أن تكون النكرة موصوفة، سواء كانت الصفة مذكورة، نحو: نوم مبكر أفضل من سهر. قال تعالى: ﴿وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ﴾ [البقرة: ٢٢١]. أو مقدرة لقرينة معنوية تدل عليها، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنۢ بَعۡدِ ٱلۡغَمِّ أَمَنَةٗ نُّعَاسٗا يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ ظَنَّ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِۖ﴾ [آل عمران: ١٥٤] فالمسوغ للابتداء بالنكرة ﴿وَطَآئِفَةٞ﴾ صفة محذوفة؛ أي: وطائفة من غيركم.

بدليل: ﴿طَآئِفَةٞ مِّنكُمۡۖ﴾ وهذا على أحد الأقوال[١].

٤ ـ أن تكون النكرة عاملة، نحو: قراءة في كتب المتقدمين أنفع. قال النبي ﷺ: «**أمر بمعروف صدقة**»[٢]. وقال أيضاً: «**خمس صلوات كتبهن الله على العباد**»[٣].

وهذا معنى **قوله**: (ولا يجوز الابتداء بالنكرة... إلخ) أي: لا يصلح وقوع المبتدأ نكرة إلا إذا أفادت، ثم ذكر ستة أشياء تحصل بها الإفادة، وقد جمعناها في أربعة أمور.

هذا وقد أورد النحويون أنواعاً أخرى من المسوغات، وأوصلها بعضهم إلى نَيِّفٍ وثلاثين، وهي عند التحقيق متداخلة. ولعلهم قصدوا بذلك ألّا يحوجوا المبتدي إلى إعمال ذهنه في استنباطها من الأمثلة[٤].

* * *

١٢٨ ـ وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

تقديم الخبر جوازاً

(١) وقيل: إن المسوغ للابتداء بالنكرة وصفها بجملة: ﴿قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾ [آل عمران: ١٥٤] وتكون جملة (يظنون) الخبر، وقيل: إنَّ المسوغ وقوع النكرة بعد واو الحال.

(٢) رواه مسلم.

(٣) رواه مالك وابن ماجه.

(٤) قال ابن هشام في المغني ص(٦٠٨): (لم يعوِّل المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواطن الفائدة. فتتبعوها فمن مقل فمن مخل. ومن مكثر مورد ما لا يصلح. أو معدد لأمور متداخلة. والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور..) ثم ذكرها بشيء من التفصيل، وخلاصتها الأربعة المذكورة. و**الخامس**: العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به كقوله تعالى: ﴿طَاعَةٞ وَقَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞۚ﴾ [محمد: ٢١] والخبر محذوف على أحد الأعاريب أي: أمثل من غيرهما، و**السادس**: أن تكون مراداً بها الحقيقة نحو: رجل خير من امرأة. و**السابع**: أن تكون في معنى الفعل نحو: عجب لزيد. وكقوله تعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ١﴾ [المطففين: ١] فالأول للتعجب والثاني للدعاء، و**الثامن**: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من الخوارق نحو: شجرة سجدت، و**التاسع**: بعد إذا الفجائية، نحو خرجت فإذا رجل بالباب، و**العاشر**: أن تقع في أول جملة الحال؛ كقول الشاعر:

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوؤه كل شارق

للخبر من حيث التقديم والتأخير ثلاث حالات:

الأولى: التأخير عن المبتدأ، وهذا هو الأصل.

الثانية: وجوب التأخير.

الثالثة: وجوب التقديم.

أما الحالة الأولى: فإن الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ؛ لأنه وصف له في المعنى فاستحق التأخير كالوصف. ويجوز تقديمه على المبتدأ إذا لم يجب تأخيره ولم يجب تقديمه، نحو: محمد رسول الله. فيجوز تقديم الخبر على المبتدأ، إذ لا مانع من تقديمه. قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧] فتقديم الخبر في الآيتين من قبيل الجائز.

وهذا معنى **قوله**: (والأصل في الأخبار..) أي: والأصل والغالب في الأخبار أن تؤخر عن مبتدآتها، وجوز النحويون التقديم إذا لم يترتب عليه فساد لفظي أو معنوي على ما سيبين إن شاء الله، والألف في **قوله**: (أن تؤخرا) و(إذ لا ضررا) للإطلاق.

* * *

تأخير الخبر وجوباً

١٢٩ ـ فَٱمْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ   عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَيْ بَيَانِ

١٣٠ ـ كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا   أَوْ قُصِدَ ٱسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

١٣١ ـ أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ٱبْتِدَا   أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ كَ(مَنْ لِي مُنْجِدَا)

ذكر في هذه الأبيات **الحالة الثانية**، وهي وجوب تأخر الخبر وتقدم المبتدأ. وذلك في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة، أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ لوجود مسوغ، ولا قرينة تبين المبتدأ من الخبر، فيؤخر الخبر؛ لئلا يلتبس بالمبتدأ لو قدم. فمثال المعرفة: خالد زميلي. فالمراد من هذا المثال الإخبار عن خالد بأنه زميلي؛ لأن السامع يعرف خالداً، ولكنه يجهل علاقته بي؛ لأن الغالب في المبتدأ أن يكون معلوماً للسامع والخبر مجهولاً له ـ كما تقدم ـ فلو قلت: زميلي خالد. لم يصح المثال

على الاعتبار السابق، إذ لا قرينة تبين أن (زميلي) خبر مقدم؛ لأنه صالح لأن يكون مبتدأ، ويكون المراد: أنه يعرف (زميلي) ولكنه يجهل اسمه، فصار هناك فرق بين الجملتين. ومثال النكرة: أكبر منك سنّاً أكثر منك تجربة، فإن كلّاً من المبتدأ والخبر نكرة، وكل منهما متخصص بالمجرور بعده، فلو قدم الخبر لأوقع في لبس؛ إذ لا توجد قرينة تعينه وتميزه من المبتدأ، فيلتبس المحكوم بالمحكوم عليه، ويفسد المعنى.

فإن وجد قرينة لفظية، نحو: رجل فصيح حاضر. أو معنوية، نحو: أخي أبي في الشفقة. جاز تقديم الخبر، فتقول: حاضر رجل فصيح، وأبي في الشفقة أخي؛ لأن الوصف في المثال الأول عَيَّن المبتدأ. وفي الثاني يعلم أن المراد الحكم على الأخ بأنه كالأب في الشفقة، ولا يعقل العكس، والمحكوم عليه هو المبتدأ. فيكون (أخي) مبتدأ تقدم أو تأخر. ومن ذلك قول الشاعر:

بَـنُـونَـا بَـنُـو أَبْـنَـائِـنَـا وبَـنَـاتُـنـا ... بَنُوهُـنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

أي: بنو أبنائنا مثل بنينا، ولا يراد العكس، إذ يصير المعنى: أن بنيهم مثل بني أبنائهم، وهذا غير مراد؛ إذ لا يصح تشبيه الأبناء بأبناء الأبناء، فالقرينة المعنوية سوغت تقديم الخبر (بنونا) وتأخير المبتدأ (بنو أبنائنا)، دون أن يحصل لبس في المعنىٰ.

الموضع الثاني: أن يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ، نحو: الدنيا تفنىٰ. قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ﴾ [الروم: ١١] ولو قدم الخبر لصار من باب الفعل والفاعل، لا من باب المبتدأ والخبر.

فإن رفع الفعل اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً جاز التقديم، نحو: خالد قدم والده. والمحمدان سافرا، فتقول: قدم والده خالد، وسافرا المحمدان، فـ(خالد) و(المحمدان) مبتدأ مؤخر، وما قبلهما خبر مقدم(١).

---

(١) انظر: «شرح ابن عقيل» (١/ ٢٣٤).

الموضع الثالث: أن يكون الخبر محصوراً فيه المبتدأ[١] بـ(إنما)، نحو: إنما الناس أعداء لما يجهلون. أو بـ(إلا) نحو: ما الكتاب إلّا جليس لا يمل. قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌۚ﴾ [هود: ١٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]. فلا يجوز تقديم الخبر؛ لأن المقصور عليه مع (إنما) هو المؤخر. ومع (إلا) ما بعدها. فلو قدم لم يعلم أنه مقصور عليه مقدم، فيحصل لبس.

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ مستحقاً للتصدير إما بنفسه أو بغيره. فالأول: كأسماء الاستفهام، نحو: مَنْ فاتحُ بلاد السند؟ قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]. وأسماء الشرط، نحو: من يفعل الخير يجد ثوابه. قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣]. والثاني: كالمبتدأ المقترن بلام الابتداء[٢]، نحو: لَيَدٌ كاسبةٌ خيرٌ من يد عاطلة. قال تعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧].

وإلى هذه المواضع الأربعة أشار **بقوله**: **(فامنعه حين يستوي الجزءان... إلخ)** أي: امنع تقدم الخبر إذا استوى (الجزءان) أي: المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير ولا قرينة تبين أن هذا مبتدأ وهذا خبر. وكذا امنع تقدم الخبر إذا كان الفعل مع فاعله أو نائبه هو الخبر، وهذا يقتضي وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقاً، وقد علمت أن المنع في صورة واحدة، والجواز في صورتين، وكذا امنع تقدم الخبر إذا قصد استعمال هذا الخبر منحصراً فيه مبتدؤه. كما في قصر الرسول ﷺ على

---

(١) الحصر والقصر بمعنى واحد. ويكثر الأول عند النحاة، والثاني عند البلاغيين. والقصر: تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص. فمثلاً: إنما الحياة تعب. يفيد تخصيص الحياة بالتعب، بمعنى أن الحياة وقف على التعب لا تفارقه إلى الراحة. ومنشأ هذا التخصيص من وجود (إنما) وتسمى (طريق القصر) والحياة: مبتدأ، وتعب: خبر. وهذا المبتدأ محصور في الخبر.

(٢) يأتي تعريفها ـ إن شاء الله ـ في باب (إن وأخواتها) وقد وقع تقديم المبتدأ مع لام الابتداء في القرآن في ستة وعشرين موضعاً على ما ذكره الدكتور محمد عضيمة في «دراساته» (٣/ ١/ ٢٧٨).

الإنذار في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌۚ﴾ [هود: ١٢] فلا يتعداه إلى هداية التوفيق، وكذلك امنع تقدم الخبر إذا كان خبراً عن مبتدأ ذي لام ابتداء (أو لازم الصدر) أي: أو كان خبراً عن مبتدأ لازم الصدر (كمن لي منجداً) وهذا مثال للاستفهام. ويلحق به ما أضيف إلى ما له الصدارة، نحو: سيارةُ مَنْ الموجودة عند الباب؟ فيجب تقديم المبتدأ؛ لأنه اكتسب الصدارة بإضافته إلى مستحقها، وهو (من) الاستفهامية.

* * *

تقديم الخبر وجوباً

١٣٢ ـ وَنَحْوُ: (عِنْدِي دِرْهَمٌ)، وَ(لِي وَطَرْ) مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ

١٣٣ ـ كَذَا إذا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ

١٣٤ ـ كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا كَـ(أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا)

١٣٥ ـ وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا كَـ(مَا لَنَا إِلَّا ٱتِّبَاعُ أَحْمَدَا)

ذكر في هذه الأبيات **الحالة الثالثة**، وهي وجوب تقديم الخبر على المبتدأ. وذلك في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلّا تقدم الخبر، وهو ظرف أو جار ومجرور. فالأول، نحو: بعد الضيق فرج. قال تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [قٓ: ٣٥]، والثاني نحو: في الإيجاز بلاغة. قال تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨] وإنما وجب تقديم الخبر هنا؛ لأنه لو أخّر لتوهم السامع أنه صفة لا خبر؛ لأن النكرة أحوج إلى الصفة منها إلى الخبر، ولبقي ينتظر الخبر.

فإن كان للنكرة مسوغ جاز التقديم والتأخير، نحو: رجل عالم عندي. وعندي رجل عالم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢] فالظرف خبر لا صفة؛ لأن النكرة لما وصفت ضعف طلبها للظرف.

الثاني: أن يكون في المبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر، نحو: لِمجالس العلم روّادها. قال تعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤] وإنما وجب تقديم الخبر؛ لأنه لو أخّر لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو ممنوع هنا.

الثالث: أن يكون الخبر له صدر الكلام في جملته. ومما له الصدارة أسماء الاستفهام، نحو: متى السفر؟ قال تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ﴾ [النحل: ٢٧].

الرابع: أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ بـ(إنما) أو بـ(إلا)، نحو: إنما القائد خالد(١). وما الهادي إلا الله. قال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [التغابن: ١٢]، وقال تعالى: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [المائدة: ٩٩]. فلا يجوز تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ لئلا يختلّ الحصر المطلوب ويختلف المراد.

وإلى هذه المواضع الأربعة أشار **بقوله**: **(ونحو عندي درهم... إلخ)** أي: التزم تقديم الخبر في كل مثال جاء فيه المبتدأ نكرة ولا مسوغ لها إلّا تقدم الخبر. (والوطر: الغرض والحاجة) وكذا يُلتزم تقدم الخبر **(إذا عاد عليه)** أي: على بعض الخبر ضمير **(مما به)** أي: من المبتدأ الذي **(يخبر)** به **(عنه)** أي: عن المبتدأ، حال كون الخبر مفسراً هذا الضمير العائد عليه. وكذا يلتزم تقدم الخبر إذا كان يلزم تصديره في الكلام، نحو: **(أين من علمته نصيرًا)** فـ(أين): اسم استفهام خبر مقدم مبني على الفتح في محل رفع، و(من) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر. وكذا يجب تقديم خبر المحصور فيه؛ أي: خبر المبتدأ الذي وقع فيه الحصر، مثل: **(ما لنا إلا اتباع أحمدا)** فـ(لنا) خبر مقدم. و(اتباع أحمدا) مبتدأ مؤخر، ومضاف إليه، والألف في (أحمدا) للإطلاق.

* * *

---

(١) في هذا المثال قصر صفة القيادة على خالد وأنها لا يتصف بها غيره. فالمحكوم عليه في المثال هو (خالد) وهو المبتدأ المتأخر. والمحكوم به وهو صفة القيادة هي الخبر المتقدم. ولما كان المبتدأ مقصوراً عليه وجب تأخيره.

حذف المبتدأ أو الخبر جوازاً

١٣٦ ـ وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمَا؟)
١٣٧ ـ وَفِي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ؟) قُلْ: (دَنِفْ) فَ(زَيْدٌ) ٱسْتُغْنِيَ عَنْهُ؛ إِذْ عُرِفْ

يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دلَّ عليه دليل، ولم يتأثر المعنى بحذفه. فمثال حذف الخبر أن يقال: من عندك؟ فتقول: خالد. التقدير: خالد عندي. ومن حذف الخبر قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥] أي: وظلها دائم.

وأما حذف المبتدأ فيكثر في جواب الاستفهام، نحو: كيف الحال؟ فيقال: حسن. التقدير: الحال حسن. قال تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ[1] ۝٥ نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ ۝٦﴾ [الهمزة: ٥، ٦] أي: هي نار الله.

وبعد (فاء الجزاء) نحو: من أخلص في عمله فلنفسه؛ أي: فإخلاصه لنفسه. قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٠٤] أي: فإبصاره لنفسه وعماه عليها. وبعد القول، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا﴾ [الفرقان: ٥] أي: هو أساطير الأولين.

وهذا معنى **قوله**: (وحذف ما يعلم جائز) أي: يجوز حذف ما يعلم من مبتدأ أو خبر، ثم مَثَّلَ لهما.

* * *

حذف الخبر وجوباً

١٣٨ ـ وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا ٱسْتَقَرّْ
١٣٩ ـ وَبَعْدَ (وَاوٍ) عَيَّنَتْ مَفْهُومَ (مَعْ) كَمِثْلِ: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ)
١٤٠ ـ وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا
١٤١ ـ كَ(ضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئًا)، و(أَتَمّْ تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحِكَمْ)

---

(١) ما: مبتدأ. وأدرى: فعل ماض. والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والكاف مفعول أول و(ما) مبتدأ. و(الحطمة) خبر، والجملة في محل نصب المفعول الثاني لأدرى. وجملة (أدرى) خبر المبتدأ (ما).

يجب حذف الخبر في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ بعد (لولا) الامتناعية. والمبتدأ المذكور بعد (لولا) على ثلاثة أضرب:

١ ـ مخبر عنه بكون غير مقيد، وهو الكون المطلق أو الكون العام، وهو الذي يدل على مجرد الوجود العام من غير زيادة، نحو: لولا الهواء ما عاش مخلوق. وفي هذا يجب حذف الخبر. قال تعالى: ﴿**وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ**﴾ [البقرة: ٢٥١][١]. وتقديره: موجود.

٢ ـ مخبر عنه بكون مقيد[٢] لا يدرك معناه عند حذفه، وفي هذا يجب ذكر الخبر ولا يجوز حذفه، نحو: لولا زيد محسن إليَّ ما أتيت. ومنه قوله ﷺ: «**يا عائشة لولا قومُك حديثٌ عهدهم بكفر لنقضت الكعبة...**» الحديث[٣]. فلا يجوز حذف الخبر (حديثٌ عهدهم بكفر) إذ لا دليل عليه[٤].

٣ ـ مخبر عنه بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه، وهذا يجوز ذكره ويجوز حذفه، نحو: لولا أنصارُ محمد حَمَوْهُ ما سلم. فيجوز ذكر الخبر (حموه) وحذفه؛ لأنه يعلم من قوله: أنصار محمد.

---

(١) لولا: حرف امتناع لوجود. وهو حرف شرط غير جازم، (دفع الله) مبتدأ، ومضاف إليه (الناس) مفعول به للمصدر (بعضهم) بدل من الناس، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع. (ببعض) جار ومجرور متعلق بـ(دفع)، (لفسدت الأرض) الجملة جواب الشرط لا محل لها من الإعراب، وخبر المبتدأ محذوف.

(٢) الكون المقيد هو الوجود المقيد بشيء آخر يزيد على مطلق الوجود. فإذا قلت: خالد في الدار. فإن التقدير عند الجمهور: خالد مستقر أو كائن في الدار. فهذا كون عام؛ أي: وجود عام خالٍ من أي شيء آخر معه، فإذا قلت: خالد نائم في الدار. فهذا كون خاص. ولهذا لا يجوز ـ عندهم ـ حذفه إذ لو حذف لاتجه الذهن عند التقدير إلى الكون العام، لعدم الدليل على المحذوف. وفي قولك: لولا خالد جاء إليَّ ما حضرت. الخبر (جاء إليَّ) وهو كون خاص فلا يحذف لما ذكرنا. وقد ذكرت الكون العام والخاص في باب «الموصول».

(٣) رواه البخاري ومسلم.

(٤) انظر: «عمدة القاري» (٢/ ١٧٤).

الثاني: أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم، بحيث يغلب استعماله في القسم، نحو: لعمر الله لأنصرنَّ المظلوم؛ أي: لعمر الله قسمي. قال تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [الحجر: ٧٢] أي: لعمرك قسمي، فحذف الخبر؛ لأن جواب القسم عوض عنه.

فإن لم يكن المبتدأ صريحاً في القسم بأن غلب استعماله في غير القسم لم يجب الحذف، نحو: عهدُ الله لأفعلن الخير؛ أي: عهد الله عليَّ. فلك حذف الخبر (عليَّ) ولك إثباته.

الثالث: أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية، وهي التي يصح حذفها، ووضع كلمة (مع) موضعها فلا يتغير المعنى بل يتضح، نحو: كل إنسان وعمله. فـ(كل) مبتدأ، و(إنسان) مضاف إليه، و(عمله) معطوف على الخبر، والخبر محذوف للعلم به، ولأن العطف يسد مسده. والتقدير: (مقترنان).

فإن لم تكن الواو للمعية أصلاً، بل لمجرد التشريك في الحكم لم يحذف الخبر وجوباً، نحو: خالد وعلي متباعدان. أو كانت للمعية ولكنها ليست نصّاً لم يحذف وجوباً ـ أيضاً ـ نحو: الرجل وجاره مقترنان. وإنما لم تكن نصّاً لأن الجار لا يلزم جاره، ولا يكون معه في الأوقات كلها أو أكثرها.

الرابع: أن يكون المبتدأ مصدراً، أو اسم تفضيل مضافاً إلى مصدر، وبعده حال سدت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبراً.

فالأول نحو: احترامي الطالب مهذباً. فـ(احترامي) مبتدأ. و(الطالب) مفعول به للمصدر. و(مهذباً) حال من الطالب. وهذه الحال لا تصلح أن تكون خبراً، إذ لا يقال (احترامي مهذب)[1] وإنما الخبر

---

(١) ولأن الجملة الاسمية المقرونة بالواو وقعت موقع الخبر في مثل قوله ﷺ: «**أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد**» رواه مسلم. فـ(أقرب) مبتدأ. والجملة الاسمية =

ظرف محذوف مع جملة فعلية بعده أضيف لها. والتقدير: احترامي الطالب إذا كان مهذباً (في المستقبل) وتقدر (إذ) في الماضي، وحذف هذا الخبر لوجود ما يسد مسده في المعنى، وهو الحال.

ومثال اسم التفضيل: أنفع عمل الصانع متقناً. والخبر فيه كما في المثال الذي قبله.

فإن كانت الحال صالحة لوقوعها خبراً للمبتدأ المذكور فلا حذف حينئذٍ، بل يجب رفع هذه الحال لتكون هي الخبر، نحو: إكرامي الضيف عظيم.

وإلى هذه المواضع الأربعة أشار **بقوله**: **(وبعد لولا غالباً حذف الخبر... إلخ)** أي: وجب حذف الخبر بعد (لولا) في غالب أحوالها وهو وقوع الكون العام بعدها، وقد استقرّ وثبت هذا الحكم وهو حذف الخبر، إذا كان المبتدأ نصّاً في اليمين؛ أي: الحلف والقسم.

وكذا يحذف الخبر وجوباً إذا وقع بعد واو أفادت المعية نصّاً. وكذا يحذف وجوباً قبل حال لا تصلح أن تكون خبراً للمبتدأ الذي خبره **(قد أضمرا)** أي: قد حذف وقُدّر، ثم مثَّل بمثالين: أحدهما: المبتدأ مصدر. والثاني: المبتدأ اسم تفضيل مضاف.

تتمة:

لم يتعرض ابن مالك ﷫ في الألفية لمواضع حذف المبتدأ وجوباً، وقد ذكرها في «الكافية»، وأنا أذكر أشهرها كما يلي:

الأول: أن يكون خبره نعتاً مقطوعاً للمدح أو الذم أو الترحُّم؛ نحو: اقتد بعمرَ العادلُ. اجتنب اللئيمَ الخسيسُ. تصدق على الفقيرِ الكبيرُ.

= الحالية (وهو ساجد) سدت مسد الخبر. فهذا يدل على أن انتصاب (مهذباً) على الحال، لا على أنه خبر لـ(كان) محذوفة. إذ لا يقترن الخبر بالواو. انظر: «المغني» لابن هشام ص(٥٣٧).

فالأصل أن النعت في هذه الأمثلة يتبع المنعوت في الإعراب. ولكن يجوز قطعه إلى الرفع لغرض بلاغي: هو أهمية هذه الكلمات، وتوجيه النظر إليها بجعلها جملة أخرى، ويخرج من كونه نعتاً إلى كونه خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره (هو). قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [المؤمنون: ٩١، ٩٢] فقد قرأ نافع وأبو بكر[١] وحمزة والكسائي برفع (عالم) على أنه خبر لمبتدإ محذوف. وقرأ الباقون بالجرِّ على أنه صفة للاسم الكريم.

والثاني: أن يكون خبره مخصوص نعم أو بئس؛ نحو: نعم المصنفُ البخاريُّ. بئس الخلقُ خلفُ الوعد. فـ(البخاري) و(خلف الوعد) خبران لمبتدإ محذوف وجوباً تقديره (هو) أي: الممدوح أو المذموم[٢].

الثالث: أن يكون خبره مصدراً نائباً عن فعله، نحو: سمعٌ وطاعة. فـ(سمعٌ) خبر لمبتدإ محذوف؛ أي: أمري سَمْعٌ وطاعة. والأصل: أسمع سمعاً، وأطيع طاعةً. لكن عدلوا إلى الرفع لإفادة الدوام. قال تعالى: ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨] أي: فأمري صبر جميل.

الرابع: أن يكون الخبر مشعراً بالقسم، نحو: في ذمتي لأفعلن الخير. التقدير: في ذمتي يمين؛ أي: مُتَعَلَّقُ يمين. وهو ما يدل عليه الجواب (لأفعلن الخير) لأن الفعل هو الذي يستقر في الذمة، وليس اليمين.

* * *

(١) أبو بكر هو عاصم بن أبي بهدلة، وهو مع حمزة والكسائي يقال لهم: الكوفيون.

(٢) هذا على أحد الأعاريب. وفي المخصوص أعاريب أخرى، تأتي ـ إن شاء الله ـ، في باب (نعم وبئس).

تعدد الخبر

١٤٢ ـ وَأَخْبَرُوا بِٱثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَ(هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا)

يجوز تعدد الخبر لأنه وصف للمبتدأ في المعنى. والصفة الاصطلاحية تتعدد، فكذا ما هو بمنزلتها.

ولا فرق بين أن يكون الخبران في معنى خبر واحد، أو لا يكونان كذلك. وضابط الأول ألّا يصح الإخبار بكل واحد على انفراده، نحو: البرتقال حلو حامض؛ أي: متوسط بين الحلاوة والحموضة. وهذا تعدد في اللفظ دون المعنى.

وضابط الثاني: أن يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده، نحو: معهدُنا علميٌّ أدبيٌّ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥﴾ [البروج: ١٤، ١٥]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٢] وهذا تعدد في اللفظ والمعنى[(١)]. قال الشاعر يصف الذئب:

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ ويَتَّقِي بِأُخْرَى المَنَايَا فَهْوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ[(٢)]

وهذا معنى **قوله**: (وأخبروا باثنين... إلخ) أي: أخبرت العرب بخبرين أو بأكثر عن مبتدأ واحد.

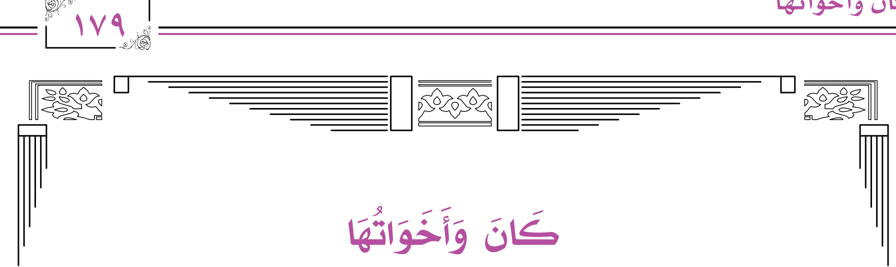
وقوله: (هم) مبتدأ، و(سراة) خبر أول وهو جمع (سري) على غير قياس[(٣)]. بمعنى: شريف. و(شُعَرا) خبر ثانٍ. وأصله: شعراء بالمد، فقصره للضرورة.

---

(١) من يمنع تعدد الخبر في هذه الصورة يجعل الأول خبراً وما بعده نعتاً، أو خبراً لمبتدأ محذوف. وهذا مذهب ضعيف، والصحيح أخذ الكلام على ظاهره دون اللجوء إلى تقدير.

(٢) مقلتيه: عينيه. المنايا: جمع منية وهي الموت. وقوله: (يقظان هاجع) خبر بعد خبر.

(٣) لأن القياس في جمع (فعيل) المعتل اللام، أن يكون على وزن (أفعلاء)، كتقي وأتقياء وذكي وأذكياء. وأما (فعيل) الصحيح اللام فجمعه على وزن (فُعَلاء) كشريف وشرفاء وكريم وكرماء.



كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

عمل (كان) وأخواتها وما يشترط لذلك

١٤٣ ـ تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَا ٱسْمًا، وَالْخَبَرْ تَنْصِبُهُ كَـ(كَانَ سَيِّدًا عُمَرْ)

١٤٤ ـ كَـ(كَانَ) (ظَلَّ) (بَاتَ) (أَضْحَى) (أَصْبَحَا) (أَمْسَى) وَ(صَارَ) (لَيْسَ) (زَالَ) (بَرِحَا)

١٤٥ ـ (فَتِئَ) وَ(ٱنْفَكَّ) وَهٰذِي الْأَرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

١٤٦ ـ وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) مَسْبُوقًا بِـ(مَا) كَـ(أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا)

لما فرغ ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء، وهي ستة، ثلاثة منها أفعال، وهي: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها. وثلاثة منها حروف، وهي: ما وأخواتها، وإن وأخواتها، ولا النافية للجنس. ولكل نوع باب مستقل.

وتسميتها بالنواسخ لأن النسخ في اللغة يطلق على الإزالة. وهذه الأفعال والحروف تزيل حكم المبتدأ والخبر وتغيُّره.

فكان وأخواتها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، وقد ذكر ابن مالك ثلاثة عشر فعلاً، وهي من حيث العمل ثلاثة أقسام:

الأول: ما يعمل هذا العمل بلا شرط[1] وهو ثمانية أفعال بترتيب ابن مالك، وهي: كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار،

(١) أي مما يذكر في القسمين الآخرين، وإلا فإن لها شروطاً عامة تشاركها فيها بقية الأفعال. وهي شروط تفهم مما سيأتي تفصيله في الباب مثل:
١ ـ أن يتأخر اسمها عنها.
٢ ـ (ليس) لا يجوز تقدم خبرها عليها على القول المختار.
٣ ـ ومن شروطها: ألا يكون خبرها جملة إنشائية. راجع «النحو الوافي» (١/٥٤٦).

ليس، نحو: ليس التقتير محموداً. قال تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]. فـ﴿كَانَ﴾ فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر. ﴿رَبُّكَ﴾ اسمها مرفوع، والكاف مضاف إليه ﴿قَدِيرًا﴾ خبرها منصوب بالفتحة.

الثاني: ما يعمل بشرط أن يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء، وهو أربعة: (زال ـ التي مضارعها يزال[١] ـ وبرح، وفتئ، وانفك) فمثال النفي: لا زال البرد قارساً. قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]. وقال تعالى: ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾﴾ [طه: ٩١]، وقد يكون النفي مقدراً، كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتأ. ومثال النهي: لا تزل محسناً ما عشت. قال الشاعر:

صَاحِ شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ ... تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِيْنُ[٢]

ومثال الدعاء: لا زال بيتكم معموراً بطاعة الله.

القسم الثالث: ما يعمل بشرط أن تسبقه (ما) المصدرية الظرفية. ومعنى المصدرية أنها تقدر بالمصدر وهو (الدوام)، والظرفية لنيابتها عن الظرف وهو (المدة)، وهذا القسم خاص بـ(دام)، نحو: لا أصحبك ما دمت منحرفاً. قال تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي: مدة دوامي حيّاً.

---

(١) زال التي مضارعها يزال ليس لها مصدر مستعمل. أما زال التي مضارعها (يزيل) فمصدرها (الزيل) وهي فعل تام ليست من الأفعال الناسخة. ومعناها: مَيّزَ وفَصلَ نحو: زِلْ كتبك عن كتبي. وكذا (زال) التي مضارعها (يزول) فإنها فعل لازم وليست من الأفعال الناسخة. ومعناها: هلك وفني وانتقل، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا﴾ [فاطر: ٤١] ومصدرها الزوال وسأذكر ذلك إن شاء الله.

(٢) صاح: منادى مرخم (والترخيم حذف آخر المنادى) والأصل: يا صاحبي. وهو ترخيم غير قياسي لأنه نكرة، والقياس ألا يرخم مما ليس آخره تاء إلا العلم. (شمر) فعل أمر أي: استعد للموت بالعمل الصالح والتوبة النصوح. والخروج من حقوق العباد.

وهذا معنى **قوله**: **(ترفع كان المبتدا... إلخ)** أي: ترفع (كان) المبتدأ حالة كونه اسماً لها والخبر تنصبه. **(ككان سيداً عمر)** أي: كان عمرُ سيّداً. ثم ذكر أخوات (كان) وأن الأربعة الأخيرة في الترتيب تتبع نفياً أو شبه نفي. ومعنى تتبعه؛ أي: تليه وتقع بعده، ثم بيّن أن الفعل (دام) في العمل مثل (كان) في عملها بشرط أن يسبقه (ما المصدرية الظرفية) ولم يذكر أنها (مصدرية ظرفية) لضيق الوزن. فاكتفى بالمثال **(أعط ما دمت مصيباً درهماً)**؛ أي: مدة دوامك مصيباً الدرهم أو مصيباً المحتاج.

أما معاني هذه الأفعال:

فالفعل (كان): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في الماضي. إما مع الانقطاع، نحو: كان الجو صحواً. وإما مع الاستمرار، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤].

و(ظل): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في جميع النهار ـ غالباً ـ نحو: ظل الجوُّ معتدلاً. وقد تكون بمعنى (صار) عند وجود قرينة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨].

و(بات): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت البيات وهو الليل، نحو: بات الحارس ساهراً.

و(أضحى): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت الضحى، نحو: أضحى الطالب نشيطاً.

وتُستعمل كثيراً بمعنى (صار)، نحو: أضحى الهاتف ضروريّاً في هذا العصر.

و(أصبح): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت الصباح، نحو: أصبح الساهر متعباً.

وتُستعمل كثيراً بمعنى (صار) عند وجود قرينة، نحو: أصبح النفط دعامة الصناعة.

و(أمسى): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت المساء، نحو: أمسى الجو بارداً.

و(صار): يفيد تحوُّل الاسم من حالته إلى الحالة التي يدل عليها الخبر، نحو: صار الحديد باباً[١].

و(ليس): يفيد نفي الخبر عن الاسم في الزمن الحالي عند الإطلاق، نحو: ليست المكتبة مفتوحة.

فإن وجد قرينة تدل على أن النفي واقع في الزمن الماضي أو المستقبل وجب الأخذ بها، نحو: ليس المطر نازلاً أمس، ونحو: ليس الضيف مسافراً غداً.

وقد يكون المراد منها نفي الحكم نفياً مجرداً من الزمن، نحو: ليس العلم سهلاً.

وأما (ما زال وما برح وما فتئ وما انفكّ) فهذه الأربعة تدل على ملازمة الخبر للاسم ملازمة مستمرة لا تنقطع، أو مستمرة إلى وقت الكلام، ثم تنقطع بعد وقت طويل أو قصير. فالأول نحو: ما زال الأدب حلية طالب العلم. ومثال الثاني: لا يزال الخطيب متكلماً. ما فتئ صالح مُنْكِرَاً.

وأما (دام) فتفيد مع معموليها استمرار المعنى الذي قبلها مدة

---

(١) هناك أفعال تستعمل ناسخة مثل (صار) في معناها منها: (رجع) في قوله ﷺ: «**لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض**» متفق عليه. ومنها (ارتد) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦] ومنها (غدا) كما في قول الشاعر:

إذا غدا مَلِكٌ باللهو مشتغلاً ... فاحكم على ملكه بالويل والحَرَبِ

أي: الخراب والنهب...

ومنها: (استحال) كقوله ﷺ: «**فاستحالت غرباً**» أي: صارت، والحديث متفق عليه. وهو في فضائل عمر رضي الله عنه، والغرب ـ بسكون الراء ـ: الدلو العظيمة التي تتخذ من جلد الثور..

انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٣٤٦)، «حاشية الخضري» (١/ ١١٢).

محددة، هي مدة ثبوت معنى خبرها لاسمها، نحو: لا أصحبك ما دمت مقصراً. فنفي الصحبة يدوم بدوام وقت معين محدد، وهو: مدة التقصير.

* * *

تصرُّف الأفعال الناقصة

١٤٧ ـ وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ ٱسْتُعْمِلَا

النسخ في هذا الباب ـ وهو رفع المبتدأ ونصب الخبر ـ ليس مقصوراً على الأفعال الماضية المتقدم ذكرها. بل يشملها وما قد يكون لمصادرها من المشتقات، وذلك أن أفعال هذا الباب ثلاثة أقسام:

الأول: جامد ـ أي: لا يتصرف مطلقاً، ولا يوجد له غير الماضي ـ وهو فعلان: (ليس) اتفاقاً. و(دام) في أشهر الآراء.

الثاني: ما يتصرف تصرُّفاً ناقصاً فليس له إلّا الماضي والمضارع واسم الفاعل. وهذا القسم هو الأربعة المسبوقة بالنفي أو شبهه، وهي: (زال، برح، فتئ، انفك)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] واسم الفاعل، نحو: لست زائلاً صديقك.

الثالث: ما يتصرف تصرُّفاً شبه كامل. فله الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل، دون اسم المفعول وباقي المشتقات، وهو سبعة: (كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار). فمثال المضارع قوله تعالى: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]. ومثال الأمر قوله تعالى: ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥]. ومثال اسم الفاعل قول الشاعر:

وما كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِناً أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا[١]

(١) كائناً: حال. وفيه ضمير مستتر هو اسمه. وخبره (أخاك) ومنجداً: مفعول ثان.

ومثال المصدر قول الشاعر:

بِبَذْلٍ وحِلْمٍ سَادَ في قَوْمِهِ الفَتَى وكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ[(١)]

وهذا معنى **قوله**: (وغير ماض مثله قد عملا..) أي: إن غير الماضي ـ إن وجد واستعمل ـ يعمل عمل الماضي؛ وذلك كالمضارع والأمر وما يوجد من المشتقات الأخرى[(٢)].

* * *

توسط الخبر في هذا الباب

١٤٨ ـ وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ ....

لخبر كان وأخواتها مع اسمها ثلاث حالات:

الأولى: وجوب تقديم الاسم وتأخير الخبر، وذلك في موضعين:

الأول: أن يكون الاسم محصوراً في الخبر، نحو: ما كان الكتاب إلّا جليساً لا يمل. إنما كان الناس أعداءً لما يجهلون. قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً[(٣)] وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥].

الثاني: أن يكون إعراب الاسم والخبر غير ظاهر، نحو: كان شريكي أخي. فلو قدم الخبر (أخي) لأوقع في لبس؛ لعدم ما يدل عليه. وقد تقدم شرح ذلك في الموضع الأول من مواضع تأخير الخبر في باب «الابتداء».

---

(١) وكونك: مبتدأ، والكاف اسم الكون في محل رفع. انظر: «بحث إعراب الضمير» و(إياه) خبر الكون. ويسير: خبر المبتدأ.

(٢) من الأساليب الأدبية الشائعة: (كائناً ما كان) و(كائناً من كان) في مثل: سأردع الظالم كائناً من كان. وأصدع بالحق كائناً ما كان. وإعرابه: (كائناً) اسم فاعل من (كان) الناقصة حال منصوبة، واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على الشيء السابق وهو صاحب الحال، و(ما) أو (من) نكرة موصوفة مبنية على السكون في محل نصب خبر (كائن)، و(كان) فعل ماض تام، وفاعله ضمير مستتر يعود على (ما) أو (من)، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة (ما) أو (من)، والتقدير: سأردع الظالم كائناً إنساناً كان، وسأصدع بالحق كائناً شيئاً كان أي: كائناً أي شيء وجد أو أي إنسان وجد.

(٣) المكاء: بضم الميم هو التصفير، والتصدية: التصفيق.

الحالة الثانية: أن يكون توسُّط الخبر بين العامل والاسم واجباً (وهو وجوب تقديم الخبر على الاسم) ومن مواضع ذلك:

الأول: أن يكون الخبر محصوراً في الاسم، نحو: ما كان مستفيداً إلّا المجدُّ. قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ [الجاثية: ٢٥]؛ أي: ما كان حجتهم إلّا قولهم.

الثاني: أن يتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر، نحو: كان في الفصل طلّابه.

الحالة الثالثة: جواز الأمرين: تقديم الاسم على الخبر، أو تأخيره عنه، وذلك إذا لم يوجد ما يوجب التوسُّط أو التأخُّر، نحو: كان الخطيب مؤثراً. أو كان مؤثراً الخطيب. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] فـ﴿حَقًّا﴾ خبر كان مقدم و﴿نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ اسمها مؤخر ومضاف إليه. ومنه ـ أيضاً ـ قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧] فقد قرأ حمزة وعاصم في رواية حفص ـ من السبعة ـ بنصب ﴿ٱلْبِرَّ﴾ على أنه خبر ليس مقدم. والمصدر المؤول من ﴿أَن تُوَلُّواْ﴾ اسمها مؤخر؛ أي: ليس البرَّ توليةُ وجوهكم. وقرأ الباقون برفع ﴿ٱلْبِرَّ﴾ على أنه اسم ﴿لَّيْسَ﴾ والخبر المصدر المؤول.

هذا إن كان الخبر مفرداً أو شبه جملة، فإن كان الخبر جملة فالأحسن تأخيره عن الناسخ واسمه؛ لأن تقديمه غير معروف في الكلام الفصيح.

وهذه **الحالة الثالثة** هي التي ذكرها **بقوله**: **(وفي جميعها توسط الخبر أجز)** أي: أجز توسُّط الخبر بين الناسخ واسمه في جميع الأفعال السابقة.

* * *

١٤٨ ـ .... وَكُلُّ سَبْقَهُ (دَامَ) حَظَرْ

١٤٩ ـ كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ (مَا) النَّافِيَهْ فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ

تقديم الخبر

١٥٠ ـ وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ (لَيْسَ) ٱصْطُفِي ....

أفعال هذا الباب من حيث تقدم الخبر عليها ثلاثة أقسام:

الأول: (ما دام): وهذه لا يجوز فيها تقدم الخبر على (ما) المتصلة بها. فلا تقول: لا أصحبك مسافراً ما دام علي. وعلّلوا لذلك بأن تقديم الخبر على (ما) يقتضي تقديم بعض الصلة على الموصول(١) وهذا ممنوع.

وأما تقديم الخبر على (دام) وحدها فالظاهر الجواز. تقول: أُترك قراءة الكتاب ما دام الفكر مشغولاً. وتقول: أُترك قراءة الكتاب ما مشغولاً دام الفكر.

القسم الثاني: (ليس): وقد وقع الخلاف في جواز تقديم خبرها عليها. والمنع أرجح؛ لأنه لم يرد في لسان العرب تقديم الخبر عليها، والذي يجيز التقديم يستدل بتقديم معمول خبرها في قوله تعالى عن عذاب الكفار: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]. ووجه الاستدلال: أن قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ منصوب بخبر ليس ﴿مَصْرُوفًا﴾ فهو معمول له. وتقدم المعمول يشعر بجواز تقدُّم العامل.

وأجيب بأن هذه القاعدة غير مطردة(٢)، ثم إن المعمول في الآية ظرف، وهو يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره.

---

(١) لأن (ما) مصدرية كما تقدم. وهي من الموصولات الحرفية. والموصول الحرفي ـ كالاسمي ـ يحتاج إلى صلة ـ كما ذكرنا في أول باب الموصول ـ فجملة (دام علي مسافراً) هي صلة الحرف المصدري. فإذا تقدم الخبر على (ما) فقد تقدم بعض أجزاء الصلة على الموصول.

(٢) فقد أجاز النحاة تقديم معمول خبر (إن) على اسمها دون تقديم الخبر، نحو: إنَّ في الدار خالداً جالس. وقدموا معمول الفعل المنفي بلم أو لن دونه، نحو: زيداً لم أضرب..

القسم الثالث: باقي أفعال الباب ولها حالتان:

الأولى: أن تتقدم عليها (ما) النافية، وتحت هذا قسمان:

الأول: ما كان النفي شرطاً في عمله وهو: (ما زال وأخواتها).

الثاني: ما لم يكن النفي شرطاً في عمله، وهو: (كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار).

فيجوز تقديم الخبر على الفعل وحده. فتقول: ما معترفاً زال خالد. وما بارداً أصبح الجو. والأصل: ما زال خالد معترفاً. وما أصبح الجو بارداً.

وأما تقدُّمه على (ما) النافية. فمن قال: لها الصدارة منع تقدُّم الخبر عليها، نحو: نشيطاً ما أصبح هشام. ومن قال: ليس لها الصدارة أجاز.

فإن كان النفي بغير (ما) كـ(لن) جاز تقديم الخبر عليها؛ لوروده عن العرب. وذكر ابن مالك في «شرح الكافية» أنه جائز عند الجميع[1]. فتقول: لن يصبح الذي يسهر نشيطاً. وتقول: نشيطاً لن يصبح الذي يسهر.

الحالة الثانية: ألّا تتقدم عليها (ما) النافية. وهذا خاص بغير (زال وأخواتها). ويجوز في هذا تقدُّم الخبر على الفعل الناسخ. واستدلوا بتقدُّم المعمول، كقوله تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمۡ كَانُواْ يَظۡلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]. ولم يرد تقدُّم الخبر نفسه[2]، فـ﴿إِيَّاكُمۡ﴾ مفعول ﴿يَعۡبُدُونَ﴾ و﴿أَنفُسَهُمۡ﴾ مفعول

---

(١) «شرح الكافية» (١/٣٩٨) وحكى في التسهيل (١/٢٦١) الخلاف عن الفراء، وأشار إلى ذلك ابن هشام في «أوضح المسالك» (١/٢٤٦).

(٢) لكن قد يقال: لِمَ يستدلون على جواز تقديم الخبر ـ هنا ـ على الناسخ بما ورد من تقدم المعمول، ويمنعون هذا الاستدلال في تقدم خبر (ليس). مع أن السماع مفقود في كلا الموضعين؟؟ قد يجاب بأن ليس أضعف في العمل لجمودها ولدلالتها على معنى النفي، فأُلحقت بـ(ما) التي تلزم الصدارة.

﴿يَظۡلِمُونَ﴾ وقد تقدم المفعولان. ولذا قال ابن السراج: (القياس جواز ذلك ولم يسمع).

وقد يجب تقدُّم الخبر على الناسخ. وذلك إذا كان الخبر اسماً واجب الصدارة كأسماء الاستفهام، نحو: أين كان الغائب؟ قال تعالى: ﴿قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُمۡ سُنَنٞ فَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ ١٣٧﴾ [آل عمران: ١٣٧] فـ﴿كَيۡفَ﴾ اسم استفهام في محل نصب خبر كان مقدم وجوباً، و﴿عَٰقِبَةُ﴾ اسمها.

قال ابن مالك: (وكلٌّ سَبْقَهُ دام حظر... إلخ) أي: إن كل العرب أو كل النحاة منع تقدُّم خبر دام عليها، والمراد تقدُّمه على (ما)، هذا هو المتبادر من النظم بقرينة ما بعده، ثم قال: (كذاك سبقُ خبرٍ ما النافية) أي: كما منع العرب أو النحاة تقدُّم خبر (دام) على (ما) كذاك تقدّم الخبر على (ما) النافية فهو محظور (فجيء بها متلوة) أي: ائت بـ(ما) النافية سابقة يتلوها غيرها (لا تاليه) أي: لا مسبوقة. وهذا الشطر مع ما فيه من توكيد ما قبله. ففيه إفادة أن (ما) تلزم الصدارة في جملتها أبداً. ثم قال: (ومنعُ سبقِ خبرٍ ليس اصْطُفِي) أي: اختير منع تقدُّم الخبر على (ليس). و(خبرٍ) يقرأ بالتنوين.

* * *

استعمال أفعال هذا الباب تامة

١٥٠ ـ .... وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

١٥١ ـ وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، والنَّقْصُ فِي (فَتِئَ) (لَيْسَ) (زَالَ) دَائِمًا قُفِي

أفعال هذا الباب قسمان:

الأول: ما يكون تامّاً وناقصاً.

والثاني: ما لا يكون إلا ناقصاً.

ومعنى النقصان: احتياج هذه الأفعال إلى منصوب إذ لا يتم معناها بذكر مرفوعها فقط، بل تظل محتاجة إلى ما يكمل معناها، وذلك بالخبر. فإذا قلت: كان علي. لم تدل إلّا على الوجود المطلق الذي هو

ضد العدم، وهذا غير مراد ولا مطلوب. فإذا جاء الخبر وقلت: كان عليٌّ مسافراً. تحدد المراد وتعين المطلوب.

ومعنى التمام: اكتفاؤها بمرفوعها وعدم احتياجها إلى خبر، شأنها في ذلك شأن الأفعال الأخرى التامة. فإذا قلت: إذا كان رمضان فاجتهد في الصدقة. وجدت أن المعنى تام لا نقص فيه. ولو وضعت بدل (كان) الفعل (جاء) ـ مثلاً ـ تم المعنى، ولم يختلف المراد.

وكل أفعال هذا الباب تستعمل تامة وناقصة إلّا ثلاثة وهي:

١ ـ فتئ.

٢ ـ ليس.

٣ ـ زال التي مضارعها يزال ـ كما تقدم ـ أما (زال) التي مضارعها (يزول) فهي تامة وليست من أفعال هذا الباب، نحو: صلاة الظهر إذا زالت الشمس. وقد جاء مضارعها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ(١) وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ﴾ [فاطر: ٤١].

ومن أمثلة الأفعال التامة في هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِۖ﴾ [البقرة: ١٩٣] فـ﴿فِتۡنَةٞ﴾ فاعل تكون التامة، وهي بمعنى تحصل أو تقع. وقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] أي: ترجع، و﴿ٱلۡأُمُورُ﴾ فاعل. وقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾ [هود: ١٠٧] أي: ما بقيت. و﴿ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ فاعل. وقوله تعالى: ﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ وَحِينَ تُصۡبِحُونَ ١٧﴾ [الروم: ١٧] أي: حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح.

---

(١) (أن تزولا) في تأويل مصدر مجرور بحرف محذوف أي: من الزوال، إن قلنا: يمسك بمعنى: يمنع، أو عن الزوال. أو مفعول لأجله أي: لئلا تزولا. وقوله: (إن أمسكهما) أي: ما يمسكهما، فإنْ بمعنى (ما)، وقوله: (من أحد) من: زائدة إعراباً لا معنى و(أحد) فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلّاً.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا ۝٦٠﴾ [الكهف: ٦٠]. فقوله: ﴿لَآ أَبْرَحُ﴾ أي: لا أذهب. فهو مضارع تام مرفوع، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا).

وتقول: أضحينا؛ أي: دخلنا في الضحى. وبات بالقوم؛ أي: نزل بهم ليلاً. ولو ظل الظلم لهلك الناس. فـ(ظل) بمعنى: دام. وتقول: فككت حلقات السِّلْسِلة فانفكت؛ أي: انفصلت.

وهذا معنى **قوله**: (وذو تمام..) أي: التام من أفعال هذا الباب ما يستغني بمرفوعه عن منصوبه، وما سوى المكتفي بمرفوعه (ناقص) لاحتياجه إلى المنصوب. والنقص في (فتئ) و(ليس) و(زال) ماضي (يزال) (دائماً قفي)؛ أي: تبعها ولازمها.

* * *

أحكام معمول الخبر

١٥٢ ـ وَلا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ إلَّا إذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّْ

لما ذكر الناظم ـ فيما مضى ـ حكم تقدُّم الخبر على الاسم بين هنا حكم تقدُّم معمول الخبر، وهو توسُّطه بيَّن الناسخ واسمه، والمراد بالمعمول: ما عمل فيه الخبر من ظرف أو جار ومجرور أو مفعول به، نحو: كان هشام قارئاً الكتاب.

فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً فسيأتي حكمه، وإن كان غيرهما؛ كالمفعول به فهنا صورتان:

الأولى: أن يتقدم معمول الخبر وحده على الاسم، ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم، نحو: كان القادمُ راكباً سيارةً. فتقول: كان سيارةً القادمُ راكباً.

وهذه الصورة ممنوعة عند البصريين؛ لمخالفتها القاعدة العامة وهي: (أنه لا يجوز أن يلي العامل ـ مباشرة ـ معمولٌ لعامل آخر)[1]. ويجيزها الكوفيون لقول الفرزدق:

(١) فإذا قلت: كان سيارة القادم راكباً. فقد ولي العامل (كان) قولك: (سيارة) وهو =

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَولَ بيُوتِهِمْ   بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا[(١)]

فقدم الشاعر معمول خبر كان وهو (إياهم) على اسمها، وهو (عطية) مع تأخير الخبر، وهو جملة (عودا) عن الاسم.

الثانية: أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم. ويتقدم المعمول على الخبر، فتقول: كان سيارةً راكباً القادمُ. وهذه الصورة ممنوعة عند سيبويه وأكثر البصريين، ويجيزها الكوفيون وبعض البصريين؛ لقول الشاعر:

فَأَصْبَحُوا والنَّوىٰ عَالِي مُعَرَّسِهِمْ   ولَيْسَ كُلَّ النَّوى تُلْقِي المَسَاكِينُ[(٢)]

فقدم الشاعر معمول خبر كان وهو (كلَّ النوى) لأنه مفعول (تلقي) على اسمها وهو (المساكين) مع تقدُّم الخبر ـ أيضاً ـ وهو جملة (تلقي) وتأخُّره عن المعمول، وهذا على أحد الأعاريب.

وبقي صورة **ثالثة** في هذه المسألة، وهي: أن يتقدم الخبر والمعمول على الاسم، ويتقدم الخبر على المعمول، نحو: كان قارئاً الكتابَ خالد. وهذه الصورة جائزة باتفاق؛ لأنه لم يل كان معمول الخبر، وإنما وليها الخبر.

= معمول لعامل آخر وهو (راكباً) لأنه مفعول به منصوب لـ(راكباً) فلا يصح أن نقدمه ونضعه بعد عامل آخر.

(١) قنافذ: جمع قنفذ، وهو حيوان شائك معروف، لا ينام الليل، بل يجول بحثاً عما يقتات به، هداجون: جمع هداج. صيغة مبالغة من الهَدْج أو الهَدَجان، والهَدَجانُ والهَدْجُ: مشية الشيخ الضعيف أو مشية فيها ارتعاش. (عطية) أبو جرير. والشاعر يصفهم بأنهم كالقنافذ يمشون ليلاً حول البيوت للدعارة والسرقة مشية الشيخ الهرم؛ لئلا يشعر بهم أحد، وقد ورثوا هذه الصفة عن عطية أبي جرير، و(قنافذ) خبر المبتدأ محذوف أي: هم قنافذ. والأصل: هم كالقنافذ.

(٢) النوى: جمع مفرده نواة. والنواة: عجمة التمر والزبيب وغيرهما. والمراد هنا الأول. معرسهم: المعرس: موضع النزول آخر الليل. وأراد به الموضع الذي أنزلهم فيه. فلما أصبحوا ورأى من النوى شيئاً كثيراً في معرسهم أنشد القصيدة ومنها هذا البيت. مبيناً كثرة ما قدم لهم من التمر. وكثرة ما أكلوا مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها، بل يلقون بعضاً ويأكلون بعضاً.

هذا إذا كان المعمول غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن كان واحداً منهما فإنه يجوز أن يلي كان معمول خبرها باتفاق؛ للتوسع فيهما، نحو: كان عندك خالد مقيماً. وما زال في المسجد علي معتكفاً.

وهذا معنى **قوله**: (ولا يلي العامل... إلخ) أي: لا يقع معمول الخبر بعد العامل وهو (كان وأخواتها) إلّا إذا أتى المعمول ظرفاً أو حرف جر مع مجروره. والقول بالمنع وجيه جدّاً، لمخالفة هذا الأسلوب للنهج العام الذي تسير عليه الجملة في نظام تكوينها المأثور، وترتيب كلماتها، وهذا ملحوظ في الجمل التي عرضناها.

* * *

تأويل ما خالف قاعدة المعمول

١٥٣ ـ وَمُضْمَرَ الشَّانِ ٱسْمًا ٱنْوِ إِنْ وَقَعْ مُوهِمُ مَا ٱسْتَبَانَ أَنَّهُ ٱمْتَنَعْ

هذا البيت على رأي المانعين في الصورتين السابقتين، وهم البصريون، يبيّن طريقتهم في تأويل ما خالف القاعدة، ومعناه: أنه إذا ورد من كلام العرب ما ظاهره أنه ولي (كان وأخواتها) معمول خبرها كالبيتين السابقين فإنه يُؤَوَّلُ على أن في (كان) ـ مثلاً ـ ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن[1]، وهو اسمها، فلم يل المعمول العامل، وإنما ولي العامل اسمه.

وهناك تأويلات وتخريجات أخرى، لا تخلو من التكلف، كل ذلك لإدخال الوارد عن العرب تحت القاعدة العامة التي ذكرنا ـ قبل هذا البيت ـ ولا داعي لهذه التأويلات والأعاريب المتكلفة، والعربي لا يعرف شيئاً منها، فتحفظ مثل هذه الأمثلة ولا يُقاس عليها؛ لقلتها، ومخالفتها النسق الصحيح الوارد في تركيب الجملة.

* * *

(١) تقدم الكلام على ضمير الشأن في أول «النكرة والمعرفة» في مباحث «الضمير».

١٥٤ ـ وَقَدْ تُزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ كَ(مَا كَـانَ أَصَـحَّ عِـلْـمَ مَـنْ تَـقَـدَّمَـا) زيادة «كان»

تنفرد كان عن باقي أخواتها بأحكام خاصة، والمذكور منها ـ هنا ـ أربعة:

الأول: أنها تأتي زائدة، ومعنى زيادتها: أنها غير عاملة، وأن الكلام يستغني عنها ولا ينقص معناه بحذفها[1]، وزيادتها لإفادة التوكيد وتقوية الكلام.

وعلى هذا فـ(كان) الزائدة غير كان الناقصة وكان التامة.

وشرطوا لزيادتها شرطين:

الأول: أن تكون بصيغة الماضي. وقد وردت زيادتها بلفظ المضارع قليلاً؛ كقول الشاعر:

أَنْـتَ تَـكُـونُ مَـاجِـدٌ نَـبِـيْـلُ إذا تَـهُـبُّ شَـمْـأَلٌ بَـلِـيـلُ[2]

الثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين كالمبتدأ والخبر، نحو: الكتابُ كان مفيدٌ. أو الفعل والفاعل، نحو: لم يتكلم كان عالمٌ. أو الموصول وصلته، نحو: حضر الذي كان دَعْوتُه. أو الصفة والموصوف، نحو: ذهبت لزيارة صديقٍ كان مريضٍ. أو ما التعجبية وفعل التعجُّب، نحو: ما كان أطيبَ كلامَك.

ولا يُقاس على شيء من ذلك، بل هو مقصور على السماع، إلا مع فعل التعجُّب فالقياس سائغ.

وهذا معنى **قوله**: (وقد تُزاد كان... إلخ) أي: تأتي (كان) زائدة، وزيادتها (في حشو) أي: توسُّط بين شيئين متلازمين، ثم مثَّل لزيادتها بين (ما) التعجبية وفعل التعجب. والتقليل في قوله: (وقد تزاد) بالنسبة

---

(١) لكنها تدل على الزمان الماضي إذا زيدت بلفظ الماضي، ولا سيما إذا كانت زيادتها بين (ما) التعجبية وفعل التعجب.

(٢) شمأل: ريح تهب من جهة الشمال. بليلُ: رطبة ندية. و(نبيل) صفة أو خبر ثان.

إلى عدم زيادتها، فلا ينافي كثرتها في ذاتها[١].

* * *

حذف «كان» مع اسمها

١٥٥ ـ وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ   وَبَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ) كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرْ

الثاني: مما اختصت به كان: جواز حذفها مع اسمها وبقاء خبرها. وهذا الحذف نوعان:

١ ـ **كثير**: بعد (إن) و(لو) الشرطيتين.

٢ ـ **قليل**: بدونهما.

فمثال الحذف بعد (إن): المرء محاسب على عمله إن خيراً فخير، وإن شرّاً فشر. فـ(خيراً) خبر لكان المحذوفة مع اسمها و(فخير) خبر لمبتدأ محذوف. والتقدير: إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير، وإن كان عمله شرّاً فجزاؤه شر. ومنه قول الشاعر:

قد قِيلَ ما قِيلَ إنْ صِدْقاً وإنْ كَذِباً   فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذا قِيْلَا

ومثال الحذف بعد (لو): اقرأ ولو صفحةً في اليوم؛ أي: ولو كان المقروء صفحة.

ومنه قوله ﷺ: «**بلّغوا عني ولو آيةً**»[٢]؛ أي: ولو كان المبلَّغ آية.

ومثال الحذف بدونهما قول بعض العرب: (من لدُ شَوْلاً فإلى إتلائها)[٣]؛ أي: ربيت هذه الناقة من لد كانت شولاً فاستمر ذلك إلى إتلائها. وهذا مقصور على ما ورد، فلا يُقاس عليه لندرته.

---

(١) وقد ورد عن العرب زيادة بعض أخوات (كان) كأصبح وأمسى. فقالوا في الدنيا: ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها. وحُكم على هذا بالشذوذ فلا يقاس عليه.

(٢) رواه البخاري.

(٣) هذا كلام عربي يجري مجرى المثل. والظاهر أنه في نعت إبل. والشول: هي التي ارتفعت ألبانها وجفت ضروعها. أو أنه مصدر شالت الناقة بذنبها: رفعته للضراب. وحذف نون (لدن) لكثرة الاستعمال. والإتلاء: أن تصير الناقة مُتلية. أي: يتلوها ولدها بعد الوضع.

وهذا معنى **قوله**: (ويحذفونها..) أي: إن العرب تحذف (كان) مع اسمها ويبقون الخبر. ولما نصَّ على بقاء الخبر دلّ على أن الاسم حذف معها، وقد اشتهر هذا الحذف بعد (إن) و(لو) الشرطيتين.

* * *

حذف «كان» وحدها

١٥٦ ـ وَبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ (مَا) عَنْهَا ٱرْتُكِبْ   كَمِثْلِ: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَٱقْتَرِبْ)

الثالث: مما انفردت به (كان): أنها تحذف ويبقى اسمها وخبرها، وذلك بعد (أنْ) المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليل شيء بشيء.

مثال ذلك: أما أنت غنيّاً فتصدق. والأصل: تصدق لأن كنت غنيّاً. فقدمت اللّام وما بعدها على (تصدق) للاختصاص، ثم حذفت اللام للاختصار والتخفيف فصار: أن كنت غنيّاً. ثم حذفت (كان) فانفصل الضمير المتصل بها على القاعدة المعروفة، فصار: أن أنت غنيّاً. ثم أُتِي بـ(ما) عوضاً عن (كان) ثم أدغمت النون في الميم، فصار: أما أنت غنياً. فـ(أما) عبارة عن (أن) المصدرية المدغمة في (ما) الزائدة النائبة عن (كان) و(أنت) اسم لكان المحذوفة. و(غنيّاً) خبرها.

وهذا معنى **قوله**: (وبعد أن تعويض ما... إلخ) أي: وقع في كلام العرب تعويض (ما) عن (كان) بعد حذفها، وذلك بعد (أن) المصدرية.

وقوله: (عنها) يفيد أن الاسم والخبر لم يحذفا؛ لأنه لم يذكر عوضاً إلّا لكان وحدها.

* * *

حذف النون من مضارع «كان»

١٥٧ ـ وَمِنْ مُضَارِعٍ لِـ(كَانَ) مُنْجَزِمْ   تُحْذَفُ (نُونٌ)، وَهْوَ حَذْفٌ مَا ٱلْتُزِمْ

الرابع: مما اختصت به (كان): جواز حذف لام مضارعها[١] وهي النون من (لم يكن)[٢] وذلك بأربعة شروط:

---

(١) لأن (كان) أصلها (كون) على وزن (فعل) فالنون هي لام الكلمة، والمضارع (يكون) على وزن (يَفْعُلُ) وفيه إعلال بالتسكين..

(٢) أصل هذا الفعل بعد الجزم: لم يكوْنْ. فهو مجزوم بالسكون على النون. فالتقى =

١ ـ أن يكون مجزوماً. فلا حذف في نحو: من تكون له الجائزة؟ لعدم الجزم.

٢ ـ أن يكون الجزم بالسكون. فلا حذف في نحو: إن أهملتم لم تكونوا مستفيدين؛ لأن الجزم ليس بالسكون وإنما بحذف النون.

٣ ـ ألّا يقع بعد النون ضمير نصب. بخلاف قوله ﷺ لعمر رضي الله عنه في شأن ابن صياد: «**إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلّا يكنه فلا خير لك في قتله**»[(١)] فلا يجوز حذف النون، لوقوع الهاء وهي ضمير نصب بعدها.

٤ ـ ألّا يقع بعدها ساكن. بخلاف قولك: لم يكن الجو صحواً. فلا تحذف النون لوقوع الساكن بعدها، وهو (أل) التعريف. وأجازه يونس شيخ سيبويه.

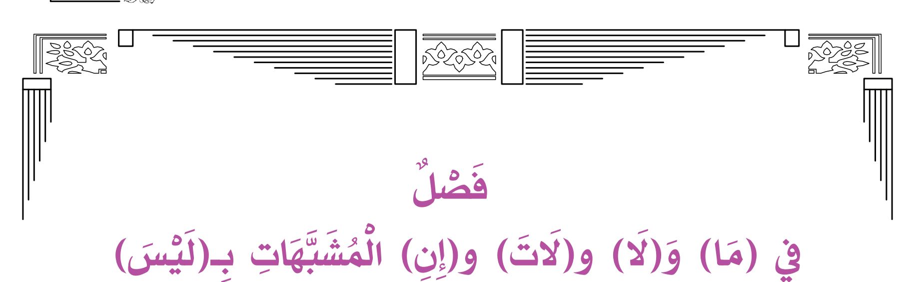
والمثال الجامع للشروط: لم يَكُ طالبُ العلم مقصراً. قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠].

ولا فرق في هذا الحذف بين كان الناقصة ـ كما مثلنا ـ وبين كان التامة؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠] فقد قرأ الحرميان ـ نافع بن عبد الرحمٰن المدني وعبد الله بن كثير المكي ـ برفع (حسنة) وحذف النون. وهذه هي التامة، وقرأ بقية السبعة بالنصب، على أنها ناقصة. والتقدير: وإن تك الذرة حسنة.

وهذا معنى **قوله**: (ومن مضارع لكان منجزم..) أي: تحذف النون من الفعل المضارع لكان إذا كان مجزوماً. وهذا حذف لم تلتزمه العرب فهو جائز، وهو كثير جدّاً في كلامهم نثراً وشعراً.

= ساكنان: الواو والنون. فحذفت الواو للتخلص من التقائهما. فصار: لم يكن. ثم حذفت النون تخفيفاً.

(١) الحديث متفق عليه، وقد تقدم عند الكلام على الضمير في باب «النكرة والمعرفة».



فَصْلٌ
فِي (مَا) وَ(لَا) و(لَاتَ) و(إِنِ) الْمُشَبَّهَاتِ بِـ(لَيْسَ)

عمل «ما» وشروط عملها

١٥٨ ـ إِعْمَالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إِنْ) ... مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ
١٥٩ ـ وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَـ(مَا ... بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا) أَجَازَ الْعُلَمَا

تقدم في باب (كان وأخواتها) أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى أفعال وحروف. وسبق الكلام على (كان وأخواتها) وهي أفعال. وذكر المصنف في هذا الفصل الحروف الأربعة العاملة عمل (كان). وإنما قدمها على أفعال المقاربة؛ لأنها أقوى شبهاً بباب (كان) من أفعال المقاربة، حيث أشبهت (ليس) في المعنى وهو النفي، والعمل وهو رفع المبتدأ ونصب الخبر. والأحرف الأربعة هي:

١ ـ ما: وهو حرف يفيد نفي المعنى عن الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق. وبعض العرب كالحجازيين يعمله. وبعض آخر كبني تميم، يهمله مع بقاء معناه[١]، فالذين يعملونها ـ وهم الحجازيون ـ. يرفعون بها الاسم وينصبون الخبر، نحو: ما الحقُّ منهزماً، وبلغتهم جاء التنزيل. قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وقال تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْۖ﴾ [المجادلة: ٢][٢] بكسر التاء، ولا تعمل عندهم إلا بأربعة شروط:

(١) الإهمال هو الموافق للقياس. لعدم اختصاصها بالأسماء. لكن إذا ورد الإعمال في أفصح الكلام فلا قيمة لهذا التعليل.

(٢) هُنَّ: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع اسم (ما) أمهاتهم: خبر (ما) منصوب وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم. والهاء: مضاف إليه، والميم علامة الجمع. وفي القرآن آية ثالثة وهي قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ٤٧﴾ [الحاقة: ٤٧] فإن الظاهر أن ﴿حَٰجِزِينَ﴾ خبر (ما) لأنه محط الفائدة. واسمها =

١ ـ ألّا يقترن اسمها بـ(إنْ) الزائدة. فيبعد شبهها بـ(ليس)؛ لكون (إن) لا تقترن باسمها، فإن اقترن بطل عملها، نحو: ما إنِ الحقُّ منهزمٌ.

٢ ـ ألّا ينتقض نفي خبرها بـ(إلّا) فإن انتقض بطل عملها، نحو: ما دنياك إلّا فانية. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

فإن انتقض النفي بـ(غير) لم يبطل عملها، نحو: ما الظلم غيرَ مردٍ لصاحبه. بنصب (غير) على أنها خبر ما.

٣ ـ ألّا يتقدّم الخبر، فإن تقدم بطل عملها، نحو: ما عَيْبٌ الفقرُ. والأصل: ما الفقر عيباً، إلّا إن كان الخبر شبه جملة وهو الظرف والجار والمجرور، فإنه يجوز ـ مع تقدُّمه ـ إعمالها وإهمالها، نحو: ما بالآباء فخركم. ونحو: ما عندي كتابك. فعند الإعمال يكون شبه الجملة في محل نصب خبر مقدم لـ(ما)، وعند الإهمال يكون في محل رفع خبر المبتدأ.

٤ ـ ألّا يتقدم معمول خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها، نحو: ما العاقل مصاحباً الأحمق. فتقول: ما الأحمقَ العاقلُ مصاحبٌ. برفع (مصاحب) لأنه خبر المبتدأ، فإن كان المعمول شبه جملة جاز الإعمال والإهمال مع تقدُّمه، نحو: ما في الشر أنت راغباً. وما عندي معروفك ضائعاً. ويجوز: راغب. وضائع.

وإلى هذه الشروط أشار **ابن مالك بقوله**: **(إعمال ليس أعملت ما دون إن)** أي: أعملت (ما) عمل (ليس) بشرط ألّا توجد بعدها (إنْ) وهذا الشرط الأول. وإطلاقه الإعمال يوهم أنه متفق عليه عند العرب، مع أنه خاص بالحجازيين، فكان عليه أن ينص على ما يرفع الإيهام، كما جرت

= ﴿مِّنْ أَحَدٍ﴾ ويجب أن تعلم أنه لا يظهر كون (ما) حجازية إلا إذا كان خبرها مفرداً، كما في هذه الآيات. فإن جاء جملة فعلية أو جاراً ومجروراً أو زيدت فيه الباء (كما سيأتي) فتستوي فيه اللغتان، والآيات في هذا كثيرة.

عادته في أبواب أخرى. وكما نص على ذلك في «الكافية»[(١)].

وقوله: (مَعَ بقا النفي) هذا الشرط الثاني، و(بقا) بالقصر للوزن.

وقوله: (وترتيب زُكن) أي: علم مما تقدم في قوله في باب «الابتداء»:

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ....

وهذا الشرط الثالث. وظاهر كلامه: أنه لا يجوز تقديم الخبر، سواء كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو غيرهما.

وقوله: (وسبق حرف جر... إلخ) هذا إشارة إلى الشرط الرابع بطريق المفهوم. والمعنى: أجاز العلماء أن المجرور والظرف المعمولين لخبرها يسبقان اسمها وخبرها، ولعل نسبته للعلماء دون العرب إشارة إلى أن سماع مثل ذلك في حكم المعدوم، ثم مثَّل بقوله: (كما بي أنت معنيّاً) والأصل: ما أنت معنيّاً بي. فقدم معمول الخبر وهو الجار والمجرور مع بقاء الخبر مؤخراً عن الاسم. وقوله: (معنيّاً) وصف من (عُني فلان بفلان). بالبناء لما لم يُسَمَّ فاعله، إذا اهتم بأمره، وتخصيصه الجواز بالظرف والمجرور يفيد أن غيرهما لا يسبق الاسم والخبر.

* * *

١٦٠ ـ وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِـ(لٰكِنْ) أَوْ بِـ(بَلْ) مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ(مَا) ٱلْزَمْ حَيْثُ حَلّْ

العطف بعد خبر «ما»

إذا وقع بعد خبر (ما) عاطف فلا يخلو من حالتين:

الأولى: أن يكون هذا العاطف يقتضي الإثبات، مثل: بل، ولكن. فيتعين رفع الاسم الواقع بعده، نحو: ما الإحسان مجهولاً لكنْ معروفٌ. أو: بل معروف.

وإنما وجب رفع ما بعدهما؛ لأن العطف على نية تكرار العامل، فلو عطف على الخبر المنفي اسم مثبت لزم أن تعمل (ما) في المثبت، وهي لا تعمل إلّا في المنفي.

---

(١) «شرح الكافية»: (١/ ٤٣٠).

فيكون ما بعدهما خبراً لمبتدأ محذوف؛ أي: لكن هو معروف أو بل هو معروف، وتكون (لكن) حرف ابتداء، لا عاطفة؛ لأنها لا تعطف إلّا المفرد، وكذا (بل) وإطلاق العطف روعي فيه الأصل والصورة الظاهرة التي تشبه صورة العطف.

الحالة الثانية: أن يكون العاطف غير مقتض للإثبات كالواو والفاء ونحوهما، نحو: ما المُجِدُّ مهملاً ومتأخراً.. فيجوز في المعطوف وجهان: النصب وهو المختار عطفاً على خبر (ما) والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

وهذا معنى **قوله**: (ورفع معطوف... إلخ) أي: الزم رفع المعطوف بـ(لكن) أو بـ(بل) إذا عطفت على الخبر (ما) المنصوب حيثما وقع في الكلام. وفهم من تخصيصه وجوب الرفع بعد (لكن) أو (بل) أنه لا يلزم بعد غيرهما. بل يجوز النصب، وهو الأحسن.

❊ ❊ ❊

زيادة الباء في الخبر

١٦١ ـ وَبَعْدَ (مَا) وَ(لَيْسَ) جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ وَبَعْدَ (لَا) وَنَفْيِ (كَانَ) قَدْ يُجَرّْ

تُزاد (الباء) في خبر (ما) وبعض النواسخ، وذلك لغرض التوكيد وزيادتها قسمان:

الأول: **زيادة كثيرة**: وذلك في خبر (ما وليس) نحو: ما كلُّ غنيٍّ بسعيد، ونحو: ليس الكذاب بمحبوب. قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦][(١)]، وقال تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ﴾ [الزمر: ٣٧]، وقال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٢٣].

فالباء: حرف جر زائد إعراباً مؤكد معنى. و(غافل) خبر (ما) منصوب

---

(١) الباء: حرف جر زائد إعراباً مؤكد معنى. و(كافٍ) خبر (ليس) مجرور لفظاً منصوب محلاً. وفيه ضمير مستتر هو فاعله. و(عبده) مفعول به لاسم الفاعل. والهاء مضاف إليه.

بفتحة مقدرة منع من ظهورها شغل المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ولا تختص زيادة الباء بعد (ما) بكونها حجازية، بل تزاد في خبر التميمية ـ أيضاً ـ خلافاً لأبي علي الفارسي في أحد قوليه، والزمخشري في «المفصل»، وابن عطية على ما حكاه عنه أبو حيان في «تفسيره»، وذلك لأمرين:

الأول: أن أشعار بني تميم تضمنت دخول الباء على الخبر كثيراً. ومنه قول الفرزدق التميمي وقد أنشده سيبويه[١]:

لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتارِكِ حَقِّهِ ... ولا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ[٢]

ولو كان دخولها خاصّاً بخبر (ما) الحجازية ما وجد في لغة غيرهم.

الثاني: أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفيّاً لا لكونه خبراً منصوباً. ولذا دخلت في نحو: لم أكن بمقصر ـ كما سيأتي ـ لأنه منفي، وامتنعت في نحو: كنت مسافراً؛ لأنه مثبت.

القسم الثاني: **زيادة قليلة**: وذلك ورد في خبر (لا) العاملة عمل (ليس)؛ كقول سواد بن قارب يخاطب رسول الله ﷺ:

فَكُنْ لي شَفِيعاً يَومَ لا ذو شَفَاعَةٍ ... بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوادِ بنِ قَارِبِ[٣]

كما ورد في خبر مضارع (كان) المنفي بـ(لم)؛ كقول الشَّنْفَرى في «لاميته»:

وإنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزَّادِ لم أَكُنْ ... بِأَعْجَلِهِمْ إذ أَجْشَعُ القَومِ أَعْجَلُ[٤]

---

(١) انظر: «الكتاب» (١/ ٦٣).

(٢) معن هذا كان رجلاً يداين الناس ويضرب به المثل في شدة التقاضي. فقوله: (منسيء) أي: يؤخر المدين بدينه. متيسر: يتساهل مع مدينه.

(٣) فتيلاً: هو الخيط الرقيق في شق النواة. وقوله: (ذو) اسم (لا) العاملة عمل ليس. و(فتيلاً) مفعول لاسم الفاعل.

(٤) أجشع: الجشع ـ بالتحريك ـ أشد الطمع. أعجل: صفة مشبهة بمعنى (عَجِل) وليس أفعل تفضيل؛ لأن القصد نفي العجلة. ولو كان أفعل تفضيل لكان يثبت لنفسه العجلة ولكن غيره أعجل.

وهذا معنى **قوله**: (وبعد ما وليس... إلخ) أي: جَرَّ (الباءُ) الخبرَ بعد (ما) و(ليس) بكثرة. وقد يجر الخبر بعد (لا) والمضارع المنفي بـ(لم) مِنْ (كان). **وقوله**: (قد يُجَرّ) للتقليل. **وقوله**: (البا) يقرأ مقصوراً للضرورة.

* * *

بقية الأحرف العاملة عمل «ليس»

١٦٢ ـ فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ ـ كَ(لَيْسَ) ـ (لَا) وَقَدْ تَلِي (لَاتَ) وَ(إِنْ) ذَا الْعَمَلا

١٦٣ ـ ومَا لِ(لَاتَ) فِي سِوَى (حِينٍ) عَمَلْ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا، وَالْعَكْسُ قَلّْ

تقدم أن الحروف العاملة عمل (ليس) أربعة. ومضى الكلام على الأول وهو (ما) وذكر هنا الثلاثة الباقية..

فالثاني: لا: وهي النافية للواحد، وهي لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي، إلّا إن وجد قرينة تدل على زمن غير الحال. وإعمالها عمل (ليس) مذهب الحجازيين، وبنو تميم يهملونها كما يهملون (ما) وإعمالها مخصوص بالنكرات، نحو: لا نخلةٌ مثمرةً.

ويُشترط لها زيادة على ذلك ما يشترط في عمل (ما) فلا يتقدم خبرها على اسمها، ولا ينتقض نفيها بـ(إلا).

الثالث: إنْ: وهو لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق، ما لم تقم قرينة على غيره، وإعماله وإهماله سيان[(١)]، ولكن الذين يعملونه يشترطون له شروط عمل (ما) كما تقدم، نحو: إنْ سعيك في الخير ضائعاً. أو ضائع بمعنى: ما سعيك في الخير ضائعاً. ومن إعمالها قول الشاعر:

إِنِ الْمَرْءُ مَيْتاً بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا

ولا عمل لها في قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]

---

(١) لكن إذا أهمل جاز دخوله على الجمل الاسمية كقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠] وعلى الجملة الفعلية كقوله تعالى: ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

لتخلُّف شرط من شروطها حيث انتقض نفيها بـ﴿إِلَّآ﴾ فـ﴿ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ مبتدأ، والمجرور بعده خبر.

الرابع: (لات) وهي كلمة واحدة[1]، وهي حرف مبني على الفتح، ومعناها نفي معنى الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق. وتعمل عمل (ليس) بشرطين:

١ ـ أن يكون اسمها وخبرها اسمي زمان؛ كحين، وساعة، ووقت والأول أكثرها.

٢ ـ أن يحذف أحدهما. والغالب حذف الاسم[2] ومثالها: ندم الطالب المتأخر ولات وقتَ ندامة؛ أي: لات الوقتُ وقتَ ندامة. قال تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ[3]﴾ [ص: ٣]؛ أي: لات الحين حين مناص، فـ(حين) خبر (لات) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ومنه قول الشاعر:

نَدِمَ البُغَاةُ ولاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ والبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيْهِ وَخِيمُ[4]

قال ابن مالك: **(فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا ... إلخ)** أي: أُعملت (لا) في النكرات إعمالاً مماثلاً لإعمال ليس. **(وقد تلي)** أي: تتولى **(لات وإن)** هذا العمل، وليس (للات) عمل في غير اسم الحين كساعة وزمن. و**(حذف ذي الرفع)** وهو الاسم **(فشا)** أي: كثر. **(والعكس قل)** أي: حَذْفُ ذي النصب، وهو الخبر، قليل في كلام العرب.

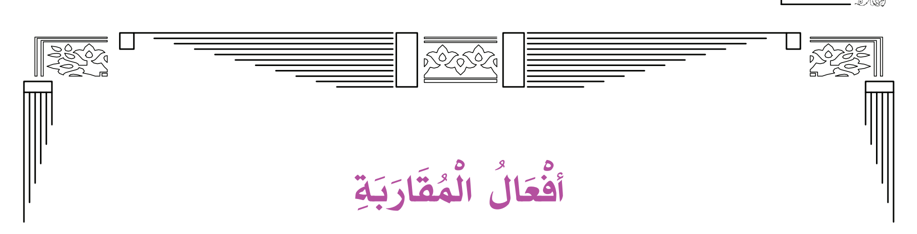
---

(١) خلافاً للرأي القائل إن الأصل (لا) ثم زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ؛ لأن العرب الأوائل نطقوا بها كما نطقوا بـ(لا) فهو حرف مستقل بذاته. استعماله غير استعمال (لا).

(٢) ولا يقال إنه ضمير مستتر؛ لأن الحروف لا يضمر فيها.

(٣) الواو واو الحال. والجملة في محل نصب حال من فاعل (فنادوا). والمناص: الفرار والفوت يقال: ناص عن قَرنه أي: فرَّ وراغ..

(٤) (البغي): مبتدأ أول، و(مرتع مبتغيه) مبتدأ ثان، ومضاف إليه و(وخيم) خبره، والجملة خبر الأول.



أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

عملها وشروطها

١٦٤ ـ كَ(كَانَ) (كَادَ) وَ(عَسَى)، لٰكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهٰذَيْنِ خَبَرْ

هذا القسم الثاني من الأفعال الناسخة. وهي ثلاثة أقسام:

الأول: أفعال المقاربة. وهي ما وضع للدلالة على قرب وقوع الخبر. وهي: كاد وقرب وأوشك، نحو: كاد الثمر يطيب.

الثاني: أفعال الرجاء وهي: ما وضع للدلالة على رجاء وقوع الخبر. وهي: عسى[(١)] وحرى واخلولق، نحو: عسى الأمن أن يدوم.

الثالث: أفعال الشروع. وهي: ما وضع للدلالة على الشروع في الخبر. وهي كثيرة منها: جعل، وطَفِقَ، وأخذ، وعَلِقَ، وأنشأ، وهبَّ، وشرع، وغيرها، نحو: شرع الخطيب يتكلم.

ولم يرد في القرآن من أفعال هذا الباب إلا كاد (ماضياً ومضارعاً). وعسى، وطفق، كما سيأتي إن شاء الله.

وتسميتها بأفعال المقاربة من باب التغليب. فَغُلِّبَ البعض لشهرته وكثرة وقوعه على الباقي.

فهذه الأفعال المذكورة ترفع المبتدأ ويكون اسماً لها. ويكون خبره خبراً لها في محل نصب، إلا أنه لا يكون في هذا الباب إلا جملة.

(١) تأتي عسى للترجي.. وهو طلب الشيء المحبوب. وتأتي للإشفاق وهو توقع الأمر المخوف.. ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] قاله أبو حيان في «البحر المحيط». واستعمالها للترجي أكثر من استعمالها للإشفاق في القرآن وفي كلام العرب.

ويشترط في خبر أفعال هذا الباب أن يكون جملة فعلية، فعلها مضارع، كما مرَّ في الأمثلة. وقد جاء ماضياً، كما في صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً لينظر ما هو)[١].

وندر مجيء الخبر اسماً بعد (عسى) و(كاد)؛ كقول الشاعر:

أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائماً لا تُكْثِرَنْ إنِّي عَسَيْتُ صَائِماً[٢]

وقوله:

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئباً وكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وهي تَصْفِرُ[٣]

وهذا معنى **قوله**: **(ككان كاد... إلخ)** أي: إن (كاد) و**(عسى)** مثل (كان) في العمل وعدم الاستغناء بالمرفوع، لا مطلقاً. بدليل ما بعده. وقد ندر غير المضارع خبراً لهذين. والمعنى: أن مجيء الخبر غير جملة مضارعية نادر وقليل جدّاً، والمراد بغير المضارع: الاسم، كما تقدم، وإذا كان نادراً فلا تصح محاكاته، بل يقتصر فيه على السماع.

* * *

(١) أي: النداء على الصفا لما نزل قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء: ٢١٤] صعد النبي ﷺ الصفا ونادى: يا بني فهر.. إلخ فقال ابن عباس ذلك. انظر: «فتح الباري» (٨/ ٥٠١)؛ و(شواهد التوضيح والتصحيح) لابن مالك ص(٧٨). فالخبر جملة (أرسل) و(إذا) منصوبة بجوابها، فهي مؤخرة في التقدير عن العامل، وهو الفعل (أرسل) نقله الصبان عن ابن هشام. وسياق الكلام يقتضي أن يكون الخبر جملة (إذا..).

(٢) العذل: الملامة. ملحّاً: حال. من الإلحاح أي: الإكثار، دائماً: صفة له. صائماً: خبر عسى منصوب. وقال ابن هشام: إن (عسى) هنا فعل تام، فاعله تاء المتكلم و(صائماً) خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: إني رجوت أن أكون صائماً على حد قوله ﷺ: «**فليقل إني صائم**».

(٣) فأبت: رجعت، فَهْم: قبيلة. تصفر: تتأسف على إفلاتي منها، وقوله: (وكم مثلها) كم: خبرية: بمعنى كثير مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، ومثلها: تمييز مجرور ومضاف إليه: (فارقتها) الجملة خبر المبتدأ (كم).

حكم اقتران الخبر بـ«أن» بعد عسى وكاد

١٦٥ ـ وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ (عَسَى) نَزْرٌ، وَ(كَادَ) الْأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

لما كان خبر هذه الأفعال جملة فعلية فعلها مضارع. ناسب بيان حكم اتصال هذا المضارع بأن المصدرية[1].

فذكر ابن مالك هنا أنه يكثر اقتران خبر عسى بـ(أن) ويقل التجرد. وقد وردت (عسى) في القرآن في عدة مواضع وخبرها مقترن بـ(أن) قال تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢] وقال تعالى: ﴿فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ [الكهف: ٤٠] ومن التجرد قول الشاعر:

عَسَى الكَرْبُ الذِي أَمْسَيْتُ فيه يَكُونُ وَرَاءَه فَرَجٌ قَرِيبُ

وهذا معنى **قوله**: (وكونه بدون أن بعد عسى نزر) أي: مجيء المضارع بدون (أن) المصدرية بعد عسى (نزر) أي: قليل جدّاً.

وأما (كاد) فهي عكس (عسى) فيكون الكثير في خبرها أن يتجرد من (أن) ويقل اقترانه بها.

وقد جاءت (كاد) في القرآن في مواضع كثيرة. ولم يرد خبرها إلا مجرداً. قال تعالى: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، وقال تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

ومن اقترانه بـ(أن) قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب)[2].

وقول الشاعر:

---

(١) إذا قلت: عسى الغني أن يبذل: فـ(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر لـ(عسى) والتقدير: عسى الغني بذله. فيقع اسم المعنى خبراً عن اسم الذات. وهو ممنوع غالباً، وللنحاة كلام طويل في تخريج ذلك. خلاصته إما اعتبار (أن) حرف نصب غير مصدري تخلصاً من التقدير المذكور. أو اعتبارها مصدرية. والمصدر المؤول هو خبر الناسخ، إما على سبيل المبالغة، أو على تقدير مضاف قبله. والتقدير: عسى الغني صاحب بذل. ويرى بعض الباحثين أن تكون مصدرية ناصبة ويغتفر في هذا الباب الإخبار بالمعنى عن اسم الذات.

(٢) متفق عليه، وهذا لفظ مسلم.

كادت النفسُ أن تَفِيضَ عليه إذ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرودِ[١]

وهذا معنى **قوله**: **(وكاد الأمر فيه عُكِسَا)** أي: إن الأمر بالنسبة لاتصال خبر (كاد) بـ(أن) على العكس من (عسى) فيكثر التجرد في خبر كاد، والألف في قوله: (عُكِسَا) للإطلاق، وتقدم معناه في شرح مقدمة الناظم.

* * *

حكم اقتران الخبر بـ«أن» مع حرى واخلولق وأوشك

١٦٦ ـ وَكَ(عَسَى): (حَرَى)، وَلٰكِنْ جُعِلَا خَبَرُها حَتْمًا بِـ(أَنْ) مُتَّصِلَا

١٦٧ ـ وَأَلْزَمُوا (ٱخْلَوْلَقَ) (أَنْ) مِثْلَ (حَرَى) وَبَعْدَ (أَوْشَكَ) ٱنْتِفَا (أَنْ) نَزُرَا

أي: إن (حرى) مثل (عسى) في الدلالة على الرجاء، نحو: حرى الغائب أن يعود. ولكن يجب في خبرها أن يكون متصلاً بأن. ومثلها في الوجوب اخلولق، نحو: اخلولق المجاهد في سبيل الله أن ينتصر. وهي للرجاء، كما مضى.

وهذا معنى **قوله**: **(وألزموا اخلولق أن مثل حرى)** أي: ألزم العرب خبر اخلولق (أن) المصدرية مثل (حرى).

ثم ذكر **(أوشك)** وأنه يكثر اقتران خبرها بأن، ويقل التجرد، فمن الاقتران قول الشاعر:

ولو سُئِلَ النَّاسُ التُّرابَ لَأَوْشَكُوا إذا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا ويَمْنَعُوا

ومن التجرد قوله:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ من مَنِيَّتِهِ في بَعْضِ غِرَّاتِه يُوافِقُهَا[٢]

وهذا معنى **قوله**: **(وبعد أوشك انتفا أنْ نزُرا)** ويُقرأ (انتفا) بالقصر للضرورة. والمعنى: أن حذف (أنْ) بعد «أوشك» **(نَزُرَا)** أي: قلَّ، فيكون عدم الانتفاء هو الكثير. والألف في **(جُعِلا)** و**(نَزُرَا)** للإطلاق.

---

(١) تفيض: تخرج من الجسد، غدا: صار، ريطة: الملاءة إذا كانت قطعة واحدة. برود: جمع برد، نوع من الثياب. وأراد الكفن.

(٢) المنية: الموت، غراته: جمع غرة ـ بكسر الغين ـ وهي الغفلة. يوافقها: يصيبها ويقع عليها.

حكم اقتران الخبر بـ«أن» مع كرب وأفعال الشروع

١٦٨ ـ وَمِثْلُ (كَادَ) فِي الْأَصَحِّ: (كَرَبَا) وَتَرْكُ (أَنْ) مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

١٦٩ ـ كَ(أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو) وَ(طَفِقْ) كَذَا (جَعَلْتُ) وَ(أَخَذْتُ) وَ(عَلِقْ)

أي: إن (كرب) مثل (كاد) فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من (أن) المصدرية ويقل اقترانه بها. فمن تجريده قول الشاعر:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ[1]

ومن الاقتران قول الشاعر:

سَقَاهَا ذَوو الأَحْلَامِ سَجْلاً على الظَّمَا وقد كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا[2]

وهذا معنى **قوله**: (ومثل كاد في الأصح كربا) أي: إن (كرب) مثل (كاد) في كثرة التجرد ـ على الأصح ـ كما أنها مثلها في الدلالة على المقاربة. وهذا هو الأصح فيها، فإن سيبويه لم يذكر فيها إلا التجرد من (أن)[3]، والأصح ما ذكره ابن مالك، بدليل ما تقدم من الشواهد.

ثم ذكر أن ما دل على الشروع في الفعل لا يجوز اقتران خبره بـ(أن) المصدرية؛ لأن هذه الأفعال للحال؛ ولهذا سميت (أفعال

---

(١) الجوى: شدة ألم الفراق. الوشاة: جمع واشٍ وهو النمام الساعي للإفساد. غضوب: صفة من الغضب يستوي فيها المذكر والمؤنث، كصبور.

(٢) ذوو الأحلام: أصحاب العقول، ويروى (ذوو الأرحام) وهم الأقارب. سجلاً: السجل: الدلو، ما دام فيه ماء، وجمعه سجال، فإن لم يكن فيه ماء فهو دلو لا غير. والغَرْب والذَّنوب مثل السجل. والبيت لأبي زيد الأسلمي في هجاء إبراهيم بن المغيرة والي المدينة من قبل هشام بن عبد الملك، حيث مدحه ولم يعطه شيئاً، والضمير في قوله: (سقاها) يعود إلى العروق المذكورة في أول القصيدة:

مدحت عروقاً للندى مصّت الثرى حديثاً، فلم تَهْمُم بأن تترعرعا

والمعنى: أن الذين مدحتهم فلم أحظ منهم بشيء كانوا في شدة وبؤس تكاد أعناقهم تتقطع من الحاجة، فأنقذهم أصحاب العقول، فسقوهم سجال الكرم، وأجزلوا لهم العطاء. يريد أنهم حديثو عهد بنعمة، لكنهم لا يجودون مع وجود الخير.

(٣) انظر: «الكتاب» (٣/ ١٥٩).

الشروع) و(أن) للاستقبال، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢] وقول الشاعر:

أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا ... وظُلْمُ الجَارِ إِذْلَالُ المُجِيْرِ

وقول ابن مالك: (أنشأ السائق يحدو) يقال: حدا الإبل، وحدا بها يحدو حدواً وحُداءً: زجرها خلفها وساقها. وقال الجوهري: الحدو: «سوق الإبل والغناء لها».

* * *

١٧٠ ـ وَٱسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِـ(أَوْشَكَا) ... وَ(كَادَ) لَا غَيْرُ، وَزَادُوا (مُوشِكَا)

ما يتصرف من هذه الأفعال

أفعال هذا الباب لا تتصرف، فلا يأتي منها إلا الماضي. إلا خمسة أفعال:

الأول: كاد. فقد ورد لها مضارع؛ كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٤٠]. وورد لها اسم فاعل؛ كقول الشاعر:

أَموتُ أَسَىً يَومَ الرِّجَامِ وإِنَّنِي ... يَقِيْناً لَرَهْنٌ بالذِي أَنا كَائِدُ[1]

أي: أنا كائد ألقاه وأُجازى به. فاسم (كائد) ضمير مستتر. وجملة (ألقاه) المحذوفة خبر له.

ولم يذكر هذا ابن مالك في «الألفية»، وإنما ذكره في «الكافية» حيث قال:

واستعملوا مضارعاً لأوشكا ... وكاد واحفظ كائداً وموشكا

وكأن الناظم ارتاب في الشاهد المذكور فأسقط لفظة (كائد) من بيت «الألفية»، فإنه روي بالباء (أنا كابد) من المكابدة، وهي الاجتهاد في العمل. ورجح هذا ابن هشام في «أوضح المسالك»، ورجع عنه في

---

(١) الأسى: الحزن وشدة الألم. والرجام: اسم موضع. رهن: مرهون. و(أسىً) مفعول لأجله (يقيناً) مفعول مطلق لفعل محذوف أي: أوقن يقيناً.

«تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد» مرجحاً أن الصحيح في البيت هو ما ذكره ابن مالك في «الكافية»[(١)].

الثاني: أوشك. فقد ورد لها مضارع كما في قوله ﷺ: «**يوشك الفرات أن يَحْسِرَ عن كنز من ذهب، فمن حضر فلا يأخذ منه شيئاً**»[(٢)].

ومثله الشاهد المتقدم: (يوشك من فر من منيته) وقد كثر استعمال المضارع من (أوشك) في الأحاديث وفي أشعار العرب، وقل استعمال الماضي، وتقدم له شاهد. كما ورد اسم الفاعل في قول الشاعر:

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ ... خِلافَ الأَنِيْسِ وُحُوْشاً يَبَابَا[(٣)]

فـ(موشكة) خبر مقدم. وفيه ضمير مستتر هو اسمه. و(أرضنا) مبتدأ مؤخر و(أن تعود) خبر (موشكة) أي: أرضنا موشكة أن تعود..

الثالث: عسى. فقد حكى صاحب «الإنصاف في مسائل الخلاف» المضارع منه واسم الفاعل. قالوا: عسى يعسي، أو يعسو فهو عاسٍ[(٤)].

الرابع: طفق. فقد قال الجوهري: (طفِق يفعل كذا يطفَق طَفَقَاً؛ أي: جعل يفعل. قال الأخفش: وبعضهم يقول: طفَق ـ بالفتح ـ يطفِق طفوقاً)[(٥)]. اهـ. فهذا يدل على مجيء المضارع والمصدر من طفق.

الخامس: جعل. فقد حكى الكسائي مضارعه، فقال: (إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مَجَّه).

وقد اقتصر ابن مالك على (كاد وأوشك) **فقال**: (واستعملوا

---

(١) انظر: «شرح الكافية الشافية» لابن مالك (١/٤٥٧)، و«تخليص الشواهد» ص(٣٤١).

(٢) الحديث متفق عليه، وإنما نهي عن الأخذ لما ينشأ عن ذلك من الفتنة والقتال، كما تفيده رواية مسلم، انظر: (فتح الباري ١٣/٨١).

(٣) خلاف الأنيس: أي بعد المؤانس، وهو منصوب على الظرفية. وحوشاً: قفراً خالياً. يباباً: ليس فيها أحد، وقيل: خراباً.

(٤) عزاه إليه ابن عقيل (١/٣٤٠)، وانظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٣/٨٦).

(٥) «الصحاح» (٤/١٥١٧).

مضارعاً لأوشكا... إلخ) أي: إن العرب استعملت المضارع من أوشك وكاد لا غير، كما استعملوا اسم الفاعل من أوشك قليلاً. وما ذكره ابن مالك من هذه الثلاثة هو المشهور. وأما تصاريف الأفعال الأخرى التي ذكرنا فهي نادرة، ولم أر لها شاهداً.

* * *

ما تختص به عسى واخلولق وأوشك

١٧١ ـ بَعْدَ (عَسَى) (اخْلَوْلَقَ) (أَوْشَكْ) قَدْ يَرِدْ غِنًى بِـ(أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

أفعال هذا الباب كلها ناقصة، فلا تكتفي بمرفوعها، بل تحتاج معه إلى منصوب وهو الخبر. إلا ثلاثة أفعال فإنها تستعمل تامة وناقصة. وهي: عسى، أوشك، اخلولق.

أما الناقصة فقد ذكرناها، ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢].

وأما التامة فهي التي تكتفي بالمرفوع. وذلك بأن تسند إلى (أنْ والفعل) ويكون في تأويل مصدر فاعلاً لها. ومثال ذلك أن تقول للمريض: عسى أن تبرأ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ﴾ [البقرة: ٢١٦].

هذا إذا لم يل الفعل الذي بعد (أن) اسم ظاهر يصح رفعه به. فإن وليه، نحو: عسى أن ينتصر المجاهد. فهي محتملة للتمام والنقصان. فإن قدرنا (عسى) مسندة إلى (أن والفعل) وما بعد الفعل مرفوع به فهي تامة، وإن قدرنا ما بعد الفعل اسماً لعسى مؤخراً، وأن والفعل خبرها مقدماً، وفاعله ضمير مستتر يعود على اسم عسى، وجاز عوده عليه ـ وإن تأخر ـ لأنه مقدم في الرتبة، فهي على هذا التقدير ناقصة[(١)]. ومنه قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا[(٢)]﴾ [الإسراء: ٧٩].

---

(١) هذا على رأي من يجيز توسط خبرها. والأول على رأي من يمنع تقدم الخبر على الاسم أي توسطه.

(٢) (مقاماً) منصوب على الظرفية، وقيل: مفعول مطلق ناب عن المصدر مثل: قعدت =

ولا يظهر الفرق بين التقديرين إلا في التثنية والجمع إذ يبرز الضمير المستتر في الفعل في حالة النقصان. ولا ضمير أصلاً في حال التمام. فتقول على النقصان: عسى أن ينتصرا المجاهدان. وعسى أن ينتصروا المجاهدون، فالضمير فاعل، والاسم بعده مرفوع بـ(عسى) وتقول على التمام: عسى أن ينتصر المجاهدان. وعسى أن ينتصر المجاهدون.

وهذا معنى **قوله**: (بعد عسى اخلولق... إلخ) أي: قد يرد الاستغناء بأن والفعل عن الخبر وتكون تامة.

وقوله: (أوشك قد يرد) تقرأ بتسكين الكاف للوزن، ثم تدغم في القاف فتصير قافاً مشددة. وقد للتحقيق لا للتقليل لكثرة ورود ذلك، ولا يراد (بأن يفعل) ذات اللفظ. وإنما المقصود ما هو على صياغتها ونمطها.

وقوله: (غنىً) أي: استغناء.

وقوله: (عن ثانٍ) أي: الخبر.

* * *

ما تختص به عسى

١٧٢ ـ وَجَـرِّدَنْ (عَـسَـى) أَوِ ٱرْفَـعْ مُـضْـمَـرَا   بِـهَـا إِذَا ٱسْمٌ قَـبْـلَـهَـا قَدْ ذُكِـرَا

اختصت (عسى) من بين أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسم وتأخر عنها (أن والفعل) جاز أن يقدر فيها ضمير يعود على الاسم السابق، فتكون ناقصة، والضمير اسمها، والمصدر المؤول خبرها. وجاز أن تقدر خالية من الضمير فتكون تامة، رافعة للمصدر المؤول مستغنى به عن الخبر.

= جلوساً. وقيل حال، وعلى هذه الأوجه تكون (عسى) تامة. و(ربك) فاعل يبعث، إذ لو كانت ناقصة لحصل الفصل باسمها المؤخر (ربك) بين الصلة (يبعثك) ومعمولها (مقاماً) لأنه على هذه الأوجه معمول له. والفاصل أجنبي، وأما على التمام فليس الفاصل أجنبيّاً. وقيل: (مقاماً) مصدر منصوب بفعل محذوف أي: فتقوم مقاماً. وعلى هذا يجوز اعتبار (عسى) تامة أو ناقصة لأن (مقاماً) معمول لغير الصلة.

نحو: المريض عسى أن يبرأ. ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَعَسَىٰٓ أَن يَكُونَ مِنَ ٱلْمُفْلِحِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [القصص: ٦٧] فإذا قدر في (عسى) ضمير يعود على (من) فهي ناقصة، وإلا فهي تامة، والمصدر المؤول من (أن يكون) فاعلها.

ويظهر أثر التقديرين في التثنية والجمع. فتقول على تقدير الضمير باعتبارها ناقصة: المحمدان عسيا أن يستقيما. والمحمدون عسوا أن يستقيموا. فيبرز الضمير المستتر في (عسى) في حال الإفراد. وعلى عدم التقدير باعتبارها تامة، تقول: المحمدان عسى أن يستقيما. والمحمدون عسى أن يستقيموا.

وعدم تقدير الضمير فيها هو الأفصح؛ لأنه ورد في القرآن. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١] فقد جاءت (عسى) في الموضعين خالية من الضمير. ولو أضمر فيها لقال: عسوا أن يكونوا. وعسين أن يكن.

وهذا معنى **قوله**: (وجردن عسى... إلخ) أي: جرّدنْ (عسى) من الضمير واعتبرها تامة أو ارفع الضمير بها على أنه اسمها وتكون ناقصة. وذلك إذا ذكر قبلها اسم.

* * *

١٧٣ ـ وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ: (عَسَيْتُ) وَٱنْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

حركة السين من «عسى» المسندة للضمير

من أحوال (عسى) أنه يجوز فتح سينها وكسرها إذا أسندت إلى أحد الضمائر الثلاثة وهي: التاء، والنون، ونا الفاعلين. والفتح هو المختار لخفته؛ ولأنه اللغة المشهورة؛ ولعدم مخالفة (عسى) المسندة إلى الضمير (عسى) المسندة إلى الظاهر.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ

ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟ۖ﴾ [البقرة: ٢٤٦][(١)] فقد قرأ نافع المدني بكسر السين. وقرأ الباقون من السبعة بالفتح. وقد نقل ابن مالك في «شرح الكافية» أن العرب اتفقت على فتح السين من (عسى) إذا لم يتصل بتاء الضمير ونونيه.

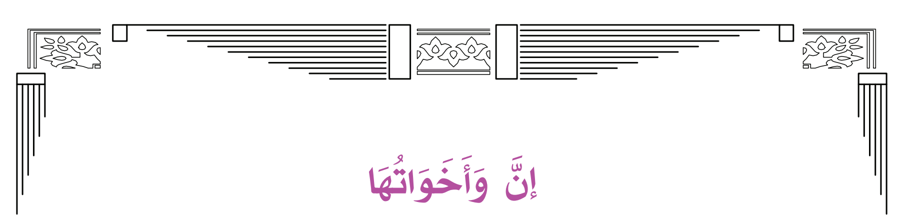
وهذا معنى **قوله**: **(والفتح والكسر أجز... إلخ)** أي: أجز الفتح والكسر في السين من (عسى) المتصلة بتاء المتكلم أو المخاطب، نحو: عسيتُ[(٢)] **(وانتقا الفتح زُكِن)** أي: عُلِمَ اختيار الفتح عن العرب وأنه أحسن من الكسر؛ لما ذكرناه.



---

(١) معنى الآية: هل من احتمال في أنكم لن تقاتلوا عدوكم إذا ما فرض عليكم قتاله؟ والمقصود أنه أدخل (هل) على فعل التوقع مستفهماً عما هو متوقع عنده. وخبر (عسى) قوله: (ألا تقاتلوا).

(٢) أما إذا اتصل بها ضمير نصب نحو (عساني أزوركم) و(عساكم طيبون) فهي حرف للرجاء بمعنى (لعل) وتعمل عملها، فالضمير في محل نصب اسمها، وما بعده خبر مرفوع أو في محل رفع، وهذا قول سيبويه.



إنَّ وَأَخَوَاتُهَا

عمل «إن» وأخواتها

١٧٤ ـ لِـ(إنَّ) (أَنَّ) (لَيْتَ) (لٰكِنَّ) (لَعَلَّ) (كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِ(كَانَ) مِنْ عَمَلْ

١٧٥ ـ كَـ(إنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ، وَلٰكِنَّ ٱبْنَهُ ذُو ضِغْنِ)

هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء. وهو (إن وأخواتها) وقد ذكر ابن مالك منها ستة: وهي: إنَّ، وأنَّ، وليت، ولكن، ولعل، وكأن.

وهي تنصب المبتدأ ويكون اسماً لها. وترفع الخبر ويكون خبراً لها.

ولكل حرف منها معنى خاص يغلب فيه. فالغالب في (إنَّ، وأنَّ) التوكيد؛ أي: توكيد نسبة الخبر للمبتدأ، ورفع الشك عنها، نحو: إن القناعة كنز. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣].

ومعنى (ليت) التمني، وهو طلب الشيء المحبوب الذي لا يرجى حصوله إما لكونه مستحيلاً وإما لكونه بعيد المنال. فالأول نحو: ليت الشباب يرجع. قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾ [النبأ: ٤٠]. والثاني كقول منقطع الرجاء: ليت لي مالاً فأحجَّ منه، وكقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ﴾ [القصص: ٧٩].

ومعنى (لعل): الترجي والإشفاق. والترجي طلب الشيء المحبوب الذي يرجى حصوله، نحو: لعل المجاهدين ينتصرون. قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩] والإشفاق هو توقع الأمر المخوف، نحو: لعل العدوَّ قادمٌ. قال تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧].

ومعنى (لكن)[١] الاستدراك. وهو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته، نحو: الإخوان كثيرون، ولكنَّ الأوفياء قليلون. أو إثبات ما يتوهم نفيه، نحو: الكتاب رخيص لكن نفعه عظيم.

ومعنى (كأن) التشبيه، نحو: كأنَّ المعلمين آباء. قال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ۝﴾ [المدثر: ٥٠].

قال ابن مالك: (لإِنَّ أَنَّ... إلخ) أي: عكس ما ثبت لكان من العمل ثابت لإن وأن وليت ولكن ولعل وكأن. ثم ذكر أمثلة. **وقوله:** (ذو ضغن) أي: حقد.

* * *

تقديم الخبر في هذا الباب

١٧٦ ـ وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّذِي ... كـ(لَيْتَ فِيهَا ـ أَوْ هُنَا ـ غَيْرَ الْبَذِي)

خبر هذه النواسخ نوعان:

الأول: أن يكون مفرداً أو جملة. وهذا لا يجوز تقديمه على الاسم. ولو قدم لبطل عملها. وفسد الأسلوب. مثال المفرد: إن الحياة جهاد. ومثال الجملة: إن الإسلام آدابه عالية.

الثاني: أن يكون شبه جملة (وهو الظرف والمجرور) وله من حيث تقدمه على الاسم ثلاث حالات:

الأولى: وجوب تقديمه على الاسم إذا وجد ما يوجب التقديم، نحو: إن في الفصل طلابَه. فيجب تقديم الخبر (في الفصل) لأن في الاسم (طلابَه) ضميراً يعود على بعض الخبر. فلو أُخِرَّ الخبر لعاد

---

(١) وقعت (لكن) في القرآن الكريم في مثل قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الكهف: ٣٨] وتقدير الكلام: لكن (بسكون النون) أنا هو الله ربي، فحذفت الهمزة تخفيفاً، وأدغمت النون في النون، فصارت (لكنّا) بنون مشددة بعدها ألف. فـ(أنا) مبتدأ أول و(هو) مبتدأ ثان (الله) مبتدأ ثالث (ربي) خبره. والجملة خبر الثاني. والجملة خبر الأول. والرابط هو الياء العائدة على المبتدأ الأول، وقد أجمع القراء على إثبات الألف في حال الوقف.
وأما في الوصل فقرأ ابن عامر بالألف. وحذفها الباقون.

الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو ممنوع هنا. ومن أمثلة وجوب التقديم قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا[(١)]﴾ [المزمل: ١٢] فيلزم تقدم الخبر (لدينا) لأن الاسم نكرة، ولا مسوغ له إلا تقدم الخبر. وكذا قوله تعالى: ﴿كَأَنَّ فِيٓ أُذُنَيۡهِ وَقۡرٗاۖ﴾ [لقمان: ٧].

الثانية: وجوب تأخيره إذا وجد مانع من التقديم، نحو: إن السعادة لفي العمل الصالح. فلا يجوز تقديم الخبر هنا؛ لوجود لام الابتداء. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ١٣﴾ [الانفطار: ١٣].

الثالثة: جواز الوجهين فيما عدا ذلك، نحو: إن العز في طاعة الله.

وهذا معنى **قوله**: (وراع ذا الترتيب... إلخ) أي: راع هذا الترتيب المعلوم من الأمثلة في البيت قبله في كل تركيب. إلا في التركيب الذي يكون فيه الخبر ظرفاً، نحو: ليت هنا غير البذي. أو مجروراً، نحو: ليت فيها غير البذي. فلا يلزم مراعاة هذا الترتيب، و(البذي) هو الفاحش في نطقه.

أما معمول الخبر فإن كان غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز تقديمه على الاسم، نحو: إن خالداً مستعيرٌ كتابك. وإن كان أحدهما فالظاهر الجواز للتوسع فيهما، نحو: لعل جابراً جالس في المسجد، ليت طارقاً مقيم عندنا. فيجوز تقديم الظرف والمجرور على اسم الناسخ، وقد جاء عن العرب كما في قول الشاعر:

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا   أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ[(٢)]

فقدم الشاعر معمول الخبر (بحبها) وهو جار ومجرور على الاسم (أخاك) والخبر (مصاب القلب).

---

(١) إنَّ: حرف مشبه بالفعل يفيد التوكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، لدينا: لدى ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدرة على الألف المنقلبة (ياء) وهو مضاف، و(نا) مضاف إليه، وشبه الجملة خبر مقدم (أنكالاً) اسم إن مؤخر (وجحيماً) معطوف عليه.

(٢) لا تلحني: أي لا تلمني. جم: كثير، بلابله: جمع بلبال وهو الحزن واشتغال البال. و(جم) خبر ثان (بلابله) فاعل لجم، والهاء مضاف إليه.

وجوب فتح همزة «إن»

١٧٧ ـ وَهَمْزَ إِنَّ ٱفْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا، وَفِي سِوَى ذَاكَ ٱكْسِرِ

همزة (إن) لها ثلاثة أحوال: وجوب الفتح، ووجوب الكسر، وجواز الوجهين.

والقاعدة في هذه المسألة: أن كل موضع يحتاج فيه ما قبل (إن) إلى مصدر؛ أي: مفرد. ولا يجوز في صناعة الإعراب أن يكون جملة فإن الهمزة تفتح، وكل موضع يحتاج فيه ما قبل (إن) إلى جملة ولا يجوز في صناعة الإعراب أن يكون مصدراً؛ أي: مفرداً. فإن الهمزة تكسر. وكل موضع يصح فيه الوجهان فإن الهمزة يجوز فتحها وكسرها. والآن نفصل ذلك فنقول.

الحالة الأولى: وجوب الفتح.

وذلك إذا وجب تقديرها مع اسمها وخبرها بمصدر؛ لكون المقام يستدعي ذلك، كأن تكون في موضع رفع فاعل، نحو: سرني أنك مواظب على الصف الأول؛ أي: سرني مواظبتك. قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ[1] يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [العنكبوت: ٥١] أي: إنزالنا؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مفرداً. أو تكون في موضع رفع نائب فاعل، نحو: كُتب إليّ أنك حاضر؛ أي: حضورك. قال تعالى: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ١] أي: استماع. أو مبتدأ، نحو: من حرصك أنك حضرت متقدماً؛ أي: حضورك متقدماً. قال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩] أي: رؤيتك. أو تكون في محل نصب مفعول به، نحو: عرفت أن العلم نافع؛ أي: نفع العلم.

(١) أو لم: اعلم أن همزة الاستفهام تدخل على ثلاثة من حروف العطف وهي: (الواو ـ ثم ـ الفاء) والأحسن أن تكون هذه الحروف بعد الهمزة للاستئناف. وما بعدها جملة مستأنفة. وهذا أبعد من التكلف والقول بالتقدير أو التقديم والتأخير. ولنا عودة ـ إن شاء الله ـ لهذه المسألة في باب «عطف النسق». والمقصود هنا ما يتعلق بالآية الكريمة.

قال تعالى: ﴿وَكَيْفَ[١] أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١] أي: إشراككم، أو في موضع جر، نحو: فرحت بأن جارنا مواظب على الصلاة. قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦] أي: أحقيته. إلى غير ذلك مما يدخل تحت الضابط المذكور.

واعلم أن هذا المصدر المؤول هو مصدر خبر (إن) مضافاً إلى اسمها إن كان مشتقاً؛ كالفعل، كما تقدم في الآيات، أو الوصف، نحو: سرني أنك مخلص؛ أي: إخلاصك، وإن كان خبرها جامداً أو ظرفاً فالمصدر المقدر هو (الكون) مضافاً إلى اسمها، نحو: سرني أنك في الدار؛ أي: كونك في الدار. ونحو: سرني أنك رجل؛ أي: كونك رجلاً.

وهذا معنى **قوله**: (وهمز إن افتح... إلخ) أي: افتح همزة (إن) إذا كان المصدر يسد مسدها؛ أي: يقوم مقامها في الصناعة الإعرابية. واكسر الهمزة فيما سوى ذلك.

* * *

وجوب كسر همزة «إن»

١٧٨ ـ فَٱكْسِرْ فِي الِٱبْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ ... وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

١٧٩ ـ أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ، أَوْ حلَّتْ مَحَلّْ ... حَالٍ كَـ(زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ)

١٨٠ ـ وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا ... بِاللَّامِ كَـ(ٱعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى)

الحالة الثانية: من أحوال همزة (إن) وجوب الكسر، وضابط ذلك إذا لم يمكن تأويلها بمصدر، بأن كان السياق يستدعي جملة. وهذا يقع في ستة مواضع:

١ ـ أن تقع (إنَّ) في ابتداء الكلام، سواء كان الابتداء حقيقيّاً، نحو: إن الرجوع إلى الحق فضيلة. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾﴾ [الانفطار: ١٣]. أو حكمياً كالواقعة بعد (ألا)[٢] كقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ

---

(١) كيف: حال. و(ما) اسم موصول بمعنى (الذي) أو مصدرية.

(٢) (ألا) حرف للتنبيه والاستفتاح لا يعمل شيئاً ولا محل له من الإعراب. ويدخل على الجملة الاسمية والفعلية. ويفيد التوكيد.

﴿هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢] أو بعد (كلا) كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ[1] إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦﴾ [العلق: ٦].

٢ ـ أن تقع في صدر صلة الموصول بحيث لا يسبقها شيء، نحو: حضر الذي إنه يفيد الناس. قال تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦] فإن وقعت في حشو الصلة فتحت، نحو: جاء الذي عندي أنه فاضل.

٣ ـ أن تقع جواباً للقسم، وقد حذف فعل القسم، سواء ذُكرت اللام في خبرها، نحو: والله إن الصدق لنافع. قال تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾ [العصر: ١ ـ ٢] أو لم تذكر، نحو: والله إن الصدق نافع، قال تعالى: ﴿حمٓ[2] ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣﴾ [الدخان: ١ ـ ٣].

فإن ذكر فعل القسم كُسرت بشرط وجود اللام، نحو: أحلف بالله إن التحيل على الربا لمحرم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]. وإن لم توجد اللام جاز الوجهان ـ الفتح والكسر ـ كما سيأتي إن شاء الله.

٤ ـ أن تقع في صدر جملة محكية بالقول (لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة في الأغلب)[3] بشرط ألا يكون القول بمعنى (الظن)، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، ومنه: قال رسول الله ﷺ: «**إن خيركم أحسنكم قضاءً**»[4].

---

(١) (كلا) بمعنى: حقاً أو بمعنى (ألا) ولهذا لا يوقف عليه، بل يبتدأ بها، وتوصل بما بعدها. وقد تأتي بمعنى (لا) وتفيد الرد والإنكار وردع المخاطب. وقد تكون لمجرد النفي، ويمكن مراجعة رسالة مكي بن أبي طالب في هذا الموضوع و(أن رآه) مفعول لأجله؛ أي: يطغى لذلك.

(٢) حم: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذه حم. مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية (الأداء).

(٣) سأذكر توضيح ذلك في آخر باب (ظن) إن شاء الله.

(٤) رواه البخاري ومسلم.

فإن كان القول بمعنى الظن فتحت الهمزة، نحو: أتقول المراصد: أن الجو بارد غداً؟ أي: أتظن. وإنما فتحت؛ لأن القول بمعنى الظن ينصب مفعولين[١].

٥ ـ أن تقع في أول جملة الحال، نحو: زرت عليّاً وإني مسرور بزيارته. ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥﴾ [الأنفال: ٥] فالواو للحال، والجملة بعدها في محل نصب حال.

٦ ـ أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب. وقد عُلِّقَ[٢] عن العمل بسبب وجود لام الابتداء في خبرها، نحو: علمت إن الإسراف لمحرَّمٌ. قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون: ١].

فإن لم تكن اللام في خبرها فتحت أو كسرت، نحو: علمت أن المصارف الربوية بلاء، بفتح الهمزة أو كسرها[٣] قال تعالى: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ[٤] كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وإلى هذه المواضع أشار **بقوله**: **(فاكسر في الابتداء... إلخ)** أي: اكسر همزة (إن) إذا وقعت في ابتداء جملتها، أو حيث تكون مكملة لليمين. بأن تقع في صدر جملة جواب القسم... إلخ.

---

(١) سأذكر توضيح ذلك في آخر باب (ظن) إن شاء الله.

(٢) التعليق إبطال العمل لفظاً لا محلاً. ومن أسبابه وجود لام الابتداء. وسيأتي ذلك ـ إن شاء الله ـ في الباب المذكور. وصفة الإعراب أن تقول: والله: الواو بحسب ما قبلها. ولفظ (الله) مبتدأ. يعلم: فعل مضارع ينصب مفعولين، وفاعله ضمير مستتر، إنك لرسول: اللام لام الابتداء. والجملة من (إن) واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي (يعلم).

(٣) الفتح على اعتبار أن الفعل (علم) غير معلَّق. والكسر على اعتباره معلقاً، وأداة التعليق هي (إنَّ) مكسورة الهمزة إذ لها الصدارة في جملتها، وكل ما له الصدارة يعد من أدوات التعليق. كما سيتضح ـ إن شاء الله ـ في باب ظن.

(٤) القراءة بفتح همزة (إن) فهي واسمها وخبرها في تأويل مصدر سد مسد مفعولي علم.

جواز فتح الهمزة وكسرها

١٨١ ـ بَعْدَ (إِذَا) فُجَاءَةٍ، أَوْ قَسَمِ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي
١٨٢ ـ مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا، وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ: (خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)

في هذه الأبيات ذكر الحالة الثالثة من أحوال همزة (إن) وهي جواز الوجهين ـ الفتح والكسر ـ فذكر أربعة مواضع:

الأول: إذا وقعت (إنَّ) بعد (إذا) الفجائية (وهي الدالة على المفاجأة) بمعنى: (أن ما بعدها يحدث بعد وجود ما قبلها بغتة وفجأة) وهي حرف أو ظرف.

مثال ذلك: خرجت فإذا إن الضيف حاضر. فَكَسْرُ الهمزة على أنَّ (إنَّ) ومعموليها جملة مستأنفة. وتكون (إذا) حرفاً لا محل له من الإعراب. وهذا أيسر.

وفتح الهمزة على أن (أنَّ) وصلتها مصدر، وهو مبتدأ خبره (إذا) الفجائية باعتبار أنها ظرف، والتقدير: خرجت فإذا حضور الضيف؛ أي: ففي الحضرة حضور الضيف.

ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً وتكون (إذا) حرفاً. والتقدير: فإذا حضور الضيف موجود.

الثاني: إذا وقعت (إن) جواب قسم. بشرط أن يذكر فعل القسم ولا تذكر اللام في خبرها، نحو: أحلف إن ثمرة العلم العمل. فالكسر على أنها واسمها وخبرها جواب القسم، والفتح على أنها وصلتها مصدر منصوب بنزع الخافض سد مسد الجواب، والتقدير: أحلف على كون العمل ثمرة العلم.

الثالث: إذا وقعت (إن) بعد فاء الجزاء (أي: الفاء الواقعة في صدر جواب الشرط وجزائه)، نحو: من يزرني فإنه مكرم. قال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ[1] مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

(١) قرأ نافع وابن عامر وعاصم بالفتح، وقرأ الباقون بالكسر. فالفتح على أنه بدل من =

فقرأ ابن عامر وعاصم بفتح همزة إنَّ في قوله: ﴿فَأَنَّهُۥ﴾ وقرأ بقية السبعة بكسرها. فالكسر على أنها جملة في محل جزم جواب الشرط. والفتح على تأويل مصدر يقع مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير في المثال: فالإكرام جزاؤه. وفي الآية: فالغفران والرحمة جزاؤه. أو يكون المصدر المؤول خبراً، والمبتدأ محذوف؛ أي: فجزاؤه الإكرام. وفي الآية: فجزاؤه الغفران والرحمة.

الرابع: أن تقع (إن) بعد مبتدأ هو في المعنى قول، وخبر (إن) قول، والقائل واحد، نحو: أول كلامي أني أحمد الله. فالفتح على تأويل مصدر يقع خبراً عن المبتدأ، والتقدير: أول كلامي حمد الله. والكسر على جعل الخبر جملة، ولا تحتاج إلى رابط؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى، كما تقدم في «الابتداء».

وهذا معنى **قوله**: (بعد إذا فجاءة... إلخ) أي: نُمي بمعنى: نسب إلى السابقين، ونُقِلَ عنهم الوجهان في همزة (إن) إذا وقعت بعد (إذا) الفجائية، أو بعد قسم لا لام بعده. وكذا يجوز الوجهان مع (إن) الواقعة بعد (فاء) الجزاء، كما يطرد الوجهان في كل مثال أشبه قولك: (خير القول إني أحمد).

وقوله: (فا الجزا) بالقصر فيهما للضرورة.

* * *

دخول لام الابتداء على الخبر

١٨٣ ـ وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ   لَامُ ٱبْتِدَاءٍ نَحْوُ: (إِنِّي لَوَزَرْ)

لام الابتداء[١] هي لام مفتوحة يؤتى بها لقصد التوكيد. سميت

= الرحمة، كأنه قال: كتب ربكم على نفسه أنه من عمل.. والكسر على أنها جملة تفسيرية للرحمة.. وأما قوله سبحانه: ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ فهو موضع الشاهد، فانظر شرحه.

(١) يسميها النحاة (اللام المزحلقة) ـ بفتح اللام ـ. إذا وقعت في خبر (إن) المكسورة ـ كما سيأتي ـ سميت بذلك لأنها زحلقت؛ أي: أخرت من الصدارة الواجبة لها في أول الكلام إلى الخبر؛ لئلا يجتمع مؤكدان: إن واللام. والسبب الواضح استعمال العرب.

بذلك لكثرة دخولها على المبتدأ، أو ما أصله المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾ [النازعات: ٢٦]، وتدخل هذه اللام بعد (إن) المكسورة على أربعة أشياء:

١ ـ الخبر. ٢ ـ معمول الخبر. ٣ ـ الاسم. ٤ ـ ضمير الفصل.

وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله.

ولا تدخل هذه اللام على باقي أخوات (إن)، وما ورد من دخولها على بعضها، أو دخولها في خبر المبتدأ، أو خبر (أمسى) من أخوات (كان) فهو محكوم عليه بالشذوذ، فلا يقاس عليه عندهم. قال صاحب كتاب «معاني الحروف»: (هذا كله شاذ، لا يقاس عليه، ولا يلتفت إليه)[(١)].

وهذا معنى **قوله**: (وبعد ذات الكسر... إلخ) أي: تصحب لام الابتداء (الخبر) بعد صاحبة الكسر، وهي (إن) المكسورة. ثم ذكر المثال. ومعنى (لوزر) أي: حصن وملجأ.

* * *

شروط دخول اللام على الخبر

١٨٤ ـ وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَـ(رَضِيَا)

١٨٥ ـ وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ (قَدْ) كَـ(إِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)

يشترط في دخول لام الابتداء على خبر (إن) المكسورة ثلاثة شروط ذكر منها شرطين:

الأول: أن يكون مثبتاً. فإن كان منفيّاً لم تدخل عليه اللام، نحو: إن المخلص لا يرضى بالإهمال. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٤٤].

الثاني: أن يكون الخبر غير جملة فعلية، فعلها ماض متصرف غير

---

(١) «معاني الحروف» ص(٥٣)، والكتاب نُسب للرماني بتحقيق عبد الفتاح شلبي، وفي تحديد مؤلفه. انظر: مجلة «عالم الكتب» مجلد (٣٣) ص(٤٩٨ ـ ٥١٥).

مقترن بـ(قد)، فهذه ثلاثة أوصاف للفعل الذي لا تدخل عليه اللام. الأول: ماضٍ. الثاني: متصرف. الثالث: غير مقترن بـ(قد)، نحو: إنَّ العتاب نَفَعَ. فلا يصح دخول اللام على الخبر لما تقدم. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا﴾ [آل عمران: ٣٣].

فإن كان الفعل مضارعاً جاز دخول اللام عليه، نحو: إن المال بالصدقة ليزكو. قال تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ﴾ [النمل: ٧٤].

وكذا إن كان الفعل ماضياً غير متصرف، نحو: إن الحاكم العادل لنعم القائد. أو كان مقترناً بـ(قد)، نحو: إن عمر رضي الله عنه لقد عدل.

وكذا تدخل اللام إذا كان الخبر مفرداً، نحو: إن الكذب لممقوت. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ [الحج: ٦٠]، أو كان شبه جملة، نحو: إن العِزَّ لفي طاعة الله. قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ [القلم: ٤] أو جملة اسمية، نحو: إن الإسلام لرآيته عالية. قال تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ۝٢٣﴾ [الحجر: ٢٣] على رأي من يعرب (نحن) مبتدأ، وما بعده خبر، والجملة خبر (إن)[(١)].

الشرط الثالث: أن يكون الخبر متأخراً عن الاسم. كما في الأمثلة. فلا يجوز دخولها في مثل: إن فيك إنصافاً، وإن عندك أدباً، وذلك لتقدم الخبر. ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط.

وإلى ما مضى أشار **بقوله**: (ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا... إلخ) أي: لا يقع بعد لام الابتداء الخبر المنفي. ولا الخبر إذا كان جملة فعلية فعلها ماض كـ(رَضِيَ)، وقد يلي الفعل الماضي هذه اللام إذا اقترن بـ(قد)، مثل: إن هذا لقد سما على العدا مستحوذاً؛ أي: مستولياً على ما يريد.

---

(١) والإعراب الثاني أن يكون (نحن) ضمير فصل. واللام دخلت عليه، والمخالف يشترط في دخول لام الابتداء على ضمير الفصل أن يقع بعده مفرد لا جملة..

دخول اللام على المعمول والاسم وضمير الفصل

١٨٦ ـ وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ   وَالْفَصْلَ، وَٱسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

ذكر في هذا البيت الثلاثة الباقية التي تدخل عليها لام الابتداء وهي: معمول الخبر، وضمير الفصل، والاسم.

أما معمول الخبر فتدخل عليه بأربعة شروط:

الأول: أن يتوسط بين اسم (إن) وخبرها، نحو: إن الشدائد صانعةٌ أبطالاً، فتقول: إن الشدائد لأبطالاً صانعةٌ. فلو تأخر المعمول لم تدخل عليه، وهذا الشرط هو الذي ذكره ابن مالك.

الثاني: أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه. كما في المثال. فلا يجوز أن تقول: إن الشدائد لأبطالاً صَنَعتْ. لأنه ماض.

الثالث: ألا تكون اللام قد دخلت على الخبر. فلا تقول: إن الشدائد لأبطالاً لصانعة. وقد سمع ذلك قليلاً. فقد حكي من كلام العرب: (إني لبحمد الله لصالح).

الرابع: ألا يكون حالاً ولا تمييزاً لعدم السماع.

وقد صرح الناظم بالشرط الأول في **قوله**: (وتصحب الواسط معمول الخبر) أي: تصحب لام الابتداء معمول الخبر المتوسط بين اسم (إن) وخبرها، وترك بقية الشروط.

ومما تدخل عليه لام الابتداء (ضمير الفصل): وهو ضمير يذكر بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر. سمي بذلك لأنه يفصل؛ أي: يميز بين الخبر والصفة. فإذا قلت: عمر هو العادل. تعين أن يكون (العادل) خبراً. ولو لم تأت بالضمير لاحتمل أن يكون (العادل) صفة وأن يكون خبراً[١].

(١) ضمير الفصل يؤدي في الكلام معنى الحصر والاختصاص والتوكيد، وفي إعرابه خلاف، والأظهر أنه لا محل له من الإعراب. فهو مثل (كاف) الخطاب في أسماء الإشارة حيث قالوا: إنها حرف لا محل له ـ مع أنها ضمير في الأصل ـ وما بعد ضمير الفصل يعرب حسب حاجة ما قبله.

وتدخل عليه اللام في هذا الباب بلا شرط، لكن إذا دخلت اللام عليه لم تدخل على الخبر، نحو: إن الدنيا لهي الفانية، وإن الآخرة لهي الباقية. قال تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۝٩﴾ [الشعراء: ٩].

ومما تدخل عليه اللام اسم (إن) بشرط أن يتأخر عن الخبر، نحو: إن في حوادث الدهر لعبرةً. قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ﴾ [سبأ: ٩] وإذا دخلت على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر.

وإلى هذا أشار **بقوله**: (والفصلَ واسماً حلَّ قبله الخبر) أي: تصحب اللام ضمير الفصل. واسماً لإن إذا تقدم عليه الخبر.

* * *

اتصال هذه الأحرف بـ«ما» الزائدة الكافة

١٨٧ ـ وَوَصْلُ (مَا) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ ... إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

إذا اتصلت (ما) الزائدة بـ(إن أو إحدى أخواتها) أحدثت أمرين:

الأول: كفها عن العمل. ولذا تسمى (ما) الكافة؛ أي: المانعة للحرف الناسخ من العمل.

الثاني: إزالة اختصاصها بالأسماء وتهيئتها للدخول على الجملة الفعلية، ولذا تسمى (ما) المُهَيِّئَة.

مثال ذلك: إنما الأعمالُ بالنيات. ليتما الحياةُ خاليةٌ من الكدر. إنما يعاقب المسيء. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ [الأنفال: ٦]، وقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُوا۟ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ۝٩٢﴾ [المائدة: ٩٢].

وقد تعمل هذه الأدوات قليلاً مع وجود (ما) قال الزجاج: (من العرب من يقول: إنما زيداً قائم. ولعلما بكراً جالس. وكذا أخواتها. ينصب بها ويلغي ما). وتبعه على ذلك تلميذه الزجاجي، وابن السراج. وحكاه الأخفش والكسائي[1].

(١) انظر: «شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور (١/ ٤٣١)، «شرح الكافية» لابن مالك (١/ ٤٨٠).

وعلى ذلك ظاهر كلام ابن مالك فإنه **قال**: (وقد يُبَقَّى العمل) و(قد) هنا للتقليل على ما يظهر؛ أي: قد يبقى العمل مع وجود (ما) وتكون (ما) ملغاة عن الكف.

ومن الشراح من قال: إن (قد) للتحقيق، وإن المقصود بذلك (ليت) فهي التي يجوز فيها الإعمال والإهمال، وأما الباقي فيجب فيه الإهمال.

واحترزنا بالزائدة من (ما) الموصولة، فإنها لا تكفها عن العمل، سواء كان الموصول اسميّاً أو حرفيّاً[1]، فالأول نحو: إن ما في الغرفة طفل؛ أي: إن الذي في الغرفة طفل. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَٰحِرٍۖ﴾ [طه: ٦٩] فـ(ما) موصولة، وهي اسم (إن) و(صنعوا) صلة الموصول، والعائد محذوف، و(كيدُ) خبر إن.

والثاني وهو الموصول الحرفي، نحو: إنَّ ما فعلت حسن؛ أي: إن فعلك حسن، فـ(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم (إن).

* * *

العطف على اسم «إن» وأخواتها

١٨٨ ـ وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبِ (إِنَّ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

١٨٩ ـ وَأُلْحِقَتْ بِـ(إِنَّ): (لٰكِنَّ) وَ(أَنَّ) مِنْ دُونِ (لَيْتَ) وَ(لَعَلَّ) وَ(كَأَنَّ)

إذا عطف على اسم (إن أو أن أو لكن) فلا يخلو من حالتين:

الأولى: أن يكون العطف بعد مجيء الخبر. فيجوز في المعطوف وجهان:

الأول: النصب عطفاً على اسم (إن)، وهذا هو الأوضح والأنسب للمشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه، ولم يذكره ابن مالك؛ لأنه كالعطف على سائر المعمولات.

الثاني: الرفع. وهو جائز إجماعاً، وفي تخريجه أوجه كثيرة.

مثال ذلك: إن الكذبَ ممقوتٌ شرعاً وعقلاً وإخلافُ الوعد. ومنه

---

(١) (ما) الكافة تكتب موصولة بآخر (إنَّ)، و(ما) الموصولة تكتب مفصولة.

قوله تعالى: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣]، فقد قرأ السبعة برفع (ورسوله) ورفعه على أنه مبتدأ حذف خبره، لدلالة خبر (إن) عليه، والتقدير: ورسوله بريئ منهم، ويكون من عطف الجمل[١].

الحالة الثانية: أن يكون العطف قبل مجيء الخبر، نحو: إن الظلم والاستبدادَ مؤذنان بخراب الديار. فالجمهور من البصريين على تعين النصب وعدم جواز الرفع بحال[٢]، وأجاز الفراء وشيخه الكسائي[٣] ـ وبقية الكوفيين ـ الرفع: وهو الحق لوروده في القرآن الكريم. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٦٩]، فقد قرأ السبعة برفع (الصابئون)، وهذا دليل في غاية القوة على جواز الرفع بعد العاطف قبل مجيء الخبر[٤].

وقد جاء العطف بالرفع من كلام العرب شعراً ونثراً. فمن النثر ما حكاه سيبويه أن ناساً من العرب يقولون: إنك وزيدٌ ذاهبان. برفع (زيد) قبل مجيء الخبر. وأما الشعر فكثير.. ومنه قول الشاعر:

---

(١) وقيل: إنه معطوف على موضع اسم (إن) قبل دخول (إن) لأنه في موضع رفع أو معطوف على الضمير المستتر في الخبر (بريء)، وما بينهما يجري مجرى التوكيد فذلك ساغ العطف.

(٢) تعليلهم أنه يلزم على الرفع توارد عاملين (وهما: إن والابتداء) على معمول واحد، وهو الخبر.

(٣) ذكر ابن هشام وغيره أن الكسائي يجيز مطلقاً، والفراء بشرط خفاء إعراب الاسم بأن يكون مبنيّاً أو مقصوراً، وعلته الاحتراز من تنافر اللفظ. راجع «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣١٠).

(٤) وحسبنا في ذلك اتفاق القراء السبعة جميعاً على رفع (الصابئون) والقراءة سنة متبعة، أما توجيه ذلك فقد ذكر أبو البقاء العكبري سبعة أعاريب، في كتابه «التبيان» (١/ ٤٥١، ٤٥٢) ومنها: أنه معطوف على محل اسم (إن) قبل دخولها. وسهل ذلك عدم ظهور النصب في اسمها، أو أنه مبتدأ حذف خبره، والجملة معترضة بين اسم (إن) وخبرها... إلخ.

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ   فَإِنِّي وقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[(١)]

فعطف (قيار) وهو اسم فرسه أو جمله، على محل ياء المتكلم (فإني) الواقع اسماً لـ(إن) قبل مجيء الخبر وهو (لغريب)[(٢)].

وقد ذكر الناظم الحالة الأولى **فقال**: **(وجائز رفعك... إلخ)** أي: يجوز الرفع في الاسم الواقع بعد عاطف بعد أن تستكمل **(إنَّ)** معموليها، وذلك بمجيء الخبر، وتسمية هذا المرفوع معطوفاً على اسم (إن) فيه تجوز؛ لأنه صرح في «التسهيل» بأنه مبتدأ حذف خبره، كما تقدم[(٣)]، وتعبيره بجواز الرفع، يفهم منه أن النصب هو الأصل، لموافقته اسم (إن)، ثم ذكر في البيت الثاني أن هذا الحكم خاص بـ**(إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ)**.

أما (ليت، ولعل، وكأن) فلا يجوز معها إلّا النصب، سواء أكان

---

(١) رحله: الرحل يراد به هنا: مسكن الرجل وما فيه من أثاث. (وقيار) اسم حصان أو جمل للشاعر. والمعنى من يك منزله بالمدينة فليمسِ بها. أما أنا فلا؛ لأني وجملي أو فرسي غريب بها بعيد عن أهلي وعشيرتي.

(٢) لا ريب أن النحاة يعترفون بثبوت الرفع في هذه الحالة في كتاب الله تعالى في قراءة سبعية متواترة، ويعترفون بوروده عن العرب شعراً ونثراً. مما يصح معه قطعاً أن يقال: بجواز الرفع. لكن نجد أن جمهورهم يرفضون هذه القاعدة. ويمنعون القياس عليها كما صرح بذلك الروداني والرضي ـ وغيرهما ـ فيما نقله عنهما الصبان في «حاشيته» (١/ ٢٨٦)؛ ولقد تعرض سيبويه ـ في ظاهر كلامه ـ لتغليط العرب في ذلك فقال: (واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون. وإنك وزيد ذاهبان) «الكتاب» (٢/ ١٥٥). وقد شرح أبو حيان معنى قول سيبويه «يغلطون» وأنه يريد التوهم وليس الخطأ، وهو كلام ينسجم مع منهج سيبويه واحترامه للسماع. انظر: «التذييل والتكميل» (٥/ ١٩٧).

إن المنهج السليم في ذلك أن يمعن النحاة في القراءات الصحيحة السند، وأن يُخضعوا قواعدهم للقرآن الكريم؛ لتكون أشد إحكاماً، وأبعد عن الاعتراض. كما أن المنهج الحق أن تصحح القاعدة البصرية السالفة الذكر؛ احتجاجاً بالوارد لتطرد القاعدة، ويكون الحكم في الحالتين واحداً، وهو جواز الرفع في العطف على اسم (إن) إضافة إلى الأصل وهو النصب.

(٣) شرح التسهيل (٢/ ٤٨).

العطف قبل مجيء الخبر أم بعده، نحو: ليت الرخاءَ دائمٌ والأمنَ. أو: ليت الرخاءَ والأمنَ دائمان. وفي بيت ابن مالك خففت النون في (أنَّ) و(كأنَّ) لضرورة الشعر.

* * *

تخفيف «إنَّ»

١٩٠ ـ وَخُفِّفَتْ (إِنَّ) فَقَلَّ الْعَمَلُ ... وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

١٩١ ـ وَرُبَّمَا ٱسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا ... مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

إذا خففت (إن) المكسورة[1] فلها حالتان: الأولى: أن يليها الاسم. الثانية: أن يليها الفعل. أما الأولى: وهي التي يليها الاسم فيجوز فيها الإهمال. وهذا هو الكثير. ويجوز فيها الإعمال، ويكون اسمها اسماً ظاهراً لا ضميراً، وإذا أهملت لزمت اللام في خبر المبتدأ بعدها؛ لتفرِّق بينها وبين (إنْ) النافية، ولهذا تسمى (اللام الفارقة) و(لام الفصل) نحو: إنْ خالدٌ لَمُسَافِرٌ.

فإن عملت لم تلزم اللام؛ لأنها لا تلتبس بـ(إن) النافية؛ لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر، نحو: إنْ خَالِداً مسافرٌ.

وإن وجد قرينة معنوية أو لفظية تبين المقصود بـ(إنْ) (وهو التوكيد) استغني عن اللام، لعدم اللبس. فمثال المعنوية: إنِ الاستقامة سعادة الدارين. فهي: مخففة؛ لأن المعنى يفسد على اعتبارها نافية. ومنه قول الشاعر:

ونحنُ أُباةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ ... وإنْ مَالِكٌ كَانَتْ كَرَامَ المَعَادِنِ[2]

فقد ترك الشاعر اللام في قوله: (وإن مالك كانت) اعتماداً على ظهور المراد، لدلالة مقام الافتخار في شطر البيت على الإثبات.

---

(١) تخفيفها يكون بحذف النون الثانية المفتوحة، وإبقاء الأولى ساكنة، وتحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، كما سترى في بعض الأمثلة.

(٢) أباة: جمع (آبٍ) كقضاة وقاضٍ، اسم فاعل من أبى يأبى؛ أي: امتنع. والضيم: الظلم. مالك: اسم أبي قبيلة الشاعر. كرام المعادن: كريمة الأصول شريفة المنبت.

ومثال اللفظية: إنِ الفعلُ الجميلُ لن يضيع. ومنه قول الشاعر:

إنِ الحقُّ لا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ وإنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلَافَ مُعَانِدِ

فإن وجود (لن) في المثال، و(لا) في البيت. يُبْعِدُ أن تكون (إنْ) نافية؛ لأن إدخال النفي على النفي لإبطال الأول قليل جدّاً في الكلام الفصيح. إذ يمكن أن يأتي الكلام مثبتاً من أول الأمر من غير حاجة إلى نفي النفي المؤدي للإثبات بعد تطويل، وفيه قرينة معنوية، فإن نفي النفي إثبات، فيكون المعنى: الحق يخفى على ذي بصيرة. وفساده ظاهر.

ومذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق، وهذا هو الظاهر؛ لدخولها في مواضع لا تدخل فيها لام الابتداء، ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله ﷺ: «**قد علمنا أن كنت لموقناً به**»[1]. فعلى الأول: يجب كسر همزة (إن) لأنها بعد فعل من أفعال القلوب، وقد عُلِّقَ عن العمل بلام الابتداء كما تقدم. وعلى الثاني: يجب الفتح لطلب العامل لها بعد التأويل. وليست الفارقة من المعلقات.

قال ابن مالك: (وخففت إن) أي: المكسورة. (فقَلَّ العمل) أي: وكثر إهمالها، ولزم مجيء اللام بعدها، وربما تركت هذه اللام إن ظهر المعنى الذي أراده المتكلم (معتمِداً) على قرينة توضح المقصود، ويجوز فتح الميم على أنه حال من مفعول (أراده) أي: إن ظهر المعنى الذي أراده الناطق معتمداً عليه.

* * *

من أحكام «إنَّ» إذا خففت

١٩٢ ـ وَالْفِعْلُ إنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِـ(إنْ) ذِي مُوصَلَا

هذه الحالة الثانية لـ(إن) بعد التخفيف، وهي أن يليها الفعل فيجب إهمالها، لزوال اختصاصها بالاسم[2]. والغالب أن يليها فعل من

---

(١) هذا الحديث في سؤال الميت في قبره، وقد رواه البخاري، والضمير في قوله: (به) يعود على الرسول ﷺ. انظر: «فتح الباري» (١/ ١٨٢).

(٢) وعلى هذا فليس لها اسم ولا خبر، وقيل بجواز إعمالها، ويكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً والجملة الفعلية خبرها.

الأفعال الناسخة، مثل: (كان) أو (ظن)، والماضي الناسخ أكثر من المضارع.

فالماضي نحو: إنْ وجدنا الكذاب لأبعدَ من احترام الناس وتوقيرهم. قال تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾(١) [البقرة: ١٤٣]. والمضارع، نحو: إن يكاد الذليل ليألف الهوان. قال تعالى: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ(٢)﴾ [الشعراء: ١٨٦].

ويقل أن يليها غير الناسخ؛ كالماضي في قولهم: (إنْ قنَّعت كاتبك لسوطاً)(٣) وقول المرأة:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً حَلَّتْ عَليكَ عُقَوْبَةُ المُتَعَمِّدِ(٤)

أو المضارع؛ كقولهم: (إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لَهِيَهْ)(٥) ولا داعي لمحاكاة هذه الأمثلة القليلة، وإنما تذكر للعلم بها.

وهذا معنى **قوله**: (والفعل إن لم يكن ناسخاً... إلخ) أي: إن

(١) إن: مخففة من الثقيلة مهملة. لكبيرة: اللام فارقة. وكبيرة: خبر كان. واسمها ضمير مستتر يعود على ما تقدم أي: وإن كانت التولية إلى الكعبة.. إلا على الذين: جار ومجرور متعلق بكبيرة، ودخلت (إلا) للمعنى، ولم يتغير الإعراب؛ لأنه استثناء مفرغ ـ كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ في «الاستثناء».

(٢) الكاف مفعول أول. ولمن الكاذبين: سد مسد المفعول الثاني؛ لأن العامل علق عنه باللام، كما سيأتي إن شاء الله.

(٣) أي: إنك قنعت كاتبك سوطاً، بمعنى: ضربته على رأسه بالسوط، فصار كالقناع له. فـ(إن) مخففة. وكاتبك: مفعول أول. ولسوطاً: اللام فارقة. وسوطاً: مفعول ثان.

(٤) البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية. ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله. شلت: أصابها الشلل. وهو فساد اليد. لأنك قتلت مسلماً بغير حق. حلت: نزلت ووجبت. لمسلماً: اللام فارقة. ومسلماً: مفعول قتلت. وقد ولي الفعل (قتلت) إن المخففة، وهو غير ناسخ.

(٥) لنفسك: اللام فارقة. ونفسك: فاعل يزين، ومضاف إليه. لهيه: اللام فارقة، وهي: فاعل يشين. والهاء: للسكت. والمعنى: إن نفسك هي التي تزينك وتجملك. وهي التي تشينك وتعيبك. وقد ولي (إن المخففة) فعل غير ناسخ.

الفعل إذا لم يكن من الأفعال الناسخة فإنك لا تجده ـ غالباً ـ متصلاً بـ(إنْ) المخففة، وإنما الذي يتصل بها ـ في الغالب ـ هو الفعل الناسخ.

* * *

تخفيف «أنَّ»

١٩٣ ـ وَإِنْ تُخَفَّفْ (أَنَّ) فَٱسْمُهَا ٱسْتَكَنّْ وَالْخَبَرَ ٱجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ (أَنْ)

١٩٤ ـ وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

١٩٥ ـ فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِـ(قَدْ) أَوْ نَفْيٍ أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ (لَوْ)، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ (لَوْ)

إذا خففت (أن) المفتوحة(١) ترتب على ذلك أربعة أحكام:

الأول: بقاء عملها.

الثاني: يكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً.

الثالث: يكون خبرها جملة اسمية أو فعلية.

الرابع: وجود فاصل ـ في الأغلب ـ بينها وبين خبرها إذا كان جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء، كما سيأتي إن شاء الله.

مثالها: علمت أنْ حاتمٌ أشهرُ كرماءِ العرب فـ(أن) مخففة، واسمها ضمير الشأن محذوف؛ أي: أنه. وحاتم: مبتدأ. وأشهر: خبر. والجملة خبر (أن) المخففة. ومنه قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] فـ(أنْ)، مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، تقديره: أنه؛ أي: الحال والشأن، وجملة ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ خبرها.

وقد يبرز اسمها كقول المرأة ترثي أخاها:

بِـأَنْـكَ رَبِـيْـعٌ وغَـيْـثٌ مَـرِيْـعٌ وأنْـكَ هُـنَـاكَ تَـكُـونُ الـثِّـمَـالَا(٢)

---

(١) إذا خففت (أنَّ) التبست بـ(أن) المصدرية الناصبة للمضارع. لكن علامة المخففة أن تقع بعد ما يدل على اليقين غالباً مثل: علم. أيقن. اعتقادي.. أو تدخل على فعل جامد مثل: عسى، ليس. أو يليها حرف التنفيس وهو السين أو سوف، ولهذا تفصيل يأتي في مكانه إن شاء الله..

(٢) البيت لجنوب بنت العجلان ترثي أخاها عمراً الملقب بذي الكلب. (وقد تقدم ذكره في العلم) وقولها: بأنك: متعلق ببيت سابق: =

فقد وقعت (الكاف) اسماً لـ(أنْ) المخففة، وخبرها في الشطر الأول مفرد، وفي الشطر الثاني جملة، وهذا شاذ، أو ضرورة شعرية، فلا يُقاس عليه، بل يقتصر على الكثير الشائع.

فإن كان خبرها جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء فإنه يؤتى ـ في الغالب ـ بفاصل بينها وبين خبرها ـ كما تقدم ـ وهذا الفاصل للتفرقة بين (أن) المخففة، و(أن) المصدرية.

وهذا الفاصل واحد من أربعة:

١ ـ **(قد)**، نحو: أيقنت أنْ قد خُطَّ ما هو كائن. قال تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]، فـ(أن) مخففة، واسمها ضمير الشأن محذوف. وجملة ﴿صَدَقْتَنَا﴾ في محل رفع خبر (أن) والمصدر المؤول من (أن) وما بعدها في محل نصب سد مسد مفعولي (نعلم)[١].

٢ ـ أحد حرفي التنفيس ـ أي: الاستقبال ـ وهما: السين، نحو: إن لم تسمع نصحي فاعترف أنْ ستندم. قال تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠] أو سوف[٢]؛ كقول الشاعر:

= لقد علم الضيف والمرملون   إذا اغبرَّ أفْق وهبَّت شمالا

والمرملون: الذين فقدوا زادهم، ومعنى (بأنك ربيع) أي: كثير نفعه، واصل عطاؤه، وغيث: مطر، والمراد هنا: الزرع بدليل وصفه بمريع. ومعناه: خصب. الثمالا: بوزن الكتاب؛ أي: الذخر والملجأ.

(١) ذكرنا فيما مضى أنَّ (أنْ) المخففة تقع بعد (عِلْم) والعلم إذا كان على بابه ينصب مفعولين ـ كما في باب (ظن) ـ وقاعدة الإعراب في هذه الآيات التي ذكرنا ـ وما يماثلها ـ أن الجملة بعد (أن) هي الخبر و(أن) واسمها وخبرها في محل نصب سد مسد مفعولي علم أو رأى، حسب، ونحوها.

(٢) السين وسوف لا يدخلان إلا على المضارع المثبت. وسمي الحرف بذلك لأنه ينقل المضارع من الزمن الضيق، وهو الحال، إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال. قال تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٥﴾ [النبأ: ٤، ٥] وقال تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٤﴾ [التكاثر: ٣، ٤] ولكن بينهما فرق، فالسين للقريب وسوف للبعيد، فهي أكثر تنفيساً، وهو المراد بقولهم: حرف تسويف، ومعناه: التأخير وتختص (سوف) بقبول اللام كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ ۝٢١﴾ [الليل: ٢١]. . =

واعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ   أنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ ما قُدِرَا

٣ ـ أحد حروف النفي الثلاثة التي استعملتها العرب في هذا الموضع، وهي: (لا، لن، لم)، نحو: أيقنت أنْ لا يضيع عند الله إحسان. قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، ونحو: جزمت أن لن يضيع العرف بين الله والناس. قال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ۝٥﴾ [البلد: ٥]. ونحو: اعتقادي أن لم تنفعك نصيحتي. قال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧].

٤ ـ (لو) والنص عليها في كتب النحاة قليل، مع أنها كثيرة في المسموع، نحو: أوقن أنْ لو استفاد المسلم مما يسمع لصلح المجتمع. قال تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ۝١٦﴾ [الجن: ١٦].

وقد ورد ترك الفاصل في قول الشاعر:

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا   قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بأَعْظَمِ سُؤْلِ

ويفهم مما سبق أن الفصل غير واجب في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان الخبر جملة اسمية، نحو: اعتقادي أن عواقب الصبر محمودة. قال تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] إلّا إذا قُصد النفي فيفصل بين (أنْ) وخبرها بحرف النفي، نحو: رأيت أنْ لا صديق وفيّ. ومنه: (أشهد أن لا إلٰه إلّا الله) قال تعالى: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ[1] فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ۝١٤﴾ [هود: ١٤].

= كما أن (السين) تختص بمعنى لا تؤديه (سوف) وهو تأكيد الفعل وتكراره وقطعه عن المستقبل البعيد، كقول الشاعر:

سأشكر عمراً ما تراخت منيتي   أيادي لم تمنن وإن هي جلّت

(١) وأن لا إله إلا هو: أن مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، ولا: نافية للجنس. إله: اسمها مبني على الفتح في محل نصب. والخبر محذوف تقديره: حق. إلا هو: بدل من الضمير المستتر في الخبر. وأما تقدير الخبر بكلمة (موجود) فليس بصحيح؛ لأن الآلهة المعبودة من دون الله كثيرة وموجودة. ولا يحصل بهذا التقدير =

الثاني: إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها جامد، نحو: علمت أن ليس للظلم بقاء. قال تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: ٣٩].

الثالث: إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها متصرف، ولكن قصد به الدعاء، نحو: أدام الله توفيقك وأن أسبغ عليك نِعَمه، ورزقك شكرها. ومنه قراءة نافع المدني: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩] بصيغة الفعل الماضي (غَضِبَ) وتسكين النون، وبقية السبعة قرأوا بتشديد (أنَّ) ونصب ما بعدها.

وإنما ترك الفصل في هذه المواضع الثلاثة؛ لأن الناصبة للمضارع لا تقع في مثل ذلك، فلا لبس بينها وبين المخففة.

وهذا معنى **قوله**: (وإنْ تخفف أنَّ فاسمها... إلخ) فذكر ثلاثة من أحكامها بعد التخفيف، فإن قوله: (فاسمها) معناه: بقاء عملها وإلّا لم يكن اسماً لها، وهذا الحكم الأول، ولم يذكر أنه ضمير لضيق النظم، وقد يستفاد مما بعده.

وقوله: (استكن) أي: استتر واختفى، وخفف نون الفعل للضرورة، والأصل (استكنَّ) وهذا الحكم الثاني. وأشار إلى الثالث **بقوله**: (والخبر اجعل جملة من بعد أن).

ثم قال: (وإن يكن فعلاً..) أي: وإن يكن الخبر جملة فعلها لا يدل على الدعاء ولا يمتنع تصريفه، فالأحسن الفصل بين (أن) وخبرها بما ذُكر.

وقوله: (وقليل ذكر لو) أي: قلّ من النحويين من ذكر (لو) وهذا لا ينافي ورودها كثيراً في الكلام الفصيح.

* * *

= المقصود من إثبات أحقية ألوهية الله وبطلان ما سواها. أما تقديره بـ(حق) أو (معبود بحق) فيدل على بطلان جميع ما يعبد من دون الله. وبيان أن الإله الحق هو الله وحده لا شريك له.

تخفيف «كأنَّ»

١٩٦ ـ وَخُفِّفَتْ (كَأَنَّ) أَيْضًا فَنُوِي مَنْصُوبُهَا، وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي

إذا خففت (كأنَّ) ثبتت لها الأحكام الأربعة السابقة في (أنْ) المخففة من بقاء عملها وحذف اسمها، ومجيء خبرها جملة اسمية، أو فعلية مصدّرة بـ(لم) مع المضارع. و(قد) مع الماضي.

فمثال الجملة الاسمية: كأنْ عصفورٌ سهمٌ في السرعة. ومثال الفعلية: نَضَرَ الزهر وكأنْ لم يكن ذابلاً. قال تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ[1]﴾ [يونس: ٢٤].

وقد اجتمعت (كأنَّ) المشددة والمخففة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾ [لقمان: ٧].

وقد روي مجيء اسمها ظاهراً؛ كقول رؤبة:

ومُعْتَدٍ فَظٍّ غَلِيْظِ القَلْبِ كَأَنْ وَرِيْدَاهُ رِشَاءَا خُلْبِ[2]

ولا يُقاس على هذا؛ لأنه نادر.

وهذا معنى **قوله**: (وخففت كأن... إلخ) ومعنى: (فَنُوِي) أي: قُدِّر ولم يُذكَرْ في الكلام.

وقوله: (منصوبها) معناه: أنه بقي عملها. ثم ذكر أن اسمها قد يذكر ظاهراً في الكلام، وهو قليل.

---

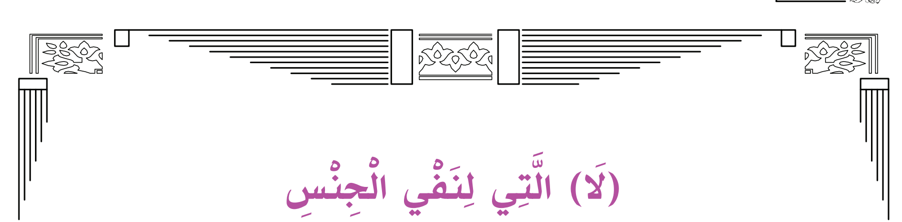
(١) الهاء مفعول أول. وحصيداً: مفعول ثان. كأن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، لم: حرف نفي وجزم وقلب. تغن: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة. والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي) والجملة في محل رفع خبر (كأن). بالأمس: متعلق بـ(تغن).

(٢) البيت في «كتاب سيبويه» (٣/ ١٦٥): كأن وريداه (بالرفع) ففيه تخفيف (كأن) مع حذف اسمها، وهذا على الكثير الغالب، وجملة (وريداه رشاءا خلب) خبرها، وأما على رواية (وريديه) فهو اسم (كأن) وقد ورد في الكتاب نفسه (٣/ ١٦٤)، والوريدان: عرقان يكتنفان جانبي العنق. الرشا: الحبل وهو بلفظ التثنية؛ لأن المشبه شيئان، ويروى بالإفراد، وهو جائز فقد يخبر بالمفرد عن المثنى. وخلب: بالضم: الليف، ويجوز تسكين اللام للتخفيف. وانظر: «الإنصاف» بحاشية الشيخ محمد عبد الحميد (١/ ١٩٨).

تخفيف (لكن):

إذا خففت (لكنَّ) وجب إهمالها، وزال اختصاصها بالجملة الاسمية، فتدخل على الاسمية والفعلية، وعلى غيرهما، ويبقى لها معناها بعد التخفيف، وهو: الاستدراك، نحو: الكتاب صغير لكنْ نفعه عظيم، ونحو: لا أُجازي القاطع بقطيعته، ولكن أجازي بصلته.





(لَا) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ

معناها وعملها وشرط عملها

١٩٧ ـ عَمَلَ (إِنَّ) ٱجْعَلْ لِـ(لَا) فِي نَكِرَهْ مُـفْـرَدَةً جَـاءَتْـكَ أَوْ مُـكَـرَّرَهْ

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء، وهو (لا) التي لنفي الجنس. والمراد: نفي الخبر عن الجنس كله على سبيل الاستغراق والشمول. فإذا قلت: لا بستانَ مثمرٌ. فقد نفيت الإثمار عن جميع أفراد البساتين. وعلى هذا لا يصح أن تقول: لا بستانَ مثمرٌ بل بستانان؛ لأن هذا يكون تناقضاً، بخلاف (لا) العاملة عمل ليس، فإنها ليست نصّاً في الجنس، بل تحتمل نفي الواحد ونفي الجنس، فإن قدرتها نافية للواحد جاز أن تقول: لا بستانٌ مثمراً بل بستانان. وإن قدرتها نافية للجنس لم يجز ذلك[١].

وتسمى (لا) النافية للجنس (لا) التبرئة، لتبرئة أفراد الجنس عن حكم الخبر، وهي تختص بهذه التسمية؛ لقوة دلالتها على النفي المؤكد أكثر من غيرها من أدوات النفي الأخرى.

وهي تعمل عمل (إن) فتنصب المبتدأ اسماً لها[٢]، وترفع الخبر خبراً لها، سواء كانت مفردة، كما في المثال. أو مكررة، كما سيأتي إن شاء الله.

(١) هذا الفرق بين نوعي (لا) خاص بما إذا كان الاسم مفرداً كما مثلنا، فإن كان مثنى أو جمعاً فالاحتمال موجود فيهما معاً نحو: لا عاقلين متشاتمان، لا مجدين مذمومون. ونحو: لا عاقلان متشاتمين. لا مجدون مذمومين. ففي هذا احتمال نفي الحكم عن الجنس كله. أو نفي قيد التثنية فقط أو قيد الجمع فقط.

(٢) أي: لفظاً أو محلّاً بأن يكون مبنيّاً على الفتح ـ مثلاً ـ في محل نصب، كما سيأتي.

ولا تعمل (لا) النافية للجنس إلّا بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين. فلا تعمل في المعرفة وقد ورد أمثلة قليلة، جاء فيها الاسم معرفة؛ كقولهم: قضية ولا أبا حسن لها، فـ(أبا حسن) اسم (لا) وهو معرفة بالإضافة، وهي مؤولة عند النحويين، كقول بعضهم: إنه على حذف مضاف؛ أي: ولا مثل أبي حسن لها.. والظاهر أنه لا داعي لهذا التأويل لتكلُّفه، بل تقبل هذه النصوص بإبقاء اسم (لا) معرفة، دون محاكاتها، ويقتصر على اللغة المشهورة.

الثاني: ألّا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل. كأن يتقدم خبرها على اسمها، فإن فُصل أُلغيت، نحو: لا في الثوب طول ولا قصر. قال تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾[1] [الصافات: ٤٧].

الثالث: ألّا يدخل عليها حرف جر، فإن دخل عليها بطل عملها، نحو: جئت بلا كتابٍ[2].

قال ابن مالك: (عمل إن اجعل لـ لا... إلخ) أي: اجعل عمل (إن) ثابتاً لـ(لا) في نكرة؛ أي: يكون اسمها وخبرها نكرتين، سواء جاءت مفردة أو مكررة، ولم يذكر الشرط الثاني والثالث، وقد يستفاد الشرط الثاني مما سيأتي.

* * *

أحوال اسم «لا»

١٩٨ ـ فَٱنْصِبْ بِهَا مُضَافًا ٱوْ مُضَارِعَهْ   وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ ٱذْكُرْ رَافِعَهْ

١٩٩ ـ وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَـ(لَا   حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ....

---

(١) الضمير يعود على قوله تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿٤٥﴾﴾ [الصافات: ٤٥] أي: ليس في الخمرة ما يغتال عقولهم وأجسامهم فيهلكهم..

(٢) يصح في هذا المثال وشبهه أن تبقى (لا) على حرفيتها، ويكون حرف الجر قد تخطاها فعمل الجر فيما بعدها. وليست زائدة بالرغم من أن العامل تخطاها؛ لأن القول بزيادتها يفسد المعنى، ويصح أن تكون اسماً بمعنى (غير) فيكون الإعراب عليها. فهي اسم بمعنى غير مجرور بكسرة مقدرة على الألف (ولا) مضاف و(كتاب) مضاف إليه.

اسم (لا) النافية للجنس له ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مضافاً؛ أي: مكوناً من كلمتين، أُضيفت الأولى إلى الثانية، نحو: لا عَمَلَ خيرٍ ضائعٌ.

الثانية: أن يكون شبيهاً بالمضاف؛ أي: مؤلفاً من كلمتين للأولى تعلق بالثانية غير الإضافة، نحو: لا عاصياً أباه موفَّق، لا مقصراً في عمله ممدوح[(١)]، وحكم الاسم في هذين الحالين النصب لفظاً. والناصب هو (لا).

الثالثة: أن يكون اسمها مفرداً؛ أي: كلمة واحدة. فالمراد بالمفرد هنا: ما ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف، فيدخل فيه المفرد، نحو: لا سرورَ دائمٌ. وجمع التكسير، نحو: لا كواكبَ طالعاتٌ. والمثنى نحو: لا ضدينِ مجتمعانِ، وجمع المذكر السالم، نحو: لا متنافسينَ في الخير نادمونَ. وما جمع بألف وتاء، نحو: لا متبرجاتٍ محترماتٌ.

وحكم الاسم في هذا الحال أنه يُبنى على ما كان ينصب[(٢)] به. فالمفرد وجمع التكسير يبنيان على الفتح في محل نصب، والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على الياء. وما جمع بألف وتاء يُبنى على الكسر؛ لأنه الأصل في هذا الجمع، ويجوز بناؤه على الفتح.

وعلة البناء في هذه الحال تركب (لا) مع اسمها مثل تركيب (خمسةَ عشرَ). ويؤيد ذلك أنه إذا فُصل بين (لا) واسمها ولو بالخبر زال البناء، كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧] وقيل: علة البناء

---

(١) من الفروق بين المضاف والشبيه بالمضاف. أن الشبيه منون. والمضاف غير منون للإضافة، ويشتركان في أنهما معربان.

(٢) أي: يبنى على الفتح أو ما ينوب عن الفتحة. وقد يبنى على الضم العارض. إذا كان اسم (لا) هو كلمة (غير) ونظيراتها. كما هو مذكور في باب «الإضافة» نحو: قبضت عشرة لا غيرُ. فـ(غير) اسم (لا) مبني على الضم في محل نصب، والخبر محذوف أي: ليس غيرها مقبوضاً، وشرط ذلك أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه. وتوضيح ذلك في الباب المذكور إن شاء الله.

تضمن معنى (من) الاستغراقية. وهذا وجيه؛ لأن تضمن الاسم معنى الحرف علةٌ للبناء على ما ذكروه في باب «المعرب والمبني». والتركيب ليس علة للبناء، وإنما هو علة للبناء على الفتح وحده.

وهذا معنى **قوله**: (فانصب بها مضافاً... إلخ) أي: انصب بـ(لا) المضاف والمضارع له؛ أي: المشابه له.

وقوله: (وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه) أي: بعد المضاف والمشبه به اذكر الخبرَ رافعاً له. والرافع للخبر هو (لا) فهي عاملة في الجزأين كبقية النواسخ. ويستفاد من قوله: (وبعد..) أنه لا يجوز تقديم الخبر على الاسم، وهو شرط في عملها كما تقدم في شرح البيت الأول.

وقوله: (وركب المفرد فاتحاً) أي: ركب اسم (لا) المفرد مع (لا) مبنيّاً على الفتح، وفيه إشارة إلى علة البناء.

* * *

العطف على الاسم مع تكرار «لا»

١٩٩ ـ .... وَالثَّانِ ٱجْعَلَا

٢٠٠ ـ مَرْفُوعًا ٱوْ مَنْصُوبًا ٱوْ مُرَكَّبَا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

إذا أُتي بعد (لا) والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة فلا يخلو من حالتين:

الأولى: أن تتكرر (لا).

الثانية: ألّا تتكرر.

فإن تكررت (لا) فلا يخلو اسم (لا) الأولى (المعطوف عليه) من ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مبنيّاً لكونه مفرداً؛ كقوله ﷺ لأبي موسى الأشعري رضي الله عنه: «**ألا أدلك على كنزٍ من كنوز الجنة؟ لا حولَ ولا قوةَ إلّا بالله**»[1].

---

(١) خبر (لا) محذوف تقديره: لا حول لنا أو لا حول موجود. والجار والمجرور متعلق بالخبر. والحديث رواه البخاري (٦٣٨٤)، ومسلم (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

فيجوز في الثاني الذي بعد (لا) ثلاثة أوجه:

١ ـ البناء على الفتح (ولا قوةَ) فتكون الثانية عاملة عمل (إنَّ) والواو عاطفة من باب عطف الجمل أو المفردات[١].

٢ ـ النصب (ولا قوةً) عطفاً على محل اسم (لا) وتكون الثانية زائدة لتوكيد النفي، ولا عمل لها.

وهذا أضعف الأوجه؛ لأن فيه نصب الاسم المفرد مع وجود (لا) وحقه البناء، ثم قالوا: بزيادتها لتسويغ العطف، ولا موجب لذلك، حتى إن يونس بن حبيب وجماعة خصوا النصب بالضرورة، كتنوين المنادى.

٣ ـ الرفع (ولا قوةٌ) عطفاً على محل (لا) واسمها؛ لأنها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وتكون (لا) زائدة، أو تكون عاملة عمل (ليس) وما بعدها هو اسمها مرفوع. وتفيد نفي الجنس، أو مبتدأ. وليس لـ(لا) عمل فيه، ومنه قول الشاعر:

هذا لعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ ... لا أُمَّ لي إنْ كانَ ذاكَ ولا أبُ[٢]

الحالة الثانية: أن يكون اسم (لا) الأولى منصوباً لكونه مضافاً أو شبيهاً به، فيجوز في الاسم الذي بعد (لا) الثانية الأوجه الثلاثة السابقة وهي: البناء والرفع والنصب، نحو: لا عملَ خيرٍ ولا برَّ أولى من إكرام

---

(١) اعلم أن خبر (لا) المكررة قد يكون محذوفاً نحو: لا طالب موجود ولا مدرس أي: ولا مدرس موجود. وقد يكون مذكوراً. والعطف فيهما من باب عطف الجملة على الجملة.

فإن كان الخبر المذكور صالحاً لهما معاً نحو: لا كتاب ولا قلم مع الطالب، فهو من عطف المفرد على المفرد إن جعلنا الخبر لهما معاً. فإن قدرنا خبر (لا) الثانية فهو من باب عطف الجملة على الجملة، كما تقدم.

(٢) لعمركم: العَمْر ـ بفتح فسكون ـ الحياة. والصغار: بوزن السحاب هو الذل والحقارة، وهو خبر المبتدأ (هذا) والمبتدأ (عَمْر) وخبره المحذوف جملة معترضة. بعينه: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال.

الوالدين. فيجوز: نصب (برَّ) عطفاً على اسم الأولى المنصوب وتكون (لا) مهملة، فتقول: (ولا برّاً) ويجوز بناؤه على الفتح لأنه مفرد، فتقول: (ولا برَّ) ويجوز رفعه على اعتبار (لا) عاملة عمل ليس، أو مهملة، وهو مبتدأ، فتقول: (ولا برٌّ).

ومثال الشبيه بالمضاف: لا مستشيراً في أموره ولا متأنياً نادم. فيجوز في (متأنياً) الأوجه الثلاثة على ما سبق.

الحالة الثالثة: أن يكون المعطوف عليه مرفوعاً، لكون (لا) عاملة عمل (ليس). أو مهملة، فيجوز في الثاني وجهان:

١ ـ البناء على الفتح أو ما ينوب منابه؛ لأنه مفرد.

٢ ـ الرفع عطفاً على ما بعد (لا) الأولى، أو أنها زائدة، وما بعدها مبتدأ، أو على أنها عاملة عمل (ليس) كالأولى.

مثال ذلك: لا قويٌّ ولا ضعيفٌ أمام حكم الشرع. فيجوز في (ضعيف) البناء على الفتح والرفع. ومنه قوله تعالى: ﴿أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]. فقد قرأ أكثر السبعة بالرفع، على أن (لا) عاملة عمل ليس أو مهملة، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالبناء على الفتح في الجميع. قال مكي: «والاختيار الرفع؛ لأن أكثر القرّاء عليه»[(١)]. اهـ.

ولا يجوز النصب في هذه الحالة؛ لأنه إنما جاء في الحالتين السابقتين لإمكان العطف على محل اسم (لا)، وهنا ليست بناصبة فيسقط النصب.

وهذا معنى **قوله**: (والثاني اجعلا مرفوعاً أو منصوباً... إلخ) أي: والثاني من قولك: (لا حول ولا قوة) اجعله مرفوعاً أو منصوباً أو مبنيّاً على الفتح للتركيب، ولما **قال**: (وإن رفعت أولاً لا تنصبا) فهم أن جواز

(١) «الكشف عن القراءات السبع» (١/ ٣٠٦).

الأوجه الثلاثة مخصوص بما إذا بُني الأول أو نُصب، فإن رُفِعَ سقط النصب كما تقدم.

وقد اكتفى الناظم بالمثال (ولا قوة) عن ذكر الشرطين السابقين وهما:

الأول: أن يكون ما بعد (لا) الثانية نكرة.

الثاني: أن يكون مفرداً.

كما اكتفى به عن ذكر أن هذه الأحكام خاصة بـ(لا) المكررة بعد العاطف، أما إذا عُطف بلا تكرار فسيأتي حكمه ـ إن شاء الله تعالى ـ.

فإن كان ما بعد الثانية غير نكرة. أو كان غير مفرد، وهو المضاف والشبيه بالمضاف، فأذكره ـ هنالك أيضاً ـ إن شاء الله.

* * *

نعت اسم «لا»

٢٠١ ـ وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي فَٱفْتَحْ أَوِ ٱنْصِبَنْ أَوِ ٱرْفَعْ تَعْدِلِ
٢٠٢ ـ وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تَبْنِ، وَٱنْصِبْهُ، أَوِ الرَّفْعَ ٱقْصِدِ

إذا وقع بعد اسم (لا) النافية للجنس نعت جاز فيه ثلاثة أوجه:

١ ـ البناء. ٢ ـ النصب. ٣ ـ الرفع. وذلك بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون النعت مفرداً؛ أي: ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف.

الثاني: أن يكون اسم (لا) مفرداً.

الثالث: ألّا يفصل بين النعت والمنعوت بفاصل.

مثال ذلك: لا مدرسَ مهملَ أو مهملاً أو مهملٌ ناجح. فيجوز في النعت (مهمل) البناء على الفتح لتركبه مع اسم (لا)، والنصب بالفتحة مراعاة لمحل اسم (لا)، والرفع مراعاة لمحل (لا) واسمها؛ لأنهما بمنزلة المبتدأ المرفوع، فالنعت مرفوع كذلك.

فإن تخلف شرط من الشروط الثلاثة امتنع البناء. وجاز النصب أو الرفع.

فمثال تخلف الأول: لا مدرسَ مهملُ الطلاب أو مهملَ الطلاب ناجح.

ومثال تخلف الثاني: لا تاجرَ ملابسٍ كاذباً أو كاذبٌ ناجحٌ.

ومثال تخلف الثالث: لا رجلَ في الدار ظريفٌ أو ظريفاً.

وهذا معنى **قوله**: (ومفرداً نعتاً... إلخ) أي: افتح أو انصب أو ارفع النعت المفرد إذا كان لمبني ـ وهو اسم (لا) المفرد ـ إذا وَلِيَ النعت المنعوت (تعدل) أي: تكن عادلاً بين الأوجه الثلاثة. والفاء في **قوله**: (فافتح) زائدة لتحسين اللفظ، فلا تمنع من تقدم معمول ما دخلت عليه.

ثم أشار في البيت الثاني إلى النعت غير المستوفي للشروط، وبيَّن أنك مخير فيه بين النصب والرفع، دون البناء.

* * *

العطف دون تكرار «لا»

٢٠٣ ـ وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ (لَا) ٱحْكُمَا ... لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ ٱنْتَمَى

تقدم أنه إذا أُتي بعد اسم (لا) بعاطف ونكرة مفردة فلا يخلو: إما تتكرر (لا) أو لا تتكرر. وقد مضى أنها إذا تكررت جاز في المعطوف الرفع والنصب والبناء، على التفصيل السابق.

أما إذا لم تتكرر (لا) وهو المراد هنا، فإنه يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول. وقد تقدم قبل هذا البيت أنه يجوز فيه الرفع والنصب، ولا يجوز البناء.

مثال ذلك: لا مدرسَ وطالبٌ أو طالباً في المعهد.

لا مدرسَ فقهٍ وطالبٌ أو طالباً في المعهد.

فيجوز في المعطوف (طالب) النصب عطفاً على محل اسم (لا) في الأول، وعطفاً على لفظه في الثاني. ويجوز الرفع عطفاً على (لا) مع اسمها، كما تقدم.

وهذا معنى **قوله**: (والعطف إن لم تتكرر لا... إلخ) أي: إذا جاء

العطف ولم تتكرر (لا) فاحكم للمعطوف بما (انتمى) أي: انتسب للنعت المفصول من جواز الرفع والنصب وامتناع البناء.

واعلم أن جميع ما تقدم في موضوع العطف هو ما إذا كان المعطوف مفرداً، فإن كان غير مفرد لم يجز إلّا النصب والرفع، سواء أتكررت (لا) أم لم تتكرر، نحو: لا بِرَّ ولا عملُ خيرٍ أولى من إكرام الوالدين.

وهذا كله إذا كان المعطوف نكرة، فإن كان معرفة لم يجز إلّا الرفع على أنه مبتدأ، تكررت (لا) أو لم تتكرر، نحو: لا رجلَ ولا زيدٌ في الدار. أو: لا رجلَ وزيدٌ في الدار. ولا يجوز بناؤه ولا نصبه عطفاً على محل اسم (لا)؛ لأنها لا تعمل في المعرفة، كما تقدم في أول الباب.

* * *

دخول همزة الاستفهام على «لا»

٢٠٤ ـ وَأَعْطِ (لَا) مَعْ هَمْزَةِ ٱسْتِفْهَامِ   مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الِٱسْتِفْهَامِ

تدخل همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس، فتبْقَىٰ على ما كان لها من العمل وسائر الأحكام التي سبق ذكرها، من العطف والنعت، وجواز الإلغاء إذا تكررت، والاستفهام ـ هنا ـ ثلاثة أنواع:

الأول: أن يقصد بالاستفهام النفي (أي: المنصب على الخبر هل هو ثابت أو لا؟)، نحو: ألا تاجرَ صادقٌ؟ فهذا استفهام عن نفي الصدق هل هو موجود أو لا؟.

الثاني: أن يقصد بالاستفهام التوبيخ، نحو قولك للبخيل: ألا إحسانَ منك وأنت غني؟ ومنه قول الشاعر:

أَلَا ارْعَواءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيْبَتُهُ   وآذَنَتْ بِمَشِيْبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ[1]

الثالث: أن يقصد بالاستفهام التمني، نحو: ألا مالَ فأساعد

---

(١) ارعواء: انزجار وانكفاف. مصدر ارعوى. والمعنى: ألا يبتعد وينكف عن المعاصي من ذهب شبابه وأنذره المشيب بالكبر والضعف وذهاب القوة؟.

المحتاج[١]. والخبر ـ هنا ـ محذوف تقديره: موجود. ومنه قول الشاعر:

أَلا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ   فَيَرْأَبَ ما أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ[٢]

وقد خالف في هذا النوع سيبويه ومن وافقه، فقالوا: لا عمل لها إلّا في الاسم، ولا تُعطى بقية الأحكام. وقال المازني والمبرد: هي كالمجردة في جميع الأحكام، وعليه يتمشى إطلاق المصنف.

وهذا معنى **قوله**: (وأعط لا... إلخ) أي: أعط (لا) النافية للجنس مع همزة الاستفهام، الداخلة عليها، ما تستحقه من الأحكام قبل دخول الاستفهام، والمراد همزة الاستفهام باعتبار الأصل. وإلّا ففي التوبيخ والتمني خرجت الهمزة عن معناها الأصلي، وهو طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً من قبل، ولا طلب مع التوبيخ ولا مع التمني.

* * *

٢٠٥ ـ وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ   إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

حذف الخبر في هذا الباب

إذا دلّ دليل على خبر (لا) النافية للجنس فإنه يحذف. وحذفه كثير، والدليل قد يكون مَقَاليّاً، نحو: هل من رجلٍ حاضرٍ؟ فيقال: لا رجل. وقد يكون حالياً (أي: مفهوماً من المقام والحال) كأن يقال للمريض: لا بأس؛ أي: لا بأس عليك.

---

(١) من الأساليب الصحيحة في التمني: ألا ماءَ ماءَ بارداً، فـ(ماء) الأول اسم (لا) والثاني نعت له. وهو نعت موطئ أي: ممهد لما بعده. وهو جامد لكنه نُعت بمشتق بعده مثل: مررت برجلٍ رجلٍ صالح. قال الخضري: «إنه مبني على الفتح لتركبه مع الأول». اهـ. أي: فهو مثل: لا رجلَ ظريفَ. وخبر (لا) محذوف أي: موجود.

(٢) فيرأب: أي: يصلح ويجبر. أثأث: أفسدت. والفعل (يرأب) منصوب بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب التمني (مستطاع) خبر مقدم، أو خبر (لا) (رجوعه) مبتدأ مؤخر، أو نائب فاعل لمستطاع.

ومن الحذف قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١] أي: فلا فوت لهم، وقال الشاعر:

لا يَصْلُحُ النَّاسُ فَوضَى لا سَرَاةَ[١] لَهُمْ ... ولا سَرَاةَ إذا جُهَّالُهُمْ سَادُوا

أي: ولا سراة لهم إذا جهالهم سادوا.

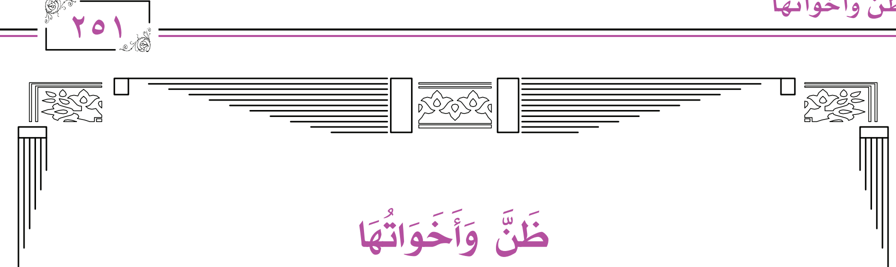
فإن لم يدلَّ على الخبر دليل لم يجز حذفه، نحو: لا طالبَ في الفصل. ومنه قوله ﷺ: «**لا أَحدَ أغيرُ من الله**»[٢].

وهذا معنى **قوله**: (وشاع في ذا الباب... إلخ) أي: كثر في باب (لا) التي لنفي الجنس حذف الخبر، إذا ظهر المراد، ولا يظهر المراد إلا إذا وجد دليل.



(١) جمع سري. بمعنى شريف. وهو جمع على غير قياس. وقد ذكرت ذلك في آخر المبتدأ والخبر، فارجع إليه.

(٢) الحديث رواه البخاري في «صحيحه» (٦/ ٥٧) طبعة دار طوق النجاة. وهو في مسلم بلفظ آخر و(أغير) معناه: لا أحد أغير من الله إذا انتهكت محارمه. وغيرة الله من جنس صفاته التي يختص بها، فهي ليست مماثلة لغيرة المخلوقين، بل هي صفة تليق بعظمته وجلاله.



ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

عمل ظن وأخواتها وبيان أنواعها

٢٠٦ ـ اِنْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ٱبْتِدَا ... أَعْنِي (رَأَى) (خَالَ) (عَلِمْتُ) (وَجَدَا)

٢٠٧ ـ (ظَنَّ) (حَسِبْتُ) وَ(زَعَمْتُ) مَعَ (عَدّْ) ... (حجَا) (درَى)، وَ(جَعَلَ) اللَّذْ كَ(ٱعْتَقَدْ)

٢٠٨ ـ وَ(هَبْ) (تَعَلَّمْ)، وَالَّتِي كَ(صَيَّرَا) ... أَيْضًا بِهَا ٱنْصِبْ مُبْتَدًا وَخَبَرَا

هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو (ظن وأخواتها) فتنصب المبتدأ والخبر، وتغير اسمهما، إذ يصير كل منهما مفعولاً به. وبالرغم من اعتبارهما مفعولين فإنهما عمدتان لا فضلتان كبقية المفعولات؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر.

وتنفرد عن غيرها من النواسخ في أنه لا بُدَّ لها من فاعل. وهي إما أفعال وهو الأكثر. أو أسماء تعمل عملها، كما سيأتي إن شاء الله.

وأفعال هذا الباب قسمان: أفعال القلوب، وأفعال التحويل.

أما أفعال القلوب فهي: التي معانيها قائمة بالقلب. متصلة به كالعلم واليقين والظن ونحوها، وتنقسم أربعة أقسام:

الأول: ما يفيد في الخبر يقيناً، والمراد باليقين: الاعتقاد الجازم. وهو ثلاثة أفعال: (وجد) و(تَعَلَّمْ) بمعنى: اعلم[(١)] و(درى).

فمثال (وجد): وجدت الصلاحَ بابَ الخير. قال تعالى: ﴿إِنَّا

(١) هذا التقييد احتراز من الفعل (تعلم) الذي معناه تحصيل العلم في المستقبل بتحصيل أسبابه نحو: تعلَّم النحو. وهذا متصرف له ماض (تعلَّمَ) ومضارع (يتعلم) ولا ينصب إلا مفعولاً واحداً. بخلاف (تعلم) بمعنى (اعلم) فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات في الحال، نحو: تعلم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من واجبات الدين، وهو ينصب مفعولين، والغالب دخوله على أن ومعموليها، وهو غير متصرف، كما سيأتي إن شاء الله.

﴿وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٤٤] فالهاء: مفعول أول. و(صابراً) مفعول ثان.

وأما (تعلم) بمعنى (اعلم) فالكثير فيها أن تتعدى إلى (أنَّ) المؤكدة ومعموليها، نحو: تعلم أن الربا بلاء[١]، وتكون (أن) واسمها وخبرها في تأويل مصدر سدَّ مسد مفعولي (تعلم) ومنه قول زهير بن أبي سلمى:

فقلت تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً ... وإلا تُضَيِّعْها فإنَّك قَاتِلُهْ[٢]

ويقل أن ينصب مفعولين كل منهما اسم مفرد، نحو: تعلم الحياةَ جهاداً. ومنه قول الشاعر.

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّها ... فَبَالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ والمَكْرِ[٣]

وأما (درى) فالأكثر فيه أن يتعدى لواحد بالباء، تقول: دريت بسفرك. فإن دخلت عليه الهمزة تعدى بها لواحد. ولثان بالباء كما في قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦۖ﴾ [يونس: ١٦] فضمير المخاطب مفعول أول. والجار والمجرور مفعول ثانٍ.

وقد ينصب (درى) مفعولين بنفسه، ولكنه قليل، نحو: دريت ثمرةَ العلم العملَ، ومنه قول الشاعر:

دُرِيْتَ الوفيَّ العَهْدَ يا عُرْوَ فاغْتَبِطْ ... فإنَّ اغْتِبَاطاً بالوَفاءِ حَمِيدُ[٤]

---

(١) تعلم: فعل أمر ناسخ ينصب مفعولين، والفاعل أنت، و(أن) واسمها وخبرها في تأويل مصدر سد مسد مفعولي (تعلم) وهذه قاعدة في هذا الباب أن الفعل الناسخ إذا دخل على أنَّ ومعموليها أو على أنْ مع الفعل ومرفوعه فإن المصدر المؤول يسد مسد المفعولين، ويغني عنهما، ويستثنى من ذلك أفعال التحويل فلا تدخل على أنَّ ولا على (أنْ).

(٢) معناه: اعلم وتيقن أن للصيد أوقاتاً يهدأ فيها ويستريح، فإذا انتهزت هذه الفرصة فإنك قاتله لا محالة. وقوله: (وإلا تضيعها) فيه إدغام أداة الشرط بـ(لا) النافية. وأن واسمها (غرة) وخبرها (للصيد) في تأويل مصدر سد مسد مفعولي (تعلم).

(٣) معناه: اعلم أنه إنما يشفي نفوس الرجال ظفرها بعدوها وقهرها له، فعليك أن تبذل جهدك في أخذ الأشياء بالحيلة والدهاء برفق ولين.

(٤) معناه: تيقين الناس وعلموا ـ يا عروة ـ أنك تفي بالعهد. فاغتبط بهذه الخصلة =

فالمفعول الأول (التاء) التي وقعت نائب فاعل. والثاني قوله: (الوفيَّ).

القسم الثاني من أفعال القلوب: ما يفيد في الخبر رجحاناً؛ أي: رجحان اليقين، وأفعاله خمسة: (جعل) بمعنى: اعتقد، و(حجا) و(عدَّ) و(هبْ) و(زعم).

فمثال (جعل): جعلتُ العلاجَ نافعاً؛ أي: اعتقدت. ومنه في بعض الآراء[(١)]، قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩] أي: اعتقدوا. ومثال (حجا) حجوت الجوَّ بارداً. ومنه قول الشاعر:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ ... حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوماً مُلِمَاتُ

ومثال (عدَّ) عددت الصديقَ أخاً. ومنه قول الشاعر:

فلا تَعْدُدِ المَولَى شَرِيْكَكَ في الغِنَى ... وَلَكِنَّمَا المَوْلَى شَرِيْكُكَ في العُدْمِ[(٢)]

ومثال: (هبْ):

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ ... وإلا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا

وأما (زعم) فالأكثر فيها أن تتعدى إلى معموليها بواسطة (أن) والفعل، أو أنَّ المؤكدة مع معموليها، نحو: مَنْ زعم أن يخدع الناس فهو المخدوع، ومنه قوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟﴾ [التغابن: ٧]، وقوله تعالى: ﴿إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الجمعة: ٦] والمصدر المؤول سَدَّ مسد مفعولي زعم.

وقد تتعدى إلى المفعولين بغير توسط (أن) بينهما، نحو: أنت زعمت خالداً جريئاً، ومنه قول الشاعر:

= الكريمة، فإن الاغتباط بمثل هذه الصفة أمر محمود.

(١) راجع «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٣/ ٢/ ٣٨٨).

(٢) المولى: المراد به ـ هنا ـ الصاحب والناصر. العدم: أي: الفقر.

زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيخٍ إِنَّما الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دبيباً[(١)]

القسم الثالث من أفعال القلوب: ما يفيد في الخبر يقيناً أو رجحاناً، والغالب كونه لليقين، وهو فعلان: (رأى) و(علم).

فمثال (رأى): رأيت العلماءَ باقينَ ما بقي الدهر، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝٧﴾ [المعارج: ٦ ـ ٧] فالأولى للظن، والثانية لليقين؛ أي: يظنون البعث ممتنعاً، ونعلمه واقعاً لا محالة.

ومثال (علم): علمت الصلحَ خيراً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] أي: تيقن واعتقد، وأن واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي (اعلم)، وقال الشاعر:

عَلِمْتُكَ البَاذِلَ المَعْروفَ فانْبَعَثَتْ إِلَيْكَ بِي واجِفَاتُ الشَّوقِ والأَمَلِ[(٢)]

فـ(علم) لليقين، والدليل أن المقام مقام مدح واستجداء.

القسم الرابع: ما يفيد في الخبر رجحاناً أو يقيناً، والغالب كونه للرجحان. وهو ثلاثة: (ظن) و(خال) و(حسب).

فمثال (ظن): ظننت الكتابَ موجوداً. ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: ١٠١]، وقد تستعمل لليقين؛ كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، على أحد القولين[(٣)].

ومثال (خال): خِلتُ الدراسةَ مُتعةً. وقد وردت بمعنى (اليقين) في قول الشاعر:

---

(١) الشيخ: هو الذي ظهر عليه الضعف والشيب. ويغلب أن يكون من سن الخمسين. يدب دبيباً: أي: يمشي مشياً وئيداً.

(٢) فانبعثت: أي: ثارت وتحركت. واجفات: جمع واجفة ضرب من السير السريع، والمراد دواعي الشوق وأسبابه التي بعثته على الذهاب إليه.

(٣) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١/ ٣٣١)؛ «البحر المحيط» (٢/ ٢٧٧).

دَعَانِي الغَوَانِي عَمَّهُنَّ وخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ[(١)]

وذلك لأنه لا يظن أن لنفسه اسماً، بل هو على يقين من ذلك.

ومثال (حسب): حسب المهملُ النجاحَ سهلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَۚ﴾ [إبراهيم: ٤٢].

أما النوع الثاني من أفعال هذا الباب فهو: أفعال التحويل: وهي التي تدل على تحول الشيء وانتقاله من حالة إلى أخرى. وتسمى ـ أيضاً ـ أفعال التصيير؛ لأن كل فعل منها بمعنى (صيّر).

وهي سبعة: جعل، وردَّ، وترك، واتخذ، وتَخِذَ، وصيَّر، ووهبَ.

فمثال (جعل): جعلت الذهب خاتماً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾[(٢)] [الفرقان: ٢٣].

ومثال (ردَّ): ردَّتِ الاستقامةُ الوجوهَ المظلمة نيرةً، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ﴿١٠٠﴾﴾ [آل عمران: ١٠٠] على رأي من يعرب (كافرين) مفعولاً ثانياً، وهو الأظهر. وقوله تعالى: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩].

ومثال (ترك): تركت الطلاب يبحثون في المسألة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍۖ﴾ [الكهف: ٩٩].

ومثال (اتخذ): اتخذت طالبَ العلم صديقاً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

ومثال (تَخِذَ) ـ بالتخفيف ـ: تَخِذَتِ الحرارةُ الثلجَ ماءً. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧]، فقد قرأ ابن كثير

---

(١) دعاني: سماني، الغواني: النساء الحسان، فلا أُدعى به: على تقدير همزة الاستفهام الإنكاري؛ أي: أفلا أدعى به؟ والمعنى: سماني النساء الحسان عمهن، والحال أني تيقنت في نفسي أن لي اسماً كنت أدعى به، فَلِمَ لا أدعى به الآن، والحال أنه أول اسم لي؟!

(٢) قدمنا: أي عمدنا، والهباء: ما يُرى من غبارٍ في شعاع الشمس الداخل من النافذة.

وأبو عمرو بتخفيف التاء وكسر الخاء، على وزن (لَعَلِمْتَ) وقرأ بقية السبعة بتشديد التاء وفتح الخاء.

ومثال (صيَّر): صيرت الزجاج لامعاً.

ومثال (وهب): وهبني الله فداء الحق.

وإلى ما تقدم من التفصيل أشار **ابن مالك بقوله**: (انصب بفعل القلب... إلخ) أي: انصب بالفعل القلبي (جزأي ابتدا) أي: المبتدأ والخبر[١] وأشار **بقوله**: (أعني رأى ... إلخ) إلى أن المقصود أفعال معينة؛ إذ ليس كل فعل قلبي ينصب مفعولين، بل منه ما هو لازم، نحو: فكر الطالب. ومنه ما هو متعدٍّ لواحد، نحو: فهمت المسألة، ثم عدد أفعال القلوب التي تنصب مفعولين.

وقد قضت ضرورة الشعر على الناظم أن يزيد الألف في آخر الفعلين (وجد وصير) وأن يخفف الدال في الفعل (عدَّ).

وقوله: (وجعل اللذ كاعتقد) احتراز من (جعل) التي بمعنى (صيّر) فإنها من أفعال التحويل ـ كما مرَّ ـ.

وقوله: (اللذ) اسم موصول. وهو لغة في (الذي).

ثم أشار إلى أفعال التحويل **بقوله**: (والتي كصيَّرا) ولم يذكرها.

* * *

أحكام هذه الأفعال

٢٠٩ ـ وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا ... مِنْ قَبْلِ (هَبْ)، والْأَمْرَ (هَبْ) قَدْ أُلْزِمَا

٢١٠ ـ كَذَا (تَعَلَّمْ)، وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا ٱجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

أفعال القلوب كلها متصرفة، ما عدا (هَبْ، وتعلَّم) فهما ملازمان للأمر. أما أفعال التحويل فهي متصرفة، إلا (وَهَبَ) فهو ملازم للماضي

(١) لا يلزم دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر حقيقة، فقد تدخل على ما أصله المبتدأ والخبر، وقد تدخل على ما ليس أصله المبتدأ والخبر. والمعول على استقامة المعنى المراد بغير غموض، فمثلاً في أفعال التحويل نحو: صيّرت الذهب خاتماً. لا يصح أن تقول: الذهب خاتم، وكذا في بعض أفعال القلوب مثل، لا تحسب المجد تمراً. فلا يستقيم أن تقول: المجد تمر.

ويثبت لغير الماضي من المضارع والأمر واسم الفاعل وغيرها من التصاريف ما ثبت للماضي من العمل وغيره.

تقول: ظننت خالداً مسافراً. والمضارع، نحو: أظن خالداً مسافراً. والأمر، نحو: ظُنَّ خالداً مسافراً. واسم الفاعل، نحو: أنا ظانٌّ خالداً مسافراً، واسم المفعول، نحو: خالد مظنون أبوه مسافراً. فـ(أبوه) نائب فاعل لاسم المفعول، و(مسافراً) مفعول ثانٍ. والمصدر، نحو: عجبت من ظنك خالداً مسافراً.

ومن التصاريف قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَـٰفِرۡعَوۡنُ مَثۡبُورٗا﴾ [الإسراء: ١٠٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا ٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبٗا ٧﴾ [المعارج: ٦ ـ ٧]، وقوله تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿لَوۡ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِكُمۡ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩]، وقوله تعالى: ﴿لَا تَحۡسَبُوهُ شَرّٗا لَّكُمۖ﴾ [النور: ١١].

وقد اختصت أفعال القلوب المتصرفة بالتعليق والإلغاء[1]. وأما غير المتصرفة فلا يكون فيها تعليق ولا إلغاء. وكذلك أفعال التحويل.

وهذا معنى **قوله**: (وخُصَّ بالتعليق... إلخ) أي: خص بالإلغاء والتعليق الأفعال التي ذكرت في النظم ـ في الأبيات السابقة ـ قبل (هب) وعددها أحد عشر فعلاً، والفعل (هب) ملازم للأمر. وكذا (تعلم) وإذا جاء غير الماضي من سوى (هب وتعلم) فأعطه ما عُلِمَ من الأحكام التي تكون للماضي، من العمل والتعليق والإلغاء.

وقوله: (زُكِنَ) أي: علم.

* * *

(١) يأتي البحث فيهما قريباً إن شاء الله. كما اختصت الأفعال القلبية المتصرفة بأن المصدر المؤول من (أنَّ) ومعموليها و(أنْ) وما دخلت عليه يسد مسد المفعولين، ويغني عنهما بشرط خلو خبر (أنَّ) من لام الابتداء؛ لأن وجودها موجب للكسر والتعليق، كما تقدم في باب (إنَّ)، وكما سيأتي في ذكر المعلقات، وفي الباب أمثلة لذلك.

الإلغاء والتعليق

٢١١ ـ وَجَوِّزِ ٱلْإِلْغَاءَ لَا فِي ٱلْابْتِدَا ... وَٱنْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامَ ٱبْتِدَا

٢١٢ ـ فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا ... وَٱلْتَزِمِ التَّعلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ (مَا)

٢١٣ ـ وَ(إِنْ) وَ(لَا)، لَامُ ٱبْتداءٍ أَوْ قَسَمْ ... كَذَا، وَالْاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ ٱنْحَتَمْ

أفعال هذا الباب لها ثلاثة أحكام:

الأول: الإعمال، وهو نصب المبتدأ والخبر، وهذا هو الأصل.

وهو واقع في أفعال القلوب والتحويل.

الثاني: الإلغاء.

الثالث: التعليق.

وهذان خاصان بأفعال القلوب المتصرفة، كما تقدم.

أما الإلغاء فهو: إبطال العمل لفظاً ومحلّاً، لضعف العامل بتوسطه أو تأخره، نحو: الصدقُ ـ علمتُ ـ نافعٌ. فالصدق: مبتدأ. ونافع: خبر. وجملة (علمت) اعتراضية لا محل لها. فلم يعمل الفعل لا في اللفظ ولا في المحل.

ونحو: الصدقُ نافعٌ علمت. فجملة (علمت) مستأنفة لا محل لها.

وإلغاء المتأخر أقوى من إعماله؛ لضعفه بالتأخر. وفي المتوسط الإعمال أقوى؛ لأنه الأصل. وقيل: سواء.

وأما العامل المتقدم في نحو: علمت الصدق نافعاً. فلا يجوز إلغاؤه. وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش مستدلين بالسماع عن العرب؛ كقول كعب بن زهير رضي الله عنه:

أَرْجُو وآمُلُ أَن تَدْنُو مَوَدَّتُهَا ... وما إخَالُ[1] لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ[2]

فالشاعر ألغى الفعل (إخال) بمعنى (أظن) مع تقدمه، فأتى بالمبتدأ (تنويل) مرفوعاً، والخبر هو قوله: (لدينا)، ومثله قول الشاعر:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّي وَجَدْتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ[3]

(١) تقدم ضبط هذا اللفظ في أواخر باب «النكرة والمعرفة».

(٢) مودتها: الضمير يعود على (سعاد) في أول القصيدة. وما إخال: أظن، تنويل: عطاء.

(٣) (كذاك) الكاف في مثل هذا الأسلوب اسم بمعنى (مثل) صفة لمصدر محذوف واسم =

فألغى الفعل (وجد) مع تقدمه؛ لأنه رفع المبتدأ والخبر (ملاكُ الشيمة الأدبُ).

وقد ذهب البصريون إلى تأويل البيتين ـ وغيرهما ـ بما يتمشى مع القواعد العامة، فقالوا: إن المفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشأن تقديره: (وما إخاله) و(وجدته) والجملة بعده هي المفعول الثاني. أو أن الفعل معلق عن العمل بلام الابتداء المقدرة، والأصل. (لَلَدينا) و(لَمِلاك) ثم حذفت اللام، وبقي التعليق. فليس هو من الإلغاء.

وكلا التأويلين فيه تكلف لا يخفى. فالأولى إبقاء البيتين وغيرهما بلا تأويل، ومسايرة القواعد والأصول العامة في الكتابة والكلام.

أما التعليق فهو: إبطال العمل لفظاً لا محلاً؛ لمجيء ما له صدر الكلام بعد الفعل الناسخ. ومعناه: منع الناسخ من العمل الظاهر ـ وهو النصب ـ في لفظ المفعولين معاً، أو لفظ أحدهما، أما في المحل والتقدير فهو عامل. فمثلاً. علمت الإسبالَ محرماً. تجد الفعل (علم) قد نصب المفعولين مباشرة، فإذا قلنا: علمت لَلإسبالُ محرمٌ، لم ينصب الفعل (علم) شيئاً في الظاهر، بسبب وجود مانع من ذلك، وهي (لام الابتداء) التي فصلت الفعل الناسخ عن مفعوليه؛ لأن لها الصدارة، ولكن هذا الفعل نصب المحل. فتقول عند الإعراب، الإسبال: مبتدأ، محرم: خبره، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد مفعولي (علم).

وإذا قلت: علمت الإسبالَ لهو المحرم، فإن الفعل عُلق عن العمل في المفعول الثاني دون الأول. فجملة (لهو المحرم) في محل نصب

= الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور. والتقدير: تأديباً مثل ذلك التأديب، وهو التأديب المذكور في بيت سابق وهو قوله:

أكنيه حين أناديه لأكرمه ... ولا ألقبه والسوأة اللقب

وقوله: (ملاك) أي: قوام الشيء وما يجمعه و(الشيمة) الخلق.

سدت مسد المفعول الثاني، وبهذا يتبين أن التعليق قد يقع للفعل الناسخ عن كلا المفعولين، وقد يأتي المفعول الأول منصوباً صريحاً، ويكون التعليق عن الثاني فقط.

والمعلِّق عن العمل أنواع:

١ ـ حروف النفي (ما، وإن، ولا) دون غيرها. فمثال (ما): علمت ما التهورُ شجاعةٌ، قال تعالى: ﴿وَظَنُّوا۟ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [فصلت: ٤٨][1]، وقال تعالى: ﴿وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٣٥﴾﴾ [الشورى: ٣٥]، ومثال (إن): وجدت إنِ التحيّلُ جائزٌ؛ أي: ما التحيل جائز. قال تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢][2].

ومثال (لا): ألفيت لا الإفراطُ محمودٌ ولا التفريطُ.

٢ ـ لام الابتداء، نحو: علمت لزوال النعمة بكفرها. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢][3].

٣ ـ لام القسم، نحو: علمت ليحاسبن المرء على عمله. ومنه قول لبيد:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إِنَّ المَنَايَا لا تَطِيْشُ سِهَامُهَا[4]

---

(١) لهم: خبر مقدم. من محيص: من حرف جر زائد إعراباً مؤكد معنى. ومحيص: مبتدأ مؤخر. والجملة في محل نصب سدت مسد مفعولي (ظن).

(٢) إلا قليلاً: إلا: حرف استثناء مُلغى. قليلاً: نائب ظرف زمان منصوب أي: إلا وقتاً قليلاً. أو مفعول مطلق نائب عن المصدر أي: إلا لبثاً قليلاً. وجملة (إن لبثتم إلا قليلاً) في محل نصب سدت مسد مفعولي (تظنون).

(٣) لمن: اللام هي لام الابتداء، ومن: اسم موصول مبتدأ. وجملة (اشتراه) صلة (ما له) ما: نافية. والجار والمجرور: خبر مقدم. من خلاق: من: حرف جر زائد إعراباً مؤكد معنى. خلاق: مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. والجملة خبر (من) الموصولة، والجملة من المبتدأ والخبر سدت مسد مفعولي (علموا).

(٤) لا تطيش: لا تخيب ولا تخطئ. والمعنى: أن الموت واقع لا بد منه. واللام في قوله: (لتأتينَّ) واقعة في جواب القسم. والجملة لا محل لها جواب القسم. وقد سدت مسد مفعولي (علم).

٤ ـ الاستفهام وله ثلاث صور:

أ ـ أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام، نحو: علمت أيُّهم مواظبٌ على الصلاة؟ ومنه قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ[(١)]﴾ [الكهف: ١٢].

ب ـ أن يكون أحد المفعولين مضافاً إلى اسم استفهام، نحو: علمت صاحبُ أيِّهم المواظبُ؟.

جـ ـ أن يكون أحد المفعولين دخلت عليه أداة استفهام، نحو: علمت أعليٌّ مسافر أم مقيم؟ ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ[(٢)]﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

قال ابن مالك عن الإلغاء: (وجوز الإلغاء... إلخ) أي: إن الإلغاء جائز لا واجب، ولا يكون الإلغاء حين يكون الناسخ في ابتداء جملته؛ أي: متقدماً على المفعولين، فإن جاء من كلام العرب ما ظاهره إلغاء العامل المتقدم فإنك تقدر ضمير الشأن، أو لام الابتداء، على ما بينا سابقاً.

وقال عن التعليق: (والتزم التعليق...) أي: يجب التعليق إذا وقع العامل قبل (ما) النافية. أو (إن) أو (لا) وكذلك يعلق العامل إذا وقع قبل لام الابتداء، أو لام القسم.

وقوله: (والاستفهام ذا له انحتم) ذا؛ أي: التعليق، والتقدير. والاستفهام وجب لأجله التعليق.

---

(١) لنعلم: اللام لام التعليل. والمضارع بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد لام التعليل و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بالفعل (بعثناهم) و(أي الحزبين) مبتدأ و(أحصى) خبر، والجملة في محل نصب.

(٢) إن: نافية. أقريب: مبتدأ، أم بعيد، معطوف عليه، ما: اسم موصول خبر المبتدأ، أو فاعل سد مسد الخبر، وجملة (توعدون) صلة، والجملة في محل نصب والمعنى: ما أدري جواب هذا السؤال.

تعدية ظن وعلم لمفعول واحد

٢١٤ ـ لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

تقدم أن (علم) من أفعال القلوب التي تنصب مفعولين، وذكر في هذا البيت أنها تأتي بمعنى عرف. ويكون مصدرها (العلم) بمعنى (العرفان) فتنصب مفعولاً واحداً[1]، نحو: علمت الخبر أي: عرفته. قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٨] وقال تعالى: ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠].

كما تقدم أن (ظن) من أفعال الرجحان التي تنصب مفعولين. وذكر هنا أنها تأتي بمعنى (اتهم) ومصدرها (الظن) بمعنى: الاتهام، نحو: اختفى كتابي وظننت خالداً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ۝٢٤﴾ [التكوير: ٢٤] على قراءة (الظاء) المشالة، بمعنى: متهم، فـ(ظنين) فعيل بمعنى مفعول، وقد نصب مفعولاً واحداً. وهو نائب الفاعل، وهو الضمير المستتر.

وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي. ومعناها: ليس بمتهم في أن يأتي من عنده بشيء زيادة فيما أوحي إليه أو ينتقص منه شيئاً.

وقرأ الباقون بـ(ضنين) بالضاد. على معنى: ببخيل. فهو فعيل بمعنى: فاعل؛ أي: ليس محمد ﷺ ببخيل في بيان ما أُوحي إليه وكتمانه، بل بينه للناس.

---

(١) فرق العلماء بين العلم والمعرفة. فالمعرفة تتعلق بذات الشيء، والعلم يتعلق بصفاته وأحواله، تقول: عرفت خالداً. وعلمت بكراً مسافراً. فالمعرفة تمييز المعروف من غيره، والعلم يفيد تمييز ما يوصف به عن غيره. وقد جاء في (المصباح المنير) «مادة عرف» ما نصه: (عرفته ـ عِرْفة ـ بالكسر ـ وعرفاناً: علمته بحاسة من الحواس الخمس) هذا فرق معنوي. أما اللفظي فإن (عرف) تنصب مفعولاً واحداً. قال تعالى: ﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦] وعلم تنصب مفعولين ـ كما في أول الباب ـ فإن نصبت واحداً فهي بمعنى (عرف) فإن بقيت على معناها فلا بد من تقدير المفعول الثاني. ولابن القيم رحمه الله بحث وافٍ في هذا الموضوع في كتابه «مدارج السالكين» (٣/ ٣٣٥)؛ و«بدائع الفوائد» (٢/ ٦٢).

وهذا معنى **قوله**: (لعلم عرفان... إلخ) أي: إن (علم) إذا كانت بمعنى (عرف)، ومصدرها العرفان، و(ظنّ)، إذا كانت بمعنى (اتهم) ومصدرها الظن بمعنى الاتهام. تعدت كل منهما إلى مفعول واحد.

وخصهما ابن مالك بالذكر؛ لأن (علم) أصل في أفعال اليقين (وظن) في أفعال الرجحان، ولأنهما ينصبان واحداً، ولا يخرجان عن القلبية، أما غيرهما فينصب مفعولين حملاً عليهما، ويخرج عن القلبية غالباً.

* * *

٢١٥ ـ وَلِ(رَأَى) الرُّؤيا ٱنْمِ مَا لِ(عَلِمَا) طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ ٱنْتَمَى — رأي الحُلمية

إذا كانت رأى حُلمية ـ أي: للرؤيا في المنام ـ تعدت إلى مفعولين. كما تتعدى إليهما (علم) المذكورة في أول الباب.

ومثال ذلك، قوله تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ وَقَالَ ٱلۡأٓخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا﴾ [يوسف: ٣٦]، فالياء: مفعول أول لـ(رأى) في الموضعين. وجملة ﴿أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ و﴿أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا﴾ في محل نصب مفعول ثان. ومثله قوله تعالى عن يوسف عليه الصلاة والسلام: ﴿إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا﴾ [يوسف: ٤] فـ(رأى) حُلمية، لدلالة متعلقها على أنه منام، ولقوله تعالى: ﴿لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ عَلَىٰٓ إِخۡوَتِكَ﴾ [يوسف: ٥]، وقوله تعالى: ﴿هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ﴾ [يوسف: ١٠٠] والكثير استعمال الرؤيا لما في المنام، فـ﴿أَحَدَ عَشَرَ﴾ مبني على فتح الجزئين في محل نصب مفعول أول، و﴿سَٰجِدِينَ﴾ مفعول ثان[1].

وهذا معنى **قوله**: (ولرأى الرؤيا... إلخ) أي: انسب لـ(رأي) التي مصدرها (الرؤيا) ما (انتمى) أي: انتسب لـ(علم) المذكورة (من قبل)

---

(١) هذا هو رأي جمهور المفسرين كابن جرير وابن كثير وغيرهما، ويرى مكي وأبو البقاء وغيرهما من المعربين أن الرؤية ـ هنا ـ من رؤية العين. فيكون قوله: ﴿سَٰجِدِينَ﴾ حالاً، وعلى هذا فلا شاهد في الآية، والله أعلم.

أي: في أول الباب، احترازاً من (علم) المذكورة قبل هذا البيت، فإنها لا تنصب إلا مفعولاً واحداً.

وقد عبر المصنف عن (رأى) الحلمية بمصدرها (الرؤيا) وهو يقع مصدراً لرأى الحلمية؛ كقوله تعالى عن يوسف عليه الصلاة والسلام: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ﴾ [يوسف: ١٠٠] ولرأى البصرية؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠] وقد روى البخاري بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: هي رؤيا عين، أريها رسول الله ﷺ ليلة أُسريَ به. اهـ. والكثير استعمال (الرؤيا) مصدراً لـ(رأى الحلمية).

* * *

حذف المعمول في هذا الباب

٢١٦ ـ وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

لا يجوز في هذا الباب حذف المفعولين أو أحدهما إلا إذا دلَّ عليه دليل.

فمثال حذفهما أن يقال: هل علمتَ البلاغةَ إيجازاً. فتجيب: نعم. علمتُ..؛ أي: علمتُ البلاغةَ إيجازاً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [القصص: ٧٤] أي: تزعمونهم شركاء. والأولى أن يقدر: تزعمون أنهم شركاء، بدليل ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ [الأنعام: ٩٤] ولأن الغالب في (زعم) ـ كما تقدم ـ أن تتعدى إلى معموليها بواسطة (أن) وصلتها.

ومثال حذف أحدهما: أن يقال: هل علمت في هذا الحي أحداً فقيراً؟ فتجيب: علمتُ محمداً؛ أي: علمتُ محمداً فقيراً. فحذف الثاني، وحذفه كثير. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿٥١﴾﴾ [البقرة: ٥١] أي: اتخذتم العجل إلهاً[1].

(١) هذا على قول. وقيل: إن الفعل متعدٍّ لواحد. وفي الكلام حذف أي: وعبدتموه =

ومثال حذف الأول وهو أقل مما قبله: أن يقال: ما مبلغ علمك بحكم إسبال الثياب؟ فتقول: أعلم.... محرماً. وعليه وعيد شديد؛ أي: أعلم الإسبال محرماً.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَـٰمًا﴾ [النساء: ٥] أي: جعلها الله لكم قياماً.

وهذا معنى **قوله**: (ولا تجز هنا..) أي: لا تجز في هذا الباب حذف مفعولين ولا مفعول واحد، إلا إذا دل على ذلك دليل.

* * *

استعمال القول بمعنى «الظن»

٢١٧ ـ وَكَ(تَظُنُّ) ٱجْعَلْ (تَقُولُ) إِنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ

٢١٨ ـ بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

٢١٩ ـ وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ: (قُلْ ذَا مُشْفِقَا)

الأصل فيما تعلق من الجمل الاسمية أو الفعلية بقول أن يورد محكيّاً على هيئته من غير تغيير.

فمثال الاسمية بعد القول: قال رسول الله ﷺ: «**البرُّ حسنُ الخلق**»[1]، فالجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد المفعول به للقول، واشتهرت بين المعربين بأنها مقول القول، وليست مفعولاً به؛ لأن المفعول به لا يكون جملة.

ومثال الفعلية بعد القول: قال رسول الله ﷺ: «**بعثتُ بجوامع الكلم**»[2].

أما المفرد بمعنى الجملة فإنه ينصب بالقول على أنه مفعول به مباشرة، نحو: قلت حديثاً. ونحو: قل كلمةً تنفع الحاضرين.

= إلهاً، ومما يؤيد ذلك أنه لم يصرح بالمفعول الثاني ولا في موضع واحد. قال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨] ﴿ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَـٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ﴾ [الأعراف: ١٥٢] ومما يرجح الأول استلزام الثاني حذف الجملة. ولا يلزم في الأول إلا حذف مفعول وهو مفرد. وحذف المفرد أسهل من حذف الجملة.

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه البخاري ومسلم.

ويجوز إجراء القول مُجرى (الظن) بأن ينصب الفعل (قال) وما تصرف منه المبتدأ والخبر مفعولين، كما تنصبهما (ظن)، وهذا خاص بالجملة الاسمية فقط. أما الفعلية فلا بد فيها من الحكاية. والمشهور أن للعرب في ذلك مذهبين:

الأول: مذهب عامة العرب أنه لا يُجرى القول مُجرى الظن إلا بشروط أربعة، أخذها النحويون من كلام العرب، وهي:

١ ـ أن يكون الفعل مضارعاً.

٢ ـ أن يكون للمخاطب.

٣ ـ أن يكون مسبوقاً باستفهام حرف أو اسم.

٤ ـ ألا يفصل بين الفعل والاستفهام بفاصل. باستثناء ثلاثة أشياء، وهي: الظرف أو الجار مع المجرور أو معمول آخر للفعل، وكثير من النحاة لا يشترط هذا الشرط، ورأيه قوي.

مثال المستوفي للشروط: أتقول: الاجتماعَ المنتظرَ مفيداً؟ أي: أتظن؟ ومنه قول الشاعر:

مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وقَاسِمَا[(١)]

فإن كان الفعل غير مضارع، نحو: قال خالد: علي مسافر. أو مضارعاً ليس للمخاطب، نحو: أيقول خالد: علي مسافر؟ أو لم يسبق باستفهام، نحو: أنت تقول: علي مسافر. فإن القول لا ينصب مفعولين عند من يشترط الشروط المتقدمة.

فإن فصل الفعل عن الاستفهام لم ينصب الفعل مفعولين عند من

---

(١) القلص بوزن الكتب جمع قَلُوص. وهي الشابة من الإبل (الرواسم) المسرعات في سيرهن من (الرسيم) وهو ضرب من سير الإبل السريع، والمعنى: متى تظن النوق المسرعات في سيرهن يحملن إليَّ من أشتاق إليه. و(متى) اسم استفهام في محل نصب على الظرفية، وعامله الفعل (تقول) والقلص: مفعول أول لتقول، وجملة (يحملن) المفعول الثاني.

يشترط عدم الفصل، نحو: أأنت تقول: علي مسافر. إلا إن كان الفاصل ظرفاً، نحو: أبعد الصلاة تقول: إمامَ المسجدِ متكلماً؟! أو جاراً ومجروراً، نحو: أفي المسجد تقول: محمداً متكلماً. أو معمولاً للفعل، نحو: أمحمداً تقول: متكلماً. فإن ذلك لا يضر. ومن هذا قول الشاعر:

أَجُـهَّـالاً تَـقُـولُ بَـنِـي لُـؤَيٍّ لَعَمْرُ أبيكَ أم مُتَجَاهِلِينا[1]

فـ(جهالاً) مفعول ثان. و(بني لؤي) مفعول أول. والفاصل بين الهمزة والمضارع هو معمول الفعل، والأصل: أتقول بني لؤي جهالاً؟.

والحكاية جائزة حتى مع وجود الشروط؛ لأنه الأصل، فالشروط ليست موجبة لإجراء القول مجرى الظن في نصب المفعولين، وإنما هي شروط جواز.

المذهب الثاني: مذهب بني سُليم، وهو إجراء القول مجرى (الظن) بلا شرط، نحو: قال خالد: إمامَ المسجد متكلماً. ومنه قول الشاعر:

قَـالَـتْ وكُـنْـتُ رَجُـلاً فَـطِـيـنَـا هَذَا ـ لَعَمْرُ اللهِ ـ إِسْرَائِينَا[2]

فـ(هذا) مفعول أول، و(إسرائينا) مفعول ثان. وقد جاء القول بلفظ الماضي..

وهذا معنى **قوله**: (وكتظن اجعل تقول..) أي: اجعل (تقول) وهو

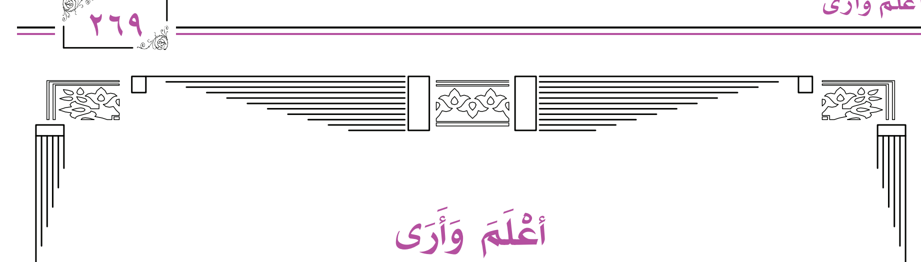
---

(١) بني لؤي: أراد بهم جمهور قريش؛ لأن أكثرهم ينتهي نسبه إلى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر (متجاهلينا) المتجاهل: الذي يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل. والمعنى: أتظن قريشاً جهالاً حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم وقدموهم على مضر، مع فضلهم عليهم؟ أم عالمين بحقيقة الأمر، ولكنهم يتصنعون الجهل لحاجة في أنفسهم؟ وقوله: (أم متجاهلينا) معطوف على (أجهالاً).

(٢) البيت لأعرابي صاد ضبّاً فأتى به أهله، فقالت له امرأته (هذا ـ لعمر الله ـ إسرائين) أي: هو مما مسخ من بني إسرائيل. والفطين: وصف من الفطنة وهي الفهم. (وإسرائين) لغة في إسرائيل.

المضارع للمخاطب مثل: (تظن) في المعنى والعمل، إن وقع هذا المضارع بعد أداة يستفهم بها، ولم ينفصل ذلك المضارع عنها بفاصل غير الظرف أو الجار والمجرور أو معمول الفعل. ثم أشار بالبيت الأخير إلى مذهب بني سليم، نحو: **(قل ذا مشفقا)** فهذا فعل أمر أُجري مُجرى الظن على لغة بني سليم.





أَعْلَمَ وَأَرَى

٢٢٠ ـ إِلَى ثَلَاثَةٍ (رَأَى) وَ(عَلِمَا) عَدَّوْا إِذَا صَارَا (أَرَى) وَ(أَعْلَمَا)

أصل «أعلم وأرى»

(أعلم) و(أرى) أصلهما (رأى) و(علم) المتعديان لاثنين. فإذا دخلت عليهما همزة التعدية تعديا إلى ثلاثة مفاعيل[١]، نحو: علم الشبابُ الاستقامةَ طريقَ النجاةِ. فتقول: أعلمتُ الشبابَ الاستقامةَ طريقَ النجاةِ، فـ(الشبابَ): مفعول أول، وهو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة. و(الاستقامةَ) مفعول ثان. و(طريقَ النجاةِ) مفعول ثالث.

ونحو: رأيت الربا ماحقاً للبركة. فتقول: أريتُ التاجرَ الربا محقاً للبركة، فـ(التاجر) مفعول أول، و(الربا) مفعول ثان منصوب بفتحة مقدرة و(محقاً) مفعول ثالث[٢].

وهذا معنى **قوله**: (إلى ثلاثة رأى وعلما عَدَّوْا) أي: عدى النحويون (رأى) و(علم) إلى ثلاثة مفاعيل إذا دخلت عليهما همزة النقل. وصارا (أرى) و(أعلما)، والألف في **قوله**: (علما وأعلما) ألف الإطلاق، زيدت لوزن الشعر.

* * *

(١) هذا رأي جمهور النحويين وهو أن التعدية بهمزة النقل مقصورة على هذين الفعلين، ويرى آخرون أن ذلك شامل لجميع الأفعال القلبية، فتقول في: ظن خالد أباه مسافراً. أَظْنَنْتُ خالداً أباه مسافراً. بمعنى جعلته يظن.

(٢) رأى هنا بمعنى (علم) ويلحق بذلك (رأى) الحُلمية. فتتعدى بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣] فالكاف (في الموضعين) مفعول أول و(هم) مفعول ثان. و(قليلاً وكثيراً) مفعول ثالث.

أحكام المفعولين الثاني والثالث

٢٢١ ـ وَمَا لِمَفْعُولَيْ (عَلِمْتُ) مُطْلَقَا   لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حُقِّقَا

المفعول الأول لـ(أعلم وأرى) ليس له حكم خاص، بل هو كسائر المفاعيل. أما الثاني والثالث فيثبت لهما من الأحكام ما ثبت لمفعولي (علم ورأى) كما تقدم في باب (ظن)، وهي الأحكام الآتية:

١ ـ أن أصلهما المبتدأ والخبر، فنحو: أعلمت الموظفَ الإخلاصَ واجباً، الأصل: الإخلاصُ واجبٌ. وهما مبتدأ وخبر.

٢ ـ وقوع الإلغاء والتعليق بالنسبة لهما. فالإلغاء نحو: الإخلاصُ ـ أعلمت الموظفَ ـ واجبٌ. والتعليق نحو: أعلمت الموظفَ لَلإِخلاصُ واجبٌ.

٣ ـ جواز حذفهما أو أحدهما بدليل. فمثال حذفهما: هل أعلمت أحداً خالداً قادماً. فتقول: أعلمت محمداً. ومثال حذف أحدهما: أعلمتُ محمداً خالداً، أو أعلمتُ محمداً قادماً.

وهذا معنى **قوله**: (وما لمفعولي علمت... إلخ) أي: يثبت للمفعول الثاني والثالث ـ هنا ـ ما ثبت لمفعولي (علمت) في باب (ظن) (مطلقًا) أي: عن التقييد. والألف في قوله: (حققا) للإطلاق.

* * *

تعدي «أرى وأعلم» إلى مفعولين

٢٢٢ ـ وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا   هَمْزٍ فَلِٱثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا
٢٢٣ ـ وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي ٱثْنَيْ (كَسَا)   فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ٱئْتِسَا

إذا كانت (علم) و(رأى) تتعديان قبل الهمزة إلى مفعول واحد. فإنهما بعد الهمزة يتعديان إلى اثنين. وذلك إذا كانت (علم) بمعنى: عرف، و(رأى) بمعنى: أبصر، نحو: علمت الطريق إلى المسجد. ورأى خالد الكعبة، فتقول: أعلمت الرجلَ الطريقَ إلى المسجد. وأريتُ خالداً الكعبةَ. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَىٰ ﴿٥٦﴾﴾ [طه: ٥٦] فـ(أرى) منقولة من (رأى) البصرية، فتعدت إلى مفعولين، ومثله أيضاً قوله تعالى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨].

ويثبت للمفعول الثاني منهما ما يثبت للمفعول الثاني في باب (أعطى وكسا) نحو: أعطيت الصديقَ كتاباً. وكسوت الفقيرَ ثوباً. في كونه لا يصح الإخبار به عن الأول، فلا تقول: الرجلُ الطريقُ إلى المسجد، كما لا تقول: الصديقُ كتابٌ، وفي كونه يصح حذفه مع الأول، أو حذفه وإبقاء الأول، أو إبقاؤه وحذف الأول وإن لم يدل على ذلك دليل؛ لأنه فضلة[(١)] فتقول: أعلمت، أو أعلمت الرجل، أو أعلمت الطريق إلى المسجد.

وهذا معنى **قوله**: (وإن تعديا لواحد... إلخ) أي: إذا تعدى كل من (علم) و(رأى) إلى مفعول واحد قبل الهمزة. فإنهما يتوصلان بالهمزة إلى مفعولين، ليس أصلهما المبتدأ والخبر. والثاني منهما كالمفعول الثاني من مفعولي (كسا) فهو به في كل حكم (ذو ائتسا) أي: اقتداء. و(ائتسا) أصله: (ائتساء) بالهمزة، لكنه قصره للضرورة.

وقوله: (توصلا) إما فعل ماض والألف عائد على (علم وأرى) **كقوله**: (تعديا) أو فعل أمر والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف.

* * *

بقية أفعال هذا الباب

٢٢٤ ـ وَكَ(أَرَى) السَّابِقِ (نَبَّا) (أَخْبَرَا) (حَدَّثَ) (أَنْبَأَ) كَذَاكَ (خَبَّرَا)

ذكر في هذا البيت الأفعال الخمسة الباقية التي تنصب ثلاثة مفاعيل وهي: (نبأ وأنبأ وخبّر وأخبر وحدث) وذلك لتضمنها معنى (أعلم

(١) والمراد من ذلك أن الأحكام والآثار الخاصة بأفعال القلوب لا تنطبق على المفعولين ـ هنا ـ إلا التعليق فجائز، ومنه قوله تعالى: ﴿لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾ [المائدة: ٣١] فقد علق الفعل (ليريه) ـ وهو من رؤية البصر ـ عن المفعول الثاني بالاستفهام، فجملة (كيف يواري) في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني... ومثله قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠] و(كيف) في الآيتين في محل نصب حال، والعامل الفعل الذي بعدها.

وأرى)[١] وليست الهمزة أو التضعيف فيها للتعدية؛ لأنها ليس لها فعل ثلاثي مستعمل في العلم كـ(علم ورأى) إلا (خَبَرَ) بمعنى (علم).

ولم ترد تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل صريحة في كلام العرب، بل جاءت مبنية لما لم يُسَمَّ فاعله. فأول المفاعيل هو نائب الفاعل. ويبقى الثاني والثالث مفعولين صريحين[٢].

وبما أن كتب اللغة قد نصت على أنها تنصب ثلاثة مفاعيل فإليك أمثلة لها:

مثال (نبأ): نبّأت السائقَ الطريقَ مغلقاً.

ومثال (أخبَر): أخبر المدرسُ طلابَه الإهمالَ ضاراً.

ومثال (حدّث): حدثت البائعَ الأمانةَ أنفعَ له.

ومثال (أنبأ): أنبأت الصديقَ خالداً مريضاً.

ومثال (خبّر): خبّرت التاجرَ الغشَّ محرماً.

وقد جاء في القرآن الكريم الفعل (نبأ) ناصباً مفعولاً واحداً صريحاً وسد مسد المفعولين ـ الثاني والثالث ـ جملة (أنَّ) مع معموليها. وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿۞ نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾﴾ [الحجر: ٤٩].

وقول المصنف: (وكأرى السابق) أي: مثل (أرى) السابق في أول الفصل في نصب ثلاثة مفاعيل. هذه الأفعال الخمسة التي سردها. وإنما قال: (وكأرى السابق). لأنه ذكر أن (أرى) تتعدى إلى اثنين. فنبه على

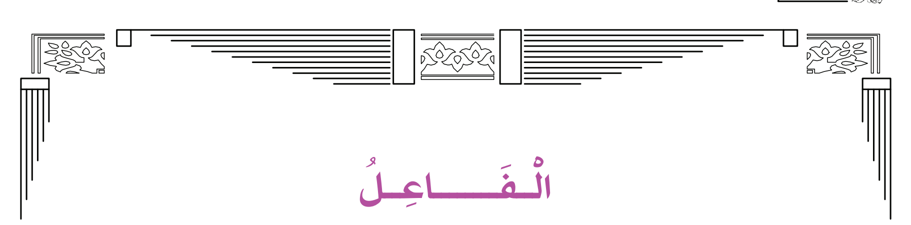
---

(١) فإن كانت غير متضمنة لمعناهما لم تنصب ثلاثة مفاعيل. ولهذا ذكر أبو حيان في «البحر» عند قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴿٤﴾﴾ [الزلزلة: ٤] أن الفعل (تحدث) متعدٍّ لاثنين، والأول محذوف أي: تحدث الناس، وليست بمعنى (أعلم) وإلا لتعدت إلى ثلاثة.. وكذا الفعل (نبأ) يتعدى لثلاثة إذا كان بمعنى (أعلم) فإن كان بمعنى (أخبر) تعدى لواحد، وإلى الثاني بحرف الجر. كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥] وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ﴾ [المائدة: ٦٠].

(٢) ساق ابن عقيل وغيره شواهد من كلام العرب على ذلك فراجعها إن شئت.

أن هذه الأفعال مثل (أرى) السابقة المتعدية إلى ثلاثة لا مثل (أرى) المتأخرة وهي المتعدية لاثنين والتي ذكرها **بقوله**: **(وإن تعديا لواحد بلا همز... إلخ)**.





الْفَــــاعِـلُ

تعريف الفاعل وشرحه

٢٢٥ ـ الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ: (أَتَى زَيْدٌ، مُنِيرًا وَجْهُهُ، نِعْمَ الْفَتَى)

لما فرغ ابن مالك من الكلام على المبتدأ والخبر ونواسخ الابتداء شرع في ذكر الفعل ومرفوعه، وهو الفاعل أو نائبه. وسيأتي نائب الفاعل إن شاء الله.

والفاعل لغة: من أوجد الفعل، نحو: كتب الطالبُ. أو قام به، نحو: مات عاصمٌ.

واصطلاحاً: الاسم المسند إليه فعلٌ على طريقة فَعَلَ أو شبهه.

شرح التعريف:

قولنا: (الاسم)، هذا يشمل الصريح، وهو الاسم الظاهر؛ كقوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الإسراء: ٨١] والمضمر؛ كقوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الإسراء: ٧٨] ويشمل المؤول، وهو كل مصدر غير صريح. والمراد به: المصدر المسبوك من (أنَّ) واسمها وخبرها أو (أنْ) أو (ما) المصدرية والفعل؛ كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ[1] يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [العنكبوت: ٥١]؛ أي: إنزالنا. وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦] أي: خشوع قلوبهم، ومثال (ما) قول الشاعر:

يَسُرُّ الْمَرْءَ ما ذَهَبَ اللَّيَالِي ... وكَانَ ذَهَابُهُنَّ له ذَهَابَا[2]

---

(١) تقدم الكلام على الواو بعد همزة الاستفهام في مثل هذه الآية في باب (إنَّ) وسيأتي توضيح ذلك ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في آخر عطف النسق.

(٢) أي: يفرح الإنسان بمضي الليالي وهي من عمره. (المرء) مفعول مقدم (ما ذهب) في تأويل مصدر فاعل.

أي: يسر المرءَ ذهابُ الليالي.

وقولنا: (المسند إليه فعل)؛ أي: المنسوب إليه فعل، سواء كان الفعل متصرفاً ـ كما في الأمثلة ـ، أو جامداً؛ كقوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠] فـ(العبد) فاعل (نعم). وهو من الأفعال الجامدة التي لا تتصرف.

وخرج بهذا القيد ما أسند إليه غير فعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [النحل: ٦٥] فقد أسند إلى لفظ (الله) جملة، فليس بفاعل بل هو مبتدأ.

وقولنا: (على طريقة فَعَلَ) بفتح الفاء والعين. والمراد: أن يكون الفعل مبنياً للمعلوم، واحترز به من طريقة (فُعِل) بضم الفاء وكسر العين، فإن المرفوع بعده ليس بفاعل، وإنما هو نائب فاعل.

وقولنا: (أو شبهه)، هذا معطوف على (فِعْل) من قولنا: المسند إليه فعل. والمراد بشبه الفعل: ما يعمل عمل الفعل، كاسم الفاعل، نحو: أداخلٌ صالحٌ المسجدَ؟ قال تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [النحل: ٦٩]. فـ(ألوانه) فاعل لاسم الفاعل قبله.

والصفة المشبهة، نحو: ما فَرِحٌ أعداءُ الإسلام بنشاط أهله.

واسم التفضيل، نحو: العلمُ أفضلُ من المال، ففي (أفضل) ضمير مستتر هو الفاعل.

وهذا معنى **قوله**: **(الفاعل الذي كمرفوعي أتى... إلخ)** وقد استغنى المصنف عن التعريف بالمثال الذي استوفى القيود. فـ**(زيد)** فاعل لفعل متصرف وهو **(أتى)** و**(وجهه)** فاعل لـ**(منير)** وهو وصف مشبه للفعل؛ لأنه اسم فاعل. و**(الفتى)** فاعل لفعل جامد، وهو **(نعم)**. فقد أُسند إلى الفاعل في الأمثلة فِعْل، أو شبه فعل على طريقة فَعلَ.

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل وقد مثل له بمثالين، وما كان مرفوعاً بشبه الفعل.

أحكام الفاعل
١ ـ الرفع
٢ ـ وجوب تأخُّره عن رافعه
٣ ـ وجوب ذكره لأنه عمدة

٢٢٦ ـ وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ، فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ ٱسْتَتَرْ

للفاعل سبعة أحكام:

الأول: الرفع. وهذا مستفاد من **قوله**: (كمرفوعي أتى... إلخ) وقد يجر الفاعل لفظاً بإضافة المصدر إليه، نحو: سرَّني احترام خالدٍ أباه، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ[(١)]﴾ [البقرة: ٢٥١]، أو بحرف جر زائد، نحو: كفى بالموت واعظاً[(٢)]، قال تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، فـ(من) حرف جر زائد إعراباً مؤكد معنى، و(بشير) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقوله تعالى: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ٣٦﴾ [المؤمنون: ٣٦]، فـ(ما) فاعل، و(اللام) كما تقدم.

الحكم الثاني: أن الفاعل يتأخر عن رافعه، وهو الفعل أو شبهه؛ كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ١﴾ [المؤمنون: ١]. ولا يجوز تقديمه عليه، فإن قدم صار مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧] ففاعل (يعصم) ضمير مستتر، أو صار فاعلاً لفعل محذوف في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ[(٣)] مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦].

---

(١) تقدم إعراب هذه الآية في آخر المبتدأ والخبر.

(٢) اعلم أن الراجح في (كفى) أنها فعل، وفاعلها مجرور بالباء الزائدة للتوكيد، وهذه زيادة مطردة. وقد جاء فاعل (كفى) في القرآن مجروراً بالباء الزائدة للتوكيد ما عدا قوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥]. وقد ذكرنا في مواضع متقدمة أنه يقال في إعراب الزائد في القرآن: زائد إعراباً مؤكد معنى. وقد ذكر ابن هشام في قواعد الإعراب ص(١٠٨) أنه ينبغي للمعرب أن يتجنب أن يقول في حرف في كتاب الله تعالى: إنه زائد؛ لأن الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله منزه عن ذلك، وانظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٣٠٥).

(٣) أحد: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، وهذا على رأي من يقول: إن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل، والقائل بذلك البصريون والكوفيون، لكنَّ البصريين يقدرون فعلاً محذوفاً، والكوفيون يقولون: إن هذا الاسم فاعل للفعل المذكور، =

وهذا معنى **قوله**: (وبعد فعلٍ فاعلٌ) أي: إن الفاعل لا بد أن يكون بعد الفعل، فلا يتقدم عليه.

الحكم الثالث: أن الفاعل لا بدَّ منه لفعل قصد به الإسناد[١]؛ لأنه ركنٌ في الجملة التي لا تتم إلا بمسند وهو الفعل، ومسند إليه وهو الفاعل.

فإن ظهر في الكلام فلا إضمار؛ كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١﴾ [النصر: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣] وإن لم يظهر فهو ضمير مستتر راجع إلى مذكور؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]. أو إلى ما يفهم من سياق الكلام؛ كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ۝٢٦﴾ [القيامة: ٢٦][٢] أي: إذا بلغت الروح، وإنما أُضمرت وإن لم يجر لها ذكر؛ لأن السياق يدل عليها.

وهذا معنى **قوله**: (فإن ظهر... إلخ) أي: لا بد للفعل الذي قصد به الإسناد من فاعل بعده، فإن ظهر وبرز فلا إضمار (وإلا) أي: وإن لا يظهر فهو ضمير مستتر؛ لأن الفعل لا يستغني عن الفاعل.

* * *

= فلا حذف عندهم، وقال أبو الحسن الأخفش: إن هذا الاسم مبتدأ فلا حذف عنده، وهذا ـ فيما يبدو لي ـ رأي جيد، يؤيده ظاهر القرآن في آيات كثيرة كما في سورة الانفطار، والتكوير، والمرسلات، والانشقاق، وغيرها، ولا داعي للتقدير، فالأسلوب جميل، والإعراب سليم، والله أعلم.

(١) هناك أفعال لا تحتاج إلى فاعل. منها: الأفعال التي اتصلت بآخرها (ما) الكافة نحو: طالما، قلما، تقول: قلما تستمع المرأة النصيحة، فـ(قلما) كافة ومكفوفة. أو (قلَّ ما) قلَّ: فعل ماض (ما) مصدرية، والمصدر المنسبك منها ومن صلتها فاعل أي: قلَّ استماع المرأة. وهذا رأي وجيه يساير القاعدة العامة أن الفعل لا بد له من فاعل.

(٢) كلا: بمعنى حقاً أو بمعنى (ألا) والتراقي جمع ترقوة، وهي العظام المكتنفة لثغرة النحر.

٤ ـ إفراد فعله في حال تثنيته أو جمعه

٢٢٧ ـ وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا ... لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَـ(فَازَ الشُّهَدَا)

٢٢٨ ـ وَقَدْ يُقَالُ: (سَعِدَا) وَ(سَعِدُوا) ... وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ ـ بَعْدُ ـ مُسْنَدُ

هذا **الحكم الرابع** من أحكام الفاعل، وهو أن فعله يوحَّد مع تثنيته وجمعه، كما يوحّد مع إفراده، ومعنى توحيده: تجريده من علامة التثنية أو الجمع، تقول: انتصر المجاهدان، وانتصر المجاهدون، وفازت المتحجبات، قال تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الفرقان: ٨]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠].

ومذهب طائفة من العرب إلحاق علامة التثنية والجمع والتأنيث بالفعل، فتقول: انتصرا المجاهدان، وانتصروا المجاهدون، وفُزْنَ المتحجبات، وقد جاء هذا في القرآن، قال تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾(١) [الأنبياء: ٣] وفي السنة قوله ﷺ: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار..**» الحديث(٢).

ومن كلام العرب قول الشاعر:

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ ... وقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ(٣)

---

(١) معنى الآية: أن المشركين أخفوا مناجاتهم بينهم، وهي قولهم: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ أي: فكيف تؤمنون به. و(النجوى) مفعول به، (الذين ظلموا) فاعل (أسروا) والواو حرف لمجرد الجمع، وقيل: بدل من الواو، وقيل: مبتدأ مؤخر، و(أسروا) خبر مقدم.

(٢) هذا الحديث متفق عليه. وله ألفاظ أخرى، واللفظ المذكور للبخاري في كتاب المواقيت، باب فضل صلاة العصر. انظر: «فتح الباري» (٢/ ٣٣).

(٣) فاعل (تولى) مصعب بن الزبير. والمراد (بالمارقين) الخارجون بالعراق على أخيه عبد الله بن الزبير رضي الله عنه، ومعنى (أسلماه مبعد وحميم) أي: خذلاه وأسلماه إلى أعدائه (مبعد) أي: أجنبي بعيد الصلة. و(حميم) أي: صديق أو قريب، وفي هذا البيت أتى الشاعر بعلامة التثنية مع الفعل مع أن الفاعل اسم ظاهر، وفيه دليل على أن المعطوف بالواو كالمثنى. أما العطف بـ(أو) فلا، نحو: سافر خالد أو علي، فتمتنع العلامة؛ لأن الفاعل واحد غير معين.

وقول الآخر:

نصروك قومي فاعتززتَ بنصرهم ولو أنهم خذلوك كنتَ ذليلاً[(١)]

وقول الشاعر:

رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيبَ لاحَ بِعَارِضِي فأعرضْنَ عني بالخُدُودِ النَّواضِرِ[(٢)]

وهذه العلامات وهي الألف والواو والنون أحرف دلوا بها على التثنية والجمع، والاسم الظاهر هو الفاعل، أو تكون الألف وما بعدها هي الفاعل، والاسم الظاهر بدل منها، وهذا أجود مما قبله.

وهذا معنى **قوله**: (وجرد الفعل... إلخ) أي: جرد الفعل الذي أسند إلى اسم ظاهر ـ مثنى أو جمع ـ من علامة التثنية أو الجمع، ثم مثل بقوله: فاز الشهدا ـ والأصل: الشهداء، لكنه قُصر للوزن.

ثم قال: إنه قد يصح في بعض اللغات زيادة علامة التثنية أو الجمع، على أن يكون الفعل مسنداً إلى الاسم الظاهر بعده أي: هو الفاعل، وتكون هذه العلامات أحرفاً، وليست ضميراً فاعلاً.

* * *

٥ ـ حذف فعله جوازاً أو وجوباً

٢٢٩ ـ وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا كَمِثْلِ: (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ: (مَنْ قَرَا؟)

هذا **الحكم الخامس** من أحكام الفاعل، وهو أن فعله يحذف، إما جوازاً وإما وجوباً.

فالجائز: أن يدل عليه دليل، كأن يجاب به نفي، مثل أن يقال: ما قرأ أحد، فيقال: بلى عليٌّ؛ أي: بلى قرأ علي. أو استفهام، نحو: من صلى بالناس؟ فيقال: خالد. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] أي: خلقنا الله، بدليل ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٩﴾﴾ [الزخرف: ٩][(٣)].

---

(١) فقد أتى الشاعر بواو الجماعة مع الفعل مع أن الفاعل اسم ظاهر، وهو (قومي).

(٢) الغواني: جمع غانية وهي ـ هنا ـ التي استغنت بجمالها عن الزينة. وقد أتى الشاعر بنون الإناث مع أن الفاعل اسم ظاهر، وهو الغواني.

(٣) انظر: باب المعرب والمبني (بحث إعراب المضارع).

وأما الحذف الواجب فهو أن يقع اسم مرفوع بعد (إنْ) أو (إذا) الشرطيتين، نحو: إنْ ضعيفٌ استنصرك فانصره، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا[1] هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] وقوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا﴾ [النساء: ١٢٨]، ونحو: إذا خليل فاز فأكرمه. ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾ [الانشقاق: ١]. وإنما وجب الحذف؛ لأن الفعل المذكور يفسِّر الفعل المحذوف، ويغني عنه فهو كالعوض، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه، وهذا مبني على أن الاسم لا يقع بعد أدوات الشرط، وأنه لا يجوز تقدم الفاعل على فعله. وفي المسألة زيادة بحث محله باب «الإضافة» إن شاء الله.

وهذا معنى **قوله**: (ويرفع الفاعل... إلخ) أي: إن الفاعل قد يكون مرفوعاً بفعل (مضمر) أي: غير مذكور مع فاعله، ثم ذكر المثال. ويتعين في **قوله**: (زيد) أن يكون فاعلاً؛ لأنه أتى به مثالاً لحذف فعل الفاعل وإلا فإنه يترجح كونه مبتدأ حذف خبره؛ لأن السؤال جملة اسمية، ومطابقة الجواب للسؤال مطلوبة، ويكون التقدير: زيد قرأ.

* * *

٦ ـ تأنيث الفعل إذا أسند لفاعل مؤنث

٢٣٠ ـ وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِيْ إِذَا ۝ كَانَ لِأُنْثَى كَـ(أَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى)

هذا **الحكم السادس** من أحكام الفاعل، وهو أنه إن كان مؤنثاً أُنث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي، وبتاء متحركة في أول المضارع، نحو: صامت هند يوم الخميس، وتصوم هند، وثغت النعجة، وأزهرت الحديقة.

وهذا معنى **قوله**: (وتاء تأنيث... إلخ) أي: إذا كان الفعل الماضي (لأنثى) أي: أسند إلى فاعل مؤنث لحقته تاء تأنيث ساكنة تدل على أن الفاعل مؤنث[2]، ثم ذكر المثال، **وقوله**: (الماضي) هو مفعول

(١) امرؤ: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور.

(٢) إذا كان العامل في الفاعل وصفاً كاسم الفاعل فإنه يؤنث بتاء التأنيث المربوطة =

(تلي) وحقه فتح الياء؛ لأنه منقوص. لكنه يقرأ بالتسكين للوزن.

* * *

وجوب تأنيث الفعل للفاعل

٢٣١ ـ وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ   مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

تاء التأنيث مع الفعل لها حالتان:

الأولى: حالة وجوب. **والثانية**: حالة جواز.

فيجب اتصال تاء التأنيث بالفعل في موضعين:

الأول: أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود على مؤنث حقيقي التأنيث أو مجازي التأنيث[1]، نحو: نجلاء وصلت رحمها، ففاعل (وصلت) ضمير مستتر، وكذا: الحديقة أزهرت، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ﴾ [آل عمران: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ [البقرة: ٢٦١]، فالفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، ولا يجوز التذكير بحذف التاء إلا في الشعر مع المؤنث المجازي؛ كقول الشاعر:

فَلَا مُزْنَةٌ ودَقَتْ وَدْقَهَا   ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[2]

وسيأتي ذكر هذا.

فإن كان الفاعل ضميراً منفصلاً جاز التأنيث وعدمه، نحو: عبير ما قام إلا هي، والأفصح عدم التأنيث.

الثاني: أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث متصلاً بفعله غير مراد به الجنس وغير جمع، نحو: روت عائشة ﵂ أحاديث كثيرة،

= نحو: أساهرة والدة الطفل؟ ومنه قوله تعالى: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٣] وهي حال من فاعل (يلعبون) في الآية قبلها، و(قلوبهم) فاعل اسم الفاعل.

(١) المؤنث الحقيقي هو الذي يلد ويتناسل، ولو عن طريق البيض والتفريخ كالطيور وعكسه المجازي.

(٢) المزنة: السحابة المثقلة بالماء، والودق: المطر، و(أبقل) أي: أنبت البقل، وهو النبات، وقد حذف الشاعر التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وقوله: (ودقها) مفعول مطلق وكذا قوله: (إبقالها).

قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٩]، وقال تعالى: ﴿إِذْ تَمْشِيٓ أُخْتُكَ﴾ [طه: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل: ١٨]. فإن كان الاسم الظاهر مجازي التأنيث لم يجب تأنيث الفعل، نحو: انتهت الحرب. وانتهى الحرب، قال تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، وقال تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ(١)﴾ [القيامة: ٩].

وإن فصل بين الحقيقي وفعله بفاصل. فسيأتي حكمه. كما يأتي حكم اسم الجنس، والجمع وما جرى مجراه إن شاء الله تعالى.

وهذا معنى **قوله**: (وإنما تلزم فعل مضمر) أي: تلزم تاء التأنيث فعل فاعل مضمر متصل ـ أي: مستتر ـ كما تلزم فعل فاعل يُفهِمُ ويدل على مؤنث حقيقي.

وقوله: (ذات حِرِ): الحِرِ: في الأصل فرج المرأة. والمراد هنا مطلق فرج، وأصله: حِرِحٌ بكسر الحاء، فحذفت لام الكلمة، وهي الحاء اعتباطاً(٢)، فبقي كيدٍ ودمٍ، وأصلهما: يدَيٌ ودمَيٌ.

* * *

حذف التاء للفاصل بين الفعل وفاعله

٢٣٢ ـ وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي ... نَحْوِ: (أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ)

٢٣٣ ـ وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِـ(إِلَّا) فُضِّلَا ... كَـ(مَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ٱبْنِ الْعَلَا)

ما في هذين البيتين تقييد لقوله: (أو مُفهِم ذات حِرِ) فإن المؤنث الحقيقي إنما يجب تأنيث فعله إذا اتصل به ـ كما تقدم ـ فإن فصل عنه بفاصل فلا يخلو:

١ ـ إما أن يكون الفاصل غير (إلا) فيجوز إثبات التاء وتركها، والأجود الإثبات، نحو: أتى القاضيَ بنتُ الواقف، والأجود: أتت.

---

(١) التمثيل بالآية لبيان أن نائب الفاعل كالفاعل في حكم تأنيث الفعل.

(٢) الحذف الاعتباطي هو الذي يقع دون علة تصريفية، سمي بذلك تشبيهاً له بالإنسان الذي يعتبط أي: يموت بدون علة، كما ورد ذلك في «لسان العرب» وغيره. وهو يقابل الحذف القياسي.

وهذا معنى **قوله**: (وقد يبيح الفصل... إلخ) أي: إن الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي يبيح ترك تاء التأنيث، ثم ذكر المثال، والتعبير بـ(قد) والإباحة يفيد أن الأحسن الإثبات.

٢ ـ أن يكون الفاصل (إلا) فعند الجمهور يجب حذف التاء؛ لأن الفاعل اسم مذكر محذوف، فتقول: ما صام إلا فاطمة؛ أي: ما صام أحد إلا فاطمة، والإثبات خاص بالشعر؛ كقول الشاعر:

مـا بـرئـت مـن ريـبـةٍ وذَمِّ ... في حربنا إلا بناتُ العَمِّ[١]

وظاهر كلام ابن مالك أنه يجوز إثبات التاء في النثر، نظراً للظاهر الملفوظ به، وهو الاسم المؤنث، والحذف أحسن، لما تقدم.

وهذا معنى **قوله**: (والحذف مع فصل... إلخ) أي: إن ترك التاء مع الفصل بـ(إلا) مفضل على الإثبات، نحو: ما زكا ـ أي: ما صلح ـ إلا فتاة الرجل المعروف بابن العلا، ويفهم من ذلك أن الإثبات مرجوح.

* * *

٢٣٤ ـ وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ، وَمَعْ ... ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

حذف التاء بدون فاصل

قد تحذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل، فقد حكى سيبويه عن بعضهم: قال فلانة[٢] بحذف التاء من (قال)، وهذا شاذ لا يقاس عليه.

وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي. وهو خاص بالشعر، وتقدم ذكر ذلك.

وهذا معنى **قوله**: (ومع ضمير ذي المجاز... إلخ) أي: وقع الحذف في الشعر مع الفاعل إذا كان ضميراً يعود على مؤنث مجازي.

---

(١) المعنى: لم تسلم امرأة من التهمة والشك في حربنا إلا بنات الأعمام. وقوله: (بنات) فاعل (برئت) وقد لحقت التاء الفعل مع وجود الفاصل (إلا).

(٢) فلان وفلانة: كناية عن أسماء الآدميين. والفلان والفلانة كناية عن غير الآدميين، تقول العرب: ركبتُ الفلانَ وحلبتُ الفلانةَ... عن «لسان العرب».

حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل جمعاً

٢٣٥ ـ وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ ـ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ ـ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى (اللَّبِنْ)

يفهم مما تقدم أن الفعل يؤنث جوازاً في موضعين:

الأول: أن يكون الفاعل مؤنثاً مجازياً.

الثاني: أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً فصل عن فعله بفاصل.

وذكر في هذا البيت **الموضع الثالث** وهو أن يكون الفاعل جمع سلامة لمؤنث، أو جمع تكسير لمذكر أو مؤنث، فمثال جمع المؤنث السالم: حضرت المعلمات، وحضر المعلمات.

ومثال جمع التكسير لمذكر: بدأ العمال، وبدأت العمال. قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقال تعالى: ﴿قُلْ قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِي﴾ [آل عمران: ١٨٣]، ومثال جمع التكسير لمؤنث: عرفت الفواطمُ قيمة الحجاب، أو عرف.

ويلحق بالجمع اسم الجمع[١]، نحو: قدم الركب. وقدمت الركب، قال تعالى: ﴿فَـَٔامَنَت طَّآئِفَةٌ مِّنۢ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَكَفَرَت طَّآئِفَةٌ﴾ [الصف: ١٤]، وقال تعالى: ﴿بَيَّتَ[٢] طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ﴾ [النساء: ٨١]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، فحذف التاء على تأويله بالجمع، فيكون مذكر المعنى، فكأن العامل مسندٌ إلى هذا المذكر، وإثبات التاء على تأويله بالجماعة، فيكون مؤنث المعنى، فكأن العامل مسندٌ إليه.

وهذا معنى **قوله**: (والتاء مع جمع ... إلخ) أي: وتاء التأنيث مع الفعل إذا كان فاعله جمعاً سوى جمع المذكر السالم كحكم التاء مع

(١) تقدم تعريف اسم الجمع في مطلع (باب الكلام وما يتألف منه) واسم الجمع هنا مقيد بالمعرب، كما مثل، بخلاف المبني نحو: الذين، فلا يجوز التأنيث معه، ومثل اسم الجمع اسم الجنس الجمعي، كبقر ونخل، وتقدم تعريفه.

(٢) التبييت: تدبير الأمر ليلاً والمعنى: أن هؤلاء المنافقين قالوا وقدروا أمراً بالليل غير الذي أعطوك بالنهار من الطاعة.

الفعل إذا كان فاعله مجازي التأنيث، مثل كلمة (اللبنة) التي هي مفرد (اللبن) وهو (الطوب الذي لم يطبخ بالنار)، فتقول: سقطت اللبنة، وسقط اللبنة، وجواز الوجهين مع جمع التكسير بنوعيه واسم الجمع لا خلاف فيه، وإنما خالف البصريون في جمع المؤنث السالم، فأوجبوا التأنيث في فعله[1]، ورأيهم حسن؛ لأن حكمه حكم مفرده.

أما ابن مالك فيرى جواز الوجهين في كل جمع؛ لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر، فبقي ما عداه جائز الوجهين؛ كالمؤنث المجازي.

❊ ❊ ❊

٢٣٦ ـ وَالْحَذْفَ فِي (نِعْمَ الْفَتَاةُ) ٱسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مراداً به الجنس

هذا **الموضع الرابع** من مواضع جواز تأنيث الفعل، وهو أن يكون من أفعال المدح أو الذم كـ(نعم وبئس) مسندين إلى مؤنث حقيقي التأنيث، نحو: نعمت الأم تربي أولادها وتلزم بيتها، ويجوز: نعم الأم... لأن كلمة (الأم) مقصود بها الجنس، لا يراد بها واحدة بعينها، على سبيل المبالغة في المدح، فأشبه جمع التكسير في أن المقصود به متعدد.

---

(١) والمراد بجمع المؤنث إذا كان مفرده حقيقي التأنيث كمسلمات، فخرج نحو: طلحات وتمرات فيجوز الوجهان. قال تعالى: ﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ فَٱعْلَمُوٓا۟﴾ [البقرة: ٢٠٩] وقال تعالى: ﴿وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ﴾ [آل عمران: ٨٦] ومثل هذا لفظ الآيات والسيئات وغيرهما، وقد جاء جمع المؤنث السالم في القرآن ومفرده مؤنث غير حقيقي التأنيث في آيات كثيرة بتذكير الفعل وتأنيثه. وفي أكثرها وجد فاصل بين الفعل وفاعله إما بالمفعول أو بغيره.

وجاء الفاعل جمعاً مؤنثاً سالماً ومفرده حقيقي التأنيث وذُكِّر الفعل، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ مُهَـٰجِرَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠] وقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ يُبَايِعْنَكَ﴾ [الممتحنة: ١٢] ومن يوجب التأنيث وهم البصريون يجيبون بأن التذكير لوجود الفصل.

ولم يؤنث الفعل مع جمع المؤنث السالم الذي مفرده حقيقي إلا في آية واحدة، وهي قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] انظر: «دراسات لأسلوب القرآن» القسم الثالث (١/ ٥٢٩).

وهذا معنى **قوله**: (والحذف في نعم الفتاة... إلخ) أي: استحسن النحاة حذف التاء من الفعل (نعم) في قولك: (نعم الفتاة) وذلك لأن فاعلها مقصود به استغراق الجنس.

* * *

٧- رتبة الفاعل والمفعول بالنسبة للفعل

٢٣٧ ـ وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يتَّصِلَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

٢٣٨ ـ وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

هذا هو الحكم السابع من أحكام الفاعل، وهو أن الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله؛ لأن منزل منزلة جزئه، ولهذا جاءت علامة الرفع بعد الفاعل في الأمثلة الخمسة، نحو: يكتبون.

والأصل في المفعول أن ينفصل عن الفعل، بأن يتأخر عن الفاعل، نحو: حَرَّمَ الإسلامُ الغشَّ، قال تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦].

وهذا الأصل قد يكون واجباً ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ وقد يُخَالَفُ، فيقدم المفعول على الفاعل، وقد يتقدم المفعول على الفعل.

وتقدم المفعول على الفاعل نوعان:

الأول: جائز، وهو ما خلا من موجب التقديم أو التأخير، نحو: أمَّ المصلينَ عمرُ، قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ﴾ [الزمر: ٨]، وقال تعالى: ﴿إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة:١٣٣]، فـ(الإنسان) مفعول مقدم على الفاعل، وهو (ضرٌّ)، و(يعقوب) مفعول مقدم على الفاعل (الموت).

الثاني: واجب، وسيأتي إن شاء الله.

وأما تقدم المفعول على الفعل فنوعان أيضاً:

الأول: جائز وهو ما خلا من موجب التقديم أو التأخير، نحو: الواجبَ كتب الطالبُ، قال تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾

[البقرة: ٨٧][١] فـ(فريقاً) مفعول مقدم للفعل الذي بعده.

الثاني: واجب، وله مواضع ثلاثة:

١ ـ أن يكون المفعول من الألفاظ التي لها الصدارة؛ كأسماء الشرط والاستفهام، نحو: أيَّ مخلص تكرمْ أكرمْ، فـ(أيَّ) مفعول مقدم للفعل (تكرم) وتقدمه واجب؛ لأن له الصدارة، وكذا لو أضيف لما له الصدارة، نحو: صديقَ مَنْ قابلت؟ فـ(صديق) مفعول مقدم للفعل بعده، وهو واجب التقديم؛ لأنه أضيف لـ(مَنْ) الاستفهامية، قال تعالى: ﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، فـ(أيَّ) مفعول مقدم للفعل (تنكرون)، وقال تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فـ(أيا) مفعول مقدم للفعل (تدعوا) و(ما) حرف زائد إعراباً مؤكد معنى.

٢ ـ أن يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب (أما) الشرطية الظاهرة أو المقدرة، ولا اسمَ يفصل بين هذا العامل و(أما)، فيجب تقديم المفعول به ليكون فاصلاً؛ لأن الفعل ـ وخاصة المقرون بفاء الجزاء ـ لا يلي (أما)؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ[٢]﴾ [الضحى: ٩]، وقوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ[٣]﴾ [المدثر: ٣] بخلاف قولك: أما اليوم فاحفظ وقتك، فلا يجب تقديم المفعول (وقتك) لحصول الفصل بالظرف.

٣ ـ أن يكون المفعول ضميراً منفصلاً لو تأخر عن عامله لوجب اتصاله به، وذلك في غير باب (سلنيه) و(خِلْتنيه) اللذين يجوز فيهما

---

(١) الفاء: عاطفة. والأصل: فكذبتم فريقاً... معطوف على قوله: (استكبرتم). من قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٧].

(٢) فأما: الفاء رابطة لجواب شرط مقدر.(أما) حرف شرط وتفصيل وتوكيد (اليتيم) مفعول به مقدم على عامله (تقهر) (فلا) الفاء رابطة لجواب (أما) وجملة (تقهر) لا محل لها من الإعراب جواب شرط غير جازم.

(٣) ويرى ابن هشام أن الفاء عاطفة في مثل هذا الموضع. فالفعل معطوف على ما قبله. انظر: «المغني» ص(٢٢١).

الاتصال والانفصال مع التأخر، ومثال ذلك: أيها الشباب إياكم نخاطب، وإياكم ترقب البلاد، فاستقيموا على طاعة الله تعالى، فلو تأخر المفعول لقلنا: نخاطبكم وترقبكم، فيفوت الغرض المقصود من التقديم، وهو الحصر، قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ [الفاتحة: ٥].

قال ابن مالك: (والأصل في الفاعل أن يتصلا... إلخ) أي: إن الأصل في تكوين الجملة وترتيبها يقتضي أن يتصل الفاعل بعامله، وأن ينفصل المفعول به عن ذلك العامل، بسبب وقوع الفاعل فاصلاً بينهما، ولكن هذا الأصل لا يراعى أحياناً، فقد يتقدم المفعول به على الفاعل، وقد يتقدم المفعول به على الفعل أيضاً.

* * *

وجوب تقديم الفاعل

٢٣٩ ـ وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ   أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

عرفنا فيما مضى أن الأصل تقدم الفاعل على المفعول، وقد يكون ذلك واجباً، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، كما إذا خفي الإعراب فيهما، ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول، ومن مواضع خفاء الإعراب أن يكون كل منهما اسماً مقصوراً لا تظهر عليه الحركة، نحو: أكرم عيسى موسى، فيجب كون (عيسى) فاعلاً و(موسى) مفعولاً.

فإن وجد قرينة لفظية أو معنوية تبين أحدهما من الآخر لم يجب تقديم الفاعل، فاللفظية، نحو: وَعَظَتْ عيسى ليلى. فـ(ليلى) فاعل، بدليل تأنيث الفعل، والمعنوية، نحو: كسر العصا موسى. فـ(موسى) فاعل بدلالة المعنى.

الثاني: أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول به اسماً ظاهراً، نحو: أتقنت العمل، فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعل، لئلا ينفصل

الضمير مع إمكان الاتصال[١].

الثالث: أن يكون المفعول محصوراً بـ(إنما) أو بـ(إلا) نحو: إنما يقول المسلمُ الصدقَ، وسيأتي قريباً ذكر ذلك إن شاء الله.

وإلى الموضعين ـ الأول والثاني ـ أشار **بقوله**: (وأخِّرِ المفعولَ... إلخ) أي: قدم الفاعل وأخِّر المفعول وجوباً إذا خيف اللبس، أو كان الفاعل ضميراً غير محصور يجب اتصاله بعامله.

* * *

أحكام المحصور من فاعل أو مفعول

٢٤٠ ـ وَمَا بِـ(إِلَّا) أَوْ بِـ(إِنَّمَا) ٱنْحَصَرْ   أَخِّرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

ذكر في هذا البيت موضعاً واحداً من مواضع وجوب تقديم الفاعل على المفعول، وموضعاً من مواضع وجوب تقديم المفعول على الفاعل، وهو ما إذا كان الفاعل أو المفعول محصوراً بـ(إنما) أو بـ(إلا)، وذلك لأن كل ما قصد حصره استحق التأخير فاعلاً كان أو مفعولاً، أو غيرهما.

فإذا حُصر الفاعل أُخر، ووجب تقديم المفعول[٢]، نحو: لا ينفع المرءَ إلا العملُ الصالح، وإنما ينفع المرءَ العملُ الصالح. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨] فـ(العلماء) فاعل (يخشى) لأن الغرض قصر الخشية على العلماء[٣].

وقد يجوز تقديم المحصور بـ(إلا) على مفعوله إذا هي تقدمت معه وسبقته، نحو: لا ينفع إلا العملُ الحميدُ المرءَ، فـ(العمل) فاعل محصور

---

(١) لو قُدم المفعول لقيل: اتقن العمل أنا، وهذا مخالف لقاعدة الضمير المتقدمة في باب النكرة والمعرفة، ويجوز تقديمه على الفعل، نحو: العمل أتقنت؛ لأن الضمير لم ينفصل بل بقي على اتصاله.

(٢) هذا هو الموضع الأول مما يجب فيه تقديم المفعول على الفاعل والمسألة الثانية تأتي قريباً.

(٣) القصر والحصر بمعنى واحد. وهو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص. مثل (إنما) و(الاستثناء بعد النفي) وغيرهما.

بـ(إلا)، وجاز تقدمه لعدم اللبس؛ لأن وجود (إلا) قبله دليل على أنه هو المحصور. بخلاف المحصور بـ(إنما) فإنه يتأخر عنها، فلو قُدم لم يعلم تقدمه.

ومن التقديم مع (إلا) قول الشاعر:

ما عَابَ إلا لَئيمٌ فِعْلَ ذي كَرَمٍ ولا جَفَا قَطُّ إلا جُبَّأٌ بَطَلَا[١]

فقدم الفاعل المحصور بـ(إلا) في الموضعين، وهو دليل لمن يجيز ذلك.

وإذا حُصر المفعول أخّر ووجب تقديم الفاعل، سواء كان الحصر بـ(إنما) أو بـ(إلا) نحو: لا يقول المسلمُ إلا الصدقَ، إنما يقول المسلمُ الصدقَ.

وقد يجوز تقديم المحصور بـ(إلا) على فاعله، إذا هي تقدمت معه، نحو: لا يقول إلا الصدقَ المسلمُ، قال الشاعر:

تزودتُ من ليلى بتكليم ساعةٍ فما زادَ إلا ضِعْفَ ما بي كلامُها[٢]

فقدم المفعول المحصور بـ(إلا) وهو (ضعف) على الفاعل، وهو (كلامها).

وهذا معنى **قوله**: (وما بإلا أو بإنما انحصر أخر... إلخ) أي: ما انحصر بـ(إلا) أو بـ(إنما) من فاعل أو مفعول فإنه يجب تأخيره، وقد يتقدم المحصور إذا ظهر المقصود، وذلك إذا كان الحصر بـ(إلا).

* * *

من مسائل تقديم المفعول

٢٤١ ـ وَشَاعَ نَحْوُ: (خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ) وَشَذَّ نَحْوُ: (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ)

ذكر في هذا البيت مسألتين متعلقتين بموضوع تقديم المفعول:

---

(١) اللئيم: المراد به الشحيح البخيل. جفا: بَعُدَ، جُبَّأٌ: جبان. والمعنى لا يعيب عمل الكرام إلا الأشحاء اللئام. ولا يبتعد عن الأبطال إلا الجبناء. لأن أصحاب الصفات المتنافرة لا يتآلفون.

(٢) المعنى: تزودت من ليلى بتكليمها ساعة، ولكن ذلك زادني شوقاً، وزاد قلبي اشتعالاً.

الأولى: إذا اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى الفاعل جاز تقديم المفعول وتأخير الفاعل، نحو: أدى واجبَهُ الطالبُ، والأصل: أدى الطالبُ واجبَه، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾ [يونس: ٢٤] فلو قيل في غير القرآن: (أخذت زخرفَها الأرضُ) لجاز.

وإنما جاز ذلك ـ وإن كان فيه عود الضمير على متأخر ـ لأن الفاعل وإن تأخر فهو متقدم رتبة؛ لأن الأصل فيه أن يتصل بالفعل فالضمير عائد على متأخر لفظاً متقدم رتبة.

وهذا معنى **قوله**: (وشاع نحو خاف رَبَّهُ عمر) أي: كثر في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يعود إلى الفاعل المتأخر فـ(ربَّه) منصوب على التعظيم[1]، و(عمر) فاعل.

المسألة الثانية: إذا اشتمل الفاعل المتقدم على ضمير يعود إلى المفعول المتأخر، نحو: قرأ صاحبُه الكتابَ، فهذا ممنوع في النثر، جائز في الشعر، ويجب تقديم المفعول على الفاعل، فتقول: قرأ الكتابَ صاحبُه. قال تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وقال تعالى: ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا﴾ [المؤمنون: ٤٤]، وهذه هي المسألة الثانية التي يجب فيها تقديم المفعول على الفاعل، إذ لو تأخر المفعول به لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا لا يجوز.

وقد ورد في شعر العرب أمثلة عاد الضمير فيها من الفاعل المتقدم إلى المفعول المتأخر، ولا داعي لمحاكاتها في النثر، فتحفظ بلا تأويل ولا يقاس عليها، ومنها قول حسان رضي الله عنه:

ولو أنَّ مجداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ واحداً   مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا[2]

---

(١) هو في الاصطلاح النحوي مفعول به منصوب. ولكن يقال ذلك من باب الأدب.

(٢) المراد: مطعم بن عدي. أحد أجواد مكة. والمعنى: إنه لا بقاء لأحد في هذه الحياة مهما يكن نافعاً للناس، وقوله: (ولو أن مجداً) مجداً: اسم (أن) وجملة (أخلد) خبرها وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف والتقدير: ولو ثبت إخلاد مجدٍ صاحبه.

فأخر المفعول (مطعماً) عن الفاعل (مجده)، مع أن الفاعل قد اتصل بضمير يعود على المفعول.

وقول الآخر:

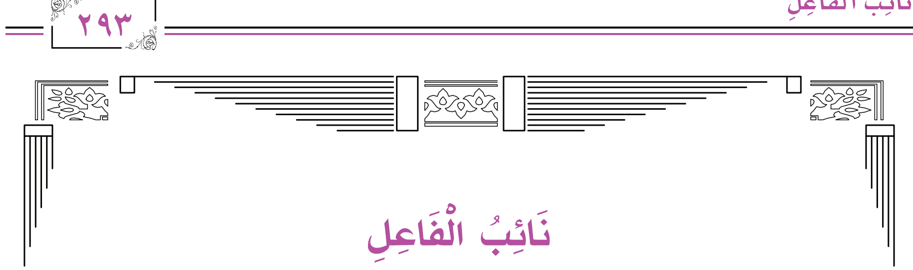
لما رأى طَالِبُوهُ مُصْعَباً ذُعِروا وكَادَ لو سَاعَدَ المَقْدُورُ ينتصرُ(١)

والضمير في الفاعل (طالبوه) يعود على المفعول المتأخر وهو قوله: (مصعباً).

وهذا معنى **قوله**: **(وشذ نحو زانَ نورُه الشجر)** أي: شذ في كلامهم تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول المتأخر، والمراد بنحو (زان نوره الشجر) كل كلام فيه ضمير اتصل بالفاعل المتقدم وهو عائد على المفعول المتأخر، وقوله: (نَوره) بفتح النون، هو الزهر أو الأبيض منه.



(١) طالبوه: ضمير النصب يعود على مصعب بن الزبير رضي الله عنهما. والمعنى: أن الذين قصدوا مصعباً لقتاله أخذهم الخوف وكاد ينتصر؛ لأن خوفهم منه أعظم وسيلة لانتصاره عليهم.



نَائِبُ الْفَاعِلِ

تعريف نائب الفاعل، وما يترتب على حذف الفاعل

٢٤٢ ـ يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ   فِيمَا لَهُ كَـ(نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ)

نائب الفاعل: اسم مرفوع لفظاً أو محلاً، يحل محل الفاعل عندما يحذف، ويبنى الفعل للمجهول[(١)]، نحو: أكرم خالدٌ الغريب، فيقال: أُكْرِم الغريبُ، فالغريب نائب فاعل مرفوع لفظاً، ونحو: سلمت على الذي ألقى المحاضرة، فتقول: سُلِّمَ على الذي ألقى المحاضرة، فالجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل.

والتعبير بنائب الفاعل أحسن من التعبير بـ(المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله) لأنه أخصر، ولأن النائب عن الفاعل لا يلزم أن يكون مفعولاً به فقد ينوب غيره؛ كالظرف والجار والمجرور والمصدر، كما سيأتي إن شاء الله.

فإذا أريد حذف الفاعل لغرض لفظي أو معنوي[(٢)] ترتب على حذفه أمران:

الأول: تغيير صيغة الفعل.

الثاني: إقامة نائب عنه، يحل محله، ويأخذ كثيراً من أحكامه التي تقدمت في (باب الفاعل) وهي:

---

(١) يقال: الفعل المبني للمجهول، ويقال: الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله، والأول أخصر، والثاني أدق؛ لأن الفاعل قد يكون معلوماً فيحذف لغرض، كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

(٢) الأغراض التي من أجلها يحذف الفاعل من مباحث البلاغيين في علم المعاني، فمن الأغراض اللفظية المحافظة على السجع كقولهم: من طابت سريرته حمدت سيرته، أو الرغبة في الإيجاز نحو: لما حفظ الطالب القرآن كوفيء. ومن الأغراض المعنوية العلم به؛ كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ أو عدم الفائدة من ذكره نحو: سُرق كتابي؛ لأنك لا تعرف السارق، أو قصد الإبهام على السامع نحو: تُصدق بألف ريال. إلى غير ذلك من الأغراض.

١ ـ أنه يُرفع.

٢ ـ أن يتأخر عن عامله، فلا يجوز تقدمه عليه.

٣ ـ أنه يكون عمدة وجزءاً أساسياً في الجملة.

٤ ـ تأنيث عامله أحياناً.

٥ ـ تجرد عامله من علامة تثنية أو جمع.

إلى غير ذلك مما يأخذه النائب عن الفاعل.

وهذا معنى **قوله**: (ينوب مفعول به عن فاعل... إلخ) أي: ينوب المفعول به عن الفاعل فيما استقر له من الأحكام، مثل: نيل خير نائل، والأصل: نال المستحقُ خيرَ نائل، والنائل والنوال هو العطاء، والمراد هنا: الشيء المعطى؛ لأنه تمثيل لإنابة المفعول به، لا لإنابة المصدر.

* * *

١ ـ تغيير صورة الفعل

٢٤٣ ـ فَأَوَّلَ الْفِعْلِ ٱضْمُمَنْ، وَالْمُتَّصِلْ بِالْآخِرِ ٱكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَ(وُصِلْ)

٢٤٤ ـ وَٱجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَ(يَنْتَحِي) الْمَقُولِ فِيهِ: (يُنْتَحَى)

٢٤٥ ـ وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعَهْ كَالْأَوَّلِ ٱجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَهْ

٢٤٦ ـ وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ كَالْأَوَّلِ ٱجْعَلَنَّهُ كَ(ٱسْتُحْلِيْ)

تقدم أن شرط النيابة عن الفاعل تغيير صورة الفعل إيذاناً بهذه النيابة، وتفصيل ذلك كالآتي:

١ ـ إذا كان الفعل ماضياً صحيح العين، خالياً من التضعيف[١] وجب ضم أوله وكسر ما قبل آخره إن لم يكن مكسوراً من قبل، نحو: فتحَ العملُ بابَ الرزق، فيقال: فُتِح بابُ الرزق، ونحو: شَرِب المريض العسلَ، فيقال: شُرِبَ العسلُ.

٢ ـ إذا كان الفعل مضارعاً وجب في كل حالاته ضم أوله وفتح ما قبل آخره إن لم يكن مفتوحاً من قبل، نحو: يحترمُ الناسُ العالمَ، فيقال

(١) يأتي بيان حكم مُعَلِّ العين والمضعف. إن شاء الله.

يُحترَمُ العالمُ، ونحو: يَتَعلَّم خالدٌ النحوَ، فيقال: يُتعَلَّمُ النحوُ، وقد يكون الفتح مقدراً، مثل: يصوم المسلمون رمضان، فيقال: يُصامُ رمضانُ.

٣ ـ إذا كان الفعل مبدوءاً بتاء المطاوعة[١] ـ ومثلها كل تاء تكثر زيادتها عادة ـ وجب ضم الحرف الثاني مع الأول، نحو: تعلم هشام النحو، فيقال: تُعُلّمَ النحوُ، وتَفَضَّلَ الصديق بالزيارة. فيقال: تُفُضِّلَ بالزيارة.

٤ ـ إذا كان الماضي مبدوءاً بهمزة وصل[٢] فإن ثالثه يضم مع أوله، نحو: اعتمد المسلم على الله: فيقال: اُعتُمد على الله.

قال ابن مالك عن الأول والثاني (فأول الفعل اضمُمَن... إلخ) أي: إن أول الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله يضم في الماضي والمضارع، وأن الحرف المتصل بالآخر يكسر في الماضي، مثل: وُصِل، أصله: وَصَلَ خالدٌ رَحِمَهُ، فتقول: وُصلت الرحمُ، ويفتح في المضارع مثل: ينتحي، فيقال فيه: يُنتحَى. ومعناه: يميل. مثل: ينتحي الرجل إلى الشجرة؛ أي: يميل إليها، ويتجه نحوها.

وقال عن الثالث: (والثاني التالي تا المطاوعه... إلخ) أي: اجعل الحرف الثاني مضموماً كالأول إن كان الأول تاء المطاوعة، إذ لا نزاع في ذلك؛ أي: لا خلاف فيه، وقيد تاليها بكونه ثانياً ـ مع أنه هو الثاني ـ لينبه على أن هذا الحكم خاص بالماضي؛ لأن تاليها في المضارع ثالث. فيبقى الأمر على الأصل من ضم الأول وفتح ما قبل الآخر، نحو: يَتَعَلَّمُ جابر النحو، فيقال: يُتَعَلَّمُ النحوُ.

---

(١) المطاوعة: قبول أثر الأول في الثاني مع التلاقي اشتقاقاً نحو: علمته المسألة فتعلمها، بخلاف: ضربته فتألم، لعدم تلاقي الفعلين في الاشتقاق. ومن الحروف التي تدل على المطاوعة (التاء) في أول الفعل الماضي، كما في المثال.

(٢) تقدم في باب (المعرَّف بأداة التعريف) أن همزة الوصل: كل همزة تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج، ومن مواضعها الفعل الماضي الخماسي كانطلق والسداسي كاستخرج.

وقال عن الرابع: (وثالث الذي بهمز الوصل... إلخ) أي: إن الحرف الثالث من الفعل المبدوء بهمزة الوصل يضم كالأول، ومثل له بالفعل (اسْتُحْلِي) المبني للمجهول، وأصله: اسْتَحْلَى صالح الشراب.

* * *

حكم الماضي الثلاثي المعل العين

٢٤٧ ـ وَٱكْسِرْ أَوَ ٱشْمِمْ فَا ثُلَاثِيٍّ أُعِلّْ عَيْنًا، وَضَمٌّ جَا كَـ(بُوعَ) فَٱحْتُمِلْ

٥ ـ إذا كان الماضي ثلاثياً مُعلَّ العين[(١)]. جاز في فائه[(٢)] عند بنائه للمجهول ثلاثة أوجه ـ سواء كان واوياً أو يائياً ـ وهي:

١ ـ **إخلاص الكسر**، فينقلب حرف العلة ياء، وهذا هو الأفصح، نحو: صام المسلم رمضان، باع التاجر بضاعته، فيقال: صيم رمضان وبيعت البضاعة، قال تعالى: ﴿وَقِيلَ يَـٰٓأَرْضُ[(٣)] ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَـٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [هود: ٤٤].

٢ ـ **إخلاص الضم**، فينقلب حرف العلة واواً، وهذا أضعف الأوجه، نحو: صُوم وبُوع. قال الشاعر:

ليت وهل ينفعُ شيئاً ليتُ ليتَ شباباً بوع فاشتريتُ[(٤)]

(١) مُعَلَّ العين: ما يكون وسطه حرف علة. ويخضع لأحكام الإعلال التي تذكر في باب التصريف ومنها: قلب الواو والياء ألفاً إذا تحركا وانفتح ما قبلها نحو: قال وباع. والأصل: قَولَ وبَيعَ، فإن كان حرف العلة الواقع عيناً للكلمة لا يخضع للأحكام فإنه يسمى (معتلاً) نحو: عَوِرَ، فهذا حكمه حكم الصحيح، فالفرق بين مُعَلّ ومعتل: أن المُعَلّ هو الذي أحد أصوله حرف علة، بشرط أن يدخله قلب وإعلال، والمعتل ما كان أحد أصوله حرف علة دخله قلب أم لا. فكل معل معتل ولا عكس.

(٢) فاء الكلمة هي الحرف الأول الذي يقابل الفاء في الميزان الصرفي (فَعَلَ) وما يقابل الثاني هو عين الكلمة. وما يقابل الثالث هو لام الكلمة.

(٣) نائب الفاعل جملة النداء (يا أرض) لأنها في الأصل مقول القول، أو نائب الفاعل محذوف تقديره: القول، والجملة مفسرة.

(٤) ليت: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر. (وهل) حرف استفهام يراد به النفي، (شيئاً) مفعول به لينفع، (ليت) قصد لفظه، فاعل ينفع، والجملة معترضة =

٣ ـ الإشمام: وهو في النطق لا في الكتابة، وهو عند النحاة النطق بحركة صوتية تجمع بين ضمة قصيرة وكسرة طويلة على التوالي السريع، وقد قرئ في السبعة ﴿وَقِيلَ يَـٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى﴾ [هود: ٤٤] بالإشمام في (قيل وغيض).

وجواز الأوجه الثلاثة مشروط بألا يحصل لبس، وإلا وجب العدول عنه إلى ضبط آخر لا لبس فيه، كما سيذكر ذلك.

وهذا معنى **قوله**: (واكسر أَوَ اشمم... إلخ) أي: اكسر أو أشمم فاء الماضي الثلاثي المُعَلّ العين، وقد جاء الضم عن العرب، فيجوز القياس عليه، واحتمل قبوله لمجيئه عنهم، ويقرأ (أوَ اشمم) بفتح الواو بدل السكون، والأصل: (أوْ أَشمم) وهو أمر من الرباعي (أشَمَّ) فانتقلت حركة الهمزة وهي الفتحة إلى الواو الساكنة بعد حذف الهمزة للوزن.

وقوله: (جا) بالقصر. وهو خبر المبتدأ (وَضَمٌّ) وسوّغ الابتداء به وقوعه في معرض التفصيل.

* * *

١ ـ إذا خيف اللبس في بعض الأوجه عدل عنه إلى شكل لا لبس فيه

٢ ـ حكم المضعف

٢٤٨ ـ وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لِـ(بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: (حَبّْ)

إذا بني الفعل الماضي المُعَلُّ العين لما لم يُسَمَّ فاعله، وأسند لضمير تَكَلُّمٍ أو خطاب، أو لنون النسوة الدالة على الغائبات، حصل لبس بينه وبين الفعل المبني للمعلوم المسند لهذه الضمائر.

فمثلاً: ساد العاقل قومه، تقول بعد إسناده لضمير المخاطب: يا عاقل سُدتَ قومَك، بضم السين ليس غير، والتاء فاعل، فإذا قلنا: يا مهمل سادك النابغ، ثم أردنا نيابة المفعول عن الفاعل فإننا نقول: يا مهمل سُدتَ (بالضم أيضاً)، فيقع اللبس بينه وبين الفعل المبني للمعلوم المسند للفاعل، فيمتنع ضم الحرف الأول في هذه الحالة، ونعدل إلى

= لا محل لها، (ليت) مؤكد للأول، (شباباً) اسم ليت الأول، وجملة (بوع) من الفعل ونائب الفاعل المستتر في محل رفع خبر (ليت) الأول.

الكسر. فنقول: يا مهملُ سِدتَ، فالتاء نائب فاعل أي: صرت مسوداً؛ أي: سادك غيرك، ويجوز أن نعدل إلى الإشمام، وهذا مثال الواوي.

ومثال اليائي: باع ماجد البضاعة، فإذا أسندناه لضمير المخاطب ـ مثلاً ـ قلنا: يا ماجد بِعتَ البضاعة، بكسر الباء فقط، والتاء: فاعل، وإذا قلنا: يا عبد باعك سيدك، ثم بني الفعل للمجهول، قلنا: يا عبد بِعتَ، بالكسر أيضاً، فيحصل اللبس فنعدل إلى الضم أو الإشمام فنقول: يا عبد بُعتَ أي: وقع عليك البيع، فالتاء: نائب فاعل.

وهذا معنى **قوله**: **(وإن بشكل خيف لبس يجتنب)** أي: وإن وقع لبس في وجه من الأوجه السابقة، بحيث لا يمكن تمييز الفعل المبني للمعلوم من المبني للمجهول فإنه يجب اجتناب ذلك الوجه إلى آخر لا لبس فيه.

٦ ـ إذا كان الماضي الثلاثي مضعفاً[(١)] مدغماً جاز في فائه عند بنائه للمجهول الأوجه الثلاثة السابقة: إخلاص الضم، وهو أعلاها هنا. والإشمام، والكسر، تقول: عَدَّ التاجر المال، وبعد بنائه: عُدَّ المال[(٢)] فالمال: نائب فاعل.

وهذا معنى **قوله**: **(وما لباع... إلخ)**؛ أي: إن ما ثبت لفاء (باع) من الأوجه الثلاثة قد يثبت لنحو: **(حبَّ)** من كل ماضٍ ثلاثي مضاعف والمراد بقوله: (باع) كل ماضٍ ثلاثي مُعَلَّ العَين، كما تقدم.

* * *

---

(١) مضعف الثلاثي: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو: شدَّ، عدَّ.

(٢) قد يقع لبس بين هذا وبين فعل الأمر فإنه مضموم الأول، فلا يدرى أهو فعل أمر أم ماض مبني للمجهول؟ فيعدل إلى الكسر أو الإشمام؛ لأن فعل الأمر لا يكون كذلك، وإنما لم يُعدل إلى أحدهما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا﴾ [الأنعام: ٢٨] لأن وقوعه بعد (لو) قرينة على أنه لم يُرد فعل الأمر؛ لأنه لا يقع بعد أداة الشرط، على أنه قد يقال: إنَّ المسألة من باب الإجمال، فانظر: «حاشية الصبان على شرح الأشموني» (٢/ ٦٤).

حكم الماضي المعل العين إذا كان على وزن (افتعل) أو (انفعل)

٢٤٩ ـ وَمَا لِفَا (بَاعَ) لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي (ٱخْتَارَ) وَ(ٱنْقَادَ) وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

٧ ـ إذا كان الفعل الماضي المُعَلُّ العين على وزن (افتعل) أو (انفعل) جاز في الحرف الثالث الأصلي منه الأوجه الثلاثة السابقة، وهي: الضم والكسر والإشمام، ويضبط الحرف الأول ـ وهو همزة الوصل ـ بما يضبط به الحرف الثالث، والمختار هنا الكسر في اليائي، والضم في الواوي، تقول في الواوي: انقاد الطلاب للمعلم، وبعد بنائه: انقود للمعلم، أو انقيد، ويجوز الإشمام.

وتقول في اليائي: اختار المعلم علياً من بين زملائه، وبعد بنائه: اختير عليٌّ من بين زملائه[1]، أو اختور، ويجوز الإشمام.

وهذا معنى **قوله**: (وما لفا باع... إلخ) أي: ما ثبت لفاء (باع) من الأوجه الثلاثة يثبت للحرف الذي تليه عين الفعل، من نحو: (اختار) و(انقاد) وما أشبههما، فإن حكمه (ينجلي) أي: يتضح. وجملة (ينجلي) صفة **لقوله**: (وَشِبْهٍ).

* * *

نيابة الظرف والمصدر والمجرور عن الفاعل

٢٥٠ ـ وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اَوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

تقدم أنه يترتب على حذف الفاعل أمران:

الأول: تغيير صورة الفعل، وقد مضى الكلام على ذلك.

الثاني: إقامة نائب عنه يحل محلَّه، ويخضع لكثير من أحكامه والذي يصلح للنيابة عن الفاعل واحد من أربعة أشياء:

المفعول به، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور.

أما المفعول به فقد ذكره ابن مالك في البيت الأول من الباب

(١) ظاهر كلام ابن مالك أن الحكم خاص بالمُعَلّ حيث مثل به، والحكم شامل له وللمضاعف نحو اشتدَّ، وانهلَّ، وانسدَّ، وامتدَّ، فمثلاً. انهلَّ الرمل في البئر، تقول بعد بنائه: اُنْهُلَّ في البئر، بضم الأول والثالث، ويجوز كسرهما، كما يجوز الإشمام.

ويتعلق به بعض أحكام ستأتي إن شاء الله، أما الثلاثة الباقية فشرطها أن تكون قابلة للنيابة.

فالظرف يصلح للنيابة عن الفاعل بشرطين:

الأول: أن يكون متصرفاً، وهو ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بـ(مِنْ) إلى التأثر بالعوامل المختلفة كـ: زمن، ووقت، وساعة، ويوم، وغيرها.

بخلاف (سحر) [إذا أريد به سحر يوم بعينه]، و(عندك) لأن الأول ملازم للنصب على الظرفية، والثاني ملازم للنصب أو الجر بـ(من) فلا يصلح أن يكون نائب فاعل.

الشرط الثاني: أن يكون الظرف مختصاً، والمراد بالاختصاص هنا: أن يزاد على معنى الظرفية معنى جديد ليزول الغموض والإبهام عن معناه، وذلك إما بوصف أو إضافة أو علمية ونحوها، مثل: صيم يومُ الخميس، جُلس وقتٌ طويل، صيم رمضانُ.

وأما المصدر واسم المصدر فيصلح للنيابة بشرطين ـ أيضاً ـ:

الأول: أن يكون متصرفاً، وهو ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة، نحو: أكْل، كتابة، فَهْم، جلوس، وغيرها.

بخلاف: (معاذ الله) فإنه مصدر ميمي منصوب بفعل محذوف أي: أعوذ بالله معاذاً، لكنه لم يشتهر استعماله عن العرب إلا منصوباً مضافاً فلا يقع نائب فاعل؛ لئلا يخرج عما استقر له في لسان العرب.

ونحو: (سبحان الله). فهو اسم مصدر منصوب بفعل محذوف أي: أسبح الله سبحان، ولم تستعمله العرب إلا منصوباً مضافاً في الأغلب.

الشرط الثاني: أن يكون المصدر مختصاً، والمراد به هنا: أن يكتسب المصدر من لفظ آخر معنى زائداً على معناه المبهم المقصور على الحدث المجرد، نحو: قرئ قراءةٌ صحيحة، جُلس جلوسُ

الخائف، بخلاف: قرئ قراءة، لعدم الفائدة؛ لأن المصدر لم يفد معنى زائداً على ما فهم من الفعل.

وأما الجار والمجرور فيصلح للنيابة بشرطين:

الأول: أن يكون حرف الجر متصرفاً، والمراد به: أن لا يلزم طريقة واحدة لا يخرج عنها إلى غيرها، كـ(مذ) و(منذ) الملازمين لجر الزمان و(رُبَّ) الملازمة للنكرات.

الثاني: أن يكون المجرور مختصاً، والمراد بالاختصاص: أن يكتسب الجار مع مجروره معنى زائداً إما بوصف أو إضافة أو غيرهما، نحو: جُلس في المسجد الجامع، ونحو: فُرح بانتصار المسلمين، ونائب الفاعل هو الجار والمجرور على المشهور[١]، بخلاف: فُرح بانتصار؛ لعدم الفائدة من الإسناد.

وهذا معنى **قوله**: (وقابل من ظرف... إلخ) أي: إن القابل للنيابة عن الفاعل من الظرف والمصدر، ومثله اسم المصدر، وحرف الجر مع مجروره حقيق وجدير بها، وأشعر قوله: (وقابل) بأن نيابة ما ذكر لا بد لها من شروط.

* * *

حكم نيابة غير المفعول به مع وجوده

٢٥١ ـ وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هٰذِي إِنْ وُجِدْ   فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدْ

إذا وجد في الجملة ما يصلح للنيابة من المفعول به والمصدر والظرف والمجرور لم يجز أن ينوب عن الفاعل إلا واحد؛ لأن النائب عن الفاعل كالفاعل لا يتعدد.

وقد اختلف النحويون في الذي ينوب عن الفاعل. فقال البصريون

---

(١) قال السيوطي في «الهمع» (١/١٦٣): (الجمهور على أن المجرور في موضع رفع، وهو النائب عن الفاعل كما لو كان الجار زائداً...) وهذا رأي فيه تيسير، سواء قلنا الجار والمجرور أو المجرور وحده، فإن كان حرف الجر زائداً فلا خلاف في أن النائب هو المجرور وحده. نحو: ما أُخِذَ من شيء.

إلا الأخفش: تجب نيابة المفعول به، ولا ينوب غيره مع وجوده، ففي مثل: ألقى الطالبُ كلمةً إلقاءاً بارعاً في الحفل يوم الخميس أمام الحاضرين. تقول: أُلقيَ كَلمةٌ، أو ألقيت كَلمةٌ إلقاءً بارعاً... إلخ، وما خالف ذلك فهو شاذ أو مؤول.

وقال الكوفيون: تجوز إنابة غير المفعول به مع وجوده تقدم أو تأخر، واستدلوا بقراءة أبي جعفر ـ وهو من العشرة ـ[1]: ﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤] فقد قرأ (يُجزى) بالياء مضمومةً مبنياً لما لم يُسَمَّ فاعله، مع نصب (قوماً)، والنائب الجار والمجرور، على أحد القولين[2].

كما استدلوا بقول الشاعر:

لم يُعنَ بالعلياءِ إلا سيدًا ... ولا شَفَى ذا الغَيِّ إلا ذو هُدَى[3]

فقد أناب الجار والمجرور. بدليل نصب المفعول به (إلا سيدًا).

وقال الأخفش: ينوب غير المفعول به، بشرط تقدمه، كهذا البيت.

ولو قيل بإنابة ما له أهمية في إيضاح الغرض وإبراز المعنى المقصود من غير تقييد بأنه مفعول به أو غير مفعول به لكان وجيهاً كأن يقال: ضُرِبَ ضَرْبٌ أليمٌ شاهدَ الزور، بإنابة المصدر إذا كان غرض المتكلم إبراز هذا المعنى وهو شدة ضربه. وإن كان الغرض بيان أن الضرب وقع أمام الناس أنيب الظرف، وهكذا في الجار والمجرور.

وهذا معنى **قوله**: (ولا ينوب بعض هذي... إلخ) أي: لا يصح

---

(١) القراء العشرة هم القراء الذين عُني العلماء بنقل قراءاتهم وهم على قسمين:
١ ـ سبعة اختارهم ابن مجاهد.
٢ ـ وثلاثة اختارهم ابن الجزري.
وأبو جعفر هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، المتوفى سنة ١٣٠هـ وهو من الثلاثة الذين اختارهم ابن الجزري.

(٢) والقول الثاني: أن نائب الفاعل مصدر الفعل المذكور أي: ليُجزى الجزاء أو الخير أو الشر.

(٣) معنى البيت: أنه لا يشتغل بمعالي الأمور وكريم الخصال إلا أصحاب السيادة والطموح، ولم يشف ذوي النفوس المريضة إلا ذوو الهداية والرشد.

إنابة شيء مما ذكر في البيت السابق مع وجود المفعول به، وقد يرد في الكلام الفصيح إنابة غير المفعول به مع وجوده، يشير بذلك إلى ما ورد من كلام العرب، كما تقدم.

* * *

٢٥٢ ـ وَبِٱتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ (كَسَا) فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

أحكام النيابة إذا كان الفعل من باب (كسا)

تقدم أن المفعول به ينوب مناب الفاعل، غير أن فعله قد يكون متعدياً لمفعول واحد، أو متعدياً لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر كمفعولي (ظن) وأخواتها، أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر كمفعولي (كسا) وأخواتها، وقد يكون متعدياً لثلاثة كـ(أعلم) و(أرى).

فإن كان متعدياً لواحد أنيب مناب الفاعل، نحو: أُكرِمَ الضيفُ، قال تعالى: ﴿وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِمَن يَرَىٰ ﴿٣٦﴾﴾ [النازعات: ٣٦]، وإن كان متعدياً لاثنين وهو من باب (كسا) ـ وهو المراد هنا ـ جاز إنابة الأول أو الثاني، تقول: كُسي الفقيرُ ثوباً. وكُسي الفقيرَ ثوبٌ، وهذا مشروط بعدم حصول اللبس، فإن حصل لبس وجب إنابة الأول، نحو: أعطيت جابراً هشاماً. فتقول: أُعطي جابرٌ هشاماً، ولا يجوز إنابة الثاني لئلا يحصل لبس؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذاً، فلا يعلم هل النائب هو المفعول الأول أو الثاني؟ بخلاف إنابة الأول، فإن اختياره يجعله بمنزلة الفاعل في المعنى، فيتضح من تقدمه أنه الآخذ وغيره المأخوذ.

وهذا معنى **قوله**: (وباتفاق قد ينوب الثان... إلخ) أي: اتفق النحاة بناءً على ما استنبطوه من كلام العرب على جواز إنابة المفعول الثاني الذي فعله (كسا) وشبهه، إذا أُمن الالتباس، وقوله: (الثان) بحذف الياء للوزن.

* * *

٢٥٣ ـ فِي بَابِ (ظَنَّ) وَ(أَرَى) الْمَنْعُ ٱشْتَهَرْ وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

أحكام النيابة إذا كان الفعل من باب (ظن) و(أعلم وأرى)

ذكر في هذا البيت أن الفعل إذا تعدى لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر كـ(ظن) وأخواتها، أو إلى ثلاثة مفاعيل كـ(أعلم وأرى) فالأشهر

عند النحاة أنه يجب إنابة الأول، ويمتنع إنابة الثاني في باب (ظن) والثاني والثالث في باب (أعلم)، نحو: ظن السفيهُ التحيلَ نافعاً. فتقول: ظُن التحيلُ نافعاً، وتقول: أُعلم المدرسُ الإخلاصَ نافعاً. والأصل: أَعلمتُ المدرسَ الإخلاصَ نافعاً.

ويرى ابن مالك أنه لا يتعين إنابة الأول بشرط ألا يحصل لبس، فإن حصل تعينت إنابة الأول، نحو: ظننت عاصماً بكراً، فلا تقول: ظُن عاصماً بكرٌ، ولا أُعْلِمَ زيداً هشامٌ مسافراً، بإنابة المفعول الثاني في البابين.

وهذا معنى **قوله**: (في باب ظن... إلخ) أي: اشتهر منع إنابة الثاني في باب (ظن) و(أرى) وابن مالك لا يوافق على المنع إذا كان القصد يظهر ويتضح بالثاني، فتكون (إذا) شرطية لا تعليلية، وثالث مفاعيل (أعلم) هو ثاني مفعول (علم) ـ كما تقدم في باب أعلم ـ فيجري فيه الخلاف.

وقوله: (المنعُ) مبتدأ (اشتهر) الجملة خبر المبتدأ.

والخلاصة: أن نيابة المفعول الأول جائزة في كل باب بلا خلاف وكذا نيابة الثاني من باب (كسا)[1] إذا أمن اللبس، وفي نيابة الثاني من باب (ظن) خلاف، فالأكثرون قالوا: بالمنع، والصحيح جواز ذلك إذا أمن اللبس.

* * *

حكم ما سوى نائب الفاعل من متعلقات الفعل

٢٥٤ ـ وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا   بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

تقدم أن نائب الفاعل لا يكون إلا واحداً، فإذا كان للفعل أكثر من

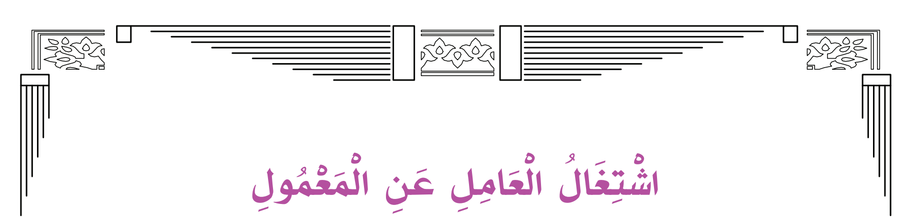
(١) اعترض بعض الشراح على ابن مالك في نقل الاتفاق على جواز إنابة الثاني من باب (كسا) إذا أمن اللبس. لأن الكوفيين يوجبون إنابة الأول إذا كان معرفة نحو: أعطي خالد كتاباً. ويجاب عنه بأنه قد لا يكون اطلع على هذا الخلاف؛ لأنه نقل الاتفاق في كتابه «التسهيل» وهو كتاب اعتنى فيه بالخلاف. والله أعلم.

معمول كالمصدر والظرف والمجرور، أو المفعول الثاني، فإنه إذا أنيب المفعول به أو واحد منها مناب الفاعل رفع، ونصب الباقي، كما تقدم.

وهذا معنى **قوله**: **(وما سوى النائب**... إلخ) أي: إن ما سوى نائب الفاعل الذي صار مرفوعاً لتعلق معناه بالفعل الرافع له، ما سواه فـ**(النصب له)** أي: حكمه النصب.

وقوله: **(محققَا)**: حال من الهاء في **(له)**.





اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ

تعريف الاشتغال ناصب المشغول عنه

٢٥٥ - إِنْ مُضْمَرُ ٱسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلّْ

٢٥٦ - فَالسَّابِقَ ٱنْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

الاشتغال: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل مشغول عن نصبه، بالعمل في الضمير العائد عليه أو في سببيّه.

فمثال المشتغل بالضمير: الضعيفَ ساعدته، محمداً مررت به. فالفعل (ساعد) عمل في ضمير الاسم السابق وهو (الهاء) لأنه في محل نصب مفعول به، والفعل (مَرَّ) عمل في ضمير الاسم السابق بواسطة حرف الجر، ولولا هذا الضمير لعمل الفعل في الاسم السابق فكنت تقول: الضعيفَ ساعدت. وبمحمدٍ مررت. فالضعيف مفعول به مقدم. والجار والمجرور متعلق بالفعل مررت.

ومثال المشتغل بالسببي: خالداً ضربت ابنه، فالفعل (ضرب) لم يعمل في ضمير الاسم السابق، وإنما عمل في اسم مضاف إلى ضمير الاسم السابق، وهو (ابنه)، ويسمى (السببي)[1].

وأركان الاشتغال ثلاثة: (مشغول عنه) وهو الاسم المتقدم،

---

(١) يرد ذكر السببي في مواضع منها: باب الاشتغال. وباب الصفة المشبهة. وباب النعت... والمراد به كل شيء له علاقة وصلة باسم آخر بأي نوع من أنواع الارتباط كالأبوة والأخوة. والتبعية في أمر ما. ولا بد فيه من ضمير يعود على الاسم الآخر الأصلي، فإذا قلت: خالد كريم أبوه. فـ(أبوه) سببي، وفيه ضمير يعود على (خالد) وهو الاسم الأصلي الذي يقوم به معنى المشتق لو قلت: خالد كريم. انظر: «النحو الوافي» (٣/ ٦٢٤).

و(مشغول به) وهو العامل المتأخر من فعل أو غيره و(مشغول) وهو ضمير الاسم السابق أو سببيه.

وإذا وجد المثال على الهيئة المذكورة فالأصل أن ذلك الاسم يجوز فيه وجهان:

أحدهما: راجح لسلامته من التقدير، وهو أن يعرب مبتدأ، والجملة بعده في محل رفع خبر، وجملة الكلام حينئذ اسمية؛ لأنها مبدوءة باسم(١).

والثاني: مرجوح لاحتياجه إلى التقدير، وهو أن ينصب الاسم على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور، وهذا الفعل المحذوف لا بد أن يكون موافقاً للمذكور، إما لفظاً ومعنى؛ كالمثال الأول، فإن تقديره: ساعدت الضعيف ساعدته، أو معنى فقط، كما في المثال الثاني، فإن تقديره: جاوزت محمداً مررت به، أو غير موافق لفظاً ومعنى، ولكنه لازم للمذكور؛ كالمثال الأخير، فإن تقديره: أهنت خالداً ضربت ابنه، وما بعد الاسم جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب(٢)، وجملة الكلام حينئذ فعلية؛ لأنها مبدوءة بالفعل المحذوف.

---

(١) ونظراً لجواز كون الاسم السابق قد يعرب مبتدأ اشترط النحاة أن يكون الاسم السابق صالحاً للابتداء به. فلا يكون نكرة محضة لا مخصص لها. ولذا قالوا في قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧]. إنه ليس من باب الاشتغال؛ لأن (رهبانية) لا تصلح للابتداء، بل (رهبانية) معطوف على (رأفة) بالواو. وجملة (ابتدعوها) صفة. ومن لا يشترط ذلك كالزمخشري فلا مانع عنده أن تكون الآية من باب الاشتغال، لكنه مبني على اعتزاليته. فانظر: «المغني» ص(٧٥١)؛ «الكشاف» للزمخشري (٤/ ٦٩).

(٢) هذا على أحد القولين، والقول الثاني: أن الجملة التفسيرية تأخذ في حكمها الإعرابي حكم الجملة المفسَّرة، فإن كان لها محل فهي كذلك وإلا فلا. ففي قولك: الضيف أكرمته، التقدير: أكرمت الضيف أكرمته، فلا محل للجملة المقدرة؛ لأنها مستأنفة فكذا الجملة التفسيرية. =

وقد يعرض للاسم السابق ما يوجب نصبه، وما يرجحه، وما يوجب رفعه، وما يرجحه، وما يسوي بين الرفع والنصب، فهذه خمس مسائل، سيأتي ـ إن شاء الله ـ تفصيلها.

قال ابن مالك: (إن مضمر اسم سابق... إلخ) أي: إنْ شَغَل ضميرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً عن نصب ذلك الاسم السابق لفظاً أو محلاً، فانصب الاسم السابق بفعل مضمر؛ أي: غير ظاهر (حتماً) أي: اضماراً حتماً. ويكون ذلك موافقاً للفعل المذكور، كما تقدم.

وقد اختلف شراح الألفية في مرجع الضمير في **قوله:** (بنصب لفظه أو المحل) فمنهم من قال: إنه يعود على الاسم السابق ـ المشغول عنه ـ فنصب لفظه نحو: الخير فعلته. ومحله نحو: هذا العالم أكرمته. وتكون الباء في قوله: (بنصب لفظه) بمعنى: عن. وهذا قول ابن مالك نفسه في شرح كتابه «الكافية»[(١)] ومنهم من قال: إن الضمير يعود على الضمير الذي اشتغل به الفعل، فالنصب لفظاً كالهاء في المثال الأول، ومحلاً كالهاء في نحو: خالداً مررت به

* * *

١ ـ وجوب نصب المشغول عنه

٢٥٧ ـ وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَـ(إِنْ) وَ(حَيْثُمَا)

هذه المسألة الأولى من مسائل المشغول عنه، وهي وجوب نصبه إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل، وهي أدوات التحضيض[(٢)]، نحو: هلا المريضَ زرتَه، والعرض[(٣)]، نحو: ألا الحديثَ حفظتَه، والاستفهام غير الهمزة[(٤)]، نحو: هل الحقَّ قلتَه؟ وأدوات الشرط، نحو: إنْ جارَك

= وفي قولك: خالد الواجبَ يؤديه، فـ(يؤديه) في موضع رفع؛ لأنها مفسرة للجملة المحذوفة، وهي في محل رفع على الخبرية، واعلم أن الجملة لا تكون تفسيرية في باب الاشتغال إلا إذا كان الاسم السابق منصوباً، كما في هذه الأمثلة.

(١) (٢/ ٦١٤).

(٢) التحضيض: طلب الشيء بحثّ وإلحاح.

(٣) العرض: طلب الشيء برفق ولين.

(٤) إنما تكون أدوات الاستفهام مختصة بالفعل إذا كان الفعل في جملتها، كما مُثِّل، أما إذا لم يكن فلا، نحو: متى السفر؟ أين أخوك؟.

لقيتَه فسلم عليه، وحيثما علياً تلقَهُ فأكرمه. فيجب نصب ما بعد هذه الأدوات بفعل محذوف، ليقع الفعل بعدها، ولا يجوز رفعه على أنه مبتدأ، لئلا تخرج هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل[1].

واعلم أن الاشتغال إنما يقع بعد أدوات الشرط في ضرورة الشعر فأما في النثر فلا بد أن يليها الفعل الظاهر، إلا بعد أداتين منها:

الأولى: (إن) إذا كان المشغول ماضياً، نحو: إن محمداً لقيته فكلمه؛ لأنه لا يظهر عملها فيه، فلا يقبح وقوع غير الفعل بعدها، لضعف طلبها له بخلاف المضارع، فإنه لما ظهر أثرها فيه قوي طلبها له، فقبح تِلْوُ غيره لها في النثر، فلا تقول: إنْ محمداً تلقه فأكرمه.

الثانية: (إذا) مطلقاً، وليهـا ماضٍ أو مضارع، نحو: إذا خالد قدم أو يحضر فأكرمه؛ لأنها لا تعمـل أصـلاً.

وهذا معنى **قوله**: (والنصب حتم... إلخ) أي: إن نصب الاسم السابق واجب إذا وقع بعد ما يختص بالفعل؛ كأدوات الشرط. مثل: إنْ وحيثما. وتسوية الناظم بينهما إنما هي في وجوب النصب ومطلق الاختصاص بالفعل، كما يدل على ذلك سياق النظم، فلا يرد عليه أن الاشتغال بعد (حيثما) لا يقع إلا في الشعر، كما تقدم.

* * *

٢-وجوب رفع المشغول عنه

٢٥٨ ـ وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالِابْتِدَا ... يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا

٢٥٩ ـ كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ ... مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

---

(١) يجوز رفع الاسم بعد هذه الأدوات على أنه فاعل، أو نائب فاعل لفعل محذوف، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] فـ﴿أَحَدٌ﴾ فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور. وقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ۝١﴾ [الانشقاق]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١﴾ [التكوير: ١] فالشمس: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور. ويرى فريق من النحاة أن هذا المرفوع لا يلزم إعرابه فاعلاً لفعل محذوف، بل يجوز إعرابه مبتدأ. وتقدم ذلك في باب الفاعل. وسيأتي مزيد بحث في باب «الإضافة» إن شاء الله.

ذكر في هذين البيتين المسألة الثانية من مسائل المشغول عنه، وهي وجوب رفعه[1] وذلك في موضعين:

الأول: أن يقع المشغول عنه بعد أداة تختص بالابتداء، كـ(إذا الفجائية)؛ كقولك: خرجت فإذا الجو يملؤه الغبار. برفع (الجو) على أنه مبتدأ، ولا يجوز نصبه بتقدير فعل؛ لأن إذا الفجائية لا يقع الفعل بعدها لا ظاهراً ولا مقدراً.

الثاني: إذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ كأدوات الشرط أو الاستفهام أو التحضيض ونحوها، مثل: الكتابُ إن استعرتَه فحافظ عليه، والمريضُ هل زرته؟ فيجب رفع المشغول عنه في المثالين (الكتاب، والمريض) ولا يجوز نصبه؛ لأن ما بعد الشرط والاستفهام لا يعمل فيما قبله، وما لا يعمل لا يصلح أن يكون مفسراً لعامل محذوف.

وهذا معنى **قوله**: (وإن تلا السابق... إلخ) أي: وإن وقع الاسم السابق ـ وهو المشغول عنه ـ بعد ما يختص بالابتداء، فإنك تلتزم رفعه دائماً، وكذلك التزم الرفع إذا كان الفعل المشتغل بالضمير قد وقع بعد لفظ لا يرد ما قبله معمولاً لعامل بعده، يريد: إذا وقع بعد لفظ لا يعمل ما بعده فيما قبله؛ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

* * *

(١) وجوب رفع المشغول عنه ليس من مسائل هذا الباب؛ لأن تعريف الاشتغال لا ينطبق عليه؛ لأننا اشتراطنا في تعريف الاشتغال أن العامل في المشغول به لو تفرغ من الضمير (المشغول به) وسُلط على الاسم السابق (المشغول عنه) لعمل فيه. وهنا لا يتم ذلك، فإنك لو حذفت الضمير من المثال: خرجت فإذا الجو يملؤه الغبار، لم يعمل الفعل (يملأ) في الاسم السابق؛ لأن المتقدم مرفوع، والمتأخر يطلب منصوباً لا مرفوعاً، وكذا المسائل التي يجوز فيها النصب والرفع، فالرفع فيها ليس من هذا الباب.

٣ ـ جواز الوجهين والنصب أرجح

٢٦٠ ـ وَٱخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ ... وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ
٢٦١ ـ وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى ... مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا

ذكر في هذه الأبيات المسألة الثالثة، وهي جواز رفع المشغول عنه، ونصبه، وترجيح النصب، وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: إذا وقع بعد المشغول عنه فعل دال على طلب، سواء دلَّ على الطلب بذاته، نحو: والدتَك اعرف حقها، أو كان مقروناً بأداة الطلب، نحو: والدَك لا تهنه، وسواء كان الطلب بلفظه، كما في المثالين، أو كان بلفظ الخبر، نحو: ابنَ تيمية رحمه الله.

فيترجح نصب المشغول عنه في هذه الأمثلة على رفعه؛ لأنه لو رفع لصارت الجملة بعده خبراً، وهي طلبية، والإخبار بالجملة الطلبية ـ وإن كان جائزاً عند الجمهور ـ لكنه على خلاف الأصل، لكونها لا تحتمل الصدق والكذب[1].

الثانية: إذا وقع المشغول عنه بعد أداة يغلب أن يليها الفعل، كهمزة الاستفهام و(ما) النافية وغيرهما، نحو: ما صديقاً أهنته. ونحو: أوالدَك احترمتَه؟ ومنه قوله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: ٢٤][2] فيترجح النصب بفعل محذوف؛ لأنه لو رفع لصار مبتدأ، ووقوع المبتدأ بعد هذه الأدوات ـ مع جوازه ـ قليل، لكثرة دخولها على الأفعال.

---

(١) فإن قيل ما توجيه الرفع في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] فإن الظاهر أن الطلب خبر؟ فالجواب: أن المبرد يعرب هذا الإعراب. ودخلت الفاء في الخبر، لشبه الموصول بالشرط؛ لأن (أل) موصولة. وأما سيبويه فالخبر عنده محذوف تقديره: (مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ثم حذف المضاف (حكم) وأقيم المضاف إليه مقامه، والفاء حرف استئناف، وجملة الطلب استئنافية لبيان الحكم، فلم تقع خبراً كما هو الظاهر. انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢/ ١٧١)؛ و«الكامل في اللغة والأدب» للمبرد (٢/ ٨٢٢).

(٢) الهمزة للاستفهام، (بشراً) مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، (منا) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة، (واحداً) صفة ثانية، (نتبعه) جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

الثالثة: إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية، ولم يفصل بين العاطف والمشغول عنه؛ كقولك: سافر ضيف والقادم استقبلته، فيجوز رفع (القادم) على أنه مبتدأ، ونصبه بتقدير فعل؛ أي: واستقبلت القادم، وهو أرجح لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية، وفيه تناسب.

ومنه قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ[1] ﴿٤﴾ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾﴾ [النحل: ٤، ٥] فـ(الأنعام) منصوب بفعل محذوف أي: وخلق الأنعام. وحسن النصب لتعطف جملة فعلية (والأنعامَ) على جملة فعلية تقدمت، وهي (خلق الإنسان) وهذه قراءة السبعة.

فإن وجد فاصل بين العاطف والمشغول عنه، صار حكمه كما لو لم يتقدمه شيء؛ كقولك: سافر ضيف، وأما القادم فاستقبلته[2]، فيترجح الرفع لأن (أما) تقطع ما بعدها عما قبلها، فيكون ما بعدها مستأنفاً.

إلا إذا وجد ما يرجح النصب؛ كقولك: سافر والدك وأما عمَّك فأكرمه، وإنما ترجح النصب؛ لأن المشغول عنه وقع قبل فعل دال على طلب، كما مضى.

وهذا معنى **قوله**: (واختير نصب... إلخ) أي: يختار نصب المشغول عنه إذا وقع قبل فعل دال على طلب، أو وقع بعد أداة يغلب أن يليها الفعل، وكذا يترجح النصب إذا وقع المشغول عنه بعد

---

(١) فإذا: الفاء صلة للتوكيد، وإذا: فجائية حرف مبني على السكون لا محل له. (هو) مبتدأ، (خصيم) خبر، (مبين) صفة، وجملة (خلقها) تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

(٢) سافر ضيف: فعل وفاعل. وأما: الواو عاطفة (أما) حرف شرط وإخبار وتوكيد، القادم: مبتدأ، فاستقبلته: الفاء واقعة في جواب الشرط، والجملة خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط؛ لأن (أما) قائمة مقام أداة الشرط (مهما) والتقدير: (مهما يكن من شيء فالقادم استقبلته).

عاطف يعطف الاسم السابق على معمول فعل (مستقرٍّ أوَّلَا) أي: مذكور في أول جملته، يريد أنها جملة فعلية بغير فاصل بين العاطف والمشغول عنه.

* * *

٤ ـ جواز الرفع والنصب على حد سواء

٢٦٢ ـ وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبَرَا ... بِهِ عَنِ ٱسْمٍ فَٱعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

ذكر في هذا البيت **المسألة الرابعة**، وهي جواز الرفع والنصب على حد سواء، وذلك إذا وقع المشغول عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين، وفسروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة اسمية، وخبرها جملة فعلية، نحو: المطر نزل والنخلُ سقيناه من مائه، فيجوز رفع (النخل) على أنه مبتدأ وما بعده خبر، وتُعْطَفُ جملة اسمية على جملة اسمية، ويجوز نصبه بفعل مقدر، وتعطف جملة فعلية على جملة فعلية، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٣٨﴾ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾﴾ [يس: ٣٨ ـ ٣٩][1]. فقد قرأ الكوفيون[2] وابن عامر بالنصب، بتقدير فعل؛ أي: قدرنا القمر، وقرأ بالرفع بقية السبعة على أنه مبتدأ، والخبر (قدرناه).

وهذا معنى **قوله**: (وإن تلا المعطوف... إلخ) أي: وإن وقع الاسم المشغول عنه بعد حرف عطف قبله فعل، وهذا الفعل مع فاعله خبر عن مبتدأ قبلهما، فلك الخيار في أن تعطف ما بعد حرف العطف على ما قبله مباشرة، عطف جملة فعلية على جملة فعلية، وأن تعطف ما بعد حرف العطف على كل ما قبله، عطف جملة اسمية على جملة اسمية.

* * *

(١) (الشمس) مبتدأ، (تجري) الجملة خبر، (ذلك) مبتدأ، (تقدير) خبره، (العليم) صفة للعزيز، (والقمر) بالنصب مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، (منازل) مفعول به ثانٍ منصوب بتضمين، (قدرنا) معنى: صيرنا، وذلك بحذف مضاف أي: ذا منازل.

(٢) الكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي. كما تقدم.

٥ ـ جواز الوجهين والرفع أرجح

٢٦٣ ـ وَالرَّفْعُ فِي غَيرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ فَمَا أُبِيحَ ٱفْعَلْ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

هذه هي **المسألة الخامسة** من مسائل المشغول عنه، وهي جواز الرفع والنصب وترجح الرفع، وذلك في كل اسم لم يوجد معه ما يوجب النصب، ولا ما يرجحه، ولا ما يوجب الرفع، ولا ما يجوز الوجهين على السواء، نحو: العالِمُ احترمته، فيجوز الوجهان، ويترجح الرفع ـ كما تقدم أول الباب ـ ولا تكون المسألة من باب الاشتغال.

والنصب عربي جيد، خلافاً لمن منعه؛ لما فيه من كلفة الإضمار. وقد جاء منه قول امرأة من بني الحارث:

فارسًا ما غادروه مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَّيلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ[(١)]

وهذا معنى **قوله**: (والرفع في غير الذي مرّ رجح... إلخ) أي: يترجح الرفع على النصب في غير المسائل التي مرت، فما جاز في كلام العرب افعله، واترك ما لم يبح. والفاء في **قوله**: (فما أبيح افعل) للتفريع[(٢)].

* * *

أحوال المشغول به

٢٦٤ ـ وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

ذكر أن للفعل المشغول به ثلاث حالات:

الأولى: أن يتصل به الضمير، نحو: هلا معروفَك بذلته.

الثانية: أن ينفصل منه بحرف جر، نحو: خالداً مررت به.

---

(١) فارساً: بالنصب مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور، هكذا رواه ابن الشجري في (أماليه) و(ما) زائدة. والملحم أي: طعمة للسباع والطير. والزُّمَّيل: الضعيف، والنِّكْس: المقصر عن غاية المجد والكرم، والوكل: الجبان الذي يتكل على غيره عجزاً. و(ملحماً) حال من الهاء في (غادروه) وفي شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي قال: مفعول به ثانٍ، ولا تظهر لي وجاهته. (غير) حال ثان من الهاء. (وكل) صفة.

(٢) أي: تفريع أحكام الشيء وتفصيلها، كقوله تعالى: ﴿فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾ [يس: ٧٢] انظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (القسم الأول ٢/ ٢٤٩).

الثالثة: أن ينفصل عنه بإضافة، نحو: أعصاماً ضربت غلامه؟.

وهذا معنى **قوله**: (وفصل مشغول بحرف جر... إلخ) أي: إن فصل الفعل المشغول بحرف الجر أو بالإضافة يجري مجرى اتصال الفعل بالضمير في الأحكام السابقة.

* * *

الوصف العامل كالفعل في هذا الباب

٢٦٥ ـ وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

العامل في باب الاشتغال إما أن يكون فعلاً كما تقدم، وهذا هو الكثير، وإما أن يكون اسماً، فإن كان غير فعل فلا بد له من ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون وصفاً. والمراد به: اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة.

الثاني: أن يكون هذا الوصف عاملاً النصب على المفعولية باطراد.

الثالث: ألا يوجد مانع يمنع من عمل الوصف فيما قبله.

ومثال ذلك: الأمينُ أنا مشاركه، فـ(الأمين) يجوز رفعه ونصبه، فإن نُصِبَ فهو معمول لوصف محذوف، يفسره المذكور، والتقدير: أنا مشاركٌ الأمينَ؛ لأن لفظ (مشارك) اسم فاعل، وهو عامل؛ لأنه بمعنى الحال أو الاستقبال، ولم يوجد مانع، وأما رفعه فعلى أنه مبتدأ، وما بعده خبر.

ومثال اسم المفعول: الكتاب أنت معطاه[1]، ومثال صيغ المبالغة: العسلَ أنا شرَّابُه.

وخرج بالشرط الأول: ما ليس بوصف، كاسم الفعل، نحو: خالدٌ

---

(١) الكتاب مبتدأ أول، أنت: مبتدأ ثان. معطاه: معطى: خبر المبتدأ الثاني مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والهاء مضاف إليه، والجملة خبر المبتدأ الأول، والمثال الذي بعده مثله.

دراكه، فـ(خالد) مبتدأ، ولا يجوز نصبه باسم فعل محذوف؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها، فلا تفسر عاملاً فيه.

وخرج بالشرط الثاني: الوصف غير العامل، كاسم الفاعل بمعنى الماضي، نحو: الأمينُ أنا مشاركه أمس، فيتعين رفع (الأمين) على أنه مبتدأ، ولا يجوز نصبه بوصف محذوف؛ لأن اسم الفاعل الماضي لا يعمل. وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

وخرج بالثالث: وجود مانع يمنع من عمل الوصف. ومن الموانع كون الوصف اسم فاعل مقترناً بـ(أل)، نحو: الضيفُ أنا المكرمه. فيجب رفع (الضيف) على أنه مبتدأ، ولا يجوز نصبه بوصف محذوف يفسره المذكور؛ لأن (أل) الداخلة على اسم الفاعل موصولة، والموصول لا يعمل ما بعده فيما قبله. وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

وهذا معنى **قوله**: (وسَوِّ في ذا الباب... إلخ) أي: سَوِّ في باب الاشتغال الوصف العامل، بالفعل في العمل. إن لم يحصل مانع يمنع من عمل الوصف فيما قبله.

* * *

تنزيل الأجنبي منزلة السببي بشرطه

٢٦٦ ـ وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الِاسْمِ الْوَاقِعِ

تقدم أنه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل. وبين ما انفصل بحرف أو بإضافة.

وذكر في هذا البيت أن العلاقة بين الفعل والمشغول عنه كما تتم بالسببي (وهو الاسم المضاف لضمير الاسم السابق) تتم بالأجنبي[(١)] إذا أُتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم السابق. فكما تقول: خالداً ضربت غلامه، والتقدير: أهنت خالداً ضربت غلامه، تقول: خالداً ضربت رجلاً يحبه. فقد عمل المشغول في أجنبي خالٍ من ضمير الاسم السابق

(١) الأجنبي: هو الذي لا ارتباط بينه وبين الاسم السابق ولا ضمير فيه يعود عليه.

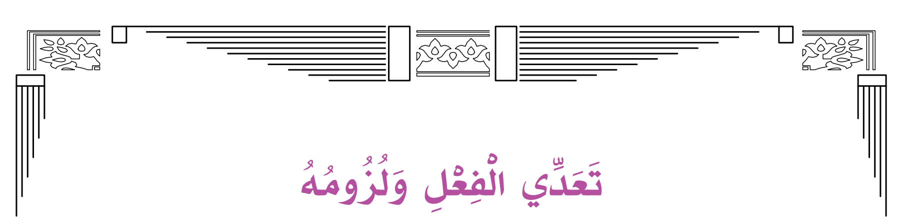
وهو (رجلاً) لكن أُتبع بصفة مشتملة على ضمير الاسم السابق، وهي جملة (يحبه)، وهكذا يقال في عطف البيان، نحو: خالداً ضربت عمراً أخاه. أو عطف نسق بالواو خاصة، نحو: خالداً ضربت عمراً وأخاه.

وهذا معنى **قوله**: (وعلقة حاصلة بتابع... إلخ)[1] أي: إن العلاقة والرابطة الحاصلة بالتابع كالعلاقة الحاصلة بالسببي. ومعناه: أن الأجنبي منزل منزلة السببي إذا أتبع بتابعٍ مشتمل على ضمير الاسم السابق.



(١) فسر بعضهم العُلقة بالضمير العائد على الاسم السابق، وهذا مجاز لأنها في الأصل هي الارتباط والنسبة. لكن لما كان الضمير هو سبب العلقة أطلق عليه ذلك.





تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ

علامة الفعل المتعدي وحكمه

٢٦٧ ـ عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ (هَا) غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ: (عَمِلْ)

٢٦٨ ـ فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ: (تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ)

ينقسم الفعل التام[1] من حيث التعدي واللزوم إلى قسمين:

الأول: **المتعدي**: وهو الذي يصل إلى مفعوله[2] بنفسه، فلا يحتاج إلى حرف جر ولا غيره مما يؤدي إلى تعدية الفعل اللازم، نحو: أكرمت الغريب.

الثاني: **اللازم**: وهو الذي لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر، نحو: مررت بالمدرسة، أو بغيره مما يؤدي إلى التعدية كالهمزة، نحو: أخرجت زكاة مالي.

وللفعل المتعدي علامتان:

الأولى: أن تتصل به هاء تعود على المفعول به، نحو: الكتاب قرأته. واحترزنا بالمفعول به، من الهاء التي تعود على المصدر، فإنها تتصل بالفعل المتعدي، نحو: الإكرامُ أكرمته خالداً، واللازم، نحو: القيامُ بالواجب قمته، والهاء التي تعود على الظرف، نحو: الليلةَ قمتها، والنهارَ صمته.

الثانية: أن يصاغ من مصدره اسم مفعول تام، بحيث لا يحتاج

---

(١) الفعل التام هو الذي يكتفي بمرفوعه في تأدية المعنى، مثل: كتب، علم، سافر، ومقابله الناقص، مثل: كان وأخواتها وبقية الأفعال الناسخة، وقد مضى ذلك في باب (كان).

(٢) المراد المفعول به، أما بقية المفاعيل الآتية في أبوابها فيعمل فيها المتعدي واللازم.

إلى حرف جر، نحو: الواجب مكتوب[١].

أما علامة الفعل اللازم فستأتي إن شاء الله.

وحكم الفعل المتعدي أنه ينصب المفعول به إن لم ينب عن فاعله، والمفعول به: اسم منصوب وقع عليه فعل الفاعل، والمراد بوقوع الفعل عليه: تعلقه به من غير واسطة، سواء على جهة الثبوت، مثل: فهمت الدرس، أو النفي، مثل: لم أفهم الدرس.

وهذا معنى **قوله**: (علامة الفعل المعدَّى... إلخ) أي: علامة الفعل المعدَّى إلى مفعوله أن تَصلَ به (هاءٌ) تعود على غير المصدر، وهي (هاءُ) المفعول به، نحو: عَمِلَ، فتقول: الخير عملته، وانصب بهذا الفعل المتعدي مفعوله إن لم ينب عن الفاعل، نحو: تدبرت الكتب، فإن ناب عن الفاعل رفع، فتقول: تُدبرت الكتُبُ.

* * *

الفعل اللازم وعلاماته

٢٦٩ ـ وَلَازِمٌ غَـيْـرُ الْـمُـعَـدَّى، وَحُـتِـمْ ... لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَـ(نَـهِمْ)

٢٧٠ ـ كَذَا (ٱفْعَلَلَّ) والْمُضَاهِي (ٱقْعَنْسَسَا) ... وَمَا ٱقْـتَـضَـى نَـظَـافَـةً أَوْ دَنَـسَـا

٢٧١ ـ أَوْ عَـرَضًـا، أَوْ طَاوَعَ الـمُـعَـدَّى ... لِـوَاحِـدٍ كَـ(مَـدَّهُ فَـٱمْـتَـدَّا)

اللازم: ما ليس بمتعدٍّ[٢]، فلا تتصل به هاء المفعول به. ولا يصاغ من مصدره اسم مفعول تام، وقد عُني النحويون بالأفعال اللازمة ووضعوا لها القواعد التقريبية اعتماداً على ما ورد في معاجم اللغة،

(١) لا بد مع هاتين العلامتين من الاطلاع على معاجم اللغة؛ كاللسان والقاموس وغيرهما لمعرفة الفعل اللازم والمتعدي ومعنى كل فعل.

(٢) هناك نوع من الأفعال يستعمل متعدياً ولازماً والمعنى واحد، مثل: نصح، شكر، كال، وزن، وغيرها، تقول: نصحته، ونصحت له، وشكرته، وشكرت له... إلخ، قال تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ [النمل: ١٩] وقال تعالى: ﴿وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٢]. وقال تعالى: ﴿وَأَنصَحُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٢] وقال تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣﴾ [المطففين: ٣] فما جاء متعدياً نصب ما بعده على أنه مفعول به. وما جاء لازماً جر ما بعده لوجود حرف الجر. وانظر: «أدب الكاتب» لابن قتيبة ص(٥٢٣).

فبعض الأفعال اللازمة يستدل على لزومه بمعناه، وبعضها يستدل على لزومه بوزنه، ومن أشهر علامات الفعل اللازم ما يلي:

١ ـ كل فعل دلَّ على سجية (وهي الصفة اللازمة لصاحبها التي لا تكاد تفارقه إلا لسبب قاهر) مثل: شَرُف، كرُم، ظَرُف، نَهِم[(١)]، سَمِن، نَحُفَ، والغالب أن هذا النوع يكون على وزن (فَعُل).

٢ ـ كل فعل على وزن (افْعَلَلَّ)، مثل: اشمأزّ، اقشعرَّ، اطمأنَّ.

٣ ـ كل فعل على وزن (افعنلل)، مثل: اقعنسس[(٢)] الجمل، احرنجم القوم[(٣)].

٤ ـ ما دل على نظافة، نحو: طهُر الثوب، نظُف المكان، وضُؤَ وجهه.

٥ ـ كل فعل دل على دنس، نحو: دَنِس الثوب، ووَسِخ، وقذِر المكان، ونَجِس.

٦ ـ كل فعل دل على عَرَضٍ (وهو المعنى الطارئ الذي ليس له طولُ ثباتٍ)، نحو مرض عليٌّ، واحمرَّ وجهه، وارتعشت يده.

٧ ـ كل فعل مطاوع[(٤)] لفعل متعد لواحد، نحو: وفرت المال فتوفر، وكسرت الخشبة فانكسرت، فإن كان مطاوعاً لفعل متعدٍ لاثنين لم يكن لازماً، بل يكون متعدياً إلى واحد، نحو: علّمت محمداً القرآن فتعلمه، وفهّمت صالحاً المسألة ففهمها.

وهذا معنى **قوله**: (ولازم غير المعدى... إلخ) أي: إن اللازم غير

---

(١) النّهَم: محركة والنهامة كسحابة: إفراط الشهوة في الطعام وألا تمتلئ عين الآكل ولا يشبع «القاموس».

(٢) أي: أبى أن ينقاد.

(٣) احرنجم الرجل: أراد الأمر ثم رجع عنه. والقومُ أو الإبل: اجتمع بعضها على بعض وازدحموا «القاموس».

(٤) تقدم تعريف المطاوعة في باب «نائب الفاعل».

المتعدي. واللازم محتوم في أفعال السجايا، وما كان على وزن افعلل... إلخ.

وقوله: (اقعنسسا) يقال: اقعنسس الجمل: إذا أبى أن ينقاد.

وقوله: (والمضاهي) أي: المشابه، واصطلاح ابن مالك في الألفية أنه إذا علق الحكم على شبه شيء فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه. فكأنه قال: واقعنسس ومضاهيه، والمراد به كل لفظ بعد نونه حرفان، مثل: احرنجم.

* * *

كيفية تعدية الفعل اللازم

٢٧٢ ـ وَعَدِّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرِّ ... وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

٢٧٣ ـ نَقْلًا، وَفِي (أَنَّ) وَ(أَنْ) يَطَّرِدُ ... مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَ(عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)

تقدم أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بدون واسطة، وذكر هنا أن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بواسطة حرف[1] الجر، نحو: مررت بخالد[2]، وقد يحذف حرف الجر، فيصل إلى مفعوله بنفسه، فتقول: مررت خالداً، قال الشاعر:

---

(١) اعلم أن الفعل الثلاثي اللازم يكون متعدياً، وللتعدية وسائل منها: الإتيان بحرف الجر الأصلي، كما في المثال، فإن كلمة (خالد) صارت من ناحية المعنى في حكم المفعول به، لوقوع أثر الفعل عليها، ومنها: زيادة الهمزة في أول الفعل فقولك: ضاع الكتاب، من الفعل اللازم، والكتاب: فاعل، فإذا قلت: أضعت الكتاب. صار الفعل متعدياً، والكتاب مفعول به، ومنها: تضعيف ثاني الفعل، كقولك: فرح الولدُ بالهدية، فتقول: فرَّحت الولدَ بالهدية. ومنها: تحويل الثلاثي اللازم إلى صيغة (فاعل) الدالة على المشاركة نحو: جلس القاضي، فتقول: جالست القاضيَ. ومنها: تحويله إلى صيغة (استفعل) الدالة على الطلب أو على النسب لشيء آخر، فالأول نحو: قدم الخادم، فتقول: استقدمت الخادم. والثاني نحو: حَسُن الاجتماع، فتقول: استحسنت الاجتماع؛ أي: نسبت إليه الحسن، ومنها: التضمين: وهو أن يؤدي فعل أو ما في معناه معنى فعل آخر وما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي: لا تنووا أو توجبوا أو تباشروا؛ لأن الفعل (تعزموا) لا يتعدى إلا بحرف الجر، وقيل: إنه منصوب على نزع الخافض، والأصل: ولا تعزموا على عقدة النكاح.

(٢) فيكون لفظه مجروراً في محل نصب؛ لأنه مفعول به، ويجوز في تابعه الجر =

تمرون الديارَ ولم تعوجوا كلامكمُ عليَّ إذاً حرام[(١)]

أي: تمرون بالديار، فحذف حرف الجر، وهو منصوب على نزع الخافض، ويسمى: (الحذف والإيصال) أي: حذف حرف الجر وإيصال الفعل اللازم إلى مفعوله بدون واسطة، فينصبه.

وهذا مقصور على السماع عن العرب[(٢)]، فيقتصر فيه على ما ورد من الأفعال، ومثله قولهم: توجهت مكة، وذهبت الشام، وهو قليل جداً عن العرب، فلا يقاس عليه؛ لأن استعماله قد يوهم أن الفعل متعد بنفسه.

أما نحو: (دخلت البيت) فهو منصوب على المفعولية على الأصح لا على نزع الخافض؛ لأن الفعل (دخل) يستعمل متعدياً تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر، كما سيأتي في باب «المفعول فيه».

ويجوز حذف حرف الجر قياساً مطرداً مع (أنَّ وأنْ) بشرط أن يؤمن اللبس، وذلك بتعيُّن الحرف المحذوف، نحو: عجبت من أن سافر أخوك، فتقول: عجبت أن سافر؛ أي: من سفره، ونحو: عجبت من أنك مسافر، فتقول: عجبت أنك مسافر؛ أي: من سفرك، قال تعالى: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾ [آل عمران: ١٢٢] أي: بأن تفشلا، وقال تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] أي: بأنه،

= والنصب، فالجر على اللفظ، والنصب على المحل، ومراعاة اللفظ أحسن، تقول: مررت بخالدٍ وعاصم، ويجوز: وعاصماً، فالجر عطفاً على الاسم وحده، والنصب عطفاً على موضع الحرف والاسم معاً.

(١) ولم تعوجوا: يقال: عاج فلان بالمكان: إذا أقام به، و(كلامكم) مبتدأ، والكاف مضاف إليه، والميم علامة الجمع، (إذاً) حرف جزاء وجواب (حرام) خبر المبتدأ.

(٢) انظر: «حاشية الصبان» (٢/ ٩٠، ١٢٢) وانظر: ما نقله أحمد تيمور في كتابه «السماع والقياس» ص(٧٤، ٧٥) من النصوص على أن الحذف والإيصال مقصور على السماع.

فـ(أنْ) و(أنَّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ(الباء)[١]، وقال تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٧٥] أي: في أن يؤمنوا.

فإن حصل لبس امتنع الحذف، نحو: رغبت في أن أزورك، فلا يحذف الحرف؛ لاحتمال أن يكون المحذوف (عن)، فيحصل اللبس[٢].

والخلاصة: أن حرف الجر إذا حذف ينصب الاسم بعده في حالتين:

١ ـ قليلة غير مطردة، فالنصب فيها مقصور على السماع.

٢ ـ كثيرة مطردة، فالنصب فيها قياسي.

وهذ معنى **قوله**: (وعدِّ لازماً... إلخ) أي: عدّ اللازم إلى المفعول بحرف الجر، فإن حذف الحرف فالنصب ثابت للمجرور سماعاً، فلا يقاس عليه، وفي (أنَّ وأَنْ) يطرد الحذف مع أمن اللبس، نحو: عجبت أن يدوا، فـ(أنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن المحذوفة، والتقدير: عجبت من وَدْيِهِمْ أي: إعطائهم الدية، والجار والمجرور متعلق بعجبت.

* * *

ترتيب مفعولي الفعل المتعدي لأكثر من مفعول

٢٧٤ ـ وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَ(مَنْ) مِنْ (أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ)

٢٧٥ ـ وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا وَتَرْكُ ذَاكَ الْأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى

تقدم أن الفعل المتعدي إما أن يتعدى لمفعول واحد، أو لاثنين،

---

(١) هذا هو الأظهر في إعراب المصدر المؤول من الحرف المصدري ومعموله. وهو أنه مجرور بحرف الجر المحذوف؛ لأنه حرف ملاحظ عند الحذف، والمعنى قائم على اعتباره كالموجود، وقيل: إنه في محل نصب؛ لأن حرف الجر عامل ضعيف، فلا يعمل إذا كان محذوفاً.

(٢) ورد آيات من القرآن يصلح فيها تقدير أكثر من حرف من حروف الجر، كقوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] يحتمل: في أن تنكحوهن لجمالهن، وعن أن تنكحوهن لدمامتهن. انظر: «دراسات لأساليب القرآن الكريم» (١/١/٣٦٨) ففيه عدة آيات.

أو لثلاثة، فإذا كان الفعل متعدياً لأكثر من واحد فإن لبعض المفاعيل الأصالة في التقدم على بعض، إما لكونه مبتدأ في الأصل، كما في باب (ظن وأخواتها)؛ كقولك: علمت الصدقَ نافعاً، أو لكونه فاعلاً في المعنى؛ كقولك: أعطيت الفقيرَ ثوباً.

والمقصود بهذا البيت والذي يليه أن للمفعول الأول مع المفعول الثاني في باب (أعطى وكسا) ثلاث حالات:

الأولى: وهي الأصل. تقديم ما هو فاعل في المعنى؛ كقولك: أعطيت الفائز جائزةً، فالأصل تقديم المفعول الأول (الفائز)؛ لأنه فاعل في المعنى؛ لأنه هو الآخذ، ويجوز تأخيره، لكنه خلاف الأصل.

الثانية: وجوب تقديم ما هو فاعل في المعنى، وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يُخاف اللبس، وذلك إذا صلح كل من المفعولين أن يكون فاعلاً في المعنى، نحو: أعطيت خالداً زميلاً في السفر، فلا يجوز تأخير (خالداً) لأنه لا يعلم كونه آخذاً إلا بتقديمه.

الثانية: أن يكون المفعول الثاني محصوراً فيه، نحو: لا أكسو الأولاد إلا ما يوافق الشرع، فـ(الأولاد) مفعول أول و(ما) مفعول ثاني ولا يجوز تقديم الثاني، لئلا يفسد الحصر، ويزول الغرض منه.

الثالث: أن يكون الأول ضميراً متصلاً والثاني اسماً ظاهراً، نحو: أعطيتك كتاباً؛ لأنه لو أخر لانفصل.

الحالة الثالثة: وجوب تقديم ما هو مفعول في المعنى وتأخير ما هو فاعل في المعنى، وذلك في ثلاث مسائل أيضاً:

الأولى: أن يكون المفعول الأول (أي: الفاعل في المعنى. . .) متصلاً بضمير يعود على المفعول في المعنى، نحو: أسكنت البيتَ صاحبَه، فلو قدم المفعول الأول (صاحبه) لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو ممنوع.

الثانية: أن يكون المفعول الأول محصوراً، نحو: ما أعطيت الجائزةَ إلا المستحقَّ.

الثالثة: أن يكون المفعول الأول اسماً ظاهراً والثاني ضميراً متصلاً، نحو: الثوبُ أعطيته فقيراً.

وهذا معنى **قوله**: (والأصل سبق فاعل... إلخ) أي: إذا تعدى الفعل لمفعولين أحدهما فاعل في المعنى ـ كما في باب أعطى ـ فالأصل المستحسن أن يتقدم هذا الفاعل في المعنى على غيره، ثم ساق المثال: (ألبِسَنْ من زاركم نسج اليمن) فمن: مفعول أول، ونسج: مفعول ثان، والأصل تقديم (من) على (نسج اليمن) لأن مدلول (من) هو اللابس، فهو فاعل في المعنى، ونسج اليمن: هو الملبوس، ويجوز تقديمه، لكنه خلاف الأصل.

ثم صرح بعد ذلك بأن مراعاة هذا الأصل ـ وهو تقديم الفاعل في المعنى ـ قد تلزم بسبب موجبٍ لمراعاتها قد (عرى) أي: وجد، وذلك كخوف اللبس مثلاً، كما صرح بأن ترك هذا الأصل لوجود مانع يقتضي تأخر ما هو فاعل في المعنى، (حتماً قد يُرى) أي: قد يرى أمراً محتوماً وواجباً.

* * *

جواز حذف المفعول به الفضلة

٢٧٦ ـ وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ   كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ

الفضلة: خلاف العمدة، فهي التي يمكن الاستغناء عنها في الكلام لأنها لا تؤدي معنى أصيلاً في الجملة؛ كالمفاعيل، والتمييز، والحال، أما العمدة فهي التي لا يستغنى عنها في الكلام، لكونها تؤدي معنى أساسياً في الجملة؛ كالمبتدأ والخبر، والفاعل، ونائبه.

وليست الفضلة دائماً يمكن الاستغناء عنها، فقد يلزم ذكرها لعارض، فالمفعول به فضلة، لكن قد يلزم ذكره أحياناً فلا يصح حذفه وكذا الحال قد يلزم ذكرها.

فالأصل في المفعول به أن يكون مذكوراً، ويجوز حذفه لغرض لفظي أو معنوي، فمن الأغراض اللفظية تَناسُبُ الفواصل، كما في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ [الضحى: ٣] أي: وما قلاك، وقد يكون حذف اختصاراً، إذ يُعلم أنه ضمير المخاطب، وهو الرسول ﷺ، ومنها: الإيجاز؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا[1] يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ﴾ [البقرة: ١١٨] فقد حذف مفعول (يعلمون) للإيجاز، ولأن المقصود ـ والله أعلم ـ نفي نسبة العلم المطلق إليهم، لا نفي علمهم بشيء مخصوص، كأنهم لا حظ لهم من العلم، لفرط جهالتهم.

وقد يحذف المفعولان ـ في باب أعطى ـ كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥﴾ [الليل: ٥] فقد حذف مفعولا (أعطى) للإيجاز، ولأن الغرض الثناء على المعطي (بكسر الطاء) دون تعرض للعطية والمعْطَى (بفتح الطاء)، وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقَىٰ﴾ أي: واتقى ربه، وقد يحذف المفعول الأول لأعطى، كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩] أي: حتى يعطوكم، وقد يحذف الثاني؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى: ٥] وإنما حذف ـ والله أعلم ـ ليشمل كل ما أعطاه الله تعالى لنبيه محمد ﷺ من خير الدنيا والآخرة.

ومن الأغراض المعنوية ألا يتعلق الغرض به، ويمكن أن يمثل لذلك بقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥﴾ [الليل: ٥] كما تقدم بيانه، وبقوله تعالى: ﴿لِمَ[2] تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ [مريم: ٤٢] فمفعولا (يسمع) و(يبصر) محذوفان؛ لأن المقصود ـ والله أعلم ـ إثبات الصفتين أو نفيهما بغض النظر عن المسموع والمُبْصَر.

ومن الأغراض المعنوية إرادة التهويل؛ كقوله تعالى: ﴿كَلَّا

---

(١) لولا: حرف تحضيض، وجملة (لولا يكلمنا الله) في محل نصب مقول القول.

(٢) قوله: (لِمَ) اللام حرف جر، و(ما) اسم استفهام مبني على السكون في محل جر متعلق بـ(تعبد) وحذفت الألف من (ما) لدخول حرف الجر.

سَيَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٥﴾﴾ [النبأ: ٤ ـ ٥] التقدير ـ والله أعلم ـ: سيعلمون ما يحل بهم من العقوبات. أو الاختصار؛ كقوله تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ[1]﴾ [المجادلة: ٢١] أي: لأغلبن الكفار.

فإن اشتدت الحاجة إلى ذكر المفعول به بحيث يختل المعنى أو يفسد بحذفه لم يجز الحذف، ومن مواضع ذلك:

١ ـ أن يكون المفعول به هو الجواب المقصود من سؤال معين، مثل: مَنْ زرتَ اليوم؟ فتقول: زرتُ عمي، فلا يجوز حذف المفعول به: (عمي) لأنه لا يحصل الجواب.

٢ ـ أن يكون المفعول به محصوراً، نحو: ما زرت اليوم إلا عمي، فلا يجوز حذف المفعول به المحصور، لئلا يبقى الكلام دالاً على نفي الزيارة مطلقاً، والمقصود نفيها عن غير (العم).

قال ابن مالك: (وحذف فضلة أجز... إلخ) أي: أجز حذف الفضلة ـ والمراد هنا المفعول به ـ بشرط ألا يضر حذفها فإن ضرَّ حذفها امتنع، كما لو وقعت جواباً لسؤال، أو كانت محصورة.

وقوله: (إن لم يضر) بفتح الياء وكسر الضاد، مضارع مجزوم ماضيه (ضارَ) بمعنى (ضرَّ).

* * *

حذف ناصب الفضلة

٢٧٧ ـ وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا   وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

الأصل في عامل المفعول به أن يكون مذكوراً، وقد يحذف جوازاً أو وجوباً.

فيجوز حذفه إذا دلَّ عليه دليل، نحو: مَنْ زرتَ اليوم؟ فتقول: صديقي، التقدير: زرت صديقي، فحذف الفعل (زرت) لدلالة ما قبله

(١) الفعل (كتب) فيه معنى القسم بدليل ما بعده. (أنا) ضمير منفصل في محل رفع توكيد للضمير المستتر فاعل (أغلبن). وجملة (لأغلبن) لا محل لها من الإعراب جواب القسم (كتب) المضمن معنى (أقسم).

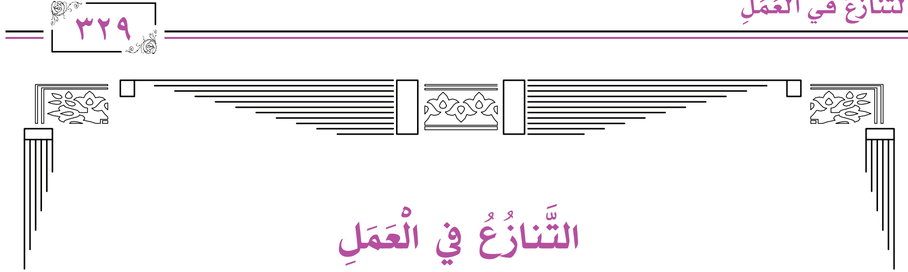
عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ [الأعراف: ٧٣]، فأخاهم: مفعول به لفعل محذوف، دل عليه ما تقدم، تقديره: أرسلنا، ويجب حذفه في أبواب معينة منها: باب الاشتغال ـ كما تقدم ـ؛ كقوله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: ٢٤]، ومنها في باب النداء، نحو: يا طالبَ العلم احفظ وقتك، قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣]، فالمنادى منصوب بعامل محذوف وجوباً، تقديره: أدعو، أو أنادي، وحرف النداء عوض عنه.

ومنها: الأمثال المسموعة عن العرب بالنصب، نحو: أحشفاً وسُوْءَ كِيْلة[(١)]؟ فـ(حشفاً) منصوب بفعل محذوف أي: أتجمع حشفاً وسُوْءَ كيلة.

وهذا معنى **قوله:** (ويحذف الناصبها... إلخ) أي: يحذف ناصب الفضلة ـ وهو: المفعول به ـ؛ إن علم الناصب بقرينة، وقد يكون حذف الناصب أحياناً لازماً لا بد منه.



(١) الكِيلة: فِعْلة من الكيل. وهي تدل على الهيئة والحالة، نحو: المِشْية والجِلْسة. والحشف: أردأ التمر. يضرب لمن يجمع خصلتين مذمومتين (مجمع الأمثال ١/ ٣٦٧).



التَّنازُعُ في الْعَمَلِ

تعريف التنازع
مذاهب النحاة في ترجيح أحد العاملين

٢٧٨ ـ إنْ عَامِلَانِ ٱقْتَضَيَا فِي ٱسْمٍ عَمَلْ ... قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

٢٧٩ ـ وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ ... وَٱخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ

التنازع: توجه عاملين إلى معمول واحد، نحو: سمعت ورأيت القارئ، فكل واحد من (سمعت) و(رأيت) يطلب (القارئ) مفعولاً به.

ولا فرق بين أن يكون العاملان فعلين، كما مثل، أو اسمين، نحو: أنا سامعٌ ومشاهدٌ القارئ؛ وكقول الشاعر:

عُهدتَ مُغيثاً مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ ... فَلَمْ أَتَّخِذْ إلا فِنَاءَك مَوْئِلَا[(١)]

أو مختلفين؛ كقوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩] فـ(هاؤم) اسم فعل أمر بمعنى (خذ) والميم علامة الجمع، و(اقرءوا) فعل أمر وفاعله.

وقد يكون التنازع بين عاملين، وقد يكون بين أكثر، والمتنازع فيه قد يكون واحداً، وقد يتعدد، نحو: يجلس ويسمع ويكتب المتعلم. ومنه قول ﷺ: «**تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين**» متفق عليه. فـ(دبرَ): منصوب على الظرفية، وثلاثاً وثلاثين: منصوب على أنه مفعول مطلق، وقد تنازعهما ثلاثة عوامل[(٢)].

---

(١) المعنى: عُرفت بإغاثة المظلوم وإغناء من يستجير بك، فلهذا لم أتخذ غير جوارك موئلاً ومنزلاً، وقد تقدم عاملان (مغيثاً ومغنياً) وهما اسمان مشبهان للفعل. وتأخر معمول واحد وهو (من) وقد أعمل الثاني، لقربه، وأعمل الأول في ضميره، ثم حذف لأنه فضله.

(٢) وعلى قاعدة الباب فقد أعمل الأخير لقربه. وأعمل الأولان في ضميرهما، ثم حُذفا لأنهما فضلتان، والأصل: تسبحون الله فيه إياه. وتكبرون الله فيه إياه.

ويشترط في العاملين شرطان:

الأول: أن يتقدما على المعمول، كما في الأمثلة، فإن تأخرا لم تكن المسألة من باب التنازع، نحو: أيَّهم صافحت وأكرمت؟ وهذا الشرط ذكره ابن مالك.

الثاني: أن يكون بين العاملين ارتباط، إما بعطف، كما مثّلنا، أو بغيره، فإن لم يكن بينهما ارتباط لم يصح، نحو: قام قعد أخوك.

فإذا وجد العاملان على الصفة المذكورة عمل أحدهما في الاسم الظاهر، وعمل الآخر في ضمير هذا الاسم، ويسمى (المهمل)، ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في ذلك. وإنما الخلاف في الأوْلَى منهما فقال البصريون: الثاني أولى، لقربه من الاسم، وقال الكوفيون: الأول أولى، لتقدمه.

وهذا معنى **قوله**: (إن عاملان... إلخ) أي: إن وجد عاملان يتطلبان عملاً في اسم ظاهر وكانا قبله. فلواحدٍ منهما العمل دون الآخر. وإعمال الثاني أولى عند البصريين. واختار غيرهم العكس؛ أي: إعمال الأول.

وقوله: (ذا أُسْره) بضم الهمزة، وأسرة الرجل: رهطه وعشيرته وضبطه بعضهم بالفتح، وفسَّره بالجماعة القوية[1].

❊ ❊ ❊

حكم العامل المهمل إذا كان مطلوبه مرفوعاً

٢٨٠ ـ وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ، وَٱلْتَزِمْ مَا ٱلْتُزِمَا

٢٨١ ـ كَـ(يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ٱبْنَاكَا) وَ(قَدْ بَغَى وَٱعْتَدَيَا عَبْدَاكَا)

القاعدة العامة في باب التنازع أنك إذا أعملت أحد العاملين في الاسم الظاهر وأهملت الآخر عنه، فأعمل المهمل في ضمير هذا الاسم. ثم لا يخلو هذا العامل المهمل من حالتين:

---

(١) ضبط الشيخ خالد الأزهري (أسرة) بفتح الهمزة، كما جاء في كتابه «إعراب الألفية» ص(٥٠). وقال: أسرة الرجل: رهطه وعشيرته. لكن في «القاموس»: الأسرة بالضم. الدرع الحصينة، ومن الرجل: رهطه الأدنون. وانظر: «حاشية الخضري» (١/ ١٨٢).

الأولى: أن يكون مطلوبه مرفوعاً يلزم ذكره؛ كالفاعل ونائبه، فيلزم الإضمار ـ أي: الإتيان بالضمير ـ مع هذا العامل المهمل، سواء كان المهمل هو الأول ـ كما هو رأي البصريين ـ نحو يحسنان ويسيء ابناك، فـ(ابناك) فاعل (يسيء) وفاعل (يحسن) الألف، أو كان المهمل هو الثاني ـ كما هو اختيار الكوفيين ـ نحو: يحسن ويسيئان ابناك فـ(ابناك) فاعل (يحسن) وفاعل (يسيء) الألف، ولا يجوز ترك الإضمار في هذه الحالة، لئلا يلزم التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله أو حَذْفُ الفاعل، وكلاهما محظور.

وهذا معنى **قوله**: (وأعمل المهمل... إلخ) أي: إذا أُعمل واحد وأُهمل الآخر. فإن المهمل يعمل في ضمير الاسم المتنازع فيه، والتزم ما التزمه النحويون من عدم جواز حذف هذا الضمير إذا كان مما يلزم ذكره كالفاعل، أو التزم ما التزمته العرب في مثل هذه الأساليب، ثم مثَّل بمثالين، فالأول جرى على رأي البصريين بإعمال الثاني وإهمال الأول، والثاني عكسه.

* * *

حكم العامل المهمل إذا كان مطلوبه غير مرفوع

٢٨٢ ـ وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا

٢٨٣ ـ بَلْ حَذْفَهُ ٱلْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

هذه الحالة الثانية من أحوال العامل المهمل، وهي: أن يكون مطلوبه غير مرفوع، وتحت هذا قسمان:

الأول: أن يكون غير المرفوع عمدة في الأصل (وهو مفعول ظن وأخواتها ـ لأنه مبتدأ في الأصل أو خبر).

الثاني: أن يكون غير المرفوع ليس عمدة في الأصل؛ كالمفعول به، والجار والمجرور.

فإذا كان غير المرفوع ليس بعمدة في الأصل، وكان الطالب للإضمار هو العامل الأول امتنع الإضمار ووجب الحذف، فتقول: أكرمت وأكرمني

زيد، ومررت ومر بي زيد، ولا تقول: أكرمته وأكرمني زيد، ولا: مررت به ومر بي زيد؛ لأن هذا الضمير فضلة يستغني الكلام عنه، وذكره يترتب عليه الإضمار قبل الذكر، وهو لا يجوز في مثل هذا الأسلوب.

وإن كان الطالب للإضمار هو الثاني، وجب الإتيان بالضمير فتقول: أكرمني وأكرمته زيدٌ، ومر بي ومررت به عليٌّ، ولا يجوز الحذف؛ لأن الضمير وإن عاد على متأخر لفظاً، لكنه متقدم رتبة، فليس فيه إضمار قبل الذكر، فلا يترتب عليه محظور، ومنهم من أجاز حذفه لأنه فضلة لا يجب ذكرها. قالت عاتكة بنت عبد المطلب تصف كثرة سلاح قومها:

بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِينَ ... إذا هُمُ لمحُوا شُعَاعُهْ[1]

فأعمل الأول وهو (يعشي) في المتنازع فيه (شعاعه) بدليل أنه مرفوع، وأعمل الثاني (لمحوا) في ضميره، وحذف الضمير ضرورة على قول الجمهور.

أما إن كان غير المرفوع عمدة في الأصل. فإن كان الطالب له هو الأول وجب إضماره مؤخراً، نحو: ظنني وظننت علياً مخلصاً إياه. فـ(إياه) هو المفعول الثاني لـ(ظن) الأولى، والياء مفعول أول [ومعناه: ظننت علياً مخلصاً وظنني عليٌّ مخلصاً]. وإن كان الطالب هو الثاني أضمرته متصلاً أو منفصلاً، نحو: ظننت وظننيه علياً مخلصاً، فـ(الياء) مفعول أول، والهاء مفعول ثانٍ جاء متصلاً، وظننت وظنني إياه علياً مخلصاً، فـ(إياه) هي المفعول الثاني جاء منفصلاً.

وهذا معنى **قوله**: **(ولا تجئْ مع أول قد أُهملا)** أي: لا تأتِ مع

(١) عكاظ: موضع كانت فيه سوق مشهورة من أسواق العرب للتجارة والمفاخرة. (يعشي) من الإعشاء وهو إضعاف البصر لسبب طارئ. (لمحوا) اللمح سرعة إبصار الشيء. (شعاعه) ما يظهر من النور، و(إذا) للمفاجأة، (هم) مبتدأ، (لمحوا) خبر.

العامل الأول المهمل بضمير (لغير رفع) كضمير النصب والجر، بل الزم حذفه إذا كان ليس عمدة في الأصل، ويؤتى به مؤخراً إن يكن أصله عمدة.

وقوله: (أُوهلا) أي: أُهّل؛ أي: صار أهلاً بمعنى: أُعِدَّ واستعمل في غير الرفع.

ولما خصَّ الأول المهمل بأنه لا يؤتى معه إلا بضمير الرفع، ولا يؤتى معه بضمير نصب ولا جر إلا إن كان عمدة. فهم منه أن الثاني المهمل يؤتى معه بالضمير مطلقاً مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً.

والخلاصة: أنك إن أهملت الأول أتيت معه بضمير الرفع، وحذفت ضمير النصب والجر، وإن أهملت الثاني أتيت معه بكل ضمير للرفع والنصب والجر.

* * *

مسألة في امتناع الضمير مع العامل المهمل

٢٨٤ ـ وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا

٢٨٥ ـ نَحْوُ: (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا)

هذه مسألة من مسائل الباب لا يصح فيها مجيء الضمير لتعويض العامل الثاني المهمل، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر.

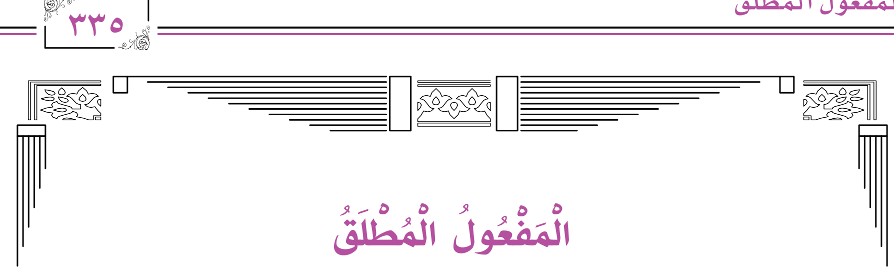
وضابط ذلك: أن يكون الفعل المهمل محتاجاً إلى مفعول به، لكن لا يصح حذفه، لكونه عمدة في الأصل، ولا يصح الإتيان به ضميراً لعدم مطابقة هذا الضمير لمرجعه، وهو الاسم الظاهر. ومثال ذلك: أظن ويظنناني محمداً وعلياً أخوين، فـ(محمداً) مفعول أول لأظن، و(علياً) معطوف عليه، و(أخوين) مفعول ثان لأظن، والياء: مفعول أول لـ(يظنان)، فيحتاج إلى مفعول ثاني، فلو أتيت به ضميراً فقلت: أظن ويظنناني إياه محمداً وعلياً أخوين. لكان (إياه) مطابقاً في الإفراد (للياء) التي هي المفعول الأول، على اعتبار أن أصلهما المبتدأ والخبر، ولكن تفوت المطابقة بين الضمير (إياه) وما يعود عليه وهو: (أخوين) لأنه

مفرد، و(أخوين) مثنى، فتفوت المطابقة بين الضمير ومرجعه، وهذا غير جائز.

ولو أتيت بالضمير مثنى، فقلت: أظن ويظناني إياهما محمداً وعلياً أخوين، حصلت المطابقة بين الضمير ومرجعه، ولكن تفوت المطابقة بين المفعول الثاني والمفعول الأول، مع أن الثاني أصله خبر عن الأول، ولا بد من المطابقة هنا بين المبتدأ والخبر، أو ما أصلهما المبتدأ والخبر، فلما تعذرت المطابقة مع الإضمار وجب العدول عنه إلى الإظهار، الذي يحقق الغرض، ولا يوقع في الخطأ، فتقول: أظن ويظناني أخاً محمداً وعلياً أخوين، ولا تكون المسألة حينئذ من باب التنازع؛ لأن كلّاً من العاملين عمل في اسم ظاهر.

وهذا معنى **قوله**: (وأظْهِرِ اَن يكن ضميرٌ خبرا) أي: إن يكن مطلوب الفعل الثاني المهمل ضميراً خبراً (أي: خبراً في الأصل، وهو المفعول الثاني لظن، كما في المثال) وكان هذا الضمير لا يطابق المفسِّر (وهو مرجع الضمير) فأظهره أي: جئ به اسماً ظاهراً، ثم ذكر المثال، وقد تقدم شرحه.





الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ

تعريف المصدر العامل في المصدر وأنه أصل المشتقات

٢٨٦ ـ الْمَصْدَرُ: ٱسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ   مَدْلُولَي الْفِعْلِ كَ(أَمْنٍ) مِنْ (أَمِنْ)

٢٨٧ ـ بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ ٱوْ وَصْفٍ نُصِبْ   وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهٰذَيْنِ ٱنْتُخِبْ

اعلم أن الفعل يدل على أمرين معاً:

الأول: الحدث، وهو المعنى القائم بغيره؛ كالقيام والقعود والضرب، ونحوها.

الثاني: الزمان؛ كالمضي والاستقبال.

فإذا قلنا: بَذَلَ الغنيُّ ماله في الخير، فإن الفعل (بذل) يفيد أمرين: أولهما: وقوع البذل وحدوثه، وثانيهما: وقت هذا البذل، وهو الزمن الماضي، فإذا قلنا: بَذْلُ المال في الخير نَفْعٌ لصاحبه، فإن كلمة (بَذْل) لا تدل إلا على حدوث البذل من غير زمن، وكل اسم يتفق مع الفعل في الدلالة على الحدث ويختلف عنه في كونه لا يدل على الزمان يسمى (مصدراً)، فالمصدر هو: اسم يدل على حدث مجرد عن الزمان.

وإنما بوّب الناظم للمفعول المطلق، وعرف المصدر؛ لأن المفعول المطلق يغلب أن يكون مصدراً، نحو: انتصر الحق انتصاراً، وقد يكون المفعول المطلق غير مصدر كما سيأتي[1].

فالمفعول المطلق: اسم منصوب، يؤكد عامله، أو يبين نوعه، أو

(١) بين المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص من وجه. يجتمعان في نحو: تثور البراكين ثوراناً شديداً، وينفرد المصدر في نحو: أعجبتني قراءتك؛ لأنه مرفوع والمفعول المطلق لا يكون إلا منصوباً، وينفرد المفعول المطلق في نحو؛ ضربته سوطاً؛ لأنه ليس بمصدر.

عدده[(١)] وسأذكر الأمثلة قريباً إن شاء الله.

وأما حكم المصدر فإنه ينصب أحياناً[(٢)]، وناصبه إما فعل متصرف تام، نحو: تلا القارئ القرآن تلاوة حسنة، فـ(تلاوة) مصدر منصوب بالفعل قبله. قال تعالى: ﴿وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧]، أو وصف نحو: أعجبني الجالس جلوساً حسناً. فـ(جلوساً) مصدر منصوب بالوصف قبله، قال تعالى: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ۝١﴾ [الذاريات: ١]، أو مصدر، نحو: سرتني كتابتُك الواجبَ كتابةً جيدة. فـ(كتابة) مصدر منصوب بالمصدر قبله، قال تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣].

والمصدر أصل المشتقات كلها[(٣)]، فالفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان والمكان واسم الآلة. كلها مأخوذة من المصدر، وهذا هو القول الراجح، وهو المشهور. فاسم الفاعل: قائم، مشتق من القيام. واسم الآلة: مفتاح مشتق من الفتح.. وهكذا البقية.

وهذا معنى **قوله**: (المصدر اسم... إلخ) أي: إن المصدر اسم يطلق على مدلول واحد من مدلولي الفعل غير الزمان، ولما كان الفعل

---

(١) معنى (مفعول مطلق) أي: لم يقيد بحرف أو نحوه، كبقية المفاعيل؛ كالمفعول به والمفعول معه... إلخ. وإنما أطلق عن التقييد لأنه المفعول الحقيقي لفاعل الفعل حيث لم يوجد من الفاعل إلا ذلك الحدث نحو: جلس الضيف جلوساً، فالضيف قد أوجد الجلوس نفسه وأحدثه بعد أن لم يكن، بخلاف باقي المفعولات فإنها ليست بمفعول الفاعل، وتسمية كل منها مفعولاً إنما هو باعتبار إلصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه، فلذلك احتاجت إلى التقييد.

(٢) وقد يكون مرفوعاً نحو: سرني تبرعك للمحتاجين، أو مجروراً نحو: أنا راغب في إعطائك الكتاب، واسم المصدر كالمصدر.

(٣) معنى كونه أصلاً أنه هو المشتق منه. والاشتقاق رد لفظ إلى آخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف فـ(ضارب) مشتق من (الضرب) وبينهما مناسبة في المعنى والحروف.

يدل على الحدث وعلى الزمان، فكأنه قال: المصدر هو اسم الحدث، ثم مثَّل للمصدر بكلمة (أَمْن) فهو يدل على المعنى المجرد، وهو الحدث، وهو أحد مدلولي الفعل (أَمِنَ).

ثم بيَّن أن المصدر يُنصب بمصدر مثله، أو بفعله، أو بوصف، وقد (انتخب) أي: اختير كون المصدر (أصلاً لهذين) أي: الفعل والوصف؛ لأن المصدر يدل على شيء واحد، هو الحدث المجرد، فهو بسيط. والفعل يدل على شيئين: الحدث والزمان، فهو مركب، والوصف يدل على الحدث والفاعل، فهو مركب أيضاً، والبسيط أصل المركب.

* * *

٢٨٨ ـ تَوْكِيدًا أَوْ نَوْعًا يُبِينُ أَوْ عَدَدْ   كَ(سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ)

أنواع المصدر

ينقسم المصدر باعتبار فائدته المعنوية ثلاثة أقسام:

الأول: المصدر المؤكد لعامله توكيداً لفظياً، ويتحقق ذلك بالمصدر المنصوب المبهم، نحو: اشتدت الريح اشتداداً، قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

الثاني: المصدر المبين للنوع، إما لكونه مضافاً، نحو: اعمل عمل الصالحين، أو موصوفاً، نحو: اعمل عملاً صالحاً. قال تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ١١] أو لكونه مقروناً بـ(أل) العهدية، نحو: اجتهدت الاجتهاد [أي: المعهود بين المتكلم والمخاطب].

الثالث: المصدر المبين للعدد، نحو: قرأت الكتاب قراءتين.

وقد يكون الغرض من المصدر الأمور الثلاثة مجتمعة، نحو: قرأت الكتاب قراءتين نافعتين.

واعلم أن التوكيد حاصل بالنوعي والعددي ـ أيضاً ـ ولا يمكنك بيان النوع أو العدد إلا بتوكيد معنى العامل.

وهذا معنى **قوله**: (توكيداً أو نوعاً... إلخ) أي: إن المصدر يأتي

للتوكيد أو لبيان النوع أو العدد، ثم مثَّل **بقوله**: (**سرت سيرتين**) وهذا لبيان العدد مع التوكيد و(**سير ذي رشد**) لبيان النوع مع التوكيد ـ أيضاً.

* * *

ما ينوب عن المصدر في النصب على المفعولية المطلقة

٢٨٩ ـ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّْ كَـ(جِدَّ كُلَّ الْجِدِّ، وَٱفْرَحِ الْجَذَلْ)

يجوز حذف المصدر وإنابة غيره عنه، وحكم هذا النائب: النصب دائماً على أنه مفعول مطلق، ولا يقال: إنه مصدر، إذ مصدر العامل المذكور في الكلام قد حذف، والأشياء التي تصلح للإنابة عن المصدر كثيرة منها:

١ ـ **مرادفه**: (والمرادف ما اختلف لفظه واتفق معناه) نحو: سُرِرْتُ فرحاً، فـ(فرحاً) مفعول مطلق منصوب، وهو نائب عن مصدر الفعل المذكور لأن مصدره (سُروراً) ولما كان السرور والفرح بمعنى واحد صحت النيابة.

٢ ـ **صفته**: نحو: تلا القارئ القرآن أحسنَ تلاوة، فـ(أحسنَ) مفعول مطلق منصوب، وهو صفة للمصدر المحذوف، والأصل: تلا القارئ تلاوةً أحسنَ تلاوة.

٣ ـ **اسم الإشارة**: والغالب أن يقع بعده مصدر كالمحذوف، نحو: أكرمت الضيف ذلك الإكرام، فـ(ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول مطلق، و(الإكرام) بدل أو عطف بيان.

٤ ـ **ضمير المصدر**: نحو: جاملتك مجاملة لا أجاملها أحداً. فالفعل (أجامل) حذف مصدره، وناب عنه الضمير، وهو (ها). والأصل: لا أجامل المجاملة أحداً.

قال تعالى: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥] أي: لا أعذب التعذيب.

٥ ـ **عدده**: نحو: سجد المصلي أربعاً، فـ(أربعاً) مفعول مطلق نائب عن المصدر المحذوف، والأصل: سجوداً أربعاً، قال تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

٦ ـ **لفظ (كل أو بعض**[١]**)**: بشرط الإضافة لمثل المصدر المحذوف، نحو: أتقن العامل كلَّ الإتقان، فـ(كل) مفعول مطلق نائب عن المصدر المحذوف. قال تعالى: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩]. ومثال بعض: أهمل الطالب بعضَ الإهمال.

٧ ـ **المشارك له في مادته**: وهو إما اسم مصدر، نحو: أعطى الغني عطاءً جزلاً، فـ(عطاءً) مفعول مطلق؛ لأنه اسم مصدر للفعل(أعطى) الذي مصدره (إعطاءً) أو مصدر لفعل آخر؛ كقوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨]، فـ﴿تَبْتِيلًا﴾ مفعول مطلق، وهو مصدر للفعل (بتّل) وقد ناب عن مصدر الفعل (تبتل)، أو اسم ذات؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾﴾ [نوح: ١٧] فـ﴿نَبَاتًا﴾ اسم للشيء النابت من زرع أو غيره، وهو مفعول مطلق نائب عن مصدر الفعل (أنبت).

٨ ـ **نوع من أنواعه**: نحو: جلس الرجل القرفصاء، فـ(القرفصاء) مفعول مطلق منصوب، والأصل: جلوس القرفصاء[٢].

٩ ـ **الآلة التي تستخدم لإيجاد معنى ذلك المصدر المحذوف**، نحو: رمى الصياد الطير سهماً، والأصل: رَمْيَ سهم.

إلى غير ذلك مما ينوب عن المصدر.

وفي بعض ما تقدم **يقول ابن مالك**: **(وقد ينوب عنه ما عليه دلَّ... إلخ)** أي: ينوب عن المصدر بعد حذفه كل شيء يدل عليه. ثم مثَّل

---

(١) بعضهم يقول: ما دلَّ على كلية أو بعضية، إشارةً إلى أنه لا يختص بكلمتي (كل ـ وبعض) فيدخل فيه: ضربته جميع الضرب، وعامة الضرب، ويسير الضرب... راجع «شرح الفاكهي على القطر مع حاشيته» (٢/ ١٢٠).

(٢) القرفصاء: نوع من الجلوس، وهو أن يجلس الشخص على إليتيه، وفخذاه ملتصقان ببطنه، يحيط بهما ذراعاه، أو ينكب على ركبتيه، ويلصق بطنه بفخذيه، وكفاه تحت إبطه.

لنوعين الأول: لفظ (كل) وقد أضافها للمصدر حيث قال: (جِدَّ كلَّ الجد). والثاني: المرادف. وهو (افرح الجذل) والجذل هو: الفرح، جاء في «القاموس»: جَذِلَ: كفرِح وزناً ومعنى، فهو جَذِلٌ.

* * *

حكم المصدر من حيث الإفراد والتثنية والجمع

٢٩٠ ـ وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا وَثَنِّ، وَٱجْمَعْ غَيْرَهُ، وَأَفْرِدَا

لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه. بل يجب إفراده فتقول: أشرق وجهه إشراقاً، وذلك لأنه في معنى (اسم الجنس) الإفرادي الذي يصدق على القليل والكثير، فيستغني بذلك عن التثنية والجمع.

وأما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه، نحو: ركع المصلي ركعتين، وسجد أربع سجدات.

وأما المبين للنوع فالمشهور جواز جمعه وتثنيته إذا اختلفت أنواعه، نحو: سلكت مع الناس سُلوكَيْ العاقل: الشدة حيناً والملاينة حيناً آخر فـ(سلوكي) مصدر مبين للنوع، منصوب بالياء؛ لأنه مثنى، قال تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠[١]﴾ [الأحزاب: ١٠].

وهذا معنى **قوله**: (وما لتوكيد فوحِّد أبدا... إلخ) أي: إن المصدر المؤكد لعامله يجب توحيده أي: إفراده. أما غيره: من المبين للعدد والنوع، فَثَنِّهِ ـ إن شئت ـ أو اجمعه أو أفرده.

وقوله: (وأفردا) الألف فيه منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف.

* * *

(١) الظنونا: مصدر منصوب. وقد ثبتت الألف بعد النون في رسم المصحف، مراعاة للفواصل، وقد جمع المصدر (الظن) لتعدد أنواعه، فإنهم ظنوا ظنوناً مختلفة، من نصر وهزيمة ونجاة وهلاك. وهذا تصوير للحال في غزوة الأحزاب أبدع تصوير.

٢٩١ ـ وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ ٱمْتَنَعْ وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

حذف عامل المصدر جوازاً

يجوز حذف عامل المصدر المبين للنوع أو للعدد، بشرط أن يدل عليه دليل، والدليل نوعان:

١ ـ **مقالي**: كأن يقال: ما جلست، فتقول: بلى جلوساً طويلاً، أو: بلى جلستين، التقدير: بلى جلست جلوساً طويلاً، فحذف عامل المصدر لوجود الدليل المقالي، وهو (ما جلست)، ومثله: (بلى جلستين).

٢ ـ **دليل حالي**: كقولك لمن قدم من سفر: قدوماً مباركاً؛ أي: قدمت قدوماً مباركاً، فحذف عامل المصدر جوازاً لدليل حالي، وهو المشاهدة.

ومثال العددي: أن تشاهد خيل السباق تدور، فتقول: دورتين أي: دارت دورتين.

أما المصدر المؤكد لعامله فالأصل أنه لا يجوز حذف عامله؛ لأن المصدر مسوق لتأكيد عامله وتقويته وتقرير معناه في الذهن، والحذف منافٍ لذلك.

لكن ورد أن العرب التزمت حذف عامل المصدر المؤكد باطراد[١] في بعض المواضع ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ وأنابوا عنه المصدر، فحلَّ محله، وعمل عمله في الرفع والنصب، وأغنى عنه، بحيث إنه لا يجوز ذكره معه؛ لأن المصدر عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه.

فالمصدر المؤكد لا يحذف عامله جوازاً، لما تقدم، ويحذف وجوباً في المواضع التي التزم العرب فيها حذفه، محاكاة لكلامهم[٢].

---

(١) تقدم معنى المطرد في آخر باب «جمع المذكر السالم».

(٢) يرى بعض المحققين أن المصدر النائب عن عامله المحذوف قسم مستقل زائد على المؤكد والنوعي والعددي، فتكون الأنواع أربعة. وهذا رأي وجيه؛ لأنهم =

وهذا معنى **قوله**: (وحذف عامل المؤكد امتنع... إلخ) أي: لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكِّد، أما سواه من المصدر المبين للنوع أو العدد، فهناك متسع للحذف، إذا وجد دليل على المحذوف.

* * *

حذف عامل المصدر وجوباً في الأساليب الإنشائية

٢٩٢ ـ وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلَا مِنْ فِعْلِهِ كَ(نَدْلًا) اللَّذْ كَ(انْدُلَا)

شرع ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في ذكر مواضع حذف عامل المصدر وجوباً، وضابط ذلك أن يكون المصدر نائباً عن فعله وبدلاً منه، وهو قسمان:

الأول: خاص بالأساليب الإنشائية الطلبية.

والثاني: خاص بالأساليب الخبرية، وهو إما مسموع، وإما مقيس.

أما الأول وهو الخاص بالأساليب الطلبية، فأنواعه أربعة:

١ ـ أن يكون المصدر المؤكد النائب عن فعله دالاً على الأمر، نحو: إغاثةً الملهوف، فـ(إغاثةً) مصدر منصوب، وهو نائب الفعل (أغث) والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنت)، و(الملهوف) مفعول به.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: ٨٣][(١)] وقول الشاعر:

يَمُرُّونَ بالدَّهْنَا خِفَافاً عِيابُهُمْ ويَرْجِعْنَ من دَارِينَ بُجْرَ الحَقَائِبِ

على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أُمورِهِمْ فندلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ[(٢)]

= يقرون أن المؤكد لا يحذف عامله. مع أن هناك مصادر مؤكدة حذف عاملها، فيقع التعارض بين الحكمين. (النحو الوافي ٢/٢٠٩).

(١) بالوالدين: جار ومجرور متعلق بـ(إحساناً) و(إحساناً) مصدر منصوب بفعل محذوف أي: أحسنوا بالوالدين إحساناً، وفي الآية أعاريب أخرى.

(٢) يمرون: أي: اللصوص. بالدهنا: موضع في نجد وهو بالمد. وقُصر للشعر. عيابهم: جمع عيبة. وهي الوعاء كالحقيبة. دارين: موضع بالبحرين. بجر: جمع أبجر وهو العظيم البطن، وإضافته للحقائب من إضافة الصفة للموصوف. جل أمورهم: معظمها وأكثرها. فندلاً. الندل: الخطف بسرعة. زريق: اسم رجل أو قبيلة. ندل الثعالب: يقال: أخطف من ثعلب. فيوصي بعضهم بعضاً بسرعة الخطف والحيلة. كما تفعل الثعالب. وقوله: (خفافاً) حال من الواو، وكذا =

فـ(ندلاً) مصدر نائب عن فعل الأمر (اندل) أي: اخطف. و(المال) مفعول به للمصدر.

٢ ـ أن يكون المصدر دالاً على النهي؛ كقولك لزميلك وقت سماع محاضرة: سكوتاً لا تكلماً؛ أي: اسكت سكوتاً، ولا تتكلم تكلماً[١].

٣ ـ أن يكون المصدر مراداً به الدعاء؛ كقول المجاهد: نصراً لعبادك المخلصين، وسحقاً لأعدائك الحاقدين؛ أي: انصر عبادك نصراً واسحق أعداءك سحقاً.

٤ ـ أن يكون المصدر مراداً به الاستفهام التوبيخي، نحو: أبخلاً وأنت واسع الغنى؟ أي: أتبخل بخلاً؟.

أما الضرب الثاني وهو الخاص بالأساليب الخبرية، ففي خمس مسائل، تأتي في الأبيات التي بعد هذا.

وإلى ما تقدم أشار **بقوله**: (والحذف حتم... إلخ) أي: إن الحذف واجب في عامل المصدر الآتي بدلاً من فعله وعوضاً عنه. (كندلاً اللّذْ كاندُلا) أي: كالمصدر (ندلاً) بمعنى: خطفاً، (اللَّذْ) أي: الذي (كاندلا) أي: في الدلالة على الطلب، وهو يشير إلى البيت المذكور.

* * *

حذف عامل المصدر وجوباً في الأساليب الخبرية

٢٩٣ ـ وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَـ(إِمَّا مَنًّا) عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

شرع في ذكر المسائل التي يحذف فيها عامل المصدر في الأساليب الخبرية، وهي خمس مسائل:

الأولى: في مصادر مسموعة عن العرب، كثر استعمالها، وحذف

= (بجر الحقائب) حال من فاعل (يرجع) وقوله: (على حين) بالكسر على الإعراب، وبالبناء على الفتح؛ لأنه وليه فعل مبني (ألهى) والبناء أرجح من الإعراب. (زريق) منادى بحرف نداء محذوف. (ندل الثعالب) مصدر مبين للنوع منصوب.

(١) حُذف المضارع المجزوم بـ(لا) النافية، وهو لا يجوز حذفه إلا في هذه الصورة.

عاملها، ودلت القرائن على هذا العامل المحذوف؛ كقولهم عند تذكر نعمة: حمداً وشكراً لا كفراً؛ أي: أحمد الله حمداً، وأشكره شكراً، ولا أكفر به، وكقولهم عند نزول شدة: صبراً لا جزعاً؛ أي: أصبرُ صبراً ولا أجزع جزعاً؛ وكقولهم عند إظهار الطاعة والامتثال: سمعاً وطاعة؛ أي: أسمع سمعاً وأطيع طاعة.

فهذه الأمثلة ناب فيها المصدر عن فعله في أداء المعنى وفي تحمل ضمير الفاعل، وتقديره للمتكلم: أنا، وقد جرت هذه الأساليب مجرى الأمثال، ولذا لا تغير.

وهذه المسألة لم يذكرها ابن مالك، وإنما ذكر المسائل المقيسة، إلا أن تكون داخلة في المصدر الآتي بدلاً من فعله على ما تقدم بيانه.

المسألة الثانية: أن يكون المصدر تفصيلاً لعاقبة ما قبله؛ أي: إن المصدر جاء لبيان الغاية والغرض من مضمون جملة قبله، وذلك بوقوعه بعد أداة التفصيل، نحو: إذا سئمت القراءة فاتركها، فإما جلوساً مع الأهل وإما زيارة للأقرباء والأصدقاء، فالوقت الذي تترك فيه القراءة مبهم، لا يعرف في أي شيء يُصرف، وتفصيل المراد جاء بواسطة المصدرين (جلوساً) و(زيارة) المسبوقين بحرف التفصيل، وهو (إما). وهما منصوبان بالفعلين المحذوفين وجوباً، والتقدير: فإما أن تجلس... وإما أن تزور... وقد ناب كل مصدر عن فعله المحذوف في بيان المعنى.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً[1]﴾ [محمد: ٤] فالمصدران ﴿مَنًّۢا﴾ و﴿فِدَآءً﴾ ذكرا تفصيلاً وتوضيحاً لعاقبة الأمر بشد الوثاق، والتقدير: فإما تمنون مناً وإما تفدون فداء.

(١) (فشدوا) الفاء رابطة لجواب الشرط (إذا أثخنتوهم)، (فإما) الفاء عاطفة للتفريع، و(إما) حرف تخيير. (بعدُ) ظرف مبني على الضم في محل نصب متعلق بـ(مناً).

وهذا معنى **قوله**: (وما لتفصيل كإما منّا... إلخ) أي: يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل حيث (عنّا) وأصله: (عَنَّ) بمعنى: عرض، والألف للإطلاق.

وقوله: (كإمّا منّا) إشارة إلى الآية الكريمة.

* * *

من مسائل الحذف الواجب في الأساليب الخبرية

٢٩٤ ـ كَـذَا مُـكَـرَّرٌ وَذُو حَـصْـرٍ وَرَدْ نَائِبَ فِعْلٍ لِٱسْمِ عَيْنٍ ٱسْتَنَدْ

المسألة الثالثة: من مسائل حذف عامل المصدر أن يكون المصدر مكرراً أو محصوراً وعامله خبر عن اسم عين؛ أي: اسم ذات، نحو: المطر سحّاً سحّاً، ما الأسد مع فريسته إلا فتكاً، والأصل: يَسُحُّ سحاً، ويَفْتِكُ فتكاً، فحذف عامل المصدر في المثالين؛ لأنه مكرر في الأول ومحصور في الثاني، وعامل المصدر (يَسُحُّ، يَفْتِكُ) وقع خبراً عن المبتدأ (المطر، الأسد) وكل منهما اسم عين... وخرج بذلك اسم المعنى، نحو: إنما سيرك سير الجواد. فيجب الرفع.

وهذا معنى **قوله**: (كذا مكرر... إلخ) أي: كذلك يحذف عامل المصدر وجوباً إذا وقع المصدر نائباً عن فعل محذوف استند لاسم عين؛ أي: أخبر به عن اسم عين؛ أي: ذات. إذا كان المصدر مكرراً أو محصوراً.

* * *

من مسائل الحذف الواجب في الأساليب الخبرية

٢٩٥ ـ وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، فَالْمُبْتَدَا

٢٩٦ ـ نَحْوُ: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا) وَالثَّانِ كَ(ٱبْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا)

المسألة الرابعة: من مسائل حذف عامل المصدر وجوباً أن يكون المصدر مؤكداً لنفسه أو لغيره.

فالمؤكد لنفسه: أن يكون المصدر واقعاً بعد جملة، مضمونها كمضمونه، نحو: أنت تعرف لوالديك فضلهما يقيناً، ف(يقيناً) مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: توقن يقيناً. وهو مؤكد

للجملة قبله، وهي المصدر نفسه بمعنى أنها لا تحتمل سواه.

والمؤكد لغيره: أن يكون المصدر واقعاً بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره، نحو: أنت ابني حقاً، فـ(حقاً) مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: أحقه حقاً، وسمي مؤكداً لغيره؛ لأن الجملة قبله تصلح له ولغيره؛ لأن قولك: (أنت ابني) يحتمل أن يكون حقيقة، وأن يكون مجازاً على معنى: أنت عندي بمنزلة ابني، فلما قال: حقاً صارت الجملة نصاً في أن المراد البنوة حقيقة، ولذلك سمي مؤكداً لغيره؛ لأنه جعل ما قبله نصاً بعد أن كان محتملاً وأَثَّرَ فيه فكأنه غيره؛ لأن المؤثر غير المؤثر فيه.

وهذا معنى **قوله**: **(ومنه ما يدعونه مؤكداً... إلخ)** أي: من المصدر الذي يحذف عامله حتماً، المصدر الذي يسميه النحاة: المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره **(فالمبتدا)** أي: فالنوع الأول الذي بُدئ به وهو المؤكد لنفسه، نحو: **(له علي ألف عرفا)**؛ أي: اعترافاً، وهو مصدر منصوب بفعل محذوف، والتقدير: اعترف اعترافاً، فحذف الفعل، وناب عنه مصدره. و**(الثان)** أي: المؤكد لغيره.

وقوله: **(صرفَا)** أي: خالصاً؛ أي: حقاً خالصاً لا شبهة فيه.

* * *

من مسائل الحذف الواجب في الأساليب الخبرية

٢٩٧ ـ كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ كَـ(لِي بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ)

المسألة الخامسة: من مسائل حذف عامل المصدر وجوباً أن يكون المصدر دالاً على تشبيه، واقعاً بعد جملة، مشتملة على فاعل المصدر وعلى معناه، وليس فيها ما يصلح للعمل في المصدر.

ومثال ذلك: للشجاع المقاتل زئيرٌ زئيرَ الأسد. فـ(زئير الأسد) مصدر تشبيهي، منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: يزأر زئير الأسد، وقبله جملة وهي (للشجاع زئير) وهي مشتملة على فاعل المصدر وهو (الشجاع) لأن المراد بالفاعل هنا: الفاعل المعنوي، وهو من فعل

الشيء حقيقة ولو لم تنطبق عليه شروط الفاعل. كما أنها مشتملة على معنى المصدر وهو (الزئير) وليس فيها ما يصلح للعمل في المصدر[(١)]، فتعين أن يكون منصوباً بمحذوف، كما ذكرنا.

فلو لم يكن المصدر تشبيهياً وجب الرفع، نحو: له صوتٌ صوتٌ حسن. وكذا لو لم يتقدم جملة، نحو: زئيرُه زئيرُ أسد. أو لم تشتمل على فاعل المصدر في المعنى، نحو: هذا زئيرٌ زئيرُ أسد. وإن وجد في الجملة ما يصلح للعمل في المصدر نصب به ولم يقدر له عامل، نحو: خالد يضرب ضرب الملوك، فـ(ضرب) منصوب بالفعل قبله.

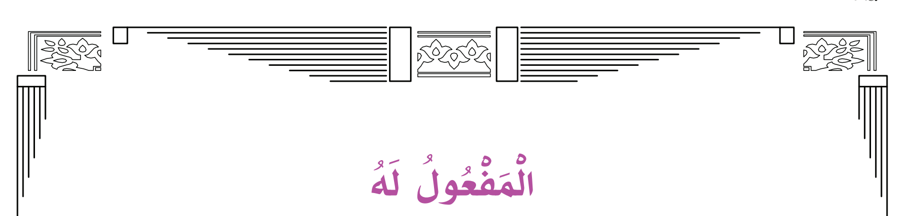
وهذا معنى **قوله**: **(كذاك ذو التشبيه... إلخ)** أي: كذلك يحذف عامل المصدر وجوباً إذا كان مقصوداً به التشبيه بعد جملة، ولم يذكر بقية الشروط اكتفاء بالمثال: لي بكاءٌ بكاءَ ذات عضلة. وشرحه كما تقدم.

وقوله: **(بكاً)** مقصور، وأصله **(بكاء)** والعُضلة: بالضم الداهية؛ أي: لي بكاء مثل بكاء من أصابتها داهية...



(١) لأن المصدر لا ينصبه إلا فعل أو وصف أو مصدر مثله ـ كما تقدم ـ وليس في الجملة شيء من ذلك، فإن المصدر المذكور (له زئير) لا يصلح للعمل في المصدر بعده؛ لأن شرط إعمال المصدر أن يكون بدلاً من الفعل، أو مقدراً بالحرف المصدري والفعل. وهذا على قول في المسألة، وذهب ابن مالك في التسهيل (٣/١٠٦، ١١١) إلى أن ذلك لا يشترط بل هو غالب. وعليه فيصح أن يكون النصب بالمصدر المذكور، ولا حاجة إلى تقدير عامل.





الْمَفْعُولُ لَهُ

تعريفه وشروطه وحكمه

٢٩٨ ـ يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ ... أَبَانَ تَعْلِيلًا كَـ(جُدْ شُكْرًا وَدِنْ)

٢٩٩ ـ وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ ... وَقْتًا وَفَاعِلًا، وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ

٣٠٠ ـ فَٱجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ ... مَعَ الشُّرُوطِ كَـ(لِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ)

المفعول له: هو المصدر المبين علة ما قبله، المشارك لعامله في الوقت والفاعل، نحو: جئت رغبةً فيك.

فـ(رغبةً) مصدر، وهو مفهم للتعليل؛ لأن المعنى: جئت لرغبة فيك، ومشارك لعامله (جئت) في الوقت؛ لأن زمن الرغبة هو زمن المجيء، وفي الفاعل؛ لأن فاعل المجيء هو فاعل الرغبة، وهو المتكلم، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾ [الرعد: ٢٢] فـ﴿ٱبْتِغَآءَ﴾ مفعول لأجله، وقال تعالى: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البقرة: ١٠٩] فـ﴿كُفَّارًا﴾ حال. و﴿حَسَدًا﴾ مفعول لأجله.

وحكمه: جواز النصب إن وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة، وهي: المصدرية، وإبانة التعليل، واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل[(١)] ويجوز جره بحرف التعليل. وسيأتي ـ إن شاء الله ـ بيان الأحسن منهما.

فإن فقد شرط من الشروط وجب جره بحرف التعليل، وهو (اللام)

---

(١) ليس هناك أساليب معينة يتعين إعراب المصدر فيها مفعولاً لأجله ولو اجتمعت شروطه. ولهذا كثر إعراب المصدر مفعولاً لأجله ومفعولاً مطلقاً. أو مفعولاً لأجله وحالاً، أو جواز الثلاثة. ذكر ذلك صاحب كتاب «دراسات لأسلوب القرآن» الدكتور محمد عضيمة ﷺ، وذكر أمثله لذلك (٣/ ٦٣٦).

أو (مِنْ) أو (في) أو (الباء)، فمثال ما عدمت فيه المصدرية: جئتك للكتاب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝١٠﴾ [الرحمٰن: ١٠]، ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت: جئتك اليوم للإكرام غداً، ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل: جاء خالد لإكرام عليٍّ له، ومنه قوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]. فقد انتفى الاتحادان في الآية؛ لأن فاعل الإقامة: المخاطب، وفاعل الدلوك (وهو الميل عن وسط السماء) هو الشمس، وزمنهما مختلف؛ لأن زمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك.

ولا يعرب في حالة الجر مفعولاً له؛ لأن ذلك خاص بحالة النصب، على الرغم من أن معناه في حالتي نصبه وجره لا يختلف.

وهذا معنى **قوله**: (ينصب مفعولاً له المصدر... إلخ) أي: ينصب المصدر على اعتباره مفعولاً له، إن أبان تعليل ما قبله، ثم مثَّل **بقوله**: (جُد شكراً ودِنْ) أي: جُد لأجل الشكر، وهو بضم الجيم، أمر من جاد يجود، ومعنى: (دن) أي: كن صاحب دين واستقامة، وله مفعول لأجله محذوف دل عليه ما قبله؛ أي: دن شكراً، وعلى هذا المعنى فهو مثال آخر. ويحتمل أنه تكميل للمثال، والمعنى: اجعل ذلك عادة لك، فلا تزال تجود على الناس شكراً لما أعطيت، من دان يدين بالشيء إذا اتخذه ديناً وعادة، وقيل: من دنته إذا جازيته؛ أي: جازِ من أعطاك شكراً له. وعلى هذا المعنى الأخير فهو مثال ثان؛ كالمعنى الأول، ذكر ذلك الأزهري، في «إعراب الألفية».

ثم ذكر بقية الشروط، وهي أن المصدر يكون مفعولاً له بشرط أن يكون متحداً مع عامله في الوقت والفاعل، فإن فقد شرط فاجرره بالحرف الدال على التعليل، ثم بيّن أن الجر بالحرف ليس ممتنعاً مع استيفاء الشروط، مثل: هذا قنع زهداً، فيجوز: هذا قنع لِزُهْدٍ.

* * *

أحوال المفعول له

٣٠١ ـ وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهُ الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ)، وَأَنْشَدُوا

٣٠٢ ـ «لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ»

المفعول لأجله ثلاثة أقسام:

١ ـ مجرد عن (أل) والإضافة.

٢ ـ محلى بـ(أل).

٣ ـ مضاف.

وكلها يجوز أن تُنصب، وأن تجر بحرف التعليل ـ كما تقدم ـ لكن الأكثر فيما تجرد عن (أل) والإضافة النصب، لشيوعه ولوضوح أن الكلمة مفعول لأجله، نحو: ضربت ابني تأديباً. ويجوز جره، فتقول: ضربت ابني لتأديبٍ، قال تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥] فـ(فتنة) مفعول لأجله جاء منصوباً، ولو جاء مجروراً في غير القرآن لصح.

وما كان محلى بـ(أل) فالأكثر جره، ويجوز نصبه، نحو: ضربت ابني للتأديب، ويجوز: ضربت ابني التأديبَ، ومنه قول الشاعر:

لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ[(١)]

فـ(الجبن) مفعول لأجله، وقد نصبه الشاعر مع كونه محلى بـ(أل).

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران ـ النصب والجر ـ على السواء، نحو: ضربت ابني تأديبه، ولتأديبه، قال تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]. فـ(حذر الموت) مفعول لأجله مضاف، وقد جاء منصوباً.

وهذا معنى **قوله**: (وقلَّ أن يصحبه المجرد... إلخ) أي: إن المجرد

---

(١) الجبن: أي: الخوف والفزع. الهيجاء: الحرب، وهي تقصر وتمد، وقوله: (ولو توالت زمر الأعداء) لو: حرف شرط غير جازم. واستغنت عن الجواب لدلالة السياق عليه.

من (أل) والإضافة قل أن يصحب الحرف، فالضمير في (يصحبه) يعود على الحرف، وفي بعض النسخ (يصحبها) وأنثه باعتباره كلمة.

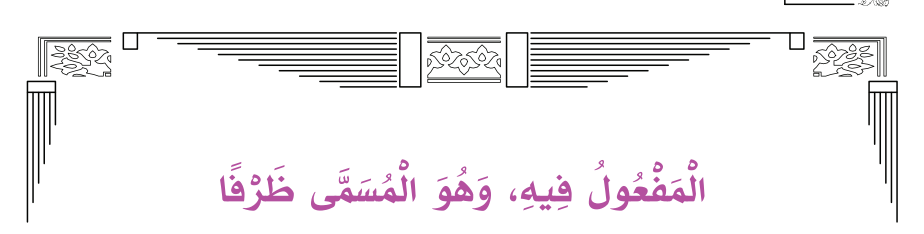
والمعنى: أن دخول حرف الجر على المجرد قليل، فيكون الكثير النصب، وأما المقترن بأل فهو بالعكس، فيكثر فيه الجر، وسكت عن المضاف؛ لأن الأمرين فيه على السواء، ولو كان أحدهما أكثر لذكره مع المجرد أو المحلى، ثم ساق الشاهد المتقدم(١).

وقوله: (وأنشدوا) أي: النحاة، ولم يدخل ابن مالك في ألفيته من شواهد العرب إلا هذا البيت. ولم يُدرَ قائله. لكن الناظم حجة، وقد حفظه وسمعه، ومن حفظ حجةٌ على من لم يحفظ. والله أعلم(٢).



(١) هناك نوع آخر من المفعول لأجله، وهو المصدر المؤول من (أن والفعل) على تقدير مضاف: (كراهة أن)، (مخافة أن) عند البصريين، وعلى تقدير (لا) النافية عند الكوفيين كقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦] فـ(أن تضلوا) في تأويل مصدر منصوب بتقدير مضاف قبله، أي: كراهة ضلالكم. أو لئلا تضلوا، وقيل غير ذلك، وقوله تعالى: ﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٍ﴾ [الحجرات: ٦] أي: كراهة أن تصيبوا أو لئلا تصيبوا، وقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦]، أي: كراهة أن تكون من الجاهلين، على أحد الأعاريب.

(٢) انظر: «حاشية ابن الحاج على شرح المكودي» (١/١٥٨).



الْمَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا

تعريف الظرف

٣٠٣ ـ الظَّرْفُ: وَقْتٌ، أَوْ مَكَانٌ، ضُمِّنَا (فِي) بِٱطِّرَادٍ كَـ(هُنَا ٱمْكُثْ أَزْمُنَا)

المفعول فيه: اسم زمان أو مكان ضمن معنى (في) باطراد، نحو: سافرت يوم الخميس، صليت خلف مقام إبراهيم، فـ(يوم) و(خلف) اسما زمان ومكان، وكل منهما متضمن معنى (في)[(١)]، ولذا صح أن يقال: إن ظرف الزمان يبين الزمن الذي حصل فيه الفعل، وظرف المكان يبين المكان الذي حصل فيه الفعل، وهذا التضمين باطراد؛ أي: في مختلف الأحوال مع جميع الأفعال، فتقول: سافرت أو قدمت أو صمت أو خرجت (يوم الخميس) ونحو ذلك.

ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ [يوسف: ١٢][(٢)] فـ﴿غَدًا﴾ مفعول فيه منصوب، ومثله (مع). وقوله تعالى: ﴿لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الشورى: ٧][(٣)] فـ(حول) مفعول فيه منصوب.

١ ـ وخرج بالقيد الأول: (اسم زمان أو مكان) ما إذا تضمنت الكلمة معنى (في) وليست اسم زمان أو مكان؛ كقوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] فإن المصدر المؤول من ﴿أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ تضمن معنى (في) على أحد التفسيرين؛ أي: وترغبون في نكاحهن

---

(١) أي: يشير إلى معناها ويكون مقدراً في نظم الكلام. وليس المعنى أن هذا الحرف انتقل معناه إلى الظرف. وصار غير منظور إليه؛ لأن هذ يقتضي البناء، كما تقدم.

(٢) أرسل: فعل أمر دعائي، والفاعل (أنت)، والهاء مفعول به (يرتع) فعل مضارع مجزوم جواب الطلب، والفاعل (هو).

(٣) لتنذر: اللام للتعليل (تنذر) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد اللام، والفاعل أنت، (أم القرى) مفعول به ومضاف إليه، (ومن حولها) اسم موصول في محل نصب معطوف على (أم)، (حولها) ظرف منصوب متعلق بمحذوف صلة.

لجمالهن ومالهن. لكنه ليس منصوباً على الظرفية؛ لأنه ليس زماناً ولا مكاناً.

٢ ـ وخرج بالقيد الثاني: (ضمن معنى «في») اسم الزمان والمكان الذي لم يتضمن معنى (في) وهو الواقع مبتدأ أو خبراً أو مفعولاً أو غير ذلك، نحو: يوم الجمعة يوم مبارك. فليس ظرفاً لأنه لم يتضمن معنى (في)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ﴾ [غافر: ١٨][(١)] فـ﴿يَوْمَ﴾ منصوب على أنه مفعول به لـ(أنذر) لا على أنه مفعول فيه، لما تقدم؛ لأن المقصود إنذارهم نفس اليوم وهو يوم القيامة.

٣ ـ وخرج بالقيد الثالث: (باطراد) ما تضمن معنى (في) بدون اطراد، نحو: دخلت البيت، سكنت الدار. فـ(البيت والدار) كل منهما اسم مكان ضمن معنى (في)، لكن ليس باطراد، لعدم صلاحيته في جميع الأفعال، إذ لا يقال: نمت البيت ـ جلست الدار. فليست منصوبة على الظرفية، بل على المفعولية؛ لأن الفعل (دخل) يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر، ومثله (سكن).

وهذا معنى **قوله**: **(الظرف وقت... إلخ)** أي: إن الظرف اسم وقت أو اسم مكان، و**(أو)** للتنويع، بمعنى الواو، **(ضمنا)** الألف للتثنية **(في)** أي: معناها دون لفظها **(باطراد)** تقدم معناه. ثم ذكر المثال للمكان **(هنا)** والزمان **(أزمنا)**.

* * *

ناصب الظرف وحذفه جوازاً أو وجوباً

٣٠٤ ـ فَٱنْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا كَانَ، وَإِلَّا فَٱنْوِهِ مُقَدَّرَا

حكم المفعول فيه النصب، والناصب له: اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، والمعنى الواقع هو الحدث الذي يدل عليه المصدر والفعل والوصف.

(١) الآزفة: القيامة القريبة لأن كل آت قريب.

فمثال الفعل: صمت يوم الخميس، فالمعنى الواقع في الظرف هو (الصيام)، واللفظ الدال عليه الفعل (صمت)، فالفعل هو الناصب للظرف، قال تعالى: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وقال تعالى: ﴿فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ[(١)] ٱلْأَعْنَاقِ﴾ [الأنفال: ١٢]، ومثال المصدر: عجبت من استقبالك محمداً يومَ الجمعة. قال تعالى: ﴿وَمَا ظَنُّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ[(٢)] عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [يونس: ٦٠] فـ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ ظرف منصوب، والعامل فيه المصدر ﴿ظَنُّ﴾ أي: ما ظنهم يومَ القيامة؟ ومثال الوصف: أنت المُسْتَقْبِلُ علياً يومَ الخميس، قال تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ[(٣)] يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾﴾ [مريم: ٩٥] فـ﴿يَوْمَ﴾ ظرف منصوب، والعامل فيه اسم الفاعل ﴿ءَاتِيهِ﴾.

وهذا العامل له ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مذكوراً، وهذا هو الأصل، كما في الأمثلة.

الثانية: أن يكون محذوفاً جوازاً، وذلك إذا دل عليه دليل، كأن يقال: متى سافرت؟ فتقول: يوم الخميس، وأين صليت؟ فتقول: قُرْبَ الكعبة.

الثالثة: أن يكون محذوفاً وجوباً، وذلك في مواضع:

١ ـ إذا وقع الظرف خبراً[(٤)]، نحو: الكتاب عندك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢].

٢ ـ إذا وقع الظرف صفة، نحو: أعجبني رجل عندك. ومنه قوله

---

(١) فوق: على بابها، والمراد الرؤوس إذ هي فوق الأعناق قاله عكرمة. لكن يشكل عليه أن تكون (فوق) متصرفة؛ لأنها لا تكون ظرفاً على هذا المعنى بل مفعولاً به لأنه يريد بـ(فوق) المضروب. أو يراد بـ(فوق) الظرفية المكانية أي: اضربوا المكان فوق عظم العنق ودون عظم الرأس في المفصل.

(٢) ما: اسم استفهام مبتدأ (ظن) خبر (الذين) مضاف إليه وجملة (يفترون) صلة.

(٣) كلهم: مبتدأ (آتيه) خبر (فرداً) حال من الضمير في (آتيه).

(٤) راجع وقوع الخبر ظرفاً في باب «المبتدأ والخبر».

تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ[(١)] مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧] فـ﴿عِندَ﴾ صفة لـ﴿يَوْمًا﴾ أي: يوماً كائناً عند ربك.

٣ ـ إذا وقع الظرف حالاً، نحو: مررت بخالد عندك، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩] فـ(فوق) ظرف متعلق بمحذوف حال من (الطير)[(٢)].

٤ ـ إذا وقع الظرف صلة، نحو: أكرمت الذي عندك، ويجب تقدير العامل في الظرف الواقع صلة فعلاً؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة.

وهذا معنى **قوله**: (فانصبه بالواقع فيه...) أي: انصب ما تضمن معنى (في) باطراد (بالواقع فيه) أي: اللفظ الدال على المعنى الواقع في الظرف، من فعل أو شبهه (مظهراً كان) الناصب (وإلا) يكن مظهراً (فانوه مقدراً) حال مؤكدة؛ لأن قوله: (مقدراً) يفهم مما قبله، وقوله: (فانوه) أي: جواز أو وجوباً.

* * *

حكم أسماء الزمان والمكان من حيث النصب على الظرفية

٣٠٥ ـ وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ، وَمَا ... يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا

٣٠٦ ـ نَحْوُ: الْجِهَاتِ، وَالْمَقَادِيرِ، وَمَا ... صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَـ(مَرْمًى) مِنْ (رَمَى)

٣٠٧ ـ وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ ... ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ ٱجْتَمَعْ

أسماء الزمان كلها تصلح للنصب على الظرفية، سواء في ذلك المبهم (وهو ما يدل على زمن غير محدد) مثل: وقت، زمن، لحظة. أو المختص (وهو ما يدل على زمن محدد) لتعريفه بالعلمية؛ كرمضان. أو بالإضافة مثل: يوم الخميس، أو بأل، مثل: اليوم، ومنه المقدر غير المعلوم؛ كالنكرة المعدودة غير المعينة، نحو: سرت يوماً أو يومين، أو الموصوفة؛ كسرت زمناً طويلاً.

(١) كألف سنة: متعلق بمحذوف خبر (إن) أو هو الخبر. (مما تعدون) من: حرف جر، و(ما) حرف مصدري، والمصدر المؤول مجرور بـ(من) متعلق بمحذوف نعت لـ(ألف سنة).

(٢) ويجوز أن يكون متعلقاً باسم الفاعل (صافات)، ولا شاهد في الآية حينئذ.

فكل هذه تنصب على الظرفية، نحو: سافرت يوم الخميس، انتظرتك لحظة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ[(١)] فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِۗ﴾ [البقرة: ١٧٧]، فـ(حين) منصوب على الظرفية. وقال تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ[(٢)] فِي عُنُقِهِۦۖ وَنُخۡرِجُ لَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ كِتَٰبٗا يَلۡقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾﴾ [الإسراء: ١٣]. وقال تعالى: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ﴿١٦﴾﴾ [يوسف: ١٦]، وقال تعالى: ﴿وَسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا ﴿٤٢﴾﴾ [الأحزاب: ٤٢].

أما أسماء المكان فلا يصلح منها للنصب على الظرفية إلا ثلاثة أنواع:

الأول: المبهم وملحقاته (والمبهم: ما ليس له هيئة ولا حدود محصورة)، نحو: الجهات الست في مثل: وقف المتكلم أمام المصلين، جلست يمين الباب، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَى ٱلطَّيۡرِ فَوۡقَهُمۡ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ﴾ [الملك: ١٩] فـ(فوق) منصوب على الظرفية، وقال تعالى: ﴿لَهُۥ مَا بَيۡنَ أَيۡدِينَا وَمَا خَلۡفَنَا﴾ [مريم: ٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ تَحۡتَهُۥ كَنزٞ لَّهُمَا﴾ [الكهف: ٨٢].

فإن كان المكان مختصاً (وهو الذي له صورة وحدود محصورة)؛ كالدار، والمسجد، والجبل، لم يصح نصبه على الظرفية، ووجب جره بالحرف (في)، نحو: صليت في المسجد. إلا في حالتين:

الأولى: أن يكون عامل الظرف المكاني المختص هو الفعل (دخل) أو (سكن) أو (نزل) فقد نصب العرب كل ظرف مختص مع هذه

---

(١) (والصابرين): الواو عاطفة، أو استئنافية، والصابرين: مفعول به لفعل محذوف تقديره: أمدح، (في البأساء): جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير في (الصابرين)، (وحين البأس): ظرف زمان منصوب تعلق بما تعلق به الجار قبله، وجملة (أمدح الصابرين) مستأنفة؛ لأنها مقطوعة للمدح، أو معطوفة على جملة (ليس) وهي مستأنفة.

(٢) (كل): مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور. وجملة (ألزمناه) لا محل لها تفسيرية، (طائره) مفعول ثان.

الثلاثة، نحو: دخلت البيتَ، سكنت الدارَ، نزلت البلدَ. وقد اختلف في إعراب هذه الكلمات، والأظهر أن يكون كل منها مفعولاً به ـ لا ظرفاً، ولا منصوباً على نزع الخافض ـ ويكون الفعل الذي قبلها متعدياً إليها بنفسه مباشرة، وذهب جماعة منهم سيبويه إلى أنه ظرف، وعليه فهو مستثنى من **قوله**: (وما يقبله المكان إلا مبْهَمَا)، لكثرة الاستعمال[(١)].

الحالة الثانية: أن يكون الظرف المكاني المختص هو كلمة (الشام) وعامله هو الفعل (ذهب) فقد قالت العرب: (ذهبت الشامَ) أو كلمة (مكة) وعامله الفعل (توجه) فقد قالت العرب: (توجهت مكةَ) فينصب على الظرفية مع هذا الفعل دون غيره.

النوع الثاني: مما يقبل النصب من أسماء المكان: المقادير، نحو: غلوةً، ميل، فرسخ، بريد[(٢)]. نحو سرت فرسخاً، مشينا في المزرعة ميلاً، قطع الفرس بريداً.

النوع الثالث: ما صيغ من المصدر على وزن (مَفْعَل) أو (مَفْعِل) للدلالة على المكان. وشرط نصبه: أن يكون عامله من لفظه، نحو: وقفت موقف الخطيب، قعدت مَقْعَد المدرس. وتقول في غير المختص: جلست مجلساً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩].

فإن كان عامله من غير لفظه تعين جره بفي، نحو: جلست في

---

(١) «حاشية شرح الأزهرية» ص(١١١).

(٢) الغلوة: بفتح الغين، مائة باع. والميل: مقياس طول بمقدار مد البصر عند الفقهاء، يعادل ألف باع، والباع أربعة أذرع شرعية، والذراع: مسافة ما بين طرفي المرفق إلى نهاية طرف الأصبع الوسطى من اليد، وهو يعادل = ٤٦,٢سم. فتكون مسافة الميل: ٤×١٠٠٠×٤٦,٢ = ١٨٤٨م والفرسخ: ثلاثة أميال؛ أي: ما يعادل ٥٥٤٠م، والبريد: مقياس طول ثابت المقدار عند الفقهاء، حدد باثني عشر ميلاً. أي: ما يعادل بحساب الذراع الشرعية: ٢٢١٧٦م، عن هامش كتاب «الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان» لابن الرفعة ص(٧٧).

مقعد المعلم. وما ورد من نصبه فهو شاذ، لا يصح القياس عليه؛ كقولهم: هو مني مقعد القابلة[١]، ومزجر الكلب[٢]، ومناط الثريا[٣]، فالظرف (مقعد، مزجر، مناط) جاء منصوباً، وعامله (كائن أو مستقر) المقدر.

وهذا معنى **قوله**: (وكل وقت قابل ذاك... إلخ) أي: كل اسم زمان يقبل النصب على الظرفية، مبهماً كان أم مختصاً. أما ظرف المكان فلا يقبله في حال من الأحوال إلا في حال كونه مبهماً، نحو: أسماء الجهات، نحو: فوق، تحت... إلخ. وكذا أسماء المقادير، وكذا ما صيغ من مصدر الفعل كمرمى، من مصدر الفعل (رمى)، ويشترط في القياس على هذا أن يقع هذا المشتق ظرفاً لما اجتمع معه في أصله؛ أي: يكون الظرف وعامله من أصله واحد؛ كمجامعة (وَقَفَ) لـ(موقف) في الاشتقاق من (الوقوف).

* * *

تقسيم الظرف إلى منصرف وغير متصرف

٣٠٨ ـ وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفِ ... فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

٣٠٩ ـ وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمْ ... ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ

الظرف نوعان:

الأول: متصرف، وهو ما يفارق النصب على الظرفية إلى حالة لا تشبهها[٤] كأن يقع مبتدأ أو خبراً، نحو: يومُ الجمعة يومٌ مبارك، مكانُك مكانٌ مريح، الفرسخُ ثلاثةُ أميال. أو فاعلاً، نحو: قَرُبَ يومُ الخميس،

(١) معناه: أن فلاناً قريب مني كقرب مكان قعود القابلة عند توليد المرأة.

(٢) معناه: أن فلاناً بعيد كبعد المكان الذي يزجر إليه الكلب. ويراد به الذم.

(٣) معناه: أن فلاناً في مكان بعيد كبعد الثريا عمن يروم أن يتصل بها. بمعنى: أنه فريد في شرفه، ورفعة قدره.

(٤) وفي هذه الحالة لا يسمى ظرفاً ولا يعرب مفعولاً فيه ولو دل على زمان أو مكان.

أعجبني مكانُك. أو مفعولاً، نحو: علمت يومَ قدومك، رأيت مكانَك في الفصل، إلى غير ذلك من أحوال الإعراب.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] فـ(يوم) فاعل، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ [هود: ١٠٣] فـ(يوم) خبر في الموضعين، وقوله تعالى: ﴿وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾ [يونس: ٢٢] فـ(مكان) مضاف إليه مجرور.

الثاني: غير متصرف وهو نوعان:

١ ـ ما لا يفارق الظرفية أصلاً[1]، مثل: (سحر) إذا أريد به سحر يوم بعينه، نحو: آتيك سَحَرَ يوم الخميس المقبل، فإن أريد به سحر غير معين فهو متصرف، يخرج من النصب على الظرفية إلى حالة لا تشبهها، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴿٣٤﴾﴾ [القمر: ٣٤] فقد جاء مجروراً بالباء؛ لأنه سحر غير معين.

ومنه ـ أيضاً ـ (قطُ) (ظرف لما مضى من الزمان)، نحو: ما خدعت أحداً قطُ. و(عوض) (ظرف لما يستقبل من الزمان)، نحو: لن أخادع أحداً عوضُ. أو: عوض العائضين (بالإضافة) فـ(قط) مبني على الضم في محل نصب على الظرفية، و(عوض) بدون إضافة مبني، وإلا فهو معرب.

٢ ـ ما يلازم النصب على الظرفية وقد يتركها إلى حالة تشبهها

---

(١) مما يلزم النصب على الظرفية فلا يتصرف (ذا، ذات) مضافين إلى زمان نحو: لقيته ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة. فيلزمان النصب على الظرفية الزمانية ولا يجوز جرهما بـ(في) ولا وقوعهما في موقع إعرابي آخر. وقد تضاف (ذات) إلى كلمة (اليمين) أو (الشمال) فتصير ظرف مكان متصرفاً نحو: تتحرك الأشجار ذاتَ اليمين وذاتَ الشمال. وتقول: منزلك ذاتُ اليمين، والمسجد ذاتُ الشمال.

وهي الجر بـ(من) مثل: عند، لدن، قبل، بعد، تحت، شطر، حولَ، نحو: جلست عندَك ساعة، ثم خرجت من عندِك إلى منزلي، ونحو: سأذهب إلى المعهد لدنَ الصبح حتى الضحى. عدت من المعهد من لدنِ الضحى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم﴾ [يوسف: ١٠٩] وقوله تعالى: ﴿نَجۡعَلۡهُمَا تَحۡتَ أَقۡدَامِنَا﴾ [فصلت: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿فَوَلِّ[1] وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنُحۡضِرَنَّهُمۡ حَوۡلَ جَهَنَّمَ[2] جِثِيّٗا﴾ [مريم: ٦٨]، وقوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ[3] مِنۡ حَوۡلِ ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الزمر: ٧٥] فهذه الظروف يحكم عليها بعدم التصرف مع أن (مِنْ) تدخل عليها، إذ لم تخرج من الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها؛ لأن الظرف والمجرور أخوان.

وهذا معنى **قوله**: (وما يُرى ظرفاً وغير ظرف... إلخ) أي: ما يستعمل ظرفاً وغير ظرف، كأن يقع مبتدأ أو فاعلاً فهذا هو المتصرف في عرف النحاة واصطلاحهم، وغير المتصرف هو الذي لزم الظرفية أو لزم الظرفية وشبهها وهو الجر بـ(من).

وقوله: (أو شبهها) معطوف على مفعول فعل محذوف، تقديره: (أو لزم ظرفية أو شبهها) إذ لو عطف على قوله (ظرفية) للزم منه أن من الظرف ما يلزم الظرفية وحدها، ومنه ما يلزم شبه الظرفية وحدها، وهذا غير صحيح و(أو) للتقسيم.

* * *

---

(١) فولِّ الفاء بحسب ما قبلها، ولِّ: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة. والفاعل (أنت). شطر: ظرف مكان منصوب.

(٢) ﴿حَوۡلَ جَهَنَّمَ﴾ ظرف مكان منصوب متعلق بـ(لنحضرنهم). و(جثياً) حال.

(٣) (حافين) حال من الملائكة لأن (ترى) من رؤية العين تتعدى إلى مفعول واحد.

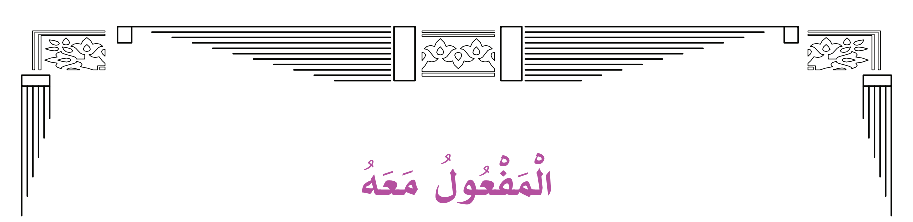
نيابة المصدر عن ظرف الزمان والمكان

٣١٠ ـ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

يكثر حذف ظرف الزمان المضاف إلى مصدر وإقامة المصدر مُقامه فيعرب بإعرابه، وهو النصب على الظرفية، نحو: أخرج من المنزل شروق الشمس؛ أي: وقت شروق الشمس، فحذف الظرف الزماني (وقت) وأُقيم المصدر مقامه. وأعرب ظرفاً بالنيابة.

أما ظرف المكان فينوب عنه المصدر بقلة، نحو: جلست قرب زيد؛ أي: مكان قرب زيد، فحذف الظرف المكاني (مكان)، وأُقيم المصدر مقامه، وأعرب ظرفاً بالنيابة.





الْمَفْعُولُ مَعَهُ

تعريفه وناصبه

٣١١ ـ يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهْ   فِي نَحْوِ: (سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ)

٣١٢ ـ بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ   ذَا النَّصْبُ، لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقّْ

المفعول معه: اسم فضلة، تالٍ لواو بمعنى مع، بعد جملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، مثاله: سرت والحدائقَ ـ وأنا سائر والحدائقَ.

فـ(الحدائق) مفعول معه؛ لأن المقصود سرت مع الطريق الذي يقارن الحدائق ويلابسها، و(الواو) بمعنى (مع)، وقد تقدم في المثال الأول فعل، والثاني اسم فاعل، وفيه معنى الفعل وحروفه.

وخرج بقولنا: (اسم) نحو: سرت والشمسُ طالعةٌ؛ لأن الواو داخلة على جملة، ونحو: لا تأكلْ وتتكلمَ؛ لأن الواو وإن كانت للمعية لكنها داخلة على فعل.

وبقولنا: (فضلة): اشترك خالد وصالح؛ لأن ما بعد الواو عمدة؛ لأن الفعل (اشترك) يقتضي أن يكون فاعله متعدداً.

وبقولنا: (تالٍ لواو): جئت مع خليل.

وبقولنا: (بمعنى مع): جاء بكرٌ وعثمان قبله أو بعده.

وبقولنا: (بعد جملة): كل طالب وكتابه، فإن الواو بمعنى (مع) لكن لم يتقدم جملة، فليس ما بعد الواو مفعولاً معه، بل مبتدأ حذف خبره، كما تقدم في «الابتداء».

وحكم المفعول معه: النصب[1] والناصب له ـ على القول

(١) ذكر ابن هشام في «مغني اللبيب» ص(٤٧١) أن (واو المفعول معه لم تأت في =

الصحيح ـ ما سبقه من فعل أو شبهه، وشبه الفعل كاسم الفاعل، كما تقدم، أو اسم المفعول، نحو: الكتابُ متروكٌ والقلمَ، أو المصدر، نحو: يعجبني سيرك والسَّهلَ، أو اسم الفعل، نحو: رُويدَك والغاضبَ، بمعنى: أمهل نفسك مع الغاضب.

وليس الناصب للمفعول معه الواو، خلافاً لمن قال به، إذ لو كانت الواو عاملة لصح اتصال الضمير بها، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة، نحو: إنك، لك، وهو ممتنع باتفاق.

وهذا معنى **قوله**: (ينصب تالي الواو... إلخ) أي: ينصب الاسم الذي يتلو الواو مفعولاً معه في كل مثالٍ، نحو: سيري والطريق مسرعة. واستغنى عن ذكر بقية القيود السابقة بالمثال، و(سيري) فعل أمر للمؤنثة، (والطريق) مفعول معه، و(مسرعه) حال، ثم ذكر أن هذا النصب للمفعول معه يكون بما سبقه من الفعل وشبهه، ولا يكون بالواو في القول الأحق بالاتباع، ويستفاد من **قوله**: (سبق) أن المفعول معه لا يجوز أن يتقدم على عامله.

* * *

نصب المفعول معه بفعل مضمر

٣١٣ ـ وَبَعْدَ (مَا) ٱسْتِفْهَامٍ أَوْ (كَيْفَ) نَصَبْ   بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

حق المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه ـ كما تقدم ـ وسُمع من كلام العرب نصبه بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين، من غير أن يلفظ بفعل، نحو: ما أنت والبحرَ؟ ـ وكيف أنت والبردَ؟ والجواب عن هذا من وجهين:

= القرآن بيقين، ومعنى ذلك أنه لم يأت في القرآن آية يتعين فيها النصب على أنه مفعول معه، بل يحتمل ذلك ويحتمل العطف). وقد ذكر الأستاذ عضيمة رحمه الله في دراساته لأساليب القرآن أمثلة ذلك. فانظر: القسم الأول (٣/ ٥١٠) وما بعدها.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَـٰطِينَ﴾ [مريم: ٦٨] فالواو يجوز أن تكون للعطف، وبمعنى (مع)، ورجحه الزمخشري، وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ﴾ [الأنبياء: ٧٩] فالواو في قوله: (والطير) إما عاطفة على (الجبال) أو بمعنى (مع) و(الطير) مفعول معه.

الأول: أن أكثر العرب يرفعون ما بعد الواو عطفاً على الضمير المنفصل فـ(ما) مبتدأ، (أنت) خبر، والواو عاطفة، و(البحر) معطوف على (أنت)، ذكر ذلك المبرد[(١)].

الثاني: نصبه بفعل مقدر مشتق من الكون أو غيره، مثل: ما تكون والبحر، وكيف تكون والبرد، فالكلمتان مفعولان معه منصوبان بـ(تكون) وهي فعل مضارع ناقص، وأداة الاستفهام خبرها متقدماً، أما اسمها فضمير المخاطب (أنت) وكان مستتراً فيها، فلما حذفت برز وصار منفصلاً، ويصح اعتبارها تامة، وفاعلها الضمير المستتر، ويصير بعد حذفها بارزاً، و(كيف) حال مقدم، و(ما) مفعول مطلق مقدم بمعنى: أي وجود توجد مع البحر، ومثل هذا الفعل (تصنع) أو (تعمل) ونحوهما.

وهذا معنى **قوله**: (وبعد ما استفهام... إلخ) أي: نصب بعض العرب المفعول معه بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين، وجعل النحاة النصب بفعل مقدر من لفظ الكون، كما تقدم.

* * *

أحوال الاسم الواقع بعد الواو

٣١٤ ـ وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّْ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

٣١٥ ـ وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ أَوِ ٱعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

الاسم الواقع بعد (الواو) إما أن يمكن عطفه على ما قبله، أو لا،

(١) جاء في كتابه «الكامل» (١/ ٤٣١) عند ذكره لكتاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى معاوية المطالب بدم عثمان رضي الله عنه قال: (وأما قوله: ما أنت وعثمان؟ فالرفعُ فيه الوجهُ. لأنه عطف اسماً ظاهراً على اسم مضمر منفصل وأجراه مجراه، وليس هنا فعل فيحمل على المفعول (أي: بحيث يكون مفعولاً) فكأنه قال: فما أنت؟ وما عثمان؟ هذا تقديره في العربية، ومعناه لست منه في شيء. وقد ذكر سيبويه رحمه الله النصب وجوزه جوازاً حسناً، وجعله مفعولاً معه، وأضمر (كان) من أجل الاستفهام، فتقديره عنده: (ما كنت وفلاناً؟)).ا.هـ المقصود من كلام المبرد.
لكن نصَّ سيبويه كما في الكتاب (١/ ٣٠٩) بأن الرفع أجود وأكثر في (ما كنت وزيد) ونَقْلُ المبرد عن سيبويه يوجد في بعض نسخ (الكامل) دون بعض، وهي النسخة التي حققها محمد بن أحمد الدالي.

فإن أمكن عطفه فإما أن يكون بضعف أو بلا ضعف. فهذه ثلاث حالات.

الأولى: إمكان عطفه على الاسم السابق أو نصبه على أنه مفعول معه، والعطف أحسن، نحو: اجتهد الأب والمدرسُ في تربية الولد. فكلمة (المدرس) يجوز رفعها عطفاً على الاسم السابق. ويجوز نصبها على المعية، والعطف أحسن؛ لأنه على نية تكرار العامل الذي يقع به التأكيد اللفظي الذي يقوي المعنى، وهو المشاركة في التربية.

الثانية: جواز الوجهين، والنصب على المعية أحسن، للفرار من عيب لفظي أو معنوي، فاللفظي: ما يعود إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعة الإعراب، نحو: سافرت وعصاماً، فنصب (عصاماً) أحسن من رفعه؛ لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فاصل فيه ضعف.

ولهذا حسن العطف في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فـ(زوجك) مرفوع معطوف على محل الضمير المستتر في (أسكن) و(أنت) توكيد للضمير المستتر. ومثله قوله تعالى: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤].

وأما العيب المعنوي فهو الذي يرجع إلى ما يريده المتكلم من المعنى؛ كقول الشاعر:

فَكُونُوا أنتمُ وبَنِي أَبِيكُمْ ... مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ[(١)]

فقد نصب الشاعر: (وبني أبيكم) على أنه مفعول معه، ولم يرفعه بالعطف على اسم (كن) الذي هو الواو، مع وجود التأكيد بالضمير المنفصل.

---

(١) الكُليتين: بضم الكاف ويقال: الكلوتين. بضم الكاف، لحمتان حمراوان لاصقتان بعظم الصلب، والطحال: بكسر الطاء دم متجمد، وقوله: (أنتم) توكيد لواو الجماعة. والمراد بقوله: (وبني أبيكم) الأخوة. والمعنى: كونوا أنتم مع إخوتكم متوافقين متصلين اتصال بعضكم ببعض، كاتصال الكليتين وقربهما من الطحال، وأراد بهذا الحث على التقارب والائتلاف.

والنصب أرجح من جهة المعنى؛ لأن الرفع يدل على أنَّ بني أبيهم مأمورون بأن يكونوا معهم في مكان يشبه مكان الكليتين من الطحال. كما أنهم هم مأمورون بذلك أيضاً، وليس ذلك مراداً، وإنما مراده أمر المخاطبين وحدهم بأن يكونوا مع بني أبيهم كالكليتين من الطحال. وهذا لا يتم إلا بالنصب على المعية.

الثالثة: امتناع العطف، ووجوب النصب إما على المعية إن استقام المعنى، وإما على غيرها إن لم يستقم، وذلك منعاً لفساد لفظي أو معنوي.

فمثال وجوب النصب على المعية لمانع لفظي يمنع العطف: كتبت لك وخالداً، فيجب نصب (خالداً) على أنه مفعول معه، ولا يعطف بالجر على الكاف؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار مع المعطوف، فتقول: كتبت لك ولخالد.

ومثال وجوب النصب لمانع معنوي يمنع العطف: سار هشام والبحرَ. فيجب نصب (البحر) على المعية، ولا يعطف بالرفع على ما قبله؛ لأن العطف على نية تكرار العامل، ولا يصح أن يقال: سار البحر.

ومثال النصب على غير المعية بتقدير فعل مناسب: حضر الضيوف فأكلوا طعاماً شهياً وماءً عذباً، فيجب نصب كلمة (ماءً) بفعل محذوف مناسب، والتقدير: وشربوا، ولا يصح النصب على المعية، لعدم المشاركة في الزمان؛ لأن الإنسان لا يشرب الماء وقت تناول الطعام، ولا يصح العطف لأن الماء لا يؤكل.

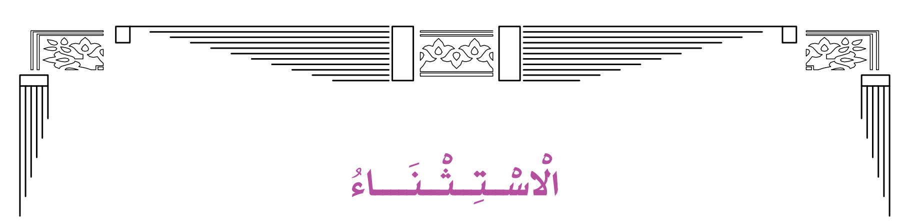
وإلى هذه الحالات الثلاث[1] أشار **بقوله**: **(والعطف إن يمكن بلا**

---

(١) بقي حالة رابعة وهي وجوب العطف وامتناع النصب على المعية، وذلك إذا كان الفعل أو ما يشبهه يستلزم التعدد نحو: اتفق صاحب المؤسسة والعامل. أو يوجد ما ينافي المعية نحو: حضر عصام وهشام قبله، ففي الأول لا يتحقق معنى الفعل إلا بالفاعل المتعدد. فصار ما بعد الواو عمدة. وفي الثاني لا تمكن المعية بسبب وجود كلمة (قبل) وقد أشرت لهذا في شرح التعريف.

ضعف أحق... إلخ) أي: إذا أمكن العطف على الاسم السابق بلا ضعف فهو أحق من النصب على المعية، ويختار النصب على المعية إذا ترتب على النسق ضعف، والنسق هو العطف بالحرف؛ كالواو أو الفاء، أما إذا لم يمكن العطف فإنه يجب النصب على المعية، أو على أنه مفعول لفعل محذوف، والله أعلم.





الْاسْتِثْنَاءُ

حكم المستثنى بـ«إلا»

٣١٦ ـ مَا اسْتَثْنَتِ (الَّا) مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ   وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

٣١٧ ـ إتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ   وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إبْدَالٌ وَقَعْ

الاستثناء: هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً في حكم ما قبلها، حقيقة أو تقديراً.

فمثلاً: قرأت الكتاب إلا صفحةً، فكلمة (صفحة) أُخْرِجَتُ بواسطة (إلا)، وقد كانت داخلة في حكم ما قبلها، وهو (قرأت)، وهذا دخول حقيقي؛ لأن الصفحة بعض الكتاب، وهذا الاستنثاء المتصل.

ونحو: جاء القوم إلا سيارةً. ما بعد (إلَّا) أُخرج عن حكم ما قبلها، وهو المجيء، ولولاها لكان داخلاً، وهذا دخول تقديري؛ لأن السيارة ليست من جنس القوم، وهذا الاستثناء المنقطع.

وللاستثناء ثمان أدوات في أربعة أقسام:

١ ـ حرف وهو: (إلَّا).

٢ ـ اسم وهو: (غير، سوى).

٣ ـ فعل وهو: (ليس، ولا يكون).

٤ ـ متردد بين الفعلية والحرفية وهو: (خلا، عدا، حاشا) وحرفية (حاشا) أكثر.

وأسلوب الاستثناء يتألف من مستثنى (وهو: الاسم الواقع بعد أداة الاستثناء)، ومستثنى منه (وهو الاسم الواقع قبل أداة الاستثناء، ويشتمل في المعنى على المستثنى منه) وأداة الاستثناء.

أما حكم المستثنى بـ(إلا) فإنه يجب نصبه على الاستثناء[١] في الأغلب[٢] بشرطين:

---

(١) هناك خلاف طويل في ناصب المستثنى يصل إلى ثمانية أقوال، وهو خلاف ليس له أثر في أحكام المستثنى وضبطه. ويكفي أن يقال: مستثنى منصوب على الاستثناء، وظاهر تعبير ابن مالك أن الناصب له هو (إلا) حيث يقول: (ما استثنت إلا مع تمام ينتصب) ويقول بعد أبيات: (وألغ (إلا)...) والظاهر أن المراد إلغاؤها عن العمل. وقد نصر هذا القول بما لا مزيد عليه في كتابه «التسهيل وشرحه» (٢/ ٢٧١)، ونسبه لـ«سيبويه» و«المبرد» و«الجرجاني». وقيل: إن الناصب له الفعل قبلها أو بغيره مما يعمل عمل الفعل وقيل غير ذلك.

(٢) قد ورد المستثنى بعد الكلام التام الموجب مرفوعاً في الشعر والنثر، فمن النثر ما ورد في صحيح البخاري: «**فلما انصرفوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم**» وحديث جابر وأبي هريرة رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**كل أمتى معافى إلا المجاهرون**» متفق عليه. وفي بعض الروايات بالنصب فيهما.

وقد ورد قراءات عن بعض السلف في بعض الآيات التي جاء فيها الكلام موجباً قرأوا بالرفع ولكنها غير سبعية ـ حسب ما اطلعت عليه ـ إلا ما ذكر أبو حيان في تفسيره (٥/ ١٩٢) نقلاً عن الزمخشري أن الكسائي ـ وهو من السبعة ـ قرأ بالرفع في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨] قرأ (إلا قومُ) بالرفع.

ومن الشعر قوله:

وبالصَّريمة منهم منزل خَلَقٌ ... عافٍ تغير إلا النُّؤْيُ والوَتِدُ

[والصريمة: الرملة المنصرمة من معظم الرمل، وهو اسم موضع، خَلَق: بفتحتين البالي، والعافي: الدارس، والنُّؤْيُ: بنون مضمومة وهمزة ساكنة. حفيرة لمنع السيل عنه. والوتد: معروف].

فالشاعر رفع المستثنى (النُّؤْيُ) مع أن الكلام تام موجب. قال ابن مالك في كتابه «التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» ص(٤١): (حق المستثنى بـ(إلا) من كلام تام موجب أن ينصب... ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب. وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء، ثابت الخبر ومحذوفه) ثم ساق الأمثلة والشواهد.

وما ذكره ابن مالك رحمه الله من الرفع على أنه مبتدأ هو الإعراب الواضح، فقوله: (إلا أبو قتادة) مبتدأ (لم يحرم) خبره، وقوله: (إلا المجاهرون) مبتدأ، وخبره محذوف أي: لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون، وفي البيت يكون التقدير: لكن النُّوئ والوتد لم يتغيرا، ونقله ابن الناظم في «شرحه» ص(٢٩١) عن الفراء، ويجوز الرفع على البدلية، كما نقله ياسين في «حاشيته على التصريح» ١/ ٣٤٨ عن أبي الحسن بن عصفور.

=

الأول: أن يكون الكلام تاماً (وهو: ما كان المستثنى منه مذكوراً).

الثاني: أن يكون الكلام موجباً (وهو: ما كان خالياً من النفي وشبهه وهو: النهي والاستفهام الذي بمعنى النفي).

ولا فرق في ذلك بين المتصل والمنقطع، كما في المثالين السابقين. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۚ﴾ [البقرة: ٢٤٩]. كما أنه لا فرق بين أن يكون المستثنى متأخراً، كما مُثل، أو متقدماً، نحو: حضر إلا علياً الأصدقاءُ.

فإن كان الكلام غير تام (وهو: ما حذف من جملته المستثنى منه) فسيأتي حكمه إن شاء الله.

وإن كان الكلام تاماً غير موجب (وهو: ما كان فيه النفي وشبهه) فلا يخلو من حالين:

الأولى: أن يكون الاستثناء متصلاً (وهو: ما كان فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه) نحو: ما حضر الطلاب إلا علياً، فيجوز فيه وجهان:

الأول: النصب على الاستثناء.

الثاني: إعرابه بإعراب المستثنى منه، تقول: لا تعجبني الكتبُ إلا

= وأما ما يرد في بعض كتب النحو من تأويل هذه النصوص على أنها من باب الاستثناء غير الموجب وأن رفعها على البدلية، لتساير القاعدة في هذا النوع فلا داعي له، كقولهم: إن معنى (تغيَّر) لم يبق على حاله، فالكلام يتضمن نفياً في المعنى. وهذا غير مقبول، فإن الرفع لغة لبعض قبائل العرب، كما ذكر ذلك أبو حيان، ونقله عنه الصبان (٢/ ١٤)؛ وياسين في «حاشيته على التصريح» (١/ ٣٤٨) مما يفيد أن النصب ليس بواجب في الموجب، بل يجوز الرفع، على ما ذكر ابن مالك، ويكون المستثنى حينئذ جملة، وقد ذكر ابن هشام في المغني ص(٥٥٨) جملة الاستثناء هذه، وأنها من الجمل التي لها محل من الإعراب. ويجوز رفعه على أنه تابع لما قبله، كما نقله ياسين عن ابن عصفور كما أسلفنا.

النافعُ ، بنصب (النافع) على الاستثناء، أو رفعه على أنه بدل من (الكتب) وبدل المرفوع مرفوع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ[(١)]﴾ [النور: ٦] فقد قرأ السبعة بالرفع في قوله: ﴿إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ ولو كان في غير القرآن لجاز نصبه، ولكن القراءة سنة متبعة. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓا۟[(٢)] أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُوا۟ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]. فقد قرأ السبعة ـ إلا ابن عامر ـ برفع (قليل) على أنه بدل من الواو في قوله: (فعلوه). أما ابن عامر فقد قرأ بالنصب على الاستثناء[(٣)].

الحالة الثانية: أن يكون الاستثناء منقطعاً (وهو: ألا يكون المستثنى بعضاً من المستثنى منه) فيتعين النصب عند جمهور العرب، فتقول: ما حضر الضيوفُ إلا سيارةً، قال تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ[(٤)]﴾ [النساء: ١٥٧] قرأ السبعة بالنصب.

وأجاز بنو تميم إتباعه لما قبله، إن صح إغناؤه عن المستثنى منه،

---

(١) والذين: اسم موصول مبتدأ، خبره جملة (فشهادة أحدهم أربع شهادات) وزيدت الفاء في الخبر لشبه الموصول بالشرط. (ولم يكن) الواو حالية. (لهم) خبر مقدم لـ(يكن) (شهداء) اسم (يكن) مؤخر: (إلا أنفسهم) بدل من (شهداء) مرفوع.

(٢) لو: شرطية غير جازمة (أنا) أن: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر و(نا) اسمها (كتبنا) الجملة خبر (أن) (أن اقتلوا) أن: تفسيرية، أو مصدرية فهي وما بعدها في تأويل مصدر مفعول به لـ(كتبنا) وعلى أنها تفسيرية فالجملة لا محل لها من الإعراب. ﴿أَوِ ٱخْرُجُوا۟ مِن دِيَٰرِكُم﴾ معطوف على الجملة التفسيرية.

(٣) ذكر مكي رحمه الله في «الكشف» (١/ ٣٩٢) أن قراءة الرفع أرجح؛ لأن أكثر المصاحف لا ألف فيها في (قليل)، ولأن عليه بني الإعراب، وهو الأصل في الإعراب، وعليه جماعة القراء.

(٤) ما لهم: (ما) نافية لا عمل لها. (لهم) خبر مقدم، (به) متعلق بمحذوف حال من (علم) أو من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، (من علم) (من) حرف جر زائد إعراباً مؤكد معنًى، (علم) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، (إلا اتباع الظن) منصوب على الاستثناء المنقطع.

فتقول: ما حضر الضيوفُ إلا سيارةٌ، بالرفع على أنه بدل من (الضيوف)، إذ يصح أن تقول: ما حضر إلَّا سيارة.

فإن لم يتحقق الشرط وجب النصب عند الجميع، نحو: ما زاد هذا المال إلا ما نقص. إذ لا يقال: زاد النقص.

وهذا معنى **قوله**: (ما استثنت إلا... إلخ) أي: ما استثنته (إلا) ـ أي: كانت أداة استثنائه ـ فإنه ينصب إذا كان الكلام تاماً، ولم يذكر الشرط الثاني، وهو الإيجاب؛ لأنه مفهوم من **قوله**: (أو بعد نفي أو كنفي انتخب إتباع ما اتصل) حيث نصَّ على أنه بعد النفي وشبهه يختار الإتباع في المتصل، والنصب وحده في المنقطع، إلا عند تميم فإنهم يجيزون الإبدال بالشرط المذكور، ففهم من ذلك أن الأول لا بد أن يكون موجباً.

وقوله: (انتخب إتباع ما اتصل) يفهم منه أن النصب جائز، كما تقدم.

* * *

تقدم المستثنى على المستثنى منه

٣١٨ ـ وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ ... يَأْتِي، وَلٰكِنْ نَصْبَهُ ٱخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلام موجباً ـ أي مثبتاً ـ أو غير موجب.

فإن كان موجباً وجب نصب المستثنى، كما تقدم، تقول: حضر إلا علياً الضيوفُ.

وإن كان غير موجب فالمختار نصبه، نحو: ما حضر إلا علياً الضيوف، ومنه قول الشاعر:

وَمَا لِيَ إلا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ... ومَا لِيَ إلا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ[1]

(١) الشيعة: بكسر الشين ـ الأنصار والأعوان. والمذهب: المقصد والطريقة. وقوله: (ما) نافية مهملة (لي) خبر مقدم (شيعة) مبتدأ مؤخر.

فقدم (الشاعر) المستثنى على المستثنى منه في الموضعين، وجاء به منصوباً. وقد روى رفعه فتقول: ما حضر إلا عليٌّ الضيوفُ. قال سيبويه: (حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحدٌ)[١] فيجعلون كلمة (أحدٌ) بدلاً. وبدل المرفوع مرفوع، ومنه قول حسان رضي الله عنه:

فَإِنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً   إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

فرفع المستثنى (إلا النبيون) مع تقدمه على المستثنى منه (شافع) والكلام منفي، وهذا مرجوح؛ لأن المستثنى إذا لم ينصب على الاستثناء فلا بد من رفعه على البدلية، إذ لا ثالث لهذين الوجهين، والبدل تابع، والتابع لا يجوز أن يتقدم على المتبوع.

ولهذا خرجه النحاة على أنه من الاستثناء المفرغ ـ الآتي بعد هذا ـ فيعرب المستثنى المتقدم على حسب ما يقتضيه العامل قبل (إلا) ويزول عنه اسم (المستثنى)، وما بعده بدل منه، (بدل كل من كل)، ويزول عنه اسم (المستثنى منه) وتكون (إلا) ملغاة، فقوله: (النبيون) فاعل (يكن) التامة (وشافع) بدل منه.

وهذا معنى **قوله**: (وغيرُ نصبِ سابقٍ... إلخ) أي: قد يأتي في كلام العرب على قلة غيرُ النصب (وهو الرفع) في المستثنى المتقدم إذا كان الكلام منفياً، ولكن النصب على الاستثناء هو المختار إن ورد؛ لأنه الفصيح الشائع.

وقوله: (إن ورد) أي: إن ورد عن العرب، ومعنى الاختيار: الحكمُ بأن نصبه أرجح؛ لأن ما ورد عنهم يُتبع نصباً أو رفعاً. ويحتمل أن المعنى: إن ورد منك بالتكلم به، فالاختيار على بابه.

* * *

(١) كتاب «سيبويه» (٢/ ٣٣٧).

الاستثناء المفرغ

٣١٩ ـ وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ (إِلَّا) لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ (ٱلَّا) عُدِمَا

تقدم الكلام على حكم المستثنى إذا كان المستثنى منه موجوداً وهو الاستثناء التام، وذكر ـ هنا ـ الاستثناء غير التام، وهو الاستثناء المفرَّغ.

تعريفه: هو ما حذف من جملته المستثنى منه.

شرطه: أن يكون الكلام غير موجب، بأن يسبق بنفي أو نهي أو استفهام[(١)].

نحو: لا يسدي النصيحة إلا المخلصون، وما صاحبت إلا الأخيارَ، لا تصلح الأمم إلا بالدينِ.

حكمه: أن يعرب ما بعد إلا على حسب العوامل قبلها، فيتفرغ ما قبلها للعمل فيما بعدها، وتعرب (إلا) ملغاة لا عمل لها فـ(المخلصون) فاعل في المثال الأول، و(الأخيار) مفعول به في المثال الثاني، و(بالدين) متعلق بالفعل (تصلح) في المثال الثالث، ومن ذلك قوله

(١) يشترط النحويون للاستثناء المفرغ تقدم نفي أو شبهه، معللين ذلك بأن وقوع المفرغ بعد الإيجاب يتضمن المحال أو الكذب، كأن يقول: أكرمت إلا زيداً، وخالف ابن الحاجب الجمهور، فأجاز وقوعه بعد الإثبات، وذلك في الفضلات، بشرط الإفادة نحو: قرأت إلا يوم الخميس؛ لأنه يجوز أن يقرأ الأيام كلها إلا يوماً. وما ورد من مجيء المفرغ بعد الإثبات فهو مؤول ـ عندهم ـ على أن الإثبات يراد به النفي كقوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢] فـ(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر، مفعول (يأبى) فهذا استثناء مفرغ بعد الإثبات، لكنهم يقولون إن معنى (يأبى) أي: لا يريد، والحق أنه لا داعي لهذا التأويل، ولا مانع من القول بوقوع الاستثناء المفرغ بعد الإثبات استناداً إلى ما ورد في القرآن الكريم من الآيات المتعددة، التي بلغت ثماني عشرة آية، وفي بعضها من التوكيد ما يبعد تأويل الإثبات بنفي، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] وقال تعالى: ﴿لَتَأْتُنَّنِى بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ﴾ [يوسف: ٦٦] ولو أن ابن الحاجب استدل بهذه الآيات لكان أجمل، وأما المثال الذي أورده (قرأت إلا يوم كذا) فإنه لم يخرج عن تعليل النحويين، فهل من المستطاع أن يقرأ الإنسان في جميع أيامه حتى وهو طفل رضيع؟ أليس هذا من الكذب الذي منعوا وقوع المفرغ بعد الإثبات بسببه؟ وأين الإفادة في هذا المثال؟ (راجع: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» للأستاذ محمد عضيمة [الجزء الأول، القسم الأول ص(٨)، (١٧٢)].

تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [البقرة: ٩٩]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّۚ﴾ [النساء: ١٧١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

وهذا معنى **قوله**: (وإن يفرغ... إلخ) أي: إذا كان العامل قبل (إلا) مفرغاً (أي: متجهاً للعمل فيما بعدها) فإن تأثيره فيما بعدها يقوم على افتراض أنها غير موجودة.

وهذا من الناحية الإعرابية ـ كما ذكرنا ـ أما من الناحية المعنوية فحكمها باق وهو استثناء ما بعدها عن حكم ما قبلها.

* * *

أحكام «إلا» إذا كانت مكررة

٣٢٠ ـ وَأَلْغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَـ(لَا ... تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا)
٣٢١ ـ وَإِنْ تُكَرَّرْ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ ... تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ
٣٢٢ ـ في وَاحِدٍ مِمَّا بِـ(إِلَّا) اسْتُثْنِي ... وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي
٣٢٣ ـ وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ ... نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ
٣٢٤ ـ وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئْ بِوَاحِدِ ... مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ
٣٢٥ ـ كَـ(لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِي) ... وَحُكْمُهَا في الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ

تقدم الكلام على (إلا) غير المكررة، وذكر في هذه الأبيات حكم (إلا) المكررة، وهي نوعان:

الأول: أن يكون تكرارها بقصد التوكيد اللفظي المحض وتقوية (إلا) الاستثنائية الأولى، ولا تفيد استثناء جديداً. ولها موضعان:

الأول: أن تقع بعد الواو العاطفة، نحو: ما أحضرت الكتب إلا النحو وإلا البلاغة، فـ(إلا) زائدة للتوكيد، وما بعدها معطوف على ما قبلها.

الثاني: أن يقع بعدها لفظ يتفق مدلوله مع ما قبلها، وهذا في باب البدل، نحو: ما أكرمت إلا خالداً إلا أخاك.

فـ(إلا) زائدة للتوكيد و(أخاك) بدل من (خالداً) ولو حذفت (إلا) من المثالين لم يتغير الإعراب.

وهذا معنى **قوله**: (وألغ إلا) أي: اعتبر (إلا) ملغاة؛ أي: غير موجودة إذا كانت للتوكيد، وأعرب ما بعدها بإعراب ما قبلها، ثم ذكر المثال. و(العَلا) بفتح العين هو اسم الفتى، فالفتى هو: العَلاءُ، والعَلاءُ هو الفتى، فهو بدل منه أو عطف بيان و(العَلا) بالقصر للضرورة.

النوع الثاني من أنواع (إلا) المكررة: أن يكون تكرارها لغير التوكيد، وهي التي يقصد بها ما يقصد بالأولى من الاستثناء، ولو حذفت لما فهم ذلك، ولها حالتان:

الأولى: أن يكون الكلام مفرغاً، فيعرب واحد من المستثنيات بما يقتضيه العامل قبل (إلا)، وينصب الباقي، نحو: ما حضر إلا عليٌّ إلا بكراً إلا خالداً، فـ(علي) فاعل حضر، (وبكراً) و(خالداً) منصوبان على الاستثناء.

وهذا معنى **قوله**: (وإن تكرر لا لتوكيد...) وفي بعض النسخ (دون توكيد) أي: وإن تكررت (إلا) لا لتوكيد ففي حالة التفريغ ـ وهو حذف المستثنى منه ـ اترك العامل يؤثر في واحد مما استثنيته بـ(إلا) وانصب باقي المستثنيات (ليس عن نصب سواه مغني) أي: غنى، والمعنى: وليس الواحد مغنياً عن نصب سواه، ووقف على قوله: (مغني) بالسكون على لغة ربيعة، وإلا فحقه النصب، والمراد بالعامل: ما قبل (إلا)[1].

الحالة الثانية: أن يكون الكلام غير مفرغ. فإن تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع، سواء كان الكلام موجباً أو غير موجب، نحو: حضر إلا علياً إلا بكراً إلا خالداً الطلابُ، وما حضر إلا علياً إلا بكراً إلا خالداً القومُ.

---

(١) انظر: «حاشية ابن الحاج على شرح المكودي» (١/ ١٦٧، ١٦٨).

وإن تأخرت وكان الكلام موجباً وجب نصب الجميع، نحو: خرج الضيوف إلا علياً إلا بكراً إلا خالداً. وإن كان غير موجب عومل واحد منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء، ونصب الباقي، فتقول: ما حضر الضيوف إلا عليٌّ إلا بكراً إلا خالداً، فـ(علي) بدل مما قبله. ويجوز نصبه على الاستثناء، كما تقدم أول الباب.

وهذا معنى **قوله**: (ودون تفريغ...) أي: الحالات التي ليس فيها تفريغ ـ وذلك بذكر المستثنى منه ـ إن تقدمت المستثنيات وجب نصبها، وإن تأخرت نصبت كلها، فإن كان الكلام غير موجب عومل واحد منها بما يستحقه لو لم تتكرر (إلا)، ثم مثَّل: فـ(امرؤ) بدل من واو الجماعة بدل بعض من كل، و(علي) مستثنى منصوب، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة[1].

وأشار **بقوله**: (وحكمها في القصد حكم الأول) إلى أن المستثنيات كلها مقصودة كالمستثنى الأول، فيثبت لها ما يثبت للأول من دخول في الحكم أو خروج.

فإن كان المستثنى الأول داخلاً في الحكم ـ وذلك في غير الموجب ـ فما بعده داخل؛ كقولك: ما حضر الضيوف إلا عليٌّ إلا بكراً إلا عصاماً، فـ(عليٌّ) وهو المستثنى الأول داخل في إثبات الحضور له، فكذا ما بعده، وإن كان خارجاً ـ وذلك في الموجب ـ فما بعده خارج؛ كقولك: حضر الضيوف إلا علياً إلّا بكراً إلا عصاماً، فـ(علياً) وهو المستثنى الأول خارج عن إثبات الحضور له، فكذا ما بعده.

---

(١) ذكر ابن مالك في «الكافية وشرحها» (٤/١٩٧٩) أن ربيعة تقف على المنصوب المنون بالتسكين، نحو: رأيت زيدْ. كما يقال: جاء زيدْ. ومررت بزيدْ. قال ابن عقيل: (والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة، ففي أشعارهم الوقف كثيراً جداً على المنصوب المنون بالألف، فكأن الذي اختصوا به جواز الإبدال)، انظر: «المساعد على تسهيل الفوائد» (٤/٣٠٣). وقد مضى ذكر ذلك في آخر باب «العلم»، ويذكر في أول «الوقف» إن شاء الله.

حكم المستثنى بـ«غير»

٣٢٦ ـ وَٱسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِـ(غَيْرٍ) مُعْرَبَا   بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِـ(إِلَّا) نُسِبَا

هذا هو القسم الثاني من أدوات الاستثناء، وهو ما كان اسماً، وهو: (غير) و(سوى).

فأما (غير) فمعناها: إفادة المغايرة؛ أي: الدلالة على أن ما بعدها مغاير لما قبلها في الحكم، مثال ذلك: خرج الطلاب غير محمدٍ، والمعنى: أنهم خرجوا مغايرين ومخالفين في هذا الأمر (محمداً) فهو لم يخرج.

وفيها بحثان:

١ ـ بحث في المستثنى بعدها. وحكمه: الجر بها لإضافتها إليه.

٢ ـ بحث في إعرابها؛ لأنها اسم. وحكمها: أنها تعرب بما كان يعرب به المستثنى بعد (إلا) على التفصيل السابق، فتقول: حضر الضيوف غيرَ خالدٍ، بنصب (غير) على الاستثناء؛ لأنه كلام تام موجب كما تقول: حضر الضيوف إلا خالداً، بنصب (خالد) وتقول: ما حضر الضيوف غيرُ خالد أو غيرَ خالد، بالاتباع والنصب، وتقول: ما حضر غيرُ خالد، برفع (غير) وجوباً؛ لأنه استثناء مفرغ، وتقول: ما حضر الضيوف غيرَ سيارة، بنصب (غيرَ) عند غير بني تميم، وبالإتباع عندهم.

وهذا معنى **قوله**: (واستثن مجروراً... إلخ) أي: استثن بكلمة (غير) مستثنى مجروراً دائماً حالة كون (غير) معرباً بالإعراب الذي نسب وثبت للمستثنى بـ(إلا).

واعلم أن استعمال (غير) في باب الاستثناء قليل، والأصل في استعمالها أنها تقع صفة[1] لنكرة، نحو: سلمت على طالبٍ غيرِ علي. قال تعالى عن الكفار: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا

---

(١) وهي مؤولة بالمشتق (مغاير) لأنها اسم جامد، والنعت لا يكون في الأغلب إلا مشتقاً أو مؤولاً به، كما سيأتي إن شاء الله في بابه.

نَعۡمَلُۚ﴾ [فاطر: ٣٧]، أو صفة لشبه النكرة، وهو المعرفة المراد منها الجنس؛ كقوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ[1] ۝٧﴾ [الفاتحة: ٦ ـ ٧] فكلمة (غير) مجرورة، وهي صفة للاسم الموصول قبلها[2] المراد به جنسٌ لا قومٌ بأعيانهم. والمعرَّفُ الذي يراد به الجنس قريب من النكرة. وقد تقع مبتدأ أو خبراً لناسخ، وغير ذلك[3].

❊ ❊ ❊

٣٢٧ ـ وَلِـ(سِوًى) (سُوًى) (سَوَاءٍ) ٱجْعَلَا ... عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِـ(غَيْرٍ) جُعِلَا

حكم المستثنى بـ«سوى»

يكثر استعمال (سوى) في باب الاستثناء، وفيها لغات (سِوىً)، سُوىً، سَواءٍ، سِواءٍ) والمستثنى بها كالمستثنى بـ(غير) في وجوب جره لإضافتها إليه، نحو: كتبت الواجب سوى صفحتين، ما ينفع الإنسان سوى عمله الصالح.

وأما (سوى) ففيها قولان:

الأول: أنها ظرف مكان[4] منصوب على الظرفية، ولا تخرج عن الظرفية إلى غيرها، وما جاء من كلام العرب شيء استعملت فيه اسماً غير ظرف فهو مؤول، أو ضرورة من ضرورات الشعر.

الثاني: أنها كـ(غير) معنى وإعراباً، فتكون مرفوعة أو منصوبة أو

---

(١) صراط: بدل من صراط الأول. ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ الواو عاطفة. لا: للتأكيد ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ معطوف على (غير) مجرور مثله، وعلامة جره الياء.

(٢) فإن قيل: كيف وقعت (غير) صفة للاسم الموصول وهو معرفة وهي نكرة؟ فالجواب: أن من النحويين من قال: إنها تتعرف بالإضافة إلى المعرفة، لا سيما إذا وقعت بين ضدين، فإن الغيرية تنحصر فتعرف بالإضافة، والذين قالوا: لا تتعرف، قالوا: إنها صفة للموصول وحده من غير الصلة، وهو بمنزلة النكرة.

(٣) وسيأتي لها زيادة بحث في باب «الإضافة» إن شاء الله تعالى.

(٤) هي في الأصل صفة للمكان، كما في قوله تعالى: ﴿مَكَانٗا سُوٗى﴾ [طه: ٥٨] أي: مستوياً، ثم استعمل موضع مكان، ثم موضع بدل، فإذا قلت: قام القوم سوى زيد، فمعناه: بدل زيد، والظاهر أنها مثل (غير) فلا فرق بين هذا وقولك: قام القوم غير زيد.

مجرورة، على التفصيل المتقدم في (غير)، وهذا اختيار ابن مالك، وهو الراجح لكثرة الشواهد نثراً ونظماً، على أنها متصرفة تتأثر بالعوامل المختلفة[(١)].

فمن استعمالها مجرورة قوله ﷺ: «**دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسها**» رواه مسلم، وقوله ﷺ: «**ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة السوداء في الثور الأبيض أو كالشعرة البيضاء في الثور الأسود**» متفق عليه، واللفظ لمسلم.

وقول الشاعر:

ولا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ إذا جَلَسُوا مِنَّا ولا مِنْ سِوَائِنَا[(٢)]

ومن استعمالها مرفوعة قول الآخر:

وإذا تُباعُ كَرِيمَةٌ أو تُشْتَرىٰ فَسِوَاكَ بَائِعُها وأَنْتَ المُشْتَرِي[(٣)]

ف(سواك) مبتدأ و(بائعها) خبر.

وقول الآخر:

ولَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا[(٤)]

ف(سوى) فاعل.

ومن استعمالها منصوبة قول الشاعر:

---

(١) من النحاة من قال: إنها تستعمل ظرفاً وغير ظرف، والأول أكثر. وابن مالك والكوفيون يرون أن الاستعمالين سواء، وليس أحدهما ضرورة ولا خاصاً بالشعر.

(٢) المعنى: لا ينطق كلمة السوء والفحشاء من كان من هؤلاء القوم إذا جلسوا من أجلنا ولا من غيرنا، والبيت استدل به سيبويه على أن (سوى) ظرف غير متصرف ولا تفارقها الظرفية إلا في ضرورة الشعر. ورُدَّ عليه بـ(عند) فإنه ظرف ويدخل عليه (من) فالبيت عند سيبويه ضرورة، لكن مجيئها مجرورة بـ(من) دليل على أنها تتأثر بالعوامل.

(٣) المعنى: إذا زهد الناس في تحصيل المكارم فأنت الذي ترغب فيها وتسارع إليها.

(٤) المعنى: عندما صرح وظهر الشر وانتهت المهادنة، ولم يسبق سوى الظلم الصريح جازيناهم بما فعلوا ودناهم كما دانوا.

خَلَا اللهِ لا أَرْجُو سِوَاكَ وإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا[(١)]

فـ(سواك) مفعول به.

وهذا معنى **قوله**: (ولِسِوىً سُوىً... إلخ) أي: اجعل ـ على القول المختار لـ(سِوىً) بالكسر والقصر (وسُوىً) بالضم والقصر (وسَواءٍ) بالفتح والمد ـ ما جعل لـ(غير) من الأحكام؛ لأنها مثلها.

وأشار **بقوله**: (على الأصح) إلى مخالفة من يقول: إنها ظرف غير متصرف. وهو الخليل وسيبويه.

* * *

حكم المستثنى بـ«ليس ولا يكون» وبـ«خلا وعدا»

٣٢٨ ـ وَٱسْتَثْنِ نَاصِبًا بِـ(لَيْسَ) وَ(خَلَا) وَبِـ(عَدَا)، وَبِـ(يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)

٣٢٩ ـ وَٱجْرُرْ بِسَابِقَيْ (يَكُونُ) إِنْ تُرِدْ وَبَعْدَ (مَا) ٱنْصِبْ، وَٱنْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

٣٣٠ ـ وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

ذكر في هذه الأبيات القسم الثالث والرابع من أدوات الاستثناء، وهو ما كان فعلاً، أو متردداً بين الفعلية والحرفية.

فالقسم الثالث: ليس، ولا يكون، وهما فعلان ناسخان جامدان وحكم المستثنى بهما وجوب النصب لأنه خبرهما، نحو: قرأت الكتاب ليس صفحة. أو: لا يكون صفحة، ومنه قوله ﷺ: «**ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا، ليس السنَّ والظُّفُرَ**»[(٢)] متفق عليه.

أما اسمهما فضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو) يعود على البعض المفهوم من الكل السابق الذي هو المستثنى منه، فمعنى: قرأت الكتاب ليس صفحة، أن المقروء كلٌّ استُثني بعضه؛ أي: قرأت الكتاب ليس بعضُ الكتاب المقروء صفحةً.

وجملة الاستثناء (ليس صفحة) في محل نصب حال، أو مستأنفة

---

(١) سيأتي قريباً معناه وإعرابه إن شاء الله.

(٢) أي: لا تجوز التذكية بالسن؛ لأنه عظم، والظفر لأنه مدى الحبشة، كما في تمام الحديث، والمدية: السكين.

فلا محل لها من الإعراب، ويبقى ارتباطها بما قبلها من الناحية المعنوية فقط.

والقسم الرابع: خلا، وعدا، ويجوز في المستثنى بهما وجهان:

الأول: الجر على أنهما حرفا جر، نحو: نجح الطلاب خلا جابرٍ. فـ(خلا) حرف جر و(جابر) اسم مجرور، حكى سيبويه[١] أن بعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبدِ الله، (بالجر)، وحكى الأخفش قول الشاعر:

خلا اللهِ لا أرجو سواكَ وإنما ... أَعُدُّ عيالي شعبةً من عيالكا[٢]

وحكى سيبويه والأخفش الجر بـ(عدا) في قول الشاعر:

أَبَحْنَا حيَّهُمْ قَتْلاً وأَسْراً ... عَدَا الشَّمْطَاءِ والطِّفْلِ الصَّغِيرِ[٣]

والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما، كما مثلنا، وبما يشبهه إن لم يوجد في الكلام فعل، نحو: القوم إخوتك خلا صالح[٤].

الثاني: النصب: على أنهما فعلان جامدان، وفاعلهما ضمير مستتر وجوباً، ومرجع الضمير ومحل الجملة الإعرابي، كما تقدم في (ليس).

---

(١) (٢/٣٤٩).

(٢) المعنى: غير الله تعالى لا أرجو سواك، فأنت أهل للإحسان إلي وإلى عيالي الذين اعتبرهم فريقاً من عيالك. وقوله: (عيالي) مفعول أول لـ(أعد) والياء مضاف إليه. (شعبة) مفعول ثان.

(٣) أبحنا: أهلكنا. حيهم: الحي هو القبيلة. والمباح في الأصل ما لا يمنع منه مانع. الشمطاء: العجوز. قوله: (قتلاً) تمييز، وقوله: (عدا الشمطاء والطفل الصغير) مجرور بـ(عدا)، والصغير: صفة، والدليل على الجر البيت الذي قبله وهو:

تركنا في الحضيض بنات عوج ... عواكف قد خضعن إلى النسور

و(الحضيض): قرار الأرض، و(بنات عوج): أي: بنات خيول عوج جمع أعوج وهو فرس مشهور عند العرب. (قد خضعن) أي: ذللن.

(٤) وقيل الجار والمجرور في موضع نصب عن تمام الكلام؛ أي: تمام الجملة قبلهما، فتكون هي الناصبة. وهذا مطرد، سواء وجد فعل أو لا.

وتدخل عليهما (ما) المصدرية، فيتعين كونهما فعلين، ونصب ما بعدهما، ومنه قول الشاعر:

ألا كلُّ شَيءٍ ما خَلَا اللهَ باطلُ وكلُّ نَعِيمٍ لا مَحَالةَ زَائِلُ[١]

وتقول: خرج الضيوف ما خلا علياً، فـ(ما) مصدرية، و(خلا) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر ـ كما تقدم ـ و(علياً) مفعول به، و(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل نصب حال. مؤول بالمشتق. والتقدير: خرج الضيوف مجاوزين علياً. أو ظرف زمان؛ أي: وقت مجاوزتهم علياً.

وأجاز بعض النحاة الجر بهما بعد (ما) على اعتبار (ما) زائدة. وهذا رأي ضعيف[٢] وما ورد عن العرب لا يقاس عليه لشذوذه، دون احتياج إلى تأويل.

وهذا معنى **قوله**: (واستثن ناصباً... إلخ) أي: استثن بالأدوات المذكورة، ناصباً للمستثنى بها، وأشار **بقوله**: (وبيكون بعد لا..) على أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير (يكون) وهو المضارع للغائب، ولا يستعمل معه من أدوات النفي غير (لا)، ثم ذكر في البيت الثاني أنه يجوز لك جر المستثنى بالأداتين السابقتين على (يكون) ـ إن شئت ـ وهما (خلا، وعدا) وإن شئت فانصبه، ويكون النصب واجباً إذا تقدمت (ما)، ثم أشار إلى رأي لبعض النحاة، وهو أنهما قد يجران المستثنى أحياناً مع وجود (ما) قبلهما على اعتبارها زائدة، ثم أوضح في

---

(١) المعنى: كل شيء في هذه الدنيا فهو إلى الزوال، إلا المولى ﷻ، وكل نعيم في هذه الدنيا فهو ذاهب ومنتهي، فليعتبر بذلك المعتبرون، وقوله: (لا محالة) لا: نافية للجنس، و(محالة): اسمها، وخبرها محذوف و(زائل) خبر المبتدأ (كل).

(٢) وذلك لأنهم إن قالوه بالقياس على زيادة (ما) مع بعض الحروف فهو فاسد؛ لأن (ما) تزاد بعد الجار نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ وهنا زيدت قبل الجار. فظهر الفرق بين المقيس والمقيس عليه، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به.

البيت الثالث أنهما في حالة جرهما المستثنى يعتبران حرفي جر، وأنهما في حالة نصبه يعتبران فعلين.

وقوله: (وحيث جرا فهما حرفان) (حيث) اسم شرط عند من لا يشترط اقترانه بـ(ما)، وهو الفراء، وتكون الفاء في قوله: (فهما) واقعة في جواب الشرط؛ لأنه جملة اسمية، أو تكون (حيث) ظرفاً على رأي الجمهور، وهو متعلق بقوله: (حرفان) لأنه بمعنى: تثبت حرفيتهما حيث جرا، وتكون الفاء قد دخلت لتنزيل الظرف منزلة الشرط.

* * *

حكم المستثنى بـ«حاشا»

٣٣١ ـ وَكَـ(خَلَا) (حَاشَا)، وَلَا تَصْحَبُ (مَا) وَقِيلَ: (حَاشَ) وَ(حَشَا) فَٱحْفَظْهُمَا

ذكر في هذا البيت (حاشا) وهي شبيهة بـ(خلا) في أنها تكون حرف جر، ويكون المستثنى بها مجروراً، وهذا هو الكثير، وتكون فعلاً ويكون المستثنى بها منصوباً ـ كما تقدم ـ ومنه قول الشاعر:

حَاشَا قُرِيشًا فإنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ على البَرِيَّةِ بالإسلامِ والدِّينِ

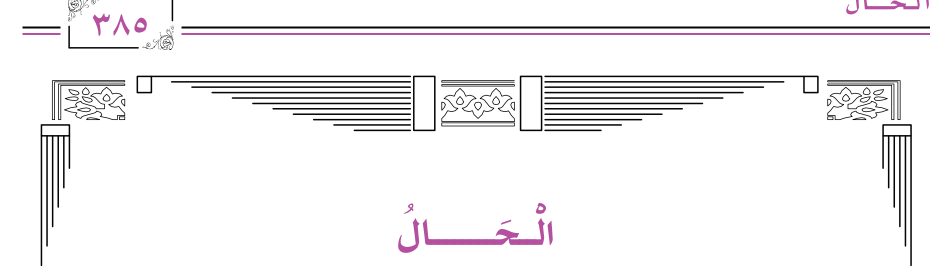
فـ(حاشا) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو) يعود على البعض المفهوم من الكل السابق، و(قريشاً) مفعول به لحاشا.

ودخول (ما) المصدرية على (حاشا) قليل. حتى إن أكثر النحويين منعه، ومن أجازه استدل بقول الشاعر:

رأيتُ النَّاسَ ما حَاشَا قُرِيشًا فإنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا[1]

وهذا معنى **قوله**: (وكخلا حاشا) أي: إن (حاشا) شبيهة بـ(خلا) في كل أحكامها، لكن لا تجيء (ما) قبل (حاشا) ثم ذكر أن فيها لغات، أشهرها (حاش) بحذف الألف الأخيرة. و(حشا) بحذف الأولى، والله أعلم.

(١) رأى هنا ـ علمية ـ والناس: مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف تقديره: رأيت الناس أقلَّ منا أو دوننا، ونحو ذلك، (ما حاشا): ما: مصدرية، وحاشا: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر، (قريشاً): مفعول به، (فإنا): الفاء للتعليل، (نحن) توكيد للضمير المتصل الواقع اسماً (لإنَّ). (فَعالاً) بفتح الفاء تمييز، ويجوز أن تكون الفاء زائدة في قوله: (فإنا) والجملة هي المفعول الثاني لرأى.



الْحَـــالُ

٣٣٢ ـ الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ   مُفْهِمُ فِي حَالِ كَـ(فَرْدًا أَذْهَبُ)   تعريف الحال

الحال نوعان:

١ ـ حال مؤكدة: وهي التي لا تفيد معنى جديداً سوى التوكيد ويأتي ذكرها في آخر الباب.

٢ ـ حال مُؤَسِّسَة أو مُبَيِّنة: وهي:

وصف[1] فضلة منصوب، يبين هيئة صاحبه عند وقوع الفعل.

والمراد بالوصف: ما دل على معنى وذات، كـ(راكبٌ وفَرِحٌ ومسرورٌ) ونحوها. والوصف جنس يشمل الحال والخبر والنعت.

والمراد بالفضلة هنا: ما ليس ركناً في الإسناد[2]، وأصل الفضلة: ما يمكن الاستغناء عنه غالباً؛ كالمفاعيل.

ومعنى: يبين هيئة صاحبه: صاحب الحال هو ما يبين الحال هيئته كالفاعل أو نائب الفاعل أو المفعول به وغيرها[3]، والمراد بيان صفته

---

(١) هذا التعريف باعتبار الغالب. فقد تكون غير وصف. كما سيأتي.

(٢) وذلك لأن بعض الأحوال بمنزلة العمدة في إتمام المعنى الأساسي للجملة، أو في منع فساده. فالأولى كالحال التي تسد مسد الخبر، كما تقدم في مواضع حذف الخبر وجوباً نحو: احترامي الطالب مهذباً. فإن المعنى الأساسي للجملة لا يتم إلا بذكر الحال، والثانية كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾ [آل عمران: ١٩١] وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿١٦﴾﴾ [الأنبياء: ١٦] فلو حذف الحال لفسد المعنى؛ لأنه يصير نفياً.

لهذا اضطر النحاة إلى أن يعرفوا الفضلة في باب الحال تعريفاً خاصاً، ولو قالوا: في التعريف: الحال وصف ليس ركناً في الإسناد، لكان أدق.

(٣) وذلك كالمبتدأ على القول الراجح، وهو صحة مجيء الحال من المبتدأ، أو =

وقت وقوع الفعل، وتعرف الدلالة على الهيئة بوضع سؤال مصدّر بـ(كيف؟) يكون جوابه لفظ الحال.

مثال ذلك: حضر الضيف ماشياً، فـ(ماشياً) حال من الفاعل. وهو وصف؛ لأنه اسم فاعل، وفضلة: لأنه ليس ركناً في الإسناد، فهو زائد على المسند (حضر) والمسند إليه (الضيف)، وبَيَّنَ هيئة الاسم الذي قبله، فيصح أن يقال: كيف جاء الضيف؟ فيقال: ماشياً، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱدۡعُوهُ مُخۡلِصِينَ﴾ [الأعراف: ٢٩] فـ﴿مُخۡلِصِينَ﴾ حال من الفاعل، وهو الواو، وقوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [البقرة: ٢١٣]، فـ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ حال من المفعول ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا غَنِمۡتُمۡ حَلَٰلࣰا طَيِّبࣰاۚ﴾ [الأنفال: ٦٩] فـ﴿حَلَٰلࣰا طَيِّبࣰا﴾ حالان من الموصول المجرور.

وخرج بذكر الوصف، نحو: رجعتُ القهقرى. فإنه وإن كان مبيناً لهيئة الفاعل. إلا أنه ليس بوصف، بل هو اسم للرجوع إلى الخلف.

وخرج بذكر الفضلة: الوصف الواقع عمدة؛ كالخبر، نحو: عماد مسرور.

وبذكر الدلالة على الهيئة: التمييز المشتق، نحو: لله دَرُّهُ فارساً. فإنه تمييز لا حال، إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة، بل التعجب من فروسيته. ووقع بيان الهيئة ضمناً.

وكذا النعت المنصوب، نحو: رأيت رجلاً واقفاً، فإنه لم يسق لبيان الهيئة، وإنما لتخصيص المنعوت، ووقع بيان الهيئة ضمناً.

= ما أصله المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿وَمِن قَبۡلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامࣰا وَرَحۡمَةࣰۚ﴾ [هود: ١٧] فـ(إماماً) حال من (كتاب موسى) الواقع مبتدأ، خبره الجار والمجرور قبله، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ عِندَ رَبِّهِمۡ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ۝٣٤﴾ [القلم: ٣٤] فـ(عند) ظرف متعلق بمحذوف حال من (جنات النعيم) الواقعة اسماً لـ(إنَّ) مؤخراً.

وإذا كان مجيء الحال من المبتدأ مؤيداً بالسماع فلا قيمة للرأي الذي يرفض ذلك ولا يجيزه بناءً على تعليل مدون في كتب النحو.

وهـذا مـعـنـى **قـولـه**: (الـحـال وصـف... إلـخ) أي: إن الـحـال هـو الوصف المشتق الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة صاحبه وصفته. مثل: فرداً أذهب، ففرداً حال بمعنى منفرداً، وفيه القيود المذكورة، وقد أفاد المثال جواز تقديم الحال على عاملها، وسيأتي إن شاء الله، **وقوله**: (مفهمُ) يقرأ بلا تنوين؛ لأنه على حذف المضاف إليه، وكذا: (في حالِ) لأن المضاف إليه منوي الثبوت؛ أي: مفهمُ معنًى في حال كذا.

واعلم أن لفظ (حال) يجوز في لفظه وضميره ووصفه وغير ذلك التذكير والتأنيث، والأحسن في لفظه التذكير، وفي ضميره ووصفه التأنيث، وقد ورد الاستعمالان في النظم، فتأمل ذلك في الأبيات الآتية في هذا الباب.

* * *

٣٣٣ ـ وَكَـوْنُـهُ مُـنْـتَـقِـلًا مُـشْـتَـقَّـا يَغْلِبُ، لٰكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقَّا

أوصاف الحال
١ ـ منتقلة
٢ ـ مشتقة

للحال أربعة أوصاف:

الأول: أن تكون منتقلة لا ثابتة، وهذا غالب لا لازم، والمنتقلة: هي التي تبين هيئة صاحبها مدة مؤقتة، نحو: جاء بكر ضاحكاً، رأيت زياداً واقفاً.

والثابتة: هي الملازمة لصاحبها لا تفارقه، وتقع الحال وصفاً ثابتاً في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يدل عاملها على تجدد صاحبها، بأن يكون صاحبها فرداً من نوع يستمر فيه الخلق والإيجاد، نحو: خلق الله الزَّرَافة[1] يديها أطولَ من رجليها، فـ(يديها) بدل بعض، و(أطول) حال لازمة من (يديها)، والعامل: خلق، وهو يدل على تجدد هذا المخلوق؛ أي:

(١) الزرافة: بفتح الزاي، وضمها، حيوان طويل اليدين قصير الرجلين فيها شبه بكثير من الحيوان. راجع: «حياة الحيوان الكبرى» للدميري (٢/ ٥).

إيجاد أمثاله. واستمرار هذا الإيجاد في الأزمنة المقبلة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

الثانية: أن يكون الحال مؤكدة إما لعاملها، كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، أو لصاحبها؛ كقوله تعالى: ﴿لَءَامَنَ(١) مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩].

أو مؤكدة لمضمون جملة قبلها، بشرط أن يكون هذا المضمون أمراً ثابتاً ملازماً في الغالب، فيتفق معنى الحال ومضمون الجملة، نحو: هشام أبوك عطوفاً. فـ(عطوفاً)، حال من (أب) الذي هو صاحبها. ومعنى هذه الحال وهو (العطف) يوافق المعنى الضمني للجملة التي قبلها؛ لأن مضمون الجملة (هشام أبوك) أنه عطوف... وهذا أمر ثابت وملازم في الغالب، فاتفق معنى الحال ومضمون الجملة.

الثالثة: في أمثلة مسموعة لا ضابط لها؛ كقولهم: دعوت الله سميعاً، وقوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨] فـ(قائماً) حال لازمة.

الوصف الثاني للحال: أن تكون مشتقة لا جامدة وهذا ـ أيضاً ـ غالب لا لازم، فتقع الحال جامدة.

وهي نوعان:

الأول: جامدة مؤولة بالمشتق(٢): وأشهر مواضعها أربعة، ذكر ابن مالك منها ثلاثة فقال:

(١) لآمن: اللام رابطة لجواب لو في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ﴾ (آمن) فعل ماض، (من) اسم موصول فاعل، (في الأرض) صلة، (كلهم) كل: توكيد معنوي للموصول، و(هم) مضاف إليه، (جميعاً) حال مؤكدة من الاسم الموصول.

(٢) يرى بعض النحاة أنه لا حاجة إلى تكلف تأويل الحال الجامدة بمشتق؛ لأن الحال هو المبين للهيئة، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بالمشتق.

مجيء الحال جامدة

٣٣٤ ـ وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي   مُـبْـدِي تَـأَوُّلٍ بِـلَا تَـكَـلُّـفِ
٣٣٥ ـ كَـ(بِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدْ)   وَ(كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا)، أَيْ: كَأَسَدْ

فالأول: أن تدل على تشبيه، نحو: هجم القائد على العدو أسداً. فـ(أسداً) حال من الفاعل، وهي جامدة مؤولة بالمشتق[1]؛ أي: شجاعاً أو مشبهاً الأسد.

الثاني: أن تدل على مفاعلة (أي: وقوع الفعل من شخصين) نحو: سلمت البائع نقوده يداً بيد، فـ(يداً) حال من الفاعل والمفعول معاً، وهي جامدة مؤولة بالمشتق؛ لأن معناها: مقابضة، وتأويلها: متقابِضَين. ونحو: كلمت الصديق فاه إلى فيّ؛ أي: (فمه إلى فمي)، فـ(فاه) حال من الفاعل والمفعول معاً، وهي جامدة مؤولة بالمشتق؛ لأن معناها مشافَهَة. وتأويلها: متشافِهَين.

الثالث: أن تدل على سعر، نحو: بع القمح صاعاً بثلاثة؛ أي: مُسَعَّراً كل صاع بثلاثة.

الرابع: أن تدل على ترتيب، نحو: خرج الطلاب ثلاثةً ثلاثةً؛ أي: خرجوا مترتبين، ونحو: تعلموا المسائل واحدةً واحدةً؛ أي: مترتبات.

وضابط هذا النوع: أن يذكر المجموع أولاً ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكرراً، ومن مجموع الكلمتين المكررتين تنشأ الحال المؤولة الدالة على الترتيب، ولا يحدث الترتيب من حال واحدة فقط.

---

(١) تقدم أن الجامد من الأسماء هو ما لم يؤخذ من غيره. والمشتق. هو الذي أخذ من غيره. والجامد الاسمي قسمان: اسم ذات، وهو ما له صورة محسوسة مثل: كتاب، باب، جدار. واسم معنى، وهو ما كان من مدركات العقل وليس له جسم نحو: جلوس، ضرب، علم، وغير ذلك، والمشتق مثل: قائم، فهو مأخوذ من القيام.

أما الإعراب فاللفظ الأول: حال من الفاعل وهو (الطلاب) والثاني المكرر توكيد لفظي، أو معطوف على الأول بعاطف مقدر، هو (الفاء) أو (ثم).

وهذا معنى **قوله**: (ويكثر الجمود في سعر... إلخ) أي: يكثر مجيء الحال جامدة (في سعر) أي: في الأشياء التي تُسَعَّر (وفي مبدي تأول بلا تكلف) أي: في كل موضع يظهر تأويل الحال بالمشتق بلا تكلف، ومن ذلك ما دل على سعر ـ كما ذكر ـ ويكون قوله: (وفي مبدي...) معطوفاً على ما قبله، من عطف العام على الخاص، ثم مثل للمبدي التأول دون تكلف **فقال**: (كبعه مدّاً بكذا... إلخ) فذكر ثلاثة أنواع، كما تقدم، **وقوله** في البيت السابق (ليس مستحقًّا) بكسر الحاء المهملة اسم فاعل، وبالفتح اسم مفعول.

النوع الثاني من الحال الجامدة: غير مؤولة بالمشتق. وهذا لم يتعرض له ابن مالك، ولكن أذكر أهم مواضعه من باب إتمام الموضوع.

فالأول: أن تكون الحال الجامدة موصوفة بمشتق، نحو: وقف سور البلد سداً حائلاً، فـ(سداً) حال جامدة، وصفت بالمشتق (حائلاً)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧] فـ﴿بَشَرًا﴾ حال من فاعل تمثل. و﴿سَوِيًّا﴾ صفة.

وهذه الحال الجامدة تسمى (الحال المُوَطِّئة) بكسر الطاء؛ أي: الممهدة لما بعدها؛ لأنها تمهد الذهن وتهيئه لما يجيء بعدها من الصفة التي لها الأهمية الأولى دون الحال. فإن الحال غير مقصودة، بل هي وسيلة إلى النعت الذي بعدها.

الثاني: أن تكون الحال دالة على عدد، نحو: انتهى الشهر ثلاثين يوماً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗۚ﴾ [الأعراف: ١٤٢]. فـ﴿أَرۡبَعِينَ﴾ حال من ﴿مِيقَٰتُ﴾ و﴿لَيۡلَةٗ﴾ تمييز.

الثالث: أن تكون نوعاً من أنواع صاحبها المتعددة، نحو: هذه أموالك بيوتاً، فـ(بيوتاً) حال من (أموال) والأموال أنواع متعددة، وهذه منها.

الرابع: أن تكون فرعاً لصاحبها، نحو: لا أرغب في الذهب خاتماً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا[(١)]﴾ [الأعراف: ٧٤] فـ﴿بُيُوتًا﴾ حال من الجبال، وهي فرع منها.

الخامس: أن تكون أصلاً لصاحبها، نحو: لا أرغب في الخاتم ذهباً، ومنه قوله تعالى: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١] فـ﴿طِينًا﴾ حال من مفعول ﴿خَلَقْتَ﴾ المحذوف؛ أي: خلقته. والطين أصل للمخلوق.

* * *

من أوصاف الحال
٣ ـ أنها لا تكون إلا نكرة

٣٣٦ ـ وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَٱعْتَقِدْ ... تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَـ(وَحْدَكَ ٱجْتَهِدْ)

الوصف الثالث من أوصاف الحال: أن الحال لا تكون إلا نكرة، أو ما هو بمنزلة النكرة؛ كالجملة الواقعة حالاً، وستأتي إن شاء الله، وهذا لازم، كما في الأمثلة المتقدمة، وقد وردت معرفة في ألفاظ مسموعة لا يقاس عليها، ولا يجوز الزيادة فيها ـ ومنها كلمة (وَحْدَ) في نحو: جاء الضيف وَحْدَهُ[(٢)]، وقالوا: جاؤوا الجَمَّاءَ الغفيرَ، وادخلوا الأول فالأول. ورجع عوده على بدئه[(٣)]. فـ(وحده) و(الجماء) و(الأول

(١) الحال في هذه الآية من الحال المقدرة وهي الحال المستقبلة، التي يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها. ففي الآية الكريمة لم تكن الجبال وقت النحت بيوتاً؛ لأن زمن كونها بيوتاً متأخر عن زمن نحتها، ومثله لو قلت: ادخلوا المسجد سامعين المحاضرة، فإن سماعهم متأخر عن زمن دخولهم. قال تعالى: ﴿وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ﴾ [الأنعام: ١٤١] فـ(مختلفاً) حال مقدرة؛ لأنه لم يكن وقت الإنشاء مختلف الأكل، ويقابل الحال المقدرة الحال المقارنة، وهي التي يتحقق معناها في زمن تحقق معنى عاملها بدون تأخر، كقولك: جاء عبد الله مسروراً، فزمن السرور هو زمن وقوع المجيء.

(٢) اعلم أن لفظ: (وحده) اسم موضوع موضع المصدر، وهو يعرب حالاً، وهو لا يثنى ولا يجمع، وأكثر ما يستعمل هذا اللفظ لنفي الاشتراك في الفعل كما في قولك: كلمني خالد وحده.

(٣) يقال هذا لإنسان عُهِدَ منه عدم الاستقرار على ما يُنقل إليه، بل يرجع إلى ما كان عليه. انظر: «الكامل» لابن الأثير (١/ ٣٧٢).

فالأول) و(عوده) أحوال وهي معارف، فأوَّلَها النحاة بنكرة؛ أي: منفرداً، جميعاً، مترتبين، عائداً.

وهذا معنى **قوله**: (والحال إن عرف لفظاً... إلخ) أي: إن جاء الحال معرفة في لسان العرب فهو نكرة في المعنى.

* * *

من أوصاف الحال

٤ ـ أنها نفس صاحبها في المعنى، وقد تكون مصدراً

٣٣٧ ـ وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالًا يَقَعْ ... بِكَثْرَةٍ كَـ(بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ)

الوصف الرابع من أوصاف الحال: أن تكون نفس صاحبها في المعنى، وهذا هو الغالب؛ كالحال المشتقة، نحو: جاء خالد مسروراً. فالمسرور هو خالد، وخالد هو المسرور.

ومن غير الغالب أن تكون مخالفة له؛ كالحال الواقعة مصدراً، نحو: خرج عصام جرياً، فإن الجري ليس هو عصام، وعصام ليس هو الجري.

وقد كثر مجيء الحال مصدراً نكرة، ورد ذلك في كتاب الله تعالى، وفي كلام العرب، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠]، وقال تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾ [النساء: ١٩]، وقال تعالى: ﴿ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴿٨﴾﴾ [نوح: ٨]، وقال تعالى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]، وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥]، فـ﴿ظُلْمًا﴾ و﴿كَرْهًا﴾ و﴿سَعْيًا﴾ و﴿جِهَارًا﴾ و﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ و﴿طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ أحوال وكلها مصادر.

وروي عن العرب أنهم كانوا يقولون: قتلته صبراً، وأتيته ركضاً، ولقيته فجأةً، وكلمته مشافهة، وطلع علينا بغتة.

والصحيح أن ذلك مقيس، لكثرة ما ورد منه[١] ولا داعي

---

(١) سيبويه لا يقيس على وقوع المصدر حالاً، والجمهور يؤولون ما ورد من مجيء =

للتأويلات التي وردت في كتب النحو، وقولهم: إن ذلك لا يقاس عليه، لمجيئه على خلاف الأصل، غير مقبول، فإن كثرتها تبيح القياس، وما الذي يقاس عليه إذا لم تكن هذه الشواهد داعية للقياس عليها[(١)]؟!!.

وهذا معنى **قوله**: (ومصدر منكر حالاً يقع... إلخ) أي: إن المصدر المنكر ـ أي: النكرة ـ يقع حالاً بكثرة، ثم ذكر المثال.

* * *

وقوع صاحب الحال نكرة بمسوغ

٣٣٨ ـ وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ ... لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصَّصْ، أَوْ يَبِنْ

٣٣٩ ـ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَ(لَا ... يَبْغِ ٱمْرُؤٌ عَلَى ٱمْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا)

حق صاحب الحال أن يكون معرفة؛ لأنه أشبه المبتدأ في كونه محكوماً عليه بالحال، والمبتدأ لا يقع نكرة إلا بمسوغ، فكذا الحال يصح وقوع صاحبها نكرة بمسوغ، ومنه ما يلي:

١ ـ أن يتقدم الحال على النكرة، نحو: أتاني سائلاً رجل، فـ(سائلاً) حال من (رجل)، ومنه قول الشاعر:

وما لَامَ نَفْسِي مِثْلَهَا لِيَ لائِمٌ ... ولا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ ما مَلَكَتْ يَدِي[(٢)]

فـ(مثلَها) حال من قوله: (لائم)، وهو نكرة، ولكن تقدمت الحال عليها.

= المصدر حالاً على أنه من المشتق، كاسم الفاعل، أو أنه منصوب على المصدرية لفعل محذوف، ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠] حال من ضمير الطير، أو أن مصدر لفعل محذوف، والظاهر إعراب هذه المصادر حالاً، ولا حاجة للتأويل ولا للتقدير.

(١) نقل السيوطي في الهمع (١/ ٢٣٨) عن أبي حيان قوله: (إن ورود المصدر حالاً أكثر من وروده نعتاً).

(٢) المعنى: أن اللوم المؤثر المفيد هو لوم الإنسان نفسه؛ لأن ذلك يدل على شعوره بالخطأ، وأن ما في يد الإنسان من المال أقرب منالاً مما في أيدي الناس، وقوله: (لائم) فاعل و(مثلها) حال، وهو من الألفاظ التي لا تستفيد التعريف.

٢ ـ أن تخصص النكرة بوصف أو إضافة، فالوصف، نحو: جاء رجل ضعيف سائلاً، ومنه قول الشاعر:

نجيتَ يا ربِّ نوحاً واستجبتَ لَهُ　　في فُلُك مَاخِرٍ في اليَمِّ مَشْحُونَا[(١)]

فـ(مشحوناً) حال (من فُلُك) و(ماخر) صفة له.

والإضافة، نحو: جاء طالب علم مسروراً، ومنه قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ[(٢)] أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠] فـ ﴿سَوَآءٗ﴾ حال من ﴿أَرۡبَعَةِ﴾ وهي مضافة.

٣ ـ أن تقع النكرة بعد نفي أو نهي أو استفهام، فالنفي، نحو: ما ندم طالب مجتهداً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ٤﴾ [الحجر: ٤] فـ(لها كتاب معلوم) جملة في موضع الحال من ﴿قَرۡيَةٍ﴾ وصح مجيء الحال من النكرة، لتقدم النفي عليها.

والنهي، نحو: لا تشرب في كوب مكسوراً، ومنه قول الشاعر:

لا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إلى الإحْجَامِ　　يَومَ الوغَى مُتخوِّفاً لِحِمَامِ[(٣)]

فـ(متخوفاً) حال من (أحد) وهو نكرة وذلك لتقدم النهي.

والاستفهام نحو: هل أتاك رسولٌ مبشراً بانتصار المسلمين؟ ومنه قول الشاعر:

---

(١) فُلك: بضم فسكون ـ السفينة. وهو للمفرد والجمع بلفظ واحد، وقد تضبط العين بحركة الفاء كما في هذا البيت (ماخر) مخرت السفينة أي: جرت تشق الماء مع صوت، (اليم) البحر أو الماء.

(٢) (في أربعة): جارو مجرور متعلق بالفعل (قَدَّرَ) وهو على تقدير: في تمام أربعة أيام، ولولا ذلك لكانت الأيام ثمانية: يومان في الأول وهو قوله: ﴿خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ [فصلت: ٩] ويومان في الآخر وهو قوله: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ [فصلت: ١٢].

(٣) الركون: الميل، الإحجام: التأخر وعدم الإقدام، الوغَى: الحرب، الحمام: الموت. والمعنى: لا يسوغ لأحد أن يفكر في التخلف وعدم الإقدام وقت الحرب خوفاً من الموت، فالموت مقدر له أجل.

يا صَاحِ هل حُمَّ عَيْشٌ باقياً فَتَرَى لِنَفْسِكَ العُذْرَ في إِبْعَادِهَا الأَمَلَا[(١)]

فـ(باقياً) حال من النكرة (عيش)، وسوغ ذلك تقدم الاستفهام.

وقد وقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ؛ كقول العرب: مررت بماء قِعْدَةَ رجل، فـ(قعدةَ) حال من (ماء)، وهو نكرة لا مسوغ لها، وقولهم: عليه مائةٌ بِيضاً[(٢)]، فـ(بيضاً) حال من (مائة) وهو نكرة لا مسوغ لها، وفي الحديث عن عائشة ﵂ قالت: «**صلى رسول الله ﷺ في بيته وهو شاكٍ، فصلى جالساً، وصلى وراءه قوم قياماً**»[(٣)] متفق عليه، فـ(قياماً) حال من (قوم) وهو نكرة لا مسوغ لها.

والمختار في ذلك ما ذهب إليه بعض النحاة ـ منهم سيبويه كما نقله عنه أبو حيان ـ من جواز القياس على ما ورد من الحال من النكرة بلا مسوغ، وأنه لا يوقف فيه على ما ورد به السماع؛ لأن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل، فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها، وهذه الحجة يؤيدها ويقويها السماع الذي يكفي للقياس عليه، وإن كان ذكر المسوغ في كلام العرب أكثر، وهذا هو الذي تحسن محاكاته والأخذ به في لغة الكتابة والخطاب.

---

(١) يا صاح: منادى مرخم على غير قياس لأنه غير علم. والترخيم حذف آخر المنادى، هل حُم: بضم الحاء؛ أي: قدر، عيش: حياة، والمعنى: يا صاحبي هل قدر للإنسان حياة دائمة فيكون لك العذر في هذه الآمال البعيدة والتكالب على جمع الحطام؟؟ وقوله: (عيش) نائب فاعل (الأملا) مفعول للمصدر، والألف للإطلاق.

(٢) بيضاً: مفرده أبيض، والمراد بها الدراهم؛ لأنها من الفضة، وهي بيضاء و(بيضاً) حال، ولا يجوز أن تكون تمييزاً؛ لأن تمييز المائة لا يكون جمعاً منصوباً، بل مفرداً مجروراً، ولأنك لو رفعته وقلت: عليه مائة بيض. لكان نعتاً، فليكن في حال النصب حالاً.

(٣) وهو شاكٍ: بتخفيف الكاف، بوزن قاضٍ، من الشكاية، وهي المرض، وكان ذلك بسبب سقوطه عليه الصلاة والسلام عن فرس، كما ورد ذلك في حديث أنس ﵁ انظر: «فتح الباري» (٢/١٧٨) باب (إنما جعل الإمام ليؤتم به).

وهذا معنى **قوله**: (ولم ينكر غالباً ذو الحال... إلخ) أي: إن الغالب على صاحب الحال ألا يكون نكرة إلا أن يتأخر عنها صاحب الحال أو يُخَصَّصَ، (أو يَبِنْ) أي: يظهر صاحب الحال بعد نفي، أو ما يضاهي النفي؛ أي: يشابهه، وهو هنا: النهي والاستفهام، ثم ساق مثالاً للنهي.

وقوله: (مستسهلَا) حال من النكرة (امرؤ)، ومعناه: متساهلاً في البغي غير خائفٍ عاقبته.

* * *

تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف

٣٤٠ ـ وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا، وَلَا أَمْنَعُهُ؛ فَقَدْ وَرَدْ

صاحب الحال إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، فإن كان مرفوعاً أو منصوباً جاز تقدم الحال عليه، نحو: رجع القائد منصوراً، لا تشرب الماء كدراً، فيجوز في الحالين (منصوراً، كدراً) تقدمهما على صاحبهما، وهو الفاعل في الأول، والمفعول في الثاني.

وجواز التقديم مشروط بما إذا لم يوجد ما يوجب التقديم ولا ما يوجب التأخير.

فالأول: أن يكون صاحب الحال محصوراً، نحو: ما جاء راكباً إلا أسامة، فـ(راكباً) حال من الفاعل (أسامة)، ويجب تقدمها عليه.

والثاني: أن تكون الحال محصورة، نحو: ما جاء أسامة إلا راكباً. قال تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨]، فـ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ حال من المفعول ﴿ٱلْمُرْسَلِينَ﴾، ولا يصح تقدمها عليه، لئلا يفسد التركيب ويزول الحصر.

أما إذا كان صاحب الحال مجروراً، فإن كان مجروراً بالإضافة وجب تأخر الحال، نحو: تمتعت بجمال الحديقة واسعةً. فـ(واسعة)، حال من المضاف إليه (الحديقة) ولا يجوز تقديمها عليه؛ لئلا تكون فاصلة بين المضاف والمضاف إليه.

وإن كان مجروراً بحرف جر أصلي كقولك: جلست في المكتبة مرتبةً، ففي تقديم الحال قولان:

الأول: أنه لا يجوز، وهو قول الجمهور.

الثاني: أنه يجوز، وهو قول الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن مالك، كما في «التسهيل»، قال: «وهذا هو الصحيح»(١) واستدلوا بالسماع فقد ورد في القرآن قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، فـ﴿كَآفَّةٗ﴾ بمعنى: جميعاً، حال من المجرور وهو ﴿ٱلنَّاسِ﴾، وقد تقدم عليه؛ أي: ما أرسلناك إلا للناس كافة(٢).

وقال الشاعر:

فَـإِنْ تَـكُ أَذْوادٌ أُصِـبْـنَ ونِـسْـوَةٌ   فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغَاً بِقَتْلِ حِبالِ(٣)

فقوله: (فرغاً) حال من (قتل) المجرور بالباء، وقد تقدم عليه.

وقال آخر:

تَسَلَّيتُ طُرّاً عنكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ   بِذِكْرَكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِي(٤)

---

(١) «شرح التسهيل» لابن مالك (٢/ ٣٣٦).

(٢) وقيل لا شاهد في الآية، وأن (كافة) حال من الكاف في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ﴾ والتاء للمبالغة، والمعنى: إلا شديد الكف للناس من الشرك ونحوه، وقد رَدَّ ابن مالك هذا الإعراب في «التسهيل وشرحه»: (٢/ ٣٣٧). فإن قيل: يلزم على استدلالكم بالآية تقدم الحال المحصورة، وقد ذكرتم قبل قليل أنه لا يجوز؟ فالجواب: أن بعض النحاة يجيز تقدم المحصور بـ(إلا) لعدم اللبس، كما تقدم في باب «الفاعل».

(٣) أذواد: جمع ذود، وهي الإبل من الثلاث إلى العشر. فرغاً: أي: هدراً. حبال: اسم ابن الشاعر، وهو طليحة الأسدي. وقيل ابن أخيه. وكان المسلمون قد قتلوه في حروب الردة.

(٤) تسليت: تصبرت، طراً: أي: جميعاً، وهي حال، ومثلها: قاطبة وكافة، تقول: حضر الطلاب طراً أي: جميعاً، ومعنى البيت: تصبرت عنكم جميعاً بعد فراقكم، وقد ورد من كلام أهل اللغة ما يفيد أن كلمتي (قاطبة وكافة) ليستا ملازمين للحال، وهذا قليل فلا يُفَنّد من نطق به.

فـ(طراً) حال من كاف المخاطب في (عنكم) وهي مجرورة محلاً بـ(عن) وقد تقدم الحال عليه.

ولا داعي للتعسف في تأويل ما ورد أو الحكم عليه بأنه ضرورة لمسايرة قول الجمهور، فقد ورد شواهد متعددة تؤيد ذلك، فإن الذين أجازوا التقديم معهم النص من القرآن الكريم والسماع عن العرب، وليس مع المانعين سوى التعليل[1].

يقول ابن مالك: (وسبقَ حالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قد أبوا... إلخ) أي: أبى النحاة ـ والمراد الأكثرون ـ أن يسبق الحال صاحبه الذي جر بحرف، ولا أمنع ذلك؛ لأنه وارد في كلام العرب فكيف يمنع؟.

قوله: (بحرف) المراد به الحرف الأصلي[2]؛ لأن تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر زائد جائز بالاجماع، كقولك: ما جاء من أحد راكباً. فيجوز تقدم الحال في هذا المثال؛ لأن صاحبه مجرور بـ(من) الزائدة، وإنما أطلق ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولم يقيده بالزائد؛ لأن الزائد لا يُقَيَّدُ به، فإن الحرف إذا أطلق انصرف إلى الأصلي، فلذا تركه لوضوحه، والله أعلم.

* * *

مواضع مجيء الحال من المضاف إليه

٣٤١ ـ وَلَا تُجِزْ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهْ ... إِلَّا إِذَا ٱقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

٣٤٢ ـ أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا ... أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ، فَلَا تَحِيفَا

تقدم أن صاحب الحال قد يكون مجروراً بالإضافة، وذكر هنا أنه

---

(١) قالوا: لأن تعلق العامل بالحال تابع لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إلى الحال بتلك الواسطة، ولما كان الفعل لا يتعدى بحرف واحد مع التصريح به إلى شيئين استعاضوا عن ذلك بالتزام تأخير الحال ليكون في حيّز الجار!!!. وقد رَدَّ ذلك ابن مالك في كتابه «التسهيل» (٢/ ٣٣٩)، راجعه إن شئت.

(٢) سيأتي ـ إن شاء الله ـ في أوائل حروف الجر الكلام على حرف الجر الأصلي والزائد.

لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه المجرور بالإضافة إلا في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون المضاف مما يصح أن يعمل في الحال؛ كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما، نحو: هذا كاتبُ الدرسِ واضحاً. فـ(واضحاً) حال من المضاف إليه (الدرس)؛ لأن المضاف (كاتب) اسم فاعل يصح عمله في الحال.

وكقولك: ساءني قطعُ الأشجارِ مثمرةً، فـ(مثمرة) حال من المضاف إليه (الأشجار)؛ لأن المضاف (قَطْعُ) مصدر يصح عمله في الحال، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا﴾ [المائدة: ١٠٥] فـ﴿جَمِيعٗا﴾ حال من المضاف إليه وهو الكاف؛ لأن المضاف (مرجع) مصدر يصح عمله في الحال.

الثانية: أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه، نحو: أعجبتني أسنان الرجل نظيفاً، فـ(نظيفاً) حال من المضاف إليه (الرجل)؛ لأن المضاف (أسنان) جزء من المضاف إليه.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ إِخۡوَٰنًا﴾ [الحجر: ٤٧] فـ﴿إِخۡوَٰنًا﴾ حال من المضاف إليه، وهو الضمير؛ لأن المضاف (صدور) جزء من المضاف إليه.

ومثله قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمۡ أَن يَأۡكُلَ لَحۡمَ أَخِيهِ مَيۡتٗا﴾ [الحجرات: ١٢] على القول بأن ﴿مَيۡتٗا﴾ حال من المضاف إليه، وهو (الأخ)[١].

الثالثة: أن يكون المضاف بمنزلة الجزء من المضاف إليه، بأن يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، دون أن يتأثر المعنى؛ كقولك: تمتعت بجمال الحديقة ناضرةً، فـ(ناضرةً) حال من المضاف إليه

---

(١) وقيل: حال من المفعول (لحم)، ولا شاهد في الآية على هذا الإعراب.

(الحديقة) ويصح أن يقال: تمتعت بالحديقة ناضرة، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ[(١)] إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣] فـ(حنيفاً) حال من المضاف إليه (إبراهيم)؛ لأن المضاف (ملة) كالجزء من المضاف إليه. إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنه، فلو قيل في غير القرآن (أن اتبع إبراهيم حنيفاً) لصح.

فإن لم يتحقق واحد من الأمور الثلاثة لم يصح مجيء الحال من المضاف إليه عند من يشترط ذلك[(٢)]، نحو: جاء غلام هند ضاحكةً. وأما من لا يشترط ذلك فهو يجيز الحال من المضاف إليه مطلقاً، فيصح عنده المثال المذكور.

وهذا معنى **قوله**: **(ولا تجز حالاً من المضاف له... إلخ)** أي: لا تجز مجيء الحال من المضاف إليه، إلا إذا استوفى المضاف عمله في الحال، وهذا يدل على اشتراط أن يكون المضاف مما يعمل، أو كان المضاف جزءاً من المضاف إليه، أو مثل جزئه، **(فلا تحيفا)** الأصل: فلا تحيفنْ بنون التوكيد الخفيفة، لكنها قلبت ألفاً لأجل الوقف، والمعنى: لا تظلم نفسك أو اللغة بمخالفة ما ذكر، والمقصود تكملة البيت، والله أعلم.

---

(١) (أن اتبع) أن: حرف تفسير، وجملة (اتبع) لا محل لها من الإعراب تفسيرية. ويصح أن تكون (أن) مصدرية، والمصدر المؤول مجرور بحرف جر محذوف متعلق بـ(أوحينا). أو في محل نصب مفعول (أوحينا) انظر: «حاشية الجمل» (٢/ ٦٠٤).

(٢) وهم جمهور النحاة خلا سيبويه، وسبب الخلاف في هذا الاشتراط هو: هل يجب أن يتحد عامل الحال وصاحبها أو لا يجب؟ فالجمهور على وجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها؛ كالنعت والمنعوت، فلا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا تحقق واحد من الأمور الثلاثة؛ لأن المضاف إن كان عاملاً في المضاف إليه بسبب شبهه بالفعل كان عاملاً في الحال، فيتحد العامل في الحال وصاحبها. وإن كان المضاف إليه جزءاً من المضاف إليه أو كالجزء صار كأنه هو صاحب الحال لشدة اتصال الجزء بكله، فيصح توجه عامله للحال، وقال سيبويه: يجوز أن يكون العامل في الحال وصاحبه واحداً أو مختلفاً. فتأتي الحال من المضاف إليه مطلقاً.

تقديم الحال على عاملها

٣٤٣ ـ وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا   أَوْ صِفَـةٍ أَشْبَـهَـتِ الْـمُـصَـرَّفَـا
٣٤٤ ـ فَـجَـائِـزٌ تَـقْـدِيـمُـهُ كَـ(مُـسْـرِعَـا   ذَا رَاحِلٌ) وَ(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)

الأصل في الحال أن تتأخر عن عاملها[(١)]، نحو: أستيقظُ من النوم مبكراً، ويجوز تقدمه على عامله في موضعين:

الأول: أن يكون العامل في الحال فعلاً متصرفاً، نحو: جاء المذنب معتذراً، فتقول: معتذراً جاء المذنب. قال تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ[(٢)] يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧] فـ(خشعاً) حال من الواو في (يخرجون) وقد تقدم على عامله.

الثاني: أن يكون العامل صفة تشبه الفعل في التصرف، نحو: هشام منطلق مسرعاً، فتقول: هشام مسرعاً منطلق.

فإن كان العامل فعلاً غير متصرف أو صفة تشبه الفعل الجامد وهو اسم التفضيل لم يجز تقديم الحال على عاملها، فالأول، نحو: ما أحسن الغني متواضعاً، فـ(متواضعاً) حال من (الغني)، وهو واجب التأخير عن العامل (أحسن)؛ لأنه فعل غير متصرف بسبب استعماله في التعجب.

ومثال الثاني: هذا أفصح الناس خطيباً، فـ(خطيباً) حال من فاعل (أفصح) المستتر فيه، وهو واجب التأخير عن العامل (أفصح)؛ لأنه

---

(١) العامل في الحال قد يكون لفظياً؛ كالفعل والمصدر والوصف العامل، وقد يكون معنوياً كأسماء الإشارة وبعض الحروف ـ الآتية قريباً ـ وشبه الجملة. والكثير في الأمثلة اتحاد العامل في الحال وصاحبها، وقد يختلف العامل في الحال والعامل في صاحبها كالحال من المبتدأ نحو: في المسجد خالد جالساً، فـ(جالساً) حال من (خالد) والعامل في الحال هو المبتدأ، والعامل في صاحب الحال هو الابتداء، وقد ذكرنا فيما سبق أن الحق هو صحة مجيء الحال من المبتدأ ولو اختلف العامل في الحال وصاحبها، إذ إن اتحادهما ليس بشرط على الراجح، وقد ذكرنا قريباً نحو هذا عند الكلام على الحال من المضاف إليه.

(٢) وقدر قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي (خاشعاً) بالإفراد، وقرأ الباقون (خُشعاً) و(أبصارهم) فاعل للوصف.

وصف لا يشبه الفعل المتصرف[١].

ويستثنى من ذلك مسألة سيذكرها ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ.

وهذا معنى **قوله**: (والحال إن ينصب بفعل صرفا... إلخ) أي: إن الحال إذا نُصب بفعل متصرف أو بصفة تشبه الفعل المتصرف جاز تقديمه على عامله وتأخيره عنه، ثم مثَّل بمثالين الأول: للصفة، والثاني: للفعل، فـ(مسرعاً) حال تقدم على عامله (راحل) وهو اسم فاعل. و(مخلصاً) حال تقدم على عامله (دعا) وهو فعل متصرف.

* * *

مسألة لا يجوز فيها تقدم الحال على عاملها

٣٤٥ ـ وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا ... حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا

٣٤٦ ـ كَـ(تِلْكَ) (لَيْتَ) وَ(كَأَنَّ) وَنَدَرْ ... نَحْوُ: (سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرْ)

فُهم مما تقدم أن العامل في الحال إذا كان فعلاً غير متصرف، أو صفة تشبه الفعل غير المتصرف فإنه لا يجوز تقدم الحال على هذا العامل.

وذكر هنا مسألة ثالثة لا يجوز تقدم الحال فيها على عاملها، وهي أن يكون العامل معنوياً، والمراد به: كل لفظ تضمن معنى الفعل دون حروفه؛ كأسماء الإشارة، وحرف التمني، والتشبيه، والظرف، والجار والمجرور، نحو: هذا منزلك واسعاً؟ فـ(واسعاً) حال من الخبر (منزل) والعامل هو اسم الإشارة، وهو متضمن معنى الفعل (أشير) دون حروفه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾ [النمل: ٥٢]، فـ﴿خَاوِيَةً﴾ حال من ﴿بُيُوتُهُمْ﴾ والعامل فيه اسم الإشارة[٢].

ومثال حرف التمني: ليت الطالب متعلماً مستقيم في أخلاقه.

---

(١) أفعل التفضيل شبيه بالفعل الجامد؛ لأنه في كثير من أحواله لا يقبل علامة التأنيث ولا علامة التثنية أو الجمع، فخالف بذلك المشتقات الأصيلة، كاسم الفاعل واسم المفعول.

(٢) من النحاة من يرى أن اسم الإشارة لا يعمل في الحال، والعامل فعل مقدر، والتقدير في الآية: انظروا إلى بيوتهم خاوية.

ومثال حرف التشبيه: كأن الباخرة واقفةً فندق[(١)] كبير.

فـ(متعلماً) حال من (الطالب)، والعامل فيها (ليت) لأنها بمعنى الفعل (أتمنى) دون حروفه. و(واقفةً) حال من (الباخرة)، والعامل فيها (كأن) لأنها بمعنى الفعل (أُشَبِّهُ) دون حروفه.

ومثال شبه الجملة: الغرفة عندك واسعةً.

النخلة في مزرعتك مثمرةً.

فـ(واسعة) حال من الضمير في الظرف و(مثمرة) حال من الضمير في الجار والمجرور، والعامل فيهما شبه الجملة.

فلا يجوز تقدم الحال على العامل في الأمثلة المذكورة، وقد أجاز بعض النحاة تقدم الحال على عاملها شبه الجملة، بشرط أن تتوسط الحال بين مبتدأ متقدم وخبرِه شبهِ الجملةِ المتأخرِ عنه وعن الحال معاً واستدلوا بالسماع؛ كقول الشاعر:

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهْوَ بَادِيَ ذِلَّةٍ ... لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ ولاءً ولا نَصْرَا[(٢)]

فـ(باديَ) حال، وقد تقدم على عامله الظرف (لديكم) الواقع خبراً، مع توسطه بين المبتدأ والخبر.

وهذا معنى **قوله**: (وعامل ضمن معنى الفعل... إلخ) أي: إن العامل المعنوي (وهو الذي يتضمن معنى الفعل لا حروفه) لا يعمل النصب في الحال إذا كان متأخراً عنها، بحيث تتقدم عليه، ثم ذكر أمثلة من العامل المعنوي، ثم بيَّن أن تقديم الحال على عاملها المعنوي شبه الجملة نادر عنده، ثم مثَّل له **بقوله**: (سعيد مستقراً في هجر) فتقدم

---

(١) الفندق: هو المكان الذي ينزل فيه الغريب كثيراً. وجمعه فنادق «الوافي ـ معجم وسيط» ص(٤٧٨).

(٢) عاذ: التجأ، بادي ذلة: ظاهر المهانة. ولاءً: من الموالاة ضد المعاداة.
إعرابه: (وهو) الواو للحال. و(هو) مبتدأ (بادي) حال من الضمير المستكن في (لديكم) الواقع خبراً للمبتدأ (ذلة) مضاف إليه.

الحال (مستقراً) على العامل (في هجر)، و(هجر) اسم لثلاثة مواضع: لجميع نواحي البحرين، ولقرية قرب المدينة النبوية، وبلدة في اليمن.

* * *

مسألة مستثناة من منع تقدم الحال على عاملها

٣٤٧ ـ وَنَحْوُ: (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا) مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

تقدم أن أفعل التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة، وذكر هنا أنه يستثنى من ذلك مسألة، وهي ما إذا فُضِّلَ شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى، فإن أفعل التفضيل يعمل في حالين إحداهما متقدمة عليه، والأخرى متأخرة عنه، فمثال المفضل على نفسه: هذا التمر بسراً أطيب منه رطباً، فـ(بسراً) حال من الضمير في (أطيب) الواقع فاعلاً، و(رطباً) حال من الضمير المجرور (منه) وهو متعلق بأطيب، والعامل فيهما (أطيب)، والمعنى: هذا التمر في حال كونه بسراً أطيب من نفسه في حال كونه رطباً.

ومثال المفضل على غيره: زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً. فـ(مفرداً) حال من الضمير المستتر في (أنفع) و(معاناً) حال من (عمرو)، والعامل فيهما (أنفع) والمعنى: أن زيداً في حال انفراده أنفع من عمرو في حالة إعانته.

فعمل أفعل التفضيل في حالين: إحداهما متقدمة، والأخرى متأخرة، ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل ولا تأخيرهما عنه.

وقوله: (مستجاز لن يهن) أي: أجازه النحاة، وقوله: (لن يهن) بفتح الياء وكسر الهاء؛ أي: لن يضعف مثل هذا الأسلوب، بل هو استعمال صحيح لا مانع منه.

* * *

تعدد الحال

٣٤٨ ـ وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ ـ فَاعْلَمْ ـ وَغَيْرِ مُفْرَدِ

يجوز تعدد الحال[1]. وصاحبها مفرد أو متعدد.

---

(١) سواء كانت الحال المتعددة من جنس واحد كالمفرد، أو مختلفة كأن تكون الحال =

فالأول نحو: رجع الجيش منتصراً غانماً، فـ(منتصراً، وغانماً) حالان. وصاحب الحال مفرد، وهو (الجيش)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾ [الأعراف: ١٥٠] فـ﴿أَسِفًا﴾ حال ثانية، والأسف: أشد الغضب.

وقوله تعالى: ﴿ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ۝٢٨﴾ [الفجر: ٢٨] فـ﴿رَاضِيَةً﴾ و﴿مَّرْضِيَّةً﴾ حالان لصاحب واحد، وهو ضمير المخاطبة في ﴿ٱرْجِعِىٓ﴾.

وأما **الثاني**: وهو تعدد الحال وتعدد صاحبها فلا يخلو من أمرين:

الأول: أن يتحد لفظ الحال ومعناه. فيثنى أو يجمع، نحو: عرفت النحل والنمل دائبين على العمل، قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣]، والأصل: دائبة ودائباً. وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٥٤﴾ [الأعراف: ٥٤] فـ﴿مُسَخَّرَٰتٍۭ﴾ جمع، وهي حال من متعدد.

الثاني: أن يختلف المعنى، فيجب التفريق بغير عطف، ويكون أول الحالين لثاني الاسمين، وثاني الحالين لأول الاسمين، ليتصل أول الحالين بصاحبه، ولا يعكس، لئلا يلزم فصل كل حال عن صاحبه مع عدم القرينة.

تقول: لقيت زميلي مقبلاً من المدرسة ذاهباً إلى المدرسة. فـ(مقبلاً) حال من (زميلي)، و(ذاهباً) حال من تاء الفاعل.

= الأولى مفردة والثانية جملة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [النساء: ١٤٢] فـ(كسالى) حال مفرد، و(يراؤون) جملة، واعلم أن الأحسن والأكثر في لسان العرب أنه إذا اجتمع أوصاف متعددة بدئ بالاسم ثم بالجار والمجرور ثم بالجملة، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ [غافر: ٢٨] فكذلك الحال لأنه وصف في المعنى. راجع كتاب «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٣/ ٣/ ٨٧) وما بعدها.

وقد تأتي على الترتيب، الأول للأول والثاني للثاني، إذا أمن اللبس، نحو: حَدَّثَ المحاضر طلابه واقفاً جالسين، فـ(واقفاً) حال للأول وهو (المحاضر) لأنه مفرد، والحال مفرد، و(جالسين) حال للاسم الثاني (طلابه) لأنه جمع، والحال جمع.

وهذا معنى **قوله**: (والحال قد يجيء ذا تعدد... إلخ) أي: إن الحال قد يجيء متعدداً وصاحبه مفرد، وقد يجيء متعدداً وصاحبه متعدد. فاعلم ذلك[1].

* * *

الحال المؤكدة

٣٤٩ ـ وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فِي نَحْوِ: (لَا تَعْثَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدَا)

٣٥٠ ـ وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

تقدم في أول باب الحال أن الحال قسمان:

١ ـ **مُؤَسِّسَة**: وهي التي لا يستفاد معناها بدونها، وقد مضت.

٢ ـ **مؤكدة**: وهي التي لا تفيد معنى جديداً سوى التوكيد، وهي ثلاثة أنواع:

أ ـ مؤكدة لعاملها: وهي كل وصف دل على معنى عامله. وخالفه لفظاً، وهو الأكثر، أو وافقه لفظاً، وهو دون الأول في الكثرة.

فمثال ما وافقت عاملها معنى: لا تظلم الناس باغياً، فـ(باغياً) حال من الفاعل، وهي مؤكدة للعامل (تظلم) والظلم هو البغي، ولو حذفت لفهم معناها مما بقي من الجملة، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، وقوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ [النمل: ١٩].

---

(١) إذا تعددت الحال لواحد فهي الحال المترادفة؛ أي: المتوالية، ويجوز أن تكون الحال الثانية حالاً من الضمير المستتر في الأولى، وعندئذ تسمى الثانية (الحال المتداخلة) نحو: قدم خالد راكباً ضاحكاً، فـ(ضاحكاً) حال من (خالد) أو من ضمير (راكباً) وفي الآية الكريمة: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾ [الأعراف: ١٥٠] فـ(أسفاً) حال من الفاعل (موسى) أو من الضمير المستتر في (غضبان).

ومثال ما وافقت عاملها لفظاً ومعنى: أصغ مصغياً لمن ينصحك. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، فـ﴿رَسُولًا﴾ حال من الكاف وهي مؤكدة لـ﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾.

ب ـ مؤكدة لصاحبها: ولم يذكرها ابن مالك، وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها، نحو: مررت على ما في المكتبة جميعاً. قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، فـ﴿جَمِيعًا﴾ حال مؤكدة؛ لأن لفظة ﴿مَّا فِي الْأَرْضِ﴾ عام. ومعنى ﴿جَمِيعًا﴾ العموم. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ﴾ [يونس: ١٥] فـ﴿بَيِّنَاتٍ﴾ حال مؤكدة؛ لأن آياته تعالى لا تكون إلا بهذا الوصف دائماً.

ج ـ مؤكدة لمضمون الجملة: ويشترط في الجملة أن تكون اسمية. وطرفاها معرفتان جامدان، نحو: محمد أبوك عطوفاً، فـ(عطوفاً) حال من (أب)[1] ومعنى هذه الحال وهو (العطف) يوافق معنى الجملة التي قبلها، وهي (محمد أبوك) لأن هذه الأبوة لا تتجرد من العطف الذي هو معنى الحال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٢٦] فـ﴿مُسْتَقِيمًا﴾ حال مؤكدة لمضمون الجملة التي قبلها، وإنما كانت مؤكدة لأن صراط الله لا يكون إلا مستقيماً.

وهذه الحال يتعلق بها حكمان:

الأول: أنها واجبة التأخير، فلا يجوز تقديمها على الجملة ولا توسطها بين المبتدأ والخبر.

الثاني: أن عاملها محذوف وجوباً، تقديره: أحقه أو أعرفه أو أعلمه، أو نحو ذلك.

---

(١) ويصح أن تكون حالاً من الضمير المحذوف مع العامل، كما سيأتي في تقدير عاملها.

وهذا معنى **قوله**: (وعامل الحال بها قد أُكدا... إلخ) أي: العامل في الحال قد يؤكد بالحال نفسها، نحو: (لا تعث في الارض مفسدَا) فـ(مفسداً) حال مؤكدة لعاملها؛ لأن العَثْيَ هو الإفساد، ثم ذكر أن الحال إن تؤكد جملة فإن العامل (مضمر) أي: محذوف، ولفظ الحال يؤخر وجوباً عن الجملة، وعن عاملها المحذوف.

* * *

وقوع الحال جملة إذا اشتملت على رابط

٣٥١ ـ وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ كَـ(جَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ)

تنقسم الحال بحسب الإفراد وعدمه إلى ثلاثة أقسام: مفردة. وجملة. وشبه جملة.

١ ـ **فالحال المفردة**: ما ليس بجملة ولا شبه جملة، نحو: اصفح عمن أتاك معتذراً، وتقدم لها أمثلة كثيرة في الأحكام السابقة.

٢ ـ **وشبه الجملة**: وهو الظرف والجار والمجرور، ويشترط لوقوعهما حالاً أن يكون كل منهما تاماً أي: مفيداً، نحو: أبصرت الخطيب فوق المنبر، ذهبنا إلى النزهة على غير استعداد، وهذا القسم لم يذكره ابن مالك.

٣ ـ **والجملة**: قد تكون اسمية، نحو: تمر بنا الأيام ونحن لاهون، قال تعالى: ﴿إِذَآ أُلْقُوا۟ فِيهَا سَمِعُوا۟ لَهَا شَهِيقًا وَهِىَ تَفُورُ ۝٧﴾ [الملك: ٧]، وقد تكون جملة فعلية، نحو: جاء المذنب يعتذر عن ذنبه، قال تعالى: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [الأحزاب: ٢٥]، وقد اجتمعا في مثل قوله تعالى: ﴿وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ﴾ [المنافقون: ٥].

ويشترط في الجملة الواقعة حالاً أن تشتمل على رابط[1] يربطها

(١) ويشترط في الجملة الحالية ـ أيضاً ـ أن تكون خبرية فلا تصلح الإنشائية أن تقع حالاً، وأن تكون غير مصدرة بدليل استقبال كالسين وسوف، ولهذا لا يصح إعراب جملة (سيهدين) في قوله تعالى: ﴿إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩] حالاً، بل هي استئناف بياني أو اعتراضية.

بصاحب الحال ليكون المعنى متصلاً بين الجملتين، وهذا الرابط ثلاثة أنواع:

١ ـ **الواو**: وتسمى (واو الحال) نحو: دخلنا والواعظ يتكلم، قال تعالى: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤][(١)].

٢ ـ **الضمير**: الذي يرجع إلى صاحب الحال، نحو: سمعت الخطيب يأسر القلوب بحسن لفظه، قال تعالى: ﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦] أي: متعادين.

٣ ـ **الواو والضمير معاً**: نحو: استقبل الناس رمضان وهم فرحون. قال تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣].

قال ابن مالك: (وموضع الحال تجيء جملهْ... إلخ) أي: تجيء الجملة موضع الحال المفردة، بمعنى أنها تكون حالاً مثلها. ثم مثل للجملة الاسمية الواقعة حالاً **بقوله**: (وهو ناوٍ رحله).

* * *

تعين أن يكون الرابط الواو

٣٥٢ ـ وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ　　حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

٣٥٣ ـ وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا ٱنْوِ مُبْتَدَا　　لَهُ الْمُضَارِعَ ٱجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

تقدم أن جملة الحال لا بد فيها من رابط، وهو إما الواو أو الضمير أو هما معاً، وقد يتعين أن يكون الرابط هو الضمير، وذلك في الجملة الحالية إذا صدرت بمضارع مثبت، مجرد من (قد)، نحو: جاء المذنب يعتذر عن ذنبه، فـ(يعتذر) فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو)، يعود على المذنب، والجملة في محل نصب حال، والرابط الضمير (هو) العائد إلى المذنب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ أَهْلُ ٱلْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الحجر: ٦٧] والرابط هو واو الجماعة، وقال

(١) الرابط: في الآية الواو فقط، أما الضمير (نحن) فليس برابط لأنه لا يرجع لصاحب الحال وهو (الذئب) أو ضمير يوسف.

تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝﴾ [المدثر: ٦] فجملة ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾ حال، والرابط هو المضير المستتر «أنت».

فإن جاء من كلام العرب ربط هذا المضارع بالواو فهو مؤول على تقدير مبتدأ بعد الواو، ويكون المضارع خبراً له؛ كقولهم: قمت وأصكُّ عين العدو.

وقول الشاعر:

فَلَمَّا خَشِيْتُ أَظَافِيرَهُمْ   نَجَوتُ وأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا[١]

فـ(أصك) و(أرهنهم) خبران لمبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أصك، وأنا أرهنهم، ويكون ذلك من باب الجملة الاسمية الواقعة حالاً.

هذا ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ والحق أنه لا داعي لهذا التأويل من أجل إدخال ما ورد تحت القاعدة في هذا الموضوع، فإن العربي المتكلم بذلك لا يعرف شيئاً من هذه التأويلات، فيُحكم عليها بالندور، ولا يقاس عليها.

فإن كان المضارع منفياً فسيأتي إن شاء الله، وإن كان مثبتاً مسبوقاً بـ(قد) تعينت الواو، كما في قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥][٢] فجملة ﴿تَّعْلَمُونَ﴾ حال من الواو في (تؤذونني) والرابط الواو.

قال الناظم: (**وذات بدءٍ بمضارع ثبت... إلخ**) أي: إن الجملة الحالية إذا كانت فعلية مبدوءة بمضارع مثبت فإنها تحوي الضمير الرابط، وتخلو من الواو المستعملة في الربط؛ لأن الواو لا تصلح للربط هنا،

---

(١) أظافيرهم: جمع أظفور بزنة عصفور والمراد هنا: الأسلحة، نجوت: تخلصت.

(٢) (قد) تفيد التحقيق إذا دخلت على الماضي، كما قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝﴾ [المؤمنون: ١]، والتقليل إذا دخلت على المضارع. والمضارع في قوله تعالى: ﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ﴾ معناه الماضي أي: وقد علمتم، كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ وقيل: إنها للتحقيق. قال الزمخشري: دخلت لتوكيد العلم.

ثم بيَّن أن هذه الجملة المضارعة إن ربطت بالواو فإنه ينوى ويقدر لها مبتدأ بعد الواو، خبره الجملة المضارعية، فتكون مسندة له؛ أي: مخبراً بها عنه.

* * *

الربط بالواو أو الضمير أو هما معاً

٣٥٤ ـ وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا بِـوَاوٍ أَوْ بِـمُـضْـمَـرٍ أَوْ بِـهِـمَـا

الذي قُدِّمَ هو الجملة الفعلية المصدرة بمضارع مثبت، والذي سواها يشمل الجملة الاسمية مثبتة أو منفية، والفعلية المصدرة بالمضارع المنفي، وبالماضي مثبتاً ومنفياً.

وظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة، وهي الربط بالواو أو بالضمير أو بهما في ذلك كله، وليس هذا على إطلاقه، بل المسألة فيها تفصيل.

١ ـ أما الجملة الاسمية فإن كانت مؤكدة لمضمون الجملة أو معطوفة على حال لزم فيها الضمير، فالمؤكدة كالقول عن القرآن: هو الحق لا شك فيه، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] فـ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها. على أحد الأعاريب(١).

ومثال المعطوفة: سيجيء الضيوف مشاةً أو هم راكبون. فجملة (هم راكبون) حال معطوفة على حال قبلها، والرابط هو الضمير، ولا يصح أن يكون واو الحال، لوجود حرف العطف (أو) وهما لا يجتمعان.

وإن كانت الجملة الاسمية غير مؤكدة لمضمون الجملة ولا معطوفة جازت الأوجه الثلاثة، إلا أن الأكثر مجيئها بالواو مع الضمير، فمثال المثبتة: لا تلبس الثوب وهو طويل، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ

(١) (ذا) مبتدأ، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب (الكتاب) بدل أو عطف بيان، أو أنه خبر، وجملة (لا ريب فيه) حال كما ذكرنا. فإن كانت خبراً عن المبتدأ (ذا) فلا شاهد في الآية.

﴿خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣] ومثال المنفية: جاء أخوك وما في يده شيء.

٢ ـ أما المضارع المنفي فإن كان النافي (لا) أو (ما) فهو كالمثبت في لزوم الربط بالضمير والتجرد عن الواو؛ لأن المنفي بهما في تأويل اسم الفاعل المخفوض بإضافة (غير)، وهو لا تدخل عليه الواو، نحو: جاء عبد العزيز لا يحمل كتابه. قال تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤] فجملة ﴿لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾ حال من الضمير المجرور باللام، والرابط هو الضمير المستتر (نحن)، ومثال (ما): عرفتك ما تحب السهر، قال الشاعر:

عَهِدتُّكَ ما تَصْبُو وفيكَ شَبِيْبَةٌ ... فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبّاً مُتيّماً(١)

فجملة (ما تصبو) حال من الكاف في (عهدتك) والرابط هو الضمير المستتر (أنت).

وإن كان النافي غيرهما كـ(لم) و(لما) جازت الأوجه الثلاثة، نحو: جاء عبد السلام لم يحمل كتابه؛ أو: ولم يحمل كتابه، أو تقول: جاء عبد السلام ولم تطلع الشمس، بالواو فقط.

٣ ـ وأما الجملة الفعلية المصدرة بالماضي المثبت فإنها تربط بالضمير إذا كان تالياً لـ(إلا)؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ⑪﴾ [الحجر: ١١]، فجملة ﴿كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ حال من الهاء في ﴿يَأۡتِيهِم﴾ ويرى بعض النحاة جواز الربط بالواو، وحجته السماع، كما في قول الشاعر:

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ ... إلَّا وكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا(٢)

---

(١) عهدتك: عرفتك، تصبو: تميل إلى اللهو والعبث، شبيبة: شباب وفتوة، صبّاً: عاشقاً. متيماً: مذللاً مستعبداً بالحب. وقوله: (فمالك) الفاء عاطفة و(ما) مبتدأ (لك) خبر (صبّاً) حال. (متيماً) صفة.

(٢) لم تعرُ: لم تنزل، نائبة: حادثة من حوادث الدهر، لمرتاع بها: اسم فاعل من =

فجملة (إلا وكان..) حال من فاعل نعم وهو (الضمير) المستتر الذي فُسر بالتمييز (امرأ).

وكذا تربط بالضمير إذا كان الماضي متلواً بحرف العطف (أو)؛ كقول المرأة المسلمة: أحفظ زوجي غاب أو حضر. قال الشاعر:

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيراً جَارَ أو عَدَلَا ... ولا تَشِحَّ عليه جَادَ أو بَخِلَا

فجملة (جار) حال، والفعل ماضٍ بدون قد والواو، لكونه قد عطف عليه بـ(أو).

وما عدا ذلك يجوز فيه الأوجه الثلاثة، إلا إن كان الرابط هو الواو فإنه يجب الإتيان بـ(قد) بعد الواو مباشرة، نحو: غاب أخوك وقد حضر جميع الأصدقاء، وإن كان الرابط هو الضمير أو اجتمعا، جاز إثبات (قد) وحذفها.

ويرى فريق من النحاة لزوم (قد) مع الماضي المثبت مطلقاً، سواء كان الرابط هو الواو أم الضمير أم هما معاً، فإن كانت ظاهرة وإلا فهي مقدرة.

والصحيح أن ذلك لا يلزم، ولا حاجة إلى التقدير لكثرة ما ورد من ذلك بدون (قد)، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُواْ﴾ [آل عمران: ١٦٨]، وقال تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ⁽¹⁾ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، وقال تعالى: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ۝١٦ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٦، ١٧]، ففي هذه الآيات جاءت جملة الحال فعلية مصدرة بماض مثبت، والرابط هو الضمير في الآية الأولى والثانية، والواو والضمير في الآية الثالثة، ولم تأت (قد) مما يدل على عدم لزومها.

= ارتاع وأصله الروع، وهو الخوف والفزع، وزرا: أي: معيناً وناصراً وملجأ وقوله: (امرأ) تمييز لفاعل (نعم) وهو الضمير المستتر، وجملة (نعم) وفاعله في محل رفع خبر مقدم، (هرم) مبتدأ مؤخر.

(١) حصرت: أي ضاقت صدورهم بقتالكم وقتال قومهم.

٤ ـ وأما المصدرة بالماضي المنفي فتجوز فيها الأوجه الثلاثة ـ أعني الربط بالواو أو بالضمير أو بهما ـ نحو: قرأت الكتاب وما وجدت فيه إشكالاً، والرابط هو الواو والضمير، ويجوز: ما وجدت فيه إشكالاً، والرابط هو الضمير، وتقول: قدم والدي وما طلعت الشمس، والرابط هو الواو وحدها.

وهذا معنى **قوله**: (وجملة الحال سوى ما قُدما... إلخ) أي: وجملة الحال سوى الذي تقدم ـ وهي الجملة المضارعية المثبتة ـ تربط بالواو، أو بالضمير، أو بهما، وقد عرفت أن كلام الناظم ليس على إطلاقه، والألف في قوله: (قُدما) للإطلاق.

* * *

حذف عامل الحال

٣٥٥ ـ وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

الأصل في عامل الحال ـ وغيرها ـ أن يكون مذكوراً، ليحقق الغرض منه، وهو إيجاد معنى جديد، أو تقوية معنى موجود، وقد يحذف جوازاً أو وجوباً.

فالحذف الجائز: أن يدل عليه دليل مقالي أو حالي، فالمقالي هو ما يعتمد على كلام مذكور، نحو: كيف جئتَ؟ فتقول: ماشياً، التقدير: جئتُ ماشياً، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ۝٤﴾ [القيامة: ٣ ـ ٤] التقدير ـ والله أعلم ـ بلى نجمعها قادرين.

والدليل الحالي: هو ما دلت عليه القرائن أو المناسبات المحيطة بالمتكلم؛ كقولك: لمن قدم من الحج: مأجوراً؛ أي: رجعت مأجوراً، ولمن أراد سفراً: سالماً؛ أي: تسافر سالماً.

ويحذف عامل الحال وجوباً في أربع مسائل:

١ ـ أن تكون الحال سادة مسد الخبر، نحو: احترامي الطالب مهذباً، فـ(مهذباً) حال، والعامل فيها محذوف، والأصل: احترامي الطالب إذا كان، أو إذ كان مهذباً، وقد تقدمت هذه المسألة في آخر باب «المبتدأ والخبر».

٢ ـ أن تكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة، نحو: خالد أبوك عطوفاً فـ(عطوفاً) حال، والعامل محذوف وجوباً، والتقدير: أحقه أو أعرفه ونحوهما، وتقدم الكلام على ذلك.

٣ ـ أن تكون الحال دالة بلفظها على زيادة تدريجية أو نقص تدريجي، فالأول نحو: تصدق على الفقير بريال فصاعداً. فـ(.. صاعداً) حال، وعاملها وصاحبها محذوفان، والتقدير: فذهب المُتَصَدَّق به صاعداً، ومنه قول ﷺ: «**تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً**» متفق عليه.

ومثال الثاني: اشتريت القلم بريال فسافلاً، والتقدير: فانحط المشترى به سافلاً.

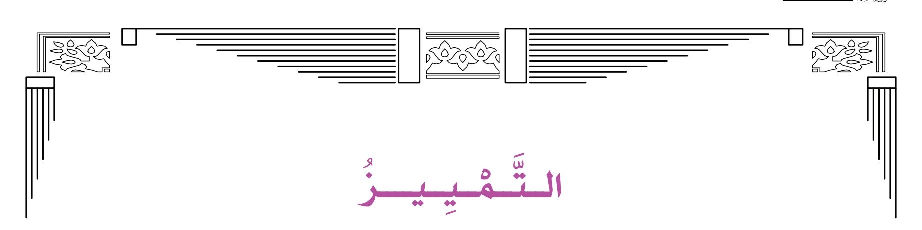
٤ ـ أن تكون الحال مسبوقة باستفهام يراد به التوبيخ، نحو: أقاعداً وقد أقيمت الصلاة؟ التقدير: أتوجد قاعداً.

والحذف في هذه المسائل قياسي. وقد يحذف العامل سماعاً في غير ذلك، نحو: هنيئاً لك؛ أي: ثبت لك الخير هنيئاً، أو هنأك الأمر هنيئاً[(١)]، وعلى التقدير الأول تكون الحال مؤسسة، وعلى الثاني تكون مؤكدة.

وهذا معنى **قوله**: **(والحال قد يحذف ما فيها عمل... إلخ)** أي: إن الحال قد يحذف ما عمل فيها النصب، وبعض ما يحذف من هذه العوامل محظور ذكره؛ أي: ممنوع، لكونه واجب الحذف **فقوله**: **(حُظِل)** أي: منع.



(١) إذا قلت: اشرب هنيئاً وكل مريئاً، فـ(هنيئاً) حال منصوبة بالفتحة الظاهرة، والمعنى: ثبتت لك الهناءة في شربك، ويجوز إعرابها مفعولاً مطلقاً على تقدير: هنيء لك الشرب هناءة.



التَّمْيِيزُ

تعريف التمييز وبيان نوعه وحكم كل نوع

٣٥٦ ـ اِسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ نَكِرَهْ   يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

٣٥٧ ـ كَـ(شِبْرٍ اَرْضًا)، وَ(قَفِيزٍ بُرًّا)   وَ(مَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا)

التمييز: اسم نكرة بمعنى (من)، لبيان ما قبله من إبهام.

نحو: اشتريت رطلاً عسلاً، فـ(عسلاً) تمييز؛ لأنه اسم، بدليل تنوينه، وهو نكرة متضمن معنى (من) التي للبيان؛ أي: من العسل. وبيَّنَ ما قبله من إبهام؛ لأن قولك: اشتريت رطلاً، فيه إبهام؛ لأن السامع لا يفهم ما تريد بالرطل، هل تريد عسلاً أو تمراً أو سمناً...؟ وذلك لأن الرطل اسم يصلح لأن تراد به هذه الأشياء وغيرها، فإذا قلت: (عسلاً) زال الإبهام، وفُهم المراد؛ لأنك ميزت له (الرطل) وبينت المقصود به، ولذلك يسمى لفظ (عسلاً) تمييزاً، والاسم المبهم (مُمَيَّزاً).

وإذا قلت: طاب المكان، نجد أن في الجملة إبهاماً، ولكنه لا يقع على كلمة واحدة ـ كما في المثال السابق ـ وإنما ينصب على الجملة كلها، وهو نسبة الطيب إلى المكان، إذ لا ندري ما المراد به؟ أهو هواؤه أم ماؤه أم تربته؟ فإذا قلت: طاب المكان هواءً، تعين المراد واتضحت النسبة، ولذلك يسمى لفظ (هواءً) تمييزاً؛ لأنه أزال إبهاماً في نسبة الطيب إلى المكان.

وخرج بقولنا: نكرة، نحو: هذا الرجل طاهرٌ قلبَه ـ بالنصب ـ فـ(قلبه) وإن بيَّن إبهام ما قبله، لكنه ليس بتمييز؛ لأنه معرفة، فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به، كما سيأتي إن شاء الله، في باب «الصفة المشبهة».

وخرج بقولنا: بمعنى (مِنْ): الحال، فإنه بمعنى (في حال كذا).

وخرج بقولنا: لبيان ما قبله: اسم (لا) النافية للجنس، نحو: لا رجل في المسجد، فإنه وإن كان بمعنى (من) لكنها ليست للبيان، بل هي (من) الاستغراقية، كما تقدم في موضعه.

والتمييز نوعان:

الأول: تمييز المفرد أو تمييز الذات، وهو الذي يكون مُمَيَّزه لفظاً دالاً على العدد، نحو: اشتريت ستة عشر كتاباً، أو على المقدار وهو إما مساحة، نحو: اشتريت ذراعاً صوفاً. أو كيل، نحو: اشتريت إردباً قمحاً. أو وزن نحو: اشتريت رطلاً سمناً. أو على ما يشبه المقدار (وهو ما أجرته العرب مجرى المقادير لشبهه به في مطلق المقدار وإن لم يكن منها..) نحو: صببت على النجاسة ذنوباً ماءً، واشتريت نحياً سمناً[1]، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٞ فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓۗ﴾ [آل عمران: ٩١] فـ﴿ذَهَبٗا﴾ تمييز منصوب، والمميز شبيه بالمقدار، وهو قوله: ﴿مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ﴾، وقال تعالى: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ ۝٨﴾ [الزلزلة: ٧ ـ ٨]، فـ(خيراً وشراً) منصوبان على التمييز، والمميز شبيه بالوزن وليس بوزن حقيقة؛ لأن مثقال الذرة ليس نوعاً من أنواع ما يوزن به عرفاً.

---

(١) الذراع: مسافة ما بين طرفي المرفق إلى نهاية الأصبع الوسطي من اليد، وهو يعادل: (٢، ٤٦) سم، والإردب: مكيال ضخم لأهل مصر، ذكرته المراجع الإسلامية بعد فتح مصر. انظر الكلام عليه: في تعليق الدكتور محمد الخاروف في تحقيقة لكتاب «الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان» لابن الرفعة ص(٧١). والذنوب: بوزن (رسول) الدلو العظيمة. قالوا: ولا تسمى (ذنوباً) حتى تكون مملوءة ماءً. والنحي: بكسر النون: وعاء السمن. والجمع: أنحاء. مثل حِمْل وأحمال. قال ذلك في المصباح المنير ص(٢١٠) وص(٥٩٦). والرطل: بالكسر وهو أشهر من الفتح معيار يوزن به يزن (٩٠) مثقالاً، والمثقال (٥٣، ٤) جرام، فيكون مقداره بالجرام (٧، ٤٠٧) جرام؛ أي: ما يقارب (٤٠٨) جرام.
انظر: «الإيضاح والتبيان» ص(٥٥، ٥٦).

وسمي هذا النوع تمييز المفرد؛ لأنه يزيل الإبهام من كلمة واحدة أو ما هو بمنزلتها، وتمييز الذات؛ لأن الغالب في تلك الكلمات أنها ذوات محسوسة، كالإردب والرطل والذراع ونحوها.

النوع الثاني: تمييز الجملة، وهو الذي يزيل الإبهام عن المعنى العام بين طرفيها، وهو المعنى المنسوب فيها لشيء من الأشياء، ولذا يسمى تمييز النسبة.

وهو بحسب أصله نوعان:

١ ـ **تمييز محول عن الفاعل**: نحو: حَسُنَ الشاب خلقاً، فـ(خلقاً) تمييز نسبة؛ لأنه أزال الإبهام في نسبة الحسن إلى الشاب، وهو منقول من الفاعل، والأصل: حَسُنَ خُلُقُ الشاب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤]، فـ﴿شَيۡبٗا﴾ تمييز نسبة محول عن الفاعل؛ لأن تقديره: واشتعل شيب الرأس.

٢ ـ **تمييز محول عن المفعول**: نحو: وَفَّيْتُ العمال أجوراً، فـ(أجوراً) تمييز نسبة، أزال الإبهام في نسبة التوفية إلى العمال، وهو منقول عن المفعول، والأصل: وفيت أجور العمال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القمر: ١٢]، فـ﴿عُيُونٗا﴾ تمييز نسبة محول عن المفعول؛ لأن تقديره: وفجرنا عيون الأرض.

وحكم التمييز النصب ـ غالباً[(١)] ـ والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم؛ كعشرين كتاباً، والناصب لمبين النسبة المسند من فعل أو شبهه، نحو: ازداد المتعلم أدباً، المتعلم مستقيم خلقاً.

قال ابن مالك: (اسم بمعنى مِنْ ... إلخ) أي: إن التمييز اسم بمعنى (من) يبين إبهام ما قبله، وهو نكرة، منصوب، وناصبه هو الشيء المبهم الذي جاء التمييز لإيضاحه وإزالة إبهامه، وظاهر هذا أن تمييز

(١) لأنه سيأتي جواز جره.

النسبة منصوب بالجملة التي جاء التمييز لإيضاح النسبة فيها[(١)].

ثم بيَّن أنواع التمييز بالأمثلة **(كشبرٍ أرضاً)** للمساحة، **(وقفيزٍ براً)** للكيل، **(ومنوين عسلاً وتمراً)** للوزن، و**(منوين)** تثنية (مَناً) كعصاً، وهو من مقادير الوزن المقدرة في بعض الأقطار برطلين.

* * *

جواز جر التمييز بالإضافة وشرط ذلك

٣٥٨ ـ وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا ٱجْرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا كَـ(مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا)

٣٥٩ ـ وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ: (مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبَا)

تقدم أن حكم تمييز المفرد النصب، وهذا هو الأحسن، وذكر هنا أنه يجوز فيما دل على كيل أو مساحة أو وزن وجهاً آخر، وهو الجر على أنه مضاف إليه، والمميَّز هو المضاف، تقول: شربت رطلَ لبنٍ، عندي مثقالُ ذهبٍ، اشتريت ذراعَ صوفٍ.

ويشترط في ذلك ألا يضاف الدال على مقدار إلى غير التمييز، فإن أضيف إلى غير التمييز وجب نصب التمييز أو جره بـ(من)، نحو: ما في الأرض قدرُ راحةٍ ظلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٩١] فـ﴿ذَهَبًا﴾ تمييز منصوب؛ لأن الدال على مقدارٍ وهو (ملء) أضيف لغير التمييز.

وأما حكم تمييز العدد فهو مذكور في باب العدد[(٢)].

---

(١) هذا رأي لابن مالك، ويرى آخرون أن عامل النصب في تمييز النسبة هو ما في الجملة من فعل أو شبهه، وهو قول سيبويه وجماعة، وحجة ابن مالك ومن وافقه كابن عصفور: أنه قد لا يكون في الجملة فعل ولا وصف نحو: هذا أخوك إخلاصاً، ويشكل على ظاهر عبارة ابن مالك ـ هنا ـ قوله فيما بعد: (والفاعل المعنى انصبن بأفعلا) وقوله: (وعامل التمييز قدم مطلقاً: والفعل ذو التصريف نزراً سُبقا) فإن هذا موافق لرأي سيبويه، وقد يجاب عنه بأن التمييز لما فسر إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه فسر الفعل نفسه. فكان التمييز منصوباً به؛ لأنه هو الذي يصح أن يكون عاملاً.

(٢) وخلاصة ذلك كالآتي:

أ ـ العددان ثلاثة إلى عشرة وما بينهما: تمييزها جمع مجرور؛ لأنه مضاف إليه، =

وهذا معنى **قوله**: (وبعد ذي ونحوها اجرره... إلخ) فالمراد (بذي...) الأشياء التي سبق أن عرض لها أمثلة في البيت السابق، وهي المساحة، والكيل، والوزن، فإن التمييز بعدها مجرور بالمضاف (كَمُدُّ حنطةٍ غذا) والمد: بالضم، كيل. وهو ربع الصاع.

وقوله: (غذا) بالقصر، وأصله (غذاء) وهو خبر المبتدأ (مد) والمراد بـ(نحوها) ـ وفي بعض النسخ: «وشبهها» ـ كل لفظ عربي جرى العرف على استعماله في واحد من الثلاثة، نحو: مثقال، وذَنُوب، ونحوهما، كما تقدم.

ثم ذكر أن الجر إنما يكون حين إضافة المُمَيَّزِ للتمييز مباشرة. فإن أضيف لغيره وجب النصب، ثم ذكر المثال لذلك.

* * *

حكم التمييز بعد (أفضل) التفضيل. حكم التمييز بعد التعجب

٣٦٠ ـ وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى ٱنْصِبَنْ بِأَفْعَلَا ... مُفَضِّلًا كَـ(أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا)

٣٦١ ـ وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا ... مَيِّزْ كَـ(أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا)

من أنواع تمييز النسبة: التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل، والواقع بعد ما يفيد التعجب.

أما **الأول**: فإن كان فاعلاً في المعنى وجب نصبه وإن لم يكن كذلك وجب جره.

وعلامة ما هو فاعل في المعنى: أن يصلح جعله فاعلاً بعد جعل أفعل التفضيل فعلاً، نحو: العالم العامل أرفع من ذوي المال قدراً، فـ(قدراً) تمييز يجب نصبه، وهو فاعل في المعنى، إذ يصح أن يقال:

= والمضاف هو العدد. نحو: اشتريت ستة كتبٍ.

ب ـ المائة والألف: تمييزها مفرد مجرور؛ لأنه مضاف إليه، والعدد هو المضاف، نحو: عندي مائة كتابٍ، ومثل ذلك المئات والألوف.

ج ـ العدد غير ما سبق: تمييزه مفرد منصوب، نحو: عندي ثلاثَ عشرةَ كراسةً، وحفظت ثلاثين حديثاً.

والكلام في تمييز العدد طويل، ولهذا عقد له المصنف باباً مستقلاً.

العالم العامل ارتفع قدره، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤].

وعلامة ما ليس بفاعل في المعنى أن يكون أفعل التفضيل بعضاً من جنس التمييز، ويعرف ذلك بصحة حذف أفعل التفضيل، ووضع لفظ (بعض) موضعه، نحو: الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ أصدق الناس، فـ(الناس) تمييز، يجب جره بالمضاف؛ لأنه ليس بفاعل في المعنى. إذ يصح أن يقال: الأنبياء بعض الناس.

ويستثنى من ذلك ما إذا أضيف أفعل إلى غير التمييز، فإنه يجب نصبه حينئذ، لتعذر إضافة أفعل مرتين، نحو: العامل بعلمه أفضل الناس رجلاً.

وأما الواقع بعد ما يفيد التعجب فإنه يجب نصبه[(١)] سواء في ذلك التعجب القياسي أو السماعي، فالقياسي، نحو: ما أحسن الصدق خلقاً للمسلم، وأحسن بالصدق خلقاً للمسلم، والسماعي، نحو: لله دره فارساً[(٢)] وقول الشاعر:

وحَسْبُكَ داءً أَنْ تَبِيْتَ بِبِطْنَةٍ ... وحَوْلَكَ أَكْبَادٌ تَحِنُّ إلى القِدِّ[(٣)]

وهذا معنى **قوله**: (والفاعل المعنى انصبن بأفعلا... إلخ) أي:

---

(١) فلا يجوز جره بالإضافة، لكن يجوز جره بـ(من) إذا لم يكن محولاً عن فاعل ولا مفعول نحو: لله دره فارساً، فيجوز: من فارس. أما المحول فيجب نصبه ولا يجوز جره بـ(من) وكذا نحو: ما أحسن المهذب رجلاً، فإنه مفعول في المعنى، لكنه غير محول؛ لأنه عين ما قبله، فيجوز جره بـ(من) لما ذكر.

(٢) فارساً: تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة، والدر في الأصل: مصدر درَّ اللبن يدر دراً، إذا كثر. ثم سمي اللبن نفسه دراً. والمراد هنا اللبن الذي رضعه من ثدي أمه، فما أعجب هذا اللبن؛ لأنه أنشأ شخصاً لا مثيل له من صفات الشجعان وهو لبن خلقه وأوجده منشئ الخلائق ومبدعها وهو الله ﷻ.

(٣) حسبك: مبتدأ، داءً: تمييز، أن تبيت ببطنه: في تأويل مصدر خبر المبتدأ، والبطنة: شدة امتلاء المعدة بالطعام. والقد: بكسر القاف، القطعة من الجلد الجاف غير المدبوغ.

انصب الفاعل في المعنى بـ(أفعل) مفضلاً له على غيره ثم ذكر المثال.

وقوله: (وبعد كل ما اقتضى تعجباً ميز... إلخ) أي: اذكر التمييز بعد كل ما دلَّ على تعجب، وأشار بذلك إلى أنه غير خاص بالصيغتين الموضوعتين للتعجب، بل هو شامل للتعجب بهما، وهو القياسي وبغيرهما وهو السماعي، ثم ذكر المثال.

* * *

جواز جر التمييز بـ(من) ومواضع ذلك

٣٦٢ ـ وَٱجْرُرْ بِـ(مِنْ) إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَـ(طِبْ نَفْسًا تُفَدْ)

تقدم أن التمييز يجوز نصبه ويجوز جره بالمضاف، نحو: اشتريت رطلاً عسلاً، واشتريت رطل عسلٍ، وذكر ـ هنا ـ وجهاً ثالثاً وهو جره بـ(من) التي لبيان الجنس، نحو: بعت ذراعاً من صوف، لا أملك شبراً من أرض، زرعت فداناً من قمح.

ويمتنع الجر بـ(من) في ثلاث مسائل:

الأول: تمييز العدد؛ كعشرين قلماً.

الثانية: ما كان فاعلاً في المعنى[١]، نحو: استقام الولد خلقاً.

الثالثة: التمييز المحول من المفعول، نحو: غرست الأرض شجراً.

وقد اقتصر ابن مالك على الأولى والثانية، **فقال**: (واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد... إلخ) أي: اجرر التمييز بالحرف (من) بشرط ألا يكون تمييز عدد، ولا فاعلاً في المعنى، مثل: (طب نفساً تفد)؛ أي: من طابت نفسه أحبّه الناس وخالطوه وأفادوه فوائد، ومن خبثت نفسه

---

(١) المراد به المحول عن الفاعل في الصناعة نحو: طاب المكان هواءً. لأن الأصل: طاب هواء المكان، فلا يجوز جره بـ(من) بخلاف: لله دره فارساً. فإنه وإن كان فاعلاً في المعنى إذ المعنى: عظمت فارساً إلا أنه غير محول، فيجوز جره بـ(من) وكذا ما كان مفعولاً في المعنى ولكنه غير محول نحو: ما أحسن خالداً رجلاً، فهو غير محول؛ لأنه عين ما قبله، فالعلة في عدم جواز الجر أن مدخول (من) يصح الإخبار به عما قبله. وما كان محولاً لا يمكن فيه ذلك.

فهو بضد ذلك، والأصل: لتطب نفسك، ثم حول الكلام فصار الفاعل تمييزاً، فلا يصح جره بـ(من).

وأشار **بقوله**: (إن شئت) إلى أن الجر جائز لا واجب، والذي يجوز جره هو تمييز المقدار، وتمييز النسبة إذا لم يكن محولاً، نحو: ما أحسن زيداً رجلاً!.

* * *

حكم تقديم التمييز على عامله

٣٦٣ ـ وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا   وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

عامل التمييز إما أن يكون اسماً، نحو: اشتريت رطلاً سمناً، أو فعلاً جامداً كأفعل في التعجب، نحو: ما أحسن الصديق خلقاً، أو فعلاً متصرفاً يؤدي معنى الجامد، نحو: كفى بالله شهيداً، أو فعلاً متصرفاً، نحو: طاب خالد نفساً.

فإن كان العامل اسماً أو فعلاً جامداً أو متصرفاً بمعنى الجامد لم يجز تقديم التمييز عليه.

وإن كان فعلاً متصرفاً فإنه يجوز تقديم التمييز عليه عند جماعة من النحاة، منهم الكسائي والمازني والمبرد، ووافقهم ابن مالك في غير الألفية[1] وفي الألفية جعله قليلاً، واستدل هؤلاء بالسماع عن العرب؛ كقول الشاعر:

أَنَفْساً تَطِيْبُ بِنَيْلِ الـمُنَى   ودَاعِي الـمَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا[2]

فقدم الشاعر التمييز (نفساً) على عامله (تطيب) وهو فعل متصرف.

وقول الآخر:

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ في إِبْعَادِيَ الأَمَلَا   وما ارْعَوَيْتُ وَشَيْباً رَأْسِيَ اشْتَعَلَا[3]

---

(١) انظر: «الكافية» (٢/ ٧٧٤).

(٢) تطيب: تطمئن. بنيل المنى: إدراك المأمول. المنون: الموت. وداعي المنون: الواو للحال. وداعي: مبتدأ. ينادي: الجملة خبر المبتدأ. جهاراً: مفعول مطلق أو حال.

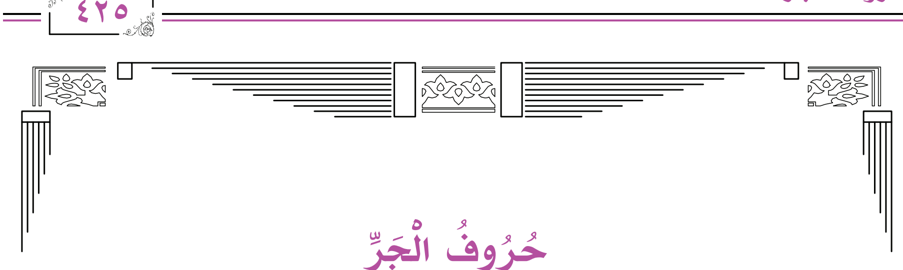
(٣) الحزم: ضبط الرجل لأموره. ارعويت: رجعت إلى ما ينبغي فعله من محاسن الأقوال والأفعال. وقوله: (الأملا) مفعول به للمصدر.

فقدم الشاعر التمييز (شيباً) على عامله (اشتعلا) وهو فعل متصرف.

وأما الجمهور من النحاة وعلى رأسهم سيبويه فإنهم يمنعون تقديم التمييز على عامله، وما ورد من تقديمه فهو ضرورة، فلا يقاس عليه، وهذا هو المختار؛ فإن التمييز كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله، فكذلك ما أشبهه، وأيضاً فالغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلاً في الأصل، فلا يغير عما كان يستحق من وجوب التأخير.

قال ابن مالك: (وعامل التمييز قدم مطلقاَ... إلخ) أي: إن عامل التمييز يجب تقديمه (مطلقاَ) أي: سواء كان العامل اسماً أو فعلاً، وإذا كان العامل فعلاً متصرفاً فقد يتأخر هذا العامل ويسبقه التمييز، وهذا نادر، والألف في **قوله**: (سبقا) للإطلاق، والله أعلم.





حُرُوفُ الْجَرِّ

عدد حروف الجر

٣٦٤ ـ هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ، وَهْيَ: (مِنْ، إِلَى ... حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى

٣٦٥ ـ مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ، اللَّامُ، كَيْ، وَاوٌ، وَتَا ... وَالْكَافُ، وَالْبَا، وَلَعَلَّ، وَمَتَى)

لما فرغ المصنف رحمه الله من الكلام على المرفوعات والمنصوبات. شرع في ذكر المجرورات وهي ثلاثة:

١ ـ مجرور بالحرف.

٢ ـ مجرور بالإضافة، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ في الباب الذي يلي هذا.

٣ ـ مجرور بالتبعية لمتبوع مجرور. وهذا موضعه التوابع.

وبدأ بالمجرور بالحرف لأنه الأصل.

وهذه الحروف العشرون التي ذكر الناظم كلها مختصة بالأسماء. وتعمل فيها الجر، وقد تقدم الكلام على (خلا وحاشا وعدا) في باب «الاستثناء». وذكرها هنا لأنه موضع استقصاء، كما قال في «شرح الكافية»[(١)].

والحروف الباقية لها تفصيل يأتي ذكره في موضعه، إلا (كي، ولعل، وحتى) وقلَّ من يذكرهن من حروف الجر؛ لغرابة الجر بهن.

كي الجارة

فأما (كي) فتكون حرف جر للتعليل، في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا دخلت على (ما) الاستفهامية. كما في قولهم في

---

(١) (٢/ ٧٨٠).

الاستفهام عن علة الشيء: كَيمه؟ بمعنى لِمَهْ؟ فـ(كي) حرف جر، و(ما) استفهامية مجرورة بـ(كي)، وحذفت ألفها لدخول حرف الجر عليها. وجيء بالهاء للسكت، عوضاً عن الألف المحذوفة، وحفظاً للفتحة الدالة على الألف.

الثاني: إذا دخلت على (أن) المصدرية مع صلتها، والغالب أن تكون مضمرة، نحو: جئت كي أستفيدَ. فـ(أستفيد) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد (كي). و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي، والتقدير: جئت للاستفادة[(١)].

الثالث: إذا دخلت على (ما) المصدرية. مع صلتها. نحو: أحسن معاملة الناس كي ما تسلمُ من أذاهم. فـ(تسلم) فعل مضارع مرفوع. و(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ(كي) أي: لسلامتك من أذاهم.

«لعل» حرف جر عند بعض العرب

وأما (لعلَّ) فهي حرف جر شبيه بالزائد. وتفيد الترجي والتوقع. والجر بها مقصور على بعض العرب، ذكره أبو زيد الأنصاري[(٢)]. وحكى الجر بها الفراء وغيره، وهو مع جوازه وقياسيته غير خفيف على الأسماع، ولا هو سائغ اليوم، نحو: لعل المسافرِ قادمٌ غداً. فـ(لعل) حرف ترج شبيه بالزائد. (المسافر) مجرور بها لفظاً في محل رفع مبتدأ (قادم) خبر، (غداً) ظرف زمان منصوب على الظرفية.

«متى» حرف جر عند بعض العرب

وأما (متى) فحرف جر أصلي[(٣)]. مستعمل في لغة (هذيل).

---

(١) هذا على أحد الوجهين، والثاني أن تكون (كي) مصدرية ناصبة للمضارع، واللام مقدرة قبلها؛ أي: لكي.

(٢) «النوادر في اللغة» ص٢١٨.

(٣) حرف الجر من حيث الأصالة وعدمها ثلاثة أنواع:

١ ـ حرف جر أصلي، وهو ما له معنى خاص، ويحتاج إلى متعلق، مذكور أو محذوف، والمتعلَّق: هو ما يوضح الجار والمجرور ويبينه، فهو نوع من الارتباط الذي يوضح المعنى ويتممه، فإذا قلت: جئت من البيت، فإن الجار والمجرور =

ومعناه: الابتداء ـ غالباً ـ ومن كلامهم: أخرجها متى كُمّه؛ أي: من كمه. حكاه الكسائي عنهم.

قال ابن مالك في تعداد الحروف: (هاك حروف الجر... إلخ) و(هاك) اسم فعل أمر مبني على السكون. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. والكاف: حرف خطاب لا محلَّ له؛ لأن أسماء الأفعال لا تضاف. ثم سرد الحروف بإسقاط حرف العطف في بعضها وإثباته في بعضها الآخر.

* * *

٣٦٦ ـ بِالظَّاهِرِ ٱخْصُصْ (مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى ... وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا)

٣٦٧ ـ وَٱخْصُصْ بِـ(مُذْ، وَمُنْذُ) وَقْتًا، وَبِـ(رُبّْ) ... مُنَكَّرًا، وَالتَّاءُ لِـ(ٱللَّهِ)، وَ(رَبّْ)

٣٦٨ ـ وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ: (رُبَّهُ فَتَى) ... نَزْرٌ، كَذَا كَـ(هَا)، وَنَحْوُهُ أَتَى

تقسيم حروف الجر

حروف الجر قسمان:

الأول: مشترك بين الاسم الظاهر والمضمر، وهي سبعة (من، إلى، عن، على، في، اللام، الباء).

الثاني: مختص بالاسم الظاهر، وهي سبعة أيضاً، ذكرها ابن مالك وهي أربعة أقسام.

الأول: ما يختص بالزمان، وهو (مذ، منذ) تقول: ما رأيته مذ يومِ الجمعة. وما رأيته منذ يومِنا. والأول بمعنى: من. والثاني بمعنى: في. وسيأتي ذلك ـ إن شاء الله ـ في آخر الباب.

= متعلق بالفعل قبله، والمتعلَّق إما فعل أو شبهه؛ كاسم الفعل، والمشتق العامل عمل الفعل؛ كاسم الفاعل، والمشتق الذي لا يعمل؛ كاسم الزمان والمكان.

٢ ـ حرف جر زائد، وهو ما ليس له معنى خاص، وإنما يؤتى به للتوكيد وليس له متعلق، نحو: ما جاءني من أحد.

٣ ـ حرف جر شبيه بالزائد، وهو ما له معنى خاص ـ كالحرف الأصلي ـ وليس له متعلق ـ كالزائد ـ مثل: رُبَّ.

الثاني: ما لا يختص بظاهر بعينه، وهو ثلاثة: في، الكاف، الواو.

فأما (في والكاف) فسيأتي الكلام عليهما ـ إن شاء الله ـ. وأما الواو فهي مختصة بالقسم، لكنها لا تختص بظاهر معين، نحو: والله لأفعلن الخير، أو: والرازق أو والمحيي أو والمميت لأفعلن الخير، ولا يجوز للمخلوق أن يقسم إلا باسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفاته.

الثالث: ما يختص بجر النكرة، وهو (رُبَّ)، وهو حرف جر شبيه بالزائد، موضوع للتكثير أو التقليل حسب القرينة(١). والأول أكثر(٢) نحو: رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيت. ولا بد أن يأتي بعدها نعت مفرد أو جملة أو شبهها، فالمفرد كما مثل. والجملة نحو: رب صديقٍ لازمك عرفته، وشبه الجملة: رب صديقٍ عندك عرفته.

والإعراب: (رب) حرف جر شبيه بالزائد (رجلٍ) مفعول (لقيت) منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد (عالم) صفة (لقيت) فعل وفاعل.

ويجوز تخفيف الباء كما في قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ۝٢﴾ [الحجر: ٢] في قراءة نافع وعاصم. وشدد الباقون،

---

(١) من مجيء (رُبّ) للتقليل قول الشاعر:

ألا ربّ مولود وليس له أبٌ ... وذي ولدٍ لم يلْدَه أبوان

والقرينة أنه لا يوجد من هذين الصنفين إلا فرد واحد، فالأول: هو عيسى، والثاني: هو آدم عليهما وعلى جميع الأنبياء أفضل الصلاة والسلام، وقوله: (لم يلْدَه) بتسكين اللام تخفيفاً، وتحريك الدال بالفتح، وحقها الجزم.

(٢) ومنه قوله ﷺ: «**يا رب كاسيةٍ في الدنيا عارية في الآخرة**» أخرجه البخاري (٣/ ١٠ فتح) وفي رواية (فرُبَّ كاسية)، فليس المراد أن ذلك قليل، بل المراد أن الصنف المتصف بهذا من النساء كثير. وقد نصَّ سيبويه على أن الغالب فيها التكثير في باب (كم) حيث قال: (واعلم أن «كم» في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبَّ) لأن المعنى واحد إلا أن (كم) اسم، و(رب) غير اسم) [الكتاب ٢/ ١٦١].

وهي هنا مكفوفة عن العمل بـ(ما) الزائدة إعراباً، المؤكدة معنى، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ في آخر الباب.

الرابع: ما يختص بلفظ: (الله). وهو (التاء) كقوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]. وقد سمع من كلامهم جرها لـ(رَبّ) مضافاً إلى الكعبة فقالوا: تَرَبِّ الكعبة.

فهذه السبعة المذكورة، لا تجر إلا الاسم الظاهر، وما ورد من جر بعضها للضمير فهو شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه؛ كقول الشاعر:

رُبّـهُ فِـتْـيَـةً دعـوتُ إلـى مـا ... يورثُ المَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا[(١)]

وقول الآخر:

خَلَّى الـذَّنَـابَـاتِ شَـمَـالاً كَـثَبَا ... وأُمَّ أَوْعَـالٍ كَـهَـا أو أَقْـرَبَـا[(٢)]

وإلى ما تقدم أشار **ابن مالك بقوله**: (بالظاهر اخصص منذ مذ... إلخ) أي: اخصص بالاسم الظاهر هذه الحروف السبعة، واخصص بـ(مذ ومنذ) أسماء الزمان. وبـ(رب) النكرة، والتاء مختصة بالقسم وتجر لفظ (الله) وكلمة (رَبّ) على النحو المتقدم، وما رواه النحاة من جر (رُبَّ)

---

(١) معناه: كثير من الشباب دعوتهم إلى ما يكسبهم الشرف والمجد والكرم، وداومت على دعائهم واجتهدت فيه، فاستجابوا لذلك.
إعرابه: (ربه) رب: حرف جر شبيه بالزائد، والهاء ضمير مبني على الضم وله محلان: أحدهما: جر برُبَّ، والثاني: رفع بالابتداء (فتيةً) تمييز (دعوت) الجملة في محل رفع خبر المبتدأ (دائباً) حال من الضمير في (دعوت).

(٢) البيت في وصف حمار وحشي ورد الماء فرأى صياداً ففر منه. (الذنابات) اسم موضع و(أم أوعال) اسم هضبة (شمالاً) أي: ناحية الشمال (كثباً) بفتح الكاف والثاء؛ أي: قريباً (كها) يريد مثل الذنابات في البعد، فالكاف للتشبيه.
إعرابه: (خلى الذنابات) خلى: فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر للتعذر، وفاعله ضمير مستتر يعود على حمار الوحش الموصوف و(الذنابات) مفعول به منصوب (شمالاً) ظرف مكان منصوب (كثبًا) صفة له، (كها) الكاف حرف جر و(ها) مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من (أم أوعال)، ويجوز رفع (أم) على الابتداء وخبره (كها) (أو أقربا) معطوف على الهاء من (كها).

لضمير الغيبة، أو جر الكاف لهذا الضمير فهو (نزر) أي: شاذ. وقد أشار الناظم إلى البيتين المذكورين.

* * *

معاني (من)

٣٦٩ ـ بَعِّضْ وبَيِّنْ وَٱبْتَدِئْ فِي الْأَمْكِنَهْ ... بِ(مِنْ)، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمِنَهْ

٣٧٠ ـ وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّْ ... نَكِرَةً كَـ(مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّْ)

شرع الناظم ﵀ في الكلام عن حروف الجر التي يكثر استعمالها، وذكر بعض المعاني القياسية لكل واحد منها[(١)].

فالأول: مِنْ: وذكر لها خمسة معانٍ وهي:

١ ـ التبعيض؛ أي: الدلالة على البعضية، وعلامتها أن يصح حذفها ووقوع كلمة (بعض) موقعها وأن يعم ما قبلها ما بعدها إذا حذفت، نحو: أخذت من الدراهم، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٨] أي: بعض الناس، وهم المنافقون، وقال تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].

٢ ـ بيان الجنس، ويكثر وقوعها بعد (ما) و(مهما) لإفراط إبهامهما؛ كقوله تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢]، وقوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]. وقد تقع بعد غيرهما؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾

(١) جرى ابن مالك ﵀ على رأي الكوفيين وبعض المتأخرين القائلين: إن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض في تأدية معانيها إذا كان السياق صالحاً لذلك. ويرى البصريون أن حرف الجر له معنى واحد أصلي يؤديه، فالحرف (من) للابتداء و(في) للظرفية، و(على) للاستعلاء... وهكذا، ولا يدل على معنى آخر إلا بطريق المجاز، أو أن العامل ضمن معنى عامل آخر يتعدى بذلك الحرف؛ لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف. راجع: «المغني» (٨٦١)؛ «حاشية الصبان» (٢/ ٢١٠)؛ «همع الهوامع» (٤/ ٢١٥)؛ «النحو الوافي» (٢/ ٥٣٧)؛ وفي «مجلة المجمع العلمي العراقي» مج٣٢ ج٣/ ٤/ ص١٤٩، مقال حول هذا الموضوع، وانظر: «تيسيرات لغوية» للدكتور: شوقي ضيف.

[الحج: ٣٠]. وقوله تعالى: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ [الكهف: ٣١].

وعلامتها: صحة وقوع الموصول موقعها مع ضمير يعود على ما قبلها إن بيّنت معرفة؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠] أي: الذي هو الأوثان؛ لأن الرجس عام يشمل الأوثان وغيرها، فإن بينت نكرة فعلامتها أن يقع موقعها الضمير وحده؛ كقوله تعالى: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ [الكهف: ٣١] أي: هي سندس وإستبرق.

٣ ـ ابتداء الغاية، في الأمكنة كثيراً. وفي الأزمنة أحياناً على الصحيح، وهذا المعنى هو الغالب عليها، وذلك إذا كان الفعل المتعدي بها شيئاً ممتداً كالسير والمشي ونحوهما، ويكون المجرور بـ(من) هو الشيء الذي منه ابتدأ ذلك الفعل، نحو: سرت من مكة إلى المدينة، قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]. وقد يكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد، نحو: خرجت من الدار؛ لأن الخروج ليس شيئاً ممتداً.

ومن مجيئها لابتداء الغاية الزمانية قول أنس رضي الله عنه: (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة)[1].

٤ ـ التوكيد، وذلك إذا كانت زائدة، ويشترط لزيادتها شرطان:

الأول: أن يكون المجرور بها نكرة.

الثاني: أن يسبقها نفي أو نهي أو استفهام، نحو: ما حضر من أحد.

---

(١) أخرجه البخاري (٢/ ٥٠٩ فتح)؛ ومسلم رقم (٨٩٧)، وانظر: «شواهد التوضيح والتصحيح» لابن مالك ص١٢٩، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، وهناك مقال جيد في التنبيه على ما في تحقيق هذا الكتاب من وهم وتحريف في «مجلة المجمع العلمي العراقي» ج٢ ـ ٣ مج٣٣ ص(٥٣٧).

قال تعالى: ﴿مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا﴾ [الحجر: ٥] فـ(مِن) حرف جر زائد للتوكيد (أمة) فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (أجلها) مفعول به. و(ها) مضاف إليه، ومثال النهي: لا تضرب من طالب، ومثال الاستفهام: هل حضر من أحد؟ قال تعالى: ﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣] فـ(فطور) مفعول (ترى) زيدت فيه (من) للتوكيد، ومعنى (فطور): تشقق أو تصدع.

٥ ـ أن تكون بمعنى (بدل)، بحيث يصح أن تحل هذه الكلمة محلها؛ كقوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْأَخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ۝٦٠﴾ [الزخرف: ٦٠] أي: بدلكم.

وإلى الأربعة المعاني الأُول أشار **بقوله**: (بعّض وبيّن... إلخ) أي: أن (من) تأتي للتبعيض. ولبيان الجنس، وابتداء الغاية في الأمكنة كثيراً. وفي الأزمنة قليلاً، وزائدة بعد نفي وشبهه ـ وهو النهي والاستفهام ـ مع جر النكرة، ومثاله: (ما لباغ من مفر) فـ(من) زائدة (مفر) مبتدأ مؤخر، و(لباغ) خبر مقدم، وأما المعنى الخامس فسيذكره بعد.

* * *

معاني بعض الحروف

٣٧١ ـ لِلاَنْتِهَا (حَتَّى، وَلَامٌ، وَإِلَى) وَ(مِنْ)، وَ(بَاءٌ) يُفْهِمَانِ بَدَلَا

٣٧٢ ـ وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ، وَفِي تَعْدِيَةٍ ـ أَيْضًا ـ وَتَعْلِيلٍ قُفِي

٣٧٣ ـ وَزِيدَ، والظَّرْفِيَّةَ ٱسْتَبِنْ بِـ(بَا) وَ(فِي)، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

٣٧٤ ـ بِـ(الْبَا) ٱسْتَعِنْ، وَعَدِّ، عَوِّضْ، أَلْصِقِ وَمِثْلَ (مَعْ)، وَ(مِنْ)، وَ(عَنْ) بِهَا ٱنْطِقِ

من حروف الجر:

معاني (حتى)

الثاني: حتى، وهي حرف جر أصلي، وهي على ضربين:

١ ـ جارة للمفرد الصريح. وهذه معناها الدلالة على انتهاء الغاية، ولهذا تسمى (حتى الغائية)، وهي لا تجر إلا الآخِر، أو المتصل بالآخر، فالمتصل بالآخر؛ كقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾

[القدر: ٥][1] فـ(حتى) حرف جر، (مطلع) اسم مجرور بـ(حتى)، (الفجر) مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بـ(سلام)، ومثال جرها الآخِر: أكلت السمكة حتى رأسِها.

٢ ـ جارة لـ(أن) المصدرية ومدخولها. وهذه تكون غائية ـ كالنوع الأول ـ وعلامتها صحة وقوع (إلى أن) موقعها من غير فساد في المعنى، نحو: أتابعُ المحاضر حتى تنتهيَ محاضرته. فـ(حتى) حرف جر، (تنتهي) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (حتى)، و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ(حتى).

وتكون تعليلية إذا كان ما قبلها علة لما بعدها، نحو: هذّب أولادك حتى تستفيدَ منهم، وتكون استثنائية ـ وهذا قليل ـ وهي بمعنى: (لكن) وذلك إن لم يصلح أحد المعنيين السابقين، نحو: لا ينتفع الأب من أولاده حتى يربيهم، بمعنى: إلا أن يربيهم.

معاني اللام

الثالث: اللام، وهو حرف جر يكون أصليّاً وقد يكون زائداً، وله معانٍ كثيرة منها:

١ ـ انتهاء الغاية، فتكون مثل (إلى) كما سيأتي إن شاء الله. وهذا المعنى قليل، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢].

٢ ـ الملك، وتقع ـ غالباً ـ بين ذاتين الثانية منهما تَملك. وهذا هو أكثر معانيها، نحو: الكتاب لخالد، قال تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ١٢٠]، والأصل: ملك السمٰوات والأرض لله.

٣ ـ شبه الملك، ويعبر عنه بالاختصاص، وهو أن يكون مدخول اللام لا يَملك، نحو: الباب للدار.

٤ ـ التعدية إلى المفعول به، فيكون ما بعدها في حكم المفعول به معنىً وإن كان مجروراً، نحو: ما أَحَبَّ طالبَ العلم للطباعة الجيدة من الكتب.

---

(١) (سلام): خبر مقدم (هي) مبتدأ مؤخر.

٥ ـ التعليل، إذا كان ما بعدها علة لما قبلها، نحو: طلب العلم ضروري لرفع الجهل. وهذه المعاني الخمسة ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٦ ـ التوكيد لمعنى الجملة بتمامها. وتكون زائدة، وتكثر زيادتها بين الفعل ومفعوله؛ كقول الشاعر:

وَمَلَكْتَ ما بَيْنَ العِرَاقِ وَيَثْرِبٍ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ ومُعَاهَدِ[1]

فزاد اللام في (لِمسلمٍ) لمجرد التوكيد، وذلك لأن الفعل (أجار) يتعدى بنفسه. وقد تقدم على معموله فليس بحاجة إلى اللام.

٧ ـ تقوية العامل الذي ضعف عن العمل بأحد سببين:

أحدهما: أن يقع العامل متأخراً؛ كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤] والأصل: إن كنتم تعبرون الرؤيا، للذين هم يرهبون ربهم.

وثانيهما: أن يكون العامل فرعاً في العمل، إما لكونه مصدراً، نحو: ساءني ضَرْبُ عليٍّ لخالد، أو اسم فاعل؛ كقوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، أو صيغة مبالغة؛ كقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾

(١) الممدوح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان، (يثرب) الاسم القديم للمدينة النبوية، فغيره النبي ﷺ فقال: «**يقولون يثرب وهي المدينة**» متفق عليه. (ومعاهد) بضم الميم وفتح الهاء اسم مفعول، وهو اسم لكل من يدخل بلاد المسلمين بعهد من إمامهم.

إعرابه: (ملكت) فعل وفاعل (ما) اسم موصول في محل نصب مفعول به (بين) ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف صلة الموصول (العراق) مضاف إليه مجرور بالكسرة (ويثربٍ) معطوف على المجرور، مجرور بالكسرة الظاهرة للوزن، وكان حقه المنع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَـٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُوا۟﴾ [الأحزاب: ١٣]، (ملكاً) مفعول مطلق منصوب (أجار) فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر يعود على (ملك) والجملة صفة لملك (لمسلم) مفعول أجار على زيادة اللام، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، (ومعاهد) معطوف على (مسلم) باعتبار لفظه مجرور بالكسرة.

[هود: ١٠٧]. وقد اجتمع السببان في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

معاني «إلى»

الرابع: إلى، وهو حرف جر أصلي، ومن أشهر معانيه: انتهاء الغاية، مكانية أو زمانية؛ كقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

والمراد بانتهاء الغاية: أن المعنى قبلها ينقطع وينتهي بوصوله إلى المجرور بعدها.

معاني «الباء»

الخامس: الباء، وهو حرف جر يقع أصليّاً وزائداً، وله معانٍ كثيرة منها:

١ ـ أن تكون بمعنى (بدل)، بحيث يصح وقوع هذه الكلمة موقعها دون أن يتغير المعنى، والأكثر دخولها على الشيء المتروك، كقول تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾ [سبأ: ١٦] وكقول أحد الصحابة ﷺ وهو عمرو بن تغلب: (فوالله ما أُحِبُّ أن لي بكلمة رسول الله ﷺ حُمْرَ النعم)[1] أي: بدلها.

٢ ـ الظرفية، وعلامتها أن يحسن وقوع كلمة (في) موقعها؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣] وهذا مثال الظرف المكاني، وقال تعالى: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤] وهذا مثال الظرف الزماني؛ وكقوله تعالى: ﴿وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الذاريات: ١٨].

٣ ـ السببية، بأن يكون ما بعدها سبباً لما قبلها؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤].

٤ ـ الاستعانة، وذلك بأن يكون ما بعدها هو الآلة لحصول المعنى الذي قبلها؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] ومنه في أشهر الوجهين: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿١﴾﴾ لأن الفعل لا

(١) أخرجه البخاري. انظر: «فتح الباري» (٢/ ٤٠٣).

يتأتى على الوجه الأكمل إلا بالبسملة[(١)].

٥ ـ التعدية، وهي التي يستعان بها غالباً في تعدية الفعل إلى مفعوله، كما تُعدّيه همزة النقل، وأكثر ما تعدي الفعل اللازم؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] أي: أذهب سمعهم. وقد تأتي مع الفعل المتعدي؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١] فالباء في (ببعض) متعلقة بالمصدر، وهي لتعدية المصدر إلى مفعوله الثاني؛ لأن (دفع) يتعدى لواحد ثم عدي إلى ثانٍ: بالباء.

٦ ـ العوض، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان حسّاً أو معنى، نحو: اشتريت الكتاب بعشرة، وقابلت إحسانه بالشكر والدعاء.

وتسمى (باء المقابلة)، والعوض غير البدل، فإن العوض دفع شيء في مقابلة آخر، أما البدل فهو اختيار أحد الشيئين وتفضيله على الآخر من غير مقابلة بين الجانبين.

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ﴾ [التوبة: ١١١].

٧ ـ الإلصاق، وهذا المعنى هو أصل معانيها، وهو مطلق التعلق، وهو نوعان:

١ ـ إلصاق حسي أو حقيقي: إذا كان مفضياً إلى المجرور نفسه، نحو: أمسكت باللصّ، إذا قبضت على شيء من جسمه، أو على ما يحبسه من يد أو ثوب ونحوه، قال تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] فالباء للإلصاق؛ لأن الماسح يلصق يده بالممسوح. وقوله سبحانه في التيمم: ﴿فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ﴾ [النساء: ٤٣] مثله.

٢ ـ إلصاق معنوي أو مجازي، إذا كان مفضياً إلى ما يقرب من المجرور، نحو: طفت بالكعبة.

---

(١) والوجه الثاني أن الباء للمصاحبة. انظر: «تفسير الألوسي» (١/ ٤٧).

٨ ـ بمعنى (مع) وهي باء المصاحبة، نحو: بعتك المنزل بأثاثه، ومنه قوله تعالى: ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا﴾ [هود: ٤٨] أي: مع سلام، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٦١] أي: وقد دخلوا مع الكفر وهم قد خرجوا معه؛ إذ لا يراد أنهم دخلوا يحملون شيئاً وخرجوا يحملونه، وإنما يريد أنهم دخلوا كافرين وخرجوا كافرين، وقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: ٩٨] أي: مصاحباً حمد ربك.

٩ ـ بمعنى (من) فتفيد التبعيض؛ كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] أي: منها. وقوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] أي: ببعض رؤوسكم، والأظهر ما تقدم من أنها للإلصاق، وليست للتبعيض. قال ابن جني: (أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى، بل يورده الفقهاء)(١).

١٠ ـ بمعنى (عن) فتفيد المجاوزة، ومنه قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝١﴾ [المعارج: ١] أي: عن عذاب واقع، وقال تعالى: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [الحديد: ١٢] أي: عن أيمانهم.

السادس: (في) وأشهر معانيها: الظرفية حسية، نحو: الطلاب في الفصل؛ وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝٤٥﴾ [الحجر: ٤٥]، ومعنوية، نحو: العزُّ في طاعة الله؛ وكقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] وتأتي للسببية؛ كقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨] وقوله ﷺ: «**عذبت امرأة في هرة...**»(٢).

وإلى هذه الأحرف الخمسة أشار **بقوله**: (للانتها حتى ولام وإلى... إلخ) أي: أن (حتى واللام وإلى) تدل على انتهاء الغاية، و(من) و(الباء) يشتركان في معنى واحد وهو البدل، ثم ذكر أن اللام تفيد معنى الملك

(١) انظر: «التبيان» للعكبري (١/ ٤٢٢)؛ «حاشية الصَّبّان» (٢/ ٢٢١)؛ و«دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/ ٢/ ٢٧).
(٢) متفق عليه.

وشبهه، وتأتي للتعدية والتعليل، ومعنى: (وتعليل قُفي) بضم القاف: نُسب وعُرف، ثم ذكر أن اللام تأتي زائدة، ثم **قال**: (والظرفية استبن ببا وفي) أي: اجعل الظرفية واضحة بالباء؛ لأنها من معانيها ومعاني (في)، (وقد يبينان السببا) أي: يشتركان في معنى السببية، والألف للإطلاق، ثم سرد معاني الباء، وهي: الاستعانة والتعدية والتعويض والإلصاق، وبمعنى: (مع) أي: للمصاحبة، وبمعنى: (من) أي: التبعيض، وبمعنى: (عن) أي: المجاوزة، ويأتي تعريفها قريباً إن شاء الله.

* * *

٣٧٥ ـ (عَلَى) لِلِاسْتِعْلَا وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَنْ) بِـ(عَنْ) تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

٣٧٦ ـ وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ (بَعْدٍ)، وَ(عَلَى) كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا

من حروف الجر:

معاني «على»

السابع: على، وهو حرف جر أصلي، وله معانٍ منها:

١ ـ الاستعلاء، وهو أكثر معانيها، حسيّاً كان، نحو: خالد على السيارة، قال تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المؤمنون: ٢٢]، أو معنويّاً، نحو: خالد عليه دين، قال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وأما نحو: توكلت على الله، فليس من هذا المعنى؛ لأن الله لا يعلو عليه شيء لا حسّاً ولا معنىً، وإنما ذلك من باب الإضافة والإسناد؛ أي: أضفت توكلي واعتمادي إلى الله سبحانه، وأسندتهما إليه.

٢ ـ معنى (في) وهو الظرفية، وذلك إذا دخلت على الظروف غالباً؛ كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥].

٣ ـ معنى (عن) وهو المجاوزة، نحو: إذا رضي عليَّ الأبرار غضب عليَّ الأشرار؛ أي: رضي عني، قال الشاعر:

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيرٍ لَعَمْرُ اللّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[(١)]

وإنما كانت بمعنى: (عن) لأن الأصل في الفعل (رضي) أن يتعدى بـ(عن) لا بـ(على) قال تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾ [المائدة: ١١٩].

معاني «عن»

الثامن: عن، وهو حرف جر أصلي، وله معانٍ منها:

١ ـ المجاوزة، وهي أشهر معانيها، ومعناها: ابتعاد شيء مذكور أو غير مذكور عما بعد حرف الجر بسبب شيء قبله، فالأول، نحو: انصرفت عن قرناء السوء؛ أي: جاوزتهم وتركتهم. والثاني، نحو: انتفعت بحديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه؛ أي: جاوزته المؤاخذة بسبب الرضا، وهذه مجاوزة حقيقية، وقد تكون مجازية، نحو: أخذت الفقه عن فلان؛ كأنه ـ لما علمتُ ما يعلمه ـ قد جاوزه العلم بسبب الأخذ عنه.

٢ ـ بمعنى (بَعْد)؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ٤٠﴾ [المؤمنون: ٤٠] أي: بعد قليل، وقوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣] بدليل ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦۖ﴾ [المائدة: ٤١].

٣ ـ بمعنى (على) وهو الاستعلاء؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَبۡخَلُ عَن نَّفۡسِهِۦۚ﴾ [محمد: ٣٨] أي: على نفسه.

وهذا معنى **قوله**: **(على للاستعلا... إلخ)** أي: إن (على) تكون للاستعلاء، وقُصر قوله: (للاستعلا) للضرورة، وتكون للظرفية بمعنى: **(في)** وللمجاوزة بمعنى: **(عن)** التي تؤدي هذا المعنى نفسه إذا قصده من فَطَنَ له، ثم بيَّن أن (عن) قد تكون بمعنى: (بعد) وبمعنى: (على) المفيدة للاستعلاء، كما أن (على) تكون بمعنى: (عن) المفيدة للمجاوزة.

---

(١) إعرابه: (إذا) ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط، خافض لشرطه منصوب بجوابه، وجملة (رضيت) في محل جر بإضافة (إذا) إليها، (لعمر الله) اللام للابتداء (عمر) مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، تقديره: قسمي، وجملة (أعجبني) لا محل لها جواب (إذا).

٣٧٧ ـ شَبِّهْ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ   يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

معاني «الكاف»

التاسع من حروف الجر: الكاف، وهو حرف يقع أصليّاً وزائداً، ومن معانيه:

١ ـ التشبيه: وهو أكثر معانيه استعمالاً، والتشبيه: عقد مماثلة بين شيئين لاشتراكهما في صفة أو أكثر، قال تعالى: ﴿وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ فِى مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ﴾ [هود: ٤٢] أي: في الارتفاع.

٢ ـ التعليل: كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] أي: لهدايته إياكم، و(ما) مصدرية؛ وكقولنا في التشهد: (كما صليت على إبراهيم) على أحد القولين[1].

٣ ـ التوكيد ويختص بالزائدة؛ كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] على رأي من يقول بأنها زائدة؛ لتوكيد نفي المثل لئلا يلزم إثبات المثل لله تعالى لو قيل بعدم زيادتها؛ إذ يصير المعنى: ليس مثلَ مثلهِ شيء. والقول الثاني: أنها غير زائدة؛ لأن العرب تطلق المثل وتريد به الذات، نحو: مثلي لا يفعل كذا؛ أي: أنا لا أفعل كذا، قال تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ﴾ [الأحقاف: ١٠] أي: على القرآن، فيكون معنى الآية، ليس مثل ذات الله شيء، وإذا انتفت المماثلة في الذات انتفت المماثلة في الصفات.

وهذا معنى **قوله**: (شبه بكاف... إلخ) أي: شبه شيئاً بشيء آخر بواسطة الكاف. وقد يقصد بها التعليل، وقد ورد هذا الحرف زائداً للتوكيد.

* * *

(١) ذكره الحافظ ابن حجر، والقول الثاني أنها للتشبيه، لكن يرد عليه إشكال. راجع «فتح الباري» (١١/ ١٦١)، ط: السلفية.

استعمال بعض الحروف أسماء

٣٧٨ ـ وَٱسْتُعْمِلَ ٱسْمًا، وَكَذَا (عَنْ) وَ(عَلَى)   مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا

من حروف الجر ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية، وهو خمسة، ذكر هنا ثلاثة هي:

١ ـ الكاف، فهي حرف، كما تقدم. وقد تخرج عن الحرفية، وتكون اسماً مبنيّاً بمعنى: (مثل) في محل رفع فاعل، نحو: ما عاتب العاقلَ كنفسه؛ أي: مثلُ نفسه، أو في محل نصب مفعول به، نحو: ما رأيت كطالب العلم في حفظ الوقت؛ أي: مثلَ طالب العلم، فالكاف اسم مبني على الفتح في محل رفع أو نصب، وقد تكون في محل جر، نحو: فلان يبتسم عن كالبرَدَ؛ أي: عن مثل البرَدَ.

٢ ـ عن، فهي حرف، كما تقدم. وقد تخرج عن الحرفية وتكون اسماً مبنيّاً بمعنى: (جانب)، ويغلب أن يكون هذا بعد وقوعها مجرورة بالحرف (من)؛ لأنها لا تدخل إلا على الأسماء، نحو: يجلس القاضي ومن عن يمينه مساعده ومن عن يساره كاتبه؛ أي: من جانب يمينه ومن جانب يساره.

٣ ـ على، فهي حرف، كما تقدم. وقد تخرج عن الحرفية، وتكون اسماً مبنياً بمعنى: (فوق)، ويكثر وقوعها مجرورة بالحرف (من)، وهو لا يدخل إلا على الأسماء، نحو: تمر من على منزلنا الطائرات؛ أي: من فوق منزلنا.

٤ ـ منذ.

٥ ـ مذ، ويأتي الكلام عليهما إن شاء الله.

قال ابن مالك: (واستعمل اسماً وكذا عن وعلى... إلخ) أي: إن حرف (الكاف) استعمل اسماً، وكذلك (عن) و(على) ومن أجل استعمالهما اسمين دخل عليهما حرف الجر (من)، وهو لا يدخل إلا على الأسماء.

*   *   *

استعمال (مذ) و(منذ)

٣٧٩ ـ وَ(مُذْ)، وَ(مُنْذُ) ٱسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا   أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَ(جِئْتُ مُذْ دَعَا)

٣٨٠ ـ وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَـ(مِنْ)   هُمَا، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) ٱسْتَبِنْ

العاشر والحادي عشر: من حروف الجر: مذ ومنذ ولهما استعمالان:

الأول: أن يكونا اسمين، وذلك في موضعين:

١ ـ إذا دخلا على اسم مرفوع، نحو: ما رأيته مذ يومان، أو منذ يومان، فـ(مذ) مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، (يومان) خبره، وهذا هو الأحسن. ويجوز إعراب كل منهما ظرفاً مقدماً متعلقاً بمحذوف خبر مقدم؛ أي: بيني وبين الرؤية يومان.

٢ ـ إذا دخلا على الجملة، فعلية كانت وهو الغالب، نحو: أسرعت إليك مذ أو منذ دعوتني، أو اسمية، نحو: ما خرجت منذُ الجوُّ ممطر، فـ(منذ) ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب، والعامل فيه الفعل قبله، وهو مضاف للجملة بعده.

الاستعمال الثاني: أن يكونا حرفين أصليين للجر، ومعناهما ابتداء الغاية إن كان الزمان ماضياً، نحو: ما رأيته مذ يومِ الجمعة؛ أي: من يوم الجمعة، والظرفية إن كان الزمان حاضراً، نحو: ما رأيته مذ يومِنا؛ أي: في يومنا.

وهذا معنى **قوله**: (ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا... إلخ) أي: إن (مذ ومنذ) يكونان اسمين حين يرفعان اسماً بعدهما، (أو أوليا الفعل) أي: جُعل الفعل الماضي والياً لهما؛ أي: واقعاً بعدهما، ثم ذكر المثال، وإن وقع ما بعدهما مجروراً وكان ماضياً فهما حرفا جر بمعنى: (من) وإن كان حاضراً فـ(استبن) أي: اطلب بيان معنى: (في) الظرفية.

* * *

زيادة «ما» بعد بعض الحروف

٣٨١ ـ وَبَعْدَ (مِنْ)، وَ(عَنْ)، وَبَاءٍ زِيدَ (ما)   فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا
٣٨٢ ـ وَزِيدَ بَعْدَ (رُبَّ)، وَالْكَافِ فَكَفّْ   وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّْ

تزاد كلمة (ما) بعد خمسة أحرف وهي: (من، وعن، والباء، ورُبَّ، والكاف) وهي قسمان:

الأول: غير كافة، فيبقى عمل الحرف وهو الجر، وتعرب (ما) زائدة، وذلك مع الثلاثة الأُولى.

فمثال (من)، قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾ [نوح: ٢٥] فـ(من) حرف جر و(ما) زائدة للتوكيد، و(خطيئات) اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع.

ومثال (عن)، قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

ومثال (الباء)، قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ﴾ [النساء: ١٥٥].

الثاني: (ما) الكافة، وهي التي تزاد بعد (رب، والكاف) فتكفهما عن العمل، والغالب على (رُبَّ) المكفوفة أن تدخل على فعل ماضٍ؛ لأن معناها التكثير والتقليل ـ كما تقدم ـ وهما إنما يكونان فيما عرف حده، وأما المستقبل فهو مجهول، نحو: ربما رأيت في الطريق سائلاً وهو من الأغنياء. وقد تدخل على مضارع منزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه؛ كقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ۝٢﴾ [الحجر: ٢].

ومن العرب من يبقيها على عملها مع وجود (ما) فيقول: رُبَّ ما جليسٍ أضاع وقتي، وتكون زائدة فقط، وتكتب (ما) مفصولة.

وأما الكاف فإذا اتصلت بها (ما) كفتها غالباً، وأزالت اختصاصها بالاسم المفرد، وهيأتها للدخول على الجمل الاسمية والفعلية، نحو: الجليس الصالح خير النعم كما الجليسُ السوء شر المصائب، ونحو: الكذب يهدي إلى الفجور كما يزيل ثقة الناس بصاحبه، ومن غير الغالب بقاء عملها مع وجود (ما)؛ كقول الشاعر:

ونَـنْـصُـرُ مَـوْلَانَـا ونَـعْـلَـمُ أَنَّـهُ   كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وجَارِمُ(١)

وهذا معنى **قوله**: (وبعد من وعن وباء زيد ما... إلخ) أي: زيد لفظ (ما) بعد (من وعن والباء) فلم يعقها ولم يمنعها عن عمل معلوم لها، وهو الجر. وقد زيد هذا الحرف ـ أيضاً ـ بعد (رُب) وبعد الكاف، فكفهما عن العمل. وقد يليهما ويقع بعدهما فلا يكفهما عن العمل، ومعنى: (لم يُكف): لم يُمنع.

* * *

حذف حرف الجر وبقاء عمله.

٣٨٣ ـ وَحُذِفَتْ (رُبَّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَلْ)   وَالْفَا، وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

٣٨٤ ـ وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى (رُبَّ) لَدَى   حَذْفٍ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

يحذف حرف الجر ويبقى معناه وعمله كما كان مع وجوده وهو قسمان:

الأول: حذف (رُبَّ). **والثاني**: حذف (غير رُبَّ).

فأما حذف (رب) فهو ثلاثة أنواع، وكلها قياسية:

الأول: كثير، وذلك بعد (الواو)؛ كقول الشاعر:

وليلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ   عَلَيّ بِأَنْواعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي(٢)

---

(١) (مولانا) المراد به الحليف أو ابن العم، (مجروم عليه) معتدى عليه (جارم) معتد ظالم، والمعنى: أننا نعين حليفنا ونساعده على من عاداه، مع أننا نعلم أنه كسائر الناس فهو مرة مظلوم ومرة أخرى ظالم.
إعرابه: ننصر: فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: (نحن) (مولانا) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، و(نا) مضاف إليه، و(نعلم) الواو عاطفة، نعلم فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر، (أنه) أن حرف شبيه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر، والهاء اسمه، (كما) الكاف جارة، وما: زائدة (الناس) اسم مجرور بالكاف، والجار والمجرور خبر (أن)، وجملة (أن) واسمها وخبرها في تأويل مصدر سد مسد مفعولي (نعلم)، (مجروم) خبر ثان لـ(أن)، (عليه) جار ومجرور نائب فاعل لاسم المفعول، (وجارم) معطوف على ما قبله.

(٢) شبه الليل بموج البحر في شدة هوله وعظيم ما يناله من المخافة فيه، (سدوله) =

الثاني: قليل، وذلك بعد (الفاء) و(بل) كقول الشاعر:

فَمِثْلِك حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ   فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ(١)

وقول الآخر:

بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ(٢)

الثالث: أقل مما قبله، وذلك بدون الأحرف المذكورة؛ كقول الشاعر:

رَسْمِ دَارٍ وقَفْتُ فِي طَلَلِهْ   كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ(٣)

= واحدها سدل، وهي الأستار، (ليبتلي) أي: ليختبر ما عندي من الشجاعة والثبات.

إعرابه: و(ليل) الواو واو رُبَّ حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وسميت واو رب؛ لأنها تدل عليها ونائبة عنها. (ليل) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضتها (رب) المحذوفة، (كموج) صفة (أرخى سدوله) الجملة خبر المبتدأ (ليبتلي) اللام للتعليل، ويبتلي: فعل مضارع منصوب بـ(أن) المضمرة بعد لام التعليل، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع.

(١) الطروق: الإتيان في الليل، (مرضع) هي التي لها طفل ترضعه (تمائم) جمع تميمة وهي خرزات كانت العرب تعلقها على أولادهم يتقون بها العين، فحرمها الإسلام واعتبرها شركاً لما يقوم بقلب المعلق لها من الاعتماد على غير الله تعالى. (محول) اسم فاعل من أحول الصبي: إذا مرَّ عليه من عمره حول، وهو كناية عن الصبي، قصد بذلك أنها تنسى بالسبب المذكور من لم تجر العادة بنسيانه وهو الابن الصغير.

إعرابه: (فمثلك) الفاء: فاء رُبَّ، (مثلك) مفعول به مقدم لـ(طرقت) منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي تقتضيها (رب) المحذوفة المقدرة بعد الفاء، والكاف مضاف إليه، (حبلى) بدل من (مثل) (قد طرقت) فعل وفاعل (ومرضع) معطوف على (حبلى)، (محول) صفة لـ(ذي) تمائم.

(٢) مهمه: بفتح الميم وسكون الهاء، وهي المفازة بعيدة الأطراف.

إعرابه: (بل) حرف عطف للإضراب (مهمه) مفعول به مقدم لـ(قطعت) (بعدَ) ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (قطع).

(٣) (من جلله) أي: من عِظَمِهِ في نفسي وقيل: معناه من أجله، والرسم: ما لصق بالأرض من آثار الديار كالرماد، والطلل ما علا وارتفع كالوتد ونحوه.

إعرابه: (رسم) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال =

أما حذف غير (ربَّ) فهو نوعان:

الأول: قياسي مطرد، وهذا له مواضع منها:

١ ـ لفظ (الله) في القسم بدون عوض، نحو: اللهِ لأفعلن الخير، بجر لفظ (الله) بحرف القسم المحذوف؛ أي: واللهِ.

٢ ـ أن يكون في جواب سؤال اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف، نحو: في أيّ مدينة قضيت إجازة الأسبوع، فتقول: مكةَ؛ أي: في مكةَ.

٣ ـ أن يكون حرف الجر هو (لام التعليل) الداخلة على (كي) المصدرية، نحو: جئت كي أستفيد؛ أي: لكي أستفيد.

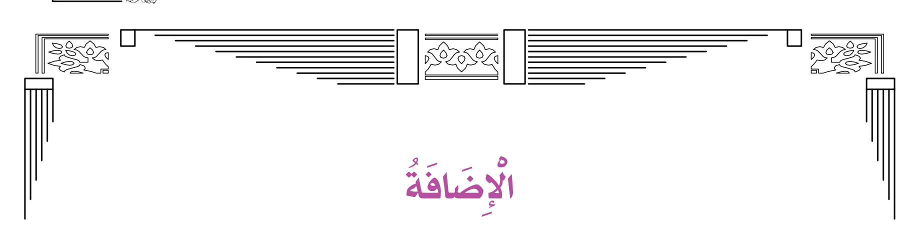
٤ ـ أن يكون الاسم المجرور بالحرف مصدراً مؤولاً من (أنَّ) مع معموليها، أو من (أنْ) والفعل والفاعل. وهذا الحذف مشروط بأمن اللبس، كما تقدم في باب المتعدي واللازم، نحو: فرحت أنَّك مواظب على الصلاة، أو: أفرح أنْ تواظب على الصلاة، والتقدير: فرحت بمواظبتك.

النوع الثاني: حذف سماعي، لا يجوز محاكاته لعدم اطراده، ومن أمثلته قول رؤبة بن العجاج[1]: خيرٍ والحمد لله، جواباً لمن قال له: كيف أصبحت؟

وهذا معنى **قوله**: (وحذفت رب فجرت بعد بل... إلخ) أي: حذفت (رب) وبقي عملها، وهو الجر بعد الأحرف الثلاثة: الواو والفاء وبل. وقد شاع الحذف وكثر بعد الواو، وقد تحذف حروف أخرى ـ سوى رب ـ ويبقى عملها. وبعض حالات الحذف والجر قد يكون مطرداً.

= المحل بالحركة التي تقتضيها (رُبَّ) المحذوفة، (وقفت في طلله) صفة (كدت) كاد فعل ماضٍ ناقص، والتاء اسمه، (أقضي الحياة) الجملة خبر (كاد)، والجملة من كاد واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ (رسم دار).

(١) هو رؤبة بن عبد الله العجاج، راجز من الفصحاء المشهورين، وممن يستدل بشعرهم، مات سنة ١٤٥هـ، وقد أسنَّ. [الأعلام (٣/ ٦٢)].



الإِضَافَةُ

٣٨٥ ـ نُونًا تَلِي الْإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا مِمَّا تُضِيفُ ٱحْذِفْ كَـ(طُورِ سِينَا)

٣٨٦ ـ وَالثَّانِيَ ٱجْرُرْ، وَٱنْوِ (مِنْ) أَوْ (فِي) إِذا لَمْ يَصْلُحِ ٱلَّا ذَاكَ، وَاللَّامَ خُذَا

٣٨٧ ـ لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ................. ....

لما فرغ المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ من ذكر المجرور بالحرف، شرع في الكلام على المجرور بسبب الإضافة.

تعريف الإضافة

والإضافة: نسبة تقيدية بين اثنين تقتضي جر الثاني أبداً، ومعنى نسبة: أي إسناد، ومعنى تقييدية: أي جاءت لإفادة التقييد، وهو نوع من أنواع الحصر والتحديد، فقولك: كتاب، هذا فيه إطلاق، فإذا قلت: كتاب خالد، حصل التقييد بالإضافة.

فإذا أريد إضافة اسم إلى آخر، ترتب على ذلك أحكام منها:

ما يترتب على الإضافة

الأول: وجوب حذف التنوين ـ إن وجد ـ في آخر المضاف قبل إضافته، مثل: ركبت سيارةً جديدةً، فإذا أضيف قيل: ركبت سيارةَ خليل، بحذف التنوين، وكذا تحذف نون المثنى ونون جمع المذكر السالم وملحقاتهما إن وقع أحدهما مضافاً مختوماً بالنون، وهي النون التي تلي حرف الإعراب، نحو: يسير الناس على جانبي الطريق، حاملو[1] العلم محترمون.

(١) لا تكتب الألف بعد الواو إلا إذا كانت ضميراً وهي واو الجماعة في فعل ماضٍ، نحو: كتبوا، أو مضارع محذوف النون: لم يكتبوا، أو أمر: اكتبوا، فخرج بذلك الواو التي من بنية الفعل، نحو: ندعو الشباب إلى الاستقامة، والواو التي هي علامة الرفع في جمع المذكر السالم كالمثال المذكور، أو الأسماء الخمسة، نحو: متقدمو العلماء هم أولو الفضل وذوو السبق، وخرج ـ أيضاً ـ الواو التي لإشباع ضمة الميم، وتسمى (واو الصلة)، كما في قول الشاعر: =

فإن كانت النون ليست للتثنية ولا للجمع، وهي النون التي لا تلي حرف الإعراب لم يجز حذفها، مثل: المحافظة على الصلاة عنوانُ الاستقامة، هؤلاء مساكينُ المدينة.

الحكم الثاني: جر المضاف إليه دائماً، والعامل فيه الجر عامل لفظي، وهو المضاف ـ على الأصح ـ لاتصال الضمير المضاف إليه به[(١)]، والضمير لا يتصل إلا بعامله، نحو: كتابك جديد.

الثالث: وجوب اشتمال الإضافة على حرف جرٍّ أصلي موضعه بين المضاف والمضاف إليه؛ لإيضاح العلاقة المعنوية بين المضاف والمضاف إليه، وهو أحد الأحرف الثلاثة وهي: من، في، اللام.

فتكون الإضافة بمعنى: (من) البيانية إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف، نحو: هذا خاتمُ ذهبٍ؛ أي: خاتم من ذهب.

وتكون بمعنى (في) الظرفية، إذا كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف، مكانيّاً، نحو: عثمان ﷺ شهيد الدار؛ أي: شهيدٌ في الدار، أو زمانيّاً؛ كقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣][(٢)] أي: مكرٌ في الليل والنهار، وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] أي: تربصٌ في أربعة أشهر.

وتكون الإضافة بمعنى (اللام)، إذا لم يصلح معنى: (من) ولا (في)، نحو: هذا كتاب هشام؛ أي: كتاب لهشام، وتفيد الملك أو الاختصاص.

= إلام الخلف بينكمو إلاما ... وهذه الضجة الكبرى علاما؟
وفيم يكيد بعضكمو لبعض ... وتبدون العداوة والخصاما؟

(١) والفرق بين هذا القول والقول الآخر وهو أن الجار للمضاف إليه هو الإضافة أو عامل مقدر، هو أن العامل هنا لفظي مذكور، وعلى القول الثاني العامل معنوي، واللفظي أقوى من المعنوي.

(٢) أي: بل مكركم بنا بالليل والنهار هو الذي جعلنا نكفر بالله، قالوه ردّاً على قولهم لهم: (بل كنتم مجرمين) وأصل المكر: صرف الغير عما يقصده بحيلة، فإن تحرى بذلك فعلاً جميلاً فهو ممدوح، وإلا فهو مذموم، قاله الراغب.

وهذا الحكم مختص بالإضافة المعنوية، دون الإضافة اللفظية وسيأتي ذكرهما إن شاء الله، كما سيأتي ذكر بقية الأحكام المترتبة على الإضافة.

وهذا معنى **قوله**: (نوناً تلي الإعراب أو تنويناً... إلخ) أي: احذف من الاسم الذي تريد إضافته (نوناً تلي الإعراب) أي: تقع بعد علامة الإعراب، وهي الألف أو الواو أو الياء، أو احذف التنوين الذي في آخر الاسم، ثم مَثَّلَ لحذف التنوين من المضاف بكلمة: (طور) عند إضافتها إلى كلمة: (سينا) وهو مقصور من ممدود، وهو اسم جبل.

ثم **قال**: (اجرر) الثاني دائماً وهو المضاف إليه، وعند جره وإتمام الإضافة (انو) وتخيل وجود الحرف (من أو في) إذا لم يتحقق المعنى المراد إلا على نية أحدهما، فإذا لم يصلح أحدهما فخذ اللام وانوها فيما عدا الموضعين المذكورين.

* * *

٣٨٧ ـ .... وَٱخْصُصْ أَوَّلَا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

٣٨٨ ـ وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ (يَفْعَلُ) وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

٣٨٩ ـ كَـ(رُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ)

٣٩٠ ـ وَذِي الْإِضَافَةُ ٱسْمُهَا لَفْظِيَّهْ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ

الإضافة نوعان:

نوعا الإضافة
١ ـ تعريفهما
٢ ـ حكمهما

الأول: إضافة معنوية، وهي ما أفادت المضاف تعريفاً أو تخصيصاً ولا يكون المضاف فيها وصفاً مضافاً إلى معموله ـ كما في النوع الثاني ـ بل يغلب أن يكون المضاف فيها اسماً من الأسماء الجامدة الباقية على جمودها؛ كالمصادر، نحو: بكاء الطفل، صرير القلم، أو أسماء المصادر، مثل: عطاء، قُبْلة[1]، والمشتقات التي لا عمل لها؛ كأسماء الزمان والمكان والآلة، نحو: مَجْرَى، مَجْمَع، مَعْرِض، مِبْرَد، مِحْرَاث.. والمشتقات الدالة على زمن ماضٍ، نحو: كاتبُ الدرسِ أمسِ

(١) سيأتي الفرق بين المصدر واسم المصدر في باب «إعمال المصدر» إن شاء الله.

موجودٌ، وكذا أفعل التفضيل، نحو: المروءة أعظم فضيلة.

مثال ذلك: كتابُ خالدٍ جديد، فكلمة (كتاب) إذا أُخذت وحدها دلت على كتاب غير معين؛ لأنه (نكرة)، فإذا قلت: كتاب خالد.. بالإضافة فقد عينته وعرفته.

وإذا قلت: أسمع بكاءً، من غير إضافة كان لفظ البكاء عاماً، يشمل بكاء الطفل وبكاء المرأة وبكاء الرجل.. فإذا أضفته إلى نكرة وقلت: أسمع بكاءَ طفلٍ فقد خصصته وضيقت عمومه(١).

وسميت الإضافة في المثالين معنوية؛ لأنها أفادت المضاف أمراً معنويّاً وهو التعريف في المثال الأول؛ لأن المضاف إليه معرفة، والتخصيص في المثال الثاني؛ لأن المضاف إليه نكرة(٢).

---

(١) هناك أسماء مسموعة عن العرب ملازمة للتنكير لا تفيدها الإضافة تعريفاً ولا تخصيصاً، مثل: غير، تقول: جاءني رجل غيرك، فتصف بها النكرة مع إضافتها للضمير، إلا إذا وقعت بين ضدين لا قسيم لهما، مثل: العلم غير الجهل، فإنها تتعرف إن كان ما أضيفت إليه معرفة، ومنه قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: ٧] فوقعت (غير) صفة للموصول وهو معرفة، وقد وقعت بين متضادين؛ لأن المنعم عليه، والمغضوب عليه متضادان، أو يقال: إن الاسم الموصول لم يقصد به قوم بأعيانهم فهو قريب من النكرة.

ومن الألفاظ التي لا تقبل التعريف: (حسب) نحو: هذا خالد حَسْبَك من رجل، بالنصب على أنه حال من (خالد)، والحال لا يكون إلا نكرة، ومنها: (ناهيك) بمعنى: حسبك وكافيك، نحو: ناهيك بألفية ابن مالك، والمعنى: ألفية ابن مالك ناهيك عن طلب غيرها لكفايتها في النحو، فـ(ناهيك) خبر مقدم (بألفية) الباء حرف جر زائد، وألفية: مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخر.

(٢) الفرق بين التعريف والتخصيص أن التعريف هو التعيين الذي يزيل الإبهام عن النكرة ويجعلها في عداد المعارف، ولذا قالوا: إن المضاف إلى معرفة هو في درجة المضاف إليه إلا المضاف للضمير فهو في درجة العلم وقد تقدم ذلك في أول النكرة والمعرفة، وأما التخصيص فهو تقليل الاشتراك المعنوي في النكرة، فالنكرة إذا أضيفت كقولك: خالد رجل علم، ضاق عمومها وصارت في درجة بين المعرفة والنكرة، فلم ترق في تعيين مدلولها وتحديد المراد بها إلى درجة المعرفة الخالصة ولم تنزل في إبهامها وشيوعها إلى درجة النكرة المحضة، ويتضح ذلك بتأمل المثال المذكور.

وتسمى (محضة) لأنها خالصة من نية الانفصال، لما بين طرفيها من قوة الاتصال والارتباط، ولهذا فهي على معنى حرف من حروف الجر كما مضى.

النوع الثاني: الإضافة اللفظية، وهي أن يكون المضاف فيها وصفاً عاملاً، وهو كل اسم فاعل أو مفعول بمعنى: الحال أو الاستقبال، أو صفة مشبهة ولا تكون إلا للدوام غالباً.

مثال ذلك: صانع المعروف مأجور، فـ(صانع) مضاف، وهو اسم فاعل للحال أو الاستقبال. وقد أضيف إلى معموله، فإن المضاف إليه ـ هنا ـ مفعول به في المعنى للمضاف وهو: (صانع).

ومثال اسم المفعول: محمود الخصال ممدوح.

ومثال الصفة المشبهة: كثير الكلام مذموم.

وهذا النوع لا يستفيد فيه المضاف من المضاف إليه تعريفاً ولا تخصيصاً، وإنما فائدتها التخفيف بحذف التنوين أو النون، كما سيأتي، ولهذا سميت الإضافة لفظية؛ لأن فائدتها ترجع إلى اللفظ لا إلى المعنى، كما في النوع الأول.

وتسمى (غير محضة) لأنها على تقدير الانفصال، تقول: هذا كاتبُ الدرسِ الآن، على تقدير: هذا كاتبٌ الدرسَ، ففيه ضمير مستتر هو الفاعل، وهو فاصل بين المضاف والمضاف إليه في حال الإضافة، والمعنى واحد وإنما أضيف طلباً للخفة.

والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد تعريفاً وقوع المضاف نعتاً للنكرة في قوله تعالى: ﴿هَدْيَا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فـ(بالغ) صفة لـ(هدياً) وهو نكرة، ولو كان المضاف (بالغ) اكتسب التعريف من المضاف إليه ما صح وقوعه نعتاً للنكرة.

وكذا دخول (رُبَّ) على المضاف مع إضافته لمعرفة، وهي لا

تدخل إلا على نكرة، كما تقدم في حروف الجر، نحو: رُبَّ مبلَّغٍ أوعى من سامع.

وأما الدليل أنها لا تفيد المضاف تخصيصاً، فلأن تخصيص الصنع بالمعروف في المثال المذكور (صانع المعروف) ليس بجديد؛ لحصوله قبل الإضافة، نحو: فلان صانعٌ معروفاً.

وهذا معنى **قوله**: (واخصص أولا... إلخ) أي: اخصص الأول (وهو المضاف) أو عرفه بالذي تلاه (وهو المضاف إليه) بمعنى: أن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه، وهذا إذا كانت الإضافة معنوية.

ثم ذكر أن المضاف إذا كان وصفاً يشابه (يفعل) يريد: مشبهاً الفعل المضارع في العمل والدلالة على الحال والاستقبال، فإنه لا يعزل عن التنكير؛ أي: لا يفارق التنكير مطلقاً، سواء أضيف لمعرفة أو نكرة؛ لأن هذه الإضافة لا تفيده تعريفاً ولا تخصيصاً، ثم ذكر الأمثلة التي تؤيد ما يقول وهي (رُبَّ راجينا)، فالمضاف وهو كلمة (راجٍ) اسم فاعل لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير، بدليل دخول (رُبَّ) عليه، وهي لا تدخل إلا على نكرة.

والمثال الثاني: (عظيم الأمل) صفة مشبهة لم يكتسب التعريف بدليل وقوعه نعتاً لكلمة (راجٍ) وهي نكرة.

والمثال الثالث: (مُروَّعِ القلب) فالمضاف (مروع) اسم مفعول لم يكتسب التعريف بدليل وقوعه نعتاً ثانياً لكلمة (راجٍ) وهي نكرة.

والمثال الرابع: (قليلِ الحيل) فالمضاف (قليل) صفة مشبهة لم يكتسب التعريف بدليل وقعه نعتاً ثالثاً لكلمة (راجٍ).

ثم بيَّن أن هذه الإضافة تسمى (لفظيه) لما تقدم، وأما النوع الأول فتسمى (محضة) و(معنويه)، وتقدم بيان ذلك.

* * *

٣٩١ ـ وَوَصْلُ (أَلْ) بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ ... إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَ(الْجَعْدِ الشَّعَرْ)
٣٩٢ ـ أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي ... كَ(زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي)
٣٩٣ ـ وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ ... مُثَنًّى، أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

حكم دخول «أل» على المضاف

في هذه الأبيات الإشارة إلى الحكم الرابع من أحكام الإضافة، وهو وجوب حذف (أل) من المضاف الذي إضافته محضة، ففي مثل: الكتاب جديد، تقول بعد الإضافة: كتاب القواعد جديد، بحذف أل من المضاف[1]، وكذا إذا كانت الإضافة غير محضة، لكن لما كانت الإضافة على نية الانفصال ـ كما تقدم ـ اغتفر ذلك في المسائل الآتية:

مواضع دخول «أل» على المضاف في الإضافة اللفظية

١ ـ أن توجد (أل) في المضاف والمضاف إليه، نحو: المنصفُ الناسِ محبوبٌ.

٢ ـ أن يكون المضاف إليه مضافاً لما فيه (أل)، نحو: المحبُّ فعلِ الخير سعيد.

٣ ـ أن يكون المضاف مثنى، نحو: الحافظا دروسهما مكافآن.

٤ ـ أن يكون المضاف جمع مذكر سالماً، نحو: المتقنو أعمالهم رابحون.

وهذا معنى **قوله**: (ووصل أل بذا المضاف مغتفر... إلخ) أي: اغتفر دخول (أل) على المضاف الذي إضافته لفظية، بشرط أن تزاد في الثاني (وهو المضاف إليه)، أو تزاد بالذي أضيف إليه الثاني، ثم مثَّل للأول **بقوله**: (كالجعد الشعر) فـ(أل) داخلة على المضاف والمضاف إليه، ومثَّل للثاني **بقوله**: (زيد الضارب رأس الجاني) فالمضاف إليه

(١) قالوا: لأن المضاف إلى معرفة في مثل: كتاب خالد جديد، تَعَرَّفَ بالإضافة فلا تدخل عليه (أل) لئلا يجتمع معرفان على معرف واحد، والمضاف إلى نكرة في نحو: أرى آثار أقدام، تخصَّص بالإضافة، ولو أدخلت عليه (أل) لزم إضافة المعرفة إلى النكرة، وهي ممنوعة.

(رأس) خالٍ من (أل) لكنه مضاف لما فيه (أل) وهو قوله: (الجاني)، وجَعِدَ الشعر: إذا كان فيه التواء وتقبُّض.

ثم ذكر حالة يصح فيها وجود (أل) في المضاف ولا يشترط وجودها في المضاف إليه، وهي أن يكون المضاف وصفاً مثنى أو جمعاً إذا (اتبع سبيل المثنى) والمراد به جمع المذكر السالم؛ لأنه يعرب بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد، ويختم بنون زائدة تحذف عند الإضافة، وهذا احتراز من جمع التكسير.

* * *

استفادة المضاف من المضاف إليه التذكير والتأنيث

٣٩٤ ـ وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا تَأْنِيثًا آنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا

الحكم الخامس من أحكام الإضافة: جواز استفادة المضاف المذكر من المضافِ إليه المؤنثِ التأنيثَ، وذلك بشرطين:

الأول: أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه، أو كلّاً له، أو وصفاً في المعنى له.

الثاني: أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه دون أن يتغير المعنى.

فإذا تحقق الشرطان كان اكتساب المضاف التأنيث قياسيّاً، تصح محاكاته وإن كان أقل من التذكير.

فمثال ما هو جزء من المضاف إليه: قُطِعت بعضُ أصابعه، فصح تأنيث الفعل مراعاة لتأنيث نائب الفاعل (بعض) لإضافته إلى (أصابع) وهو مؤنث، ويصح الاستغناء بالمضاف إليه فيقال: قُطِعت أصابعُه.

ومثال المضاف الذي هو (كُلٌّ) للمضاف إليه، قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾ [آل عمران: ٣٠] فقد أنث الفعل (تجد) لتأنيث فاعله المضاف (كل) الذي اكتسب التأنيث من المضاف إليه.

ومثال المضاف الذي هو وصف في المعنى للمضاف إليه قول الشاعر:

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي طَوَيْنَ طُولِي وطَوَيْنَ عَرْضِي[(١)]

فقد أعاد الضمير مؤنثاً في قوله: (أسرعت) أي: هي، على مذكر وهو قوله: (طول) لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه (الليالي).

فإن تخلف واحد من الشرطين لم يجز التأنيث، فمثال تخلف الأول: أعجبني يوم الجمعة، فلا يصح: أعجبتني يوم الجمعة؛ لأن المضاف ليس كلّاً ولا بعضاً مع أنه صالح للحذف، فيقال: أعجبتني الجمعة.

ومثال تخلف الثاني: خرج غلام هند، فلا يصح: خرجت غلام هند؛ إذ لا يقال: خرجت هند، ويفهم منه خروج الغلام.

وأما العكس وهي استفادة المضاف المؤنث من المضاف إليه التذكير فهي جائزة بالشرطين المذكورين، ولكنها قليلة في النصوص المأثورة قلّة لا تبيح القياس عليها، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

إِنَارَةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى وعَقْلُ عَاصِي الهَوى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا[(٢)]

فقد أعاد الضمير مذكراً في قوله: (مكسوف) على (إنارة) وهو

---

(١) إعرابه: (طول) مبتدأ (الليالي) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة للثقل (أسرعت) الجملة خبر المبتدأ (في نقضي) في: حرف جر، (نقضي) اسم مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، أو مجرور بالكسرة الظاهرة، وياء المتكلم مضاف إليه، (طوين) فعل وفاعل، (طولي) مفعول به، والياء مضاف إليه (وطوين عرضي) مثله.

(٢) معناه: أن مطاوعة النفس والجري وراء الشهوات يغطي نور العقل ووضاءة البصيرة، وعصيانُ الهوى ومخالفةُ النفس يزيد العقل نوراً، قال العيني: (وفيه معنى رائق وموعظة حسنة).

إعرابه: (إنارة) مبتدأ (العقل) مضاف إليه، (مكسوف) خبر المبتدأ، وفيه ضمير مستتر نائب فاعل، (بطوع) متعلق بـ(مكسوف) (هوى) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر، (وعقل) مبتدأ (عاصي الهوى) مضاف إليه، وعاصي مضاف والهوى مضاف إليه، (يزداد) الجملة خبر المبتدأ (تنويراً) منصوب على التمييز، قاله العيني، وقال محمد عبد الحميد: إنه مفعول به لـ(يزداد).

مؤنث؛ لأنه اكتسب التذكير من المضاف إليه، والقياس: إنارة العقل مكسوفة بطوع هوى؛ لأنه خبر عنه.

وإلى المسألة الأولى أشار **بقوله**: (وربما أكسب ثانٍ أولا... إلخ) أي: إن الثاني ـ وهو المضاف إليه، قد يفيد الأول ـ وهو المضاف التأنيث، إن كان الأول صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني كما تقدم، ولم يذكر الشرط الآخر.

وقوله: (وربما) يفيد أن ذلك قليل، ومراده التقليل النسبي؛ أي: قليل بالنسبة للكثرة التي لا يكتسب فيها المضاف التأنيث من المضاف إليه، وخص التأنيث بالذكر لأنه الأغلب.

وقوله: (مُوهَلَا): بفتح الهاء بمعنى: مؤهَّل؛ أي: صالح، والفعل: أَوْهَلَ تقول: أوهلت الرجل للعمل؛ أي: جعلته صالحاً له وأهلاً لمزاولته.

* * *

حكم إضافة الاسم إلى ما اتحد به في المعنى

٣٩٥ ـ وَلَا يُضَافُ ٱسْمٌ لِمَا بِهِ ٱتَّحَدْ مَعْنًى، وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ

تقدم أن الغرض من الإضافة هو تعريف المضاف بالمضاف إليه أو تخصيصه به، والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص، فلا بد أن يكون غيره في المعنى، لذا منع البصريون إضافة الشيء إلى نفسه؛ كإضافة المرادف إلى مرادفه[1]، فلا يقال: قمحُ برٍّ، ولا إضافة الموصوف إلى صفته فلا يقال: جاء رجلُ فاضلٍ، ولا إضافة الصفة إلى الموصوف فلا يقال: جاء فاضلُ رجلٍ.

وإذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله بما يساير القاعدة المذكورة؛ كقولهم: سعيدُ كرزٍ[2]، فإن ظاهره أنه من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن المراد بسعيد وكرز شخص واحد، فيؤول

(١) المرادف: ما اختلف لفظه واتفق معناه.
(٢) كُرز: كبُرْج: خِرْجُ الراعي، وكقُبَّر: اللئيم والخبيث الحاذق (قاموس).

الأول بالذات. والثاني بالاسم، فكأنه قال: جاءني مسمى كرز؛ أي: مسمى هذا الاسم.

وأما ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته، فمؤول على حذف المضاف إليه؛ كقولهم: حبةُ الحمقاءِ، وصلاةُ الأولى، ومسجدُ الجامع، وقولهم: جَرْدُ قطيفةٍ، وسَحْقُ عمامةٍ[1]، والأصل: حبة البقلة الحمقاء، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد المكان الجامع، فالحمقاء صفة للبقلة لا للحبة، والأولى صفة للساعة لا للصلاة، والجامع صفة للمكان لا للمسجد، ثم حذف المضاف إليه وهو (البقلة، والساعة، والمكان) وأقيمت صفته مقامه، فلم يضف الموصوف إلى صفته بل إلى صفة غيره وهو المضاف إليه المحذوف، وأما إضافة الصفة إلى الموصوف فهو مؤول على تقدير موصوف وإضافة الصفة إلى جنسها؛ أي: شيء جَرْد من جنس القطيفة، وشيء سحق من جنس العمامة.

وقال الكوفيون يجوز إضافة الشيء إلى نفسه، بشرط اختلاف لفظي المضاف والمضاف إليه، واستدلوا بالسماع والقياس، ووافقهم ابن مالك في «التسهيل»[2].

أما السماع فما ورد في الكتاب والسنة؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾ [النحل: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴿٩٥﴾﴾ [الواقعة: ٩٥]، وقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [قٓ: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾ [ق: ٩]، وقوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ﴾ [سبأ: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ [القصص: ٤٤][3]، وقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ سُوٓءُ ٱلْحِسَابِ﴾ [الرعد: ١٨].

---

(١) جرد بمعنى: مجرودة، وسحق: بمعنى: بالية؛ أي: قطيفة مجرودة؛ أي: ذهب خَمْلها وخَلِقَتْ.

(٢) «التسهيل وشرحه» لابن مالك (٣/ ٢٢٥ وما بعدها).

(٣) انظر: «دراسات لأساليب القرآن الكريم» (٣/ ٣/ ٣٤٤).

ومن السنة قوله ﷺ: «**يا نساءَ المسلماتِ، لا تَحقِرنَّ جارة لجارتها ولو فِرْسِنَ شاة**»[(١)]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «**خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى**»[(٢)].

وأما القياس فقالوا: إن العرب أجازت عطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان؛ كقول قائلهم:

وأَلْـفَـى قَـوْلَـهَـا كَـذِبـاً ومَـيْـنَـا

والمين هو الكذب، والأصل في عطف النسق المغايرة، والمضاف والمضاف إليه؛ كالمعطوف والمعطوف عليه.

وهذا القول هو المختار في هذه المسألة، ولا داعي لتلك التأويلات القائمة على الحذف والتقدير الذي لا يخلو من تعسف، مع كثرة الوارد كثرة تكفي للقياس عليه، ثم إن هذه الإضافة لا تخلو من فائدة؛ كالإيضاح والتوكيد.

وقد ذكر **ابن مالك** رحمه الله مذهب البصريين **فقال**: (**ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى**... إلخ) أي: لا يضاف اسم لآخر اتحد معه في المعنى، والمراد بالاتحاد في المعنى: ما يشمل الترادف والتساوي، سواء كان بحسب الوضع كالإنسان والناطق، أو بحسب المراد

---

(١) متفق عليه. وفِرْسِن: بكسر الفاء والمهملة بينهما راء ساكنة، ما دون الرسغ من يدها، وقيل: هو عظم قليل اللحم، والمقصود المبالغة في الحث على الإهداء ولو في الشيء اليسير، وخص النساء بالخطاب لأنه يغلب عليهن استصغار الشيء والتباهي بالكثرة. (راجع «فتح الباري» ٥/ ١٩٧).

(٢) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة (٣/ ٢٩٤ فتح) ومن حديث حكيم بن حزام؛ وأخرجه مسلم من حديث حكيم بن حزام رقم (١٠٣٤)؛ قال في «المصباح المنير» ص(٣٨٧)، مادة (ظهر): و(أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى) المراد نفس الغنى، ولكن أضيف للإيضاح والبيان، كما قيل: (ظهر) الغيب، و(ظهر) القلب، والمراد نفس الغيب ونفس القلب، ومنه نسيم الصبا، وهي نفس الصبا، لاختلاف اللفظين طلباً للتأكيد. قال بعضهم: ومن هذا الباب: ﴿لَحَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾ ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾.

كالموصوف والصفة ـ على ما تقدم ـ وإذا ورد ما يوهم ذلك يجب تأويله على النحو الذي سلف.

* * *

أقسام الاسم من حيث الإضافة

٣٩٦ ـ وَبَعْضُ ٱلْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا

الغالب على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة وعدم الإضافة، مثل: غلام، كتاب، قلم.

ومن الأسماء ما تمتنع إضافته، ومنه أغلب الأسماء المبنية؛ كالضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، باستثناء (أي) من الثلاثة الأخيرة، فإنها تقع مضافة كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ.

ومن الأسماء ما تجب إضافته إلى المفرد، ومنها ما تجب إضافته إلى الجملة.

ما يجب إضافته إلى المفرد

أما النوع الأول وهو ما تجب إضافته إلى المفرد ـ وهو المراد بهذا البيت ـ فهو نوعان:

الأول: ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى، فلا يستعمل مفرداً ـ أي: بلا إضافة ـ مثل: عند، لدى، سوى، قصارى الشيء، وحماداه، بمعنى: غايته.

الثاني: ما يلزم الإضافة معنى دون لفظ، فيحذف المضاف إليه لفظاً، ويُنوى معناه، ويُستغنى عنه بالتنوين المسمى: (تنوين العوض)، مثل: كل[(١)]، بعض، قال تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] وسيأتي كل من القسمين ـ إن شاء الله ـ.

---

(١) حذف المضاف إليه مع (كل) مشروط بألا تقع توكيداً ولا نعتاً، فإن كانت كذلك فهي من النوع الأول الذي يلزم الإضافة لفظاً ومعنى، نحو: حضر الضيوف كلهم، وأنت الرجل كل الرجل، فـ(كل) نعت لـ(الرجل).

وهذا معنى **قوله**: (وبعض الأسماء يضاف أبدًا... إلخ) أي: بعض الأسماء لا بد من إضافته حتماً (وبعض ذا) أي: وبعض ما لزم الإضافة حتماً قد يستعمل (لفظاً مفرداً) أي: مقطوعاً عن الإضافة لفظاً لا معنى.

* * *

ما يضاف للضمير

٣٩٧ ـ وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا ٱمْتَنَعْ   إِيلَاؤُهُ ٱسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ
٣٩٨ ـ كَ(وَحْدَ، لَبَّيْ، وَدَوَالَيْ، سَعْدَيْ)   وَشَذَّ إِيلَاءُ (يَدَيْ) لِـ(لَبَّيْ)

الأسماء الملازمة للإضافة إلى المفرد لفظاً ومعنى ثلاثة أنواع:

الأول: ما يضاف للظاهر والضمير، مثل: كلا وكلتا.

الثاني: ما يختص بالظاهر، مثل: أُولي وأولات، وذي وذات، قال تعالى: ﴿نَحْنُ أُوْلُوا۟ قُوَّةٍ﴾ [النمل: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾ [الطلاق: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وقال تعالى: ﴿حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠].

الثالث: ما يختص بالضمير ـ وهو المراد هنا ـ وهو نوعان:

الأول: ما يضاف لكل ضمير، وهو (وَحْدَ)، نحو: لا أسافر وحدِي، لا تسافر وحدَك، من سافر وحدَه لم يمتثل نهي الشرع.

الثاني: ما يختص بضمير المخاطب، وهي مصادر مثناة لفظاً ومعناها التكرار الذي يزيد على اثنين، مثل: لبيك وسعديك ودواليك، قال ﷺ: «**لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك**»، قال نافع: وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها **لبيك لبيك وسعديك، والخير بيديك والرغباء إليك والعمل**[(١)].

و(لبيك) معناها: إجابة بعد إجابة، من (لَبَّ) بمعنى: (ألبَّ) تقول: أُلِبُّ لك إلبابين؛ أي: أقيم لطاعتك إلباباً كثيراً؛ لأن التثنية للتكرير.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤] أي: كرات، و(لبيك)

(١) أخرجه البخاري (٣/٤٠٨)؛ ومسلم (١١٨٤)، والزيادة لمسلم دون البخاري.

مفعول مطلق منصوب بالياء إلحاقاً لها بالمثنى مراعاة للفظها، وليست مثنى حقيقة من ناحية معناها، وعاملها محذوف تقديره: أجيب، والكاف مضاف إليه.

وقوله: (وسعديك) أي: سَعْداً بعد سعد، والسعد والسعود: اليُمن والبركة؛ أي: يمناً وبركة في تلبيتك، وهو منصوب بالياء إلحاقاً له بالمثنى، على أنه مفعول مطلق، وعامله محذوف يقدر بما يناسب، والكاف مضاف إليه.

وأما (دواليك) فنحو: أخذ محمد يصعد ويهبط دواليك، بمعنى: تداولاً بعد تداول؛ أي: توالياً بعد توال، وإعرابه كما تقدم.

وقد شذ إضافة إحدى هذه الكلمات وأشباهها إلى ضمير غير ضمير المخاطب أو إلى اسم ظاهر، فالأول؛ كقول الشاعر:

لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي

فأضاف (لبَّيْ) إلى ضمير الغائب، وهو الهاء، وهذا شاذ.

والثاني كقوله:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَراً ... فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ[1]

فأضاف (لبَّيْ) إلى اسم ظاهر، وهو (يدي)، وهذا شاذ.

قال ابن مالك: (وبعض ما يضاف حتماً امتنع... إلخ) أي: إن بعض الأسماء الملازمة للإضافة يمتنع أن يليه الاسم الظاهر حيث وقع من الأسلوب، وإنما يجب أن يليه الضمير، (كوحد، لبَّيْ، ودواليْ سعدَيْ) ثم حكم بالشذوذ على وقوع المضاف إليه اسماً ظاهراً وهو (يد) بعد كلمة (لبَّىْ) يشير بذلك إلى البيت المذكور.

---

(١) قيل: إن هذا رجل دعا آخر اسمه (مسور) ليساعده في مال لزمه فأجابه إلى ذلك فقال: هذا البيت، و(لبى) الأول فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر (فلبي) الفاء عاطفة، (ولبَّى) مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، و(يدي) مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه مثنى، وهو مضاف و(مسور) مضاف إليه.

ما يضاف للجملة وجوباً أو جوازاً

٣٩٩ ـ وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ (حَيْثُ) وَ(إِذْ)، وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

٤٠٠ ـ إِفْرَادُ (إِذْ)، وَمَا كَـ(إِذْ) مَعْنًى كَـ(إِذْ) أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ: (حِينَ جَا نُبِذْ)

تقدم أن من الأسماء ما تجب إضافته إلى المفرد، ومنها ما تجب إضافته إلى الجملة، والأول مضى الكلام عليه، وأما الثاني فهو ثلاثة أسماء: (حيث، وإذ، وإذا).

والكلام الآن على (حيث) و(إذا)، أما (إذ) فسيأتي الكلام عليها إن شاء الله.

فالأول (حيث) وهو ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب، ويضاف إلى الجملة الاسمية، نحو: جلست حيثُ المكانُ جميلٌ، والفعلية، نحو: اجلس حيث أردتَ، أو حيث تريد، والأكثرون على أن إضافتها للمفرد شاذة، نحو: جلست حيث الهدوءِ؛ لأن العرب لم تضفها في الأكثر إلا إلى الجملة، ويرى فريق آخر في مقدمتهم الكسائي جواز إضافتها للمفرد، وحجته أن الأمثلة المسموعة أمثلة فصيحة، وهي مع قلّتها كافية للقياس عليها؛ لأنها قلّة نسبية؛ أي: بالنسبة لإضافتها إلى الجملة، ومن ذلك قول الشاعر:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيلٍ طَالِعَا نَجْماً يُضِيءُ كالشِّهَابِ لامِعَا[1]

فأضاف (حيث) إلى المفرد (سهيل).

---

(١) سهيل: نجم يبرد الليل عند طلوعه، وتنضج التمور والفواكه، الشهاب: شعلة من نار ساطعة.

إعرابه: (أما) الهمزة للاستفهام، وما: نافية أو الكلمة كلها أداة استفتاح، (ترى) فعل مضارع والفاعل (أنت) (حيث) مفعول به، مبني على الضم في محل نصب (سهيل) مضاف إليه (طالعاً) حال من (حيث) أي: ترى مكان سهيل حال كونه طالعاً فيه، أو حال من (سهيل)، (نجماً) منصوب على المدح بفعل محذوف، أو يكون (حيث) ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب و(طالعاً) مفعول به، و(نجماً) بدل من (طالعاً) (يضيء) الجملة في محل نصب صفة لـ(نجماً) (كالشهاب) متعلق بيضيء (لامعاً) حال من فاعل يضيء.

وعلى هذا القول فلا داعي للتأويل أو الحكم بالشذوذ، ومع القول بوجاهة هذا القول إلا أن الأولى محاكاة الكثير..

والثاني: (إذ) فهو ظرف للزمان الماضي[١] المبهم، مبني على السكون في محل نصب[٢]، ويضاف إلى الجملة الاسمية، نحو: جئت إذ المطرُ هاطلٌ، قال تعالى: ﴿أَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡكُفۡرِ بَعۡدَ إِذۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]، والفعلية التي فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى، نحو: جئت إذ هطل المطر، أو معنى فقط؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذۡ يَمۡكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنفال: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذۡ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]؛ لأن ما ذكر متقدم على نزول الآية[٣].

ويلحق بـ(إذ) ما أشبهها من الأسماء في كونه ظرفاً يدل على الزمان الماضي المبهم، مثل: حين، وقت، زمن، لحظة، وكذلك يوم وساعة ـ إذا أريد بهما مطلق الزمان ـ.

---

(١) وقد تكون ـ على الأصح ـ ظرفاً للزمان المستقبل بمعنى: (إذا) حين تقوم القرينة الدالة عليه، كقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡحَسۡرَةِ إِذۡ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ [مريم: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡأٓزِفَةِ إِذِ ٱلۡقُلُوبُ لَدَى ٱلۡحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ﴾ [غافر: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ﴾ [غافر: ٧٠ ـ ٧١]. وكل ذلك مستقبل لم يحصل منه شيء فيما مضى من الزمان، قال ابن مالك في «شواهد التوضيح والتصحيح» ص(٩): (وقوله: (إذ يخرجك قومك) استعمل فيه (إذ) موافقة لـ(إذا) في إفادة الاستقبال، وهو استعمال صحيح، غفل عن التنبيه إليه أكثر النحويين...) والجمهور لا يثبتون ذلك، بل النصوص الواردة فيه في باب تنزيل المستقبل المحقق الوقوع منزلة ما قد وقع وهو الماضي، فتكون النكتة البلاغية فيه القطع بأنه آت لا محالة، ومع أن غاية الرأيين واحدة، إلا أنه يؤيد الأول قوله تعالى: ﴿فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ﴾، فإن (يعلمون) مستقبل لفظاً ومعنى، لدخول حرف التنفيس عليه، وقد عمل في (إذ) فيلزم أن يكون بمنزلة (إذا).

(٢) قد تكون في محل جر مضافاً إليه إذا أضيفت إلى لفظ دال على الزمان، مثل: يومئذ، حينئذ، ساعتئذ، ليلتئذٍ غداتئذٍ، عشيتئذٍ... ويلزمها تنوين العوض، كما مر في أول الكتاب، وهو عوض عن المضاف إليه المحذوف، وهو الجملة التي أضيفت (إذ) إليها، وتقدير هذه الجملة يدل عليه سياق الكلام.

(٣) انظر: «مغني اللبيب» (١/ ٨١، ٨٤).

فهذه الأسماء ونظائرها تضاف إلى ما تضاف إليه (إذ) من الجملة الاسمية والفعلية، تقول: حضرتُ حينَ انصرفتَ، هذا يومُ ينفع الجد، نزل المطر على حينِ الفلاحُ قانطٌ.

وإضافتها إلى الجملة جائزة لا واجبة، فيصح أن تضاف إلى المفرد بخلاف (إذ) فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة ـ كما مضى ـ تقول: ساعدتني في وقت الشدائد، استيقظت وقت الفجر.

فإن كان الظرف غير ماضٍ ـ وهو المستقبل ـ لم يُجر مُجرى (إذ) في الإضافة إلى الجملة بنوعيها، بل يعامل معاملة (إذا) فلا يضاف إلى الجملة الاسمية[١] بل إلى الفعلية، نحو: أجيئك حين يجيء والدك من سفره.

وإن كان غير مبهم ـ وهو الظرف المحدود ـ لم يضف إلى الجملة؛ لأنه لم يسمع، بل يضاف إلى المفرد، مثل: شهر، حول، سنة، عام ونحو ذلك، تقول: شهرُ رمضانَ مباركٌ، سنةَ ثمانٍ فتحُ مكةَ..

وهذا معنى **قوله**: (وألزموا إضافة إلى الجمل... إلخ) أي: ألزم النحاة (حيث) و(إذ) الإضافة إلى الجمل مطلقاً، محاكاة للكلام الفصيح، وإن ينون (إذ) بحذف المضاف إليه، كان من المحتمل الجائز إفرادها؛ أي: قطعها عن الإضافة لفظاً لا معنى، وما كان مثل (إذ) في كونه اسم زمان ماضٍ مبهم فهو (كإذ) في إضافته إلى الجملة بنوعيها، لكن إضافته جائزة لا واجبة، ثم مثَّل لما يشبه (إذ) في **قوله**: (حين جا نبذ) أي: حين جاء المجرم نُبذ شأنه، وقُصر (جا) للضرورة.

---

(١) هذا قول جمهور النحاة أن (إذا) لا تضاف إلى جملة اسمية، وكذا ما أشبهها، لكن وقع في القرآن الكريم إضافة ما أشبهها إلى جملة اسمية؛ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَۖ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌۚ﴾ [غافر: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴿١٣﴾﴾ [الذاريات: ١٣] وفي كلام العرب قول سواد بن قارب ـ وقد تقدم ـ:

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة ... بمغنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب

الحكم الإعرابي لما يضاف إلى الجملة جوازاً

٤٠١ ـ وَٱبْنِ أَوَ ٱعْرِبْ مَا كَ(إِذْ) قَدْ أُجْرِيَا وَٱخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا
٤٠٢ ـ وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

تقدم أن ما يضاف إلى الجملة قسمان:

الأول: ما يضاف إلى الجملة لزوماً، وهو (حيث، وإذ) وحكمهما البناء، كما تقدم.

الثاني: ما يضاف إلى الجملة جوازاً وهو ما أشبه (إذ) في كونه اسم زمان ماضٍ مبهم، فهذا يجوز فيه وجهان:

١ ـ الإعراب، حملاً على الأصل في الأسماء.

٢ ـ البناء، حملاً على (إذ) لأنها مبنية.

سواء أضيف إلى جملة فعلية صدرت بفعل مبني بناءً أصليّاً أو عارضاً، أو جملة فعلية صدرت بمضارع معرب أو جملة اسمية، لكن المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بفعل مبني البناءُ، نحو: استيقظت على حينَ أذن المؤذن، فـ(حينَ) اسم زمان مبهم مبني على الفتح في محل جر، وهو الأحسن، ويجوز (على حينٍ) فهو اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، ومنه قوله ﷺ: «**من حج فلم يرفُثْ ولم يفسق رجع من ذنوبه كيومَ ولدته أمه**»(١)، فيجوز الفتح على البناء، والكسر على الإعراب.

وأما ما وقع قبل فعل معرب أو قبل مبتدأ فالمختار فيه الإعراب، ويجوز البناء، نحو: هذا أوانُ يزرع القمح، فيجوز في (أوان) الرفع على أنه خبر، ويجوز البناء على الفتح، والأول أرجح، ونحو: نزل المطر على حين الفلاح قانط، يجوز (على حِينٍ) بالكسر على الإعراب، و(على حِينَ) بالفتح على البناء، والأول أرجح، ومنه قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]. فقد قرأ السبعة إلا نافعاً المدني

(١) متفق عليه.

بالرفع على الإعراب، على أنه خبر المبتدأ (هذا). وقرأ نافع بالفتح على البناء، فهو مبني على الفتح في محل رفع خبر.

وهذا معنى **قوله**: (وابن أو اعرب... إلخ) أي: ابن أو أعرب ما أُجري مُجرى (إذ) في كونه اسم زمان ماضٍ مبهم، ولكن المختار بناءُ (متلو فعل بنيا) ـ أي: ما تلاه ووقع بعده فعل مبني، سواء أكان ماضياً أم مضارعاً مبنياً ـ وإعرابُ ما تلاه مبتدأٌ أو فعلٌ معربٌ وهو المضارع، ومن بنى في جميع الحالات (فلن يفندا) أي: فلن يُغَلَّط. والألف للإطلاق، وكذا في **قوله**: (ما كإذ قد أجريا).

* * *

٤٠٣ ـ وَأَلْـزَمُـوا (إِذَا) إِضَـافَـةً إِلَـى جُمَلِ ٱلْأَفْعَالِ كَ(هُنْ إِذَا ٱعْتَلَى)

إضافة (إذا) إلى الجملة الفعلية

ذكر في هذا البيت الاسم الثالث الذي يضاف إلى الجملة وجوباً، وهو (إذا) الشرطية[1]، الدالة على الزمان المستقبل، وهو مبني على السكون في محل نصب.

وهو لا يضاف إلا إلى الجملة الفعلية، والأكثر أن يكون فعلها ماضياً، وقد يكون مضارعاً، نحو: إذا دعوتني أجيبك، أو إذا تدعوني أجيبك، ف(إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه، منصوب بجوابه، وهو مضاف وجملة (دعوتني) في محل جر مضاف إليه.

ولا تضاف إلى الجملة الاسمية إلا على رأي الأخفش والكوفيين فيجوز: أجيئك إذا خالد عندك. وهذا القول مؤيد بما يزيد على عشرين آية من القرآن، كما في سورة الانفطار والانشقاق والتكوير والمرسلات، قال تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١﴾ [الانفطار: ١]، ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾

---

(١) هذا هو الغالب في (إذا)، وقد تكون للظرفية المحضة، وعلامتها: ألا يكون لها جواب؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢﴾ [الليل: ١ ـ ٢]، بخلاف: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١﴾ فهي ظرفية شرطية، وجوابها: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ . . .﴾.

[الانشقاق: ١]. فوليَ (إذا) اسم، بالإضافة إلى الشواهد من كلام العرب، ومن ذلك قول الشاعر:

إذا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ   لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ[(١)]

فأتى بالاسم بعد (إذا) وجعل بعده ظرفاً، واستغنى به عن الفعل، ولا يفعل ذلك بأداة تختص بالفعل.

وهذا القول هو الأظهر في هذه المسألة، وهو أن (إذا) تضاف إلى الجملة الفعلية كثيراً، وإلى الجملة الاسمية قليلاً، استناداً لما ورد من النصوص، فيكون الاسم بعدها مبتدأ، وما بعده خبر، ولا حاجة إلى التكلف في تأويلها بتقدير فعل يلي (إذا).

وقد اختار ابن مالك هذا القول في كتابه «التسهيل» حيث يقول في باب (الظروف وهو باب المفعول فيه): (ومنها: إذا، للوقت المستقبل مضمنة معنى الشرط غالباً.. وتضاف أبداً إلى جملة مصدرة بفعل ظاهر أو مقدر قبل اسم يليه فعل، وقد تغني ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل وفاقاً للأخفش[(٢)]..) قال في شرحه: (وبقوله أقول؛ لأن طلب (إذا) للفعل ليس كطلب (إنْ) بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه، كهمزة الاستفهام، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا

(١) باهلي: منسوب إلى باهلة، وهي قبيلة من قيس عيلان، أَكْثَرَ الشعراءُ من ذمها، حنظلية: نسبة إلى حنظلة، وهي من أكرم قبائل تميم، المذرع: الذي أمه أشرف من أبيه.

إعرابه: (إذا) ظرف فيه معنى الشرط (باهلي) مبتدأ أو اسم لكان المحذوفة (تحته) ظرف خبر مقدم (حنظلية) مبتدأ مؤخر، والجملة خبر لكان المحذوفة، أو خبر المبتدأ (له ولد) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، والجملة صفة لباهلي أو حال، (منها) صفة لولد، فذاك: الفاء واقعة في جواب (إذا) و(ذاك) مبتدأ، (المذرع) خبر المبتدأ، والجملة لا محل لها جواب (إذا).

(٢) لم يذكر ابن مالك رأي الكوفيين، وهو قريب من رأي الأخفش، لكن يظهر أن الكوفيين يرون أن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعل للفعل المذكور بعدُ، وهو رأي جيد ـ أيضاً ـ لسلامته من التقدير، والأخفش يرى أنه مبتدأ، وقد ذكرت هذه المسألة في أول «باب الفاعل».

يلزم بعد (إذا)، ولذلك جاز أن يقال: إذا الرجل في المسجد فظن به خيراً . . . إلخ كلامه)[١].

وأما في الألفية فإنه **قال**: (وألزموا إذا إضافة... إلخ) أي: أوجب النحويون إضافة (إذا) الظرفية إلى الجمل الفعلية خاصة نظراً لما تضمنته من معنى الشرط غالباً كـ(هُنْ إذا اعتلى) أي: كن متواضعاً هيناً إذا تكبر غيرك، وهو بضم الهاء، من هان يهون، **وقوله**: (إلى جمل الافعال) بنقل حركة الهمزة إلى اللام للوزن.

* * *

ما تضاف إليه «كلا وكلتا»

٤٠٤ ـ لِمُفْهِمِ ٱثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ أُضِيفَ (كِلْتَا)، وَ(كِلَا)

من الأسماء الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى: كلا، وكلتا، فـ(كلا) اسم مفرد في اللفظ، مثنى في المعنى؛ لأنه يدل على المثنى المذكر، و(كلتا) اسم مفرد في اللفظ، مثنى في المعنى؛ لأنه يدل على المثنى المؤنث، ويشترط في المضاف إليه بعدهما ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون مثنى لفظاً ومعنى، نحو: جاء كلا الطالبين، وكلتا المرأتين، أو معنى دون لفظ، نحو: جاءني كلاهما وكلتاهما، فـ(كلا) فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

و(الطالبين) مضاف إليه، و(كلاهما) فاعل مرفوع بالألف، لأنه ملحق بالمثنى، والهاء مضاف إليه، والميم للتثنية.

قال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣].

الثاني: أن يكون المضاف إليه كلمة واحدة، فلا يصح: ساعدت كلا الأخ والصديق، وقد ورد قليلاً؛ كقول الشاعر:

(١) «التسهيل وشرحه» لابن مالك (٢/ ٢١٠، ٢١٣).

كِلَا أَخِي وخَلِيلِي واجِدِي عَضُداً في النَّائِبَاتِ وإِلْمَامِ المُلِمَّاتِ[(١)]

الثالث: أن يكون معرفة، فلا يجوز: حضر كلا رجلين.

وهذا معنى **قوله**: (لمفهم اثنين... إلخ) أي: أضيفت (كلتا وكلا) (لمفهم اثنين) أي: لما يدل على اثنين، مع تعريفه، وعدم تفرق أفراده.

* * *

وجوب إضافة «أي» وأنواعها

٤٠٥ ـ وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ (أَيًّا)، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

٤٠٦ ـ أَوْ تَنْوِ ٱلْأَجْزَا، وَٱخْصُصَنْ بالْمَعْرِفَهْ مَوصُولَةً (أَيًّا)، وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ

٤٠٧ ـ وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ ٱسْتِفْهَامَا فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلَامَا

من الأسماء الملازمة للإضافة (أي) وهي خمسة أنواع: (موصولة، وشرطية، واستفهامية، ووصفية، وحالية) وفيها بحثان:

الأول: في نوع ما تضاف إليه. **الثاني**: في حكم إضافتها.

أما نوع ما تضاف إليه فهي ثلاثة أقسام:

١ ـ الشرطية، والاستفهامية: يضافان إلى النكرة والمعرفة. أما النكرة فسواء كانت مفردة أو مثناة أو مجموعة، تقول في الاستفهامية: أيُّ رجل جاء؟ ومنه قوله تعالى: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ ۝١٨﴾ [عبس: ١٨].

وتقول: أيُّ رجلين جاءا؟ وأيُّ رجال جاؤوا؟

وتقول في الشرطية: أيَّ رجلٍ تكرم أكرم، وأيَّ رجلين تكرم أكرم، وأيَّ رجال تكرم أكرم.

ويضافان إلى المعرفة مثناة أو مجموعة، تقول في الاستفهامية: أيُّ المحمدين عندك؟ قال تعالى: ﴿أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾

---

(١) إعرابه: (كلا) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف، وأخ من (أخي) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، أو المقدرة على المشهور، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، (واجدي) خبر المبتدأ، والياء مضاف إليه، وهي المفعول الأول (عضداً) مفعول ثانٍ لاسم الفاعل.

[مريم: ٧٣][(١)]، فـ(أي) مبتدأ خبره (خير)، وتقول: أيكم أكثر اجتهاداً؟ قال تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ ﴿٥٥﴾﴾ [النجم: ٥٥][(٢)]، فـ(أي) اسم مجرور بالباء متعلق بالفعل، وقال تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾ [النمل: ٣٨]، فـ(أي) مبتدأ، والكاف مضاف إليه، والميم علامة الجمع، وجملة (يأتيني) خبر.

وتقول في الشرطية: أيَّ الطالبين تكرم أكرم، قال تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨]، فـ(أيَّ) اسم شرط جازم مفعول به مقدم منصوب، و(ما) زائدة إعراباً مؤكدة معنى، وتقول: أيَّ الطلاب تكرم أكرم.

وأما المفرد المعرفة فلا يضافان إليه إلا بأحد شرطين:

١ ـ أن تتكرر، وذلك بأن يعطف عليها مثلها بالواو، نحو: أيُّ خالد وأيُّ علي أشجع؟.

قال الشاعر:

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وأَيُّكُمْ   غَدَاةَ التَقَيْنَا كَانَ خَيْراً وأَكْرَمَا[(٣)]

فأضاف (أي) الاستفهامية إلى مفرد معرفة، وهو ياء المتكلم، وتكررت.

---

(١) نديّاً: تمييز، وكذا (مقاماً)، ومعنى: (نديّاً) أي: نادياً ومجتمعاً.

(٢) الفاء رابطة لجواب شرط مقدر، وجملة (تتمارى) في محل جزم جواب الشرط المقدر وتقديره ـ والله أعلم ـ إن كانت قدرة الله متمثلة بما عرض عليك في هذه السورة من مظاهر النعم والنقم فبأي آلاء ربك تتمارى؛ أي: تتشكك أو تكذب.

(٣) إعرابه (ألا) أداة استفتاح وتنبيه (تسألون) فعل وفاعل (الناس) مفعول أول (أيِّي) أي: مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه، (وأيكم) معطوف عليه (غداة) ظرف زمان متعلق بـ(كان) أو بـ(خيراً) وجملة (التقينا) في محل جر بإضافة (غداة) إليها، (كان) فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر جوازاً يعود على اسم الاستفهام (خيراً) خبر كان (وأكرما) معطوف عليه، والألف للإطلاق، والجملة من (كان) واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو (أي) وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثانٍ لـ(تسألون).

ومثال الشرطية: أيِّي وأيُّك جاء يُكرمْ[(١)].

٢ ـ أن يقصد بها الأجزاء، نحو: أيُّ البيت أوسع؟ أي: أيُّ أجزائه من غرفة ومطبخ وساحة ونحو ذلك، ومثال الشرطية: أيُّ البيت أعجبك أعجبني؛ أي: أيُّ أجزائه.

القسم الثاني: (أي) الموصولة، وهي لا تضاف إلا للمعرفة، سواء كانت جمعاً، نحو: يعجبني أيُّ الطلاب هو أذكى، قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ [مريم: ٦٩]، فـ(أي) اسم موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع، أو مثنى، نحو: يعجبني أيُّ الطالبين هو أذكى، أو مفردة بأحد الشرطين السابقين، نحو: أكرم أيَّ عاصم وأيَّ خالد هو قادم، أصلح أيَّ الباب هو معيب؛ أي: الجزء الذي هو معيب منه.

القسم الثالث: الوصفية والحالية، والمراد بالوصفية: ما كانت صفة لنكرة، والغرض منها الدلالة على بلوغ المنعوت الغاية الكبرى مدحاً أو ذمّاً، والمراد بالحالية: ما كانت حالاً من معرفة، وهي لبيان هيئة صاحبها.

وهذان لا يضافان إلا إلى النكرة، مثال الحالية: مررت بخالدٍ أيَّ فارس، فـ(أيَّ) حال من (خالد) منصوب بالفتحة، ومثال الوصفية: مررت بفارس أيِّ فارس، فـ(أيِّ) صفة لـ(فارس) مجرورة بالكسرة.

أما المبحث الثاني: وهو حكم إضافتها، فهي ملازمة للإضافة ـ كما تقدم ـ لكنها قسمان:

---

(١) لا يشترط إعادة (أي) بعد واو العطف في حالة التكرار إلا إذا كان المعطوف عليه الأول ضميراً للمتكلم، كهذا المثال والشاهد المتقدم، وما عدا ذلك فلا يشترط، نحو: أيُّ شرح ابن عقيل وأوضح المسالك أسهل؟ وقال بعض المحققين: لا يشترط شيء من ذلك، ورأيه حسن، قاله في «النحو الوافي» (٣/١٠٧).

١ ـ ما يجب إضافته لفظاً ومعنى، فلا يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ، وهو الوصفية والحالية.

٢ ـ ما يجب إضافته معنى، ويجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ والإتيان بالتنوين عوضاً عن المضاف إليه، وهو الشرطية والاستفهامية والموصولة.

مثال الاستفهامية: أكرمت رجلاً، فيقال: أيّاً يا فتى؟

ومثال الشرطية: أيّاً تكرم أكرم، قال تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] أي: أيَّ اسم تدعو.

ومثال الموصولة: يعجبني أيٌّ عندك.

وهذا معنى **قوله**: (ولا تضف لمفرد معرف أيا... إلخ) أي: لا يجوز إضافة (أي) للمفرد المعرفة، إلا إذا كررتها أو نويت الأجزاء ـ كما تقدم ـ والمقصود بهذا الحكم هو (أي) الاستفهامية والشرطية والموصولة؛ لأنها هي التي تضاف للمعرفة. ثم ذكر أن (أي) الموصولة لا تضاف إلا للمعرفة، وأن (أيّاً) التي تقع وصفاً ـ ويريد بها الوصفية والحالية ـ لا تضاف إلا إلى النكرة، ولما خصص الموصولة بالإضافة إلى المعرفة، فهم منه أن الشرطية والاستفهامية يضافان إلى النكرة ـ أيضاً ـ كما يضافان إلى المعرفة، ويؤيد ذلك البيت الأخير، فإنه ذكر أن الشرطية والاستفهامية يكمل بهما الكلام (مطلقاً) أي: سواء كان المضاف إليه معرفة أم نكرة.

وقوله: (موصولة أيّاً) حال من (أي) قدم على صاحبه و(أيّاً) مفعول به لـ(اخصص) والتقدير: واخصص بالمعرفة (أيّاً) حال كونها موصولة.

* * *

إضافة «لدن» و«مَعَ»

٤٠٨ ـ وَأَلْـزَمُـوا إضَـافَـةً (لَـدُنْ) فَـجَـرّْ وَنَـصْـبُ (غُدْوَةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

٤٠٩ ـ وَمَعَ (مَعْ) فِيهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلْ فَتْـحٌ وَكَسْـرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

من الأسماء الملازمة للإضافة: لدن، ومع.

أما (لدن) ففيها بحثان:

الأول: في معناها وحكمها. **الثاني:** فيما تضاف إليه.

أما معناها فهي ظرف يدل على ابتداء الغاية المكانية أو الزمانية، نحو: سرت من لدن البيت إلى المدرسة، جلست من لدن صلاة الصبح إلى طلوع الشمس.

أما حكمها: فهي مبنية على السكون في محل نصب على الظرفية وتخرج عن الظرفية إلى الجر بـ(من)، فتكون مبنية على السكون في محل جر، وهذا كثير فيها، ولذلك لم ترد في القرآن الكريم إلا مجرورة بـ(من)؛ كقوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢]، فـ(لدن) اسم مبني على السكون في محل جر، والهاء مضاف إليه.

أما المضاف إليه فيصح أن يكون مفرداً، وحكمه الجر، كما في الأمثلة السابقة، ويصح أن يكون جملة، لكن إذا أضيفت إلى الجملة فإنها مقصورة على ابتداء الغاية الزمانية دون المكانية؛ لأن الظروف المكانية لا يضاف شيء منها إلى الجملة إلا (حيث)، مثال ذلك: حضرت من لدن بدأت المحاضرة إلى أن انتهت.

ويصح قطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وذلك إذا وقع بعدها كلمة (غدوة)[١] بلا فصل بينهما، نحو: مكثت هنا لدن غدوة حتى الغروب، وفي الاسم (غدوة) ثلاثة أوجه:

١ ـ النصب (غدوةً) إما على التمييز، وصاحبه (لدن) المفرد. وعلى هذا فلا تكون (لدن) مضافة، وإما على أنه خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: لدن كانت الساعة غدوةً، وعلى هذا تكون (لدن) مضافة للجملة تقديراً.

(١) ومعناها في الأصل: ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس.

٢ ـ الرفع (غدوةٌ) على أنها فاعل لكان التامة المحذوفة، والتقدير: لدن كانت غدوةٌ، بمعنى: ظَهَرَ أو وُجِدَ، وتكون (لدن) مضافة للجملة.

٣ ـ الجر (غدوةٍ) على أن (لدن) مضاف و(غدوة) مضاف إليه مجرور، وهذا هو القياس، والغالب في الاستعمال، فيكون أعلى الأوجه الثلاثة.

والاسم الثاني هو (مَعَ)، وهو ظرف مكان أو زمان يدل على اجتماع اثنين واصطحابهما[(١)]، نحو: جلس خالد معَ زميله، جاء هشام مع أخيه.

وهو معرب، وفتحته فتحة إعراب، فيكون منصوباً على الظرفية، ومن العرب من يبنيه على السكون، ففي المثال الأول: تقول: (مَعَ) ظرف مكان منصوب بالفتحة، أو مبني على السكون، وفي الثاني ظرف زمان.

هذا إن وقع بعدها متحرك كما في المثالين، فتفتح وهو المشهور، أو تسكن على لغة بعض العرب، فإن وليها ساكن، فالذي ينصبها على الظرفية يبقي فتحها فيقول: جاء محمد مَعَ ابنه، والذي يبنيها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول: مَعِ ابنه، أو يفتح للخفة، (مَعَ ابنه)[(٢)].

وهذا معنى **قوله**: (**وألزموا إضافة لدن فجر**... إلخ) أي: إن العرب

---

(١) تأتي (مع) اسماً مفرداً مقطوعاً عن الإضافة بمعنى: (جميع)، فتكون معربة منصوبة منونة على أنها حال، نحو: جاء خالد وعمرو معاً؛ أي: مصطحبين، وقد تعرب ظرفاً مخبراً به عن المبتدأ بلفظ واحد، نحو: الطالبان معاً، أو الطلاب معاً.

(٢) بعض الشراح كابن عقيل رحمه الله لم يذكر الفتح، ولعله تركه لالتباسه، إذ لا يعلم هل الفتحة فتحة إعراب على لغة جمهور العرب أو فتحة بناء على لغة بعض العرب، لكن يميز بينهما بالقرائن، كأن يكون المتكلم بها فرداً من أفراد القبيلة التي تبنيها أو ممن يحاكيهم.

ألزموا لفظ (لدن) الإضافة، فجرَّ المضاف إليه، وقد يتجرد عن الإضافة وينصب كلمة (غدوة) وهو نادر.

وقوله: (ونصب غدوة بها) يشير إلى أنها منصوبة على التمييز، والناصب لها لفظ (لدن)، كما تقدم. وألزموا ـ أيضاً ـ لفظ (مع) الإضافة.

وقوله: (مَعْ فيها قليل) أي: فيها لغة قليلة وهي تسكين العين، ثم ذكر أنه نقل عن العرب في هذه الساكنة العين فتحُها وكسرُها إذا جاء بعدها ساكن متصل بها.

* * *

إضافة «قبل وبعد وغير» ونظائرها

٤١٠ ـ وَٱضْمُمْ ـ بِنَاءً ـ (غَيْرًا) ٱنْ عَدِمْتَ مَا ... لَـهُ أُضِـيـفَ نَـاوِيًـا مَـا عُـدِمَـا

٤١١ ـ (قَبْلُ) كَـ(غَيْرُ)، (بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ ... وَدُونُ)، وَالْجِهَاتُ أَيْضًا، وَ(عَلُ)

٤١٢ ـ وَأَعْـرَبُـوا نَـصْـبًـا إِذَا مَـا نُـكِّـرَا ... (قَبْلًا)، وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

ذكر مجموعة من الأسماء التي تضاف وهي: (غير، وقبل، وبعد، وحسب، وأول، ودون، والجهات الست؛ وهي: أمامك، وخلفك، وفوقك، وتحتك، ويمينك، وشمالك، وعلُ).

وقد أجمل الكلام فيها، فذكر أحكاماً وترك أخرى، ولما كانت هذه الأسماء مما يحتاج إليه المُعْرِب، رأيت أن أتحدث عنها بشيء من التفصيل، على الترتيب الذي ذكره ابن مالك، فهذه الأسماء المذكورة نوعان:

الأول: خالص الاسمية، فلا يفيد معها ظرفية زمانية ولا مكانية ويدخل تحت هذا (غير، وحَسْبُ).

الثاني: ما يفيد مع الاسمية ظرفية زمانية أو مكانية وهو البقية، وإليك تفصيل القول فيها.

ـ **غير**: اسم محض لا ظرفية فيه، يدل على مخالفة ما قبله لما بعده ذاتاً أو عرضاً، فالأول، نحو: التفاح غير البرتقال؛ أي: ذات التفاح وحقيقته مخالفة لذات البرتقال وحقيقته. والثاني، نحو: خرج الفائز بوجه غير الذي دخل به، بمعنى: أن الوجه طرأ عليه أمر عرضي من السرور والإشراق.

وهي ملازمة للإضافة في غالب أحوالها[(١)] إما لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، فإن ذكر المضاف إليه ـ بأن أضيفت لفظاً ومعنى ـ فهي معربة على حسب حالة الجملة، ولا يدخلها التنوين، فتقع خبراً، نحو: النحاس غيرُ الحديد، وتقع صفة في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍۖ﴾ [هود: ٤٦]، فـ(غير) نعت لـ(عمل)، وقوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، فـ(غير) صفة للاسم الموصول (الذين).

أما إذا لم يذكر المضاف إليه فسيأتي حكمها في الكلام على (قبل وبعد) إن شاء الله.

ـ **قبل، بعد**: ظرفان متقابلان، الأول يدل على سبق شيء على شيء آخر وتقدمه عليه في الزمان أو المكان. والثاني يدل على تأخر شيء عن آخر في الزمان أو المكان، سواء كان ذلك حسيّاً أو معنويّاً، تقول: جئتك بعد الظهر وقبل العصر، وتقول: جاء خالد قبل عاصم.

ولهما حالتان:

الأولى: الإعراب، وهو النصب على الظرفية، أو الجر بمن[(٢)]، وذلك في ثلاث صور:

١ ـ أن يذكر المضاف إليه، نحو: نظّف أسنانك قبلَ النوم وبعدَه، أو من قبل النوم ومن بعده، قال تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَاۖ﴾ [طه: ١٣٠]، فـ(قبل) ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ(سبح)، وقال تعالى: ﴿أَوْ يَخَافُوٓاْ أَن تُرَدَّ أَيْمَٰنٌۢ بَعْدَ أَيْمَٰنِهِمْۗ﴾ [المائدة: ١٠٨]، فـ(بعد) ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ(ترد) أو صفة لـ(أيمان).

---

(١) ومع ذلك فهي متوغلة في الإبهام لا تفيدها الإضافة تعريفاً، وقد مضى ذكرها في أول الباب.

(٢) في «الأشباه والنظائر» للسيوطي (٢/ ٧٥): (قال الأندلسي: الظروف التي لا يدخل عليها من حروف الجر سوى (من) خمسة: عند، ولدن، ومع، وقبل، وبعد).

٢ ـ أن يحذف المضاف إليه وينوى لفظه نصّاً دون غيره من الألفاظ، فيبقى الإعراب ويحذف التنوين، كما لو كان المضاف إليه مذكوراً، نحو: يبدأ المعتمر بالطواف بالبيت قبلَ السعي، أو من قبلِ السعي، فالمضاف (قبل) منصوب على الظرفية، أو مجرور بـ(من) ولا ينون لأنه لا يزال مضافاً، والمضاف إليه محذوف بمنزلة الموجود، منوي لفظه دون غيره من الألفاظ.

٣ ـ أن يحذف المضاف إليه، ولا ينوي شيء، فيبقى الإعراب، ويرجع التنوين لزوال الإضافة لفظاً وتقديراً، نحو: عرفت قيمة الوقت وكنت قبلاً مضيعاً لوقتي، فـ(قبلاً) ظرف زمان منصوب بـ(كان)، ويكون معنى: (قبل وبعد) في هذه الصورة القبلية المطلقة والبعدية المطلقة.

الحالة الثانية: لـ(قبل وبعد) البناء على الضم في محل نصب على الظرفية أو محل جر إن سبقته (من) وذلك إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه دون لفظه، نحو: كان النجاح حليفي فللّه الشكر من قبلُ ومن بعدُ، قال تعالى: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٩١]، فـ(قبلُ) ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب، وقال تعالى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ ۝٧﴾ [التين: ٧]، وقال تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، فـ(قبل) و(بعد) ظرفان مبنيان على الضم في محل جر.

والفرق بين نية المعنى ونية اللفظ، أن نية اللفظ أن يلاحظ اللفظ المنوي معناه في نفس المتكلم دون غيره من الألفاظ، ونية المعنى أن يلاحظ المعنى دون النظر إلى لفظ معين.

وهذه الأحوال تنطبق على (غير) المتقدم ذكرها إذا حذف المضاف إليه في نحو: حفظت من القرآن عشرة أجزاء ليس غير[1]، فيجوز في (غير) الأوجه الآتية:

---

(١) إذا حذف المضاف إليه مع (غير) فيشترط تقدم (ليس) إجماعاً أو (لا) على الصحيح دون غيرهما من أدوات النفي.

١ ـ الإعراب بدون تنوين باعتبار أنها مضافة، والمضاف إليه محذوف، قد نوي لفظه نصّاً، فهي اسم (ليس) والخبر محذوف، والتقدير: ليس غيرُ العشرة محفوظاً، ويجوز نصبها (ليس غيرَ) باعتبارها خبر (ليس) والاسم محذوف؛ أي: ليس المحفوظُ غيرَ العشرة.

٢ ـ الإعراب بتنوين (ليس غيرٌ أو غيراً) لأن المضاف إليه محذوف ولم ينو لفظه ولا معناه، فهو اسم (ليس) أي: ليس غيرٌ محفوظاً، أو خبر (ليس) والتقدير: ليس المحفوظ غيراً.

٣ ـ البناء على الضم في محل رفع باعتباره اسم ليس، والمضاف إليه محذوف قد نوى معناه فقط، والخبر محذوف، والتقدير: ليس غيرُ المذكور محفوظاً.

ـ **حسبُ**: وهو اسم محض لا ظرفية فيه، وله استعمالان:

الأول: أن يكون مضافاً لفظاً ومعنى، فيكون بمعنى (كاف) اسم فاعل من (كفى) ويستعمل استعمال الصفات المشتقة، فيقع نعتاً لنكرة، نحو: مررت برجل حسبِك من رجل؛ أي: كاف لك من غيره، فـ(حسبِ) صفة لـ(رجل) مجرور بالكسرة، والكاف مضاف إليه، ولا يستفيد تعريفاً بهذه الإضافة، كما تقدم، ويقع حالاً من معرفة، نحو: هذا هشام حسبَك من رجل، بنصب (حسبَ).

ويستعمل استعمال الأسماء الجامدة فيقع مبتدأ أو خبراً أو اسم ناسخ أو مجروراً بحرف جر زائد، ولا يقع في موقع إعرابي غير ذلك، قال تعالى: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [المجادلة: ٨]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣]، وقال تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢]، وتقول: بحسبك العلم فإنه أفضل من المال.

الثاني: أن يكون (حسب) مضافاً معنى لا لفظاً؛ (أي: يحذف المضاف إليه ويُنوى معناه) فيبنى على الضم، ويكون بمعنى: (ليس غير) أو (لا غير)، ويقع صفة لنكرة، أو حالاً من معرفة، أو مبتدأ بشرط

اقترانه بالفاء، أو يقع خبراً، وليس له موقع إعرابي غير ذلك، نحو: رأيت في المدرسة طالباً حسبُ، فـ(حسبُ) صفة لطالب مبني على الضم في محل نصب، وفي نحو: رأيت في المدرسة خالداً حسبُ، مبني على الضم في محل نصب حال، والمعنى: لا غير، ونحو: حفظت ثلاثة أجزاء من القرآن فحسبُ، فالفاء زائدة لتزيين اللفظ، و(حسب) مبتدأ مبني على الضم في محل رفع، وخبره محذوف؛ أي: فحسبي ذلك.

وذُكر ـ هنا ـ وهو ليس من الظروف؛ لأنه يبنى إذا قطع عن الإضافة لفظاً لا معنى، فهو داخل في حكم (قبل وبعد).

ـ **أول**: وله استعمالات أشهرها ثلاثة:

١ ـ أن يكون اسماً مصروفاً لا ظرفية فيه، يعرب حسب موقعه من الجملة، ومعناه: إما مبدأ الشيء الذي يقابل آخره، نحو: أول الغيث قطر ثم ينهمر، أو بمعنى كلمة (سابق) أي: (متقدم) الدالة على الوصف، نحو: تنقلت في مصايف المملكة عاماً أولاً؛ أي: عاماً سابقاً أو متقدماً من غير تعيين.

٢ ـ أن يكون صفة، بمعنى: أفعل التفضيل، فيأخذ حكمه في منع الصرف وعدم تأنيثه بالتاء ودخول (من) عليه، ويكون بمعنى: (الأسبق)، نحو: أنت في الإحسان أول من هذين؛ أي: أسبق منهما.

٣ ـ أن يكون ظرف زمان بمعنى: (قبل)، فيعطى حكمها من الإعراب والبناء على ما تقدم بيانه، نحو: أسرعت للمستغيث أولَ المستمعين، فـ(أول) ظرف زمان منصوب، قال تعالى: ﴿وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [التوبة: ١٣]؛ وكقولك: أسرعت للمستغيث أولَ؛ لأن المضاف إليه محذوف ومنوي لفظه؛ وكقولك: أسرعت للمستغيث أولاً؛ لأن المضاف إليه محذوف ولم ينو لفظه ولا معناه، وتقول: أسرعت للمستغيث أولُ، بالبناء على الضم؛ لأن المضاف إليه محذوف ومنوي معناه.

ـ **دون**: ظرف مكان منصوب على الظرفية في أكثر استعمالاته، أو مجرور بـ(من) وهو ملازم للإضافة في أكثرها حالاته، ومعناه الدلالة على المكان الأقرب إلى مكان المضاف إليه، تقول: جلست دون المدرس؛ أي: في أقرب مكان إليه، وقد تأتي بمعنى: (غير)؛ كقوله تعالى: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ [يس: ٢٣]، وهي على التفصيل المذكور في (قبل وبعد).

ـ **الجهات الست**، وهي: يمين وشمال... إلخ، وقد تقدمت في باب «المفعول فيه» وحكمها حكم (قبل وبعد)، فتكون منصوبة على الظرفية، أو مجرورة بـ(من)، أو تبنى على الضم إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه، تقول: جلست أمام المدرس، وقفت يمين الإمام، قال تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾ [يونس: ٩٢]، وقال تعالى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [الرعد: ١١]، وقال تعالى: ﴿فَٱضْرِبُواْ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ﴾ [الأنفال: ١٢]، وقال تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦]، ومثال بنائها على الضم: الجبل عالٍ والنبع يخرج من تحتُ؛ أي: من تحت الجبل.

ـ **علُ**: ظرف مكان بمعنى: (فوق) ولا يستعمل إلا مجروراً بـ(من) ولا يضاف[(١)]، ومعناه الدلالة على أن شيئاً أعلى من آخر، وهو معرب منون إذا كان نكرة (أي: يدل على علو غير معين)، ولم يضف لا لفظاً ولا معنى، نحو: سقط الحجر من علٍ؛ أي: من مكان عالٍ، لا من فوق شيء مخصوص، فقد يكون المراد من فوق جبل أو بيت أو شجرة...

---

(١) إذا كان لا يضاف فلا داعي لوضعه مع الظروف الملازمة للإضافة في أكثر الحالات، إلا على رأي من يجيز إضافته، قال الجوهري في «الصحاح» (٦/ ٢٤٣٥): (ويقال: أتيته من علِ الدار، بكسر اللام أي من عالِ).اهـ، لكن قال ابن هشام في «شرح الشذور» ص(١٠٧): (إنه سهو)، والله أعلم.

ويبنى على الضم إذا كان معرفة (أي: يدل على علو معين) وحذف المضاف إليه ونوى معناه، نحو: تمتعت بالربيع من أسفل الوادي ومن علُ، فـ(علُ) مبنية على الضم في محل جر؛ لأنها معرفة بسبب دلالتها على علو معين؛ لأن التقدير: ومن عل الوادي، ولأن المضاف إليه منويٌّ معناه.

وإلى الأسماء المتقدمة أشار **بقوله**: (واضمم بناءً غيراً... إلخ) أي: اضمم (غيراً) ضمة بناء، (إن عَدِمْتَ ما أضيف له) غير؛ أي: لم تجد المضاف إليه في الكلام.

وقوله: (ناوياً ما عدما) أي: ناوياً معنى المضاف إليه المحذوف، مع أنه لم يصرح بأن الذي تنويه هو اللفظ أو المعنى، لكن من المعلوم أن المراد المعنى (قبلُ كغيرُ) أي: إن لفظ (قبل) مثل (غير) في الحكم السابق وهو البناء إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه، ويجوز فيهما الضم بلا تنوين، أو ضم الأول وكسر الثاني مع التنوين[1] ثم ذكر الألفاظ التي تشترك مع (قبل) في هذا، وعَطَفَها بالواو المذكورة والمحذوفة، وكلها بدون تنوين للوزن، ثم ذكر أن النحاة أعربوا لفظ (قبل) وما بعده من الأسماء بالنصب مع التنكير، والمراد به: حذف المضاف إليه وعدم نية لفظه ولا معناه. وهذا الحكم لا ينطبق على الجميع بل يخرج منه (حسبُ وعلُ) كما تقدم.

* * *

حذف المضاف

٤١٣ ـ وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا   عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

٤١٤ ـ وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا   قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

٤١٥ ـ لٰكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ   مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

يجوز حذف المضاف بشرط أن يدل عليه دليل، نحو: حدثتني التجارب أن من يبغي بسلاح الباطل يقتل بسلاح الحق. فقد حذف المضاف من هذا المثال، والأصل: حدثني أهل التجارب، لوجود

(١) انظر: «إعراب الألفية» ص(٧٠).

قرينة عقلية تدل على المضاف المحذوف، وهي أن التجارب لا تتحدث، وإنما الذي يتحدث أصحابها والمتصلون بها.

فإن لم يدل على المضاف دليل لم يجز حذفه، نحو: ذكروا للبخل مائة علة.

فلا يجوز حذف المضاف (مائة) إذ لو حذف لم يعلم المراد هل هو مائة أو ألف أو غير ذلك.

ثم إذا حذف المضاف فله حالتان:

الأولى: أن يقوم المضاف إليه مقامه، ويعرب إعرابه، وهذا هو الغالب؛ كقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] أي: حبَّ العجل، فحذف المضاف المفعول به، وحلَّ محله المضاف إليه، وصار مفعولاً به منصوباً، والدليل عليه: أن الذي يُشْرَبُه القلب المحبة لا العجل نفسه؛ وكقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي: برُّ من آمن بالله، فحذف المضاف الواقع خبراً لـ(لكنّ) على قراءة تشديدها، وحل محله المضاف إليه (مَنْ) وصار خبراً[(١)].

الحالة الثانية: أن يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً كما لو كان المضاف مذكوراً، وهذا قليل بالنسبة للحالة الأولى، وشرط ذلك أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على مضاف مماثل له أو مقابلاً له، وذلك لأجل أن يكون المعطوف عليه دليلاً على المحذوف.

فمثال المماثل: كلُّ رجلٍ محاسب على عمله، وامرأةٍ على عملها؛ أي: وكلُّ امرأةٍ، فحذفت كلمة (كل) الثانية، وهي المضاف؛

(١) اشتهر في بعض كتب التفسير وكتب النحو أن قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ من هذا الباب، وأن المضاف محذوف تقديره: وجاء أمر ربك. وهذا تقدير باطل؛ لأنه خلاف ظاهر النص، وإنما يتمشى مع من ينكر صفة المجيء والإتيان يوم القيامة لفصل القضاء، والصواب إبقاء الآية على ظاهرها، كما فهمه سلف هذه الأمة، قال ابن جرير: (يقول تعالى ذكره: وإذ جاء ربك يا محمد وأملاكه صفوفاً صفاً بعد صف).

لأنها معطوفة على مماثل لها، وهي (كل) الأولى، ومنه قول الشاعر:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِيْنَ امْرَأً؟ ... ونَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيلِ نَارَا[1]

أي: وكلَّ نارٍ.

ومثال المقابل، قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧] في قراءة من جرَّ (الآخرة)[2]، وهي قراءة شاذة، والتقدير: والله يريد باقي الآخرة، فحذف المضاف، وبقي المضاف إليه مجروراً؛ لأن المضاف المحذوف مقابل للمذكور.

وهذا معنى **قوله**: (وما يلي المضاف يأتي خلفاً عنه... إلخ) أي: وما يأتي بعد المضاف والمراد به المضاف إليه، يكون خلفاً عنه في الإعراب، فيعرب بما كان يعرب به المضاف المحذوف، ثم ذكر الحالة الثانية وأن المضاف إليه قد يبقى مجروراً، كما قد كان قبل حذف (ما تقدما) والمراد به المضاف، لكن بشرط أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على مذكور مماثل له في اللفظ والمعنى.

* * *

حذف المضاف إليه

٤١٦ ـ وَيُحْذَفُ الثَّانِي، فَيَبْقَى الْأَوَّلُ ... كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

٤١٧ ـ بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى ... مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الْأَوَّلَا

يجوز حذف المضاف إليه، وهو ثلاثة أقسام:

الأول: أن يحذف من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين، ويبنى على الضم، وذلك إذا كان المضاف هو كلمة (غير) أو ظرفاً من الظروف الدالة على الغاية، مثل: قبل، بعد، وهذا القسم قد تقدم شرحه قريباً.

---

(١) إعرابه: (أكل) الهمزة للاستفهام، و(كل) مفعول أول مقدم لـ(تحسب)، (امرئ) مضاف إليه، (تحسبين) فعل وفاعل، (امرأ) مفعول ثانٍ (ونارٍ) اسم مجرور بإضافة اسم يقع معطوفاً بالواو على المفعول الأول؛ أي: وكل نارٍ، (توقد) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود على (نار) والجملة في محل جر صفة لـ(نار) (ناراً) معطوف على (امرأ).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ١٣٤).

الثاني: أن يرجع المضاف إلى حالته الإعرابية قبل الإضافة، ويرجع إليه التنوين وغيره مما حذف للإضافة، وهذا هو الغالب؛ كقوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا[1] تَتْبِيرًا ﴿٣٩﴾﴾ [الفرقان: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

الثالث: أن يبقى إعراب المضاف ويحذف تنوينه، كما لو كان المضاف إليه موجوداً، وشرط ذلك أن يعطف على هذا المضاف اسم عامل في لفظ مشابه للمضاف إليه المحذوف. واشترطوا ذلك ليكون المذكور دليلاً على المحذوف، فيكون في قوة المنطوق به، نحو: أنفقت ربعَ ونصفَ المال، والتقدير: أنفقت ربعَ المال ونصفَ المال، فحذف المضاف إليه الأول وهو كلمة (المال) الأولى، لوجود اسم معطوف وهو (نصف) وهذا المعطوف عامل في لفظ مشابه للمحذوف وهو كلمة (المال) الثانية، وقد بقي المضاف (ربع) على حاله الذي يستحقه حين الإضافة فلم ينون، ومثله قول الشاعر:

سَقَى الأَرَضِيْنَ الغَيثُ سَهْلَ وحَزْنَها ... فَنِيْطَتْ عُرَى الآمَالِ بالزَّرْعِ والضَّرْعِ[2]

والأصل (سهلها وحزنها) فحذف المضاف إليه، وأبقى المضاف وهو قول: (سهل) على حاله قبل الحذف من غير تنوين لوجود العطف، وكون المعطوف مضافاً إلى مثل المحذوف.

---

(١) معنى: (تبرنا): أهلكنا.

(٢) الحزن: بفتح الحاء وسكون المعجمة: ما غلظ من الأرض و(السهل) بخلافه، نيطت: علقت عرى الآمال، والمعنى: أن المطر عم الأرض سهلها وحزنها فقوي رجاء الناس في نماء الزرع وغزارة اللبن.

إعرابه: (سقى): فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر (الأرضين) مفعول مقدم (الغيث) فاعل (سهل) بدل من الأرضين بدل بعض من كل، (فنيطت) الفاء عاطفة، نيط: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء للتأنيث (عرى) نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة للتعذر.

وقد اقتصر **ابن مالك** على القسم الثالث **فقال**: (ويحذف الثاني ويبقى الأول... إلخ) أي: يحذف الثاني (وهو المضاف إليه) فيبقى الأول (وهو المضاف) على حاله قبل حذف المضاف إليه، فلا يُرَدُّ إليه التنوين، وهذا بشرط عطفٍ وإضافةٍ إلى لفظٍ مثل المحذوف الذي أضيف إليه الأول الباقي بعد الحذف.

* * *

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

٤١٨ ـ فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ ... مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجِزْ، وَلَمْ يُعَبْ

٤١٩ ـ فَصْلُ يَمِينٍ، وَٱضْطِرَارًا وُجِدَا ... بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ، أَوْ نِدَا

من أحكام الإضافة أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن المتضايفين بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الجزأين.

غير أن هناك مواضع أجاز النحاة الفصل فيها بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام ـ استناداً إلى ما ورد في القرآن وكلام العرب ـ وجواز الفصل فيها في الشعر أقوى. وهناك مواضع أُخر يجوز الفصل فيها للضرورة الشعرية.

فيجوز الفصل في النثر في ثلاث مسائل:

الأول: أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله أو ظرفه، فالأول كقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] فقد قرأ ابن عامر ـ وهو من السبعة ـ (زُين) بضم الزاي مبنياً لما لم يُسَمَّ فاعله، ورفع (قتل) على أنه نائب فاعل، وهو مضاف، ونصب (أولادهم) على أنه مفعول للمصدر، وجرِّ (شركائهم) على أنه مضاف إليه، ففصل بين المصدر المضاف إلى فاعله وهو (قتل) وبين المضاف إليه (شركائهم) والفاصل هو مفعول المصدر (أولادهم)[١] والتقدير: قَتْلُ شركائِهم

---

(١) لقد رد الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٤٢) هذه القراءة، ونُسِبَ لأبي علي الفارسي وابن عطية ردها ـ أيضاً ـ بناءً على ما ذهب إليه البصريون من عدم جواز الفصل =

أولادَهم، ومعنى الآية: أن القتل مضاف للشركاء؛ لأنهم هم الفاعلون، والمقتول هم الأولاد، والله أعلم.

ومثال الثاني وهو كون الفاصل ظرفاً ما حُكِيَ عن بعض من يوثق بعربيته: (تركُ يوماً نَفْسِك وهواها سعي لها في رداها)، فـ(ترك) مبتدأ وهو مضاف و(نفسك) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، والفاصل (يوماً) وهو ظرف للمصدر، و(هواها) مفعول معه منصوب (سعي لها) خبر المبتدأ.

المسألة الثانية: أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل إما مفعوله الثاني أو ظرفه، فالأول كقول الشاعر:

ما زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بِالغِنَى وسِوَاكَ مانعُ فَضْلَهُ المُحْتَاجِ(١)

فقوله: (مانع) وصف؛ لأنه اسم فاعل، وفعله (منع) يتعدى لمفعولين، وقد أضاف الشاعر هذا الوصف العامل إلى مفعوله الأول

= بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف فقط أو لضرورة الشعر، وكأنه ظن أن القراءة اجتهادية وأن الصواب خلافها والفصيح سواها، وهذا اعتراض فاسد، ومنهج مردود، ولا ينبغي تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل ينبغي تصحيح قواعد العربية بالقراءة، وقراءة ابن عامر قراءة سبعية ثابتة، وابن عامر من كبار التابعين، مات سنة ١١٨هـ. أخذ القرآن عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء ﵄، وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب، فكلامه حجة، وقوله دليل؛ لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويُتكلم به، فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقن، وروى وسمع ورأى...؟ وقد تصدى للرد على الزمخشري وغيره علماء أجلاء، منهم: أبو حيان في «البحر المحيط» عند الآية المذكورة من سورة الأنعام، وابن المنير الإسكندري في تعليقه على «تفسير الزمخشري»، وصاحب «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤).

(١) إعرابه: (ما زال) ما: نافية، و(زال) فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر (يوقن) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر يعود على اسم (زال) المتأخر، والجملة خبر (زال)، (من) اسم موصول اسم (زال)، (يؤمك) الجملة صلة الموصول، (بالغنى) متعلق بالفعل (يوقن) و(سواك) سوى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والكاف مضاف إليه، (مانع) خبر المبتدأ، وهو مضاف و(المحتاج) مضاف إليه (فضله) مفعول به لاسم الفاعل، والهاء مضاف إليه.

وهو قوله: (المحتاج) وفصل بينهما بالمفعول الثاني، وهو قوله: (فضله) أي: مانعُ المحتاجِ فضلَه، والأصل قبل الإضافة: مانعٌ المحتاجَ فضلَه.

ومثال الفصل بالظرف قوله ﷺ في أبي بكر رضي الله عنه : «**هل أنتم تاركو لي صاحبي**»[1]. ففيه إضافة الوصف وهو اسم الفاعل (تارك) إلى مفعوله (صاحبي) والدليل على الإضافة حذف النون من المضاف، والفاصل هو الجار والمجرور.

المسألة الثالثة: أن يكون الفاصل قَسَماً، نحو: شرُّ ـ والله ـ المجالسِ مجالسُ الغيبة، وقد حكى الكسائي: هذا غلامُ ـ والله ـ زيدٍ.

وأما مواضع الفصل التي تختص بالشعر فمنها:

١ ـ أن يكون الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبيّاً من المضاف، والمراد بالأجنبي: معمول غير المضاف؛ كقول الشاعر:

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً   يَهُوديٍّ يُقَارِبُ أو يُزِيلُ[2]

فقد فصل الشاعر بين المضاف وهو (بكف) والمضاف إليه وهو قوله: (يهودي) بأجنبي من المضاف، وهو قوله: (يوماً) فإنه ظرف

---

(١) هذا الحديث رواه البخاري في «صحيحه» في كتاب المناقب (٧/ ١٨) ورواه في كتاب التفسير بلفظ (تاركون) وقد نقل الحافظ في «فتح الباري» (٧/ ٢٥) عن العكبري أنه قال: إن حذف النون من خطأ الرواة، لكن قال الحافظ: إن الحذف من باب الإضافة أو لطول الكلام، انظر: «إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث» للعكبري ص(١٧٠).

(٢) الشاعر يصف رسم دار ويشبه ما بقي متناثراً من رسومها هنا وهناك بكتابة اليهودي كتاباً جعل بعضه متقارباً وبعضه متفرقاً، وهو معنى قوله: (أو يزيل) وخص اليهودي لأن اليهود كانوا أهل الكتابة آنذاك.

إعرابه: (كما) الكاف حرف تشبيه وجر (وما) مصدرية (خط) فعل ماضٍ مبني لما لم يُسَمَّ فاعله (الكتاب) نائب فاعل، (بكف) متعلق بـ(خط) وهو مضاف و(يهودي) مضاف إليه، (يوماً) ظرف زمان منصوب، و(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور يقع خبراً لمبتدأ محذوف، يفهم من الكلام السابق، تقديره: رسم هذه الدار كخط الكتاب، (يقارب) الجملة صفة لـ(يهودي) (أو يزيل) معطوفة عليها.

لقوله: (خط) والأصل: كما خط الكتاب يوماً بكف يهودي.

٢ ـ الفصل بنعت المضاف؛ كقول الشاعر:

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ   مِنِ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ[(١)]

فقد فصل بين المضاف وهو قوله: (أبي) والمضاف إليه، وهو قوله: (طالب) بنعت المضاف، وهو قوله: (شيخ الأباطح)، والأصل: من أبي طالب شيخ الأباطح.

٣ ـ الفصل بالنداء؛ كقول بجير بن أبي سلمى لأخيه كعب يحثه على الإسلام:

وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيرٍ مُنْقَذٌ لَكَ مِنْ   تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ والخُلْدِ في سَقَرِ[(٢)]

فقد فصل بين المضاف وهو قوله: (وفاق) والمضاف إليه، وهو قوله: (بجير) بالمنادى، وهو قوله: (كعبُ)، والأصل: وفاقُ بجيرٍ يا كعبُ..

وهذا معنى **قوله:** (فصلَ مضاف شبه فعل... إلخ) أي: أجز فصل ما نصبه المضاف الذي يشبه الفعل، إذا كان ذلك المنصوب مفعولاً أو ظرفاً.

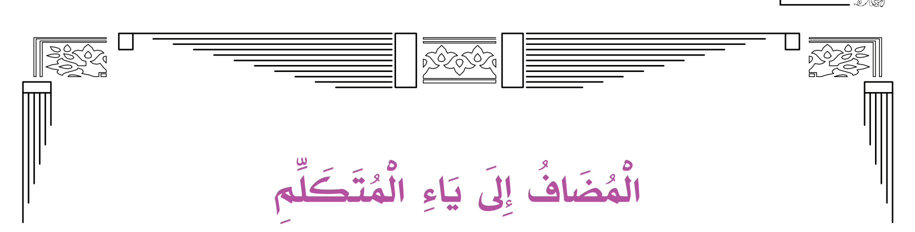
---

(١) المرادي: هو عبد الرحمٰن بن ملجم المرادي لعنه الله، وهو الذي قتل الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والقائل هو معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، و(الأباطح) جمع أبطح، وهو كل مكان متسع أو هو مسيل واسع فيه دقاق الحصى، والمراد هنا مكة، وشيخ الأباطح: هو أبو طالب والد علي رضي الله عنه.
إعرابه: (نجوت) فعل وفاعل، (وقد) الواو للحال، وقد: حرف تحقيق (بل المرادي سيفه) الجملة في محل نصب حال، (من ابن أبي) ابن مضاف وأبي مضاف إليه مجرور بالياء، وأبي مضاف و(طالب) مضاف إليه، وقد فصل بينهما بقوله: (شيخ الأباطح) وهو صفة للمضاف. انظر: «حاشية الصبان» (٢/٢٧٨).

(٢) المعنى: يا كعب موافقة أخيك بجير على الإسلام منجية لك من الهلاك المعجل في الدنيا والخلود في عذاب الدار الآخرة.
إعرابه: (وفاق) مبتدأ وهو مضاف (كعب) منادى بأداة نداء محذوفة، مبني على الضم في محل نصب، (بجير) مضاف إلى (وفاق)، (منقذ) خبر المبتدأ، (لك من تعجيل) متعلقان بالوصف (منقذ)، (تهلكة) مضاف إليه، (والخلد) معطوف على تعجيل، (في سقر) متعلق بالخلد.

وقوله: (فصلَ) مفعول مقدم للفعل (أجز)، و(ما نصب) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل للمصدر (فصل) وجملة (نصب) صلة، والعائد محذوف؛ أي: (ما نصبه). ثم قال: إنه لم يُعَبْ في الكلام الفصل باليمين، وهو القسم، ثم ذكر أن الفصل في حالة الضرورة الشعرية وجد بالأجنبي (وهو ما ليس معمولاً للمضاف ـ كما تقدم ـ) أو بالنعت أو بالنداء، والنعت والنداء داخلان في الفصل بالأجنبي، لكنه خصهما بالذكر لقصد الإيضاح، وتخصيص هذه المسائل الأخيرة بحالة الضرورة يفيد أن ما قبلها جائز في سعة الكلام.





الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

القاعدة العامة في هذا الباب

٤٢٠ ـ آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا ٱكْسِرْ إِذَا ... لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا كَـ(رَامٍ) وَ(قَذَى)

٤٢١ ـ أَوْ يَكُ كَ(ٱبْنَيْنِ) وَ(زَيْدِينَ) فَذِي ... جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا ٱحْتُذِي

٤٢٢ ـ وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ، وَإِنْ ... مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَٱكْسِرْهُ يَهُنْ

٤٢٣ ـ وَأَلِفًا سَلِّمْ، وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ ... هُذَيْلٍ ٱنْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ

هذا الفصل معقود لأحكام إضافة الاسم إلى ياء المتكلم، وأُفردت في بحث مستقل؛ لأنها لها أحكاماً خاصة فيما يتعلق بالياء، وما يتعلق بآخر المضاف.

فالقاعدة العامة في هذا الباب وجوب كسر آخر المضاف للياء للمناسبة، وبناء ياء المتكلم على السكون أو الفتح في محل جر، ويدخل في ذلك المفرد الصحيح؛ كغلام وكتاب، نحو: كتابي جديد، والمفرد الشبيه بالصحيح (وهو ما آخره واو أو ياء قبلها حرف ساكن) مثل: دلو، صفو، سقي، ظبي، نحو: سقيي الماءَ من دلوي فيه ثواب عظيم، كما يدخل في ذلك جمع التكسير إذا كان صحيح الآخر، مثل: طلاب، كتب، نحو: كتبي مرتبة، وجمع المؤنث السالم، مثل: أخوات، عمات، بنات، نحو: أزور عماتي وأَصِلُ أخواتي.

والقاعدة في إعراب ما تقدم: في حالة الرفع تقول: إنه مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وفي حالة النصب ـ في غير جمع المؤنث السالم ـ تقول: منصوب بفتحة مقدرة... إلخ. أما في حالة الجر فإما أن تقول: مجرور بكسرة مقدرة... إلخ، أو تقول: مجرور بالكسرة الظاهرة، وهذا

أنسب وأيسر لبعده عن التكلف، ما دام أن الكسرة موجودة في اللفظ[١].

أما الياء فهي ضمير متصل مبني على السكون أو الفتح في محل جر مضاف إليه، كما تقدم.

ما يستثنى من القاعدة السابقة

ويستثنى من هذه القاعدة أربع مسائل يجب فيها تسكين آخر المضاف وبناء ياء المتكلم على الفتح فقط في محل جر:

١ ـ المسألة الأولى (المقصور) نحو: فتى، هدى، وحكمه أن آخره واجب السكون؛ لأن آخره ألف، والياء واجبة الفتح، للخفة والتخلص من التقاء الساكنين، وتبقى الألف، إلا عند هذيل فتقلب ياء، وتدغم في ياء المتكلم، تقول: هدايَ خير طريق لنجاتي، وعلى لغة هذيل: هُدَيَّ، قال تعالى عن موسى عليه السلام: ﴿قَالَ هِىَ عَصَاىَ﴾ [طه: ١٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾﴾ [الأنعام: ١٦٢]. فقد قرأ الجمهور (ومحيايَ) بفتح ياء المتكلم، وقرأ نافع المدني ـ من السبعة ـ بخُلْفٍ عن ورش بإسكانها[٢].

فـ(عصاي) خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، وقال أبو ذؤيب الهذلي:

سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُوا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[٣]

---

(١) اختار هذا ابن مالك في «التسهيل وشرحه» (٣/ ٢٨٠، ٢٨١).

(٢) انظر: «الكشف» (١/ ٤٥٩)؛ «النشر» (٢/ ١٧٣، ١٧٩، ٢٦٧).

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة في رثاء أبنائه.
سبقوا هويَّ: ماتوا قبلي، وأعنقوا: سير العنق: السير السريع؛ أي: تبع بعضهم بعضاً، تخرموا: بالبناء للمجهول؛ أي: انتقصتهم المنية.
إعرابه: (سبقوا) فعل وفاعل، (هويَّ) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء؛ لإدغامها في ياء المتكلم على لغة قبيلة الشاعر، منع من ظهورها التعذر، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، (وأعنقوا) فعل وفاعل، (لهواهم) اللام حرف جر، هوى: اسم مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة =

فقوله: (هويَّ) أصله (هواي) فالألف ألف المقصور، وبعدها ياء المتكلم فَقَلَبَ الألف ياءً وأدغمها في ياء المتكلم، فصارت (هويَّ).

٢ ـ المسألة الثانية (المنقوص) مثل: الهادي والداعي، وحكمه أن آخره واجب السكون؛ لأن ياءه مدغمة في ياء المتكلم، وياء المتكلم واجبة الفتح، تقول: الشرع هاديَّ لطريق الخير، ف(هاديّ) خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها الثقل، وهو مضاف وياء المتكلم ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

٣ ـ المسألة الثالثة: (المثنى وشبهه) وحكمه أن آخره واجب السكون، والياء واجبة الفتح، وتحذف النون للإضافة، وتسلم الألف في حالة الرفع، وفي حالتي النصب والجر تدغم الياء في ياء المتكلم كالمنقوص، تقول: لن أُجازى إلا بما قدمت يداي، لا أعتمد في الرزق بعد الله إلا على يديّ، ف(يداي) فاعل مرفوع بالألف، والياء مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، والأصل: يدان لي، فحذفت النون واللام للإضافة، وفي المثال الثاني: أدغمت الياء في الياء، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥]، فـ(يديَّ) اسم مجرور وعلامة جره الياء المدغمة في ياء المتكلم، وياء المتكلم مضاف إليه.

٤ ـ المسألة الرابعة: (جمع المذكر السالم وشبهه) وحكمه أن آخره واجب السكون، والياء واجبة الفتح، وفي حالة الرفع تقلب الواو ياء وتدغم في ياء المتكلم وتقلب الضمة كسرة للمناسبة. أما في حالتي النصب والجر فتدغم الياء في الياء، تقول: أنتم مشاركيّ في الدعوة

= على الألف للتعذر، والجار والمجرور متعلق بالفعل قبله، وهوى: مضاف والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع، (فتخرموا) فعل ماضٍ مبني للمجهول والواو نائب فاعل، (ولكل) الواو للحال، لكل: جار ومجرور خبر مقدم، (جنب) مضاف إليه، (مصرع) مبتدأ مؤخر، والجملة حال.

إلى الله، والأصل: مشارِكُون لي، فحذفت النون واللام للإضافة، فصار: مشاركُوي، ثم قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وقلبت الضمة كسرة فصار: مشاركِيّ، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] فقد قرأ الجمهور بفتح الياء مشددة؛ لأن ياء الجمع أدغمت في ياء المتكلم وهي مفتوحة فبقيت على فتحها، وقرأ حمزة ـ من السبعة ـ بكسر الياء مشددة، وهي لغة لبعض العرب[1].

فإن كان ما قبل الواو مفتوحاً، نحو: مصطَفَون، بقي على فتحه فتقول: مصطفَيَّ.

وهذا معنى **قوله**: (آخرَ ما أضيف لليا اكسر... إلخ) أي: اكسر آخر الاسم الذي أضيف (لليا) بالقصر، للوزن، وهي ياء المتكلم، بدليل الترجمة، بشرط ألا يكون هذا لاسم معتل الآخر؛ كالمنقوص، مثل: (رامٍ) اسم فاعل من (رمى) وكالمقصور، مثل: (قذى) [وهي الأجسام الصغيرة التي تقع في العين فتؤلمها]. وكذلك لا يكون مثنى (كابنين) أو جمع مذكر سالم (كزيدين) (فذي) أي: فهذي تكون الياء بعدها مفتوحة.

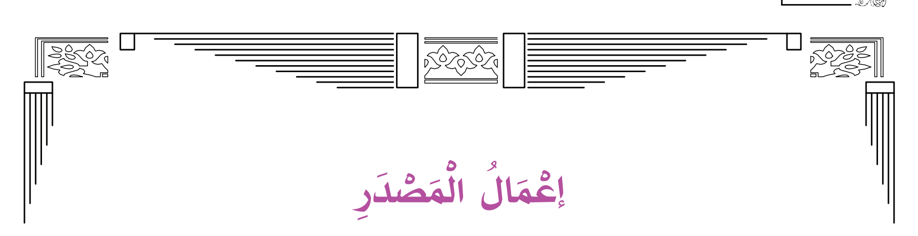
وقوله: (احْتُذِي) أي: اتُبع، وفهم من تخصيصه فتح الياء في هذه المواضع أن الياء في غيرها لا يجب فتحها، بل يجوز فتحها وسكونها ـ كما تقدم ـ.

ثم ذكر أن (الياء) التي في آخر المضاف ـ وهي ياء المثنى وجمع المذكر وياء المنقوص ـ تدغم (فيه) أي: في ياء المتكلم، وهو المضاف إليه، وكذلك تدغم (الواو) في الياء بعد قلبها ياء؛ لأن الحرف لا يدغم إلا في مثله، ثم إن كان ما قبل الواو مضموماً فإنه يكسر ليهون النطق؛ أي: يسهل النطق بالكسرة قبل الياء المشددة بدلاً من الضمة.

ثم **قال**: (وألفاً سَلِّمْ) أي: أبق الألف في المثنى المرفوع والمقصور عند إضافتهما للياء، إلا عند هذيل فتنقلب ألف المقصور ياءً.

---

(١) انظر: «الكشف» (٢/٢٦)؛ «النشر» (٢/٢٩٨، ٢٩٩).



إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

أقسام المصدر العامل ومواضعه

٤٢٤ ـ بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ ... مُضَافًا اَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ (أَلْ)

٤٢٥ ـ إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلّْ ... مَحَلَّهُ، وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

في اللغة العربية أسماء تعمل عمل أفعالها بشروط، وقد ذكر منها ابن مالك رحمه الله المصدر، واسم المصدر، واسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول ـ وهذه ذكرها متوالية، ثم ذكر الصفة المشبهة، ثم اسم التفضيل، وبعد أبواب متعددة ذكر اسم الفعل.

وهذا الباب معقود لإعمال المصدر واسم المصدر. وقد قدم ابن مالك إعمال المصدر على أبنية المصادر؛ لأن الإعمال أمر نحوي، شديد الصلة بالأبواب السابقة، والأبنية بحث صرفي، والأولى تقديم أبنية المصادر على الإعمال؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فلا بد من تقديم الأبنية ليكون الحكم على شيء مفهوم معلوم.

تعريف المصدر

والمصدر هو: الاسم الدال على الحدث المجرد المشتمل على حروف فعله، أو أكثر منها، نحو: بذلُ المال في الخير نَفْعٌ لصاحبه، فـ(بذل) مصدر: بذَلَ، يبذل، بذلاً، وهو يدل على حدوث البذل من غير زمن. وقد اشتمل على جميع حروف الفعل (بَذَلَ).

وفي نحو: إكرام الضيف من آداب الإسلام، اشتمل المصدر على حروف فعله (أكرم) وزيادة الألف قبل آخره.

الفرق بين المصدر واسم المصدر

واسم المصدر يختلف عن المصدر وإن كانا يتفقان في الدلالة على الحدث، لكن المصدر لا تنقص حروفه عن حروف فعله، واسم المصدر تنقص حروفه عن حروف فعله لفظاً وتقديراً دون تعويض، نحو: عطاء،

فإنه مساوٍ للمصدر إعطاء في الدلالة على المعنى، لكنه خالفه بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله: أعطى، وقولنا: لفظاً وتقديراً، شرط في اسم المصدر، لإخراج ما خلا من بعض ما في فعله لفظاً ولم يخل منها تقديراً فهو مصدر، نحو: قتال، مصدر قاتل، وقد خلا من الألف التي قبل التاء في الفعل، لكن خلا منها لفظاً ولم يخل منها تقديراً، ولذلك نُطق بها في بعض المواضع، نحو: قاتل قيتالاً، وقد انقلبت الألف ياء لكسر ما قبلها، وأما حذفها فهو للتخفيف وكثرة الاستعمال، وقولنا: دون تعويض، احتراز مما فيه تعويض فهو مصدر، نحو: عدة، فإنه مصدر: وعد، وقد خلا من الواو التي في فعله لفظاً وتقديراً، لكن عوض عنها التاء.

والمصدر يعمل عمل فعله الذي اشتق منه، فيرفع الفاعل، وينصب المفعول به بواسطة وبغيرها..

فيعمل عمل فعله في موضعين:

مواضع عمل المصدر

الأول: أن يحذف الفعل وينوب عنه المصدر في تأدية معناه وفي التعدي واللزوم، مثل: إكراماً المسكينَ، فـ(إكراماً) مصدر نائب عن فعله (أكرم)، وقد عمل عمله، ففيه ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، وهو فاعله، والمسكين مفعول به منصوب للمصدر، وقد مضى بيان ذلك في باب «المفعول المطلق».

الثاني: إذا صح أن يحل محله (أنْ) والفعل، أو (ما) والفعل، نحو: يسرني أداؤك الواجب، فـ(أداءُ) فاعل (يسر) وهو مصدر عَمِلَ عَمَلَ فعله، وقد أضيف إلى فاعله وهو (الكاف)، ونصب المفعول به وهو كلمة (الواجب)، ويمكن أن يحل محله (أن) والفعل، أو (ما) والفعل، فتقول: يسرني أن تؤدي الواجب، إن أردت الزمان الماضي أو المستقبل، أو يسرني ما تؤدي الواجب، إن أريد الحال[1].

---

(١) ما ذكر في عمل المصدر هو شرط وجودي، وهناك شروط عدمية وهي: =

وهذا المصدر العامل ينقسم ثلاثة أقسام:

أقسام المصدر العامل

الأول: المصدر المضاف، وإعماله أكثر من إعمال القسمين الآخرين، وتقدم مثاله.

الثاني: المصدر المنون، وإعماله أقرب إلى القياس من إعمال المضاف؛ لأنه يشبه الفعل في التنكير، وهو يلي المضاف في الكثرة، نحو: واجب علينا تشجيعٌ كلَّ مجتهد، تقديره: واجب علينا أن نشجع كل مجتهد، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، فـ(إطعام) معطوف على ما قبله وهو (فك رقبة) وهو مصدر منون نصب المفعول به، وهو قوله: (يتيماً) والتقدير: أو أن يطعم يتيماً.

= ١ ـ ألا يكون مصغراً، فلا يجوز: أُكيلك الطعام بسرعة مضر، تريد: أكلك الطعام.
٢ ـ ألا يكون ضميراً، فلا يجوز: إكرامي الصديق مطلوب وهو جاراً أشد، تريد: وإكرامي جاراً أشد.
٣ ـ ألا يكون محدوداً؛ أي: مختوماً بالتاء الدالة على المرة الواحدة، فلا يصح ساءني ضربتك عليّاً، فإن كانت التاء من صيغة الكلمة وليست للوحدة عمل، نحو: إغاثتك الملهوف دليل مروءتك.
٤ ـ ألا يكون المصدر متبعاً بتابع ـ كالنعت وغيره ـ قبل تمام عمله، فلا يجوز: أعجبني إكرامك الطيبُ زيداً.
٥ ـ ألا يكون محذوفاً لأنه إذا حذف لم توجد حروف الفعل الذي هو محمول عليه.
٦ ـ ألا يكون مفصولاً من معموله بفاصل ليس معمولاً لهذا المصدر، نحو: إني أقوى على إلقاءٍ في الحفل كلمة نافعة، والأصل: إني أقوى على إلقاء كلمة نافعة في الحفل.
٧ ـ ألا يتأخر عن معموله، فلا يجوز: ساءني زيداً ضربك، إلا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً فيجوز تأخره عنه، لوروده في القرآن ولأنه يتوسع فيهما، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾ [الصافات: ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨] والأصل: بلغ السعي معه، حولاً عنها، ولا داعي للتكلف في التأويل من غير داعٍ ولا سيما في القرآن.

الثالث: المعرف بـ(أل) وإعماله شاذ لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بـ(أل)، وهو أقل من سابقيه استعمالاً وبلاغة، نحو: المجدُّ سريعُ الإنجاز أعمالَه، بنصب (أعماله) على أنه مفعول للمصدر المحلى بـ(أل)، ومنه قول الشاعر:

ضَـعِـيـفُ الـنِّـكَـايَـةِ أَعْـدَاءَهُ … يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ[(١)]

فالمصدر المحلى بـ(أل) وهو قوله: (النكاية) نصب المفعول به: وهو قوله: (أعداءه) كما ينصبه الفعل.

وكما يعمل المصدر فإن اسم المصدر يعمل ـ أيضاً ـ بالشرط المذكور، وهو أن يحل محله (أن والفعل) أو (ما والفعل)، وإعماله ـ مع قياسيته ـ قليل، ومنه قول الشاعر:

إذا صَحَّ عَونُ الخَالِقِ المَرْءَ لَمْ يَجِدْ … عَسِيراً مِنَ الآمَالِ إلا مُيَسَّرَا[(٢)]

وهذا معنى **قوله**: (بفعله المصدر ألحق في العمل... إلخ) أي: ألحق المصدر بفعله في العمل، سواء كان مضافاً أو مجرداً وهو المنون أو مقترناً بـ(أل)، ثم بيَّن أن شرط عمله أن يمكن إحلال الفعل مع (أن) أو (ما) المصدريتين محله، ثم ذكر أن اسم المصدر يعمل ـ أيضاً ـ.

وظاهر كلامه أن كل اسم مصدر يعمل، وليس كذلك، بل منه ما لا يعمل اتفاقاً؛ كالأعلام، نحو: يسار ـ علماً لليُسْر، وفَجار ـ علماً للفجور ـ، ومنه ما يعمل اتفاقاً، وهو ما إذا كان مبدوءاً بميم زائدة لغير

---

(١) النكاية: مصدر نكيت العدو؛ أي: أثرت فيه ونلت منه، يخال: يظن، يراخي: يؤخر، إعرابه: (ضعيف) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هو ضعيف، (الفرار) مفعول أول لـ(يخال) لأنها تنصب مفعولين، وجملة (يراخي الأجل) هو المفعول الثاني.

(٢) عون: اسم مصدر فعله: أعان، ومصدره: إعانة.
إعرابه: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط، (صح) فعل ماضٍ (عون الخالق) فاعل، وهو من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، (المرء) مفعول به لاسم المصدر، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) لها، (عسيراً) مفعول أول لـ(يجد)، (ميسراً) مفعول ثانٍ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب الشرط.

المفاعلة، نحو: إن معرفتك النحو تعصمك من اللحن، ومنه ما في عمله خلاف، وهو المأخوذ من حدثٍ لغيره؛ كالعطاء، يراد به الشيء المُعْطى.

* * *

إذا أضيف المصدر إلى فاعله أو مفعوله وأتبعا بتابع

٤٢٦ ـ وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

٤٢٧ ـ وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ رَاعَى فِي الِاتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ

تقدم أن المصدر العامل يأتي مضافاً، وهو ضربان:

الأول: أن يكون مضافاً إلى فاعله، فيؤتى بعده بالمفعول به منصوباً إن وجد، فيكون الفاعل مجروراً في اللفظ، مرفوعاً في المحل، نحو: يسرني شكرك المنعم، فـ(شكر) فاعل (يسر)، وهو مضاف، والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، ولفظ (المنعم) مفعول به للمصدر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، فـ(دفع) مبتدأ حذف خبره، وهو مضاف إلى فاعله، و(الناس) مفعول به للمصدر.

فإذا جاء تابع للفاعل من نعت أو عطف أو غيرهما جاز فيه الجر مراعاة للفظ الفاعل المتبوع؛ لأنه مجرور، وجاز فيه الرفع مراعاة لمحله، نحو: عجبت من إكرام خالدٍ وعمروٌ أباهما، برفع (عمرو) وجره، ومن الاتباع على المحل قوله:

حَتَّى تَهَجَّرَ في الرَّواحِ وهَاجَهَا طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ[1]

فأضاف المصدر (طلب) إلى فاعله وهو (المعقب)، ثم أتى بالنعت وهو (المظلوم) مرفوعاً نظراً للمحل.

---

(١) البيت في وصف حمار وحشي قد عجل رواحه إلى الماء وقت الهاجرة، وأزعج الأتان وطلبها إلى الماء مثل طلب الغريم الذي مطله مدين بدين له، فهو يلح في طلبه المرة بعد الأخرى.

إعرابه: (حتى) ابتدائية (طلب) مفعول مطلق منصوب لـ(هاجها) لأنه مرادف له في المعنى.

الضرب الثاني: أن يكون المصدر مضافاً إلى مفعوله، فيؤتى بعده بالفاعل مرفوعاً إن وجد، فيكون المفعول مجروراً في اللفظ، منصوباً في المحل، نحو: من سوءِ التربية عصيانُ الآباءِ بنوهم، فـ(عصيان) مبتدأ مؤخر، وهو مضاف إلى مفعوله (الآباء) و(بنوهم) فاعل المصدر، ومنه قوله ﷺ: «**بني الإسلام على خمس... وحَجِّ البيت من استطاع إليه سبيلاً**»(١)، فـ(حج) مصدر مضاف لمفعوله (البيت) و(من استطاع) فاعل المصدر.

فإذا جاء تابع للمفعول به ـ من نعت أو عطف أو غيرهما ـ، جاز فيه الجر مراعاة للفظ المفعول به المتبوع؛ لأنه مجرور، وجاز فيه النصب مراعاة لمحله، نحو: عجبت من أكل الطعامِ الحارَّ زيدٌ، بنصب كلمة (الحار) وجرها، ومن مراعاة المحل قوله:

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا ... مَخَافَةَ الإِفْلَاسِ واللَّيَّانَا(٢)

فأضاف المصدر (مخافة) إلى مفعوله وهو (الإفلاس) ثم أتى بعطف النسق وهو (الليانا) منصوباً نظراً للمحل.

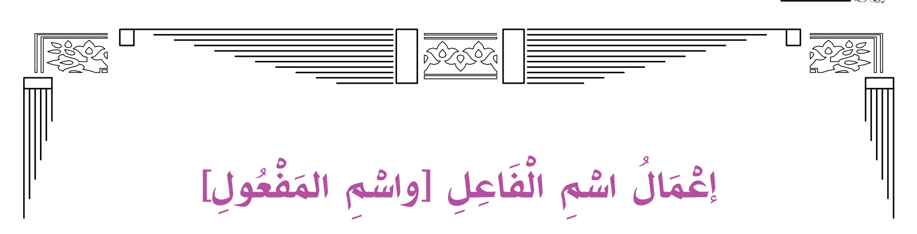
وهذا معنى **قوله**: **(وبعد جره الذي أضيف له... إلخ)** أي: وبعد إضافة المصدر إلى ما أضيف له من فاعل أو مفعول وجره لهذا المضاف إليه كمِّل عمله بالنصب أو بالرفع، على نحو ما تقدم، ثم ذكر أنه إذا جاء تابع للمضاف إليه المجرور فاجرر هذا التابع مراعياً لفظ المجرور، سواء كان مرفوعاً محلّاً؛ لأنه فاعل، أو منصوباً محلّاً؛ لأنه مفعول به، ثم بيَّن أن الجر لمراعاة اللفظ ليس لازماً، فمن يراعي المحل المرفوع أو المنصوب فعمله حسن.



(١) متفق عليه.

(٢) المعنى: قد كنت أخذت هذه الأمة من حسان بدلاً عن دين لي عنده، لمخافتي أن يفلس أو يماطلني، و(الليان) بفتح اللام وتشديد الياء، المطل والتسويف، إعرابه: مخافة: مفعول لأجله، والألف في قوله: (والليانا) للإطلاق.





إعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ [واسْمِ المَفْعُولِ]

عمل اسم الفاعل وشروطه

٤٢٨ ـ كَفِعْلِهِ ٱسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ   إنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

٤٢٩ ـ وَوَلِيَ ٱسْتِفْهَامًا ٱوْ حَرْفَ نِدَا   أَوْ نَفْيًا ٱوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

٤٣٠ ـ وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ   فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ

هذا النوع الثاني من الأسماء العاملة عمل الفعل، وهو اسم الفاعل، وكذا صيغ المبالغة.

تعريف اسم الفاعل

واسم الفاعل: اسم مشتق للدلالة على معنى مجرد حادث وعلى فاعله.

فقولنا: اسم مشتق؛ أي: مأخوذ من مصدر الثلاثي كـ(نادم) أو غيره كـ(مُكْرِم).

وقولنا: على معنى مجرد: هو الحدث الخالي عن الزمان؛ كالقيام والقعود ونحوهما.

وقولنا: حادث؛ أي: عارض يتغير ويزول، وهذا هو الغالب في اسم الفاعل، ويخرج بهذا الصفة المشبهة واسم التفضيل؛ لأنهما للثبوت لا للتجدد والحدوث[١].

وقولنا: وعلى فاعله؛ أي: من حَدَثَ منه الفعل وصدر عنه؛ كضارب، وهذا يخرج اسم المفعول كمضروب؛ لأنه يشتق لمن وقع عليه الحدث.

أحوال اسم الفاعل

واسم الفاعل لا يخلو من حالين:

١ ـ عمل المجرد

(١) انظر باب: «أبنية أسماء الفاعلين»، وباب «الصفة المشبهة».

الأولى: أن يكون مقترناً بـ(أل) وهذا سيأتي حكمه إن شاء الله.

الثانية: أن يكون مجرداً منها. وهذا يرفع الفاعل مطلقاً بلا شرط، نحو: الله عالمٌ ببواطن الأمور، ففي (عالم) ضمير مستتر هو الفاعل وكقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [فاطر: ٢٨]، فـ(ألوانه) فاعل لاسم الفاعل.

وأما نصبه المفعول به فلا بد من شرطين:

الأول: أن يكون للحال أو الاستقبال، وذلك لأن اسم الفاعل ـ كما يقولون ـ إنما عمل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو المضارع، ومعنى جريانه عليه: أنه موافق له في الحركات والسكنات، بمعنى: أن الساكن في أحدهما مقابل في ترتيبه للساكن في الآخر، وكذا المتحرك، فـ(نادم) موافق لمضارعه (يَنْدم) في كل ما ذكر.

الشرط الثاني: أن يعتمد على شيء قبله، كالاستفهام، نحو: أبالغٌ أنت قصدَك، فالهمزة للاستفهام، و(بالغ) مبتدأ (أنت) فاعل سد مسد الخبر (قصدك) مفعول به لاسم الفاعل، والكاف مضاف إليه.

أو يعتمد على نفي، نحو: ما حامد السوقَ إلا من ربح، فـ(حامد) مبتدأ (السوق) مفعول به لاسم الفاعل (إلا) أداة استثناء ملغاة (من) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل سد مسد الخبر (ربح) صلة الموصول.

أو يعتمد على نداء، نحو: يا سائقاً سيارةً تمهل، فـ(يا) حرف نداء (سائقاً) منادى منصوب، والفاعل ضمير مستتر، (سيارة) مفعول به لاسم الفاعل.

أو يقع نعتاً لمنعوت مذكور، نحو: صحبت رجلاً عارفاً آدابَ السفر، أو لمنعوت محذوف لوجود قرينة تدل عليه، نحو: كم معذبٍ نفسَه في طلب الدنيا يرى أنه أسعد الناس؛ أي: كم شخص معذب نفسه.

أو يقع حالاً، نحو: جاء خالد راكباً فرساً، قال تعالى: ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر: ٢].

أو يقع خبراً لمبتدأ، نحو: أنت حافظٌ غَيْبَةَ جارك.

أو يقع خبراً لناسخ، نحو: إنك حافظ غيبة جارك، قال تعالى: ﴿مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمۡرًا حَتَّىٰ تَشۡهَدُونِ﴾ [النمل: ٣٢].

فإن كان اسم الفاعل للماضي لم يعمل، فلا يصح أن تقول: محمد كاتبٌ واجبَه أمسِ، بنصب (واجبه)، بل يجب فيه الإضافة، فتقول: محمد كاتبُ واجبِه أمس.

وخالف في ذلك الكسائي فأجاز عمله ـ وإن كان ماضياً ـ محتجّاً بقوله تعالى: ﴿وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ﴾ [الكهف:١٨]، فـ(باسط) بمعنى الماضي، وخرجه غيره على أنه حكاية حال ماضية، ومعنى ذلك: أن يفرض المتكلم حين كلامه أن القصة واقعة الآن فهو يصفها، وعليه لا يكون (باسط) ماضياً، وإنما هو حاضر، والسر في ذلك إحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد.

وإن لم يعتمد اسم الفاعل لم يعمل، وخالف في ذلك الأخفش فأجاز عمله، واحتج بقول الشاعر:

خَبيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ[1]

فإن قوله: (خبير) مبتدأ، وقوله: (بنو لهب) فاعل سد مسد الخبر، ولم يعتمد اسم الفاعل على شيء مما ذكر.

---

(١) المعنى: أن بني لِهْب عالمون بزجر الطير وعيافتها ـ أي: التكهن بأسمائها وحركاتها وأصواتها تفاؤلاً وتشاؤماً ـ فإذا أخبرك لهبي بشيء من ذلك فصدقه ولا تلغ كلامه. ومعلوم أن التطير من أعمال الجاهلية وهو نوع من الشرك يتنافى مع التوحيد أو ينقص كماله.

إعرابه: (فلا تك): مضارع مجزوم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر، (ملغياً) خبره، وفيه ضمير مستتر (مقالة) مفعول به لاسم الفاعل (ملغياً)، (الطير) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، أو فاعل مقدم أو مبتدأ، على الخلاف.

والجمهور على اشتراط الاعتماد ـ كما تقدم ـ ولا حجة للأخفش في هذا البيت، لجواز أن يكون قوله: (خبير) خبراً مقدماً، وقوله: (بنو لهب) مبتدأ مؤخراً، ولا يضر الإخبار بالمفرد عن الجمع؛ لأن صيغة (فعِيل) على وزن المصدر؛ كالصهيل والنعيق، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، فكذا ما هو على وزنه، وقد ورد ذلك صريحاً في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، فـ(الملائكة) مبتدأ، و(ظهير) خبر المبتدأ، مع أن المبتدأ جمع.

وإلى ما تقدم من عمل اسم الفاعل وشروطه **قال ابن مالك**: (كفعله اسم فاعل في العمل... إلخ) أي: إن اسم الفاعل كفعله في العمل، متعدياً كان الفعل أو لازماً، بشرط أن يكون بمعزل عن الزمان الماضي؛ أي: بمكان بعيد عنه، والمراد أنه لا بد أن يكون للحال أو الاستقبال، كما يشترط أن يلي استفهاماً؛ أي: يقع بعد استفهام أو بعد حرف نداء، أو بعد نفي، أو يأتي اسم الفاعل صفة (والمراد بها هنا النعت والحال) أو مسنداً؛ أي: مخبراً به عن مبتدأ أو ناسخ من النواسخ، ثم ذكر أن اسم الفاعل قد يقع نعتاً لمنعوت محذوف معروف فيعمل العمل المذكور.

* * *

٢ ـ عمل اسم الفاعل المحلى بـ(أل)

٤٣١ ـ وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ (أَلْ) فَفِي الْمُضِيْ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ٱرْتُضِي

هذه الحالة الثانية من أحوال اسم الفاعل، وهي أن يكون مقترناً بـ(أل) فيعمل عمل فعله مطلقاً، بغير تَقَيُّدٍ بزمن معين، ودون أن يعتمد على شيء ما ذكر، نحو: الكاتم سرَّ إخوانه محبوب، فـ(الكاتم) مبتدأ، وفيه ضمير مستتر هو الفاعل (سرَّ) مفعول به لاسم الفاعل (محبوب) خبر المبتدأ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، فـ(الغيظ) مفعول به لاسم الفاعل المحلى بـ(أل).

وهذا معنى **قوله**: (وإن يكن صلة أل... إلخ) أي: وإن يكن اسم الفاعل مبدوءاً بـ(أل) الموصولة، فإنه يعمل عمل فعله في الزمان الماضي وغيره.

عمل صيغ المبالغة

٤٣٢ ـ (فَعَّالٌ) أَوْ (مِفْعَالٌ) أَوْ (فَعُولُ) فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ
٤٣٣ ـ فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ وَفِي (فَعِيلٍ) قَلَّ ذَا وَ(فَعِلِ)

مما يعمل عمل الفعل (صيغ المبالغة)، وهي كل اسم حُوِّلَ للمبالغة والتكثير[1] في الفعل من صيغة (فاعل) إلى إحدى الصيغ المذكورة[2]، وهي خمس:

١ ـ **فَعّال**: بتشديد العين، نحو: القائد الناجح ليس بهياب عند الفزع، ومنه ما حكاه سيبويه: أما العسلَ فأنا شرَّاب، ف(شراب) صيغة مبالغة، وقد عملت عمل الفعل، ففيها ضمير مستتر هو الفاعل، والمفعول (العسل).

٢ ـ **مِفْعَال**: بكسر الميم، نحو: الكريم منحار إبلَه لضيفه.

٣ ـ **فَعُول**: بفتح الفاء، نحو: المؤمن شكور ربَّه على نعمه.

والتحويل إلى هذه الثلاثة بكثرة.

٤ ـ **فَعِيل**: بكسر العين وبعدها ياء، نحو: المؤمن رحيم بالضعفاء.

٥ ـ **فَعِل**: بكسر العين من غير ياء، نحو: لا تكن جزعاً عند الشدائد، والتحويل إلى هذين بقلة، وينبغي نقلهما إلى باب «الصفة المشبهة».

وهذه الصيغ لا تصاغ إلا من مصدر فعل ثلاثي متعدٍ، ما عدا صيغة (فعال) فتصاغ من المتعدي واللازم[3]؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴿١٢﴾﴾ [القلم: ١٠ ـ ١٢].

وهي لا تجري على حركات مضارعها وسكناته بالرغم من اشتمالها على حروفه الأصلية، ولهذا حملت على اسم الفاعل لا على الفعل، بالشروط المذكورة في اسم الفاعل.

---

(١) هما متغايران فالمبالغة باعتبار الكيفية، والتكثير باعتبار الكمية.
(٢) وقد تأتي لغير المبالغة، نحو: شَرُف فهو شريف، وكرم فهو كريم.
(٣) وقد جاءت ـ أيضاً ـ صيغة (فَعول) من اللازم، مثل: ضحوك، عبوس، بشوش، لكنها مقصورة على السماع. [انظر: «النحو الوافي» (٣/ ٢٦٠)].

وهذا معنى **قوله**: (فعال او مفعال او فَعُول... إلخ) أي: إن صيغة (فعال) و(مفعال) و(فعول) تغني عند إرادة الكثرة عن صيغة (فاعل) أي: عن اسم الفاعل، ثم ذكر أن هذه الصيغ تستحق ما يستحقه (فاعل) من العمل عند استيفاء الشروط المذكورة في اسم الفاعل، ثم بيَّن أن استعمال صيغتي (فعيل، وفعِل) قليل في المبالغة بالنسبة للثلاثة الأُوَل[1].

* * *

للمثنى والجمع من اسم الفاعل وصيغ المبالغة عمل المفرد

٤٣٤ ـ وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

أي: إن غير المفرد ـ من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة ـ مثل المفرد في العمل والشروط، فيدخل في ذلك المثنى، والجمع، سواء كان الجمع جمع مذكر سالماً أو جمع مؤنث أو جمع تكسير، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢]، فـ(آمين) اسم فاعل، وهو جمع مذكر سالم مفرده (آمّ) وقد عَمِلَ عَمَلَ المفرد، فنصب المفعول به (البيت الحرام) وفاعله ضمير مستتر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] فلفظ (الله) منصوب بـ(الذاكرين) وهو جمع ذاكر، وفاعله ضمير مستتر فيه، وقوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ﴾ [القمر: ٧]، فـ(أبصارهم) فاعل لـ(خشعاً) وهو جمع خاشع، ومن أمثلة جمع صيغ المبالغة قول الشاعر:

ثم زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَومِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمْ غَيرُ فُخُرْ[2]

فأعمل الشاعر جمع صيغة المبالغة (غفر) وهو جمع (غفور) عمل المفرد، فنصب المفعول به (ذنبهم)، وفاعله ضمير مستتر فيه.

---

(١) هناك صيغ أخرى تفيد المبالغة، ومنها: (فِعّيل) بكسر أوله وتشديد العين، والأكثرون على أنها سماعية. وقد ذكر ابن قتيبة في «أدب الكاتب» ص(٣٣٠): أنه كثير، مثل: سكير، وخمير، وعشيق، وسكيت.. وإذا ثبتت كثرتها فلماذا لا يصح القياس؟! وقد قرر المجمع اللغوي القاهري أنها قياسية، ومنها: مِفْعَل، نحو: إنه مِسْعَر حربٍ؛ أي: يكثر إشعالها. انظر: «النحو الوافي» (٣/ ٢٥٩).

(٢) غير: خبر ثانٍ لـ(أن) مرفوع.

جواز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله أو نصبه له

٤٣٥ ـ وَٱنْصِبْ بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْوًا وَٱخْفِضِ وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

تقدم أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل بشرطين، وهما: كونه للحال أو الاستقبال، مع اعتماده على شيء مما تقدم.

وذكر هنا أن وجود الشرطين المذكورين لا يوجب عمل اسم الفاعل، بل يجوز إضافته إلى مفعوله، بشرط أن يقع بعده، فلا يفصل بينهما فاصل، فتقول: هذا كاتبٌ الدرسَ، أو كاتبُ الدرسِ، ومنه قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦۚ﴾ [الطلاق: ٣] فقد قرأ حفص بالإضافة، وقرأ الباقون بالتنوين ونصب (أمره) على المفعولية، قال مكي: (وهما لغتان في إثبات التنوين في اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وحذفه، وقد مضى له نظائر)(١).

فإن كان مفعوله غير تالٍ له بأن فَصَل بينهما فاصل وجب نصبه لتعذر الإضافة بسبب الفصل، نحو: هذا كاتبٌ اليومَ الدرسَ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةًۖ﴾ [البقرة: ٣٠].

فإن كان لاسم الفاعل المستوفي للشروط مفعولان أو ثلاثة وأضيف إلى واحد منها، وجب ترك الباقي مفعولاً به منصوباً كما كان، نحو: أنا ظانُّ خالدٍ مسافراً، أأنت مخبرُ عصامٍ السفرَ قريباً؟.

وهذا معنى **قوله**: (وانصب بذي الإعمال... إلخ) أي: وانصب بذي الإعمال؛ أي: صاحب الإعمال، وهو اسم الفاعل المستوفي للشروط، (تلواً) أي: مفعوله الذي يتلوه ويقع بعده، أو جُرَّهُ بإضافته إليه، فإن كان اسم الفاعل يتطلب أكثر من مفعول وأضيف إلى الأول، نُصِبَ ما عداه.

* * *

(١) «الكشف» (٢/ ٣٢٤).

حكم تابع معمول اسم الفاعل المنصوب والمجرور

٤٣٦ ـ وَٱجْرُرْ أَوِ ٱنْصِبْ تَابِعَ الَّذِي ٱنْخَفَضْ كَـ(مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضْ)

تقدم أن اسم الفاعل المستوفي للشروط يصح أن يُنون ويَنصب ما بعده، أو يحذف تنوينه ويضاف إلى ما بعده، فإذا جاء تابع من التوابع للمفعول به المنصوب مباشرة وجب في هذا التابع النصب مراعاة للفظ المتبوع المنصوب، نحو: لست بمصاحبٍ العاصيَ والمنافقَ، فيتعين نصب المعطوف وهو كلمة (المنافق) تبعاً للمعطوف عليه؛ لأنه منصوب باسم الفاعل.

أما عند جر المتبوع بالإضافة ـ وهو المراد بهذا البيت ـ فيجوز في التابع وجهان:

الأول: النصب حملاً على المحل[(١)]؛ لأن المضاف إليه وإن كان مجروراً لكنه مفعول به في الأصل قبل الإضافة.

الثاني: الجر مراعاة للفظ، نحو: لست بمصاحبِ الفاسقِ والمنافقِ، بجر المعطوف عليه وهو (الفاسق) لإضافة اسم الفاعل إليه، وأما المعطوف وهو (المنافق) فيجوز فيه الجر والنصب، على ما تقدم.

وهذا معنى **قوله**: (واجرر أو انصب... إلخ) أي: إذا جاء تابع للاسم المجرور بعد اسم الفاعل جاز فيه الجر والنصب، ثم ذكر المثال (مبتغي جاهٍ ومالاً من نهض)، والأصل: من نهض مبتغي جاهٍ ومالاً، فـ(من) اسم موصول مبتدأ مؤخر، وجملة (نهض) صلة، و(مبتغي) خبر مقدم، وهو مضاف إلى (جاهٍ) و(مالاً) معطوف على (جاهٍ) باعتبار أصله.

* * *

(١) هذا أيسر مما ذكر بعض النحويين من أن النصب إما على إضمار فعل أو وصف، وهو رأي سيبويه، لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى، قال ابن مالك في «شرح الكافية» (٢/١٠٤٧): (ولا حاجة إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه، وإن كان التقدير قول سيبويه).

عمل اسم المفعول

٤٣٧ ـ وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِٱسْمِ فَاعِلِ يُعْطَى ٱسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ

٤٣٨ ـ فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَـ(الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي)

تقدم مما يعمل عمل الفعل: المصدر، واسمه، واسم الفاعل، وصيغ المبالغة، وذكر هنا اسم المفعول، وهو:

تعريف اسم المفعول

اسم مشتق للدلالة على معنى مجرد، وعلى من وقع عليه ذلك المعنى.

مثاله: مُنِحَ الفائزُ جائزةً فهو ممنوح، فاسم المفعول (ممنوح) يدل على معنى مجرد وهو (منح الجائزة) غير مقيد بزمان، ويدل على الذات التي وقع عليها منح الجائزة.

واسم المفعول يعمل عمل فعله المبني للمجهول، فإن كان محلى بأل عمل مطلقاً بلا شرط، نحو: المفقودُ مالُه حزين، فـ(المفقود) مبتدأ، (ماله) نائب فاعل لاسم المفعول، والهاء مضاف إليه، (حزين) خبر المبتدأ، قال تعالى في مصارف الزكاة: ﴿وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ٦٠]، فـ(قلوبهم) نائب فاعل لاسم المفعول، والميم علامة الجمع، والهاء مضاف إليه.

وإن كان اسم المفعول مجرداً عمل إذا توفرت له الشروط التي اشترطت لعمل اسم الفاعل، من كونه للحال أو الاستقبال، واعتماده على شيء مما تقدم.

فيرفع نائب الفاعل إذا كان فعله متعدياً لواحد، فتقول: العلم معروفة فوائده، فـ(معروفة) خبر المبتدأ، وهو اسم مفعول، فعله (عُرف) المتعدي لواحد (فوائده) نائب فاعل، والهاء مضاف إليه.

وإن كان فعله متعدياً لأكثر رُفع واحد بالنيابة، ونصب غيره، نحو: المجدُّ ممنوح جائزةً، فـ(المجد) مبتدأ (ممنوح) خبر المبتدأ، وهو اسم مفعول، وفيه ضمير مستتر هو نائب الفاعل، وهو المفعول الأول في الأصل، (جائزة) مفعول ثانٍ منصوب، والأصل: منحتُ المجدَّ جائزةً، ثم بني للمجهول فقيل: مُنح المجدُّ جائزةً.

ومن إعماله قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣]، فـ(الناس) نائب فاعل لاسم المفعول.

وهذا معنى **قوله**: (وكل ما قرر لاسم فاعل... إلخ) أي: كل ما تقرر لاسم الفاعل من العمل والشروط ـ مما ذكره ابن مالك ـ يثبت لاسم المفعول (بلا تفاضل) أي: بلا زيادة في أحدهما على الآخر، وهذا لا يستفاد من أول البيت، فليس توكيداً، ثم بيَّن أن اسم المفعول مثل الفعل المبني للمجهول في المعنى، وهو الدلالة على الحدث الواقع على الذات، فإن قيل: إن الكلام في العمل لا في المعنى، فالجواب: إما لأن عمله مُسَبَّبٌ عن كونه بمعنى فعله، فأطلق السبب وأراد المسبب، أو لأن العمل داخل تحت قوله: (وكل ما قرر لاسم فاعل..)، والفاء في **قوله**: (فهو كفعل) هي الفاء الفصيحة(١) ـ على الأظهر ـ أي: إذا أردت عمل اسم المفعول المستوفى للشروط فهو كفعل... إلخ.

ثم مثَّل **بقوله**: (المعطَى كفافاً يكتفي)، فـ(المعطى) مبتدأ، و(أل) فيه موصولة، وفي (المعطى) ضمير مستتر يعود على (أل) نائب فاعل، وهذا الضمير هو المفعول الأول في الأصل، (كفافاً) مفعول ثانٍ لاسم المفعول، وجملة (يكتفي) خبر المبتدأ، والكفاف: كسحاب، ما يكفي من القوت.

* * *

إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه

٤٣٩ ـ وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى ٱسْمٍ مُرْتَفِعْ ... مَعْنًى كَـ(مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ)

تقدم أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول فيرفع نائب الفاعل، سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً، وذكر هنا أنه يجوز ـ بقلَّة ـ أن يضاف اسم المفعول إلى نائب فاعله الظاهر، فيصير نائب

(١) هي التي تكون جواباً لشرط مقدر مع الأداة. انظر: «دراسات في أساليب القرآن الكريم» (١/ ٢/ ٢٤٥).

الفاعل مجروراً في اللفظ، مرفوعاً في المحل، مراعاة لأصله، نحو: العلم معروفةٌ فوائدُهُ، فتقول: العلم معروفُ الفوائدِ، بإضافة اسم المفعول إلى مرفوعه[(١)].

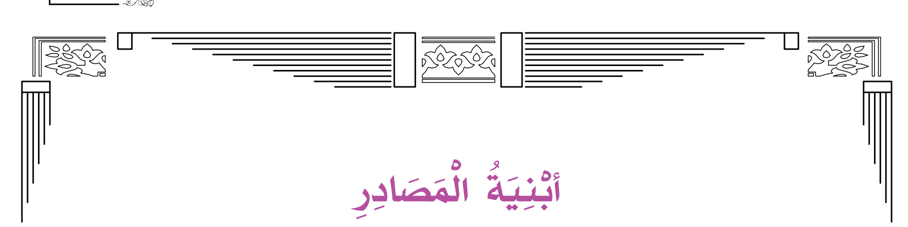
وهذا معنى **قوله**: **(وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع)** أي: قد يضاف اسم المفعول إلى الاسم المرفوع به ـ وهو نائب الفاعل ـ ثم ذكر المثال. وأصله: الورع محمودٌ مقاصدُه.

وقوله: (معنى) أي: من جهة المعنى؛ لكونه نائب فاعل قبل الإضافة، كما تقدم.

وظاهر كلامه أن اسم المفعول ينفرد بجواز الإضافة إلى مرفوعه دون اسم الفاعل، لكن في اسم الفاعل تفصيل يأتي ـ إن شاء الله ـ في باب «الصفة المشبهة».



(١) شرط الإضافة أن تكون صيغته أصلية، فإن كانت غير أصلية لم يجز ذلك، كما سيأتي بيانهما في باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين.



أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ

مصادر الأفعال الثلاثية

٤٤٠ ـ (فَعْلٌ) قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَـ(رَدَّ رَدًّا)
٤٤١ ـ وَ(فَعِلَ) اللَّازِمُ بَابُهُ (فَعَلْ) كَـ(فَرَحٍ) وَكَـ(جَوًى) وَكَـ(شَلَلْ)
٤٤٢ ـ وَ(فَعَلَ) اللَّازِمُ مِثْلَ (قَعَدَا) لَهُ (فُعُولٌ) بِاطِّرَادٍ كَـ(غَدَا)
٤٤٣ ـ مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا (فِعَالَا) أَوْ (فَعَلَانًا) ـ فَادْرِ ـ أَوْ (فُعَالَا)
٤٤٤ ـ فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ كَـ(أَبَى) وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا
٤٤٥ ـ لِلدَّا (فُعَالٌ) أَوْ لِصَوْتٍ، وَشَمَلْ سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَـ(صَهَلْ)
٤٤٦ ـ (فُعُولَةٌ) (فَعَالَةٌ) لِـ(فَعُلَا) كَـ(سَهُلَ الْأَمْرُ) وَ(زَيْدٌ جَزُلَا)
٤٤٧ ـ وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ كَـ(سُخْطٍ) وَ(رِضَا)

تقدم أن المصدر[1] اسم يدل على حَدَثٍ مجرد عن الزمان، وهو إما أن يكون مصدراً لفعل ثلاثي أو مصدراً لفعل غير ثلاثي.

فأما مصادر الأفعال الثلاثية فهي كثيرة، ولا تعرف إلا بالسماع والرجوع إلى المعاجم اللغوية، وما ذكره النحويون هي ضوابط أغلبية صحيحة يستفاد منها في الوصول إلى مصدر الفعل الذي لم يسمع له

---

(١) المصدر نوعان:
أ ـ مصدر صريح، وهو ثلاثة أنواع:
١ ـ مصدر أصلي وهو المذكور هنا.
٢ ـ مصدر ميمي، وهو مصدر مبدوء بميم زائدة في غير المفاعلة، مثل: موعد، مسألة، منفعة، مهانة، بخلاف: مشاركة ومعاونة فلا تسمى مصادر ميمية.
٣ ـ مصدر صناعي، وهو كل لفظ زيد في آخره ياء مشددة بعدها تاء التأنيث المربوطة كالإنسانية، والحيوانية، والكمية، والكيفية.
ب ـ مصدر مؤول، ولا يكون المصدر مؤولاً إلا مع الحروف المصدرية، مثل: أنَّ وأنْ ـ وهي الموصولات الحرفية ـ.

مصدر، فيكتفي بها من شاء، أما من أراد التوسع والمزيد من الاستفادة فلا غنى له عن القراءة والاطلاع على المعاجم.

والفعل الثلاثي لا بد أن يكون مفتوح الأول، أما ثانيه فقد يكون مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً، فأوزان الثلاثي ثلاثة، وبيان مصادرها كالآتي:

١ ـ إذا كان الفعل على وزن (فَعَلَ) فإن كان متعدياً فمصدره على وزن (فَعْل) مثل: أَكَلَ أَكْلاً، وفَتَحَ فَتْحاً، وأَخَذَ أَخْذاً، وإن كان لازماً صحيح العين فقياس مصدره على وزن (فُعُول)، نحو: قَعَدَ قُعُوداً، وجَلَسَ جُلُوساً، وسَجَدَ سُجُوداً، فإن كان معتل العين فالغالب في مصدره أن يكون على وزن (فَعْل) كَنَامَ نَوْماً، وصَامَ صَوْماً، أو على وزن (فِعال) كصَامَ صِيَاماً وقَامَ قِيَاماً، ويستثنى من ذلك ما يلي:

١ ـ ما دل على إباء وامتناع، فمصدره على وزن (فِعال)، نحو: أَبى إِباءً، نَفَرَ نِفَاراً، وشَرَدَ شِرَاداً.

٢ ـ ما دل على تنقل وحركة متقلبة فيها اهتزاز، فمصدره (فَعَلان)، نحو: طَافَ طَوَفَاناً، وخَفَقَ القلب خَفَقَاناً، وغَلى القدرُ غَلَيَاناً.

٣ ـ ما دل على داء ومرض، فمصدره على وزن (فُعال)، نحو: سَعَل سُعالاً، ورَعَفَ رُعَافاً.

٤ ـ ما دل على نوع من الصوت فمصدره (فعيل)، و(فُعال)، نحو: صَرَخَ صَرِيخاً وصُرَاخاً، وبَكَى بُكاءً، ونَعَبَ الغراب نَعِيباً ونُعاباً.

٥ ـ ما دل على نوع من السير فمصدره (فعيل)، نحو: رَحَلَ رَحِيْلاً، وذَمَلَ ذَمِيْلاً، وهو السير بلين[1].

٢ ـ وإن كان الفعل على وزن (فَعِلَ) بكسر العين، فإن كان متعدياً فمصدره على وزن (فَعْل) مثل: فَهِمَ فَهْماً، وحَمِدَ حَمْداً، وأَمِنَ أَمْناً، إلا

(١) انظر: «اللسان» (١١/ ٥٥٩).

إذا دل على صناعة فمصدره في الغالب على وزن (فِعالة)، نحو: صَاغَ صِيَاغَةً، وخَاطَ خِيَاطَةً.

وإن كان لازماً فمصدره على وزن (فَعَل)، نحو: فَرِحَ فَرَحاً، وأَشِرَ أَشَراً، وجَوِيَ جَوىً، إلا إذا دل على لون فمصدره في الغالب على وزن (فُعْلة)، نحو: سَمِر سُمْرة، وخَضِر خُضْرة، وشَهِب شُهْبة، أو دلَّ على معالجة ـ أي: محاولة حسية ـ فمصدره على وزن (فُعُول)، نحو: قَدِمَ قُدُوماً، وصَعَدَ صُعُوداً، وإن دل على معنى ثابت فمصدره (فُعُوْلَة)، نحو: يَبِسَ يُبُوسة.

٣ ـ وإن كان الفعل على وزن (فَعُلَ) بضم العين، ولا يكون إلا لازماً فقياس مصدره على وزن (فُعُولة)، نحو: صَعُبَ صُعُوبة، وسَهُلَ سُهُولة، أو على وزن (فَعالة)، مثل: فَصُح فَصاحة، وبَلُغَ بلاغة.

وما جاء من مصادر الفعل الثلاثي على خلاف هذه الأوزان فهو مقصور على السماع ولا يقاس عليه، نحو: سَخِط سُخْطاً، والقياس: سَخَطاً، وجَحَدَ جُحُوداً، والقياس: جَحْداً، وقد ورد ذلك، وبَخِل بُخْلاً، وعَلِم عِلْماً، والقياس: بَخَلاً وعَلَماً.

وهذا معنى **قوله**: (**فَعْلٌ قياس مصدر المعدَّى**... إلخ) أي: إن الفعل الثلاثي المتعدي يكون مصدره على (فَعْلٍ) بفتح فسكون، سواء كان الفعل على وزن (**فَعَلَ**) أو على وزن (**فَعِلَ**) ثم ذكر المثال، ثم بيَّن مصدر الفعل اللازم من هذين، وأن (فَعِلَ) المكسور العين مصدره على وزن (فَعَلَ)، ثم ذكر ثلاثة أمثلة، للصحيح: فَرِحَ فَرَحاً، والمعتل: جَوِيَ عمر جوىً [وهو الحرقة من عشق أو حزن] والمضاعف: شَلَّتْ يده شَلَلاً.

وأما (فَعَلَ) اللازم المفتوح العين، مثل: (**قعد**) فمصدره على وزن (**فُعُول**) باطراد، كـ(**غدا**) غُدُوّاً [أي: ذهب أول النهار] وهذا يكون في الحالة التي لا يستوجب فيها الفعل مصدراً آخر على وزن (**فِعال**) أو (**فَعَلان**) أو (**فُعال**).

فإن الوزن الأول يكون مصدراً لكل فعل دل على امتناع كأبى إباءً، والثاني يكون مصدراً لكل فعل دل على حركة وتقلب، والثالث لكل فعل دل على داءٍ أو صوت، وقد يستعمل **(الفعيل)** ـ وهو الوزن الرابع ـ مصدراً للفعل الدال على الصوت، كصهل صهيلاً، أو السير كرحل رحيلاً، ثم ذكر الوزن الثالث للفعل الثلاثي وهو (فَعُلَ) اللازم المضموم العين وأن له مصدرين هما: فُعُولة، مثل: سَهُلَ الأمر سُهُولة، وفَعَالة، نحو: جَزُلَ جزالة [بمعنى جاد وأعطى أو بمعنى عَظُمَ..]، ثم ذكر أن ما جاء من أوزان مصادر الثلاثي مخالفاً للأوزان القياسية فأمره مقصور على **(النقل)** أي: السماع، لا يقاس عليه، كـ**(سُخْط)** بضم السين. وقياس مصدره: سَخَطاً، بالفتح على وزن (فَعَل)، و**(رِضَا)** بكسر الراء، والقياس: رَضاً، بالفتح.

* * *

مصادر الأفعال غير الثلاثية

٤٤٨ ـ وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ مَصْدَرِهِ كَـ(قُدِّسَ التَّقْدِيسُ)

٤٤٩ ـ وَ(زَكِّهِ تَزْكِيَةً) وَ(أَجْمِلَا إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلًا تَجَمَّلَا)

٤٥٠ ـ وَ(ٱسْتَعِذِ ٱسْتِعَاذَةً)، ثُمَّ (أَقِمْ إِقَامَةً)، وَغَالِبًا ذَا التَّا لَزِمْ

٤٥١ ـ وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدَّ وَٱفْتَحَا مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا ٱفْتُتِحَا

٤٥٢ ـ بِهَمْزِ وَصْلٍ كَـ(ٱصْطَفَى) وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ (قَدْ تَلَمْلَمَا)

٤٥٣ ـ (فِعْلَالٌ) أَوْ (فَعْلَلَةٌ) لِـ(فَعْلَلَا) وَٱجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلَا

٤٥٤ ـ لِـ(فَاعَلَ): (الْفِعَالُ) وَ(الْمُفَاعَلَهْ) وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ

ذكر في هذه الأبيات مصادر الأفعال غير الثلاثية ـ من الرباعية والخماسية والسداسية ـ وهي مصادر قياسية، تختلف أوزانها باختلاف صيغ الأفعال، وكل فعل غير ثلاثي فله مصدر خاص مقيس، وبيانها كالآتي:

١ ـ إذا كان الفعل على وزن (فَعَّل) بتشديد العين فإما أن يكون صحيح اللام أو معتلها، فإن كان صحيح اللام ـ أي: صحيح الآخر ـ

غير مهموز اللام فمصدره القياسي: (تفعيل) مثل: هذبت الولد تهذيباً، وأيدت الحق تأييداً، قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

وقد يكون على وزن (فِعّال)؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا ﴿٢٨﴾﴾ [النبأ: ٢٨]. وقد يكون على وزن (فِعَال) بتخفيف العين؛ كقراءة الكسائي ـ من السبعة ـ (وكذبوا بآياتنا كِذَاباً) بتخفيف الذال.

وإن كان معتل اللام فمصدره على وزن (تفعيل)، لكن تحذف ياء (التفعيل) ويستغنى عنها بتاء التأنيث في آخر المصدر، فيصير (تفعلة)، نحو: زكى تزكية، ونمى المال تنمية.

وإن كان مهموز اللام ـ أي: آخره همزة ـ فمصدره (التفعيل) أو (التفعلة) وهذا هو الأكثر، نحو: جَزَّأَ الكتاب تجزئة وتجزيئاً، وهنأه بالولد تهنئة وتهنيئاً.

٢ ـ إذا كان الفعل على وزن (أَفْعَلَ) فإن كان صحيح العين فقياس مصدره (إفعال)، نحو: أقدمت على الأمر إقداماً، وأرشدت الناس إرشاداً.

وإن كان معتل العين نُقِلَتْ في المصدر حركة عينه إلى فاء الكلمة، وحذفت العين، وعوض عنها تاء التأنيث غالباً في آخره، نحو: أقام إقامة، والأصل: إقْوَام، فعين المصدر ـ وهي الواو ـ حرف علة متحرك بالفتح، وقبله حرف صحيح ساكن، فنقلت حركة حرف العلة ـ الواو ـ إلى الساكن الصحيح قبله، ثم حذفت الواو، وهي عين الكلمة، تخلصاً من التقاء الساكنين [حرف العلة، والألف] فصار: إقام، ثم زيدت تاء التأنيث في آخره، عوضاً عن المحذوف، فصار المصدر: إقامة، وقد تحذف التاء، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

٣ ـ إذا كان الفعل على وزن (تفعَّل) فقياس مصدره (تَفَعُّل) بضم العين، نحو: تجمَّل تجمُّلاً، وتعلَّم تعلُّماً، وتقدَّم تقدُّماً.

٤ ـ إذا كان الفعل في أوله همزة وصل، كُسِرَ ثالثه، وزيد ألفاً قبل

آخره، فينقلب مصدراً، سواء كان على وزن (انفعل)، نحو: انطلق انطلاقاً، أو على وزن (افتعل)، نحو: اصطفى اصطفاء، أو على وزن (استفعل)، نحو: استخرج استخراجاً.

فإن كان (استفعل) معتل العين عُمِلَ فيه ما عمل في مصدر (أفعل) المعتل العين من نقل حركة العين إلى الفاء، وقلب العين ألفاً، ثم حذفها للساكنين، وتعويض تاء التأنيث عنها، نحو: استعاذ استعاذة، واستقام استقامة.

٥ ـ إذا كان الفعل على وزن (تفعلل) وما ماثله من كل فعل مبدوء بتاء زائدة، وعدد حروفه وحركاته وسكناته يماثل (تفعلل) فإن مصدره على وزن (تَفعلُل) بضم الحرف الرابع، نحو: تدحرج الحجر تدحرُجاً، تنافس الطلاب تنافُساً، تَجَوْرَبَ تَجَوْرُباً، تشيطن تشيطُناً، تمسكن تمسكُناً، تسلقى تسلقِياً، وتقلب الضمة هنا كسرة، لمناسبة الياء.

٦ ـ إذا كان الفعل على وزن (فعلل) فمصدره على وزن (فعللة)، نحو: دحرج دحرجة، وبهرج المنافق حديثه بهرجة، أو على وزن (فعلال) وهو قليل فيه، نحو: دحرج دحراجاً، وزُلزلت الأرض زلزلةً وزلزالاً.

٧ ـ إذا كان الفعل على وزن (فَاعَلَ) فمصدره (الفِعال) و(المفاعلة) وهو أكثر وأعم اطراداً، نحو: قاتل قتالاً ومقاتلة، وخاصم خصاماً ومخاصمة.

هذه أشهر المصادر القياسية للأفعال الرباعية والخماسية والسداسية، وما ورد مخالفاً لذلك فهو مقصور على السماع، فيحفظ ولا يقاس عليه؛ كقولهم: اقشعر المريض قشعريرة، والقياس: اقشعراراً، وتملّق المنافق تملّاقاً، والقياس: تملُّقاً...

وإلى ما تقدم أشار **ابن مالك بقوله**: (وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره... إلخ) أي: لا بد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس، و(مصدره) بالرفع نائب فاعل، وبالجر على الإضافة، فقياس (فعَّل)

بالتشديد إذا كان صحيح اللام (التفعيل) كـ(قُدِّس التقديس)، ومعتل اللام مصدره (تفعلة) كـ(زكه تزكية). أما (أفعل) فمصدره (إفعال)، نحو: أَجْمَلَ إجمالاً. وأما تفعَّل فمصدره (التفعل)، نحو: (إجمال مَنْ تجمُّلاً تجملا) أي: أَجْمِلْ إجمال الذي تجمَّل تجمُّلاً، والألف في قوله: (وأجملا) بدل من نون التوكيد الخفيفة، وفي قوله: (تَجمَّلا) للإطلاق. ثم ذكر أن الرباعي المعتل العين والسداسي المعتل العين على وزن (إفعال) مع حذف العين وتعويض التاء عنها في الغالب، ثم ذكر مصدر الفعل الخماسي والسداسي المبدوء بهمزة وصل، وأنه يكون بفتح الحرف الذي قبل آخره، ومَدِّهِ، فينشأ من مده ألف زائدة (مع كسر تلو الثان) أي: الحرف الذي يتلو الثاني. والمراد به الحرف الثالث، نحو: اصطفى، اصطِفاء. أما الفعل الخماسي الذي على وزن (تفعلل)، مثل: تلملم، فيكون بضم (ما يربع) أي: ما يكون رابعاً، فينشأ المصدر وهو: تَلَمْلُم، ثم بين أن (فَعللة) هي القياس للفعل (فَعلل) وقد يكون مصدره قليلاً على (فِعلال)، ثم عرض لمصدر (فَاعَلَ) **فقال**: إنه (الفِعال) و(المفاعلة)، وصرح بأن ما جاء مخالفاً لما مرّ من مصادر غير الثلاثي يحفظ ولا يقاس عليه.

ومعنى **قوله**: (السماع عادله) أي: كان السماع له عديلاً؛ أي: مساوياً، فلا يُقْدَمُ عليه إلا بدليل ونقل عن العرب.

* * *

اسم المرة واسم الهيئة

٤٥٥ ـ وَ(فَعْلَةٌ) لِمَرَّةٍ كَـ(جَلْسَهْ) وَ(فِعْلَةٌ) لِهَيْئَةٍ كَـ(جِلْسَهْ)

٤٥٦ ـ فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا الْمَرَّهْ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَـ(الْخِمْرَهْ)

تقدم أن المصدر لا يدل بذاته إلا على المعنى المجرد، فلا يدل على عدد ولا هيئة ولا شيء آخر غير هذا المعنى المجرد، فإذا أريد دلالته على شيء زائد فلا بد من بعض التغيير اليسير والزيادة اللفظية القليلة؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، ومن ذلك ما يسمى باسم المرة واسم الهيئة.

فاسم المرة: مصدر يدل على وقوع الحدث مرة واحدة، نحو: رُبَّ أكلة منعت أكلات، فـ(أكلة) مصدر يدل على وقوع الحدث، وهو (الأكل) مرة واحدة.

وهو يكون على وزن (فَعْلة) بفتح الفاء إذا كان الفعل ثلاثياً، كما مُثل، فإن كان غير ثلاثي كان على وزن المصدر بزيادة تاء في آخره، نحو: أغفى المريض إغفاءة، وكبر المصلي تكبيرة.

واسم الهيئة: مصدر يدل على هيئة الفعل حين وقوعه، نحو: لا تمش مِشية المختال، فـ(مِشية) مصدر يدل على هيئة الفعل، وهو (المشي) حين وقوعه.

وهو يكون على وزن (فِعلة) بكسر الفاء إذا كان الفعل ثلاثياً، كما مثل، ولا يصاغ اسم الهيئة من فعل غير ثلاثي، وشذ قولهم: هي حسنة الخِمرة، فبنوا (فِعْلة) من (اختمر) وهو غير ثلاثي.

وإذا كان المصدر مختوماً بالتاء في الأصل دُلَّ منه على المرة بالوصف، نحو: دعوته لزيارتي دعوة واحدة.

وإذا كان المصدر مماثلاً للهيئة في الوزن دُلَّ منه على الهيئة بالوصف أو بالإضافة، نحو: نشد الضالة نِشدة عظيمة، أو نِشدة الملهوف.

وهذا معنى **قوله**: (وفَعْلة لمرة كجلسه... إلخ) أي: إن المصدر الدال على المرة يكون بـ(فَعْلة) والمصدر الدال على الهيئة يكون بـ(فِعْلة). ثم ذكر أن الدلالة على (المرة) من مصدر غير الثلاثي، تكون بزيادة التاء في آخر المصدر، أما الهيئة فلا تجيء منه، وما ورد من ذلك فهو شاذ، ثم ذكر المثال.






أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا

صياغة اسم الفاعل والصفة المشبهة من الثلاثي

٤٥٧ ـ كَـ(فَاعِلٍ) صُغِ ٱسْمَ فَاعِلٍ إذَا ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَـ(غَذَا)

٤٥٨ ـ وَهْوَ قَلِيلٌ فِي (فَعُلْتُ) وَ(فَعِلْ) ... غَيْرَ مُعَدًّى، بَلْ قِيَاسُهُ (فَعِلْ)

٤٥٩ ـ وَ(أَفْعَلُ) (فَعْلَانُ) نَحْوُ: (أَشِرِ) ... وَنَحْوُ: (صَدْيَانَ)،وَنَحْوُ: (الْأَجْهَرِ)

٤٦٠ ـ وَ(فَعْلٌ) ٱوْلَى وَ(فَعِيلٌ) بِـ(فَعُلْ) ... كَ(الضَّخْمِ)وَ(الْجَمِيلِ)،وَالْفِعْلُ (جَمُلْ)

٤٦١ ـ وَ(أَفْعَلٌ) فِيهِ قَلِيلٌ وَ(فَعَلْ) ... وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى (فَعَلْ)

هذا الباب عقده المصنف رَحِمَهُ اللهُ لبيان أوزان اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمراد: أبنية أسماء الذوات الفاعلين.. وغُلِّبَ العاقل منها على غيره، فجمع جمع مذكر سالماً، وقوله: (بها) أي: بأسماء الفاعلين والمفعولين، هذا هو المتبادر، لكن سيأتي في باب الصفة المشبهة ما يدل على أن الضمير يرجع إلى أسماء الفاعلين فقط.

وقد تقدم أن الفعل قسمان:

١ ـ ثلاثي.

٢ ـ غير ثلاثي.

وتقدم ـ أيضاً ـ أن الفعل الثلاثي له ثلاثة أوزان:

١ ـ فَعَلَ، بفتح العين ويكون متعدياً ولازماً.

٢ ـ فَعِلَ، بكسر العين ويكون متعدياً ولازماً.

٣ ـ فَعُلَ، بضم العين، ولا يكون إلا لازماً.

وإليك بيان أوزان اسم الفاعل، والصفة المشبهة من هذه الأوزان:

أولاً: إذا كان الفعل على وزن (فَعَلَ) فاسم الفاعل منه على وزن

(فَاعِل) سواء كان متعدياً، نحو: ضرب فهو ضارب، وأخذ فهو آخذ، أو لازماً، نحو: جلس فهو جالس، وخرج فهو خارج[(١)].

ثانياً: وإن كان الفعل على وزن (فَعِل) فإن كان متعدياً فاسم الفاعل منه على وزن (فاعل)، نحو: ركب فهو راكب، وشرب فهو شارب، وإن كان لازماً فمجيء اسم الفاعل منه على وزن (فاعل) قليل، نحو: سلم فهو سالم، وعقرت المرأة فهي عاقر [بمعنى: انقطع حملها]، والأكثر أن يأتي اسم الفاعل منه على:

١ ـ وزن (فَعِلٌ) الذي مؤنثه (فَعِلة) وذلك فيما دل على الأدواء الجسمانية أو الخلقية، أو على حزن، أو فرح، أو على الحسن من الصفات الباطنية المعنوية، نحو: فطِنَ الصبي فهو فَطِنٌ، وفرح الفائز فهو فَرِحٌ، وبَطِر الجاهل فهو بَطِرٌ، وحَذِرَ الرجل فهو حَذِرٌ، وتَعِب العامل فهو تعب.

٢ ـ أو على وزن (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى) وذلك فيما دل على خلو أو امتلاء، أو حرارة باطنية معنوية، نحو: عطش فهو عطشان، ورَوِي فهو ريان، وغضب فهو غضبان.

٣ ـ أو على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) وذلك فيما دل على حلية أو لون، أو عيب، نحو: حَمِر فهو أحمر، وعرج فهو أعرج، وعور فهو أعور، وكحل فهو أكحل.

---

(١) اعلم أن وزن (فاعل) لا بد فيه من أمرين:
الأول: أن يكون فعله ثلاثياً متصرفاً.
الثاني: يدل على التجدد والحدوث.
فالأفعال الجامدة كنعم وبئس ليس لها مصدر ولا مشتق، وما دل على الثبوت والدوام فهو صفة مشبهة وليس باسم فاعل.
وقد ذكر المفسرون عند قوله: ﴿وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ﴾ [هود: ١٢] أنه جاء اسم الفاعل (ضائق) دون (ضيّق) لأن ضيق صدر الرسول ﷺ عارض غير ثابت؛ لأنه صلوات الله وسلامه عليه كان أفسح الناس صدراً، ومثل ذلك يقال: حاسن الآن أو غداً، وكارم وطائل، إذا أريد الحدوث، فإن أريد الثبوت قيل: حسن وكريم وطويل. [انظر: «النحو الوافي» (٢/ ٢٤٠)؛ «المصباح المنير» ص(٦٨٩)].

ثالثاً: وإن كان الفعل على وزن (فَعُل) فمجيء اسم الفاعل منه على وزن (فاعِل) قليل، نحو: طهُر فهو طاهر، وحمُض فهو حامض، والأكثر أن يأتي اسم الفاعل منه على:

١ ـ وزن (فَعْل) بسكون العين، مثل: ضخُم فهو ضخْم، وشهُم فهو شهْم [بمعنى الذكي الفؤاد المتوقد الجَلْد]، وصَعُب فهو صَعْب.

٢ ـ أو على وزن (فعيل)، نحو: شَرُف فهو شريف، ونَبُل فهو نبيل، وقَبُح فهو قبيح.

ويقل مجيء اسم الفاعل منه على:

١ ـ وزن (أفعل)، نحو: خطب فهو أخطب[(١)].

٢ ـ وزن (فَعَل)، نحو: حَسُن فهو حَسَنٌ، وبَطُل فهو بَطَلٌ.

وقد يستغنى عن صيغة (فاعل) من الفعل الثلاثي المفتوح العين بغيرها؛ كقوله: طاب فهو طيب، وشاخ فهو شيخ، وشاب فهو أشيب[(٢)].

وهذا معنى **قوله**: (كفاعل صغ اسم فاعل... إلخ) أي: صغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المتصرف على وزن (فاعل).

ثم مثل للثلاثي **بقوله**: (كغذا) وهذا يصلح مثالاً للثلاثي المتعدي واللازم، إشارة إلى أن اسم الفاعل لا يختلف وزنه من الثلاثي، سواء كان متعدياً أو لازماً، فـ(غذا) يحتمل أن يكون متعدياً، من غذوت الصبي

---

(١) خطب: بالخاء المعجمة والظاء المشالة، قال الصبان: لم أجد مادة (خظب) في القاموس ولا في الصحاح ولا في المصباح، ومعناها: أحمر مائلاً إلى الكدرة (٢/ ٣١٤).

(٢) قال في «المصباح المنير» ص(٣٢٨): (شاب يشيب شيباً وشيبة، فالرجل أشيب، على غير قياس، والجمع: شِيب بالكسر) وفي «حاشية ابن الحاج» على «شرح المكودي» (١/ ٢٢٨) لا يقال: شائب، كما في ألسنة الناس؛ لأنه لم يسمع.

باللبن؛ أي: ربيته، ويحتمل أن يكون بمعنى: غذا الماء؛ أي: سال، فيكون لازماً.

ثم ذكر أن وزن (فاعل) قليل في اسم الفاعل من **(فَعُل)** المضموم العين و**(فَعِل)** المكسور العين اللازم، وفهم منه أنه كثير فيما عدا هذين الوزنين من الثلاثي، ثم بيَّن أن اسم الفاعل منهما يأتي على وزن (فَعِل)، و**(أفْعَل)** و**(فَعْلان)** وضرب لذلك أمثلة، هي: أشِرَ الغنيُّ فهو أَشِرٌ. [والأَشِرُ والبَطِرُ من لا يحمد النعمة]، وصَدِيَ الضال في الصحراء فهو صديان [كعطِش فهو عطشان، وزناً ومعنى وحكماً]، وجَهِر الرجل فهو أجهر [أي: لا يبصر في الشمس].

ثم ذكر أن الفعل الثلاثي إذا كان على وزن (فَعُل) بضم العين، فالأولى أن يكون اسم فاعله على وزن **(فَعْل)** أو **(فعيل)** مثل: ضَخُم الفيل فهو ضخم، وجَمُل الغزال فهو جميل، **وقوله**: **(والفعل جَمُل)** استئناف لبيان الواقع؛ لأنه معلوم أن الفعل هو (جَمُل) وذلك من **قوله**: **(بفَعُل)** وقيل: احتراز من: جَمَلت الشحم ـ بالفتح ـ أي: أذبته، فهو جميل؛ أي: مجمول.

ثم بيَّن في البيت الأخير أن مجيء اسم الفاعل من مصدر الفعل الثلاثي المضموم العين على وزن **(أفعل)** أو **(فَعَل)** قليل، وأن (فَعَل) المفتوح العين قد يأتي اسم فاعله على غير وزن (فاعل) ولم يذكر الوزن الذي يأتي عليه، ففهم منه أنه غير مخصوص بوزن واحد، وتقدم له أمثلة.

وقوله: **(قد يَغْنَى)** بفتح الياء والنون مبنياً للمعلوم مضارع (غني) كفرح يفرح، بمعنى: يستغني.

وظاهر كلام ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ أن جميع ما ذكر من الأوزان اسم فاعل، وهذا اصطلاح شائع عند المتقدمين قبل ابن مالك، وليس كذلك، بل ما كان على وزن (فاعل) فهو اسم فاعل، وأما بقية الأوزان فهي صفات مشبهة.

صياغة اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي

٤٦٢ ـ وَزِنَـةُ الْـمُـضَـارِعِ ٱسْـمُ فَـاعِـلِ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلاثِ كَ(الْمُوَاصِلِ)

٤٦٣ ـ مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأَخِيرِ مُطْلَقَا وَضَـمِّ مِـيـمٍ زَائِـدٍ قَـدْ سَـبَـقَـا

٤٦٤ ـ وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ ٱنْكَسَرْ صَارَ ٱسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ: (الْمُنْتَظَرْ)

إذا أريد صياغة اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثي فهو على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر، نحو: قاتل يُقاتل فهو مُقاتل، وجالس يُجالس فهو مُجالس، وتعلم يتعلم فهو متعلِّم.

فإذا أريد صياغة اسم المفعول من غير الثلاثي أتيت به على وزن اسم الفاعل، ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً وهو ما قبل الآخر، نحو: مُقاتَل، ومجالَس، ومتعلَّم منه.

وهذا معنى **قوله**: (وزنة المضارع اسم فاعل... إلخ) أي: اسم الفاعل من غير الفعل الثلاثي هي زنة مضارعه، بشرط كسر الحرف الذي يتلوه الحرف الأخير ويجيء بعده، وضم حرف الميم الزائد الذي يسبق بقية حروف المضارع، نحو: المواصل، وفعله: واصل الرباعي: ومضارعه: يواصل، ثم بيَّن أن صيغة اسم المفعول من مصدر الفعل غير الثلاثي هي صيغة اسم الفاعل، ولكن بعد أن يفتح الحرف الذي قبل الآخر، فلا فرق بينهما إلا في الحرف الذي قبل الآخر، فإنه مكسور في اسم الفاعل، مفتوح في اسم المفعول، نحو: انتظر ينتظر، فهو منتظِر ومنتظَر.

* * *

صياغة اسم المفعول من الثلاثي

٤٦٥ ـ وَفِي ٱسْمِ مَفْعُولِ الثُّلاثِيِّ ٱطَّرَدْ زِنَةُ (مَفْعُولٍ) كَآتٍ مِنْ (قَصَدْ)

٤٦٦ ـ وَنَـابَ نَـقْـلًا عَـنْـهُ ذُو (فَـعِـيـلِ) نَـحْـوُ: (فَـتَـاةٍ أَوْ فَـتًـى كَـحِـيـلِ)

يصاغ اسم المفعول من مصدر الفعل الثلاثي على وزن (مفعول)، نحو: ضُرب المجرمُ فهو مضروب، وقُصد محمدٌ فهو مقصود، وهذه هي الصيغة الأصلية من الثلاثي.

وقد ورد عن العرب صيغ سماعية تؤدي معنى اسم المفعول المصوغ من مصدر الفعل الثلاثي، ومنها: (فعيل) بمعنى: (مفعول)، نحو: كحيل بمعنى: مكحول، وجريح: بمعنى: مجروح[١].

وهذا معنى **قوله**: (وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد... إلخ) أي: إن اسم المفعول من الثلاثي يأتي على وزن (مفعول) باطراد؛ كاسم المفعول الآتي من (قصد) وهو مقصود.

ثم ذكر أن فعيلاً ينوب عن (مفعول) في صحة الاستغناء عنه مع إفادة معناه.

وقوله: (نقلاً) أي: سماعاً عن العرب فلا يقاس عليه، وقد مثل له: (بفتاة كحيل)، بمعنى: مكحولة العينين، و(فتى كحيل)، بمعنى: مكحولهما أيضاً.

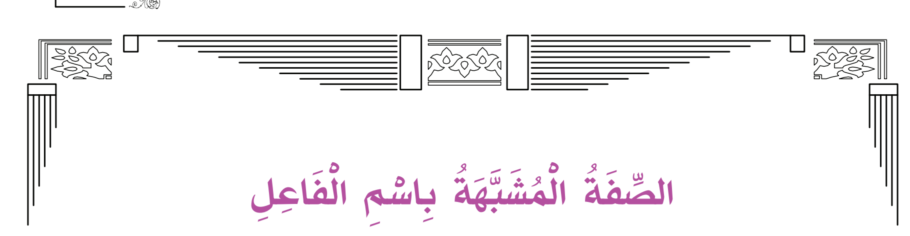
وفهم من تمثيله بفتاة وفتى أن (فعيلاً) المذكور يستوي فيه المذكر والمؤنث بلفظ واحد[٢].



---

(١) لكن هل يعمل (فعيل) عمل اسم المفعول كما يؤدي معناه؟ قال ابن عصفور: إنه يعمل عمل اسم المفعول، فقد قال في كتابه (المقَرِّب) ص(٨٧): (واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول). فعلى هذا يصح أن تقول: مررت برجل كحيلٍ عينه، وبرجل ذبيحٍ كبشه، وقال آخرون: إنه لا يعمل، وقد نص على ذلك ابن مالك في «التسهيل». قال ابن عقيل في شرحه له: (ويحتاج إلى سماع) «التسهيل» (٢/ ٢٠٩).

(٢) وشرط ذلك معرفة الموصوف بهذا الوصف، نحو: فتى جريح وامرأة جريح، فتحذف التاء في الغالب؛ لعدم اللبس، فإن لم يعرف الموصوف وجب ذكر التاء لمنع اللبس، نحو: حزنتُ لقتيلة الحادث، إذ لو قيل: لقتيل، لم يفهم المؤنث الذي يريده المتكلم.



الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

علامة الصفة المشبهة

٤٦٧ ـ صِفَةٌ ٱسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ ٱسْمَ الْفَاعِلِ

هذا الباب الرابع مما يعمل عمل الفعل. وهو الصفة المشبهة، بعد أن مضى الكلام على المصدر ومعه اسم المصدر، واسم الفاعل ومعه صيغ المبالغة واسم المفعول.

تعريف الصفة المشبهة

والصفة المشبهة: هي المصوغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم للدلالة على معنى قائم في الموصوف على وجه الثبوت.

نحو: الصبي فَطِنٌ، فـ(فطنٌ) صفة مشبهة، مأخوذة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم (فَطِنَ) للدلالة على معنى ـ وهو الفطانة ـ قائم في الموصوف، وهو (الصبي) على وجه الثبوت والدوام في سائر الأوقات، لا التجدد والحدوث في وقت دون آخر.

وهذا بخلاف اسم الفاعل، نحو: خالد قائم، فهو وصف دال على صفة عارضة؛ لأن هذا القائم قد يجلس، فهذا الوصف لا يفيد الثبوت، وإنما يفيد التجدد والحدوث، وهذا شأن اسم الفاعل.

وقد ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن علامة الصفة المشبهة استحسان إضافتها

(١) الصفة تشبه اسم الفاعل في أمور وأهمها:
١ ـ الدلالة على المعنى وصاحبه، كما في الأمثلة.
٢ ـ أنها عملت النصب ـ كما سيأتي ـ وكان الأصل أنها لا تنصب؛ لأنها مأخوذة من الفعل اللازم.
٣ ـ أنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث، مثل: جميل وجميلة، وجميلان وجميلتان وجميلون وجميلات.
وهي تشبه اسم الفاعل المتعدي لواحد لأنها لا تنصب إلا اسماً واحداً.

إلى فاعلها في المعنى، وجره بالإضافة، نحو: الحسنُ الخلقِ محبوب، وأصله: الحسنُ خلقُهُ محبوبٌ، برفع (خلقه) على الفاعلية[١].

أما اسم الفاعل فإضافته إلى مرفوعه ممنوعة، نحو: خالدٌ ضاربُ الأب عمراً، تريد: ضاربٌ أبوه عمراً، فلا تصح الإضافة، لئلا يوهم الإضافة إلى المفعول، وأن الأصل: خالد ضاربٌ أباه، فيقتضي أن الأب مضروب مع أنه ضارب، فتوقع الإضافة في لبس.

لكن إن كان اسم الفاعل مأخوذاً من الفعل اللازم، ودل على الثبوت والدوام صحت إضافته إلى مرفوعه؛ لأنه حينئذ صفة مشبهة، نحو: طاهرُ القلبِ مستريح.

فإن كان مأخوذاً من المتعدي لواحد صحت إضافته إلى مرفوعه إن وجد قرينة تمنع من اللبس [أي: التباس الإضافة للفاعل بالإضافة إلى المفعول]، نحو: محمد راحمُ الأبناءِ، فتضيف اسم الفاعل إلى فاعله، تريد: أن أبناءه راحمون الناس، تقوله في مقام مدحهم والثناء عليهم بهذه الصفة، والرد على من يدعي اتصافهم بضدها.

وهذا معنى **قوله**: (صفة استحسن جر فاعل معنى بها... إلخ) أي: إن الصفة التي يستحسن أن يجر بها فاعلها في المعنى هي (الصفة المشبهة باسم الفاعل)، وهي تجره باعتبارها مضافاً، وفاعلها المعنوي هو المضاف إليه[٢].

---

(١) يقول النحاة: إن الصفة لا تضاف لفاعلها إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير موصوفها، إذ لو لم يتحول الإسناد لزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الصفة هي مرفوعها في المعنى. ومما يدل على ذلك أنهم يقولون: هند حسنة الوجه، فيؤنثون الصفة مما يدل على أنها مسندة للضمير المستتر وهو الفاعل، ولو كانت مسندة إلى ما بعدها لزم التذكير كما تذكر مع فاعلها المرفوع.

(٢) إنما استحسن جر فاعلها لأجل التخفيف، أو لغرض بلاغي؛ كالمبالغة عندما يسند الحسن ـ مثلاً ـ إلى ضمير عائد على الموصوف بدلاً من إسناده إلى جزء منه ـ كالوجه ـ والحق أن العلة هي استعمال العرب.

وإنما قيل: إنه فاعلها في المعنى لوقوعه بعدها، وإلا ففاعلها الحقيقي الضمير المستتر؛ لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يُقدَّر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها.

* * *

أحكام الصفة المشبهة

٤٦٨ ـ وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ   كَ(طَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ)

٤٦٩ ـ وَعَمَلُ ٱسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى   لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا

٤٧٠ ـ وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ   وَكَوْنُهُ ذا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

الصفة المشبهة تعمل الرفع والنصب. أما الرفع فعلى أن معمولها فاعل، وأما النصب فعلى أنه شبيه بالمفعول به.

ولا تعمل إلا بشرط الاعتماد الذي تقدم شرحه في عمل اسم الفاعل، وسيأتي بيان ذلك بالأمثلة إن شاء الله.

وللصفة المشبهة أحكام تخالف فيها اسم الفاعل أهمها:

١ ـ أنها لا تصاغ إلا من الفعل اللازم، نحو: هذا القارئ حسنُ الصوت، وفعله: حَسُن، وهو فعل لازم، بخلاف اسم الفاعل فإنه يصاغ من اللازم، نحو: الباطل منهزم، والمتعدي، نحو: لست بالمنكر معروفَك.

٢ ـ أنها للزمن الحاضر الدائم؛ لأنها تفيد الثبوت والدوام، فلا تكون للماضي وحده، أو المستقبل وحده، واسم الفاعل يكون لأحد الأزمنة الثلاثة.

٣ ـ عدم لزوم جريها على المضارع، بل هي نوعان إن كانت من الفعل الثلاثي:

الأول: ما وازن المضارع في الحركات والسكنات؛ كطاهِر القلب وضَامِر البطن، فهما يوازنان المضارع: يَطْهر ويَضْمُر، وهذا قليل.

الثاني: ما لم يوازن المضارع في الحركات والسكنات؛ كـ: حَسَن وظريف، فهما غير موازنين للمضارع: يَحْسُن، ويَظْرف، وهذا هو الكثير فيها.

فإن كانت من غير الثلاثي وجبت موازنتها للمضارع، نحو: منطلق اللسان؛ لأنها من غير الثلاثي اسم فاعل أو اسم مفعول أريد بهما الثبوت والدوام، وإلا فهي أصالة لا تصاغ إلا من الثلاثي، كما تقدم في التعريف.

ويراد بالموازنة تساوي عدد الحروف المتحركة والساكنة في كل من الفعل والصفة، وأن يكون ترتيب المتحرك والساكن فيهما متماثلاً، ولا يلزم اتفاق نوع الحركة، فلو كان الثاني مفتوحاً في أحدهما مضموماً في الآخر حصلت الموازنة.

وهذا بخلاف اسم الفاعل، فإنه لا بد أن يجاري مضارعه، مثل: كاتب، ويكتب، مرتفع، ويرتفع.

٤ ـ أنه لا يتقدم معمولها المنصوب عليها، نحو: أخوك حسنٌ رأيَه، بالنصب، لا تقول: أخوك رأيه حسن، بخلاف اسم الفاعل فيجوز تقديم منصوبه عليه، نحو: خالد كاتبٌ الدرسَ، فتقول: خالد الدرسَ كاتبٌ.

٥ ـ أن معمولها لا يكون أجنبيّاً، بل لا بد أن يكون سببيّاً، والمراد به: الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود على صاحبها[(١)]، نحو: العاصي مظلمٌ وجهُه، بخلاف اسم الفاعل، فإنه يكون معموله أجنبيّاً، كما في المثال المتقدم، ويكون سببيّاً، نحو: مررت برجلٍ قائدٍ بعيرَه.

وهذا معنى **قوله**: **(وصوغها من لازم لحاضر... إلخ)** أي: إن الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تصاغ إلا من الفعل اللازم، ولا تكون إلا للحال، وفهم من تمثيله، بـ**(طاهر)** و**(جميل)** أنها قد تكون جارية على المضارع في الحركات والسكنات وغير جارية.

---

(١) قد يكون الضمير ملفوظاً به كما في المثال، وقد يكون مقدراً، نحو: هذا الرجل سهل الخليقة؛ أي: منه، وقال الكوفيون: لا حذف في الكلام و(أل) الداخلة على السببي تغني عن الضمير، وهو رأي جيد لخلوه من التقدير.

ثم بيَّن أن الصفة المشبهة تعمل عمل اسم الفاعل المتعدي لمفعول واحد، فترفع وتنصب، وفهم من **قوله**: **(على الحد الذي قد حدا)** أنها تعمل بالشروط المتقدمة في اسم الفاعل، ولا يدخل في ذلك شرط الحال والاستقبال؛ لأنه نَصَّ على أنها لا تكون إلا للحال، كما تقدم، ثم ذكر أن معمولها لا يتقدم عليها، وأنه لا يكون إلا سببياً.

* * *

معمول الصفة المشبهة
١ ـ أحواله
٢ ـ إعرابه

٤٧١ ـ فَٱرْفَعْ بِهَا وَٱنْصِبْ وَجُرَّ ـ مَعَ (أَلْ) ... وَدُونَ (أَلْ) ـ مَصْحُوبَ (أَلْ)، وَمَا ٱتَّصَلْ

٤٧٢ ـ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا، وَلَا ... تَجْرُرْ بِهَا ـ مَعْ (أَلْ) ـ سُمًا مِنْ (أَلْ) خَلَا

٤٧٣ ـ وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا، وَمَا ... لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا

الصفة المشبهة إما أن تكون مقترنة بـ(أل)، نحو: الحسَن، أو مجردة عنها، نحو: حسن، وعلى كلا التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستة:

الأول: أن يكون بـ(أل)، نحو: الحسن الوجه، حسن الوجه.

الثاني: أن يكون مضافاً لما فيه (أل)، نحو: الحسن وجه الأب، وحسن وجه الأب.

الثالث: أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف، نحو: مررت بالرجل الحسنِ وجهُهُ، وبرجل حسنٍ وجهُهُ.

الرابع: أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: مررت بالرجلِ الكريمِ خلقُ غلامِه، وبرجلٍ كريمٍ خلقُ غلامِه.

الخامس: أن يكون مجرداً من (أل) دون الإضافة، نحو: الحسن وجهُ أبٍ، وحسنٌ وجهُ أبٍ

السادس: أن يكون مجرداً من أل والإضافة، نحو: الحسنُ وجهاً، وحسنٌ وجهاً.

والمعمول في كل واحدة من هذا المسائل المذكورة يجوز فيه ثلاثة أوجه، يمتنع الجر في بعضها:

الأول: الرفع على الفاعلية. وهذا باتفاق، وحينئذ فالصفة خالية من الضمير؛ لأنه لا يكون للشيء فاعلان، أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة عند أبي علي الفارسي.

مثال ذلك: الخطيب طَلْقٌ لسانُه، فـ(طلق) خبر المبتدأ (لسانه) فاعل للصفة المشبهة على قول الجمهور، أو الفاعل ضمير مستتر، و(لسان) بدل من هذا الضمير، والهاء مضاف إليه

الثاني: النصب على شبه المفعولية إن كان معرفة، وعليه أو على التمييز إن كان نكرة.

مثال المعرفة: أخوك حسنٌ رأيَه، فـ(رأيه) منصوب على التشبيه بالمفعول به.

ومثال النكرة: العدو شديدٌ بأساً: فـ(بأساً) تمييز ـ وهو الأرجح ـ أو منصوب على التشبيه بالمفعول به.

الثالث: الجر بالإضافة، نحو: جارنا كريمُ الطبعِ.

والجر لا يجوز في جميع المسائل المذكورة بل يستثنى أربع مسائل ـ إذا كانت الصفة بـ(أل) والمعمول مجرداً منها ـ لا يجوز فيها الجر وهي:

١ ـ إذا كان المعمول مضافاً إلى ضمير الموصوف، نحو: جاء خالد الحسنُ خلقه[1].

٢ ـ إذا كان المعمول مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: جاء خالد الكريمُ خلقُ والدِه.

٣ ـ إذا كان المعمول مضافاً إلى الخالي من (أل) والإضافة، نحو: جاء خالد الكريمُ خلقُ والدٍ.

---

(١) هذا وما بعده مقيد بما إذا كان الموصوف غير محلى بـ(أل) كما في المثال، فإن كان محلى بـ(أل) نحو: مررت بالرجل الحسن وجهه، فلا امتناع؛ لأن الصفة حينئذٍ مضافة لمضاف لضمير ما فيه (أل).

٤ ـ إذا كان المعمول مجرداً من (أل) والإضافة، نحو: جاء خالد الكريمُ خلقٍ.

وهذا معنى **قوله**: **(فارفع بها وانصب وجر... إلخ)** أي: فارفع (بها) أي: الصفة المشبهة، أو انصب أو جر، **(مع أل)** أي: كل هذه الأوجه الثلاثة جائزة مع وجود (أل) ودون (أل) **(مصحوب أل)** أي: المعمول المقترن بـ(أل)، **(وما اتصل بها مضافاً أو مجرداً)** أي: والمعمول المتصل **(بها)** أي: بالصفة، إذا كان المعمول مضافاً أو مجرداً من (أل) والإضافة.

ويدخل تحت قوله: (مضافاً) الحالة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة التي ذكرنا.

وأشار **بقوله**: **(ولا تجرر بها مع (أل)... إلخ)** إلى الحالات التي لا يجوز فيها الجر.

فقوله: (ولا تجرر بها) أي: بالصفة المشبهة (مع أل) أي: إذا كانت مقترنة بأل، **(سُما)** أي: اسماً خلا من (أل)، أو خلا من الإضافة إلى تالي (أل)، والمراد به المضاف إلى ما فيه (أل) **(وما لم يخل)** أي: والذي لم يخل من (أل) فهو موسوم بالجواز وذلك حالتان، كما تقدم: الحسن الوجه، والحسن وجه الأب.

انتهى الجزء الأول ويليه ـ بعون الله وتوفيقه ـ الجزء الثاني، وأوله: باب «التعجب»

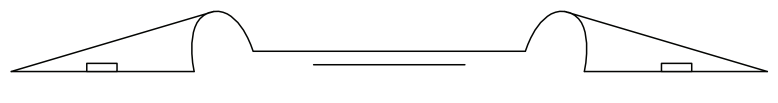




الفوائد المنثورة[(١)]

الفائدة	الصفحة

(١) المقصود بذلك الفوائد الموجودة ضمن الشرح والتي قد لا يقف عليها القارئ. ومعظمها في الحاشية.



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

دليل السالك

إلى ألفية ابن مالك

(٢)



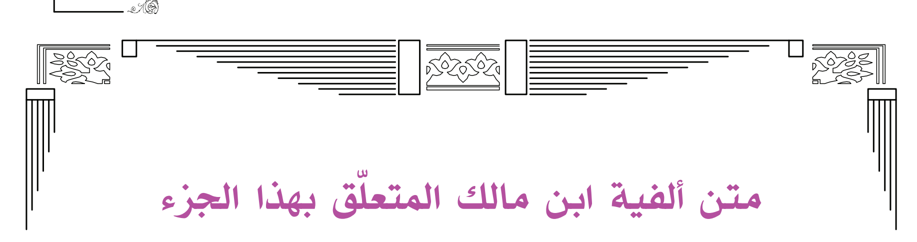
دليل السالك
إلى
ألفية ابن مالك

تأليف

عبد الله بن صالح الفوزان

الجزء الثاني





متن ألفية ابن مالك المتعلّق بهذا الجزء

التعجب

٤٧٤ ـ بِـ(أَفْعَلَ) ٱنْطِقْ بَعْدَ (مَا) تَعَجُّبَا أَوْ جِئْ بِـ(أَفْعِلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِـ(بَا)

٤٧٥ ـ وَتِلْوَ (أَفْعَلَ) ٱنْصِبَنَّهُ كَـ(مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا، وَأَصْدِقْ بِهِمَا)

٤٧٦ ـ وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ ٱسْتَبِحْ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

٤٧٧ ـ وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

٤٧٨ ـ وَصُغْهُمَا مِنْ: ذِي ثَلَاثٍ، صُرِّفَا قَابِلِ فَضْلٍ، تَمَّ، غَيْرِ ذِي انْتِفَا

٤٧٩ ـ وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي (أَشْهَلَا) وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ (فُعِلَا)

٤٨٠ ـ وَ(أَشْدِدَ) ٱوْ (أَشَدَّ) أَوْ شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا

٤٨١ ـ وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ وبَعْدَ (أَفْعِلْ) جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ

٤٨٢ ـ وَبِالنُّدُورِ ٱحْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ ولَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ

٤٨٣ ـ وَفِعْلُ هٰذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ، وَوَصْلَهُ بِهِ ٱلْزَمَا

٤٨٤ ـ وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ ٱوْ بِحَرْفِ جَرّْ مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرّْ

٤٨٥ ـ فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ: (نِعْمَ) وَ(بِئْسَ) رَافِعَانِ ٱسْمَيْنِ

٤٨٦ ـ مُقَارِنَيْ (أَلْ)، أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا كَـ(نِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا)

٤٨٧ ـ وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهْ مُمَيِّزٌ كَـ(نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ)

٤٨٨ ـ وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ ٱشْتَهَرْ

٤٨٩ ـ وَ(مَا) مُمَيِّزٌ، وَقِيلَ: فَاعِلُ فِي نَحْوِ: (نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ)

٤٩٠ ـ وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا أَوْ خَبَرَ ٱسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

٤٩١ ـ وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَـ(الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى)

٤٩٢ ـ وَٱجْعَلْ كَـ(بِئْسَ): (سَاءَ)، وَٱجْعَلْ (فَعُلَا) مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَـ(نِعْمَ) مُسْجَلَا

٤٩٣ ـ وَمِثْلُ (نِعْمَ): (حَبَّذَا)، الْفَاعِلُ: (ذَا) وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: (لَا حَبَّذَا)

٤٩٤ ـ وَأَوْلِ (ذَا) الْمَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ، لَا تَعْدِلْ بِـ(ذَا)؛ فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

٤٩٥ ـ وَمَا سِوَى (ذَا) ٱرْفَعْ بِـ(حَبَّ)، أَوْ فَجُرّْ بِالْبَا، وَدُونَ (ذَا) انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ

٤٩٦ ـ صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ (أَفْعَلَ) لِلتَّفْضِيلِ، وَأْبَ اللَّذْ أُبِيْ

٤٩٧ ـ وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

٤٩٨ ـ وَ(أَفْعَلَ) التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا تَقْدِيرًا اَوْ لَفْظًا بِـ(مِنْ) إِنْ جُرِّدَا

٤٩٩ ـ وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ، أَوْ جُرِّدَا أُلْزِمَ تَذْكِيرًا، وَأَنْ يُوَحَّدَا

٥٠٠ ـ وَتِلْوُ (أَلْ) طِبْقٌ، وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

٥٠١ ـ هٰذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)، وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ

٥٠٢ ـ وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ (مِنْ) مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا

٥٠٣ ـ كَمِثْلِ: (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟)، وَلَدَى إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا

٥٠٤ ـ وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ، وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا

٥٠٥ ـ كَـ(لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ)

٥٠٦ ـ يَتْبَعُ فِي الْإِعْرَابِ ٱلْأَسْمَاءَ الْأُوَلْ نَعْتٌ، وَتَوْكِيدٌ، وَعَطْفٌ، وَبَدَلْ

٥٠٧ ـ فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ ٱعْتَلَقْ

٥٠٨ ـ ولْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَا كَـ(ٱمْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا)

٥٠٩ ـ وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ، فَٱقْفُ مَا قَفَوْا

٥١٠ ـ وَٱنْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَـ(صَعْبٍ) وَ(ذَرِبْ) وَشِبْهِهِ كَـ(ذَا)، وَ(ذِي)، وَالْمُنْتَسِبْ

٥١١ ـ وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

٥١٢ ـ وَٱمْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

٥١٣ ـ وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا فَٱلْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

٥١٤ ـ وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا ٱخْتَلَفْ فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ، لَا إِذَا ٱئْتَلَفْ

٥١٥ ـ وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ ٱسْتِثْنَا

٥١٦ ـ وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

٥١٧ ـ وَٱقْطَعْ أَوَ ٱتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا، أَوْ بَعْضَهَا ٱقْطَعْ مُعْلِنَا

٥١٨ ـ وَٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

٥١٩ ـ وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلّْ

٥٢٠ ـ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الِاسْمُ أُكِّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا

٥٢١ ـ وَٱجْمَعْهُمَا بِـ(أَفْعُلِ) إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

٥٢٢ ـ وَ(كُلًّا) ٱذْكُرْ فِي الشُّمُولِ، وَ(كِلَا) (كِلْتَا) (جَمِيعًا) بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا

٥٢٣ ـ وَٱسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَـ(كُلٍّ): (فَاعِلَهْ) مِنْ (عَمَّ) فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ: (النَّافِلَهْ)

٥٢٤ ـ وَبَعْدَ (كُلٍّ) أَكَّدُوا بِـ(أَجْمَعَا) (جَمْعَاءَ) (أَجْمَعِينَ) ثُمَّ (جُمَعَا)

٥٢٥ ـ وَدُونَ (كُلٍّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ) (جَمْعَاءُ) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جُمَعُ)

٥٢٦ ـ وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

٥٢٧ ـ وَٱغْنَ بِـ(كِلْتَا) فِي مُثَنًّى وَ(كِلَا) عَنْ وَزْنِ (فَعْلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَلَا)

٥٢٨ ـ وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ

٥٢٩ ـ عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ، وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا، وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

٥٣٠ ـ وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ: (ٱدْرُجِي ٱدْرُجِي)

٥٣١ ـ وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ

٥٣٢ ـ كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا بِهِ جَوَابٌ كَـ(نَعَمْ) وَكَـ(بَلَى)

٥٣٣ ـ وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ ٱنْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ ٱتَّصَلْ

٥٣٤ ـ الْعَطْفُ إِمَّا: ذُو بَيَانٍ، أَوْ نَسَقْ وَالْغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ

٥٣٥ ـ فَذُو الْبَيَانِ: تَابِعٌ، شِبْهُ الصِّفَهْ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ

٥٣٦ ـ فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

٥٣٧ ـ فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

٥٣٨ ـ وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ: (يَا غُلَامُ يَعْمُرَا)

٥٣٩ ـ وَنَحْوِ: (بِشْرٍ) تَابِعِ (الْبَكْرِيِّ) وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

٥٤٠ ـ تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ: عَطْفُ النَّسَقْ كَ(ٱخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ)

٥٤١ ـ فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِـ(وَاوٍ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمَ اَوْ) كَ(فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا)

٥٤٢ ـ وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ: (بَلْ) وَ(لَا) (لٰكِنْ) كَ(لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لٰكِنْ طَلَا)

٥٤٣ ـ فَٱعْطِفْ بِوَاوٍ لَاحِقًا أو سَابِقًا ـ فِي الْحُكْمِ ـ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقَا

٥٤٤ ـ وَٱخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَـ(ٱصْطَفَّ هٰذَا وَٱبْنِي)

٥٤٥ ـ وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِٱتِّصَالِ وَ(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِٱنْفِصَالِ

٥٤٦ ـ وَٱخْصُصْ بِفَاءٍ عطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الَّذِي ٱسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

٥٤٧ ـ بَعْضًا بِـ(حَتَّى) ٱعْطِفْ عَلَى كُلٍّ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

٥٤٨ ـ وَ(أَمْ) بِهَا ٱعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ (أَيٍّ) مُغْنِيَهْ

٥٤٩ ـ وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ

٥٥٠ ـ وَبِٱنْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى (بَلْ) وَفَتْ إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

٥٥١ ـ خَيِّرْ، أَبِحْ، قَسِّمْ بِـ(أَوْ)، وَأَبْهِمِ وَٱشْكُكْ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِيْ

٥٥٢ ـ وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

٥٥٣ ـ وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ: (إِمَّا) الثَّانِيَهْ فِي نَحْوِ: (إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَه)

٥٥٤ ـ وَأَوْلِ (لٰكِنْ) نَفْيًا اَوْ نَهْيًا، وَ(لَا) نِدَاءً اَوْ أَمْرًا، أَوِ ٱثْبَاتًا تَلَا

٥٥٥ ـ وَ(بَلْ) كَ(لٰكِنْ) بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَ(لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا)

٥٥٦ ـ وَٱنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ، وَالْأَمْرِ الْجَلِي

٥٥٧ ـ وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَٱفْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ

٥٥٨ ـ أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا، وَضَعْفَهُ ٱعْتَقِدْ

٥٥٩ ـ وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا

٥٦٠ ـ وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا؛ إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

٥٦١ ـ وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ، وَهْيَ ٱنْفَرَدَتْ

٥٦٢ ـ بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي مَعْمُولُهُ، دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي
٥٦٣ ـ وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا ٱسْتَبِحْ وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّْ
٥٦٤ ـ وَٱعْطِفْ عَلَى ٱسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا وَعَكْسًا ٱسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا
٥٦٥ ـ التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلَا
٥٦٦ ـ مُطَابِقًا، أَوْ بَعْضًا، ٱوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ يُلْفَى، أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِـ(بَلْ)
٥٦٧ ـ وَذَا لِلِٱضْرَابِ ٱعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ
٥٦٨ ـ كَـ(زُرْهُ خَالِدًا)، وَ(قَبِّلْهُ الْيَدَا) وَ(ٱعْرِفْهُ حَقَّهُ)، وَ(خُذْ نَبْلًا مُدَى)
٥٦٩ ـ وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لَا تُبْدِلْهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا
٥٧٠ ـ أَوِ ٱقْتَضَى بَعْضًا، أَوِ ٱشْتِمَالَا كَـ(إِنَّكَ ٱبْتِهَاجَكَ ٱسْتَمَالَا)
٥٧١ ـ وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي هَمْزًا كَـ(مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي؟)
٥٧٢ ـ وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَـ(مَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ)
٥٧٣ ـ وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ (يَا) وَ(أَيْ) وَ(آ) كَذَا (أَيَا) ثُمَّ (هَيَا)
٥٧٤ ـ وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي، وَ(وَا) لِمَنْ نُدِبْ أَوْ (يَا)، وَغَيْرُ (وَا) لَدَى اللَّبْسِ ٱجْتُنِبْ
٥٧٥ ـ وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَا مُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى فَٱعْلَمَا
٥٧٦ ـ وَذَاكَ فِي ٱسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهْ قَلَّ، وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَٱنْصُرْ عَاذِلَهْ
٥٧٧ ـ وَٱبْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا
٥٧٨ ـ وَٱنْوِ ٱنْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا
٥٧٩ ـ وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ ٱنْصِبْ عَادِمًا خِلَافَا
٥٨٠ ـ وَنَحْوَ (زَيْدٍ) ضُمَّ وٱفْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ: (أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ)
٥٨١ ـ وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الِـ(ٱبْنُ) عَلَمَا أَوْ يَلِ الِـ(ٱبْنَ) عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا
٥٨٢ ـ وَٱضْمُمْ أَوِ ٱنْصِبْ مَا ٱضْطِرَارًا نُوِّنَا مِمَّا لَهُ ٱسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا
٥٨٣ ـ وَبِٱضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ (يَا) وَ(أَلْ) إِلَّا مَعَ (اللَّهِ) وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ
٥٨٤ ـ وَالْأَكْثَرُ (اللَّهُمَّ) بِالتَّعْوِيضِ وَشَذَّ (يَا اللَّهُمَّ) فِي قَرِيضِ

٥٨٥ ـ تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ (أَلْ) ... أَلْزِمْهُ نَصْبًا كَـ(أَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ)

٥٨٦ ـ وَمَا سِوَاهُ ٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ، وَٱجْعَلَا ... كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلَا

٥٨٧ ـ وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ (أَلْ) مَا نُسِقَا ... فَفِيهِ وَجْهَانِ، وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

٥٨٨ ـ وَ(أَيُّهَا) مَصْحُوبَ (أَلْ) بَعْدُ صِفَهْ ... يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَهْ

٥٨٩ ـ وَ(أَيُّهٰذَا) (أَيُّهَا الَّذِي) وَرَدْ ... وَوَصْفُ (أَيٍّ) بِسِوَى هٰذَا يُرَدّْ

٥٩٠ ـ وَذُو إِشَارَةٍ كَـ(أَيٍّ) فِي الصِّفَهْ ... إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ

٥٩١ ـ فِي نَحْوِ: (سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ) يَنْتَصِبْ ... ثَانٍ، وَضُمَّ وَٱفْتَحَ ٱوَّلًا تُصِبْ

٥٩٢ ـ وَٱجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا ... كَـ(عَبْدِ عَبْدِيْ عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا)

٥٩٣ ـ وَفَتْحٌ ٱوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا ٱسْتَمَرّ ... فِي: (يَا ٱبْنَ أُمَّ يَا ٱبْنَ عَمَّ لَا مَفَرّْ)

٥٩٤ ـ وَفِي النِّدَا (أَبَتِ أُمَّتِ) عَرَضْ ... وَٱكْسِرْ أَوِ ٱفْتَحْ، وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

٥٩٥ ـ وَ(فُلُ) بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا ... (لُؤْمَانُ نَوْمَانُ) كَذَا، وَٱطَّرَدَا

٥٩٦ ـ فِي سَبِّ ٱلْأُنْثَى وَزْنُ (يَا خَبَاثِ) ... وَالْأَمْرُ هٰكَذَا مِنَ الثُّلَاثِي

٥٩٧ ـ وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ (فُعَلُ) ... وَلَا تَقِسْ، وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ (فُلُ)

٥٩٨ ـ إِذَا ٱسْتُغِيثَ ٱسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا ... بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَـ(يَا لَلْمُرْتَضَى)

٥٩٩ ـ وَٱفْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا ... وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ٱئْتِيَا

٦٠٠ ـ وَلَامُ مَا ٱسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ ... وَمِثْلُهُ ٱسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

٦٠١ ـ مَا لِلْمُنَادَى ٱجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ، وَمَا ... نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أُبْهِمَا

٦٠٢ ـ وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي ٱشْتَهَرْ ... كَـ(بِئْرَ زَمْزَمٍ) يَلِي (وَا مَنْ حَفَرْ)

٦٠٣ ـ وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفْ ... مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

٦٠٤ ـ كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ ... مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، نِلْتَ الْأَمَلْ

٦٠٥ ـ وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسَا ... إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسَا

٦٠٦ ـ وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ ... وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ، وَالْهَا لَا تَزِدْ

٦٠٧ ـ وَقَائِلٌ: (وَاعَبْدِيَا وَاعَبْدَا) ... مَنْ فِي النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

٦٠٨ ـ تَرْخِيمًا ٱحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَـ(يَا سُعَا) فِيمَنْ دَعَا (سُعَادَا)
٦٠٩ ـ وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أُنِّثَ بِالْهَا، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا
٦١٠ ـ بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ، وَٱحْظُلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هٰذِهِ الْهَا قَدْ خَلَا
٦١١ ـ إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ، الْعَلَمْ دُونَ إِضَافَةٍ، وَإِسْنَادٍ مُتَمّْ
٦١٢ ـ وَمَعَ الآخِرِ ٱحْذِفِ الَّذِي تَلَا إِنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلَا
٦١٣ ـ أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا، وَالْخُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي
٦١٤ ـ وَالْعَجُزَ ٱحْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ، وَقَلّْ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ
٦١٥ ـ وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ فَالْبَاقِيَ ٱسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ
٦١٦ ـ وَٱجْعَلْهُ ـ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا ـ كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا
٦١٧ ـ فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَمُودَ: (يَا ثَمُو)، وَ(يَا ثَمِي) عَلَى الثَّانِي بِـ(يَا)
٦١٨ ـ وَٱلْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَـ(مُسْلِمَهْ) وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَـ(مَسْلَمَهْ)
٦١٩ ـ وَلِٱضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ: (أَحْمَدَا)
٦٢٠ ـ الِٱخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ (يَا) كَـ(أَيُّهَا الْفَتَى) بِإِثْرِ (ٱرْجُونِيَا)
٦٢١ ـ وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ (أَيٍّ) تِلْوَ (أَلْ) كَمِثْلِ: (نَحْنُ ـ الْعُرْبَ ـ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ)
٦٢٢ ـ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) وَنَحْوَهُ نَصَبْ مُحَذِّرٌ بِمَا ٱسْتِتَارُهُ وَجَبْ
٦٢٣ ـ وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِـ(إِيَّا) ٱنْسُبْ، وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا
٦٢٤ ـ إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ، أَوِ التَّكْرَارِ كَـ(الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي)
٦٢٥ ـ وَشَذَّ (إِيَّايَ)، وَ(إِيَّاهُ) أَشَذّْ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ ٱنْتَبَذْ
٦٢٦ ـ وَكَمُحَذِّرٍ بِلَا (إِيَّا) ٱجْعَلَا مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا
٦٢٧ ـ مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَـ(شَتَّانَ) وَ(صَهْ) هُوَ ٱسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا (أَوَّهْ) وَ(مَهْ)
٦٢٨ ـ وَمَا بِمَعْنَى (ٱفْعَلْ) كَـ(آمِينَ) كَثُرْ وَغَيْرُهُ كَـ(وَيْ) وَ(هَيْهَاتَ) نَزُرْ
٦٢٩ ـ وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ (عَلَيْكَا) وَهٰكَذَا (دُونَكَ) مَعْ (إِلَيْكَا)
٦٣٠ ـ كَذَا (رُوَيْدَ) (بَلْهَ) نَاصِبَيْنِ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

٦٣١ ـ وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ لَهَا، وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ
٦٣٢ ـ وَٱحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ
٦٣٣ ـ وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ ٱسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ
٦٣٤ ـ كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَ(قَبْ) وَٱلْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ
٦٣٥ ـ لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا كَنُونَي (ٱذْهَبَنَّ) وَ(ٱقْصِدَنْهُمَا)
٦٣٦ ـ يُؤَكِّدَانِ (ٱفْعَلْ) وَ(يَفْعَلْ) آتِيَا ذَا طَلَبٍ، أَوْ شَرْطًا (أَمَّا) تَالِيَا
٦٣٧ ـ أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) وَ(لَمْ) وَبَعْدَ (لَا)
٦٣٨ ـ وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ ٱفْتَحْ كَـ(ٱبْرُزَا)
٦٣٩ ـ وَٱشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا
٦٤٠ ـ والْمُضْمَرَ ٱحْذِفَنَّهُ إِلَّا الْأَلِفْ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ
٦٤١ ـ فَٱجْعَلْهُ مِنْهُ ـ رَافِعًا غَيْرَ الْيَا وَالْوَاوِ ـ يَاءً كَـ(ٱسْعَيَنَّ سَعْيَا)
٦٤٢ ـ وَٱحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي
٦٤٣ ـ نَحْوُ: (ٱخْشَيِنْ يَا هِنْدُ) بِالْكَسْرِ، وَ(يَا قَوْمُ ٱخْشَوُنْ) وَٱضْمُمْ، وَقِسْ مُسَوِّيَا
٦٤٤ ـ وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفْ لٰكِنْ شَدِيدَةٌ، وَكَسْرُهَا أُلِفْ
٦٤٥ ـ وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدَا
٦٤٦ ـ وَٱحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ
٦٤٧ ـ وَٱرْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا
٦٤٨ ـ وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي (قِفَنْ): (قِفَا)
٦٤٩ ـ الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الِٱسْمُ أَمْكَنَا
٦٥٠ ـ فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ
٦٥١ ـ وَزَائِدَا (فَعْلَانَ) فِي وَصْفٍ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ
٦٥٢ ـ وَوَصْفٌ ٱصْلِيٌّ وَوَزْنُ (أَفْعَلَا) مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَـ(أَشْهَلَا)
٦٥٣ ـ وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ كَأَرْبَعٍ، وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّهْ

٦٥٤ ـ فَالْأَدْهَمُ: الْقَيْدُ؛ لِكَوْنِهِ وُضِعْ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا ٱنْصِرَافُهُ مُنِعْ

٦٥٥ ـ وَ(أَجْدَلٌ، وَأَخْيَلٌ، وَأَفْعَى) مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا

٦٥٦ ـ وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ فِي لَفْظِ (مَثْنَى، وَثُلَاثَ، وَأُخَرْ)

٦٥٧ ـ وَوَزْنُ (مَثْنَى، وَثُلَاثَ) كَهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

٦٥٨ ـ وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ (مَفاعِلَا) أَوِ (الْمَفَاعِيلَ) بِمَنْعٍ كَافِلَا

٦٥٩ ـ وَذَا ٱعْتِلَالٍ مِنْهُ كَـ(الْجَوَارِي) رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَـ(سَارِي)

٦٦٠ ـ وَلِـ(سَرَاوِيلَ) بِهٰذَا الْجَمْعِ شَبَهٌ ٱقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ

٦٦١ ـ وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ فَالِٱنْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّْ

٦٦٢ ـ وَالْعَلَمَ ٱمْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ: (مَعْدِيكَرِبَا)

٦٦٣ ـ كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ (فَعْلَانَا) كَـ(غَطَفَانَ) وَكَـ(أَصْبَهَانَا)

٦٦٤ ـ كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ٱرْتَقَى

٦٦٥ ـ فَوْقَ الثَّلاثِ أَوْ كَـ(جُورَ) أَوْ (سَقَرْ) أَوْ (زَيْدٍ) ٱسْمَ ٱمْرَأَةٍ لَا ٱسْمَ ذَكَرْ

٦٦٦ ـ وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ وَعُجْمَةً كَـ(هِنْدَ)، وَالْمَنْعُ أَحَقّْ

٦٦٧ ـ وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ ٱمْتَنَعْ

٦٦٨ ـ كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَا أَوْ غَالِبٍ كَـ(أَحْمَدٍ) وَ(يَعْلَى)

٦٦٩ ـ وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ زِيدَتْ لِإلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

٦٧٠ ـ وَالْعَلَمَ ٱمْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا كَـ(فُعَلٍ) التَّوْكِيدِ أَوْ كَـ(ثُعَلَا)

٦٧١ ـ وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا (سَحَرْ) إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

٦٧٢ ـ وَٱبْنِ عَلَى الْكَسْرِ (فَعَالِ) عَلَمَا مُؤَنَّثًا، وَهْوَ نَظِيرُ (جُشَمَا)

٦٧٣ ـ عِنْدَ تَمِيمٍ، وَٱصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا

٦٧٤ ـ وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي إِعْرَابِهِ نَهْجَ (جَوَارٍ) يَقْتَفِي

٦٧٥ ـ وَلِٱضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو الْمَنْعِ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ

٦٧٦ ـ ٱرْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَـ(تَسْعَدُ)

٦٧٧ ـ وَبِـ(لَنِ) ٱنْصِبْهُ وَ(كَيْ)، كَذَا بِـ(أَنْ) لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّْ

٦٧٨ ـ فَٱنْصِبْ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ، وَٱعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ (أَنَّ) فَهْوَ مُطَّرِدْ

٦٧٩ ـ وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ (أَنْ) حَمْلًا عَلَى (مَا) أُخْتِهَا حَيْثُ ٱسْتَحَقَّتْ عَمَلَا

٦٨٠ ـ وَنَصَبُوا بِـ(إِذَنِ) الْمُسْتَقْبَلَا إِنْ صُدِّرَتْ والْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

٦٨١ ـ أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ، وَٱنْصِبْ وَٱرْفَعَا إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

٦٨٢ ـ وَبَيْنَ (لَا) وَلَامِ جَرٍّ ٱلْتُزِمْ إِظْهَارُ (أَنْ) نَاصِبَةً، وَإِنْ عُدِمْ

٦٨٣ ـ (لَا) فَـ(أَنْ) ٱعْمِلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرَا وَبَعْدَ نَفْيِ (كَانَ) حَتْمًا أُضْمِرَا

٦٨٤ ـ كَذَاكَ بَعْدَ (أَوْ) إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا (حَتَّى) أَوِ (ٱلَّا) (أَنْ) خَفِي

٦٨٥ ـ وَبَعْدَ (حَتَّى) هٰكَذَا إِضْمَارُ (أَنْ) حَتْمٌ كَـ(جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ)

٦٨٦ ـ وَتِلْوَ (حَتَّى) حَالًا ٱوْ مُؤَوَّلَا بِهِ ٱرْفَعَنَّ، وٱنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا

٦٨٧ ـ وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ (أَنْ) وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

٦٨٨ ـ وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ (مَعْ) كَـ(لَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ)

٦٨٩ ـ وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا ٱعْتَمِدْ إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

٦٩٠ ـ وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

٦٩١ ـ وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ (ٱفْعَلْ) فَلَا تَنْصِبْ جَوَابَهُ، وَجَزْمَهُ ٱقْبَلَا

٦٩٢ ـ وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

٦٩٣ ـ وَإِنْ عَلَى ٱسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ (أَنْ) ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ

٦٩٤ ـ وَشَذَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصْبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ، فَٱقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

٦٩٥ ـ بِـ(لَا) وَلَامٍ طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا فِي الْفِعْلِ هٰكَذَا بِـ(لَمْ) وَ(لَمَّا)

٦٩٦ ـ وَٱجْزِمْ بِـ(إِنْ، وَمَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا أَيٍّ، مَتَى، أَيَّانَ، أَيْنَ، إِذْمَا

٦٩٧ ـ وَحَيْثُمَا، أَنَّى)، وَحَرْفٌ: (إِذْ مَا) كَـ(إِنْ)، وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا

٦٩٨ ـ فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ: شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الْجَزَاءُ، وَجَوَابًا وُسِمَا

٦٩٩ ـ وَمَاضِيَيْنِ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا، أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

٧٠٠ ـ وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ ... وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

٧٠١ ـ وَٱقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ ... شَرْطًا لِـ(إِنْ)، أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

٧٠٢ ـ وَتَخْلُفُ الْفَاءَ (إِذَا) الْمُفَاجَأَهْ ... كَـ(إِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَهْ)

٧٠٣ ـ وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ ... بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

٧٠٤ ـ وَجَزْمٌ ٱوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا ... أَوْ وَاوٍ ٱنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

٧٠٥ ـ وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ ... وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

٧٠٦ ـ وَٱحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ ... جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

٧٠٧ ـ وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ ... فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرْ

٧٠٨ ـ وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ ... شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

٧٠٩ ـ (لَوْ) حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ، وَيَقِلّْ ... إِيلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا، لٰكِنْ قُبِلْ

٧١٠ ـ وَهْيَ فِي الِٱخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَـ(إِنْ) ... لٰكِنَّ (لَوْ) (أَنَّ) بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

٧١١ ـ وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا ... إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ: (لَوْ يَفِي كَفَى)

٧١٢ ـ (أَمَّا) كَـ(مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ)، وَفَا ... لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا

٧١٣ ـ وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا ... لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

٧١٤ ـ (لَوْلَا، وَلَوْمَا) يَلْزَمَانِ الِٱبْتِدَا ... إِذَا ٱمْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا

٧١٥ ـ وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ وَ(هَلَّا ... أَلَّا، أَلَا)، وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا

٧١٦ ـ وَقَدْ يَلِيهَا ٱسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ ... عُلِّقَ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

٧١٧ ـ مَا قِيلَ: (أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي) خَبَرْ ... عَنِ (الَّذِي) مُبْتَدأً قَبْلُ ٱسْتَقَرّْ

٧١٨ ـ وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ ... عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ

٧١٩ ـ نَحْوُ: (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) فَذَا ... (ضَرَبْتُ زَيْدًا) كَانَ، فَٱدْرِ الْمَأْخَذَا

٧٢٠ ـ وَبِـ(اللَّذَيْنِ، وَالَّذِينَ، وَالَّتِي) ... أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاقَ الْمُثْبَتِ

٧٢١ ـ قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا ... أُخْبِرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا

٧٢٢ ـ كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ ٱوْ ... بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

٧٢٣ ـ وَأَخْبَرُوا هُنَا بِـ(أَلْ) عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا

٧٢٤ ـ إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِـ(أَلْ) كَصَوْغِ (وَاقٍ) مِنْ: (وَقَى اللَّهُ الْبَطَلْ)

٧٢٥ ـ وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ (أَلْ) ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَٱنْفَصَلْ

٧٢٦ ـ (ثَلَاثَةً) بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ

٧٢٧ ـ فِي الضِّدِّ جَرِّدْ، وَالْمُمَيِّزَ ٱجْرُرِ جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

٧٢٨ ـ وَ(مِائَةً) وَ(الْأَلْفَ) لِلْفَرْدِ أَضِفْ وَ(مِائَةٌ) بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ

٧٢٩ ـ وَ(أَحَدَ) ٱذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِـ(عَشَرْ) مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ

٧٣٠ ـ وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ: (إِحْدَى عَشْرَهْ) وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ

٧٣١ ـ وَمَعَ غَيْرِ (أَحَدٍ) وَ(إِحْدَى) مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَٱفْعَلْ قَصْدَا

٧٣٢ ـ وَلِـ(ثَلَاثَةٍ) وَ(تِسْعَةٍ) وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

٧٣٣ ـ وَأَوْلِ (عَشْرَةَ) (اثْنَتَيْ) وَ(عَشَرَا) (إِثْنَيْ) إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا

٧٣٤ ـ وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وَٱرْفَعْ بِالْأَلِفْ وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

٧٣٥ ـ وَمَيِّزِ الْـ(عِشْرِينَ) لِلـ(تِّسْعِينَا) بِوَاحِدٍ كَـ(أَرْبَعِينَ حِينَا)

٧٣٦ ـ وَمَيَّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ (عِشْرُونَ) فَسَوِّيَنْهُمَا

٧٣٧ ـ وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ يَبْقَ الْبِنَا، وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

٧٣٨ ـ وَصُغْ مِنِ (ٱثْنَيْنِ) فَمَا فَوْقُ إِلَى (عَشَرَةٍ) كَـ(فَاعِلٍ) مِنْ (فَعَلَا)

٧٣٩ ـ وَٱخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا، وَمَتَى ذَكَّرْتَ فَٱذْكُرْ (فَاعِلًا) بِغَيْرِ تَا

٧٤٠ ـ وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ

٧٤١ ـ وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الْأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ ٱحْكُمَا

٧٤٢ ـ وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ (ثَانِي ٱثْنَيْنِ) مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ

٧٤٣ ـ أَوْ (فَاعِلًا) بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي

٧٤٤ ـ وَشَاعَ الْٱسْتِغْنَا بِـ(حَادِيْ عَشَرَا) وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ (عِشْرِينَ) ٱذْكُرَا

٧٤٥ ـ وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

٧٤٦ ـ مَيِّزْ فِي الِاسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا ... مَيَّزْتَ (عِشْرِينَ) كَـ(كَمْ شَخْصًا سَمَا)

٧٤٧ ـ وَأَجِزَ اَنْ تَجُرَّهُ (مِنْ) مُضْمَرَا ... إِنْ وَلِيَتْ (كَمْ) حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

٧٤٨ ـ وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَـ(عَشَرَهْ) ... أَوْ (مِائَةٍ) كَـ(كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ)

٧٤٩ ـ كَـ(كَمْ): (كَأَيِّنْ) وَ(كَذَا)، وَيَنْتَصِبْ ... تَمْيِيزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلْ (مِنْ) تُصِبْ

٧٥٠ ـ اِحْكِ بِـ(أَيٍّ) مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ ... عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ

٧٥١ ـ وَوَقْفًا احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِـ(مَنْ) ... وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنْ

٧٥٢ ـ وَقُلْ: (مَنَانِ) وَ(مَنَيْنِ) بَعْدَ: (لِي ... إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ)، وَسَكِّنْ تَعْدِلِ

٧٥٣ ـ وَقُلْ لِمَنْ قَالَ: (أَتَتْ بِنْتٌ): (مَنَهْ) ... وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ

٧٥٤ ـ وَالْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّا وَالْأَلِفْ ... بِـ(مَنْ) بِإِثْرِ: (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ)

٧٥٥ ـ وَقُلْ: (مَنُونَ) وَ(مَنِينَ) مُسْكِنَا ... إِنْ قِيلَ: (جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا)

٧٥٦ ـ وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ (مَنْ) لَا يَخْتَلِفْ ... وَنَادِرٌ (مَنُونَ) فِي نَظْمٍ عُرِفْ

٧٥٧ ـ وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ) ... إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

٧٥٨ ـ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ: تَاءٌ أَوْ أَلِفْ ... وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالْكَتِفْ

٧٥٩ ـ وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ ... وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

٧٦٠ ـ وَلَا تَلِي فَارِقَةً (فَعُولَا) ... أَصْلًا وَلَا الْـ(مِفْعَالَ) وَالْـ(مِفْعِيلَا)

٧٦١ ـ كَذَاكَ (مِفْعَلٌ) وَمَا تَلِيهِ ... تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ

٧٦٢ ـ وَمِنْ (فَعِيلٍ) كَـ(قَتِيلٍ) إِنْ تَبِعْ ... مَوْصُوفَهُ غَالِبًا التَّا تَمْتَنِعْ

٧٦٣ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ ... وذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أُنْثَى الْغُرِّ

٧٦٤ ـ وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى ... يُبْدِيهِ وَزْنُ (أُرَبَى، وَالطُّولَى

٧٦٥ ـ وَمَرَطَى)، وَوَزْنُ (فَعْلَى) جَمْعَا ... أَوْ مَصْدَرًا، أَوْ صِفَةً كَـ(شَبْعَى)

٧٦٦ ـ وَكَـ(حُبَارَى، سُمَّهَى، سِبَطْرَى ... ذِكْرَى، وَحِثِّيثَى)، مَعَ (الْكُفُرَّى)

٧٦٧ ـ كَذَاكَ (خُلَّيْطَى) مَعَ (الشُّقَّارَى) ... وَاعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا

٧٦٨ ـ لِمَدِّهَا: (فَعْلَاءُ) (أَفْعِلَاءُ) ... ـ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ ـ وَ(فَعْلَلَاءُ)

٧٦٩ ـ ثُمَّ (فِعَالَا فُعُلُلَا فَاعُولَا وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيَا مَفْعُولَا)
٧٧٠ ـ وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ (فَعَالَا)، وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ (فَعَلَاءُ) أُخِذَا
٧٧١ ـ إِذَا ٱسْمٌ ٱسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ فَتْحًا، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَ(الْأَسَفْ)
٧٧٢ ـ فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الْآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ
٧٧٣ ـ كَ(فِعَلٍ) وَ(فُعَلٍ) فِي جَمْعِ مَا كَ(فِعْلَةٍ) وَ(فُعْلَةٍ) نَحْوُ: (الدُّمَى)
٧٧٤ ـ وَمَا ٱسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفْ
٧٧٥ ـ كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ كَ(ٱرْعَوَى) وَكَ(ٱرْتَأَى)
٧٧٦ ـ وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ بِنَقْلٍ كَ(الْحِجَا) وَكَ(الْحِذَا)
٧٧٧ ـ وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ ٱضْطِرَارًا مُجْمَعُ عَلَيْهِ، والْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ
٧٧٨ ـ آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي ٱجْعَلْهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا
٧٧٩ ـ كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ: (الْفَتَى) وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَ(مَتَى)
٧٨٠ ـ فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الْأَلِفْ وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ
٧٨١ ـ وَمَا كَ(صَحْرَاءَ) بِوَاوٍ ثُنِّيَا وَنَحْوُ: (عِلْبَاءٍ، كِسَاءٍ)، وَ(حَيَا)
٧٨٢ ـ بِوَاوٍ ٱوْ هَمْزٍ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ صَحِّحْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ
٧٨٣ ـ وَٱحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا
٧٨٤ ـ وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ
٧٨٥ ـ فَالْأَلِفَ ٱقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ
٧٨٦ ـ وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلَاثِي ٱسْمًا أَنِلْ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ
٧٨٧ ـ إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا
٧٨٨ ـ وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ، فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا
٧٨٩ ـ وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ: (ذِرْوَهْ) وَ(زُبْيَةٍ)، وَشَذَّ كَسْرُ: (جِرْوَهْ)
٧٩٠ ـ وَنَادِرٌ أَوْ ذُو ٱضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ، أَوْ لِأُنَاسٍ ٱنْتَمَى
٧٩١ ـ (أَفْعِلَةٌ) (أَفْعُلُ) ثُمَّ (فِعْلَهْ) ثُمَّتَ (أَفْعَالٌ): جُمُوعُ قِلَّهْ

٧٩٢ ـ وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي كَ(أَرْجُلٍ)، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَ(الصُّفِي)
٧٩٣ ـ لِ(فَعْلٍ) ٱسْمًا صَحَّ عَيْنًا (أَفْعُلُ) وَلِلرُّبَاعِيِّ ٱسْمًا ٱيْضًا يُجْعَلُ
٧٩٤ ـ إِنْ كَانَ كَ(الْعَنَاقِ) وَ(الذِّرَاعِ) فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الْأَحْرُفِ
٧٩٥ ـ وَغَيْرُ ما (أَفْعُلُ) فِيهِ مُطَّرِدْ مِنَ الثُّلَاثِي ٱسْمًا بِ(أَفْعَالٍ) يَرِدْ
٧٩٦ ـ وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ (فِعْلَانُ) فِي (فُعَلٍ) كَقَولِهِمْ: (صِرْدَانُ)
٧٩٧ ـ فِي ٱسْمِ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ ثَالِثٍ (ٱفْعِلَةُ) عَنْهُمُ ٱطَّرَدْ
٧٩٨ ـ وَٱلْزَمْهُ فِي (فَعَالٍ) ٱوْ (فِعَالِ) مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ ٱوْ إِعْلَالِ
٧٩٩ ـ (فُعْلٌ) لِنَحْوِ: (أَحْمَرٍ) وَ(حَمْرَا) وَ(فِعْلَةٌ) جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى
٨٠٠ ـ وَ(فُعُلٌ) لِٱسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ ٱعْلَالًا فَقَدْ
٨٠١ ـ مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلِفْ وَ(فُعَلٌ) جَمْعًا لِ(فُعْلَةٍ) عُرِفْ
٨٠٢ ـ وَنَحْوِ: (كُبْرَى) وَلِ(فِعْلَةٍ) (فِعَلْ) وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فُعَلْ)
٨٠٣ ـ فِي نَحْوِ: (رَامٍ) ذُو ٱطِّرَادٍ (فُعَلَهْ) وَشَاعَ نَحْوُ: (كَامِلٍ) وَ(كَمَلَهْ)
٨٠٤ ـ (فَعْلَى) لِوَصْفٍ كَ(قَتِيلٍ) وَ(زَمِنْ) وَ(هَالِكٍ)، وَ(مَيِّتٌ) بِهِ قَمِنْ
٨٠٥ ـ لِ(فُعْلٍ) ٱسْمًا صَحَّ لَامًا (فِعَلَهْ) وَالْوَضْعُ فِي (فَعْلٍ) وَ(فِعْلٍ) قَلَّلَهْ
٨٠٦ ـ وَ(فُعَّلٌ) لِـ(فَاعِلٍ) وَ(فَاعِلَهْ) وَصْفَيْنِ نَحْوُ: (عَاذِلٍ) وَ(عَاذِلَهْ)
٨٠٧ ـ وَمِثْلُهُ الْ(فُعَّالُ) فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَامًا نَدَرَا
٨٠٨ ـ (فَعْلٌ) وَ(فَعْلَةٌ) (فِعَالٌ) لَهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا
٨٠٩ ـ وَ(فَعَلٌ) أَيْضًا لَهُ (فِعَالُ) مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ ٱعْتِلَالُ
٨١٠ ـ أَوْ يَكُ مُضْعَفًا، وَمِثْلُ (فَعَلٍ): ذُو التَّا وَ(فِعْلٌ) مَعَ (فُعْلٍ)، فَٱقْبَلِ
٨١١ ـ وَفِي (فَعِيلٍ) وَصْفَ (فَاعِلٍ) وَرَدْ كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضًا ٱطَّرَدْ
٨١٢ ـ وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى (فَعْلَانَا) أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى (فُعْلَانَا)
٨١٣ ـ وَمِثْلُهُ (فُعْلَانَةٌ)، وَٱلْزَمْهُ فِي نَحْوِ: (طَوِيلٍ) وَ(طَوِيلَةٍ) تَفِي
٨١٤ ـ وَبِ(فُعُولٍ) (فَعِلٌ) نَحْوُ: (كَبِدْ) يُخَصُّ غَالِبًا، كَذَاكَ يَطَّرِدْ

٨١٥ ـ فِي (فَعْلٍ) ٱسْمًا مُطْلَقَ الْفَا، وَ(فَعَلْ) لَهُ، وَلِلْـ(فُعَالِ) (فِعْلَانٌ) حَصَلْ

٨١٦ ـ وَشَاعَ فِي (حُوتٍ) وَ(قَاعٍ) مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

٨١٧ ـ وَ(فَعْلًا) ٱسْمًا وَ(فَعِيلًا) وَ(فَعَلْ) ـ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ ـ (فُعْلَانٌ) شَمَلْ

٨١٨ ـ وَلِـ(كَرِيم) وَ(بَخِيلٍ) (فُعَلَا) كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

٨١٩ ـ وَنَابَ عَنْهُ (أَفْعِلَاءُ) فِي الْمُعَلّْ لَامًا وَمُضْعَفٍ، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّْ

٨٢٠ ـ (فَوَاعِلٌ) لِـ(فَوْعَلٍ) وَ(فَاعَلٍ) وَ(فَاعِلَاءَ) مَعَ نَحْوِ: (كَاهِلِ)

٨٢١ ـ وَ(حَائِضٍ) وَ(صَاهِلٍ) وَ(فَاعِلَهْ) وَشَذَّ فِي الْـ(فَارِسِ) مَعْ مَا مَاثَلَهْ

٨٢٢ ـ وَبِـ(فَعَائِلَ) ٱجْمَعَنْ (فَعَالَهْ) وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ اَوْ مُزَالَهْ

٨٢٣ ـ وَبِالْـ(فَعَالِي) وَالْـ(فَعَالَى) جُمِعَا (صَحْرَاءُ) وَالْـ(عَذْرَاءُ)، وَالْقَيْسَ ٱتْبَعَا

٨٢٤ ـ وَٱجْعَلْ (فَعَالِيَّ) لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ كَالْـ(كُرْسِيِّ) تَتْبَعِ الْعَرَبْ

٨٢٥ ـ وَبِـ(فَعَالِلَ) وَشِبْهِهِ ٱنْطِقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ٱرْتَقَى

٨٢٦ ـ مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ الْآخِرَ ٱنْفِ بِالْقِيَاسِ

٨٢٧ ـ وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ

٨٢٨ ـ وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي ٱحْذِفْهُ مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

٨٢٩ ـ وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَـ(مُسْتَدْعٍ) أَزِلْ إِذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّْ

٨٣٠ ـ وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

٨٣١ ـ وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ ٱحْذِفِ ٱنْ جَمَعْتَ مَا كَـ(حَيْزَبُونٍ) فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

٨٣٢ ـ وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ (سَرَنْدَى) وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَـ(الْعَلَنْدَى)

٨٣٣ ـ (فُعَيْلًا) ٱجْعَلِ الثُّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ: (قُذَيٍّ) فِي (قَذَى)

٨٣٤ ـ (فُعَيْعِلٌ) مَعَ (فُعَيْعِيلٍ) لِمَا فَاقَ كَجَعْلِ (دِرْهَم: دُرَيْهِمَا)

٨٣٥ ـ وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

٨٣٦ ـ وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ إِنْ كَانَ بَعْضُ الْاِسْمِ فِيهِمَا ٱنْحَذَفْ

٨٣٧ ـ وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا

٨٣٨ ـ لِتِلْوِ يَا التَّصْغِيرِ ـ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ ... تَأْنِيثٍ ٱوْ مَدَّتِهِ ـ الْفَتْحُ ٱنْحَتَمْ

٨٣٩ ـ كَذَاكَ مَا مَدَّةَ (أَفْعَالٍ) سَبَقْ ... أَوْ مَدَّ (سَكْرَانَ) وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

٨٤٠ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا ... وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

٨٤١ ـ كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ ... وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ

٨٤٢ ـ وَهٰكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانَا) ... مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَـ(زَعْفَرَانَا)

٨٤٣ ـ وَقَدِّرِ ٱنْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى ... تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا

٨٤٤ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

٨٤٥ ـ وَعِنْدَ تَصْغِيرِ (حُبَارَى) خَيِّرِ ... بَيْنَ الْـ(حُبَيْرَى) ـ فَٱدْرِ ـ وَالْـ(حُبَيِّرِ)

٨٤٦ ـ وَٱرْدُدْ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قُلِبْ ... فَـ(قِيمَةً) صَيِّرْ (قُوَيْمَةً) تُصِبْ

٨٤٧ ـ وَشَذَّ فِي (عِيدٍ): (عُيَيْدٌ)، وَحُتِمْ ... لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

٨٤٨ ـ وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ ... وَاوًا، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

٨٤٩ ـ وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا ... لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَـ(مَا)

٨٥٠ ـ وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ ٱكْتَفَى ... بِالْأَصْلِ كَـ(الْعُطَيْفِ) يَعْنِي (الْمِعْطَفَا)

٨٥١ ـ وَٱخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ... مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلَاثِيٍّ كَـ(سِنّْ)

٨٥٢ ـ مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ ... كَـ(شَجَرٍ) وَ(بَقَرٍ) وَ(خَمْسِ)

٨٥٣ ـ وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ، وَنَدَرْ ... لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلَاثِيًّا كَثَرْ

٨٥٤ ـ وَصَغَّرُوا شُذُوذًا: (الَّذِي) (الَّتِي) ... وَ(ذَا) مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا: (تَا) وَ(تِي)

٨٥٥ ـ يَاءً كَيَا الْـ(كُرْسِيِّ) زَادُوا لِلنَّسَبْ ... وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

٨٥٦ ـ وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ ٱحْذِفْ، وَتَا ... تَأْنِيثٍ ٱوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا

٨٥٧ ـ وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ ... فَقَلْبُهَا وَاوًا، وَحَذْفُهَا حَسَنْ

٨٥٨ ـ لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا ... لَهَا، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

٨٥٩ ـ وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ ... كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ

٨٦٠ ـ وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ ... قَلْبٍ، وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّْ

٨٦١ ـ وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ ٱنْفِتَاحًا، وَ(فَعِلْ) وَ(فُعِلٌ) عَيْنَهُمَا ٱفْتَحْ وَ(فِعِلْ)

٨٦٢ ـ وَقِيلَ فِي الْـ(مَرْمِيِّ): (مَرْمَوِيُّ) وَٱخْتِيرَ فِي ٱسْتِعْمَالِهِمْ (مَرْمِيُّ)

٨٦٣ ـ وَنَحْوُ: (حَيٍّ) فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ وَٱرْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

٨٦٤ ـ وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ ٱحْذِفْ لِلنَّسَبْ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

٨٦٥ ـ وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ: (طَيِّبٍ) حُذِفْ وَشَذَّ (طَائِيٌّ) مَقُولًا بِالْأَلِفْ

٨٦٦ ـ وَ(فَعَلِيٌّ) فِي (فَعِيلَةَ) ٱلْتُزِمْ وَ(فُعَلِيٌّ) فِي (فُعَيْلَةٍ) حُتِمْ

٨٦٧ ـ وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا

٨٦٨ ـ وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَـ(الطَّوِيلَهْ) وَهٰكَذَا مَا كَانَ كَـ(الْجَلِيلَهْ)

٨٦٩ ـ وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ ٱنْتَسَبْ

٨٧٠ ـ وَٱنْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا

٨٧١ ـ إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِـ(ٱبْنٍ) أَوَ (ٱبْ) أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

٨٧٢ ـ فِيمَا سِوَى هٰذَا ٱنْسُبَنْ لِلْأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَـ(عَبْدِ الْأَشْهَلِ)

٨٧٣ ـ وَٱجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ جَوَازًا ٱنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ

٨٧٤ ـ فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهٰذِي تَوْفِيَهْ

٨٧٥ ـ وَبِـ(أَخٍ) (أُخْتًا)، وَبِـ(ٱبْنٍ) (بِنْتًا) أَلْحِقْ، وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا

٨٧٦ ـ وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَـ(لَا) وَ(لَائِي)

٨٧٧ ـ وَإِنْ يَكُنْ كَـ(شِيَةٍ) مَا الْفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ ٱلْتُزِمْ

٨٧٨ ـ وَالْوَاحِدَ ٱذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

٨٧٩ ـ وَمَعَ (فَاعِلٍ) وَ(فَعَّالٍ) (فَعِلْ) فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ

٨٨٠ ـ وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

٨٨١ ـ تَنْوِينًا ٱثْرَ فَتْحٍ ٱجْعَلْ أَلِفَا وَقْفًا، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ ٱحْذِفَا

٨٨٢ ـ وَٱحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى ٱضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

٨٨٣ ـ وَأَشْبَهَتْ (إِذَنْ) مُنَوَّنًا نُصِبْ فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

٨٨٤ ـ وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ ـ ما لَمْ يُنْصَبَ ـ ٱوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ، فَٱعْلَمَا

٨٨٥ ـ وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ، وَفِي نَحْوِ: (مُرِ) لُزُومُ رَدِّ الْيَا ٱقْتُفِي

٨٨٦ ـ وَغَيْرَ هَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ سَكِّنْهُ، أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ

٨٨٧ ـ أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ، أَوْ قِفْ مُضْعِفَا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا

٨٨٨ ـ مُحَرَّكًا وَحَرَكَاتٍ ٱنْقُلَا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

٨٨٩ ـ وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ، وَكُوفٍ نَقَلَا

٨٩٠ ـ وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

٨٩١ ـ فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الْٱسْمِ هَا جُعِلْ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

٨٩٢ ـ وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهَى، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ ٱنْتَمَى

٨٩٣ ـ وَقِفْ بِـ(هَا) السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلّْ بِحَذْفِ آخِرٍ كَـ(أَعْطِ مَنْ سَأَلْ)

٨٩٤ ـ وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَـ(عِ) أَوْ كَـ(يَعِ) مَجْزُومًا، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

٨٩٥ ـ وَ(مَا) فِي الْٱسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَا، وَأَوْلِهَا ٱلْهَا إِنْ تَقِفْ

٨٩٦ ـ وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا ٱنْخَفَضَا بِٱسْمٍ كَقَوْلِكَ: (ٱقْتِضَاءَ مَ ٱقْتَضَى؟)

٨٩٧ ـ وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

٨٩٨ ـ وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أُدِيمَ شَذَّ، فِي الْمُدَامِ ٱسْتُحْسِنَا

٨٩٩ ـ ورُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا، وَفَشَا مُنْتَظِمَا

٩٠٠ ـ الْأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ أَمِلْ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ

٩٠١ ـ دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ، وَلِمَا تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا

٩٠٢ ـ وَهٰكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يَؤُلْ إِلَى (فِلْتُ) كَمَاضِي: (خَفْ) وَ(دِنْ)

٩٠٣ ـ كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ، وَالْفَصْلُ ٱغْتُفِرْ بِحَرْفٍ ٱوْ مَعْ هَا كَـ(جَيْبَهَا أَدِرْ)

٩٠٤ ـ كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي

٩٠٥ ـ كَسْرًا، وَفَصْلُ الْهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدّْ فَـ(دِرْهَمَاكَ) مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّْ

٩٠٦ ـ وَحَرْفُ الِٱسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا مِنْ كَسْرٍ ٱوْ يَا، وَكَذَا تَكُفُّ رَا

٩٠٧ ـ إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ
٩٠٨ ـ كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ ٱثْرَ الْكَسْرِ كَ(الْمِطْوَاعَ مِرْ)
٩٠٩ ـ وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَا كَـ(غَارِمًا لَا أَجْفُو)
٩١٠ ـ وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ
٩١١ ـ وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَـ(عِمَادَا) وَ(تَلَا)
٩١٢ ـ وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ (هَا) وَغَيْرَ (نَا)
٩١٣ ـ وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ أَمِلْ كَ(لِلْأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ)
٩١٤ ـ كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ فِي وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ
٩١٥ ـ حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي
٩١٦ ـ وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا
٩١٧ ـ وَمُنْتَهَى ٱسْمٍ خَمْسٌ ٱنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا
٩١٨ ـ وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِي ٱفْتَحْ وَضُمّْ وَٱكْسِرْ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمّْ
٩١٩ ـ وَ(فِعُلٌ) أُهْمِلَ، وَالْعَكْسُ يَقِلّْ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِ(فُعِلْ)
٩٢٠ ـ وَٱفْتَحْ وَضُمَّ وَٱكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ: (ضُمِنْ)
٩٢١ ـ وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا
٩٢٢ ـ لِٱسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ: (فَعْلَلُ) وَ(فِعْلِلٌ)، وَ(فِعْلَلٌ)، وَ(فُعْلُلُ)
٩٢٣ ـ وَمَعْ (فِعَلٍّ) (فُعْلَلٌ)، وَإِنْ عَلَا فَمَعْ (فَعَلَّلٍ) حَوَى (فَعْلَلِلَا)
٩٢٤ ـ كَذَا (فُعَلِّلٌ)، (وَفِعْلَلٌّ)، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ ٱنْتَمَى
٩٢٥ ـ وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا (ٱحْتُذِي)
٩٢٦ ـ بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولَ فِي وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ ٱكْتُفِي
٩٢٧ ـ وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي كَرَاءِ (جَعْفَرٍ) وَقَافِ (فُسْتُقِ)
٩٢٨ ـ وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ فَٱجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ
٩٢٩ ـ وَٱحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ (سِمْسِمِ) وَنَحْوِهِ، وَالْخُلْفُ فِي كَ(لَمْلِمِ)

٩٣٠ ـ فَـأَلِـفٌ أَكْـثَـرَ مِـنْ أَصْـلَـيْـنِ صَـاحَـبَ زَائِـدٌ بِـغَـيْـرِ مَـيْـنِ
٩٣١ ـ وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي (يُؤْيُؤٍ) وَ(وَعْوَعَا)
٩٣٢ ـ وَهٰكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا
٩٣٣ ـ كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ
٩٣٤ ـ وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ، وَفِي نَحْوِ (غَضَنْفَرٍ) أَصَالَةً كُفِي
٩٣٥ ـ وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَهْ وَنَحْوِ الِٱسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ
٩٣٦ ـ وَالْهَاءُ وَقْفًا كَ(لِمَهْ؟) وَ(لَمْ تَرَهْ) وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ
٩٣٧ ـ وَٱمْنَعْ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتْ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَ(حَظِلَتْ)
٩٣٨ ـ لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ٱبْتُدِي بِهِ كَ(ٱسْتَثْبِتُوا)
٩٣٩ ـ وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ ٱحْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ: (ٱنْجَلَى)
٩٤٠ ـ وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وكَذَا أَمْرُ الثُّلَاثِي كَ(ٱخْشَ)، وَ(ٱمْضِ)، وَ(ٱنْفُذَا)
٩٤١ ـ وَفِي (ٱسْمٍ، ٱسْتٍ، ٱبْنٍ، ٱبْنِمٍ) سُمِعْ وَ(ٱثْنَيْنِ) وَ(ٱمْرِئٍ) وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ
٩٤٢ ـ وَ(ٱيْمُنُ) هَمْزُ (أَلْ) كَذَا، ويُبْدَلُ مَدًّا فِي الِٱسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ
٩٤٣ ـ أَحْرُفُ الْإِبْدَالِ: (هَدَأْتَ مُوطِيَا) فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا
٩٤٤ ـ آخِرًا ٱثْرَ أَلِفٍ زِيدَ، وَفِي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا ٱقْتُفِي
٩٤٥ ـ وَالْمَدُّ زِيدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَ(الْقَلَائِدِ)
٩٤٦ ـ كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ ٱكْتَنَفَا مَدَّ (مَفَاعِلَ) كَجَمْعِ (نَيِّفَا)
٩٤٧ ـ وَٱفْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلّْ لَامًا، وَفِي مِثْلِ (هِرَاوَةٍ) جُعِلْ
٩٤٨ ـ وَاوًا، وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدّْ فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ: (وُوفِيَ الْأَشُدّْ)
٩٤٩ ـ وَمَدًّا ٱبْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كِلْمَةٍ ٱنْ يَسْكُنْ كَ(آثِرْ) و(ٱئْتَمِنْ)
٩٥٠ ـ إِنْ يُفْتَحِ ٱثْرَ ضَمٍّ ٱوْ فَتْحٍ قُلِبْ وَاوًا، وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ
٩٥١ ـ ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَا يُضَمّْ وَاوًا أَصِرْ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمّْ
٩٥٢ ـ فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا، وَ(أَؤُمّْ) وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّْ

٩٥٣ ـ وَيَـاءً ٱقْلِـبْ أَلِـفًا كَـسْرًا تَـلَا أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ، بِوَاوٍ ذَا ٱفْعَلَا

٩٥٤ ـ فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ زِيَادَتَيْ (فَعْلَانَ)، ذَا أَيْضًا رَأَوْا

٩٥٥ ـ فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا، وَالْ(فِعَلْ) مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ: (الْحِوَلْ)

٩٥٦ ـ وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ فَٱحْكُمْ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنّْ

٩٥٧ ـ وَصَحَّحُوا (فِعَلَةً)، وَفِي (فِعَلْ) وَجْهَانِ، وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَ(الْحِيَلْ)

٩٥٨ ـ وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا ٱنْقَلَبْ كَ(الْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ) وَوَجَبْ

٩٥٩ ـ إِبدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ وَيَا كَـ(مُوقِنٍ) بِذَا لَهَا ٱعْتُرِفْ

٩٦٠ ـ وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ: (هِيمٌ) عِنْدَ جَمْعِ (أَهْيَمَا)

٩٦١ ـ وَوَاوًا ٱثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ ٱوْ مِنْ قَبْلِ تَا

٩٦٢ ـ كَتَاءِ بَانٍ مِنْ (رَمَى) كَ(مَقْدُرَهْ) كَـذَا إِذَا كَـ(سَبُعَانَ) صَيَّرَهْ

٩٦٣ ـ وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِـ(فُعْلَى) وَصْفَا فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

٩٦٤ ـ مِنْ لَامِ (فَعْلَى) ٱسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ يَاءٍ كَ(تَقْوَى) غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلْ

٩٦٥ ـ بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ (فُعْلَى) وَصْفَا وَكَوْنُ (قُصْوَى) نَادِرًا لَا يَخْفَى

٩٦٦ ـ إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَٱتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

٩٦٧ ـ فَيَاءً الْوَاوَ ٱقْلِبَنَّ مُدْغِمَا وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

٩٦٨ ـ مِنْ وَاوٍ ٱوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ أَلِفًا ٱبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

٩٦٩ ـ إِنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإِنْ سُكِّنَ كَفّْ إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ، وَهْيَ لَا يُكَفّْ

٩٧٠ ـ إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

٩٧١ ـ وَصَحَّ عَيْنُ (فَعَلٍ) وَ(فَعِلَا) ذَا (أَفْعَلٍ) كَـ(أَغْيَدٍ) وَ(أَحْوَلَا)

٩٧٢ ـ وَإِنْ يَبِنْ (تَفَاعُلٌ) مِنِ (ٱفْتَعَلْ) وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّْ

٩٧٣ ـ وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الْإِعْلَالُ اسْتُحِقّْ صُحِّحَ أَوَّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّْ

٩٧٤ ـ وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الِاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

٩٧٥ ـ وَقَبْلَ بَا ٱقْلِبْ مِيمًا النُّونَ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَ(مَنْ بَتَّ ٱنْبِذَا)

٩٧٦ ـ لِسَاكِنٍ صَحَّ ٱنْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَـ(أَبِنْ)
٩٧٧ ـ مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ، وَلَا كَـ(ٱبْيَضَّ) أَوْ (أَهْوَى) بِلَامٍ عُلِّلَا
٩٧٨ ـ ومِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْإِعْلَالِ ٱسْمُ ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمُ
٩٧٩ ـ وَ(مِفْعَلٌ) صُحِّحَ كَالْـ(مِفْعَالِ) وَأَلِفَ (الْإِفْعَالِ) وَ(ٱسْتِفْعَالِ)
٩٨٠ ـ أَزِلْ لِذَا الْإِعْلَالِ، وَالتَّا ٱلْزَمْ عِوَضْ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ
٩٨١ ـ وَمَا لِـ(إِفْعَالٍ) مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ نَقْلٍ فَـ(مَفْعُولٌ) بِهِ أَيْضًا قَمِنْ
٩٨٢ ـ نَحْوُ: (مَبِيعٍ) وَ(مَصُونٍ)، وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَا ٱشْتَهَرْ
٩٨٣ ـ وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ: (عَدَا) وَأَعْلِلِ ٱنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجْوَدَا
٩٨٤ ـ كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا (الْفُعُولُ) مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ ٱوْ فَرْدٍ يَعِنّ
٩٨٥ ـ وَشَاعَ نَحْوُ: (نُيَّم) فِي (نُوَّم) وَنَحْوُ: (نُيَّام) شُذُوذُهُ نُمِي
٩٨٦ ـ ذُو اللِّينِ فَا تَا فِي (ٱفْتِعَالٍ) أُبْدِلَا وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ: (ٱئتَكَلَا)
٩٨٧ ـ طَا تَا (ٱفْتِعَالٍ) رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ فِي (ٱدَّانَ) وَ(ٱزْدَدْ) وَ(ٱدَّكِرْ) دَالًا بَقِي
٩٨٨ ـ فَا أَمْرٍ ٱوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَـ(وَعَدْ) إِحْذِفْ، وَفِي كَـ(عِدَةٍ) ذَاكَ ٱطَّرَدْ
٩٨٩ ـ وَحَذْفُ هَمْزِ (أَفْعَلَ) ٱسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ
٩٩٠ ـ (ظِلْتُ) وَ(ظَلْتُ) فِي (ظَلِلْتُ) ٱسْتُعمِلَا وَ(قِرْنَ) فِي (ٱقْرِرْنَ) وَ(قَرْنَ) نُقِلَا
٩٩١ ـ أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كِلْمَةٍ ٱدْغِمْ لَا كَمِثْلِ: (صُفَفِ)
٩٩٢ ـ وَ(ذُلُلٍ)، وَ(كِلَلٍ)، وَ(لَبَبِ) وَلَا كَـ(جُسَّسٍ)، وَلَا كَـ(ٱخْصُصَ ٱبِي)
٩٩٣ ـ وَلَا كَـ(هَيْلَلَ)، وَشَذَّ فِي (أَلِلْ) وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ
٩٩٤ ـ وَ(حَيِيَ) ٱفْكُكْ وَٱدَّغِمْ دُونَ حَذَرْ كَذَاكَ نَحْوُ: (تَتَجَلَّى) وَ(ٱسْتَتَرْ)
٩٩٥ ـ وَمَا بِتَاءَيْنِ ٱبْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى تَا كَـ(تَبَيَّنُ الْعِبَرْ)
٩٩٦ ـ وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ ٱقْتَرَنْ
٩٩٧ ـ نَحْوُ: (حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ)، وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي
٩٩٨ ـ وَفُكَّ (أَفْعِلْ) فِي التَّعَجُّبِ ٱلْتُزِمْ وَٱلْتُزِمَ الْإِدْغَامُ أَيْضًا فِي (هَلُمّْ)

٩٩٩ ـ وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ ٱشْتَمَلْ

١٠٠٠ ـ أَحْصَىٰ مِنَ (الْكَافِيَةِ) (الْخُلَاصَهْ) كَمَا ٱقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ

١٠٠١ ـ فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا

١٠٠٢ ـ وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخِيَرَهْ

التَّـعَـجُّـبُ

صيغتا التعجب

٤٧٤ ـ بِ(أَفْعَلَ) ٱنْطِقْ بَعْدَ (مَا) تَعَجُّبَا   أَوْ جِئْ بِ(أَفْعِلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِ(بَا)
٤٧٥ ـ وَتِلْوَ (أَفْعَلَ) ٱنْصِبَنَّهُ كَـ(مَا   أَوْفَى خَلِيلَيْنَا، وَأَصْدِقْ بِهِمَا)

تعريف التعجب

التعجب: انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه[1].

---

(١) يقول بعض النحاة: إن التعجب مستحيل في حق الله تعالى؛ لأنه لا يخفى عليه شيء، وإنه ينبغي صرف التعجب في نصوص القرآن أو السنة للمخاطب، وهذا فيه نظر.
والصواب إثبات التعجب لله تعالى على ما يليق بجلاله، فإن التعجب نوعان:
١ ـ أن يكون صادراً عن خفاء الأسباب على المتعجب، فيدهش له، ويستعظمه، ويتعجب منه، وهذا مستحيل على الله تعالى؛ لأن الله لا يخفى عليه شيء.
٢ ـ أن يكون سببه خروج الشيء عن نظائره، أو عما ينبغي أن يكون عليه مع علم المتعجب، وهذا هو الثابت في حق الله تعالى. وقد دلت النصوص على ثبوته، قال تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [الصافات: ١٢] بضم التاء للفاعل، وهي قراءة حمزة والكسائي من السبعة.. وعلى هذه القراءة فالآية من آيات الصفات، وقال تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴿١٧﴾﴾ [عبس: ١٧]، وقال تعالى: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، وقال تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]. قال ابن أبي عاصم في كتابه («السنة» ١/ ٢٤٩): (باب في تعجب ربنا من بعض ما يصنع عباده مما يتقرب به إليه). وذكر حديث: «عجب ربنا تبارك وتعالى من رجلين: رجل قام من فراشه ولحافه... الحديث» وهو حديث حسن.
وحديث: «عجب ربك من راعي الغنم في رأس الشظية من الجبل يؤذن ويقيم»، وإسناده جيد.
وعلى هذا فتعريف النحاة للتعجب خاص بالنوع الأول المتعلق بالآدميين، كما نص على هذا الزجاج في «معاني القرآن وإعرابه» (٤/ ٢٩٩)، وأما اعتبار القاعدة النحوية هي المنطلق والأساس، ثم تؤول النصوص بما يتمشى معها من أن التعجب مصروف للمخاطبين فغير صحيح. انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٦/ ١٢٣)؛ و«أضواء البيان» للشنقيطي (٦/ ٦٨٠). وانظر: «شرح لمعة الاعتقاد» لابن عثيمين ص(٣٤، ٣٥).

والمراد بالانفعال: تأثر النفس عند الشعور بالأمر المذكور، وهو نوعان:

١ ـ نوع لا ضابط له، وإنما يعرف بالقرينة؛ كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَـٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، فـ(كيف) اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال، وهي تفيد التعجب.

وقوله ﷺ لأبي هريرة رضي الله عنه: «**سبحانَ الله إن المسلم لا يَنْجُسُ**»[(١)]، فـ(سبحان) اسم مصدر، منصوب بفعل محذوف، وهو تعجب من اعتقاد أبي هريرة رضي الله عنه التنجس بالجنابة.

وقولهم: لله دره فارساً، فـ(فارساً) تمييز منصوب، قصد به التعجب.

٢ ـ نوع قياسي، وله صيغتان وضعتا لإنشائه؛ إحداهما: ما أفعله، والثانية: أفعل به.

إعراب الصيغة الأولى

فالأولى، نحو: ما أوسعَ الحديقةَ!، فـ(ما) تعجبية، اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وهي نكرة تامة، ومعنى: (نكرة) أنها بمعنى: (شيء) أيّ شيء، ومعنى (تامة): أنها لا تحتاج إلا للخبر، فلا تحتاج لنعت أو غيره من القيود.

وسوغ الابتداء بها تضمنها معنى التعجب، فصارت بمعنى: (شيء عظيم) و(أوسع) فعل ماضٍ مبني على الفتح، بدليل لزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، نحو: ما أفقرني إلى عفو الله، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو) يعود على (ما)، و(الحديقة) مفعول به منصوب، والجملة خبر المبتدأ (ما).

إعراب الصيغة الثانية

والصيغة الثانية، نحو: أَقْبِحْ بالبخل! وهي بمعنى: ما أقبحه، فمدلول الصيغتين من حيث التعجب واحد، فـ(أقبح) فعل ماضٍ جاء على

---

(١) الحديث متفق عليه. انظر: «فتح الباري» (١/ ٣٩٠).

صورة الأمر، مبني على فتح مقدر، لمجيئه على هذه الصورة، وأصله: أَفْعَلَ بصيغة الماضي، وهمزته للصيرورة؛ أي: أقبح البخل؛ أي: صار ذا قبح؛ كقولهم: أبقلت الأرض؛ أي: صارت ذات بقل، وهو النبات، وأثمرت الشجرة؛ أي: صارت ذات ثمرة، فغُيِّر اللفظ من صورة الماضي إلى الأمر، لقصد التعجب، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل، فـ(الباء) زائدة، و(البخل) فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد(١).

وهذا معنى **قوله**: (بأفعل انطق بعد ما... إلخ) أي: انطق بصيغة (أفْعَلَ) لأجل التعجب، بشرط أن تكون بعد كلمة (ما)، وإن شئت فجئ بصيغة أخرى، هي (أفْعِل)، وبعدها المتعجب منه مجروراً بالباء.

ثم ذكر أن المتعجب منه بعد الصيغة الأولى يكون منصوباً على أنه مفعول به، ثم مثَّل للصيغتين.

❊ ❊ ❊

حذف المتعجب منه

٤٧٦ ـ وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ ٱسْتَبِحْ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

يجوز حذف المتعجب منه إذا دلَّ عليه دليل، والمراد به: الاسم المنصوب بعد (أفْعَلَ)، والمجرور بالباء بعد (أفْعِل).

فمثال الأول قول الشاعر:

أَرَىٰ أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو وما كَانَ أَصْبَرَا(٢)

---

(١) هذا الإعراب للصيغة الثانية هو المشهور، وذهب جماعة من النحاة إلى الإعراب الآتي: (أقبح)، فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت) يعود على مصدر الفعل المذكور وهو (القبح)، (بالبخل) جار ومجرور متعلقان بالفعل، ويكون المعنى الملحوظ: يا قبح أقبح بالبخل؛ أي: لازمه ولا تفارقه. وهذا الإعراب أيسر من الأول، فالأخذ به حسن.

(٢) أم عمرو: المراد به عمرو بن قميئة اليشكري، صاحب امرئ القيس ـ الشاعر ـ في سفره إلى قيصر الروم. =

فحذف الشاعر المتعجب منه، والتقدير: وما كان أصبرها.

ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] والتقدير ـ والله أعلم ـ وأبصر بهم، فحذف (بهم) لدلالة ما قبله عليه.

وهذا معنى **قوله**: (وحذف ما منه تعجبت استبح... إلخ) أي: استبح حذف المتعجب منه، بشرط أن يكون معناه واضحاً بعد الحذف.

وقوله: (يضح) بكسر الضاد المعجمة، مضارع وَضَحَ يَضِحُ، بمعنى: يتضح.

* * *

جمود صيغتي التعجب

٤٧٧ ـ وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

يعني أن فعلي التعجب وهما (ما أفعله) و(أفعل به) غير متصرفين فلا يستعمل منهما مضارع ولا غيره، بل يلزم (ما أفعل) لفظ الماضي ويلزم (أفْعِل) لفظ الأمر.

وكلا الصيغتين فعلهما متصرف في الأصل، ولكن بسبب استعمالهما في التعجب فقدا التصرف.

ومعنى **قوله**: (قدماً) أي: لزما منع التصرف في قديم الزمان، إشارة إلى أن ذلك مما لا خلاف فيه، وهو منصوب على الظرفية.

* * *

شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب

٤٧٨ ـ وَصُغْهُمَا مِنْ: ذِي ثَلَاثٍ، صُرِّفَا قَابِلِ فَضْلٍ، تَمَّ، غَيْرِ ذِي انْتِفَا

٤٧٩ ـ وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي (أَشْهَلَا) وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ (فُعِلَا)

يشترط في الفعل الذي يصاغ منه فعلا التعجب سبعة شروط:

الأول: أن يكون ثلاثيّاً، فلا يبنيان مما زاد على ثلاثة أحرف، مثل: دحرج وانطلق واستخرج.

= إعرابه: أم عمرو: مفعول أرى البصرية، وجملة (دمعها قد تحدرا) من المبتدأ والخبر في محل نصب حال، بكاءً: مفعول لأجله، و(كان) زائدة.

الثاني: أن يكون متصرفاً، فلا يبنيان من فعل جامد غير متصرف، مثل: نعم وبئس وعسى وغيرها.

الثالث: أن يكون معناه قابلاً للتفاوت؛ أي: التفاضل والزيادة، ليتحقق معنى التعجب، فلا يصاغان من فعل لا يقبل المفاضلة، نحو: فني ومات، إلا إن أريد وصف زائد عليه، فيقال في نحو: مات عصام: ما أفجع موته، وأفجع بموته.

الرابع: أن يكون الفعل تامّاً (أي: ليس ناقصاً) فلا يبنيان من (كان وكاد) وأخواتهما.

الخامس: أن يكون مثبتاً، فلا يصاغان من فعل منفي، سواء كان النفي ملازماً له، نحو: ما عاج[١] الدواء؛ أي: ما نفع، أو كان غير ملازم، نحو: ما حضر الغائب.

السادس: ألا يكون الوصف من هذا الفعل على وزن (أفعل) وموضع ذلك كل ما دل على عيب أو لون أو حلية أو شيء فطري، نحو: عَرِجَ فهو أعرج، وخَضِرَ فهو أخضر، وحَوِرَ فهو أحور.

وعللوا لذلك بخشية التباس أفعل التفضيل بالوصف منه، فإن كلّاً منهما على وزن (أفعل)، فمنعوا التفضيل والتعجب، لاشتراكهما في أمور كثيرة، ولأن هذه المعاني تشبه الخلقة الثابتة التي لا تفاوت فيها.

والصواب الأخذ برأي بعض الكوفيين القائلين بالجواز:

١ ـ لورود السماع في باب أفعل التفضيل[٢]؛ كقولهم: أسود من حَلَكِ الغراب، وأبيض من اللبن، فلماذا يحكم بالشذوذ؟

٢ ـ شدة الحاجة في عصرنا إلى التعجب من هذه الأشياء بسبب ما كشفه العلم الحديث من التفاوت في باب الألوان والعاهات.

---

(١) مضارعه: يعيج، أما عاج يعوج، فمعناه: مال يميل، وهو يأتي في النفي والإثبات.

(٢) انظر: باب أفعل التفضيل، وقد ورد في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عند البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفة الحوض (أبيض من اللبن، وأحلى من العسل).

الشرط السابع: أن يكون مبنيّاً للمعلوم، فلا يصاغان من فعل مبني لما لم يُسَمَّ فاعله، وهو الفعل المبني للمجهول، مثل: عُرِفَ، عُلِمَ، لئلا يلتبس بالمبني للمعلوم، فلا تقول: ما أضرب زيداً، من: ضُرِبَ، لئلا يلتبس بالتعجب من ضَرْبٍ أوقعه.

فإن أمن اللبس بأن كان الفعل ملازماً للبناء للمجهول جاز ذلك وقد سمع من كلامهم: ما أشغله! وما أعناه بحاجتك! فيصح: ما أزهى الطاووس! وما أهزل المريض! من شُغل، وعُني، وزُهي، وهُزل.

وإلى هذه الشروط أشار **بقوله**: (وصغهما من ذي ثلاث... إلخ) أي: صغ فعلي التعجب من صاحب الحروف الثلاثة، (وهو الماضي الثلاثي) المتصرف، القابل للمفاضَلة، التام، غير المنفي، والذي صفته المشبهة ليست مثل (أشهل) أي: على وزن (أفعل)، وغير مبني على صيغة (فُعِل) وهو المبني للمجهول، و(أشهل) وصف من: شَهِل الرجل فهو أشهل، والمرأة شهلاء، والشُّهلة: بضم الشين: قلة سواد الحدقة حتى تكون كأنها حمراء.

* * *

طريقة التعجب مما فقد بعض الشروط

٤٨٠ ـ وَ(أَشْدِدَ) أَوْ (أَشَدَّ) أَوْ شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا

٤٨١ ـ وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ وبَعْدَ (أَفْعِلْ) جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ

تقدم أنه لا يتعجب من الفعل مباشرة إلا إذا تحققت فيه سبعة شروط، فإن تخلف شرط منها فإنه يتوصل إلى التعجب بأشد ونحوها أو بأشدد ونحوها، على التفصيل الآتي:

١ ـ إذا كان الفعل غير ثلاثي أو ناقصاً أو كان الوصف منه على (أفعل) فإننا نتوصل إلى التعجب منه بواسطة (ما أشد أو أشدد) ونحوهما، ونأتي بعد ذلك بمصدر ذلك الفعل صريحاً أو مؤولاً، ويكون منصوباً على المفعولية، بعد (أشد) ونحوه، ومجروراً بعد (أشدد) ونحوه، نحو: ما أشد انطلاق خالد! وأشدد بانطلاقه! ما أصعب كون الدواء مراً! ما أشد خضرة الزرع! فـ(ما) مبتدأ و(أشد) فعل ماضٍ

والفاعل ضمير مستتر يعود على (ما)، كما تقدم، (انطلاق) مفعول به و(خالد) مضاف إليه، والجملة خبر المبتدأ و(أشدد) فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر، أو فعل أمر، (بانطلاقه): الباء حرف جر زائد و(انطلاق) فاعل، أو الفاعل ضمير مستتر على ما تقدم في إعراب الصيغة.

٢ ـ إن كان الفعل مبنيّاً للمجهول أو منفيّاً فإنه يتوصل إلى التعجب منه بالواسطة المذكورة، ويؤتى بمصدر الفعل مؤولاً، نحو: ما أحسن أن يُبذل المال في الخير! ما أضرَّ ألا يصدق البائع! فـ(أن يبذل) في تأويل مصدر مفعول لـ(أحسن) و(ألا يصدق) في تأويل مصدر منفي بـ(لا) مفعول (أضر) والتقدير: ما أضر عدم صدق البائع.

٣ ـ لا يتعجب من الفعل الجامد ولا من الذي لا يتفاوت معناه مطلقاً لا بواسطة ولا مباشرة؛ لأن الجامد لا مصدر له، والذي لا يتفاوت معناه ليس قابلاً للتفاضل، فلا يتحقق معنى التعجب.

وهذا معنى **قوله**: (وأشدد ٱو أشد أو شبههما... إلخ) أي: إن صيغة (أشدد) وصيغة (أشدَّ) أو شبههما، مثل: أكبر وأكثر وأعظم، تخلف الصيغة التي لا يمكن صوغها مباشرة من الفعل الذي عدم بعض الشروط، ثم بيَّن أن مصدر الفعل العادم للشروط ينصب بعد الصيغة الجديدة على أنه مفعول به، بعد ما كان على وزن (أفْعَلَ)، ويجر بالباء بعد ما كان على وزن (أفْعِل).

وقوله: (وأَشْدِدَ ٱوْ أَشَدَّ) يقرأ بنقل حركة همزة (أو) إلى الدال قبلها محافظة على وزن الشعر.

وقوله: (بعدُ) ظرف مبني على الضم؛ أي: بعد الصيغة الجديدة التي جئنا بها.

* * *

لا يقاس على ما خالف القاعدة

٤٨٢ ـ وَبِالنُّدُورِ ٱحْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ ... وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ

أي: إذا جاء بناء صيغتي التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط

فهو محكوم عليه بالندور (أي: القلة القليلة جدّاً) ولا يقاس على ما نقل عن العرب؛ كقولهم: ما أخصره! من (اختُصر) فبنوا أفعل مباشرة من فعل زائد على ثلاثة أحرف، وهو ـ أيضاً ـ مبني للمجهول، وكقولهم: ما أحمقه! فبنوه من فعلٍ الوصفُ منه على أفعل، نحو: حمِق فهو أحمق.

* * *

تأخير معمول فعل التعجب ووجوب وصله بعامله

٤٨٣ ـ وَفِعْلُ هٰذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ، وَوَصْلَهُ بِهِ ٱلْزَمَا

٤٨٤ ـ وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّْ مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرّْ

تقدم أن فعلي التعجب جامدان، وقد ترتب على ذلك حكمان:

الأول: أن المعمول في هذا الباب لا يجوز أن يتقدم على الفعل، والمراد بالمعمول: المتعجب منه، وهو المنصوب بعد (أفْعَل)، والمجرور بعد (أفْعِل)، فلا تقول: الربيعَ ما أجمل، تريد: ما أجمل الربيعَ!، ولا بالربيع أجْمِل، تريد: أجمل بالربيع!

الثاني: أنه لا يجوز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بفاصل، فلا تقول: ما أحسن الكتاب معطيك، تريد: ما أحسن معطيك الكتَاب! لأن هذا الفاصل أجنبي من فعل التعجب؛ لأنه ليس معمولاً له، بل هو معمول لمفعوله.

ويجوز الفصل بالظرف والجار والمجرور ـ على القول الراجح ـ بشرط أن يكون كل منهما متعلقاً بفعل التعجب، لوروده عن العرب، ولأنه يتوسع فيهما، فمن شواهده مع (أفْعَل) قول عمرو بن معدي كرب: لله در بني سُليم ما أحسن في الهيجاء لقاءَها، وأكثر في اللَّزْبَات[١] عطاءَها، وأثبت في المكرمات بقاءَها! فوقع الفصل بالجار والمجرور في ثلاثة مواضع، وهو متعلق بفعل التعجب.

(١) اللزبات: بفتح اللام وسكون المعجمة: جمع لَزْبة، وهي الشدة والقحط.

ومن شواهده مع (أفعل به) قول الشاعر:

وَقَالَ نَبِيُّ الـمُسْلِمِيْنَ تَقَدَّمُوا وأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ المُقَدَّمَا

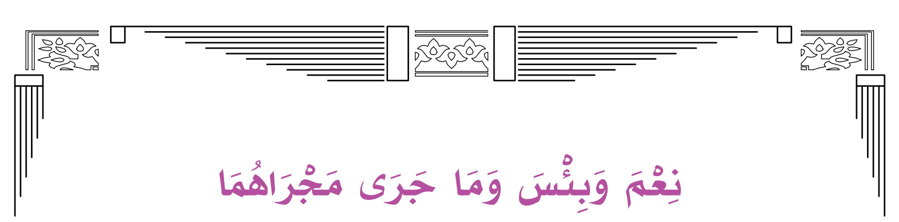
فقد فصل الشاعر بالجار والمجرور (إلينا) بين فعل التعجب الذي هو (أحبب) وفاعله الذي هو المصدر المنسبك من الحرف المصدري ومعموله، وأصل الكلام: وأحبب إلينا بكونك المقدمَا، والألف للإطلاق.

فإن كان الظرف والجار والمجرور متعلقاً بمعمول فعل التعجب لم يصح الفصل به، فلا تقول: ما أحسن عند الغضب الحلم، تريد: ما أحسن الحلم عند الغضب.

وهذا معنى **قوله**: (وفعل هذا الباب لن يقدما معموله... إلخ) أي: إن معمول الفعل في هذا الباب لا يتقدم على فعله، والزم وصل المعمول بفعله، بحيث لا يفصل بينهما فاصل.

ثم أشار إلى أن الفصل بالظرف أو بالجار والمجرور مستعمل في كلام العرب نثراً وشعراً، مما يدل على جوازه، والخلاف بين النحاة في حكم القياس عليه ثابت، والصحيح جواز القياس عليه، كما تقدم.



نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

نعم وبئس فعلان جامدان

٤٨٥ ـ فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ: (نِعْمَ) وَ(بِئْسَ) رَافِعَانِ ٱسْمَيْنِ

٤٨٦ ـ مُقَارِنَيْ (أَلْ)، أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا كَـ(نِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا)

٤٨٧ ـ وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهْ مُمَيِّزٌ كَـ(نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ)

نعم وبئس من الأفعال الدالة على المدح العام والذم العام الذي لا يُقْصَرُ على شيء معين، وكل منهما فعل ماضٍ جامد، ملازم للماضي، لا بد له من فاعل، ولكنهما تجردا من الدلالة على الزمن بعد أن تكونت منهما ومن فاعلهما جملة إنشائية غير طلبية.

أنواع فاعل «نعم وبئس»

وفاعلهما أربعة أنواع:

الأول: أن يكون مقترناً بـ (أل) الجنسية أو العهدية[1]، نحو: نعم الخلقُ الصدقُ، وبئس الخلقُ الكذبُ، قال تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠]، فـ(نعم) فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح، (المولى) فاعل (نعم) مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر.

الثاني: أن يكون مضافاً لما فيه أل، نحو: نعم قائدُ المسلمين خالدٌ، وبئس رجلُ القوم أبو جهل، قال تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿وَبِئْسَ مَثْوَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [آل عمران: ١٥١].

---

(١) (أل) الجنسية هي التي تفيد الاستغراق والشمول ـ كما تقدم في باب «المعرف بـ(أل)» فإذا كانت (أل) هنا للجنس فمعنى هذا أنك مدحت الجنس كله ثم خصصت الصدق ـ كما في المثال ـ بالذكر، فتكون قد مدحته مرتين. وقيل: هي للجنس مجازاً، فكأنك جعلت الممدوح بمنزلة الجنس كله للمبالغة في المدح، أما إذا كانت للعهد فالمراد العهد الذهني؛ لأن مدخولها فرد مبهم، ثم فسر هذا الفرد ـ بالصدق ـ تفخيماً لقصد المدح.

الثالث: أن يكون مضافاً إلى المضاف لما فيه (أل) نحو: نعم حافظُ كتابِ الله، وبئس مهملُ أوامرِ القرآن، وهذا لم يذكره ابن مالك.

الرابع: أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً، وبعده نكرة تفسر ما في هذا الضمير من الإبهام، نحو: نعم صديقاً الكتاب، بئس خُلقاً خلف الوعد، قال تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]، فـ(بئس) فعل ماضٍ جامد لإنشاء الذم، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو) و(بدلاً) تمييز.

وهذا معنى **قوله**: (فعلان غير متصرفين... إلخ) أي: إن (نعم) و(بئس) فعلان جامدان، لا يتصرفان، فليس لهما مضارع ولا أمر، ولا بقية المشتقات.

وهما يرفعان اسمين على الفاعلية، مقترنين بـ(أل)، أو مضافين للمقترن بها، أو ضميراً يفسره (مميّز) أي: تمييز، وقد مثَّل للمضاف لما فيه أل، والضمير المستتر.

* * *

اجتماع التمييز والفاعل الظاهر

٤٨٨ ـ وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ ٱشْتَهَرْ

تقدم أن فاعل (نعم) قد يكون ضميراً مستتراً مفسَّراً بتمييز، نحو: نعم خلقاً الصدق، وعلى هذا فيجوز الجمع بين التمييز والفاعل المضمر، وهذا لا خلاف فيه.

وإنما الخلاف في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، نحو: نعم الصديقُ صديقاً الكتابُ، وفي المسألة ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لا يجوز؛ لأن التمييز لرفع الإبهام، ولا إبهام مع ظهور الفاعل، قالوا: وما ورد من ذلك فهو حال مؤكدة، أو ضرورة.

الثاني: أنه يجوز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز، وهذا هو الصحيح، لوروده عن العرب نثراً وشعراً، فمن النثر قول الحارث بن عباد لما بلغه قتل ابنه في حرب البسوس: (نعم القتيل قتيلاً أصلح بين

بكر وتغلب)، فجمع بين الفاعل الظاهر (القتيل) والتمييز (قتيلاً)، ومن الشعر قول الشاعر:

تَـزَوَّدْ مِـثْـلَ زَادِ أَبِـيْـكَ فِـيْـنَـا   فَـنِـعْـمَ الـزَّادُ زَادُ أَبِـيْـكَ زادَا[١]

فجمع بين الفاعل الظاهر، وهو قوله: (الزاد)، والتمييز وهو قوله: (زاداً).

ولا يلزم أن يكون التمييز لرفع الإبهام، فقد يكون للتوكيد؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِـدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، فـ(شهراً) تمييز مؤكد لقوله سبحانه: ﴿إِنَّ عِـدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾ كقولك: عندي من الرجال عشرون رجلاً، ومن ذلك قول أبي طالب:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِيْنَ مُحَمَّدٍ   مِنْ خَيْـرِ أَدْيَانِ الـبَـرِيَّـةِ دِيـنَـا

فـ(ديناً) تمييز مؤكد لما سبقه، ولو حذف لفهم معناه مما بقي من الكلام.

وإذا كانت الشواهد على الجواز كثيرة فلا حاجة إلى التأويل الذي لجأ إليه المانعون.

القول الثالث: إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما، نحو: نعم الرجل فارساً خالد، وإلا فلا، نحو: نعم الصديق صديقاً الكتاب.

* * *

إعراب (ما) الواقعة بعد (نعم)

٤٨٩ ـ وَ(مَا) مُـمَـيِّـزٌ، وَقِـيـلَ: فَـاعِـلُ   فِي نَحْوِ: (نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ)

تقع (ما) بعد (نعم) و(بئس) فتقول: (نعم ما) أو (نعمّا)، بالإدغام وعدمه.

وهي إما أن يقع بعدها جملة، نحو: نعم ما تسعى إليه الكسب

---

(١) القائل هو جرير يمدح عمر بن عبد العزيز رحمه الله، والمراد بالزاد هنا: العيشة الطيبة والسيرة الحميدة، وهو في الأصل الطعام الذي يعد للسفر.
إعرابه: (مثل): مفعول به منصوب. (فينا) متعلق بالفعل قبله، والباقي واضح.

الحلال، قال تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟﴾ [البقرة: ٩٠] أو يقع بعدها مفرد؛ كقوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١].

وقد اختلف في إعراب (ما) على أقوال عديدة، فقال قوم: هي نكرة في محل نصب على التمييز، وما بعدها صفة، والفاعل ضمير مستتر، وقيل: هي الفاعل، وهي اسم موصول إن كان بعدها جملة، وتكون هي الصلة، والمخصوص محذوف، وإن كان بعدها مفرد فهي معرفة تامة وهي الفاعل، وما بعدها هو المخصوص، وهذا هو الذي أميل إليه؛ لأنه أقرب إلى المعنى، وأبعد عن التأويل.

وإعراب الآية الأولى: (بئسما) بئس: فعل ماضٍ لإنشاء الذم، و(ما) اسم موصول فاعل، وجملة (اشتروا) صلة الموصول، (أن يكفروا) في تأول مصدر مبتدأ ـ وهو المخصوص بالذم ـ والجملة قبله خبر.

وإعراب الآية الثانية: (نعما) نعم: فعل ماضٍ لإنشاء المدح، و(ما) المدغمة في (ميم نعم) فاعل، وهي معرفة تامة بمعنى: (الشيء) و(هي) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ مؤخر ـ وهو المخصوص بالمدح ـ والجملة قبله خبره.

* * *

إعراب المخصوص وحكم حذفه

٤٩٠ ـ وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا ... أَوْ خَبَرَ ٱسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

٤٩١ ـ وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى ... كَ(الْعِلْمُ نِعْمَ ٱلْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى)

يذكر بعد (نعم) و(بئس) وفاعلهما اسم مرفوع، هو المخصوص بالمدح أو الذم، وعلامته أمران:

الأول: أنه أخص من الفاعل، لا مساوٍ له ولا أعم، ليحصل التفصيل بعد الإجمال، فيكون أوقع في النفس، ولذا وجب تأخيره.

الثاني: أن يصلح لجعله مبتدأ وجعل الفعل والفاعل خبراً عنه.

مثاله: نعم الخلقُ الصدقُ، وبئس الخلقُ الكذبُ، وفي إعرابه أوجه:

الأول: أنه مبتدأ والجملة قبله خبر عنه، وهذا الإعراب أيسر الأعاريب لسلامته من الحذف.

الثاني: أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو الصدق، وهو الكذب.

الثالث: أنه بدل من الفاعل، بدل كل من كل، وهذا ذكره الأشموني عن ابن كيسان[(١)]، وهو وجيه جدّاً لا يقوم على حذف ولا على تقديم ولا تأخير، كما في الوجهين قبله.

ويجوز حذف المخصوص إذا تقدم في الكلام ما يدل عليه بعد حذفه ويغني عن ذكره متأخراً؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤] أي: نعم العبد أيوب، فحذف المخصوص بالمدح ـ وهو أيوب ـ لدلالة ما قبله عليه.

وهذا معنى **قوله**: (ويذكر المخصوص بعدُ مبتدا... إلخ) أي: يذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد الفاعل ـ ويعرب مبتدأ، أو خبراً لمبتدأ محذوف واجب الحذف.

ثم ذكر أنه إن تقدم في الكلام ما يشعر بالمخصوص ويدل عليه، كفى عن ذكره، ثم ذكر المثال: العلم نعم المقتنى والمقتفى، فالمخصوص قد تقدم، فصار في الظاهر هو المُشْعِرُ، والأصل: نعم المقتنى والمقتفى العلم، فأغنى عن ذكر المخصوص مرة أخرى، منعاً للتكرار الذي لا فائدة منه هنا، و(المقتنى) أي: المكتسب الذي يحرص الناس على ادخاره والاحتفاظ به و(المقتفى) أي: المتبع الذي تراعى أحكامه.

* * *

ما يجري مجرى «نعم وبئس» في إفادة المدح والذم

٤٩٢ ـ وَٱجْعَلْ كَ(بِئْسَ): (سَاءَ)،وَٱجْعَلْ (فَعُلَا) مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَـ(نِعْمَ) مُسْجَلَا

لما فرغ ابن مالك رحمه الله من أحكام (نعم ـ بئس) شرع في بيان ما جرى مجراهما.

(١) «شرح الأشموني» ومعه حاشية الصبان (٣/ ٣٧).

فيستعمل في الذم (ساء) استعمال (بئس) وتأخذ أحكامها، نحو: ساء الرجل أبو جهل، قال تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٧]، فـ(ساء) فعل ماضٍ جامد لإنشاء الذم، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو)، (مثلاً) تمييز منصوب، وهو مفسر لفاعل (ساء)، (القوم) مبتدأ مؤخر، وهو المخصوص بالذم، والجملة قبله خبر مقدم، (الذين) نعت لـ(القوم).

ومما يجري مجرى (نعم وبئس) في الدلالة على المدح والذم كل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه، فيجوز استعماله على وزن (فَعُل) بضم العين، إما بالأصالة، مثل: شرُف وكرُم وحَسُن، أو بالتحويل، كفهِم وجَهِل وَبَرَعَ فيصير: فَهُم وجَهُل وبَرُع[1].

تقول: شَرُف الرجلُ خالدٌ، ولَؤُم رجلاً عصامٌ، قال تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]، فـ(كبُر) فعل ماضٍ لإنشاء الذم، و(التاء) للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هي) يفسره التمييز، (كلمة) تمييز منصوب.

وهو بهذه الصياغة يأخذ أحكام (نعم وبئس) من الجمود، فلا مضارع له، ولا أمر، ولا غيرها من المشتقات، كما يأخذ الأحكام المتقدمة للفاعل، والمخصوص، مع الانفراد في بعض الأحكام، ومنها:

١ ـ أن هذا النوع من الأفعال يفيد المدح الخاص به، والذم الخاص، مع المعنى الأصلي للفعل، والإشعار بالتعجب، ففي مثل: عَدَل الحاكم، تقول: عَدُل الحاكم، فيفيد هذا التركيب الجديد المعنى

(١) يرى بعض النحاة أنه لا يجوز تحويل هذه الأفعال وما شابهها إلى (فَعُل) بضم العين؛ لأن هذا التحويل غير مسموع. والحق الجواز لوروده عن بعض القبائل العربية على ما نقله الخضري في «حاشيته» (٢/ ٤٥) عن السيوطي. وقد مثل ابن مالك بهذه الأفعال في شرحه على «الكافية» (٢/ ١١١٥)؛ وابنه في شرحه على «الألفية» ص(٤٧٤).

اللغوي للفعل ومدح الحاكم بالعدل فقط، مع التعجب، وإعرابه: (عَدُل): فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح الخاص، (الحاكم) فاعل مرفوع بالضمة.

٢ ـ صحة وقوع فاعل هذا الفعل خالياً من (أل) ومما يشترط في فاعل (نعم)، فتقول: عَدُل عمر، شَرُف خالد، قال تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، فـ(حسن) فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح (أولئك) أولاء: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع فاعل، والكاف حرف خطاب (رفيقاً) تمييز منصوب.

وهذا معنى **قوله**: (واجعل كبئس ساء... إلخ) أي: اجعل (ساء)، مثل: (بئس) في معناها وأحكامها، (واجعل فَعُلا) من كل فعل ثلاثي، مثل: (نعم) في معناها وأحكامها من غير تقييد بحكم دون آخر، وليس غرضه (نعم) وحدها وإنما مثلها: (بئس)، والحق أن بينهما فروقاً، أشرنا إلى بعضها، والألف في **قوله**: (فَعُلا) للوزن، ومعنى: (مسجلا) أي: مطلقاً عن التقييد.

* * *

استعمال «حبذا ولا حبذا» وأحكامهما

٤٩٣ ـ وَمِثْلُ (نِعْمَ): (حَبَّذَا)، الْفَاعِلُ: (ذَا) ... وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: (لَا حَبَّذَا)

٤٩٤ ـ وَأَوْلِ (ذَا) الْمَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ، لَا ... تَعْدِلْ بِـ(ذَا)؛ فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

٤٩٥ ـ وَمَا سِوَى (ذَا) ٱرْفَعْ بِـ(حَبَّ)، أَوْ فَجُرّْ ... بِالْبَا، وَدُونَ (ذَا) انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ

مما يجري مجرى (نعم) و(بئس) في إفادة المدح والذم (حبذا) وهي للمدح العام، مع الإشعار بالحب والقرب من القلب، و(لا حبذا) وهي للذم العام، تقول: حبذا المحدث البخاري، لا حبذا الرجل أبو لهب.

وإعرابه: حَبّ، فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح، (ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل، (المحدث) هو المخصوص بالمدح، ويعرب مبتدأ، والجملة قبله خبر، أو خبر لمبتدأ محذوف،

على ما تقدم في إعراب المخصوص، إلا البدل فلا يصح هنا، ومثل هذا يقال في إعراب الصيغة الثانية، مع إعراب (لا) نافية.

وهذا المخصوص له حكمان:

الأول: أنه لا يصح تقدمه على الفاعل (ذا)، فلا تقول: حَبَّ خالد ذا، تريد: حبذا خالد.

الثاني: أن الفاعل (ذا) يلزم الإفراد والتذكير مهما كان أمر المخصوص من الإفراد أو التثنية أو الجمع أو التذكير أو التأنيث، تقول: حبذا الطبيب محمد، وحبذا الطبيبة فاطمة، حبذا الطبيبان المحمدان، حبذا الطبيبتان الفاطمتان، حبذا الطبيبون أو الأطباء المحمدون، حبذا الطبيبات الفاطمات.

وذلك لأن هذه الصيغة أشبهت المثل في كثرة الاستعمال، والأمثال لا تغير مطلقاً، ولا تخالف اللفظ الذي ورد عن العرب، مهما تعددت مواطن استعماله، فكذا ما أشبهها.

واعلم أن (حبّ) لها حالتان:

الأولى: أن يكون الفاعل هو كلمة (ذا)، وهذا هو الغالب، فيجب أمران:

الأول: فتح الحاء في (حَبَّ).

الثاني: أن يبقى الفاعل (ذا) على صورة الإفراد والتذكير، كما تقدم.

الحالة الثانية: أن يكون الفاعل اسماً آخر غير كلمة (ذا)، فيجوز رفعه على الفاعلية بكلمة (حَبَّ)، ويجوز جره بالباء الزائدة، تقول: حَبَّ الطبري مفسراً، أو حُبّ بالطبري مفسّراً.

وأصل (حَبّ) حَبُبَ، ثم أدغمت الباء في الباء، فصارت (حَبَّ) فهي من باب (فَعُل) المتقدم.

وأما حركة الحاء في هذه الحالة فيجوز ضمها وفتحها، فتقول: حَبَّ أهلُ الصدق، وحُبَّ أهلُ الصدق.

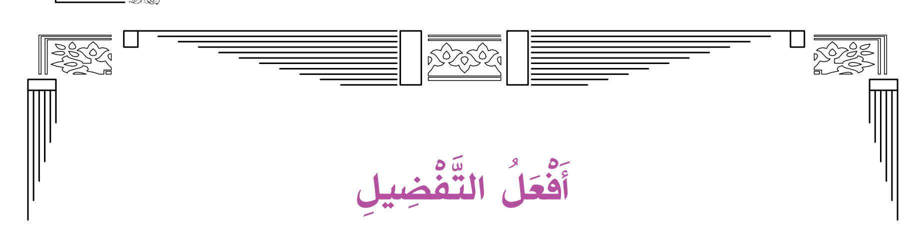
وهذا معنى **قوله**: (ومثل نعم حبذا... إلخ) أي: مثل: (نعم) مع فاعلها في إنشاء المدح جملة (حبذا) وهي جملة فعلية، الفاعل (ذا) وعند إرادة الذم تزيد (لا) النافية، فتقول: (لا حبذا).

ثم ذكر أن المخصوص له حكمان **فقال**: (وأَوْلِ ذا المخصوص..) أي: أوقع المخصوص بعد كلمة (ذا) (أياً كان) يعني: مذكراً كان أو مؤنثاً مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، (لا تعدل بذا) أي: لا تَمِلْ بلفظ (ذا) إلى غيره، بل الزم إفراده وتذكيره (فهو يضاهي المثلا) تعليل للحكمين المذكورين.

ثم ذكر أن الفاعل إذا كان غير كلمة (ذا) فإنه يجوز رفعه وجره، وأما حركة الحاء من (حَبَّ) فقد كثر ضمها، ويفهم منه أنه إذا كان الفاعل (ذا) امتنع الضم ووجب الفتح.

وقوله: (فَجُرْ) الفاء زائدة، أو في جواب شرط مقدر؛ أي: إن شئت فجر؛ لأن حرف العطف لا يدخل على مثله، والله أعلم.





أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

ما يصاغ منه أفعل التفضيل تعريفه

٤٩٦ ـ صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ (أَفْعَلَ) لِلتَّفْضِيلِ، وَأْبَ اللَّذْ أُبِيْ

٤٩٧ ـ وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

أفعل التفضيل من الأسماء العاملة عمل الفعل، وهو: اسم مشتق على وزن (أفعل)[1] يدل في الأغلب على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها.

نحو: العلم أفضل من المال، والذي زاد يسمى (المفضَّل) والآخر يسمى (المفضَّل عليه) أو (المفضول)، ويدل أفعل التفضيل في أغلب صوره على الاستمرار والدوام.

ويصاغ أفعل التفضيل على وزن (أفعل) من مصدر الفعل الذي يراد التفضيل في معناه، بشرط أن يكون هذا الفعل من الأفعال التي يجوز التعجب منها مباشرة، وهي الأفعال الجامعةُ الشروط المذكورة في باب التعجب، وهي:

١ ـ أن يكون ثلاثيّاً.

٢ ـ متصرفاً.

---

(١) قد ورد حذف الهمزة في هذا الباب من كلمتي (خير وشر) نحو: الصلاة خير من النوم، ونحو: البطالة شر من المرض، وعللوا لذلك بكثرة الاستعمال.
وقد ورد إثباتها في الحديث الصحيح: «**إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها**» أخرجه مسلم.
وقولهم: إن الهمزة حذفت لكثرة الاستعمال، دعوى لا دليل عليها، فإن اللفظين يفيدان التفضيل بمادتهما بدون الهمزة، فلا يلزم أن يكونا على وزن (أفعل).
وقد أشار ابن مالك إلى هذا في «شرح الكافية» (١١٢٧/٢) حيث قال: (ولا يكادون يستعملون الأصل).

٣ ـ قابلاً للمفاضلة.

٤ ـ تامّاً.

٥ ـ مثبتاً.

٦ ـ ليس الوصف منه على أفعل.

٧ ـ مبنيّاً للمعلوم، وتقدم بيانها.

وما امتنع بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعل التفضيل منه، على ما تقدم في باب التعجب.

وإذا تخلف شرط من الشروط فإنه يتوصل إلى التفضيل منه بالواسطة وهي (أشد) ونحوها: تقول: بَحْثُ خالد أشدُّ اختصاراً من بحث محمد، والاسم المنصوب بعد الواسطة يعرب تمييزاً.

وهذا معنى **قوله**: (صغ من مصوغ منه للتعجب... إلخ) أي: صغ (أفعل) للدلالة على التفضيل من مصدر الفعل الذي يصاغ منه فعلا التعجب وامنع هنا الصياغة من مصدر الفعل الذي منع الصوغ منه هناك، ولذا **قال**: (وأبَ اللَّذْ أُبي) أي: امنع هنا الذي منع هناك.

ثم ذكر أن ما يتوصل به إلى التعجب من فعل فاقد للشروط يتوصل به إلى التفضيل عند وجود مانع يمنع من التفضيل مباشرة.

* * *

أحوال اسم التفضيل

٤٩٨ ـ وَ(أَفْعَلَ) التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا ... تَقْدِيرًا اَوْ لَفْظًا بِـ(مِنْ) إنْ جُرِّدَا

٤٩٩ ـ وَإنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ، أَوْ جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تَذْكِيرًا، وَأَنْ يُوَحَّدَا

٥٠٠ ـ وَتِلْوُ (أَلْ) طِبْقٌ، وَمَا لِمَعْرِفَهْ ... أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

٥٠١ ـ هٰذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)، وَإِنْ ... لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ

أفعل التفضيل له ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مجرداً من (أل) والإضافة، وله حكمان:

الأول: أن يؤتى بعده بالمفضل عليه مجروراً بـ(مِنْ) لفظاً أو تقديراً، نحو: المنافق أخطر من العدو الظاهر، قال تعالى: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ

ٱلْقَتْلِۚ﴾ [البقرة: ٢١٧] ويجوز الفصل بين «أفعل» وبين «مِنْ» بمعمول «أفعل»؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ ٱلْأُولَىٰ ۝٤﴾ [الضحى: ٤][(١)].

وقد تحذف (من) مع المفضل عليه، بشرط وجود دليل يدل عليهما، وأكثر مواضع حذفهما حين يكون أفعل التفضيل خبراً؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ۝١٧﴾ [الأعلى: ١٧] أي: من الحياة الدنيا، وقد اجتمع الحذف والإثبات في قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤] أي: أعز نفراً منك.

ويقل الحذف إذا كان غير خبر؛ كقول الشاعر:

دَنوتِ وقَدْ خِلْنَاكِ كَالْبَدْرِ أَجْمَلَا ... فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلَا[(٢)]

فحذف (من) الجارة للمفضل عليه مع مجرورها، وأصل الكلام: دنوت أجمل من البدر والحال أنا قد خلناك؛ أي: ظنناك كالبدر.

الحكم الثاني: أن أفعل المجرد يلزم الإفراد والتذكير؛ كقولك: محمد أشجع من خالد، والمحمدان أشجع من خالد، والمحمدون أشجع من خالد، وهند أشجع من خالد، والهندان أشجع من خالد، والهندات أشجع من خالد، قال تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا۟ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف: ٨] فجاء اسم التفضيل (أحبّ) مفرداً مع الاثنين، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟﴾ [التوبة: ٢٤] فجاء اسم التفضيل مفرداً مع الجماعة.

---

(١) يجوز الفصل بغير ذلك، كما في شروح الألفية.

(٢) إعرابه: دنوت: فعل وفاعل. (وقد) الواو للحال، وقد حرف تحقيق (خلناك) فعل ماضٍ وفاعله، والكاف مفعول أول (كالبدر) مفعول ثانٍ، والجملة في محل نصب حالٌ من التاء في دنوت، (أجملا) حال ثانية، (فظل) الفاء عاطفة، وظل: فعل ماضٍ ناقص، (فؤادي) اسمها، والياء مضاف إليه (مضللاً) خبرها، والجار والمجرور (في هواك) متعلق به.

الحالة الثانية: من أحوال اسم التفضيل: أن يكون مضافاً، وله صورتان:

الأولى: أن يكون مضافاً لنكرة، فيجب له حكمان:

١ ـ إفراده وتذكيره؛ كالمجرد.

٢ ـ وجوب مطابقة المضاف إليه النكرة للموصوف بأفعل التفضيل، تقول: المصلح أفضل رجل، المصلحان أفضل رجلين، المصلحون أفضل رجال، المصلحة أفضل امرأة، المصلحتان أفضل امرأتين، المصلحات أفضل نساء.

الصورة الثانية: أن يكون مضافاً لمعرفة، وهو نوعان:

الأول: أن يكون الغرض من أفعل التفضيل باقياً، فتجوز فيه من ناحية التذكير والإفراد وفروعهما: المطابقة وعدمها، تقول: عمر أعدل الأمراء، العمران أعدلا الأمراء، الخلفاء الراشدون أعدلو الأمراء، فاطمة فضلى النساء، الفاطمتان فضليا النساء، الفاطمات فضليات النساء.

وتقول في عدم المطابقة: عمر أعدل الأمراء، العمران أعدل الأمراء، الخلفاء الراشدون أعدل الأمراء، فاطمة فضلى النساء، الفاطمتان فضلى النساء، الفاطمات فضلى النساء.

وقد وردت المطابقة وعدمها في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] فجاء أفعل التفضيل غير مطابق لموصوفه (هم)، ولو طابق لقال: (أحرصي) بجمع المذكر السالم و(هم) مفعول أول لـ(تجد) و(أحرص) مفعول ثانٍ.

وجاء مطابقاً في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَـٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، فـ(أكابر) مضاف إلى (مجرميها) وهو مفعول أول لـ(جعل) التي بمعنى (صيّر)، والمفعول الثاني هو الجار والمجرور (في كل قرية) ـ على أحد الأعاريب ـ وقد جاء أفعل التفضيل المضاف

إلى معرفة مطابقاً لموصوفه المقدر؛ أي: قوماً أكابر، ولو لم يطابق لقيل: أكبر مجرميها.

النوع الثاني من أنواع أفعل المضاف لمعرفة: ألا يُقصد التفضيل [أي: لا يريد المتكلم المفاضلة بين شيئين وزيادة أحدهما على الآخر، بل يكون أفعل بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة](١). وفي هذا النوع تجب مطابقة (أفعل) لموصوفه في الإفراد والتذكير وفروعهما.

مثال ذلك أن يقول شخص: هذا أفضل القضاة عندنا، يقوله في مكان لا يوجد فيه قاضٍ آخر، وفي غير المفرد يقول: هذان أفضلا القضاة، وهؤلاء أفضلو القضاة...

الحالة الثالثة من أحوال أفعل التفضيل: أن يكون مقترناً بأل، وله حكمان:

الأول: لزوم مطابقته لموصوفه في الإفراد والتذكير وفروعهما.

الثاني: عدم مجيء (من) الجارة للمفضل عليه؛ لأن المفضل عليه غير مذكور في هذه الحالة، تقول: الولد الأكبر ذكي، والدار الكبرى جميلة، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، وقال تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ﴾ [طه: ٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وما ورد من مجيء (من) جارة للمفضل عليه فهو إما لغة لبعض العرب، أو محكوم عليه بالشذوذ، ولا داعي للتكلف في تخريجه، وذلك مثل قول الأعشى:

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى ... وإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ(٢)

(١) يخرج أفعل التفضيل عن بابه ويكون بمعنى الوصف، وقد ورد لذلك أمثلة؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]. راجع: «دراسات لأساليب القرآن الكريم» (٢/ ٤/ ١٨٧).

(٢) الأكثر حصى: كناية عن كثرة الأعوان والأنصار، (العزة) القوة والغلبة (للكاثر) الغالب في الكثرة.
=

فأتى الشاعر بـ(من) الجارة للمفضل عليه، مع (أل) الداخلة على اسم التفضيل.

وإلى هذه الأحوال الثلاث أشار **بقوله**: (وأفعل التفضيل صله أبدًا... إلخ) أي: إذا كان أفعل التفضيل مجرداً من أل والإضافة فلا بد من اقترانه بـ(مِنْ) لفظاً أو تقديراً. وهذا هو الحكم الأول للمجرد، وظاهر قوله: (صله أبدًا.. بمن) أنه لا يُفصل بين «أفعل» وبين «من» وليس على إطلاقه، بل يجوز كما تقدم.

وفي البيت الثاني ذكر حكم المضاف إلى نكرة، والحكم الثاني للمجرد وهو لزوم تذكيره وتوحيده أي: إفراده. وفي البيت الثالث ذكر حكم المقترن بـ(أل) وأنه يطابق موصوفه. ثم ذكر أن ما أضيف لمعرفة فيه وجهان منقولان عن صاحب رأي ومعرفة بلغة العرب، ثم بيَّن في البيت الأخير أن جواز الوجهين مشروط بأن تكون الإضافة فيه بمعنى (من) وذلك إذا كان أفعل مقصوداً به التفضيل، والمراد: المعنى الحاصل معها، وهو التفضيل؛ لأن التفضيل ليس معناها وإنما هو مستفاد من (أفعل). وأما إذا لم يقصد به التفضيل، (فهو) أي: اسم التفضيل (طبق ما به قرن) أي: لا بد من مطابقته لما هو له؛ أي: لموصوفه.

* * *

حكم تقديم المفضل عليه على (أفعل)

٥٠٢ ـ وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ (مِنْ) مُسْتَفْهِمَا   فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا

٥٠٣ ـ كَمِثْلِ: (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟)، وَلَدَى   إِخْبَارِ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا

تقدم أن (أفعل) التفضيل إذا كان مجرداً جيء بعده بـ(من) جارة للمفضل عليه، نحو: الوحدة أفضل من جليس السوء، والأصل أنه لا

= إعرابه: (لستَ) ليس: فعل ماضٍ، وتاء المخاطب اسمه، (بالأكثر) الباء حرف جر زائد، والأكثر: خبر ليس مجرور لفظاً منصوب محلاً (منهم) متعلق بالأكثر، (حصى) تمييز.

يجوز تقديم (من) ومجرورها على (أفعل)، إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام أو مضافاً إلى اسم استفهام، فيجب تقديم (من) ومجرورها على عاملهما، وهو (أفعل) التفضيل، دون تقديمهما على الجملة كلها، تقول: أنت ممن أفضل؟ والأصل: أنت أفضل ممن؟ وتقول: أنت من غلام أيِّهم أفضل؟ والأصل: أنت أفضل من غلام أيِّهم؟.

ولا يجوز التقديم في غير حالتي الاستفهام المذكورتين، إلا للضرورة الشعرية؛ كقول الشاعر:

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ   جَنَى النَّحْلِ بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ[(١)]

فقدم الجار والمجرور المتعلقين بـ(أفعل) التفضيل عليه، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضافاً إلى اسم استفهام، وهذا خاص بضرورة الشعر، والأصل: بل ما زودت أطيب منه.

وهذا معنى **قوله**: (وإن تكن بتلو مِنْ مستفهما... إلخ) أي: وإن تكن مستفهماً بالاسم التالي لـ(مِنْ) وهو مجرورها، فقدمهما وجوباً في كل الحالات. ثم ذكر المثال: (ممن أنت خير) وقد اعتُرِضَ عليه فيه؛ لأنه قدم من ومجرورها على الجملة كلها، وهذا غير صحيح؛ لأن الاستفهام له الصدارة بالنسبة للعامل فيه. وهو (أفعل) هنا، لا مطلقاً. ثم إنه يلزم على ذلك الفصل بين العامل (خير) والمعمول (ممن) بأجنبي (أنت)؛ لأنه مبتدأ، وهو ليس من معمولات الخبر، فالصواب أن يقول: أنت ممن خير؟. ثم ذكر أن التقديم نادر في حالة الإخبار؛ أي: في حالة الكلام الخبري لا الإنشائي؛ لأن الاستفهام من قبيل الإنشاء، فما عداه نادر.

---

(١) جنى النحل: ما يجنى منه، وهو العسل، وكني بذلك عن حسن اللقاء وطيب الاستقبال.
إعرابه: (أهلاً وسهلاً) منصوبان بفعل محذوف، والأصل فيهما أنهما وصفان لموصوفين محذوفين؛ أي: أتيتم قوماً أهلاً ونزلتم موضعاً سهلاً، (بل) حرف للإضراب الإبطالي، (ما) اسم موصول مبتدأ، وجملة (زودت) صلة (أطيب) خبر المبتدأ.

رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر

٥٠٤ ـ وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ، وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا
٥٠٥ ـ كَ(لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ)

اسم التفضيل أحد المشتقات العاملة عمل الفعل، فيصح أن يتعلق به الظرف والجار والمجرور، نحو: هذا الخطيب أفصح في القول، فالجار والمجرور (في القول) متعلق بأفعل التفضيل (أفصح).

وأما عمله:

١ ـ فهو لا ينصب المفعول به مطلقاً، سواء كان اسماً ظاهراً أم ضميراً، بل يصل إلى مفعوله باللام، نحو: خالد أبذل للمعروف، وأسرع للنجدة، أو بالباء، نحو: علي أعرف بالنحو وأجهل بالفقه.

٢ ـ وأما الجر فإن اسم التفضيل يجر المفضول إذا كان مضافاً إليه، نكرةً كان أم معرفةً ـ كما تقدم في حالات اسم التفضيل ـ.

٣ ـ وأما عمله الرفع فإنه يرفع الضمير المستتر باتفاق، نحو: العفة أكرم من الابتذال، فـ(العفة) مبتدأ (أكرم) خبر المبتدأ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً، تقديره: هي، (من الابتذال) جار ومجرور متعلق بـ(أكرم).

ولا يرفع الاسم الظاهر قياساً إلا إذا صح أن يقع في موضعه فعل بمعناه، وهذا مطرد في كل موضع يقع فيه اسم التفضيل بعد نفي أو شبهه، ويكون مرفوعه أجنبيّاً، مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين.

مثال تقدم النفي: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد. وهذا المثال يتردد في كتب النحو، وبه عرفت مسألة رفع اسم التفضيل الاسمَ الظاهرَ بمسألة الكحل.

ففي المثال يصح وقوع الفعل موقع اسم التفضيل، فيقال: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد. وقد تقدم في المثال نفي بـ(ما)، ومرفوع اسم التفضيل وهو (الكحل) أجنبي لم يتصل بضمير يعود على الموصوف.

وقولنا: مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين؛ أي: إن هذا المرفوع

الأجنبي مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين، فالكحل في عين زيد أحسن من الكحل نفسه في عين غيره من الرجال.

فـ(أحسن) نعت لـ(رجل) و(الكحل) فاعل لاسم التفضيل مرفوع.

ومثال النهي: لا يكن غيرك أقربَ إليه الخيرُ منه إليك، فـ(أقرب) خبر (يكن) منصوب (الخير) فاعل لاسم التفضيل.

ومثل ذلك ما ورد في مسند الإمام أحمد وغيره من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**ما من أيام أحبَّ إلى الله** عز وجل **العملُ فيهن من هذه الأيام**»، قيل: ولا الجهاد في سبيل الله، قال: «**ولا الجهاد في سبيل الله، إلا من خرج بنفسه وماله ثم لم يرجع حتى تُهراق مُهْجَةُ دمه..**»[(١)].

فـ(أحبَّ) أفعل تفضيل، وهو خبر (ما) و(العمل) فاعل لاسم التفضيل مرفوع بالضمة.

وهذا معنى **قوله**: **(ورفعه الظاهر نزر... إلخ)** أي: إن رفع (أفعل) التفضيل للاسم الظاهر (نزر) أي: قليل فلا يصح القياس عليه، لكن متى **(عاقب فعلاً)** أي: عاقب أفعل التفضيل فعلاً، بأن جاء بمعناه، وصحَّ أن يحل محلَّه، فإن رفعه الظاهر في هذه الصورة ثبت نقله كثيراً عن العرب ثم ذكر المثال: لن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصديق، فـ**(الفضل)** فاعل لأفعل التفضيل.



---

(١) انظر: «المسند» (١١/ ٥٠، ٥١) وأما الحديث المشهور في كتب النحاة (ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة) فلم أقف عليه، ولم يثبت عنه ﷺ في فضل صيام العشر حديث، فيما أعلم، والله أعلم.



[التوابع]

١ ـ النَّعْتُ

تعريف التابع وأنواعه

٥٠٦ ـ يَتْبَعُ فِي ٱلْإِعْرَابِ ٱلْأَسْمَاءَ الْأُوَلْ   نَعْتٌ، وَتَوْكِيدٌ، وَعَطْفٌ، وَبَدَلْ

التوابع: جمع تابع، وهو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً.

والمراد بقولنا: ما قبله، المتبوع، والمراد بقولنا: (مطلقاً) أي: في جميع حالات الإعراب، الرفع والنصب والجر، نحو: جاء الرجلُ المهذبُ، رأيت الرجلَ المهذبَ، سلمت على الرجلِ المهذبِ، فلفظ (المهذب) تابع لكلمة (الرجل) في الأوجه الثلاثة.

وخرج بقولنا: مطلقاً، خبر المبتدأ، وحال الاسم المنصوب، نحو: الدنيا متاع، لا تشرب الماء كدراً؛ لأنهما لا يشاركان ما قبلهما في إعرابه مطلقاً، بل في بعض أحواله.

وهذا معنى **قوله**: (يتبع في الإعراب الاسماء الأول... إلخ) أي: إن هذه الأربعة تتبع في إعرابها (الأسماء الأول) أي: الأسماء التي سبقتها وتقدمت عليها، والتوابع هي: النعت والتوكيد والعطف بنوعيه ـ عطف البيان والنسق ـ والبدل، وخصَّ الأسماء بالذكر؛ لأنها الأصل. ويتصور فيها جميع التوابع، كما سيأتي إن شاء الله.

ودلّ **قوله**: (الأُول) على أن المتبوع لا يجوز أن يتأخر عن تابعه بحيث يتقدم التابع، وهذا هو المشهور[١].

* * *

(١) انظر: «شرح الأشموني» (٣/ ٥٧).

٥٠٧ ـ فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ   بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ ٱعْتَلَقْ

تعريف النعت وأنواعه

النعت: هو التابع المكمل متبوعه، ببيان صفة من صفاته، أو من صفات ما تعلق به.

فـ(التابع) جنس يشمل التوابع كلها، وقولنا: (المكمل..) قيد لإخراج بقية التوابع؛ لأنه ليس شيء منها يدل على صفة المتبوع أو صفة ما تعلق به، ولهذا وجب في النعت أن يكون مشتقاً، ليدل على المعنى وعلى صاحبه.

وقد دل التعريف على أن النعت نوعان:

١ ـ حقيقي، وهو ما دل على صفة في اسم قبله، نحو: أقمت في المنزل الفسيح، فـ(الفسيح) نعت حقيقي؛ لأنه دل على صفة في الاسم الذي قبله، وهو (المنزل) لأن المتصف بالفساحة حقيقة هو المنزل وعلامته: أن يشتمل النعت على ضمير مستتر، يعود على ذلك المنعوت.

٢ ـ نعت سببي: وهو ما دل على صفة في اسم له ارتباط بالمتبوع، نحو: أقمت في المنزل الفسيح فناؤه، فـ(الفسيح) نعت، ولكنه ليس نعتاً للمتبوع (المنزل) إذ الفساحة ـ هنا ـ ليست صفة للمنزل، وإنما هي صفة لاسم له تعلق بالمتبوع وهو (فناؤه)، فـ(الفسيح) نعت مجرور بالكسرة، (فناؤه) فاعل للوصف، مرفوع بالضمة، والهاء مضاف إليه وعلامته: أن يأتي بعد النعت اسم ظاهر مرفوع بالنعت، مشتمل على ضمير يعود على المنعوت.

أغراض النعت

والنعت يأتي لأغراض أشهرها:

١ ـ الإيضاح إن كان المتبوع معرفة، والمراد به: إزالة الاشتراك اللفظي فيها، ورفع الاحتمال الذي يتجه إلى معناها، نحو: حضر خالد التاجر.

٢ ـ التخصيص: إن كان المتبوع نكرة، والمراد به: تقليل الاشتراك المعنوي في النكرة، وتضييق عدد ما تشمله، نحو: جاء رجل واعظ.

٣ ـ مجرد المدح، نحو: رضي الله عن عمرَ بنِ الخطابِ الشاملِ عدلُه الرحيمِ قلبُه.

٤ ـ مجرد الذم، نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

٥ ـ الترحم ـ أي: إظهار الرحمة والحنان ـ نحو: اللهم ارحم عبدك المسكين.

٦ ـ التوكيد؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحاقة: ١٣]، فـ(واحدة) نعت لـ(نفخة) وهو للتوكيد؛ لأن الواحدة تفهم من كلمة (نفخة) لأنها اسم مرة، وقال تعالى: ﴿فَٱسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

فقد قرأ حفص عن عاصم بتنوين (كل) فـ(اثنين) نعت مُؤَكِّد، وقرأ الباقون بإضافة (كل)[١] ولا شاهد فيها على ذلك.

قال ابن مالك في تعريف النعت: **(فالنعت تابع متم ما سبق... إلخ)** أي: إن النعت تابع مكمل ما سبق؛ أي: مفيدٌ معنى في المتبوع.

وقوله: (بوسمه) الباء سببية، والوسم بمعنى: العلامة؛ أي: ببيان علامته، وهي صفته.

وقوله: (أو وسم ما به اعتلق) أي: اتصل به بعلاقة. والذي يتصل بالنعت بعلاقة هو: سببيُّه، فالمراد أن النعت يتمم المنعوت الذي سبقه، أو يتمم ما اتصل بالمنعوت.

* * *

٥٠٨ ـ ولْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا ... لِمَا تَلَا كَـ(ٱمْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا)

٥٠٩ ـ وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ ... سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ، فَٱقْفُ مَا قَفَوْا

أحكام النعت

النعت بنوعيه ـ الحقيقي والسببي[٢] ـ يتبع منعوته في رفعه ونصبه وجره وفي تعريفه وتنكيره.

---

(١) «التبصرة» ص(٢٢٣).

(٢) وهناك تقسيم آخر للنعت باعتبار إفادته، فهو ثلاثة أقسام: =

أما ما يتعلق بالإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فإن كان النعت حقيقيّاً تبع منعوته فيها، تقول: هذا منزلٌ واسعٌ، سقيت كلباً لاهثاً، اقبلْ النصح من أخٍ مخلصٍ، أكرمت الطالبَ المهذبَ، دخلت مكتبةً واسعةً، هاتان فتاتان عاقلتان، عاشرت إخواناً مستقيمين.

وإن كان النعت سببيّاً فهو بمنزلة الفعل الذي يصح أن يحل محله ويكون بمعناه، فيلزم الإفراد، ويراعى في تذكيره وتأنيثه الاسم الذي بعده، تقول: هذا منزل واسعٌ فناؤه، أكرمت الطالبَ المهذبةَ أخلاقُهُ، عاشرت إخواناً مستقيمةً أخلاقُهم، مررت بالرجل الجديدةِ سيارتُه.

وهذا معنى **قوله**: **(وليعط في التعريف والتنكير... إلخ)** أي: وليعط النعت في التعريف والتنكير ما ثبت للذي تلاه النعت. والذي تلاه النعت هو المنعوت، فالمراد أنه يطابق منعوته في تعريفه وتنكيره، وأما ألقاب الإعراب الثلاثة فتفهم من البيت الأول.

ثم مثل **بقوله**: **(امرر بقوم كرما)** فـ(كرما) صفة لقوم، وقد قصره للضرورة، وأصله: (كرماءَ)، وقد جاء النعت نكرة؛ لأن المنعوت نكرة.

ثم بيَّن في البيت الذي يليه أن النعت **(لدى التوحيد)** أي: عند الإفراد والتذكير **(أو سواهما)** من فروعهما، حكمه حكم الفعل، **(فاقف ما قفوا)** أي: اتبع ما اتبعه العرب في ذلك.

= ١ ـ نعت مؤسس، وهو الذي يدل على معنى جديد، لا يفهم بغير وجوده، نحو: هذا طالب مهذب، فكلمة (مهذب) نعت أفاد معنى جديداً لا يستفاد إلا من ذكره.
٢ ـ نعت مؤكِّد، وهو الذي يدل على معنى يفهم بدون ذكره، نحو: أمس الماضي لا يعود، وتقدم في أغراض النعت له أمثلة.
٣ ـ نعت موطئ، وهو أن يكون النعت اسماً جامداً غير مقصود لذاته، والمقصود ما بعده، وإنما ذكر ليكون تمهيداً لنعت مشتق بعده يتجه القصد له، نحو: مررت برجل رجلٍ صالح، فكلمة (رجلٍ) الثانية نعت غير مقصود لذاته، وإنما المقصود هو المشتق الذي بعده، ومثله: ألا ماءَ ماءً بارداً، وتقدم في باب (لا) النافية للجنس.

الأشياء التي يُنعت بها

٥١٠ ـ وَٱنْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَ(صَعْبٍ) وَ(ذَرِبْ) وَشِبْهِهِ كَ(ذَا)، وَ(ذِي)، وَالْمُنْتَسِبْ
٥١١ ـ وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا
٥١٢ ـ وَٱمْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ
٥١٣ ـ وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا فَٱلْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

الأشياء التي ينعت بها أربعة[(١)]:

١ ـ الاسم المشتق، وهو ما دل على معنى وصاحبه؛ كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما من المشتقات العاملة؛ كـ(قائم وكاتب ومهذب وحسن وأفضل) وغيرها.

٢ ـ المؤول بالمشتق: وهو الاسم الجامد المشبه للمشتق في المعنى؛ كاسم الإشارة، نحو: مررت بخالد هذا؛ أي: الحاضر، قال تعالى: ﴿فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ﴾ [السجدة: ١٤]، فـ(هذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل جر نعت لـ(يوم).

وكذا النعت بـ(ذي) بمعنى: صاحب، نحو: مررت برجل ذي مال؛ أي: صاحب مال، قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو ٱلْأَوْتَادِ ﴿١٢﴾﴾ [ص: ١٢]، فـ(ذو) نعت لـ(فرعون) مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الخمسة.

وكذا الاسم الجامد الدال على النسب، نحو: مررت برجل تميمي؛ أي: منسوب إلى تميم.

٣ ـ الجملة الاسمية أو الفعلية، ويشترط لوقوعها نعتاً ثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون المنعوت بها نكرة محضة، [وهي الخالية من قيد يفيد التخصيص كـ(أل) الجنسية، أو الإضافة، أو الوصف]، نحو: أقبل

---

(١) هذا ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإلا فالأشياء التي ينعت بها أكثر من أربعة، وما ذكر هو الأكثر.

طالب يبتسم، فجملة (يبتسم) في محل رفع نعت لـ(طالب)، قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ٢٨١] فجملة (ترجعون) في محل نصب صفة لـ(يوماً).

فإن كانت النكرة غير محضة، وهي التي وجد فيها قيد يفيد التخصيص؛ كاشتمالها على (أل) الجنسية جاز إعراب الجملة بعدها نعتاً وجاز حالاً؛ كقوله تعالى: ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، فجملة (نسلخ) يصح إعرابها نعتاً في محل رفع، مراعاة للناحية المعنوية، والمنعوت هو كلمة (الليل)، ويصح إعرابها حالاً في محل نصب، مراعاة لوجود (أل) الجنسية، التي تجعل مدخولها معرفة في اللفظ، ونكرة في المعنى.

٢ ـ الشرط الثاني أن تشتمل الجملة على ضمير يربطها بالمنعوت، والأغلب أن يكون مذكوراً، كما تقدم. وقد يحذف للدلالة عليه؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ [البقرة: ٤٨] أي: لا تجزي فيه.

٣ ـ الشرط الثالث أن تكون الجملة خبرية، كما تقدم. فلا يصح وقوع الإنشائية بنوعيها (الطلبي وغير الطلبي) نعتاً، فلا تقول: جاء مسكين ساعِدْهُ، ولا تقول: هذا كتاب بِعْتُكَهُ، [إذا كنت تريد إنشاء البيع وقت النطق فإن أردت الإخبار عن بيع وقع ومضى صح].

وذلك لأن النعت للإيضاح أو التخصيص ـ كما مضى ـ فلا بد أن يكون حاصلاً من قبل، ليكون معلوماً، بخلاف الجملة الإنشائية فإن مضمونها لا يقع إلا بعد النطق بها، فلا يتم بها إيضاح ولا تخصيص ولا غيرهما من الأغراض المتقدمة.

فإن جاء من كلام العرب جمل إنشائية وقعت نعتاً، لم يصح محاكاتها ولا القياس عليها، لندرتها ومخالفتها الغرض من النعت ويُخرَّج ما ورد منها على إضمار قول، يكون هو النعت، والجملة

الإنشائية معمول القول المضمر، في محل نصب مقول القول؛ كقول الشاعر:

حَتَّى إذا جَنَّ الظَّلَامُ واخْتَلَطْ ... جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيتَ الذِّئبَ قَطْ؟[١]

فإن ظاهر هذا البيت أن الجملة الإنشائية (هل رأيت الذئب قط) وقعت نعتاً للنكرة، وليس كذلك، بل هذه الجملة معمولة لقول محذوف يقع صفة لـ(مذقٍ) والتقدير، بمذقٍ مقولٍ فيه هل رأيت الذئب قط؟

٤ ـ الرابع مما يقع نعتاً، المصدر، وقد كثر وقوعه نعتاً، ويلزم الإفراد والتذكير، فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، تقول: رأيت في المحكمة قاضياً عدلاً وشهوداً صدقاً، وهو مؤول عندهم باسم مشتق؛ أي: رأيت قاضياً عادلاً وشهوداً صادقين، أو على حذف مضاف هو النعت. ثم حذف وحلَّ المصدر محله وأعرب نعتاً مكانه، والتقدير: قاضياً صاحب عدل، وشهوداً أصحاب صدق، أو يبقى المصدر على حاله من باب المبالغة، بجعل الذات نفس المعنى، وبهذا يتضح أن النعت بالمصدر مباشرة من غير تقدير شيء محذوف أبلغ وألطف، لما فيه من جعل المنعوت هو النعت مبالغة.

وأكثر النحويين يرون أن النعت بالمصدر ـ مع كثرته ـ مقصور على السماع، فلا يقاس عليه؛ لأنه على خلاف الأصل؛ لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه، والصحيح أنه يجوز القياس عليه، لكثرة وروده في الكلام الفصيح، لا سيما القرآن الكريم، ولأنه أبلغ في أداء الغرض

---

(١) جنَّ الظلام: أقبل، واختلط: كناية عن انتشاره واتساعه، (مذق) هو اللبن الممزوج بالماء شبهه بالذئب لاتفاق لونهما لأن فيه غبرة وكدرة.
إعرابه: (حتى) ابتدائية (إذا) ظرفية شرطية (جن الظلام) فعل وفاعل والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها (جاءوا) فعل وفاعل، والجملة لا محل لها جواب (إذا).

من المشتق ـ كما مضى ـ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ قَوْمًۢا بُورًا﴾ [الفرقان: ١٨]، فـ(بوراً) نعت، وهو مصدر(١)، كالبوار بمعنى: الهلاك، يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، فالمعنى: وكانوا قوماً هالكين؛ لأن المصدر يؤول باسم الفاعل، وهذا على أحد الوجهين(٢)، وقال تعالى: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا﴾ [الجن: ١]، فـ(عجباً) مصدر وقع نعتاً، وقال تعالى: ﴿وَمَن يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِۦ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾ [الجن: ١٧]، فـ(صعداً) مصدر الفعل الثلاثي (صَعِدَ) من باب (فرح) وقد وقع نعتاً، وقال تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨]، فـ(كذب) مصدر وقع نعتاً.

وإلى ما تقدم أشار **ابن مالك بقوله**: (وانعت بمشتق... إلخ) أي: انعت بالاسم المشتق؛ (كصعب وذرب) وهما من الصفة المشبهة، والذَّرِبُ: بالذال المعجمة، حاد اللسان، أو الحاذق في كل شيء، (وشبهه) أي: شبه المشتق؛ كاسم الإشارة؛ كـ(ذا) أو (ذي) بمعنى: صاحب (والمنتسب) أي: المنسوب الذي يفيد النسبة إلى غيره.

ثم ذكر أن العرب تنعت بالجملة إذا كان المنعوت (منكراً) أي: نكرة.

وأفاد **قوله**: (فأعطيت ما أعطيته خبراً) الشرط الثاني، وهو أنه لا بد من رابط. ولما كان ذلك يوهم أن كل جملة وقعت خبراً يجوز أن تقع صفة ولو كانت جملة إنشائية، أزال هذا الإيهام **بقوله**: (وامنع هنا إيقاع ذات الطلب)، والمقصود الجملة الإنشائية بنوعيها، وإلا فظاهره أن الإنشائية غير الطلبية تقع نعتاً، وهو غير مراد.

ثم بيَّن أنه إن جاء ما ظاهره وقوع الإنشائية نعتاً فهو مخرج على إضمار قول يقع نعتاً، كما تقدم.

---

(١) وقيل: إنه جمع بائر؛ أي: هالك، اسم فاعل من الثلاثي، وعلى هذا فهو مشتق لا مصدر مؤول بالمشتق.

(٢) والوجه الثاني أنه مشتق لا مصدر، وتقدم ذكره.

وفي البيت الأخير ذكر أن العرب نعتوا بالمصدر نعتاً كثيراً في كلامهم، ولم يخرجوه عن صيغته، فالتزموا إفراده وتذكيره.

* * *

حكم النعت إذا تعدد

٥١٤ ـ وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا ٱخْتَلَفْ　　فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ، لَا إِذَا ٱئْتَلَفْ

٥١٥ ـ وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى　　وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ ٱسْتِثْنَا

٥١٦ ـ وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ　　مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

٥١٧ ـ وَٱقْطَعْ أَوَ ٱتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا　　بِدُونِهَا، أَوْ بَعْضَهَا ٱقْطَعْ مُعْلِنَا

إذا تعدد النعت فلا يخلو من قسمين:

١ ـ إما أن يتعدد المنعوت.

٢ ـ أو لا يتعدد.

تعدد النعت والمنعوت

فإن تعدد النعت والمنعوت فله حالتان:

الأولى: أن يتحد العامل، فإن اختلف النعت وجب التفريق بين النعوت بالواو، نحو: مررت بطالبين خطيب وشاعر، ومررت برجال شاعر وكاتب وفقيه، وإن اتفق معنى النعت جيء به مثنى أو مجموعاً، نحو: جاءني رجلان فاضلان، ورجال فضلاء.

الثانية: أن يتعدد العامل، فإن اتحد معنى العامل وعمله أتبع النعتُ المنعوتَ في إعرابه مطلقاً: رفعاً ونصباً وجرّاً، نحو: حضر خالد وقدم بكر العاقلان، وحدثت صالحاً وكلمت عليّاً الكريمين، ومررت بعاصمٍ وجزت على محمد الصالحين، ويجوز القطع.

وإن اختلف المعنى أو العمل وجب القطع وامتنع الإتباع. فتقول: جاء خالد ومضى بكر العاقلين أو العاقلان، فـ(العاقلين) مفعول به لفعل محذوف؛ أي: أعني العاقلين، و(العاقلان) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هما العاقلان، وتقول: انطلق محمد وكلمت علياً الكاتبين، أو الكاتبان، وتقول: مررت بصالحٍ وجاوزت خالداً الشاعرين أو الشاعران.

تعدد النعت دون المنعوت

القسم الثاني: أن يتعدد النعت ولا يتعدد المنعوت، فإن كان المنعوت لا يتضح إلا بها جميعاً وجب إتباعها كلها، نحو: مررت بمحمد المفسِّر المحدث الفقيه، إذا كان هذا الموصوف ـ وهو محمد ـ يشاركه في اسمه ثلاثة: أحدهم مفسر محدث، والثاني: محدث فقيه، والثالث: مفسر فقيه.

ف(محمد) المقصود لا يتعين إلا بالنعوت الثلاثة مجتمعة، فيجب حينئذ اتباعها كلها، لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد.

وإن كان المنعوت متضحاً بدونها كلها جاز فيها جميعها الإتباع والقطع، نحو: حضر بكر الخطيبُ الشاعرُ ، الكاتبُ ، إذا لم يكن الموصوف يشاركه أحد في هذه الأوصاف.

وإن كان المنعوت معيناً ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلا به الإتباع، وجاز فيما يتعين بدونه الإتباع والقطع.

ويستثنى من ذلك ما إذا كان المنعوت نكرة فإنه يجب إتباع النعت الأول لها، لشدة احتياج النكرة إلى التخصيص، وهو لا يتطلب أكثر من نعت واحد، سواء كان المنعوت قد تعين مسماه أم لم يتعين؛ لأن الغرض من نعت النكرة هو تخصيصها لا تعيينها، نحو: جاء طالب خطيبٌ شاعر كاتب، فيجب رفع كلمة (خطيب) إتباعاً للمنعوت: (طالب) لأنه نكرة، ويجوز في كلمتي (شاعر وكاتب) الرفع إتباعاً للمنعوت، أو النصب بتقدير فعل، على ما تقدم.

وهذا معنى **قوله**: (ونعت غير واحد... إلخ) أي: إن النعت المتعدد إذا اختلف في لفظه ومعناه فيجب تفريقه بالعطف إذا كان المنعوت متعدداً، أما إذا (ائتلف) أي: اتفق لفظه ومعناه فلا تفرقه.

وقوله: (فعاطفاً) حال؛ أي: فرقه حالة كونك عاطفاً؛ أي: مستعملاً في التفريق حرف العطف. ثم ذكر أن نعت معمولي العاملين المتحدين في المعنى والعمل يُتبع للمنعوت في إعرابه.

ومعنى **قوله**: (أتبع) أجز الإتباع، لا أن الإتباع واجب لأنه يجوز فيه القطع، كما تقدم. وفهم منه أنهما إذا اختلفا لم يجز الإتباع.

وقوله: (أَوَ اتبعْ) رباعي مفتوح الهمزة، لكنها نقلت إلى الواو.

ثم بيَّن أن النعوت إذا كثرت وتعددت لمنعوت احتاج إليهن في تعيين مسماه (أُتبعت) أي: وجب إتباعها لمنعوتها في حركته الإعرابية، وإن كان المنعوت معيناً بدونها كلها فاقطع أو أتبع النعوت كلها، وكذلك إن كان معيناً ببعضها فأتبع أو اقطع هذا الجزء فقط وأتبع ما عداه.

* * *

إعراب النعت المقطوع

٥١٨ ـ وَٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

الأصل أن النعت يتبع منعوته في إعرابه، ويجوز ـ لسبب بلاغي[(١)] ـ أن يقطع النعت عن منعوته، فينصب باعتباره مفعولاً به لفعل محذوف، بشرط أن يكون المنعوت مرفوعاً أو مجروراً، أو يرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف إذا كان المنعوت منصوباً أو مجروراً.

فإن كان المنعوت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم، وجب حذف المبتدأ في حالة القطع إلى الرفع، وحذف الفعل في حالة القطع إلى النصب؛ ليكون وجوب الحذف دليلاً على قصد إنشاء المدح أو الذم أو الترحم؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤﴾ [المسد: ٤] بنصب (حمالة) على القطع، على قراءة عاصم، وقرأ الباقون بالرفع على الإتباع، فـ(امرأته) اسم معطوف على الضمير المستتر في قوله تعالى: ﴿سَيَصْلَىٰ﴾ و﴿حَمَّالَةَ﴾ بالنصب مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: أذم، وأما الرفع فـ(حمالة) صفة مرفوعة بالضمة، ومن القطع للرفع قوله

(١) وهو التشويق وتوجيه الذهن إلى هذا النعت المقطوع، وأنه ذو أهمية بالغة تستدعي مزيداً من الانتباه، ولهذا جعل في جملة جديدة الغرض منها إنشاء المدح أو الذم أو الترحم... إلخ. ولهذا لا يستعمل القطع مع من يجهله لئلا يحكم على المتكلم بأنه أخطأ في حركة الكلمة.

تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝٩١ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [المؤمنون: ٩١، ٩٢] فقد قرأ نافع وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم (عالمُ) بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ـ كما تقدم ـ وقرأ الباقون بالجر على الإتباع. قال مكي: (وهو الاختيار؛ ليتصل بعض الكلام ببعض، ويكون كله جملة واحدة)(١).

أما إذا كان النعت مسوقاً لغرض آخر غير ما ذكر فإن عامله ـ الرافع والناصب ـ يجوز حذفه وذكره، نحو: مررت بخالدٍ التاجرُ، بالرفع والنصب، وإن شئت أظهرت، فتقول: هو التاجرُ، أو أعني التاجرَ.

وإذا قطع النعت خرج عن كونه نعتاً، وتكون جملته مستأنفة.

وهذا معنى **قوله**: (وارفع أو انصب إن قطعت... إلخ) أي: إن النعت المقطوع يرفع أو ينصب، فالرفع على إضمار مبتدأ خبره النعت المقطوع، والنصب على تقدير عامل محذوف.

وقوله: (أو انصب) بكسر الواو للتخلص من التقاء الساكنين.

وقوله: (لن يظهرا) إشارة إلى أن حذفهما واجب، وتقدم بيان ذلك.

* * *

حذف النعت أو المنعوت

٥١٩ ـ وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلّْ

يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه، إذا دل عليه دليل؛ كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ ۝٣٢﴾ [الشورى: ٣٢]، فـ(الجوار) نعت لمنعوت محذوف تقديره: السفن الجواري، وحسَّن حذفه قوله تعالى: ﴿فِى ٱلْبَحْرِ﴾.

وكذلك يجوز حذف النعت إذا دل عليه دليل، لكنه قليل، قال السيوطي: (ويقل حذفُ النعت مع العلم به؛ لأنه جيء به في الأصل

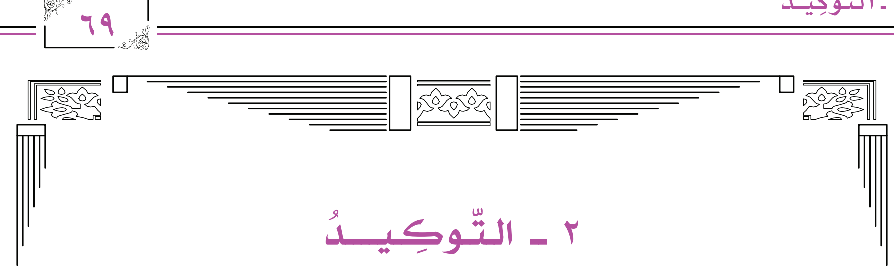
(١) «الكشف» (٢/ ١٣١).

لفائدة إزالة الاشتراك أو العموم، فحذفه عكس المقصود..)[(١)] ومن شواهد حذفه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] أي: كل سفينة صالحة، ويدل على حذفه قوله تعالى: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩] فإنه يفيد أنها قبل هذا خالية من العيب؛ أي: صالحة للانتفاع بها، ولأن الملك الغاصب لا يغتصب ما لا نفع فيه، وقد قرئ شذوذاً (كل سفينة صالحة) ونُسب ذلك لأُبيّ بن كعب وابن مسعود رضي الله عنهما[(٢)].

وهذا معنى **قوله**: **(وما من المنعوت والنعت عقل... إلخ)** أي: ما (عقل) بمعنى: علم بدليل، من النعت أو المنعوت يجوز حذفه، وليست درجة حذفهما متساوية في الكثرة، فإن حذف المنعوت أكثر من حذف النعت.



(١) «همع الهوامع» (٢/ ١٢٠).
(٢) انظر: «تفسير البحر المحيط» (٦/ ١٤٥) وللفائدة: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٣٣٦).



٢ ـ التّوكِيدُ

التوكيد المعنوي وألفاظه

٥٢٠ ـ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الِاسْمُ أُكِّدَا ... مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا
٥٢١ ـ وَٱجْمَعْهُمَا بِـ(أَفْعُلٍ) إنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا
٥٢٢ ـ وَ(كُلًّا) ٱذْكُرْ فِي الشُّمُولِ، وَ(كِلَا) ... (كِلْتَا) (جَمِيعًا) بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا
٥٢٣ ـ وَٱسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَـ(كُلٍّ): (فَاعِلَهْ) ... مِنْ (عَمَّ) فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ: (النَّافِلَهْ)

هذا النوع الثاني من التوابع، وهو التوكيد، والمراد به: المؤكِّد، بكسر الكاف، من إطلاق المصدر مراداً به اسم الفاعل.

والتوكيد نوعان:

١ ـ معنوي: وهو المراد هنا.

٢ ـ لفظي: وسيأتي إن شاء الله.

تعريف التوكيد المعنوي

فالتوكيد المعنوي: تابع يذكر لرفع احتمال تقدير مضاف إلى المتبوع أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم.

فالأول: يكون بـ(النفس والعين)[1]، نحو: حادثني الأمير نفسه، فلو اقتصرت على المؤكَّد ـ بفتح الكاف ـ لاحتمل أن يكون هناك مضاف محذوف، وأن الذي حادثك وكيله أو أمين سره أو رجل آخر من مساعديه، فإذا ذكر التوكيد ارتفع ذلك الاحتمال، فـ(نفسه) توكيد معنوي مرفوع، والهاء مضاف إليه.

ويشترط اتصالهما بضمير عائد على المؤكَّد، مطابق له في الإفراد والتذكير وفروعهما، ليحصل الربط بين التابع والمتبوع.

---

(١) ذكر الأستاذ محمد عضيمة رَحِمَهُ اللَّهُ في «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» أنه لم يقع التوكيد بهما في القرآن (٣/ ٤/ ٧).

ويجب إفرادهما مع المفرد ـ كما في المثال ـ وأما مع التثنية والجمع فيجمعان جمع تكسير للقلة، على وزن (أفْعُل). وهذا الجمع مع الجماعة واجب، ومع الاثنين أرجح من الإفراد، تقول: جاء المحمدان أنفسُهما وأعينُهما[(١)]، وجاء المحمدون أنفسُهم وأعينُهم. وجاءت الفاطمات أنفسُهن أو أعينُهن.

أما النوع الثاني من التوكيد المعنوي، فهو ما يراد به رفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم، وله الألفاظ الآتية:

أولاً: كل، وجميع، نحو: قرأت القرآن كلَّه أو جميعَهُ، فلو لم يؤت بكلمةِ (كل) أو (جميع) لكان من المحتمل أن المراد من المقروء هو الأكثر أو الأقل أو النصف، فإذا أردنا رفع هذا الاحتمال، زدنا كلمة (كلَّه)، أو (جميعه)، ولا يؤكد بهما إلا بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المؤكَّد بهما غير مثنى، وهو المفرد والجمع.

الثاني: أن يكون المؤكَّد بهما جمعاً له أفراد، أو مفرداً يتجزأ بنفسه أو بعامله.

فالأول نحو: حضر الضيوف كلُّهم، والثاني نحو: قرأت الكتاب كله، والثالث نحو: اشتريت الحصان كله؛ لأن الحصان يتجزأ باعتبار الشراء، ولا يجوز جاء الضيف كله، لعدم الفائدة من التوكيد، إذ يستحيل نسبة المجيء إلى جزء منه دون الآخر.

الشرط الثالث: أن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكَّد، كما في الأمثلة.

ثانياً: كلا وكلتا[(٢)]، وهما لتوكيد المثنى، فـ(كلا) للمثنى المذكر،

---

(١) هذا أفصح من قولك: (نفساهما) لأن العرب تكره الجمع بين تثنيتين في لفظ واحد، قال تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] فجمع ولم يثن مع أنهما قلبان.

(٢) لم يقع التوكيد بهما في القرآن. انظر المرجع السابق.

و(كلتا) للمؤنث، نحو: نجح الأخوان كلاهما، وفازت البنتان كلتاهما، فلولا التوكيد لكان من المحتمل اعتبار التثنية غير حقيقية وأن الذي نجح هو أحدهما.

ويؤكد بهما بشروط ثلاثة:

١ ـ أن يصح حلول المفرد محلهما، ليمكن توهم إرادة البعض بالكل، كما في المثالين، بخلاف: اختصم المحمدان كلاهما، فلا يصح لعدم صحة حلول المفرد محلهما؛ لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين، ومن النحاة من يجيز ذلك محتجّاً بأن التوكيد قد يأتي للتقوية لا لرفع الاحتمال.

٢ ـ أن يتحد معنى المسند إلى المؤكَّد، فإن اختلف المسند لم يصح، نحو: مات هشام وعاش بكر كلاهما.

٣ ـ أن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكَّد بهما، كما في المثالين.

ثالثاً: لفظ عامة، وهي مثل (كل وجميع) في إفادة العموم، والتاء في آخرها زائدة لازمة لا تفارقها، فتكون مع المؤنث والمذكر؛ لأنها للمبالغة، وليست للتأنيث، نحو: حضر الجيش عامته، وحضر الطلاب عامتهم، وحضرت الفرقة عامتها، وحضرت الفرق عامتهن، وحضر الجيشان عامتهما، وحضرت الفرقتان عامتهما.

وإلى ما تقدم أشار **ابن مالك بقوله**: (بالنفس أو بالعين الاسم أكدا... إلخ) أي: أكد الاسم بلفظ: النفس أو العين، بشرط اتصالهما بضمير يطابق المؤكد، ثم ذكر أن هذين اللفظين إن كانا تابعين؛ أي: مؤكدين لغير الواحد ـ وهو المثنى والجمع ـ فجئ بهما مجموعين على وزن (أفْعُل) تكن متبعاً المنهج الصحيح، **وقوله**: (بأفعل) أي على أفْعُل.

ثم بيَّن أنه عند إرادة الشمول يستعمل لفظ التوكيد الدال على ذلك وهو (كل) و(كلا) و(كلتا) و(جميع) ولا بد من وصل لفظ التوكيد بضمير مطابق للمؤكَّد.

ثم ذكر أن العرب استعملت في الدلالة على الشمول لفظاً آخر يفيد ما يفيده (كل) وهو لفظٌ على وزن (فاعله) من الفعل (عَمَّ) وهو (عامة). وأصله: عاممة، فاجتمع مثلان فأدغم الأول في الثاني.

وأراد **بقوله**: (مثل النافلة) أي: في الوزن، ولزوم التاء مع المذكر والمؤنث.

* * *

تقوية التوكيد

٥٢٤ ـ وَبَعْدَ (كُلٍّ) أَكَّدُوا بِـ(أَجْمَعَا) (جَمْعَاءَ) (أَجْمَعِينَ) ثُمَّ (جُمَعَا)

٥٢٥ ـ وَدُونَ (كُلٍّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ) (جَمْعَاءُ) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جُمَعُ)

يجاء بعد (كل) بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشمول، فيؤتى بـ(أجمع) بعد (كله) نحو: جاء الركب كلُّه أجمعُ. قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الحجر: ٣٠]، فـ(كلُّهم) توكيد معنوي لـ(الملائكة) مرفوع مثله، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع، (أجمعون) توكيد معنوي ثانٍ مرفوع بالواو، ويؤتى بـ(جُمَعَ) بعد (كلهن) نحو: جاءت الفتيات كلُّهن جُمَعُ.

ويجوز استعمال (أجمع) وما بعده في التوكيد غير مسبوقة بكلمة (كل) نحو: جاء الجيش أجمعُ، وجاءت القبيلة جمعاءُ، وجاء القوم أجمعون، وجاء النساء جُمَعُ، قال تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [الشعراء: ٩٤، ٩٥]، وقال تعالى: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩].

وهذا معنى **قوله**: (وبعد كل أكدوا بأجمعا..) أي: بعد لفظة (كل) التي للتوكيد استعمل العرب الألفاظ التي تجيء بعدها لتقوية التوكيد.

وقوله: (بأجمعا) ممنوع من الصرف للعلمية[(١)] والوزن، والألف للإطلاق، (جمعاء) ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة، (ثم جمعا) ممنوع من الصرف للعلمية والعدل؛ لأنها جمع (جمعاء) وحقها (جُمْع) كـ(حمراء) و(حُمْر) والألف للإطلاق.

(١) انظر: «النحو الوافي» (٣/ ٥١٩).

ثم بيَّن أن هذه الألفاظ قد تستعمل وحدها فلا تجيء بعد لفظة (كل). وفهم من **قوله**: (قد يجيء..) أن ذلك قليل، ولكنها قلة نسبية لا قلة ذاتية تمنع القياس، فهي قلة بالنسبة لإتيانها مع (كل)؛ لأنه جاء في القرآن التوكيد به دون (كل) كثيراً.

* * *

حكم توكيد النكرة

٥٢٦ ـ وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

اختلف النحويون في جواز توكيد النكرة، فقال البصريون: لا يجوز توكيدها مطلقاً، سواء كانت محدودة، وهي التي تدل على زمن محدود بابتداء وانتهاء معينين، أو على شيء معلوم المقدار، كـ(شهر وحول وأسبوع ويوم ودرهم ودينار)، أو كانت غير محدودة كـ(وقت وزمن وحين).

قالوا: لأن ألفاظ التوكيد معارف، فيلزم التخالف بين المؤكِّد والمؤكَّد.

وقال الكوفيون: يجوز توكيد النكرة، إذا اجتمع فيها أمران:

الأول: أن تكون النكرة محدودة، كما تقدم.

الثاني: أن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول.

وذلك لورود السماع عن العرب، ولحصول الفائدة؛ لأن التوكيد يفيد النكرة شيئاً من التحديد والتخصيص يقربها من التعريف، فتقول: خرجت إلى الريف يوماً كلَّه، سافرت إلى مكة أسبوعاً جميعَه، تصدقت بدينار كلِّه، بخلاف: عملت زمناً كلَّه، أنفقت مالاً كلَّه، لتخلف الأمر الأول، وبخلاف: عملت يوماً نفسه، لتخلف الأمر الثاني، فلا يُتكلم بذلك.

ومما ورد عن العرب قول الشاعر:

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ[١]

---

(١) شاقه: أعجبه وهيجه، والشوق: نزوع النفس إلى الشيء، والمعنى: أنه أعجبه =

فأكد الشاعر النكرة وهي قوله: (حول) بـ(كل).

وهذا القول هو الصحيح، وهو اختيار ابن مالك في الألفية، وقال في شرح الكافية: (وإجازته أولى بالصواب، لصحة السماع بذلك)[(١)].

وهذا معنى **قوله**: (وإن يفد توكيد منكور قبل... إلخ) أي: إن كان توكيد النكرة يفيد فهو مقبول وجائز، وتقدم أن الإفادة تحصل بالنكرة المحدودة، إذا كان لفظ التوكيد من ألفاظ الشمول، والبصريون يمنعون توكيدها مطلقاً، أخذاً من **قوله**: (شمل).

* * *

لا يثنى (أجمع وجمعاء) استغناء بـ(كلا وكلتا)

٥٢٧ ـ وَٱغْنَ بِـ(كِلْتَا) فِي مُثَنًّى وَ(كِلَا) عَنْ وَزْنِ (فَعْلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَلَا)

يعني أن العرب استغنت بـ(كلتا) في المثنى المؤنث عن وزن (فعلاء) وهو (جمعاء)، وبـ(كلا) في المثنى المذكر عن وزن (أفعل) وهو (أجمع) فتقول: قامت البنتان كلتاهما، وقام الرجلان كلاهما، ولا تقول: قامت البنتان جمعاوان، ولا قام الرجلان أجمعان.

وقوله: (واغن) فعل أمر من (غني) كفرح؛ أي: استغنىٰ، والمعنى: استغن في توكيد المثنى بـ(كلتا) و(كلا) عن تثنية وزن (فعلاء) وهو (جمعاء) ووزن (أفعلَ) وهو (أجمع)، والألف للإطلاق، وحق هذا

= وبعث الشوق إلى نفسه حين قيل له: هذا الشهر هو رجب، وتمنى أن السنة كلها (رجب) لما فيه من الأنس والسرور.

إعرابه: (لكنه) لكن: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر، والهاء: اسمه (شاقه) فعل ماضٍ، والهاء مفعول به (أن قيل) أن: مصدرية، وقيل: فعل ماضٍ مبني للمجهول (ذا رجب) مبتدأ وخبر في محل رفع نائب فاعل، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل (شاق)، وجملة (شاقه) خبر (لكن)، (يا) للتنبيه، أو للنداء والمنادى محذوف، (عدة) اسم ليت، (حول) مضاف إليه، (كله) كل: توكيد لـ(حول)، مجرور، والهاء مضاف إليه، (رجب) خبر ليت، وقد ذكر محمد محيي الدين عبد الحميد في «عدة السالك» (٣/ ٣٣٢) أن الصواب (رجبا) بدليل الأبيات التي قبل هذا البيت، ويكون الشاعر قد نصب بـ(ليت) الجزأين معاً (المبتدأ والخبر).

(١) «شرح الكافية» (٣/ ١١٧٧).

البيت أن يكون قبل **قوله**: (وإن يفد توكيد منكور قُبِلَ..) لأنه متعلق بـ(أجمع) و(جمعاء) المذكورين قبل.

* * *

توكيد الضمير المتصل

٥٢٨ ـ وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ   بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ

٥٢٩ ـ عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ، وَأَكَّدُوا بِمَا   سِوَاهُمَا، وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

إذا أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع (المستتر أو البارز) بالنفس أو بالعين، جيء بفاصل بين لفظ التوكيد والمؤكَّد، وهو الضمير المنفصل المرفوع، تقول: أديتَ أنتَ نفسُك الواجب، فـ(التاء) فاعل و(أنت) توكيد لفظي للضمير قبله (نفسُك) نفس: توكيد معنوي للتاء مرفوع، والكاف مضاف إليه، وتقول في توكيد الضمير المستتر: تصدق أنت نفسُك بما ينفعك، فـ(أنت) توكيد لفظي للضمير المستتر الذي هو فاعل (تصدق) و(نفسك) توكيد معنوي للضمير المستتر.

أما الضمير المرفوع المنفصل فلا يحتاج إلى فاصل، بل حكمه حكم الاسم الظاهر، تقول: أنت نفسُك المسؤولُ عن أسرتك.

وإذا كان الضمير متصلاً غير مرفوع جاز الفصل وعدمه، تقول: المدرسون أكرمتُهم هم أنفسَهم، أو: أكرمتهم أنفسَهم، بغير توكيد بالضمير.

وكذا لو كان لفظ التوكيد غير (النفس والعين) نحو: المحمدون قاموا كلُّهم.

وهذا معنى **قوله**: (وإن تؤكد الضمير المتصل... إلخ) أي: إن أردت توكيد الضمير المتصل بالنفس والعين فأكده بهما بعد الإتيان بالضمير المنفصل، ولما كان قوله: (الضمير المتصل) لا يبين نوع الضمير أهو المرفوع أم غير المرفوع؟ تدارك الأمر فقال: (عنيت ذا الرفع) أي: قصدت بالضمير المتصل صاحب الرفع؛ أي: الضمير المتصل المرفوع، ثم صرح بالمفهوم فقال: (وأكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما) والمعنى: أنه إذا أكد الضمير المتصل المرفوع بغير (النفس

والعين) فإن القيد وهو التوكيد بالضمير المنفصل لا يلزم، وأفاد قوله: (لن يلتزما) أن توكيده بالضمير جائز.

* * *

التوكيد اللفظي

٥٣٠ ـ وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي   مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ: (ٱدْرُجِي ٱدْرُجِي)

هذا النوع الثاني من نوعي التوكيد، وهو التوكيد اللفظي، ويكون بإعادة اللفظ، اسماً، نحو: إياك إياك والنميمة، فـ(إياك) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره: أحذِّرْ، (إياكَ) توكيد لفظي، أو فعلاً، نحو: غربت غربت الشمس، أو جملة، نحو: أنت الملوم أنت الملوم، ويكثر اقتران الجملة بالعطف؛ كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٤﴾ [التكاثر: ٣، ٤] ويجب ترك العطف عند إيهام التعدد، نحو: أكرمت عليّاً أكرمت عليّاً.

وأما توكيد الضمير أو الحرف فسيأتي إن شاء الله.

وهذا معنى **قوله**: (وما من التوكيد لفظي يجي مكرراً..) أي: والذي هو لفظي من التوكيد، يجيء مكرراً، ثم ذكر المثال، وهو من توكيد الجملة.

* * *

توكيد الضمير المتصل والحرف توكيداً لفظياً

٥٣١ ـ وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ   إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ

٥٣٢ ـ كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا   بِهِ جَوَابٌ كَـ(نَعَمْ) وَكَـ(بَلَى)

إذا أريد توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظيّاً بضمير يماثله في اللفظ والمعنى، فلا بد من اتصال المؤكِّد بما اتصل بالمؤكَّد فتقول: أنتَ قمتَ قمتَ بواجبك، أكرمك أكرمك خالد، كتابُك كتابُك على الدرج، فرحت بك بك، وهذا الكتاب رغبت فيه فيه.

وأما توكيد الحرف فإن كان حرفاً غير جوابي فإنه يعاد مع الحرف المؤكِّد ما اتصل بالمؤكَّد، نحو: إن الصدق إن الصدق لفضيلة، في المسجد في المسجد خالد.

وإن كان الحرف حرف جواب فتوكيده اللفظي يكون بإعادته

وحده، نحو: هل كتبت المحاضرة؟ فتقول: نعم نعم، ونحو: ألم تكتب المحاضرة؟ فتقول: بلى بلى.

وهذا معنى **قوله**: (ولا تعد لفظ ضمير متصل... إلخ) أي: إذا أعدت لفظ الضمير المتصل لغرض التوكيد اللفظي فيجب أن تأتي معه باللفظ الذي اتصل به.

وكذا حكم التوكيد اللفظي في الحروف التي لا يطلب بها الجواب، أما حروف الجواب كنعم وكبلى فتعاد وحدها.

* * *

٥٣٣ ـ وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ ٱنْفَصَلْ   أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ ٱتَّصَلْ

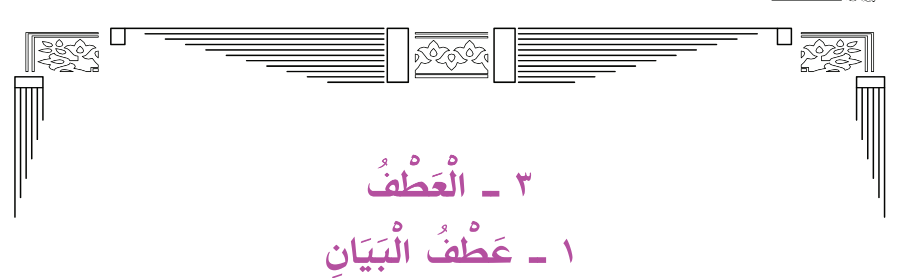
توكيد الضمير المتصل بضمير الرفع

يجوز أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل، سواء كان بارزاً أو مستتراً، وسواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، نحو: قمتَ أنت بواجبك، ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا مِن قَبْلُ﴾ [المؤمنون:٨٣]، فـ(نا) نائب فاعل، و(نحن) توكيد للضمير قبله مبني على الضم في محل رفع؛ لكونه تابعاً، ومثال المنصوب: أعطيتك أنت الكتاب، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [طه: ٦٨]، فـ(الكاف) اسم (إن)، و(أنت) توكيد مبني على الفتح في محل نصب على سبيل الاستعارة[(١)]، ومثال المجرور: هذه المسألة تعلمتها منك أنت، فـ(أنت) توكيد للكاف.

ومثال المستتر: اجتهد أنت في صلة الأرحام، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨]، فـ(نحن) توكيد للضمير المستتر في (نخلفه)، وقوله تعالى: ﴿مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ﴾ [هود: ٤٩]، فـ(أنت) توكيد للضمير المستتر في (تعلمها).



(١) القول بأن ضمير الرفع المنفصل الواقع توكيداً للضمير المتصل يعرب تابعاً لما قبله هو الذي يساير القاعدة في هذا الباب، وفيه أعاريب أخر.
انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ٣٠٥)، «التصريح على التوضيح» (٢/ ١٢٨) «النحو الوافي» (٣/ ٥٢٩) «معرض الإبريز من الكلام الوجيز عن القرآن العزيز» (١/ ٥٥٤).

٣ ـ الْعَطْفُ

١ ـ عَطْفُ الْبَيَانِ

١ ـ العطف نوعان
٢ ـ تعريف عطف البيان

٥٣٤ ـ الْعَطْفُ إِمَّا: ذُو بَيَانٍ، أَوْ نَسَقْ   وَالْغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ
٥٣٥ ـ فَذُو الْبَيَانِ: تَابِعٌ، شِبْهُ الصِّفَهْ   حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ

هذا النوع الثالث من التوابع، وهو: العطف، وهو نوعان:

١ ـ عطف بيان، وهو المراد هنا.

٢ ـ عطف نسق، ويأتي ـ إن شاء الله ـ في باب مستقل.

وعطف البيان هو: تابع موضِّح أو مخصِّص، جامد، غير مؤول.

فقولنا: تابع، هذا جنس في التعريف يشمل التوابع كلها.

وقولنا: موضح أو مخصص[1]؛ أي: موضح لمتبوعه إن كان معرفة بإزالة ما قد يصيبها من الشيوع بسبب تعدد مدلولها، أو مخصص له إن كان نكرة بتحديد مدلولها وتقليله.

مثال توضيح المتبوع: أكرمت محمداً أخاك، فكلمة (أخاك) جاءت لتوضيح المراد بـ(محمد) إذ لولا هذا التابع لبقيت كلمة (محمد) ـ برغم أنها معرفة ـ بحاجة إلى مزيد من الإيضاح والتبيين.

ومثال تخصيص النكرة: سمعت كلمة خطبةً كثيرة المعاني قليلة الألفاظ، فعبارة (خطبة) عطف بيان، جاءت لتخصيص النكرة، وهي (كلمة) لأن مدلولاتها متعددة من شعر ونثر.. ومن خطبة ومقالة، ولولا هذا التابع لبقيت هذه الكلمة على شيوعها وتعدد مدلولها.

---

(١) هذا هو الأصل في عطف البيان، وإلا فقد يأتي للمدح؛ كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]، فـ(البيت الحرام) عطف بيان.

وهذا القيد ـ أعني التوضيح والتخصيص ـ يخرج التوكيد، نحو: جاء الأمير نفسه، وعطف النسق، نحو: قرأت التفسير والحديث، والبدل، نحو: قضيت الدين نصفه؛ لأنها لا توضح متبوعها.

أما النعت فلا يخرج بهذا القيد، وإنما يخرج بالقيد الأخير؛ لأن النعت وعطف البيان يشتركان في الإيضاح، إلا أن عطف البيان يوضح ذات المتبوع، وذلك ببيان حقيقته الأصلية ـ كما تقدم ـ. أما النعت فإنه لا يوضح الذات الأصلية لمنعوته بلفظ يدل عليه مباشرة، بل بصفة من صفاته، نحو: هذا خالد الكاتب، فـ(الكاتب) نعت؛ لأن فيه توضيح الاسم السابق بذكر صفة من صفاته، ونحو: هذا التاجر خليل، من عطف البيان؛ لأن فيه توضيح الاسم السابق (التاجر) باسم أوضح منه.

وقولنا: جامد؛ أي: في الغالب. وهذا يخرج النعت، فإنه يوافق عطف البيان في التوضيح والتخصيص ـ كما تقدم ـ لكنه مشتق.

وقولنا: غير مؤول؛ أي: غير مؤول بالمشتق، وهذا يخرج النعت الجامد المؤول بالمشتق؛ كاسم الإشارة، نحو: مررت بعلي هذا؛ أي: الحاضر أو المشار إليه.

وهذا معنى **قوله**: (العطف إما ذو بيان أو نسق) أي: إن العطف إما عطف بيان أو عطف نسق، والغرض في هذا الباب بيان (ما سبق) والذي سبق في التقسيم، هو (ذو البيان) أي: صاحب البيان، فهو تابع شبه الصفة؛ أي: يشبه الصفة في الإيضاح والتخصيص، لكن بينهما فرق، فعطف البيان يبين حقيقة متبوعه ويكشف ذاته المقصودة بلفظ أوضح وأشهر من المتبوع، أما النعت فيبين معنى عارضاً ووصفاً طارئاً في متبوعه، كما تقدم.

* * *

حكم عطف البيان مع متبوعه

٥٣٦ ـ فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ ... مَا مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

عطف البيان تابع يوافق متبوعه في إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، وتذكيره أو تأنيثه، وإفراده أو تثنيته أو جمعه.

والمعنى: أعط عطف البيان من موافقة الأول وهو المتبوع، مثل ما ولي وأخذ النعت من موافقة المنعوت، وذلك لأن عطف البيان يشبه الصفة في الإيضاح والتخصيص.

* * *

مجيء عطف البيان معرفة أو نكرة

٥٣٧ ـ فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

لا خلاف بين النحويين في مجيء عطف البيان معرفة تابعاً لمعرفة، وأما مجيئه ومتبوعه نكرتين فمنعه قوم، محتجين بأن البيان كاسمه، والنكرة مجهولة، والمجهول لا يبين المجهول، وأوجبوا البدلية فيما استند إليه المجيز.

وقال آخرون: بجواز مجيء عطف البيان نكرة ومتبوعه نكرة، نحو: لبست ثوباً صوفاً، وهذا هو الصحيح، لورود آيات من القرآن واضح عطف البيان فيها؛ كقوله تعالى: ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾﴾ [إبراهيم: ١٦]، فـ(صديد) عطف بيان ـ وهو نكرة ـ لقوله: (ماء) وذلك أنه لما أبهم الماء بينه بقوله: (صديد)، وهو ما يخرج من أجواف أهل النار من قيح ودم وعرق، وكقوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]، فـ(زيتونة) عطف بيان لـ(شجرة مباركة)، وقال تعالى: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥] في قراءة من نوَّن (كفارة) وهم من عدا نافعاً وابن عامر من السبعة.

وما احتج به المانعون مردود، بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض، والأخص يعين غيره ويبينه.

وهذا معنى **قوله**: (فقد يكونان منكرين... إلخ) أي: إن عطف البيان ومتبوعه يتماثلان تعريفاً وتنكيراً، فقد يكونان نكرتين، كما يكونان معرفتين، وهذا واضح في اختياره الجواز.

* * *

صلاحية عطف البيان للبدلية إلا ما استثني

٥٣٨ ـ وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى   فِي غَيْرِ نَحْوِ: (يَا غُلَامُ يَعْمُرَا)
٥٣٩ ـ وَنَحْوِ: (بِشْرٍ) تَابِعِ (الْبَكْرِيِّ)   وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

القاعدة أن كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً، نحو: أصغيت إلى الخطيب عليٍّ، إلا ما استثنى ابن مالك، وضابطه: أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع مكان المتبوع، وذلك في مسألتين:

الأولى: أن يكون التابع مفرداً معرفة منصوباً، والمتبوع منادى؛ كقول الشاعر:

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ ونَوْفَلَا   أُعِيذُكُمَا بِاللّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا[1]

فقوله: (عبد شمس) عطف بيان، على قوله: (أخوينا) ولا يجوز أن يكون بدلاً منه، إذ لو كان بدلاً منه لكان على تقدير حرف النداء، فيلزم ضم (نوفل) لأنه مفرد معرفة، والتقدير: (يا عبدَ شمسٍ ونوفلُ) والرواية وردت بنصبه، فدل على أنه لا يكون بدلاً؛ لأن الشاعر عطف عليه اسماً آخر بالنصب مع كون المعطوف علماً مفرداً.

الثانية: أن يكون التابع خالياً من (أل) والمتبوع بـ(أل) وقد أضيفت إليه صفة بـ(أل)؛ كقول الشاعر:

أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ   عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[2]

---

(١) عبد شمس ونوفل من أولاد عبد مناف.

إعرابه: (أيا) حرف نداء، (أخوينا) منادى منصوب بالياء لأنه مثنى و(نا) مضاف إليه، (عبد شمس) عطف بيان منصوب، (ونوفلا) معطوف عليه منصوب، (أن تحدثا حربا) في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف متعلق بالفعل (أعيذ) والتقدير: أعيذكما بالله من إحداثكما حرباً.

(٢) البكري: المنسوب إلى بكر بن وائل، وهو بشر بن عمرو البكري، والمعنى: أن الشاعر يصف نفسه بالشجاعة، وأنه ابن الذي قتل البكري، وتركه مجندلاً في العراء تنتظر الطير خروج روحه لتنقض عليه فتأكله، فهو شجاع من نسل شجعان.

إعرابه: (أنا) مبتدأ، (ابن التارك) خبر ومضاف إليه، (البكري) مضاف إليه من =

فـ(بشر) عطف بيان على قوله: (البكري) ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فتقول: التاركِ بشرٍ، فيلزم عليه إضافة الوصف المفرد المقترن بـ(أل) إلى الخالي عنها، وهذا لا يجوز، كما تقدم في باب «الإضافة».

وهذا معنى **قوله**: (وصالحاً لبدلية يرى..) أي: إن عطف البيان يصلح للبدلية، وذلك مطرد إلا في موضعين، نبه على الأول منهما **بقوله**: (في غير نحو يا غلامُ يعمرا)، فـ(غلامُ) منادى مبني على الضم و(يعمرَ) عطف بيان منصوب لمراعاة محل المنادى؛ لأنه في محل نصب، والألف زائدة للوزن، ولو أعربت بدلاً لكان التقدير: يا غلامُ يا يعمرَ، بالنصب، وهو لا يصح، لوجوب بنائه على الضم، ونبه على الثاني **بقوله**: (ونحو بشرٍ) وهو يشير إلى البيت المتقدم.

وقوله: (وليس أن يبدل بالمرضي) أي: إن إعرابه بدلاً في **قوله**: (أنا ابن التارك البكري بشر) ليس بمرضي، وكأنه يرد على الفراء القائل بجواز إعرابه بدلاً؛ لأنه يجيز إضافة المقرون بـ(أل) إلى المجرد منها، نحو: جاء الضاربُ زيدٍ.

والأظهر الجواز، وقولهم: إن البدل على نية تكرار العامل، لا داعي له هنا، فإن المعنى واضح على البدلية؛ كوضوحه على عطف البيان، وهذا يتمشى مع ما ذكره النحويون ـ كابن هشام[(١)] وغيره ـ من أنه يُغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل[(٢)]؛ أي: يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وكون العامل (وهو المضاف وحرف النداء كما في

= إضافة الوصف إلى مفعوله، (بشر) عطف بيان، (عليه الطير) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، (ترقبه) الجملة في محل نصب حال من (الطير) أو من ضميره المستتر في الخبر، (وقوعاً) مفعول لأجله أو حال.

(١) انظر: «مغني اللبيب» ص(٩٠٨).

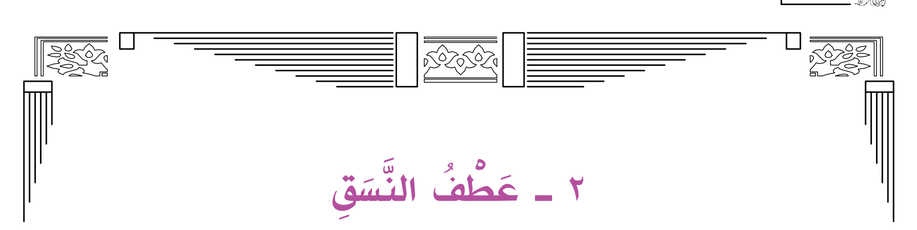
(٢) بل إن الصبان يصرح بأن هذا الاغتفار كثير. انظر: «حاشيته على الأشموني» (٢/ ٢٦١). وانظر: «شرح الفاكهي على القطر» (٢/ ٢٣٢).

البيتين) لا يصح وقوعه قبل التابع لا يؤثر، إنما الضرر في عدم صحة وقوعه قبل المتبوع.

وقولهم: إن البدل على نية تكرار العامل، لا يلزم، فإن العرب أصحاب اللغة لا تدري من أمر هذه القاعدة شيئاً، ولن يترتب على إهمالها وعدم التمسك بها فساد في المعنى ولا في التركيب، وقد قال المحقق الرضي في شرحه على (الكافية): (أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل، وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه..)[(١)].



(١) «شرح الكافية» للرضي (٢/ ٣٧٩) ونقله الصبان في حاشيته (٣/ ٨٨). وانظر: «النحو الوافي» (٣/ ٥٤٦).



٢ ـ عَطْفُ النَّسَقِ

عطف النسق وحروفه

٥٤٠ ـ تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ: عَطْفُ النَّسَقْ   كَ(ٱخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقَ)

٥٤١ ـ فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِـ(وَاوٍ ثُمَّ فَا   حَتَّى أَمَ اوْ) كَ(فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا)

٥٤٢ ـ وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ: (بَلْ) وَ(لَا)   (لٰكِنْ) كَ(لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لٰكِنْ طَلَا)

عطف النسق: هو التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف الآتي ذكرها.

والنسق: بفتح السين، اسم مصدر نسقت الكلام أَنْسُقُهُ؛ أي: عطفت بعضه على بعض وواليت أجزاءه، والمعنى: العطف الواقع في الكلام المعطوف بعضه على بعض[1].

وحروف العطف تسعة، وهي قسمان:

الأول: ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى، والمراد باللفظ: الحكم الإعرابي، والمراد بالمعنى: أن يثبت للمعطوف ما ثبت للمعطوف عليه، وهذا في عطف المفرد على مثله. أما في عطف الجمل فقد لا يفيد التشريك، وهذا القسم ستة أحرف: (الواو) و(ثم) و(الفاء) و(حتى) و(أم) و(أو) تقول: جاء خالد وعلي، وحضر الطلاب ولم يحضر المدرس.

الثاني: ما يقتضي التشريك في اللفظ لا في المعنى، فلا يثبت للمعطوف حكم المعطوف عليه، وهو ثلاثة: (بل)، و(لا)، و(لكن)، نحو: ما جاء الضيف بل ولده.

وهذا معنى **قوله**: (تالٍ بحرف متبع... إلخ) أي: عطف النسق هو: التالي لحرف متبع ما بعده لما قبله، ومعنى (متبع) أي: مُشَرِّكٍ للثاني مع

---

(١) انظر: «حاشية الخضري» (٢/ ٦٠).

الأول، ثم ذكر المثال، وقوله: (تالٍ) خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، **وقوله**: (عطف النسق) مبتدأ مؤخر.

ثم ذكر في البيت الثاني حروف القِسْم الأول، وهو المراد **بقوله**: (فالعطف مطلقاً) أي: لفظاً ومعنى، **وقوله**: (حتى أَمَ اوْ) يقرأ بنقل حركة الهمزة إلى الميم قبلها للوزن. وفي البيت الثالث ذكر حروف القِسْم الثاني، وهو المراد **بقوله**: (وأتبعت لفظاً فحسبُ) و(حسبُ) اسم مبني على الضم في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف؛ أي: فحسبك ذلك، والفاء زائدة لتزيين اللفظ، ثم ذكر المثال، والطلا: بفتح الطاء مقصوراً بزنة عصا، ابن الظبية أول ما يولد، وقيل: ولد بقر الوحش، وقيل: ولد ذات الظلف مطلقاً، ويجمع على أطلاء، كسبب وأسباب.

* * *

الحرف الأول: الواو

٥٤٣ ـ فَٱعْطِفْ بِوَاوٍ لَاحِقًا أو سَابِقَا ـ فِي الْحُكْمِ ـ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقَا

شرع المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في الكلام على حروف العطف وبيان أحكامها وخصائصها.

فالأول: الواو، وهي لمطلق الجمع والاشتراك في الحكم[1] ولا تفيد ترتيباً ولا معية إلا بقرينة.

فتعطف متأخراً في الحكم؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦] والقرينة هي التاريخ، ومتقدماً؛ كقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٣﴾ [الشورى: ٣] فقوله: (من قبلك) قرينة، ومصاحباً؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥] والقرينة على ذلك نصوص أخرى من القرآن.

ومما يدل على أن الواو لمطلق الجمع قوله تعالى: ﴿وَٱسْجُدِي وَٱرْكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣] والسجود بعد الركوع إذا كانت صلاتهم كصلاتنا، وقوله تعالى: ﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾

(١) المراد به: المعنى الذي يفيده العامل قبل المعطوف عليه.

[البقرة: ٥٨]، وقوله: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١] والقصة واحدة.

وهذا معنى **قوله**: (فاعطف بواو لاحِقًا... إلخ) أي: اعطف بالواو (لاحقاً) أي: متأخراً (أو سابقا) أي: متقدماً، (في الحكم) تنازعه ما قبله، (أو مصاحباً) وهو ما اشترك فيه المعطوف والمعطوف عليه في الزمن والمعنى معاً، وفي بعض النسخ: (سابقاً أو لاحِقَا).

* * *

من خصائص الواو

٥٤٤ ـ وَٱخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَـ(ٱصْطَفَّ هٰذَا وَٱبْنِي)

للواو خصائص منها:

أنها تعطف اسماً على اسم، لا يكتفي الكلام به، وذلك إذا كان العامل لا يقوم إلا بمتعدد كالمشاركة والاختصام والمنازعة ونحو ذلك من المعاني النسبية التي لا تتحقق إلا بنسبتها لاثنين فأكثر، نحو: تشارك صالح وهشام، وتنازع محمد وخالد، وإنما اختصت الواو بذلك لترجح المعية فيها.

وهذا معنى **قوله**: (واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه) أي: اخصص بالواو من بين حروف العطف أن يُعطف بها حيث لا يُكتفى بالمعطوف عليه في تحقيق معنى العامل؛ كالمثال الذي ذَكَرَ؛ لأن الاصطفاف لا يتحقق إلا من اثنين فأكثر.

* * *

الحرف الثاني والثالث: الفاء وثم

٥٤٥ ـ وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِٱتِّصَالِ وَ(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِٱنْفِصَالِ

الثاني من حروف العطف: الفاء، وتفيد مع التشريك، الترتيب[(١)] مع التعقيب.

---

(١) يرى الفراء أن الفاء لا تفيد الترتيب محتجّاً بقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤﴾ [الأعراف: ٤]، وذلك لأن البأس في الوجود قبل الهلاك. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٧١)، وأجاب غيره بأن المعنى: أردنا إهلاكها، أو أنها للترتيب الذكري، وقد رد الزركشي في كتابه «البرهان» (٤/ ٢٩٤) على الفراء بعشرة أوجه، سقط منها واحد، فراجعه إن شئت.

والترتيب نوعان:

١ ـ ترتيب معنوي: وهو أن يكون زمن تحقق المعنى في المعطوف متأخراً عن زمن تحققه في المعطوف عليه، نحو: دخل المدرس فبدأ الشرح، فزمن البدء بالشرح متأخر في زمنه عن زمن الدخول، قال تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥].

٢ ـ ترتيب ذكري: وهو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب التحدث عنهما لا بحسب زمانهما(١)، نحو: حدثنا المحاضر عن علي فعثمان رضي الله عنهما، ومنه قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً(٢)﴾ [النساء: ١٥٣].

وأما التعقيب فهو: الاتصال الزمني الحاصل بين المعطوف والمعطوف عليه، بأن يحصل المعطوف عقب المعطوف عليه من غير تراخ في الزمن، نحو: دخل الإمام فأقيمت الصلاة، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾﴾ [عبس: ٢١].

والتعقيب في كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: تزوج فلان فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن طالت، وتقول: دخلت المدينة فمكة، إذا لم تُقِمْ في المدينة ولا بين البلدين.

وتفيد الفاء مع الترتيب والتعقيب: السببية، وذلك غالب في عطف الجمل والصفات، فالأول؛ كقوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥] والثاني كقوله تعالى: ﴿لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴿٥٢﴾ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ﴿٥٤﴾ فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ ﴿٥٥﴾﴾ [الواقعة: ٥٢ ـ ٥٥].

---

(١) انظر: «شرح الرضي» (٤/ ٣٨٥)، و«المغني» (١/ ١٦١).
(٢) (جهرة) مفعول مطلق أو حال.

وهذا معنى **قوله**: (والفاء للترتيب باتصال) والمراد به: التعقيب وهو عدم المهلة، والباء بمعنى (مع).

الثالث من حروف العطف: ثم، وتفيد مع التشريك، الترتيب مع التراخي[(١)]، وهو انقضاء مدة زمنية طويلة بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف، نحو: زرعنا القمح ثم حصدناه، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [فاطر: ١١].

وهذا معنى **قوله**: (وثم للترتيب بانفصال) والمراد: التراخي؛ أي: الانفصال بمهلة زمنية.

* * *

من خصائص الفاء

٥٤٦ ـ وَٱخْصُصْ بِفَاءٍ عطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الَّذِي ٱسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

للفاء خصائص منها:

أنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة ـ لخلوه عن ضمير الموصول ـ على ما يصلح أن يكون صلة؛ لاشتماله على الضمير، نحو: الذي ساعدته ففرح الوالدُ مسكينٌ.

فـ(الذي) مبتدأ، وجملة (ساعدته) صلة وعائد، (ففرح الوالد) معطوفه على جملة الصلة بالفاء، وقد خلت من ضمير يعود على الموصول (مسكين) خبر المبتدأ.

وليس الحكم خاصّاً بالصلة، بل الخبر والنعت والحال كذلك، والضابط لذلك كله هو خلو الجملة من الرابط، ووجوده في الجملة الصالحة.

فمثال الخبر: النخل يرعاه الفلاح فيكثر التمر.

ومثال النعت: هذا رجل قام على تربية أولاده فاستفاد الأولاد.

(١) تأتي (ثم) للترتيب الذكري ـ مثل الفاء ـ؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ۝٧ ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ۝٨﴾ [التكاثر: ٧، ٨] لأن السؤال قبل رؤية الجحيم. [راجع: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» ١/ ٢/ ١١٦].

ومثال الحال: أقبل الفائز يتهلل وجهه فتنشرح الصدور.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٥٢]، فقوله: (فيصبحوا) معطوف على قوله: (أن يأتي) الذي هو خبر لـ(عسى)، وهو خبر عن الله تعالى، وجملة (فيصبحوا) ليس فيها رابط مع أنها معطوفة على جملة الخبر.

وإنما اختصت الفاء بذلك؛ لأنها تدل على السببية، فاستُغْنِيَ بها عن الرابط، وهذا معنى **قوله**: (واخصص بفاءٍ عطف ما ليس صله..) أي: اخصص بالفاء عطف الجملة التي لا تصلح أن تكون صلة الموصول على الذي يصلح أن يكون صلة لاشتماله على العائد، والمقصود أن الفاء انفردت من بين سائر حروف العطف بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد[1].

* * *

٥٤٧ ـ بَعْضًا بِـ(حَتَّى) ٱعْطِفْ عَلَى كُلٍّ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

الحرف الرابع: حتى

الرابع من حروف العطف: حتى.

ومعناها: الدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية في الزيادة أو

(١) تنبيه: إذا تعدد المعطوف، نحو: اشتريت قلماً وكتاباً وحقيبة ومسطرة، ونحو: أقبل خالد وهشام وعاصم فمحمد ثم إبراهيم.
فإن كان حرف العطف لغير الترتيب كالواو فالعطف على الأول دائماً، وإن كان حرف العطف يفيد الترتيب، مثل: الفاء وثم، فالمعطوف عليه هو الذي قبل العاطف مباشرة، فـ(هشام) و(عاصم) معطوفان على الأول (خالد) أما (محمد) فمعطوف على ما قبله وهو (عاصم) و(إبراهيم) معطوف على (محمد).
فإن جاء بعد العاطف المرتب ومعطوفه عاطف آخر لا يفيد الترتيب ـ كالواو ـ فهو معطوف على ما قبله، نحو: أقبل خالد وهشام ثم محمد وإبراهيم، فإنه يتعين أن يكون (إبراهيم) معطوفاً على ما قبله (محمد) ولا يصح عطفه على غيره. أما (محمد) فمعطوف على (هشام) حتماً، وأما ما قبله فهو معطوف على الأول.
[انظر: «النحو الوافي» ٣/ ٥٥٥].

النقص بالنسبة للمعطوف عليه، بحيث نتخيل المعطوف عليه يستمر في زيادته أو نقصه حتى يصل في درجته للمعطوف، فالأول: فَرَّ الجنودُ حتى القائدُ. والثاني: قدم الحجاج حتى المشاة، فـ(حتى) حرف عطف، وما بعدها معطوف على ما قبلها، وشرط العطف بها أن يكون المعطوف بعضاً من المعطوف عليه، سواء كان جزءاً، نحو: أكلت السمكةَ حتى رأسَها، أو فرداً من جمع كالمثال السابق، أو نوعاً من جنس، نحو: أعجبتني الفاكهةُ حتى التفاحُ.

والعطف بها قليل، ولم ترد في القرآن عاطفة، ومن الأمثلة قوله ﷺ: «**ما يصيب المسلم من نَصَبٍ ولا وَصَبٍ ولا هَمٍّ ولا حَزَنٍ ولا أذى ولا غَمٍّ حتى الشوكةِ يُشَاكُها إلا كفَّر الله بها من خطاياه**» متفق عليه.

فـ(الشوكة) بالجر على أن (حتى) عاطفة، وجملة (يشاكها) حال وبالرفع على أنها ابتدائية، (والشوكة) مبتدأ، وجملة (يشاكها) خبر.

قال ابن مالك: (بعضاً بحتى اعطف... إلخ) أي: اعطف بحتى بعضاً على كل، ولا يكون المعطوف إلا غاية للذي تلاه؛ أي: جاء بعده، وهو المعطوف عليه، يريد أن المعطوف لا بد أن يكون غاية للمعطوف عليه.

* * *

الحرف الخامس: أم

٥٤٨ ـ وَ(أَمْ) بِهَا ٱعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ ... أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ (أَيٍّ) مُغْنِيَهْ

٥٤٩ ـ وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ ... كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ

٥٥٠ ـ وَبِٱنْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى (بَلْ) وَفَتْ ... إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

الخامس من حروف العطف: أم، وهي نوعان:

١ ـ متصلة، وهي التي تصل ما قبلها بما بعدها، بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر، وتقع بعد:

أ ـ همزة التسوية الداخلة على جملة مؤولة بمصدر، والغالب أن تكون مسبوقة بكلمة (سواء)؛ كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ

نُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، فـ(سواء) خبر مقدم، والمصدر المؤول من همزة التسوية وما بعدها مبتدأ مؤخر، والتقدير: إنذارك وعدمه سواء.

ب ـ همزة استفهام يطلب بها وبـ(أم) التعيين، نحو: أخالد عندك أم خليل، فيكون الجواب: خالد، مثلاً.

وتعرب (أم) المتصلة حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ويجوز حذف هذه الهمزة بنوعيها إذا لم يوقع حذفها في لبس، فمثال حذف همزة التسوية: سواء على المخلص في عمله راقبه الناس أم لم يراقبوه فلن يقصر في أدائه، والأصل: أراقبه.

ومثال حذف الأخرى قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وإِنْ كُنْتُ دَارِياً ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[1]؟

والأصل: أبسبع أم بثمان؟ فحذف الهمزة التي يطلب بها التعيين اعتماداً على انسياق المعنى وعدم خفائه.

النوع الثاني: من أنواع (أم): أم المنقطعة، وهي التي لا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبأم التعيين، وسميت منقطعة لأنها تقع غالباً بين جملتين مستقلتين، لكل منهما معنى يخالف معنى الأخرى، ويكون معناها في الغالب الإضراب الإبطالي (وهو إبطال الحكم السابق ونفي مضمونه والانتقال عنه إلى ما بعده)؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۝٧ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ . . .﴾ [الأحقاف: ٧، ٨] أي: بل يقولون افتراه، فقد

(١) إعرابه: (لعمرك) اللام للقسم، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً تقديره: لعمرك قسمي، (ما) نافية (أدري) فعل مضارع ينصب مفعولين، وقد علق عنها بالهمزة المقدرة في قوله: (بسبع)، (وإن كنت دارياً) الواو للحال، و(إن) زائدة وجملة كان مع اسمها وخبرها في محل نصب حال، (بسبع) متعلق بقوله: (رمين) وهو فعل ماضٍ ونون الإناث فاعل، (الجمر) مفعول به (أم) عاطفة (بثمان) معطوف على (بسبع).

وقعت (أم) بين جملتين هما: (هذا سحر مبين) و(يقولون افتراه) وكل واحدة منهما مستقلة بمعناها عن الأخرى.

والراجح أن (أم) المنقطعة ليست من حروف العطف، وإنما هي حرف ابتداء مبني على السكون، يفيد الإضراب، ولا تدخل إلا على الجمل.

وهذا معنى **قوله**: (وأم بها اعطف إثر همز التسويه... إلخ) أي: اعطف بـ(أم) بعد همزة التسوية، أو الهمزة المغنية عن لفظ (أيّ) وهي الهمزة التي يقصد بها وبـ(أم) التعيين، كما مضى.

ثم ذكر أن الهمزة قد تحذف بشرط ألا يؤدي حذفها لخفاء المعنى والوقوع في اللبس.

وفي البيت الأخير ذكر أن (أم) تكون منقطعة إذا خلت مما قيدت به في النوع الأول، وأنها تفي بانقطاع، بمعنى: تكون كافية فيه مفيدة له، وإذا أفادت الانقطاع كانت بمعنى (بل).

* * *

الحرف السادس: أو

٥٥١ ـ خَيِّرْ، أَبِحْ، قَسِّمْ بِـ(أَوْ)، وَأَبْهِمِ   وَٱشْكُكْ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِيْ

٥٥٢ ـ وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذا   لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

السادس من حروف العطف: أو، وله عدة معانٍ، يحددها السياق ومنها:

١ ـ التخيير والإباحة، وذلك إذا سبقت بصيغة دالة على الأمر، فمثال التخيير: تزوجْ حفصة أو أختها، ومثال الإباحة: اقرأ النحو أو البلاغة، والفرق بينهما: جواز الجمع بين المتعاطفين في الإباحة دون التخيير.

٢ ـ التقسيم وبيان الأنواع، نحو: الكلمة: اسم أو فعل أو حرف.

٣ ـ الإبهام من المتكلم على المخاطب، بشرط أن يسبق (أو) جملة خبرية، تقول: حضر صالح أو علي، إذا كنت تعلم الحاضر

منهما، ولكن قصدت الإبهام على السامع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ: ٢٤][(١)].

٤ ـ الشك، من المتكلم في الحكم، بشرط أن يسبق (أو) جملة خبرية ـ أيضاً ـ كالمثال السابق إذا كنت لا تعلم من حضر منهما، ومنه قوله تعالى: ﴿لَبِثۡتُ يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖۖ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

٥ ـ الإضراب، والمراد به: الإضراب الإبطالي (وهو إبطال الحكم السابق ونفي مضمونه والانتقال عنه إلى ما بعده)، نحو: عندي عشرة ضيوف أو زادوا ثلاثة؛ أي: بل زادوا ثلاثة.

٦ ـ الدلالة على الاشتراك ومطلق الجمع بين المتعاطفين، فتكون بمعنى (الواو) ومثال ذلك قوله ﷺ: «**اثبت أُحدُ، فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيدان**» وقد ورد الحديث برواية أخرى بالواو[(٢)]، وكقول الشاعر:

جَاءَ الخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً   كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوْسَى عَلَى قَدَرِ[(٣)]

فاستعمل الشاعر (أو) بمعنى (الواو) أي: وكانت له قدراً، لوضوح المعنى وعدم اللبس؛ لأن الخلافة لا تتحقق إلا مع قضاء الله وقدره.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٧/ ٢٦٧).

(٢) هذا الحديث أخرجه البخاري في كتاب «فضائل الصحابة» باب: مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ورواية (الواو) في باب: قول النبي ﷺ: «**لو كنت متخذاً خليلاً**»، وقوله: «**أُحُدُ**» بالضم منادى بحرف نداء محذوف.

(٣) الممدوح عمر بن عبد العزيز رحمه الله وقوله: (قدراً) بالفتح؛ أي: موافقة له، أو مقدرة.

إعرابه: (جاء) فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر يعود على الممدوح، (الخلافة) مفعول به (أو) عاطفة بمعنى الواو، (كما) الكاف حرف جر، وما: مصدرية، (أتى) فعل ماضٍ وهو هنا فعل متعدٍ لأن معناه: وصل (ربه) منصوب على التعظيم، والهاء مضاف إليه (موسى) فاعل مؤخر و(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف؛ أي: جاء الخلافة مجيئاً كإتيان... إلخ.

وإلى هذه المعاني أشار **بقوله**: (خير أبح... إلخ) فتضمن البيت الأول ستة معانٍ.

وقوله: (وإضراب بها أيضاً نُمي) أي: نُسب إليها بمعنى أنها تؤديه، وفي البيت الذي يليه ذكر المعنى السابع، ومعنى (عاقبت الواو) أي: جاءت بمعناها وصح أن تحل محلها.

وقوله: (لم يُلف) أي: يجد (ذو النطق) أي: المتكلم (للبس منفذَا) أي: بشرط ألا يجد المتكلم في استعمالها بمعنى الواو منفذاً للبس؛ أي: طريقاً إليه، بسبب خفاء المعنى المراد وعدم إدراك السامع أنها بمعنى الواو.

* * *

استعمال (إما) بمعنى (أو)

٥٥٣ ـ وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ: (إِمَّا) الثَّانِيَهْ فِي نَحْوِ: (إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَه)

تأتي (إما) مسبوقة بمثلها، نحو: أعطني إما كتاب التفسير وإما كتاب الفقه، ولا خلاف بين النحاة في أن الأولى ليست عاطفة، بل حرف يفصل بين عامل قبله ومعمول يليه؛ لأنه لا يسبقها معطوف.

وما بعدها يعرب على حسب حاجة العامل قبلها، فقد يكون فاعلاً، نحو: سافر إما محمد وإما علي، وقد يكون مفعولاً، كالمثال المتقدم، وقد يكون حالاً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾﴾ [الإنسان: ٣]، وقد يكون بدلاً، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ [مريم: ٧٥]، فـ(العذاب) بدل من(ما).

وأما الثانية فالصحيح أنها تشبه (أو) في تأدية معنى من المعاني الخمسة المتقدمة: وهي: التخيير، نحو: خذ إما ثوباً وإما درهماً، والإباحة، نحو: جالس إما الفقهاء وإما النحاة، والتقسيم، نحو: الاسم إما جامد وإما مشتق، والإبهام والشك، نحو: سافر إما خالد وإما عصام، ولا تأتي للإضراب، ولا بمعنى الواو، وليست عاطفة؛ لأنها تقع دائماً بعد الواو العاطفة بلا فاصل، وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف، بل هي حرف تفصيل.

وهذا معنى **قوله**: (ومثل أو في القصد إما الثانيه) أي: إن (إما) الثانية في المثال المذكور مثل (أو) في القصد؛ أي: في المعنى. وهذا فيه إشارة إلى أنها غير عاطفة، ولذا لم يذكرها في تعداد حروف العطف أول الباب، لكنها ذكرت مع حروف العطف إما لمشاركتها لـ(أو) في غالب معانيها، أو للرد على من قال: إنها عاطفة، أو لغير ذلك.

وقوله: (إما ذي وإما النائيه) التقدير ـ مثلاً ـ خذ إما هذه الشاة القريبة وإما النائية؛ أي: البعيدة.

* * *

٥٥٤ ـ وَأَوْلِ (لٰكِنْ) نَفْيًا اَوْ نَهْيًا، وَ(لَا) نِـدَاءً اَوْ أَمْـرًا، أَوِ اثْـبَـاتًـا تَـلَا

الحرف السابع والثامن: لكن، ولا

السابع من حروف العطف: لكن، ومعناها الاستدراك، وهذا المعنى لا يفارقها أبداً حتى ولو لم تكن عاطفة، وتكون عاطفة، بثلاثة شروط:

الأول: أن يقع بعدها مفرد.

الثاني: أن يسبقها نفي أو نهي.

الثالث: ألا تقترن بها الواو، نحو: ما جاء الضيف لكن ابنه، لا تكرم خالداً لكن عليّاً.

فإن كان بعدها جملة، نحو: ما قرأت الحديث لكن قرأت التفسير، أو لم يتقدمها نفي أو نهي، نحو: الكتاب صغير لكن نفعه عظيم، فهي حرف ابتداء واستدراك لا عاطفة، وما بعدها كلام مستأنف.

وإن اقترنت بها الواو فهي حرف ابتداء ـ أيضاً ـ والواو هي العاطفة؛ كقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴿٤٠﴾﴾ [الأحزاب: ٤٠] فالواو عاطفة و(لكن) حرف ابتداء، و(رسول) خبر لكان المحذوفة مع اسمها.

الثامن من حروف العطف: لا، وهي تفيد نفي الحكم عن المعطوف، وقصره على المعطوف عليه، وشرط كونها عاطفة أن يكون المعطوف مفرداً، وأن تسبق بنداء أو أمر أو إثبات، نحو: يا خالد لا

عمرو، أعطني الكتاب لا القلم، المستقيم مطمئن لا العاصي.

فإن كان ما بعدها جملة، نحو: تصان الممالك بالجيوش والأعمال لا تصان بالخطب والآمال، فهي ليست عاطفة، وإنما هي حرف نفي، والجملة بعدها مستأنفة.

وإلى هذين الحرفين أشار **بقوله**: (وأول لكن نفياً... إلخ) أي: اجعل (لكن) والية نفياً أو نهياً؛ أي: واقعة بعدهما.

وقوله: (ولا نداءً أو أمراً أو إثباتاً تلا) لا: مبتدأ قصد لفظه، خبره قوله: (تلا) والتقدير: و(لا) العاطف تلا نداء أو أمراً أو إثباتاً؛ أي: لا يكون عاطفاً إلا إذا وقع بعد واحد من هذه الثلاثة.

* * *

الحرف التاسع: بل

٥٥٥ ـ وَ(بَلْ) كَ(لٰكِنْ) بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَـ(لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا)

٥٥٦ ـ وَٱنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ، وَالْأَمْرِ الْجَلِي

التاسع من حروف العطف: بل، ويشترط دخولها على مفرد، وأما معناها فيختلف باختلاف ما قبلها:

أ ـ فإن تقدم عليها نفي أو نهي، أفادت إقرار الحكم السابق، وإثبات نقيضه لما بعدها، نحو: ما جاء الضيف بل ابنه، فقد أثبتت (بل) نفي المجيء للضيف وجعلت ضد هذا النفي ـ وهو المجيء ـ ثابتاً لابنه.

ب ـ وإن تقدم عليها كلام مثبت أو أمر صريح أفادت الإضراب عن الحكم السابق وتركه، وصرف الحكم إلى ما بعدها، نحو: اشتريت كتاباً بل قلماً، أكرم خالداً بل عليّاً.

فإن وقع بعدها جملة فليست عاطفة بل هي للإضراب، وتكون حرف ابتداء وما بعدها مستأنف، وهذا الإضراب إما إبطالي؛ أي: الدلالة على أن ما قبلها كلام باطل؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الأنبياء: ٢٦] أو انتقالي؛ أي: لمجرد الدلالة على الانتقال من غرض إلى غرض؛ كقوله تعالى: ﴿قَدْ

﴿أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾﴾ [الأعلى: ١٤ ـ ١٦].

وعن العطف بـ(بل) **قال ابن مالك**: (وبل كلكن... إلخ) أي: (بل) مثل (لكن) في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها (بعد مصحوبيها) أي: النفي والنهي: ثم ذكر المثال، والمرْبَعُ: منزل الربيع، والتيها: مقصور للضرورة، وأصله: تيهاءُ، وهي الأرض التي لا يُهتدى بها.

ثم بيَّن أن (بل) يعطف بها في الخبر المثبت والأمر الجلي، فتفيد الإضراب عن الأول ونقل الحكم إلى الثاني.

وقوله: (والأمر الجلي) أي: الصريح؛ كفعل الأمر والمضارع المقرون بلام الأمر. وهذا قيد لإخراج الأمر غير الجلي؛ كالعرض والتحضيض وغيرهما، وهذا عند ابن مالك ومن وافقه، ويرى آخرون: إلحاق الأمر غير الصريح بالأمر الصريح، فتقول: ألا تكرم خالداً بل بكراً...

* * *

العطف على ضمير الرفع المتصل

٥٥٧ ـ وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ ... عَطَفْتَ فَٱفْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ

٥٥٨ ـ أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ ... فِي النَّظْمِ فَاشِيًا، وَضَعْفَهُ ٱعْتَقِدْ

القاعدة في هذا الباب أنه يجوز عطف الاسم الظاهر على مثله أو على الضمير، ويجوز عطف الضمير على مثله أو على الاسم الظاهر، لكن يستحسن الفصل بين المتعاطفين في حالتين:

الأولى: إذا كان المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً، بارزاً كان أو مستتراً، فيفصل بينه وبين المعطوف بفاصل، ويقع الفصل كثيراً بضمير مرفوع منفصل مناسب، نحو: لقد كنتَ أنتَ وإخوانُك من الدعاة إلى الله، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤]، فقوله: (وآباؤكم) معطوف على الضمير المرفوع المتصل في (كنتم) وقد فُصِلَ بـ(أنتم) فهو توكيد لما قبله.

وقد يقع الفصل بغير ضمير الرفع المنفصل، وذلك كالمفعول به، نحو: أكرمتك وأخوك، فـ(أخوك) معطوف على التاء، قال تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣]، فـ(من) معطوف على الواو في (يدخلونها) وقد وقع الفصل بالمفعول به، وهو (الهاء)، مِنْ (يدخلونها)، ومثله الفصل بـ(لا) النافية؛ كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فـ(آباؤنا) معطوف على (نا)، وجاز ذلك للفصل بـ(لا) النافية.

ومثال المستتر: اجتهد أنت وزملاؤك في الدعوة إلى الله بالحكمة.

قال تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فـ(زوجك) معطوف على الضمير المستتر في (اسكن) وقد وقع الفصل بالضمير المنفصل، وهو (أنت).

وقد ورد العطف على الضمير المتصل المرفوع بلا فاصل، قليلاً في النثر، وكثيراً في الشعر، فمن النثر ما حكاه سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مررت برجل سواءٍ والعدمُ، برفع (العدم) عطفاً على الضمير المستتر في (سواء) لأنه اسم بمعنى المشتق (متساوٍ) فهو متحمل للضمير، وقد وقع العطف بلا فاصل.

ومن الشعر قول جرير:

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا[1]

فَعَطَفَ الاسم الظاهر المرفوع ـ وهو قوله: (أب) ـ على الضمير

---

(١) المعنى: أن الأخطل يتمنى أن يصل إلى شيء من الآمال والأحلام لا يمكن أن ينالها هو وأبوه، وهذا من فساد رأيه وضعف تفكيره.

إعرابه: (ورجا الأخيطل) فعل وفاعل، (ما) نكرة بمعنى: (شيء) أو اسم موصول بمعنى: (الذي) مفعول به لـ(رجا) (لينالا) اللام لام الجحود و(ينالا) فعل مضارع منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد لام الجحود، وعلامة نصبه حذف النون، والألف فاعل، والجملة في محل نصب خبر (يكن)، وجملة (يكن) صفة لـ(ما) إن كانت نكرة، أو صلة إن كانت موصولة.

المستتر في (يكن) الذي هو اسمها، من غير أن يؤكد ذلك بالضمير المنفصل، أو يفصل بفاصل آخر.

وهذا معنى **قوله**: (وإن على ضمير رفع متصل عطفت... إلخ) أي: إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فافصل بين المتعاطفين بضمير الرفع المنفصل، أو أي فاصل آخر، ثم بيَّن أن عدم الفصل يرد في الشعر (فاشياً) أي: كثيراً، وأنه مع كثرته ضعيف لا يقاس عليه، وهذا فيه نظر، والصواب صحة القياس عليه في الشعر بلا ضعف ما دام أنه كثير(١)، ويفهم منه أنه غير فاشٍ في النثر، وأنه قليل.

* * *

العطف على الضمير المجرور

٥٥٩ ـ وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا

٥٦٠ ـ وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا؛ إِذْ قَدْ أَتَى ... فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

هذه الحالة الثانية التي يستحسن فيها الفصل بين المتعاطفين، وهي أن يكون المعطوف عليه ضميراً مجروراً بحرف أو بإضافة، فيفصل بين المتعاطفين، بإعادة عامل الجر ـ من حرف أو مضاف ـ مع المعطوف، تقول: ما عليك وعلى زملائك إذا قمتم بالواجب، قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت: ١١] فـ(الأرض) معطوف على ضمير الجر المتصل وهو (ها) وقد أعيد حرف الجر وهو اللام مع المعطوف، فوقع فاصلاً بين المتعاطفين.

وتقول في إعادة عامل الجر وهو مضاف: كتابك وكتاب أخيك متشابهان، قال تعالى: ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾ [البقرة: ١٣٣] فـ(آبائك) معطوف على الضمير المضاف إليه، وهو الكاف الأولى. وقد أعيد المضاف وهو عامل الجر (إله) مع المعطوف، فوقع فاصلاً بين المتعاطفين.

---

(١) قال أبو العباس المبرد في كتابه «الكامل» (١/٤١٨): (والشاعر إذا احتاج أجراه بلا توكيد لاحتمال الشعر ما لا يحسن في الكلام.. ثم ساق الشاهد المذكور وشاهداً آخر، ثم قال: وهذا كثير).

وهذا هو رأي الجمهور، وقال الكوفيون ـ واختاره ابن مالك ـ إن ذلك لا يلزم، لورود السماع بالعطف دون إعادة الجار، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] فـ(المسجد) معطوف على الضمير المجرور بالباء في قوله: (به) ـ على أحد الأعاريب[١] ـ بدون إعادة الجار.

وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] فقد قرأ حمزة ـ وهو من السبعة ـ بجر (الأرحام) عطفاً على الهاء وهي في محل جر بالباء، والمعنى: واتقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحام؛ لأنهم كانوا يقولون: أنشدك بالله وبالرحم، ومن النظم قول الشاعر:

فَاليَومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيامِ مِنْ عَجَبِ[٢]

فعطف قوله: (والأيام) على الضمير المجرور بالباء ـ وهو الكاف ـ من غير إعادة الجار.

وهذا معنى **قوله**: (**وعود خافض لدى عطف**... إلخ) أي: جُعِلَ عود الخافض مع المعطوف عند العطف على الضمير المخفوض أمراً لازماً عند النحاة، ولكنه ليس لازماً عندي؛ لأن عدم إعادته مع

(١) وهذا الإعراب رجحه أبو حيان في «تفسيره» (٢/ ١٥٥ ـ ١٥٧) وذكر شواهده من كلام العرب، وقيل: إن قوله: (والمسجد الحرام) معطوف على (سبيل الله) أي: صد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام، وسوغ العطف أن مضمون معنى: (صد عن سبيل الله وكفر به) واحد، وقيل: غير ذلك، وقوله: (وصد) مبتدأ مرفوع، خبره (أكبر).

(٢) قربت: أخذت وشرعت، تهجونا: تسبنا.

إعرابه: (قربت) قرب: فعل ماضٍ ناسخ من أفعال الشروع، والتاء: اسمه، (تهجونا) تهجو: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو للثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، و(نا) مفعول به، والجملة في محل نصب خبر (قربت)، (فاذهب) الفاء واقعة في جواب شرط مقدر؛ أي: إن تفعل ذلك فاذهب، أو أنها مستأنفة (فما بك) الفاء: تعليلية و(ما) نافية، و(بك) خبر مقدم (من) زائدة (عجب) مبتدأ مؤخر.

المعطوف أمر ثابت، تحقق في النثر والنظم الواردين عن العرب؛ أي: هو أمر يؤيده السماع.

* * *

من خصائص الفاء والواو

٥٦١ ـ وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ ... وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ، وَهْيَ انْفَرَدَتْ

٥٦٢ ـ بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي ... مَعْمُولُهُ، دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي

من أحكام الفاء العاطفة: جواز حذفها مع معطوفها إذا أمن اللبس وذلك إذا وجد ما يدل على ذلك؛ كقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًاۖ﴾ [البقرة: ٦٠] والتقدير: فضرب فانفجرت؛ لأن الانفجار لم يحصل بمجرد الأمر بالضرب، بل بالضرب نفسه، وتسمى هذه الفاء: فاء الفصيحة؛ لأنها تفصح عن محذوف[(١)].

وتشاركها (الواو) في هذا الحكم؛ كقوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أي: والبرد، فحذفت الواو مع معطوفها، والدليل على المعطوف بالواو المحذوف أن كل ما يقي الحر يقي البرد، ومنه قولهم: راكب الناقة طَليحان؛ أي: راكب الناقة والناقة طَليحان[(٢)]، والدليل على المحذوف مجيء الخبر مثنى.

واختصت الواو من بين حروف العطف بأنها تعطف عاملاً محذوفاً بقي معموله، ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فـ(زوجك) فاعل لفعل محذوف، والتقدير: وَلْتسكن زوجك، والجملة معطوفة على الجملة التي قبلها؛ إذ لو عطف على الضمير لزم عليه أن فعل الأمر يرفع الاسم الظاهر، وأجازه فريق من النحاة بحجة أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وهو رأي جيد، ولا داعي للتقدير، واختاره أبو حيان في «تفسيره»، وتقدم التمثيل بهذه الآية ـ على هذا الإعراب ـ في العطف على الضمير المتصل المرفوع.

(١) انظر: «المغني» ص(٨٢٠)، «معجم المصطلحات النحوية والصرفية» ص(١٧١).
(٢) بفتح الطاء المهملة؛ أي: ضعيفان.

هذا ما ذكره ابن مالك وغيره من النحاة، والصحيح أن الفاء تشارك الواو في هذا الحكم، نحو: تصدق بدينار فصاعداً، والتقدير: فذهب الدينار صاعداً، فـ(صاعداً) حال حذف عاملها المعطوف بالفاء وهو (ذَهَبَ).

وفي أحكام الواو والفاء **قال ابن مالك**: (والفاء قد تحذف مع ما عطفت... إلخ) أي: إن الفاء قد تحذف مع معطوفها، وتشاركها الواو في هذا الحكم.

وقوله: (إذ لا لبس) قيد فيهما، و(إذ) ظرفية؛ أي: وقت عدم اللبس، ثم ذكر أن الواو انفردت من بين حروف العطف بعطف عامل (مزال) أي: محذوف وقد بقي معموله.

وقوله: (دفعاً لوهم اتقي) أي: إن حمل مثل هذا على حذف العامل إنما هو لرفع ما يتقى من كونه معطوفاً على الموجود، وهذان البيتان حقهما التقديم قبل ذكر أحكام المعطوف.

* * *

حذف المعطوف عليه وعطف الفعل على الفعل

٥٦٣ ـ وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا ٱسْتَبِحْ وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّْ

هنا مسألتان:

الأولى: يجوز حذف المعطوف عليه إذا أُمِنَ اللبس؛ كقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم﴾ [سبأ: ٩]، قالوا: التقدير: أَعَمُوا فلم يروا؟ وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا﴾ [الأعراف: ١٨٤] أي: أَنَسُوا ولم يتفكروا[(١)]؟.

---

(١) هذا هو رأي الزمخشري في كتابه «المفصل» ص(٣١٩)، ومن وافقه، قالوا: إذا دخلت همزة الاستفهام على الواو أو الفاء، فإن الجملة بعد العاطف معطوفة على جملة محذوفة، موقعها بين الهمزة والعاطف، والقول الثاني للجمهور: وهو أن الهمزة تركت مكانها بعد حرف العطف، وتقدمت عليه تنبيهاً على أصالتها في التقدير، وأن الجملة بعد العاطف معطوفة على الجملة التي قبله وقبل الهمزة، والأصل: فألم يروا، ثم تقدمت الهمزة، فصار: أفلم يروا، وقد وافقهم الزمخشري في بعض الآيات من «تفسيره». انظر: «دراسات لأساليب القرآن» =

المسألة الثانية: أن العطف ليس مختصّاً بالأسماء، بل يكون فيها وفي الأفعال، ويشترط لعطف الفعل على الفعل اتحادهما في الزمان بأن يكون زمنهما معاً ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، فلا يعطف ما يفيد الماضي على ما يفيد المستقبل، ولا العكس، تقول: تَرْعُدُ السماء وتَبْرُقُ.

ومنه قوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ﴾ [هود: ٩٨] فالفعل (أورد) ماضٍ معطوف على المضارع (يقدم) وهما مختلفان نوعاً، لكن زمانهما متحد؛ لأن مدلولهما مستقبل، وهو يوم القيامة، وقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴿١٠﴾﴾ [الفرقان: ١٠] فالفعل (يجعل) مضارع مجزوم؛ لأنه معطوف على الماضي (جعل) المبني على الفتح في محل جزم.

وصح العطف لاتحاد زمانهما وهو المستقبل؛ لأن (جَعَلَ) جواب الشرط، وهو تعليق أمر بأمر في المستقبل.

والدليل على العطف في الأفعال نصب المضارعين معاً أو جزمهما معاً بغير تكرار الناصب أو الجازم قبل الفعل المعطوف، تقول: يعجبني أن تكتبَ وتفهَمَ، قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَـٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۚ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴿٤٨﴾ لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَـٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا ﴿٤٩﴾﴾ [الفرقان: ٤٨، ٤٩]، فـ(نسقيه) فعل مضارع منصوب؛ لأنه معطوف على الفعل قبله (لنحيي).

ومثال الجزم: أنت لم تحضرْ وتكتبْ، قال تعالى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦] فالفعل (تتقوا) مجزوم بحذف النون، ولم يتقدمه جازم، فهو معطوف على فعل الشرط (تؤمنوا).

= (١/ ٢/ ٦١٠) و(نحو الزمخشري) ص(٢١٥). وكلا الرأيين ـ كما يقول صاحب «النحو الوافي» ـ معيب، قائم على الحذف والتقدير، أو التقديم والتأخير، والأحسن أن تكون الواو والفاء حروف استئناف، وما بعدها جملة مستأنفة، فإنهم قد نصوا على مجيء الواو والفاء للاستئناف، ولا مانع من دخول الهمزة على حرف العطف، لكثرة الوارد في القرآن، وهذا رأي جيد، فيه إبقاء الآيات القرآنية الكثيرة على ظاهرها، دون اللجوء إلى تقدير محذوف، أو قول بتقديم وتأخير، والله أعلم.

أما عطف الماضي على الماضي أو المضارع المرفوع على مثله فهو محتمل لأن يكون من عطف الفعل على الفعل، أو عطف الجملة على الجملة، إذا لم يوجد قرينة تعين نوع العطف، نحو: يشتد الحر فيكثر الرُّطَبُ.

أما في مثل قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهْوَآءَهُمْۚ﴾ [القمر: ٣] فهو عطف جملة فعلها ماضٍ على مثلها، لوجود فاعل غير مستقل، وهو الضمير المتصل لكل فعل ماضٍ منهما.

وهذا معنى **قوله**: (وحذفَ متبوعٍ... إلخ) أي: إن حذف المتبوع وهو المعطوف عليه إذا بدا وظهر في الكلام (هنا) أي: في هذا الباب أو هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء؛ لأن الكلام فيهما (استبح) أي: اجعله مباحاً، ثم ذكر أن عطف الفعل على الفعل يصح، وذلك بشرط اتحاد زمانهما، كما تقدم.

وقوله: (يصح) أصلها: يصحُّ بالتشديد، وخففت الحاء للوزن.

* * *

عطف الفعل على الاسم والعكس

٥٦٤ ـ وَٱعْطِفْ عَلَى ٱسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا وَعَكْسًا ٱسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا

يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل، كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما.. ويجوز عكس هذا، وهو أن يعطف الاسم المشبه للفعل على الفعل.

فمثال عطف الفعل على ما يشبهه: أنت مشاركنا في الدعوة إلى الله وتستجيب لطلبنا، قال تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝٤﴾ [العاديات: ٣، ٤] فقد عطف (أثرن) وهو فعل ماضٍ على (المغيرات) وهو اسم فاعل يشبه الفعل في المعنى؛ لأن التقدير: واللاتي أغرن فأثرن، والنقع: الغبار.

ومثال عطف ما يشبه الفعل على الفعل: أنت تحضر معنا

ومشاركُنا[١] في الدعوة إلى الله، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥] فقد عطف (مخرج) وهو اسم فاعل على (يخرج) وهو فعل مضارع؛ لأنه في معناه، أو يكون معطوفاً على اسم الفاعل (فالق) فيكون من عطف اسم الفاعل على مثله، ولا شاهد في الآية حينئذ، وكقول الشاعر:

بَاتَ يُعَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرِ ... يَقْصِدُ في أَسْوُقِهَا وجَائِرِ[٢]

فقد عطف (جائر) وهو اسم فاعل على (يقصد) وهو فعل مضارع لأنه في معناه؛ لأن جائر بمعنى: (يجور).

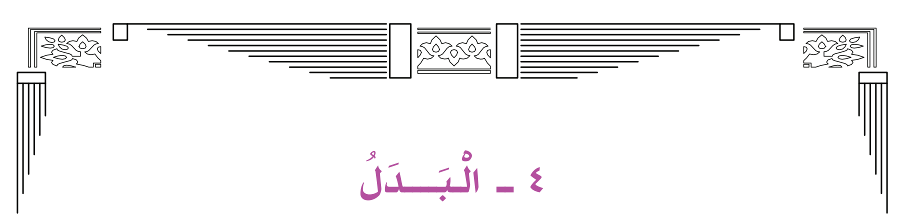
وهذا معنى **قوله**: **(واعطف على اسم شبه فعل فعلا... إلخ)** أي: اعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل، واعطف الاسم المشبه للفعل على الفعل، **(تجده سهلَا)** أي: سائغاً مقبولاً لسهولة الأمر فيه؛ لأن الاسم المشبه للفعل كأنه فعل، فكأنك لم تعطف إلا فعلاً على فعل.



(١) إذا عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل وافقه في إعرابه، فهنا (تحضر) مضارع مرفوع، فيرفع المعطوف وهو (مشاركنا).
أما العكس وهو عطف الفعل على الاسم؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ﴾ [العاديات: ٣، ٤] فلو قلنا بالتشريك في الإعراب لأدى ذلك إلى القول بجر الفعل؛ لأن المعطوف عليه مجرور وهو (فالمغيرات) ولهذا قال الفخر الرازي في «تفسيره» (٣٢/٦٦): إن الفعل هنا معطوف على فعل محذوف حل محله الاسم المشتق (فالمغيرات).
والأصل: فأغرن صبحاً فأثرن نقعاً.. أو يقال: إن المعطوف غير تابع للمعطوف عليه في الإعراب، بل فائدة العطف مقصورة على الربط المعنوي، والله أعلم.

(٢) يعشيها: بالعين المهملة؛ أي: يطعمها العشاء بضربها بالعَضْب وهو: السيف البتار يوجهها إلى سيقانها لينحرها لضيوفه بدلاً من أن يعشيها بالعلف، فهو يقصد أسوق التي تستحق الذبح ويجور على أخرى لا تستحقه، ويُروى بالغين المعجمة، مأخوذ من الغشاء، وهو كالغطاء وزناً ومعنى. [انظر: «النحو الوافي» ٣/٦٤٩].
إعرابه: (بات) فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر (يعشيها) الجملة في محل نصب خبر (بات)، (بعضب) متعلق بالفعل قبله، (باتر) صفة، وجملة (يقصد) صفة ثانية، و(جائر) معطوف على يقصد.





٤ ـ الْبَـــدَلُ

تعريف البدل

٥٦٥ ـ التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْـمُـسَـمَّى بَـدَلَا

هذا النوع الخامس من التوابع، وهو البدل.

وتعريفه: تابع مقصود بالحكم، بلا واسطة بينه وبين المبدل منه، نحو: عَمَّ الرخاء في زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ فـ(عمر) بدل من (الخليفة) وهو المقصود بالحكم المذكور، ولو ذكرت كلمة (الخليفة) وحدها لما عرف المراد؛ لأن الخلفاء كثيرون، وكلمة (الخليفة) لم يكن ذكرها مقصوداً لذاته[1]، وإنما ذكرت تمهيداً لما بعدها، وليكون الكلام أقوى في نفس السامع[2].

وقولنا: (تابع) جنس يشمل جميع التوابع.

وقولنا: (مقصود بالحكم) قيد أول يُخرج النعت وعطف البيان والتوكيد؛ لأنها مكملة للمتبوع المقصود بالحكم ـ كما تقدم في أبوابها ـ لا أنها هي المقصودة بالحكم، وكذا يخرج عطف النسق بالواو ونحوها، مثل: جاء صالح وعاصم، فإن المعطوف مقصود بالحكم، وليس هو المقصود وحده، كما يخرج المعطوف بـ(لا) نحو: جاء عاصم لا

---

(١) قولهم: «إن المبدل منه ليس مقصوداً» إنما يظهر ذلك في بدل الغلط ـ الآتي ـ لا في غيره، كما قال المحقق الرضي (٢/ ٣٨٠) فإنه لا يصح حذف: (زيداً) من: قطعت زيداً يده، لعدم وجود مرجع للضمير، لكن يفسَّر قولهم: إن المبدل منه في نية الطرح، أنه لم يقصد بحكم العامل ومعناه، فلا ينافي قصده في اللفظ لشيء آخر.

(٢) ولهذا فالبدل يفيد تقرير الحكم السابق وتقويته، فإنك إذا قلت: حضر أخوك خالد، فقد نسبت الحضور إلى خالد مرتين، مرة باعتبار أنه (أخ)، ومرة بذكر اسمه، ولهذا قالوا: البدل على نية تكرار العامل.

صالح، فإن ما بعد (لا) ليس مقصوداً بالحكم. وكذا المعطوف بـ(بل) بعد النفي، نحو: ما جاء صالح بل عاصم؛ لأن المقصود نفي المجيء عن الأول.

وقولنا: (بلا واسطة) قيد ثانٍ، يخرج المعطوف بـ(بل) بعد الإثبات، نحو: جاء صالح بل عاصم، فإن الثاني مقصود بالحكم، لكن بواسطة، وهي (بل) فلا يكون بدلاً.

وهذا معنى **قوله**: (التابع المقصود بالحكم... إلخ) أي: المسمى عند النحاة بدلاً هو التابع المقصود بالحكم المنسوب لمتبوعه، بلا واسطة بينه وبين متبوعه، كما مُثل، والمراد بالواسطة: حرف العطف.

* * *

أقسام البدل

٥٦٦ ـ مُطَابِقًا، أَوْ بَعْضًا، أَوْ مَا يَشْتَمِلْ   عَلَيْهِ يُلْفَى، أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِـ(بَلْ)

٥٦٧ ـ وَذَا لِلِاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ   وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

٥٦٨ ـ كَـ(زُرْهُ خَالِدًا)، وَ(قَبِّلْهُ الْيَدَا)   وَ(اعْرِفْهُ حَقَّهُ)، وَ(خُذْ نَبْلًا مُدَى)

البدل أربعة أقسام:

الأول: بدل كل من كل، وسماه ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: البدل المطابق[1]، وهو أن يكون الثاني مساوياً للأول في المعنى، نحو: عاملت التاجر خليلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ﴿٣٢﴾﴾ [النبأ: ٣١، ٣٢]، فـ(حدائق) بدل من (مفازاً) وهو بدل كل من كل.

(١) وذلك لوقوعه في اسم الله تعالى في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿١﴾ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١، ٢] فقد قرأ السبعة (عدا نافعاً وابن عامر) بالجر على أنه بدل من (العزيز). وقرأ نافع وابن عامر بالرفع على أنه مبتدأ، وخبره (الذي) وصلته، قال ابن مالك في «شرح الكافية» (٣/١٢٧٦): (وذكر المطابقة أولى لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى، بخلاف العبارة الأخرى، فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء، «أي وذلك ممتنع هنا»).

وهذا القسم لا يحتاج إلى رابط يربطه بالمتبوع؛ لأن البدل نفس المبدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج إلى رابط إذا وقعت خبراً عنه.

الثاني: بدل بعض من كل، وهو أن يكون الثاني بعضاً من الأول، نحو: قضيت الدينَ ثلثَه، فـ(ثلثَه) بدل بعض من (الدين) والهاء مضاف إليه.

ولا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه، سواء كان مذكوراً؛ كالمثال المتقدم، وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْۚ﴾ [المائدة: ٧١]، فـ(كثير) بدل بعض من الواو في قوله: (عموا)، أو مقدراً؛ كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاًۚ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فـ(من استطاع) بدل من الناس، وهو بدل بعض من كل؛ لأن المستطيع بعض الناس، لا كلُّهم، والضمير العائد على المبدل منه مقدر؛ أي: منهم.

الثالث: بدل الاشتمال: وهو أن يكون المبدل منه مشتملاً على البدل بأن يكون دالّاً عليه، بحيث إذا ذكر المبدل منه تشوفت النفس إلى ذكر البدل، نحو: نفعني خالدٌ علمُه، فـ(علمه) بدل اشتمال من (خالد) وهو منطوٍ تحته، وليس جزءاً منه، ولو قلت: نفعني خالد... لم يتضح المراد، وهل نفعك علمه أو ماله أو جاهه؟ فإذا ذكر البدل اتضح المراد، ومنه قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فـ(قتالٍ فيه) بدل اشتمال من (الشهر الحرام) وبينهما تعلق وارتباط بوقوع القتال فيه[١].

(١) قد يلتبس على الطالب بدل البعض ببدل الاشتمال، بجامع البعضية أو الجزئية في كل منهما، والفرق بينهما: أن التابع في بدل البعض جزء حقيقي من المبدل منه وهو المتبوع، نحو: أكلت الرغيف ثلثه، أما بدل الاشتمال فإن التابع فيه ليس جزءاً أصيلاً من المتبوع، بل هو أمر عرضي اشتمل عليه المبدل منه، نحو: =

وبدل الاشتمال ـ كبدل البعض ـ لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه، كما في المثال والآية.

وقد يكون الضمير في بدل الاشتمال مقدراً؛ كقوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ۝٥﴾ [البروج: ٤، ٥]، فـ(النار) بدل اشتمال من (الأخدود) والضمير مقدر؛ أي: النار فيه؛ لأن الأخدود مشتمل على النار.

والرابع: البدل المباين وهو ثلاثة أقسام:

أ ـ بدل إضراب: وهو ما يذكر فيه المبدل منه قصداً، ولكن يضرب عنه المتكلم ويتركه، دون أن يتعرض له بنفي أو إثبات، ويتجه إلى البدل.

ب ـ بدل غلط: وهو ما يذكر فيه المبدل منه غلطاً، ثم يذكر البدل لإزالة ذلك الغلط، فهو بدل من اللفظ الذي ذكر غلطاً، لا أنه هو الغلط.

جـ ـ بدل نسيان: وهو ما يذكر فيه المبدل منه قصداً، ثم يتبين للمتكلم فساد قصده، فيذكر البدل الذي هو الصواب، فهو بدل من اللفظ الذي ذكر نسياناً، لا أن البدل ذكر نسياناً.

والفرق بين هذا والذي قبله: أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان، فالمبدل منه في الأول ذُكِرَ غلطاً، وفي الثاني ذكر نسياناً.

وهذه الأنواع الثلاثة لا تحتاج إلى ضمير يربط البدل بالمبدل منه

= أعجبني خالد علمه أو كلامه أو فهمه، ونحو ذلك مما قد يكون في أمر مكتسب؛ كالعلم، أو غير مكتسب وهو ملازم لصاحبه زمناً؛ كالحسن، أو غير ملازم؛ كالكلام، وقد يكون الاشتمال تارة اشتمال الظرف على المظروف كالثوب، وتارة لا يكون كالفرس. [انظر: «شرح الرضي» (٢/٣٨٣، ٣٨٥)، «النحو الوافي» ٣/٦٦٧، ٦٦٩].

ومثالها: تصدقت بدرهم دينارٍ، فإن كان المتكلم قصد الإخبار بالتصدق بالدرهم، ثم أضرب عنه وتركه إلى الإخبار بالتصدق بالدينار، وجعل الأول في حكم المتروك، فهو بدل إضراب.

وإن كان المتكلم أراد الإخبار بالتصدق بالدينار، فسبق لسانه إلى الدرهم، فهو بدل غلط.

وإن كان قصد الإخبار بالتصدق بالدرهم، فلما نطق به تبين له أن الصواب الإخبار بالتصدق بالدينار، لظهور الخطأ في القصد الأول، فهو بدل نسيان.

وهذا معنى **قوله**: (مطابقاً أو بعضاً... إلخ) أي: يُلفى البدل ـ بمعنى يوجد ـ مطابقاً أو بعضاً أو شيئاً يشتمل على البدل اشتمالاً معنويّاً، أو كمعطوف بالحرف (بل) وهذا هو البدل المباين؛ لأنه بأنواعه الثلاثة لا يخلو من الإضراب الانتقالي ـ والمراد به الانتقال من غرض إلى آخر ـ.

وقوله: (وذا للاضراب اعْزُ) أي: هذا الذي يشبه (بل) انسبه إلى الإضراب إن قصد متبوعه كما يقصد هو.

فإن لم يقصد متبوعه وقُصد البدل فقط، وإنما غلط المتكلم فَذَكَرَ المبدل منه فهذا بدل الغلط، وقد بيَّن **بقوله**: (غلط به سُلِبْ) أن البدل نفسه ليس بموضع غلط، وإنما جاء ليسلب الغلط ويزيله، والتقدير: وغلط دون قصد سُلب بالبدل، وقد ترك الثالث وهو بدل النسيان، لكنه قد يؤخذ من المثال الأخير في **قوله**: (كزره خالداً... إلخ) وهذا مثال البدل المطابق، و(قبله اليدا) مثال لبدل البعض، و(اعرفه حقه) مثال لبدل الاشتمال، و(خذ نبلاً مُدى) للبدل المباين بأنواعه الثلاثة على الشرح المتقدم، (والنَّبْلُ) هي السهام العربية، وهي مؤنثة، ولا واحد لها من لفظها، بل الواحد سَهْمٌ، والمدى: جمع مُدْية، وهي السكين.

* * *

إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر

٥٦٩ ـ وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لَا تُبْدِلْهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا
٥٧٠ ـ أَوِ اقْتَضَى بَعْضًا، أَوِ اشْتِمَالَا كَـ(إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَا)

١ ـ لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر ـ وهو ضمير المتكلم والمخاطب ـ إلا إن كان البدل بدل كل من كل، وأفاد الإحاطة والشمول، أو كان بدل اشتمال، أو بدل بعض من كل.

مثال الأول: قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]، فـ(أولنا وآخرنا) بدل كل من الضمير الواقع في محل جر باللام وهو (نا)، وهو مفيد للإحاطة والشمول؛ لأن المراد بـ(أولنا وآخرنا) جميعنا على عادة العرب من ذكر طرفي الشيء وإرادة جميعه.

فإن لم يفد الإحاطة امتنع، لعدم الفائدة، نحو: رأيتك خالداً.

ومثال بدل الاشتمال: أعجبتَني كلامُك، فـ(كلامك) بدل اشتمال من (تاء) المخاطب المفتوحة، ومنه قول الشاعر:

بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وسَنَاؤُنَا وإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِك مَظْهَرَا[١]

فـ(مجدنا وسناؤنا) بدل اشتمال من ضمير المتكلم البارز الواقع فاعلاً في قوله: (بلغنا).

ومثال بدل البعض: قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١]، فـ(مَنْ) اسم موصول مجرور باللام بدل بعض من ضمير (لكم).

٢ ـ وفهم من كلام الناظم أنه يبدل الظاهر من الظاهر في جميع أقسام البدل، كما تقدم، وأن ضمير الغائب يبدل منه الظاهر مطلقاً، كما تقدم في مثال الناظم (زره خالداً)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ

(١) المجد: كرم الآباء، سناؤنا: السناء هو الشرف والرفعة، وقوله: (مظهراً) مفعول به، و(فوق) ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من (مظهراً) وهو نكرة، والمسوغ تقدم الحال عليه، كما مضى في باب «الحال».

ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣] على إعراب (الذين) بدل من الواو في (أسروا)، بدل كل من كل[١].

٣ ـ ولا يجوز إبدال الضمير من الضمير؛ لعدم وروده عن العرب، أما نحو: قمتَ أنتَ، فهو توكيد لفظي، كما مضى في باب «التوكيد»[٢].

٤ ـ ولا يبدل ضمير من ظاهر، فلا يصح عندهم: رأيت زيداً إياه.

وهذا معنى **قوله**: (ومن ضميرِ الحاضر الظاهرَ لا تبدله... إلخ) أي: لا تبدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر، إلا إذا أظهر البدل إحاطة؛ أي: دل عليها، بكونه بدل كل من كل، أو اقتضى بعضاً ـ بأن دل على البعضية ـ أو دل على اشتمال، كقولك: (إنك ابتهاجَك استمالا) أي: فرحك استمال القلوب إليك، فـ(ابتهاجَ) بدل اشتمال من ضمير المخاطب، وهو الكاف الواقع اسماً لـ(إن)، وجملة (استمالا) خبر (إن)، والألف للإطلاق.

* * *

الإبدال من اسم الاستفهام

٥٧١ ـ وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي ... هَمْزًا كَـ(مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي؟)

إذا أبدل من اسم الاستفهام وجب دخول همزة الاستفهام على البدل، ليوافق المبدل منه في تأدية المعنى، نحو: كم كتبك؟ أعشرون أم ثلاثون؟، ومن رأيت؟ أخالداً أم عليّاً؟، وما كتبت؟ أتفسيراً أم حديثاً؟

فـ(عشرون) وما عطف عليه بدل من (كم)، و(خالداً) وما عطف عليه بدل من (مَنْ)، و(تفسيراً) وما عطف عليه بدل من (ما).

وهذا معنى **قوله**: (وبدل المضمن الهمز يلي همزاً... إلخ) أي: إن البدل من المبدلِ منه المضمنِ معنى الهمز، لا بد أن تسبقه الهمزة، كالمثال الذي ذكره.

---

(١) تقدم إعراب الآية ومعناها في أوائل باب «الفاعل».

(٢) انظر: «المقتضب» (٤/٢٩٦)، «شرح الرضي» (٣/٣٨٩)، «أوضح المسالك» (٣/٤٠٤).

إبدال الفعل من الفعل

٥٧٢ ـ وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَ(مَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ)

تقدم أن الاسم يبدل من الاسم، وذكر هنا أن الفعل يبدل من الفعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩]، فـ(يضاعف) مضارع مجزوم، وهو بدل كل[١] من الفعل (يلق) لأنه جواب الشرط، ولأن لقاء الآثام هو تضعيف العذاب والخلود، فالفعل (يضاعف) زاد معنى الفعل (يلق) وضوحاً وكشف المراد منه[٢]، والدليل على أنه بدل مجيئه مجزوماً، ومنه **قوله** في المثال: (من يصل إلينا يستعن بنا يعن)، فـ(يستعن) بدل فعل من فعل، وهو بدل اشتمال.

وظاهر كلامه أن إبدال الفعل جائز في جميع أقسام البدل. والمسموع من ذلك الكل من الكل، وهذا لا خلاف فيه، وأما بدل الاشتمال فهو موضع خلاف، فمنهم من أجازه، ومنهم من منعه؛ لأنه لا بدّ فيه من ضمير.

أما بدل البعض من الكل فلا يمكن في الفعل؛ لأن الفعل لا يتبعض، وأما بدل الغلط فالقياس يقتضيه، ومثاله: قام قعد المعلم، أردت أن تقول: قعد، فغلطت فقلت: قام، ثم أبدلت: قعد، منه.

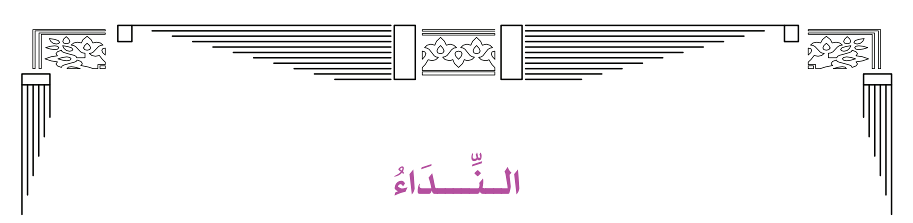
واعلم أن إبدال الفعل من الفعل هو إبدال مفرد من مفرد، لا إبدال جمل، بدليل مشاركة الفعل الواقع بدلاً لمتبوعه في نصبه أو جزمه[٣].

---

(١) هذا هو ظاهر كلام سيبويه (٣/ ٨٧) وقاله الشاطبي كما في «المقاصد» (٥/ ٢٢٧) وتبعه الأزهري في «التصريح» (٢/ ١٦١)، واستظهر ابن الحاج في «حاشيته على شرح المكودي» أنه بدل اشتمال، كما قاله المكودي (٢/ ٣٢) لأن لُقِيَّ الآثام يحصل بأول جزء من العذاب، ويحصل بالمضاعفة، فهو نوع مما اشتمل عليه العامل.

(٢) قال الرضي في «شرحه على الكافية» (٢/ ٣٩٣): (وقد يبدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني راجح البيان على الأول... ولو كان الثاني بمعنى الأول سواء لكان تأكيداً لا بدلاً..).

(٣) انظر: «همع الهوامع» (٢/ ١٢٨)؛ «شرح المكودي بحاشية ابن الحاج» (٢/ ٣٢)؛ «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٣٧٧).

النِّـــداءُ

أحرف النداء

٥٧٣ ـ وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ (يَا) وَ(أَيْ) وَ(آ) كَذَا (أَيَا) ثُمَّ (هَيَا)

٥٧٤ ـ وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي، وَ(وَا) لِمَنْ نُدِبْ أَوْ (يَا)، وَغَيْرُ (وَا) لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

النداء: طلب الإقبال بحرف ناب مناب الفعل (أدعو) لفظاً أو تقديراً، **فالأول**، نحو: يا صاحبَ السيارة تمهل. **والثاني**: صاحبَ السيارة تمهل، بحذف حرف النداء، وسيأتي ذلك إن شاء الله.

والأحرف التي يُنادى بها ثمانية:

١ ـ الهمزة المفتوحة المقصورة، وهي للمنادى القريب[(١)]، نحو: أخالدُ أجب.

٢ ـ ستة أخرى وهي (آ، يا[(٢)]، أيا، هيا، أي ـ بسكون الياء مع

---

(١) تحديد قرب المنادى أو بعده مرجعه للعرف الشائع.

(٢) حرف النداء (يا) هو أكثر أحرف النداء استعمالاً، ومع كثرة النداء في القرآن الكريم فإنه لم يأت فيه نداء بغير (يا)، ويتعين تقديره دون غيره عند الحذف، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وهنا قد يرد سؤال وهو: أنه إذا كانت (يا) لنداء البعيد فكيف استعملت في نداء (الله) تعالى، وهو أقرب إلى عبده من حبل الوريد؟

وهنا جوابان:

الأول: ذكره البلاغيون، وهو أنه قد ينزل القريب منزلة البعيد، فينادى بأدوات البعيد لغرض الإشعار بأن المنادى رفيع القدر، عظيم الشأن، فينزل بُعْدُ المنزلة منزلة بعد المكان.

الثاني: أن (يا) للقريب والبعيد، ودعوى المجاز في أحدهما والتأويل خلاف الأصل. [انظر: «المغني» ص(٤٨٨)؛ «عدة السالك حاشية أوضح المسالك» ٤/٦].

والجمهور على أن (يا) قد تكون للتنبيه، ولا تكون للنداء، ففي قوله تعالى عن الكفار: ﴿يَلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧] للتنبيه لا للنداء =

فتح الهمزة مقصورة وممدودة ـ) وهذه للمنادى البعيد، نحو: يا صاعد الجبل تمهل، وما في حكمه، كالنائم والغافل، نحو: أيا غافلاً والموت يطلبه.

٣ ـ وا، ويستعمل لنداء المندوب [وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه]، نحو: وا ظهراه.

ويجوز استعمال (يا) في الندبة إذا وجد قرينة تدل على ذلك؛ كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ:

حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ ... وقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللّهِ يَا عُمَرَا[(١)]

فقوله: (يا عمرا) أسلوب ندبة، وليس نداء؛ لأنه قال ذلك بعد موت عمر بن عبد العزيز.

وهذا معنى **قوله**: (وللمنادى الناءِ أو كالناء يا... إلخ) أي: إن المنادى البعيد وما في حكمه يستعمل فيه (يا) وما بعدها، وأما الهمزة فهي للمنادى القريب، و(وا) للمندوب، وكذا الياء (وغير «وا») وهو (يا) عند اللبس لا تستعمل، بل يقتصر على (وا).

* * *

حذف حرف النداء

٥٧٥ ـ وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا ... جَا مُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى فَاْعْلَمَا

٥٧٦ ـ وَذَاكَ فِي ٱسْمِ الْجِنْسِ وَالمُشَارِ لَهْ ... قَلَّ، وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَٱنْصُرْ عَاذِلَهْ

= والمنادى محذوف؛ لأن في هذا حذف جملة النداء وحذف متعلقه، وذلك إجحاف كثير، قاله في «البحر المحيط». وانظر: «التسهيل» لابن مالك وشرحه له (٣/ ٣٨٥) ومثل ذلك قوله تعالى: (ألا يا اسجدوا) على قراءة الكسائي ـ من السبعة ـ بتخفيف (ألا) و(يا) للتنبيه على أحد القولين، وقيل للنداء. انظر: «الكشف» لمكي (٢/ ١٥٦)؛ و«المغني» ص(٤٨٨)؛ و«دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/ ٣ ص٦٣٧).

(١) أراد بالأمر العظيم مشاق الخلافة وإقامة العدل بين الناس، وقوله: (أمراً) مفعول ثانٍ، والتاء في قوله: (حملت) نائب فاعل، وهو المفعول الأول، وقوله: (يا عمرا) منادى مندوب مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لمناسبة ألف الندبة.

المنادى بالنسبة لحذف حرف النداء قسمان:

١ ـ قسم يمتنع معه الحذف.

٢ ـ وقسم يجوز، وهو نوعان: كثير وقليل.

فيمتنع حذف حرف النداء في مسائل منها:

١ ـ المنادى المندوب، كما تقدم.

٢ ـ المنادى إذا كان ضميرَ المخاطب عند من يجيز نداءه، نحو: يا إياك قد كفيتك، تقوله: [لمن أراد أن يفعل أمراً، وقد فعلته أنت](١) أما ضمير غير المخاطب فلا ينادى مطلقاً.

٣ ـ المنادى المستغاث، نحو: يا لَلْقاضي لِشاهد الزور.

ويجوز حذف حرف النداء بقلة في مسائل منها:

١ ـ إذا كان المنادى اسم جنس لمعين؛ كقولهم: أصبحْ ليلُ(٢)؛ أي: يا ليل.

٢ ـ إذا كان المنادى اسم إشارة غير متصل بكاف الخطاب؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، فـ(هؤلاء) منادى بحرف نداء مقدر؛ أي: يا هؤلاء، على أحد الإعاريب(٣).

ويكثر حذف حرف النداء فيما عدا ذلك؛ كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، وقوله ﷺ: «**اثبت أُحدُ**..»(٤) أي: يا أحدُ.

وهذا معنى **قوله**: **(وغير مندوب ومضمر... إلخ)** أي: قد «يُعَرَّى» بمعنى يحذف ويجرد من حرف النداء غيرُ المندوب والمضمر والمستغاث، وهذا الحذف في اسم الجنس ولفظ المشار إليه قليل **(ومن**

---

(١) انظر: «التسهيل» وشرحه لابن مالك (٣/ ٣٨٧).
(٢) يضرب مثلاً لمن يظهر الكراهة للشيء؛ أي: صر صبحاً أو ائت بالصبح.
(٣) انظر: «التبيان» للعكبري (١/ ٨٦).
(٤) انظر: «فتح الباري» (٧/ ٤٢)، وتقدم الحديث في باب «عطف النسق».

يمنعه فانصر عاذله) أي: انصر من يعذله على منعه؛ أي: يلومه، لورود السماع به الكافي في القياس عليه.

* * *

حكم المنادى من حيث الإعراب

١ ـ المنادى المبني

٥٧٧ ـ وَٱبْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا ... عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

٥٧٨ ـ وَٱنْوِ ٱنْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا ... وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

المنادى من حيث الإعراب أربعة أقسام:

الأول: ما يبنى على ما يرفع به لو كان معرباً، وهو ما اجتمع فيه أمران:

١ ـ التعريف، سواء كان سابقاً على النداء، وهو العلم، نحو: يا خالدُ أطع والديك، أو عارضاً بسبب قصده والإقبال عليه، وهو النكرة المقصودة، وهي التي زال إبهامها وشيوعها بسبب النداء؛ لأنه قَصْدُ فردٍ من أفرادها، نحو: يا طالبُ أجب «تريد معيناً».

٢ ـ الإفراد والمراد به ـ هنا ـ أن يكون المنادى غير مضاف ولا شبيه بالمضاف، فيدخل فيه المفرد والمثنى والجمع.

والمنادى في هذا القسم يبنى على ما كان يرفع به قبل النداء حالة الإعراب، فإن كان يرفع بالضمة بني على الضم من غير تنوين، كما مُثِّل وإن كان يرفع بالألف بني على الألف، نحو: يا عَليَّان قوما بالواجب، يا فتيان لا تعبثا بالأزهار، وإن كان يرفع بالواو بني على الواو، نحو: يا محمدون صِلوا أرحامكم، ونحو: خذوا جوائزكم يا فائزون.

فـ(خالد) في المثال الأول منادى مبني على الضم في محل نصب لأن المنادى أصله مفعول به، قال تعالى: ﴿قَالَ يَنُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿يَمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [القصص: ٣٠].

فإن كان الاسم المنادى مبنيّاً قبل النداء قُدِّرَ بعد النداء بناؤه على الضم، نحو: يا هذا[1]، ويجري مجرى ما يتجدد بناؤه بسبب النداء،

---

(١) يدخل في ذلك كل ما ينادى من المعارف المبنية أصالة قبل النداء، كأسماء =

مثل: (خالد) في أنه يكون في محل نصب، وأنه يُتبع بالرفع مراعاة للضم المقدر فيه، وبالنصب مراعاة للمحل، فتقول: يا هذا العاقلُ والعاقلَ، بالرفع والنصب، كما تقول: يا خالدُ العاقلُ، والعاقلَ، فـ(هذا) منادى مبني على الضم المقدر في آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الأصل وهو الألف.

وهذا معنى **قوله**: (وابن المعرف المنادى المفردا...) أي: ابن المنادى المعرف المفرد على العلامة المعهودة فيه في حالة رفعه قبل النداء، وقوله: (المعرف) يشمل ما تعرف قبل النداء وما تعرف بسبب النداء.

ثم بيَّن أن المنادى الذي يستحق البناء، إذا كان مبنيّاً قبل مناداته قُدِّر بناؤه الجديد، ولوحظ ذلك في توابعه، كما تقدم في المثال.

* * *

٢ ـ المنادى المنصوب

٥٧٩ ـ وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِمًا خِلَافَا

هذا القسم الثاني من أقسام المنادى، وهو ما يجب نصبه لفظاً، وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون مضافاً(١)، نحو: يا طالبَ العلم احفظ وقتك، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ [آل عمران: ٧١]، فـ(يا) حرف نداء و(أهل) منادى منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و(الكتاب) مضاف إليه.

الثانية: أن يكون شبيهاً بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، كما يتصل المضاف بالمضاف إليه، نحو: يا مسافراً إلى مكة

= الإشارة وأسماء الموصولات غير المبدوءة بـ(أل) مثل: من، وضمير المخاطب، مثل: أنت، إياك..

(١) ونداء المضاف هو أكثر أنواع المنادى في القرآن الكريم [«الدراسات» ٣/١ ص٦٣٠].

تذكر شرف المكان، فـ(مسافراً) منادى منصوب، وقد اتصل به شيء من تمام معناه؛ لأننا لو قلنا: (يا مسافراً) لم يتبين للسامع المراد كاملاً؛ لأن السفر يكون إلى بقاع شتى، فإذا قلنا: (إلى مكة) أتممنا المعنى، وخصصناه كما يُخَصَّص المضافُ بالمضاف إليه، ولأنه عامل يحتاج إلى معمول بعده، فلا يُكتفى به حتى يعمل فيما بعده.

وهذا الذي به التمام قد يكون مرفوعاً بالمنادى، نحو: يا ضائعاً كتابُه لا تيأس، فـ(ضائعاً) منادى منصوب، و(كتابه) فاعل لاسم الفاعل، والهاء مضاف إليه، وقد يكون منصوباً، نحو: يا طالعاً جبلاً تمهل، فـ(طالعاً) منادى منصوب، وفيه ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه اسم فاعل، و(جبلاً) مفعول به منصوب لاسم الفاعل، وقد يكون مجروراً كما في المثال الأول.

المسألة الثالثة: أن يكون المنادى نكرة غير مقصودة وهي التي بقيت على إبهامها وشيوعها، كما كانت قبل النداء؛ لأنه لم يقصد بها فرد معين؛ كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، فـ(رجلاً) منادى منصوب؛ لأنه نكرة غير مقصودة، أما إنه نكرة فلأنه لا يدل على معين، وأما إنها غير مقصودة فلأن الأعمى حين يقول: يا رجلاً، لا يوجه الخطاب إلى معين، ولا يقصد شخصاً دون آخر.

وهذا معنى **قوله**: (والمفرد المنكور... إلخ) أي: انصب المفرد (المنكور) وهو النكرة الباقية على تنكيرها، وانصب كذلك المضاف، وشبه المضاف، بغير خلاف في نصب الثلاثة، **وقوله**: (والمضافا) أي: لغير ضمير المخاطب. أما المضاف إليه فلا يُنادى، فلا تقول: يا خادمك؛ لأن النداء خطاب للمضاف، والمضاف إليه ضمير لمخاطب آخر، ولا يجتمع في جملة النداء خطابان لشخصين مختلفين، والألف في قوله: (والمضافا) للإطلاق.

* * *

٣ـ المنادى الذي يجوز ضمه وفتحه

٥٨٠ ـ وَنَحْوَ (زَيْدٍ) ضُمَّ وافْتَحَنَّ مِنْ   نَحْوِ: (أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ)

٥٨١ ـ وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الِـ(ابْنُ) عَلَمَا   أَوْ يَلِ الِـ(ابْنَ) عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

هذا القسم الثالث من أقسام المنادى، وهو ما يجوز فيه الضم والفتح، وهو نوعان:

الأول: المنادى المنعوت بـ(ابن) و(ابنة) وهو ما اجتمع فيه ثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون المنادى علماً مفرداً؛ أي: غير مثنى ولا مجموع.

٢ ـ ألا يفصل بين كلمة (ابن) والمنعوت.

٣ ـ أن تكون كلمة (ابن) مضافة إلى علم.

مثال ذلك: يا خالدُ بنَ[(١)] سعيدٍ، فيجوز في المنادى (خالد) البناء على الضم على الأصل؛ لأنه مفرد علم، و(ابن) صفة منصوبة باعتبار محل الموصوف لا لفظه، ويجوز البناء على الفتح (يا خالدَ بنَ سعيدٍ) مراعاة للمأثور من فصيح الكلام[(٢)]، وهو على الوجهين في محل نصب.

ومنه قول الشاعر:

يا حَكَمُ بْنَ المُنْذِرِ بْنِ الجَارُودْ   سُرَادِقُ المَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودْ[(٣)]

---

(١) اعلم أنه إذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة وجب حذف ألف (ابن) كتابةً ونطقاً، سواء كان ذلك في النداء أو غيره، إلا إذا وقعت في أول السطر فتثبت الألف كتابة. وكذا يجب حذف التنوين من الاسم الموصوف بـ(ابن)، سواء كان منادى كما مثل، أو غير منادى، نحو: هذا محمدُ بنُ صالح. [راجع: «المطالع النصرية» ص١٧١] لنصر الهوريني و«ظاهرة التنوين في العربية» للدكتور عبد الرحمٰن إسماعيل ص(١٠٨).

(٢) ما ذكرناه هو أوضح الأعاريب وأيسرها وأبعدها عن التكلف، وفي المثال أعاريب أُخر. انظر: «النحو الوافي» (٤/ ٢٠).

(٣) هو الحكم بن المنذر العبدي، أمير البصرة على عهد هشام بن عبد الملك، والسرادق: أصله الخباء الذي يمد فوق صحن الدار، وقوله: (بن المنذر) نعت للحكم باعتبار محله منصوب، وهو مضاف وما بعده مضاف إليه (بن الجارود) نعت للمنذر مجرور، ومضاف إليه.

فـ(حكم) منادى مبني على الفتح، وهو اختيار البصريين، وقد استشهد به سيبويه في «كتابه»[(١)]، ويجوز أن يكون مبنياً على الضم.

فإن اختل شرط من الشروط المذكورة تعين الضم، نحو: يا رجلُ ابن محمد؛ لأنه غير علم، ويا زيدُ الفاضل؛ لأنه وُصِفَ بغير (ابن)، ويا خالدُ الفاضل ابن عمرو؛ لأنه لم يتصل به، ويا صالحُ ابن أخينا؛ لأن (ابن) لم يضف إلى علم.

وإلى هذا النوع الأول أشار **بقوله**: (ونحو زيد ضُمَّ... إلخ) أي: إن المنادى العلم المفرد الموصوف بكلمة (ابن) يجوز ضمه وفتحه، ولم يذكر الشروط، وإنما اكتفى بالمثال المستكمل لها، ثم بيَّن أن الصفة وهي كلمة (ابن) إذا لم تقع بعد علم أو لم يقع بعدها علم فإنه يتحتم الضم، ويمتنع البناء على الفتح.

وقوله: (لا تهن) بفتح التاء، مضارع (وَهَنَ) أي: ضَعُفَ، وبضمها مضارع أهان، والهاء مكسورة فيهما؛ أي: أهان غيره بمعنى: أذله.

النوع الثاني: من المنادى الذي يجوز ضمه وفتحه: أن يكون المنادى مكرراً، وهذا يأتي في (تابع المنادى) إن شاء الله تعالى.

* * *

٥٨٢ ـ وَٱضْمُمْ أَوِ ٱنْصِبْ مَا ٱضْطِرَارًا نُوِّنَا　　مِمَّا لَهُ ٱسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

هذا القسم الرابع من المنادى: وهو ما يجوز ضمه ونصبه، وهو المنادى المستحق للضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه وهو مضموم، وله نصبه أيضاً، وقد ورد السماع بهما، فمن الأول قوله:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا　　وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ[(٢)]

---

(١) (٢/٢٠٣).

(٢) هذا البيت للأحوص، وكان قد هوي امرأة، ثم زوجها أهلها رجلاً اسمه مطر، فقال قصيدة، ومنها هذا البيت.

إعرابه: (سلام) مبتدأ، ولفظ (الله) مضاف إليه (عليها) خبر المبتدأ، (عليك) خبر (ليس) مقدم (السلام) اسمها مؤخر.

فقد نون الشاعر المنادى الأول للضرورة، وأبقى الضم، اكتفاءً بما تدعو إليه الضرورة.

ومن الثاني قوله:

أَعَبْداً حَلَّ في شُعَبَى غَرِيْباً ... أَلُؤْماً لا أَبَا لَكَ واغْتِرَابَا[1]

فقد نصب الشاعر المنادى (عبداً) ونونه للضرورة، مع أنه مفرد معرفة؛ لأنه نكرة مقصودة.

وهذا معنى **قوله**: (واضمم أو انصب... إلخ) أي: اضمم أو انصب ما نُوِّنَ اضطراراً من كل ما له استحقاق ضَمٍّ بُيِّن فيما تقدم، والذي يستحق الضم فيما تقدم، هو المفرد العلم والنكرة المقصودة، وإذا نون المبني على الضم بقي على بنائه، أما في حالة تنوينه منصوباً فالأحسن أنه معرب منصوب للضرورة، وقوله: (أو انصب) يقرأ بنقل حركة الهمزة إلى الواو قبلها.

* * *

حكم اجتماع حرف النداء مع (أل)

٥٨٣ ـ وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ (يَا) وَ(أَلْ) ... إِلَّا مَعَ (اللَّهِ) وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

٥٨٤ ـ وَالْأَكْثَرُ (اللَّهُمَّ) بِالتَّعْوِيضِ ... وَشَذَّ (يَا اللَّهُمَّ) فِي قَرِيضِ

لا يجوز الجمع بين حرف النداء وأل، لما فيه من اجتماع معرفين ظاهرين: «النداء، وأل» وهذا لم يعهد في الكلام العربي الفصيح، ولا يعترض بدخول النداء على العلم؛ لأن العلمية ليست بأداة ظاهرة، واستثني من ذلك الحالات الآتية:

الأولى: لفظ (الله) فتقول: يا الله اغفر لي، والأكثر في الأساليب العالية عند نداء لفظ (الله) أن يقال: «اللهم» بميم مشددة مُعَوَّضَةٍ من

---

(١) البيت لجرير يهجو فيها خالد بن يزيد الكندي، و(شعبى) بضم الشين وفتح العين مقصوراً، اسم مكان.

إعرابه: (غريباً) حال (ألؤماً) الهمزة للاستفهام و(لؤماً) مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً، تقديره: (أتلؤم لؤماً) (لا) نافية للجنس (أبا) اسم (لا) مبني على الألف [على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف في جميع أحوالها وهي لغة القصر] (لك) خبر (لا). [انظر: «حاشية الخضري» (١/١٤٢)].

حرف النداء؛ كقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الزمر: ٤٦]، فـ(اللهم) منادى مبني على الضم في محل نصب، والميم المشددة المفتوحة عوض عن حرف النداء، و(فاطر) نعت للفظ (الله) منصوب لأنه مضاف، أو منادى ثانٍ حذف منه حرف النداء منصوب؛ لأنه مضاف أيضاً، وشذ الجمع بين الميم وحرف النداء؛ كقول الشاعر:

إِنِّــي إِذَا مَــا حَــدَثٌ أَلَــمَّــا   أَقُولُ يَا اللَّهُـمَّ يَا اللَّهُـمَّا[1]

الثانية: ما سُمِّي به من الجمل المحكية، وهو العلم المنقول من جملة اسمية مبدوءة بـ(أل)، فتقول فيمن اسمه: الرجل منطلق: يا الرجل منطلق، فـ(يا) حرف نداء و(الرجل منطلق) منادى مبني على ضم مقدر للحكاية في محل نصب.

الثالثة: في ضرورة الشعر[2]؛ كقول الشاعر:

فَـيَـا الـغُـلَامَـانِ الـلَّـذَانِّ فَـرَّا   إِيَّـاكُـمَـا أَنْ تُـعْـقِـبَـانَا شَـرَّا[3]

(١) حَدَثٌ؛ أي: أمر حادث وطارئ يحتاج إلى معونة، (ألَمَّ) نزل.
إعرابه: (إذا ما) إذا ظرف لما يستقبل من الزمان و(ما) زائدة، (حدث) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها (ألما) ألمَّ: فعل ماضٍ، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر، والجملة مفسرة لا محل لها، (أقول) الجملة من الفعل والفاعل المستتر لا محل لها جواب (إذا)، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر (إن).

(٢) يقول أبو حيان الأندلسي في الضرورة الشعرية (يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثري، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام، ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإنما يعنون ما ذكرناه، وإلا كان لا توجد ضرورة؛ لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يغيره). انظر: «الأشباه والنظائر» للسيوطي (١/٢٦٨)؛ و«الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي» للدكتور عبد العال شاهين.

(٣) إعرابه (يا) حرف نداء (الغلامان) منادى مبني على الألف؛ لأنه مثنى في محل نصب، (اللذان) صفة لقوله: (الغلامان) باعتبار اللفظ، وجملة (فرا) صلة (إياكما) منصوب على التحذير بفعل محذوف وجوباً تقديره: أحذركما (أن) مصدرية (تعقبانا) فعل مضارع منصوب بحذف النون، والألف فاعل، و(نا) مفعول أول، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن مقدرة (شرّاً) مفعول ثانٍ.

فجمع الشاعر بين حرف النداء و(أل)، وهذا من ضرورة الشعر في مثل هذا الموضع.

وهذا معنى **قوله**: **(وباضطرار خُصَّ جَمْعُ يا وأل...** إلخ) أي: إن الجمع بين أداة النداء، مثل: (يا) و(أل) مخصوص بضرورة الشعر إلا لفظ (الله)، والجمل المحكية، والأكثر في نداء لفظ **(الله)** أن يقال: **(اللهم)** بحذف حرف النداء وتعويض الميم، وشذ الجمع بينهما **(في قريض)** أي: في شعر، تقول: قرضت الشعر: نظمته، فهو قريض؛ لأنه اقتطاع من الكلام، وابن مالك يشير بذلك إلى البيت المذكور.







«فَصْــلٌ»
[في تَابِعِ الْمُنَادَى]

أحكام تابع المنادى

٥٨٥ ـ تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ (أَلْ) ... أَلْزِمْهُ نَصْبًا كَـ(أَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ)

٥٨٦ ـ وَمَا سِوَاهُ ٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ، وَٱجْعَلَا ... كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلَا

٥٨٧ ـ وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ (أَلْ) مَا نُسِقَا ... فَفِيهِ وَجْهَانِ، وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

هذا الفصل معقود لحكم تابع المنادى من نعت أو غيره، والمنادى لا يخلو من حالتين ـ كما تقدم ـ:

الأول: أن يكون مبنيّاً.

الثانية: أن يكون منصوباً..

أما الحالة الأولى ففيها التفصيل الآتي:

١ ـ التابع الذي يجب نصبه

١ ـ إذا كان المنادى مبنيّاً وجاء تابعه مضافاً مجرداً من أل، وهو نعت أو توكيد أو عطف بيان وجب نصبه مراعاة لمحل المنادى، ولا يجوز بناؤه مراعاة للفظه؛ لوجود الإضافة، نحو: يا خالدُ صاحبَ محمدٍ، يا صالحُ أبا عبد الله، يا تميم كلَّهم أو كلَّكم(١).

٢ ـ التابع الذي يجوز فيه الوجهان

٢ ـ إذا كان المنادى مبنيّاً وجاء تابعه مضافاً مقترناً بأل أو كان مفرداً؛ أي: غير مضاف، جاز فيه الرفع مراعاة للفظ المنادى، والنصب مراعاة لمحله، نحو: يا خالدُ الكاتبُ الدرسِ، برفع (الكاتب) ونصبه، ويا خالدُ الظريفُ، برفع الظريف ونصبه.

وتقول في عطف البيان: يا رجلُ زيدٌ، أو زيداً.

(١) القاعدة أنه إذا جيء مع تابع المنادى بضمير جاز أن يكون للغائب نظراً للأصل، وجاز أن يكون للمخاطب لكون المنادى مخاطباً في المعنى.

وتقول في التوكيد: يا تميم أجمعون، أو أجمعين.

ويدخل في هذا الحكم عطف النسق المقترن بأل، نحو: يا خالدُ والطالبُ، بالرفع والنصب، والمختار عند الخليل وسيبويه الرفع تبعاً للفظ، لما فيه من المشاكلة.

وقد ورد النصب في قوله تعالى: ﴿يَجِبَالُ أَوِّبِي[(١)] مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠] فقد قرأ السبعة بالنصب عطفاً على محل «الجبال»[(٢)].

٣ ـ ما يعطى حكم المنادى المستقل

٣ ـ إذا كان التابع عطف نسق غير مقترن بأل أو كان بدلاً أعطي ما يستحقه لو كان منادى مستقلاً، فيبنى على الضم بلا تنوين إذا كان مفرداً، نحو: يا خالدُ ومحمدُ، ونحو: يا رجلُ خالدُ، كما لو قلت: يا محمدُ ويا خالدُ، وينصب في مثل: يا خالد وصاحبَ الدار، يا شبابُ شبابَ الإسلام.

وإلى ما تقدم أشار **بقوله**: **(تابع ذي الضم المضاف... إلخ)** أي: ألزم تابع المنادى المبني على الضم وما ينوب عنها إذا كان التابع مضافاً دون (أل) ألزمه نصباً، ثم مثل بمثال: **(أزيدُ ذا الحيل)** فالهمزة للنداء، و(زيد) منادى مبني على الضم و(ذا الحيل) نعت منصوب بالألف ومضاف إليه.

ثم ذكر في البيت الثاني أن ما سوى المضاف المذكور يجوز رفعه ونصبه، وهو شيئان كما تقدم:

١ ـ المضاف المصاحب لأل.

٢ ـ المفرد.

أما عطف النسق والبدل فحكمهما حكم المنادى المستقل إلا إن كان عطف النسق بأل، فيجوز فيه وجهان: الرفع والنصب، والمختار الرفع، **وقوله**: **(مصحوب أل)** بالنصب خبر **(يكن)** مقدم على اسمها **(ما نُسقا)** ويجوز رفعه على العكس.

---

(١) معنى: (أوّبي معه) أي: رجِّعي معه بالتسبيح.

(٢) الذين يختارون الرفع كسيبويه والخليل يقدرون النصب في الآية بالعطف على قوله: (فضلاً) من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ [سبأ: ١٠] وقرئ بالرفع عطفاً على لفظ «الجبال» لكنها قراءة شاذة، كما قال ابن هشام في «شرح القطر» ص(٢١١).

٤ ـ ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى

٥٨٨ ـ وَ(أَيُّهَا) مَصْحُوبَ (أَلْ) بَعْدُ صِفَهْ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَهْ

٥٨٩ ـ وَ(أَيُّهٰذَا) (أَيُّهَا الَّذِي) وَرَدْ وَوَصْفُ (أَيٍّ) بِسِوَى هٰذَا يُرَدّْ

٥٩٠ ـ وَذُو إِشَارَةٍ كَـ(أَيٍّ) فِي الصِّفَهْ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ

٤ ـ إذا كان المنادى مبنيّاً وهو (أي) في التذكير و(أية) في التأنيث وجاء بعده نعت، وجب رفعه مراعاة للفظ المنادى، نحو: يا أيها العاقلُ تدبر حالك، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ﴾ [النساء: ١]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ۝٢٧﴾ [الفجر: ٢٧]، فـ(أي، وأية) مبنيان على الضم في محل نصب؛ لأن كلاً منهما منادى، نكرة مقصودة، و(ها) حرف تنبيه، و(الناس) نعت مرفوع بالضمة، كحركة المنادى، ومثله كلمة (النفس).

ولا توصف (أي وأية) في هذا الباب إلا باسم محلى بـ(أل) الجنسية، كما مثل، أو باسم الإشارة، ولا يوصف اسم الإشارة إلا بما فيه (أل) نحو: يا أيهذا الطالب أحسن القصد، أو بموصول محلى بـ(أل)، نحو: يا ذا الذي عصى ربه اعرف من عصيت، فـ(أي) منادى و(ها) للتنبيه و(ذا) اسم إشارة صفة في محل رفع، (الطالب) صفة لاسم الإشارة أو عطف بيان، وقد توصف (أي) بموصول محلى بـ(أل)؛ كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ . . .﴾ [الحجر: ٦]، فـ(الذي) نعت (أي).

وهذا معنى **قوله**: (وأيُّها مصحوب أل بعد صفه... إلخ)، فـ(أيها) مبتدأ و(مصحوب أل) مفعول به، تقدم على عامله (يلزم)، والمعنى: وأيُّها يلزم مصحوب (أل) حال كونه صفة، مرفوعاً واقعاً بعده، ويجوز رفعه على أنه مبتدأ ثان، خبره، (صفة) أو جملة (يلزم) والجملة خبر (أيها) وقد أطلق في قوله: (مصحوب أل) ولا بد من تقييده بـ(أل) الجنسية، كما تقدم.

ثم ذكر أن وصف (أي) باسم الإشارة أو بموصول محلى بـ(أل) ورد عن العرب، ونعت (أي) بغيرها (يرد) أي: يرفض ويستبعد، وفي البيت ـ الثاني ـ حُذِفَ العاطف، وهو جائز.

وقوله: **(ورد)** خبر المبتدأ: وهو **قوله**: **(وأيُّ هذا)**، والقياس التثنية، لكنه على حذف مضاف؛ أي: ورد لفظ أيُّ هذا وأيها الذي، أو لتأويلهما بالمذكور؛ أي: ورد المذكور.

وذكر في البيت الثالث أن اسم الإشارة إذا كان منادى فإنه يجري مجرى (أي) في لزوم الصفة ورفعها وكونها بـ(أل)، أو بموصول محلى بـ(أل).

وقوله:**(إن كان تركها يفيت المعرفه)** مصدر (أفات) الرباعي، ومفعوله الأول محذوف؛ أي: يُفيت المخاطبَ معرفةَ المشار إليه، والمراد: يفوت علم المخاطب ومعرفته بالمنادى لو تركت الصفة، ومثاله: يا هذا القائم تكلم، تقوله: لقائم بين جلوس، فلو قيل: يا هذا تكلم، لم يَعلم المخاطب مَنْ المنادى؟ وعلى هذا فالمقصود بالنداء هو الصفة، واسم الإشارة وَصْلة لندائها، إذ لا يصح: يا القائم. أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء لم يجب رفع الصفة، بل يجوز الرفع والنصب؛ لأنه صفة أو عطف بيان، وكلاهما مفرد، يجوز فيه الوجهان، وهذا إذا عرفه المخاطب بدون صفته، كما لو وضع المتكلم يده على المقصود بالنداء.

هذا حكم تابع المنادى إذا كان مبنيّاً، وهو الذي اقتصر عليه ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ.

حكم التابع إذا كان المنادى منصوباً

فإن كان المنادى منصوباً، وتابعه نعت أو عطف بيان أو توكيد وجب نصب التابع مراعاة للفظ المتبوع، نحو: يا عبدَ الله صاحبَ خالد، ويا عبدَ الله أبا صالح، ويا علماءَ الإسلام كلَّكم قوموا بواجبكم.

وكذا إن كان التابع عطف نسق مجرداً من (أل) أو بدلاً، وجب نصبه على أرجح الآراء[1]، نحو: يا عبد الله وسعيداً، يا أبا صالح

(١) الرأي الثاني: وهو للأكثرين ـ ويفهم من كلام ابن مالك ـ اعتبار كل من العطف =

خالداً، فـ(سعيداً) معطوف على المنادى المنصوب، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله، وكذا البدل (خالداً).

* * *

إذا تكرر المنادى المفرد وكان الثاني مضافاً

٥٩١ ـ فِي نَحْوِ: (سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ) يَنْتَصِبْ ثَانٍ، وَضُمَّ وَٱفْتَحَ ٱوَّلًا تُصِبْ

إذا تكرر المنادى المفرد، وكان اللفظ الثاني المكرر مضافاً، نحو: يا طالبُ طالبَ العلم احرص على الفائدة [تقوله لمعين] جاز في الأول وجهان:

١ ـ البناء على الضم؛ لأنه مفرد معرفة [بالقصد] وهو في محل نصب، ويكون الثاني توكيداً لفظيّاً أو بدلاً أو عطف بيان، مراعىً في الثلاثة محل المتبوع، أو يكون منادى سقط منه حرف النداء، أو مفعولاً به لفعل محذوف.

٢ ـ النصب على اعتبار أن هذا المنادى (الأول) مضافاً للمضاف إليه المذكور في الكلام، والاسم الثاني المكرر مقحماً بين المتضايفين (ويعرب توكيداً لفظيّاً للأول[1]) أو يعتبر المنادى مضافاً إلى محذوف يماثل المذكور، وأصل الكلام: يا طالبَ العلم طالبَ العلم، بإضافتين في الأسلوب الواحد، ويكون الاسم الثاني منصوباً على أنه توكيد لفظي أو بدل، أو عطف بيان، أو مفعول به لفعل محذوف، أو منادى بحرف

= والبدل بمنزلة المنادى المستقل، فتقول: يا عبد الله وسعيدُ بالرفع؛ لأنك لو جعلته منادى لقلت: يا سعيدُ بالضم، وهذا مرجوح إذ لا مسوغ لاعتباره منادى مستقلاً وقد جاء تابعاً، وحجتهم أن البدل في نية تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل، وهذه حجة ضعيفة، فإن كلمة (سعيد) في المثال المذكور كيف تكون مبنية على الضم لتبعيتها المنادى مع أن التبعية إما أن تكون لمراعاة اللفظ أو المحل، والمنادى هنا منصوب مباشرة وليس له محل، فمن أين يأتي رفع التابع؟؟ انظر: «حاشية ياسين على شرح التوضيح» (٢/ ١٧٦)؛ «النحو الوافي» (٤/ ٤١).

(١) وعلى هذا فيصح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالتوكيد اللفظي، واغتفر ذلك لاتحاده بالأول لفظاً ومعنى، وقد أشار إلى ذلك الشيخ يس في «حاشيته على شرح الفاكهي على القطر» (٢/ ١٠٧).

نداء محذوف، ويحسن اختيار الأنسب للسياق من هذا الأوجه الخمسة والأوضح في أداء الغرض.

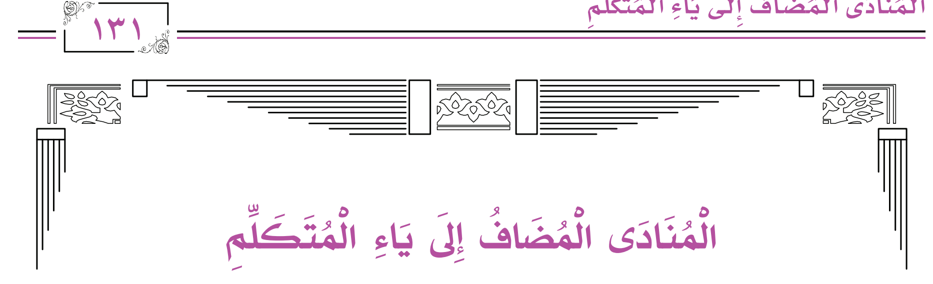
وهذا معنى **قوله**: **(في نحو سعدُ سعدَ الاوس... إلخ)** أي: وفي مثل: يا سعدُ سعدَ الأوس، يجب نصب الثاني منهما، أما الأول فأنت مطالب بضمه أو فتحه، لتوافق الصواب في ذلك، وابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ يشير بذلك إلى بيت من الشعر، وهو قوله:

أَيَا سَعْدُ سَعْدَ الأوْسِ كُنْ أَنْتَ مَانِعاً ... ويَا سَعْدُ سَعْدَ الخَزْرَجِينَ الغَطَارِفِ

وسعد الأوس هو: سعد بن معاذ، وسعد الخزرجين هو: سعد بن عبادة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا[(١)]. والغطارف: مفرده غِطريف: وهو السيد الشريف والسخي السَّري[(٢)].



(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١/ ٢٧٩).
(٢) «ترتيب القاموس» (٣/ ٤٠٢).



الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

الأوجه الجائزة في المنادى المضاف للياء

٥٩٢ ـ وَٱجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا كَـ(عَبْدِ عَبْدِيْ عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا)

إذا أضيف المنادى إلى ياء المتكلم، فإما أن يكون صحيحاً أو معتلاً.

فإن كان معتلاً فحكمه كحكمه غير منادى ـ كما تقدم في بابه ـ فتثبت الياء مفتوحة، نحو: يا فتايَ، يا قاضيَّ.

وإن كان صحيحاً كـ(غلامي)، جاز فيه خمسة أوجه:

الأول: حذف ياء المتكلم، وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، وهذا هو الأكثر، فتقول: يا غلامِ، قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، فـ(عبادِ) منادى مضاف، منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء المحذوفة ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

الثاني: إثبات الياء ساكنة، فتقول: يا غلاميْ، قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨] في قراءة من أثبت الياء ساكنة، وهم نافع وأبو عمرو، وابن عامر ـ من السبعة ـ[1]، فـ(عبادي) منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف، وياء المتكلم ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، وهذا دون الأول في الكثرة.

الثالث: قلب الياء ألفاً، وحذفها، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها

(١) انظر: «الكشف» (٢/ ٢٦٣).

فتقول: يا غلامَ، فـ(غلامَ) منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً ـ المحذوفة ـ مضاف إليه.

الرابع: قلب الياء ألفاً وإبقاؤها، فتقول: يا غلامَا، قال تعالى عن يعقوب عليه الصلاة والسلام: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤]، فـ(أسفا) منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة[١]، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

الخامس: إثبات الياء مفتوحة، فتقول: يا غلامِيَ، قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣]، فـ(عباديَ) منادى منصوب بفتحة مقدرة ـ كما تقدم ـ وياء المتكلم ضمير مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

وهذه الأوجه الخمسة متفاوتة، بعضها أقوى وأكثر استعمالاً من بعض، فأكثرها استعمالاً حذف الياء اكتفاء بالكسرة، ثم إثبات الياء ساكنة ومفتوحة، ثم قلبها ألفاً، ثم حذف الألف اكتفاء بالفتحة.

قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه الأوجه: (واجعل منادى صح... إلخ) أي: إذا أضيف المنادى صحيح الآخر لياء المتكلم فاجعله كـ(عبدِ) بحذف الياء... إلخ الأوجه.

وقوله: (عبديا) أصله: عبديَ، والألف للوزن.

* * *

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
١ ـ إذا كان غير أب وأم

٥٩٣ ـ وَفَتْحٌ اَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا ٱسْتَمَرّ ... فِي: (يَا ٱبْنَ أُمَّ يَا ٱبْنَ عَمِّ لَا مَفَرّْ)

إذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم فإنه يجب إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة، نحو: يا ابنَ أخي، يا ابنَ خالي، إلا إذا

---

(١) أو يقال: وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها الكسرة المنقلبة فتحة لمناسبة الياء المنقلبة ألفاً، فتكون الفتحة في (غلامَ وغلامَا) ليست فتحة إعراب، وإنما هي لأجل الألف المنقلبة عن ياء المتكلم، والأول فيه تيسير وبعد عن التكلف الذي لا داعي له.

كان المنادى (ابن أم) و(ابن عم) فإنه يجوز فيه وجهان:

الأول: حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة قبلها دليلاً عليها، وهذا هو الأكثر، فتقول: يا ابنَ أمِّ، يا ابنَ عمِّ.

الثاني: حذف ياء المتكلم بعد قلبها ألفاً، وقلب الكسرة قبلها فتحة فتقول: يا ابنَ أمَّ، يا ابنَ عمَّ، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وقال تعالى: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ﴾ [طه: ٩٤] فقد قرأ ابن عامر، وأبو بكر عن عاصم، وحمزة، والكسائي بكسر الميم على الوجه الأول، وقرأ الباقون بفتحها على الثاني.

وإعرابه: (ابنَ أمَّ) ابن: منادى بحرف نداء مقدر، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و(أمَّ) بالفتح مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لقلب الياء ألفاً وحذفت هذه الألف للتخفيف، و(أمَّ) مضاف، والياء المحذوفة المنقلبة ألفاً في محل جر مضاف إليه.

و(ابنَ أمِّ) ـ على قراءة كسر الميم ـ (ابن) كما تقدم و(أمِّ) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة[1] منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة و(أمِّ) مضاف، والياء المحذوفة للتخفيف في محل جر مضاف إليه.

وهذا معنى **قول ابن مالك**: (وفتحٌ أو كسرٌ... إلخ) أي: إن حذف ياء المتكلم وتحريك الحرف الذي قبلها بالفتح أو الكسر مستمر في (يا ابن أم، يا ابن عم) ولم يقل: في نحو: ابن أم؛ لأنه لا ثالث لهما، أما (يا ابنةَ أمَّ) و(يا ابنةَ عمَّ) فداخلان؛ لأن (ابنة) هي (ابن) بزيادة التاء.

* * *

(١) والأحسن أنه مجرور بالكسرة الظاهرة ما دامت موجودة على قراءة الكسر.

٢ ـ إذا كان كلمة (أب) أو (أم)

٥٩٤ ـ وَفِي النِّدَا (أَبَتِ أُمَّتِ) عَرَضْ ... وَٱكْسِرْ أَوِ ٱفْتَحْ،وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

إذا كان المنادى المضاف إلى الياء هو كلمة «أب» أو «أم» جاز فيه وجهان:

الأول: حذف ياء المتكلم، والإتيان بتاء التأنيث عوضاً عنها، مع بنائها على الكسر، وهذا هو الأكثر، نحو: يا أبَتِ، يا أمَّتِ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ﴾ [مريم: ٤٢] فقد قرأ السبعة ـ عدا ابن عامر ـ بالكسر، لتدل الكسرة على الياء المحذوفة في النداء، وأصله: يا أبتي[(١)].

وإعرابه: (يا) حرف نداء (أبتِ) منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره[(٢)] وهو مضاف وياء المتكلم المحذوفة ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، والتاء حرف دال على التأنيث اللفظي مبني على الكسر لا محل له.

الوجه الثاني: حذف الياء، والإتيان بتاء التأنيث مفتوحة، نحو: يا أبتَ ويا أمتَ، ومنه قراءة ابن عامر: (يا أبتَ) وهو كثير، وإعرابه كما سبق غير أن التاء مبنية على الفتح.

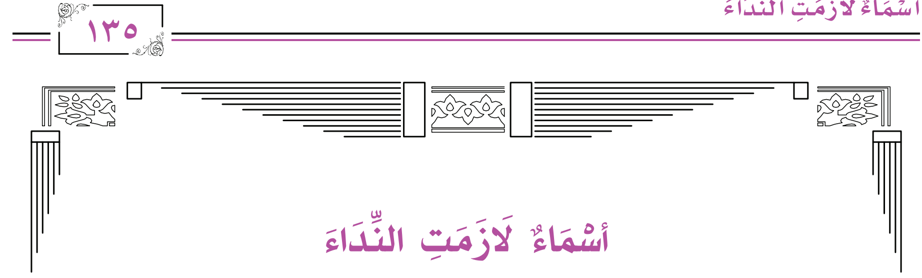
وهذا معنى **قوله**: (وفي الندا أَبتِ، أُمَّتِ عرض... إلخ) أي: عرض في النداء أسلوب خاص هو: يا أبتِ، يا أمتِ، بكسر التاء أو فتحها، ثم ذكر أن التاء عوض من ياء المتكلم الواقعة مضافاً إليه.

وقوله: (عرض) أي: شيء عارض غير لازم، فتجوز الأوجه الخمسة السابقة.



(١) انظر: «النحو الوافي» (٤/ ٦٢).

(٢) هذا هو الأيسر، وهو أن تكون الفتحة التي على الباء فتحة إعراب ظهرت كما تظهر فتحة المنقوص، والرأي الثاني أنه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء، وفيه تكلف لا داعي له.



أَسْمَاءٌ لَازَمَتِ النِّدَاءَ

تقسيم الأسماء الملازمة للنداء

٥٩٥ ـ وَ(فُلُ) بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا (لُؤْمَانُ نَوْمَانُ) كَذَا، وَٱطَّرَدَا

٥٩٦ ـ فِي سَبِّ ٱلْأُنْثَى وَزْنُ (يَا خَبَاثِ) وَالْأَمْرُ هٰكَذَا مِنَ الثُّلَاثِي

٥٩٧ ـ وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ (فُعَلُ) وَلَا تَقِسْ، وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ (فُلُ)

من الأسماء ما لا يستعمل إلا منادى، وهو ثلاثة أقسام:

الأول: سماعي باتفاق، وهو أربعة ألفاظ:

١ ـ فُلُ، بمعنى: رجل.

٢ ـ فُلة، بمعنى: امرأة.

٣ ـ لُؤمان، بمعنى: كثير اللؤم والدناءة.

٤ ـ نَوْمان، بمعنى: كثير النوم.

القسم الثاني: قياسي باتفاق، وهو الوصف الذي على وزن (فَعَالِ) بمعنى: فاعلة أو فعيلة، لسبِّ الأنثى وذمها، ويصاغ من كل فعل ثلاثي تام مجرد متصرف تصرفاً كاملاً، نحو: يا خَباثِ ويا غَدارِ، ويا سَراقِ، بمعنى: خبيثة وغادرة وسارقة، فـ(خَبَاثِ) منادى مَبني على ضم مقدر منع من ظهوره كسرة البناء الأصلي في محل نصب.

وكذلك يقاس استعمال (فَعالِ) مبنيّاً على الكسر بالشروط السابقة للدلالة على الأمر، نحو: نزال بمعنى: انزل، وشرابِ بمعنى: اشرب.

القسم الثالث: مختلف فيه وهو الوصف الذي على وزن [فُعَل] لسبّ الذكور، نحو: غُدَر بمعنى: غادر، وفُسَق بمعنى: فاسق، والأرجح في هذه الصيغة أنها قياسية، بشرط دلالة أصلها على السب؛ لأن ذلك شائع في كلام العرب.

وهذا معنى **قوله**: **(وفل بعض ما يخص بالندا... إلخ)** أي: إن لفظة (فُلُ) من الأسماء الخاصة بالنداء، وكذا **(لُؤمان نومان)**، واطرد في سب الأنثى **(يا خباث)** وما كان على وزنها، ولما قال: **(واطردا)** دل على أن ذلك قياسي، وما قبله سماعي، ثم ذكر أن هذا الوزن، وهو (فَعالِ) مطرد في الأمر، والمراد: اسم فعل الأمر، ثم قرر أن نداء ما كان على وزن **(فُعَل)** خاصّاً بسبِّ المذكر أنه أمر شائع، ومع هذا نهى عن القياس عليه، وهذا فيه نظر، فإن الشيوع في كلام العرب الفصيح يبيح القياس، كما تقدم، ثم بيَّن أن لفظة (فُلُ) الملازمة للنداء يجوز جرها في الشعر للضرورة، وهو يشير بذلك إلى قول الراجز:

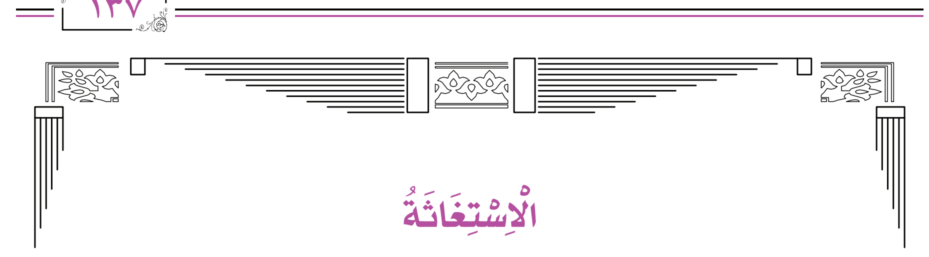
فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَاناً عَنْ فُلِ[(١)]

فإن الشاعر استعمل (فُلُ) في غير النداء، وجره بالحرف، وذلك ضرورة. وهذا قول ابن مالك، وقال ابن هشام: (الصواب أن أصل هذا (فلان) وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة)[(٢)].اهـ. وهذا الحذف للترخيم، كما سيأتي إن شاء الله.



(١) لجة: بفتح اللام وتشديد الجيم، هي الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب، والشاعر يصف إبلاً تتزاحم ويدافع بعضها بعضاً، ويشبهها بقوم شيوخ في لجة يدفع بعضهم بعضاً فيقال: أمسك فلاناً عن فلان؛ أي: احجز بينهم.
إعرابه: في (لجة) جار ومجرور متعلق بقوله:
تدافُعَ الشِّيبِ ولم تَقَتَّلِ
وجملة (أمسك فلاناً عن فُلِ) في محل نصب مفعول لقول محذوف يقع نعتاً للجة والتقدير: في لجة مقول فيها أمسك فلاناً عن فلان.

(٢) «أوضح المسالك» (٤/٤٣).



الِاسْتِغَاثَةُ

حكم أسلوب الاستغاثة

٥٩٨ ـ إِذَا ٱسْتُغِيثَ ٱسْمُ مُنَادًى خُفِضَا ... بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَ(يَا لَلْمُرْتَضَى)

٥٩٩ ـ وَٱفْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا ... وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ٱئْتِيَا

الاستغاثة من أنواع النداء، وهي: نداء من يخلص من شدة واقعة، أو يعين على دفعها قبل وقوعها[1]، وأداتها (يا).

فالأول نحو: يا لَلنَّاس لِلغريق.

والثاني نحو: يا لَلحراس لِلأعداء.

وأسلوب الاستغاثة لا يتحقق الغرض منه ـ وهو طلب النصرة والعون ـ إلَّا بثلاثة أركان:

١ ـ حرف النداء (يا) دون غيره من حروف النداء، وهو مذكور دائماً.

٢ ـ المستغاث به (وهو من يطلب منه العون والمساعدة) وهو

---

(١) هذا له شرطان:

الأول: أن يكون المنادى قادراً على إزالة الشدة أو دفعها قبل وقوعها، قال تعالى: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥].

أما الاستغاثة بالأحياء غير الحاضرين، أو بالأموات فهذا من الشرك.

الثاني: أن تعتقد أن هذا المنادى مجرد سبب، وأنه لا تأثير له مباشر في إزالة الشدة، فإن ذلك من كمال التوحيد. [انظر: «القول المفيد» لابن عثيمين ١/ ٢٦١].

قال في «فتح المجيد» ص(١٧٠) نقلاً عن بعض علماء الحنفية: (والاستغاثة تجوز في الأسباب الظاهرة العادية من الأمور الحسية في قتال أو إدراك عدو أو سبع أو نحوه، كقولهم: يا لزيد، يا للمسلمين، بحسب الأفعال الظاهرة، وأما الاستغاثة بالقوة والتأثير، أو في الأمور المعنوية من الشدائد؛ كالمرض وخوف الغرق، والضيق، والفقر وطلب الرزق ونحوه: فمن خصائص الله لا يطلب فيها غيره).

مجرور بلام مفتوحاً دائماً، كما تقدم، إلا إذا عطف عليه مستغاث آخر ولم تكرر (يا) فتكسر، نحو: يا لَلعلماء ولِلمصلحين لِلشباب، فكلمة (المصلحين) ليست مستغاثاً أصيلاً، لعدم وجود حرف النداء (يا)، ولكنها لما عطفت على ما قبلها اكتسبت معنى الاستغاثة.

فإن تكررت (يا) لزم الفتح، نحو: يا لَلوعاظ ويا لَلخطباء لِظاهرة السَّهَرِ.

٣ ـ المستغاث له (وهو الذي يطلب بسببه العون لمعاونته أو مقاومته) وهو مجررو بلام مكسورة[١]، كما تقدم، أو بـ(من)، نحو: يا لَلقاضي من شاهد الزور.

وللنحويين آراء في لام المستغاث به، وأحسنها: أنها حرف جر فتحت للتفريق بينها وبين لام المستغاث له، وهي ومجرورها متعلقان بحرف النداء (يا)، لنيابته عن الفعل (ألتجئ) ونحوه.

فمثلاً: يا لَلعلماء لِلجهال، تقول: (يا) حرف نداء واستغاثة (لَلعلماء) اللام حرف جر واستغاثة (والعلماء) اسم مجرور باللام والجار والمجرور متعلقان بـ(يا)، للجهال: جار ومجرور متعلقان بـ(يا).

وهذا معنى **قوله**: (إذا استغيث اسم... إلخ) أي: إذا نودي اسم مستغاث به وجب خفضه؛ أي: جره بلام مبنية على الفتح، نحو: يا للمرتضى، ثم ذكر أن (يا) إذا ذكرت مع المعطوف وجب فتح لام الجر الداخلة عليه، وفي غير هذه الصورة يجب كسر اللام، ويدخل في ذلك المستغاث به المعطوف الذي لم تذكر معه (يا)، كما يدخل المستغاث له.

* * *

(١) إلا إذا كان ضميراً غير ياء المتكلم، فتفتح، تقول: (يا لَخالد لَك) وتقول: (يا لَبكر لَه) فإن كان المستغاث له ياء المتكلم كسرت اللام، نحو: (يا لَبكر لِي).

١ ـ حذف لام المستغاث به
٢ ـ نداء المتعجب منه

٦٠٠ ـ وَلَامُ مَا ٱسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ وَمِثْلُهُ ٱسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

الكثير في الاستغاثة أن يجر المستغاث به بلام مفتوحة ـ كما تقدم ـ ويجوز أن تحذف اللام ويزاد في آخر المستغاث به ألف، تكون عوضاً عن اللام المحذوفة، نحو: يا عالمَا للجاهل، فـ(عالمَا) منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف في محل نصب، والألف عوض عن لام الاستغاثة.

ويجوز نداء المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث، فيجر باللام المفتوحة، نحو: يا للماء، وقد تحذف اللام ويؤتى بالألف عوضاً عنها، نحو: يا عجباً للعاق، والداعي إلى نداء المتعجب منه أحد أمرين:

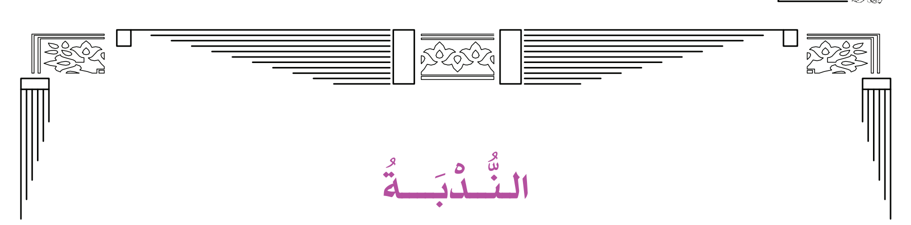
١ ـ أن يرى الإنسان أمراً يعدُّه عظيماً لسبب قام عنده، فينادي جنس ما رآه، نحو: يا للماء، يا لجمال المكان، يا للعشب.

٢ ـ أن ينادي من له نسبة إليه ومعرفة به تقديراً له، نحو: يا للعلماء، يا للعباقرة.

وهذا معنى **قوله**: (ولام ما استغيث عاقبت ألف... إلخ) أي: إن لام الاستغاثة عاقبتها الألف، بمعنى: جاءت عقبها، وحلت محلها بعد حذفها، ثم بيَّن أن الاسم المتعجب منه في أسلوب التعجب مثل المستغاث، كما تقدم.

وإنما ذكر أسلوب المتعجب منه ـ هنا ـ لشبهه بأسلوب الاستغاثة لاشتماله على حرف النداء، ومنادى مجرور بلام مفتوحة.





النُّــدْبَــةُ

حكم الاسم المندوب

٦٠١ ـ مَا لِلْمُنَادَى ٱجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ، وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أُبْهِمَا

٦٠٢ ـ وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي ٱشْتَهَرْ كَ(بِئْرَ زَمْزَمٍ) يَلِي (وَا منْ حَفَرْ)

الندبة: نداء المتفجع عليه لفقده، أو المتوجع منه؛ لكونه محل ألم فالأول كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ وقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللّهِ يَا عُمَرَا[١]

فقوله: (يا عمرا) أسلوب ندبة، وليس نداء؛ لأن المقام مقام رثاء.

والثاني: نحو: واظهراه، أي: أندب ظهري لما يصيبه من وجع، ومنه قوله ﷺ: «**وارأساه**»[٢].

والغرض من الندبة: الإعلام بعظمة المندوب، وإظهار أهميته، أو شدته، أو العجز عن احتمال ما به، وفيها إظهار الحزن وقلة الصبر غالباً.

ولا يندب من الأسماء إلا المعرفة؛ لأن الغرض من الندبة الإعلام بعظمة المندوب وإظهار أهميته أو شدته، وذلك يستدعي أن يكون معروفاً معيناً، فلا تندب النكرة، نحو: وارجُلاه، ولا المبهم، كاسم الإشارة، نحو: واهذاه، ولا الموصول إلا إن كان خالياً من (أل) وصلته مشهورة؛ كقولهم: وامن حفر بئر زمزماه، فإنه بمنزلة: واعبد المطلباه.

وحكم المندوب: حكم المنادى من حيث الإعراب، فيبنى على

(١) تقدم هذا البيت في أول باب «النداء».

(٢) انظر: «فتح الباري» (١٠/ ١٢٣).

الضم إذا كان مفرداً معرفة، نحو: واعمرُ، فـ(وا) حرف نداء وندبة، و(عمرُ) منادى مندوب مبني على الضم في محل نصب، وينصب إذا كان مضافاً، نحو: وا أميرَ المؤمنين.

وهذا معنى **قوله**: (ما للمنادى اجعل لمندوب... إلخ) أي: اجعل للاسم المندوب ما جعل للمنادى من الأحكام، ومن ذلك أنه يبنى على الضم أو ينصب، ثم ذكر أن النكرة والأسماء المبهمة لا تندب، وأن الموصول يصح أن يكون مندوباً إذا اشتهر بصلته، ثم ذكر المثال.

وقوله: (يلي وامن حفر) أي: يقع بعد قولك: وامن حفر؛ أي: وامن حفر بئر زمزم.

* * *

استعمالات الاسم المندوب

٦٠٣ ـ وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفْ　　مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

٦٠٤ ـ كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ　　مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، نِلْتَ الْأَمَلْ

للاسم المندوب ثلاثة استعمالات:

الأول: أن يعطى حكم المنادى، كما تقدم.

الثاني: أن يزاد في آخره ألف طلباً لمد الصوت، وهي أكثر أحوال المندوب، فتقول: واعمرا، فـ(عمرا) منادى مندوب مبني على الضم المقدر بسبب الفتح المناسب لألف الندبة، والألف للندبة.

ويحذف لهذه الألف ما قبلها من ألف، فتقول في (موسى): واموساه، أو تنوين في صلة، نحو: وامن حفر بئر زمزماه، أو في مضاف إليه، نحو: واغلام محمداه، فـ(موساه) منادى مبني على الضم المقدر للتعذر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والألف للندبة، والهاء للسكت.

الاستعمال الثالث: أن تزاد هاء السكت بعد الألف، وسيأتي ذلك إن شاء الله.

وهذا معنى **قوله**: (ومنتهى المندوب صله بالألف... إلخ) أي: آخر

المندوب صله جوازاً بألف الندبة، وهذا هو الاستعمال الثاني، أما الاستعمال الأول فيستفاد من قوله فيما تقدم: (ما للمنادى اجعل لمندوب).

وقوله: (متلوها إن كان مثلها حذف) أي: متلو ألف الندبة. والمراد به: الحرف الذي تليه ألف الندبة وتقع بعده (إن كان مثلها) أي: إن كان حرفاً مثيلاً لها، (حذف) أي: هذا المثيل، لالتقاء الساكنين، دون ألف الندبة؛ لأنه جيء بها لغرض، كما تقدم، وكذلك يحذف التنوين من الشيء الذي أكمل المندوب وجاء ليتمه، مثل الصلة بعد الاسم الموصول، والمضاف إليه بعد المضاف.

وقوله: (نلت الأمل) جملة دعائية للمخاطب، لتكميل البيت.

* * *

فتح ما قبل ألف الندبة

٦٠٥ ـ وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسَا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسَا

تقدم أن الألف تزاد في آخر المندوب وإذا زيدت وجب لها أمران:

الأول: حذف الألف قبلها إن وجدت في آخر الاسم، وحذف التنوين، وهذا تقدم أيضاً.

الثاني: تحريك ما قبلها بالفتح؛ لأن الفتحة هي التي تناسب الألف، وذلك بحذف الضمة من آخر الاسم، نحو: وازيدَاه، أو الكسرة، نحو: واعبدَ الملكاه، وأصلها: وازيدُ، واعبدَ الملكِ، إلا إن أوقع حذف الكسرة أو الضمة في لبس وجب إبقاؤهما مع زيادة حرف يناسبهما.

فتبقى الكسرة وتجيء بعدها ياء، وتبقى الضمة وتجيء بعدها واو.

فالأول نحو: واغلامكيه ـ بإبقاء الكسرة وبعدها ياء ـ وأصله: واغلامكِ ـ بكسر الكاف خطاب لمؤنثة ـ إذ لو قيل: واغلامكاه ـ بقلب الكسرة فتحة والياء ألفاً ـ لم يتبين هل هو خطاب لمذكر أو لمؤنث؟

والثاني نحو: واغلامهوه ـ بإبقاء الضمة وبعدها واو ـ وأصله: واغلامهُ بضم الهاء للغائب ـ إذ لو قيل: واغلامهاه ـ بقلب الضمة فتحة والواو ألفاً ـ لم يتبين هل هو للغائب أو الغائبة؟

والحاصل: أنه إن كان آخر المندوب فتحة لحقته الألف بلا تغيير، نحو: واغلام يوسفَاه، وإن كان غير ذلك وجب فتحه، نحو: واعُمَرَاه، إلا إن أوقع فتحه في لبس، بقيت الضمة والكسرة، على ما تقدم.

وهذا معنى **قوله**: (والشكل حتماً أوله مجانساً... إلخ) أي: إذا كان فتح ما قبل ألف الندبة يحدث لبساً في الكلام بسبب وَهْم ـ وهو ذهاب الظن لغير المراد ـ فالواجب العدول عن الفتحة وعن الألف، والمجيء بحرف مجانس للشكل الموجود، فإن كان الموجود هو الكسرة أتي بالياء، وإن كان الضمة أُتي بالواو.

* * *

زيادة هاء السكت بعد ألف الندبة

٦٠٦ ـ وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ   وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ، وَالْهَا لَا تَزِدْ

هذا هو الاستعمال الثالث للمندوب ـ كما تقدم ـ وهو زيادة هاء السكت بعد ألف الندبة، وذلك خاص بحالة الوقف، نحو: واعمراه، وارأساه، ولا تثبت في الوصل إلا في ضرورة الشعر؛ كقوله:

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ   وعَمْرُو بْنَ الزُّبَيْرَاهُ[1]

فزاد الشاعر هاء السكت في حالة الوصل في قوله: (عمراه) وذلك ضرورة.

---

(١) إعرابه: (ألا) أداة استفتاح للتوكيد، (يا عمرو) منادى مبني على الضم في محل نصب، (عمراه) توكيد لفظي للمنادى المندوب، ويجوز أن يتبع لفظه أو محله، فهو مرفوع بضمة أو منصوب بفتحة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتي بها لأجل مناسبة ألف الندبة، والألف زائدة للندبة، والهاء للسكت، (وعمرو) معطوف على عمرو الأول، (ابن) صفة منصوبة باعتبار المحل، وهو مضاف و(الزبيراه) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة... إلخ.

وهذا معنى **قوله**: (وواقفاً زد هاء سكت... إلخ) أي: زد هاء السكت إن شئت ـ عند الوقف ـ على المندوب، وإن شئت ألا تزيدها وتقتصر على الألف فلك ذلك، وإن شئت الاستغناء عنهما فكذلك، وعلى هذا (فالمَدَّ) بالنصب مفعول (لا تزد)، و(الها) بالقصر معطوف عليه، فإن رُفع فهو مبتدأ حذف خبره، والتقدير: وإن تشأ فالمدُّ كافٍ في الوقف، والهاءَ لا تزد.

* * *

الاسم المندوب المضاف للياء

٦٠٧ ـ وَقَائِلٌ: (وَاعَبْدِيَا وَاعَبْدَا) مَنْ فِي النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

تقدم أن المضاف إلى ياء المتكلم إذا نودي جاز فيه خمس لغات وهي حذف الياء، وإثباتها ساكنة أو مفتوحة، وقلب الكسرة فتحة، والياء ألفاً باقية أو محذوفة.

وذكر هنا أنه إذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من سكن الياء جاز فيه وجهان:

١ ـ فتح ياء المتكلم لمناسبة ألف الندبة، فتقول: واعبديا، فـ(وا) حرف نداء وندبة (عبديا) منادى مندوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة؛ لأنه مضاف لياء المتكلم، والألف للندبة.

٢ ـ حذف ياء المتكلم لالتقاء الساكنين ـ الياء والألف ـ فتقول: واعبدا، فـ(وا) حرف نداء وندبة (عبدا) منادى مندوب منصوب بالفتحة المقدرة[1] منع من ظهورها الفتحة لأجل ألف الندبة.

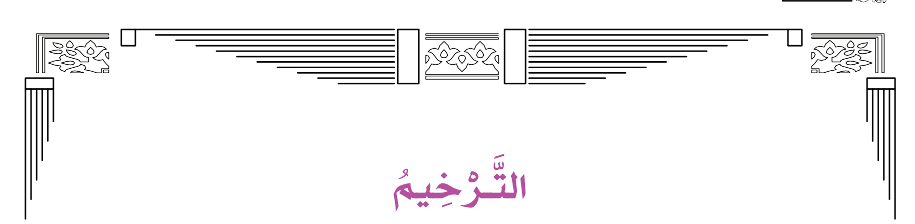
وإذا ندب على لغة من يبقى ياء المتكلم ويفتحها يقال: واعبديا، ليس إلَّا، وإذا ندب على بقية اللغات المذكورة يقال: واعبدا، ليس إلَّا.

وهذا معنى **قوله**: (وقائل واعبديا واعبدا... إلخ) أي: إن الذي

(١) أو يقال: منصوب بالفتحة الظاهرة، كما تقدم في نظائره.

أظهر الياء ساكنة في النداء يقول في الندبة، واعبديا، واعبدا، فيفتح الياء أو يحذفها، ويلحق بها ألف الندبة، ولما ذكر الوجهين في حالة إسكان الياء دل على أن بقية اللغات ليس فيها إلا وجه واحد، كما تقدم.





التَّـرْخِيمُ

تعريف الترخيم وأقسام الاسم المرخم

٦٠٨ ـ تَرْخِيمًا ٱحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى ... كَـ(يَا سُعَا) فِيمَنْ دَعَا (سُعَادَا)

٦٠٩ ـ وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا ... أُنِّثَ بِالْهَا، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا

٦١٠ ـ بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ، وَٱحْظُلَا ... تَرْخِيمَ مَا مِنْ هٰذِهِ الْهَا قَدْ خَلَا

٦١١ ـ إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ، الْعَلَمْ ... دُونَ إِضَافَةٍ، وَإِسْنَادٍ مُتَمّْ

الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت وتليينه، يقال: صوت رخيم؛ أي: رقيق لين.

وفي الاصطلاح: حذف أواخر الكلم في النداء بطريقة مخصوصة للتخفيف غالباً[(١)].

والترخيم أنواع:

١ ـ ترخيم المنادى.

٢ ـ ترخيم الضرورة، وهذان مذكوران في هذا الباب.

٣ ـ ترخيم التصغير، ويذكر في باب التصغير.

والذي يرخم قسمان:

١ ـ مختوم بالهاء.

٢ ـ غير مختوم بالهاء.

---

(١) الترخيم خاص بالمعرفة، والمراد بها: العلم، كما سيأتي في الأمثلة، أو النكرة المقصودة التي صارت معرفة بالقصد؛ كقول الشاعر:

يـا نـاقُ سـيـري عَـنَـقـاً فـسـيـحـاً ... إلـى سـلـيـمـان فـنـسـتـريـحـا

قالوا: وإنما اختصت المعرفة بالترخيم؛ لأن المعارف يكثر نداؤها، والشيء إذا كثر استعماله طلبوا فيه التخفيف، والترخيم ضرب من التخفيف.

١ ـ ترخيم المختوم بالتاء

فإن كان الاسم مختوماً بالهاء جاز ترخيمه مطلقاً، سواء كان علماً؛ كفاطمة وحمزة، أو غير علم؛ كجارية، زائداً على ثلاثة أحرف، كما مثل، أو غير زائد كـ(شاة)، فتقول: (يا فاطمَ، يا حمزَ، يا جاريَ، ويا شا) ومنه قول العرب: يا شا ادجني؛ أي: أقيمي، بحذف تاء التأنيث للترخيم.

٢ ـ ترخيم غير المختوم بالتاء

وأما ما ليس مؤنثاً بالهاء فلا يرخم إلَّا بثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون رباعيّاً فأكثر.

٢ ـ أن يكون علماً.

٣ ـ ألا يكون مركباً تركيب إضافة ولا إسناد.

وذلك كـ(عثمان، وجعفر) فتقول: يا عثما، ويا جعفَ.

وخرج بالشرط الأول: ما كان على ثلاثة أحرف كـ(زيد وعمر) وخرج بالشرط الثاني: ما كان على أربعة أحرف، لكنه غير علم، كـ(قائم وقاعد) وخرج بالشرط الثالث: ما ركب تركيب إضافة، كـ(عبد العزيز) وما ركب تركيب إسناد، نحو: شاب قرناها، وسيأتي بعد قليل أن المركب الإسنادي يرخم على قلة.

وهذا معنى **قوله**: (ترخيماً احذف آخر المنادى... إلخ) أي: احذف آخر المنادى حذف ترخيم، كمن يقول: يا سعا، ينادي فتاة اسمها: سعاد، ثم ذكر أن الترخيم يجوز مطلقاً في المنادى المؤنث بالهاء (وهي تاء التأنيث التي تصير هاء في الوقف).

وقوله: **(والذي قد رُخِّمَا بحذفها وفِّره بعد)** أي: إن المنادى المرخم بحذف هذه الهاء يوفر بعد ذلك، فلا يحذف منه شيء، ثم بيَّن أن المنادى الخالي من التاء (يحظل) أي: يمنع ترخيمه، إلا إذا كان رباعيّاً فما فوق، وكان علماً، وغير مضاف، وغير مركب تركيب **(إسناد مُتَمْ)** بوزن اسم المفعول من (أتممت) أي: تركيب إسناد تام، والمراد: المركب الإسنادي.

وقد سكت عن المركب المزجي، فيفهم منه أنه يرخم؛ لأنه لم يستثنه، كما استثنى الإضافي والإسنادي، وسيأتي كيفية ترخيمه.

* * *

ما يحذف للترخيم

٦١٢ ـ وَمَعَ الآخِرِ ٱحْذِفِ الَّذِي تَلَا إِنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلَا

٦١٣ ـ أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا، وَالْخُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي

يحذف للترخيم الحرف الأخير من الكلمة بلا شرط، كما تقدم في الأمثلة، ويجوز أن يحذف حرفان ـ الآخر وما قبله ـ بالشروط الآتية:

١ ـ أن يكون الحرف الذي قبل الآخر زائداً.

٢ ـ أن يكون حرف لين[(١)].

٣ ـ أن يكون ساكناً.

٤ ـ أن يكون رابعاً فصاعداً.

٥ ـ أن يكون قبله حركة من جنسه لفظاً أو تقديراً، وهذا فيه خلاف.

مثال ذلك: عثمَان، منصُور، إسماعِيل، فتقول: يا عثمَ، يا منصُ، يا إسماعِ.

وهذه الأسماء فيها حركة مجانسة لفظاً، وهي الفتحة والضمة

(١) أحرف اللين هي أحرف المد: الألف والواو والياء إذا كانت ساكنة وقبلها حركة تناسبها (وهي الفتحة قبل الألف والضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء) نحو: قام، يقوم، مقيم، وهي حروف علة ومد ولين، فإن كان ساكناً وقبله حركة لا تناسبه سمي حرف علة ولين، وهذا في الواو والياء، نحو: بَيت وخَوف، أما الألف فلا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، فإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط، نحو: حَوَر وهَيَف، وقد ذكر الصبان في «حاشيته» (٣/ ١٧٧) عن بعض المحققين أن أحرف اللين هي أحرف العلة بشرط سكونها، فيكون قول ابن مالك (ساكناً) وصفاً كاشفاً لقوله: (ليناً)، لكن يقال: إن ابن مالك جعل اللين هنا شاملاً للمحرك، فلذا أخرجه بقوله: (ساكناً).

والكسرة التي قبل اللين، وأما تقديراً فنحو: مصطفَون ومصطفَين [علمين] لأن أصلهما: مصطفيُون، ومصطفَيِين، فيقال: يا مصطفُ.

فإن كان ما قبل الآخر غير زائد كـ(مختار) ـ علماً ـ أو غير لين، نحو: شمأل [علماً] فإن زائده ـ وهو الهمزة ـ غير لين، أو غير ساكن كـ(قنوّر)[1] أو غير رابع كـ(مجيد) [علمين] لم يجز حذف ما قبل الآخر، بل يقتصر على حذف الآخر، فيقال: يا مختا، ويا شمأ، ويا قنوَّ، ويا مجي.

وأما ما ليس فيه حركة مجانسة، كأن يكون قبل واوه فتحة كـ(فرعَون)، أو قبل يائه فتحة كـ(غُرْنَيق)[2] فمن النحويين من يجيز حذف الآخر وما قبله، فتقول: يا فرعَ، ويا غُرْنَ.

والأكثرون على عدم جواز حذف ما قبل الآخر، فتقول: يا فرعو يا غُرْنَي.

وهذا معنى **قوله**: (ومع الآخر احذف الذي تلا... إلخ) أي: احذف مع الحرف الآخر الحرف الذي تلاه الآخر.

وقوله (إن زيد) هذا هو الشرط الأول؛ أي: أن يكون زائداً **(ليناً)** هذا الشرط الثاني، وهو بفتح اللام[3] **(ساكناً)** هذا الشرط الثالث **(مكملاً أربعة فصاعداً)** هذا الشرط الرابع.

ثم ذكر أن الخلاف ثابت في جواز حذف الأخير وما قبله إذا كان قبل الواو والياء فتحة.

وقوله: **(والخلف)** مبتدأ (في واو) خبر المبتدأ **(بهما)** خبر مقدم، و**(فتح)** مبتدأ مؤخر، والجملة نعت لواوٍ وياء، وجملة **(قُفي)** بالبناء للمجهول بمعنى: أُتْبِعَ، نعت لفتح، والتقدير: والخلف ثابت في حذف واو وياء أتبع بهما فتح.

* * *

---

(١) قنَوَّر: بفتح القاف والنون وتشديد الواو آخره راء، الصعب اليبوس من كل شيء.

(٢) بضم الغين طير من طيور الماء طويل العنق.

(٣) انظر: «حاشية الخضري» (٢/ ٨٤).

ترخيم المركب المزجي والإسنادي

٦١٤ ـ وَالْعَجُزَ ٱحْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ، وَقَلّْ ... تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

تقدم أن الترخيم يكون بحذف حرف أو حرفين، وذكر هنا أن الترخيم يكون بحذف كلمة، وذلك في المركب المزجي، فيحذف عجزه فتقول في (معدي كرب): يا معدي.

وقد تقدم أن المركب الإسنادي لا يرخم، وذكر هنا أنه يرخم قليلاً وأن عمراً ـ يعني سيبويه ـ نقل ذلك عن العرب، وقد فهم ابن مالك هذا من كلام سيبويه في بعض أبواب النسب حيث قال: (وذلك قولك في تأبط شراً: تأبطي، ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد، فيقول: يا تأبطُ أقبل)[1].

وهذا معنى **قوله**: (والعجز احذف من مركب... إلخ) أي: احذف العجز من المركب المزجي عند الترخيم، وقلَّ في كلام العرب ترخيم ما ركب من الجملة (وهو المركب الإسنادي) وقد نقله عن العرب عمرو المشهور باسم سيبويه.

* * *

كيفية ضبط المنادى المرخم

٦١٥ ـ وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ ... فَالْبَاقِيَ ٱسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

٦١٦ ـ وَٱجْعَلْهُ ـ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا ـ كَمَا ... لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا

٦١٧ ـ فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَمُودَ: (يَا ... ثَمُو)، وَ(يَا ثَمِي) عَلَى الثَّانِي بِـ(يَا)

يجوز في ضبط المنادى المرخم وجهان:

الأول: ملاحظة المحذوف وكأنه باقٍ، فيبقى ما قبله على حركته أو سكونه قبل الحذف، ويكون البناء على الضم وفروعه واقعاً على الحرف المحذوف، ويسمى ذلك: لغة من ينتظر، فتقول: في جعفَرٍ: يا جعفَ، بالفتح، وتقول: في حارِثٍ: يا حارِ، بالكسر، وفي منصُورٍ: يا منصُ، بالضم، وفي هِرَقْلَ: يا هرقْ، بالسكون، وتقول في ثمُود: يا ثمُو.

---

(١) كتاب «سيبويه» (٣/ ٣٧٧).

فـ(جعفَ): منادى مرخم مبني على ضم الحرف المحذوف، وهكذا يقال في الأمثلة الباقية.

الوجه الثاني: مراعاة الموجود، فيجعل الحرف الباقي كأنه آخر الاسم في أصل الوضع، ولا ينظر للمحذوف، ويسمى ذلك لغة من لا ينتظر، فتقول: يا جعفُ، يا حارُ، يا منصُ، يا هرقُ، بالضم فيهن، وتقول في ثمود: يا ثمي، فتقلب الواو ياء والضمة كسرة؛ لأنك تعامله معاملة الاسم التام، ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة، مثل: دلو، جمعها: أَدْلِي، والأصل: أَدْلُو، فقلبت الواو ياء والضمة كسرة، لعدم النظير في اللغة العربية.

وهذا معنى **قوله**: (وإن نويت بعد حذفٍ ما حذف... إلخ) أي: وإن نويت ثبوت ما حذف بعد حذفه، فاترك الباقي على حاله المألوف قبل الحذف. وهذه اللغة الأولى، أو اجعل الباقي من المرخم بعد حذف ما حذف، اجعله كما لو كان قد تُمِّمَ بالآخر في الوضع؛ أي: كأن الآخر الحالي هو الآخر في الوضع، وفي بعض النسخ (إِنْ لَمْ يُنْوَ مَحْذُوْفٌ) **وقوله**: (وضعاً) منصوب على نزع الخافض، وهذه اللغة الثانية، فعلى الوجه الأول يقال في ثمود: يا ثمو، بحذف الدال، وترك الباقي على حاله، وعلى الثاني يقال: يا ثمي، بالياء، للسبب المبين فيما مضى.

* * *

تَعيُّن إحدى لغتي الترخيم في بعض الأسماء

٦١٨ ـ وَٱلْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَـ(مُسْلِمَهْ) وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَـ(مَسْلَمَهْ)

إذا رخم ما فيه تاء التأنيث ـ للفرق بين المذكر والمؤنث ـ مثل: مُسلمة وحارثة وحفصة، وجب ترخيمه على لغة من ينتظر، فتقول: يا مسلمَ ويا حارثَ ويا حفصَ، ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر لأنك لو قلت: يا مسلمُ يا حارثُ يا حفصُ، لالتبس بنداء المذكر الذي لا ترخيم فيه.

وأما ما كانت التاء فيه لا للفرق فيرخم على اللغتين، فتقول: في مَسلمة وحمزة وطلحة: يا مَسلَمُ، يا حمزُ، يا طلَحُ، بالضم والفتح.

وهذا معنى **قوله**: (والتزم الأول... إلخ) أي: التزم الوجه الأول وهو نية الحرف المحذوف في مثل: (مُسلمة) من كل اسم ختم بتاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث، وجوز الوجهين في كل اسم ختم بتاء ليست للفرق.

* * *

ترخيم الضرورة

٦١٩ ـ وَلِاَضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا ... مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ: (أَحْمَدَا)

هذا النوع الثالث من أنواع الترخيم، وهو ترخيم الضرورة، وهذا النوع في غير المنادى، وله ثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون في شعر.

٢ ـ أن يكون الاسم المرخم صالحاً للنداء، فلا يصح ترخيم لفظ: الغلام؛ لأنه لا يصلح للنداء لوجود (أل).

٣ ـ أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو مختوماً بتاء لتأنيث.

فالأول كقول الشاعر:

لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... طَرِيفُ بنُ مالٍ لَيلةَ الجُوْعِ والخَصْرِ(١)

فرخم (ابن مال) في غير النداء للضرورة، وأصله: ابن مالك، ونونه على لغة من لا ينتظر.

والثاني كقول الآخر:

---

(١) تعشو: تنظر إلى ناره من بعيد وتقصد إليها، الخصر: بفتح الخاء شدة البرد.

إعرابه: (لنعم الفتى) اللام موطئة للقسم، ونعم: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. والفتى: فاعل مرفوع بضمة مقدرة للتعذر، والجملة خبر مقدم (طريف) مبتدأ مؤخر [على أحد أعاريب المخصوص] (ابن) صفة لطريف وهو مضاف و(مالٍ) مضاف إليه، (ليلة) ظرف زمان متعلق بتعشو.

إنَّ ابنَ حَارِثَ إنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَإِنِّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا[١]

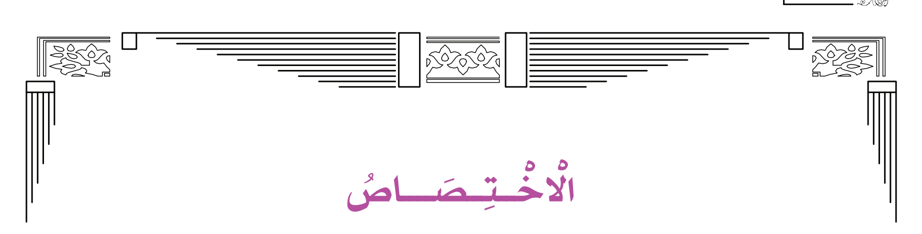
فرخم (ابن حارث) في غير النداء للضرورة، بحذف التاء من اللفظ الثاني، وأصله: ابن حارثة.

وهذا معنى **قوله**: (ولاضْطِرَارٍ رخموا دون ندا... إلخ) أي: رخمت العرب بعض الألفاظ للضرورة في غير النداء، إذا كان يصلح للنداء، نحو: أحمد، فذكر الناظم الشرطين الأولين، وترك الثالث.



(١) أشتق: من الاشتياق: وهو ميل النفس للنفس، وأصله: أشتاق، فلما جزم حذفت الألف لالتقاء الساكنين.

إعرابه: إن: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر (ابن حارث) اسمها. وحارثَ: مضاف إليه، وقد جاء على لغة من ينتظر حيث بقي اللفظ مفتوحاً، كما كان من قبل الترخيم، (إن) حرف شرط جازم (أشتق) فعل الشرط مجزوم، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا) (لرؤيته) متعلق بالفعل قبله (أو أمتدحه) معطوف على فعل الشرط (فإن الناس قد علموا) مفعول علموا محذوف تقديره، علموا ذلك مني، وجملة (فإن الناس) في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط خبر (إن) في محل رفع.



الْاخْتِصَاصُ

تعريف الاختصاص والفرق بينه وبين النداء

٦٢٠ ـ الِاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ (يَا) كَـ(أَيُّهَا الْفَتَى) بِإِثْرِ (ارْجُونِيَا)

٦٢١ ـ وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ (أَيٍّ) تِلْوَ (أَلْ) كَمِثْلِ: (نَحْنُ ـ الْعُرْبَ ـ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ)

الاختصاص لغة: مصدر «اختص فلان فلاناً بكذاً» أي: قَصره عليه.

واصطلاحاً: تخصيص حكم بضميرٍ لغيرِ الغائب، بعده اسم ظاهر معرفة، معناه معنى ذلك الضمير.

نحو: نحن ـ المسلمينَ ـ خيرُ أمة أخرجت للناس، أنا ـ طالبَ العلمِ ـ لا تفتر رغبتي، نحن ـ الموقعينَ على هذا ـ نشهد بكذا وكذا.

فقولنا: «تخصيص حكم بضمير» أي: قصره عليه.

وقولنا: «لغير الغائب» أي: المتكلم وهو الكثير، أو المخاطب وهو قليل، نحو: أنت ـ الخطيبَ ـ أفصحُ الناس قولاً.

وقولنا: «بعده اسم ظاهر معرفة» أي: معرفة بالإضافة أو بأل، كما في الأمثلة.

والغرض من إيراد الاسم الظاهر بعد الضمير هو تخصيص الضمير وتوضيحه وإزالة ما فيه من إبهام، ويسمى هذا الاسم الظاهر (المنصوب على الاختصاص) ويكون نصبه بفعل واجب الحذف مع فاعله، تقديره: أخص، ونحوه.

ومن ذلك قوله ﷺ: «**إنا ـ معشرَ الأنبياء ـ لا نورث**»[(١)] وقوله عليه

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١٦/٤٧ تحقيق الأرناؤوط ومن معه) وإسناده صحيح، وقد اشتهر في كتب النحو بلفظ (نحن) وقد أنكره جماعة من الأئمة كما ذكر ذلك =

الصلاة والسلام: «**إنا ـ آل محمد ـ لا تحل لنا الصدقة**»[(١)]، فـ(معشر الأنبياء) منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً، والجملة معترضة بين اسم (إنَّ) وهو (نا)، وخبرها وهو جملة (لا نورث)، أو حال من الضمير[(٢)].

وقد يقع الاختصاص بـ(أيّ) للمذكر و(أيّة) للمؤنث، ويجب بناؤهما على الضم في محل نصب، وتتصل بهما (ها) التنبيه، وهما ملازمان لهذه الصيغة إفراداً وتثنية وجمعاً ـ ولا بد أن يذكر بعدهما اسم مرفوع على أنه نعت لـ(أيّ)، نحو: إني ـ أيها المسلم ـ نظيف اليد واللسان، إنني ـ أيتها المسلمة ـ أُحسنُ الحجاب.

والغرض الأصلي من الاختصاص هو التخصيص والقصر، كما تقدم، وقد يكون الغرض منه الفخر، كما في بعض الأمثلة السابقة، وقد يكون الغرض التواضع، نحو: أنا ـ أيها العبد ـ محتاج إلى عفو الله.

يقول ابن مالك في الاختصاص: **(الاختصاص كنداء)** أي: إن الاختصاص يشبه النداء حيث جاء على صورته غالباً، ومن ذلك أنه يوجد معه الاسم تارة مبنياً على الضم، وتارة منصوباً، وأن كلّاً منهما يفيد الاختصاص، وهو هنا خاص بالمتكلم أو المخاطب، وفي النداء خاص بالمخاطب، وأن كلّاً منهما لا يكون للغائب، بل للحاضر، **(دون يا)** أي: إن الاختصاص يفارق النداء في أن الاسم المختص لا يذكر معه حرف النداء لا لفظاً ولا تقديراً. وهذا الفارق الأول.

= الحافظ ابن حجر في أول «الفرائض» من «فتح الباري» (١٢/ ٨). وانظر: «حاشية الصبان» (٣/ ١٨٧).

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٢٥٠) وإسناده صحيح.

(٢) المشهور عند النحاة أنها معترضة، ولم يعربوها حالاً، بناءً على أن الحال لا تأتي من المبتدأ ولا ما أصله المبتدأ، وقد أعربوها حالاً في مثل: ربنا اغفر لنا أيتها العصابة، والحق جواز مجيء الحال من المبتدأ، كما ذكرت ذلك في باب الحال، وعليه فلا مانع من إعراب جملة الاختصاص حالاً.

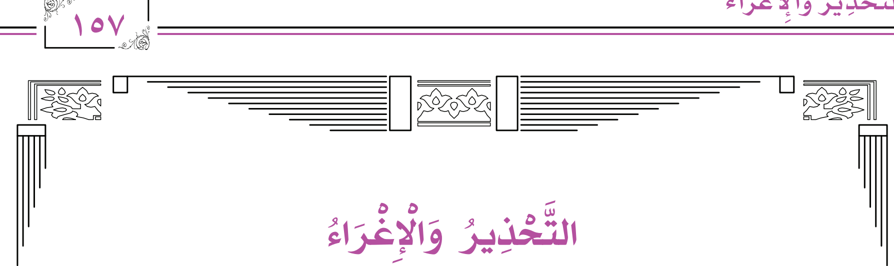
وقوله: **(كأيها الفتى بإثر ارجونيا)** إشارة إلى الفارق الثاني. وهو: أن الاسم المختص لا يكون في صدر الجملة بل في أثنائها، وتقدير المثال: ارجوني أيها الفتى، بوقوع (أيها الفتى) إثر (ارجوني) أي: على أثرها وبعدها.

وقوله: **(وقد يُرى ذا دون أيٍّ تلو «أل»)** أشار به إلى الفارق الثالث، وهو أن الاسم المختص يكثر تصديره بـ(أل) بخلاف المنادى، فلا يجوز اقترانه بـ(أل)، إلا في مواضع مستثناة، تقدمت في باب (النداء)، وقد أفاد بذلك أن الاختصاص له استعمالان:

١ ـ أن يكون بـ(أيها) و(أيتها).

٢ ـ أن يكون اسماً مشتملاً على (أل)؛ كالمثال الذي ذكره **(نحن العُرْبَ أسخى من بذل)**، ولم يذكر بقية الأحكام.





التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ

أنواع التحذير وحكم كل نوع

٦٢٢ ـ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) وَنَحْوَهُ نَصَبْ   مُحَذِّرٌ بِمَا ٱسْتِتَارُهُ وَجَبْ
٦٢٣ ـ وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِـ(إِيَّا) ٱنْسُبْ، وَمَا   سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا
٦٢٤ ـ إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ، أَوِ التَّكْرَارِ   كَـ(الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي)

التحذير: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنبه، ، نحو: إياك والغيبةَ.

والتحذير نوعان:

١ ـ أن يكون بـ(إياك) وأخواته، وهي إياكِ وإياكما وإياكم وإياكن.

٢ ـ أن يكون بغير (إياك). .

فإن كان التحذير بـ(إياك) وجب حذف الناصب مطلقاً، سواء وجد عَطْفٌ أم لا، وسواء وجد تكرار أم لا؟ فمثاله مع العطف: إياك والتهاونَ بالصلاة، فـ(إياك) ضمير منفصل مبني على الفتح[١] في محل نصب مفعول به لفعل محذوف وجوباً، والتقدير: إياك أحذِّر، والأصل: أحذرك، ثم قدمت الكاف لإفادة الحصر، وهي ضمير متصل فلا تستقل، فأتي بالضمير المنفصل الذي يفيد معناه، وهو (إياك) فصار: إياك أحذر، ثم حذف الفعل والفاعل معاً مجاراة للمأثور من الكلام الفصيح الذي يطرد فيه هذا الحذف الواجب.

وقولنا: (والتهاون) الواو حرف عطف[٢] و(التهاون) مفعول به

---

(١) راجع ما تقدم في إعراب هذا الضمير وفروعه في مباحث «الضمير».

(٢) يجوز أن تكون الواو في هذا الباب للمعية إذا استقام المعنى ففي، مثل: ثيابك والمطر، لا مانع من أن يكون التقدير، مثلاً: راقب ثيابك مع المطر.

لفعل محذوف وجوباً تقديره: احذرْ، والجملة معطوفة على ما قبلها لا محل لها، ومن أمثلته قوله ﷺ: «**إياك وإسبالَ الإزار**»[(١)] **وقوله**: «**إياكم والدخولَ على النساء**»[(٢)]، فـ(إياكم) ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به لفعل محذوف.

ومثال التحذير بدون عطف: إياك أن تتهاون بالصلاة، وإعراب (إياك) كما تقدم، و(أن تتهاون) في تأويل مصدر مجرور بـ(من) المقدرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل المحذوف وجوباً، وهو (أُحذِّرُ).

وأما إذا كان التحذير بغير (إياك) وأخواته، فإنه لا يجب إضمار الناصب، إلا مع العطف أو التكرار، فمثال العطف: الكذبَ والخداعَ، فـ(الكذب) مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: احذرْ (والخداع) معطوف عليه.

ومثال التكرار: النميمةَ النميمةَ، فـ(النميمة) مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: احذرْ، و(النميمة) توكيد لفظي.

فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره، نحو: الرياءَ؛ أي: احذر الرياءَ.

وهذا معنى **قوله**: (إياك والشرَّ ونحوه نَصَبْ... إلخ) أي: إن المحذِّر ـ وهو المتكلم ـ نَصَب أسلوب (إياك والشر) ونحوه، نصبه بما وجب استتاره (أي: بعامل محذوف وجوباً)، **وقوله**: (ودون عطف ذا لإيا انسب) أي: انسب هذا الحكم، وهو النصب بعامل محذوف[(٣)] وجوباً انسبه لـ(إيا) عند عدم العطف عليها، فالمقصود أنه إذا وجد (إيا) وجب حذف العامل مطلقاً.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٠٨٤) عن جابر بن سُليم رضي الله عنه، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٣٢)؛ ومسلم (٢١٧٢) عن عقبة بن عامر رضي الله عنه. وانظر: فهارس «جامع الأصول» (١/٤٦٨).

(٣) وهذا العامل المحذوف يقدر حسب السياق وما يؤدي الغرض، مثل: احذر، باعد، اجتنب، ونحو ذلك. راجع: «حاشية الصبان» (٣/١٨٩).

وقوله: (وما سواه... إلخ) هذا في النوع الثاني، وهو التحذير بدون (إياك) وقد بيَّن أن حذف فعله غير لازم إلا مع العطف ـ والمراد بالواو ـ أو التكرار فيلزم الحذف، ثم ذكر المثال: الضيغمَ الضيغمَ يا ذا الساري، والضيغم هو الأسد.

* * *

تحذير المتكلم والغائب

٦٢٥ ـ وَشَذَّ (إِيَّايَ)، وَ(إِيَّاهُ) أَشَذّْ   وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

حق التحذير أن يكون للمخاطب، وشذ مجيئه للمتكلم فلا يقال: إيايَ ومعاونةَ الظالم، وأشذ منه مجيئه للغائب، فلا يقال: إياه ومعاونة الظالم؛ لأن الإنسان لا يحذر نفسه، لعدم الفائدة، لعلمه بما يحذر، ومع ذلك فهو إذا حذر نفسه فإنه يسمع كالمخاطب، لكن الغائب أشذ؛ لأن الإنسان لا يأمر ولا ينهى إلا من يسمعه، والغائب لا يسمع، فيحتاج إلى من يبلغه، فزاد في شذوذه على المتكلم عدم حضوره.

وقد وردت أمثلة نادرة من هذا النوع، ولا يصح القياس عليها ويستثنى من ذلك ما إذا كان المحذَّر منه ضميراً غائباً معطوفاً على المحذَّر فيصح، نحو: لا تصاحب الأحمق وإياك وإياه، فإن الضمير (إياه) في حكم المعطوف الظاهر، نحو: إياك والغيبة.

قال ابن مالك: (وشذ إياي... إلخ) أي: شذ مجيء التحذير للمتكلم، ومجيئه للغائب أشذ، لما تقدم، ومن قاس على ذلك فقد (انْتَبَذ) أي: حاد عن طريق الصواب.

* * *

الإغراء وأحكامه

٦٢٦ ـ وَكَمُحَذَّرٍ بِلَا (إِيَّا) اجْعَلَا   مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

الإغراء: حث المخاطب على أمر محمود ليفعله، نحو: التدبيرَ والاقتصادَ.

ويجب حذف الناصب في الإغراء إذا كان الاسم مكرراً أو معطوفاً عليه، فمثال المكرر، الإخلاصَ الإخلاصَ، فـ(الإخلاصَ) مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: الزم.

ومثال العطف: الجدَّ والمواظبةَ[١].

فإن لم يكن الاسم مكرراً ولا معطوفاً عليه مثله لم يجب إضمار الناصب، نحو: المروءةَ، فـ(المروءة) مفعول به لفعل محذوف جوازاً تقديره: الزم.

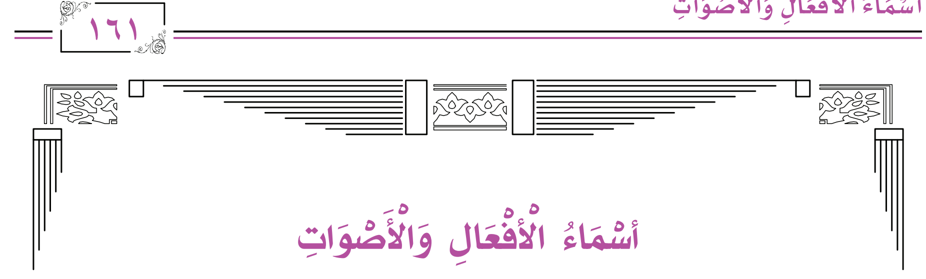
ومن أمثلة ذلك: حديث عائشة رضي الله عنها: «أن الشمس خسفت على عهد رسول الله ﷺ فبعث منادياً: الصلاةَ جامعةً...» الحديث[٢]، فـ(الصلاة) منصوب بفعل محذوف جوازاً تقديره: احضروا، و(جامعة) حال، ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر.

وهذا معنى **قوله**: **(وكمحذر بلا إيا... إلخ)** أي: اجعل الاسم المغرى به كحكم المحذَّر الذي بغير (إياك) في كل ما فصل من الأحكام فيما تقدم.



(١) يصح أن تكون الواو عاطفة وأن تكون للمعية، كما في التحذير، فالمعول عليه وضوح المعنى.

(٢) أخرجه البخاري (١٠٦٦)؛ ومسلم (٩٠١) واللفظ له.



أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

تعريف اسم الفعل وأقسامه

٦٢٧ ـ مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَـ(شَتَّانَ) وَ(صَهْ) هُوَ اَسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا (أَوَّهْ) وَ(مَهْ)

٦٢٨ ـ وَمَا بِمَعْنَى (اَفْعَلْ) كَـ(آمِينَ) كَثُرْ وَغَيْرُهُ كَـ(وَيْ) وَ(هَيْهَاتَ) نَزُرْ

اسم الفعل: ما ناب عن الفعل في المعنى[١] والعمل، ولم يتأثر بالعوامل، نحو: صَهْ إذا تكلم غيرك، فـ(صه) اسم فعل مُتضمن معنى فعل الأمر (اسكت) ويعمل عمله، فالفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، ولا يتأثر بالعوامل فلا يكون مبتدأ ولا خبراً ولا فاعلاً ولا غير ذلك، وهذا القيد يخرج المصدر النائب عن فعله، نحو: إكراماً المسكين، فإنه نائب عن فعله في المعنى والعمل، وهو «أكرمْ»، لكنه يتأثر بالعوامل فيقع فاعلاً، نحو: سرني إكرامُك المسكين، أو مبتدأ، نحو: إكرامك المسكين تثاب عليه، أو غير ذلك.

واسم الفعل من حيث زمنه ثلاثة أقسام:

١ ـ اسم فعل أمر ـ وهو الكثير فيها[٢] ـ، نحو: عليك نفسَك فهذبها، فـ(عليك) اسم فعل أمر بمعنى (الزم) مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت (نفسك) مفعول به لاسم الفعل منصوب بالفتحة، والكاف مضاف إليه.

ومن هذا القسم نوع قياسي مطرد على وزن (فَعَالِ) مبنيّاً على

---

(١) فأسماء الأفعال تؤدي معنى الأفعال، لكن اسم الفعل أقوى في أداء المعنى من الفعل الذي بمعناه، مع ما فيه من الإيجاز والاختصار. [انظر: «شرح الرضي على الكافية» ٣/ ٨٩].

(٢) انظر المصدر السابق بالجزء والصفحة.

الكسر من كل فعل ثلاثي تام متصرف، نحو: سماعِ النصح، وقد تقدم ذكره في باب: (أسماءٌ لازمت النداء).

٢ ـ اسم فعل ماضٍ، وهو سماعي وقليل، نحو: شتان الشجاعةُ والجبن، فـ(شتان) اسم فعل ماضٍ بمعنى: (افترق) مبني على الفتح (الشجاعة) فاعل.

٣ ـ اسم فعل مضارع، وهو سماعي وقليل؛ كالذي قبله، نحو: وَيْ لشباب لا يعمل، فـ(وي) اسم فعل مضارع بمعنى: (أعجب) مبني على السكون لا محل له، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢][١].

وهذا معنى **قوله**: (ما ناب عن فعل كشتان وصه... إلخ) أي: إن اسم الفعل هو ما ناب عن الفعل، وبقية التعريف يستفاد من الأمثلة كـ(شتان) اسم فعل ماضٍ، بمعنى: افترق، و(صه) اسم فعل أمر، بمعنى: اسكت و(أوه) اسم فعل مضارع، بمعنى: أتوجع، و(مه) اسم فعل أمر بمعنى: اكفف، ثم ذكر أن اسم فعل الأمر الذي بمعنى: (افعل) كثير في كلام العرب، وكفى بكثرته أن منه نوعاً مقيساً، أما الذي بمعنى غير (افعل) كالذي بمعنى الماضي أو المضارع فهو قليل، وهو سماعي، ليس منه شيء مقيس.

* * *

أسماء الأفعال المنقولة

٦٢٩ ـ وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ (عَلَيْكَا) وَهٰكَذَا (دُونَكَ) مَعْ (إِلَيْكَا)

٦٣٠ ـ كَذَا (رُوَيْدَ) (بَلْهَ) نَاصِبَيْنِ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

اسم الفعل من حيث الوضع والأصالة في الدلالة على الفعل نوعان:

---

(١) في إعراب هذه الآية عدة آراء منها: أن (وي) اسم فعل مضارع (كأنه) الكاف للتعليل، و(أن) وما في حيزها مجرور بالكاف؛ أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين، وقيل: كأن حرف مشبه بالفعل، إلا أنه ذهب منه معناه، وصار للخبر واليقين، وقيل: غير ذلك. [انظر: «الدراسات» ٣/ ٤/ ١٩٩].

الأول: مرتجل، وهو ما وضع من أول الأمر اسم فعل ولم يستعمل في غيره من قبل، مثل: هيهات، شتان، وي، صه.

الثاني: منقول، وهو ما وضع أول الأمر لمعنى، ثم نُقل إلى اسم الفعل وهو أقسام:

١ ـ منقول من الجار والمجرور، مثل: عليك[1]، بمعنى: الزم، إليك بمعنى: ابتعد وتَنَحَّ، تقول: عليك نفسك، إليك عني أيها الكذاب، فـ(عليك، وإليك) اسم فعل أمر مبني على الفتح لا محل له، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت.

٢ ـ منقول من ظرف المكان، مثل: أمامك بمعنى: تقدم، ودونك بمعنى: خذ، تقول: دونك الكتاب، فـ(دونك) اسم فعل أمر بمعنى: خذ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، و(الكتاب) مفعول به.

٣ ـ منقول من مصدر وهو نوعان:

١ ـ منقول من مصدر له فعل مستعمل، مثل: (رويد) ـ بلا تنوين ـ في قولك: رويدَ خالداً؛ أي: أمهله، فـ(رويدَ) اسم فعل أمر مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، و(خالداً) مفعول به لاسم الفعل، وأصل هذا المصدر (إرواد) مصدر الفعل الرباعي (أرودَ) بمعنى: أمهل، ثم صغر تصغير ترخيم بحذف حروفه الزوائد فصار (رويد).

٢ ـ منقول من مصدر ليس له فعل من لفظه، لكن له فعل من معناه، مثل: (بَلْهَ) ـ بلا تنوين ـ بمعنى: اترك أو: دع، نحو: بَلْهَ الإهمال، فـ(بله) اسم فعل أمر مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، (الإهمال) مفعول به.

---

(١) تلحق الكاف أسماء الأفعال، وتتصرف على حسب حال المخاطب إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، وهي حرف خطاب لا محل له من الإعراب، ولا تكون مضافاً إليه؛ لأن أسماء الأفعال لا تضاف.

ويجوز استعمال (رويد) مصدراً باقياً على مصدريته، إما مضافاً إلى مفعوله، نحو: رويد خالدٍ، أو منوناً ناصباً له، نحو: رويداً خالداً، فـ(رويداً) فيهما مصدر نائب عن فعل الأمر المحذوف، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، و(خالد) بالجر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، وبالنصب مفعول به للمصدر، وقد يستعمل منوناً غير ناصبٍ مفعوله، نحو: رويداً يا سائق، وإعراب المصدر كالذي قبله.

ويجوز استعمال (بله) مصدراً منصوباً على المصدرية نائباً عن فعل الأمر، مضافاً إلى ما بعده، نحو: بَلْهَ الغيبةِ.

وهذا معنى **قوله**: (والفعل من أسمائه عليكا... إلخ) أي: إن أسماء الأفعال منها ما هو منقول من جار ومجرور، مثل: (عليك) و(إليك) أو ظرف، مثل: (دونك) أو مصدر، مثل: (رويد) و(بله) وهما يكونان اسمي فعل إذا نصبا ما بعدهما، ويعملان الخفض إذا بقيا على أصلهما مصدرين مضافين لما بعدهما.

* * *

عمل أسماء الأفعال

٦٣١ ـ وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ لَهَا، وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ

أسماء الأفعال تعمل عمل الفعل الذي تنوب عنه وتدل عليه، فترفع الفاعل مثله، وتسايره في التعدي واللزوم، فإن كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسم الفعل كذلك، مثل: صه إذا تُلي القرآن، بمعنى: اسكت، ومهْ عن كل ما لا يليق، بمعنى: اكفف، ففي (صه) و(مه) ضميران مستتران كما في (اسكت) و(اكفف).

ومنه قوله تعالى: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المؤمنون: ٣٦]، فـ(هيهات) اسم فعل ماضٍ، (هيهات) توكيد لفظي، (لما) اللام صلة للتوكيد، و(ما) فاعل لاسم الفعل[(١)].

(١) هذا على أنها موصولة، وقيل: مصدرية، وقيل: إن الفاعل مضمر تقديره: بَعُدَ التصديق أو الوقوع لما توعدون، وعليه فليست اللام صلة بل هي للبيان، والجار =

وإن كان ذلك الفعل يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً كان اسم الفعل كذلك في الغالب، نحو: دونك الكتاب، فـ(دونك) اسم فعل أمر مبني على الفتح، بمعنى: (خذ)، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، (الكتاب) مفعول به لاسم الفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، فـ(عليكم) اسم فعل أمر بمعنى: (الزموا) مبني على الضم، والميم علامة الجمع، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنتم (أنفسكم) مفعول به، والكاف مضاف إليه، والميم علامة الجمع.

ومن أحكام معمول اسم الفعل أنه لا يجوز تقديمه عليه، بل يلزم تأخيره، فلا يجوز أن تقول: نفسَك عليك.

وهذا معنى **قوله**: (وما لما تنوب عنه من عمل لها... إلخ)، فـ(ما) مبتدأ و(لها) خبر المبتدأ؛ أي: العمل الذي استقر للأفعال التي نابت عنها هذه الأسماء مستقر (لها) أي: لهذه الأسماء، ثم قال: وأخِّرْ المعمول الذي عملت فيه هذه الأسماء.

* * *

٦٣٢ ـ وَٱحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ   مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

دخول التنوين على أسماء الأفعال

من أسماء الأفعال ما لا ينون، مثل: هيهات، آمين، وكل ما كان منها على وزن (فعالِ) القياسي، ومنها ما لا يتجرد من التنوين، مثل: واهاً، بمعنى: أتعجب، ومنها ما يلحقه التنوين حيناً لغرض معين وقد يخلو لغرض آخر، مثل: صه، فيلحقه التنوين للدلالة على التنكير، فإذا قلت: صهٍ، فمعناه: اسكت عن كل كلام، وإذا قلت: صَهْ، بدون تنوين فمعناه: اسكت عن هذا الحديث المعين، ولا مانع من غيره.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، فـ(أفٍ) بالتنوين اسم فعل مضارع مبني على الكسر بمعنى: أتضجر،

= والمجرور متعلق بالفاعل المقدر. [انظر: «المغني» ص٢٩٣]؛ [«المحتسب» (٢/ ٩٢، ٩٣)].

والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنا) وهذه قراءة نافع وحفص، وقرأ ابن كثير وابن عامر بفتح الفاء من غير تنوين، وقرأ الباقون بكسر الفاء من غير تنوين، ومعنى الآية: لا يقع منك لهما تكرُّه ولا تضجُّر[(١)].

وهذا معنى **قوله**: (واحكم بتنكير الذي ينون منها... إلخ) أي: احكم بتنكير ما نون من أسماء الأفعال، وما لم ينون فتعريفه (بيّن) أي: واضح لتجرده من التنوين، الذي يدل وجوده على التنكير.

* * *

أسماء الأصوات

٦٣٣ ـ وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ   مِنْ مُشْبِهِ ٱسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

٦٣٤ ـ كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَ(قَبْ)   وَٱلْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

أسماء الأصوات: هي ما وضع لخطاب ما لا يعقل، أو ما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين أو لحكاية الأصوات.

فالدال على خطاب ما لا يعقل: ألفاظ توجهها العرب إلى الحيوان لطلب الامتناع أو لطلب الأداء، ولا يكون ذلك إلا بالتدريب والتمرين، فالأول كقولهم في زجر الإبل عن التأخر: «جَهْ»، وفي زجر الغنم: «إسَّ، هَجْ» والثاني كقولهم للإبل: «نِخْ» إذا طلبوا منها الإناخة.

والذي في حكمه: كالخطاب الذي يوجه للأطفال، مثل: «كَخْ» ـ بفتح الكاف وكسرها وسكون الخاء، ويجوز كسرها مع التنوين ـ وهي كلمة زجر للأطفال عن المستقذرات، فيقال له: «كِخْ» أي: اتركه وارم به، وقد قالها النبي ﷺ للحسن بن علي رضي الله عنهما لما أخذ تمرة من تمر الصدقة وجعلها في فيه[(٢)].

وأما حكاية صوت من الأصوات فإما ألفاظ صادرة من الحيوان أو

(١) انظر: «الكشف» (٢/ ٤٤)؛ وقد جاء في «البحر المحيط» لأبي حيان (٦/ ٢١، ٢٢) أن في (أف) لغات تقارب الأربعين، ثم سردها.

(٢) أخرجه البخاري (٣/ ٣٥٤ ـ فتح)؛ ومسلم رقم (١٠٦٩). وقد ذكر فيها الحافظ في «فتح الباري» ست لغات.

مما يشبهه كالجماد ونحوه، فيرددها الإنسان ويعيدها كما سمعها تقليداً ومحاكاة لأصحابها، فقد كان العربي يسمع صوت الغراب فيقلده قائلاً: «غاقْ» أو صوت وقوع الحجارة فيحاكيه: «طقْ»، أو صوت ضربة السيف فيردده «قب». إلى غير ذلك.

وأسماء الأصوات كلها مبنية على ما سمعت عليه عن العرب فمثلاً:

«قَبْ». اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب «إسَّ» مبني على الفتح... وهكذا..

وهذا معنى **قوله**: **(وما به خوطب ما لا يعقل... إلخ)** أي: ما خوطب به ما لا يعقل يجعل صوتاً؛ أي: اسم صوت، وهو يشبه اسم الفعل في أنه لا يحتاج في أداء المراد منه إلى لفظ آخر.

ثم ذكر النوع الثاني **بقوله**: **(كذا الذي أجدى حكاية)** أي: أفاد حكاية صوت من الأصوات.

وقوله: **(من مشبه اسم الفعل)** ليس على إطلاقه، فأسماء الأصوات لا تشبه أسماء الأفعال من كل وجه؛ فإن أسماء الأفعال ترفع وتنصب وفيها ضمير، وأسماء الأصوات ليست كذلك.

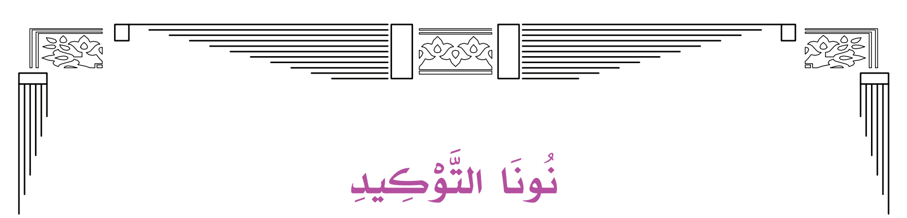
وقوله: **(والزم بنا النوعين)** يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال وأسماء الأصوات، وهو ما ذكره في شرح الكافية[1]، ويحتمل أن يريد نوعي الأصوات؛ لأنه تقدم الكلام على أسماء الأفعال في أول الكتاب.

وقوله: **(فهو قد وجب)** إما تتميم، لصحة الاستغناء عنه بقوله: (والزم) أو لبيان الوجوب؛ لأن ملازمة البناء لا تستلزم وجوبه[2].



(١) «شرح الكافية» (٣/ ١٣٩٧).

(٢) انظر: «حاشية الصبان» (٣/ ٢١١).



نُونَا التَّوْكِيدِ

ما يؤكد من الأفعال وشروط التوكيد

٦٣٥ ـ لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا ... كَنُونَيِ (ٱذْهَبَنَّ) وَ(ٱقْصِدَنْهُمَا)

٦٣٦ ـ يُؤَكِّدَانِ (ٱفْعَلْ) وَ(يَفْعَلْ) آتِيَا ... ذَا طَلَبٍ، أَوْ شَرْطًا (أَمَّا) تَالِيَا

٦٣٧ ـ أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا ... وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) وَ(لَمْ) وَبَعْدَ (لَا)

٦٣٨ ـ وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا ... وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ ٱفْتَحْ كَـ(ٱبْرُزَا)

لتوكيد الفعل نونان:

١ ـ ثقيلة مشددة، مبنية على الفتح.

٢ ـ خفيفة ساكنة، مبنية على السكون.

ويؤكد بهما الأمر مطلقاً من غير شرط، ولا يؤكد بهما الماضي[١]، وأما المضارع ففيه تفصيل، كما سيأتي إن شاء الله.

أثر النون على الفعل

ولهما على الفعل أثران: لفظي، ومعنوي.

١ ـ أما المعنوي فهو تخليص المضارع للمستقبل، وتقوية الاستقبال في فعل الأمر، إضافة إلى إفادة التوكيد، والمشددة أبلغ في التوكيد؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالباً.

---

(١) قالوا: لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال، وذلك ينافي المضي. وقد ورد في صحيح مسلم رقم (٢٩٣٤) (١٠٥) حديث حذيفة ﵁، عن النبي ﷺ في ذكر الدجال، وفيه: «**فإما أدركنَّ أحد فليأت النهر الذي يراه ناراً...**» الحديث قال القرطبي في «المفهم» (٧/ ٢٧٤): (كذا الرواية عند جميع الشيوخ، والصواب: إسقاط النون؛ لأنه فعل ماضٍ، وإنما تدخل هذه النون على الفعل المستقل..) وقال النووي (١٧/ ٢٧٦): (هكذا هو في أكثر النسخ، وفي بعضها: «أدركه» وهذا الثاني ظاهر، وأما الأول فغريب من حيث العربية... قال القاضي: ولعله يدركنَّ، يعني فعبره بعض الرواة).اهـ. قلت: وقد يكون الذي سهل توكيد الماضي هنا أنه مستقبل معنى؛ لأنه ﷺ يخبر عن أمر سيأتي، وهو من أشراط الساعة، والله أعلم.

٢ ـ أما اللفظي، فهو أن المضارع والأمر يبنيان على الفتح، بشرط أن تتصل بهما اتصالاً مباشراً، كما تقدم في أول الكتاب في «باب المعرب والمبني»، فمثال المضارع: لأنصرَنَّ المظلوم، لا ترغبَنَّ فيمن زهد عنك، فـ(اللام) واقعة في جواب قسم مقدر، و(أنصرَ) فعل مضارع مبني على الفتح، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنا)، و(لا) ناهية، (ترغبَ) فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم، ومثال الأمر: اشكرَنَّ من أحسن إليك، فـ(اشكر) فعل أمر مبني على الفتح، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر.

وتوكيد المضارع قد يكون واجباً، وقد يكون ممتنعاً، وقد يكون جائزاً بكثرة أو بقلة.

١ ـ التوكيد الواجب

فالحالة الأولى: أن يكون توكيده واجباً، وذلك إذا وقع جواباً لقسم واستوفى ثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون متصلاً بـ(لام) القسم.

٢ ـ أن يكون مستقبلاً.

٣ ـ أن يكون مثبتاً.

نحو: والله لأبذلَنَّ النصيحة، قال تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

٢ ـ التوكيد الممتنع

الحالة الثانية: أن يكون توكيده ممتنعاً، وذلك في موضعين:

الأول: إذا كان جواباً لقسم، ولم يستوف شروط وجوب التوكيد، فيمتنع توكيده إذا فَصَلَ بين الفعل ولام القسم فاصل، نحو: والله لسوف أبذل النصيحة، قال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى: ٥] أو كان الفعل للحال وليس للاستقبال، نحو: وربي لأقومُ بواجبي الآن، أو كان الفعل منفيّاً، نحو: وربِّ الكعبة لا أنصرك إن اعتديت، قال تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] لأن التقدير: لا تفتأ، فحذف حرف النفي.

الموضع الثاني: الذي يمتنع فيه توكيده: إذا لم يسبق بما يجعل توكيده جائزاً، نحو: كثرة العتاب تورثُ البغضاء.

٣ ـ التوكيد الجائز بكثرة

الحالة الثالثة: أن يكون توكيده جائزاً بكثرة، وذلك إذا كان مسبوقاً بـ(إنْ) الشرطية المدغمة في (ما) الزائدة للتوكيد، أو مسبوقاً بأداة طلب تفيد الأمر أو النهي أو الاستفهام أو غيرها.

فمثال المضارع المسبوق بـ(إما): إما تفْعَلَنَّ الخير تنل جزاءه، والأصل: إنْ تفعل، زيدت (ما) على (إنْ) الشرطية وأدغمت فيها، قال تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨][1]، فـ(الواو) استئنافية و(إما) إن: حرف شرط جازم و(ما) صلة للتوكيد (تخافن) فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، والنون للتوكيد[2]، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنت)، وجملة: (فانبذ إليهم) جواب الشرط في محل جزم.

ومثال المسبوق بأداة تفيد الأمر: لِتَرْحَمَنَّ المسكين، أو: لِترحمْ، والنهي، نحو: لا تؤخرَنَّ فعل الخير إلى غدٍ، أو: لا تؤخر، قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢]، فـ(لا) ناهية، و(تحسبن) فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر، والاستفهام، نحو: هل تَصِلَنَّ رحمك، أو: هل تصل..

٤ ـ التوكيد الجائز بقلة

الحالة الرابعة: أن يكون توكيده جائزاً بقلة، وذلك إذا وقع المضارع بعد (ما) الزائدة التي لم تدغم في (إن) الشرطية؛ كقول

(١) الجار والمجرور (على سواء) متعلق بمحذوف حال من النابذين والمنبوذ إليهم؛ أي: فانبذ إليهم العهد وأخبرهم أنك مقاتلهم حتى يستوي علمك وعلمهم.

(٢) ذكر ابن مالك في «شرح الكافية» (٣/ ١٤٠٩) أنه لم يأت المضارع بعد (إما) في القرآن إلا مؤكداً بالنون. وقد ذكر الأستاذ محمد عضيمة رحمه الله في «دراساته» (٣/ ٤/ ٤٤٧) سبع عشرة آية.

العرب: (بعينٍ ما أرَيَنَّك)[١]، فـ(ما) زائدة للتوكيد، و(أرينَّ) مضارع مبني على الفتح، والنون للتوكيد، والكاف مفعول به.

وكذا يقل التوكيد إذا وقع المضارع بعد (لم)[٢]، نحو: من مرت به مواسم الطاعة ولم يستغلَّنَّها فهو محروم، أو بعد (لا) النافية، نحو: بادر بالعمل زمن الشباب لا يفوتنَّك، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَـٰنُ وَجُنُودُهُۥ﴾ [النمل: ١٨]، أو بعد أداة شرط غير (إن) المدغمة في (ما)، نحو: من يصلَنَّ رحمه يسعد.

وإلى ما تقدم أشار **بقوله** (للفعل توكيد بنونين... إلخ) أي: إن الفعل يؤكد بأحد النونين، أحدهما: مشددة، نحو: (اذهبنَّ)، والثانية: مخففة، نحو: (اقصدنْهما)، وأفاد بقوله: (للفعل) أنه لا يؤكد بهما غيره. ثم قال: (يؤكدان افعل) أي: فعل الأمر مطلقاً بلا شرط، (ويفعل) أي: المضارع، وفهم منه أن الماضي لا يؤكد، وقوله: (آتياً) حال من ضمير (يفعل).

وقد يستفاد منه شرط الاستقبال، فإن أريد به الحال لم يؤكد (ذا طلب) وهذا يشمل المضارع المقرون بلام الأمر ولا الناهية وغيرهما، (أو شرطاً «اما» تالياً) أي: أو آتياً شرطاً تالياً (إما)، (أو) آتياً (مثبتاً في) جواب (قسم مستقبلاً) ولم يذكر شرط الاتصال باللام (وقَلَّ) التوكيد (بعد ما ولم وبعد لا) وبعد (غير إما) الشرطية (من طوالب الجزا) أي: قَلَّ

---

(١) هذا مثل من أمثال العرب، ومعناه: اعمل كأني أنظر إليك، ويضرب في الحث على ترك التواني. انظر: كتاب «سيبويه» (٣/ ٥١٧)؛ و«مجمع الأمثال» للميداني (١/ ١٧٥).

(٢) يرى بعض النحاة ـ ومنهم ابن الناظم في «شرحه على الألفية» ص(٦٢٣) ـ أن توكيد المضارع بعد (لم) نادر؛ أي: إنه قليل قلة ذاتية لا قلة نسبية، وذلك لأن (لم) حرف يقلب زمن المضارع للمضي، ونون التوكيد حرف يخلص زمنه للمستقبل كما ذكرنا، فيتعارضان، وهذا رأي سديد. وانظر: «حاشية الصبان» (٣/ ٢١٨)؛ و«النحو الوافي» (٤/ ١٧٧).

التوكيد بعد باقي أدوات الشرط التي تطلب جزاء، ثم بيَّن أنَّ آخر الفعل المؤكد يبنى على الفتح (كابرزا) وأصله: (ابرزَنْ) بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، كما سيأتي إن شاء الله.

* * *

طريقة توكيد الأفعال بالنون

٦٣٩ ـ وَٱشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمرٍ لَيْنٍ بِمَا ... جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

٦٤٠ ـ والْمُضْمَرَ ٱحْذِفَنَّهُ إلَّا الْأَلِفْ ... وَإنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ

٦٤١ ـ فَٱجْعَلْهُ مِنْهُ ـ رَافِعًا غَيْرَ الْيَا ... وَالْوَاوِ ـ يَاءً كَ(ٱسْعَيَنَّ سَعْيَا)

٦٤٢ ـ وَٱحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي ... وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

٦٤٣ ـ نَحْوُ: (ٱخْشَيِنْ يَا هِنْدُ) بِالْكَسْرِ، وَ(يَا ... قَوْمُ ٱخْشَوُنْ) وَٱضْمُمْ، وَقِسْ مُسَوِّيَا

إذا أريد توكيد الفعل فلا يخلو مما يأتي:

١ ـ أن يكون مسنداً للواحد، فإن كان صحيحاً بني آخره على الفتح فتقول في: أنت تصبرُ: لتصبرَنّ، وإن كان معتلاً بالواو أو الياء فكذلك فتقول في: أنت تدعو: لتدعوَنَّ، وفي: أنت تقضي: لتقضِيَنَّ، وإن كان معتلّاً بالألف قلبت ياء، لتقبل الفتحة، فتقول في: أنت ترضى: لترضَيَنَّ.

٢ ـ أن يكون الفعل مسنداً إلى ألف الاثنين، فإن كان صحيحاً حذفت نون الرفع، وأُتي بنون التوكيد الثقيلة مكسورة، وحرك ما قبل الألف بالفتح، فتقول في: أنتما تصبرانِ: لتصبرَانِّ، وإن كان معتلّاً بالواو أو الياء بقيا وتحركا بالفتحة لمناسبة الألف، فتقول في: أنتما تدعوانِ وتقضيانِ: لتدعوَانِّ ولتقضيَانِّ، وإن كان معتلّاً بالألف قلبت ياء مفتوحة فتقول في: أنت ترضى: أنتما ترضيَانِ، وبعد توكيده: لترضَيَانِّ.

٣ ـ أن يكون مسنداً إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فإن كان صحيحاً حذفت نون الرفع وواو الجماعة، وحرك ما قبلها بالضم، وحذفت ياء المخاطبة، وحرك ما قبلها بالكسر، فتقول في: أنتم تصبرون: لتصْبِرُنَّ، والأصل: تصبرونَنَّ، وتقول في: أنتِ تصبرين: لتصبرِنَّ، والأصل: تصبرينَنَّ.

وإن كان معتلّاً بالألف حذفت الألف وأبقيت الفتحة التي كانت قبلها، وأبقيت واو الجماعة مضمومة، وياء المخاطبة مكسورة، فتقول في: أنتم ترضَوْنَ: لترَضَوُنَّ، وفي: أنتِ ترضيْنَ: لترْضَيِنَّ.

وإن كان معتلّاً بالواو أو الياء حذفا مع نون الرفع وواو الجماعة وياء المخاطبة، وحرك ما قبل الواو بالضم وما قبل الياء بالكسر، فتقول في: أنتم تدعونَ: لتَدْعُنَّ، والأصل: تدعُوونَنَّ، وتقول في: أنتِ تدعينَ: لتَدْعِنَّ، والأصل: تدعُوِينَنَّ، وتقول في: أنتم تقضونَ: لتقضُنَّ، والأصل: تقضِيونَنَّ، وتقول في: أنتِ تقضينَ: لتقْضِنَّ، والأصل: تقضيينَنَّ.

٤ ـ أن يكون مسنداً لنون الإناث، فيبنى آخر الفعل على السكون، ويؤتى بنون التوكيد الثقيلة مكسورة، ويزاد ألف فارقة بين نون الإناث ونون التوكيد، سواء كان الفعل صحيحاً، نحو: لتَصبْرنَانِّ، أو معتلّاً بالواو أو الياء، نحو: لتدعوْنَانِّ، ولتقضِينَانِّ، فإن كان معتلّاً بالألف قلبت ياء، نحو: لترْضَيْنَانِّ.

وفي طريقة توكيد الفعل يقول ابن مالك في آخر البيت السابق: (وآخر المؤكد افتح كابرزا). وهذه قاعدة عامة وهي أن آخر الفعل المؤكد يبنى على الفتح، ويدخل في ذلك الفعل المسند للواحد، كما تقدم.

ثم ذكر ما يستثنى من هذه القاعدة وهو المسند إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، **فقال**: **(واشكله)** أي: واشكل آخر الفعل المؤكد حالة كون الآخر **(قبل مضمرٍ لَيْنٍ)** أي: ضمير ذي لين، والمراد الألف والواو والياء **(بما جانس)** أي: ذلك المضمر **(من تحرك قد علما)** أي: من متحرك قد علم، فتجانس الألف الفتحة، والواو الضمة، والياء الكسرة، **(والمضمرَ)** أي: الضمير المسند إليه الفعل، وهو واو الجماعة وياء المخاطبة وألف الاثنين **(احذفنه)** لالتقاء الساكنين **(إلا الألف)** أي: ألف الاثنين أبقها، فلا تحذفها، لخفتها، أو لئلا

يلتبس المفرد بالمثنى. وهذا كله في الفعل إذا كان صحيح الآخر، ويدخل فيه المعتل بالواو والياء.

فإن كان الفعل معتلّاً بالألف فقد بينه **بقوله**: (وإن يكن في آخر الفعل ألف) كيرضى (فاجعله منه) أي: اجعل الألف من الفعل (رافعاً) حال من الفعل؛ أي: حال كون الفعل رافعاً (غير الياء والواو) أي: رافعاً غير ياء المخاطبة وواو الجماعة، بأن رفع الاسم الظاهر، أو الضمير المستتر، أو ألف الاثنين، أو نون الإناثِ، نحو: هل يرضيَنَّ الصديق، أترضيَنَّ يا أخي، أترضَيانِّ يا أخويَّ، هل تَرْضَيْنَانِّ يا أخواتي؟

وقوله: (ياءً) مفعول ثانٍ لـ(اجعل) والمعنى: اجعل الألف الذي في آخر الفعل ياء إذا كان الفعل رافعاً غير واو الجماعة وياء المخاطبة، مما تقدم ذكره.

وقوله: (كاسْعَيَنَّ سعياً) مثال للأمر المسند للمخاطب الواحد.

فإن كان الفعل رافعاً واو الجماعة أو ياء المخاطبة فقد بينه **بقوله**: (واحذفه) أي: الألف (من رافع هاتين) أي: من الفعل رافع (هاتين) وهما واو الجماعة وياء المخاطبة، وتبقى الفتحة قبلهما دليلاً على الألف (وفي واوٍ ويا شَكْلٌ مجانس قُفي) معنى: مجانس؛ أي: مناسب للضمير، ومعنى: (قُفي) أي: تُبع فيه كلام العرب، والمعنى: أن الواو بعد حذف الألف تضم، والياء تكسر، وإنما حركا ولم يحذفا لأن قبلهما حركة غير مجانسة، وهي فتحة الألف المحذوفة.

وقوله: (نحو اخشَينْ يا هند بالكسر) مثال للمعتل بالألف المسند لياء المخاطبة، فتكسر ياء المخاطبة بعد حذف الألف، و(يا قومُ اخشَوُنْ) بحذف الألف (واضمم) أي: واو الجماعة، وقس على ذلك (مسوياً) أي: ما لم يذكر بما ذُكر؛ لأن القاعدة واحدة.

وأما ما يتعلق بنون الإناث وهو الرابع فيما تقدم فسيذكره في أحكام نون التوكيد الخفيفة.

الأحكام الخاصة بنون التوكيد الخفيفة

٦٤٤ ـ وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفْ ... لٰكِنْ شَدِيدَةٌ، وَكَسْرُهَا أُلِفْ

٦٤٥ ـ وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا ... فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدَا

٦٤٦ ـ وَٱحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ ... وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ

٦٤٧ ـ وَٱرْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا ... مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

٦٤٨ ـ وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا ... وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي (قِفَنْ): (قِفَا)

تنفرد نون التوكيد الخفيفة بأربعة أحكام:

الأول: أنها لا تقع بعد الألف، فلا تقول: اصبرانْ يا محمدان، بنون مخففة، بل يجب التشديد فتقول: اصبرانِّ، بنون مشددة مكسورة.

الثاني: أنها لا تؤكد الفعل المسند إلى نون الإناث؛ لأن الفعل المسند إلى هذه النون يجب أن يؤتى بعد فاعله بألف فاصلة بين النونين ـ كما تقدم ـ فتقول: اصبرْنَانِّ يا هندات، بنون ثقيلة مكسورة، ولا تأتي الخفيفة؛ لأنها لا تقع بعد الألف، كما مضى.

الثالث: وجوب حذفها لفظاً لا خطّاً إذا وقع بعدها ساكن، ولم يوقف عليها، وسبب حذفها التقاء الساكنين، نحو: لا تتعودَنْ الكذب، فتحذف النون الخفيفة عند النطق، وتبقى الفتحة التي قبلها دليلاً عليها[1]، ومنه قول الشاعر:

لا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يَوماً والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ[2]

---

(١) يرى فريق من النحاة أن النون لا تحذف إذا وليها ساكن، وإنما تحرك بالكسر على القاعدة وهي: أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر، ثم إن الكسر أخف وأبعد من اللبس، إضافة إلى أن القائلين بحذفها لم يذكروا تعليلاً مقبولاً لخروجها عن الأصل العام. انظر: «حاشية ياسين على التصريح» (٢/٢٠٨)، و«النحو الوافي» (٤/١٨١).

(٢) معناه: لا تحتقر الفقير ولا تهنه، فربما يتبدل الحال، فتخضع أنت، ويرتفع هو؛ لأن الأيام دول.

إعرابه: (لا تهين) لا: ناهية، وتهين: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة لالتقاء الساكنين في محل جزم، والفتحة دليل عليها، =

فحذف نون التوكيد في قوله: (لا تهينَ) وأصله: (لا تُهينَنْ)، فالتقى ساكنان ـ نون التوكيد واللام في (الفقير) ـ فحذفت النون وبقيت الفتحة التي قبلها دليلاً على النون المحذوفة، وثبوت الياء مع وجود الجازم دليل على أن الفعل مؤكَّد، وإلا لقيل: لا تُهِنِ الفقير..

الرابع: وجوب قلبها ألفاً عند الوقف عليها، بشرط أن تكون بعد فتحة، نحو: ابتعدنْ عن مجالسة المغتاب، فتقول في الوقف: ابتعدا.

وإعرابه: فعل أمر مبني على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، والفاعل (أنت).

فإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت نطقاً لا كتابة، ورُدَّ ما كان حذف لأجلها، لزوال علة الحذف، وهي التقاء الساكنين، تقول في الوصل: لا تخافُنْ إلا ذنوبكم، لا تخافِنْ إلا ذنبكِ، وتقول في الوقف: لا تخافوا، لا تخافي، بحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف، وترد واو الجماعة وياء المخاطبة اللتان حذفتا لأجل نون التوكيد، للتخلص من التقاء الساكنين.

وإلى هذه الأحكام أشار **بقوله**: (ولم تقع خفيفة بعد الألف... إلخ) أي: لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف، بل يجب أن تكون شديدة ـ أي: النون الثقيلة ـ وتكون مبنية على الكسر، وهذا الحكم الأول، وقوله: (خفيفة) بالرفع على الفاعلية، ومثله (شديدة) فهو معطوف عليه، ويجوز النصب على أنه حال من فاعل (تقع) العائد إلى نون التوكيد، ومثله (شديدة).

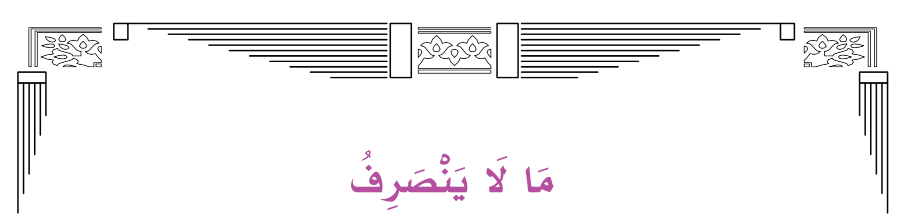
وأشار إلى الثاني **بقوله**: (وألفاً زد قبلها... إلخ) أي: زد قبلها مباشرة ألفاً حين يكون الفعل المؤكد مسنداً إلى نون الإناث.

وأشار إلى الثالث والرابع **بقوله**: (واحذف خفيفة... إلخ) أي:

= (علك) علَّ: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر، والكاف اسمه، (أن تركع) في تأويل مصدر خبر (عَلَّ)، (والدهر قد رفعه) الجملة حال.

احذف نون التوكيد الخفيفة إذا ردفها ساكن؛ أي: وليها ووقع بعدها، وكذا احذفها إذا وقعت عند الوقف عليها بعد غير الفتحة ـ والمراد الضمة والكسرة ـ ثم بيَّن أنك إذا وقفت وجب أن ترد إلى الفعل ما (عُدم) منه أي: ما حذف منه في حالة الوصل بسببها، ثم بيَّن أنها إذا وُقِفَ عليها بعد حرف مفتوح وجب قلبها ألفاً، وساق لذلك مثالاً وهو (قِفَنْ) حيث وقعت النون بعد فتحة، فعند الوقف يقال: قِفَا. .





مَا لَا يَنْصَرِفُ

تعريف الصرف

٦٤٩ ـ الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا   مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الْاَسْمُ أَمْكَنَا

تقدم في أول الكتاب أن الاسم قسمان:

١ ـ معرب.

٢ ـ ومبني.

والمبني يسمى: (غير متمكن) أي: لعدم تمكنه في باب الاسمية بسبب عدم قبوله الحركات، ولا بحث لنا فيه.

والمعرب يسمى: (متمكناً) أي: في باب الاسمية، لقبوله علامات الإعراب، وهو قسمان:

١ ـ متمكن أمكن، وهو الذي يدخله التنوين، ويسمى: «تنوين التمكن» و«الأمكنية» و«الصرف»[(١)] وهو: التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن.

وهذا المعنى هو: عدم شبهه بالحرف والفعل، فلم يشبه الحرف فيبنى، ولم يشبه الفعل فيمنع من التنوين.

وقولنا: يكون الاسم به أمكن؛ أي: شديد التمكن في باب الاسمية لاشتماله على علامتين: الإعراب، والتنوين، فهو «متمكن»، لقبوله علامات الإعراب، و«أمكن»؛ لأنه منون، فلم يشبه الفعل فيفوت التنوين، ولم يشبه الحرف فيفوت الإعراب.

---

(١) الصرف في اللغة: من التصريف وهو الصوت؛ لأن التنوين صوت، وقيل: من الانصراف بمعنى: الرجوع، فكأن الاسم بسبب التنوين رجع عن شبه الفعل، ويجري في تعبيرات بعض القدماء مثل الكوفيين استعمال كلمة (الإجراء) بمعنى: (الصرف) و(عدم الإجراء) بمعنى: (منع الصرف). انظر على سبيل المثال: «معاني القرآن» للفراء (٣/ ١٨٩).

وخرج بقولنا: الدال على معنى، تنوين المقابلة في جمع المؤنث السالم وتنوين العوض؛ لأن الأول تنوين لمقابلة النون في جمع المذكر السالم، ولأنه قد يوجد في الاسم المنصرف، نحو: هؤلاء بناتٌ فاهماتٌ، ويوجد في الاسم الذي لا ينصرف، مثل: سعادات (علماً) فإنه يجوز تنوينه مراعاة لأصله وهو الجمع، فيكون تنوينه تنوين أصله للمقابلة لا للأمكنية، ويجوز عدم تنوينه مراعاة لحالته الآن، وهو أنه علم على مؤنث.

وأما الثاني وهو تنوين العوض فلأنه يدخل الأسماء المنصرفة، مثل: كلٍّ، وبعضٍ، وغير المنصرفة، مثل: دواعٍ، وليالٍ، كما سيأتي إن شاء الله.

٢ ـ القسم الثاني من أقسام المعرب: متمكن غير أمكن، وهو الذي لا يدخله هذا النوع من التنوين، وهو الاسم الذي لا ينصرف؛ أي: لا ينون، وهو متمكن، لقبوله علامات الإعراب، وغير أمكن؛ لأنه غير منون، فأشبه الفعل.

وقد تقدم في أول الكتاب أن الاسم الذي لا ينصرف يجر بالفتحة؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النساء: ٨٦] إلا إن أضيف، أو دخلت عليه «أل» فإنه يجر بالكسرة؛ كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤﴾ [التين: ٤]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلْمَجَٰلِسِ فَٱفْسَحُواْ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْۖ﴾ [المجادلة: ١١].

وقد وضع النحويون علامات تميز الاسم الممنوع من الصرف[(١)]. وهي علامات وجودية، متى وجدت في اسم معرب كانت دليلاً على أنه لا ينصرف، ومتى خلا منها كان فقدها دليلاً على أنه منصرف، وسيأتي

(١) اصطلح النحاة على تسمية موانع الصرف بالعلل، وسماها بعضهم علامات، وتسميتها بالأسباب أدق ـ في نظري ـ ثم رأيت أن الزمخشري عبر بذلك، وتبعه الشارح ابن يعيش. انظر: «المفصل وشرحه» (١/ ٥٨)، «النحو الوافي» (٤/ ٢٠٤).

إن شاء الله تفصيل هذه العلامات[١].

ولما أراد ابن مالك أن يتكلم عن الأسماء التي لا تنصرف عرف الصفة المختصة بها وهي الصرف؛ **فقال**: (الصرف تنوين أتى مبيناً... إلخ) أي: إن الصرف تنوين يبين أن الاسم الذي يتصل به يسمى (أمكن) بمعنى: أنه بقي على أصله، فلم يشبه حرفاً ولا فعلاً.

وقوله: (أمكنا) اسم تفضيل من (مكُن مكانة) إذا بلغ الغاية في التمكن.

* * *

الاسم المختوم بألف التأنيث

٦٥٠ ـ فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

الاسم الممنوع من الصرف قسمان:

١ ـ ما يمنع صرفه لعلامة واحدة، وهو ما فيه ألف التأنيث، وصيغة منتهى الجموع.

٢ ـ ما يمنع صرفه لوجود علامتين، وهو قسمان:

الأول: ما يمنع صرفه للوصفية مع زيادة الألف والنون، أو وزن الفعل، أو العدل.

الثاني: ما يمنع صرفه للعلمية مع التركيب، أو زيادة الألف والنون، أو التأنيث، أو العجمة، أو وزن الفعل، أو زيادة ألف الإلحاق، أو العدل.

فالأول: مما يمنع من الصرف لعلامة واحدة: ما كان مختوماً بألف

---

(١) تقدم أن النحاة يعبرون عن هذه العلامات بـ(العلل) ويقولون: إن الاسم يمنع من الصرف لوجود علتين أو علة واحدة تقوم مقام علتين، ويذكرون في ذلك كلاماً طويلاً يبدو عليه التكلف، والعربي المتكلم بهذه اللغة لا يعرف شيئاً عن ذلك، إضافة إلى ما يرد عليه من اعتراضات، والسبب الحقيقي هو كلام العرب الأوائل، وأنهم نطقوا ببعض الأسماء منونة وبغيرها من دون تنوين، ولا بأس بالاقتصار على العلامات التي نذكرها بعد قليل لتقريب المعلومات وضبطها وإلحاق ما شابهها بها دون التعرض لما وراء ذلك من تعليلات متكلفة، أو قياسات ضعيفة.

التأنيث المقصورة أو الممدودة، والألف المقصورة: هي ألف تأتي في نهاية الاسم المعرب لتدل على تأنيثه، ومثلها الممدودة إلا أن الممدودة لا بد أن يسبقها ـ مباشرة ـ ألف زائدة للمد، فتنقلب ألف التأنيث همزة، فيمنع ما فيه الألف من التنوين، سواء كان نكرة كـ(ذكرى) و(صحراء) أم معرفة كـ(ليلى) و(زكرياء) و(نجلاء) أم صفة كـ(حبلى) و(حمراء) وسواء كان مفرداً، كما مثل، أم جمعاً، كـ(جرحى) و(أصدقاء) و(أطباء) قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٦]، فـ(بشرى) مفعول به ثانٍ منصوب بفتحة مقدرة على الألف[(١)]، وقال تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿٤٥﴾ بَيْضَآءَ لَذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الصافات: ٤٥، ٤٦]، فـ(بيضاءَ) صفة لـ(كأس) مجرورة بالفتحة.

وهذا معنى **قوله**: **(فألف التأنيث مطلقاً منع... إلخ)** أي: ألف التأنيث المقصورة والممدودة يمنع صرف الاسم؛ أي: يمنع تنوين الاسم الذي حوى الألف **(كيفما وقع)** مفرداً، وجمعاً، معرفة أم نكرة أم صفة، وسواء كانت في مؤنث أم في مذكر، كما مرَّ في الأمثلة، ولعلَّ إطلاق «ألف التأنيث الممدودة» عليها مجرد اصطلاح في مقابل «الألف المقصورة» ولا يراد منه حقيقة دلالته.

وقوله: (كيفما وقع) اسم شرط على مذهب الكوفيين، وما بعده فعل الشرط، وجوابه محذوف، لدلالة ما تقدم؛ أي: كيفما وقع ألف التأنيث مَنَعَ الصرف.

* * *

١ ـ الوصفية وزيادة الألف والنون، وشرط ذلك

٦٥١ ـ وَزَائِدَا (فَعْلَانَ) فِي وَصْفٍ سَلِمْ ... مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ

هذا النوع الأول من أسباب المنع من الصرف مع الوصفية، وهو الوصفية مع زيادة الألف والنون إذا كان الاسم على وزن (فعْلان)،

---

(١) والهاء في (جعله) هي المفعول الأول، ويجوز أن يكون (بشرى) مفعولاً لأجله ويكون (جعل) متعدياً لواحد..

والمراد بالصفة ـ هنا ـ: بعض الأسماء المشتقة التي ليست أعلاماً، وليس المراد النعت، فإذا كان الاسم على هذا الوزن مُنِعَ بشرطين:

١ ـ أن يكون تأنيثه بغير التاء[(١)]، إما لأنه لا مؤنث له لاختصاصه بالذكور كـ(لحيان) لكبير اللحية، أو لأن مؤنثه على وزن (فعلى) كـ(عطشان) و(غضبان) و(ظمآن) فإن أشهر مؤنثاتها: عطشى، وغضبى، وظمأى.

٢ ـ أن تكون وصفيته أصيلة؛ أي: غير طارئة، كما في الأمثلة، تقول: لا تبخل على عطشانَ ولا عطشى، قال تعالى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗاۚ﴾ [طه: ٨٦]، فـ(غضبان) ممنوع من الصرف، وهو (حال) من الفاعل، ومن أمثال العرب: رُبَّ شبعانَ من النعم غَرْثَانُ[(٢)] من الكرم.

---

(١) هذا الشرط يذكره النحاة، ثم يمثلون للمستوفي الشروط بـ(عطشان، وغضبان، وسكران) مع أن كتب اللغة كـ«اللسان» و«الصحاح» و«القاموس» في مادة (غضب وسكر وعطش) تذكر للكلمات الثلاث مؤنثاً مختوماً بالتاء وغير مختوم، فلا مناص من حمل الشرط النحوي على الأغلب والأكثر، كما يقول ابن جني في «المحتسب» (٢/ ٧٢): (يقال: رجل سكران وامرأة سكرى؛ كغضبان وغضبى، وقد قال بعضهم: سكرانة، كما قال بعضهم، غضبانة، والأول أقوى وأفصح).

وجاء في «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ٦٧): (لا تقول: «سكرانة» ولا «عطشانة» ولا «غرثانة» في اللغة الفصحى. . .).

وقوله: (في اللغة الفصحى) احتراز عما روى عن بعض بني أسد: (غضبانة وعطشانة) فألحق النون تاء التأنيث، وفرّق بين المذكر والمؤنث بالعلامة لا بالصيغة.

وقد ذكر علماء اللغة أن تأنيث (فعلان) بالتاء لغة بني أسد، كما في «المخصص» (٢/ ١٤٥)، أو لغة في بني أسد كما في «الصحاح» (٢/ ٦٨٧).

وعليه فيجوز إلحاق تاء التأنيث جوازاً بكلمة «عطشان» ونظائرها، وقد ذكر ابن جني في «الخصائص» (٢/ ١٢): (أن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً). وقد أخذ بذلك مجمع اللغة العربية في القاهرة. وانظر نص القرار في: «النحو الوافي» (٤/ ٢١٧).

(٢) «مجمع الأمثال» (٢/ ٦٥) قال في «القاموس»: («غَرِث» كفرح: جاع فهو غرثان، وهي غرثى. . .).

فإن كان تأنيثه بالتاء هو الغالب أو كانت وصفيته طارئة فإنه لا يمنع من الصرف، فالأول، نحو: سيفان ـ للرجل الطويل ـ فإن مؤنثه الشائع: سيفانة. والثاني، نحو: صفوان، في قولهم: هذا رجل صفوانٌ قلبه؛ أي: قاسٍ، وأصل الصفوان: الحجر الأملس.

وهذا معنى **قوله**: (وزائدا فعلان... إلخ)، فـ(زائدا) مرفوع بالألف عطفاً على الضمير المستتر في (منع) في البيت السابق؛ أي: ومنع صرفَ الاسم ـ أيضاً ـ (زائدا فعلان) وهما: الألف والنون، بشرط أن يكون وصفاً، سلم آخره من الهاء عند التأنيث؛ أي: لا يكون مؤنثه مختوماً بالتاء، وسكت عن الشرط الثاني، ويمكن أن يستفاد من قوله الآتي: (وألغينَّ عارض الوصفيه...) أي: ولا ينافي ذلك أنه راجع إلى وزن (أفعل) لأن تفريع بعض الأمثلة والأوزان الخاصة لا يقتضي التخصيص.

* * *

٢ ـ الوصفية ووزن أفعل وشرط ذلك

٦٥٢ ـ وَوَصْفٌ ٱصْلِيٌّ وَوَزْنُ (أَفْعَلَا) مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَـ(أَشْهَلَا)

٦٥٣ ـ وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ كَأَرْبَعٍ، وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّهْ

٦٥٤ ـ فَالْأَدْهَمُ: الْقَيْدُ؛ لِكَوْنِهِ وُضِعْ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا ٱنْصِرَافُهُ مُنِعْ

٦٥٥ ـ وَ(أَجْدَلٌ، وَأَخْيَلٌ، وَأَفْعَى) مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا

النوع الثاني من أسباب المنع من الصرف مع الوصفية: الوصفية ووزن (أفعل)، وذلك بالشرطين المتقدمين وهما:

١ ـ أن يكون تأنيثه بغير التاء.

٢ ـ أن تكون وصفيته أصيلة؛ أي: غير طارئة، نحو: أحسن، وأجمل وأبيض، نحو: لا فرق بين أسودَ وأبيضَ إلا بالتقوى، قال تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ أَوۡ رُدُّوهَآۗ﴾ [النساء: ٨٦]، فـ(أحسن) اسم مجرور بالفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل.

فإن كان الوصف مؤنثه بالتاء لم يمنع من الصرف، نحو: «أرمل»

في قولك: عطفت على رجل أرملٍ (بالكسر مع التنوين) أي: فقير؛ لأن مؤنثه: أرملة.

وكذلك ينصرف الوصف إذا كانت وصفيته طارئة؛ أي: غير أصيلة، نحو: «أرنب» في قولك: مررت برجل أرنبٍ (بالكسر والتنوين) بمعنى: جبان؛ لأن الوصفية طارئة؛ لأن لفظ (أرنب) اسم لدابة معروفة، فالاسمية هي الأصل.

ومما فقد الشرطين معاً كلمة (أربع) في نحو: قضيت في المكتبة ساعاتٍ أربعاً ـ بالتنوين ـ لأنه مصروف؛ لأن مؤنثه بالتاء، فتقول: سافرت أياماً أربعة، ولأن وصفيته طارئة، فإنه ليس صفة في الأصل، بل اسم عدد، ثم استعمل صفة.

ومن أمثلة الوصفية الطارئة التي لا تؤثر في منع الاسم من الصرف كلمات أخرى، مثل: «أجدل» للصقر، و«أَخْيل» لطائر فيه نقط تخالف في لونها لون الجسم، و«أفعى» للحية. فهذه ليست بصفات، بل أسماء في الأصل والحال. فلهذا صرفت في لغة الأكثر، وهو الأرجح.

وقد يلحظ فيها الوصفية، فيلحظ في (أجدل) القوة؛ لأنه مشتق من (الجدْل) ـ بسكون الدال ـ بهذا المعنى، وفي (أخيل) التلون؛ لأنه من الخَيَلانِ بهذا المعنى. وفي (أفعى) معنى: الإيذاء؛ لأنها من (فوعة السم) أي: اشتداده وحرارته، وعلى هذا فتمنع من الصرف للوصفية المتخيلة ووزن (أفعل). والكثير فيها الصرف، إذ لا وصفية فيها محققة.

وكما أنه لا يعتد بالوصفية العارضة فيما هو اسم في الأصل، كذلك لا يعتد بالاسمية العارضة فيما هو صفة في الأصل كـ(أدهم) للقيد المصنوع من الحديد، فإنه في أصل وضعه وصف للشيء فيه سواد، ثم انتقل منه فصار اسماً مجرداً لكل قيد، فيمنع من الصرف نظراً إلى الأصل، وهو الأرجح، ويجوز صرفه على اعتبار أن وصفيته الأصلية قد زالت بسبب الاسمية الطارئة.

وهذا معنى **قوله**: (ووصف أَصلي... إلخ)، فـ(وصف) معطوف على (زائدا فعلان) في البيت السابق، والتقدير: وَمَنَعَ صرفَ الاسمِ ـ أيضاً ـ (وصفٌ أَصلي ووزنُ أفعلا) أي: إن الاسم يمنع من الصرف للوصف الأصلي مع وزن (أفعل) وهذا الشرط الأول.

وقوله: (ممنوع تأنيث بتا) أي: حال كونه ممنوع تأنيث بالتاء. وهذا الشرط الثاني.

ثم مثَّل للمستوفي الشرطين **بقوله**: (كأشهلا) فتقول: مررت بطفلٍ أشهلَ، وطفلةٍ شهلاءَ، والشَّهَلُ: محركة، أن يشوب بياض العين حمرة أو زرقة.

ثم انتقل لبيان حكم الوصفية الطارئة والاسمية الطارئة والتمثيل لهما **فقال**: (وألغينَّ عارض الوصفيه) وهذا من إضافة الصفة للموصوف، وفيه تصريح بمفهوم **قوله**: (ووصف اصلي) والمعنى: ألغ الوصفية العارضة؛ كالتي في (أربع) ولا تعتد بها في منع الصرف، (وعارض الإسميه) أي: ألغ الاسمية العارضة، (فالأدهم) مبتدأ أول، خبره جملة (انصرافه منع) **وقوله**: (القيدُ) عطف بيان من توضيح الأخفى بالأجلى، (لكونه وضع في الأصل وصفاً) أي: إن وصفيته أصلية واسميته طارئة فهو ممنوع من الصرف.

ثم ذكر أمثلةً لألفاظٍ كانت في أصلها أسماء خالية من الوصفية، فصرفت، ويجوز منعها على اعتبار تخيل الوصف فيها، **وقوله**: (وقد ينلن المنعا) أي: يأخذن المنع، والألف للإطلاق.

* * *

٣ـ الوصفية والعدل

٦٥٦ ـ وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ   فِي لَفْظِ (مَثْنَى، وَثُلَاثَ، وَأُخَرْ)

٦٥٧ ـ وَوَزْنُ (مَثْنَى، وَثُلَاثَ) كَهُمَا   مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

هذا النوع الثالث مما يحذف تنوينه للوصفية، وهو الوصفية والعدل[1] وذلك في موضعين:

---

(١) العدل: تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى، مع بقاء المعنى الأصلي، بشرط =

الأول: الأعداد التي على وزن (فُعَال ومَفْعَل) من واحد إلى أربعة[(١)] كثُلاث ومثنى، فـ(ثُلاث) معدول عن العدد الأصلي المكرر مرتين للتوكيد، فإذا قلت: حضر الطلاب أُحَادَ، فهو معدول عن قولك: حضر الطلاب واحداً واحداً[(٢)].

ولا تستعمل الأعداد المعدولة ـ في الغالب ـ إلا نعوتاً، كقوله تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر: ١]، فـ(مثنى) صفة لـ(أجنحة) مجرورة بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر (وثلاث) معطوف على (مثنى) و(رباع) معطوف على ما قبله مجرور بالفتحة ـ أيضاً ـ، أو أحوالاً، كقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣]، فـ(مثنى) حال من (النساء)، أو أخباراً، كقوله ﷺ: «**صلاة الليل مثنى مثنى**»[(٣)]، فـ(مثنى) الأول خبر لـ(صلاة)، والثانية توكيد.

الموضع الثاني: لفظ (أُخَر) وهي جمع (أُخرى) مؤنث (آخر) بمعنى: مغاير، نحو: سَجَّلَ التاريخ لعائشة أمِّ المؤمنين رضي الله عنها ولنساءٍ أُخَرَ أثرهن في حفظ السنة، وكان الأصل أن يقال: ولنساءٍ آخَرَ ـ بمد الهمزة

= ألا يكون التحويل لقلب، نحو: «أيس» مقلوب «يئس»، ولا لتخفيف، نحو: «فخْذ» بسكون الخاء، تخفيف «فَخِذ» بكسرها، ولا للإلحاق، نحو: (كوثر) بزيادة الواو لإلحاقها بكلمة (جعفر) ولا لزيادة معنى، نحو: «رجيل» بالتصغير، لإفادة معنى التحقير. انظر: «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١١٣).
ومن فوائد العدل: التخفيف بالاختصار، نحو: مثنى معدول عن اثنين اثنين.

(١) هذا موضع اتفاق وهو أنه من واحد إلى أربعة، والقول الثاني أنه إلى العشرة. انظر: «همع الهوامع» (١/ ٢٦)؛ و«شرح التصريح على التوضيح» (٢/ ٢١٤)؛ و«شرح الرضي على الكافية» (١/ ١١٤).

(٢) العدل في الأعداد يسمى عندهم: بالعدل (التحقيقي) لأن هذه الألفاظ وردت عن العرب بصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف بعض المخالفة مع اتحاد المعنى، والحق أن مسألة العدل لا تخلو من تكلف، والأحسن أن يقال: إن سبب المنع الوصفية وصيغة (فُعَال) أو (مَفْعل) أو (فُعَل) كما سيأتي.

(٣) أخرجه البخاري ومسلم.

وفتح الخاء ـ لأن أفعل التفضيل المجرد من (أل) والإضافة يلزم الإفراد والتذكير، ولكنهم عدلوا عنه، وقالوا: لنساءٍ أُخَرَ ـ بضم الهمزة وفتح الخاء ـ فمنع من الصرف للوصفية والعدل[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فـ(أُخَرَ) صفة لـ(أيام) مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة للوصفية ووزن (فُعَل).

وهذا معنى **قوله**: **(ومنع عدل مع وصف معتبر... إلخ)**، فـ(مَنْعُ) مبتدأ و(عدل) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، والمفعول محذوف تقديره: ومنع عدلٍ مع وصفٍ الصرفَ معتبر؛ أي: مما يمنع الصرف اجتماع الوصف والعدل في الألفاظ المذكورة. ثم بيَّن أن **(مثنى وثلاث)** يشبههما ما جاء على وزنهما من ألفاظ الأعداد الأربعة الأولى، ولم يذكر ما زاد على الأربعة، وفي **قوله**: **(كهما)** دخول الكاف على الضمير المتصل، وهو خاص بالضرورة[2].

* * *

صيغة منتهى الجموع

٦٥٨ ـ وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ (مَفاعِلَا) أَوِ (الْمَفَاعِيلَ) بِمَنْعٍ كَافِلَا

٦٥٩ ـ وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَـ(الْجَوَارِي) رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَـ(سَارِي)

ذكر ـ هنا ـ النوع الثاني ـ مما يمنع من الصرف لعلامة واحدة، وهو صيغة منتهى الجموع[3]، وضابطه: كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن.

---

(١) فإن قيل: لِمَ لم يحكم النحاة على (أخرى) الممنوعة من الصرف، بالعدل؟ فالجواب: أنه وإن وجد فيها العدل، لكنها لما اشتملت على ألف التأنيث المقصورة، وهي أقوى، لم يلتفتوا للعدل، وأما (آخران، وآخرون) فمعربان بالحروف، فلا دخل لهما في هذا الباب، فصار البحث خاصّاً بلفظ (أُخر) مع أن العدل في أربعة ألفاظ.

(٢) انظر: «أوضح المسالك» (٣/ ١٦).

(٣) هذا تعبير كثير من النحاة، فيقولون: صيغة منتهى الجموع، أو الجمع المتناهي، سميت بذلك لانتهاء الجمع إليها، فلا يجوز أن يجمع بعدها مرة أخرى، بخلاف =

وقولنا: (حرفان) أي: سواء كان أحد الحرفين مدغماً في الآخر أم لا، فالأول، نحو: خواصّ، وعوامّ، ودوابّ، والثاني، نحو: مساجد، معاهد، أقارب، وقولنا: (أو ثلاثة أوسطها ساكن)، نحو: أحاديث، مصابيح، عصافير، فإن كان أوسطها محركاً صُرِفَ، نحو: صياقلة[(١)] وتلامذة.

ولا فرق في صيغة منتهى الجموع بين أن تكون على وزن (مفاعل أو مفاعيل) أو على وزن غيرهما مما ينطبق عليه الضابط المذكور، كما في الأمثلة.

وصيغة منتهى الجموع نوعان:

الأول: اسم صحيح، وهو ما كان آخره حرفاً صحيحاً؛ كالأمثلة السابقة، وهذا حكمه حكم غيره في هذا الباب، في أنه يجرد من التنوين ويرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالفتحة ـ أيضاً ـ نيابة عن الكسرة تقول: لا تذهب إلى مجالسَ سيئةٍ فتسمعَ أحاديثَ لا خير فيها، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ﴾ [الحج: ٣٦]، فـ(صوافَّ) حال من الهاء في (عليها)، وهو منصوب غير منون؛ لأنه على وزن (فواعل)، وقوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [فاطر: ٣٣]، فـ(أساور) مجرور بالفتحة لأنه على وزن (أفاعل).

الثاني: اسم معتل، وهو ما كان آخره (ياء) لازمة غير مشددة قبلها كسرة، مثل: دواعٍ، جمع داعية، وثوانٍ، جمع ثانية. فهذا إذا كان مجرداً من «أل» والإضافة يعامل معاملة الاسم المنقوص في الأغلب[(٢)] في شيئين:

= غيرها من الجموع، فإنها قد تجمع، مثل: كلب وأكلب وأكالب، ونعم وأنعام وأناعم، أما مثل: مساجد ومصابيح فلا جمع لهما بعد ذلك، لكن سيأتي أن هناك أسماء ألحقت بهذا الجمع المتناهي، فمنعت من الصرف، لمجيئها على هذا الوزن، مع دلالتها على مفرد، فلو قيل في النوع الثاني الذي يمنع من الصرف لعلامة واحدة: «ما كان على مثال مفاعل أو مفاعيل أو شبههما» لكان أولى، وسيأتي مزيد توضيح لذلك إن شاء الله تعالى.

(١) الصيقل: شحاذ السيوف وجلّاؤها.

(٢) بعض العرب يقلب الكسرة قبل ياء المنقوص فتحة، فتنقلب الياء ألفاً، بشرط أن =

١ ـ حذف يائه رفعاً وجرّاً.

٢ ـ ثبوت تنوينه، وهو تنوين العوض، لا تنوين التمكين؛ لأنه ممنوع من الصرف، فهو فاقد له ـ كما تقدم ـ ويقدر فيه الرفع، والجر للثقل، فمثال الرفع: للأسفار دواعٍ تحتمها، فـ(دواعٍ) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة تخفيفاً، أو تخلصاً من التقاء الساكنين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١].

ومثال الجر: الساعات والأيام من ثوانٍ، فـ(ثوانٍ) اسم مجرور بالفتحة المقدرة على الياء المحذوفة؛ لأنه ممنوع من الصرف، لصيغة منتهى الجموع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢﴾ [الفجر: ١، ٢].

وأصل هذه الكلمات: (دواعي، وغواشي، وثواني، وليالي) فالتنوين عوض عن الياء المحذوفة التي كانت العرب تحذفها من (فواعل وأشباهها) في حالتي الرفع والجر.

أما في حالة النصب فتثبت الياء، وينصب بفتحة ظاهرة دون تنوين، نحو: إن دواعيَ الخير كثيرة، ومنه قوله تعالى: ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ﴾ [سبأ: ١٨]، فـ(ليالي) ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلق بـ(سيروا)(١).

= يكون مفرده اسماً محضاً على وزن (فعلاء) الدالة على مؤنث، وليس له في الغالب مذكر، مثل: صحراء، وصحار، فيقول: صحارَى بغير تنوين في حالات الإعراب الثلاث، نحو: في بلادنا صحارَى واسعة، إن في بلادنا صحارَى واسعة، صار جزء من صحارى واسعة أماكن زراعية، فالأول مرفوع؛ لأنه مبتدأ مؤخر. والثاني منصوب؛ لأنه اسم (إن) مؤخر. والثالث مجرور، فهو اسم مقصور ممنوع من الصرف في كل حالاته.

(١) اتضح أن الجمع المنقوص (غواشٍ) والمفرد المنقوص (قاضٍ) يتفقان في وجوب حذف الياء رفعاً وجراً، وبقاء الياء مع الفتحة، ووجود التنوين رفعاً وجراً، ويختلفان في:

١ ـ حذف الياء في صيغة منتهى الجموع للخفة أو للتخلص، وفي المفرد للتخلص. =

فإن كان الاسم المعتل الذي على وزن صيغة منتهى الجموع مقترناً بـ(أل) أو مضافاً بقيت الياء ساكنة في حالتي الرفع والجر، وتقدر عليها الضمة والكسرة، ومتحركة بالفتحة الظاهرة في حالة النصب، تقول في المقترن بـ(أل): الليالي حُبالى يَلِدْنَ كلَّ عجائب، إنَّ اللياليَ حبالى، من الليالي ليالٍ فاضلة. وتقول في المضاف: ليالي العشر الأواخر من رمضان ليالٍ فاضلة، والموفَّق من اغتنم لياليَ العشر بالعمل الصالح واستدرك في بقية شهره ما فاته من أيامه ولياليه.

وفيما تقدم **يقول ابن مالك**: (وكن لجمع مشبه مفاعلَا... إلخ) أي: كن كافلاً ـ أي: قائماً ومنفذاً ـ بمنع الصرف للجمع المشبه (مفاعل أو مفاعيل) وقوله: (لجمع) ليس بقيد، وإنما خصه لغلبته، وإلا فالمفرد الذي على هذا الوزن مثله في المنع ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ.

والمراد بالمشابه: كل كلمة خماسية أو سداسية فتح الحرف الأول منها، سواء كان أولها ميماً أم غير ميم، مثل: مصاحف، جواهر، دراهم، أساليب، وغير ذلك.

ثم بيَّن أن المعتل من الجمع المشبه لمفاعل أو مفاعيل، مثل: جوارٍ (جمع جارية) يعامل معاملة المنقوص، مثل: سارٍ، وأصله: ساريٌ (اسم فاعل منقوص من سرى، إذا سافر ليلاً) في حذف يائه رفعاً وجرّاً مع تنوينه فقط، لا من كل وجه، فإن (جوارٍ) يجر بفتحة مقدرة وتنوينه للعوض، بخلاف «سارٍ» فإنه يجر بالكسرة وتنوينه للتمكين.

وسكت عن حالة النصب ففهم منه أنها على الأصل كالصحيح، كما تقدم.

* * *

= ٢ ـ أن تنوين المفرد تنوين تمكين، وتنوين الجمع تنوين عوض.
٣ ـ أن المفرد يجر بكسرة مقدرة، والجمع بفتحة مقدرة.
٤ ـ أن المفرد ينون في حالة النصب، والجمع لا ينون.

ما يلحق بصيغة منتهى الجموع

٦٦٠ ـ وَلِـ(سَرَاوِيلَ) بِهٰذَا الْجَمْعِ شَبَهٌ ٱقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ
٦٦١ ـ وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ فَالِانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّْ

الغرض من هذين البيتين بيان أن الحكم السابق ليس خاصّاً بصيغة منتهى الجموع الأصلية ـ وهي نوع من جمع التكسير كما سبق ـ وإنما يدخل فيها جميع ما ألحق بها، وهو كل اسم جاء وزنه مماثلاً لوزن صيغة منتهى الجموع مع دلالته على مفرد، سواء كان هذا الاسم عربيّاً أصيلاً أم غير أصيل، علماً كان أو غير علم، مرتجلاً أم منقولاً.

فمثال العلم العربي المرتجل الأصيل: «هوازن» اسم قبيلة عربية، «جلاجل» اسم بلدة معروفة.

ومثال العلم المَعرّب[1]: (شراحيل) علم على عدة أشخاص من الصحابة رضي الله عنهم والمحدثين وغيرهم، كما في «القاموس».

ومن الأعجمي المعرّب الذي ليس علماً: (سراويل) ـ بصورة الجمع ـ قال في «القاموس»: (السراويل: فارسية معرّبة، وقد تذكّر). وعليه فهي مؤنثة، وهي اسم للواحد منها، تقول: هذه سراويل قصيرة.

فكل اسم من هذه الأسماء وما شابهها يعتبر ملحقاً بصيغة منتهى الجموع، بشرط أن يكون دالّاً على مفرد، ويقال في إعرابه: إنه ممنوع من الصرف؛ لأنه مفرد جاء على صيغة منتهى الجموع.

وإنما كانت هذه الألفاظ ـ ومنها سراويل ـ ملحقات؛ لأنها تدل على مفرد مع أن صيغتها صيغة منتهى الجموع، وليس في المفردات العربية ما هو على زنتها؛ لأن (مفاعل أو مفاعيل) لا تكون في كلام العرب إلا للجمع، أو منقول من جمع.

فما جاء على وزنها من الأسماء المفردة منع من الصرف للمشابهة.

---

(١) المعرّب: هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها. انظر بحثاً مطولاً في الموضوع في كتاب «المزهر» للسيوطي (١/ ٢٦٨).

وهذا معنى **قوله**: (ولسراويل بهذا الجمع شَبَهٌ... إلخ) أي: إن شبه (سراويل) بصيغة منتهى الجموع اقتضى منعها من الصرف منعاً عاماً يشمل كل حالاتها التي تكون فيها دالة على المفرد. ثم بيَّن أن صيغة منتهى الجموع إذا سمي بها وصارت علماً فإنه يحق منع هذا المسمى من الانصراف؛ أي: من الصرف، كما تقدم في الأمثلة، ومنه ـ أيضاً ـ (أذاخر) اسم موضع في مكة، و(جمَّاعيل) قرية بالقدس[١].

* * *

١ ـ العلمية والتركيب المزجي

٦٦٢ ـ وَالْعَلَمَ ٱمْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا ... تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ: (مَعْدِيْكَرِبَا)

اعلم أن ما لا ينصرف نوعان:

الأول: لا ينصرف في تعريف ولا تنكير، وهو ما إحدى علامتيه الوصفية، وهو ثلاثة، وما منع لعلامة واحدة، وهو اثنان، وتقدم ذلك.

الثاني: لا ينصرف في التعريف، وينصرف في التنكير، وهو ما إحدى علامتيه العلمية، مع التركيب أو زيادة الألف والنون... إلخ، وقد شرع ابن مالك في بيانها.

فالأول: العلمية والتركيب المزجي، (والمركب المزجي: كل كلمتين امتزجتا حتى صارتا كالكلمة الواحدة)، وشرطه هنا: أن يكون غير مختوم بـ(ويه)[٢]، نحو: هذه حضرموتُ، رأيت حضرموتَ، مررت بحضرموتَ.

والأفصح فيه أن يعرب ثاني جزءيه إعراب ما لا ينصرف، فيرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، مع امتناع

---

(١) ضبطها ياقوت في «معجم البلدان» بالفتح وتشديد الميم وألف وعين مهملة مكسورة وياء ساكنة ولام (٢/ ١٥٩).

(٢) أما المختوم بويه فهو مبني على الكسر؛ لأنه اسم صوت، وأسماء الأصوات من باب أسماء الأفعال، وهي مبنية، كما تقدم، وعللوا بناءه على الكسر لالتقاء الساكنين.

التنوين في الحالات الثلاث، ويبقى الجزء الأول على حاله من فتح كـ(حضرَموت) أو سكون، نحو: هذه قاليْ قلا (اسم مدينة)، رأيت قاليْ قلا، قرأت عن قاليْ قلا.

وهذا معنى **قوله**: (والعلم امنع صرفه... إلخ) أي: امنع صرف العلم حال كونه مركباً تركيب مزج، مثل: معدي كَرِبَ، والألف فيه للإطلاق.

واحترز **بقوله**: (تركيب مزج) من المركب الإضافي والإسنادي فالإضافي يعرب صدره بالحركات أو الحروف، وعجزه يكون مجروراً دائماً، فإن وجد سبب يقتضي منعه من الصرف منع، نحو: أبو قحافةَ والد أبي بكر رضي الله عنه، وأما الإسنادي فهو معرب بحركات مقدرة للحكاية، كما تقدم ذلك في باب «العلم».

* * *

٢ ـ العلمية وزيادة الألف والنون

٦٦٣ ـ كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ (فَعْلَانَا) كَـ(غَطَفَانَ) وَكَـ(أَصْبَهَانَا)

الثاني من أسباب منع الاسم من الصرف: العلمية وزيادة الألف والنون[1]، نحو: جمعت المصاحف في عهد عثمانَ رضي الله عنه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِى بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [الأنبياء: ٨١][2]، وقوله تعالى:

(١) علامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصاريف، كما في «حمدان» و«فرحان» حيث يمكن ردهما إلى: حَمْد وفَرَح، بشرط أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصليين بغير تضعيف الثاني، نحو: عثمان، مروان، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران: إن قدرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان لوقوعهما بعد ثلاثة أحرف أصلية، وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية، مثال ذلك: حسان، وعفان، وحيان، فإن جعلت من: الحسّ بمعنى: الإحسان ـ مثلاً ـ ومن العفة، ومن الحياة فوزنها: (فَعْلان) وهي ممنوعة من الصرف، وإن جعلت من: الحسن والعفن والحَيْن (بمعنى: الهلاك) فوزنها (فَعَّال) لأن نونها أصلية، وتكون مصروفة، ومثلها: (شيطان) من شاط يشيط إذا احترق فيمتنع صرفه، أو من شطن بمعنى: بعد، فيصرف، والمسموع عن العرب في (حسان) منعه من الصرف، فالأولى اتباع المسموع.

(٢) (ولسليمان) الواو عاطفة، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف دل عليه =

﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

فإن كانت الألف والنون أصليتين، نحو: «خان» بمعنى: دكان أو فندق، أو كانت النون أصلية، مثل: أمان، لم يمنع الاسم من الصرف.

وهذا معنى **قوله**: (كذاك حاوي زائدي فعلانا) أي: كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان علماً حاوياً (زائدي فعلانا) والمراد: الحرفان الزائدن في (فعلان)، وهما: الألف والنون، والألف في (فعلانا) للإطلاق، ثم مثَّل بمثالين: (غطفان وأصبهان) وفي التمثيل بهما إشارة إلى أنه لا يلزم أن يكون الاسم على وزن (فعلان)، وإنما المقصود احتواؤه على الحرفين الزائدين، نحو: عِمْران، وسُفيان، وسليمان، و(غَطَفان) علم على قبيلة و(أصبهان) اسم مدينة في فارس، وفيها لغات كثيرة، منها: فتح الهمزة وكسرها، ومنها: إبدال بائها فاءً، والتمثيل بها مبني على أن أصل الكلمة عربي، أما على الرأي الآخر وهو أنها أعجمية ـ كما في «القاموس» ـ وهو الصواب، فالمانع من الصرف العلمية والعجمة.

* * *

٣ـ العلمية والتأنيث

٦٦٤ ـ كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا ... وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ٱرْتَقَى

٦٦٥ ـ فَوْقَ الثَّلاثِ أَوْ كَـ(جُورَ) أَوْ (سَقَرْ) ... أَوْ (زَيْدٍ) ٱسْمَ ٱمْرَأَةٍ لَا ٱسْمَ ذَكَرْ

٦٦٦ ـ وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ ... وَعُجْمَةً كَـ(هِنْدَ)، وَالْمَنْعُ أَحَقّْ

الثالث من أسباب منع الاسم من الصرف: العلمية والتأنيث.

فإن كان العلم مؤنثاً بالهاء منع من الصرف مطلقاً؛ أي: سواء كان علماً لمذكر، مثل: عبادة وطلحة، أو لمؤنث، مثل: فاطمة، ميمونة، زائداً على ثلاثة أحرف كما مثَّل، أم لم يكن زائداً، مثل: هبة، عظة

= ما تقدم؛ أي: وسخرنا.. (الريح) مفعول به للفعل المحذوف (عاصفة) حال من (الريح) وجملة (تجري) في محل نصب حال ثانية.

[علمين] قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٢٤]، فـ(مكة) مضاف إليه مجرور بالفتحة للعلمية والتأنيث.

وإن كان مؤنثاً بالمعنى: ـ أي: بكونه علماً لمؤنث ـ فإما أن يكون ثلاثيّاً أو زائداً على ثلاثة أحرف، فإن كان زائداً على ثلاثة أحرف منع من الصرف، مثل: زينب، مريم، هاجر. وإن كان على ثلاثة أحرف فإن كان محرك الوسط منع من الصرف، مثل: أَمَل، شَرَف، قال تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ﴿٤٢﴾﴾ [المدثر: ٤٢]، فـ(سقر) اسم لجهنم ـ أعاذنا الله منها ـ مجرور بالفتحة للعلمية والتأنيث، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ ﴿٧﴾﴾ [الفجر: ٦، ٧]، فـ(إرم) بدل أو عطف بيان من الاسم المجرور قبله، مجرور بالفتحة للعلمية والتأنيث؛ لأنه علم على قبيلة.

وإن كان ساكن الوسط فإن كان أعجميّاً أو منقولاً من أصله المذكر الذي اشتهر به إلى مؤنث منع، فالأول مثل: بلْخ وحِمْص، من أسماء الأمكنة، والثاني مثل: سَعْد (علم امرأة).

فإن كان علم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط غير أعجمي ولا منقول من مذكر جاز فيه وجهان: المنع والصرف، والمنع مذهب الجمهور لوجود العلمية والتأنيث، مثل: نَوْف، هِنْد، دَعْد، تقول: جاءت نوفُ أو نوفٌ، سلمت على نَوفَ أو نوفٍ[1].

وهذا معنى **قوله**: (كذا مؤنث بهاءٍ مطلقًا... إلخ) أي: إن الاسم المؤنث يمنع من الصرف إذا كان علماً مؤنثاً بالهاء (وسميت هاء نظراً

(١) في مجلة المجمع العلمي العراقي (الجزء الأول مجلد ٣٥) مقال وافٍ عن الأعلام المؤنثة الثلاثية الساكنة الوسط. رجح الباحث فيه الصرف على المنع، وذكر أن الظاهرة السائدة في لغة العرب هي الصرف، مع أن المنع قد ورد في بعض النصوص العربية الصحيحة.

لأنه يوقف عليها بالهاء وإلا فهي التاء الزائدة في آخر الاسم للدلالة على التأنيث، بخلاف تاء بنت وأخت فليست للتأنيث، وإنما هي أصل من أصول الكلمة)، وقوله: (مطلقًا) تقدم بيانه.

ثم بيَّن حكم الخالي من هذه الهاء **فقال**: **(وشرط منع العارِ)** أي: الخالي من الهاء **(كونه ارتقى... إلخ)** أي: شرط منعه أن يزيد على ثلاثة أحرف أو يكون ثلاثيّاً أعجميّاً، نحو: جُور، أو محرك الوسط، نحو: سَقَر، أو يكون علماً منقولاً كما تقدم. ثم بيَّن أن ساكن الوسط غير الأعجمي يجوز فيه وجهان **فقال**: **(وجهان)** أي: الصرف وعدمه، **(في العادم تذكيراً سبق)** أي: في العلم الذي عدم وفقد التذكير الذي سبق وصفه، و**(عجمة)** معطوف على (تذكيراً) أي: وفقد العجمة، ثم ذكر المثال وهو: هِنْد، **وقال** **(والمنع أحق)** أي: منعه من الصرف أولى؛ لأنه علم مؤنث.

* * *

٤ ـ العلمية والعجمة

٦٦٧ ـ وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ ... زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

الرابع من أسباب المنع: العلمية والعجمة، والمراد بالعجمة: أن يكون اللفظ غير عربي[1]، ويشترط لذلك شرطان:

الأول: أن تكون الكلمة علماً في لغة العجم[2] كإبراهيم،

(١) تعرف عجمة الاسم بأمور غالبية وليست مطردة منها:

أ ـ خروجه عن أبنية العرب، نحو: إسماعيل، فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي.

ب ـ نقل الأئمة.

جـ ـ أن يجتمع فيه ما لا يجتمع في كلام العرب، مثل: الجيم والصاد؛ كصولجان (وهو المحجن) أو الجيم والقاف، نحو: منجنيق، أو في آخره زاي قبلها دال، نحو: مهندز، ولهذا أبدلوا الزاي سيناً فقالوا: مهندس.

(٢) من النحاة من لا يشترط علميته في لغة الأعاجم، وهذا رأي جيد، وفيه تيسير؛ لأن الوقوف على علمية غير العربي مع كثرة اللغات فيه عسر، وقد نسبه في «همع الهوامع» (١/ ٣٢) إلى الجمهور، وعليه فيمنع من الصرف، مثل: قالون، وبندار، ويصرف على القول الأول؛ لأنه لم يكن علماً في لغة العجم.

وإسماعيل، وإسحاق، قال تعالى: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١١٢﴾ [الصافات: ١١٢]، فـ(إسحاق) اسم مجرور بالفتحة للعلمية والعجمة، وقال تعالى: ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ﴾ [البقرة: ١٢٥].

فإن كان عندهم غير علم، نحو: ديباج، ثم جعلناه علماً وجب صرفه.

الشرط الثاني: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، كما مُثِّل، فإن كان ثلاثيّاً لم يمنع من الصرف، سواء كان محرك الوسط كـ(شَتَر) اسم قلعة، أو ساكنة كـ(نوح) و(لوط)[1]، قال تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ٣٣﴾ [آل عمران: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ٨٦﴾ [الأنعام: ٨٦]، فـ(الواو) عاطفة.. و(إسماعيل) معطوف على اسم منصوب قبله، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

وهذا معنى **قوله**: (والعجمي الوضع والتعريف... إلخ) أي: إن الاسم العجمي في وضعه وتعريفه (مع زيد على الثلاث) أي: مع زيادة على ثلاثة أحرف، **وقوله**: (زيد) مصدر: زاد، يقال: زاد يزيد زيداً، (صرفه امتنع) مبتدأ وخبر، والجملة خبر المبتدأ الأول (والعجمي)[2]، **وقوله**: (الوضع) بالجر مضاف إليه، وجاز دخول (أل) على المضاف، لاقتران المضاف إليه بها، كما تقدم في باب «الإضافة».

* * *

(١) جميع أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة من الصرف إلا سبعة جمعت في قوله:

تذكر شعيباً ثم نوحاً وصالحاً ... وهوداً ولوطاً ثم شيثاً محمدا

و(شيث) هو ابن لآدم عليهما الصلاة والسلام. [انظر: «البداية والنهاية» (١/ ٩٨)] وأسماء الملائكة عليهم السلام ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة إلا: مالكاً ومنكراً ونكيراً، فهذه الثلاثة مصروفة و(رضوان) ممنوع من الصرف للعلمية والزيادة.

(٢) الأظهر الذي يفهم من كلام سيبويه في «كتابه» (٣/ ٢٣٤) أن علة المنع في الأعلام الأعجمية هو ثقلها في اللفظ، فهي غريبة على اللسان العربي، ولهذا لم تنونها العرب، لئلا تزيد في ثقلها ولم يدخلوا الكسرة عليها.

٥ ـ العلمية ووزن الفعل

٦٦٨ ـ كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَا   أَوْ غَالِبٍ كَـ(أَحْمَدٍ) وَ(يَعْلَى)

الخامس من أسباب المنع مع التعريف: العلمية ووزن الفعل، والمراد بوزن الفعل أن يكون الاسم على وزن مختص بالفعل أو غالب فيه.

فالأول مثل وزن: فَعَّل وفُعِل، فهما مختصان بالفعل لا يوجدان في غيره إلا ندوراً، فما جاء من الأسماء على هذا الوزن منع من الصرف، مثل: شَمَّر [علم فرس] فإنه على وزن عَلَّمَ، ودُئِل [علم قبيلة] فإنه على وزن ضُرِبَ، وخَضَّم [اسم موضع] فإنه على وزن كَلَّمَ(١).

والثاني: أن يكون الوزن يوجد في الفعل كثيراً، أو يكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم، فمثال الأول: صيغة (اِفْعِلْ)، نحو: إثمد [وهو الكحل] فإنه على وزن اِجْلِس، وصيغة (أُفْعُل)، نحو: أُبْلُم [نوع من البقل] فإنه على وزن أُكْتُب، وكصيغة (اِفْعَل)، نحو: (إصبَع) فإنه على وزن اِفتَح، فإذا سمي بعلم منقول من هذا الصيغ وجب منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل؛ لأن هذه الصيغ تكثر في فعل الأمر المأخوذ من فعل ثلاثي.

وأما الثاني وهو ما فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم، فمثل: أحمد، ويزيد، فإن كلّاً من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل، وهو التكلم، نحو: أَفْهَمُ، والغيبة، نحو: يبيع، ولا يدل على معنى في الاسم، فيكون هذا الوزن أليق بالفعل، فما جاء من الأسماء على هذا الوزن كان أقرب إلى الفعل، فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، قال تعالى: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦]، فـ(أحمد) خبر المبتدأ، ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ [نوح: ٢٣] فقد قرأ الجمهور (ولا يغوث ويعوق) بغير تنوين، فإن كانا عربيين فَمَنْعُ الصرف للعلمية ووزن الفعل، وإن كانا أعجميين فللعجمة والعلمية.

(١) انظر: «معجم البلدان» (٢/ ٣٧٧).

فإن كان العلم على وزن غير مختص بالفعل ولا غالب فيه بل هو مشترك بين الأسماء والأفعال على السواء لم يمنع من الصرف، فتقول فيمن اسمه: ضَرَبَ[١]: هذا ضربٌ، ورأيت ضرباً، ومررت بضربٍ؛ لأن هذا الوزن يوجد في الاسم كـ(شَجَر) وفي الفعل كـ(كَتَبَ).

وفي هذا **يقول ابن مالك**: (كذاك ذو وزن يخص الفعلا... إلخ) أي: كذلك يمنع الاسم من الصرف إن كان علماً على وزن يختص بالفعل، أو يغلب في الفعل، فالمختص كـ(يعلى) ـ علماً ـ والغالب كـ(أحمد)، وهو علم منقول من الفعل المضارع للمتكلم، أو من أفعل التفضيل، وقد جاء منوناً للضرورة، وإلا فحقه المنع.

* * *

٦ ـ العلمية وألف الإلحاق المقصورة

٦٦٩ ـ وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ   زِيدَتْ لإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

السادس من أسباب المنع: العلمية وألف الإلحاق المقصورة، والإلحاق: زيادة حرف على أصول الكلمة لا لغرض معنوي، بل لتوزن بها كلمة أخرى، لتخضع لبعض الأحكام اللغوية التي يخضع لها ذلك الاسم الآخر.

ومن هذه الأحكام: الصرف، وعدمه، ومن أمثلتها: «علقى» علم لنبت و(أرطى) علم لشجر، وهما ملحقان بجعفر، فيمنعان من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة، فتقول فيهما ـ علمين ـ: هذا علقى، ورأيت علقى، ومررت بعلقى، ومثلها أرطىٰ، فإن لم يجعل علماً صرف.

وهم يعللون المنع بأن ألف الإلحاق تجعل الاسم على وزن (فَعْلى) فتشبه ألف الإلحاق في زيادتها ألف التأنيث المقصورة، والتي هي من أسباب المنع من الصرف، ولم تستقل ألف الإلحاق بالمنع كألف التأنيث؛ لأن الملحق بغيره أحط رتبة منه، والحق أن العلة في ذلك السماع عن العرب، ولا يبعد أن تكون هذه الأسماء جزءاً مما لحقته

(١) الضَرَبُ: بفتحتين: العسل الأبيض. انظر: «المصباح المنير» ص(٣٦٠).

ألف التأنيث المقصورة[١].

يقول ابن مالك: (وما يصير علماً من ذي ألف... إلخ) أي: لا ينصرف الاسم إذا صار علماً فيه ألف زائدة مقصورة للإلحاق.

* * *

٧ـ العلمية والعدل

٦٧٠ ـ وَالْعَلَمَ ٱمْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا كَـ(فُعَلِ) التَّوْكِيدِ أَوْ كَـ(ثُعَلَا)

٦٧١ ـ وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا (سَحَرْ) إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

السابع من أسباب المنع: العلمية والعدل[٢]، وذلك في أربع مواضع:

الأول: ما كان على وزن (فُعَل) من ألفاظ التوكيد المعنوي، وهي أربعة ألفاظ (جُمَع، وكُتَع، وبُصَع، وبُتَع)[٣]، نحو: احتفيت بالأخوات كلِّهن جُمعَ.. فـ(جُمعَ) توكيد لكلمة (الأخوات) مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن (فُعَل)[٤].

الثاني: ما كان على وزن (فُعَل) ـ أيضاً ـ علماً لمذكر إذا سمع

(١) من النحاة من لم يذكر ألف الإلحاق، فابن يعيش في كتابه «شرح المفصل» يذكر مع العلمية ستة أسباب، ويسقط السابع وهو ألف الإلحاق، وإن كان قد أشار إليها بعد كلامه على ألف التأنيث. انظره: (١/ ٦٠، ٦٩) وكذا ابن هشام في «الشذور وشرحه» ص(٤٥١).

(٢) هذا التعبير هو المشهور في كتب النحو، وسنعدل عنه إلى غيره، كما في الحاشية الآتية.

(٣) كُتَع: من كَتْع الجلد بمعنى: تجمعه، وبُصَع: من بَصْع العرق بمعنى: تجمعه، وبُتَع: من البَتْع، وهو طول العنق مع قوة تماسك أجزائه.

(٤) هذا هو التعبير الدقيق، وأما قولهم: العلمية والعدل، فإن (العدل) متكلف، ذلك أنهم يقولون: إن أصل (جمع) في المثال المذكور: جمعاوات؛ لأن مفرده جمعاء؛ كصحراء وصحروات، فعدل عن جمعاوات إلى جمع، وهذا تكلف ظاهر، لا يعرفه العرب، فالصواب أن يقال: العلمية ووزن (فُعَل)، والعلمية في هذه الكلمات الأربع جاءت من كونها علم جنس، يدل على الإحاطة والشمول، وهذا يفهم من كلام ابن مالك هنا، فإنه مثل للعلم المعدول بفُعَل التوكيد، لكنه ردَّ ذلك وأبطله في شرحه للكافية. فانظر: «حاشية الصبان مع الأشموني» (٣/ ٢٦٤)؛ و«شرح الكافية» (٣/ ١٤٧٥).

ممنوع الصرف، مثل: عُمر، مُضَر، هُذَل، نحو: فتحت مصر في عهد عمرَ رضي الله عنه، فـ(عمرَ) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن (فُعَل)[1].

الثالث: لفظ (سَحَر) ـ وهو بفتحتين، الوقت قبيل الصبح ـ فيمنع من الصرف بثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون ظرف زمان.

٢ ـ أن يراد به سحر يوم معين.

٣ ـ أن يتجرد من (أل) والإضافة.

مثال ذلك: قدمت يوم الجمعة سَحَرَ، فـ(سحر) ظرف زمان منصوب على الظرفية، ممنوع من التنوين للعلمية والعدل سماعاً في هذه الكلمة المنصوبة[2].

فإن لم يكن ظرف زمان بأن كان اسماً دالّاً على الوقت بلا ظرفية شيء وقع فيه وجب تعريفه بـ(أل) أو الإضافة إذا قُصد التعيين، نحو: السحر من الأوقات الفاضلة، فلا تُرخصه بالغفلة وتمضي سحرَك نائماً.

وإن كان ظرفاً لكنه لا يدل على سحر يوم معين وجب صرفه؛ كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ﴾ [القمر: ٣٤]، فـ(سحر) اسم مجرور بالكسرة مع التنوين، وإنما صرف لأنه نكرة لا يدل على سحر معين.

---

(١) أما قولهم: إن هذه الأعلام معدولة، عن عامر وماضر وهاذل.. فهو تكلف؛ لأنهم لم يجدوا في هذه الأعلام وما شابهها إلا العلمية وهي لا تستقل بالمنع، وقد اعترف ابن هشام بذلك فقال في «شرح الشذور» ص(٤٥٢): (وليس فيه مع العلمية علة ظاهرة، فيحتاج حينئذٍ إلى تكلف دعوة العدل فيه) ولو قالوا: العلمية ووزن (فُعَل) لاستراحوا من هذا التكلف الذي لا مبرر له، لوجود ما هو أوضح منه.

(٢) أما العلمية فلأنه علم على هذا الوقت المحدد، ذكر ذلك ابن مالك في «التسهيل»، وأما العدل سماعاً فمعناه: أن سبب المنع هو السماع المحض الوارد بترك التنوين والعدول عنه. راجع: «حاشية الصبان» (٣/ ٢٦٥)، و«النحو الوافي» (٤/ ٢٥٨).

وإن كان ظرفاً معيناً لكنه غير مجرد من (أل) أو الإضافة وجب صرفه كذلك، نحو: سأذاكر التفسيرَ يوم السبت من السحرِ إلى العصر، والفقهَ يوم الأحد في سحرِه.

وفي هذه المواضع الثلاثة **يقول ابن مالك**: (والعلم امنع صرفه إن عُدِلا ... إلخ) أي: امنع صرف العلم إذا كان معدولاً عن كلمة أخرى، ثم ذكر الأول وهو (فُعَل) في التوكيد. والثاني: (ثُعَل) (علم رجل) والألف زائدة للشعر. ثم ذكر أن العدل والتعريف يمنعان ـ معاً ـ كلمة (سحر) من الصرف إذا قصد به سحر يوم بعينه، وهذا الموضع الثالث، وترك بقية الشروط.

* * *

حكم العلم المؤنث على وزن (فَعالِ)

٦٧٢ ـ وَٱبْنِ عَلَى الْكَسْرِ (فَعَالِ) عَلَمَا مُؤَنَّثًا، وَهْوَ نَظِيرُ (جُشَمَا)

٦٧٣ ـ عِنْدَ تَمِيمٍ ....

الموضع الرابع مما يمنع فيه الاسم من الصرف للعلمية والعدل: أن يكون علماً لمؤنث على وزن (فَعَالِ)، مثل: حذامِ، قطامِ، رقاشِ، نَوارِ، وغيرها، نحو: هذه حذامُ، ورأيت حذامَ، ومررت بحذامَ، فهو ممنوع من الصرف، وهذا على لغة تميم، بشرط ألا يكون مختوماً بالراء، كما مُثِّل.

وعلة منعه من الصرف العلمية والعدل، وهذا تعليل سيبويه والناظم؛ لأن الأصل: حاذمة..

وقال المبرد: إن علة منعه العلمية والتأنيث المعنوي، مثل: زينب وسعاد، وهذا أرجح لتحققه، بخلاف العدل فهو تقديري، لا يلجأ إليه إذا أمكن ما هو أوضح منه[1].

فإن كانت صيغة (فَعَالِ) مختومة بالراء، مثل: «ظفار» ـ علم على

---

(١) انظر: «شرح الأشموني وحاشية الصبان» (٣/ ٢٦٩).

بلد يمني ـ و«سَفَارِ» ـ علم على ماء ـ فأكثر بني تميم يبنيه على الكَسر، نحو: ظفارِ مدينة قديمة، إنَّ ظفارِ مدينة قديمة، كان مسكن ملوك حمير في ظفارِ، فـ(ظفار) مبنية على الكسر في محل رفع أو نصب أو جر، وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف.

وفيه لغة أخرى في الاسم المؤنث الذي على وزن (فعال) وهي بناؤه على الكسر مطلقاً؛ أي: سواء أكان مختوماً بالراء أم لا، وهذه لغة الحجازيين.

وفي هذا الموضع **يقول ابن مالك**: (وابن على الكسر فعال علماً... إلخ) أي: ابن على الكسر العلم المؤنث الذي على وزن (فَعالِ) في كل أحواله عند غير تميم، أما عند تميم فهو نظير (جُشَم) في أنه علَم ممنوع من الصرف للعلمية والعدل، وقد أطلق في **قوله**: (عند تميم) وإنما هو عند بعضهم، كما تقدم.

* * *

٦٧٣ ـ .... وَٱصْـرِفَـنْ مَـا نُـكِّـرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّـرَا

صرف الاسم الممنوع من الصرف

لما ذكر ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ أسباب منع الاسم من الصرف ذكر شيئاً من الأحكام العامة، ومنها:

١ ـ صرف الاسم الممنوع من الصرف.

٢ ـ منع الاسم المصروف.

وقد ذكر هنا سبباً واحداً من أسباب ثلاثة تقتضي صرف الاسم الممنوع من الصرف، وهو أن ما كان منعه من الصرف للعلمية وسبب آخر إذا زالت عنه العلمية بتنكيره صرف، لزوال إحدى العلامتين، وبقاؤه بعلامة واحدة لا يقتضي منع الصرف.

وقد تقدم أن الممنوع من الصرف للعلمية مع شيء آخر سبعة أنواع، فما دام الاسم مشتملاً على العلامتين منع من الصرف، فإذا زالت إحداهما أو كلتاهما دخله التنوين، فتقول مثلاً: رُبَّ عمرٍ وأحمدٍ

لقيت، بالجر بالكسرة مع التنوين، لزوال إحدى العلامتين وهي العلمية؛ لأن (رُبَّ) لا تدخل إلا على النكرات، فصار مدخولها لا يدل على شخص بعينه.

وأما الخمسة الباقية وهي ما امتنع لألف التأنيث أو للوصف مع الزيادة أو وزن الفعل أو العدل، أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فإنها لا تنصرف مطلقاً؛ لأن الوصفية مع شريكتها ملازمة للاسم لا تفارقه، إلا إذا حلت محلها العلمية، أما ما فيه ألف التأنيث فلأنها كافية في منع الصرف، وأما صيغة منتهى الجموع إذا كانت علماً ثم زالت هذه العلمية فإنه يبقى ممنوعاً من الصرف ـ على الأرجح ـ لبقاء صورة الجمعية، فتكون صيغة منتهى الجموع ممنوعة من الصرف دائماً[1].

وأما السبب الثاني والثالث لصرف الممنوع فسيأتي ذكرهما ـ إن شاء الله ـ بعد قليل، في آخر بيت من هذا الباب.

وفي هذا السبب **يقول ابن مالك**: (واصرفن ما نكرا... إلخ) أي: يجب صرف كل اسم نكِّر بعد أن كان مُعَرَّفَاً وكان للتعريف أثر في منعه من الصرف، والمراد بالتعريف هنا: تعريف العلمية، والمراد بالصرف: التنوين، وهو تنوين الأمكنية، كما تقدم أول الباب.

* * *

الاسم المنقوص الممنوع من الصرف

٦٧٤ ـ وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي إِعْرَابِهِ نَهْجَ (جَوَارٍ) يَقْتَفِي

إذا كان الاسم الممنوع من الصرف منقوصاً ـ وهو ما آخره ياء أصلية غير مشددة مكسور ما قبلها ـ فإنه يعامل كالاسم المنقوص، في أن ياءه تحذف رفعاً وجرّاً، وينون تنوين العوض، وتبقى في حالة النصب مفتوحة بغير تنوين، وذلك مثل: (راعٍ) ـ علم على أنثى ـ فتقول: جاءت راعٍ، ومررت براعٍ، فـ(راعٍ) في المثال الأول فاعل مرفوع بضمة مقدرة

(١) انظر: «شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٣/ ٢٤٩).

على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، و(راع) الثانية اسم مجرور، وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة، ممنوع من الصرف، وتقول في النصب: رأيت راعيَ، فـ(راعي) مفعول به منصوب بالفتحة بلا تنوين؛ لأنه ممنوع من الصرف.

هذا إذا كان المنقوص مجرداً من (أل) والإضافة، فإن كان مقترناً بـ(أل) أو مضافاً فحكمه تقدم في الكلام على صيغة منتهى الجموع.

وهذا معنى **قوله**: (وما يكون منه منقوصاً... إلخ) أي: وما يكون من الممنوع من الصرف منقوصاً فإنه (يقتفي) أي: يتبع في إعرابه (نهج جوارٍ) أي: طريقها، فيجري مجراها في حذف يائه رفعاً وجرّاً مع التنوين، وإثبات الياء مفتوحة بلا تنوين، و(جوارٍ) جمع تكسير مفرده (جارية).

* * *

صرف الممنوع ومنع المصروف

٦٧٥ ـ وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو الْمَنْعِ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ

تقدم أن الاسم الممنوع من الصرف قد يصرف، فينون لأحد أسباب ثلاثة، وقد تقدم السبب الأول وهو أن يكون أحد سببيه العلمية ثم ينكّر.

وذكر هنا البقية، فالسبب الثاني هو الضرورة الشعرية، بأن يضطر الشاعر إلى تنوين اسمٍ حَقُّهُ أن يمنع من الصرف، كقول الشاعر:

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ سَوالِكَ نَقْباً بَيْنَ حَزْمَيْ شَعَبْعَبِ[1]

---

(١) (تبصر): تأمل، (ظعائن) جمع ظعينة من الظعن وهو السفر، وأصله: الهودج تكون فيه المرأة، ثم نقل إلى المرأة في الهودج، ثم توسعوا فيه، فأطلقوه على المرأة مطلقاً. سوالك: جمع سالكة؛ أي: سائرة (نقباً) هو الطريق في الجبل (حزمي) مثنى حزم، وهو ما غلظ من الأرض، (شعبعب) بزنة (سفرجل) اسم موضع.

إعرابه: (تبصر) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر، (خليلي) منادى بحرف نداء محذوف منصوب بفتحة مقدرة، وياء المتكلم مضاف إليه، (من ظعائن) من حرف جر زائد و(ظعائن) مفعول به لترى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال =

فقد صرف الشاعر كلمة (ظعائن) فجرها بالكسرة، ونونها، مع أنها على صيغة منتهى الجموع، والذي دعاه إلى ذلك الضرورة.

والسبب الثالث: مراعاة التناسب إما لكلمات منصرفة انضم إليها غير منصرف؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴿٤﴾﴾ [الإنسان: ٤] فقد قرأ نافع والكسائي وعاصم برواية أبي بكر بن عياش ـ من السبعة ـ سلاسلاً ـ بالتنوين لمناسبة ما بعده، وقرأ الباقون بغير تنوين على الأصل في مثل هذه الجموع، أو يكون لرؤوس الآي؛ كقوله تعالى: ﴿مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ ۖ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا ﴿١٣﴾ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا ﴿١٤﴾ وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴿١٦﴾﴾ [الإنسان: ١٣ ـ ١٦] فقد قرأ نافع وأبو بكر عن عاصم والكسائي وابن كثير بتنوين (قواريرا) الأولى مراعاة للتنوين الذي في آخر الآية السابقة لها، مباشرة وآخر الآية التالية لها، كما قرأ نافع وأبو بكر عن عاصم والكسائي (قواريرا) الثانية بالتنوين مراعاة لتنوين (قواريرا) التي في الآية السابقة، وقرأ الباقون بغير تنوين فيهما، على الأصل في مثل هذه الجموع[(١)].

هذا ما يتعلق بصرف الممنوع، وأما عكسه وهو منع الاسم المنصرف من الصرف، فإنه يجوز للشاعر في ضرورة الشعر أن يمنع الاسم المنصرف من التنوين؛ كقول الشاعر:

طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ[(٢)]

= المحل بحركة حرف الجر الزائد، (سوالك) صفة لظعائن، وقيل: مفعول ثانٍ لترى على أنها علمية لا بصرية، (بين) ظرف مكان متعلق بمحذوف صفة لـ(نقباً) وهو مضاف و(حزمي) مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف (وشعبعب) مضاف إليه.

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» لمكي (٢/ ٣٥٢، ٣٥٤).

(٢) هذا البيت للأخطل النصراني يمدح سفيان بن الأبيرد نائب الحجاج، الأزارق: جمع أزرقي فئة من الخوارج تنسب إلى نافع بن الأزرق، بالكتائب: جمع كتيبة، =

فقد منع من التنوين كلمة (شبيب) للضرورة؛ لأنه ليس فيه سبب غير العلمية.

وفيما تقدم **يقول ابن مالك**: **(ولاضطرار أو تناسب صرف... إلخ)** أي: إن الممنوع من الصرف قد يصرف لضرورة الشعر، أو لإرادة التناسب في الكلام، والاسم المصروف **(قد لا ينصرف)** أي: لا ينون.

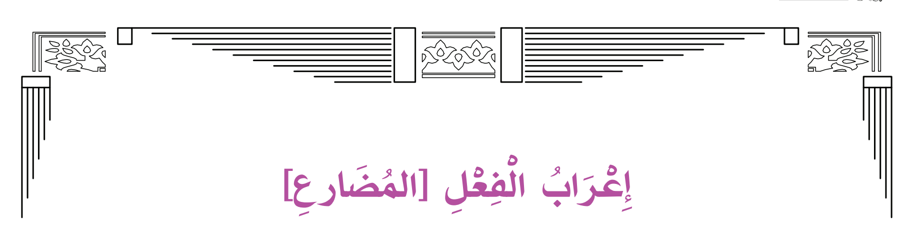


= وهي القطعة من الجيش (هوت) من هوى به الأمر: أطمعه وغره. (غائلة النفوس) المنية. (شبيب) هو شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني، من رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك بن مروان.

والمعنى: أن سفيان تعقب الأزارقة الخوارج بكتائب من الجيش حتى هزمهم وقتل رئيسهم شبيب بن يزيد.

إعرابه: (طلب) فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر يعود على الممدوح (الأزارق) مفعول به، وأصله: الأزارقةً؛ كأشعري وأشاعرة؛ لأنهم يزيدون التاء في الجمع عوضاً عن ياء النسب، ولكنه حذفها لإقامة الوزن، (بالكتائب) متعلق بـ(طلب) (إذ) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بطلب، (بشبيب) الباء حرف جر، وشبيب: مجرور بالفتحة، (غائلة) فاعل (هوت)، (غدور) صفة لغائلة النفوس، وجملة (هوت) في محل جر بإضافة إذ إليها.





إِعْرَابُ الْفِعْلِ [الْمُضَارِعِ]

إعراب المضارع
١ ـ الرفع

٦٧٦ ـ ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ ... مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَـ(تَسْعَدُ)

تقدم في أول الكتاب أن المضارع له حالتان:

١ ـ حالة إعراب. ٢ ـ حالة بناء.

وقد تقدم البحث في بنائه. وهذا بحث في إعرابه. وهو إما رفع أو نصب أو جزم. فإن تقدمه أداة نَصْب نُصِبَ، أو أداة جَزْم جُزِمَ، فإن لم يتقدمه شيء من ذلك رُفع، نحو قوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ [السجدة: ٥] فـ﴿يُدَبِّرُ﴾ فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر. و﴿ٱلْأَمْرَ﴾ مفعول به منصوب.

وهذا معنى **قوله**: (ارفع مضارعاً... إلخ) أي: ارفع الفعل المضارع إذا تجرد من ناصب أو جازم، (كَتَسعدُ) بفتح التاء. مضارع (سَعِدَ). ولم يقيد ابن مالك رحمه الله المضارع بكونه خالياً من النونين: نون التوكيد ونون الإناث، لكونه معلوماً مما تقدم في باب «المعرب والمبني».

* * *

٢ ـ النصب وأدواته

٦٧٧ ـ وَبِـ(لَنِ) ٱنْصِبْهُ وَ(كَيْ)، كَذَا بِـ(أَنْ) ... لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّْ

٦٧٨ ـ فَٱنْصِبْ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ، وَٱعْتَقِدْ ... تَخْفِيفَهَا مِنْ (أَنَّ) فَهْوَ مُطَّرِدْ

شرع في الحالة الثانية من أحوال إعراب المضارع. وهي نصبه إذا صحبه حرف ناصب، وهو (لن) أو (كي) المصدرية، أو (أَنْ) المصدرية، أو (إذَنْ).

١ ـ لن

١ ـ فأما (لن) فهي حرف نفي واستقبال؛ أي: نفي الحدث في

الزمان المستقبل[١]؛ لأنها إذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال، نحو: لن يندمَ المحسن. قال تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١] فـ﴿لَن﴾ حرف نفي واستقبال، ينصب المضارع و﴿نَّبْرَحَ﴾ فعل مضارع ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. واسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره: (نحن) و﴿عَٰكِفِينَ﴾ خبره.

وقد تدخل عليها همزة الاستفهام التي للإنكار، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤]. فـ(لن) حرف نفي ونصب واستقبال (يكفي) فعل مضارع منصوب. والكاف: مفعول به. والميم: علامة الجمع، والمصدر المؤول ﴿أَن يُمِدَّكُمْ﴾ في محل رفع فاعل.

٢ ـ كي

٢ ـ وأما (كي) المصدرية فعلامتها: أن تُسبق بـ(لام) التعليل، نحو: تَعَلَّمْ لكي تفيدَ وتستفيدَ، ومنه قوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟﴾ [الحديد: ٢٣]؛ أي: تحزنوا، فـ(لكيلا): اللام حرف جر. و(كي) حرف مصدري ونصب، و(لا) نافية، و(تأسوا) فعل مضارع منصوب بـ(كي) وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، والواو: فاعل، و(كي) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام، والتقدير: لعدم أساكم[٢].

---

(١) تتفق (لن) مع (لا) في أن كل واحد منهما لنفي المستقبل، لكن ذكر النحاة أن (لن) أبلغ من (لا) في ذلك، وهي لا تفيد تأبيد النفي، خلافاً للزمخشري في «الأنموذج وشرحه» للأردبيلي ص(٢٣٣) وكما يفهم من تفسيره عند قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣] (٢/ ٩٠)، وقوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣] (٣/ ٤٠) وهو قول فاسد حمله عليه اعتقاده أن الله تعالى لا يُرى يوم القيامة، فإن آية الرؤية لو قيدت بالتأبيد لم يدلَّ ذلك على دوام النفي في الآخرة، فكيف إذا أطلقت؟ ولأنها لو كانت (لن) للتأبيد لما جاز تحديد الفعل بعدها، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾ [يوسف: ٨٠]. ولو كانت للتأبيد ـ أيضاً ـ لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦] راجع: «دراسات لأساليب القرآن الكريم» (١/ ٢/ ٦٣٢)؛ «شرح الكافية» لابن مالك (٣/ ١٥٣١).

(٢) قال في «المصباح»: (أَسِيَ أَسَىً. من باب تعب: حزن، فهو أسيٌّ، مثل: حزين). وجئنا في التقدير بكلمة (عدم) من (لا) النافية.

وقولنا: (كي المصدرية) احتراز من (كي) التعليلية، فليست ناصبة. وإنما هي حرف جر، وتقدم ذكرها في حروف الجر. والناصب بعدها (أن) مضمرة أو مظهرة، وذلك إذا تأخرت عنها (اللام) أو (أن)، نحو: جئت كي لأتعلم[١]، وجئت كي أن أتعلمَ.

فإن تجردت من اللام قبلها و(أنْ) بعدها جاز اعتبارها مصدرية بتقدير اللام قبلها. وجاز اعتبارها تعليلية بتقدير (أنْ) بعدها؛ كقوله تعالى: ﴿فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [القصص: ١٣].

وإن ذكرت اللام قبلها و(أن) بعدها. جاز أن تكون (كي) مصدرية ناصبة للمضارع. و(أن) مؤكدة لها. وأن تكون تعليلية مؤكدة لـ(اللام) والناصب للمضارع هو (أن) وهو الأفضل، نحو: اغفر للصديق هفوته لكي أن تدومَ مودته.

٣ ـ أن المصدرية وحالاتها

٣ ـ وأما (أنْ) المصدرية فهي أقوى النواصب؛ لأنها تعمل ظاهرة ومقدرة، ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ وهي أكثر النواصب وقوعاً في القرآن، وضابطها: أن تُسبك مع مدخولها بمصدر يعرب حسب موقعه من الكلام، نحو: الغيبة أن تذكر أخاك بما يكره، فـ(أنْ) حرف مصدري ونصب، و(تذكرَ) فعل مضارع منصوب و(أنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ، والتقدير: الغيبة ذكرك أخاك بما يكره.

واعلم أنَّ لـ(أنْ) ثلاث حالات:

الأولى: أن يتقدم عليها ما يدل على اليقين والتحقق، مثل: علم، وأيقن، فهذه مخففة من الثقيلة، تنصب الاسم، وترفع الخبر[٢]. ولها ثلاثة أحكام:

---

(١) انظر: «شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٣/ ٢٨١).

(٢) الظاهر أن تقدم ما يدل على اليقين بالنسبة للمخففة أمر أغلبي، بدليل أنهم أعربوا (أنْ) في قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] أعربوها مخففة، مع أنه لم يتقدم عليها ما يدل على اليقين. وقد نص على ذلك صاحب «التصريح» (٢/ ٣٣٢)، وقد يقال: إنه لم يرد بعدها فعل، والتفريق عندهم بين المخففة والناصبة بالعلم من عدمه هو فيما إذا وليها فعل.

١ ـ أن اسمها ضمير الشأن محذوف.

٢ ـ رفع المضارع بعدها.

٣ ـ فصل المضارع منها ـ في الغالب ـ بأحد الفواصل الأربعة المتقدمة في باب (إنَّ وأخواتها) وهذا الفصل للتفرقة بينها وبين المصدرية، نحو: أيقنت أن سيندم الظالمون، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠] فـ(أن) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والسين حرف تنفيس ـ أي: استقبال ـ و(يكون) فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، مرفوع بالضمة. (منكم) خبر «يكون» مقدم (مرضى) اسمها مؤخر. والجملة خبر (أنْ) المخففة.

الحالة الثانية: أن يتقدم عليها ما يدل على الظن والرجحان، مثل: ظن، خال، حسب، ونحوها. فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة ويرفع المضارع بعدها، وتأخذ الأحكام السابقة، وأن تكون مصدرية ناصبة للمضارع، وهو الأكثر والأرجح؛ لأن الأصل بقاء الظن على بابه، ورفع المضارع بعدها يلزم عليه تأويل الفعل باليقين، ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، فقد قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع (تكون) على أنها مخففة. و(حسبوا) بمعنى (أيقنوا)؛ لأن (أنَّ) للتأكيد، والتأكيد لا يجوز إلا مع اليقين. وقرأ الأربعة الباقون ـ من السبعة ـ بنصب (تكون) على أنها الناصبة للمضارع، و(حسب) بمعنى الشك؛ لأن (أنْ) الناصبة ليست للتوكيد، بل الأمر قد يقع، وقد لا يقع.

الحالة الثالثة: ألا يسبقها علم ولا ظن. بل تقع في كلام يدل على الشك أو على الرجاء والطمع. فهذه ناصبة للمضارع[1] وجوباً،

---

(١) كما تدخل (أنْ) على المضارع. تدخل على الفعل الماضي، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا﴾ [القصص: ٨٢]، وعلى فعل الأمر، كما في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١١]. وليس لها تأثير عليهما. فلا تغير زمنهما. ولا يكون لهما محل تنصبه، كما ذكر ذلك ابن هشام في «المغني» ص(٤٣).

نحو: أرجو أن ينتصر الحق. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴿٨٢﴾﴾ [الشعراء: ٨٢] فـ(أن) مصدرية ناصبة للمضارع. والمضارع بعدها منصوب.

وقولنا: (المصدرية) احتراز من المخففة والمفسِّرة والزائدة. أما المخففة فتقدمت. وأما المفسرة فهي التي تأتي للتبيين والتفسير، فتكون بمعنى (أي) المفسِّرة. وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه؛ كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ﴾ [طه: ٣٨، ٣٩] فجملة ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ﴾ فيها معنى القول دون حروفه. و﴿مَا يُوحَىٰٓ﴾ هو عين (اقذفيه في التابوت) في المعنى، وتعرب الجملة الواقعة بعد (أنْ) المفسِّرة بدلاً أو عطف بيان من المفرد الذي فسرته.

وأما الزائدة فهي الواقعة بعد (لما) الحينية؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٣٣]، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ﴾ [هود: ٧٧] والقصة واحدة. أو قبل (لو)؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَـٰهُم مَّآءً غَدَقًا ﴿١٦﴾﴾ [الجن: ١٦]، وهي تفيد تقوية المعنى وتوكيده.

وإلى هذه الأحرف الثلاثة (لن، كي، أن) أشار **بقوله**: (وبلن انصبه... إلخ) أي: انصب المضارع بـ(لن) و(كي) وكذا بالحرف (أن) بشرط ألا تقع (أن) بعد ما يفيد العلم واليقين؛ لأنها بعد العلم مخففة لا ناصبة، فإن وقعت بعد ظن فانصب المضارع بها إن شئت، وارفعه إن شئت، (والرفع صَحِّحْ) أي: اعتبره صحيحاً. واعتقد إذا رفعت بها أنها مخففة من الثقيلة، فهذا مطرد وكثير في كلامهم.

* * *

إهمال (أنْ) المصدرية

٦٧٩ ـ وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ (أَنْ) حَمْلًا عَلَى (مَا) أُخْتِهَا حَيْثُ ٱسْتَحَقَّتْ عَمَلَا

أي: إن بعض العرب يهمل (أن) المصدرية، فلا ينصب المضارع

بعدها، بل يرفعه، حملاً على أختها (ما) المصدرية التي لا تنصب، لاشتراكهما في أنهما يقدران بمصدر. فتقول: يسرني أنْ تجتهدُ. برفع (تجتهد) على إهمال (أنْ)[١].

وقوله: (حيث استحقت عملَا) الظرف (حيث) متعلق بالفعل (أهمل) أي: أهملها في كل موضع تستحق فيه أن تنصب المضارع.

❊ ❊ ❊

٤ ـ إذنْ الناصبة للمضارع

٦٨٠ ـ وَنَصَبُوا بِـ(إِذَنِ) الْمُسْتَقْبَلَا إِنْ صُدِّرَتْ والْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

٦٨١ ـ أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ، وَٱنْصِبْ وَٱرْفَعَا إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

٤ ـ ذكر الرابع من نواصب المضارع وهي (إذن). وهي حرف جوابٍ دائماً وجزاءٍ غالباً. فإذا قال أخوك: أزورك غداً إن شاء الله، فقلتَ له: إذن أكرمَك. فقد أجبته. وجعلت الإكرام جزاء زيارته، فـ(إذن) حرف نصب وجواب وجزاء، و(أكرم) فعل مضارع منصوب بـ(إذن) وعلامة نصبه الفتحة، والكاف مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا.

وهي تنصب المضارع بنفسها بثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن يكون المضارع مستقبلاً، فإن كان حالاً أهملت. كما لو حدثك إنسان بحديث فقلت له: إذن أظنك صادقاً، برفع المضارع (أظن)؛ لأن زمنه للحال؛ لأن الظن قائم وحاصل وقت الإجابة. و(إذن) ـ هنا ـ حرف جواب، لا جزاء.

الشرط الثاني: أن تكون مصدَّرة؛ أي: في أول الكلام. فإن كانت في وسط الكلام لم تنصب المضارع، نحو: أنا إذن أكرمُك، برفع المضارع.

---

(١) انظر: «تفسير البحر المحيط» (١/ ٢٢٣) حيث ذكر أن الدليل على إهمال (أن) قراءة (لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة) المنسوبة لمجاهد. وبيتان من الشعر، الثاني منهما منتقد. قال: (وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة).

فإن كان المتقدم عليها حرف عطف، وهو الواو أو الفاء جاز في الفعل وجهان:

أ ـ الرفع فهي مهملة، على اعتبار العطف وهو الأرجح؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]، وقوله تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٦]، فقد قرأ السبعة برفع المضارع، قال ابن مالك: (إلغاؤها أجود، وهو لغة القرآن التي قرأ بها السبعة...)[١]. ولم تقع (إذن) الناصبة للمضارع المصدرة في القرآن الكريم[٢].

ب ـ النصب فهي عاملة على اعتبار أن الحرف للاستئناف.

فتكون (إذن) في صدر جملة جديدة مستقلة بإعرابها.

الشرط الثالث: أن يكون المضارع متصلاً بها لم يفصل بينهما فاصل. فإن كان فاصل أهملت. كأن يقول لك: أزورك غداً، فتقول: إذن أخي يكرمُك، برفع المضارع لوجود الفاصل، ويجوز الفصل بالقسم، نحو: إذن والله أكرمَك. بنصب المضارع.

وهذا معنى **قوله:** (ونصبوا بإذن المستقبلا... إلخ)؛ أي: إن العرب نصبت المضارع بـ(إذن) إذا كان مستقبل الزمن. وكانت (إذن) مصدرة في أول جملتها، والفعل المضارع متصلاً بها بغير فاصل بينهما، أو بفاصل هو القسم. ثم قال: انصب المضارع أو ارفعه إذا كانت (إذن) واقعة بعد حرف عطف، ولم يقيد هذا العاطف بالواو أو الفاء، كما ذكر النحاة.

* * *

أحوال (أنْ) المصدرية

٦٨٢ ـ وَبَيْنَ (لَا) وَلَامِ جَرٍّ ٱلْتُزِمْ ... إِظْهَارُ (أَنْ) نَاصِبَةً، وَإِنْ عُدِمْ

٦٨٣ ـ (لَا) فَـ(أَنَ) ٱعْمِلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرَا ... وَبَعْدَ نَفْيِ (كَانَ) حَتْمًا أُضْمِرَا

---

(١) «شرح الكافية» (٣/ ١٥٣٦).

(٢) انظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/ ١/ ٥٥).

٦٨٤ ـ كَذَاكَ بَعْدَ (أَوْ) إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا (حَتَّى) أَوِ (ٱلَّا) (أَنْ) خَفِي

اختصت (أن) المصدرية بأنها تنصب المضارع ظاهرة ومضمرة، ولها بهذا الاعتبار ثلاث حالات:

الأولى: أن تظهر وجوباً.

الثانية: أن تظهر جوازاً.

الثالثة: أن تضمر وجوباً.

١ ـ إظهارها وجوباً

فتظهر وجوباً إذا وقعت بين (لام) الجر و(لا) سواء كانت (لا) نافية أم زائدة.

فمثال النافية: أحضر مبكراً لئلا يفوتَني الصف الأول. قال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ [النساء: ١٦٥] فـ(لئلا) اللام حرف تعليل وجر، و(أنْ) حرف مصدري ونصب. و(لا) نافية، والهمزة في (لئلا) هي همزة (أنْ) وأما نونها فمدغمة في (لا) فلا تظهر لا لفظاً ولا خطّاً. و(يكونَ) فعل مضارع ناقص منصوب بـ(أن)، و(للناس) خبر مقدم، و(حجة) اسمه مؤخر.

ومثال الزائدة: قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِۙ﴾ [الحديد: ٢٩]؛ أي: ليعلم أهل الكتاب، فـ(لا) صلة للتوكيد، إذ لو كانت نافية لفسد المعنى.

٢ ـ جواز إظهارها وإضمارها

الحالة الثانية: جواز إظهارها وإضمارها، وذلك في موضعين:

الأول: إذا وقعت (أن) بعد (لام) الجر، ويقع المضارع بعدها مباشرة، سواء كانت اللام للتعليل ـ وهي أن يكون ما بعدها علة لما قبلها ـ نحو: حضرت لأستفيدَ. قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤] فـ(تبين) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد (لام) التعليل، أو كانت اللام لبيان العاقبة. وتسمى (لام الصيرورة)[1] ـ وهي

(١) التسمية بلام الصيرورة للكوفيين. وقد أنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة. =

أن يكون ما بعدها نتيجة مترتبة على ما قبلها ـ؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] فاللام هنا ليست للتعليل؛ لأنهم لم يلتقطوه لذلك، وإنما التقطوه ليكون لهم قرة عين، فكان عاقبته أن صار لهم عدواً وحزناً.

أو كانت اللام زائدة. وهي الواقعة بعد فعل متعدٍ ـ وفائدتها التوكيد ـ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، فالفعل (يريد) متعدٍّ. ومفعوله هو المصدر المنسبك من (أن) المضمرة جوازاً بعد اللام ومن المضارع بعدها. وهذه اللام زائدة بين الفعل ومفعوله، والتقدير ـ والله أعلم ـ: إنما يريد الله إذهاب الرجس عنكم.

الموضع الثاني: سيأتي ذكره في آخر الباب إن شاء الله.

٣ ـ وجوب إضمار (أن) الموضع الأول

الحالة الثالثة: وجوب إضمار (أن) وذلك في خمسة مواضع:

الأول: بعد (لام الجحود)[1]. ومعنى الجحود: النفي، وهي اللام المسبوقة بـ(كون) ماضٍ منفي بـ(ما) أو بـ(لم)، نحو: ما كان الصديق ليخون صديقه، لم يكن الغِنَى لِيُطغيَ كرام النفوس. فـ(اللام) في (ليخون) و(ليطغي) لام الجحود. وتفيد توكيد النفي؛ لأن الأصل: ما كان يفعل. ثم أدخلت اللام زيادة في تقوية النفي، وسميت (لام الجحود)؛ لملازمتها الجحد وهو النفي. وهذا اصطلاح، وإلا فالجحد هو الإنكار، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، فـ(ليعذبهم): اللام: لام الجحود. و(يعذبَ) فعل مضارع منصوب

= انظر: «مغني اللبيب» ص(٢٨٣)؛ و«دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/٢/٤٦٨).

(١) هذا رأي البصريين، وعند الكوفيين لا تقدير في الكلام، والناصب للمضارع هو اللام نفسها، والجملة الفعلية خبر (كان).

بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (لام) الجحود، والفاعل ضمير مستتر، والهاء: مفعول به، والميم: علامة الجمع، والجملة صلة الموصول الحرفي (أن)، والمصدر المؤول مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر (كان)، والتقدير ـ والله أعلم ـ: وما كان الله مريداً لتعذيبهم.

الموضع الثاني

الثاني: بعد (أو) العاطفة التي بمعنى (حتى) أو بمعنى (إلا) الاستثنائية.

فتكون (أو) بمعنى: (حتى) إذا كان المعنى قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً، نحو: لألزمنَّك أو تقضيني حقي. فالفعل (تقضيَ) منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (أو). وهي بمعنى (حتى) إذ يصح أن يقال: لألزمنك حتى تقضيني حقي. ومنه قول الشاعر:

لأستسهلنَّ الصعبَ أو أُدركَ المُنى … فما انقادتِ الآمالُ إلا لصابرِ[(١)]

فالفعل (أُدرك) منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (أو) وهي بمعنى (حتى)؛ لأن إدراك المنى يحصل شيئاً بعد شيء.

وتكون (أو) بمعنى (إلا) إذا لم يصح وقوع (حتى) موقعها، نحو: يعاقب المسيء أو يعتذرَ. فالفعل (يعتذرَ) منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (أو) وهي بمعنى (إلا) إذ يصح أن يقال: يعاقب المسيء إلا أن يعتذر، ولا يصح وقوع (حتى) موقعها لفساد المعنى؛ لأن الاعتذار لا يكون غاية للعقاب. ومنه قول الشاعر:

---

(١) المعنى: يقول: إنه يستحمل الشدائد حتى يبلغ ما يتمناه ويرجوه، فإن ما يرجى من المطالب لا يناله إلا الصابرون.

إعرابه: (لأستسهلن) اللام واقعة في جواب قسم مقدر، وأستسهل: فعل مضارع مبني على الفتح، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر، (الصعب) مفعول به، (المنى) مفعول به لـ(أدرك) منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر (فما) الفاء للتعليل، وما: نافية، (انقادت الآمال) فعل وفاعل، والتاء للتأنيث، (إلا) أداة حصر (لصابر) متعلق بالفعل قبله.

وكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[١]

فالفعل (تستقيم) منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (أو)، وهي بمعنى (إلا)؛ أي: إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها. ولا يصح أن تكون بمعنى (حتى)؛ لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر.

وإلى ما تقدم أشار **بقوله**: (وبين لا ولام جر التزم... إلخ) أي: يلزم إظهار (أن) الناصبة للمضارع إذا وقعت متوسطة بين (لا) بنوعيها ولام الجر، وهذه الحالة الأولى من أحوال (أن) وهي وجوب إظهارها، فإن عُدِمَ الحرف (لا) فأعمل (أنْ) ظاهراً أو مضمراً؛ لأن الأمرين جائزان. وهذا الموضع الأول من الحالة الثانية، وهي جواز إضمارها.

وقوله: (اعمل) بكسر الميم، فعل أمر من (أَعْمَلَ) الرباعي، نقلت حركة الهمزة فيه إلى النون قبلها للوزن، ثم حذفت.

وقوله: (مُظْهِرَاً أو مُضمِرَا) بكسر الهاء والميم حالان من الضمير المستتر في الفعل، ويجوز فتحها على أنهما حالان من (أنْ).

ثم انتقل إلى الحالة الثالثة، وهي وجوب إضمارها، فذكر الموضع الأول **بقوله**: (وبعد نفي كان حتماً أضمرا) أي: أضمر الحرف الناصب، وهو (أن) إذا وقع بعد (كان) المنفية، وقد أطلق النافي في قوله: (نفي كان) مع أنه خاص بـ(ما) و(لم)[٢].

---

(١) غمزت: جسست، قناة: رمح، كعوبها: الكعب ما بين كل عقدتين من عقد الرمح. والمعنى: أن هذا الرجل إذا أراد إصلاح قوم مفسدين فلا يرجع عنهم إلا إذا استقاموا وإلا كسرهم وأتلفهم. كالرمح المعوج إذا أراد إصلاحه فلا يرجع عنه إلا إذا استقام واعتدل وإلا كسره. ففي البيت استعارة تمثيلية.

إعرابه: (وكنت): كان فعل ماض ناقص. والتاء اسمها (إذا) ظرف مضمن معنى الشرط (غمزت) فعل وفاعل، في محل جر بإضافة (إذا) إليها، وهو فعل الشرط. (قناة قوم) مفعول به، ومضاف إليه، (كسرت) فعل وفاعل، والجملة لا محل لها، جواب (إذا)، وجملة (إذا) وشرطها وجوابها في محل نصب خبر (كان)، (كعوبها) مفعول به، ومضاف إليه، (أو تستقيما) إعرابه في الأصل. والألف للإطلاق و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بـ(أو) على مصدر متصيّد من الفعل السابق؛ أي: حصل مني كسر لكعوبها أو استقامة منها.

(٢) انظر: «شرح الأشموني» (٣/ ٢٩٤).

ثم ذكر الموضع الثاني في **قوله**: (كذاك بعد أو... إلخ) فـ(أن) مبتدأ قصد لفظه، و(خَفِي) خبر. وقوله: (كذاك) متعلق بـ(خفي) أو متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لـ(خفي)، والمعنى: أَنَّ الحرف المصدري (أنْ) خَفِيَ خفاءً، بمعنى أُضمر، ولم يظهر بعد (أو)، مثل ذاك الخفاء الذي وقع بعد (لام الجحود) يريد أنه خفاء واجب. بشرط أن تكون (أو) بمعنى (حتى) أو (إلا) بحيث يصح إحلال أحد هذين الحرفين في موضعها.

* * *

الموضع الثالث لوجوب إضمار (أن)

٦٨٥ ـ وَبَعْدَ (حَتَّى) هٰكَذَا إِضْمَارُ (أَنْ) حَتْمٌ كَـ(جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ)
٦٨٦ ـ وَتِلْوَ (حَتَّى) حَالًا اَوْ مُؤَوَّلَا بِهِ ٱرْفَعَنَّ، وَٱنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا

الموضع الثالث: لإضمار (أن) المصدرية وجوباً بعد (حتى). وهي (حتى) الجارة للمصدر المؤول من (أن) المضمرة والمضارع بعدها[1].

ومعناها: إما الدلالة على الغاية، فتكون بمعنى (إلى أن)؛ كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]. أو الدلالة على التعليل، فتكون بمعنى: (كي)؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ

---

(١) اعلم أن (حتى) في اللغة العربية أربعة أنواع:
أ ـ حرف عطف. تفيد تشريك ما بعدها مع ما قبلها في الحكم إذا وليها اسم مفرد تابع لما قبله في إعرابه، نحو: وصل الحجاج مزدلفة حتى المشاة. ومضى ذكرها في حروف العطف.
ب ـ حرف ابتداء، وتدخل على الجمل الاسمية والفعلية، وتكون مستأنفة لا محل لها؛ كقوله ﷺ: «**ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا همٍّ ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خطاياه**». متفق عليه. فـ(حتى) ابتدائية و(الشوكة) مبتدأ، وجملة (يشاكها) خبر [على أحد الأوجه]. وقد جاءت (إذا) الشرطية بعد (حتى) في اثنتين وأربعين آية من القرآن، وأعربها الجمهور ابتدائية، وتفيد الغاية؛ كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا۟ يَٰحَسْرَتَنَا﴾ [الأنعام: ٣١].
ج ـ حتى الجارة للاسم الظاهر الصريح، نحو: انتظرتك حتى غروب الشمس.
د ـ حتى الجارة للمصدر المؤول وهي المذكورة هنا، وتقدم ذكرهما في باب (حروف الجر).

﴿حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾ [البقرة: ٢١٧]. أو الدلالة على الاستثناء، فتكون بمعنى (إلا أن)، نحو: لا يستقيمُ إيمان عبد حتى يستقيمَ قلبه، ولا يستقيمُ قلبه حتى يستقيمَ لسانه. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥].

وشرط نصب المضارع بـ(أن) بعد (حتى) أن يكون الفعل مستقبلاً، نحو: لا يُمدح الولد حتى ينالَ رضا والديه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا۟ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ﴾ [البقرة: ١٩٦]. فـ(حتى) حرف غاية وجر، و(يبلغ) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (حتى). و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ(حتى)؛ أي: حتى بلوغِ الهدي مَحِلَّه، و(الهدي) فاعل، و(محله) مفعول به، والهاء مضاف إليه.

فإن كان الفعل بعدها غير مستقبل ـ بأن كان زمن الفعل هو زمن النطق ـ لم ينصب المضارع بعدها، بل يرفع، وتكون (حتى) ابتدائية، وما بعدها مستأنف، نحو: يجري الماء بين النخل حتى تشربُ. فالفعل (تشرب) مرفوع وجوباً؛ لأن معناه (وهو الشرب) حاصل الآن في وقت التكلم، فزمن الشرب والنطق واحد.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فقد قرأ نافع المدني ـ من السبعة ـ برفع (يقول) لبيان الحال التي كان عليها الرسول ومن معه، و(حتى) لا تعمل في حال. والتقدير: وزلزلوا فيما مضى حتى إن الرسول يقول: متى نصر الله؟ فيكون قولهم مقدراً وقوعه في الحال، وهو زمن التكلم لاستحضار صورته العجيبة.

وقرأ الباقون من السبعة بنصب (يقول) وعليه الاختيار؛ لأن عليه جماعة القراء، وتكون (حتى) غاية للزلزلة؛ لأنهم زلزلوا ثم جاء القول، فيكون مستقبلاً بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن نزول الآية فهو

ماضٍ[1]. ومعنى (زلزلوا): خُوِّفوا وأزعجوا إزعاجاً شديداً.

وفيما يتعلق بـ(حتى) **يقول ابن مالك**: (وبعد حتى هكذا إضمار «أن») أي: إنَّ إضمار (أنْ) بعد (حتى) واجب؛ كالإضمار السابق، ثم ذكر المثال: (جُدْ حتى تَسرَّ ذا حزن) وجُدْ: بضم الجيم أمر من: جاد يجود، والجود ضد البخل. و(تَسُرَّ) بضم السين المهملة من السرور ضد الحَزَن ـ بفتح الحاء المهملة والزاي ـ ثم **قال**: ارفع المضارع التالي (حتى) حال كونه (حالاً أو مؤولَا) بالحال؛ لأن نصبه بتقدير (أنْ) وهي للاستقبال، والحال ينافيه. وانصب المضارع المستقبل الذي لم يؤول بالحال.

* * *

الموضع الرابع لوجوب إضمار (أن)

٦٨٧ ـ وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ (أَنْ) وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

الموضع الرابع: لإضمار (أن) وجوباً: أن تقع بعد (فاء) السببية إذا كانت مسبوقة بنفي محض أو طلب محض. فهما شرطان:

الأول: أن تكون الفاء للسببية. وهي التي يكون ما قبلها سبباً في حصول ما بعدها.

الثاني: أن تكون مسبوقة بنفي محض. وهو الخالص من معنى الإثبات، لم ينتقض نفيه بـ(إلا)، ولا بنفي آخر يزيل أثره ويجعل الكلام مثبتاً، أو مسبوقة بطلب محض: وهو أن يكون الطلب بفعل صريح. وهو الأمر والدعاء والنهي[2]؛ لأن صيغها اللفظية تدل نصّاً وأصالة على الطلب بدون واسطة، ويلحق بذلك: الاستفهام، والعَرْض، والتحضيض، والتمني، وكذا الترجي ـ على الصحيح ـ فإنها تفيد الطلب، ولكنها تدل عليه دلالة غير محضة. لكون الطلب فيها يأتي تابعاً لمعنى آخر يتضمنه ـ فالتمني ـ مثلاً لا يدل على الطلب مباشرة، بل لأن

(١) انظر: «الكشف» لمكي (١/ ٢٨٩).
(٢) انظر: «حاشية الصبان» (٣/ ٣٠١).

تمني الشيء المحبوب يلزم منه طلب مجيئه.. وهكذا الباقي..

فمثال النفي: لم يُسألْ فيجيبَ، فالفعل (يجيبَ) منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوباً بعد (فاء) السببية؛ لأن السؤال سبب الإجابة، وقد تقدم عليها نفي لم ينتقض. ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾ [فاطر: ٣٦]، فـ(يموتوا) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً، وعلامة نصبه حذف النون، والواو: فاعل.

وأما الطلب فيشمل الأمر، نحو: احترم الصديق فتدومَ لك صداقته، ومنه قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝١١٧﴾ [البقرة: ١١٧] فقد قرأ ابن عامر ـ من السبعة ـ بنصب (يكون) جواباً لقوله: (كن) وهو أمر، أو شبيه بالأمر. وقرأ الباقون برفع (يكون) على الاستئناف، أو بالعطف على (يقول)[(١)].

ويشمل النهي، نحو: لا تغشَّ في البيع فتُنزعَ بركته. قال تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ۝٢٢﴾ [الإسراء: ٢٢] فـ(تقعد) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً في جواب النهي، وعلامة نصبه الفتحة.

والتحضيض، نحو: هلَّا تزورنا فتحدثَنا. ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]، فـ(أصدق) مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً، في جواب التحضيض[(٢)].

---

(١) طعن بعض العلماء في قراءة ابن عامر هذه، وزعم أنها لحن، وهذا كلام مردود ذكرنا ما يبطله في آخر باب «الإضافة»، على أن الكسائي وهو إمام أهل الكوفة وأحد القراء السبعة وافق ابن عامر على قراءة النصب في آية النحل ويس، كما ذكر ذلك مكي وغيره. فانظر: «الكشف» (١/ ٢٦٠)؛ و«النحو القرآني» ص(٣٢)؛ و«دراسات لأساليب القرآن» (١/ ٢/ ٢٧٧).

(٢) أما قوله تعالى: ﴿وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ فالمضارع مجزوم على قراءة السبعة إلا أبا عمرو فقد قرأ بالنصب (وأكونَ) عطفاً على (فأصدقَ). أما الجزم فهو عطف على =

والتمني، نحو: ليت لي مالاً فأتصدقَ منه. ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٧٣] فـ(أفوزَ) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً في جواب التمني. وقوله تعالى: ﴿لَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ فَنَتَبَرَّأَ مِنۡهُمۡ﴾ [البقرة: ١٦٧]، فـ(نتبرأ) فعل مضارع منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد الفاء في جواب التمني وهو (لو).

والعرض، نحو: ألا تزورُنا فتحدثَنا.

والاستفهام، نحو: هل تزورُنا فتحدثَنا. ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ﴾ [الأعراف: ٥٣]، فـ(يشفعوا) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً في جواب الاستفهام، وعلامة نصبه حذف النون، والواو: فاعل.

والدعاء، نحو: رب وفقني فلا أنحرفَ، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ﴾ [يونس: ٨٨].

والترجي ـ وسيذكره ابن مالك ـ نحو: لعلك تتقي الله فتفوزَ برضاه. ومنه قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] بنصب (أطلع) على قراءة حفص عن عاصم، وهو منصوب؛ لأنه وقع بعد (فاء) السببية في جواب الترجي، وقرأ الباقون بالرفع عطفاً على (أبلغُ).

وقولنا: (بعد فاء السببية) احتراز من العاطفة على صريح الفعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤۡذَنُ لَهُمۡ فَيَعۡتَذِرُونَ ۝٣٦﴾ [المرسلات: ٣٦]، فالفعل (يعتذرون) معطوف على (لا يؤذن) فهو مرفوع مثله، ليدل على نفي الإذن والاعتذار عقبه مطلقاً؛ أي: لا يؤذن لهم فلا يعتذرون، واحتراز من الاستئنافية، نحو: ألم تسأل عليّاً فيخبرُك، برفع (يخبرك) على الاستئناف.

= محل (فأصدق)؛ لأن محله الجزم قبل دخول الفاء، لكونه جواب التمني، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ في جزم المضارع إذا كان جواباً للطلب وسقطت الفاء. «الكشف» (٢/ ٣٢٢).

وقولنا: (بنفي محض) احتراز من النفي غير المحض، وهو ما انتقض بـ(إلا)، نحو: ما تأتينا إلا فتحدثُنا، أو كان النفي بعد تقرير، نحو: ألم تأتني فأحسنُ إليك[1]، أو كان النفي بعده نفي، نحو: ما تزال تأتينا فتحدثنا؛ لأن نفي النفي إثبات. فيجب رفع المضارع بعد الفاء في هذه المُثُل.

وقولنا: (بطلب محض) احتراز من الطلب غير المحض، وهو ما كان باسم فعل أو بلفظ الخبر. فالأول، نحو: صه فأحدثُك. برفع المضارع بعد (الفاء). والثاني، نحو: حسبُك الحديث فينامُ الناس. برفع المضارع بعد (الفاء). وسيذكر ابن مالك هذا فيما بعد..

وهذا معنى **قوله**: **(وبعد فا جواب نفي... إلخ)** فـ(أنْ) قُصد لفظه: مبتدأ **(وسترها حَتْمٌ)** الجملة حال، وقوله: **(نَصَبْ)** خبر المبتدأ (أن)، والتقدير: أنْ نَصَبَ المضارع في حال كون سترها ـ أي: إضمارها ـ حتماً؛ أي: واجباً، بعد (فاء) السببية التي في صدر كلام يقع جواباً لنفي محض أو طلب محض. ولم يتعرض للتفصيل. وقد استعمل ابن مالك لفظ (أن) بمعنى الحرف، فأعاد الضمير عليه مذكراً في قوله: (نَصَبْ) واستعملها بمعنى الكلمة، فأعاد الضمير عليها مؤنثاً في قوله: (وسترها)، وهذا جائز، وفي بعض النسخ (وستره) وهو أنسب.

---

(١) الصحيح أن المضارع بعد النفي الواقع بعد الاستفهام التقريري يجوز فيه الرفع والنصب. فالنصب على اعتبار النفي محضاً، والرفع على اعتباره غير محض بل هو منقوض بسبب همزة التقرير؛ لأنه يتضمن ثبوت الفعل. وقد جاء كلا الوجهين في القرآن، قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ . . .﴾ [الحج: ٤٦] بنصب المضارع (تكون) مراعاة لصورة النفي. فالمضارع جواب النفي. أو لأنه جواب الاستفهام. وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] برفع (تصبح) لما تقدم. ويرى ابن هشام أنه إذا كان ما بعد الفاء مسبباً عما قبلها نصب المضارع كالآية الأولى. وإلا رفع كالثانية؛ لأن رؤية إنزال الماء ليست سبب اخضرار الأرض، بل سببه نفس إنزال الماء، بخلافه في آية ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾ [الروم: ٩]؛ لأن السير في الأرض سبب كمال العقل. انظر: «المغني» ص(٦٩٥)؛ و«حاشية الصبان» (٣/ ٣٠١).

الموضع الخامس لوجوب إضمار (أن)

٦٨٨ ـ وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ (مَعْ) كَ(لَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ)

الموضع الخامس: من مواضع إضمار (أن) وجوباً: أن تقع بعد (واو) المعية إذا كانت مسبوقة بنفي محض أو طلب محض. فهما شرطان:

الأول: أن تكون الواو للمعية. وهي التي تفيد مصاحبة ما قبلها لما بعدها، بمعنى أنهما يحصلان معاً في زمن واحد يجمعهما.

الثاني: أن تكون مسبوقة بنفي محض أو طلب محض.

فمثال النفي: لا آمرك بالمعروف وأعرضَ عنه. فالفعل (أعرض) منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (واو) المعية؛ لأن المنفي هو مصاحبة الإعراض عن المعروف مع الأمر به. وقد تقدم على (الواو) نفي محض لم ينتقض، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، فـ(يعلم) ـ الثاني ـ فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (واو) المعية، وقد سُبقت بالنفي: (ولما يعلم)، والفعل بعد النفي مجزوم بـ(لما) وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين.

وأما الطلب فمنه الأمر، نحو: زرني وأكرمَك. ومنه قول الشاعر:

فَقُلْتُ ادْعِي وأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ[1]

فنصب الشاعر المضارع (أدعوَ) بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الأمر.

---

(١) ادعي: أمر للمخاطبة من الدعاء وهو النداء، والمراد: رفع الصوت. (أندى) أفعل تفضيل من الندى، وهو بُعْدُ ذهاب الصوت.

إعرابه: (فقلت) فعل وفاعل، (ادعي) فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المخاطبة فاعل، (وأدعو) إعرابه في الأصل، (إن أندى) اسم (إن) منصوب بفتحة مقدرة للتعذر، (لصوت) متعلق بـ(أندى)، (أن ينادي) فعل مضارع منصوب بـ(أن)، (داعيان) فاعل مرفوع بالألف، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر (إن)، والتقدير: إن أندى لصوت نداءُ داعيين.

والنهي، نحو: لا تأمر بالصدق وتكذبَ، ومنه قول الشاعر:

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَهُ ... عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عظيمُ[(١)]

فنصب المضارع (تأتيَ) بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب النهي.

والاستفهام، نحو: هل حفظت الأحاديث وتفهمها؟ ومنه قول الشاعر:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ ويَكُونَ بَيْنِي ... وبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإِخَاءُ؟[(٢)]

فنصب المضارع (يكونَ) بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الاستفهام.

والتمني، نحو: ليت لي مالاً وأتصدقَ منه. ومنه قوله تعالى عن الكفار: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧]، فقد قرأ حفص وحمزة (ولا نكذبَ) بالنصب جواباً للتمني بعد واو

---

(١) معناه: لا تطلب من غيرك الكف عن خلق قبيح، وتفعل مثله؛ فإن هذا عار عظيم عليك.

إعرابه: (لا تنه) لا: ناهية (تنه) فعل مضارع مجزوم بـ(لا) وعلامة جزمه حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. (عن خلق) متعلق بالفعل قبله (وتأتي) إعرابه في الأصل، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد مما قبله، والتقدير: لا يكن منك نهيٌ وإتيان، (مثله) مفعول به. والهاء مضاف إليه، (عار) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: ذلك عار، (عليك) متعلق بـ(عار) أو بمحذوف صفة له، (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان، وفيه معنى الشرط، وهو منصوب بجوابه. (فعلت) فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها، وجواب (إذا) محذوف دل عليه السياق، (عظيم) صفة ثانية لـ(عار).

(٢) إعرابه: (ألم) الهمزة للاستفهام، و(لم) حرف نفي وجزم وقلب، (أك) مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه السكون المقدر على النون المحذوفة للتخفيف. واسمه ضمير مستتر، (جاركم) خبر (أكن)، والكاف مضاف إليه، والميم للجمع. (ويكون) إعرابه في الأصل. (بيني) مفعول فيه ظرف مكان، والياء مضاف إليه، وهو خبر يكون مقدم، (وبينكم) معطوف على (بيني)، (المودة) اسم يكون، (والإخاء) معطوف عليه.

المعية، وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص (ونكونَ) بالنصب ـ أيضاً ـ عطفاً عليه، ورفعهما الباقون عطفاً على (نُرَدُّ)[١].

وأما العرض والتحضيض والترجي من أنواع الطلب المتقدمة، فمن النحويين من يقيسها على ما ذكر وينصب المضارع بعدها، ومنهم من يرى أن وقوعها قبل الواو لا يوجب نصب المضارع، ولا تكون الواو للمعية، بحجة عدم ورود السماع[٢].

وقولنا: بعد (واو المعية) احتراز من العاطفة والاستئنافية، فإنه لا ينصب المضارع بعدهما بعد النفي أو الطلب؛ لأن العاطفة تقتضي التشريك بين الفعل والفعل، والاستئنافية تقتضي أن يكون ما بعدها خبراً لمبتدأ محذوف. ولهذا جاز في الفعل بعد الواو في نحو: لا تأكل وتتكلم. ثلاثة أوجه:

١ ـ الجزم على التشريك بين الفعلين، ويكون النهي مسلطاً على الأمرين معاً، وهما: الأكل والكلام، والمراد النهي عن كل منهما على حدته.

٢ ـ الرفع على إضمار مبتدأ، وتكون الواو استئنافية، ويكون النهي عن الأول فقط؛ أي: لا تأكل، ولك الكلام، أو تكون للحال، فيكون النهي منصباً على ما قبل الواو بشرط تقييده بما بعدها. أي: لا تأكل في الحالة التي تتكلم فيها، أما في غير هذه الحالة فالأمر مسكوت عنه.

٣ ـ النصب على معنى النهي عن الجمع بينهما. فتكون الواو للمعية؛ أي: لا يكن منك أن تأكل وأن تتكلم، بمعنى: لا تجمع في وقت واحد بين هذين الأمرين، ولم يتضح لي كبير فرق بين هذا وبين الرفع على أن الواو للحال.

---

(١) انظر: «الكشف» (١/ ٤٢٧).

(٢) انظر: «حاشية الصبان» (٣/ ٣٠٧)؛ و«النحو الوافي» (٤/ ٣٧٩).

وقد أشار **ابن مالك** للموضع الخامس **بقوله**: (والواو كالفا... إلخ) أي: إن الواو كفاء السببية في وقوعها بعد النفي والطلب المحضين ونَصْبِ المضارع بعدها بأن المضمرة وجوباً، بشرط أن تفيد (مفهوم مع) أي: تكون دالة على المعية. ثم ساق المثال: (لا تكن جلداً وتظهرَ الجزع) أي: لا تكن جلداً في وقت إظهار الجزع، والجَلْدُ من الرجال: الصليب القوي على الشيء، والجزَع: ضد الصبر، هذا وقد قال بعضهم: إن في المثال عيباً معنوياً، إذ كيف يكون جلداً مع إظهاره الجزع[1] ولذا قيل: إن صوابه: لا تكن جلداً وتضمر الجزع[2].

* * *

جزم المضارع في جواب الطلب

٦٨٩ ـ وَبَعْدَ غَيرِ النَّفْيِ جَزْمًا ٱعْتَمِدْ ... إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

٦٩٠ ـ وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ... (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

تقدم أن المضارع إذا وقع بعد (الفاء) التي تقدمها نفي أو طلب فإنه ينصب بـ(أن) مضمرة وجوباً. وذكر هنا أن (الفاء) إذا حذفت بعد غير النفي[3] ـ وهو الطلب ـ وقُصِدَ الجزاء، جزم المضارع الذي بعدها، فشرط الجزم ثلاثة أمور:

١ ـ أن يتقدم لفظ دال على الطلب، كالأمر والنهي.

٢ ـ أن يُقصد الجزاء. بمعنى: أن هذا المضارع متسبب وناتج عن ذلك الطلب.

٣ ـ إن كان الطلب بغير النهي ـ كالأمر ـ فشرطه: صحة المعنى بوضع (إنْ) الشرطية، وفعل مفهوم من السياق موضع الطلب، وإن كان

---

(١) انظر: «النحو الوافي» (٤/ ٣٨٢).

(٢) انظر: «حاشية الملوي على شرح المكودي» ص(١٧٥).

(٣) ويستثنى مع النفي التمني إذا كان بـ(لو)، فإنه لم يستثنه أحد من النحويين، وذلك لأنه لم يسمع الجزم في الفعل الواقع جواباً لـ(لو) التي أُشربت معنى التمني إذا حذفت الفاء. انظر: «تفسير البحر المحيط» (١/ ٦٤٨).

الطلب بالنهي فشرطه: أن يستقيم المعنى بحذف (لا) الناهية، ووضع (إنْ) الشرطية وبعدها (لا) النافية محل (لا) الناهية.

مثال ذلك: عامل الناس بالحسنى يألفوك. فالفعل (يألفوك) مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، وقد تقدم عليه طلب وهو الأمر (عاملْ)، ويصح إحلال (إنْ) والفعل محل الطلب، فيقال: إن تعامل الناس بالحسنى يألفوك. والجازم له هو وقوعه في جواب الطلب[(١)]. ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، فـ(أتل) فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة وهو الواو؛ لوقوعه في جواب الطلب (تعالوا) وقد قصد الجزاء، إذ المعنى: تعالوا، فإن تأتوا أتلُ عليكم. فالتلاوة مسببة وناتجة عن مجيئهم.

ومثال النهي: لا تعجل في أمورك تسلمْ. فالفعل (تسلم) مجزوم؛ لوقوعه في جواب الطلب، وهو النهي، ويصح أن تضع (إن) قبل (لا) فتقول: إن لا تعجل في أمورك تسلم.

فإن لم يتقدم طلب بل تقدم نفي أو خبر مثبت لم يصح جزم المضارع، بل يجب رفعه، نحو: ما تأتينا تحدثُنا، ونحو: أنت تأتينا تحدثُنا. برفع (تحدثنا) في المثالين.

وكذا إن لم يقصد الجزاء، نحو: ائتني برجل يحبُّ الله ورسوله. فلا يجوز جزم المضارع (يحب) لعدم قصد الجزاء؛ لأن المحبة ليست ناتجة عن الإتيان به. وإنما المراد أن هذه صفته.

وكذا إن لم يستقم المعنى بوضع (إنْ) وفعل مفهوم من السياق موضع الطلب، نحو: أين منزلك أقفُ في الشارع؟ برفع (أقفُ) ولا

(١) هذا أيسر الآراء في العامل الذي جزم المضارع الذي تجرد من الفاء، وللنحاة كلام طويل في ذلك. انظر: «شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٣/ ٣٠٩).

يجوز جزمه؛ إذ لا يصح أن يقال: إن تعرّفني منزلك أقف في الشارع، لعدم استقامة المعنى.

وكذا يجب الرفع إذا لم يستقم المعنى عند إحلال (إنْ) الشرطية و(لا) النافية معاً محل (لا) الناهية، نحو: لا تدنُ من الأسد يأكلُك، برفع (يأكلُك)، ولا يجوز جزمه إذ لا يصح: إن لا تدنُ من الأسد يأكلك.

وهذا معنى **قوله**: (وبعد غير النفي جزماً اعتمد... إلخ) أي: اعتمد جزم المضارع بعد غير النفي ـ والمراد الطلب ـ (إن تسقط الفاء) أي: لم توجد، مع قصد الجزاء، ثم ذكر أن شرط الجزم بعد النهي صحة وضع (إنْ) الشرطية قبل (لا) الناهية، بشرط ألا يقع اختلاف في المعنى قبل مجيء (إن) سابقةً (لا) وبعد مجيئها.

* * *

حكم جواب الأمر إذا كان الأمر بغير صيغته

٦٩١ ـ وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ (ٱفْعَلْ) فَلَا تَنْصِبْ جَوَابَهُ، وَجَزْمَهُ ٱقْبَلَا

تقدم أن الأمر إذا كان مدلولاً عليه باسم فعل أو بلفظ الخبر لم يجز نصب المضارع بعد الفاء عند الأكثرين، وقد صرح بذلك هنا، نحو: صه فأحدثُك. وحسبك الحديث فينامُ الحاضرون. برفع الفعلين (أحدثك، وينام)[(١)].

فإن سقطت الفاء جُزم المضارع، لوقوعه في جواب الطلب فتقول: صه أحدثْك، وحسبك الحديث ينم الحاضرون. ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١١ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ﴾ [الصف: ١٠ ـ ١٢]، بجزم المضارعين (يغفر ويدخل) في جواب

---

(١) يرى الكسائي اعتبار (الفاء) هنا للسببية ونصب المضارع بعدها، ووافقه ابن جني وابن عصفور إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل، نحو: (نزالِ فنحدثَك) قال ابن هشام في «شرح الشذور» ص(٣٠٥): «وما أحرى هذا القول بأن يكون صواباً».

الجملة الخبرية (تؤمنون وتجاهدون)؛ لأنها وما عطف عليها بمعنى الأمر، والتقدير ـ والله أعلم ـ آمنوا وجاهدوا يغفر لكم.. وليس الجزم راجعاً لوقوعهما جواباً للاستفهام (هل أدلكم..)؛ لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن الدلالة، بل عن الإيمان والجهاد.

وهذا معنى **قوله**: (والأمر إن كان بغير افعل... إلخ) أي: إن الأمر ـ وهو من أنواع الطلب ـ إن كانت صيغته ليست الصيغة الصريحة فيه ـ وهي صيغة «افعل» بل كان بلفظ الخبر ـ مثلاً ـ فإنه لا يجوز نصب المضارع بعد الفاء. وأما جزم هذا المضارع بعد سقوط الفاء فهو جائز.

وقوله: (اقبلا) أصلها: اقبلنْ. فهو فعل أمر مبني على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف.

* * *

نصب المضارع في جواب الترجي

٦٩٢ ـ وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ   كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

أي: إن الفعل المضارع يُنصب بـ(أن) بعد الفاء الواقعة جواباً للترجي، كما ينصب بعد الفاء الواقعة جواباً للتمني. وقد تقدم ذكر ذلك.

وإنما فَصَل هذا الموضع عن المواضع السابقة ـ من أنواع الطلب ـ لما فيه من الخلاف؛ فإن البصريين خالفوا في ذلك، وقالوا: إن الرجاء ليس له جواب منصوب. وتأولوا ذلك[1]. والصواب قول الكوفيين بجوازه؛ لأنه مؤيد بالسماع، كما تقدم.

ومن ذلك ـ أيضاً ـ قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ۝٤﴾ [عبس: ٣، ٤] فقد قرأ عاصم بنصب (تنفع) في جواب الترجي، وقرأ الباقون بالرفع، عطفاً على ما قبله، والتقدير: فلعلَّه تنفعه الذكرى[2].

* * *

(١) انظر: «حاشية الصبان» (٣/ ٣١٢).
(٢) انظر: «الكشف» (٢/ ٣٦٢).

من مواضع إضمار (أن) جوازاً

٦٩٣ ـ وَإِنْ عَلَى ٱسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ (أَنْ) ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ

ذكر الموضع الثاني من مواضع إضمار (أن) جوازاً. وهو أن تقع (أن) بعد عاطف مسبوق باسم خالص من معنى الفعل. والمراد به: الاسم الجامد المحض الذي ليس في تأويل الفعل. والعاطف واحد من أربعة وهي:

١ ـ الواو، نحو: عملٌ وأحصِّلَ رزقي خير من راحة وأمدَّ يدي للسؤال، ومنه قول المرأة:

ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ(١)

فـ(تقرَّ) مضارع منصوب و(أن) مضمرة جوازاً بعد واو عاطفة على اسم خالص من معنى الفعل، وهو (لُبْسُ).

٢ ـ الفاء، نحو: تعبُك فتنالَ المجد خير من راحتك وإهمالك.

ومنه قول الشاعر:

لولا تَوقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرْضِيَهُ ما كنتُ أُوثِرُ إِتْرَاباً على تَرَبِ(٢)

---

(١) الشفوف: جمع شِفّ (بفتح الشين وكسرها) وهو الثوب الذي يشف عما تحته لكونه رقيقاً. والمعنى: أن هذه المرأة ـ وهي ميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية ـ تتمنى حالتها الأولى، وهي أن لبس عباءة من صوف غليظ أحب إليها من الثياب الرقيقة الناعمة. وقد كان معاوية قد نقلها من البادية إلى الحاضرة.

إعرابه: (ولبس) مبتدأ (وتقر) الواو عاطفة و(تقرَّ) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً (عيني) فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء مضاف إليه (أحبُّ) خبر المبتدأ (من لبس) متعلق بـ(أحب) و(الشفوف) مضاف إليه.

(٢) معتر: هو الفقير المتعرض للسؤال، أوثر: أفضل، إتراباً: مصدر أترب الرجل: إذا استغنى وصارت أمواله كالتراب، ترب: بفتح التاء والراء، هو الفقر.

إعرابه: لولا: حرف امتناع لوجود (توقع) مبتدأ (معتر) مضاف إليه. والخبر محذوف وجوباً، (فأرضيه) إعرابه في الأصل، (ما كنت) ما: نافية، وكان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه. (أوثر) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر وجوباً، (إتراباً) مفعول به، (على ترب) جار ومجرور متعلق بـ(أوثر) وجملة (أوثر) خبر كان، وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب (لولا).

فـ(أرضيه) مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد (الفاء)؛ لأنه معطوف على اسم خالص ليس في تأويل الفعل، وهو قوله: (توقّع).

٣ ـ ثم، نحو: إن جمعي المال ثم أمسكَه دليل الحرمان، ومنه قول الشاعر:

إنِّي وقَتْلِي سُلَيْكاً ثم أَعْقِلَهُ كالثَّورِ يُضْرَبُ لما عَافتِ البقرُ[(١)]

فـ(أعقله) مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد (ثم)؛ لأنه معطوف على اسم صريح، وهو قوله: (قتلي).

٤ ـ أو، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] بنصب (يرسل) بإضمار (أنْ)، و(أنْ) والفعل معطوفان على (وحياً)؛ لأن معناه: إلا أن يوحي؛ أي: وحياً أو إرسالاً. قرأ بذلك السبعة عدا نافعاً المدني، فقد قرأ برفع (يرسل)، إما على الاستئناف والقطع عما قبله، أو أنه على إضمار مبتدأ؛ أي: أو هو يرسل، أو أنه معطوف على (وحياً) على أنه حال؛ لأنه في تقدير الحال، فكأنه قال: إلا موحياً أو مرسلاً[(٢)].

وقولنا: (مسبوق باسم خالص) احتراز من الاسم غير الخالص، وهو ما فيه معنى الفعل، كاسم الفاعل، نحو: المتكلم فيستفيدُ الطالب هو المحاضر، فـ(المتكلم) اسم فاعل فيه معنى الفعل، وهو واقع موقعه؛

---

(١) ثم أعقله: أدفع ديته، عافت: كرهت. ومعناه: إني أضرّ نفسي وأنفع غيري؛ لأني قتلت سليكاً ثم دفعت ديته، كذَكَر البقر يضرب لِيَرِدَ الماء؛ ليشرب الإناث بالتبعية له، فوجه الشبه أن كلاً حصل له ضرر لأجل نفع غيره.

إعرابه: (إني) إن واسمها. (وقتلي) معطوف على اسم (إن) والياء مضاف إليه. (سليكاً) مفعول به للمصدر قبله (ثم أعقله) إعرابه في الأصل، و(أنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على (قتلي) أي: إني وقتلي وعقلي، (كالثور) خبر إن (يضرب) فعل مضارع مبني للمجهول. ونائب الفاعل ضمير مستتر، والجملة حال من الثور. (لما) ظرف بمعنى (حين) في محل نصب (عافت البقر) فعل وفاعل، والتاء للتأنيث، والجملة في محل جر بإضافة (لما) إليها.

(٢) انظر: «الكشف» (٢/ ٢٥٣).

لأنه صلة لـ(أل)، والأصل في الصلة أن تكون جملة، فهو بمنزلة (يتكلم) والتقدير: الذي يتكلم. فلما جاءت (أل) عدل إلى اسم الفاعل؛ لأن الفعل لا يصلح صلة لها. فيجب رفع الفعل (يستفيد)؛ لأنه معطوف على اسم غير خالص من معنى الفعل.

وهذا معنى **قوله**: (وإن على اسم خالص فِعْلٌ عطف... إلخ) أي: وإن عطف الفعل المضارع على اسم خالص فإنه ينصب بـ(أنْ)، ويجوز حينئذ إظهارها وإضمارها، وقد أطلق ابن مالك العطف، مع أنه خاص بالأحرف الأربعة، كما تقدم[1]، وكان الأولى أن يذكر هذا البيت عند ذكر (لام) التعليل، فإن هذه المسألة مثلها في جواز الإظهار والإضمار، لتكون مواضع الإضمار الجائزة متوالية.

* * *

النصب بـ(أنْ) محذوفة في غير المواضع السابقة

٦٩٤ ـ وَشَذَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصْبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ، فَٱقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

لما ذكر المواضع التي ينصب فيها المضارع بـ(أن) المضمرة وجوباً أو جوازاً، ذكر أنه سمع عن العرب نصبه بـ(أنْ) محذوفة في غير هذه المواضع، كقولهم: خذ اللصَّ قبل يأخذَك؛ أي: قبل أن يأخذك. وقول الشاعر:

ألا أيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوغَى وأن أَشْهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أنت مُخْلِدِي؟[2]

---

(١) انظر: «شرح الأشموني» (٣/ ٣١٤).

(٢) (الزاجري): أي: الذي يزجرني ويمنعني (الوغى): القتال (مخلدي) أي: تضمن لي البقاء.

إعرابه: (ألا) أداة تنبيه تفيد التوكيد (أيهذا) أي: منادى بحرف نداء محذوف. وها: للتنبيه، وذا: اسم إشارة نعت لـ(أي) مبني على السكون في محل رفع (الزاجري) بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة. والزاجر: مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله. (أحضر) فعل مضارع منصوب بـ(أن) محذوفة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. و(أن) المحذوفة وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف؛ أي: يزجرني عن حضور الوغى، (الوغى) مفعول به لـ(أحضر) منصوب بفتحة مقدرة للتعذر، و(أن) =

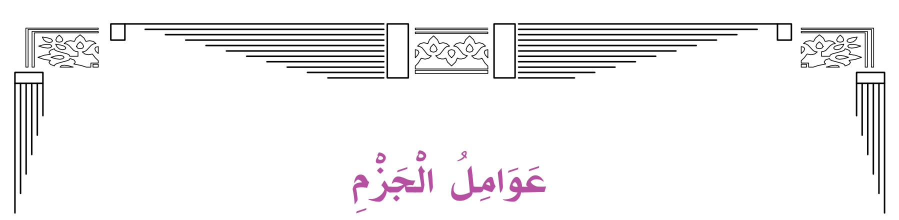
فنصب المضارع (أحضرَ) بـ(أن) محذوفة في غير موضع من المواضع السابقة، وإنما سهل ذلك وجود (أن) ناصبة في آخر البيت، وذلك في قوله: (وأن أشهد اللذات).

وما ورد من ذلك محكوم عليه بالشذوذ، فلا يقاس عليه، حرصاً على سلامة اللغة، وبعداً عن اللبس والاضطراب في فهمها.

وقوله: **(فاقبل منه ما عدل روى)** أي: إن ما رواه العدل منصوباً من ذلك يقبل كما رواه.



= مصدرية (أشهد) فعل مضارع منصوب. وفاعله ضمير مستتر و(أن) وما بعدها في تأويل مصدر معطوف على المصدر السابق. والتقدير: عن حضور الوغى وشهود اللذات، (اللذات) مفعول به، بـ(أشهد) منصوب بالكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم. (هل) حرف استفهام، (أنت) مبتدأ، (مخلدي) خبر المبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.

عَوامِلُ الْجَزْمِ

٣ ـ جزم المضارع وأدواته

٦٩٥ ـ بِـ(لَا) وَلَامٍ طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا ... فِي الْفِعْلِ هٰكَذَا بِـ(لَمْ) وَ(لَمَّا)

٦٩٦ ـ وَٱجْزِمْ بِـ(إِنْ، وَمَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا ... أَيٍّ، مَتَى، أَيَّانَ، أَيْنَ، إِذْمَا

٦٩٧ ـ وَحَيْثُمَا، أَنَّى)، وَحَرْفٌ: (إِذْ مَا) ... كَـ(إِنْ)، وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا

تقدم أن إعراب المضارع رفع ونصب وجزم، وقد مضى الكلام على الرفع والنصب، وهذا الكلام في الجزم. وأفرده لطوله. وكان الأولى أن يعبر بـ(فصل)؛ لأنه من جملة الباب السابق.

والجازم نوعان:

١ ـ جازم لفعل واحد. ٢ ـ جازم لفعلين.

١ ـ ما يجزم مضارعاً واحداً

فالجازم لفعل واحد خمسة:

١ ـ الطلب. وهذا تقدم.

٢ ـ لا الطلبية. فإن كان من أعلى إلى أدنى فهو نهي؛ كقوله تعالى: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، وإن كان من أدنى إلى أعلى فهو دعاء، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وإن كان من المساوي لمساويه فهو التماس؛ كقولك لزميلك: لا تتأخر في الحضور.

٣ ـ لام الطلب[1]. فإن كان من أعلى إلى أدنى فهو أمر؛ كقوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]، وإن كان من أدنى إلى

(١) حركتها الكسر. وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها؛ كقوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾ [البقرة: ١٨٦] وقد تسكن بعد (ثم)؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾ [الحج: ١٥].

أعلى فهو دعاء، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وإن كان من المساوي لمساويه فهو التماس؛ كقولك لزميلك: لِتأخذْ هذا الكتاب.

٤ ـ لم، وهي حرف نفي مختص بجزم المضارع، يقلب زمنه من الحال والاستقبال إلى الزمن الماضي[1]؛ كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣]. وقد تدخل عليها همزة الاستفهام التقريري[2] فلا تغير عملها، وهو كثير في القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ [الشرح: ١].

٥ ـ لما الجازمة، وهي تختص بالمضارع فتجزمه، وتشترك مع (لم) بالحرفية والنفي والجزم والقلب للمضي، وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما[3]؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]. فـ(لم) وكذا (لما) حرف نفي وجزم وقلب، والفعل (تؤمنوا) الواقع بعد (لم) مجزوم بها وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، والفعل (يدخل) مجزوم بـ(لما) وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين.

وتنفرد (لما) بأمور:

١ ـ جواز حذف مجزومها والوقف عليها في سعة الكلام، نحو: قاربت مكة ولما؛ أي: ولما أدخلْها.

٢ ـ وجوب امتداد الزمن المنفي بها إلى زمن النطق، فيشمل

---

(١) إلا إذا دخلت على (لم) أداة شرط فإن المضارع يتجرد للزمان المستقبل، ويبطل تأثير (لم) في قلب زمانه إلى الماضي؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٩]. والجازم للمضارع (تفعلوا) إما (لم) لأنها مختصة بالمضارع، أو (إن) لسبقها ولقوتها؛ لأنها تؤثر في زمن الفعل ولفظه، وقد ذكرت ذلك في باب «الأمثلة الخمسة».

(٢) الاستفهام التقريري هو حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه.

(٣) وقد ذكر أبو حيان في تفسيره «البحر المحيط» (١١٦/٨): أن (لما) أبلغ في النفي من (لم)؛ لأنها تدل على نفي الشيء متصلاً بزمن الإخبار، بخلاف (لم) كما سيأتي.

الزمان الماضي والحالي معاً، نحو: أعجبني تفسير ابن كثير وحسن طباعته ولما أشتره؛ أي: ولما أشتره لا في الزمن الماضي ـ قبل الكلام ـ ولا في الحال ـ وقت الكلام ـ.

٣ ـ جواز توقع ثبوت مجزومها وحصوله بزوال النفي، نحو: لما تشرق الشمس؛ أي: لم تشرق قبل الكلام ولا في أثنائه. ومن المنتظر أن تشرق، ومنه قوله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].

ومما تنفرد به (لم):

١ ـ صحة دخول بعض أدوات الشرط عليها؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]، بخلاف (لما) فلا تقع بعد أدوات الشرط ولا تسبقها.

٢ ـ جواز أن يكون معنى المضارع المنفي بها قد انتهى وانقطع قبل زمن التكلم؛ كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [الإنسان: ١]؛ أي: ثم كان، وقد يكون مستمراً متصلاً بالحال غير منقطع؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤][1]. ولهذا يصح أن تقول: لم يحضر الضيف وقد حضر. ولا يصح: لما يحضر الضيف وقد حضر، ويجوز: وقد يحضر، أو: وسوف يحضر؛ لما تقدم.

٢ ـ ما يجزم فعلين

أما النوع الثاني من الجوازم وهو ما يجزم فعلين. فقد ذكر منه ابن مالك إحدى عشرة أداة. منها ما هو اسم له محل من الإعراب، ومنها ما هو حرف لا محل له من الإعراب. وسأبين ذلك لأهميته في الإعراب، فأقول ـ مستعيناً بالله ـ:

---

(١) انظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/٢/٦١٣).

١ ـ إِنْ

١ ـ إن: وهي حرف شرط جازم لا محل له من الإعراب. وتفيد تعليق وقوع الجواب على وقوع الشرط من غير دلالة على زمان أو مكان، أو عاقل أو غير عاقل، نحو: إن تصحب الأشرار تندمْ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣].

٢ ـ مَنْ

٢ ـ مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون. وهي للعاقل. وتكون في محل رفع مبتدأ إن كان فعل الشرط لازماً، نحو: من يكثرْ كلامه يكثرْ ملامه، ومنه قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا﴾ [النمل: ٨٩]، فـ(من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (جاء) فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، وجملة (فله خير منها) في محل جزم جواب الشرط. وجملة الشرط خبر المبتدأ على الأرجح[(١)].

وكذا تعرب مبتدأ إذا كان الفعل ناسخاً، نحو: من يكن عجولاً يكثر زلله، ومنه قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٠]. فـ(من) مبتدأ، و(كان) فعل ماض فعل الشرط، واسمها ضمير مستتر يعود على (من)، وجملة (يريد) خبرها، وجواب الشرط (نزد له)، وجملة (كان يريد) في محل رفع خبر المبتدأ.

أو كان الفعل متعدياً واقعاً على أجنبي[(٢)] منها، نحو: من احترم الناس احترموه. ومنه قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]،

---

(١) قد يقال: إنه لا يتم المعنى بجملة الشرط فقط، فكيف تكون خبراً؟ والجواب: أن الخبر في الأصل يتمم الفائدة بنفسه مع المبتدأ وهو الغالب. وقد يتممها بمساعدة لفظ آخر يتصل به نوع اتصال. كالنعت ـ مثلاً ـ في قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ [الشعراء: ١٦٦]، وكذا جملة الشرط فإنها لا تتمم المعنى إلا بالجملة الجوابية المترتبة عليها. وقد نصَّ على هذا الصبان في «حاشيته» (١/ ٤٥). وانظر: «النحو الوافي» (١/ ٤٤٣) (٤/ ٤٤٥).

(٢) أي: إن المفعول ليس له علاقة ولا ارتباط بها، بخلاف ما إذا وقع على معناها، كما سيأتي.

فـ(من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ (يعمل) فعل الشرط مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على (من)، والجملة خبر المبتدأ (من)، (سوءاً) مفعول به منصوب، (يُجْزَ) جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة، وهو الألف.

وتكون في محل نصب مفعولاً به إذا كان فعل الشرط متعدياً واقعاً على معناها، نحو: من تساعد أساعده. فـ(من) اسم شرط مفعول مقدم للفعل (تساعد)؛ لأنه لم يأخذ مفعوله.

وتكون في محل جر إن سبقت بحرف جر أو بمضاف، نحو: عمن تتعلم أتعلم، كتابَ مَنْ تقرأ أقرأ.

٣ ـ ما

٣ ـ ما: اسم شرط جازم لغير العاقل. وإعرابها كإعراب (من) نحو: ما تنفق من خير تجد ثوابه، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ[(١)] أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]، فـ(ما) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم لـ(ننسخ)، و(ننسخ) فعل الشرط، (نأت) جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة، وهو (الياء).

٤ ـ مهما

٤ ـ مهما: اسم شرط جازم ـ على الأرجح ـ وهي لغير العاقل. وإعرابها مثل إعراب (ما)، نحو: مهما تنفق في الخير يخلفْه الله. فـ(مهما) اسم شرط جازم في محل نصب مفعول مقدم. ومنه قوله تعالى عن قوم موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾﴾ [الأعراف: ١٣٢][(٢)]، فـ(مهما) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ (وتأتنا) فعل الشرط، وهو مع فاعله خبر (مهما)، وجملة (فما نحن لك بمؤمنين) جواب الشرط في محل جزم.

---

(١) قوله: (من آية) في محل نصب على التمييز، انظر: «التبيان» للعكبري (١/ ١٠٢).

(٢) انظر: «دراسات لأسلوب القرآن» (١/ ٣/ ١٩٦).

٥ ـ أيّ

٥ ـ أيّ: بالتشديد، اسم شرط جازم، وهي بحسب ما تضاف إليه[١]. فتكون للعاقل، نحو: أيُّهم يقم أقم معه. وهي مبتدأ، ولغير العاقل، نحو: أيَّ الكتب تقرأ أقرأ. وهي مفعول به مقدم. وتكون للزمان، نحو: أيَّ يوم تسافر أسافر، وللمكان، نحو: أيَّ بلد تسكن أسكن، فتكون منصوبة على الظرفية، وإن أضيفت إلى مصدر فهي مفعول مطلق، نحو: أيَّ نفع تنفع الناس يشكروك عليه.

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فـ(أيا) اسم شرط جازم منصوب بـ(تدعوا) على المفعول به. و(ما) حرف زائد إعراباً مؤكد معنًى (وتدعوا) فعل الشرط مجزوم بحذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة. والواو فاعل، وجملة ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ جواب الشرط في محل جزم، والتنوين في (أيا) عوض عن المضاف إليه؛ أي: أيَّ اسم تدعوا فله الأسماء الحسنى. وزيدت (ما) على أحد القولين لتأكيد ما في (أي) من الإبهام، وقيل: إنها شرطية، وجُمع بينهما للتوكيد، والله أعلم.

٦ ـ متى

٦ ـ متى: اسم شرط جازم، وهي موضوعة للدلالة على مطلق الزمان، ثم ضمنت معنى الشرط، فهي في محل نصب على الظرفية الزمانية، نحو: متى يأت فصل الصيف ينضج العنب. ولم تأت (متى) شرطية في القرآن.

٧ ـ أيانَ

٧ ـ أيان: اسم شرط جازم، مثل: (متى)، نحو: أيان يكثر فراغ الشباب يكثر فسادهم. فـ(أيان) اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية، (يكثر) فعل الشرط، (يكثر فسادهم) جواب الشرط، و(فسادهم) فاعل، ولم تقع (أيان) شرطية في كتاب الله تعالى.

---

(١) تقدم الكلام على إضافتها في باب «الإضافة». ومجيء (أي) في القرآن شرطية قليل جدّاً، والظاهر أنها في آيتين. وجاءت استفهامية في آيات كثيرة. انظر: «دراسات لأسلوب القرآن» (١/ ١/ ٦٠٥).

٨ ـ أينَ

٨ ـ أين: اسم شرط جازم. ويحسن اتصالها بـ(ما) ليتمكن الشرط، وهي موضوعة للدلالة على المكان، ثم ضمنت معنى الشرط، فتكون في محل نصب على الظرفية المكانية، نحو: أينما تذهب أصحبْك. ومنه قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦]، فـ(أين) اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بـ﴿يُوَجِّههُّ﴾ و(ما) للتوكيد، و﴿يُوَجِّههُّ﴾ فعل الشرط. والهاء مفعول به ﴿لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة وهو (الياء)، وقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، فـ﴿أَيْنَ مَا﴾ كما تقدم، وهو متعلق بـ﴿يُدْرِككُّمُ﴾ و﴿تَكُونُوا﴾ فعل الشرط، والواو فاعل (كان) التامة؛ لأنها بمعنى: (توجدوا) وجواب الشرط ﴿يُدْرِككُّمُ﴾.

٩ ـ إذما

٩ ـ إذما: وهي حرف شرط جازم ـ على الأرجح ـ فلا محل لها من الإعراب، وهي لمجرد تعليق الجواب على الشرط، مثل: (إنْ)، واتصالها بـ(ما) الزائدة شرط في جزمها، نحو: إذما تفعلْ شراً تندمْ، فـ(إذما) حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له، (تفعل) فعل الشرط (تندم) جواب الشرط. ولم تقع (إذما) شرطية في كتاب الله تعالى.

١٠ ـ حيثما

١٠ ـ حيثما: اسم شرط جازم، واتصالها بـ(ما) الزائدة شرط في جزمها، وهي في محل نصب على الظرفية المكانية(١)، نحو: حيثما تجد صديقاً وفياً تجد كنزاً ثميناً. قال تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤، ١٥٠]، فـ(حيثما) اسم شرط جازم مبني على الضم في محل نصب بـ(كنتم) و(ما) صلة و(كنتم) كان: فعل ماض ناقص مبني

(١) ذكر ابن هشام في «المغني» ص(١٧٨) أنها قد تأتي للزمان مستدلاً بقول الشاعر:

حيثما تستقم يقدر لك اللـ ... ـه نجاحاً في غابر الأزمانِ

وفي «شرح الشذور» ذكر أنها للمكان ص(٣٣٦)، وهو الأظهر اعتباراً بأصلها.

على السكون في محل جزم فعل الشرط، والتاء: اسمه، والميم: علامة الجمع، (فولوا) الجملة في محل جزم جواب الشرط. ولم تأت شرطية في القرآن إلا في هذه الآية ومثيلتها.

١١ ـ أنّى

١١ ـ أَنَّى: اسم شرط جازم، وهي موضوعة للدلالة على المكان، ثم ضمنت معنى الشرط. فهي في محل نصب على الظرفية المكانية، مثل: (أين)، نحو: أنى ينزل ذو العلم يُكرمْ. فـ(أنى) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية، (ينزل) فعل الشرط، (يكرم) جواب الشرط.

وإلى الجوازم بنوعيها أشار **ابن مالك بقوله**: **(بلا ولام طالباً ضع جزمًا... إلخ)** أي: اجزم الفعل المضارع بـ(لا) وبـ(اللام) حالة كونك (طالباً) بهما؛ أي: استخدمتهما أداتي طلب. واجزمه ـ أيضاً ـ **(بلم ولما)**. ثم سرد الأدوات التي تجزم فعلين، وبيَّن أنها قسمان فـ**(إذما وإن)** حرفان، والبقية **(أسما)** بالقصر للضرورة. والأصل: أسماءٌ.

❊ ❊ ❊

أدوات الشرط تحتاج إلى مضارعين أو ما يحلُّ محلهما أو محلَّ أحدهما

٦٩٨ ـ فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ: شَرْطٌ قُدِّمَا ... يَتْلُو الْجَزَاءُ، وَجَوَابًا وُسِمَا

٦٩٩ ـ وَمَاضِيَيْنِ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ ... تُلْفِيهِمَا، أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

كل أداة من أدوات الشرط المتقدمة تقتضي فعلين، يسمى الأول: شرطاً؛ لتعليق الحكم عليه، وكونه شرطاً لتحقق الثاني. ويسمى الثاني: جواباً؛ لأنه مرتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال، ويسمى جزاء؛ لأن مضمونه جزاء لمضمون الشرط.

ويكون الشرط متقدماً والجواب متأخراً. وإذا ورد ما ظاهره أنه جواب متقدم فليس جواباً، بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة الشرط، وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله.

ويجب في الشرط أن يكون فعلاً، أما الجواب فالأصل فيه أن يكون فعلاً، نحو: قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢] وقد

يكون جملة اسمية؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣]. وإذا كان الشرط والجواب فعلين فلهما أربعة أقسام:

١ ـ أن يكونا مضارعين، فتجزم الأداة لفظيهما مباشرة إن كانا معربين؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩]، فـ(تعودوا) مضارع مجزوم بحذف النون، وهو فعل الشرط، والواو فاعل، و(نعد) مضارع مجزوم بالسكون جواب الشرط، فإن كانا مبنيين، نحو: من يهذبْنَ الأولاد ينفعن المجتمع. فالجزم في المحل.

٢ ـ أن يكونا ماضيين، فتجزم الأداة محلهما؛ لأن لفظ الماضي لا يجزم؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨]، فـ(عدتم) عاد: فعل ماض مبني على السكون في محل جزم فعل الشرط، والتاء فاعل، والميم علامة الجمع، (عدنا) عاد: فعل ماض مبني على السكون في محل جزم جواب الشرط، و(نا) فاعل.

٣ ـ أن يكون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً؛ كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ ﴿٢٠﴾﴾ [الشورى: ٢٠]، فجاء الشرط ماضياً في قوله: (من كان) في الموضعين. والجواب مضارعاً في قوله: (نزد له) وقوله: (نؤته منها) وتقدم إعراب الآية قريباً[(١)].

٤ ـ أن يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً، وهذا قليل، ولهذا خصه الجمهور بالضرورة الشعرية، وذهب الفراء[(٢)] وتبعه ابن مالك إلى أن ذلك سائغ في الكلام، وهو الصحيح، لورود ما يؤيده نثراً ونظماً. أما النثر فما أخرجه البخاري في «صحيحه» أن النبي ﷺ قال: «**من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه**»[(٣)] وما أخرجه ـ أيضاً ـ

(١) انظر: «دراسات لأسلوب القرآن» (١/ ٣/ ٢١٤).
(٢) ذكره الأشموني (٤/ ١٦).
(٣) انظر: «فتح الباري» (١/ ٩١)، «عمدة القاري» (١/ ٢٦٠).

من قول عائشة رضي الله عنها: «**إن أبا بكر رجل أَسِيْفٌ متى يقم مقامك رَقَّ**»[(١)].

ومن النظم قول الشاعر:

إن تصْرِمونا وصلناكم وإنْ تَصِلُوا مَلأْتُمُ أنفسَ الأعداءِ إرهاباً[(٢)]

فقد جاء فعل الشرط مضارعاً وهو قوله: (تصرمونا) والجواب ماضياً وهو قوله: (وصلناكم). وكذا قوله: (وإن تصلوا ملأتم)[(٣)].

وهذا معنى **قوله**: (فعلين يقتضين... إلخ) أي: إن هذه الأدوات المذكورة فيما سبق (يقتضين) أي: يطلبن فعلين. الأول: هو الشرط. ويكون مقدماً. والثاني: يتلوه ويجيء بعده. وهو الجزاء. ويسمى جواب الشرط.

وقوله: (شرط) مبتدأ، وسوَّغ الابتداء بالنكرة وقوعها في مقام التفصيل، وجملة (قُدِّمَا) خبر، والألف فيه وفي **قوله**: (وُسِمَا) ألف الإطلاق، ومعنى (وسم) أي: عُلِّم وسُمّى. ثم ذكر أنك تجد هذين الفعلين ماضيين أو مضارعين أو متخالفين، بأن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً، أو الأول ماضياً والثاني مضارعاً.

* * *

رفع جواب الشرط

٧٠٠ ـ وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

تقدم أنه إذا كان جواب الشرط فعلاً مضارعاً فإنه يجزم. وذكر هنا

(١) «فتح الباري» (٦/ ٤١٧) و(أسيف) على وزن فعيل بمعنى فاعل، من الأسف وهو شدة الحزن. والمعنى: أنه رقيق القلب.

(٢) الصرم: القطع، والإرهاب مصدر أرهبه: إذا أخافه.

إعرابه: (إن) حرف شرط جازم (تصرمونا) فعل وفاعل ومفعول (وصلناكم) وصل: فعل ماض مبني على السكون في محل جزم جواب الشرط. ونا: فاعل. والكاف: مفعول به، والميم علامة الجمع، (وإن تصلوا) فعل مضارع وهو فعل الشرط مجزوم بحذف النون، والواو فاعل (ملأتم) فعل ماض، وهو جواب الشرط، والتاء فاعل، والميم علامة الجمع (أنفس الأعداء) مفعول أوّل ومضاف إليه. (إرهاباً) مفعول ثان.

(٣) انظر لزاماً: «شواهد التوضيح والتصحيح» لابن مالك ص(١٤ ـ ١٧).

أنه يصح رفعه إن كان فعل الشرط ماضياً، نحو: ما صنعت من خير تثبْ عليه، أو تثابُ عليه. ومنه قول الشاعر:

وإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَومَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي ولا حَرِمُ[(١)]

فجاء جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً، وهو قوله: (يقول) والشرط ماضياً وهو قوله: (وإن أتاه).

فإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً وجب الجزم فيهما، ورفع الجزاء ضعيف؛ كقول الشاعر:

يا أَقْرَعُ بنَ حَابِسٍ يا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[(٢)]

فجاء جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً، وهو قوله: (تصرعُ) وفعل الشرط مضارعاً، وهو قوله: (يصرعْ) وذلك ضعيف.

وما جاء مرفوعاً يؤخذ على ظاهره، فإن كان في الشعر فهو مرفوع

---

(١) (خليل) أي: فقير محتاج. مأخوذ من الخَلَّة ـ بفتح الخاء ـ وهي الفقر والحاجة (مسألة) أي: سؤال. والمراد طلب العطاء. (حرم) بزنة: كتف؛ أي: ممنوع.
والمعنى: أن هذا الممدوح كريم جواد، يبذل ما عنده، فلو جاءه فقير يطلب نواله لم يعتذر عليه بغياب ماله، ولم يمنعه إجابة سؤاله.
إعرابه: (إن) حرف شرط جازم (أتاه) أتى: فعل ماض مبني على فتح مقدر في محل جزم. والهاء مفعول به. (خليل) فاعل (يوم) ظرف متعلق بالفعل قبله، وهو مضاف و(مسألة) مضاف إليه، (يقول) فعل مضارع جواب الشرط مرفوع، وفاعله ضمير مستتر (لا غائب) لا: عاملة عمل (ليس) وغائب: اسمها، (مالي) فاعل سد مسد الخبر، وياء المتكلم مضاف إليه، (ولا) الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي، (حرم) معطوف على (غائب)، ويصح إعراب (حرم) خبراً لمبتدأ محذوف؛ أي: ولا أنت حرم، فيكون من عطف الجمل.

(٢) إعرابه (يا) حرف نداء (أقرع) منادى مبني على الضم في محل نصب، (ابن) نعت لـ(أقرع) منصوب باعتبار محله، وهو مضاف و(حابس) مضاف إليه، (يا أقرع) توكيد للأول. (إنك) إن واسمها. (إن) شرطية (يصرع) فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله، وهو فعل الشرط، (أخوك) نائب فاعل، والكاف مضاف إليه، (تصرع) فعل مضارع مرفوع مبني لما لم يسم فاعله، وهو جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر. وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر (إنَّ).

للضرورة، أو على لغة ضعيفة. وإن كان في نثر فهو مرفوع محاكاة للغة ضعيفة، ولا داعي للتكلف بالتأويل على أن جواب الشرط محذوف، أو أنه على إضمار الفاء.

وهذا معنى **قوله**: (وبعد ماض رفعك الجزا حسن... إلخ) أي: إن الشرط إذا كان ماضياً جاز رفع الجواب، وهو الفعل المضارع. وقوله: (حسن) أي: الرفع جائز كثير، لكن لا يفهم منه أنه أحسن من الجزم، بل الجزم أحسن؛ لأنه على الأصل. وأما رفع الجزاء إذا كان الشرط مضارعاً فهو ضعيف. **وقوله**: (وَهَنْ) فعل ماض. وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى (رفعه) والجملة خبر المبتدأ (رفعه). ومعناه: ضَعُفَ. وقوله: (الجزا) بالقصر للضرورة.

* * *

اقتران جواب الشرط بالفاء أو ما يقوم مقامها

٧٠١ ـ وَٱقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ ... شَرْطًا لِـ(إِنْ)، أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

٧٠٢ ـ وَتَخْلُفُ الْفَاءَ (إِذَا) الْمُفَاجَأَهْ ... كَـ(إِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَهْ)

لما ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ أدوات الشرط وعملها. ذكر حكم اقتران جواب الشرط بالفاء، والقاعدة في هذا الموضوع: أن كل جواب يمتنع جعله شرطاً فإن الفاء تجب فيه.

مثال ذلك: من سعى في الخير فسعيه مشكور. فجواب الشرط (سعيه مشكور)، وهو لا يصلح أن يكون في محل الشرط؛ لأنه جملة اسمية. والشرط لا يكون إلا فعلاً ـ كما تقدم ـ فأُتي بالفاء للربط بين جملة الجواب وجملة الشرط، وهذه الفاء زائدة ليست للعطف ولا لغيره. ولا تفيد إلا عقد الصلة والربط المعنوي بين جملة الشرط وجملة الجواب.

وإعرابه: الفاء رابطة لجواب الشرط بالشرط، و(سعيه مشكور) الجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

وأشهر الأنواع التي لا تصلح أن تكون شرطاً ويجب اقترانها بالفاء ما يأتي:

١ ـ الجملة الاسمية كما تقدم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧].

٢ ـ الجملة الفعلية التي فعلها طلبي، نحو: إن حَيَّاك أحد بتحية فَحَيِّهِ بأحسن منها، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ [آل عمران: ٣١].

٣ ـ الجملة الفعلية التي فعلها جامد، نحو: من يطلق لسانه فليس بسالم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠].

٤ ـ الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(لن)، نحو: إن صحبت الأشرار فلن تسلم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

٥ ـ الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(قد)، نحو: من مدحك بما ليس فيك فقد ذمك، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧].

٦ ـ الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(ما)، نحو: إن تجتهد فما أقصر في مكافأتك، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ [يونس: ٧٢].

٧ ـ الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بالسين، نحو: مهما تُخْفِ من طباعك فستظهر للناس، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ﴾ [الطلاق: ٦].

٨ ـ الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(سوف)، نحو: من ظلم الناس فسوف يندم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَ﴾ [التوبة: ٢٨].

وقد تغني (إذا) الفجائية عن (الفاء) بشرط أن يكون الجواب جملة اسمية. ومعناها: الدلالة على المفاجأة في الحال، ولا بد أن يسبقها كلام، وأرجح الأقوال في إعرابها أنها حرف لا محل له من الإعراب. كما تقدم في باب «إن وأخواتها».

ومثالها قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، فـ(إذا) حرف دال على المفاجأة مبني على السكون لا محل له من الإعراب، (هم) مبتدأ، (يقنطون) الجملة في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط (إنْ).

وهذا معنى **قوله**: (واقرُن بفا... إلخ) أي: اقرن بالفاء (حتماً) أي: وجوباً، كلَّ جواباً لو جعلته فعل شرط للأداة (إنْ) أو لغيرها من أخواتها (لم ينجعل) أي: لم يصلح فعلاً للشرط. **وقوله**: (واقرن) بضم الراء من باب (قَتَلَ) ويصح كسرها من باب (ضَرَبَ)، ثم ذكر أن (إذا) الفجائية تخلف (الفاء) وتحل محلها فَيُصَدّر بها الجواب الذي لا يصلح أن يكون شرطاً، ثم ذكر المثال وهو (إن تجد إذا لنا مكافأة) أي: منا مكافأة، والمعنى: إن يكن منك جود فمنا المجازاة، من كافأت الرجل: إذا جازيته على فعله، فـ(إذا) رابطة للجواب بالشرط. و(لنا) خبر مقدم، و(مكافأة) مبتدأ مؤخر، والجملة في محل جزم جواب الشرط، واشتراط كون الجواب مع (إذا) الفجائية جملة اسمية يفهم من المثال.

* * *

العطف على جواب الشرط بالفاء أو الواو

٧٠٣ ـ وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ ... بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

إذا وقع بعد جملة جواب الشرط فعل مضارع مقرون بالواو أو الفاء، جاز فيه ثلاثة أوجه:

١ ـ اعتبار «الواو» و«الفاء» حرفي استئناف، فالجملة بعدهما استئنافية، والمضارع فيها مرفوع.

٢ ـ اعتبارهما حرفي عطف، والمضارع بعدهما مجزوم؛ لأنه معطوف على جواب الشرط[١]. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، فقد قرأ ابن عامر وعاصم برفع (يغفر) على أن الفاء استئنافية. والمضارع مع فاعله المستتر جملة مستأنفة، وبعضهم يقدر مبتدأ، فالمستأنفة جملة اسمية، والتقدير: فهو يغفر. وقرأ باقي السبعة بجزم (يغفر) عطفاً على الجواب.

٣ ـ اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية، فالمضارع بعدهما منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوباً. والنصب قليل، نحو: من يكثرْ مزاحه تسقطْ هيبته ويضيعَ احترامه. بنصب (يضيع) على إضمار (أن)[٢].

وهذا معنى **قوله**: (والفعل من بعد الجزا إن يقترن... إلخ) أي: إن الفعل المضارع إذا جاء بعد جواب الشرط وجزائه وقد اقترن بالفاء أو الواو، فهو جدير وحقيق بالتثليث؛ أي: الأوجه الثلاثة التي تقدمت.

وقوله: (قَمِن) بفتح القاف وكسر الميم، صفة مشبهة بمعنى: حقيق. وهي خبر المبتدأ، وهو قوله: (والفعل).

* * *

العطف على الشرط بالفاء أو الواو

٧٠٤ ـ وَجَزْمٌ اَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا أَوْ وَاوٍ انْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

إذا وقع بعد جملة الشرط فعل مضارع مقرون بـ(الفاء) أو (الواو) جاز فيه وجهان:

١ ـ اعتبار «الواو» و«الفاء» حرفي عطف، والمضارع بعدهما مجزوم؛ لأنه معطوف على فعل الشرط؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠]. بجزم (يصبر) عطفاً على ما قبله.

---

(١) العطف على الجواب بالجزم وبالرفع، جاء في قراءة السبعة. انظر: «دراسات لأسلوب القرآن» (١/٣/٢٢٦).

(٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» لمكي (٢/٢٥١).

٢ ـ اعتبار «الفاء» للسببية و«الواو» للمعية، والمضارع بعدهما منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوباً؛ كقول الشاعر:

ومَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا ويَخْضَعَ نُؤْوِهِ ... ولا يَخْشَ ظُلْماً ما أَقَامَ ولا هَضْماَ[(١)]

فإن قوله: (ويخضع) مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً. وقد توسط بين فعل الشرط وجوابه[(٢)].

وأما الرفع ـ وهو الوجه الثالث ـ فيمتنع عند أكثر النحاة؛ لأنه لا يصح الاستئناف قبل جواب الشرط؛ لئلا يكون فاصلاً بين جملتي الشرط والجواب، وهما متلازمتان في المعنى.

ويرى آخرون جواز الرفع على الاستئناف، بناءً على ما قرره النحويون من جواز وقوع الجملة المعترضة بين جملتي الشرط والجواب؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤][(٣)] فإن جملة (ولن تفعلوا) معترضة لتأكيد عجزهم في جميع الأزمان.

لكن قد يقال: إن وقوع جملة الاعتراض بين الشرط والجواب لغرض معنوي يستدعيه السياق أمر مقبول. ولكن الفصل بين الشرط والجزاء بما هو أجنبي دون مبرر معنوي قوي يعد ضعيفاً وغير مستساغ.

---

(١) معناه: من يدنُ منا وينزل في حمانا مع الخضوع والذل لنا ننزله خير منزل. ولا يخف من تعدي أحد عليه أو انتقاص حق من حقوقه مدة إقامته بيننا.
إعرابه: (من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ (يقترب) فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر يعود على (من)، والجملة خبر المبتدأ. (ويخضع) مضارع منصوب. (نؤوه) فعل مضارع مجزوم بحذف الياء؛ لأنه جواب الشرط، والفاعل ضمير مستتر، والهاء مفعول به. (ولا يخش) الواو عاطفة، ولا: نافية، و(يخش) معطوف على جواب الشرط مجزوم بحذف الألف، وفاعله ضمير مستتر. (ظلماً) مفعول به (ما) مصدرية ظرفية (أقام) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر. (ولا) الواو عاطفة، ولا: نافية. (هضماً) معطوف على قوله: (ظلماً).

(٢) السبب الحقيقي للنصب هو السماع عن العرب؛ لأن شرط النصب لم يتحقق. ومع هذه فإن النحاة يقولون: إن سبب النصب هو تنزيل الشرط منزلة الاستفهام في أن كلّاً منهما غير متحقق الوقوع.

(٣) انظر: «المغني» ص(٥٠٩)؛ و«حاشية الصبان» (٤/ ٢٥).

وإلى جواز الوجهين المذكورين أشار **بقوله**: (وجزم أَو نصب لفعل إثر فا... إلخ) أي: إن الجزم أو النصب كلٌ منهما ثابت للفعل المضارع المسبوق بـ(الفاء) أو (الواو) (ان بالجملتين اكتُنِفَا) بضم التاء وكسر النون، مبني للمجهول؛ أي: حُوِّط بجملتي الشرط والجواب، فصار المضارع متوسطاً بينهما[1]، والألف للإطلاق، و(إن) شرطية تقرأ بهمزة الوصل.

* * *

حذف فعل الشرط أو جواب الشرط لدليل

٧٠٥ ـ وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ   وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

يجوز حذف جواب الشرط بشرطين:

الأول: أن يدل عليه دليل بعد حذفه.

الثاني: أن يكون فعل الشرط ماضياً.

مثال ذلك: أنت الكريم إن صفحت عن المذنب. فحذف جواب الشرط، لدلالة (أنت الكريم) عليه، والتقدير: إن صفحت عن المذنب فأنت الكريم.

فإن لم يكن فعل الشرط ماضياً بأن كان مضارعاً لم يصح حذف جملة الجواب، إلا إن سد مسدها جملة أخرى بعدها؛ كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَـَٔاتٍۚ﴾ [العنكبوت: ٥]، فقوله: (فإن أجل الله لآت) ليس هو الجواب، بل هو دليل الجواب[2]؛ لأن الجواب يكون مسبباً عن الشرط. والأجل آت، سواء وجد الرجاء أم لم يوجد. وتقدير الجواب المحذوف ـ والله أعلم ـ فليبادر إلى العمل الصالح.

وحَذْفُ جواب الشرط لتقدم دليله كثير جدّاً في القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣] أي: إن كنتم مؤمنين

---

(١) إذا توسط المضارع بين الشرط والجواب ولم يسبقه عاطف فإن كان مجزوماً أعرب بدلاً، وإن كان مرفوعاً أعربت جملته حالاً، نحو: متى تأتنا تنزلْ عندنا نكرمْك.

(٢) هذا الشرط عند البصريين. وأما الكوفيون فلا يشترطونه. ويجيزون حذف الجواب ولو كان الشرط مضارعاً. بل يقولون فيما سد مسد الجواب: إنه هو الجواب، وليس بالدليل.

فعليه توكلوا[١].

ويجوز حذف فعل الشرط بشرطين:

١ ـ أن يدل عليه دليل. ولا يذكر بعده في الكلام ما يفسره.

٢ ـ أن تكون الأداة (إنْ) المدغمة في (لا) النافية.

مثال ذلك: قل خيراً وإلا فاصمت. والتقدير: وإنْ لا تقل خيراً فاصمت. ومنه قوله ﷺ في اللقطة: «**فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها...**»[٢] التقدير: وإلا يجيء صاحبها فاستمتع بها.

وهذا معنى **قوله**: (**والشرط يغني عن جواب قد علم... إلخ**) أي: إن فعل الشرط (يغني) أي: يذكر دون الجواب، بشرط أن يدل عليه دليل. (**والعكس**) وهو حذف الشرط لدلالة الجواب (**قد يأتي**)، ويفهم من ذلك أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب.

وقوله: (**إن المعنى فُهِم**) أي: بشرط أن يفهم المعنى بعد الحذف.

* * *

اجتماع الشرط والقسم

٧٠٦ ـ وَٱحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ ... جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

٧٠٧ ـ وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ ... فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرْ

٧٠٨ ـ وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ ... شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

إذا اجتمع شرط وقسم. فالأصل أن يكون لكل منهما جواب يخصه[٣]، غير أنه يجوز حذف جواب أحدهما اكتفاءً بجواب الآخر الذي يغني عنه ويدل عليه.

---

(١) انظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/٣/٢٤٨).

(٢) متفق عليه.

(٣) جواب الشرط يختلف عن جواب القسم، فجواب الشرط يكون مجزوماً إذا كانت الأداة جازمة. ويكون مقترناً بالفاء، كما تقدم. أما جملة جواب القسم فلها الأحكام الآتية:

أ ـ الفعلية المصدرة بمضارع مثبت مستقبل متصل باللام يؤكد فيها المضارع بالنون، نحو: والله لأنصفنَّ المظلوم. وتقدم ذلك في باب «نوني التوكيد». =

فإذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما، لدلالة جواب الأول عليه، نحو: والله من يعمل بأحكام الشرع ليفوزنَّ. فالمضارع (يفوز) مؤكد بالنون؛ لأنه في جملة جوابية للقسم المتقدم. وليس جواباً للشرط، إذ لو كان جواباً له لكان مجزوماً. ومنه قوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٨]، فقوله: (لا يأتون) جواب للقسم المقدر قبل اللام الموطئة في (لئن)، ولهذا جاء مرفوعاً، ولو كان جواباً للشرط لقيل: (لا يأتوا) بالجزم.

فإن تقدم الشرط فالجواب له على الأرجح. وجواب القسم محذوف، نحو: من يعمل بأحكام الشرع والله يفز. فالمضارع (يفز) جاء مجزوماً؛ لأنه جواب الشرط، وجواب القسم محذوف.

فإن اجتمع الشرط والقسم وتقدم عليهما ما يحتاج إلى خبر ـ كالمبتدأ ـ فالجواب للشرط مطلقاً، سواء أكان متقدماً على القسم أم متأخراً، نحو: أحكامُ الشرع والله من يعمل بها يفز، وتقول: أحكامُ الشرع من يعمل بها والله يفز. بجزم المضارع (يفز) في المثالين؛ لأنه تقدم المبتدأ (أحكامُ الشرع)، وخبره جملة الشرط.

وقد جاء قليلاً اعتبار الجواب للشرط مع تقدم القسم وإن لم يتقدم

= ب ـ الفعلية المصدرة بماضٍ مثبت متصرف. فالغالب تصديرها باللام وقد، نحو: والله لقد بذلت جهدي في نصحك.

ج ـ الفعلية المصدرة بماض جامد ـ غير ليس ـ فالأكثر تصديرها باللام، نحو: والله لنعم خلقاً الصدق. أما ليس فلا يتصل بها شيء.

د ـ الاسمية المثبتة، تؤكد باللام و(إنَّ) معاً، نحو: والله إن فاعل الخير لمحبوب عند الله والناس. ويجوز الاقتصار على أحدهما، والأول أبلغ.

هـ ـ الجملة الفعلية أو الاسمية تنفى في جواب القسم بـ(ما) أو (إنْ) أو (لا) ويجب تجردها من اللام، نحو: والله ما يقبل المجدُّ التواني، والله إنْ تعتز الأمة إلا بدينها، وربِّ الكعبة لا يفلح الكذوب. انظر: «النحو الوافي» (٤/ ٤٨٢)، «النحو الواضح» ص(١٧٢).

عليهما ذو خبر. وهو اختيار الفراء وابن مالك. ومن ذلك قول الشاعر:

لَئِنْ كَانَ ما حُدِّثْتَهُ اليَومَ صَادِقاً أَصُمْ في نَهارِ القَيْظِ للشَّمْسِ بَادِيَا[1]

فقد تقدم القسم وتأخر الشرط. وجاء الجواب للشرط، وهو المضارع المجزوم (أَصُمْ).

والبصريون يحكمون على هذا بالشذوذ، أو أن اللام زائدة وليست للقسم، فلا تحتاج إلى جواب. وهذا تكلف. فالحق أن اللام للقسم، والجواب للشرط، وجواب القسم هو أداة الشرط وما دخلت عليه من جملتيها.

وإلى ما تقدم أشار **ابن مالك بقوله**: (واحذف لدى اجتماع شرط وقسم... إلخ) أي: إذا اجتمع شرط وقسم فاحذف جواب المتأخر منهما، استغناءً بجواب المتقدم. ثم ذكر أنهما إذا اجتمعا وتقدم عليهما ما يطلب خبراً رُجِّحَ الشرط على القسم.

وفهم من **قوله**: (رَجِّحْ) أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم.

وفهم من **قوله**: (مطلقاً) أن الشرط يترجح، سواء تقدم على القسم أو تأخر.

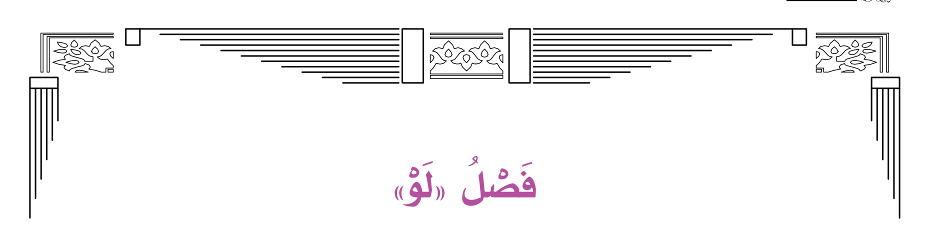
وقوله: (بلا حذر) تتميم، لصحة الاستغناء عنه. ثم ذكر أنه قد يترجح الشرط المتأخر وإن لم يتقدم ذو خبر. والله أعلم.



---

(١) معناه: أن الشاعر يقسم لمخاطبه أنه لو كان ما حُكي عنه ونسبه إليه الواشون صحيحاً فإن عليه نذراً أن يصوم يوماً شديد الحر. وأن يتعرض لوهج الشمس حتى يكون ذلك أوجع له.

إعرابه: (لئن) اللام موطئة للقسم و(إن) حرف شرط جازم (كان) فعل ماض ناقص، فعل الشرط (ما) اسم موصول اسمها (حدثته) فعل ماض مبني لما لم يُسَمَّ فاعله. والتاء نائب فاعل. والهاء مفعوله الثاني، ومفعوله الثالث محذوف؛ أي: إن كان الذي حدثته واقعاً، والجملة صلة. (صادقاً) خبر كان، (أصم) جواب الشرط مجزوم (بادياً) حال من فاعل (أصم).



فَصْلُ «لَوْ»

أقسام (لو) الشرطية

٧٠٩ ـ (لَوْ) حَرْفُ شَرْطٍ في مُضِيٍّ، وَيَقِلّْ   إِيلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا، لٰكِنْ قُبِلْ

«لو» من أدوات الشرط[1] غير الجازمة، **وهي قسمان**:

١ ـ لو الشرطية الامتناعية.

٢ ـ لو الشرطية غير الامتناعية.

أما الأولى: فهي حرف يفيد تعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط في الزمن الماضي، ومقتضى ذلك امتناع شرطها دائماً وأنه لم يحصل. أما جوابها فقد يمتنع وقد لا يمتنع، فإن كان الشرط هو السبب الوحيد في إيجاد الجواب امتنع الجواب، وإن كان للجواب سبب آخر غير الشرط لم يمتنع الجواب بامتناع الشرط.

فالأول، نحو: لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً.

والثاني، نحو: لو ركب المسافر الطائرة لبلغ غايته.

فالشرط ممتنع في كلا المثالين. أما الجواب فهو ممتنع في الأول؛ لأن الشرط هو السبب الوحيد في وجوده، فإن طلوع الشمس هو السبب في وجود النهار.

---

(١) تأتي (لو) في اللغة العربية لخمسة معانٍ:
١ ـ شرطية.
٢ ـ مصدرية، وهذه تذكر في الموصولات الحرفية.
٣ ـ للتقليل في قوله ﷺ: «**التمس ولو خاتماً من حديد**» «**أولم ولو بشاة**».
٤ ـ للتمني كقوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [الشعراء: ١٠٢] ولهذا نصب المضارع (فنكون) في جوابها.
٥ ـ للعرض، نحو: لو تنزل عندنا فتصيبَ خيراً. وينصب المضارع في جوابها؛ لأن العرض من أنواع الطلب، كما تقدم.

أما في المثال الثاني فالجواب غير ممتنع؛ لأن الشرط ليس هو السبب الوحيد في وجوده، بل هناك أسباب أخرى؛ كالسفر بالسيارة ـ مثلاً ـ وبهذا يتضح أن قول المعربين في «لو»: (إنها حرف امتناع لامتناع) أي: امتناع الجواب لامتناع الشرط، فيه نظر؛ لأن ذلك غير لازم ـ لما تقدم ـ ولعلهم نظروا إلى الكثير الغالب، والعبارة الدقيقة أن يقال فيها: (حرف يقتضي امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه) أي: يدل على امتناع الشرط، وكونه مستلزماً للجواب. وقال سيبويه: (حرف يدل على ما كان سيقع لوقوع غيره)[1] أي: حرف يدل على ما كان سيقع في الزمان الماضي لوقوع غيره في الزمان الماضي ـ أيضاً ـ، نحو: لو حضر أخوك لحضرت؛ أي: كان سيقع حضوري في الزمان الماضي لو وقع حضور أخيك، وهكذا يقال في المثالين المتقدمين.

أما (لو) الشرطية غير الامتناعية: فتقتضي تعليق جوابها على شرطها ـ وجوداً أو عدماً ـ في المستقبل، فترادف (إنْ) الشرطية في التعليق[2]. وفي أن زمن الفعل في جملتي الشرط والجواب مستقبل، والغالب أن يكون فعل الشرط وفعل الجواب مضارعين، نحو: لو يقدم خالد غداً لا أسافر.

فإن وليها ماضٍ أوِّل بالمستقبل؛ كقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]، فالفعل (تركوا) ماضٍ مؤولٌ بالمستقبل (يتركون)، وإنما قدر ذلك ليصح وقوع (خافوا) جواباً وجزاء؛ لأن الخوف إنما يكون قبل الترك لا بعده، لاستحالته بعد موتهم.

(١) انظر: «كتاب سيبويه» (٤/ ٢٢٤)، «مغني اللبيب» (١/ ٢٥٦).

(٢) قال العكبري: عند قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١]: (لو هاهنا بمعنى (إنْ)، وكذا في كل موضع وقع بعد «لو» الفعل الماضي. وكان جوابها متقدماً عليها) «التبيان» (١/ ١٧٧)؛ وانظر: «دراسات لأساليب القرآن» (١/ ٢/ ٦٦٧).

وهذا معنى **قوله**: (لو حرف شرط... إلخ) أي: إن «لو» حرف شرط يكون بها التعليق في الزمن الماضي، وهذه هي الامتناعية.

وقوله: (ويقل إيلاؤها مستقبلاً) إشارة إلى (لو) الشرطية غير الامتناعية التي يكون التعليق بها مستقبلاً. وهو ـ مع قلّته ـ قَبِلَهُ النحاة وقالوا بمقتضاه، لوروده عن العرب.

* * *

ما تختص به (لو) الشرطية

٧١٠ ـ وَهْيَ فِي الِاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَ(إِنْ)   لٰكِنَّ (لَوْ) (أَنَّ) بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

من أحكام (لو) الشرطية أنه لا يليها إلا الفعل، سواء كان ظاهراً كما في الأمثلة المتقدمة، أو مضمراً، نحو: لو خالد قدم لأكرمته، فـ(خالد) فاعل لفعل مضمر يفسره المذكور، ومن أمثلة ذلك قول عمر ﷺ: (لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة)[1]. وقول حاتم الطائي: (لو ذاتُ سِوارٍ لطمتني)[2]، وهي بهذا تشبه (إنْ) الشرطية، لكنها تخالفها في جواز دخولها على (أنَّ) واسمها وخبرها؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [الحجرات: ٥]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٠][3]، وقد اختلف النحاة في (لو) ـ والحالة هذه ـ على قولين:

الأول: أنها باقية على اختصاصها، وهو الدخول على الفعل،

(١) قالها عمر ﷺ في موضوع الوباء الذي وقع بالشام. فأراد عمر ﷺ أن يرجع من الطريق فقال له أبو عبيدة ﷺ: أفراراً من قدر الله؟ فقال له هذه المقالة، والحديث متفق عليه. فانظره: في «جامع الأصول» (٧/ ٥٧٦).

(٢) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٣/ ٨١)، «الفاضل» للمبرد ص(٤١) وفيه خبر هذه المقالة. وانظر: «المقتضب» (٣/ ٧٧) والمراد بذات السوار: الحرة.

(٣) إذا وقعت (أنَّ) بعد «لو» جاز أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها ماض، وهذا هو الأكثر. وجاز أن يكون مشتقاً أو جامداً أو ظرفاً. انظر: «دراسات لأسلوب القرآن» (١/ ١/ ٤٥٨) (١/ ٢/ ٦٥٢).

فـ(أنَّ) واسمها وخبرها في تأويل مصدر فاعل لفعل مقدر، والتقدير ـ والله أعلم ـ ولو ثبت أنهم آمنوا؛ أي: إيمانهم، ولو ثبت أنهم صبروا؛ أي: صبرهم.

الثاني: أنها فقدت اختصاصها، وأن المصدر المؤول من (أنَّ) واسمها وخبرها في موضع رفع مبتدأ، وخبره محذوف تقديره ـ مثلاً ـ: ثابت، أو نحو ذلك مما يناسب السياق.

والأول أظهر؛ لأن فيه إبقاء (لو) على اختصاصها ما دام أن تقدير المحذوف موجود على كلا القولين، ولأنه ينبني على القول الثاني دخول الحرف المصدري على مثله بغير فاصل، وهذا خلاف الأصل.

وهذا معنى **قوله**: (وهي في الاختصاص بالفعل كإنْ... إلخ) أي: إن (لو) الشرطية بنوعيها مختصة بالدخول على الفعل، مثل: (إنْ) الشرطية، ثم بين أن (لو) تخالف (إنْ) فتدخل على (أنَّ) ومعموليها..

* * *

من أحكام (لو) الشرطية الامتناعية

٧١١ ـ وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا ... إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ: (لَوْ يَفِي كَفَى)

من أحكام «لو» الامتناعية أنه لا يليها إلا الفعل الماضي لفظاً ومعنى، أو معنى فقط: وهو المضارع المسبوق بـ«لم» نحو: لو أنصف الناس لاستراح القاضي، لو لم يتخاصم الناس لاستراح القاضي، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [هود: ١١٨].

فإن جاء بعدها مضارع لفظاً ومعنى قلبت زمنه للمضي[(١)]؛ كقوله

(١) وهذا من الفروق بين «لو» الامتناعية وغير الامتناعية. أن الامتناعية تقلب زمان المضارع إلى الماضي. وغير الامتناعية تخلص زمان المضارع للمستقبل، مثل: «إنْ». فيبقى المضارع بعدها على حاله صورة وزمناً. وإن وقع بعدها الماضي أول بالمستقبل، وإنما تقلب الامتناعية زمان المضارع إلى الماضي؛ لأنها تفيد تعليق شيء على شيء آخر في الزمان الماضي. بخلاف أدوات الشرط الجازمة فإنه يتعين الاستقبال في شرطها وجوابها معاً في الغالب.

تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧][(١)]؛ أي: لو علمنا؛ لأنهم علقوا الاتباع على تقدير وجود علم القتال، وهو منتفٍ، فانتفى الاتباع. وإخبارهم بانتفاء علم القتال منهم إما على سبيل المكابرة، وإما على سبيل التخطئة لهم في ظنهم أن ذلك قتال في سبيل الله وليس كذلك، وإنما هو رمي النفوس في التهلكة، ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ﴾ [الأنفال: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠].

وهذا معنى **قوله**: (وإن مضارع تلاها صُرفا... إلخ) أي: إن المضارع إن تلا (لو) ووقع بعدها صُرف زمنه إلى المضي حتماً، نحو: (لو يفي كفى) أي: لو وفى كفى.

تتمة:

جواب (لو)

لم يتعرض ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ في الألفية لجواب «لو» وهذه نبذة عنه.

اعلم أن (لو) بنوعيها لا بد لها من جواب، وهو نوعان:

الأول: ماضٍ لفظاً ومعنى، وهذا هو الأكثر، فإن كان مثبتاً فالأكثر اقترانه بـ(اللام)؛ كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقعة: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنفال: ٢٣]، وعدم الاقتران قليل؛ كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّٰىَ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

وإن كان منفياً بـ(ما) فالأكثر أن يتجرد من اللام؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٦٨] وهو كثير في القرآن، ومن اقترانه باللام قول الشاعر:

(١) انظر: «البحر المحيط» (٣/ ١١٤).

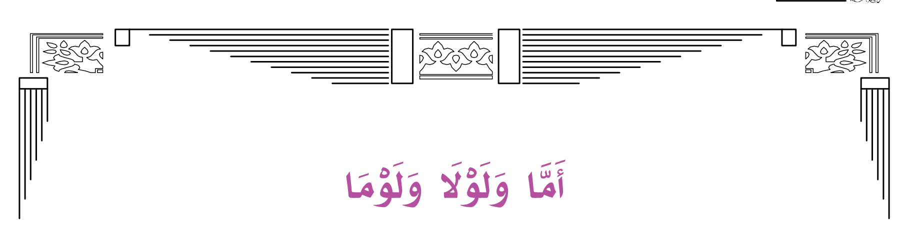
ولو نُعْطَى الخِيارَ لَمَا افْتَرَقْنَا ولَكِنْ لا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي[1]

فجاء جواب «لو» وهو قوله: (لما افترقنا) فعلاً ماضياً منفياً بـ(ما). واقترن باللام، وهذا قليل.

الثاني: أن يكون الجواب جملة اسمية مقرونة باللام؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، فـ(اللام) واقعة في جواب (لو)، و(مثوبة) مبتدأ و(خير) خبره. والجملة جواب (لو)، وأوثرت الجملة الاسمية على الفعلية لما فيها من الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها، وقيل: جواب «لو» محذوف تقديره: لأثيبوا، وجملة (لمثوبة من عند الله خير) مستأنفة، أو جواب لقسم مقدر، والله أعلم.



(١) إعرابه: (ولو) لو: حرف شرط غير جازم (نعطى) مضارع مبني لما لم يُسَمَّ فاعله. ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (نحن) وهو المفعول الأول (الخيار) المفعول الثاني (لما) اللام واقعة في جواب (لو) وما: نافية (افترقنا) فعل وفاعل، والجملة لا محل لها جواب «لو» (ولكن) الواو حرف عطف، لكن حرف استدراك (لا) نافية للجنس (خيار) اسمها (مع) ظرف متعلق بمحذوف خبرها. وهو مضاف و(الليالي) مضاف إليه.



أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْمَا

أدوات الشرط غير المجازمة:
١ ـ أما الشرطية
أ ـ معناها
ب ـ أحكامها

٧١٢ ـ (أَمَّا) كَ(مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيءٍ)، وَفَا ... لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا

٧١٣ ـ وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا ... لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

أَمَّا: من أدوات الشرط غير الجازمة، وهي حرف شرط وتوكيد دائماً، وتفصيل غالباً. أما كونها حرف شرط فدليله لزوم الفاء في جوابها ـ كما سيأتي ـ وأما كونها للتوكيد فقد ذكره بعض النحاة[(١)]، فقال: «أما» حرف يعطي الكلام فضل توكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهب، قلت: أما زيد فذاهب.

وأما كونها حرف تفصيل فهذا غالب أحوالها؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ[(٢)] ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠﴾ [الضحى: ٩، ١٠]، وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ[(٣)]﴾ [آل عمران: ٧]، وكأنه قيل: وأما الراسخون في العلم فيقولون، وقد يتخلف التفصيل، نحو: أما عليٌّ فمنطلق.

وهي قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولهذا فسَّرها

(١) انظر: «شرح الأشموني» (٤/ ٤٦).

(٢) (اليتيم): منصوب بما بعده، والفاء في قوله: (فلا تقهر): رابطة لجواب (أما).

(٣) أما: حرف شرط وتفصيل وتوكيد ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ ﴿فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ الجملة صلة، ﴿فَيَتَّبِعُونَ﴾ خبر المبتدأ، وهو جواب (أما)، ﴿ٱبْتِغَآءَ﴾ مفعول لأجله؛ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ الواو إما عاطفة أو استئنافية. و﴿ٱلرَّٰسِخُونَ﴾ إما معطوف على لفظ ﴿ٱللَّهُ﴾، أو مبتدأ.

سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ بـ (مهما يك من شيء). والمذكور بعدها جواب الشرط، ولهذا لزمته الفاء لربط الجواب، فإذا قلت: أما عليٌّ فمخترع، فالأصل: مهما يك من شيء فعلي مخترع، فأنيبت (أما) مناب (مهما يك من شيء)، فصار: أما فعليٌّ مخترع، ثم أخرت الفاء إلى الخبر، فصار: أما عليٌّ فمخترع.

وهذه الفاء لازمة في جوابها ـ كما تقدم ـ وهي للربط المجرد، لا يجوز حذفها إلا إذا دخلت على قول محذوف فيغلب حذفها؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦][1]؛ أي: فيقال لهم: أكفرتم، فَحُذِفَ القول استغناء عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف، على قاعدة: (يصح تبعاً ما لا يصح استقلالاً). وقلَّ الحذف فيما عدا ذلك؛ كقوله ﷺ: «**أما موسى كأني أنظر إليه إذا انحدر في الوادي يلبي**»[2]، وقوله ﷺ: «**أما بعد: ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله**»[3].

وإعراب المثال: (أما) حرف شرط وتوكيد نائبة عن (مهما يك من شيء)، (علي) مبتدأ مرفوع، (فمخترع) الفاء رابطة، و(مخترع) خبر المبتدأ، والجملة لا محل لها، جواب شرط غير جازم.

وإعراب: مهما يك من شيء فعليٌّ مخترع، هو: (مهما) اسم شرط جازم مبتدأ، (يك) فعل مضارع تام مجزوم؛ لأنه فعل الشرط، (من شيء) (من) حرف جر زائد و(شيء) فاعل لـ(يك) مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد (فعليٌّ) «الفاء» داخلة على جواب الشرط و(علي) مبتدأ و(مخترع) خبره، والجملة في محل جزم جواب الشرط (مهما).

---

(١) الاسم الموصول: مبتدأ، خبره: المقدر (فيقال لهم).
(٢) متفق عليه، وانظر: «فتح الباري» (٣/ ٤١٤).
(٣) متفق عليه، وانظر: «فتح الباري» (٤/ ٣٧٦).

وهذا معنى **قوله**: (أما كمهما يك من شيء... إلخ) أي: إن (أما) قائمة مقام أداة الشرط وفعله، وهما: (مهما يك من شيء) وتجب الفاء (لتلو تلوها) تبعاً للمألوف من كلام العرب، ومعناه: تالي تاليها، وهو الجواب؛ لأن تاليها مباشرة هو الشرط. ثم ذكر أن حذف هذه الفاء قليل في النثر، لا يقاس عليه إلا إذا حذفت مع القول ـ كما تقدم ـ.

وقوله: (قد نُبذا) أي: طرح، والألف للإطلاق.

وقوله: (ذي الفَا) بالقصر للضرورة، وكذا في البيت الأول.

* * *

من الأدوات غير الجازمة ٢ ـ لولا ٣ ـ لوما الاستعمال الأول لهما وأحكامه

٧١٤ ـ (لَوْلَا، وَلَوْمَا) يَلْزَمَانِ الِٱبْتِدَا   إِذَا ٱمْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا

لـ(لولا ولوما) استعمالان:

الأول: أن يدلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما، ولهما حكمان:

١ ـ دخولهما على مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، كما تقدم في باب «الابتداء».

٢ ـ لا بد لهما من جواب مصدَّر بفعل ماضٍ لفظاً ومعنى، أو معنى فقط: (وهو المضارع المسبوق بـ«لم»)، فإن كان مثبتاً قُرن باللام للتأكيد ـ غالباً ـ، نحو: لولا العقل لكان الإنسان كالحيوان، لوما العمل لم يكن للعلم فائدة.

ولم تقع «لوما» الامتناعية في القرآن. أما (لولا) فقد جاءت في آيات كثيرة منها: قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [البقرة: ٦٤]، وقوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾ [الزخرف: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلَبِثَ فِى بَطْنِهِۦٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤٤﴾﴾ [الصافات: ١٤٣، ١٤٤]، فـ(لولا) في هذه الآيات حرف امتناع لوجود، وما بعدها مبتدأ، سواء

كان اسماً صريحاً كما في الآية الأولى، أو ضميراً منفصلاً كما في الآية الثانية، أو مصدراً مؤولاً كما في الآية الثالثة والرابعة، وخبر هذا المبتدأ محذوف وجوباً ـ كما تقدم في باب «الابتداء» ـ ومدخول اللام هو جواب (لولا).

فإن كان الفعل منفياً بـ(ما) تجرد عن اللام غالباً، نحو: لولا الهواء ما عاش مخلوق، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١].

وإن كان الفعل منفياً بـ(لم) لم يقترن بها، نحو: لولا التجارب لم يستفد الإنسان، لوما الجور وقلّة الإنصاف لم يشرع القضاء.

وقد يحذف جواب (لولا) لدليل يدل عليه؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ۝١٠﴾ [النور: ١٠] فجواب «لولا» محذوف، تقديره ـ والله أعلم ـ لعاجلكم بالعقوبة، ونحوه.

وإلى الاستعمال الأول لهذين الحرفين أشار **بقوله**: (لولا ولوما يلزمان الابتداء) أي: إن هذين الحرفين يلزمان الدخول على المبتدأ، فلا يقع بعدهما غيره، إذا (عقدا) أي: ربطا امتناع شيء بوجود غيره، ولازَمَا بينهما، والألف في قوله: (عقدا) للتثنية.

* * *

الاستعمال الثاني لـ(لولا ولوما) وأحكامه وبيان ما يلحق بهما

٧١٥ ـ وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ وَ(هَلَّا   أَلَّا، أَلَا)، وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا

٧١٦ ـ وَقَدْ يَلِيهَا ٱسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ   عُلِّقَ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

الاستعمال الثاني لـ(لولا ولوما) الدلالة على التحضيض ـ وهو طلب الفعل بحثٍّ وقوة ـ ويجب حينئذ أن يليها الفعل المضارع، ويساويهما في التحضيض والاختصاص بالفعل: هلّا، وألّا، وألا.. فيليها الفعل ظاهراً متصلاً بها أو مفصولاً منها بمعموله المتقدم عليه، أو يكون مقدراً.

فمثال المضارع المتصل بها: لولا تؤدي الشهادةَ على وجهها،

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ لِمَ تَسۡتَعۡجِلُونَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبۡلَ ٱلۡحَسَنَةِۖ لَوۡلَا تَسۡتَغۡفِرُونَ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ﴿٤٦﴾﴾ [النمل: ٤٦]، فـ(لولا) هنا بمعنى: هلّا، وهو كثير في القرآن[1]، وقال تعالى: ﴿لَّوۡ مَا تَأۡتِينَا بِٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧]، فـ(لوما) أداة تحضيض.

ومثال المضارع المفصول منها: لولا الشهادةَ تؤدي على وجهها، لوما المنكرَ تغير بيدك أو بلسانك أو بقلبك، فـ(لولا) أداة تحضيض و(الشهادة) مفعول مقدم لـ(الفعل) تؤدي.

ومثال المضارع المقدر: لولا الشهادةَ تؤديها، لوما المنكرَ تغيره، فـ(لولا) أداة تحضيض، و(الشهادة) مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: لولا تؤدي الشهادة تؤديها، وقد مضى ذلك في باب «الاشتغال».

وقد يكون المضارع محذوفاً وليس في اللفظ فعل آخر يدل عليه، ولكن سياق الكلام ينبئ عنه؛ كقوله ﷺ لجابر رضي الله عنه حين أخبره بأنه تزوج بثيب: «**هلّا بكراً تلاعبها وتلاعبك**»[2] أي: هلا تزوجت بكراً.

فإن دخلت على فعل ماضٍ فهو في تأويل المضارع؛ كقوله تعالى: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠] فقوله: (أخرتني) ماضٍ في معنى المضارع؛ إذ لا معنى للتأخير في الزمن الماضي، وهي هنا للعرض.

وهذان الاستعمالان لـ(لولا) و(لوما) ذكرهما ابن مالك. وبقي استعمال ثالث لم يذكره، وهو الدلالة على التوبيخ، واللوم على ترك الفعل، وتختص بالفعل الماضي، أو ما في تأويله، نحو: هلّا كتبت

---

(١) ذكر هذا في «دراسات لأساليب القرآن» نقلاً عن أبي حيان في «البحر». وذكر أن (لوما) الامتناعية لم تقع في القرآن كما تقدم. وأن التحضيضية جاءت في آية واحدة. انظر: (١/ ٢/ ٦٩١، ٦٩٧).

(٢) متفق عليه.

الواجب، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم[1] مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾ [النور: ١٦].

وأما التحضيض بـ(ألا) فقد جاء في مثل قوله تعالى: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣] ولم يقع في القرآن تحضيض بـ(هَلَّا) أو (ألَّا)[2].

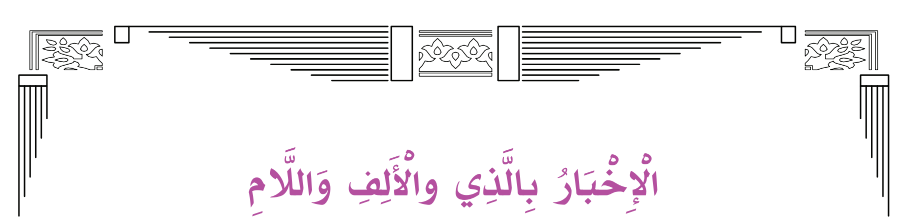
وإلى الاستعمال الثاني أشار **بقوله**: (وبهما التحضيض مِزْ... إلخ) «مِزْ» فعل أمر؛ أي: ميّز بـ(لولا) و(لوما) التحضيض؛ لأنهما يدلان عليه، ويشاركهما في التحضيض (هلّا، وألّا، وألا). ثم ذكر أنها مختصة بالدخول على الفعل، **فقال**: (وأولينها الفعلا) أي: أتبعها واذكر بعدها الفعل، ولم يبين نوعه، وهو المضارع، والضمير عائد على الأحرف الخمسة المذكورة، والألف في (الفعلا) للإطلاق. ثم بين أنها قد تدخل على الاسم في الظاهر، **فقال**: (وقد يليها اسمٌ بفعلٍ مُضْمرٍ عُلِّق) أي: يكون متعلقاً بفعل مقدر ومعمولاً له، فيكون هذا الفعل بعد الأداة مباشرة (أو بظاهر مؤخر) أي: يكون هذا الاسم متعلقاً بفعل متأخر عن هذا الاسم، فيكون من باب تقديم المعمول على عامله، كما تقدم في المثال، والله أعلم.



(١) وقع في هذه الآية الفصل بين (لولا) والفعل (قلتم) بالظرف. وفائدة هذا ـ والله أعلم ـ بيان أن الواجب عليهم أن يتفادوا التكلم بالإفك أول ما سمعوه. فلما كان ذكر الوقت أهم وجب التقديم، أفاده في «الكشاف» (٣/ ٦٦).

(٢) الذي يفهم من كلام ابن مالك في «شرح الكافية» (٣/ ١٦٥٥) أن (ألا) لا تأتي للتحضيض بل هي للعرض. وإنما ذكرها مع حروف التحضيض بجامع الاختصاص بالفعل.





الْإِخْبَارُ بِالَّذِي والْأَلِفِ وَاللَّامِ

كيفية الإخبار عن الاسم بالاسم الموصول

٧١٧ ـ مَا قِيلَ: (أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي) خَبَرْ   عَنِ (الَّذِي) مُبْتَدأً قَبْلُ ٱسْتَقَرّْ

٧١٨ ـ وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ   عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ

٧١٩ ـ نَحْوُ: (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) فَذَا   (ضَرَبْتُ زَيْدًا) كَانَ، فَادْرِ الْمَأْخَذَا

٧٢٠ ـ وَبِـ(اللَّذَيْنِ، وَالَّذِينَ، وَالَّتِي)   أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاقَ الْمُثْبَتِ

هذا الباب وضعه النحويون لاختبار الطالب وتدريبه في الأحكام النحوية، كما وضع علماء الصرف باب الأبنية لامتحان الطالب في القواعد التصريفية، وكثيراً ما يصار إلى الإخبار بالذي والألف واللام لقصد الاختصاص، أو تقوية الحكم؛ لأن فيه إسنادين: إلى الضمير وإلى الظاهر ـ كما سيتضح إن شاء الله ـ أو لغرض القصر، أو تشويق السامع، ونحو ذلك.

فإذا قيل لك: أخبر عن خالد، من قولنا: خالد منطلق، بالاسم الموصول (الذي)، فإنك تعمل في هذا الأسلوب خمسة أعمال:

أحدها: أن تبتدئ الكلام بموصول مطابق للاسم المذكور في إفراده وتذكيره وتثنيته وجمعه، وهو (الذي) وتجعله مبتدأ.

الثاني: أن تؤخر الاسم المذكور إلى آخر التركيب؛ لأنه يراد جعله خبراً عن الموصول.

الثالث: أن ترفعه على أنه خبر عن (الذي).

الرابع: أن تجعل ما بين المبتدأ والخبر صلة الموصول.

الخامس: أن تجعل في موضع الاسم المذكور الذي أخرته ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه، ومطابقاً للموصول؛ لأنه هو العائد.

فتقول: الذي هو منطلق خالد، فـ(الذي) مبتدأ، وجملة (هو منطلق) صلة، و(خالد) خبر المبتدأ.

وإذا قيل: أخبر عن المحمدين، من: أكرمت المحمدين، قلت: اللذان أكرمتهما المحمدان، وفي الجمع: الذين أكرمتهم المحمدون، وفي المؤنث: التي أكرمتها هند..

وعلى هذا فالمخبر عنه ـ في هذا الباب ـ هو المجعول في آخر الجملة خبراً عن الموصول الذي هو المبتدأ. وهذا خلاف ظاهر السؤال، فإن ظاهره أن (خالداً) و(المحمدين) مخبر عنه، وأن الاسم الموصول هو الخبر، والجواب عن ذلك: أنه لما كان الاسم المذكور مخبراً عنه من جهة المعنى، صح أن يقال: أَخْبِرْ عنه.

وهذا معنى **قوله**: (ما قيل أخبر عنه بالذي خبر... إلخ) أي: إذا قيل لك: أخبر عن اسم بـ(الذي)، فليس هو على ظاهره، بل هو مؤول، فتجعل الاسم خبراً مؤخراً وجوباً، (عن الذي) حال كونه (مبتدأ قبل استقر)، وسوغ ذلك الإطلاق كونه في المعنى خبراً عنه، كما تقدم[(١)]. وهذا إشارة إلى الأعمال الثلاثة الأُوَل.

وقوله: (ما سواهما) أي: وما سوى المبتدأ والخبر مما هو موجود في الجملة (فوسِّطه صله) أي: للاسم الموصول، وهذا هو العمل الرابع.

وقوله: (عائدها) أي: عائد الجملة وهو ضمير الموصول (خَلَفُ مُعْطِي التكملة) أي: جاء الضمير في موضع الاسم الذي جعل في الآخر خبراً يكمل الفائدة. وهذا فيه العمل الخامس، وكلامه يفيد أن الضمير الذي يخلف الاسم المتأخر لا بد من مطابقته للموصول لكونه عائده.

ثم ذكر المثال وهو أنك تقول: الذي ضربته زيد (فذا ضربت زيداً

---

(١) هذا أحد التأويلات وقد نسبه ابن مالك في «شرح الكافية» (٤/ ١٧٧٢) إلى ابن السراج. وقيل: إن (عن) في قول ابن مالك: (عنه) بمعنى الباء، والباء في (بالذي) بمعنى: (عن).

كان) أي: هذا التركيب كان في الأصل: ضربت زيداً، فعُمل فيه ما تقدم (فادر المأخذا) وقس عليه، والألف للإطلاق.

ثم بين أنه إذا كان الاسم الذي قيل لك: أخبر عنه ـ مثنى أو جمعاً أو مؤنثاً، فإنك تأتي بالمبتدأ الموصول وفق ذلك الاسم فيما ذكر (مراعيا) في الضمير العائد (وفاق المثبت) أي: موافقة الاسم المخبر عنه في المعنى.

* * *

شروط الاسم المخبر عنه بالاسم الموصول

٧٢١ ـ قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا

٧٢٢ ـ كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ اَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

لما ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ كيفية الإخبار، ذكر ما يشترط في الاسم المخبر عنه بالذي أو أحد فروعه، وهي أربعة:

١ ـ أن يكون قابلاً للتأخير، لما تقدم من أنه يجب تأخيره إلى نهاية الجملة، فلا يخبر بالذي أو فروعه عما له صدر الكلام؛ كأسماء الشرط والاستفهام، مثل: من، وما؛ لئلا تفوته الصدارة، فإن كان الاسم لا يقبل التأخير بنفسه ولكن خَلَفُهُ يقبل التأخير صح، مثل: الضمائر المتصلة؛ كالتاء من قمتُ، فيجوز أن يخبر عنها، مع أنها لا تتأخر؛ لأنه لا يمكن النطق بها وحدها؛ لكونها ضميراً متصلاً، ولكن يتأخر خَلَفُها، وهو الضمير المنفصل، فتقول: الذي قام أنا.

٢ ـ أن يكون قابلاً للتعريف، فلا يخبر عن الحال والتمييز، للزومهما التنكير، فلا يخلفهما الضمير؛ لأنه ملازم للتعريف، فلا يجوز في: جاء خالد راكباً، أن تقول: الذي جاء خالد إياه راكب.

٣ ـ أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بأجنبي، فلا يخبر عن ضميرٍ عائدٍ إلى اسم في الجملة، كالهاء من، نحو: صالح أكرمته؛ لأنك لو أخبرت لقلت: الذي صالح أكرمته هو، فالضمير المنفصل هو الذي كان

متصلاً بالفعل قبل الإخبار، والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير، فإن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ الذي هو (صالح) بقي الموصول بلا عائد، وانخرمت قاعدة الباب، وإن قدرته عائداً على الموصول بقي الخبر بلا رابط.

٤ ـ أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بالمضمر؛ ليصح كونه عائد الموصول، فلا يخبر عن الموصوف دون صفته، فلا تقول في: أكرمت رجلاً عالماً: الذي أكرمته عالماً رجل؛ لأنك لو أخبرت عنه لوضعت مكانه ضميراً، وحينئذ يلزم وصف الضمير، والضمير لا يوصف، ولا يوصف به.

وهذا الشرط يغني عن ذكر الشرط الثاني؛ لأن الإضمار تعريف وزيادة، وقد ذكر ابن مالك في «شرح الكافية» أن ذكر الشرط الثاني زيادة بيان[1].

وإلى هذه الشروط الأربعة أشار **بقوله**: (قبول تأخير وتعريف... إلخ) أي: قد (حُتم) في هذا الباب ووجب كون الاسم المخبر عنه قابلاً للتأخير والتعريف، وكذا يشترط (الغنى عنه) أي: الاستغناء عنه بأجنبي، أو الاستغناء عنه بمضمر، **وقوله**: (فراع ما رعوا) أي: لاحظ ما لاحظوه من الشروط[2].

* * *

(١) «شرح الكافية» (٤/ ١٧٧٥).

(٢) وبقي من الشروط:
٥ ـ أن يكون الاسم في جملة خبرية. فلا يخبر عن الاسم في مثل: أكرمْ علياً؛ لأن الطلب لا يقع صلة. كما هو معلوم من باب «الموصول».
٦ ـ وأن يجوز ورود الاسم في الإثبات، فلا يخبر عن (أحد) من نحو: ما جاءني من أحد؛ لأنه لو قيل: الذي ما جاءني أحدٌ. لزم وقوع (أحد) في الإيجاب.
٧ ـ ألا يكون الاسم في إحدى جملتين مستقلتين، نحو: هشام في قولك: قام هشام، وقعد ياسر.

كيفية الإخبار عن الاسم بالألف واللام

٧٢٣ ـ وَأَخْبَرُوا هُنَا بِـ(أَلْ) عَنْ بَعْضِ مَا ... يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا
٧٢٤ ـ إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِـ(أَلْ) ... كَصَوْغِ (وَاقٍ) مِنْ: (وَقَى اللَّهُ الْبَطَلْ)
٧٢٥ ـ وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ (أَلْ) ... ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ

لما بين الإخبار بالاسم الموصول عن الاسم، ذكر هنا الإخبار بالألف واللام الموصولة، فيخبر بالألف واللام عن الاسم بأربعة شروط، زيادة على الشروط السابقة:

١ ـ أن يكون المخبر عنه واقعاً في جملة فعلية، بخلاف: الإخبار بالذي، فإنه يخبر به عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية، فإذا قلت: خالد أخوك، لم يصح الإخبار بأل عن خالد؛ لأنه في جملة اسمية، والجملة الاسمية لا تصلح صلة.

٢ ـ أن يكون الفعل متقدماً، بخلاف: ما يقوم عاصم؛ لأنه تقدم على الفعل نفي، ولا يفصل بين أل وصلتها بنفي ولا غيره.

٣ ـ أن يكون متصرفاً، بخلاف: عسى المريض أن يبرأ؛ لأنه فعل جامد، وهو لا يصلح صلة لأل.

٤ ـ أن يكون مثبتاً، بخلاف المنفي كما تقدم.

مثال ذلك: وقى اللهُ البطلَ، فيجوز أن تخبر عن كل واحد من الفاعل والمفعول في هذه الجملة بالألف واللام، لتحقق الشروط، فتقول في الإخبار عن الفاعل: الواقي البطلَ اللهُ، فـ(الواقي) مبتدأ، و(البطل) بالنصب على أنه مفعول لاسم الفاعل، وبالجر على أنه مضاف إليه، و(الله) خبر المبتدأ، وتقول في الإخبار عن المفعول: الواقيه اللهُ البطلُ، وذكر الهاء واجب؛ لأن عائد (أل) الموصولة لا يحذف إلا ضرورة، فـ(الواقيه) مبتدأ، والها مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، و(الله) فاعل لاسم الفاعل، و(البطل) خبر المبتدأ.

ثم إن الوصف الواقع صلة لأل، إن رفع ضميراً، فإن كان عائداً على أل الموصولة وجب استتاره في الصلة؛ لأن الصلة جارية على من

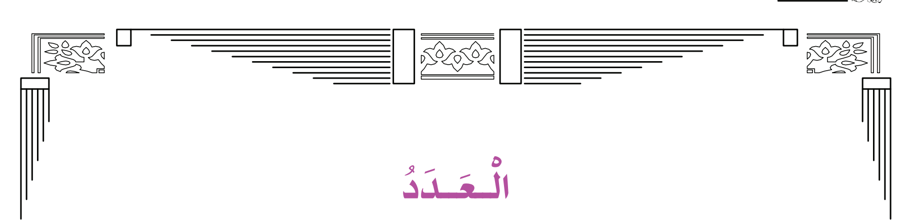
هي له، وإن كان عائداً على غيرها وجب بروزه، لجريان الصلة على غير من هي له، فإذا قلت: بَلَّغْتُ من أخويك إلى المحمدين رسالةً، فإن أردت الإخبار عن التاء في (بلغت) قلت: المبلِّغُ من أخويك إلى المحمدين رسالةً أنا، ففي المبلغ ضمير عائد على (أل) فيجب استتاره؛ لأنه في المعنى لأل؛ لأنه خلف من ضمير المتكلم، (وأل) للمتكلم؛ لأن خبرها ضمير المتكلم. والمبتدأ نفس الخبر، وإن أخبرت عن الأخوين ـ من المثال المذكور ـ قلت: المبلِّغُ أنا منهما إلى المحمدين رسالةً أخواك، وإن أخبرت عن المحمدين قلت: المبلغ أنا من أخويك إليهم رسالة المحمدون، وعن الرسالة تقول: المبلغها أنا من أخويك إلى المحمدين رسالة، فـ(أنا) في هذه الأمثلة، فاعل (المبلغ) لأنه اسم فاعل، والضمير عائد لغير (أل)، وضمير الغيبة هو العائد، وذلك لأن التبليغ فعل المتكلم، و(أل) فيهن لغير المتكلم؛ لأنها نفس الخبر الذي أخرته.

وهذا معنى **قوله**: **(وأخبروا هنا بأل... إلخ)** أي: أخبر العرب ـ في هذا الباب ـ بأل الموصولة **(عن بعض)** أي: عن جزء كلام **(يكون فيه الفعل قد تقدما)** وهذه إشارة إلى الشرطين الأولين.

وقوله: **(إن صح صوغ صلة منه لأل)** أي: من الفعل المتقدم، بأن كان متصرفاً ومثبتاً. وهذه (إشارة) إلى الشرطين الأخيرين.

وقوله: **(كصوغ واقٍ من وقى الله البطل)** هذا مثال لما اجتمعت فيه الشروط، فهو خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: وذلك كصوغ... وقد مضى بيان ذلك.

ثم ذكر أن صلة **(أل)** إذا رفعت ضميراً وكان هذا الضمير لغير (أل) **(أُبين وانفصل)** أي: قطع من العامل وانفصل، إشارة إلى أنه يجب الإتيان به بارزاً منفصلاً، كما تقدم، والله أعلم.



الْعَدَدُ

١ ـ العدد المفرد

أ ـ حكم العدد من واحد إلى عشرة تذكيراً وتأنيثاً وحكم تمييزه

ب ـ حكم العدد مائة وألف وحكم تمييزهما

٧٢٦ ـ (ثَلاَثَةً) بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ   فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ

٧٢٧ ـ فِي الضِّدِّ جَرِّدْ، وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرِ   جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

٧٢٨ ـ وَ(مِائَةً) وَ(الْأَلْفَ) لِلْفَرْدِ أَضِفْ   وَ(مِائَةٌ) بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ

اعلم أن أسماء العدد في اصطلاح النحاة أربعة أقسام:

١ ـ **المفرد**، وهو العدد الخالي من التركيب والعطف، وهو الواحد والعشرة وما بينهما، وكلمة (بِضْع وبِضْعة)[1]، والمائة[2] والألف، ويسميه بعض النحاة (العدد المضاف) لأنه يضاف إلى تمييزه ـ عدا الواحد والاثنين ـ، كما سيأتي إن شاء الله.

٢ ـ **المركب**، وهو ما تركب تركيباً مزجياً من عددين، وهو أحد عشر، وتسعة عشر، وما بينهما.

٣ ـ **العِقْد**، وهو في اصطلاح النحاة يطلق على العدد من عشرين إلى تسعين.. وبعضهم يسميه العدد (المفرد) لأنه غير مضاف ولا مركب.

---

(١) البضع: بالكسر، يدل على عدد ما بين ثلاثة وتسعة. وحكمه كالثلاثة في التذكير والتأنيث، وهو قد يستعمل مفرداً أو مركباً أو معطوفاً عليه. قال تعالى: ﴿سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ٣، ٤].

(٢) جرى المتقدمون على أن (المائة) تكتب بالألف، وذكروا تعليل ذلك. فانظر: «أدب الكُتاب» للصولي ص(٢٥٩)؛ كتاب «الكُتّاب» لابن درستويه ص(٩٠)؛ «باب الهجاء» لابن الدهان النحوي ص(٦)؛ «همع الهوامع» (٦/ ٣٢٥)؛ «المطالع النصرية» ص(١٤٩). ويرى المجمع اللغوي القاهري كتابتها بدون الألف. فإن ركبت الثلاث مع المائة حذفت ألف (ثلاث) فتقول: ثلثمائة، وشرط ذلك ألا يلتبس بالثلث أحد الكسور. إلا (ثمان) فلا تحذف ألفها مع المائة ـ على الأجود ـ لئلا يجتمع حذفان: حذف الألف وحذف الياء. انظر: «المطالع النصرية» ص(١٨٢).

٤ ـ **المعطوف**، وهو العدد الذي بين عقدين؛ كالأعداد المحصورة بين عشرين وثلاثين، أو بين ثلاثين وأربعين.. وهكذا.

وسأتكلم ـ بعون الله ـ عن هذه الأقسام في ضوء الألفية من خلال المباحث الآتية:

١ ـ تذكير العدد وتأنيثه.

٢ ـ حكم تمييزه.

٣ ـ إعراب العدد.

فأما القسم الأول وهو العدد المفرد، فالعددان واحد واثنان يوافقان المعدود في التذكير والتأنيث، فيذكران مع المذكر، ويؤنثان مع المؤنث، نحو: في القرية مسجد واحد، ومدرسة واحدة، اشتريت كتابين اثنين، وكراستين اثنتين.

وهذان العددان يعربان على حسب موقعهما من الجملة، ولا يذكر بعدهما تمييز، فلا يقال: في القرية واحدُ مسجدٍ، ولا اشتريت اثني كتابين؛ لأن ذكر التمييز مباشرة (مسجد، كتابين) يحدد المراد، ويغني عن ذكر العدد قبله.

والأعداد ثلاثة وعشرة وما بينهما وكلمة (بِضْع وبضعة) على عكس العدد، فتذكر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر، نحو: عندي سبعةُ رجالٍ، وثلاثُ نسوةٍ، وصافحت بضعة رجال، ونصحت بضع نساء، قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيۡهِمۡ سَبۡعَ لَيَالٖ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومٗاۖ﴾ [الحاقة: ٧]، وقال تعالى: ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ شَهَٰدَٰتِۭ﴾ [النور: ٦]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ٤]؛ لأن مفرد (شهادات): «شهادة» وهو مؤنث، ومفرد (شهداء): «شاهد أو شهيد» وهو مذكر[١].

---

(١) وعلى هذا فإذا كان المعدود جمعاً فإنه لا يراعى لفظه من ناحية التذكير والتأنيث. وإنما يراعى مفرده. تقول: جاء خمسة فتية؛ لأن مفرده (فتى) وهو مذكر. ولا تنظر لجمعه المؤنث. وأوتار العشر الأواخر من رمضان خمس ليال؛ لأن مفرده =

وإذا اجتمع لعدد واحد تمييزان: أحدهما مذكر، والآخر مؤنث روعي في تذكير العدد وتأنيثه السابق منهما، نحو: حضر سبعة رجال ونساء، وأقبل خمس نساءٍ ورجال، وهذا يختلف عن العدد المركب والعدد المعطوف، وسأذكر ما يتعلق بهما ـ إن شاء الله ـ.

وهذه الأعداد ـ من ثلاثة إلى عشرة ـ تعرب حسب موقعها من الجملة[١] وتحتاج إلى تمييز مجرور بالإضافة[٢] ويكون ـ في الأغلب ـ

= (ليلة) وهو مؤنث. ولا تنظر لجمعه المذكر.

(١) العدد المفرد (ثمان) يختلف عن بقية الأعداد، فإنه له حالتين: **الأولى**: أن يكون مضافاً، **الثانية**: أن يكون غير مضاف.

فإن كان مضافاً جاء بلفظ المذكر بسبب إضافته إلى تمييزه المؤنث فالأفصح إثبات الياء في آخره مطلقاً، وإعرابه إعراب الاسم المنقوص، فتقدر على يائه الضمة والكسرة، وتظهر الفتحة، تقول: عندي ثماني مخطوطات. اشتريت ثمانيَ مخطوطات، احتفظت بثماني مخطوطات.

وإن كان مضافاً جاء بلفظ المؤنث بسبب إضافته إلى تمييزه المذكر لزمته الياء وبعدها التاء الدالة على التأنيث. ويعرب بالحركات الظاهرة كغيره من الأسماء الصحيحة، نحو: حضر ثمانيةُ طلاب، سألت ثمانيةَ طلاب. جلست مع ثمانيةِ طلاب.

فإن كان غير مضاف والمعدود مذكر لزمته الياء والتاء ـ أيضاً ـ وأعرب بالحركات الظاهرة، نحو: الحاضرون من الطلاب ثمانية، كان الحاضرون ثمانية، اجتمعت من الطلاب بثمانية.

وإن كان المعدود مؤنثاً أعرب إعراب المنقوص، نحو: عندي من المخطوطات ثمانٍ. اقتنيت من المخطوطات ثمانياً ـ بالتنوين على أنه منقوص منصرف ـ أو ثمانيَ ـ على أنه ممنوع من الصرف ـ وتقول في الجر: اكتفيت من المخطوطات بثمانٍ. والإعراب في حالة الرفع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة، وهكذا يقال في الجر. فإن كان مركباً مع العشرة فسأذكره ـ إن شاء الله ـ مع الأعداد المركبة.

(٢) قد يضاف العدد المفرد إلى غير تمييزه المبين لنوع المعدود. فيضاف إلى مستحق المعدود، نحو: هذه خمسةُ محمد. خذ سبعتك.. ويستغني بذلك عن التمييز؛ لأن هذه الإضافة تحقق غرضاً لا يحققه التمييز. وهو أن العدد مستحق ومملوك للمضاف إليه؛ لأنك لا تقول لشخص: خذ سبعتك. إلا لمن يعرف جنسها، فلست بحاجة إلى ذكر التمييز.

جمع تكسير للقلّة[١] ـ كما تقدم في الأمثلة ـ[٢].

وقد يتخلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة ـ وهي الجمع والتكسير والقلّة ـ فتضاف هذه الأعداد إلى المفرد إذا كان التمييز هو لفظ (مائة)، نحو: في المعهد ثلثمائة طالب، وأربعمائة مقعد.

وقد يتخلف الأمر الثاني فتضاف هذه الأعداد إلى جمع التصحيح، وذلك إذا لم يكن للكلمة جمع تكسير، نحو: خمس صلوات، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] فجاء بـ(سمٰوات) جمع تصحيح؛ لأنه ليس للسماء جمع غيره، وقال تعالى: ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ﴾ [النور: ٥٨] وليس لعورة جمع تكسير، وقد يكون جمع التكسير وارداً ولكنه قليل الاستعمال؛ كقوله تعالى: ﴿فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ﴾ [النمل: ١٢]، فإن تكسير (آية) على (آيٍ) وارد عن العرب[٣] لكنه ليس كثيراً في استعمالهم.

وقد تضاف لجمع التصحيح لمجاورته ما أُهمل تكسيره، كما في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِى سَبْعِ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ﴾ [يوسف: ٤٦]، فجاء (سنبلات) جمع تصحيح؛ لأنه مجاور لـ(سبع بقرات) المهمل تكسيرُهُ، وجاء (سنابل) بصيغة جمع التكسير حين لم يجاور جمع التصحيح في قوله

(١) جمع القلة يدل على أفراد لا تنقص عن ثلاثة ولا تزيد على عشرة، وجمع الكثرة يدل على أفراد لا تقل عن ثلاثة وقد تزيد عن عشرة، ولكل منهما أوزان خاصة، ستأتي ـ إن شاء الله ـ في باب «جمع التكسير».

(٢) اعلم أنه لا يراد بالجمع هنا ـ الجمع الاصطلاحي ـ بل يدخل فيه كل ما يدل على الجمعية من اسم الجمع كـ(رهط) و(قوم) واسم الجنس الجمعي كـ(نحل) و(بقر) و(شجر) والغالب أن يجر ذلك بـ(من) قال تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦٠] وتقول: جاء ثلاثة من القوم، وفي المزرعة سبع من النخل، وتسع من الشجر. وقد يجر بالإضافة، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨] وفي الحديث: «ليس فيما دون خمس ذود صدقة» والذود: اسم جمع لا مفرد له.

(٣) انظر: «المصباح المنير» ص(٣٢).

تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ﴾ [البقرة: ٢٦١].

وقد يتخلف القيد الثالث فيأتي تمييز الثلاثة والعشرة وما بينهما جمع كثرة لا جمع قلّة، كما قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فأضاف (ثلاثة) إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلّة وهو (أقراء).

وأما العددان (مائة وألف) فهما على لفظهما، سواء أكان المعدود مذكراً أم مؤنثاً، ولا بدَّ لهما من تمييز مفرد مجرور ـ غالباً ـ، نحو: قلَّ من يعيش مائةَ سنةٍ، على فضلِ العلم مائةُ برهان، قال تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢][1]، وقال تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦][2].

وقد يأتي تمييز (المائة) جمعاً مجروراً، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا ﴿٢٥﴾﴾ [الكهف: ٢٥] فقد قرأ حمزة والكسائي ـ من السبعة ـ بإضافة (مائة) إلى (سنين).

وفي العدد المفرد **يقول ابن مالك:** **(ثلاثة بالتاء قل للعشره... إلخ)** أي: أنِّث العدد: ثلاثة وعشرة وما بينهما، إذا كنت تعد جمعاً **(آحاده)** أي: مفرداته **(مذكره)** فأفاد أن العبرة في التذكير والتأنيث بحال المفرد، لا بحال الجمع[3].

---

(١) (مائة) مفعول مطلق نائب عن المصدر.

(٢) (ألف) ظرف زمان و(سنة) مضاف إليه.

(٣) أما اسم الجمع ونحوه مما لا مفرد له؛ كقوم ورهط، فينظر في التذكير والتأنيث إلى اللفظ المذكور. فيعطى العدد عكس ما يستحقه اللفظ المذكور. ويعرف ذلك إما بالضمير أو باسم الإشارة أو تأنيث الفعل أو غيرها، تقول: ثلاث من الغنم؛ لأنك تقول: غنم كثيرة، قال تعالى: ﴿إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٨] فأنث الفعل، وجاء ثلاثة من الرهط؛ لأن العرب تقول: الرهط أقبل، قال تعالى: ﴿وَكَانَ فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨] وتقول: عندي ثلاث من النخل، أو ثلاثة، لجواز الوجهين، قال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧] فأنّث الصفة. وقال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]. فذكّر الصفة.

وقوله: (في الضد جرّد) أي: إذا كان مفرد المعدود مؤنثاً فيجب تذكير العدد وتجريده من التاء[(١)].

ثم بيَّن أن تمييز ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع قلّة مجرورة بالإضافة، وفهم من **قوله**: (في الأكثر) أنه يُمَيَّزُ بجمع الكثرة قليلاً ـ كما تقدم ـ ثم بيَّن أن المائة والألف تضافان للمفرد، ليكون هذا المفرد المضاف إليهما هو التمييز. ثم ذكر أن (المائة) قد تضاف قليلاً للجمع، وهو يشير إلى قراءة حمزة والكسائي كما تقدم. **وقوله**: (نزراً) أي: قليلاً جداً. **وقوله**: (قد رُدف) فعل ماضٍ مبني لما لم يُسَمَّ فاعله؛ أي: تُبِع بالجمع، بمعنى: وقع بعده.

وإنما قدم ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ الكلام على (مائة) و(ألف) على ما دونهما من العدد إلى أحد عشر؛ لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة وما بينهما في كون تمييزهما مجروراً بالإضافة. وبعد ذلك رجع إلى الكلام على الأعداد حسب ترتيبها.

* * *

٢ ـ العدد المركب
١ ـ حكمه تذكيراً وتأنيثاً
٢ ـ إعرابه

٧٢٩ ـ وَ(أَحَدَ) ٱذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِـ(عَشَرْ) ... مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ

٧٣٠ ـ وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ: (إِحْدَى عَشْرَهْ) ... وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ

٧٣١ ـ وَمَعَ غَيْرِ (أَحَدٍ) وَ(إِحْدَى) ... مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَٱفْعَلْ قَصْدَا

٧٣٢ ـ وَلِـ(ثَلَاثَةٍ) وَ(تِسْعَةٍ) وَمَا ... بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

---

(١) إذا حذف تمييز الأعداد من الثلاثة إلى التسعة وما بينهما، وكذا العشرة إذا كانت مفردة، فإنه يجوز تذكير العدد وتأنيثه، والأفصح أن يبقى العدد على ما كان عليه لو لم يحذف المعدود. فتقول: صمت خمسةً. تريد خمسة أيام. ويجوز: صمت خمساً. وعليه جاء الحديث الصحيح: «ثم أتبعه بست من شوال» وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] فجاء العدد (عشراً) بحذف التاء؛ لأن المعدود الأيام على أحد الوجهين، وفي الآية أقوال أخرى.

وعلى الأول جاء قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي: وسبعة أيام. فأنث العدد نظراً للمعدود المحذوف وهو (أيام). انظر: «تفسير البحر المحيط» (٢/ ٢٣٣).

٧٣٣ ـ وَأَوْلِ (عَشْرَةَ) (اثْنَتَيْ) وَ(عَشَرَا) (إِثْنَيْ) إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا
٧٣٤ ـ وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وَارْفَعْ بِالْأَلِفْ وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

لما ذكر ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ القسم الأول وهو العدد المفرد (أو المضاف) ذكر العدد المركب، فتركب (عشرة) مع ما دونها إلى واحد، ويلحق بذلك كلمة (بضع وبضعة).

والعدد المركب يتألف من جزأين: الأول: (الصدر) وهو العدد واحد وتسعة وما بينهما، وما ألحق به. والثاني: (العجز) وهو كلمة (عشرة).

وحكم الأعداد المركبة من حيث التذكير والتأنيث، أن العجز وهو (عشرة) يطابق المعدود في التذكير والتأنيث، وأما الصدر فإن كان كلمة (أحد أو إحدى أو اثني أو اثنتي) فإنه يطابق المعدود، وإن كان (ثلاثة وتسعة) وما بينهما، فإن حكمه بعد التركيب كحكمه قبله، فيذكر مع المؤنث، ويؤنث مع المذكر. تقول: حضر أحدَ عشرَ طالباً، كتبت إحدى عشرةَ ورقةً، عندي اثنا عشرَ كتاباً، واثنتا عشرةَ كراسةً، نجح ثلاثةَ عشرَ طالباً، أقمت في مكة تسعَ عشرةَ ليلةً، وفي المدينة بضعةَ عشرَ يوماً، قال تعالى عن يوسف عليه الصلاة والسلام: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤][1].

وحكم العدد المركب أنه يبنى على فتح الجزأين[2] فلا يتغير آخره

---

(١) إذا كان للعدد المركب تمييزان: أحدهما مذكر عاقل. والآخر مؤنث ـ عاقل أو غير عاقل ـ روعي في تذكير العدد وتأنيثه المذكر العاقل مطلقاً ـ سواء كان متقدماً أم متأخراً ـ، نحو: سافر معنا ثلاثةَ عشرَ رجلاً وامرأة، أو ثلاثةَ عشرَ امرأة ورجلاً. فإن لم يكن أحدهما من العقلاء روعي السابق منهما، بشرط اتصال التمييز بالعدد، نحو: عندي خمسة عشر جملاً وناقة، أو عندي خمس عشرة ناقة وجملاً، فإن فُصل روعي المؤنث، نحو: عندي خمسَ عشرةَ ما بين جمل وناقة، أو ما بين ناقة وجمل. ويرى الصبان أنه إذا كان المذكر غير عاقل، والمؤنث عاقلاً، غُلّب العاقل، نحو: أربعَ عشرةَ جملاً وأَمَةً.

(٢) العدد (ثمانية) إذا كان مركباً مع العشرة فحكمه من حيث التذكير والتأنيث كحكمه =

بتغير العوامل، تقول: جاء ثلاثةَ عشرَ طالباً، رأيت ثلاثةَ عشرَ طالباً، مررت بثلاثةَ عشرَ طالباً، فـ(ثلاثةَ عشرَ) فاعل مبني على فتح الجزأين في محل رفع، وفي المثال الثاني: مفعول به في محل نصب، وفي المثال الثالث: في محل جر، ويستثنى من ذلك (اثنا عشر) فإن صدره يعرب إعراب المثنى فيرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء، ويبقى جزؤه الثاني مبنياً على الفتح لا محل له، قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، فـ(اثنا) خبر (إنَّ) مرفوع بالألف؛ لأنه ملحق بالمثنى، و(عشر) مبني على الفتح لا محل له.

وقال تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠][(١)]، فـ(اثنتي) مفعول به منصوب بالياء؛ لأنه ملحق بالمثنى، و(عشرة) مبني على الفتح لا محل له.

ويحتاج العدد المركب إلى تمييز مفرد منصوب، كما في الأمثلة، وسيذكر ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ ذلك، وإنما ذكرته هنا لإتمام الكلام على العدد المركب.

= قبل التركيب، تقول: جاء ثمانيةَ عشرَ طالباً. وعندي ثمانيَ عشرةَ كراسة. وهو مبني على فتح الجزأين. فإذا كان مجرداً من التاء جاز فيه إثبات الياء مفتوحة، أو ساكنة، ويكون الفتح مقدراً عليها. وجاز حذف الياء مع فتح النون أو كسرها. وفي حالة الكسر تكون الياء محذوفة للتخفيف. انظر: «شرح الكافية» (٣/ ١٦٧٤).

(١) تمييز (اثنتي عشرة) محذوف لفهم المعنى. تقديره ـ والله أعلم ـ فرقة. ولا يصلح أن يكون (أسباطاً) تمييزاً؛ لأنه جمع، ولأنه لو كان تمييزاً لذُكِّر العددان بحذف التاء منهما؛ لأن السبط مذكر. ويرى الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٣٩٧) أنه وإن كان السبط مذكراً فتأنيث العدد لقوله: (أمماً)، فـ(أسباطاً) على القول الأول بدل من (اثنتي عشرة) ورجحه الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٣٨٢) و(أمماً) نعت لأسباط.

والأسباط: جمع سبط وهو ولد الولد. فصاروا اثنتي عشرة أمة من اثني عشر ولداً. وأراد بالأسباط القبائل. و(اثنتي عشرة) مفعول ثان لـ(قطعنا) والضمير وهو الهاء مفعول أول.

يقول ابن مالك: (وأحد اذكر وصلنه بعشر... إلخ) أي: إذا قصدت العدد المذكر فاذكر لفظ (أحد) مع لفظ (عَشَر) مركّباً لهما، فتقول: أحدَ عشرَ رجلاً، وإذا قصدت العدد المؤنث فاذكر لفظ (إحدى) مع لفظ (عشرة)، فتقول: إحدى عَشْرَةَ امرأةً، بسكون الشين وزيادة التاء، هذه هي اللغة المشهورة، ولغة تميم كسر الشين.

ثم أراد أن يبين أن مطابقة العشرة للمعدود ليست خاصة بـ(أحد وإحدى) بل هي عامة، **فقال**:

(وَمَــعَ غَــيْــرِ أَحَــدٍ وَإِحْــدَى ... مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا)

أي: ما فعلت في (عشرة) مع (أحد وإحدى) من إسقاط التاء في المذكر وإثباتها في المؤنث، افعله فيما فوقهما من الأعداد التي تُركب مع (العشرة).

ولما ذكر حكم العجز من المركب وهو (العشرة) بيَّن أن حكم الصدر من (ثلاثة) إلى (تسعة) وما بينهما في التركيب كحكمه قبل التركيب من أن التاء تثبت مع المذكر، وتسقط مع المؤنث.

ثم نصَّ على (اثني واثنتي) **فقال**: (وأولِ عشرةَ اثنتي) أي: أتْبع كلمة (عشرة) المؤنثة (اثنتي)، ولفظ (عشر) المذكر (اثني) إذا أردت المعدود المذكر أو المؤنث.

وقوله: (إذا أُنثى تشا) بالقصر لضرورة الوزن. وهذا راجع للأول، (أو ذَكَرَا) وهذا راجع للثاني، ثم بيَّن أن (اثني واثنتي) يعربان إعراب المثنى، فيرفعان بالألف، وينصبان ويجران بالياء، وما سواهما من الجزأين المركبين يفتح آخر الصدر وآخر العجز منه، في القول المألوف الشائع.

* * *

٣ ـ العِقْد تعريفه، وحكمه
٤ ـ العدد المعطوف تعريفه وحكمه

٧٣٥ ـ وَمَيِّزِ الْـ(عِشْرِينَ) لِلـ(تِّسْعِينَا) ... بِـوَاحِـدٍ كَـ(أَرْبَـعِـيـنَ حِـيـنَـا)

ذكر القسم الثالث من أقسام العدد وهو العِقْدُ، والقسم الرابع وهو العدد المعطوف.

أما العقد ـ وهو من عشرين إلى تسعين ـ فإنه يكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث. وأما تمييزه فهو مفرد منصوب[١]، نحو: عندي ثلاثون كتاباً، في المزرعة ستون نخلةً، وأربعون شجرةً.

وتعرب ألفاظ العقود إعراب جمع المذكر السالم؛ لأنها ملحقة به، فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء ـ كما تقدم أول الكتاب ـ قال تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ[٢] رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَاۖ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ[٣] لَيۡلَةٗ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقال تعالى: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النور: ٤].

وأما المعطوف ـ وهو الذي ينحصر بين عِقْدين ـ فإن المعطوف وهو لفظ العقد يلزم حالة واحدة ـ كما تقدم ـ وأما المعطوف عليه[٤] فإن كانت صغيته هي لفظ (واحد) أو (اثنين) وجب مطابقتها للمعدود في تذكيره وتأنيثه، وإن كانت لفظ (ثلاثة أو تسعة) وما بينهما فيجب مخالفتها للمعدود، كما تقدم في حال إفرادها أو تركيبها، ويعرب المعطوف عليه حسب موقعه من الجملة، ويتبعه المعطوف في إعرابه، نحو: في الفصل واحد وثلاثون طالباً، واثنان وثلاثون مقعداً، في المكتبة سبعة وثمانون كتاباً، وخمس وثلاثون مخطوطة، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسۡعٞ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةٗ﴾ [صٓ: ٢٣].

---

(١) يجوز أن يستغني العقد عن التمييز وأن يضاف إلى مستحقه، نحو: هذه عشرو خالدٍ؛ لأنك لا تقول ذلك إلا لمن يعرف جنسها، فلست بحاجة إلى ذكر تمييز.

(٢) قوله: (قومه) منصوب على نزع الخافض. و(سبعين) مفعول به.

(٣) موسى مفعول أول، و(ثلاثين) مفعول ثان على حذف مضاف؛ أي: تمام ثلاثين.

(٤) المعطوف عليه يسمى (النيّف) ـ بتشديد الياء على الأفصح ـ ومعناه: الزيادة، يقال: ناف على فلان: أي زاد عليه. وهي تدل ـ في الأصل ـ على عدد مبهم من واحد إلى تسعة. وتلازم التذكير دائماً. وتعرب حسب موقعها من الجملة. ولا بد أن يتقدمها عقد من العقود ثم تعطف عليه، نحو: اشتريت عشرين كتاباً ونيّفاً. فهي لا تذكر إلا على أساس أن مدلولها سيزاد على عقد عددي. أما على الاستعمال الأول فإن لفظ النيف يطلق على العدد المعطوف عليه. ولا بد أن يكون متقدماً.

وهذا معنى **قوله**: (وميز العشرين للتسعينا... إلخ) أي: ميز العشرين إلى التسعين (بواحد) أي: بمفرد (كأربعين حينا) وفهم من المثال أنه يكون منصوباً، والحين: بالكسر هو الدهر والوقت، طال أم قصر، وشمل قوله: (العشرين للتسعينا) ألفاظ العقود، والأعداد المعطوفة[1]، واللام في قوله: (للتسعينا) للغاية، فهي بمعنى: (إلى).

* * *

تمييز العدد المركب

٧٣٦ ـ وَمَيَّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ (عِشْرُونَ) فَسَوِّيَنْهُمَا

أي: إن العرب ميزت العدد المركب ـ من أحد عشر إلى تسعة عشر ـ بمثل ما مُيِّز عشرون وبابه. وذلك بمفرد منصوب ـ كما تقدم ـ.

وقوله: (فسوينهما) أي: المركب، والعشرين وبابه، وهو تكميل للبيت لصحة الاستغناء عنه، أو أنه قَصَدَ به دفع توهم أن المثلية قبله غير تامة.

* * *

إضافة العدد المركب

٧٣٧ ـ وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ يَبْقَ الْبِنَا، وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

يجوز في العدد المركب ـ ما عدا اثني عشر واثنتي عشرة[2] ـ أن يستغني عن التمييز وأن يضاف إلى اسم بعده[3] ـ كما في العدد المفرد والعقود ـ.

---

(١) إذا كان للعدد المعطوف تمييزان أحدهما مذكر عاقل والآخر مؤنث روعي المذكر العاقل مطلقاً ـ تقدم أو تأخر اتصل أو انفصل ـ، نحو: وُزع المبلغ على خمسة وسبعين فقيراً وفقيرة، أو على خمسة وسبعين فقيرة وفقيراً. ونقلت السيارة خمسة وثلاثين حقيبة ورجلاً، فإن لم يكن أحدهما من العقلاء روعي السابق منهما، بشرط الاتصال، نحو: قرأت ثلاثة وعشرين بحثاً ورسالة، أو ثلاثاً وعشرين رسالة وبحثاً. فإن فصل بينهما فاصل ـ وهو كلمة بين ـ روعي المؤنث، نحو: قرأت ثلاثاً وعشرين ما بين بحث ورسالة. راجع: «حاشية الصبان» (٤/ ٧١)، «النحو الوافي» (٤/ ٥٥٠).

(٢) يعلل النحاة امتناع إضافة (اثني عشر) إلى مستحقها أن لفظ (عشر) واقع موقع نون المثنى، وهذه النون لا تجامع الإضافة.

(٣) انظر: «شرح المكودي بحاشية ابن الحاج» (٢/ ١١١).

وإذا أضيف العدد لمركب ففيه لغتان:

الأولى: وهي الفصحى، أن يبقى على ما كان عليه من فتح الجزأين في جميع مواقعه الإعرابية، فتقول: خمسةَ عشرَ محمدٍ عندي، حفظت خمسةَ عشرَ محمدٍ، حافظت على خمسةَ عشرَ محمدٍ، فـ(خمسةَ عشرَ) ـ في المثال الأول ـ مبتدأ مبني على فتح الجزأين في محل رفع، وهو مضاف و(محمد) مضاف إليه، (عندي) خبر المبتدأ.

الثانية: بقاء الصدر على بنائه، وإجراء الحركات الإعرابية على الثاني، فتقول: خمسةَ عشرُ محمدٍ عندي، حفظت خمسةَ عشرَ محمدٍ، حافظت على خمسةَ عشرِ محمدٍ، فـ(خمسةَ عشرُ) بجزئيها مبتدأ مرفوع بالضمة، وفي الثاني مفعول به منصوب بالفتحة، وفي الثالث مجرور بالكسرة.

وهذا معنى **قوله**: (وإن أضيف عدد مركب... إلخ) أي: وإن أضيف العدد المركب إلى اسم بعده فإنه يبقى على بنائه. وهذه اللغة الأولى، (وعجز قد يعرب) إشارة إلى اللغة الثانية، وأفاد بذلك أنها لغة قليلة.

وقوله: (البنا) بالقصر للوزن، وسوغ الابتداء بالنكرة في قوله: (وعجز) أنها في معرض التفصيل.

* * *

صوغ العدد على وزن (فاعل)
١ ـ حكمه تذكيراً وتأنيثاً
٢ ـ استعمالاته

٧٣٨ ـ وَصُغْ مِنِ (ٱثْنَيْنِ) فَمَا فَوْقُ إِلَى ... (عَشَرَةٍ) كَـ(فَاعِلٍ) مِنْ (فَعَلَا)

٧٣٩ ـ وَٱخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا، وَمَتَى ... ذَكَّرْتَ فَٱذْكُرْ (فَاعِلًا) بِغَيْرِ تَا

٧٤٠ ـ وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي ... تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ

٧٤١ ـ وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الْأَقَلِّ مِثْلَ مَا ... فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ ٱحْكُمَا

يجوز أن يصاغ من لفظ (اثنين وعشرة) وما بينهما، وصفاً على وزن (فاعل) لتحقيق غرض لا يمكن أن يستفاد من العدد الجامد الذي سيكون منه الاشتقاق.

وهذا العدد الذي على وزن (فاعل) يذكر مع المذكر، ويؤنث مع المؤنث فيقال: كتاب ثالث ورابع، ورسالة ثالثة ورابعة إلى عشرة.

وما صيغ من العدد على هذا النحو له استعمالات:

الأول: أن يستعمل مفرداً عن الإضافة، لِيصفَ ما قبله، ويدلَّ على ترتيبه، نحو: جاء الطالبُ الثالثُ في فصله؛ أي: إنه طالب موصوف بهذه الصفة، قال تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤]، فجاء قوله: (بثالث) مذكراً؛ لأن الحديث عن رسول الله تبارك وتعالى، وقال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ[١] ﴿٢٠﴾﴾ [النجم: ١٩، ٢٠]، فجاء قوله: (الثالثة) مؤنثاً لأنه صفة لمؤنث، والغرض من الصفة التوكيد؛ لأن من المعلوم بعد ذكر اللات والعزى أن مناة ثالثتهما، وكلها أصنام كانت تعبد في الجاهلية[٢].

وحكم الصيغة في هذا الاستعمال هو الإعراب بالحركات حسب موقعها من الجملة.

الثاني: أن يستعمل مع ما اشتق منه ـ والمراد بما اشتق منه: أصله ـ فيفيد حينئذ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة من غير دلالة على ترتيب، نحو: خالدٌ ثالثُ ثلاثةٍ قاموا بالنشاط في معهدهم؛ أي: واحد من ثلاثة.

وحكم الصيغة هنا: إعرابها بالحركات حسب موقعها من الجملة، ووجوب إضافتها إلى العدد الأصلي الذي اشتقت منه، من إضافة البعض إلى كله، قال تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠] أي: أحد اثنين، و(ثاني) حال من الهاء في (أخرجه) و(اثنين) مضاف إليه[٣]، وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] أي: قالوا: إن الله أحد ثلاثة آلهة، أو واحد من ثلاثة آلهة،

---

(١) الهمزة للاستفهام، والفاء للاستئناف ـ على ما تقدم في آخر باب «عطف النسق» ـ ورأى: فعل ماض. والتاء فاعل.. والميم علامة الجمع. (اللات) مفعول به (الثالثة الأخرى) صفتان لمناة. وانظر: «تفسير الألوسي» (٥٦/٢٧).

(٢) انظر: «النحو القرآني» ص(٣٨٥).

(٣) انظر: المصدر السابق.

و(ثالث): خبر (إن) و(ثلاثة) مضاف إليه[١].

الثالث: أن يستعمل مع ما قبل ما اشتق منه ـ وهو العدد الأقل منه مباشرة ـ فيفيد حينئذٍ معنى التصيير والتحويل، فيجوز فيه وجهان:

الأول: إضافته إلى ما يليه، فيحذف تنوينه، نحو: دخلت المسجد وأنا رابعُ ثلاثةٍ؛ أي: جاعل الثلاثة بنفسه أربعة، ودخلت حفصة الغرفة وهي رابعةُ ثلاثةٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] أي: رابع ثلاثة، وسادس خمسة، وقد جاء العددان مضافين إلى ضمير الثلاثة والخمسة.

الوجه الثاني: نصب ما يليه به، فيلحقه التنوين، ويشترط له ما يشترط في إعمال اسم الفاعل من الاعتماد على نفي أو استفهام أو غيرهما مما يعتمد عليه اسم الفاعل، ومن كونه للحال أو الاستقبال، نحو: سأسافر غداً ـ إن شاء الله ـ وأنا رابعٌ ثلاثةً، فـ(رابعٌ) خبر المبتدأ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله، و(ثلاثةً) مفعول به منصوب لاسم الفاعل.

وإلى هذه الاستعمالات الثلاثة أشار **بقوله**: (وصغ من اثنين فما فوق... إلخ) أي: صغ من العدد (اثنين) فما فوقه إلى عشرة وزناً على مثال (فاعل) كما تصوغه من الفعل الثلاثي (فَعَلَ)[٢]. ثم ذكر أنه إن أريد

---

(١) وجوب الإضافة هو مذهب الجمهور، سواء كان ثانياً أم غيره، ويرى بعض النحاة أن لفظ (ثان وثانية) يعملان النصب بشرطه فيما بعدهما، فتقول: كان عاصم ثانياً اثنين، فـ(اثنين) مفعول به؛ أي: متممٌ اثنين، قالوا: لأن العرب تقول: ثنيت الرجلين، إذا كنت الثاني منهما. واختاره ابن مالك في «التسهيل» (٢/ ٤١٢)، وقال فريق ثالث: إن هذا الحكم ليس مقصوراً على (ثان وثانية) بل هو في جميع الأعداد. انظر: «أوضح المسالك» (٤/ ٢٦٢).

(٢) ذكر في «التصريح» (٢/ ٢٧٦) أن الاشتقاق من أسماء العدد سماعي؛ لأن هذه الأعداد أسماء أجناس جامدة معنوية، والاشتقاق لا يكون إلا من المصدر، كما تقدم في «باب المفعول المطلق». وهذا الكلام له ما يستثنى منه، كما تقدم في صيغة (فاعل) الدالة على التحويل والتصيير. فإنها قياسية؛ لأنها مشتقة من مصدر فعل ثلاثي عددي يدل على هذا المعنى، فقد نقل الجوهري في «الصحاح» =

بالعدد المؤنث لحقته التاء، وإن أريد به المذكر فلا تأت بالتاء. وهذا هو الاستعمال الأول.

وقوله: (من اثنين) أي: لأن ما دونه وهو (واحد) وضع على ذلك من أول الأمر.

وقوله: (وإن ترد بعض الذي منه بُني) أي: وإن ترد بفاعل المذكور الدلالة على أنه بعض مما بُني منه؛ أي: واحد مما اشتق منه، (تضف إليه) أي: تضف هذا الوزن إلى العدد (مثل بعض) أي: حالة كون الوصف مثلَ بعضٍ في معناه؛ أي: مثل إضافة البعض إلى كله.

وقوله: (بَيِّنِ) نعت لبعض؛ أي: واضح البعضية، فيفيد العدد أن الموصوف به بعضُ تلك العدة المعينة كما تقدم، وهذا هو الاستعمال الثاني.

وقوله: (وإن ترد جعلَ الأقلِّ مثلَ ما فوقُ) أي: وإن ترد بفاعل المذكور جعل العدد الأقل مساوياً لما فوقه (فحكم جاعلٍ له احكما) أي: فاحكم لاسم الفاعل من العدد بحكم (جاعل) أي: اسم الفاعل من الفعل (جَعَلَ) حيث يصح أن يضاف لما بعده، وأن ينصبه بشروطه المعتبرة، وإنما قال: (جاعل) ولم يقل: (فاعل) تنبيهاً على أن اسم الفاعل من العدد هو بمعنى: (جاعل) فيفيد معنى التصيير والتحويل، كما تقدم. وهذا هو الاستعمال الثالث.

* * *

بقية استعمالات العدد الذي على وزن (فاعل)

٧٤٢ ـ وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ (ثَانِي ٱثْنَيْنِ)	مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ
٧٤٣ ـ أَوْ (فَاعِلًا) بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ	إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي
٧٤٤ ـ وَشَاعَ الْٱسْتِغْنَا بِـ(حَادِيْ عَشَرَا)	وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ (عِشْرِينَ) ٱذْكُرَا
٧٤٥ ـ وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ	بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

= (١/ ٢٧٥): (ثَلَثْتُ القوم أثْلِثُهم ـ بالكسر ـ إذا كنت ثالثهم أو كمَّلتُهم ثلاثة بنفسك.. وكذلك إلى العشرة إلا أنك تفتح: أرْبَعُهم وأسْبَعُهم وأتْسَعُهم...).

الاستعمال الرابع لصيغة (فاعل): أن تُرَكَّبَ مع العشرة، ليفيد الدلالة على الترتيب مقيداً بالعشرة.

وفي هذا الاستعمال يجب البناء على فتح الجزأين في محل رفع أو نصب أو جر، مع مطابقة الجزأين معاً لمدلولهما تذكيراً وتأنيثاً، نحو: الفصلُ الثالثَ عشرَ أطولُ فصول الكتاب، قرأت الفصل الثالثَ عشرَ، نظرت في المسألة السادسةَ عشرةَ، فـ(الفصلُ) مبتدأ و(الثالثَ عشرَ) مبني على فتح الجزأين في محل رفع صفة، (أطول) خبر المبتدأ. وفي المثال الثاني: في محل نصب صفة، وفي الثالث في محل جر صفة أيضاً.

وهذا الاستعمال لم يذكره ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ.

الاستعمال الخامس: أن يركب مع العشرة؛ ليفيد أنه بعض من العدد الأصلي الذي صيغ منه، ولهذا الاستعمال ثلاث صور:

١ ـ أن يؤتى بتركيبين: صدر أولهما صيغة (فاعل) في التذكير (وفاعلة) في التأنيث، وبعدها كلمة (عشر) للمذكر و(عشرة) للمؤنث، وصدر التركيب الثاني في التذكير (أحد، واثنا، وثلاثة ـ بالتاء ـ إلى تسعة) وفي التأنيث (إحدى، واثنتا، وثلاث ـ بلا تاء ـ إلى تسع) وبعده كلمة (عشر) للمذكر و(عشرة) للمؤنث.

وكل من التركيبين مبني على فتح الجزأين، ويكون المركب الأول في محل رفع أو نصب أو جر على حسب موقعه من الجملة، وهو مضاف، ويكون المركب الثاني (ما عدا اثني عشر واثنتي عشرة) مضافاً إليه، في محل جر، تقول: هذا خامسَ عشرَ خمسةَ عشرَ، وهذه ثالثةَ عشرةَ ثلاثَ عشرةَ.

٢ ـ أن يُقتصر على صدر المركب الأول دون كلمة (عشرة) استغناء عنها بذكرها في المركب الثاني. ويعرب صدر التركيب الأول على حسب موقعه من الكلام؛ لزوال سبب البناء وهو التركيب، ويضاف إلى

المركب الثاني، باقياً الثاني على بناء جزئيه. وهذه الصورة أكثر من غيرها استعمالاً، نحو: هذا خامسُ خمسةَ عشرَ، فـ(هذا) مبتدأ (خامس) خبر مرفوع بالضمة، وهو مضاف و(خمسةَ عشرَ) مبني على فتح الجزأين في محل جر مضاف إليه.

٣ ـ أن يستعمل بحذف الوسطين وبقاء الطرفين، فيقال: هذا ثالثُ عشرٍ، والأحسن ـ هنا ـ إعراب صيغة (فاعل) على حسب موقعها من الجملة، وهي مضاف، و(عشر) مضاف إليه مجرور.

الاستعمال السادس لصيغة (فاعل): أن يستعمل قبل (العقد) ويعطف عليه (العقد) بالواو خاصة، ويطابق المعطوف عليه مدلوله في تذكيره وتأنيثه، ويعرب بالحركات على حسب موقعه من الجملة، والمعطوف يتبعه في إعرابه، فيكون مثله مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وإعرابه بالحروف كما تقدم، نحو: قرأت الفصلَ الثالثَ والعشرينَ، وتأملت في الفائدة السابعةِ والعشرينَ.

وقد ذكر ابن مالك الاستعمال الخامس وما بعده **بقوله**: **(وإن أردت مثل ثاني اثنين... إلخ)** أي: وإن أردت بالمركب من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) ما أردت بثاني اثنين؛ أي: إنه بعض تلك العدة **(فجيء بتركيبين)** الأول: صدره (فاعل) والثاني: صدره ما اشتق منه، وهذه الصورة الأولى، **(أو فاعلاً)** أي: أو أضف فاعلاً **(بحالتيه)** وهما حالة التذكير والتأنيث **(إلى مركب)** أي: أضفه إلى المركب الثاني كاملاً بعد حذف كلمة (عشرة) من المركب الأول، ويفهم منه أن المركب الثاني في محل جر مضاف إليه، **(بما تنوي يفي)** أي: يكون ذلك وافياً بالمعنى الأول الذي نويته. وهذه الصورة الثانية.

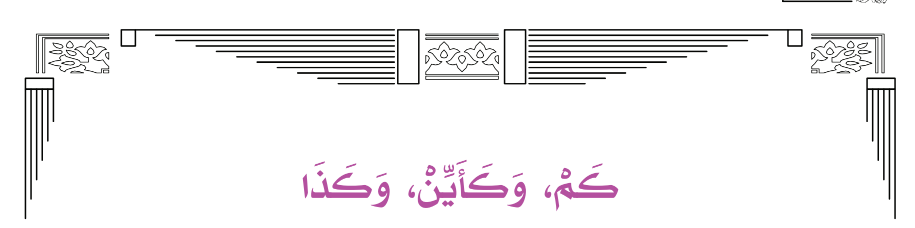
ثم **قال** عن الصورة الثالثة: **(وشاع الاستغنا بحادي عشرا ونحوه)** أي: كثر الاكتفاء بأحد الجزأين من كل تركيب، فيحذف العقد من التركيب الأول والنيّف من الثاني، أو الاكتفاء بالتركيب الأول بجملته

وحذف الثاني كاملاً، وفائدة التمثيل بـ(حادي) التنبيه على أنه مقلوب، وأصله (واحد).

وقوله: (ونحوه) أي: ثاني عشر وثالث عشر إلى تسعة عشر. .

وقوله: (وقبل عشرين اذكرا) إشارة إلى الاستعمال الأخير، والتقدير: واذكر قبل عشرين وبابه ـ وهو باقي العقود ـ صيغة فاعل من لفظ العدد (بحالتيه) من التذكير والتأنيث على حسب مدلوله، بشرط أن يكون متقدماً على واو العطف، ويليها العقد المعطوف.





كَمْ، وَكَأَيِّنْ، وَكَذَا

١ ـ «كـم» الاستفهامية معناها، حكم تمييزها

٧٤٦ ـ مَيِّزْ فِي الِاسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ (عِشْرِينَ) كَ(كَمْ شَخْصًا سَمَا)
٧٤٧ ـ وَأَجِزَ اَنْ تَجُرَّهُ (مِنْ) مُضْمَرَا إِنْ وَلِيَتْ (كَمْ) حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

هذا الباب معقود لكنايات العدد، وهي ثلاثة: كم، وكأين، وكذا، والكناية: هي التعبير عن الشيء بغير اسمه، لسبب بلاغي، وسميت هذه الألفاظ كنايات؛ لأن كلّاً منها يكنى به عن معدود وإن كان مبهماً.

أما (كم) فهي نوعان: استفهامية، وخبرية[1].

أما الاستفهامية فمعناها: أيُّ عدد؟ فيسأل بها عن كمية الشيء، وتمييزها مفرد منصوب، نحو: كم سورةً حفظت؟ فـ(كم) استفهامية مبنية على السكون في محل نصب مفعول مقدم (سورة) تمييز منصوب.

---

(١) (كم) بنوعيها اسم؛ لدخول حرف الجر عليها. ولهما الصدارة في الكلام، أما الاستفهامية فللاستفهام، وأما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الإنشائي في التكثير. ولا بد من معرفة إعرابها، وملخص ذلك: أنها إن دلت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية، نحو: كم يوماً صمت؟ وكم ميلاً مشيت؟، قال تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وإن دلت على حدث فهي مفعول مطلق، نحو: كم زيارة زرت المريض؟ وإن دلت على ذات وبعدها فعل متعد لم يأخذ مفعوله فهي مفعول به، نحو: كم حديثاً حفظت؟ وكذا إذا كان بعدها فعل ينصب مفعولين كقوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١]. فـ(كم) في محل نصب مفعول ثان لآتيناهم، وإن سبقت بحرف جر أو مضاف فهي مجرورة، نحو: بكم ريال اشتريت القلم؟ فوق كم متر تضع نوافذ بيتك؟ وما عدا ذلك فهي مبتدأ، أو معمولاً لناسخ، نحو: كم كتاباً عندك؟ كم رجلاً جاء؟ كم كان مالك؟ قال تعالى: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

قال تعالى: ﴿قَلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ ﴿١١٣﴾﴾ [المؤمنون: ١١٢، ١١٣].

فـ(كم) اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية متعلق بما بعده، و(عدد سنين) تمييز (كم) منصوب، وهو مضاف و(سنين) مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

ويجوز جر التمييز إذا دخل عليها حرف جر[1]، نحو: بكم ريالٍ اشتريت هذا الكتاب؟ وهو مجرور بـ(من) مضمرة، أو بإضافة (كم) إليه. وهو وجيه؛ لأن الأصل عدم التقدير، ولأن حرف الجر لا يعمل إذا كان محذوفاً.

وهذا معنى **قوله**: (ميز في الاستفهام... إلخ) أي: ميز (كم) الاستفهامية بمثل ما ميزت به العدد (عشرين) وأخواته، وهو المفرد المنصوب، ثم ذكر المثال: (كم شخصاً سما) فـ(كم) مبتدأ و(شخصاً) تمييز منصوب، وجملة (سما) خبر المبتدأ، وهو بمعنى: علا.

وقوله: (وأَجِزَ ان تجره) فعل أمر من أجاز يُجيز، ويقرأ بفتح الزاي بنقل فتحة همزة (أنْ) إليها للوزن، والمعنى: يجوز لك جر التمييز بـ(من) مضمرة إن دخل على (كم) حرف جر ظاهر.

* * *

٢ ـ «كم» الخبرية معناها وحكم تمييزها

٧٤٨ ـ وَٱسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَـ(عَشَرَهْ) ... أَوْ (مِائَةٍ) كَـ(كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ)

٧٤٩ ـ كَـ(كَمْ): (كَأَيِّنْ) وَ(كَذَا)، وَيَنْتَصِبْ ... تَمْيِيزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلْ (مِنْ) تُصِبْ

تستعمل (كم) خبرية ـ كما تقدم ـ بمعنى: كثير، فهي أداة للإخبار

---

(١) ورد تمييزها مجروراً بـ(من) ظاهرة، ولم تجر (كم) بحرف جر، وذلك في قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١] فـ(كم) يحتمل أنها استفهامية أو خبرية، وهي في محل نصب مفعول به ثان مقدم، والضمير في قوله (آتيناهم) هو المفعول الأول، والميم علامة الجمع، (من آية) تمييز «كم» مجرور بـ(من) وانظر: التعليق الآتي.

عن معدود كثير، نحو: كم مرةٍ يخطئ إليَّ أخي وأنا أغفر له.

وتمييزها مجرور، وجره بإضافة (كم) إليه[١]، ويكون مفرداً وهو أكثر وأبلغ، ويكون جمعاً، نحو: كم فقيرٍ مات جوعاً، كم ساعاتٍ قضيتها لاهياً، فـ(كم) خبرية مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ، وهي مضاف و(فقير) مضاف إليها، وجملة (مات) خبر (كم).

٣ ـ كأين معناها وحكم تمييزها

أما (كأيِّن) فهي بمنزلة (كم) الخبرية في إفادة التكثير[٢]، وتمييزها مفرد مجرور بـ(من) وهو الأكثر، نحو: كأين من غني لا يقنع، قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ [العنكبوت: ٦٠]، فـ(كأيِّن) مبتدأ مبني على السكون في محل رفع (من دابة) جار ومجرور تمييز (كم)، وجملة (لا تحمل رزقها) صفة لـ(دابة)، وقوله سبحانه: (الله يرزقها) خبر (كأيِّن)، وقال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، فـ(كأيِّن) مبتدأ، وجملة (قاتل) خبر المبتدأ[٣] ولم يقع تمييزها في القرآن إلا مجروراً بـ(من)[٤].

---

(١) إذا فصل بين (كم) الخبرية وتمييزها بجملة فعلية فعلها متعد لم يستوف مفعوله وجب جر التمييز بـ(من) لئلا يلتبس التمييز بمفعول ذلك الفعل المتعدي؛ كقوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُواْ مِن جَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٢٥﴾﴾ [الدخان: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا فَتِلْكَ مَسَـٰكِنُهُمْ﴾ [القصص: ٥٨] والآيات في هذا كثيرة، انظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/ ٢/ ٤٠٤).

(٢) ظاهر كلام ابن مالك أنها تأتي استفهامية ـ أيضاً ـ وقد نص على ذلك في «التسهيل وشرحه» (٢/ ١٣٢) ونُسب لابن قتيبة وابن عصفور، والجمهور على خلاف ذلك. ودليل ابن مالك ومن معه ما أخرجه عبد الله في «زوائد المسند» (٥/ ١٣٢) بسنده، عن زر بن حُبيش قال: قال لي أُبيّ بن كعب: كأين تقرأ سورة الأحزاب؟ أو كأين تعدها؟ قال: قلت له: ثلاثاً وسبعين آية.. الحديث. قال ابن كثير في «تفسيره» (٦/ ٣٧٧) هذا إسناد حسن. وانظر: «زوائد عبد الله في المسند». ترتيب وتخريج وتعليق: عامر صبري ص(٣٦٤).

(٣) جاء خبرها جملة في الآيتين وقد ذكر ابن هشام في «المغني» (١/ ١٨٧) أن خبرها لا يقع مفرداً.

(٤) نقله محمد عضيمة في «دراساته» عن أبي حيان (١/ ٢/ ٣٤٤).

وقد يأتي تمييزها منصوباً، لكنه قليل، نحو: كأيِّن رجلاً لقيت، ومنه قول الشاعر:

اُطْرُدِ اليَأْسَ بِالرَّجَا، فَكَأَيِّنْ ... آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ[(١)]

فجاء تمييز (فَكَأَيِّنْ) منصوباً، وهو **قوله**: **(آلماً)** مما يدل على جوازه.

٤ ـ كـذا معناها وحكم تمييزها

وأما (كذا) فيكنى بها عن العدد القليل والكثير، وهي تشبه (كم) الخبرية في مجرد الإخبار، وإن كانت لا تلازم الدلالة على الكثرة، وهي مبنية على السكون في محل رفع أو نصب أو جر على حسب موقعها من الجملة، ويجب في تمييزها النصب على الأرجح، والأكثر في استعمالها أن تكون معطوفاً عليها، نحو: ملكت كذا وكذا درهماً، فـ(كذا) مفعول به في محل نصب و(درهماً) تمييز[(٢)].

وهذا معنى **قوله**: **(واستعملنها مخبراً كعشره... إلخ)** أي: استعمل (كم) حال كونك (مخبراً) بها بأن تكون بمعنى: كثير (كعشره) أي: إن تمييزها يكون كتمييز العشرة؛ أي: جمعاً مجروراً **(أو مائةٍ)** أي: أو كتمييز المائة؛ أي: مفرداً مجروراً، ولعل المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ قدم الجمع على الإفراد مع أن الإفراد أكثر وأفصح ـ كما تقدم ـ اهتماماً بالجمع، ورداً على من زعم شذوذه.

---

(١) اليأس: القنوط ونفي الأمل في الحصول على المراد، آلماً: اسم فاعل من (ألم يألم) والمراد: صاحب ألم. حُمَّ: قُدِّر وكُتب.
إعرابه: (فكأي): الفاء للتعليل. كأي: اسم بمعنى كثير مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (آلماً): تمييز لها منصوب، (حُم): فعل ماض مبني لما لم يُسَمَّ فاعله، (يسره): نائب فاعل، والهاء مضاف إليه، (بعد) ظرف زمان منصوب، والجملة خبر المبتدأ.

(٢) تأتي «كذا» كناية عن غير العدد، وهو اللفظ الواقع في التحدث عن شيء فُعل أو قول قيل. ومثال ذلك حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله ﷺ قال: «**يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كَنَفَه عليه. فيقول عملتَ كذا وكذا؟ فيقول: نعم... الحديث**» أخرجه البخاري (٦٠٧٠)، ومسلم (٢٧٦٨)... وتعرب ـ هنا ـ مفعولاً به.

وقوله: **(ككم رجال أو مَرَهْ)** كم: مبتدأ، وخبره محذوف، أو مفعول به لفعل محذوف، ورجال مضاف إليه، و(أو مَرَهْ) معطوف على (رجال)، والتقدير: على الابتدائية: كم رجال أو امرأة عندي، وعلى المفعولية: كم رجالٍ أو امرأة وعظتُ، و(مَرَهْ): لغة في (امرأة) ففي القاموس: (المرء: مثلثة الميم: الإنسان، أو الرجل، ولا يجمع من لفظه، وهي بهاء (مرأة) ويقال: مره، وامرأة).

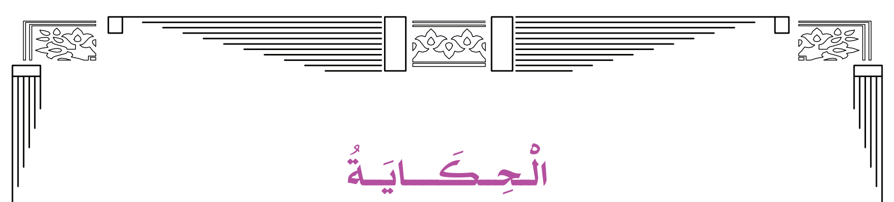
ثم أشار **ابن مالك** إلى أن **(كأيِّن وكذا)** تفيدان ما تفيده **(كم)** الخبرية من التكثير[١]، والافتقار إلى تمييز، لكن تمييزهما لا يكون إلا منصوباً.

وقوله: **(أو به صل «مِنْ» نصب)** أي: أو صِلْ تمييز (كأيِّن) بـ(من): توفق للإصابة والسداد، فيكون ضمير (به) يعود على تمييز (كأيِّن) كما في «الكافية وشرحها»[٢].



(١) على هذا جرى الشراح كالأشموني والمكودي وغيرهما. فحملوا التشبيه في كلام ابن مالك على أن المشبه به هو (كم) الخبرية. مع أن مذهب ابن مالك مجيء (كأين) استفهامية أيضاً ـ كما تقدم ـ وكان الأولى حمل كلامه على مذهبه. لكن لما كان من المشبه (كذا) وهي لا تأتي للاستفهام أصلاً. وابن مالك نفسه جعل المشبه به هو (كم) الخبرية كما في «الكافية» (٤/ ١٧٠٤) استقام ما ذكره الشراح.

(٢) انظر: «الكافية وشرحها» (٤/ ١٧٠٢).



الْحِكَايَةُ

تعريف الحكاية وأحكامها

٧٥٠ ـ اِحْكِ بِـ(أَيٍّ) مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ ... عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ

٧٥١ ـ وَوَقْفًا ٱحْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِـ(مَنْ) ... وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنّْ

٧٥٢ ـ وَقُلْ: (مَنَانِ) وَ(مَنَيْنِ) بَعْدَ: (لِي ... إِلْفَانِ بِٱبْنَيْنِ)، وَسَكِّنْ تَعْدِلِ

٧٥٣ ـ وَقُلْ لِمَنْ قَالَ: (أَتَتْ بِنْتٌ): (مَنَهْ) ... وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ

٧٥٤ ـ وَالْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّا وَالأَلِفْ ... بِـ(مَنْ) بِإِثْرِ: (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ)

٧٥٥ ـ وَقُلْ: (مَنُونَ) وَ(مَنِينَ) مُسْكِنَا ... إِنْ قِيلَ: (جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا)

٧٥٦ ـ وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ (مَنْ) لَا يَخْتَلِفْ ... وَنَادِرٌ (مَنُونَ) فِي نَظْمٍ عُرِفْ

الحكاية: إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير فيه، أو إيراد صفته، والغرض منها الاستثبات والتأكد.

فإذا قال لك قائل: رأيتُ خالداً، فقلتَ له: من خالداً؟ فقد أوردت لفظ (خالد) الذي سمعته على هيئته الإعرابية التي وقعت في كلام المتكلم من غير تغيير.

وإذا قال لك: أكرمتُ رجلاً، فقلتَ له: أيّاً، فقد أوردت صفة اللفظة الذي وقع في كلامه، ولم تورد اللفظ نفسه.

والإعراب: (من) مبتدأ، (خالداً) خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية.

والحكاية ثلاثة أنواع:

١ ـ حكاية جملة، والغالب أن تكون بعد القول، نحو: ﴿وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فـ(الحمد) مبتدأ، (لله) خبره، والجملة في محل نصب مقول القول. وهذه لم يذكرها ابن مالك، وهي مبثوثة في أبواب النحو.

٢ ـ حكاية المفرد، وتكون في الأعلام، وسيذكرها في آخر الباب.

٣ ـ حكاية حال المفرد، وذلك بأداة الاستفهام (مَنْ) و(أيّ)، فإذا سئل بـ(أي) حُكِيَ بها ما للمسؤول عنه من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما، وذلك بشرطين:

١ ـ أن يكون السؤال عن مذكور في كلام غيرك.

٢ ـ أن يكون نكرة، أما المعرفة فإنها لا تُحْكى بـ(أي).

فتقول لمن قال: «جاءني رجلٌ»: «أيٌّ»، ولمن قال: «رأيت رجلاً»: «أيّاً»، ولمن قال: «مررت برجل»: «أيٍّ»، ولمن قال: «جاءت امرأة»: «أيّةٌ»، ولمن قال: «قام رجلان»: «أيّان»، أو «رجال»: «أيون»، أو «امرأتان»: «أيّتان»، أو «نساء»: «أيّات»؟

وحكمها في الوصل كحكمها في الوقف، فتقول: أيٌّ يا فتى، وأيّاً يا فتى، وأيٍّ يا فتى؟

فـ(أيٌّ) مبتدأ، وخبرها محذوف، مؤخر عنها لصدارتها، والتقدير: أيٌّ جاء؟ وفي النصب مفعول به لفعل محذوف مؤخر تقديره، أيّاً رأيت؟ وفي الجر مجرورة بحرف جر محذوف مع متعلقه تقديره: بأيٍّ مررت؟ و(أيان) مرفوع بالألف، و(أيون) مرفوع بالواو، وتأتي بالياء في حالتي النصب والجر مع المثنى وجمع المذكر السالم.

فإن كان السؤال بـ(أي) ابتداءً أعربت على حسب العوامل وتلزم الإفراد والتذكير، نحو: أيُّ كتب النحو أحسن؟

وإن سئل عن النكرة المذكورة بـ(من) حُكي بها ما للمسؤول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعها، ويجب إشباع النون بعد تحريكها بحركة إعراب المسؤول عنه، فتقول لمن قال: جاءني رجل: مَنُو، ولمن قال: رأيت رجلاً، مَنَا، ولمن قال: مررت برجلٍ: مَنِي، وتقول لمن قال: جاءني رجلان: مَنَان، ولمن قال: رأيت رجلين: مَنَيْن، وهكذا في حالة

الجر، وتقول لمن قال: جاءت بنت: مَنَه، ويجوز أن تقول: مَنْت بسكون النون مع بقاء التاء، وكذا في حالتي النصب والجر، وتقول في تثنية المؤنث: مَنْتان، في الرفع، ومَنْتين، في النصب والجر، بإسكان النون التي قبل التاء على الأكثر، وتقول في جمع المؤنث: مَنَاتْ، وهكذا في النصب والجر، وتقول في جمع المذكر السالم: مَنُونْ، رفعاً، ومَنِينْ، نصباً وجراً، بإسكان النون فيهما.

والحكاية بـ(مَنْ) خاصة بالوقف، فإذا قال لك قائل: زارني رجلان، قلت: منانْ، بالوقف والإسكان، فإن وصلت قلت: مَنْ يا هذا؟ فلا يختلف لفظ (من) في إفراد ولا تثنية ولا جمع.

وقد ورد إثبات الواو والنون في حالة الوصل في قول الشاعر:

أَتَوا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا: الجِنُّ! قُلتُ: عِمُوا ظَلَامَا[١]

والقياس أن يقول: من أنتم؟ لأن لفظ (من) في الحكاية حال الوصل يلزم حالة واحدة[٢].

وإلى الحكاية بـ(أي) و(مَنْ) أشار **بقوله**: **(احك بأيٍّ ما لمنكور سُئِلْ عنه بها... إلخ)** أي: احك بـ(أي) ما ثبت لمنكور سئل عنه بها من

---

(١) هذا بيت من أربعة أبيات أوردها أبو زيد الأنصاري في «نوادره» ص(٣٨٠)، وقد جاء بدل قوله: (مَنُونَ أنتم) قوله:

أتوا ناري فقلت منون قالوا سراة الجن.........

وقوله: (عموا ظلاماً) تحية من تحايا العرب، مثل: عم صباحاً؛ أي: تنعموا في الظلام.

إعرابه: (أتوا): فعل وفاعل، (ناري) مفعول به، والياء مضاف إليه، (فقلت) فعل وفاعل، (مَنُونَ) مبتدأ، (أنتم) خبر، (فقالوا) فعل وفاعل، (الجن) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: نحن الجن، والجملة في محل نصب مقول القول، (قلت) فعل وفاعل (عموا) فعل أمر، والواو فاعل (ظلاماً) منصوب على الظرفية.

(٢) وفيه شذوذ ثانٍ وهو تحريك نون (مَنُونَ) بالفتح، والقياس تسكينها. وشذوذ ثالث وهو أنه حكى ضميراً محذوفاً؛ لأن تقدير الكلام: أتوا ناري، فقالوا: أتينا. فقلت: منون أنتم؟ والمعارف لا يحكى منها إلا العلم، كما في آخر الباب.

رفع ونصب وجر، وإفراد وتذكير وفروعهما، سواء كان في الوقف أو حين تصل.

ثم أشار إلى أحكام الحكاية بـ(مَنْ) **فقال**: (ووقفاً احك ما لمنكور بِمَنْ) أي: واحك بـ(مَنْ) ما ثبت لمنكور حالة كون ذلك في الوقف (والنونَ حرك مطلقاً) أي: في أحوال الإعراب الثلاثة (وأشبعن) أي: أشبع حركتها لينشأ عنها حرف يناسب المحكي. وأفاد بذلك أن الأحرف اللاحقة لـ(مَنْ) للإشباع. و(قل) أي: في المثنى المذكر (منانِ ومنينِ) وحُرِّكا بالكسر للضرورة، (بَعْدَ) قولِ شخصٍ (لي إلفان بابنين) فتقول في حكاية الأول: منانْ، وفي الثاني: منينْ، فتوافقه في التثنية والإعراب، و(إلْفان) مثنى: إلْف بكسر الهمزة فيهما، بمعنى: مؤالف، و(بابنين) أي: معهما.

وقوله: (وسَكِّنْ) أي: نون منانْ ومنينْ (تعدلِ) لأنه لا يوقف على متحرك، و(قل) في المفرد المؤنث (لمن قال أتت بنت مَنَهْ) أي: بفتح النون، (والنون) من «مَنَهْ» إذا وقعت (قبل تا) تأنيث (المثنى مُسْكَنَهْ) وكذا النون الأخيرة، وإنما لم ينبه عليه؛ لأنه يفهم من قوله: (وسكن تعدل).

وقوله: (والفتح نزر) أي: فتح النون التي قبل تاء المثنى قليل.

وقوله: (وَصِلِ التا والألف بمَنْ بإثر ذا بنسوة كَلِفْ) أي: في حكاية جمع المؤنث السالم تصل التاء والألف بـ(من) فتقول: مناتْ، إذا قال لك شخص: هذا كَلِفٌ بنسوة، ومعنى: (كَلِفَ به) أي: أحبه وأُولع به.

وقوله: (وقل) أي: في حكاية جمع المذكر السالم (مَنُون) في الرفع (ومنين) في الجر (مُسْكنا) أي: آخرهما (إن قيل) أي: قال لك شخص: (جا قوم) ـ بقصر «جاء» للضرورة ـ فتقول: مَنُون، (لقوم فطنا) فتقول: مَنين، فتوافقه في الجمع والإعراب، ثم بين أنك إن وصلت (مَنْ) بالكلام فإن لفظها لا يختلف بل يبقى على حاله، وأما إلحاق الواو

والنون بـ(من) فهو نادر، وقد ثبت ذلك في نظم معروف، يشير إلى البيت المتقدم.

حكاية العلم، وشرطها

٧٥٧ ـ وَالْعَلَمَ ٱحْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ) إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا ٱقْتَرَنْ

تجوز حكاية العلم بـ(مَنْ)، فيعطى حركات العلم الأول رفعاً ونصباً وجراً، بشرط ألا يتقدم على (من) حرف عطف(١)، فتقول: من خالدٌ، لمن قال: جاء خالدٌ، ومن خالداً؟ لمن قال: رأيت خالداً، ومن خالدٍ؟ لمن قال: مررت بخالدٍ، فـ(من) مبتدأ و(خالد) خبر مرفوع بالضمة الظاهرة(٢)، وفي المثال الثاني: (من) مبتدأ و(خالداً) خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وهكذا المثال الثالث.

فإن كانت المعرفة غير علم لم تُحْكَ، فلا تقول لقائل: رأيت غلامَ محمد، من غلامَ محمدٍ؟ بالنصب، بل يجب رفعه(٣).

وكذا إذا سبق (مَنْ) عاطف فإنه لا يحكى العلم بل يجب رفعه على أنه خبر عن (مَنْ)، فتقول لقائل: جاء عصام، ورأيت عصاماً، ومررت بعصامٍ: ومَنْ عصامٌ، فالواو: للاستئناف، و(مَنْ) مبتدأ و(عصام) خبره.

وهذا معنى **قوله**: (والعلم احكينَّه مِنْ بعد (مَنْ)... إلخ) أي: احك العلم بـ(من) إن لم يتقدم عليها عاطف.

---

(١) هذا الشرط ذكره ابن مالك. وبقي من الشروط أن يكون العلم علماً لعاقل، وألا يتيقن عدم اشتراكه، فلا يقال: من الفرزدق؟ لمن قال: سمعت شعر الفرزدق، لعدم الاشتراك فيه. وألا يتبع بنعت ولا توكيد ولا بدل، فلا يقال: من خالد العاقل؟ لمن قال: رأيت خالداً العاقل. بل يحكى بدون صفته، إلا إن كان النعت بـ(ابن) مضاف إلى علم فإنه يُحكى لصيرورته مع المنعوت كالشيء الواحد، نحو: من محمدَ بنَ علي: لمن قال: رأيت محمد بن علي.

(٢) هذا هو الأظهر. وقيل: إن الضمة في حال الرفع ليست حركة إعراب. بل هي حركة حكاية. وضمة الإعراب مقدرة. والأول أيسر.

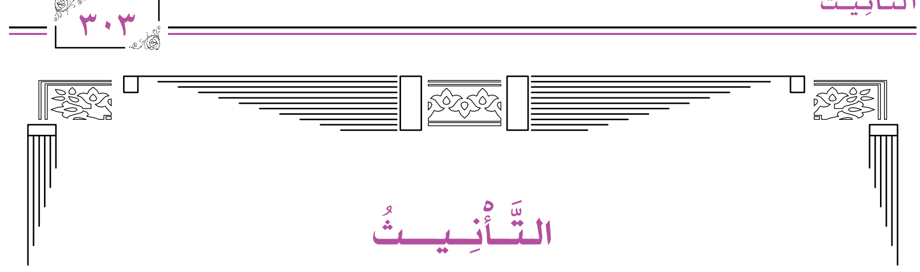
(٣) عللوا تخصيص العلم بالحكاية دون غيره من أقسام المعارف بكثرة استعمال الأعلام، فجاز فيها ما لم يجز في غيرها.

وفهم من قوله: (احكينه) أن حركاته حركات حكاية، وأن إعرابه مقدر، كما تقدم.

وظاهر قوله: (من بعد مَنْ) أنه مطلق في الوقف والوصل، وهو يفيد أن العلم لا يُحكى بـ(أي) بل يجب رفعه بعدها، فإذا قيل: رأيت محمداً، أو مررت بمحمدٍ، قلت: أيٌّ محمدٌ؟ برفع (محمد) لا غير.

والعاطف في **قوله**: **(من عاطف)** هو الواو خاصة وقيل: والفاء أيضاً، والمراد صورة العاطف؛ لأنه للاستئناف، كما مضى.





التَّأْنِيثُ

١ـعلامة التأنيث
٢ـتقدير التاء. وما يستدل به على ذلك

٧٥٨ ـ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ: تَاءٌ أَوْ أَلِفْ   وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالْكَتِفْ
٧٥٩ ـ وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ   وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

الاسم إما مذكر وإما مؤنث. والأصل في الأسماء التذكير(١) والتأنيث فرع عن التذكير، ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير، ولكون التأنيث فرعاً عن التذكير احتاج إلى علامة تدل عليه، وهي:

١ ـ التاء، إما متحركة كما في الأسماء، نحو: آسية، آمنة، وفي أول المضارع، نحو: الفتاة العاقلة تحفظ لسانها، وإما ساكنة وهي في الفعل الماضي، نحو: قامتْ صفية بواجبها، والمراد هنا التاء التي في الأسماء.

٢ ـ ألف التأنيث المقصورة، مثل: أروى، خُزامى.

٣ ـ ألف التأنيث الممدودة، مثل: نجلاء، علياء.

وقد أنثت العرب أسماء كثيرة بتاء مقدرة، ويستدل على ذلك بما يأتي:

١ ـ الضمير العائد عليها، نحو: العين كحلتها، والأرض زرعتها. قال تعالى: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحج: ٧٢]، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤].

٢ ـ الإشارة إليها، نحو: هذه أرض مُعشبة، قال تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ﴾ [يس: ٦٣].

---

(١) يقولون: إن الشيء لفظ يقع على كل ما أُخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى. والشيء مذكر. فلذا كان الأصل التذكير. انظر: «كتاب سيبويه» (١/ ٢٢).

٣ ـ وصفها بالمؤنث، نحو: نزلنا أرضاً خَصْبةً، قال تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج: ٤٥].

٤ ـ ثبوت التاء في التصغير؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، نحو: أرض وأُريضة، وأُذن وأُذينة، وسِنٌّ وسُنينة.

٥ ـ ثبوتها في الفعل، نحو: وضعت الحرب أوزارها، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ﴾ [يوسف: ٩٤]، وقال تعالى: ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٢].

وفي هذا **يقول ابن مالك**: (علامة التأنيث تاء... إلخ) أي: إن علامة الاسم المؤنث (تاء) وقد عبر بالتاء دون الهاء؛ لأن التاء أصل، ولتدخل تاء التأنيث الساكنة في الفعل. وكذا وجود ألف مقصورة أو ممدودة في آخر الاسم، ثم ذكر أنهم قدروا التاء في بعض الأسماء، مثل: كتف. ويعرف تقدير التاء بالضمير العائد عليها ونحوه كالإشارة والصفة. وكذلك رد التاء وإثباتها في التصغير.

وقوله: (أسامٍ) جمع (أسماء) التي هي جمع (اسم) فهي جمع الجمع.

* * *

ما يستوي فيه المذكر والمؤنث

٧٦٠ ـ وَلَا تَلِي فَارِقَةً (فَعُولَا) أَصْلًا وَلَا الْ(مِفْعَالَ) وَالْ(مِفْعِيلَا)

٧٦١ ـ كَذَاكَ (مِفْعَلٌ) وَمَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ

٧٦٢ ـ وَمِنْ (فَعِيلٍ) كَ(قَتِيلٍ) إِنْ تَبِعْ مَوْصُوفَهُ غَالِبًا التَّا تَمْتَنِعْ

تقدم أن التاء تزاد في الأسماء ليتميز المؤنث عن المذكر، وأكثر ما يكون ذلك في الأسماء المشتقة[1]؛ كقائم وقائمة، ومسلم ومسلمة،

(١) المراد بذلك الصفات المشتركة بين المذكر والمؤنث كما مُثِّل، أما الصفات المختصة بالمؤنث فالغالب أنها لا تلحقها التاء، مثل: طالق، حائض، ومرضع وذلك لعدم الحاجة إليها، لأمن اللبس، فإن قُصد معنى الحدوث ـ أي: الوصف المؤقت الطارئ في أحد الأزمنة ـ لحقتها التاء كحاضت فهي حائضة، وطلقت فهي طالقة، وأرضعت فهي مرضعة. قال تعالى في هول يوم القيامة: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢] فالمرضعة هي المباشرة للإرضاع. =

ويقل ذلك في الأسماء الجامدة وهي أسماء الأجناس؛ كرجل ورجُلة[(١)]. وامرئ وامرأة، وغلام وغلامة، ولا تدخل هذه التاء في خمسة أوزان:

الأول: ما كان على وزن (فَعُول) بمعنى: (فاعل) وهو الوصف الدال على من فعل الفعل؛ كرجل صبور، وامرأة صبور. ورجل شكور، وامرأة شكور، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨][(٢)].

فإن كان (فعول) بمعنى: (مفعول) وهو: الدال على من وقع عليه الفعل، جاز أن تلحقه التاء على قلة؛ كجمل ركوب، وناقة ركوبة، ومن الكثير قوله تعالى: ﴿فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾ [يس: ٧٢].

الثاني: ما كان على وزن (مفعال) كامرأة مهذار؛ أي: كثيرة الهذر[(٣)]، قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا﴾ [الأنعام: ٦] أي: غزيرة دائمة[(٤)].

الثالث: ما كان على وزن (مِفْعِيل) كرجل منطيق، وامرأة منطيق، للرجل البليغ، والمرأة البليغة.

الرابع: ما كان على وزن (مِفْعَل) كرجل مِغْشَم، وامرأة مِغْشم، والمِغْشم: بالغين والشين الذي لا يثنيه شيء عما يريده ويهواه لشجاعته.

وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذ

= وتذهل: أي: تذهب عن ولدها التي ترضعه مع دهشة؛ لعظم الهول في ذلك اليوم. انظر: «البحر المحيط» (٦/ ٣٢٥)؛ و«المقتضب» (٣/ ١٦٣ ـ ١٦٤).

(١) وقد ورد في حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «لعن رسول الله ﷺ الرجُلة من النساء» أخرجه أبو داود (٤٠٩٩) ورجاله ثقات، إلا أن فيه عنعنة ابن جريج، لكن له شواهد، لعله يصل بها درجة الحسن، انظر: «جامع الأصول» (١٠/ ٦٥٥).

(٢) على القول بأنها على وزن (فَعُول) أصلها: بَغُوْي. فاجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت إحداهما بالسكون. فقلبت الواو ياء. وأدغمت الياء في الياء، فصار (بَغُيّ) ثم كسرت الغين لمناسبة الياء، وأما على القول بأنه على وزن (فعيل) فلا تلحقه التاء؛ لأنه وصف خاص بالمؤنث كحائض. انظر: «معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن» ص(٥٠).

(٣) الهذر: الكلام الذي لا يُعبأ به.

(٤) «المذكر والمؤنث» للفراء ص(٦٧).

لا يقاس عليه، نحو: رجل عَدُوٌّ، وامرأة عَدُوَّةٌ، ورجل ميقان[(١)]، وامرأة ميقانة، ورجل مسكين، وامرأة مسكينة.

الخامس: فعيل بمعنى: (مفعول)، بشرط أن يذكر له موصوف، نحو: رجل جريح، وامرأة جريح، وخروف ذبيح، وشاة ذبيح، بحذف التاء من المؤنث، اكتفاءً بمعرفة الموصوف، وقد تلحقه التاء قليلاً، نحو: (خصلة ذميمة) أي: مذمومة، و(فعلة حميدة) أي: محمودة.

فإن كان (فعيل) بمعنى: (فاعل) لحقته التاء في التأنيث؛ كرجل كريم، وامرأة كريمة. وقد حذفت منه التاء قليلاً؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ﴾ [يس: ٧٨] على أحد الوجهين[(٢)].

فإن قلت: مررت بقتيلة بني فلان. أَلحَقْتَ التاء؛ لعدم ذكر الموصوف، إذ لو حذفتها لالتبس بالمذكر[(٣)].

وإلى ما ذكر أشار **ابن مالك بقوله**: **(ولا تلي فارقة فعولاً... إلخ)** أي: ولا تلي التاء (فعولاً) فارقة بين المذكر والمؤنث. أما لغير الفرق فتلي فعولاً ـ كغيره ـ كـ(ملولة) من الملل، و(فروقة) من الفَرَق، وهو الخوف، فالتاء للمبالغة لا للفرق، ولذا تلحق المذكر والمؤنث.

وقوله: **(فعولاً أصلاً)** يريد به ما كان بمعنى: (فاعل)، واحترز من (فعول) بمعنى: (مفعول) وإنما جُعِلَ الأول أصلاً؛ لأنه أكثر من الثاني، ثم ذكر بقية الأوزان التي لا تدخلها التاء، فقال: (ولا المفعال والمفعيلا) والألف للإطلاق (كذاك مِفْعل) وهو الوزن الرابع، ثم ذكر أن ما تلحقه التاء من هذه الأوزان الأربعة شاذ، ثم بيَّن أن التاء تمتنع من

(١) من اليقين. وهو عدم التردد، يقال: رجل ميقان؛ أي: لا يسمع شيئاً إلا أيقنه.

(٢) وهو أن (رميم) فعيل بمعنى فاعل؛ أي: رامّة بمعنى بالية. والوجه الثاني: أنه بمعنى: مفعول؛ أي: مرموم. وعليه فهو من الكثير لا من القليل. وقد ذكر الزمخشري في «كشافه» (٤/ ٣١) أنه اسم، وليس وصفاً بمعنى فاعل ولا مفعول وقد نقله عنه أبو حيان في «تفسيره» (٧/ ٣٣٢) وأقره عليه.

(٣) «المذكر والمؤنث» للفراء ص(٦٠).

(فعيل) كـ(قتيل) أي: بمعنى: (مفعول)، فإن كان بمعنى فاعل لحقته، فتقول: امرأة رحيمة وظريفة: **(إن تبع موصوفه)** أي: موصوف مذكور قبله، وهو لا يريد الموصوف الصناعي فقط وهو النعت، بل ما يشمل المعنوي؛ كوقوعه خبراً، نحو: هند قتيل، فتحذف منه التاء في الغالب، مع أن (قتيل) خبر لا نعت[1].

واحترز بقوله: (إن تبع موصوفه) مما لم يتبع موصوفه، بأن لم يَجْرِ على موصوف ظاهر ولا منوي، وذلك بأن يستعمل استعمال الأسماء، فتلحقه التاء، نحو: رأيت قتيلاً وقتيلة، قال تعالى: ﴿وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ﴾ [المائدة: ٣] بخلاف: رأيت قتيلاً من النساء، فلا تلحقه التاء، للعلم بالموصوف.

* * *

٧٦٣ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ ... وذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أُنْثَى الْغُرِّ

٧٦٤ ـ وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُوْلَى ... يُبْدِيهِ وَزْنُ (أُرَبَى، وَالطُّولَى

٧٦٥ ـ وَمَرَطَى)، وَوَزْنُ (فَعْلَى) جَمْعَا ... أَوْ مَصْدَرًا، أَوْ صِفَةً كَـ(شَبْعَى)

٧٦٦ ـ وَكَـ(حُبَارَى، سُمَّهَى، سِبَطْرَى ... ذِكْرَى، وَحِثِّيثَى)، مَعَ (الْكُفُرَّى)

٧٦٧ ـ كَذَاكَ (خُلَّيْطَى) مَعَ (الشُّقَّارَى) ... وَٱعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ ٱسْتِنْدَارَا

أوزان ألف التأنيث المقصورة

تقدم أن ألف التأنيث إما مقصورة، وإما ممدودة، ولكل منهما أوزان نادرة، وأوزان مشهورة. والمراد بالأوزان المشهورة: الشائعة في الكلام الفصيح، فمتى عُرفت الصيغة دلت في الغالب على أن الكلمة مؤنثة.

---

(١) ظاهر كلام ابن مالك أن هذا الشرط خاص بفعيل دون غيره من الأوزان الأربعة الأول. والذي نصَّ عليه صاحب «المفصل» وشارحه ابن يعيش أن الأربعة السالفة يشترط لحذف التاء فيها أن تتبع موصوفها، كما يشترط في فعيل. يقول ابن يعيش: (فهذه الأسماء إذا جرت على موصوفها لم يأتوا فيها بالهاء، وإذا لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهاء، خوف اللبس، نحو: رأيت صبورة ومعطارة وقتيلة بني فلان...) (٥/ ١٠٢).

فمن أوزان ألف التأنيث المقصورة:

١ ـ فُعَلى ـ بضم الأول وفتح الثاني ـ كأُرَبَى ـ للداهية ـ وشُعَبى ـ اسم موضع ـ.

٢ ـ فُعْلى ـ بضم الأول وسكون الثاني ـ اسماً كبُهْمى ـ لنبتٍ ـ أو صفة كحُبْلى، وطُوْلى ـ أفعل تفضيل مؤنث أطول ـ أو مصدر كرُجْعى ـ مصدر للفعل (رجع)، قال تعالى: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ ﴿٨﴾﴾ [العلق: ٨].

٣ ـ فَعَلى ـ بفتحتين ـ اسماً كان كبَرَدَى ـ لنهر بدمشق ـ أو مصدراً كَمَرَطَى ـ لنوع من السير السريع ـ أو صفة كَحَيَدَى، يقال: حمار حَيَدَى؛ أي: يحيد عن ظله لنشاطه. قال الجوهري: (ولم يجئ في نعوت المذكر شيء على فَعَلى غيره)[1].

٤ ـ فَعْلى ـ بفتح أوله وسكون ثانيه ـ جمعاً كصَرْعى، جمع صريع وقَتْلى، جمع قتيل، أو مصدراً كدَعْوى، أو صفة كسَكْرى وشَبْعى، مؤنث سكران وشبعان.

٥ ـ فُعَالى ـ بضم أوله ـ كحُبارى لطائر، ويقع على الذكر والأنثى.

٦ ـ فُعَّلى ـ بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً ـ كسُمَّهى، للباطل.

٧ ـ فِعَلَّى ـ بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه المدغم في مثله ـ كسِبَطْرى، لضرب من المشي.

٨ ـ فِعْلى ـ بكسر أوله وسكون ثانيه ـ مصدراً كذِكْرى، أو جمعاً كظِرْبى ـ بالظاء المُشالة ـ جمع ظَرِبان ـ بفتح أوله وكسر ثانيه اسماً لدويبة كالهرة منتنة الريح، وكحِجْلى، جمع حَجَل ـ اسم طائر ـ وليس في الجموع ما هو على وزن (فِعْلَى) غيرهما.

٩ ـ فِعِّيلَى ـ بكسر أوله وثانيه مشدد ـ كحِثِّيثَى، مصدر للفعل حث على الشيء: إذا حض عليه.

---

(١) «الصحاح» (٢/ ٤٦٧).

١٠ ـ فُعُلَّى ـ بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه ـ ككُفُرَّى ـ لوعاء الطلع.

١١ ـ فُعَّيْلى ـ بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً ـ كخُلَّيطى، للاختلاط يقال: وقعوا في خُلَّيطى؛ أي: اختلط عليهم أمرهم.

١٢ ـ فُعَّالى ـ بضم أوله وتشديد ثانيه ـ نحو: شُقَّارى وخُبَّازى لنبتين، وخُضَّارى: اسم طائر.

وهذا معنى **قوله**: (وألف التأنيث ذات قصر... إلخ) أي: إن ألف التأنيث قسمان: مقصورة وممدودة، **وقوله**: (نحو أنثى الغُرِّ) أي: نحو الألف من أنثى الغُرِّ. والغر: جمع، مفرده المذكر (أغرّ) والمؤنث (غراء) وفي القاموس: (الغرة: بضم الغين بياض في الجبهة).

ثم ذكر أن الأوزان المشهورة في مباني الأولى ـ وهي الألف المقصورة ـ اثنا عشر وزناً يوضحها وزن (أُربى... إلخ) و(الاشتهار) مصدر بمعنى اسم المفعول؛ أي: والمشهور، أو بمعنى اسم الفاعل؛ أي: والمشتهِر و(مباني) جمع مبنى، بمعنى الوزن و(في) بمعنى: (من) والتقدير: والمشهور من أوزان الألف الأولى، ثم قال بعد سرد الأمثلة لكل الأوزان: (واعزُ) أي: انسب (لغير هذه) الأوزان في مباني المقصورة (استندارا) أي: ندرة، بمعنى: انسب كل صيغة خالفت هذه الأوزان إلى الندرة.

* * *

أوزان ألف التأنيث الممدودة

٧٦٨ ـ لِمَدِّهَا: (فَعْلَاءُ) (أَفْعِلَاءُ) ـ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ ـ وَ(فَعْلَلَاءُ)
٧٦٩ ـ ثُمَّ (فِعَالَا فُعْلُلَا فَاعُولَا وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيَا مَفْعُولَا)
٧٧٠ ـ وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ (فَعَالَا)، وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ (فَعَلَاءُ) أُخِذَا

لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة[1] منها:

---

(١) بعض هذه الأوزان مشترك بينها وبين الألف المقصورة، انظر: «شرح الأشموني» (٤/١٠٣).

١ ـ فَعْلَاء ـ بفتح فسكون ـ اسماً كصحراء، أو صفة مذكرها على أفعل كحمراء، وعلى غير أفعل كديمة هطلاء[1]، ومذكره: سحاب هَطِلٌ أو هَطَّال.

٢ ـ أفْعِلَاء ـ بفتح العين وكسرها وضمها ـ كأربِعاء ـ اسم لليوم المعروف.

٣ ـ فَعْلَلَاء ـ بفتح فسكون ففتح ـ مثل: عَقْرَباء، لأنثى العقارب، واسم مكان.

٤ ـ فِعَالَاء ـ بكسر ففتح ـ مثل: قِصَاصَاء، اسم للقصاص. ولا يحفظ غيره.

٥ ـ فُعْلُلَاء ـ بضم فسكون فضم ـ مثل: قُرْفُصَاء؛ لنوع من الجلوس.

٦ ـ فَاعُولَاء، مثل: عاشوراء؛ لليوم العاشر من المحرم.

٧ ـ فَاعِلَاء، مثل: قَاصِعَاء، وغَائِبَاء، ونَافِقَاء، وكلها اسم لِكُوَّى[2] تكون في جحر اليربوع[3].

٨ ـ فِعلِياء ـ بكسر فسكون فكسر ـ نحو: كبرِياء، وهي العظمة.

٩ ـ مَفعولَاء ـ بفتح الميم وضمها وكسرها ـ نحو: مشيوخاء، اسم لجماعة الشيوخ.

١٠ ـ فُعالَاء ـ بضم العين وفتحها وكسرها ـ نحو: دبوقاء، للعذرة، وبَرَاساء ـ اسم للناس، وقَرِيثاء ـ نوع من البسر ـ.

١١ ـ فُعلَاء ـ بضم الفاء وفتحها وكسرها ـ نحو: خُيلاء ـ للتكبر ـ وجَنَفاء ـ اسم مكان ـ وسِيَراء ـ لبُرْدٍ فيه خطوط صفر.

---

(١) الديمة: مطر بلا رعد ولا برق.
(٢) جمع كُوَّة وهي: فتحة في الحائط غير نافذة.
(٣) اليربوع: حيوان أكبر قليلاً من الفأر، طويل الرجلين، قصير اليدين. انظر: «حياة الحيوان الكبرى» (٢/٤٠٨).

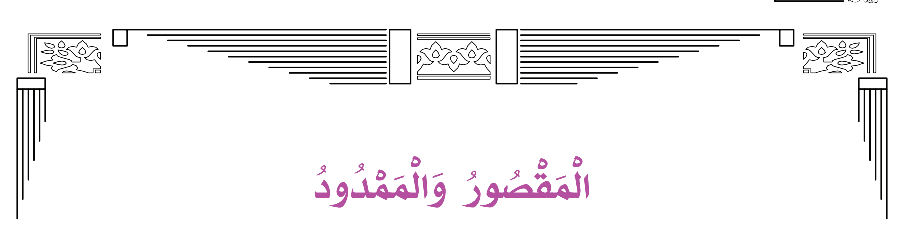
وهذا معنى **قوله**: (لمدها فعلاء... إلخ) أي: للممدود من ألف التأنيث فعلاء... إلخ، وكلها مختومة بالهمزة. وقد تركها الناظم في بعضها للوزن.

وقوله: (أفعلاءُ مثلثَ العين) أي: مفتوحها ومكسورها ومضمومها.

وكذا **قوله**: (ومطلق العين فَعالا) بمعنى: أنها غير مقيدة بحركة، بل هي مطلقة في الحركات الثلاث. و(مطلق) بالنصب حال من (فَعالا) وفي بعض النسخ بالرفع على أنه خبر مقدم، و(فَعالا) مبتدأ مؤخر.

وقوله: (وكذا مطلقَ فاءٍ فَعَلاءُ أُخِذَا) بالنصب حال ـ أيضاً ـ من الضمير المستتر في (أخذا) والتقدير: وفَعَلاءُ أُخِذَ حال كونه مطلق فاء. والألف في (أُخذا) للإطلاق.





الْمَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ

الاسم المقصور القياسي

٧٧١ ـ إِذَا ٱسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ فَتْحًا، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَـ(الْأَسَفْ)
٧٧٢ ـ فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الْآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ
٧٧٣ ـ كَـ(فِعَلٍ) وَ(فُعَلٍ) فِي جَمْعِ مَا كَـ(فِعْلَةٍ) وَ(فُعْلَةٍ) نَحْوُ: (الدُّمَى)

يقسم الصرفيون الاسم إلى أربعة أقسام:

صحيح، ومقصور، وممدود، ومنقوص، فالصحيح: ما ليس بمقصور، ولا ممدود، ولا منقوص. والمنقوص: ما آخره ياء مكسور ما قبلها، وقد تقدم أول الكتاب. ولا بحث لنا فيه الآن، إنما البحث في المقصور والممدود.

فالمقصور: هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة، مثل: جاء الفتى. فخرج بالاسم: الفعل، نحو: يخشى، والحرف، نحو: على، وبالمعرب: المبني، نحو: متى، وبالألف ما آخره ياء، نحو: الهادي، وباللازمة، نحو: الزيدان، فإن ألفه غير لازمة؛ لأنها تنقلب ياء في الجر والنصب. وقد تقدّم ذلك ـ أيضاً ـ في أول الكتاب.

والمقصور قسمان:

١ ـ **مقصور قياسي**: وهو وظيفة النحوي؛ لأنه يخضع للقواعد التي توصل إليها الصرفيون.

٢ ـ **مقصور سماعي**: وهو وظيفة اللغوي، ولا تضبطه قواعد معينة، وإنما يُعرف بالتتبع والاطلاع على معاجم اللغة[١]. وسيأتي في آخر الباب ـ إن شاء الله ـ.

(١) وقد أُلِّف في ذلك مؤلفات مستقلة، منها: كتاب «المقصور والممدود» للفراء =

أما المقصور القياسي: فهو كل اسم معتل، له نظير من الصحيح، يجب فتح ما قبل آخره، وله مواضع منها:

١ ـ أن يكون مصدراً للفعل الثلاثي (فَعِلَ) ـ بفتح أوله وكسر ثانيه ـ اللازم المعتل الآخر بالياء، فإن مصدره (فَعَلَ) ـ بفتح أوله وثانيه ـ فإذا كان له نظير من الاسم الصحيح على هذه الوزن. فمصدر الفعل المعتل يكون مقصوراً قياسيّاً، نحو: شَقِيَ شقىً، وهوي هوىً، وجَوي جوىً[(١)]، فإن نظائرها من الصحيح الآخر: فَرِح فَرَحاً، وأشِرَ أشَرَاً، وبَطِر بَطَراً[(٢)].

٢ ـ أن يكون جمعاً للتكسير على وزن (فِعَل) ـ بكسر أوله وفتح ثانيه ـ بشرط أن يكون المفرد على وزن (فِعْلة) ـ بكسر فسكون ـ المختوم بتاء التأنيث، التي قبلها حرف علة، فإذا كان لهذا المفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على هذا الوزن، فهو مقصور قياسي، نحو: رِشْوة ورِشَا، وفِرْية وفِرَى، ومِرْية ومِرَى[(٣)] فإن نظائرها من الصحيح: قِرْبَة وقِرَب[(٤)]، وفِكْرة وفِكَر، وحِكْمة وحِكَم.

٣ ـ أن يكون جمعاً للتكسير على وزن (فُعَل) ـ بضم أوله وفتح ثانيه ـ بشرط أن يكون المفرد على وزن (فُعْلة) ـ بضم فسكون ـ المختوم بتاء التأنيث التي قبلها حرف علة، فإذا كان لهذا المفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على هذا الوزن فهو مقصور قياسي، نحو: رُقْيةٍ ورُقى[(٥)]، وقُدوة وقُدى، ومُدْية ومُدَى، فإن نظائرها من الصحيح: غُرفة

= م(٢٠٧هـ) والكتاب مطبوع بتحقيق: ماجد الذهبي. ومنها: في النظم: «مقصورة ابن دريد» وأبياتها (٢٥٤) بيتاً، وهي مطبوعة بشرحها لابن هشام اللخمي. بتحقيق: أحمد عبد الغفور عطار.

(١) الجوى: الحرقة من حزن أو عشق.

(٢) الأشر والبطر: عدم شكر النعمة.

(٣) الفرية: الكذب. والمرية: الجدال.

(٤) القربة: بالكسر وعاء الماء. وبالضم: ما يُتقرب به إلى الله تعالى.

(٥) الرقية: القراءة على المريض.

وغُرَف، وقُرْبة وَقُرَب، وطُرْفة وطُرَف[(١)].

وهذا معنى **قوله**: (إذا اسم استوجب من قبل الطَّرَف... إلخ) أي: إن الاسم الصحيح إذا استحق فتح ما قبل الآخر (كالأسف) مصدر: أَسِفَ. وكان لهذا الاسم الصحيح الآخر نظير وشبيه معتل الآخر ومفتوح ما قبل آخره، فإن هذا النظير يثبت له القصر؛ أي: يسمى مقصوراً قياسيّاً؛ لأنه مقيس على الاسم الصحيح.

وقوله: (بقياس ظاهر) أي: لا خفاء فيه. ثم ذكر ثلاثة من مواضعه[(٢)].

ثم مثل للمعتل **بقوله**: (نحو الدُّمى) مفرده: دُمْية، وهي الصورة من العاج ـ وهو عظم الفيل ـ أو الصورة المنقوشة في الحائط.

* * *

الاسم الممدود القياسي

٧٧٤ ـ وَمَا ٱسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ   فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفْ

٧٧٥ ـ كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا   بِهَمْزِ وَصْلٍ كَ(ٱرْعَوَى) وَكَ(ٱرْتَأَى)

لما فرغ من المقصور القياسي ذكر الممدود، وهو الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة، نحو: بناء، صحراء، قُرَّاء.

فخرج بالاسم: الفعل، نحو: يشاء، وبقولنا: قبلها ألف زائدة: الألف الأصلية، نحو: ماء، فليس بممدود؛ لأن ألفه غير زائدة؛ لأنها عين الكلمة، إذا أصله: مَوَهٌ، كما سيأتي في التصغير ـ إن شاء الله ـ.

---

(١) الطرفة: ما يُستطرف؛ أي: يستملح.

(٢) ومن مواضع المقصور القياسي:

٤ ـ أن يكون على وزن اسم مفعول من فعل معتل الآخر غير ثلاثي، مثل: مُعطى.

٥ ـ أن يكون على وزن (أفعل) من فعل معتل، سواء كان للتفضيل أو غيره، مثل: أقصى، أعمى.

٦ ـ أن يكون على وزن (مَفْعل) مشتقاً من فعل ثلاثي معتل اللام، مثل: ملهى مسعى.

والممدود ـ كالمقصور ـ ينقسم قسمين:

١ ـ سماعي، وسيأتي.

٢ ـ قياسي: وهو كل اسم معتل له نظير من الصحيح الآخر، يجب قبل آخره ألف، وله مواضع منها:

١ ـ مصدر الفعل الذي أوله همزة وصل، سواء كان خماسيّاً أو سداسيّاً، بشرط أن يكون معتل الآخر، نحو: ارعوى ارعواءً، وارتأى ارتئاءً، واستقصى استقصاءً، فإن نظيرها من الصحيح: انطلق انطلاقاً، واكتسب اكتساباً، واستغفر استغفاراً.

٢ ـ مصدر كل فعل معتل الآخر على وزن (أفْعَل)، نحو: أعطى إعطاءً، وأربى إرباءً[1]، وأغنى إغناءً، فإن نظيرها من الصحيح: أكرم إكراماً، وأخبر إخباراً[2].

وهذا معنى **قوله**: (وما استحق قبل آخرٍ ألف... إلخ) أي: وما استحق بحسب القواعد العامة من الأسماء الصحيحة أن يكون قبل آخره ألف ـ وهذا يتحقق في مصدر الرباعي الذي على وزن (أفعل)، والخماسي والسداسي المبدوءين بهمزة وصل ـ فإن نظير هذا الصحيح من مصادر الماضي المعتل الآخر الذي على وزن (أفعل) أو المبدوء بهمزة وصل يكون ممدوداً، ثم ذكر المثال، وهو مصدر الفعل **(ارعوى)** وهو: ارعواءً؛ أي: انكفَّ عن فعل القبيح. والفعل **(ارتأى)** ومصدره: الارتئاء، يقال: ارتأى في أمره: إذا تدبره وتأمل فيه.

---

(١) أربى الرجل إرباء: دخل في الربا. وأربى عليه: زاد. وأربى فلان: أخذ أكثر مما أعطى.

(٢) ومن مواضع الممدود القياسي:
٣ ـ أن يكون مصدراً على وزن (فُعال) من فعل ثلاثي معتل الآخر، مثل: عوى عواءً.
٤ ـ أن يكون مصدراً على وزن (فِعال) من فعل على وزن (فاعل) معتل الآخر، مثل: عادى عداءً.

وقوله: (**ألف**) مفعول به لـ(**استحق**) ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

* * *

المقصور والممدود السماعيان

٧٧٦ ـ وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا   مَدٍّ بِنَقْلٍ كَ(الْحِجَا) وَكَ(الْحِذَا)

هذا هو القسم الثاني وهو: المقصور السماعي، والممدود السماعي.

فالمقصور السماعي: هو الذي ينطبق عليه تعريف المقصور، ولكن ليس له نظير من الاسم الصحيح يجب فتح ما قبل آخره. فيرجع إلى معاجم اللغة، ليعرف المسموع منه عن العرب؛ إذ لا حظَّ له في القياس، مثل: الفتى ـ واحد الفتيان ـ والحِجا: العقل، والثرى: التراب، والسَّنا: الضوء.

والممدود السماعي: هو الذي ينطبق عليه تعريف الممدود، ولكن ليس له نظير من الاسم الصحيح يجب قبل آخره ألف، مثل: الفتاء: حداثة السن، الثراء: كثرة المال، السَّناء: الشرف.

وهذا معنى **قوله**: (**والعادم النظير ذا قصر**... إلخ) فالعادم، مبتدأ، وهو اسم فاعل أضيف إلى مفعوله، و(**بنقل**) خبر المبتدأ، والتقدير: والاسمُ العادمُ نظيرَه من الصحيح ثابت بنقل؛ أي: مقصور على السماع عن العرب.

وقوله: (**ذا قصر وذا مد**) حالان من الضمير المستتر في الخبر، و(**الحجا**) أي: العقل، مقصور سماعي، و(**الحذا**) أي: النعل، ممدود سماعي، وقصره للضرورة.

* * *

٧٧٧ ـ وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ ٱضْطِرَارًا مُجْمَعُ   عَلَيْهِ، والْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

أجمع النحويون على جواز قصر الاسم الممدود للضرورة، وشواهده كثيرة؛ كقول الشاعر:

لا بدَّ مِنْ صَنْعَا وإِنْ طَالَ السَّفَرْ ولـو تَـحَنَّـى كُـلُّ عَـوْدٍ ودَبِـرْ[(١)]

فقصر الشاعر كلمة (صنعا) لضرورة الوزن، وهي ممدودة. واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة، فأجازه الكوفيون، ومنعه البصريون. ومذهب الكوفيين أرجح؛ لأنه مؤيد بالسماع، ولأن الشعر موضع التيسير، ومنه قول الشاعر:

سَيُغْنِيْنِي الذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَـلَا فَـقْـرٌ يَـدُومُ ولا غِـنَـاءُ[(٢)]

فمدَّ الشاعر كلمة (غناء) لضرورة الشعر، وهي مقصورة؛ لأنه يريد الغنى ـ بالقصر ـ بدليل أنه قرنه بالفقر.

وهذا معنى **قوله**: (وقصر ذي المد... إلخ) أي: إن قصر الممدود للضرورة الشعرية مجمع على جوازه[(٣)]. أما العكس وهو مدُّ المقصور فيجوز وقوعه في الضرورة، مع الخلاف في صحته..

---

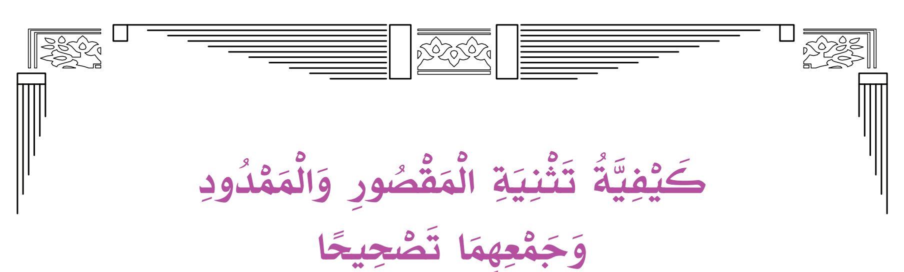
(١) صنعا: بلد في اليمن، وقرية قرب دمشق، عود: بفتح فسكون، هو المسن من الإبل، دبر: بوزن فرح؛ أي: أصابته الدَّبَرة ـ بفتحات ـ وهي قرحة تحدث في البعير من احتكاك الرحل وغيره. وكتب النحو مضطربة في رواية هذا البيت.

إعرابه: (لا) نافية للجنس (بدَّ) اسمها مبني على الفتح في محل نصب (من صنعا) خبرها، أو متعلق بـ(بدَّ) والخبر محذوف؛ أي: حاصل (وإن طال) الواو عاطفة، وإن: شرطية، وطال: فعل الشرط وفعله، والجواب محذوف، ويصح إعراب (إنْ) وصلية زائدة و(طال) فعل ماض، والواو قبلها للحال، (السفر) فاعل مرفوع، وسُكّن لأجل الروي، والجملة في محل نصب حال، (ولو تحنّى) شرط غير جازم وفعله (كل) فاعل (عود) مضاف إليه (ودَبِرَ) الواو عاطفة، ودَبِرَ: فعل ماض. وفاعله ضمير مستتر، وجواب (لو) محذوف.

(٢) إعرابه: (سيغنيني) السين حرف استقبال، ويغني: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، (الذي) اسم موصول فاعل، (أغناك) فعل ماض. وفاعله ضمير مستتر. والكاف مفعول به، (عني) متعلق بما قبله. والجملة صلة الموصول لا محل لها. (فلا) الفاء: للتعليل. ولا: نافية مهملة أو عاملة عمل ليس، (فقر) مبتدأ أو اسم (لا)، (يدوم) الجملة في محل رفع خبر المبتدأ أو في محل نصب خبر (لا)، (ولا) الواو عاطفة. ولا: زائدة للتوكيد، (غناء) معطوف على (فقر) أو اسم (لا) الثانية على أنها عاملة عمل ليس، والخبر محذوف دل عليه ما قبله.

(٣) وعللو ذلك بأن قصر الممدود رجوع إلى الأصل. بحذف الحرف الزائد منه. فهو تخفيف. انظر: «ضرورة الشعر» للسيرافي ص(٩٩).





كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيحًا

كيفية تثنية المقصور

٧٧٨ ـ آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي ٱجْعَلْهُ يَا ... إنْ كَانَ عَنْ ثَلاثَةٍ مُرْتَقِيَا

٧٧٩ ـ كَذَا الّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ: (الْفَتَى) ... وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كـ(مَتَى)

٧٨٠ ـ فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الْأَلِفْ ... وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

اعلم أن الاسم القابل للتثنية خمسة أنواع:

١ ـ **الصحيح**: كطالب وطالبة.

٢ ـ **المنزّل منزلة الصحيح**[(١)]: كظبْيٍ ودَلْوٍ.

٣ ـ **المنقوص**: كالقاضي.

وهذه الأنواع الثلاثة تثنى بلا تغيير، فتقول: طالبان، وطالبتان، وظبيان، ودلوان، والقاضيان، إلا إذا كان المنقوص محذوف الياء فترد إليه، نحو: داعيان، في تثنية: داعٍ.

٤ ـ **المقصور**.

٥ ـ **الممدود**، وهذان فيهما تفصيل عُقِد له هذا الباب، وإنما اقتصر على جمع التصحيح؛ لأن جمع التكسير له باب يخصه.

أما المقصور فهو نوعان:

الأول: ما يجب قلب ألفه ياء في التثنية، وذلك في ثلاث مسائل:

---

(١) يسمى المعتل الجاري مجرى الصحيح. وهو ما آخره واو أو ياء قبله سكون كما مُثِّل. فهذا تظهر عليه حركات الإعراب، كما تظهر في الصحيح؛ لأن حرف العلة بعد السكون لا تستثقل عليه الحركة.

١ ـ أن تكون ألفه رابعة فصاعداً. كـ(ملهى، وفتوى، ومستشفى) فتقول: (ملهيان، وفتويان، ومستشفيان).

٢ ـ أن تكون ألفه ثالثة مبدلة من ياء[(١)] كـ(فتى، ورحى) فتقول: (فتيان، ورحيان) قال تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ﴾ [يوسف: ٣٦].

٣ ـ أن تكون غير مبدلة، وهي الألفُ الأصليةُ (وتكون في حرف أو شبهه) والمجهولةُ الأصل، وهي التي في اسم لا يعلم أصله[(٢)] وقد أميلت[(٣)] فالأولى كـ(متى) و(بلى) ـ علمين[(٤)] ـ. فتقول: (متيان، وبليان). والثانية، نحو: (الدَّدَا) بوزن: الفتى، وهو اللعب، فتقول: (الدديان).

النوع الثاني من المقصور: ما يجب قلب ألفه واواً، وذلك في مسألتين:

١ ـ أن تكون مبدلة من الواو كـ(عصا) و(شذا) فتقول: (عصوان وشذوان)[(٥)].

٢ ـ أن تكون غير مبدلة ولم تُمَلْ، نحو: (لدى) ـ علماً ـ فتقول: (لدوان).

وهذا معنى **قوله**: (آخر مقصور تثني اجعله يا... إلخ) أي: اجعل آخر المقصور إذا ثنيته ياء، إن كان زائداً عن ثلاثة أحرف، أو كان أصل ألفه الياء، نحو: (الفتى). وكذلك الجامد الذي أُمِيْلَ، وأراد بالجامد: ما ليس له أصل معلوم يرد إليه. ويدخل فيه ما ألفه أصلية؛ لقوله:

---

(١) يعرف ذلك بتثنية الاسم أو جمعه.

(٢) قيل: ومن ذلك ألف (موسى) ونحوه من الأسماء الأعجمية. انظر: «حاشية الخضري» (٢/ ١٥٠).

(٣) أي: لم تظهر عند النطق ألفاً خالصة، وإنما فيها رائحة الياء، فكانت الياء أحق بها عند القلب.

(٤) لأنه قبل العلمية لا يثنى ولا يوصف بأنه مقصور؛ لأنه مبني. والمقصور معرب.

(٥) الشذا: بالقصر كِسَر العود. الواحدة: شذاة، مثل: حصى وحصاة.

كـ(متى). وما ألفه مجهولة الأصل، لكن إدخال ما ألفه أصلية فيه نظر؛ لأن الأصلية غير منقلبة عن شيء، فكيف يقال: إن الألف ليس لها أصل ترد إليه؟!

ثم **قال**: (في غير ذا) أي: في غير هذا المذكور، وهي المسائل الثلاث (تقلب واواً الألف) وذلك في مسألتين (وأوْلها) أي: أوْلِ اللفظة المنقلبة إليها الألف من ياء أو واو (ما كان قبل قد أُلف) أي: ما أُلف في باب الإعراب من علامة التثنية.

* * *

كيفية تثنية الممدود

٧٨١ ـ وَمَا كَـ(صَحْرَاءَ) بِوَاوٍ ثُنِّيَا   وَنَحْوُ: (عِلْبَاءٍ، كِسَاءٍ)، وَ(حَيَا)

٧٨٢ ـ بِوَاوٍ اَوْ هَمْزٍ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ   صَحِّحْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

لما فرغ من الكلام على كيفية تثنية المقصور شرع في ذكر كيفية تثنية الممدود، وهو أربعة أنواع:

١ ـ ما يجب تغيير همزته بقلبها واواً، وهو ما همزته بدل من ألف التأنيث كـ(حمراء، وصحراء) فتقول: (حمراوان، وصحراوان).

٢ ـ ما يترجح فيه الإعلال ـ وهو تغيير الهمزة إلى الواو ـ على التصحيح ـ وهو إبقاء الهمزة على صورتها ـ وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاق[1]؛ كـ(علباء)[2] وأصلها: علباي، بياء زائدة لإلحاقها بقرطاس، ثم أبدلت الياء همزة، فتقول في تثنيته: (علباوان) أو (علباءان).

---

(١) الإلحاق: تقدم تعريفه في باب «الممنوع من الصرف». وأزيد هنا بأن ألف الإلحاق تكاد تنحصر في كلمات مسموعة قليلة معدودة. وليس لها أحكام هامة. وقد نصَّ السيوطي في «همع الهوامع» (٦/٢٤٦) على أنه لا إلحاق إلا بسماع من العرب، وقال: «إن هذا أصح المذاهب؛ لأنه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب»اهـ. وقد انتهى ذلك بانتهاء عصور الاحتجاج بكلامهم. وقد حددها المجمع اللغوي القاهري بآخر القرن الثاني الهجري في المدن. وآخر الرابع في البوادي. انظر: «النحو الوافي» (٤/٢٥٣).

(٢) علباء: اسم لبعض أعصاب العنق.

٣ ـ ما يترجح فيه التصحيح على الإعلال، وهو ما همزته بدل من أصل، نحو: (كساء) و(بناء)، فالأول أصله: (كساو) لأنه من كسوت. والثاني أصله: بناي؛ لأنه من بنيت، فتقول في تثنيتهما: (كساءان) و(بناءان)، أو: (كساوان وبناوان)، وتقول في تثنية (حياء): (حياءان) أو (حياوان).

٤ ـ ما يجب سلامة همزته، وهو ما همزته أصلية كـ(قُراء)[١] و(ابتداء) فالأول: من قرأ. والثاني: من ابتدأ، فتقول: (قراءان)، (وابتداءان).

وما جاء مخالفاً لما ذكر فهو مقصور على السماع؛ كقولهم في (الخوزلى)[٢]: الخوزلان، بحذف الألف، والقياس: الخوزَليان، وقولهم في (حمراء): حمرايان، بقلب الهمزة ياء، والقياس: حمراوان، كما تقدم.

وهذا معنى **قوله**: **(وما كصحراء بواو ثنيا... إلخ)** أي: وما كانت همزته زائدة للتأنيث فإنه يثنى بقلبها واواً، وأما ما همزته للإلحاق أو منقلبة عن أصل، فيثنى بقلب الهمزة واواً أو إبقائها. وغير ما ذكر من المهموز وهو ما همزته أصلية **(صحح)** أي: أبق الهمزة في التثنية.

وقوله: **(وَحَيا)** مقصور للضرورة، وأصله: حياء، كما تقدم ـ وهو الاستحياء ـ، ثم ذكر أن ما شذ في تثنية المقصور والممدود لمخالفته القواعد المستفادة من كلام العرب **(على نقل)** أي: سماع، **(قُصر)** أي: فلا يقاس عليه.

* * *

كيفية جمع المقصور والممدود جمع تصحيح

٧٨٣ ـ وَٱحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى ... حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا

٧٨٤ ـ وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ ... وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ

٧٨٥ ـ فَالْأَلِفَ ٱقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ ... وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

(١) القُراء: الناسك المتعبد.

(٢) الخوزلي: بفتح المعجمة وسكون الواو وفتح الزاي مشية فيها تثاقل وتبختر.

اعلم أن الاسم الذي يراد جمعه جمع مذكرٍ سالمٍ[(١)] أربعة أنواع:

الأول: الصحيح الآخر كـ(مسلم) و(محمد) فتلحقه علامة الجمع ـ وهي الواو والنون، أو الياء والنون ـ بلا تغيير فتقول: (مسلمون) و(محمدون).

الثاني: المنقوص كـ(القاضي) فتحذف ياؤه، ويضم ما قبل الواو، ويكسر ما قبل الياء، فتقول: (القاضُون)، و(القاضِين).

الثالث: الاسم الممدود، ويعامل في جمعه كما عومل في التثنية، فتقول في: (قراء): (قراءون) بالتصحيح، وفي (حمراء) ـ علماً لمذكر[(٢)] ـ: (حمراوون) بالواو، ويجوز الوجهان في نحو: علباء وكساء ـ علمين لمذكرين ـ.

الرابع: المقصور ـ وهو الذي ذكره ابن مالك ـ فتحذف ألفه إذا جمع بالواو والنون، وتبقى الفتحة دالة عليها، فتقول في: (الأدنى): (الأدنَون)، و(الأدنَيْن)، قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾﴾ [آل عمران: ١٣٩] وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾ [ص: ٤٧].

وإن أريد جمعه بألف وتاء قلبت ألفه، كما تقلب في التثنية، فتقول في (فتى) ـ علماً لمؤنث ـ: فتيات، وتقول في (عصا) ـ علماً لمؤنث ـ: (عصوات) وفي (حبلى): (حبليات).

وإذا كان بعد ألف المقصور تاء وجب حذفها، فتقول في (فتاة): (فتيات)، وفي (قناة): (قنوات)، قال تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣].

وهذا معنى **قوله**: (واحذف من المقصور... إلخ) أي: واحذف من المقصور في إرادة جمع اسم منه على (حد المثنى) أي: على طريقة

---

(١) ذكرت في الجزء الأول من هذا الشرح في باب «جمع المذكر السالم» الخلاف في ضبط كلمة (السالم) وأنها تكون صفة لمذكر، فتضبط بضبطه، أو صفة لجمع.

(٢) لأن المزيد بهمزة التأنيث لا يجمع جمع مذكرٍ سالم، إلا إن أريد به المذكر.

المثنى، والمراد: جمع المذكر السالم (ما به تكمَّلا) أي: اكتمل آخره، وهو الألف، فتحذف لالتقاء الساكنين، وإنما قيل لجمع المذكر السالم: إنه على حد المثنى؛ لأنه أعرب بحرفين، وسلم في بناء الواحد، وختم بنون زائدة تحذف للإضافة، كما أن المثنى كذلك.

وقوله: (والفتح أبق مشعراً بما حذف) أي: والفتح الذي قبل الألف المحذوفة أبقه دالّاً عليها ومشعراً بها.

ثم ذكر أنك إذا جمعت المقصور بتاء وألف فاقلب ألفه مثل قلبها في التثنية.

وقوله: (وتاءَ ذي التا أَلْزِمَنَّ تنحيه) أي: ما آخره تاء من المقصور تحذف تاؤه عند جمعه هذا الجمع، لئلا يُجمعَ بين علامتي تأنيث، وقوله: (وتاءَ) مفعول أول مقدم، و(تنحيه) مفعول ثانٍ.

* * *

حركة العين في جمع المؤنث السالم

٧٨٦ ـ وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلَاثِي ٱسْمًا أَنِلْ ... إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

٧٨٧ ـ إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا ... مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

٧٨٨ ـ وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ ... خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ، فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

إذا كان المجموع بالألف والتاء اسماً ثلاثيّاً ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها، وهو مؤنث مختوم بالتاء أو مجرد منها، فإن كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه اتباعاً لحركة فائه، نحو: سَجْدة، ودَعْد، فتقول: سَجَدات، وَدَعَدات، قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ[1]﴾ [البقرة ١٦٧].

وإن كانت فاؤه مضمومة، نحو: خُطوة، وصُلح ـ علم مؤنث ـ، أو مكسورة، نحو: هِنْد، وكِسْرة، جاز لك في عينه: الفتح والإسكان

(١) الضمير المتصل (هم): مفعول أول للفعل يُري. والميم علامة الجمع، (الله) فاعل، (أعمالهم) مفعول ثان، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع، (حسرات) مفعول ثالث أو حال على أن (رأى) بصرية.

مطلقاً، فتقول: خُطَوات وخُطْوات، وصُلَحات وصُلْحَات، وهِنَدات وهِنْدات، وكِسَرات وكِسْرات، وجاز الإتباع لحركة الفاء، بشرط ألا تكون الفاء مضمومة واللام ياء، أو مكسورة واللام واواً، كما سيأتي، فتقول في الأسماء السابقة: خُطُوات، وصُلُحات، وهِنِدات، وكِسِرات.

واحترز بالاسم من الوصف، نحو: ضَخْمة، وبالثلاثي من الرباعي؛ كزينب، وبالساكن العين من محركها، كشجرة، وبغير معتل العين من معتلها، كجوزة وبيضة، وبغير مدغم العين من مدغمها، نحو: جَنَّة. فهذه الأنواع الخمسة يمتنع التغيير فيها عند جمعها بالألف والتاء، فتبقى العين على ما كانت عليه قبل الجمع، فتقول: ضَخْمات، وزَيْنبات، وشَجَرات، وجَوْزات، وبَيْضات، وجَنَّات.

وهذا معنى **قوله**: (والسالم العين... إلخ) أي: امنح وأعط الاسم الثلاثي السالم العين من الإعلال والتضعيف (إتباع عينٍ فاءَه) أي: إتباعَ عينه الساكنةِ الحركةَ التي شُكلت بها الفاء، وهي الفتحة.

وقوله: (الثلاثي) أصلها: الثلاثيّ، بتشديد الياء، فخففت للشعر، ثم ذكر في البيت الثاني بقية الشروط، وهي أن يكون ساكن العين مؤنثاً، سواء كان بالتاء أو مجرداً منها.

ثم **قال**: (وسكن التالي غير الفتح... إلخ) أي: والمراد بذلك الفاء المضمومة أو المكسورة، فيجوز في تاليها وهو العين مع الاتباع: التسكين أو الفتح تخفيفاً، فهذه ثلاث لغات، كلها منقولة عن العرب.

* * *

من شروط الإتباع

٧٨٩ ـ وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ: (ذِرْوَهْ) وَ(زُبْيَةٍ)، وَشَذَّ كَسْرُ: (جِرْوَهْ)

أشار بهذا إلى أن لإتباع الكسرة والضمة شرطاً آخر غير الشروط السابقة، وهو ألا تكون الفاء مضمومة واللام ياء؛ كدُمْية[1] وزُبْية[2] ولا

(١) الدمية: بضم الدال. تقدم معناها في أول «المقصور والممدود».

(٢) الزُبية: بضم الزاي وسكون الموحدة حفرة الأسد، والرابية لا يعلوها الماء.

مكسورة واللام واو؛ كذِرْوة[١] ورِشْوة، فيمتنع إتباع العين للفاء، فلا يقال: دُمُيات وزُبُيات، استثقالاً للضمة قبل الياء، ولا يقال: ذِرِوات، ورِشِوات، استثقالاً للكسرة قبل الواو، بل يجب فتح العين أو تسكينها، فتقول: دُمَيات أو دُمْيات، وزُبَيات أو زُبْيات، وذِرَوات أو ذِرْوات، ورِشَوات أو رِشْوات.

وهذا معنى **قوله**: (ومنعوا إتباع نحو ذروة... إلخ) أي: منع النحاة إتباع الكسرة فيما لامه واو، وإتباع الضمة فيما لامه ياء. وقوله: (نحو ذروه) أي: إتباع جمع (نحو: ذروه..).

وقوله: (وشذ كسر جروه) أي: شذ ما حكاه يونس من قولهم: جِرِوات ـ بكسر الراء ـ لما فيه من الكسرة قبل الواو، والجروة: الأنثى من ولد الكلب والسبع، والصغيرة من القثاء.

* * *

حكم ما جاء من جمع المؤنث السالم مخالفاً للقاعدة

٧٩٠ ـ وَنَادِرٌ أَوْ ذُو ٱضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ، أَوْ لِأُنَاسٍ ٱنْتَمَى

أي: إنه إذا جاء جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر من القواعد السابقة فهو إما نادر، وإما ضرورة، وإما لغة قوم من العرب.

فالأول كقولهم في (جِرْوَة): جِرِوات، كما تقدم.

والثاني كقول الشاعر:

وحُمِّلْتُ زَفْراتِ الضُّحَى فأطقْتُها ... وما لِيْ بِزَفْراتِ العَشِيِّ يَدَانِ[٢]

---

(١) الذروة: بالكسر والضم. من كل شيء أعلاه.

(٢) زفرات: جمع زفرة وهي: إدخال النَّفَس في الصدر، والشهيق إخراجه، وإنما أضاف الزفرات إلى وقتين؛ لأن من عادة المحبين أن يقوى اشتياقهم إلى أحبابهم في هذين الوقتين. (يدان) قدرة وقوة.

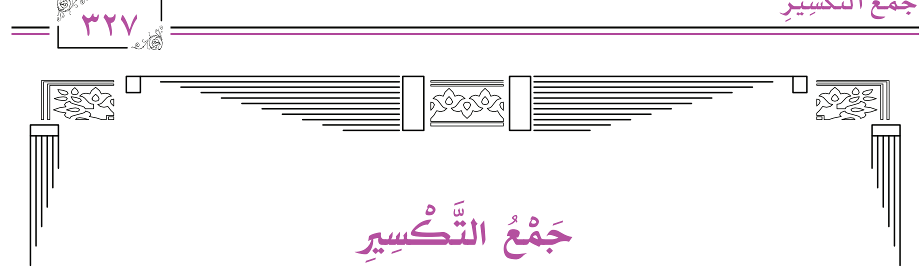
إعرابه: (حُمِّلت) حُمِّل: فعل ماض مبني لما لم يُسَمَّ فاعله. وتاء المتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول. (زفرات) مفعول ثان و(الضحى) مضاف إليه (فأطقتها) فعل وفاعل ومفعول به. (وما) نافية (لي) خبر مقدم (بزفرات) متعلق بالخبر المحذوف و(العشي) مضاف إليه (يدان) مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف.

فسكَّن عين (زَفْرات) للضرورة، والقياس فتحها اتباعاً لحركة فاء الكلمة، فيقال: زَفَرات.

والثالث: كقول هذيل في جَوْزة وبيضة، ونحوهما: جَوَزات وبَيَضات ـ بفتح الفاء والعين ـ والمشهور في لسان العرب تسكين العين إذا كانت معتلة، كما تقدم.

وقول ابن مالك: **(ونادر)** خبر مقدم **(غيرُ ما قدمته)** مبتدأ مؤخر، والتقدير: غير الذي قدمته نادر أو ذو اضطرار أو انتمى لأناس.





جَمْعُ التَّكْسِيرِ

١ ـ أوزان جموع القلة
٢ ـ الاستغناء ببعض أوزان القلة عن الكثرة والعكس

٧٩١ ـ (أَفْعِلَةٌ) (أَفْعُلُ) ثُمَّ (فِعْلَهْ) ثُمَّتَ (أَفْعَالٌ): جُمُوعُ قِلَّهْ
٧٩٢ ـ وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي كَ(أَرْجُلٍ)، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَ(الصُّفِي)

جمع التكسير: ما دلَّ على أكثر من اثنين، وتغير بناء مفرده عند الجمع، إما بزيادة على المفرد، كـ(قلم) و(أقلام)، أو بنقص عنه، كـ(رسول) و(رسل)، أو باختلاف في حركاته، كـ(أسَد) و(أُسْد).

والتغيير قد يكون ظاهراً كما مُثِّل. وقد يكون مقدراً؛ كـ(فُلْك) للمفرد والجمع، فالمفرد؛ كقوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿٤١﴾﴾ [يس: ٤١] بدليل وصفه بالمفرد، والجمع؛ كقوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ[١] فِيهِ﴾ [النحل: ١٤] بدليل وصفه بالجمع.

وجمع التكسير نوعان:

أ ـ **جمع قلّة**: وهو ما دلَّ على ثلاثة إلى عشرة، وله أربعة أوزان:

١ ـ أَفْعِلَة: كأَغْذِية، وأدوية.

٢ ـ أفْعُل: كأَرْجُل، وأَنْفُس.

٣ ـ فِعْلة: كفِتْية، وصِبْية.

٤ ـ أفْعال: كأنهار، وأبطال.

ب ـ **جمع كثرة**: وهو ما دل على ثلاثة إلى غير نهاية[٢].

(١) (مواخر) حال. وما ذُكر في (فلك) هو: على أحد القولين، والقول الثاني أن (فُلْك) وما ماثله اسم جمع ولا تغيير مقدر؛ لأنه تكلف لا داعي له. انظر: «شرح التسهيل» لابن عقيل (٣/ ٣٩٢).

(٢) أما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم فهما يصلحان للقلة والكثرة حسب =

وقد يستغنى ببعض أبنية القلّة عن بناء الكثرة وضعاً، فتضع العرب أحد البناءين صالحاً للقلّة والكثرة، وتستغني به عن وضع الآخر، كرِجْلٍ وأرجل، وعنق وأعناق، وفؤاد وأفئدة.

وقد يستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلّة؛ كَرَجُلٍ ورجال، وقلب وقلوب.

وهذا معنى **قوله**: **(أفعلةٌ أفعل... إلخ)** أي: إن هذه الأوزان الأربعة هي أوزان جموع القلّة.

وقوله: **(ثُمَّتَ أفعال)** هي (ثُمَّ) العاطفة زيدت في آخرها (تاء) التأنيث المفتوحة.

ثم ذكر أن بعض هذه الأوزان يفي بجمع الكثرة؛ أي: يدل عليها، ويغني فيها، وهذا بالوضع ـ كما تقدم ـ **(كأرجل)** في جمع (رِجْل) فإنهم لم يجمعوه جمع كثرة، و**(العكس)** وهو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلّة **(جاء)** وضعاً **(كالصُّفِي)** جمع صفاة، وهي الصخرة الملساء، وأصله: صُفُويٌ، على وزن (فُعُول)، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وكسرت الفاء للمناسبة، فصارت (صُفِيٌّ) بياء مشددة، ولم يشددها الناظم، لضرورة الوزن.

وقد ذكر الجوهري[1] وغيره: صفاة، وأصفاء، وصُفِيٌّ، فيكون له جمع قلّة وجمع كثرة، لكن استغنت العرب عن بناء القلّة ببناء الكثرة[2].

= القرينة. ففي قوله تعالى عن الصيام: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] يدل جمع المؤنث السالم على الكثرة. وكذا قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]، وفي قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] على القلة؛ لأن المراد بها أيام التشريق، وهي ثلاثة أيام. انظر: «المصباح المنير» ص(٦٩٥).

(١) «الصحاح» (٦/٢٤٠١).

(٢) وهذا من باب الاستعمال لا من باب الوضع. والفرق بينهما أن الوضع لم تضع العرب أحد البناءين استغناءً بالآخر: كرجل وأرجل، والاستعمال أن تكون وضعت جمع القلة وجمع الكثرة ولكنها استعملت أحدهما كالصُّفِي. «حاشية ابن الحاج» (٢/١٢٩).

مفردات أوزان جموع القلة
الوزن الأول: (أفعُل)

٧٩٣ ـ لِ(فَعْلٍ) ٱسْمًا صَحَّ عَيْنًا (أَفْعُلُ) وَلِلرُّبَاعِيِّ ٱسْمًا ٱيْضًا يُجْعَلُ
٧٩٤ ـ إِنْ كَانَ كَ(الْعَنَاقِ) وَ(الذِّرَاعِ) فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الْأَحْرُفِ

شرع المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في الكلام على أوزان جموع التكسير المطردة، وهي التي تتطلب مفرداً مشتملاً على أوصاف معينة، متى تحققت هذه الأوصاف جاز جمعه على هذا الوزن دون الرجوع إلى معاجم اللغة.

وبدأ بأوزان جموع القلّة، وهي أربعة ـ كما تقدم ـ:

الأول: (أفْعُل) ـ بضم العين ـ وهو يطرد في نوعين:

١ ـ فَعْل اسماً صحيح العين، سواء كان صحيح اللام، نحو: نفس وأنفس، وشهر وأشهر، قال تعالى: ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقال تعالى: ﴿فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١١٢] أم كان معتل اللام، نحو: ظبي وأظْبٍ، وأصله: أظْبُيٌ، فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء، فصار: أظْبِيٌ، ثم استثقلت الضمة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان ـ الياء والتنوين ـ فحذفت الياء، كما تحذف في المنقوص، فصار: (أظْبٍ)، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف: ١٩٥].

وخرج بالاسم: الصفة، نحو: ضخم، فلا يقال: أضخم، وإنما قالوا: عَبْد وأعبد، لغلبة الاسمية. وخرج بصحيح العين: معتل العين، نحو: سوط وبيت، وشذ قياساً لا استعمالاً: عين وأعين؛ لكثرته واستعماله في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ﴾ [غافر: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، وشذ قياساً واستعمالاً[(١)]: ثوب وأثوب.

٢ ـ النوع الثاني مما يجمع على (أفْعُل): الاسم الرباعي المؤنث بلا علامة، وقبل آخره مدة؛ كعناق وأعنق، وذراع وأذرع.

---

(١) ما شذ في القياس دون الاستعمال فهذا قوي في نفسه يصح الاستدلال به، وما شذ فيهما فلا يعول عليه لفقد أصْلَيْهِ. «المصباح المنير» ص(٣٠٧)؛ «المزهر» (١/ ٢٢٦).

وندر من المذكر: طِحال وأطحل، وغُراب وأغرب.

وهذا معنى **قوله**: (لفَعْلٍ اسماً صح عيناً أفْعُل... إلخ) أي: إن (أفْعُل) أحد جموع القلّة يطرد في نوعين من المفردات: الأول: ما كان على وزن (فَعْل) بشرط أن يكون اسماً صحيح العين. والثاني: ما كان رباعيّاً بشرط أن يكون اسماً، وأن يكون (كالعناق والذراع في مدٍّ وتأنيثٍ وعدِّ الأحرف) ويؤخذ اشتراط تأنيثه بلا علامة من قوله: (وعَدِّ الأحرف)؛ إذ لولا غرض التنبيه على هذا الشرط لم يكن له فائدة؛ لأنه صرح أولاً بالرباعي.

* * *

الوزن الثاني: (أفعال)

٧٩٥ ـ وَغَيْرُ ما (أَفْعُلُ) فِيهِ مُطَّرِدْ مِنَ الثُّلَاثِي ٱسْمًا بِـ(أَفْعَالٍ) يَرِدْ

٧٩٦ ـ وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ (فِعْلَانُ) فِي (فُعَلٍ) كَقَولِهِمْ: (صِرْدَانُ)

٢ ـ الوزن الثاني من جموع القلّة (أفعال)[1] وهو يطرد في كلِّ اسم ثلاثي لا يستحق أن يجمع على (أفْعُل)؛ إما لأنه على وزن (فَعْل) ولكنه معتل العين، نحو: ثوب وأثواب، وسيف وأسياف، وباب وأبواب.

أو لأنه على غير وزن (فَعْل) من أوزان الثلاثي وهو (فِعْل)؛ كحِزْب وأحزاب، قال تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَـٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَـْٔذِنُوا۟﴾ [النور: ٥٩]، و(فُعْل)، نحو: صُلْب[2] وأصلاب، و(فَعَل)، كجَمَل وأجمال، قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾ [المعارج: ٤٣]، جمع: جدث ـ بفتحتين ـ وهو القبر، و(فَعُل)؛ كعَضُد وأعضاد. و(فُعُل)، كعُنُق وأعناق، قال تعالى: ﴿لَّـٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾﴾ [النبأ: ٢٣]، جمع حُقُب ـ بضمتين ـ وهو الدهر، و(فُعَل)، نحو: رُطَب وأرطاب، والغالب أن هذا الوزن من الثلاثي يجمع على (فِعْلان) بكسر الفاء؛ كقولهم في صُرَد

(١) هذا الوزن أكثر صيغ جمع التكسير وقوعاً في القرآن، فهو في (١١١) موضعاً. «دراسات لأساليب القرآن» (٢/٤/٣٥٥، ٤٠٧).

(٢) الصُلْب: كل ظهر له فَقَار.

صِرْدان، وفي: جُرَذ[1]: جِرذان، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ ذكر ذلك في الكلام على الوزن الثالث عشر من أوزان جموع الكثرة.

وشذ قياساً في (فَعْلِ) ـ المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها ـ، نحو: فَرْخ وأفراخ، وحَمْل وأحمال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّۚ﴾ [الطلاق: ٤][2].

وهذا معنى **قوله**: (وغير ما أفعل فيه مطرد...) أي: إن الذي لا يطرد جمعه على (أفْعُل) يجمع على وزن (أفعال)، مثل المفرد الذي على وزن (فَعُل) أو (فُعُل)، أو (فُعَل)، والغالب أن (فُعَل) هذا لا يجمع على (أفعال) وإنما يجمع على (فِعْلان) كصردان، فإن مفرده (صُرَد) بالصاد المهملة والراء: وهو طائر ضخم الرأس، يصطاد العصافير.

وهذا الوزن ـ أعني (فِعلان) ـ من أوزان جموع الكثرة، وإنما ذكره ـ هنا ـ لأنه هو المطرد في وزن (فُعَل)، فاستدرك به على قوله: (وغير ما أفعل... إلخ).

* * *

الـوزن الـثـالـث: (أفعلة)

٧٩٧ ـ فِي ٱسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ ... ثَالِثٍ (ٱفْعِلَةُ) عَنْهُمُ ٱطَّرَدْ

٧٩٨ ـ وَٱلْزَمْهُ فِي (فَعَالٍ) أَوْ (فِعَالِ) ... مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالِ

٣ ـ الوزن الثالث من أوزان جموع القلّة (أفعلة)، وهو مقيس في كل اسم مذكر رباعي، قبل آخره حرف مد، نحو: طعام وأطعمة، ولسان وألسنة، وعمود وأعمدة، ورغيف وأرغفة، قال تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوٓا۟ أَسْلِحَتَهُمْۖ﴾ [النساء: ١٠٢].

---

(١) الجرذ: ذكر الفيران، وقيل: ضرب من الفأر أعظم من اليربوع. قاله في «حياة الحيوان الكبرى» (٢/ ١٩١).

(٢) الحكم بالشذوذ خلاف الصواب. وهو جواز جمع (فَعْلِ) على (أفعال) قياساً. لورود أمثلة عن العرب تكفي للقياس. انظر: «التصريح وحاشيته» (٢/ ٣٠٢)؛ «النحو الوافي» (٤/ ٦٣٧).

وهو مقيس ـ أيضاً ـ في كل اسم على وزن: فَعَال، أو فِعَال (بفتح الفاء أو كسرها) مضعفي اللام أو معتليها ـ والمراد بالتضعيف هنا: أن تكون العين واللام من جنس واحد ـ فالمضعف، نحو: زِمَام(١) وأزمّة، وبَتَات(٢) وأبتّة، والمعتل، نحو: قباء(٣) وأقبية، وكِساء وأكسية، وفِناء وأفنية، ورداء وأردية، والهمزة في هذه الكلمات منقلبة عن حرف علة.

وهذا معنى **قوله**: **(في اسم مذكر رباعي...** إلخ) أي: إن (أفعلة) اطرد عن العرب في جمع اسم مذكر رباعي **(بمد ثالثٍ)** أي: إن ثالثه حرف مد، ثم ذكر أن الجمع على **(أفعلة)** يلزم في كل مفرد على وزن **(فَعال)** بالفتح **(أو فِعال)** بالكسر، حالة كونهما **(مصاحبي تضعيف)** أي: إن اللام مضعفة **(أو إعلال)** أي: إنها معتلة.

* * *

الوزن الرابع: (فِعْلة) الوزن الأول من جموع الكثرة (فُعْل)

٧٩٩ ـ (فُعْلٌ) لِنَحْوِ: (أَحْمَرٍ) وَ(حَمْرَا) وَ(فِعْلَةٌ) جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى

٤ ـ ذكر في الشطر الثاني الوزن الرابع من أوزان جموع القلّة وهو (فِعْلة) ولا يعرف لهذا الوزن مفردات لها أوصاف معينة، وإنما سمع عن العرب في جمع مفردات منها: فتى وفتية، وغلام وغلمة، وصبي وصبية.

وهذا معنى **قوله**: **(وفِعْلة جمعاً بنقل يُدرى)** أي: يُدرى مفرده ويعلم بالنقل الوارد عن العرب، فلا ضابط له ولا قياس. أما الشطر الأول فهو شروع من المصنف رحمه الله في الكلام على أوزان جموع الكثرة، ولو قدَّم الشطر الثاني لكان أنسب لتتوالى جموع القلّة.

ولجموع الكثرة ثلاثة وعشرون وزناً قياسيّاً، وهي أشهرها، وقد ذكرها ابن مالك رحمه الله:

---

(١) الزمام: ما يقاد به البعير.
(٢) البتات: متاع البيت أو الزاد.
(٣) القَباء: العباءة أو البرنس.

١ ـ **فالوزن الأول**: (فُعْل) ـ بضم فسكون ـ وهو جمع قياسي لشيئين، هما: (أفْعَل) وصف لمذكر، و(فعلاء) وصف لمؤنث، نحو: أحمرَ وحمراءَ، وجمعهما: حُمْر، وأسمرَ وسمراءَ، وجمعها: سُمْر، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [البقرة: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿كَأَنَّهُ جِمَٰلَتٌ[1] صُفْرٌ ﴿٣٣﴾﴾ [المرسلات: ٣٣].

ثم إن كانت العين صحيحة أو معتلة بالواو وجب إبقاء ضمة الفاء، فالأول، مثل: حُمْر وسُمْر، والثاني، نحو: أسود وسُود، وأعور وعُور.

أما إن كانت العين ياء فإنه يجب قلب ضمة الفاء كسرة، لتسلم الياء من القلب، نحو: أبيض وبيضاء وبِيض ـ بكسر الباء ـ وأَعْيَنَ وعيناء[2] وعِين، قال تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُؤِ ٱلْمَكْنُونِ ﴿٢٣﴾﴾ [الواقعة: ٢٢، ٢٣].

وإلى هذا الوزن أشار ابن مالك بالشطر الأول، وهو **قوله**: (فُعْلٌ لنحو أحمرٍ وحمرا) أي: إن هذا الوزن جمع لكل وصف لمذكر على (أفعل) أو مؤنث على (فعلاء). وقوله: (أحمرٍ) حقه المنع من الصرف، ولكن صرفه للضرورة. وقوله: (حمرا) بالقصر للوزن.

* * *

٨٠٠ ـ وَ(فُعُلٌ) لِٱسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ	قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ ٱعْلَالًا فَقَدْ
٨٠١ ـ مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلِفْ	وَ(فُعَلٌ) جَمْعًا لِـ(فُعْلَةٍ) عُرِفْ
٨٠٢ ـ وَنَحْوِ: (كُبْرَى) وَلِـ(فِعْلَةٍ) (فِعَلْ)	وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فُعَلْ)

الوزن الثاني لجموع الكثرة (فُعُل)
الوزن الثالث (فُعَل)
الوزن الرابع (فِعَل)

٢ ـ **الوزن الثاني**: من جموع الكثرة (فُعُل) ـ بضم أوله وثانيه ـ ويقاس في شيئين:

أ ـ اسم رباعي صحيح اللام قبل لامه مدة، سواء أكانت ألفاً أم واواً أم ياء، غير أن المدة إن كانت ألفاً يجب أن يكون الاسم غير

---

(١) (جمالتٌ) على وزن (فِعَالة) جمع (جمل). وقرئ (جمالات) جمع (جمالة) وكلاهما في السبعة. كما في «الكشف» (٢/٣٥٨).

(٢) امرأة عيناء: حسنة العينين، باتساعهما وشدة سوادهما.

مضاعف، نحو: عماد[(١)] وعُمُد، وحمار وحُمُر، وقلوص[(٢)] وقُلُص، وبريد[(٣)] وبُرُد، قال تعالى: ﴿أَوۡ مِن وَرَآءِ جُدُرِۭۚ﴾ [الحشر: ١٤] وقال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمۡ حُمُرٞ مُّسۡتَنفِرَةٞ ۝٥٠﴾ [المدثر: ٥٠].

أما المضاعف فإن كانت مدته ألفاً فجمعه على (فُعُل) غير مطرد، نحو: عِنَان[(٤)] وعُنن، وإنما يجمع قياساً على (أفعلة)، نحو: سنان وأسنة، وهلال وأهلة، وزمام وأزمة، وقد تقدم ذلك.

وإن كانت مدته واواً أو ياء فجمعه على (فُعُل) مطرد، نحو: سرير وسُرُر، وذلول وذُلُل، وجديد وجُدُد. وبعض القبائل العربية استثقلت ضم عين المضاعف، فجعلت مكانها فتحة، فقالوا: جُدَد وذُلَل، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلۡجِبَالِ جُدَدُۢ بِيضٞ﴾ [فاطر: ٢٧][(٥)] فيكون تابعاً للوزن الثالث الآتي.

ب ـ ومما يجمع على وزن (فُعُل) كل وصف على (فَعُول) ـ بفتح فضم ـ بمعنى: (فاعل)، نحو: صبور وغفور، فجمعهما القياسي: صُبُر وغُفُر، فإن كان بمعنى: (مفعول) نحو: حَلوب وركوب، لم يجمع هذا الجمع، وهذا لم يذكره ابن مالك هنا.

٣ ـ الوزن الثالث: (فُعَل) ـ بضم ففتح ـ ويطرد في ثلاثة أشياء:

أ ـ اسم على وزن (فُعْلة) ـ بضم فسكون ـ سواء أكان صحيح اللام أم معتلها أم مضاعفها، نحو: غُرفة وغُرف، ومُدية ومُدى، وحُجَّة وحُجج، قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفٗا[(٦)] مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ﴾

(١) العماد: ما يقام به الشيء من أساطين أو خشب ونحو ذلك.
(٢) القلوص: الناقة الشابة القوية.
(٣) البريد: الرسول، ثم استعمل في المسافة التي يقطعها، وهي اثنا عشر ميلاً، ويطلق على الدابة التي يركبها البريد.
(٤) عنان الفرس: ما يقاد به.
(٥) الجدد: جمع جُدَّة، مثل: غُرفة وغُرف. والجُدَّة: الطريق. ومنه الجادة؛ أي: ومن الجبال طرائق وخطوط مختلفة الألوان.
(٦) (زلفاً) جمع زُلْفة؛ أي: قطعة وساعة.

[هود: ١١٤]، وقال تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًاۖ﴾ [الزمر: ٧٣].

ب ـ وصف على وزن (فُعْلى) ـ التي هي مؤنث (أفعل) ـ نحو: كبرى وكُبَر، وصغرى وصُغَر، قال تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴿٣٥﴾﴾ [المدثر: ٣٥] بخلاف (حبلى) فلا يجمع على (حُبَل) لأنها وصف لمؤنث لا مذكر له.

جـ ـ اسم على وزن (فُعُلة) ـ بضم أوله وثانيه ـ نحو: جُمُعة وجُمَع، وهذا لم يذكره ابن مالك في الألفية، وذكره في «التسهيل»[(١)].

٤ ـ الوزن الرابع: (فِعَل)، وهو جمع لاسم على وزن (فِعْلة)؛ كبِدْعَة وبِدَع، وحِجَّة وحِجَج، ومِرْية ومرى، وقد يجيء جمع (فِعْلة) على (فُعَل) وهو قياسي، لكنه قليل، نحو: لِحْية ولُحَى، وحِلْية وحُلَى[(٢)].

وإلى هذه الأوزان الثلاثة أشار **بقوله**: (وفُعُل لاسم رباعي... إلخ) أي: إن وزن (فُعُل) جمع لاسم رباعي قبل لامه مدة، **وقوله**: (إعلالاً فَقَد) مفعول مقدم؛ أي: وحرف اللام فقد إعلالاً، يشير به إلى أن اللام لا بد أن تكون صحيحة.

وقوله: (ما لم يضاعف في الأعمِّ ذو الألف)، ذو: نائب فاعل للفعل (يضاعف) والمعنى: بشرط ألا يكون الاسم الذي قبل آخره ألف مضاعفاً. وهذا في الاستعمال الأعم الأغلب المطرد، فإن كانت مدته ياء أو واواً لم يشترط فيه ذلك، كما تقدم.

---

(١) «التسهيل بشرح ابن عقيل» (٣/ ٤٢١).

(٢) يلاحظ في معاجم اللغة كـ«القاموس» و«اللسان» وغيرهما تعدد الجموع لبعض المفردات زيادة على الصيغة المطردة. وهذا لا يعني الحكم عليها بالضعف ومخالفة القاعدة، وإنما يدل على أن هذا المفرد له أكثر من جمع، وأحدها هو الشائع القياسي المطرد. والآخر قليل في ذاته أو نادر فهو سماعي، لا يقاس عليه، لكن لا حرج في استعماله. انظر: «النحو الوافي» (٤/ ٦٣٣).

ثم ذكر أن (فُعَل) يطرد في (فُعْلة) وفي (فُعْلى) أنثى الأفعل، ويستفاد من كونه أنثى (الأفعل) من المثال.

ثم ذكر أن من أوزان جمع الكثرة (فِعَل) وهو مطرد في (فِعْلة) وقد يجيء جمعه على (فُعَل).

* * *

الخامس (فُعَلة)
السادس (فَعَلة)

٨٠٣ ـ فِي نَحْوِ: (رَامٍ) ذُو ٱطِّرَادٍ (فُعَلَهْ) وَشَاعَ نَحْوُ: (كَامِلٍ) وَ(كَمَلَهْ)

٥ ـ **الوزن الخامس**: (فُعَلة) ـ بضم ففتح ـ وهو مقيس في كل وصف لمذكر عاقل على وزن (فاعل) معتل اللام بالياء أو بالواو، فالأول: كرام ورماة، وساعٍ وسعاة. والثاني: كغازٍ وغزاة، وداعٍ ودعاة، وأصلها: رُمَيَة وسُعَيَة، وغُزَوَة ودُعَوة، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله، فانقلب حرف العلة ألفاً، فهي على وزن (فُعَلة).

٦ ـ **الوزن السادس**: (فَعَلة) ـ بفتح أوله وثانيه ـ وهو مقيس في كل وصف على وزن (فاعل) لمذكر عاقل، صحيح اللام، نحو: كاتب وكتبة، وكامل وكملة، وبارّ وبررة، قال تعالى: ﴿وَيُرۡسِلُ عَلَيۡكُمۡ حَفَظَةً﴾ [الأنعام: ٦١]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَزۡوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ [النحل: ٧٢]، وهو جمع: حافد؛ كخدم وخادم وزناً ومعنى(١).

فأوصاف المفرد ـ هنا ـ هي أوصافه في الوزن السابق إلا أن اللام هنا صحيحة، وهناك معتلة.

وإلى هذين الوزنين أشار **بقوله**: (في نحو رامٍ ذو اطراد فُعَله) أي: من أمثلة جمع الكثرة (فُعَلة) وهو مطرد في نحو (رامٍ) واكتفى بالمثال عن ذكر الشروط. **وقوله**: (وشاع نحو كامل وكمله) إشارة إلى الوزن السادس: (فَعَلة)، وقد اكتفى بالمثال ـ أيضاً ـ عن ذكر الشروط.

---

(١) يقال: حَفَد من باب ضرب: أسرع، ومنه: (وإليك نسعى ونحفِد) أي: نسرع إلى الطاعة، ويطلق على أولاد الأولاد حفدة لأنهم كالخدم في الصغر.

وقد عبر هنا بالشيوع دون الاطراد، لوجود ألفاظ، مثل: عالم، وصالح، لا تجمع على (فَعَلة) فلا يكون مطرداً[1].

* * *

الوزن السابع (فَعْلى)

٨٠٤ ـ (فَعْلَى) لِوَصْفٍ كَ(قَتِيلٍ) وَ(زَمِنْ) وَ(هَالِكٍ)، وَ(مَيِّتٌ) بِهِ قَمِنْ

٧ ـ **الوزن السابع**: (فَعْلى) ـ بفتح فسكون ـ وهو مقيس في كل وصف دال على آفة طارئة من موت أو ألم أو عيب ونقص، ويشمل سبعة أنواع:

١ ـ كل وصف على وزن (فعيل) بمعنى: مفعول؛ كقتيل وقتلى، وجريح وجرحى، قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨].

٢ ـ كل وصف على وزن: (فَعِل) كزَمِن وزمنى[2].

٣ ـ كل وصف على وزن (فاعل) كهالك وهلكى.

٤ ـ كل وصف على وزن (فَيْعِل) ـ بفتح فسكون فكسر ـ، نحو: ميت وموتى، وأصله: مَيْوت، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، قال تعالى: ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٦] وهذه الأربعة ذكرها ابن مالك.

٥ ـ كل وصف على وزن (فَعِيل) بمعنى: فاعل؛ كمريض ومرضى، قال تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠].

٦ ـ كل وصف على وزن (أفْعَل) كأحمق وحمقى.

٧ ـ كل وصف على وزن (فَعْلان) كسكران وسَكْرى، وقد قرأ حمزة والكسائي ـ من السبعة ـ (سَكْرَى) من قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾ [الحج: ٢] وقد حكى سيبويه: قوم سَكْرى،

---

(١) انظر: «حاشية ابن الحاج على المكودي» (٢/ ١٣٣).

(٢) زَمِنَ الشخص زمناً وزمانة فهو زَمِنٌ من باب تعب. وهو مرض يدوم زماناً طويلاً.

قال: «وذلك لأنهم جعلوه كالمرضىٰ»[(١)].

وإلى هذا الوزن أشار **بقوله**: (فَعْلى لوصف... إلخ) أي: إن (فَعْلى) جمع لكل وصف على وزن (فعيل) و(فَعِل) و(فاعل) كالأمثلة المذكورة وما في معناها. ثم **قال**: إن ما كان على وزن (فَيْعِل) مثل: (ميت)، حقيق وجدير بأن يجمع على هذا الوزن، **وقوله**: (قمِن) بكسر الميم، وهو خبر المبتدأ، وهو قوله: (وميّت).

* * *

الوزن الثامن (فِعَلة)

٨٠٥ ـ لِـ(فُعْلٍ) ٱسْمًا صَحَّ لَامًا (فِعَلَهْ) وَالْوَضْعُ فِي (فَعْلٍ) وَ(فِعْلٍ) قَلَّلَهْ

٨ ـ **الوزن الثامن**: من أوزان جموع الكثرة (فِعَلة) ـ بكسر ففتح ـ وهو مقيس في كل اسم صحيح اللام على وزن (فُعْل) ـ بضم فسكون ـ، نحو: دُرْج[(٢)] ودِرَجة، وقُرْط[(٣)] وقِرَطة، وكوز[(٤)] وكِوَزة، ودُبّ[(٥)] ودِببة. وهذا بكثرة، وقد يكون جمعاً لاسم على وزن (فَعْل) ـ بفتح فسكون ـ أو على وزن (فِعْل) ـ بكسر فسكون ـ نحو: قِرْد وقِرَدة، وغَرْد[(٦)] وغِرَدة. وهذا قليل مقصور على السماع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠].

وهذا معنى **قوله**: (لِفُعْلٍ اسماً صح لاماً فِعَله) أي: إن ما كان على وزن (فُعْل) صحيح اللام فإنه يجمع على (فِعَلة).

وقوله: (والوضع في «فَعْل» و«فِعل» قلله) أي: إن وضع العرب للألفاظ بصيغها ومعانيها قلل (فِعَلة) في جمع (فَعْل وفِعْل) أي: جعله قليلاً.

* * *

(١) انظر: «الكتاب» (٣/ ٦٤٩) «الكشف» لمكي (٢/ ١١٦).
(٢) الدرج: ما تضع فيه المرأة خِفَّ متاعها وطيبها.
(٣) القُرط: ما يعلق في شحمة الأذن.
(٤) الكوز: إناء بعروة يشرب به الماء.
(٥) الدب: حيوان خبيث. والأنثى: دُبَّة.
(٦) نوع من الكمأة.

التاسع (فُعَّل)
العاشر (فُعَّال)

٨٠٦ ـ وَ(فُعَّلٌ) لِـ(فَاعِلٍ) وَ(فَاعِلَهْ) وَصْفَيْنِ نَحْوُ: (عَاذِلٍ) وَ(عَاذِلَهْ)

٨٠٧ ـ وَمِثْلُهُ الْـ(فُعَّالُ) فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَامًا نَدَرَا

٩ ـ الوزن التاسع: (فُعَّل) ـ بضم أوله وتشديد ثانيه المفتوح ـ وهو مقيس في كل وصف صحيح اللام على وزن: فاعل أو فاعلة؛ كقاعد وقاعدة وقُعَّد، وصائم وصائمة وصُوَّم، قال تعالى: ﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح: ٢٩] وقال تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾ [القمر: ٧]. ومن القليل أن يكون جمعاً لوصف معتل اللام؛ كغازٍ وغُزَّى، وسارٍ وسُرّى، قال تعالى: ﴿أَوْ كَانُوا۟ غُزًّى﴾ [آل عمران: ١٥٦] وكأنهم حملوا المعتل على الصحيح، والقياس: غزاة؛ كقاضٍ وقضاة، وأصله: غُزَّوٌ، فقلبت الواو ياءً؛ لوقوعها لاماً فوق الثالثة، فصارت: غُزَّيٌ، ثم قلبت ألفاً.

١٠ ـ الوزن العاشر: (فُعَّال) ـ بضم أوله وتشديد ثانيه ـ وهو مقيس في كل وصف صحيح اللام لمذكر على وزن (فاعل)، نحو: صائم وصُوَّام، وقائم وقُوَّام، قال تعالى: ﴿وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ﴾ [البقرة: ١٨٨]، وقال تعالى: ﴿يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩].

ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يكون جمعاً للوصف المعتل اللام، نحو: غازٍ وغُزَّاء، ومن النادر الذي لا يقاس عليه ـ أيضاً ـ أن يكون جمعاً لوصف صحيح اللام على وزن (فاعلة)؛ كقول الشاعر:

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيرَ صُدَّادِ[1]

فـ(صُدّاد) جمع (صادة) بدليل ضمير الإناث في قوله: (أبصارهن)

---

(١) معناه: أن من طبع النساء الميل إلى الشبان، وكثرة النظر إليهم. وقد كان شأنهن معه كذلك يوم كان شبابه غضّاً.

إعرابه: (أبصارهن) مبتدأ. والهاء مضاف إليه، والنون حرف دال على جمع النسوة، (إلى الشبان) متعلق بقوله: (مائلة) الذي هو خبر المبتدأ، (وقد) الواو للحال، وقد: حرف تحقيق (أراهن) أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره (أنا) والهاء مفعوله الأول. والنون علامة جمع النسوة، (عني) متعلق بقوله: (صداد)، (غير) مفعول ثان لأرى. و(صداد) مضاف إليه.

وقولِهِ: (أراهن)، وهذا الجمع نادر، وقيل: إن (صداد) جمع (صاد) المذكر، وأن المراد الأبصار لا النساء؛ لأنه يقال: بصر صادّ، كما يقال بصر حاد، قال ابن هشام: «هذا هو الظاهر»[(١)].

وإلى هذين الوزنين أشار **بقوله**: (وفُعَّل لفاعل وفاعله... إلخ) أي: إن وزن (فُعَّل) جمع لفاعل وفاعلة إذا كانا وصفين، نحو: عاذل وعاذلة وعُذَّل، ومثل: (فُعَّل) (الفُعَّال) بشرط أن يكون المفرد مذكراً، ثم ذكر أن الوزنين نادران في الوصف المعتل اللام.

وقوله: (عاذل) هو اسم فاعل من عذله عذلاً؛ أي: لامه.

* * *

الوزن الحادي عشر (فِعَال)

٨٠٨ ـ (فَعْلٌ) وَ(فَعْلَةٌ) (فِعَالٌ) لَهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

٨٠٩ ـ وَ(فَعَلٌ) أَيْضًا لَهُ (فِعَالُ) مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ ٱعْتِلَالُ

٨١٠ ـ أَوْ يَكُ مُضْعَفًا، وَمِثْلُ (فَعَلِ): ذُو التَّا وَ(فِعْلٌ) مَعَ (فُعْلٍ)، فَٱقْبَلِ

٨١١ ـ وَفِي (فَعِيلٍ) وَصْفَ (فَاعِلٍ) وَرَدْ كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضًا ٱطَّرَدْ

٨١٢ ـ وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى (فَعْلَانَا) أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى (فُعْلَانَا)

٨١٣ ـ وَمِثْلُهُ (فُعْلَانَةٌ)، وَٱلْزَمْهُ فِي نَحْوِ: (طَوِيلٍ) وَ(طَوِيلَةٍ) تَفِي

١١ ـ **الوزن الحادي عشر**: (فِعَال) ـ بكسر ففتح من غير تشديد ـ ومفرداته كثيرة، غالبها قياسي، وبعضها غير قياسي؛ كرجل ورجال، وخروف وخراف، أما مفرداته القياسية فأشهرها ثلاثة عشر وزناً:

الأول والثاني: (فَعْل) و(فَعْلة) ـ بفتح فسكون ـ اسمين أو وصفين، ليست فاؤهما ولا عينهما ياء، نحو: كعب وكعاب، وثوب وثياب، وقصعة وقصاع، وصعب وصعاب، وصعبة وصعاب، قال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ ۝٦﴾ [التكوير: ٦]، وقال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وقال تعالى: ﴿وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ﴾

---

(١) رده الشيخ خالد الأزهري في شرحه على «أوضح المسالك» (٢/٣٠٨).

[سبأ: ١٣]، فإن كان معتل الفاء أو العين بالياء فجمعه على (فِعَال) نادر لا يقاس عليه، نحو: يَعْرٍ ويِعَار[(١)]، وضيف وضياف، وضَيْعَة وضياع.

وفي هذا **يقول ابن مالك**: (فَعْل وفَعْلة فِعَال لهما... إلخ) أي: إن هذين الوزنين من المفرد لهما من جموع الكثرة (فِعَال) إلا إن كانت عينهما معتلة بالياء فجمعهما على (فِعَال) قليل.

الثالث والرابع من مفردات (فِعَال): (فَعَل وفَعَلة) ـ بفتح أولهما وثانيهما ـ بشرط أن يكونا اسمين، لامهما صحيحة وغير مضعفة، نحو: جَبَل وجبال، قال تعالى: ﴿وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ فِى مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ﴾ [هود: ٤٢]، وجَمَل وجمال، ورقبة ورقاب، وثمرة وثمار، قال تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، بخلاف، نحو: بطل وبطلة؛ لأنه وصف، ونحو: فتى وعصا، لاعتلال لامهما، ونحو: طلل؛ لأنه مضعف اللام.

الخامس والسادس من مفردات (فِعَال): (فِعْل) ـ بكسر فسكون ـ و(فُعْل) ـ بضم فسكون ـ بشرط أن يكونا اسمين وأن يكون (فُعْل) غير واوي العين؛ كحوت، ولا يائي اللام؛ كمُدْى[(٢)]، ومن الأمثلة: ذئب وذئاب، ورمح ورماح، ودهن ودهان، قال تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ ۝٣٧﴾ [الرحمٰن: ٣٧] على القول بأنها جمع، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَيَبْلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُۥٓ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ [المائدة: ٩٤].

وفي هذه الأربعة الأخيرة **يقول ابن مالك**: (وفَعَلٌ أيضاً له فِعَال... إلخ) أي: يطرد (فِعَال) ـ أيضاً ـ في (فَعَل) بشرط أن يكون صحيح اللام غير معتلها، وألا يكون مضعفاً، ولم يذكر الشرط الثالث، وهو أن يكون اسماً، وقد ذكره في «التسهيل»[(٣)]، ثم ذكر أن ما كان بالتاء وهو (فَعَلة)

---

(١) اليَعْر: الجدي يربط في الزُّبْية للأسد لافتراسه، فيقع فيها.
(٢) مُدْيُ: بوزن (قُفْل) مكيال يسع تسعة عشر صاعاً. وهو غير المدّ المعروف.
(٣) «التسهيل بشرح ابن عقيل» (٣/٤٢٨).

مثل (فَعَل) فيجمع على (فِعَال) بالشروط المذكورة، **وقوله**: (وفِعْل مع فُعْل فاقبل) أي: اقبل جمع (فِعْل وفُعْل) على (فِعَال)، ولم يذكر شروط جمعهما.

السابع والثامن من مفردات (فِعَال): (فعيل) بمعنى: فاعل، ومؤنثه، بشرط صحة لامهما، نحو: ظريف وظريفة وظراف، وكريم وكريمة وكرام، قال تعالى: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢]، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾ [المعارج: ٤٣]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾ [يوسف: ٤٣]، فخرج، نحو: جريح وجريحة؛ لأنهما وصفان بمعنى: مفعول، ونحو: قوي وقوية، لاعتلال اللام، فلا تجمع على (فِعَال).

وهذا معنى **قوله**: (وفي فعيل وصف فاعل ورد... إلخ) أي: ورد (فِعَال) جمعاً لكل وصف على وزن (فعيل) بمعنى: فاعل. وكذا أنثى (فعيل) وهو فعيلة اطرد فيه هذا الجمع.

التاسع والعاشر والحادي عشر: وصف على وزن: فَعْلان، أو على مؤنثه: فَعْلى، وفَعْلانة، نحو: غضبان وغضبى وغِضَاب، وندمان وندمانة وندام.

الثاني عشر والثالث عشر: وصف على وزن: فُعْلان، أو على مؤنثه: فُعْلانة ـ بضم فسكون فيهما ـ، نحو: خُمصان، وخمصانة، وخماص، ومنه قوله ﷺ في الطير: «**تغدو خِماصاً وتروح بطاناً**»(١).

وفي الخمسة الأخيرة يقول: (وشاع في وصف على فعلانا... إلخ) أي: كثر (فِعَال) في وصف على وزن (فَعْلان) ـ بفتح الفاء ـ وأنثييه، وهما فَعْلى وفَعْلانة، أو وصف على (فُعْلان) ـ بضم الفاء ـ ومثله

(١) أخرجه الترمذي بتمامه (٢٣٤٥) وأخرجه غيره، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح» والخماص: الجياع الخاليات البطون من الغذاء. والبطان: الشباع الممتلئات البطون منه.

أنثاه فُعْلانة، والزم هذا الوزن ـ وهو فِعَال ـ في كل وصف على فعيل أو فعيلة معتل العين، نحو: طويل وطويلة وطوال.

وقوله: (تفي) أي: تفي بالمطلوب وتُحقق القياس، وهو مضارع مجزوم بحذف الياء في جواب الأمر، وهو **قوله**: (الزمه) والياء للإشباع، ومعنى اللزوم: أن هذا الوصف، نحو: طويل وطويلة لا يجمع على غير (فِعَال) من صيغ التكسير، بخلاف غيره من الأبنية المتقدمة التي تجمع على (فِعَال) فقد تجمع على أوزان أخرى.

* * *

١٢ ـ فُعُول
١٣ ـ فِعْلان

٨١٤ ـ وَبِ(فُعُولٍ) (فَعِلٌ) نَحْوُ: (كَبِدْ) يُخَصُّ غَالِبًا، كَذَاكَ يَطَّرِدْ

٨١٥ ـ فِي (فَعْلٍ) ٱسْمًا مُطْلَقَ الْفَا، وَ(فَعَلْ) لَهُ، وَلِلْ(فُعَالِ) (فِعْلَانٌ) حَصَلْ

٨١٦ ـ وَشَاعَ فِي (حُوتٍ) وَ(قَاعٍ) مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

١٢ ـ الوزن الثاني عشر: من أوزان جموع الكثرة: (فُعُول) ـ بضم أوله وثانيه ـ ويطرد في ألفاظ، ذكر ابن مالك منها خمسة:

١ ـ الاسم الذي على وزن (فَعِل)، نحو: كَبِد وكُبُود، ونَمِر ونمور، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾ [النمل: ٣٤]، وهو ملتزم فيه غالباً، فلا يتجاوزه إلى أوزان أخرى من جموع الكثرة، ومن غير الغالب: نَمِر ونِمار ونُمُر.

٢ ـ الاسم الذي على وزن (فَعْل) وليس معتل العين بالواو، نحو: كعْب، وكعوب، ورأس ورؤوس، وعين وعيون، قال تعالى: ﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣] جمع: فَطْر بمعنى: شق، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ ۝٥﴾ [التكوير: ٥]، بخلاف: حوض؛ لأنه معتل العين بالواو، فلا يجمع على (فُعُول).

٣ ـ الاسم الذي على وزن (فِعْل)، نحو: عِلْم وعلوم، وضِرْس وضروس، قال تعالى في ذكر المحرمات: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم﴾ [النساء: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٢١].

٤ ـ الاسم الذي على وزن (فُعْل) بشرط ألا يكون معتل العين بالواو ولا مضعف اللام، نحو: جند وجنود، وبُرْد وبرود[(١)]، قال تعالى: ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥]، ومفرده: (جُرْح) بالضم، وأما الفتح فالمراد الفعل.

فإن كان مضعف اللام فالغالب جمعه على (أفعال)، نحو: مُدّ وأمداد[(٢)] وخُفّ وأخفاف.

وإن كان معتل العين بالواو فإنه يجمع على وزن (فِعْلان) الآتي.

٥ ـ الاسم الذي على وزن (فَعَل) الخالي من حروف العلة، نحو: أسد وأسود، وذكر وذكور، وهل هو مقيس أو محفوظ؟ قولان: ذكر ابن مالك الأول في «التسهيل» والثاني في «شرح الكافية»[(٣)] فإن كان معتل العين جمع على وزن (فِعْلان) الآتي.

١٣ ـ الوزن الثالث عشر: (فِعْلان) ـ بكسر فسكون ـ وهو مقيس في ألفاظ منها:

١ ـ اسم على وزن (فُعال)، نحو: غُلام وغلمان، وغُراب وغربان، قال تعالى: ﴿۞ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ غِلْمَانٌ لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ مَّكْنُونٌ ﴿٢٤﴾﴾ [الطور: ٢٤].

٢ ـ اسم على وزن (فُعَل)، نحو: جُرذ وجرذان، وصُرَد وصردان.

٣ ـ اسم على وزن (فُعْل) معتل العين، نحو: حوت وحيتان، وعود وعيدان، قال تعالى: ﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا[(٤)]﴾ [الأعراف: ١٦٣].

٤ ـ اسم على وزن (فَعَل)، والأغلب أن تكون عينه معتلة في

---

(١) نوع من الثياب.

(٢) من المكاييل.

(٣) «التسهيل بشرح ابن عقيل» (٣/ ٤٣٣)؛ «شرح الكافية» (٤/ ١٨٥٢).

(٤) شُرَّعاً: جمع شارع؛ أي: ظاهرة على الماء.

الأصل، نحو: تاج وتيجان، ونار ونيران، وقاع وقيعان. والأصل: توَج، ونَوَرَ، وقَوَع، فتحرك حرف العلة في المفرد وانفتح ما قبله فانقلب ألفاً.

وما ورد من مجيء (فِعْلان) في غير ما ذكر فهو قليل يحفظ ولا يقاس عليه، نحو: غزال وغِزلان، وخروف وخِرفان، ونسوة ونِسوان. . .

وإلى هذين الوزنين أشار **بقوله**: (وبفُعُولٍ فَعِلٌ نحو كبد... إلخ) أي: يُخَصُّ في الغالب بالجمع على وزن (فُعُول) كل اسم ثلاثي على وزن (فَعِل)، نحو: كبد، وكذلك يطرد (فُعول) في اسم على وزن (فَعْل) (مطلق الفا) أي: ليست فاؤه مقيدة بفتح أو كسر أو ضم، فيشمل مفتوح الفاء ومكسورها ومضمومها، كما تقدم.

وقوله: (وفَعَلٌ له) مبتدأ، وخبر، والضمير لـ(فُعُول) أي: (فَعَل) من أفراد (فُعُول) فيجمع عليه.

ثم ذكر أن (فِعْلان) ـ وهو الوزن الثالث عشر ـ مطرد في اسم على (فُعَال). وتقدم في الوزن الثاني من أوزان جموع القلة عند قوله: (وغالباً أغناهم فِعْلانُ في فُعَلٍ) التنبيه على اطراده في (فُعَل) ـ أيضاً ـ.

ثم بيَّن أن (فِعْلان) كثير في اسم على وزن (فُعَل) أو (فَعَل) واوي العين، وأما في غيرهما فهو قليل[1] إلا ما تقدم من (فُعَال) و(فُعَل).

* * *

---

(١) ذكر في «التسهيل وشرحه» (٣/ ٤٤٧) أن (فِعْلان) يجمع على (فَعَل) مطلقاً؛ أي: صحت عينه، نحو: خَرَب وخِرْبان ـ والخرب ذكر الحباري ـ أو اعتلت كما مثلنا، أو اعتلت لامه كأخ وإخوان. وفتى وفتيان. قال تعالى: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ لِفِتْيَٰنِهِ ٱجْعَلُوا۟ بِضَٰعَتَهُمْ فِى رِحَالِهِمْ﴾ [يوسف: ٦٢].
وذكر بعض العلماء أن الأخ في النسب يجمع على إخوة، وفي الصداقة على إخوان، ولا يرد عليه ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]؛ لأن المعنى كالأخوة. أو أن كلامه أغلبي. «حاشية الصبان» (٤/ ١٣٨).

١٤ ـ فُعْلان

٨١٧ ـ وَ(فَعْلًا) ٱسْمًا وَ(فَعِيلًا) وَ(فَعَلْ) ـ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ ـ (فُعْلَانٌ) شَمَلْ

١٤ ـ الوزن الرابع عشر: من أوزان جموع الكثرة (فُعْلان) ـ بضم فسكون ـ وهو مقيس في اسم على وزن (فَعْل)، نحو: ظَهْر وظُهْران، وبَطْن وبُطنان، وفي اسم على وزن (فعيل)، نحو: رغيف ورُغْفان، وكثيب وكُثْبان، وفي اسم على وزن (فَعَل) صحيح العين، نحو: ذكر وذُكْران، وبلد وبُلْدان، قال تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٥﴾﴾ [الشعراء: ١٦٥]، بخلاف قَوَد[1]، فلا يجمع على هذا الوزن؛ لأنه معتل العين، وضَخْم وجميل وبَطَل؛ لأنها أوصاف.

وهذا معنى **قوله**: (وفعلاً اسما... إلخ) أي: إن هذا الوزن من جموع الكثرة وهو (فُعْلان) شمل من المفردات أنواعاً من الأسماء منها: (فَعْل وفَعِيل وفَعَل) إذا كان كل منها صحيح العين.

وقوله: (وفَعَل) وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، وهو معطوف على منصوب.

* * *

١٥ ـ (فُعَلاء)
١٦ ـ (أَفْعِلاء)

٨١٨ ـ وَلِـ(كَرِيمٍ) وَ(بَخِيلٍ) (فُعَلَا) كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

٨١٩ ـ وَنَابَ عَنْهُ (أَفْعِلَاءُ) فِي الْمُعَلّْ لَامًا وَمُضْعَفٍ، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّْ

١٥ ـ الوزن الخامس عشر: من أوزان جموع الكثرة (فُعَلَاء) ـ بضم ففتح ـ وهو مقيس في أشياء منها:

١ ـ «فعيل» بمعنى: فاعل، وصفاً لمذكر عاقل، بشرط أن يكون غير مضعف ولا معتل اللام، نحو: كريم وكرماء، وبخيل وبخلاء، وظريف وظرفاء، قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الممتحنة: ٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا﴾ [الأحزاب: ٦٧].

(١) القود: بفتحتين هو القصاص.

وخرج بالوصف: الاسم، نحو: نصيب، فلا يقال: نُصباء، وبالمذكر المؤنث، نحو: شريفة، فلا يقال: نساء شرفاء، وبالعاقل غير العاقل، نحو: مكان فسيح، وبكونه بمعنى فاعل، نحو: قتيل وجريح، وشذ: سجين وسجناء، وبكونه غير مضاعف، نحو: شديد، وبكونه غير معتل اللام، نحو: غني، فلا يجمع على فُعلاء.

٢ ـ «فاعل» وصفاً دالّاً على غريزة وسجية[1]، نحو: عاقل وعقلاء، ونابه ونبهاء، أو دالّاً على ما يشبه الغريزة والسجية في الدوام وطول البقاء، نحو: صالح وصلحاء، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٩٧﴾﴾ [الشعراء: ١٩٧]، وقال تعالى: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾﴾ [الشعراء: ٢٢٤]،

١٦ ـ الوزن السادس عشر: (أَفْعِلَاء) ـ بفتح فسكون فكسر ففتح ـ وهو مقيس في كل وصف على وزن (فَعِيل) بمعنى: فاعل، إذا كان مضعفاً أو معتل اللام، نحو: عزيز وأعزاء، وشديد وأشداء، وقوي وأقوياء، وولي وأولياء، قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣].

وقد ورد (أفعلاء) جمعاً لغير المضعف والمعتل، وهو قليل، نحو: صديق وأصدقاء، ونصيب وأنصباء.

وهذا معنى **قوله**: (ولكريم وبخيل فُعَلا... إلخ) أي: إن (فُعلاء) يطرد في فعيل وصفاً لمذكر عاقل، سواء كان لمدح، مثل: كريم، أو ذم، مثل: بخيل. وكذا ما شابههما في المعنى، مما يدل على غريزة وإن لم يشابه في الوزن، كما تقدم في الأمثلة.

ثم ذكر أن (أفعلاء) ـ وهو الوزن السادس عشر ـ ينوب عن

(١) السجية: الصفة اللازمة. وقد ذكرتها في باب «المتعدي واللازم».

(فُعَلاء) ـ وهو الوزن الخامس عشر ـ في المعتل اللام والمضعف، وأن وروده في غير المضعف والمعتل قليل، فلا يقاس عليه، بخلاف الأول.

* * *

الوزن السابع عشر (فواعل)

٨٢٠ ـ (فَوَاعِلٌ) لِـ(فَوْعَلٍ) وَ(فَاعَلِ) وَ(فَاعِلَاءَ) مَعَ نَحْوِ: (كَاهِلِ)

٨٢١ ـ وَ(حَائِضٍ) وَ(صَاهِلٍ) وَ(فَاعِلَهْ) وَشَذَّ فِي الْ(فَارِسِ) مَعْ مَا مَاثَلَهْ

١٧ ـ **الوزن السابع عشر**: (فواعل) وهو مقيس في أشياء، أشهرها سبعة، ذكرها ابن مالك رحمه الله:

١ ـ اسم على وزن (فوعل)، نحو: جوهر وجواهر، وكوكب وكواكب، قال تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝٦﴾ [الصافات: ٦]، ومثله: (فوعلة)؛ كصومعة وصوامع، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾ [الحج: ٤٠].

٢ ـ اسم على وزن (فاعَل) ـ بفتح العين ـ، نحو: خاتم وخواتم، وطابع[(١)] وطوابع، وقالب وقوالب.

٣ ـ فاعلاء اسماً، نحو: قاصعاء[(٢)] وقواصع.

٤ ـ فاعِل ـ بكسر العين ـ اسماً، نحو: كاهل[(٣)] وكواهل، وجائز[(٤)] وجوائز.

٥ ـ فاعِل ـ بكسر العين ـ وصفاً خاصاً بالمؤنث العاقل، نحو: حائض وحوائض، وطالق وطوالق، قال تعالى: ﴿وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا ۝٣٣﴾ [النبأ: ٣٣]، وهي جمع (كاعب) وهي التي نتأ ثديها.

٦ ـ فاعِل ـ بكسر العين ـ وصفاً لمذكر غير عاقل، نحو: صاهل وصواهل، وشاهق وشواهق.

---

(١) في «المصباح المنير»: الطابع: بفتح الباء وكسرها ما يطبع به.

(٢) القاصعاء: اسم لجحر اليربوع. وقد ذكرته في آخر التأنيث.

(٣) الكاهل: مقدم أعلى الظهر مما يلي العنق.

(٤) الجائز: الخشبة فوق حائطين، والخشبة التي تحمل خشب السقف.

٧ ـ فاعلة سواء أكان اسماً، نحو: فاطمة وفواطم، أم وصفاً، نحو: صاحبة وصواحب، وجارحة وجوارح، قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ﴾ [المائدة: ٤] أي: الصائدة من الكلاب والفهود والطيور تسمى جارحة، إما لأنها تجرح، وإما لأنها تكسب الصيد؛ أي: تحصله.

وفهم منه أن صيغة (فاعل) ـ بكسر العين ـ إذا كانت وصفاً لمذكر عاقل، فإنها لا تجمع على (فواعل)، وما ورد من ذلك حكموا عليه بالشذوذ، نحو: فارس وفوارس، وشاهد وشواهد، وقد صرح ابن مالك بهذا المفهوم.

والحكم بالشذوذ فيه نظر، والصواب جواز جمع (فاعل) على (فواعل) قياساً، وإن كان قليلاً، لورود جموع كثيرة جاوزت الثلاثين، ومنها: هالك وهوالك، وناكس[١] ونواكس، وخالف[٢] وخوالف، قال تعالى: ﴿رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾ [التوبة: ٨٧]، وهو جمع (خالف) أو (خالفة)[٣].

وهذا معنى **قوله**: (فواعل لفوعل... إلخ) أي: إن (فواعل) يطرد جمعاً لاسم على وزن (فوعل) أو (فاعلة) أو (فاعلاء) أو (فاعِل)، نحو: كاهل. أو (فَاعِل) وصفاً خاصّاً بالأنثى، نحو: حائض. أو (فاعِل) وصفاً لما لا يعقل؛ كصاهل، ثم نصَّ على شذوذه في وصف على فاعل لمذكر عاقل؛ كالفارس وما ماثله مما تقدم.

* * *

الوزن الثامن عشر (فعائل)

٨٢٢ ـ وَبِـ(فَعَائِلَ) ٱجْمَعَنْ (فَعَالَهْ) وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهْ

١٨ ـ **الوزن الثامن عشر**: (فعائل) وهو مقيس في كل رباعي ـ اسم

---

(١) أي: مطأطئ رأسه.

(٢) الخالف والخالفة: الرجل الذي لا خير فيه.

(٣) انظر: «خزانة الأدب» (١/ ١٩٠)؛ «المصباح المنير» ص(٤٦٧)، مادة (فرس)؛ «تاج العروس» (١/ ٣٦٦) مادة (قرأ).

أو صفة ـ قبل آخره مدة، ألفاً كانت أو واواً أو ياء، مؤنثاً بالتاء أو مجرداً منها، فيشمل عشرة أوزان، خمسة مختومة بالتاء، وخمسة مجردة منها:

فالتي بالتاء (فَعالَة)؛ كسحابة وسحائب. و(فِعَالة)؛ كرسالة ورسائل. و(فُعالة)؛ كذؤابة[(١)] وذوائب. و(فَعُولة)؛ كحمولة[(٢)] وحمائل. و(فعيلة)؛ كصحيفة وصحائف، قال تعالى: ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ فُرُشٍۭ بَطَآئِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍۚ﴾ [الرحمٰن: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ۝٣٢﴾ [الحج: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا﴾ [الجن: ١١].

والتي بلا تاء، نحو: شِمَال[(٣)] وشمائل، وعُقاب[(٤)] وعقائب، وشَمَال وشمائل، وعجوز وعجائز، ولطيف ـ اسم امرأة ـ ولطائف، قال تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَـٰٓئِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

وهذا معنى **قوله**: (وبفعائل اجمعن فَعاله... إلخ) أي: اجمعنْ كل رباعي مؤنث من اسم أو صفة على وزن (فَعالة) بتثليث الفاء، وما أشبهه من وزن (فعيل) و(فَعُول) ذا تاء ثابتة أو مزالة؛ أي: غير موجودة.

* * *

١٩ ـ فَعَالٍ
٢٠ ـ فَعَالي

٨٢٣ ـ وَبِالْ(فَعَالِي) وَالْ(فَعَالَى) جُمِعَا ... (صَحْرَاءُ) وَالْ(عَذْرَاءُ)، وَالْقَيْسَ ٱتْبَعَا

١٩، ٢٠ ـ الوزن التاسع عشر: (فَعالِي) ـ بفتح أوله وثانيه وكسر ما قبل آخره ـ **والوزن العشرون**: (فَعَالَى) ـ بفتح أوله وثانيه وما قبل آخره ـ ويشتركان فيما كان على وزن (فَعْلاء) اسماً؛ كصحراء وصحارِي

(١) الذؤابة: الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة، وطرف العمامة، وطرف السوط.
(٢) الحمولة: بالفتح البعير يحمل عليه، وقد يستعمل في الفرس وغيره. وقد تطلق على جماعة الإبل.
(٣) شمال: بالكسر اليد اليسرى، والجهة أيضاً. ويطلق على الطبع، وعلى الريح التي تهب من ناحية القطب، وقد قيل: إنها بالفتح، كما هو مذكور بعد هذا.
(٤) اسم طائر.

وصحارَى، أو صفة؛ كعذراء[١] وعذارِي وعذارَى[٢].

وهذ معنى **قوله**: (وبالفعالي والفعالى جُمعا صحراء... إلخ) أي: جُمع لفظ صحراء وعذراء على وزن (فعالِي وفعالَى)[٣] واتبع القياس على هذين المثالين.

ومما ينفرد به (فَعالِي) ـ بكسر اللام ـ كل اسم على وزن (فَعْلُوة) ـ بفتح فسكون فضم ففتح ـ كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ۝٢٦﴾ [القيامة: ٢٦] جمع ترقوة[٤].

* * *

٨٢٤ ـ وَٱجْعَلْ (فَعَالِيَّ) لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ كَالْـ(كُرْسِيِّ) تَتْبَعِ الْعَرَبْ

الوزن الحادي والعشرون (فَعَاليَّ)

٢١ ـ الوزن الحادي والعشرون: من أوزان جموع الكثرة (فَعَاليَّ) ـ بفتح أوله وثانيه مع مد فكسر فياء مشددة ـ وهو جمع لكل اسم ثلاثي آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب، نحو: كرسيّ وكراسيّ، وبَرْديّ[٥] وبراديّ.

فإن كان الاسم مختوماً بياء النسب المتجدد لم يجمع هذا الجمع، فلا يقال: في بصري ـ نسبة إلى البصرة ـ بصاري.

وهذا معنى **قوله**: (واجعل فعاليّ لغير ذي نسب... إلخ) أي: اجعل وزن (فعاليّ) جمعاً لكل اسم ثلاثي آخره ياء لغير ذي نسب؛ كالكرسي، تتبع العرب في سُنَنِ كلامها.

والمراد بالنسب المتجدد: النسب القائم وقت جمع الكلمة لأداء

---

(١) هي البكر.

(٢) جاء في «المساعد على تسهيل الفوائد» لابن عقيل (٣/ ٤٥٢)، أن ابن مالك نصَّ على أن جمع: عذراء على عذارى محفوظ، بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا.

(٣) ويجوز جمعهما على وزن (فعاليّ) ـ بكسر اللام وتشديد الياء ـ، وهو الوزن الآتي.

(٤) الترقوة: عظم يصل ما بين ثغرة النحر والعاتق.

(٥) البرديّ: نبات تعمل منه الحصر.

الغرض منه، بخلاف النسب غير المتجدد، فهو الذي أهمل أصله وترك الغرض منه، وعلامة الأول دلالة اللفظ على معنًى معين معروف بعد حذف الياء، مثل: مكة ومكي، وعلامة الثاني اختلال اللفظ بحذفها وفساد المعنى، كما مُثِّل.

* * *

الوزن الثاني والعشرون (فَعَالل)

٨٢٥ ـ وَبِـ(فَعَالِلَ) وَشِبْهِهِ ٱنْطِقَا ... فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ٱرْتَقَى

٨٢٦ ـ مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وَمِنْ خُمَاسِي ... جُرِّدَ الْآخِرَ ٱنْفِ بِالْقِيَاسِ

٨٢٧ ـ وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ ... يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ

٨٢٨ ـ وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي ٱحْذِفْهُ مَا ... لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

٢٢ ـ الوزن الثاني والعشرون: (فَعَالل) ـ بفتح أوله وثانيه وكسر رابعه ـ ويطرد في أربعة أنواع من المفردات:

١ ـ الرباعي المجرد ـ وهو ما كانت حروفه أصلية ـ مثل: جعفر وجعافر، وزبرج[1] وزبارج، قال تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف: ٢٠]، وقال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلْجَرَادَ وَٱلْقُمَّلَ وَٱلضَّفَادِعَ﴾ [الأعراف: ١٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ﴾ [الأحزاب: ١٠].

٢ ـ الخماسي المجرد ـ وهو ما كانت حروفه أصلية ـ ويجب حذف خامسه عند جمعه، نحو: سفرجل[2] وسفارج، إلا إن كان الحرف الرابع شبيهاً بالحروف التي تزاد، إما بكونه لفظ أحدها، مثل: خدرنق[3]؛ لأن النون من حروف الزيادة، أو بكونه يشبه حرف الزيادة

---

(١) زبرج: بكسر الزاي والراء بينهما موحدة ساكنة وبالجيم هو الزهر، والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة، والحلي من ذهب وغيره.

(٢) سفرجل: ثمر. من فصيلة التفاح. ولكن حجمه أكبر.

(٣) خدرنق: بخاء معجمة فدال مهملة فراء فنون، هو: العنكبوت، كما في «الصحاح» (١٤٦٦/٤) وفي بعض كتب النحو: خورنق بالواو بدل الدال. اسم قصر =

في مخرجه، مثل: فرزدق[١]، فإن الدال من مخرج التاء، وهي من حروف الزيادة، فيجوز في ذلك حذف الرابع أو حذف الخامس، وهو الأفصح؛ لأن الأكثر في الكلام المأثور هو الحذف من الآخر، إذ الأواخر محل الحذف والتغيير، فتقول: خدارق، وفرازق، بحذف الرابع، أو: خدارن وفرازد، بحذف الخامس، وهو أحسن.

٣ ـ الرباعي المزيد فيه ـ وهو ما كانت حروفه الأصلية أربعة ـ ثم زيد عليها بعض حروف الزيادة، فيحذف عند الجمع ما كان زائداً في مفرده، سواء أكان في أوله، نحو: مدحرج ودحارج، أم في وسطه، نحو: فدوكس[٢] وفداكس، أم في آخره، نحو: سبطرى[٣] وسباطر.

إلا إن كان الحرف الزائد حرف لين[٤] قبل الآخر فإنه لا يحذف، ثم إن كان ياء بقي وجمع ما هو فيه على (فعاليل) في الأغلب، نحو: قنديل وقناديل، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧]، وهو جمع غربيب[٥] وإن كان ألفاً أو واواً قلب عند الجمع ياء ثابتة، وجمع ما هو فيه على وزن (فعاليل) كذلك في الأغلب، نحو: قرطاس وقراطيس، قال تعالى: ﴿تَجْعَلُونَهُۥ

= للنعمان، ولا يصح ذكره هنا؛ لأن الكلام في الخماسي المجرد، والواو في هذا زائدة لإلحاقه بسفرجل، فيجمع على خرانق بحذفها، فتأمل، قاله الخضري (٢/ ١٦٢).

(١) فرزدق: اسم جنس جمعي لفرزدقة، وهي القطعة من العجين.

(٢) فدوكس: بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة هو الأسد، والرجل الشديد، كما في «القاموس».

(٣) سبطرىٰ: بكسر السين مشية بتبختر، وتقدم في التأنيث.

(٤) اعلم أن الواو والألف والياء إذا سكنت وقبلها حركة تناسبها فهي أحرف علة ولين ومد، نحو: عالم وعلوم وعليم. وإذا سكنت وقبلها حركة لا تناسبها سميت أحرف علة ولين، مثل: عَوْن وعَيْن. وإذا تحركت سميت أحرف علة فقط، نحو: سَهْوٌ وجريٌ.

(٥) غربيب: أي: مشبه للغراب في السواد؛ كقولهم: أسود كحلك الغراب. انظر: «اللسان» مادة «حلك» وقوله: (سود) بدل من (غرابيب).

﴿قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا﴾ [الأنعام: ٩١]، وقال تعالى: ﴿يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٩]، ونحو: عصفور وعصافير.

٤ ـ الخماسي المزيد فيه، وهو ما كانت حروفه الأصلية خمسة، ثم زيد عليها بعض أحرف الزيادة، فيحذف عند الجمع الخامس الأصلي وما كان زائداً في المفرد، نحو: قَرْطَبُوس[(١)] وقراطب، وخَنْدريس[(٢)] وخنادر.

وهذا معنى **قوله**: **(وبفعالل وشبهه انطقا... إلخ)** أي: انطق بوزن (فعالل) وشبهه، في جمع المفرد الذي **(ارتقى)** أي: زاد على ثلاثة أحرف، فيشمل الرباعي المجرد والمزيد، والخماسي المجرد والمزيد.

وقوله: **(من غير ما مضى)** أي: بشرط أن يكون ما زاد على الثلاثة من المفردات التي لم يسبق لها وزن من أوزان الجموع، فما سبق له جمع مطرد لا يجمع على (فعالل) وشبهه.

وقوله: **(ومن خماسي جُرِّدَ الآخرَ انْفِ بالقياس)** أي: احذف الآخر من الخماسي المجرد عند جمعه قياساً، لتتوصل إلى وزن (فعالل).

ثم بيَّن أن الخماسي المجرد إن كان رابعه شبيهاً بالمزيد فإنه قد يحذف دون الخامس الذي تتم به أصول الكلمة، ويفهم منه جواز حذف الخامس أيضاً.

وقوله: **(وزائد العادي... إلخ)** العادي: اسم فاعل من (عدا) الثلاثي بمعنى: جاوز؛ أي: احذف زائد الاسم المجاوز الرباعي، وهو ما كان على خمسة أحرف، أربعة منها أصلية وواحد زائد، فيحذف ما لم يكن هذا الزائد حرف لين، وبعده الحرف الذي ختمت به الكلمة وهو الخامس. **وقوله**: **(اللَّذ)** أي: الذي، **وقوله**: **(إثره)** أي: بعده.

* * *

(١) الناقة السريعة أو القوية.

(٢) من أسماء الخمر.

الوزن الثالث والعشرون (شبه فعالل)

٨٢٩ ـ وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَ(مُسْتَدْعٍ) أَزِلْ ... إِذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّْ

٨٣٠ ـ وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا ... وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

٨٣١ ـ وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا ... كَ(حَيْزَبُونٍ) فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

٨٣٢ ـ وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ (سَرَنْدَى) ... وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَ(الْعَلَنْدَى)

٢٣ ـ الوزن الثالث والعشرون: شبه فعالل، والمراد به ما يماثل (فعالل) في عدد الحروف وفي ضبطها، وإن كان الميزان غير مشابه له.

فمثلاً: مساجد، ليست على وزن (فعالل)، وإنما هي على وزن يشبهه وهو (مفاعل) فعدد الحروف واحد، والضبط واحد. وكذا: فواعل؛ كجواهر، وفياعل؛ كصيارف، وفعاعل؛ كسلالم.

وهذا الوزن مقيس في كل اسم ثلاثي الأصول، زيدت عليه أحرف الزيادة، بشرط ألا يكون هذا الثلاثي المزيد له وزن من أوزان الجموع السابقة، فخرج بذلك، مثل: أحمر، وغضبان، وصُغْرى، وسكرى... وغيرها مما له أوزان جموع قياسية، كما تقدم.

وحكم هذا الثلاثي المزيد عند جمعه على (شبه فعالل) ما يأتي:

١ ـ إن كانت الزيادة حرفاً واحداً فإنه يجب بقاؤه عند الجمع، سواء كان هذا الحرف الزائد صحيحاً أم معتلاً، مثل: جوهر وجواهر، وصيرف[(١)] وصيارف، وأكرم وأكارم، ومعبد ومعابد، قال تعالى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقال تعالى: ﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةٗ تَأۡخُذُونَهَا﴾ [الفتح: ٢٠].

٢ ـ إن كانت الزيادة حرفين فأكثر فلا يخلو من أمرين:

الأول: أن يكون لبعض الحروف مزية على الآخر.

الثاني: أن لا يكون كذلك.

(١) الصيرف: صراف الدراهم، والمحتال للأمور.

فإن كان لبعض الحروف مزية تعين إبقاء ما له مزية لفظية أو معنوية، فتقول في جمع: منطلق: مطالق، بحذف النون وإبقاء الميم؛ لأن لها مزية لفظية بتصدرها، ومعنوية بكونها تدل على معنى خاص بالأسماء، وهو دلالتها على اسم الفاعل ـ هنا ـ.

وتقول في جمع: مستدعٍ: مَداعٍ، بحذف السين والتاء وإبقاء الميم، لما تقدم.

وتقول في جمع: ألنْدد، ألَادِد، في جمع: يَلَنْدَدٍ[١]: يَلادِد، ثم تدغم الدالان في كل واحدة، فتصير: ألادَّ، ويلادّ، بحذف النون من المفرد، وإبقاء الهمزة في الأول، والياء في الثاني، لتصدرهما، ولأنهما يدلان على معنى التكلم والغيبة إذا كانا في أول المضارع، نحو: أقوم، ويقوم، بخلاف النون فيهما، فهي متوسطة ولا تدل على معنى.

فإن كان حذف إحدى الزيادتين مغنياً عن حذف الأخرى بدون العكس تعين حذف المغني حذفها، مثل: حيزبون[٢]، فتجمع على: حزابين، بحذف ياء المفرد، وإبقاء الواو وقلبها ياء في الجمع لوقوعها بعد كسرة، ولو حذفت الواو وبقيت الياء لقيل في جمعها: حيازبْن، وهذا وزن لا نظير له في الجموع، إذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن إلا وهو معتل، مثل: قناديل ومصابيح وعصافير.

فإن لم يكن لبعض الحروف مزية، جاز حذف أحدهما من غير ترجيح؛ كالنون والألف المقصورة في نحو: سَرَنْدَى[٣]، وعَلَنْدَى[٤]، فتقول: سراند، وعلاند، بحذف الألف وإبقاء النون، أو: سرادٍ وعلادٍ،

(١) الألندد والیلندد: شديد الخصومة.
(٢) الحيزبون: العجوز.
(٣) السرندى: السريع في أموره أو الشديد.
(٤) العلندى: الغليظ من كل شيء. وشجر معروف واحده علنداة بالهاء.

بحذف النون وإبقاء الألف[١]؛ لأنهما زيادتان زيدتا معاً للإلحاق بالخماسي: سفرجل، وكل حرفين هذا شأنهما لا يكون لأحدهما مزية على الآخر.

وهذا معنى **قوله**: (والسين والتا من كمستدع أزل... إلخ) أي: احذف السين والتاء من ، مثل: مستدعٍ؛ لأن بقاءهما يخل ببناء الجمع وصيغته، ثم ذكر أن الميم في مثل اللفظ المذكور أولى من غيره من حروف الزيادة بالبقاء لمزيته. وكذا الهمز في مثل: ألندد، والياء في مثل: يلندد؛ لأنهما سبقا الزائد الآخر وهو النون، والمراد بسبقهما كونهما في أول الكلمة، في موضع يدلان فيه على معنى، كما تقدم.

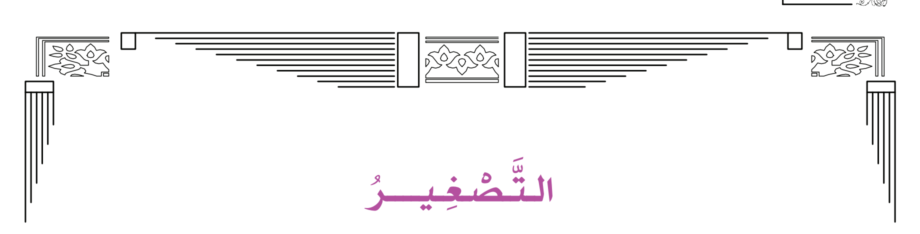
وقوله: (والميم أولى) معناه: وجوب بقائها، وليس المراد رجحان ذلك؛ لأن إبقاء الميم متعين، كما تقدم.

ثم بيَّن أنك تحذف الياء وتبقي الواو عند جمع، مثل: حيزبون، مما اشتمل على زيادتين، وكان حذف إحداهما يتأتى معه صيغة الجمع. ولا يتأتى مع الآخر، ثم ذكر في البيت الأخير أن النحاة خيروا في حذف أي الحرفين الزائدين ـ النون أو الألف ـ من كلمة: سَرَنْدَى، وكل ما شابهها مما تضمن زيادتين لإلحاق الثلاثي بالخماسي كالعَلَنْدَى، والحَبَنْطَى[٢]. فتقول: حبانط. وحباطٍ؛ إذ لا مزية لأحد الزائدين على الآخر، كما تقدم.



(١) المراد بالألف التي تبقى ألف المقصور التي تُكتبُ ياء لوقوعها بعد ثلاثة أحرف فأكثر. وهذه الألف وقعت بعد كسرة الحرف الذي يلي ألف الجمع، فتقلب ياء. فيصير الاسم منقوصاً، مثل: قاضٍ وغازٍ. انظر: ما تقدم في الجزء «الاول» في موضوع «إعراب المعتل من الأسماء».

(٢) الحبنطي: القصير البطين.



التَّصْغِيرُ

أوزان التصغير والطريقة العامة في التصغير

٨٣٣ ـ (فُعَيْلًا) ٱجْعَلِ الثُّلَاثِيَّ إِذَا ... صَغَّرْتَهُ نَحْوُ: (قُذَيٍّ) فِي (قَذَى)

٨٣٤ ـ (فُعَيْعِلٌ) مَعَ (فُعَيْعِيلٍ) لِمَا ... فَاقَ كَجَعْلِ (دِرْهَمٍ: دُرَيْهِمَا)

٨٣٥ ـ وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ ... بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

٨٣٦ ـ وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ ... إِنْ كَانَ بَعْضُ الِاسْمِ فِيهِمَا ٱنْحَذَف

التصغير: تغيير يطرأ على بنية الاسم، فيجعله على وزن «فُعَيل» أو «فُعَيْعل» أو «فُعَيْعيل»، لغرض من الأغراض.

وهو خاص بالأسماء المعربة، فلا تصغر الأسماء المبنية؛ كالضمائر، وأسماء الاستفهام، والإشارة، والأسماء الموصولة وغيرها، إلا ما ورد مسموعاً منها مصغراً، فيقتصر على الوارد منها، وسيذكر المصنف ذلك في آخر الباب[1].

والتصغير له أغراض من أشهرها:

١ ـ التحقير، نحو: عويلم، وبطيل، في تصغير: عالم، وبطل.

٢ ـ التقليل في العدد، نحو: دريهمات، ووريقات، في تصغير: دراهم، وورقات.

٣ ـ التقليل في الذوات، نحو: وُليد، وطُفيل، في تصغير: ولد، وطفل.

---

(١) من شروط التصغير أن يكون الاسم قابلاً له. فلا تصغر الأسماء المعظمة شرعاً: كأسماء الله تعالى الحسنى، وأسماء الأنبياء، والملائكة، والكتب، والمصحف، والمسجد، ولا أسماء الشهور والأسبوع، ولا الأسماء التي تكون صيغتها على هيئة المصغر، مثل: صهيب، وزهير.

٤ ـ تقريب الزمان، نحو: قبيل الفجر؛ أي: في وقت قبل الفجر[١].

٥ ـ تقريب المكان، نحو: فويق ميل؛ أي: فوق ميل.

٦ ـ التحبب وإظهار الود، نحو: يا بُنيَّ[٢]، يا أُخيَّ، في تصغير ابن وأخ.

والتصغير نوعان:

١ ـ تصغير أصلي، وهو الذي عقد له هذا الباب.

٢ ـ تصغير ترخيم، وسيأتي ذكره، إن شاء الله.

والطريقة العامة في التصغير أن الاسم إما أن يكون ثلاثيّاً أو أكثر، فإن كان ثلاثيّاً ضم أوله، وفتح ثانيه ـ إن لم يكونا كذلك من قبل ـ وزيد ياء ساكنة بعد ثانيه، تسمى (ياء التصغير) فتقول في تصغير: قلم: قُلَيم، وفي تصغير: رجل: رُجَيل، على وزن (فُعَيل).

وإن كان الاسم رباعيّاً فأكثر فُعل به ذلك، وزيد عمل رابع، وهو كسر ما بعد ياء التصغير ـ إلا ما يستثنى مما سيأتي إن شاء الله ـ فالرباعي، نحو: منزل ومُنَيْزِل، ومعمل ومعيمل، على وزن (فعيعل).

وأما الخماسي فأكثر فإن لم يكن رابعه حرف لين صُغِّر على (فَعيعل) بحذف بعض حروفه ـ كما تقدَّم في جمع التكسير ـ فتقول في تصغير: سفرجل: سفيرج، بحذف خامسه، وتقول في تصغير: فرزدق: فريزد، أو: فريزق.

ويجوز تعويض ياء عن المحذوف فتقول: سفيريج... ويكون على وزن (فُعَيْعِيل).

---

(١) سماه صاحب «المصباح المنير»: تصغير التقريب. فانظره: في مادة (بَعُدَ) ص(٥٣).

(٢) وقد وقع تصغير المحبة والشفقة والتلطف في القرآن الكريم في كلمة (يا بُنيَّ) في ستة مواضع «دراسات لأسلوب القرآن» (٢/ ٤/ ٦٥٥).

وإن كان الاسم خماسياً فما فوق ورابعه حرف لين قلب ياءً إن لم يكن ياء؛ لسكونه وانكسار ما قبله، نحو: عصفور وعصيفير، ومفتاح ومفيتيح، وقنديل وقنيديل، ويكون على وزن (فعيعيل).

وهذه الأوزان الثلاثة (فُعيل وفُعيعل وفُعيعيل) هي أوزان التصغير، وهي أوزان خاصة بهذا الباب، قُصد بها أن المصغر يتساوى مع هذا الوزن في عدد الحروف وفي نوع الحركة والسكون، وليست جارية على وفق الميزان الصرفي، فكلمة: منيزل، على وزن (مُفيعل) من الناحية الصرفية، وفي التصغير على وزن (فُعيعل).

وعن هذه الأوزان الثلاثة **يقول ابن مالك** (فُعيلاً اجعل الثلاثي... إلخ) أي: اجعل الاسم الثلاثي إذا أردت تصغيره، (فُعيلاً) أي: على هذا الوزن؛ كقولك في تصغير (قَذَى) ـ وهو الوسخ في العين[1] ـ قُذَيٌّ، بردِّ الألف إلى أصلها وهو (الياء) وإدغام ياء التصغير فيها؛ لأن التصغير ـ كالتكسير ـ يرد الأشياء إلى أصولها، ثم ذكر أن (ما فاق) الثلاثي؛ أي: زاد عليه، له: فعيعل وفعيعيل؛ كتصغير: درهم على دريهم، ولم يمثل لـ(فعيعيل) وتقدم له أمثلة.

ثم ذكر أن ما توصلت به إلى جمع التكسير في صيغة منتهى الجموع من الحذف صل به إلى التصغير حين تريد تصغير تلك الأمثلة، ولك هنا ما تقدم من تعيين أو ترجيح أو تخيير، ويجوز لك أن تعوض (ياء) قبل الآخر، عوضاً عن الحرف المحذوف في باب «التكسير» أو باب «التصغير».

* * *

(١) يقال: قَذِيَتِ العين قَذىً من باب (تعب): صار فيها الوسخ. والمثنى: قَذَيان، كفتى وفتيان.

حكم ما جاء في باب التصغير والجمع مخالفاً للقاعدة

٨٣٧ ـ وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا

أي: إن ما جاء في باب «التكسير» وباب «التصغير» مخالفاً للقواعد المقررة فهو (حائد عن القياس) أي: خارج عنه، فيحفظ، ولا يقاس عليه.

فمما جاء حائداً عن القياس في باب «التصغير» قولهم في تصغير (مغرب): مغيربان، والقياس: مغيرب، وقولهم في تصغير (رجل): رويجل، والقياس: رجيل.

ومما حاد عن القياس في باب «التكسير» قولهم في جمع (رهط): أراهط، والقياس: رهوط، وقولهم في (باطل): أباطيل، وقياسه: بواطل.

* * *

المواضع التي يجب فيها فتح ما بعد ياء التصغير

٨٣٨ ـ لِتِلْوِ يَا التَّصْغِيرِ ـ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ تَأْنِيثٍ اَوْ مَدَّتِهِ ـ الْفَتْحُ ٱنْحَتَمْ

٨٣٩ ـ كَذَاكَ مَا مَدَّةَ (أَفْعَالٍ) سَبَقْ أَوْ مَدَّ (سَكْرَانَ) وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

تقدم أن الاسم إذا زاد على ثلاثة أحرف وأريد تصغيره كُسِرَ ما بعد ياء التصغير، ويستثنى من ذلك أربع مسائل، يجب فيها فتح الحرف الذي بعد ياء التصغير، وهي:

١ ـ الحرف الذي يليه علامة التأنيث، سواء أكانت تاء التأنيث أم ألفه المقصورة، نحو: شجرة، وشجيرة، وحبلى، وحبيلى.

٢ ـ الحرف الذي يليه ألف التأنيث الممدودة (وهي الهمزة التي أصلها ألف التأنيث وقبلها ألف المد الزائد)، نحو: حمراء وحميرَاء، وصفراء وصفيراء.

٣ ـ الحرف الذي يليه ألف (أفعال)[1]، نحو: أجمال وأجيمَال، وأفراس وأفيراس.

---

(١) هذا وزن من أوزان جموع القلة ـ كما تقدم ـ أما جمع التكسير للكثرة فقد ذكروا =

٤ ـ الحرف الذي يليه ألف (فعلان) ـ مثلث الفاء ـ سواء أكانت اسماً أم صفة، بشرط ألا يكون جمعه على (فعالين) نحو: سَكران وسكيران، وعثمان وعثيمان، وعِمران وعميران.

فإن كان (فعلان) يجمع على (فعالين) وجب كسر الحرف الذي يلي ياء التصغير، نحو: ريحان ورُييحين، وسلطان وسليطين، وعثمان وعثيمين ـ لفرخ الحبارىٰ، على ما قيل[1] ـ لأنه يقال في جمعهما: رياحين، وسلاطين، وعثامين.

وهذا معنى **قوله**: (لتلو يا التصغير... إلخ) أي: وجب الفتح للحرف التالي ياء التصغير، إذا كان قبل علامة التأنيث ـ أي: التاء والألف المقصورة ـ أو قبل مدة التأنيث ـ وهي المدة الزائدة قبل ألف التأنيث ـ. وكذا يجب فتح الحرف الواقع قبل مدة (أفعال) أي: الحرف الذي قبل ألف (أفعال) وكذا الحرف الذي قبل ألف (سكران) وما ألحق به مما هو على وزنه، سواء كان مضموم الفاء أو مفتوحها أو مكسورها بالشرط الذي تقدم.

* * *

الأشياء التي لا يعتد بها في التصغير

٨٤٠ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا ... وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

٨٤١ ـ كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ ... وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ

٨٤٢ ـ وَهٰكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانَا) ... مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَـ(زَعْفَرَانَا)

٨٤٣ ـ وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى ... تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا

تقدّم أنه إذا صُغِّر ما زاد على أربعة أحرف يحذف الزائد لتتأتى صيغة التصغير، ويستثني من هذه القاعدة بعض الأسماء التي تزيد أحرفها على أربعة، ولا يحذف منها شيء، بل تعامل معاملة الاسم الرباعي، ويقع التصغير على ما قبل زوائدها، ولا يجوز حذفها، لئلا يلتبس تصغير

= أنه لا يدخله التصغير، لكن يصغر مفرده، ثم يجمع جمع مؤنث سالمٍ إذا كان مؤنثاً أو مذكراً غير عاقل. وجَمْعَ مذكرٍ سالمٍ إذا كان مذكراً عاقلاً.

(١) انظر: «شرح شافية ابن الحاجب» (١/١٩٧).

الاسم المشتمل على هذه الزيادات بالاسم الخالي منها، وهذه الأسماء تقع في سبع مسائل:

١ ـ الاسم المختوم بألف التأنيث الممدودة بعد أربعة أحرف فصاعداً، نحو: عقرباء: عقيرباء، أربعاء[(١)] أريبعاء.

٢ ـ الاسم المختوم بتاء التأنيث بعد أربعة أحرف فصاعداً، نحو: جوهرة: جويهرة، مروحة: مريوحة.

٣ ـ الاسم المختوم بياء النسب، نحو: مشرقي: مشيرقي، مغربي: مغيربي.

٤ ـ عجز المركبين «الإضافي والمزجي»، نحو: عبد الله: عبيد الله، وبعلبك: بعيلبك.

٥ ـ المختوم بألف ونون زائدتين بعد أربعة أحرف أو أكثر، نحو: ثُعلبان[(٢)]: ثعيلبان، مهرجان: مهيرجان.

٦ ـ المختوم بعلامة التثنية، نحو: تاجران: تويجران، وتاجرين: تويجيرين.

٧ ـ المختوم بعلامة جمع التصحيح، نحو: أَحمدون: أُحيمدون، وأحمدين: أُحيمدين، وزينبات: زُيينبات.

وهذا معنى **قوله**: **(وألف التأنيث حيث مُدَّا... إلخ)** أي: إن ألف التأنيث الممدودة، وتاء التأنيث عُدَّا منفصلين عند التصغير، فيصغر الاسم كأنه رباعي، وتعتبر الحروف التي بعد الرابع كأنها منفصلة عنه ليست من حروفه، وكذا الياء المزيدة في آخر الاسم للنسب تعد منفصلة عند التصغير، وعجز المركب الإضافي والمركب المزجي. وهكذا الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف؛ كزعفران، فيقال: زعيفران، ثم قال:

---

(١) أحد أيام الأسبوع. وجمع (ربيع) بمعنى الجدول، وهو النهر الصغير، ويُصغَّر على (رُبَيِّع)، انظر: «المصباح المنير» ص(٢١٦).

(٢) الثعلبان: الذكر من الثعالب. انظر: «حياة الحيوان الكبرى» (١/ ١٧٤).

قَدِّر انفِصال العلامة الدالة على التثنية، أو الدالة على جمع التصحيح.

وقوله: (جلا) أي: أظهر، **وقوله**: (أو جمع تصحيح) مفعول مقدم للفعل (جلا)، والفعل معطوف على **قوله**: (دلَّ).

* * *

كيفية تصغير المختوم بألف تأنيث مقصورة

٨٤٤ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

٨٤٥ ـ وَعِنْدَ تَصْغِيرِ (حُبَارَى) خَيِّرِ ... بَيْنَ الْ(حُبَيْرَى) ـ فَادْرِ ـ وَالْ(حُبَيِّرِ)

إذا أريد تصغير الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة فلا يخلو من ثلاث حالات:

١ ـ أن تكون رابعة، فتبقى عند التصغير، نحو: صغرى وصغيرى، وكبرى وكبيرى.

٢ ـ أن تكون خامسة فإن كان في الأحرف التي تسبقها حرف مد زائد جاز حذفها أو حذف حرف المد الزائد، فتقول في تصغير: حبارى: حُبيرى ـ بحذف حرف المد وإبقاء الألف المقصورة؛ لأنها تصير رابعة، وهذا أحسن ـ أو: حُبيِّر، بحذف ألف التأنيث، وقلب المدة ياء وإدغامها في ياء التصغير.

وإن لم يكن قبلها حرف مد زائد وجب حذفها، فتقول في تصغير: قرقرى ـ اسم موضع ـ: قريقر.

٣ ـ أن تكون الألف سادسة أو سابعة فتحذف وجوباً، فتقول في تصغير: لُغَّيْزى[1]: لغيغيز، بحذف ألف التأنيث، وفي: بَرْدرايا ـ اسم موضع ـ: بُرَيدر، بحذف ألف التأنيث، وحذف الألف والياء لزيادتهما.

وفي هذا **يقول ابن مالك**: (وألف التأنيث ذو القصر... إلخ) أي: إن ألف التأنيث صاحبة القصر ـ أي: المقصورة ـ إذا زادت على أربعة أحرف فإنها تحذف، ثم قيد هذا الإطلاق بأنها إن كانت خامسة وقبلها مدة فأنت بالخيار، كما تقدم.

(١) بمعنى اللغز. وهو الكلام المُعَمَّى، وأصله: جحر اليربوع.

كيفية تصغير ما ثانيه حرف لين أو ألف

٨٤٦ ـ وَٱرْدُدْ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قُلِبْ   فَ(قِيمَةً) صَيِّرْ (قُوَيْمَةً) تُصِبْ
٨٤٧ ـ وَشَذَّ فِي (عِيدٍ): (عُيَيْدٌ)، وَحُتِمْ   لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ
٨٤٨ ـ وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ   وَاوًا، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

إذا أريد تصغير الاسم الذي ثانيه حرف لين(١) منقلب عن واو أو ياء وجب رد حرف اللين إلى أصله عند التصغير، فتقول في تصغير: مال: مويل، وفي باب: بويب، برد الألف إلى أصلها وهو الواو، بدليل: أموال، وأبواب، وتقول في تصغير: ناب: نييب، وفي موسر: مييسر، برد حرف اللين إلى أصله، وهو الياء، بدليل: أن جمع (ناب)(٢): أنياب، وأن فعل (موسر) هو: أيسر إيساراً.

وشذ قولهم في تصغير: عيد: عُييد، والقياس: عُويد، برد الياء إلى أصلها؛ لأنه من عاد يعود، وكأنهم خافوا التباسه بتصغير: عود.

فإن كان ثاني الاسم حرف لين، ولكنه منقلب عن حرف صحيح لم يُردَّ إلى أصله عند التصغير، بل يقلب واواً، فتقول في تصغير: آدم، أويدم، وأصله: أَأْدم ـ (بهمزة مفتوحة فهمزة ساكنة) ـ فَتُقلب الثانية واواً ولا ترد إلى أصلها، وهو الهمزة.

وإن أريد تصغير ما ثانيه ألف مزيدة ـ ليست منقلبة عن أصل ـ أو ألف مجهولة الأصل وجب قلبها واواً، فتقول في تصغير: شاعر: شويعر، وفي سالم: سويلم، وفي تصغير: عاج(٣): عويج، وفي: صاب(٤): صويب.

وبهذا تبين أن الألف تنقلب واواً عند التصغير في أربعة مواضع:

---

(١) تقدم تعريف حرف اللين في أواخر «جمع التكسير».
(٢) الناب: السن خلف الرباعية.
(٣) العاج: أنياب الفيل، وظهر السلحفاة البحرية. وقد ذكرته في أول «المقصور والممدود».
(٤) الصاب: عصارة شجرٍ مر.

١ ـ إذا كان أصلها الواو.

٢ ـ الألف المنقلبة عن همزة تلي همزة الألف الزائدة.

٣ ـ الألف الزائدة.

٤ ـ الألف المجهولة الأصل.

وما ذكر في التصغير من قلب الحرف الثاني وَرَدِّه إلى أصله ثابت في جمع الكلمة جمع تكسير، فتقول في جمع: باب: أبواب، وفي ميزان: موازين، وهذا في جمع التكسير الذي يتغير فيه الأول. أما ما لا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه، نحو: قيمة وقيم، وديمة وديم.

وفي رد الثاني إلى أصله وما ذُكِر من القلب **يقول ابن مالك**: (واردُدْ لأصل ثانياً ليناً قلب... إلخ) أي: اردد الحرف الثاني إذا كان حرف لين إلى أصله الذي انقلب عنه، ولم يصرح بأنه منقلب عن حرف لين ـ أيضاً ـ اكتفاء بالمثال الذي ساقه، وهو: قيمة، وتصغيرها: قويمة، ثم بين أن تصغير (عيد) على (عييد) شاذ؛ لأن ثانيه لم يرجع إلى أصله الواو، ثم ذكر أن رد الثاني إلى أصله يراعى في جمع التكسير أيضاً، كما روعي في التصغير، ثم بين أن الألف الزائدة إذا كانت ثانية تجعل واواً عند التصغير، وكذا مجهولة الأصل.

* * *

كيفية تصغير الاسم الذي على حرفين

٨٤٩ ـ وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَ(مَا)

تقدَّم أنه لا يصغر أقل من الاسم الثلاثي، فإذا كان الاسم الذي يراد تصغيره على حرفين فلا يخلو من حالين:

الأولى: أن يكون قد حذف بعض حروفه؛ كحذف فائه أو لامه.

الثانية: أن يكون ثنائيّاً من أصل الوضع.

فإذا أريد تصغير الاسم الذي حذفت فاؤه أو لامه فإنها ترد إليه عند التصغير، لتتأتى صيغة (فُعَيل)، وهي أقل الصيغ الثلاث.

فمثال محذوف اللام: أب، فتقول في تصغيره: أُبَيٌّ، برد اللام

المحذوفة وهي الواو، إذ أصله: أَبَوٌ؛ لأن مثناه[1]: أبوان، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في ياء التصغير، وتقول في تصغير: دم: دُمَيٌّ، وفي: أخ: أُخَيٌّ.

ومثال محذوف الفاء: عِدَة، فتقول في تصغيره: وُعَيدٌ، برد الفاء المحذوفة، وهي الواو، إذ أصله: وَعْدَةٌ؛ لأن فعله: وعد، وتقول في تصغير: ثقة: وثيقة، وفي: صفة: وُصيفة.

وتعويض تاء التأنيث عن الحرف المحذوف لا يمنع من رَدِّه عند التصغير، كما مثلنا، ومثل ذلك أيضاً: بنت وأخت، فيقال في تصغيرهما: بُنَيَّة وأُخَيَّة، برد المحذوف وهو اللام؛ لأن الأصل: بَنَوٌ، وأَخَوٌ، فترَد اللام، ويختم بتاء التأنيث؛ لأنه ثلاثي مؤنث ـ كما سيأتي ـ والأصل: بُنيوة، وأُخيوة، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

وإذا أريد تصغير ما سُمِّيَ به مما وضع ثنائيّاً فإن كان ثانيه صحيحاً لم يزد عليه شيء حتى يصغر، فإذا صغر ضُعِّف، إما بتضعيف الحرف الثاني، أو بتضعيف ياء التصغير، للوصول إلى بنية (فُعيل)، نحو: هَلْ ـ مسمًّى به ـ فيقال في تصغيره: هُليل أو هُلَيٌّ.

وإن كان ثانيه معتلاً وجب التضعيف قبل التصغير، وزيادة ياء التصغير بين حرفي التضعيف، وذلك مثل: ما ـ مسمًّى به ـ فتكون بعد التضعيف (ماءً)؛ لأن تضعيف الألف سيؤدي إلى وجود ألفين لا يمكن النطق بهما، فتنقلب الثانية منهما همزة، ثم يصغر فيقال: مُويّ؛ لأن الألف الأصلية وهي الحرف الثاني في الكلمة مجهولة الأصل، فانقلبت واواً، ثم وليتها ياء التصغير، وقلبت الألف الثانية المزيدة للتضعيف ياء؛ لوقوعها بعد ياء التصغير وأدغمت فيها.

---

(١) يعرف الحرف المحذوف بالرجوع إلى التثنية أو الجمع أو الفعل.

أما تصغير (ماء) وهو الذي يشرب، فهو: مُوَيه؛ لأن ألفه مبدلة من واو، إذ أصله: مَوَهٌ، بدليل: أمواه، فتحركت الواو في المفرد وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ثم انقلبت الهاء همزة سماعاً على غير قياس، فعند تصغيره يرجع كل حرف إلى أصله.

ويعتبر الاسم ثنائياً ـ يجري عليه ما يجري على الثنائي من ردِّ المحذوف ومن غيره ـ إذا كانت حروفه ثلاثة أولها همزة وصل، مثل: ابن، واسم، فتحذف همزة الوصل عند تصغيره، ويرجع المحذوف وهو اللام؛ لأن أصلهما: بَنَوٌ وسَمَوٌ، فيقال: بُنَيٌّ وسُمَيٌّ، بقلب الواو ياء وإدغامها في ياء التصغير.

وهذا معنى **قوله**: (وكَمِّل المنقوص في التصغير... إلخ) أي: كمل الاسم الناقص وهو ما حذف منه أصل، بأن ترد إليه ما حذف منه، ما دام لم يحو حرفاً ثالثاً غير تاء التأنيث. أما ما فيه ثالث غير التاء فلا يرد إليه المحذوف، وعبر بالتاء دون الهاء ليشمل تاء (بنت وأخت) كما تقدم، ثم مثل **بقوله**: (ما) وهو يحتمل أن يراد به الماء المشروب، ويكون قصره للضرورة، والمراد **بقوله**: (الناقص) حينئذٍ ما حذف منه حرف أصلي ولو مع إبداله بآخر، ويحتمل أن المراد بـ(ما) الاسم الثنائي وهو (ما) الموصولة، ويكون المراد بالمنقوص كل اسم ناقص عن الثلاثة ولو بالوضع.

* * *

تصغير الترخيم

٨٥٠ ـ وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ ٱكْتَفَى بِالْأَصْلِ كَ(الْعُطَيْفِ) يَعْني (الْمِعْطَفَا)

هذا النوع الثاني من أنواع التصغير، وهو تصغير الترخيم، وهو تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد التي فيه، وله صيغتان:

١ ـ فُعيل لتصغير الاسم ثلاثي الأصول.

٢ ـ فعيعل لتصغير الاسم رباعي الأصول، وتزاد تاء التأنيث إن كان مسماه مؤنثاً.

فمثال الأول: حامد، محمود، حمدان، فيقال في تصغيرها: حُميد، ويقال في تصغير: حبلى: حبيلة، بزيادة تاء التأنيث، للتفرقة بين مصغره ومصغر المذكر، إذ لو قيل: حبيل لالتبس بتصغير (حبل) إلا إن كان من الأوصاف الخاصة بالمؤنث، فلا تلحقه التاء، فتقول في تصغير: حائض وطالق: حُييض، وطُليق، بحذف الألف.

ومثال الثاني: قرطاس وعصفور، فتقول في تصغيرهما: قريطس وعصيفر.

وفي هذا **يقول ابن مالك**: (وَمَنْ بترخيم يصغر اكتفى بالأصل... إلخ) أي: والذي يصغر الاسم تصغير ترخيم يكتفي بالحروف الأصلية ويحذف ما عداها[(١)] فتقول في تصغير: معطف: عطيف، بحذف الميم، والمعطف: بكسر الميم: هو الكساء.

* * *

كيفية تصغير المؤنث الثلاثي المجرد من التاء

٨٥١ ـ وٱخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ... مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلَاثِيٍّ كَـ(سِنّْ)

٨٥٢ ـ مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ ... كَـ(شَجَرٍ) وَ(بَقَرٍ) وَ(خَمْسِ)

٨٥٣ ـ وَشَذَّ تَرْكُ دُونَ لَبْسٍ، وَنَدَرْ ... لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلَاثِيًّا كَثَرْ

إذا أريد تصغير الاسم الثلاثي المؤنث الخالي عن علامة التأنيث لحقته التاء عند أمن اللبس، سواء أَبَقِيَ على ثلاثيته أم حذف منه شيء، فتقول في تصغير: دار، وهند، وشمس: دويرة، وهنيدة، وشميسة، وتقول في تصغير: يد: يُدَيّة، برد اللام المحذوفة وهي الياء.

فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء، فتقول في: شجر، وبقر، وخمس

(١) حكى سيبويه في تصغير: إبراهيم: بُرَيْهاً. وهو مستعمل في لهجة نجدٍ. لكنه شاذ لا يقاس عليه؛ لأن فيه حذف أصلين، وهما: الميم ـ اتفاقاً ـ والهمزة على رأي المبرد، وأما سيبويه فيرى أنها زائدة، والقياس عنده أن يقال: بريهم، بحذف الزوائد فقط، وهي الهمزة والألف والياء.
انظر: «كتاب سيبويه» (٣/٤٧٦)؛ «شرح الكافية لابن مالك» (٤/١٩٢٧).

ـ الدال على معدود مؤنث ـ: شجير، وبُقَير، وخميس ـ بلا تاء ـ إذ لو قلت: شجيرة، وبقيرة، وخميسة، لالتبس بتصغير: شجرة، وبقرة، وخمسة ـ الدال على معدود مذكر ـ.

وشذ حذف التاء عند أمن اللبس؛ كقولهم في تصغير: ذود[١]: ذويد، وقوس: قُويس، ونعل: نُعيل.

فإن كان الاسم غير ثلاثي لم تلحقه التاء، نحو: زينب، وسعاد، فلا يقال فيهما: زيينبة ولا سُعيِّدة، وما ورد من ذلك فهو نادر؛ كقولهم في تصغير: قدام، قديديمة، بفك إدغام الدال وجعل ياء التصغير بينهما وقلب الألف ياء؛ لأنها مدة قبل الآخر، والقياس حذف التاء.

وهذا معنى **قوله**: (واختم بتا التأنيث... إلخ) أي: اختم بتاء التأنيث ما صغرته من كل اسم ثلاثي عارٍ من التاء؛ كقولك في سِن: سُنينة، ثم ذكر أن شرط إلحاق التاء ألا يحصل لبس، فإن حصل لبس لم يؤت بالتاء.

ثم ذكر أن ترك التاء مع أمن اللبس شاذ، وأن من النادر زيادة هذه التاء إذا فاق الاسم المصغر ثلاثة وزاد عليها.

وقوله: (كثَر) بفتح الثاء المثلثة، بمعنى: زاد، من قولهم: كاثرته فكثرته؛ أي: غلبته وزدت عليه.

* * *

تصغير بعض الأسماء المبنية شذوذاً

٨٥٤ ـ وَصَغَّرُوا شُذُوذًا: (الَّذِي) (الَّتِي) وَ(ذَا) مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا: (تَا) وَ(تِي)

تقدَّم أن التصغير من خواص الأسماء المعربة، وأن المبنيات لا تصغر، وقد سمع عن العرب تصغير بعض أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، فقالوا في تصغير الذي: اللَّذَيَّا أو اللُّذَيَّا، وفي التي: اللَّتَيَّا أو اللُّتَيَّا، وفي تصغير الذين: اللُّذَيِّن.

(١) الذود من الإبل: ما بين الثلاث إلى العشر.

أما المثنى ـ اللذان واللتان ـ فعلى القول بأنهما معربان يكون تصغيرهما قياسيّاً، إلا أن العرب فتحت أولهما عند التصغير، فقالوا: اللَّذيَّان واللَّتيَّانِ، ومن هنا كان الشذوذ.

أما أسماء الإشارة فقالوا في تصغير: ذا وتا: ذَيَّا وتَيَّا ـ بفتح أولهما وقلب ثانيهما ـ وهو الألف ـ ياء وإدغامها في ياء التصغير ـ وزيادة ألف بعد الياء المشددة، وقالوا في تصغير: أُولَى ـ وهو اسم الإشارة للجمع ـ بالقصر ـ: أُولَيَّا ـ بالقصر، مع تشديد الياء ومدها دون الهمزة ـ أو أُولَيْئَا ـ بالهمزة الممدودة بعد ياء التصغير ـ وقالوا في تصغير ـ: أولاء ـ بالمد ـ: أُولَيَّاء.

أما المثنى ـ ذان وتان ـ فعلى القول بأنهما معربان ـ يكون تصغيرهما قياسيّاً إلا أن العرب غيَّرت فيهما تغييراً لا يقتضيه التصغير؛ كفتح أولهما وتشديد الياء، فقالوا: ذيّان وتيّان، ومن هنا كان الشذوذ. .

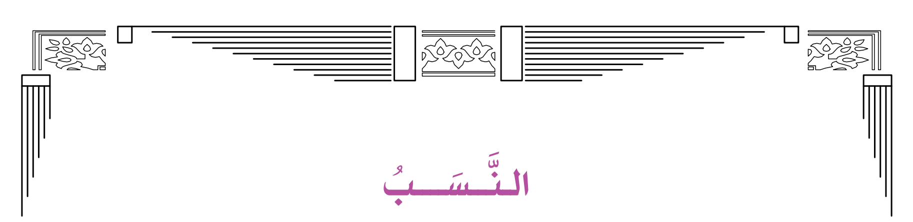
وفي بعض هذه الأمور السماعية **يقول ابن مالك**: (**وصغروا شذوذاً الذي**... إلخ) أي: إن العرب صغَّرت شذوذاً بعض الأسماء المبنية: (**الذي والتي**) الموصولتين، و(**ذا**) الإشارية، مع فروعها التي منها: (**تا**) للمفردة المؤنثة وكذا: (**تي**).

ولم يبين كيفية تصغيرها، بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير الأسماء المعربة.

ثم إن **قوله**: (مع الفروع) ليس على عمومه؛ لأنهم لم يصغروا جميع الفروع، فإنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا (تا) دون (تي)، وهو المفهوم من «التسهيل»[١].



(١) «التسهيل بشرح ابن عقيل» (٣/ ٥٢٢).



النَّسَب

القاعدة العامة في النسب

٨٥٥ ـ يَاءً كيَا الْ(كُرْسِيِّ) زَادُوا لِلنَّسَبْ   وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

النسب: هو إلحاق الاسم ياء مشددة في آخره، ليكون اسماً للمنسوب بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه.

وللنسب ثلاثة تغييرات:

١ ـ **تغيير لفظي**: وهو زيادة ياء مشددة في آخر المنسوب إليه، وكسر ما قبلها.

٢ ـ **تغيير معنوي**: وهو صيرورة الاسم اسماً للمنسوب بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه، فتقول في النسب إلى نجد: نجدي، وإلى جامعة: جامعي، قال تعالى: ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥] نسبة إلى الدُّر.

٣ ـ **تغيير حكمي**: وهذا من ناحية الإعراب، وهو أن الاسم المنسوب يأخذ حكم الصفة المشبهة في رفع الاسم الظاهر والمضمر؛ لأنه مؤول بالمشتق، نحو: هذا مكيٌّ أبوه.

والغرض من النسب: توضيح المنسوب أو تخصيصه، وذلك بنسبته إلى مدينته التي نشأ فيها، نحو: مدني، أو قبيلته، نحو: عُتيبي، شَمِّري، نسبة إلى عتيبة، وشمَّر، أو مهنته، نحو: فاكهي، أو صفة يمتاز بها، نحو: إداري، سياسي، أو علم نبغ فيه، مثل: نحوي، وصرفي، وبلاغي، ونحو ذلك، إضافة إلى أن فيه اختصاراً للكلام.

وقد أشار **ابن مالك** إلى التغيير اللفظي **فقال**: (ياء كيا الكرسي... إلخ) أي: إن العرب زادوا في آخر الاسم ياء للنسب، مثل: ياء

الكرسي، في أنها مشددة وفي آخر الاسم، غير أن ياء النسب زائدة، وياء الكرسي أصلية، ثم ذكر أن الحرف الذي تليه ياء النسب وتقع بعده يجب كسره، لمناسبة الياء.

* * *

النسب إلى الاسم الذي في آخره:
- الياء المشددة
- تاء التأنيث
- الألف المقصورة

٨٥٦ ـ وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ ٱحْذِفْ، وَتَا تَأْنِيثٍ اوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا

٨٥٧ ـ وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ فَقَلْبُهَا وَاوًا، وَحَذْفُهَا حَسَنْ

تقدَّم أن النسب يقتضي زيادة ياء مشددة في آخر الاسم وكسر ما قبلها. وهذا يقتضي تغييراً لفظيّاً في آخر الاسم، وتغييرات أخرى في الحرف الذي قبل الآخر.

وأشهر التغييرات اللفظية التي تطرأ على الآخر الذي تتصل به هذه الياء مباشرة ما يأتي:

الأول: حذف الحرف الأخير من الاسم إن كان ياء مشددة واقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، لتحل محلها ياء النسب الزائدة.

فتقول في النسب إلى الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: شافعي، وفي النسب إلى مرميّ: مرميّ.

أما الياء المشددة المسبوقة بحرف واحد أو بحرفين فسيأتي حكمها إن شاء الله.

الثاني: حذفه إن كان تاء التأنيث، نحو: مكي، غَزِّيّ، بَصري، في النسب إلى: مكة، وغزة، والبصرة، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، فالأمي نسبة إلى الأمة الذين لم يكتبوا، لكونه على عادتهم[(١)].

الثالث: حذفه إن كان ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعداً؛ كحبارى وحباريّ. وكذا إن كانت رابعة بشرط أن يكون ثاني

---

(١) هذا أحد الأقوال في نسبة (الأمي). وانظر: «البحر المحيط» (١/ ٤٣٦).

الاسم متحركاً، نحو: جَمَزَى[١] وجَمَزِيّ.

فإن كانت رابعة والحرف الثاني ساكناً جاز حذفها وهو المختار، وقلبها واواً، فتقول: حبليٌّ، وحُبْلَويٌّ، في النسب إلى: حبلى.

وهذا معنى **قوله**: (ومثله مما حواه احذف... إلخ) أي: احذف ما حواه الاسم من ياءٍ، مثل ياء النسب في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، ولا تُثْبِتْ تاء التأنيث ولا مدته في آخر الاسم المنسوب إليه بل احذفها، والمراد بالمدة هنا: ألف التأنيث المقصورة. ثم ذكر الألف إذا كانت رابعة والحرف الثاني ساكن، وأن قلبها واواً جائز وحذفها حسن، لقوة شبهها بتاء التأنيث في زيادتها.

* * *

النسب إلى الاسم الذي في آخره: ـ ألف الالحاق ـ ألف المقصور ـ ياء المنقوص

٨٥٨ ـ لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا ... لَهَا، وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

٨٥٩ ـ وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ ... كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ

٨٦٠ ـ وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ ... قَلْبٍ، وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّْ

٨٦١ ـ وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا ....

الرابع: مما يحذف لأجل ياء النسب ألف الإلحاق المقصورة إن كانت خامسة؛ كحبركى[٢] وحبركيّ، فإن كانت رابعة جاز فيها الوجهان: الحذف، والقلب، وهو المختار محافظة على حرف الإلحاق، فتقول في: علقى: علقيّ، وعلقوي، وفي أرطى: أرطيّ وأرطوي، ويجوز زيادة ألف قبل الواو، فتقول: علقاوي وأرطاوي.

الخامس: حذف ألف الاسم المقصور، وهي الألف الأصلية[٣] إن

---

(١) هو وصف بمعنى سريع. يقال: فرس جمزى؛ أي: سريعة المشي.

(٢) من معانيه: الطويل الظهر القصير الرجلين، ويطلق ـ أيضاً ـ على القراد، وألفه للإلحاق بسفرجل.

(٣) المراد بالأصلية: المنقلبة عن أصل واوٍ أو ياء؛ لأن الألف لا تكون غير منقلبة إلا في حرف أو شبهه، مثل: «ما» الإسمية.

كانت خامسة فصاعداً، فتقول في مرتضى: مرتضيّ، وفي مستشفى: مستشفيّ.

وكذا إن كانت رابعة والثاني متحرك، فتقول في بَرَدَى: برديّ، وفي سَنَفَا[١]: سنفي، فإن كان الثاني ساكناً جاز حذفها أو قلبها واواً، وهو المختار، فتقول في: أبْها: أبهي، أو أبهوي، وفي: بُصْرى: بُصريٌّ أو بُصْروي، ويجوز زيادة ألف قبل الواو، كما تقدم.

وإن كانت الألف المنقلبة عن أصل ثالثةً قلبت واواً، فتقول في ربا: ربويّ، وفي نوى[٢]: نوويّ، وفي فتى: فتويّ[٣].

السادس: حذف ياء المنقوص إن كانت خامسة فصاعداً، فتقول في النسب إلى: المقتدي: مقتديٌّ، وإلى: المستعلي: مستعليٌّ.

وإن كانت رابعة جاز حذفها أو قلبها واواً مع فتح ما قبلها، فتقول في: القاضي: القاضَويّ أو القاضيّ.

وإن كانت ثالثة قلبت واواً وفتح ما قبلها ـ أيضاً ـ فتقول في: الشَّجِي[٤]: الشَّجَويّ، وفي: العشي: العَشَويّ.

وفيما تقدَّم **يقول ابن مالك**: (لشبهها الملحق والأصلي ما لها... إلخ) فقوله: (لشبهها) خبر مقدم (ما لها) مبتدأ مؤخر؛ أي: ما ثبت لألف التأنيث من جواز الوجهين ـ الحذف والقلب ـ ثابت لما أشبهها من ألف الإلحاق والألف الأصلية، ووجه الشبه: كون الألف رابعة وثاني كلمتها ساكن[٥]. وأشار **بقوله**: (وللأصلي قلب يُعتمى) إلى أن

---

(١) بردى: بالفتح، أعظم نهر في دمشق، وسنفا: بلدة في مصر.

(٢) قرية بالشام نسب إليها الإمام النووي رحمه الله.

(٣) تقلب الألف الثالثة واواً وإن كان أصلها الياء، مثل: فتى، لوجوب كسر ما قبل ياء النسب، واجتماع الكسر والياءات ثقيل، والألف لا تقبل الحركة.

(٤) الشجي: هو الحزين.

(٥) وإنما قُيِّد بسكون الثاني؛ لأن الألف لا تقع رابعة والثاني متحرك إلا إذا كانت للتأنيث، كما ذكر ابن هشام في «أوضح المسالك» (٤/ ٣٣٢).

القلب في الألف الأصلية أحسن من الحذف، **وقوله**: (يعتمى) أي: يختار، يقال: اعتماه يعتميه ويعتامه: إذا اختاره، وظاهر كلامه أن اختيار القلب خاص بالأصلية، مع أنه صرح في «الكافية وشرحها» بأن القلب في ألف الإلحاق الرابعة أجود من الحذف كالأصلية، وإن كان ذكر أن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية[(١)].

ثم بيَّن حكم الألف الزائدة على أربعة أحرف وأنها تحذف. وكذلك ياء المنقوص إذا كان خامساً (عُزل) أي: طرح وحذف، أما الرابعة فحذفها أولى من قبلها واواً. **وقوله**: (وحتمٌ قلبُ ثالثٍ يَعِنّ) بكسر العين وسكون النون للوزن، وأصلها مشددة من: عَنَّ يَعِنُّ؛ أي: يعترض ويوجد، والمعنى: أنه يجب قلبُ كلِّ ثالث معتل من ألف مقصور أو ياء منقوص، أما ألف التأنيث والإلحاق فلا يقعان ثالثين.

وقوله: (وأَوْلِ ذا القلب انفتاحاً)؛ أي: اجعل (ذا القلب) أي: صاحب القلب، وهو الحرف المقلوب، والمراد ياء المنقوص والياً انفتاحاً، ويحتمل أن (ذا) اسم إشارة، أي: هذا الحرف المقلوب. و(ذا) على كلا التقديرين مفعول أول، وانفتاحاً مفعول ثانٍ.

* * *

كيفية النسب إلى الثلاثي المكسور العين

٨٦١ ـ .... وَ(فَعِلْ)   وَ(فُعِلٌ) عَيْنَهُمَا ٱفْتَحْ وَ(فِعِلْ)

تقدَّم أن النسب يقتضي تغييراً في آخر الاسم المنسوب إليه، وتغييراً في الحرف الذي قبل الآخر، وذكر هنا التغيير الأول في الحرف الذي قبل الآخر، وهو:

١ ـ وجوب التخفيف بقلب الكسرة فتحة في عين الاسم الثلاثي المكسور العين، سواء كانت فاؤه مضمومة أم مفتوحة أم مكسورة.

فمن المضمومة: دُئِل[(٢)]، والنسب إليها: دُؤَلي.

---

(١) انظر: «شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٩٤٢).

(٢) دُئِل: دويبة كابن عرس. سميت به قبيلة من كنانة، منها أبو الأسود الدؤلي.

ومن المفتوحة: مَلِك، نَمِر[1]، والنسب إليهما: مَلَكي، نَمَري.

ومن المكسورة: إِبِل، والنسب إليها: إِبَلي.

وهذا معنى **قوله**: (وفَعِلٌ وفُعِلٌ عَيْنَهما افتحْ...) أي: افتح عين الكلمة من كل اسم ثلاثي مكسور العين عند النسب، سواء أكان مفتوح الفاء أم مكسورها أم مضمومها.

* * *

كيفية النسب إلى ما فيه ياء مشددة إحداهما زائدة

٨٦٢ ـ وَقِيلَ فِي الْ(مَرْمِيِّ): (مَرْمَوِيُّ) وَٱخْتِيرَ فِي ٱسْتِعْمَالِهِمْ (مَرْمِيُّ)

تقدّم أنه إذا كان آخر الاسم ياء مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين وجب حذفها في النسب. وذكر هنا أنه إذا كانت إحدى اليائين أصلاً والأخرى زائدة فمن العرب من يحذف الزائدة، ويبقي الأصلية، ويقلبها واواً، فيقول في: المرمي، مَرْمَويٌّ، وهي لغة قليلة. والمختار الحذف، فتقول: مرميٌّ[2] كما تقدم.

* * *

النسب إلى ما فيه ياء مشددة مسبوقة بحرف واحد

٨٦٣ ـ وَنَحْوُ: (حَيٍّ) فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ وَٱرْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

تقدَّم أن الياء المشددة إذا سبقت بأكثر من حرفين حذفت عند النسب. وذكر هنا أنها إذا كانت مسبوقة بحرف واحد فإنها لا تحذف، بل يُفكُّ إدغامها، وتقلب الياء الثانية واواً مكسورة قبل ياء النسب، وتفتح الياء الأولى للتخفيف، وترجع إلى أصلها الواو إن كان واواً، وتبقى إن كان أصلها الياء.

فتقول في النسب إلى ريّ: رَوَوِيّ، فرجعت الياء الأولى إلى أصلها، وهو الواو، بدليل الفعل: «روى يروي» وقلبت الثانية واواً.

---

(١) نَمِر: أبو قبيلة، كما في القاموس.

(٢) أصل: مرميّ. مَرْمَويٌّ اسم مفعول من (رمى) فالواو زيدت في صيغة اسم المفعول. والياء التي بعدها منقلبة عن حرف أصلي. وهو الألف المرسومة ياء في آخر الفعل.

وتقول في النسب إلى حيّ: حيويّ؛ لأن الياء الأولى بقيت على أصلها، بدليل الفعل (حَيِيَ)، وقلبت الثانية واواً على ما ذكرنا.

وهذا معنى **قوله**: **(ونحو حي فتح ثانيه يجب... إلخ)** أي: إذا نسب إلى ما فيه ياء مشددة بعد حرف، مثل: حيّ، فلا يحذف منه شيء، بل يجب فتحُ ثانيه وَرَدُّهُ إلى الواو إن يكن منقلباً عن واو. ومفهومه أنه إذا كان أصله الياء يبقى على حاله ياء.

* * *

النسب إلى ما آخره علامة تثنية أو جمع

٨٦٤ ـ وَعَلَمَ ٱلتَّثْنِيَةِ ٱحْذِفْ لِلنَّسَبْ   وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

تقدّم أربعة أشياء مما يحذف في آخر الاسم للنسب، وهي: الياء المشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، وتاء التأنيث، والألف بأنواعها، وياء المنقوص، وذكر هنا الخامس والسادس، وهما: علامة التثنية، وعلامة جمع التصحيح.

فإذا أُريد النسب إلى المثنى جُرِّد من علامة التثنية ونسب إلى مفرده، فتقول في النسب إلى مدرستين: مدرسي، وجبلين: جبلي.

وإذا أريد النسب إلى جمع المذكر السالم جُرِّد من علامة الجمع، ونسب إلى مفرده، فتقول في النسب إلى معلمين: معلميّ، وصالحين: صالحي.

وإذا أريد النسب إلى جمع المؤنث السالم جرد من علامة الجمع ونسب إلى مفرده، فتقول في النسب إلى الساعات: الساعي، وفي وردات: وردي.

وإذا حصل لبس بين النسب إلى المفرد وما ذكر من المثنى والجمع فإنه يُميَّز بينهما بالقرائن التي تحدد المراد.

وفي هذا الحذف **يقول ابن مالك**: **(وعلم التثنية احذف... إلخ)** أي: احذف علامة التثنية؛ لأجل النسب، ومثل هذا الحذف للعلامة وجب في جمع التصحيح بنوعيه المذكر والمؤنث.

* * *

النسب إلى ما وسطه ياء مشددة مكسورة

٨٦٥ ـ وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ: (طَيِّبٍ) حُذِفْ وَشَذَّ (طَائِيٌّ) مَقُولًا بِالْأَلِفْ

تقدَّم مما يحذف من الأمور المتصلة بآخر الاسم للنسب كسرة عين الاسم الثلاثي وإبدالها فتحة، وذكر هنا الأمر الثاني وهو حذف الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى.

فإذا أريد النسب إلى اسم وسطه ياء مشددة مكسورة، فُكَّ إدغام الياء، وأبقيت الأولى الساكنة، وحذفت الثانية المكسورة تخفيفاً، وزيدت على الاسم ياء النسب، فتقول في النسب إلى كُثيِّر[1]: كُثْيْري، وفي غُزيِّل: غُزَيْلي.

بخلاف، نحو: هَبَيَّخ[2]، فلا تحذف الياء الثانية، لعدم كسرها، بل يقال: هَبَيَّخِيّ. وكان القياس أن يقال في النسب إلى طيّء: طَيْئيّ، بحذف الياء الثانية، ولكنهم بعد حذفها قلبوا الياء الباقية ألفاً على غير قياس؛ لأنها ساكنة، وإنما تقلب المتحركة، فقالوا: طائي.

وهذا معنى **قوله**: (وثالثٌ من نحو طيب حذف... إلخ) أي: إن الحرف الثالث ـ وهو الياء الثانية ـ من كل اسم وسطه ياء مشددة مكسورة، نحو: طيّب، يجب حذفه، فتقول: طيْبيّ، (وشذ طائي) بإبدال الياء ألفاً، كما تقدم.

وقوله: (وثالث) مبتدأ، وهو نكرة، وسوغ الابتداء به كونه صفة لمحذوف؛ أي: وحرف ثالث، أو المجرور بعده صفة له، والخبر **قوله**: (حُذف).

* * *

٨٦٦ ـ وَ(فَعَلِيٌّ) فِي (فَعِيلَةَ) ٱلْتُزِمْ وَ(فُعَلِيٌّ) فِي (فُعَيْلَةٍ) حُتِمْ

الثالث والرابع من الأمور المتصلة بالآخر التي تحذف للنسب: ياء (فَعيلة) و(فُعيلة).

فإذا أريد النسب إلى اسم على وزن (فَعيلة) ـ بفتح الفاء ـ حذفت

---

(١) اسم رجل. وهو صاحب عَزَّة، كما في «القاموس».

(٢) الهبيّخ: الغلام السمين. والأنثى: هبيّخة.

منه تاء التأنيث أولاً؛ لأنها لا تجامع ياء النسب ـ كما تقدم ـ ثم حذفت الياء، ثم قلبت كسرة العين فتحة، كراهة توالي كسرتين وياء النسب، وذلك بشرطين:

١ ـ أن تكون العين صحيحة[١].

٢ ـ ألا تكون العين مضعفة.

فتقول في النسب إلى حنيفة، وصحيفة، وجزيرة: حَنَفِيّ، وصَحَفِيّ، وجَزَرِيّ، وقبيلة: قَبَلِيّ.

فإن كانت العين معتلة أو مضعفة، فسيأتي حكمهما إن شاء الله.

وإذا أريد النسب إلى اسم على وزن (فُعيلة) ـ بضم الفاء ـ حذفت منه تاء التأنيث أولاً، ثم حذفت منه الياء[٢] بشرط ألا تكون العين

(١) اشتراط صحة العين خاص بـ(فَعيلة) ـ بفتح الفاء ـ أما فُعيلة ـ بضمها ـ فلا يشترط فيه ذلك، فتحذف منه التاء والياء ولو كان معتل العين؛ لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا يقلب ألفاً، بخلاف ما إذا انفتح ما قبله، كما في (فعيلة) ـ بفتح الفاء ـ كما سيأتي إن شاء الله.

(٢) يرى بعض الباحثين المعاصرين أنه لا يلزم حذف ياء فُعيلة مطلقاً. بناء على عدد غير قليل من الكلمات الواردة عن العرب لم تحذف فيها الياء، وقد حكم عليها النحاة بالشذوذ، مثل: سَليقة وسَليقي، وعُميرة وعُميري، ورُدينة ورُديني، وسَليمة وسَليمي..، ومثل هذا طبيعة وطبيعي، وبديهة وبديهي، ويرى أن الحذف ـ بالإضافة إلى الشرطين المذكورين ـ مشروط باشتهار الاسم المنسوب إليها شهرة فياضة، تمنع الخفاء واللبس عن مدلوله إذا حذفت ياء (فعيلة) للنسب.

واستند الباحث ـ بالإضافة إلى ما ورد من المسموع ـ إلى قول ابن قتيبة في كتابه «أدب الكاتب» ص(٢٨٠): (إذا نسبت إلى «فعيل» أو «فَعيلة» من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً ألقيت منه الياء، مثل: رَبيعة وبجيلة وحنيفة فتقول: ربعي وبجلي وحنفي، وفي ثقيف: ثقفي، وعتيك: عتكي.

وإن لم يكن الاسم مشهوراً ـ علماً كان أم نكرة ـ لم تحذف الياء في الأول «أي: فَعيل» ولا في الثاني «أي: فعيلة»).اهـ.

وجاء في كتاب «الصحاح» للجوهري (٦/ ٢٢٠١) في النسب إلى كلمة: (مدينة) ما نصه: (وإذا نسبت إلى مدينة الرسول ﷺ قلت: مدني، وإلى مدينة المنصور: مديني، وإلى مدائن كسرى: مَدَائني، للفرق بين النسب لئلا يختلط).اهـ. انظر: «شرح الأشموني» (٤/ ١٨٧)؛ و«النحو الوافي» (٤/ ٧٢٩).

مضعفة، فتقول في النسب إلى جهينة وقريظة ومُزينة: جُهَنِيّ، وقُرَظِيّ، ومُزَنِيّ، فإن كانت العين مضعفة فسيأتي حكمها إن شاء الله.

وهذا معنى **قوله**: (وفَعَليٌّ في فَعيلة التزم... إلخ) أي: الْتزم في النسبة إلى (فَعيلة) حذف التاء والياء وفتح العين، وحُتِمَ في النسبة إلى (فُعيلة) حذف الياء والتاء أيضاً.

* * *

النسب إلى اسم على وزن (فَعِيلة) و(فُعَيلة) صحيح العين غير مضعف

٨٦٧ ـ وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا ... مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا

الخامس والسادس من الأمور المتصلة بالآخر التي تحذف للنسب: ياء (فَعيل) المعتل اللام، وياء (فُعيل) المعتل اللام.

فإذا كان الاسم على وزن (فَعيل) وكان معتل اللام، وجب حذف الياء الأولى بعد فك الإدغام، ثم قلب الكسرة فتحة ـ لما تقدم ـ وقلب الياء الثانية ألفاً، ثم واواً لتقبل الحركة، فتقول في النسب إلى عديّ: عَدوِيّ، وفي عليّ: علَوِيّ، وفي غنيّة: غنويّ.

فإن كان الاسم صحيح اللام لم تحذف الياء، فتقول في عقيل، عَقيلي، وفي جَميل: جميلي.

وإذا كان الاسم على وزن (فُعيل) وكان معتل اللام، حذفت الياء الأولى بعد فكّ الإدغام، ثم قلبت الثانية ألفاً ثم واواً، فتقول في قُصيّ قُصَوِيّ، وفي فُتيّ: فُتَوِيّ، وفي أُميّة: أُمويّ.

وهذا هو حكم الياء المشددة الواقعة بعد حرفين الذي وعدنا به في أول الباب.

فإن كان الاسم صحيح اللام لم تحذف الياء، فتقول في عُقيل: عُقيلي، ورُدين: رُديني.

وقد ورد سماعاً بحذف الياء مع صحة اللام؛ كقوهم في قُريش: قُرشي، وفي ثقيف: ثقفي، وفي هذيل: هُذَلي. ويرى المبرد ومن وافقه

أن هذا الحذف قياسي، لكثرة الوارد منه، فالوجهان عنده جائزان[(١)].

وإلى حكم (فَعيل) و(فُعيل) أشار **بقوله**: (وألحقوا مُعَلَّ لام عريا... إلخ) أي: ألحقت العرب معتل اللام العاري من التاء من بابٍ (فَعيلة وفُعيلة) بما وليته التاء منهما في حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسوراً، ومفهوم قوله: (مُعَلَّ لام) أن صحيح اللام لا تحذف منه الياء.

* * *

النسب إلى (فَعيل) و(فُعيل) معتل اللام

٨٦٨ ـ وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَـ(الطَّوِيلَهْ) وَهٰكَذَا مَا كَانَ كَـ(الْجَلِيلَهْ)

تقدّم أن شرط حذف الياء من (فَعيلة) و(فُعيلة) صحة العين[(٢)] وسلامتها من التضعيف. وذكر هنا أنه إذا كان (فَعيلة) مضعفاً، أو معتل العين حذفت تاؤه فحسب، فتقول في النسب إلى حَقيقة: حَقيقي، وعفيفة: عفيفي، وتقول في عويصة: عويصي، وزُويلة[(٣)]: زُويلي.

وكذا إن كان (فُعيلة) مضعف العين فتحذف تاؤه فحسب، فتقول في هُريرة: هُريري، وفي أُميمة: أُميميّ.

فإن كانت العين معتلة حذفت الياء، فتقول في نُويرة: نُوَريّ، وفي عُيينة: عُيَنِيّ[(٤)].

وهذا معنى **قوله**: (وتمموا ما كان كالطويلة... إلخ) أي: تمموا ولم يحذفوا (ما كان) من فَعِيلة معتل العين صحيح اللام (كالطويلة)،

(١) انظر: «المقتضب» (٣/ ١٣٣)، «شرح الأشموني» (٤/ ١٨٧).

(٢) هذا خاص بـ(فَعيلة) ـ مفتوح الفاء ـ كما تقدم.

(٣) في «القاموس»: (زويلة كجهينة: موضع، أو رجل، وباب زُويلة بالقاهرة).

(٤) هذا موضع الاختلاف بين المنسوب إلى (فُعيلة) والمنسوب إلى (فَعيلة)، وهو أن معتل العين من (فَعيلة) كطويلة تبقى ياؤه؛ لأن حذفها يستدعي إعلالاً يبعدها عن صورة المنسوب إليه؛ لأن العين معتلة، فكان يلزم قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، أما معتل العين من (فُعيلة) فتحذف ياؤه؛ لأن حذفها لا يؤدي إلى الإعلال المذكور؛ لأن فاءها مضمومة. انظر: «التصريح» (٢/ ٣٣١)؛ «النحو الواضح» ص(٣٦٣).

فقالوا: طويلي، (وهكذا) تمموا (ما كان) من فَعِيلة وفُعيلة مضاعفاً (كالجليلة) والحُميمة[١]. فقالوا: جليلي، وحُميمي.

* * *

٨٦٩ ـ وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ ... مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ ٱنْتَسَبْ

النسب إلى اسم علي وزن فَعيلة وفُعيلة مضعف العين أو معتلها

إذا أريد النسب إلى الممدود، فحكم همزته حكمها في التثنية، فإن كانت زائدة للتأنيث قلبت واواً، فتقول في حمراء: حمراوي، وفي خضراء: خضراوي، وإن كانت زائدة للإلحاق[٢]، جاز فيها وجهان:

١ ـ بقاؤها.

٢ ـ قلبها واواً، وهو أرجح.

فتقول في علباء[٣]: علبائي أو علباوي، وأصل علباء: علباي بياء زائدة للإلحاق بقرطاس، ثم أبدلت الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة.

وإن كانت بدلاً من أصل فكذلك إلا أن الأرجح إبقاؤها، فتقول في كساء: كسائي أو كساوي، وفي بناء: بنائي أو بناوي، وأصل كساء: كساو؛ لأنه من كسوت، وبناء: بناي؛ لأنه من بنيت.

وإن كانت أصلية وجب إبقاؤها، فتقول في إنشاء: إنشائي، وفي ابتداء: ابتدائي؛ لأنهما من أنشأ وابتدأ، فالهمزة أصلية.

وهذا معنى **قوله**: (وهمز ذي مدٍّ ينال في النسب... إلخ) أي: إن همزة الممدود تُعطى في النسب من الحكم ما جرى عليها في التثنية، كما تقدم.

* * *

٨٧٠ ـ وَٱنْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا ... رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا

٨٧١ ـ إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِـ(ٱبْنٍ) أَوَ (ٱبْ) ... أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

النسب إلى الممدود

النسب إلى المركب

(١) بلدة بالبلقاء من أرض الشام. ومكان قرب مكة. انظر: «معجم البلدان» (٢/٣٠٧).

(٢) تقدم معنى الإلحاق. في أواخر «الممنوع من الصرف».

(٣) علباء: اسم لبعض أعصاب العنق، وتقدم ذلك.

٨٧٢ ـ فِيمَا سِوَى هٰذَا ٱنْسُبَنْ لِلْأَوَّلِ ... مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَ(عَبْدِ الْأَشْهَلِ)

إذا أريد النسب إلى المركب فإن كان مركباً إسناديّاً أو مزجيّاً[1] نُسب إلى صدره وحُذف عجزه، فتقول في النسب إلى المركب الإسنادي: رام الله[2]: رامي، وفي النسب إلى المركب المزجي: بَعْلَبَكّ[3]: بَعْلِيّ.

أما المركب الإضافي فإن كان صدره أباً أو ابناً نسب إلى عجزه وحذف صدره، فتقول في النسب إلى أبي حنيفة: حَنَفِي، وفي ابن الزبير: زُبيري، وفي ابن عمر: عُمري.

وكذا إن كان مُعَرَّفَاً صدره بعجزه ـ بأن يكون صدره نكرة وعجزه معرفة بها يتعرف الصدر ـ فإنه ينسب إلى عجزه، فتقول في غلام زيد: زيدي، فإن لم يكن كذلك نسب إلى صدره وحذف عجزه، فتقول في النسب إلى امرئ القيس: امرئي أو مَرَئي، وإن خيف اللبس بعدم معرفة المنسوب إليه، فإنه ينسب إلى العجز ويحذف صدره، فتقول في النسب إلى عبد المطلب: مُطَّلِبي، وإلى عبد مناف: مَنَافِي؛ لأنه لو نسب إلى الصدر، وقيل: عبدي، لم يعرف المنسوب إليه.

وهذا معنى **قوله**: (وانسب لصدر جملة... إلخ) أي: انسب لصدر المركب الإسنادي، وصدر ما ركب تركيب مزج، وانسب للثاني ـ وهو العجز ـ إذا كان متمماً لمركب إضافي مبدوء بكلمة (ابن) أو (أب) أو مبدوء بلفظ يجب تعريفه بالثاني ـ أي المضاف إليه ـ.

وقوله: (تَمَّمَا) بفتح التاء، بمعنى: كمَّلَ، وألفه للإطلاق.

وقوله: (أَوَ اب) بنقل حركة الهمزة الثانية إلى الواو.

(١) تقدم تعريفهما في باب «العلم».

(٢) مدينة في فلسطين.

(٣) مدينة في الشام بينها وبين دمشق ثلاثة أيام، وقيل: اثنا عشر فرسخاً من جهة الساحل.

ثم بَيَّنَ أنه ما سوى هذه المواضع التي ينسب فيها إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي فإنه ينسب للجزء الأول، ما لم يخف بالنسب إليه لبس، فإن خيف لبس نسب إلى الثاني؛ كعبد الأشهل، فتقول: أشهلي.

* * *

النسب إلى محذوف اللام

٨٧٣ ـ وَٱجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ   جَـوَازًا ٱنْ لَـمْ يَـكُ رَدُّهُ أُلِـفْ

٨٧٤ ـ فِي جَمْعَي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ   وَحَقُّ مَـجْبُـورٍ بِـهٰـذِي تَـوْفِـيَـهْ

٨٧٥ ـ وَبِـ(أَخٍ) (أُخْتًا)، وَبِـ(ٱبْنٍ) (بِنْتَا)   أَلْحِقْ، وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا

إذا أريد النسب إلى اسم ثلاثي محذوف اللام فإن كانت لا ترد إليه في التثنية وجمع التصحيح، جاز ردها وعدم ردها عند النسب، فتقول في النسب إلى يد: يدَويّ، بِرَدِّ اللام، وقلبها واواً وفتح ما قبلها، أو: يديّ، بعدم رد اللام، كما قالوا في المثنى: يدان. وفي النسب إلى ابن: بنَوي، بحذف همزة الوصل؛ لأنها عوض، وَرَدِّ اللام وقَلْبِها واواً وفتح ما قبلها، أو: ابني، بعدم ردها وإثبات الهمزة، كما قالوا في المثنى: ابنان، وأصل يد: يَدْيٌ، فحذفت اللام تخفيفاً بدون تعويض، وأصل ابن: بَنَوٌ، فحذفت اللام، وعوض عنها الهمزة.

وإن كانت لامه ترد إليه في التثنية أو جمع التصحيح وجب ردها عند النسب، فتقول في النسب إلى أب وأخ: أبوي، وأخوي، بردِّ الواو المحذوفة، بدليل: أبوان وأخوان.

وتقول في النسب إلى بنت وأخت: بنوي وأخوي، بحذف تاء التأنيث ورد اللام المحذوفة، وهي الواو، وفتح أولهما وثانيهما؛ لأنه أصلهما قبل الحذف، بدليل: بنات[1] وأخوات، فيكون النسب إليهما كالنسب إلى أخ وابن، ولا يضر الالتباس؛ لأنهم لا يبالون به في النسب. وهذا قول الخليل وسيبويه.

---

(١) أصل بنات: بنوات. قلبت الواو ألفاً، ثم حذفت لالتقاء الساكنين.

وقال يونس بن حبيب ـ شيخ سيبويه ـ ينسب إليهما على لفظهما، فيقال: أختي وبنتي[١]. وهذا وجيه، لبعده عن اللبس.

وهذا معنى **قوله**: (واجبر برد اللام ما منه حذف... إلخ) أي: اجبر برد اللام الاسمَ الذي حذف منه اللام.

وقوله: (جوازاً) نعت لمحذوف؛ أي: جبراً جائزاً لا واجباً، إلا إذا كان رد اللام لازماً في التثنية أو جمع التصحيح لمذكر[٢] أو لمؤنث، ففي هذه الحالة يستحق المجبور ـ وهو ما حذفت لامه ـ التوفية وجوباً بردِّ لامه إليه عند النسب.

ثم قال: ألحقْ أختاً بأخ في رد اللام. وكذا ألحق بنتاً بابن في ردها، بلا نظر لوجوبه وجوازه، فلا ينافي وجوبه في بنت كأخت، دون ما ألحق به وهو ابن، وإنما أعاده ابن مالك مع أنه داخل في قوله: (واجبر برد اللام) تنبيهاً على خلاف يونس.

وقوله: (ويونسُ) يقرأ بلا تنوين، قال الخضري: (يقرأ غير مصروف على أصله، إذ لا حاجة بالوزن إلى صرفه)، وأجاز بعضهم صرفه[٣].

* * *

النسب إلى ما وضع على حرفين

٨٧٦ ـ وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لِيْنٍ كَـ(لَا) وَ(لَائِي)

إذا أريد النسب إلى ثنائي لا ثالث له فلا يخلو الثاني: إما أن يكون حرفاً صحيحاً أو حرفاً معتلاً.

فإن كان حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف وعدمه ـ والتضعيف: أن تزيد على الحرف مثله من جنسه ـ فتقول في النسب إلى كمْ ـ مسمًّى به ـ: كَمِيّ، بالتخفيف، أو: كمِّيّ، بالتشديد.

---

(١) انظر: «كتاب سيبويه» (٣/ ٣٦٠ وما بعدها).

(٢) لا فائدة لذكر جمع التصحيح المذكر مع التثنية؛ لأن ما يُردُّ فيه يرد فيها بلا عكس كـ(لام) أب وأخ، فإنها ترد في التثنية دون الجمع، وقد اقتصر ابن مالك في «شرح الكافية» (٤/ ١٩٥٤)؛ و«التسهيل» (٣/ ٣٧١) على التثنية والجمع بالألف والتاء.

(٣) انظر: «شرح المكودي» ص(٢١٧)، «إعراب الألفية» ص(١٣٥)، «حاشية الخضري» (٢/ ١٧٤).

وإن كان معتلاً وجب تضعيفه، فتقول في لو ـ مسمى به ـ: لَوِّيّ، وتقول في لا ـ مسمى به ـ: لائي، بتضعيف ثانيهما، وهو الألف، وذلك بزيادة ألف أخرى، وإبدال الثانية همزة تخلصاً من التقاء الساكنين، ويجوز قلب الهمزة واواً مثل همزة (كساء)، فتقول: لاوي.

وهذا معنى **قوله**: (وضاعِفِ الثانيَ من ثنائي... إلخ) أي: ضاعف الحرف الثاني من الاسم الثنائي الوضع إذا كان ثانيه حرف لين؛ أي: حرف علة، فتقول في لا، لائيّ، بياء النسب المشددة، ولكنها خففت للشعر.

* * *

النسب إلى محذوف الفاء

٨٧٧ ـ وَإِنْ يَكُنْ كَ(شِيَةٍ) مَا الْفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ ٱلْتُزِمْ

إذا أريد النسب إلى اسم محذوف الفاء، فإما أن يكون صحيح اللام أو معتلها، فإن كان صحيح اللام لم يُرَدَّ إليه المحذوف، فتقول في النسب إلى صفة وعدة: صِفِيّ وعِدِيّ، و(عدة) مصدر: وَعَدَ، حذفت فاؤه وعوض عنها تاء التأنيث، ومثله (صفة).

وإن كان معتل اللام وجب رد الفاء المحذوفة مع فتح العين، فتقول في النسب إلى شِيَةٍ[1]: وِشَوِيّ، وأصلها: وِشْيٌ بكسر الواو وسكون الشين، فنقلت حركة الواو إلى الشين تمهيداً لحذف الواو، ثم حذفت الواو، وعوض عنها تاء التأنيث، فصارت: شِيَةً، بفتح الياء لتناسب التاء.

فعند النسب إليها ترجع فاء الكلمة وهي الواو المكسورة، وتفتح الشين ـ لما تقدّم من فتح عين الثلاثي إن لم يكن مفتوحاً ـ فتصير: وِشَيَ، فتنقلب اللام ـ وهي الياء ـ ألفاً، فتصير: وِشَاً، ثم تقلب واواً من أجل النسب؛ لأنها ثالثة، فيقال: وِشَوِيّ.

(١) الشية: العلامة وكل لون يخالف لون سائر البدن من الفرس وغيره.

وهذا معنى **قوله**: (وإن يكن كشية... إلخ) أي: وإن يكن الاسم الذي زالت فاؤه معتل اللام، مثل: شية، فقد التُزِمَ جبره بإرجاع فائه وفتح عينه عند النسب إليه، وهذا الفتح عند سيبويه ومن وافقه، وغيره يُبقي سكون الشين، فيقول: وِشْيِيّ؛ لأنه الضبط السابق قبل الحذف، وقول سيبويه أرجح للتخفيف، وفي بعض النسخ (التَزِمْ) على أنه فعل أمر، ونصب ما قبله.

* * *

النسب إلى الجمع

٨٧٨ ـ وَالْوَاحِدَ ٱذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

إذا أريد النسب إلى الجمع فإن كان باقياً على دلالة الجمعية جيء بمفرده ونسب إليه، فتقول في النسب إلى بساتين: بستاني، وإلى علوم: علمي، وإلى الفرائض: فَرَضِي.

وإن لم يكن الجمع باقياً على دلالة الجمعية بأن صار علماً على مفرد أو على جماعة واحدة معينة نسب إليه على لفظه، فتقول في النسب إلى المدائن: مدائني، وإلى الجزائر: جزائري، وتقول في النسب إلى الأنصار رضي الله عنهم: أنصاري، وإلى المماليك: مماليكي.

ولا ينسب إلى المفرد منعاً للإبهام واللبس، إذ لو نسب إلى المفرد فقيل في الجزائر: جَزَرِي، لالتبس الأمر بين النسب إلى المفرد ـ جزيرة ـ والنسب إلى الجمع ـ جزائر ـ.

وهذا معنى **قوله**: (والواحد اذكر ناسباً للجمع... إلخ) أي: إذا أردت النسب إلى الجمع فاذكر (الواحد) وهو المفرد وانسب إليه، إلا إن شابه الجمع المفرد بالوضع، بأن كان علماً على واحد كالجزائر ـ علماً على الدولة المعروفة ـ أو اشتهر في جماعة معينة كالأنصار رضي الله عنهم فإنه ينسب إليه على لفظه[1].

* * *

(١) قال في «همع الهوامع» (٦/ ١٧١): (وأجاز قوم: أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً...) والظاهر أن هذا قول الكوفيين مستدلين بالسماع؛ كالأعلام التي =

الاستغناء عن ياء النسب

٨٧٩ ـ وَمَعَ (فَاعِلٍ) وَ(فَعَّالٍ) (فَعِلْ) فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ

قد يستغنى في اللغة العربية بصيغ أخرى للدلالة على النسب غير الياء المشددة، وهذه الصيغ هي:

١ ـ فاعل، وفَعِل، بمعنى: صاحب كذا، فيقال: تامر وصائغ، وطَعِم ولَبِن، بمعنى: صاحب تمر، وصاحب صياغة، وصاحب طعام، وصاحب لبن.

٢ ـ فعّال، للدلالة على النسب إلى حرفة معينة، مثل: حَدّاد، ونَجّار، وعَطّار، ونحو ذلك.

وهذه الصيغ غير مقيسة وإن كان بعضها كثيراً، وهو قول سيبويه. وقال المبرد: بجواز القياس، وهو قول وجيه، لا سيما في صيغة (فعّال)؛ لأن الكثرة الواردة منه تكفي للقياس.

وهذا معنى **قوله**: (ومع فاعل وفَعَّال فَعِلْ... إلخ) أي: إن صيغة (فَعِل) يستغنى بها عن ياء النسب، وكذا صيغة (فاعل) و(فَعّال)، فقوله: (فَعِل) مبتدأ، خبره جملة (أغنى عن الياء)، وتقدير البيت: وفَعِل مع فاعل وفَعَّال أغنى في النسب عن الياء فَقُبل عند النحاة.

* * *

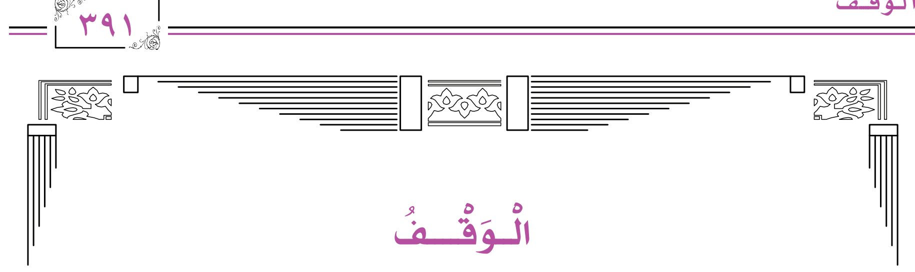
٨٨٠ ـ وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

أي: ما ورد عن العرب من المنسوب مخالفاً لما سبق تقريره يقتصر على الذي نُقِل منه، ولا يقاس عليه.

= اشتهرت، وهي منسوبة إلى الجمع على لفظه؛ كالجواليقي والثعالبي والكرابيسي والمحاملي وغيرها. ولأن النسب إلى المفرد الذي هو مذهب البصريين يوقع في اللبس كثيراً. ورأيهم حسن مفيد، فإن النسبة إلى الجمع على لفظه قد تكون في بعض الأحيان أبين وأدق في التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد. فيقال في النسب إلى الملوك: الملوكي، وإلى الدُّول: الدُّوليّ. وإلى الكُتّاب: الكُتَّابي... وهكذا. انظر: «النحو الوافي» (٤/ ٧٤٢).

كقولهم في البحرين: بحراني، وفي الرّي: الرازي، وفي مرو: مروزي[١]، وفي صنعاء: صنعاني، وفي حضرموت: حضرمي، وفي الشِّتاء: شَتَوي، وفي البادية: بدوي.

(١) نقل السيوطي في «المزهر» (٢/ ٢٥١) عن ثعلب أنه قال: إنما دخلت الزاي في النسبة إلى الري ومرو؛ لأنهم أدخلوا فيه شيئاً من كلام الأعاجم.



الْوَقْــفُ

الوقف على الاسم المنوَّن

٨٨١ ـ تَنْوِينًا اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا وَقْفًا، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

الوقف: قطع النطق عند آخر الكلمة، وتتعلق به أحكام كثيرة.

فإذا أريد الوقف على الاسم المنون، فإن كان في حالة النصب ـ وهو التنوين الواقع بعد فتحة ـ قلب التنوين ألفاً[١]، نحو: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦﴾ [الشرح: ٦]، وإن كان في حالة رفع أو جر ـ وهو التنوين الواقع بعد ضمة أو كسرة ـ حذف التنوين وسُكِّن ما قبله، نحو: كلُّ آتٍ قريبْ، لا تؤخر عمل اليوم إلى غدْ.

وهذا معنى **قوله**: (تنويناً إثر فتح اجعل ألفا... إلخ) أي: اجعل التنوين بعد الفتح ألفاً عند الوقف، واحذفه إذا وقع بعد غير الفتح، وهو الضمة والكسرة.

* * *

الوقف على هاء الضمير

٨٨٢ ـ وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

إذا وقف على هاء الضمير فإن كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صلتها[٢] ـ وهي الواو والياء ـ ووقف على هاء الضمير بالسكون، نحو: سمعت النصح ورَعَيْتُهْ، يأتيك كلُّ غدٍ بما فيهْ، إلا في ضرورة الشعر، فتثبت الصلة في آخر العروض أو الضرب[٣]؛ كقول الشاعر:

---

(١) هذه لغة جمهور العرب. ولغة ربيعة الوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر، وقد نص ابن مالك على ذلك في «الكافية» (٤/ ١٩٧٩).

(٢) الصلة هنا: هي حرف العلة المتصل بالضمير من جنس حركته، فهو في حالة الضم واو. وفي حالة الكسر ياء.

(٣) العروض: آخر تفعيلة من الصَّدْر، والضرب: آخر تفعيلة من العَجُز.

وَمَـهْـمَـهٍ مُـغْـبَّـرةٍ أَرْجَـاؤُهُ كَـأَنَّ لَـوْنَ أَرْضِـهِ سَـمَـاؤُهُ[(١)]

وقول الآخر:

تَجَاوزْتُ هِنْداً رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إلى مَلَكٍ أَعْشُو إلَى ضَوْءِ نَارِهِ[(٢)]

فقد أثبت في كل منهما صلة الضمير، المضموم كما في الأول، والمكسور كما في البيت الثاني، وذلك لضرورة الشعر.

فإن كانت هاء الضمير مفتوحة وُقِفَ على الألف، ولم تحذف لخفتها، نحو: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وهذا معنى **قوله**: (واحذف لوقف في سوى اضطرار... إلخ) أي: احذف عند الوقف في غير ضرورة الشعر صلة هاء الضمير غير المفتوحة، وهي المضمومة والمكسورة، وقِفْ على الهاء ساكنة، ومفهومه أنها إن كانت مفتوحة وقف عليها ولم تحذف.

* * *

الوقف على (إذن)

٨٨٣ ـ وَأَشْبَهَتْ (إِذَنْ) مُنَوَّنًا نُصِبْ فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

إذا أريد الوقف على (إذن) الجوابية أبدلت نونها في الوقف ألفاً، كما يوقف على المنون المنصوب؛ كأن يقول لك: أزورك غداً إن شاء الله، فتقول: إذن أكرمَك، فإذا وقفت عليها أبدلت نونها ألفاً، سواء كانت ناصبة للمضارع أم لا، وهذا رأي البصريين إلا المبرد، وهو

---

(١) مهْمهٍ: هو الصحراء التي يشق السير فيها، كأن لون أرضه سماؤه: تشبيه مقلوب؛ أي: كأن لون سمائه من الغبار لون أرضه.

إعرابه: (ومهمه) الواو: واو رُبَّ، ومهمه: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد (مغبرةٍ) صفة لمهمه مجرورة باعتبار لفظه (أرجاؤه) فاعل لـ(مغبرة) والهاء مضاف إليه، وجملة (كأن واسمها وخبرها) صفة لمهمه. وخبر المبتدأ مذكور في كلام بعد بيت الشاهد.

(٢) هنداً: علم على رجل بدليل تذكير الضمير في قوله: (قتاله) أعشو إلى ضوء ناره: أَسْتَدِلُّ عليها ببصر ضعيف. والعشا: سوء البصر بالليل والنهار.

إعرابه: (رغبةً) مفعول لأجله منصوب (عن قتاله) متعلق برغبة (إلى ملك) متعلق بتجاوزت. وجملة (أعشو...) صفة لملك.

اختيار ابن مالك، والكوفيون يكتبونها بالنون مطلقاً[(١)]؛ لأنها نون في الحقيقة، وليست بتنوين[(٢)].

* * *

الوقف على الاسم المنقوص

٨٨٤ ـ وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ ـ ما لَمْ يُنْصَبَ ـ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ، فَٱعْلَمَا

٨٨٥ ـ وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ، وَفِي نَحْوِ: (مُرٍ) لُزُومُ رَدِّ الْيَا ٱقْتُفِي

إذا أريد الوقف على الاسم المنقوص ـ وهو ما آخره ياء مكسور ما قبلها ـ فإما أن يكون منوناً ـ وهو المجرد من أل والإضافة ـ وإما أن يكون غير منون.

فإن كان منوناً منصوباً قلب تنوينه ألفاً، نحو: كفى برسول الله ﷺ إماماً وهاديا.

وإن كان مرفوعاً أو مجروراً فالمختار الوقف عليه بحذف الياء، إلا أن يكون محذوف العين أو الفاء، ـ كما سيأتي ـ؛ لأنها غير ثابتة في الوصل، فلا تثبت في الوقف، نحو: جاء داعْ، سلمت على داعْ، والأصل: داعٍ.

ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء، فتقول: جاء داعي، وسلمت على داعي، وقد قرأ ابن كثير ـ من السبعة ـ بالياء، في أربعة ألفاظ حيث وقعت في القرآن، وهي قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍۗ﴾ [النحل: ٩٦] وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤] وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، وقرأ الباقون بالحذف[(٣)].

فإن كان المنقوص محذوف العين، نحو: مُرٍ ـ اسم فاعل من

---

(١) انظر: «المطالع النصرية» ص(١٣٥ ـ ١٣٦).

(٢) «معاني الحروف» للرماني ص(١١٧)؛ ونقل في «الجنى الداني» ص(٣٦٦) عن المبرد قوله: (أشتهي أن أكوي يد من يكتب (إذن) بالألف؛ لأنها مثل: (أن، ولن) ولا يدخل التنوين الحروف).

(٣) انظر: «الكشف» لمكي (٢/ ٢١).

أرى[١] ـ أو محذوف الفاء، مثل: يفي[٢] ـ علماً ـ، لم يوقف عليه إلا بإثبات الياء، فتقول: هذا مُرِي، وهذا يفي، وأصل «مُرٍ»: مُرْئي، بهمزة بعد الراء، بوزن (معطي) فنقلت كسرة الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزة ـ وهي عين الكلمة ـ تخفيفاً، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين.

وأصل «يفي»: يوفي، فحذفت الواو لوقوعها بين الياء والكسرة، فأصبحت (يفي).

فإن كان المنقوص غير منون ـ وهو المحلى بأل ـ فالأفصح الوقف عليه رفعاً وجراً بإثبات الياء، نحو: شر القلوب القلب القاسي، تدور الدوائر على الباغي، ويجوز الوقف عليه بحذفها، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] وقوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥]، فقد قرأ الجمهور بحذف الياء، وقرأ ابن كثير بإثباتها[٣].

فإن كان منصوباً ثبتت ياؤه عند الوقف، نحو: اشمل بمعروفك القاصيَ والداني، قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٦﴾﴾ [القيامة: ٢٦].

وهذا معنى **قوله**: (وحذفُ يا المنقوص... إلخ) أي: إن حذف ياء المنقوص المنون ـ غير المنصوب ـ أولى من إثباتها، وهذا يشمل المرفوع والمجرور، وفهم منه جواز الإثبات، كما فهم منه أن المنصوب تثبت ياؤه عند الوقف، ويقلب التنوين ألفاً، وقوله: (وحذف يا المنقوص..) المراد به: عدم ردها؛ لأنها محذوفة قبل الوقف، **وقوله**: (ما لم ينصبَ ٱولى... إلخ) يقرأ بنقل حركة الهمزة وهي الفتحة إلى ما قبلها.

---

(١) أرى. مضارع أصله: أرْأَيُ. وزنه: أَفْعَلُ. خففت الهمزة بالحذف بعد أن أُلقيت حركتها على الراء. فصار: أَرَيُ. فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. ووزنه: أَفَلُ. وقد علل الصرفيون هذا النقل بكثرة الاستعمال وبالتخفيف القياسي «مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم» ص(٣٨١، ٣٨٢).

(٢) يفي: مضارع (وفى) حذفت فاؤه وهي الواو، والأصل: يَوْفِي، مثل: وعد يعد؛ لأنه ثلاثي، مكسور العين في المضارع. وإنما حذفت الواو استثقالاً لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة. وسيأتي ذكر ذلك في باب «الحذف» من أبواب التصريف إن شاء الله.

(٣) انظر: «الكشف» لمكي (٢/ ٢٤، ٢٤٦).

وقوله: (وغيرُ ذي التنوين بالعكس) أي: إن المنقوص المرفوع والمجرور غير المنون بعكس المنون، فيجوز الإثبات والحذف، لكن الإثبات أجود. أما المنصوب فتثبت ياؤه ساكنة.

وقوله: (وفي نحو مُرٍ لزوم رَدِّ اليا اقتفي) معناه: أن المنقوص المنون إذا حذفت عينه فإنه يلزم عند الوقف رَدُّ الياء، وقوله: (اقتفي) أي: اتُبع.

* * *

أوجه الوقف على الاسم المحرك الآخر

٨٨٦ ـ وَغَيْرَ هَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ ... سَكِّنْهُ، أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ

٨٨٧ ـ أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ، أَوْ قِفْ مُضْعِفَا ... مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا

٨٨٨ ـ مُحَرَّكًا وَحَرَكَاتٍ ٱنْقُلَا ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

٨٨٩ ـ وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا ... يَرَاهُ بَصْرِيٌّ، وَكُوفٍ نَقَلَا

٨٩٠ ـ وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ ... وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

إذا أريد الوقف على المحرك الآخر، فإما أن يكون آخره هاء التأنيث[(١)] أو غيرها.

فإن كان آخره هاء التأنيث وجب الوقف عليها بالسكون، نحو: ذو العقل يشقى بعقله في الحياهْ، كثيراً ما تكون الأماني كاذبهْ.

وإن كان آخره غير هاء التأنيث، جاز لك في الوقف عليه خمسة أوجه:

الأول: أن تقف عليه بالسكون، وهو الأصل؛ لأن الغرض من الوقف الاستراحة، وهي بالسكون أبلغ، نحو: العلم أفضل من المالْ.

الثاني: أن تقف عليه بالرَّوْم، وهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفي، والغرض منه التنبيه على حركة الأصل، ويدركه الأعمى والبصير.

(١) المراد تاء التأنيث، وإنما سميت هاءً باعتبار ما تؤول إليه عند الوقف.

الثالث: أن تقف بالإشمام، وهو عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير، ولا يكون إلا في المضموم، ولا يدركه إلا البصير، والغرض منه الفرق بين الساكن أصالة والمسكن لأجل الوقف.

الرابع: أن تقف بالتضعيف، وهو: تشديد الحرف الموقوف عليه، نحو: هلا شبابَك صنته عن المحارمّ، والغرض منه بيان أن الآخر محرك في الأصل، وشرطه ثلاثة أمور:

١ ـ ألا يكون الموقوف عليه همزة كخطأ، لثقل الهمزة، فلا تزاد بالتضعيف ثقلاً.

٢ ـ ألا يكون الموقوف عليه حرف علة، كالواو، مثل: لن يدعوَ، والياء، مثل: رأيت القاضيَ، لاستثقال حرف العلة.

٣ ـ ألا يكون الموقوف عليه تالياً لسكون كالحِمْل، لئلا يجتمع ثلاثة حروف ساكنة: المدغم ـ وهو المزيد للتضعيف ـ وما قبله وما بعده.

الوجه الخامس: أن تقف بالنقل، وهو عبارة عن تسكين الحرف الأخير، ونقل حركته إلى الحرف الذي قبله، وشروطه أربعة:

١ ـ أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، بخلاف، نحو: جَعْفَر؛ لأن ما قبل الآخر محرك، والمحرك لا يقبل حركة غيره.

٢ ـ أن يكون ما قبل الآخر قابلاً للحركة، فلا يتعذر تحريكه، ولا يستثقل، بخلاف، نحو: باب، وعصفور، لتعذر الحركة في الأول، وثقلها في الثاني.

٣ ـ ألا تكون الحركة التي يراد نقلها فتحة، بخلاف سمعت العلمَ؛ لأن الحركة فتحة، إلا إذا كان الآخر مهموزاً، فيجوز، نحو: الله الذي يخرج الخَبْءَ[(١)]، وهذا قول البصريين. وأجاز الكوفيون والأخفش

(١) الخبء أي: المستتر في السماء والأرض، وقالوا: خبء السماء: المطر، وخبء الأرض: النبات. قاله ابن قتيبة في «تفسير غريب القرآن» ص(٣٢٣).

الوقف بالنقل مطلقاً، سواء كانت الحركة فتحة أو غيرها، وسواء كان الأخير مهموزاً أو غير مهموز.

٤ ـ ألا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له في العربية، فيمتنع: هذا العِلُمْ، في الوقف على العِلْم؛ لأنه صيغة (فِعُل) غير موجودة في كلام العرب، إلا إن كان الآخرة همزة فيجوز، فتقول: هذا الرِّدُءْ[1]، بنقل ضمة الهمزة إلى الدال، وإن أدى إلى عدم النظير، وإنما اغتفر ذلك لثقل الهمزة.

وفي الوقف على المتحرك **يقول ابن مالك**: (وغيرَ ها التأنيث من مُحَرَّكٍ سكنه... إلخ) أي: سكن آخر المتحرك ـ غير (ها) التأنيث ـ أوقف عليه (رائم التحرك) أي: آتياً في التحرّك بالروم، (أو أشمم الضمة) أي: أشمم الحرف الضمة، وهو مشتق من الشم؛ كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة وهيَّأت العضو للنطق بها، **وقوله**: (أو قِفْ مُضْعِفاً... إلخ) أشار به إلى الوجه الرابع، وهو التضعيف وشروطه الثلاثة، وهي (ما ليس همزاً) أي: ليس آخره همزة (أو عليلاً) أي: ولا حرف علة (إن قفا محركاً) أي: إن تبع محركاً.

ثم أشار إلى الوجه الخامس وهو النقل **بقوله**: (وحركاتٍ انقلا... إلخ) أي: انقل حركة الحرف الذي تريد الوقف عليه (لساكن) أي: لساكن قبله، **وقوله**: (انقلا) فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة التي أبدلت في الوقف ألفاً. وهذا الشرط الأول، (تحريكه لن يُحظلا) أي: لن يُمنع، والألف للإطلاق. وهذا الشرط الثاني.

وفي **قوله**: (ونقل فتح... إلخ) ذكر الشرط الثالث المختلف فيه، وهو ألا تكون الحركة فتحة في غير المهموز، فإن كانت فتحة فالنحوي البصري لا يرى النقل (وكوفٍ نقلَا) بحذف ياء النسب للضرورة؛ أي: الكوفي أجاز نقل الحركة مطلقاً.

---

(١) الرِّدْءُ: هو المعين في المهمات.

وقوله: (والنقل إن يعدم نظير ممتنع... إلخ) إشارة إلى الشرط الرابع، وأنه يستثنى منه المهموز على ما تقدَّم.

* * *

الوقف على ما آخره تاء التأنيث

٨٩١ ـ فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الْاَسْمِ هَا جُعِلْ   إنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

٨٩٢ ـ وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا   ضَاهَى، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

إذا وقف على ما فيه تاء التأنيث، فإن كان فعلاً وقف عليه بالتاء، نحو: بالعلم نهضت الأمم وسادتْ، وإن كان اسماً فإما أن يكون مفرداً أو جمعاً أو شبهه.

فإن كان مفرداً وكان ما قبل التاء صحيحاً ساكناً وقف عليه بالتاء، نحو: بأمها تقتدي كل بنتْ. وإن كان متحركاً، أو ساكناً معتلاً ـ ولا يكون إلا ألفاً ـ وقف عليه بالهاء، فالأول، نحو: ما أشبه الليلة بالبارحه، وهذا هو الأصح. ويجوز بقلّةٍ: بالبارحتْ، بإثبات التاء. والثاني، نحو: قد قامت الصلاه.

وإن كان جمعاً، أو ما أشبهه ـ وهو ما دل على متعدد في الحال، مثل: أولات، أو في الأصل، مثل: عرفات، أو في التقدير، مثل: هيهات ـ وقف عليه بالتاء، فالأول، نحو: رُبَّ أكلةٍ منعت أكلاتْ. والثاني، نحو: هيهات تلقى كقلب الأم هيهاتْ، فـ(هيهاتْ) في التقدير جمع (هَيْهَيَة) ثم سمي بها الفعل. ويجوز الوقف بقلّة بالهاء[1] وقد سمع منه: كيف الإخوةُ والأخواه؟

وهذا معنى **قوله**: (في الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل... إلخ) أي: جعل تاء التأنيث في الاسم هاءً عند الوقف، بشرط ألا يكون متصلاً بساكن صحيح قبله، ومنطوقه مراد به أن يكون ما قبل التاء متحركاً، أو ساكناً معتلاً ـ كما مضى ـ واحْتَرَزَ بذلك من تاء (بنت، وأخت) ـ كما تقدم ـ فإنها لا تُغَيَّر.

---

(١) ذكر الأشموني في «شرحه» (٤/ ٢١٤) نقلاً عن بعضهم أن عرب طيء يقفون بالهاء، ومثله في «المطالع النصرية» ص(١٤٥).

ومفهوم **قوله**: (الاسم) أن الفعل يوقف عليه بالتاء. وكذا مفهوم **قوله**: (بساكن صَحَّ وُصِلْ) أنه إن كان ما قبلها ساكناً معتلاً، أو كان متحركاً أنه يوقف بالهاء.

ثم ذكر أن الوقف بالهاء قليل في جمع التصحيح وما شابهه.

وقوله: (وغيرُ ذين بالعكس انتمى) أي: غير الجمع وشبهه يكثر الوقف عليه بالهاء، وتَقِلُّ سلامة التاء، ومعنى: (انتمى) انتسب، وقوله: (بالعكس) متعلق بـ(انتمى) أو حال من فاعله، و(انتمى) خبر المبتدأ، وهو قوله: (وغير ذين) والتقدير: وغير جمع تصحيح ومضاهيه انتسب إلى العرب بالعكس أو معكوساً.

* * *

(١) الوقف بهاء السكت على الفعل المحذوف الآخر

٨٩٣ ـ وَقِفْ بِـ(هَا) السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلّْ ... بِحَذْفِ آخِرٍ كَـ(أَعْطِ مَنْ سَأَلْ)

٨٩٤ ـ وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَـ(عِ) أَوْ ... كَـ(يَعِ) مَجْزُومًا، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

من خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت، والغرض منها التوصل إلى بقاء الحركة في الوقف، وسميت هاء السكت؛ لأنه يسكت عليها، ولها ثلاثة مواضع:

الأول: الفعل المعتل الآخر الذي حذف حرف علته لبناء الأمر، أو لجزم المضارع، فإذا بقي من الفعل بعد الحذف حرف أصلي واحد، أو حرفان أحدهما زائد، وجب الوقف بهاء السكت[(١)]، نحو: بوعدك فِهْ، اعمل ولا تَنِهْ، فالأول أمر من (وفى) وسيأتي أصله، والثاني: مضارع (ونِيَ) بمعنى: ضعف وفتر، وأصله: ولا تني، فحذفت الياء للجازم، ثم أُتي بهاء السكت.

---

(١) وجوب الوقوف بالهاء على ما بقي منه حرف لا خلاف فيه. وأما ما بقي على حرفين أحدهما زائد فابن مالك يرى وجوب الهاء. ورده ابن هشام في «أوضح المسالك» بأن القراء أجمعوا على الوقف في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ بدون هاء السكت. فدلَّ على أن ذلك جائز لا واجب، والغريب أن ابن هشام وافق ابن مالك على الوجوب في «شرح القطر» ص(١٣٩).

فإن بقي أكثر من حرفين جاز الوقف بهاء السكت أو بالتسكين، والأول أحسن، نحو: بالصالحين اقتدهْ أو اقتدْ، قل الحق ولا تخشَهْ أو تخشْ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ﴾ [الأنعام: ٩٠].

وهذا معنى **قوله**: (وقف بها السكت على الفعل... إلخ) أي: قف بهاء السكت على الفعل المعتل بحذف آخره للجزم أو البناء، مثل: أعط من سأل، فتقول: من سأل أعطه، ثم بين أنه ليس الإتيان بالهاء واجباً إلا فيما بقي على حرف واحد، مثل: عِ، أمر من: وعى، والأصل: اوعي، حذفت الياء للبناء، والواو حملاً على المضارع، ثم حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، فتقول: النصيحة عِهْ؛ فـ(النصيحة) مفعول مقدم و(عِ) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر، والهاء للسكت. وكذا ما بقي على حرفين أحدهما زائد، مثل: يع ـ مجزوماً ـ فتقول: لم يَعِهْ. **وقوله**: (فراع ما رعوا) فعل أمر من راعى يراعي، والمراعاة: الملاحظة.

* * *

٨٩٥ ـ وَ(مَا) فِي ٱلِٱسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَا، وَأَوْلِهَا ٱلْهَا إِنْ تَقِفْ

٨٩٦ ـ وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا ٱنْخَفَضَا بِٱسْمٍ كَقَوْلِكَ: (ٱقْتِضَاءَ مَ ٱقْتَضَى؟)

(٢) الوقف بهاء السكت على (ما) الاستفهامية المجرورة

الموضع الثاني: من مواضع اجتلاب هاء السكت: ما الاستفهامية. وذلك أنه يجب حذف ألفها[١] إذا جُرَّت[٢]، فإن كانت مجرورة بالإضافة وجب الوقوف عليها بهاء السكت، نحو: غضب ولا أدري بمقتضى مَهْ، وإن كانت مجرورة بحرف الجر جاز الوقوف عليها

---

(١) شرط ذلك ألا تركب مع (ذا) فإن ركبت امتنع حذف الألف، نحو: لماذا تسألني؟ لأن (ما) في هذا التركيب أصبحت جزءاً من كلمة، لا كلمة تامة.

(٢) قالوا إنما حذفت ألفها إذا جرت فرقاً بينها وبين (ما) الخبرية كالموصولة، نحو: سألتُ عما سألتَ عنه. أو الشرطية، نحو: بما تفرح أفرح، أو المصدرية، نحو: عجبت مما تشرب. فلا تحذف الألف في شيء من ذلك. على أنه قد ورد إثبات ألف (ما) الاستفهامية المجرورة في كثير من الأحاديث وكلام العرب. فانظر للفائدة: «المطالع النصرية» ص(١٨٣).

بالتسكين، أو هاء السكت، وهذا أكثر استعمالاً، وأجود قياساً، لتكون الهاء عوضاً عن ألفها المحذوفة، نحو: إلام التواني إلى مَهْ، أو إلامْ.

وهذا معنى **قوله**: (وما في الاستفهام إن جُرَّتْ... إلخ) أي: إن (ما) الاستفهامية إن جرت حذفت ألفها، فإذا وقف عليها بعد الجار لحقتها هاء السكت، وليس ذلك واجباً إلا إذا كان الخافض لها اسماً؛ كقولك: اقتضى اقتضاءَ مه، ومفهومه أنه إن كان الخافض لها حرفاً لم يكن إيلاؤها الهاء واجباً.

وقوله: (اقتضاء مَ اقتضى) مفعول مطلق تقدم على عامله وجوباً، لإضافته إلى ما له الصدارة، وتقديره: اقتضاءَ أيِّ شيء اقتضى؟ وجوابه: اقتضاءَ يُسْرٍ، أو تعجيل، ونحوهما.

* * *

(٣) الوقف بهاء السكت على المتحرك

٨٩٧ ـ وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ... حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

٨٩٨ ـ وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ... أُدِيمَ شَذَّ، فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

الموضع الثالث: من مواضع اجتلاب هاء السكت: في الوقوف على المتحرك، وذلك بثلاثة شروط:

١ ـ أن تكون الحركة حركة بناء.

٢ ـ أن تكون الحركة لازمة.

٣ ـ ألا تشبه حركة الإعراب.

فإذا استوفيت جاز إلحاق هاء السكت، وذلك في كل اسم مبني على غير السكون من الضمائر، وأسماء الاستفهام، ونحوها. تقول: رضيتُ بنصيبيهْ أو بنصيبي، أضعت الكتاب ولا أعلم أينهْ؟ أو أينْ؟ ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ﴿٢٥﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴿٢٦﴾ يَٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ ﴿٢٧﴾ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ ﴿٢٩﴾﴾ [الحاقة: ٢٥ ـ ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ﴿١٠﴾﴾ [القارعة: ١٠]، فـ(كتابيه): مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء

المتكلم. والياء: مضاف إليه، والهاء: للسكت حرف لا محل له من الإعراب. **وقوله**: (ما هيه) ما: اسم استفهام مبتدأ، وهي: خبر المبتدأ، والهاء للسكت.

ولا تدخل الهاء في نحو: جاء خالد؛ لأنه معرب بالحركات، ولا في، نحو: يا خالدُ، ولا طالبَ؛ لأن الحركة البنائية فيهما عارضة غير لازمة، فأشبهت حركة الإعراب، ولا في نحو: كتبَ؛ لأن حركته تشبه حركة الإعراب، فإن الماضي إنما بني على حركة، لشبهه بالمضارع المعرب في وجوه منها: وقوعه صفة وحالاً وخبراً وشرطاً.

وهذا معنى **قوله**: (ووَصْلَ ذي الهاء أجز... إلخ) أي: أجز وصل هذه الهاء ـ وهي هاء السكت ـ بكل اسم متحرك بحركة بناء لازمة لا تشبه حركة الإعراب. وشذ وصلها بما حركته بنائية غير دائمة؛ كقولهم في: سَقَطَ من علُ: من عَلُهْ، **وقوله**: (استحسنا) فيه بيان أحسنية الاتصال، فلا يُعدُّ تكراراً مع قوله: (ووصل ذي الهاء أجز)، **وقوله**: (في المُدام) بضم الميم، بمعنى: دائم البناء.

* * *

إعطاء الوصل حكم الوقف

٨٩٩ ـ ورُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا، وَفَشَا مُنْتَظِمَا

قد يعطى الوصل حكم الوقف من إسكان، أو اجتلاب هاء السكت ونحو ذلك، وهذا قليل في الكلام، كثير في الشعر.

ومنه في الكلام قوله تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًاۖ﴾ [الأنعام: ٩٠]، فقد قرأ حمزة والكسائي بغير هاء السكت في حالة الوصل في قوله: (اقتده)، وقرأ بقية السبعة بإثباتها في الوصل على نية الوقف، لا على نية الإدراج، اتباعاً لثباتها في الخط[(١)].

ومنه ـ أيضاً ـ قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ

(١) انظر: «الكشف» لمكي (١/ ٤٣٨).

﴿وَٱنظُرۡ إِلَىٰ حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، فقد قرأ حمزة والكسائي ـ أيضاً ـ بغير هاء السكت في حال الوصل في قوله: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾، وقرأ الباقون بإثباتها في الوصل، لما تقدم، ولأنه يحتمل أن تكون الهاء فيه أصلية. وسكونها للجزم، وعلى هذا فلا بد من إثباتها[1].

ومنه في الشعر قول رؤبة بن العجّاج:

أَوِ الحَرِيقُ وَافَقَ القَصَبَّا[2]

فإن الشاعر شدَّد الباء كأنه وقف عليها بالتضعيف، مع أنه وصلها بألف الإطلاق، والتضعيف لا يكون إلا في حالة الوقف، فأعطى الوصل حكم الوقف.

وهذا معنى **قوله**: (ورُبَّما أُعطي لفظ الوصل... إلخ) أي: قد يُعطى اللفظ في حالة الوصل ما يُعطى في حالة الوقف من الأحكام السابقة. وهذا قليل في النثر، كما يستفاد من قوله: (ورُبَّما)، وهو في الشعر كثير، لأن معنى: **(فشا)**: كثر.

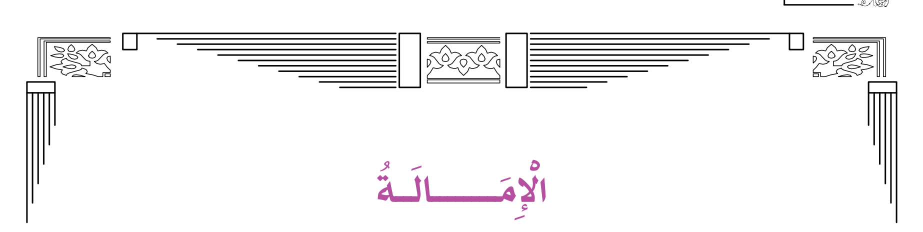
---

(١) انظر: «الكشف» لمكي (١/٣٠٧) والاستدلال بالآية إنما يتم على اعتبار أن الفعل مشتق من السنة ـ واحدة السنين ـ ولامها واو، بدليل سنوات، فأصل الفعل: يتسنَّو، ثم قلبت الواو ألفاً، وحذفت للجازم، فلحقته هاء السكت وقفاً، وأجري الوصل مُجراه، ووزنها: يتفَعَّهْ، وهذا قول المبرد، أما على قول الفراء فإن الهاء فيه أصل، فهو مجزوم بسكون الهاء، بناء على أن لام السنة هاء، والأصل: سنهة، ولا شاهد في الآية على ذلك؛ لأن الهاء لام الكلمة، ووزنها يتفعَّل.
انظر: «معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم» ص(٤٠٨).

(٢) هذا البيت لرؤبة، وقيل لغيره من أبيات هي:

لقد خشيت أن أرى جدبّا ... في عامنا ذا بعد ما أخصبّا
إن الدَّبى فوق المتون دبّا ... كأنه السيلُ إذا اسلحبّا
أو الحريقُ وافق القصبَّا

والدَّبى: صغار الجراد، والمتون: جمع متن، وهو الظهر، وأراد ظهور الأودية دبّا: مشى مشياً هيناً، اسلحبّ: امتد وملأ الأودية. والقصب: كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوباً. وقوله: (الحريق) بالرفع معطوف على (السيل) وجملة (وافق) في محل نصب حال من (الحريق).



الْإِمَـــالَـةُ

أ ـ تعريف الإمالة
ب ـ أسباب الإمالة
١ ـ تطرف الألف
٢ ـ حلول الياء محلها في بعض التصاريف
٣ ـ وقوعها عيناً لأجوف ماضيه (فِلتُ)

٩٠٠ ـ الْأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ أَمِلْ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ

٩٠١ ـ دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ، وَلِمَا تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا

٩٠٢ ـ وَهٰكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يَؤُلْ إِلَى (فِلْتُ) كَمَاضِي: (خَفْ) وَ(دِنْ)

الإمالة: أن يُذهب بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، فالإمالة نوعان:

١ ـ إمالة الألف، وقد بدأ بها ابن مالك رحمه الله لكثرة أحكامها.

٢ ـ إمالة الفتحة، وسيذكرها في آخر الباب.

والغرض منها: تناسب الأصوات وتقاربها؛ لأن النطق بالفتحة والألف متصعّد مستعلٍ، وبالياء والكسرة مستفل منحدر، كما إذا نطقت بكلمة: عابد، وبالإمالة تصير من نمط واحد في التسفل والانحدار. وقد يكون الغرض منها التنبيه على أصل أو غيره.

والإمالة جائزة لا واجبة، والأسباب الآتية أسباب جواز، لا أسباب وجوب.

والإمالة خاصة بالنطق، وليس في الكتابة العربية رسم يمثل الإمالة.

وهي خاصة بالأسماء المتمكنة ـ وهي المعربة ـ، والأفعال، فلا يمال غير المتمكن ـ وهو المبني ـ إلا سماعاً، كما سيأتي في آخر الباب.

وللإمالة أسباب تقتضيها، وكلها ترجع إلى الياء والكسرة الظاهرين أو المقدرين، وأسبابها في الغالب سبعة:

الأول: كون الألف بدلاً من ياء متطرفة في اسم؛ كفتى، أو فعل؛

مثل: رَمَى، فلا تمال الألف في نحو: ناب ـ مع أنها بدل من ياء ـ لأنها غير متطرفة.

وإنما أميلت الألف في (فتاة) مع أنها غير متطرفة؛ لأن تاء التأنيث في تقدير الانفصال.

الثاني: كون الألف تخلفها الياء في بعض التصاريف؛ كألف (ملهى) فهي في التثنية: ملهيان.

ويستثنى من ذلك ما رجوعه إلى الياء مختص بلغة شاذة، أو بسبب زيادة ياء التصغير، فالأول: كقول هذيل في (قفا) عند إضافتها إلى ياء المتكلم: قَفَيَّ[1]. والثاني: كقول العرب في تصغيرها: قُفيّ.

الثالث: كون الألف بدلاً من عين فعل يؤول عند إسناده إلى تاء الضمير إلى وزن (فِلْتُ) بكسر الفاء وحذف العين، سواء كانت العين واواً؛ كخاف وكاد[2]، أو ياء؛ كباع ودان.

فإن كان يؤول إلى (فُلت) ـ بضم الفاء ـ امتنعت الإمال؛ كقال وطال.

وإلى هذه الأسباب الثلاثة أشار **بقوله**: (الألف المبدل من يا في طرف أمل... إلخ) أي: أمل الألف المبدلة من ياء واقعة في طرف الاسم أو الفعل، وهذا هو السبب الأول، وكذلك الألف التي تُردُّ إلى الياء في بعض التصاريف، دون أن يكون رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة أو شذوذ، وهذا السبب الثاني.

وقوله: (منه اليا خَلَفْ) حال من الياء، ووقف عليه بالسكون على لغة

---

(١) هذا فيه نظر كما يقول الشاطبي في «مقاصده» (٨/ ١٤٢)، إذ كيف يصح إطلاق الشاذ على لغة شهيرة من لغات العرب. والأقرب ـ كما يقول ـ أنه احتراز عن قلب الألف ياء في الوقف عند بعض طيء. ومن تثنية رضا على (رضيان) لندور كل. وقد نقل هذا عنه الصبان في «حاشيته» على «شرح الأشموني» (٤/ ٢٢٢). وانظره ـ أيضاً ـ (٤/ ١١٤)، فقد ذكر الأشموني أن تثنية رضا على (رضيان) شاذة.

(٢) انظر: «حاشية الصبان» (٤/ ٢٢٣).

ربيعة. ثم ذكر أن حكم ما فيه هاء التأنيث حكم ما خلا منها، فتمال الألف التي فيها سبب الإمالة، وإن وليتها الهاء؛ لأنها في حكم الانفصال.

وأشار إلى السبب الثالث **بقوله**: (وهكذا بدل عين الفعل... إلخ) أي: كما تمال الألف المتطرفة على نحو ما سبق، تمال الألف الواقعة بدلاً من عين الفعل الذي يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن (فِلْتُ)، سواء كان واوي العين كما في ماضي (خَفْ) وهو خاف، أو يائي العين كالماضي (دِنْ) وهو: دَانَ.

* * *

من أسباب الإمالة

٤ ـ وقوع الألف بعد الياء

٥ ـ وقوع الألف قبل الكسرة

٦ ـ وقوع الألف بعد الكسرة

٩٠٣ ـ كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ، وَالْفَصْلُ ٱغْتُفِرْ ... بِحَرْفٍ ٱوْ مَعْ هَا كَ(جَيْبَهَا أَدِرْ)

٩٠٤ ـ كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي ... تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي

٩٠٥ ـ كَسْرًا، وَفَصْلُ الْهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدّْ ... فَ(دِرْهَمَاكَ) مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّْ

السبب الرابع من أسباب الإمالة: وقوع الألف بعد الياء، سواء كانت متصلة بها؛ كبيان، أو منفصلة بحرف؛ كيسار، أو بحرفين أحدهما هاء؛ كدخلت بيتها.

فإن لم يكن أحدهما هاء التأنيث امتنعت الإمالة، نحو: هذا بيتنا؛ لبعد الألف عن الياء.

السبب الخامس: وقوع الألف قبل الكسرة، مثل: عالم وكاتب.

السبب السادس: وقوع الألف بعد الكسرة منفصلة بحرف، نحو: كِتاب، أو بحرفين أولهما ساكن، نحو: شِمْلال[1]، أو كلاهما متحرك، وأحدهما هاء، نحو: يريد أن يضربها، أو بساكن ومتحرك وبينهما هاء، نحو: دِرْهَمَاك؛ لأن فصل الهاء كلا فصل[2].

(١) الشملال: الناقة الخفيفة.

(٢) نقل صاحب «التصريح» (٢/٣٤٨) عن ابن الحاجب أن إمالة (درهماك) شاذة؛ لأن أقل درجة الساكن والهاء أن ينزلا منزلة حرف واحد محرك غير (ها) وذلك لا إمالة فيه.

السبب السابع: إرادة التناسب، وسيأتي إن شاء الله تعالى.

وإلى الثلاثة المذكورة أشار **بقوله**: (كذاك تالي الياء... إلخ) أي: إن الألف التالية ياءً تمال كإمالة الألف السابقة. والفصل بحرف واحد مغتفر أو بحرفين أحدهما هاء، نحو: الحُلَّة أدر جيبها[1]. وهذا السبب الرابع.

وقوله: (كذاك ما يليه كسر) أي: كذلك تمال الألف التي تليها كسرة. وهذا الخامس.

وقوله: (أو يلي تالي كسر) أي: كذلك تمال الألف التي تلي حرفاً وقع بعد كسر، (أو سكون قد ولي كسراً) أي: أو تقع بعد حرف وقع بعد سكون مسبوق بكسر، وهذا السبب السادس.

وقوله: (وفصل الها كلا فصل يعد) أي: إنه لا يضر الفصل بين الحرفين بالهاء، ثم ذكر المثال المتقدم، **وقوله**: (لم يُصد) بالبناء للمجهول؛ أي: لم يمنع، وسكنه للوقف.

* * *

موانع الإمالة

٩٠٦ ـ وَحَرْفُ الِاسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا ... مِنْ كَسْرٍ اَوْ يَا، وَكَذَا تَكُفُّ رَا

٩٠٧ ـ إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ ... أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ

٩٠٨ ـ كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ ... أَوْ يَسْكُنِ اَثْرَ الْكَسْرِ كَ(الْمِطْوَاعَ مِرْ)

للإمالة موانع تعارض الأسباب المتقدمة. وهذه الموانع نوعان:

الأول: حروف الاستعلاء، وهي سبعة (الخاء، والغين، والقاف، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء)، وتمنع الإمالة بشرطين:

١ ـ أن يكون سبب الإمالة كسرة ظاهرة، أو ياء موجودة، مثل: ساخط، ومواثيق، فإن كانتا مقدرتين لم تمنع حروف الاستعلاء الإمالة، فيمال، نحو: خاف، وطاب، فالأول أصله: خَوِف، والثاني: طَيَب.

٢ ـ إن كان حرف الاستعلاء قبل الألف فلمنعه شرطان:

(١) الحُلَّة: بالضم لا تكون إلا من ثوبين من جنس واحد.

١ ـ أن يكون متصلاً أو منفصلاً بحرف، نحو: صالح، وغنائم.

٢ ـ ألا يكون مكسوراً ولا ساكناً بعد كسرة، نحو: طَالِب، بخلاف طِلَاب وغِلاب؛ لأنه مكسور، وإصْلاح ومِطْواع؛ لأنه ساكن، فيمال؛ لأن حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الإمالة، والساكن منزل منزلته؛ لأن الكسرة جاورته.

وإن كان حرف الاستعلاء بعد الألف فشرطه أن يكون متصلاً، نحو: فاقد، وساخط، أو منفصلاً بحرف؛ كنافخ، وناعق، أو بحرفين؛ كمناشيط[1] ومواثيق.

النوع الثاني من الموانع: الراء، وتمنع الإمالة بشرطين:

١ ـ أن تكون غير مكسورة، سواء كانت مضمومة، مثل: هذا جدارٌ، أو مفتوحة، نحو: سِتَارَة، فلا يمال شيء من ذلك لوجود المانع وهو الراء، فإن كانت مكسورة لم تمنع من الإمالة، كما سيأتي إن شاء الله.

٢ ـ أن تكون الراء متصلة بالألف، سواء كانت قبلها، مثل: راشِد، أم بعدها، كما في المثالين السابقين.

وفي موانع الإمالة **يقول ابن مالك**: (وحرف الاستعلا يكف مُظْهَرَا... إلخ) أي: إن حرف الاستعلاء (يكفّ) أي: يمنع تأثير سببٍ مُظْهَرٍ من أسباب الإمالة من كسرة أو ياء، (وكذا تكف را) بالقصر للضرورة؛ أي: وكذلك تكف الراء سبب الإمالة إذا كانت مكسورة ـ كما يفهم مما سيأتي ـ.

وقوله: (إن كان ما يَكُفُّ... إلخ) فيه بيان شرط المانع، وهو أنه إن كان ما يكف سبب الإمالة ـ وهو حرف الاستعلاء أو الراء ـ متأخراً عن الألف، فشرطه أن يكون متصلاً بها أو مفصولاً بحرف أو بحرفين، **وقوله**: (متصل) خبر كان منصوب، وسُكِّنَ للوقف على لغة ربيعة. وأشار **بقوله**: (كذا إذا قدم... إلخ) إلى أن المانع المذكور إذا كان

---

(١) جمع منشاط، صيغة مبالغة. من نشط إذا جدَّ وطابت نفسه للعمل وغيره.

متقدماً على الألف اشترط لمنعه ألا يكون مكسوراً، ولا ساكناً بعد كسرة، **وقوله**: (كالمِطْواعَ مِرْ) مثال للساكن بعد كسرة، والمطواع: صيغة مبالغة في المطيع، وقوله: (مِرْ) بكسر الميم وسكون الراء المهملة من مار غيره إذا أعطاه؛ أي: أعط المطواع.

* * *

مانع الموانع

٩٠٩ ـ وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَا كَـ(غَارِمًا لَا أَجْفُو)

تقدَّم أن الألف تمال لأسباب معينة، وأن هناك موانع تمنع هذه الأسباب من إمالة الألف، وبقي ما يسميه الصرفيون: بمانع الموانع؛ أي: إن الألف تمال مع وجود موانع الإمالة؛ لأن هناك مانعاً آخر كفَّ هذه الموانع.

والمراد به الراء المكسورة الواقعة بعد الألف، فتمنع حروف الاستعلاء والراء غير المكسورة من المنع، فيمال نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾ [البقرة: ٧]، و﴿دَارُ ٱلۡقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩][١].

ولا أثر لحرف الاستعلاء في الأول، ولا للراء غير المكسورة في الثاني؛ لأن الراء المكسورة غلبت المانع وكفَّته عن المنع فلم يبق له أثر.

وهذا معنى **قوله**: (وكف مستعل... إلخ) أي: إن كفَّ حرف الاستعلاء والراء لسبب الإمالة، ينكف ويبطل بالراء المكسورة، **وقوله**: (را) بالقصر للضرورة، وهي بلا تنوين، وجاءت في بعض النسخ منونة[٢].

ثم مثل **بقوله**: (غارماً لا أجفو) أي: لا أجفو غارماً، فألف (غارم) تمال، مع وجود المانع وهو حرف الاستعلاء؛ لأنه بطل منعه لوجود الراء المكسورة، ومعنى المثال: لا أطالب الغارم ـ وهو المدين ـ مطالبة الجفا، بل مطالبة الرفق والتيسير.

* * *

(١) اعلم أنَّ القراء السبعة متفاوتون في الإمالة فبعضهم مقلٌّ، وبعضهم مكثر. والقراءة سنة متبعة. انظر: «الإمالة في القراءات واللهجات العربية» ص(١٤٥).
(٢) انظر: «شرح ابن الناظم» ص(٣٢٥) الطبعة القديمة، «المقاصد الشافية» (٨/ ١٨٠).

الفرق بين تأثير السبب والمانع

٩١٠ ـ وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

سبب الإمالة لا يؤثر إلا إذا كان متصلاً، ويؤثر المانع وإن كان منفصلاً، فمثال الأول: أتى أحمد، فيمال لاتصال سببه، وهو الألف المبدلة من ياء في طرف، ولا يمال: لزيدٍ مال، لانفصال السبب وهو الكسرة، ومثال الثاني: كِتاب قاسم، فيمنع إمالة الألف بسبب الكسرة قبلها مع الفصل بحرف واحد، لوقوع حرف الاستعلاء وهو القاف بعدها مع انفصاله.

وهذا معنى **قوله**: (ولا تمل لسبب لم يتصل... إلخ) أي: لا تمل لسبب غير متصل بأن كان منفصلاً، أما الكف ـ وهو سبب المنع ـ فقد يؤثر ولو كان منفصلاً.

* * *

السابع من أسباب الإمالة: إرادة التناسب

٩١١ ـ وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَـ(عِمَادَا) وَ(تَلَا)

ذكر السبب السابع من أسباب الإمالة وهو: إرادة التناسب؛ أي: التوافق والتماثل بين كلمة وأخرى، فتمال الألف إذا جاورت ألفاً مُمالة لسبب من الأسباب السابقة، سواء كانت في كلمتها، كإمالة الألف الثانية من (عِمادا) لمناسبة إمالة الألف الأولى؛ لوقوعها بعد كسرة مع فصل بحرف واحد، أو كانت في كلمة أخرى؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢]. فقد أميلت ألف (تلا) لمناسبة ما بعدها، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا ﴿٣﴾ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰهَا ﴿٤﴾﴾ [الشمس: ٣، ٤] وهذا على أحد القولين[(١)].

وهذا معنى **قوله**: (وقد أمالوا لتناسب... إلخ) أي: وقد أمالت العرب الألف لأجل التناسب بلا سبب آخر. ثم مثل بـ**(عمادا)** و**(تلا)**، وتقدَّم الكلام عليهما، وقد أخر ابن مالك ﷺ هذا السبب؛ وهو

(١) وقيل ليست الإمالة للتناسب، وإنما لأن الفعل (تلا) وإن كان أصله الواو، لكن ألفه ترجع إلى الياء في البناء للمجهول. انظر: «حاشية الخضري» (٢/ ١٨٢).

التناسب لضعفه بالنسبة لبقية الأسباب، وأخره ـ أيضاً ـ عن الموانع لكونها لا تؤثر فيه.

* * *

٩١٢ ـ وَلَا تُـمِلْ مَا لَمْ يَـنَلْ تَـمَكُّنَا   دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ (هَا) وَغَيْرَ (نَا)

الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة

تقدّم أن الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة ـ وهي المعربة ـ وبعض الأفعال، فلا يمال غير المتمكن ـ وهو المبني ـ إلا سماعاً، إلا (ها) الغائبة، و(نا)، فإنهما يمالان، نحو: يريد أن يضربها، ومرَّ بنا.

وهذا معنى **قوله**: (ولا تمل ما لم ينل تمكنا) أي: لا تمل الاسم غير المتمكن إلا سماعاً، ما عدا (ها) و(نا) فإنهما يمالان باطراد.

* * *

٩١٣ ـ وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ   أَمِلْ كَ(لِلْأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ)

٩١٤ ـ كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ فِي   وَقْـفٍ إِذَا مَـا كَـانَ غَـيْـرَ أَلِـفِ

إمالة الفتحة

تمال الفتحة قبل ثلاثة أحرف:

١ ـ قبل الألف، نحو: كتاب، فتمال الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة، وتقدم ذلك.

٢ ـ قبل الراء بشرط كونها مكسورة، وكون الفتحة في غير ياء. والغالب أن تكون الراء في آخر الكلمة، فتمال فتحة الباء في نحو: الكِبَر؛ لأنها قبل راء مكسورة في الطرف، بخلاف أعوذ بالله من الغِيَرِ ومن قبح السِّيَرِ، فلا تمال فتحة الياء رغم وقوعها قبل راء متطرفة مكسورة، وذلك لأن الحرف المفتوح هو الياء.

٣ ـ قبل هاء التأنيث، بشرط الوقف عليها، نحو: رَحْمهْ، نِعْمهْ، فتجوز إمالة فتحة الميم؛ لأنها وقعت قبل الهاء للوقوف عليها.

وقد أشار **ابن مالك** إلى الحرف الثاني ـ وهو الراء ـ **بقوله**: (والفتح قبل كسر راء... إلخ) أي: أمل الفتح قبل الراء المكسورة الواقعة في الطرف. ثم ذكر المثال، وأصله: مِلْ للأمر الأيسر تُكْفَ الكُلف،

بضم الكاف جمع كلفة؛ أي: مل للأمر الأخف تُكْفَ المشاق.

وقوله: **(في طرف)** صفة لراءٍ، وليس قيداً، بل هو غالب؛ لأن سيبويه نصَّ على إمالتهم فتحة الطاء من قولك: رأيت خَبَطَ رياح[1].

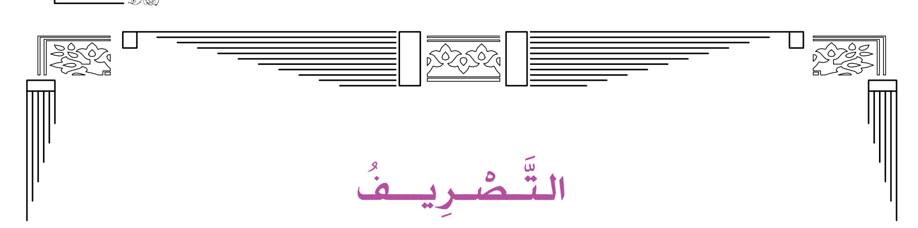
وقوله: **(كذا الذي تليه ها التأنيث)** إشارة إلى الحرف الثالث الذي يمال الفتح قبله؛ أي: كذلك يمال الفتح الذي تليه هاء التأنيث في حالة الوقف.

وقوله: **(إذا ما كان غير ألف)** أي: بشرط ألا يكون ما قبل الهاء ألفاً، نحو: الصلاة والحياة، فإنها لا تمال.

وإذا كان الضمير في قوله: (كذا الذي تليه) يعود على الفتح الذي تليه الهاء؛ لأنه هو الذي يمال، فلا وجه لاستثناء الألف، إلا إن كان غرضه دفع توهم أن الهاء تُسَوِّغُ إمالة الألف، كما سوغت إمالة الفتحة، فيكون ضمير (كان) عائداً على ما تليه الهاء من فتح أو ألف؛ لأن ما قبل الهاء لا يكون إلا ألفاً أو فتحاً، فإذا أخرج منه الألف تعين الفتح، والله أعلم.



(١) «كتاب سيبويه» (٤/١٤٣) والخبط: بفتحتين. الورق تنفضه الرياح.



التَّصْرِيفُ

١ ـ موضوع التصريف
٢ ـ أقل ما يتركب منه الاسم المتمكن والفعل

٩١٥ ـ حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي   وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي
٩١٦ ـ وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى   قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا

التصريف: علم يتعلق ببنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك.

والمراد ببنية الكلمة: عدد حروفها وحركاتها وسكناتها.

والغرض من التصريف معرفة هيئة الكلمة ودراسة حروفها؛ لمعرفة ما فيها من أصالة أو زيادة، أو حذف أو صحة أو إعلال أو إبدال، وغير ذلك مما لا يتعلق بالمعنى.

أما ما يتعلق ببنية الكلمة من جهة المعنى؛ كالتصغير والنسب والتكسير وغيرها، أو ما يبحث في أواخر الكلمة لأغراض إعرابية، فلا يدخل في التصريف، وإنما هو من أبواب النحو.

وموضوع التصريف: الأفعال المتصرفة والأسماء العربية المتمكنة، فلا يدخل الحروف، ولا الأسماء المبنية؛ كالضمائر، ولا الأسماء الأعجمية، ولا الأفعال الجامدة؛ كعسى وليس.

وأقل ما تتركب منه الأسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف، إلا إن كان بعض أحرفه قد حذف، نحو: يد ودم، في الأسماء، ونحو: قُمْ، وبِعْ، وفِ بوعدك، في الأفعال.

وهذا معنى **قوله**: (حرف وشبهه من الصرف بري... إلخ) أي: إن الحرف وشبهه ـ من الأسماء المبنية والأفعال الجامدة ـ بريء وخالٍ من التصريف، وعبَّر ـ هنا ـ بالصرف دون التصريف للإشعار بأن الحرف

وشبهه لا يقبله بحال، بخلاف ما لو عبر بالتصريف، فإنه يوهم نفي كثرته والمبالغة فيه دون أصله، وما سواهما فهو (بتصريف حري) أي: جدير وحقيق، **وقوله**: (بري) أصله، بريء، بالهمز، فخففه، وقوله: (حري) أصله: حريّ ـ بتشديد الياء ـ فخُفف بحذف إحداهما للضرورة.

ثم ذكر أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على أقل من ثلاثة أحرف، إلا ما حدث فيه تغيير بالحذف منه.

* * *

تقسيم الاسم إلى مجرد ومزيد ونهاية كل منهما

٩١٧ ـ وَمُنْتَهَى ٱسْمٍ خَمْسٌ ٱنْ تَجَرَّدَا   وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

ينقسم الاسم إلى مجرد، ومزيد.

فالمجرد: ما كانت جميع حروفه أصلية.

والمزيد: ما زيد فيه على حروفه الأصلية حرف أو أكثر.

والاسم المجرد قد يكون ثلاثيّاً، مثل: رَجُل، أو رباعيّاً، مثل: جعفر، أو خماسيّاً ـ وهو غايته ـ مثل: سفرجل[(١)].

والاسم المزيد قد يكون بحرف مثل أَلِفِ: طَالِب، وقد يكون مزيداً بحرفين، كالألف والميم في مثل: مطالب، وقد يكون بثلاثة، مثل: مستخرج، وقد يكون بأربعة، مثل: استخراج، ولا يتجاوز الاسم المزيد سبعة أحرف.

وهذا معنى **قوله**: (ومنتهى اسم خمس... إلخ) أي: إن منتهى الاسم المجرد من الزيادة خمسة أحرف، وإن زيد فيه فلا يتجاوز سبعة أحرف، و(إن) في **قوله**: (ان تَجَرَّدَا) شرطية، وتقرأ بهمزة الوصل للضرورة.

* * *

(١) اسم ثمر. وتقدم في «جمع التكسير».

أوزان الاسم الثلاثي

٩١٨ ـ وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِي ٱفْتَحْ وَضُمّْ وَٱكْسِرْ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمّْ
٩١٩ ـ وَ(فِعُلٌ) أُهْمِلَ، وَالْعَكْسُ يَقِلّْ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِـ(فُعِلْ)

للاسم الثلاثي اثنا عشر بناءً؛ لأنه إما أن يكون مفتوح الأول أو مضمومه، أو مكسوره، وعلى كل من هذه التقادير: إما أن يكون مفتوح الثاني أو مضمومه أو مكسوره، أو ساكنه، فخرج من هذا اثنا عشر بناءً، حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة، وذلك، نحو: فَرَس، عَضُد، كَتِف، فَلْس، ونحو: صُرَد[1]، عُنُق، دُئِل[2]، قُفْل، ونحو: عِنَب، حِبُك[3]، إبِل، عِلْم.

وكل هذه الأبنية صحيحة فصيحة إلا اثنين منها، وهما:

١ ـ ما كان مكسور الأول ومضموم الثاني. وهذا مهمل، لثقل الانتقال من كسر لازم إلى ضم لازم.

٢ ـ ما كان مضموم الأول ومكسور الثاني. وهذا قليل في الأسماء؛ لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بالفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله، مثل: كُتِب، وعُلِم.

وهذا معنى **قوله**: (وغير آخر الثلاثي افتح... إلخ) أي: غير آخر الاسم الثلاثي ـ وهو أوله وثانيه ـ يجوز في كل منهما الفتح والضم والكسر، ويزيد الثاني بالتسكين، وبهذا تكون أبنية الاسم اثني عشر، وإنما لم يُعتبر الحرف الأخير من الثلاثي؛ لأنه حرف إعراب، فحركته بحسب العوامل.

ثم بيَّن أن ما كان على وزن (فِعُل)ـ بكسر فضم ـ فهو مهمل، وعكسه وهو ما كان على وزن (فُعِل) ـ بضم فكسر ـ قليل الاستعمال، لما تقدم من تخصيصه بالفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله.

(١) صُرَد: اسم طائر. وقد تقدّم في «جمع التكسير».
(٢) دُئِل: اسم دويبة تشبه ابن عرس سميت به قبيلة. وقد تقدّم في «باب النسب».
(٣) حِبُك: لغة في حُبُك. وفي «القاموس»: الحبك من السماء طرائق النجوم، واحدها حبيكة.

تقسيم الفعل إلى مجرد ومزيد ونهاية كل منهما

٩٢٠ ـ وَٱفْتَحْ وَضُمَّ وَٱكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ: (ضُمِنْ)
٩٢١ ـ وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

ينقسم الفعل إلى مجرد ومزيد، كما انقسم الاسم إلى ذلك، وأقل المجرد ثلاثة؛ كضرب، وأكثره أربعة، مثل: بَعْثَرَ، وغاية المزيد إلى ستة؛ كاستخرج.

فالفعل الثلاثي المجرد له أربعة أبنية[١]؛ لأن أوله مفتوح دائماً إلا حين بنائه لما لم يُسَمَّ فاعله فإنه يضم. أما ثانيه فقد يكون مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً.

فالتي للفعل المبني للمعلوم: (فَعَل)، مثل: كتب، و(فَعِل)، مثل: عَلِم، و(فَعُل)، مثل: شَرُف، والذي للفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله: (فُعِل)، مثل: كُتِب.

وأما الرباعي المجرد فله وزن واحد هو (فَعْلَلَ)، ويتفرع عنه ثلاثة أبنية: واحد للفعل المبني للمعلوم، مثل: دَحْرَجَ، وواحد للفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله، مثل: دُحْرِجَ، وواحد لفعل الأمر، مثل: دَحْرِجْ.

أما المزيد فإن كان ثلاثيّاً صار بالزيادة على أربعة أحرف، مثل: أخرج، دافع، أو على خمسة، مثل: انكسر، افتتح، أو على ستة، مثل: استغفر، اخشوشن.

وإن كان رباعيّاً صار بالزيادة على خمسة، مثل: تدحرج، تبعثر، أو على ستة، مثل: احرنجم[٢]، اقشعرَّ.

وهذا معنى **قوله**: (وافتح وضم واكسر الثاني... إلخ) أي: افتح،

---

(١) هذا ما ذكره ابن مالك، وجرى فيه على مذهب الكوفيين والمبرد، ونقل عن سيبويه، وأما عند البصريين فصيغة المبني للمجهول فرع عن المبني للمعلوم. فيكون للثلاثي ثلاثة أوزان.

(٢) تقول: حرجمت الإبل (أي: جمعتها) فاحرنجمت. فالفعل المزيد يدل على مطاوعة الفعل المجرد، وقد تقدم ذكره في باب «تعدي الفعل ولزومه».

أو ضم، أو اكسر الحرف الثاني من الفعل الثلاثي. ولما سكت عن الأول علم أنه لا يكون إلا مفتوحاً، فهذه ثلاثة أبنية، **وقوله**: (وزد نحوَ ضُمِنْ) إشارة إلى البناء الرابع، وهو الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله.

ثم ذكر أن الفعل المجرد أكثر ما يكون رباعيّاً، والفعل المزيد أكثر ما يكون سداسياً.

* * *

أوزان الاسم الرباعي المجرد

٩٢٢ ـ لِٱسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ: (فَعْلَلُ) وَ(فِعْلِلٌ)، وَ(فِعْلَلٌ)، وَ(فُعْلُلُ)

٩٢٣ ـ وَمَعْ (فِعَلٍّ) (فُعْلَلٌ)، وَإِنْ عَلَا فَمَعْ (فَعَلَّلٍ) حَوَى (فَعْلَلِلَا)

٩٢٤ ـ كَذَا (فُعَلِّلٌ)، (وَفِعْلَلٌّ)، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ ٱنْتَمَى

للاسم الرباعي المجرد ستة أوزان:

١ ـ **فَعْلَل** ـ بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه ـ نحو: جَعْفَر، وسَلْهَب[(١)].

٢ ـ **فِعْلِل** ـ بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه ـ نحو: زِبْرج[(٢)]، وقِرْمِز[(٣)].

٣ ـ **فِعْلَل** ـ بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه ـ نحو: دِرْهَم، وهِجْرَع[(٤)].

٤ ـ **فُعْلُل** ـ بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه ـ نحو: بُرْثُن[(٥)]، وجُرْشُع[(٦)].

٥ ـ **فِعَلّ** ـ بكسر ففتح فتشديد اللام ـ نحو: هِزَبْر[(٧)].

---

(١) السلهب: الطويل.
(٢) زبرج: له عدة معانٍ تقدم ذكرها في أواخر «جمع التكسير».
(٣) قِرْمز: نوع من الصبغ.
(٤) الهجرع: الطويل الممشوق أو الطويل الأعرج.
(٥) البرثن: من السباع والطير كالأصابع من الإنسان.
(٦) الجرشع: الضخم من الخيل والإبل.
(٧) الهزبر: الأسد القوي.

٦ ـ **فُعْلَل** ـ بضم أوله وفتح ثالثه وسكون ثانيه ـ، نحو: جُخْدَب[(١)].

وللخماسي المجرد أربعة أوزان:

١ ـ **فَعَلَّل** ـ بفتح أوله وثانيه فلام مشددة فأخرى غير مشددة ـ نحو: سَفَرْجَل[(٢)] وشَمَرْدَل[(٣)].

٢ ـ **فَعْلَلِل** ـ بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعه ـ نحو: جَحْمَرِش[(٤)].

٣ ـ **فُعَلِّل** ـ بضم أوله وفتح ثانيه فلام ساكنة مدغمة في نظيرتها المكسورة ـ، نحو: قُذَعْمِل[(٥)]، وخُزَعْبِل[(٦)].

٤ ـ **فِعْلَلّ** ـ بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه، وتشديد آخره ـ نحو: قِرْطَعْب[(٧)] وجِرْدَحْل[(٨)].

وهذا معنى **قوله**: (لاسم مجرد رباع فَعْلَل... إلخ) أي: للاسم المجرد الرباعي هذه الأوزان الستة التي ذكرها، (وإن علا) وهو الخماسي المجرد فله الأربعة المذكورة.

وأشار **بقوله**: (وما غاير... إلخ) أي: إلى أن ما جاء من الأسماء المتمكنة[(٩)] على خلاف ما سبق من الأمثلة فهو إما مزيد فيه، وإما ناقص منه بعض حروفه، مثل: يد، ظريف، استخراج، ف(يد) نقص منه أصل

---

(١) الجخدب: الجراد الأخضر الطويل الرجلين. وقيل: ذكر الجراد، ويطلق على الضخم الغليظ من الرجال.
(٢) السفرجل: فاكهة من فصيلة التفاح ولكن حجمه أكبر. وتقدم في «جمع التكسير».
(٣) الشمردل: الطويل.
(٤) الجحمرش: العجوز المسنة، والعظيمة من الأفاعي.
(٥) القذعمل: الضخم من الإبل.
(٦) الخزعبل: الفكاهة والمزاح، ويقال: خزعبلة.
(٧) القرطعب: هو الشيء الحقير.
(٨) الجردحل: الضخم من الإبل.
(٩) انظر: «شرح المرادي» (٥/ ٢٣٢)؛ «حاشية ابن الحاج على شرح المكودي» (٢/ ١٧٢).

وهو الياء، إذ أصله: يَدْيٌ ـ كما تقدم في أواخر النسب ـ و(ظريف) فيه زيادة الياء، و(استخراج) فيه زيادة همزة الوصل والسين والتاء والألف.

* * *

ضابط الحرف الأصلي والزائد

٩٢٥ ـ وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي   لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا (ٱحْتُذِي)

أي: إن الفرق بين الأصلي والزائد، هو أن الأصلي يلزم في تصاريف الكلمة[1] بحيث لا يمكن الاستغناء عنه، مثل: كتب، فالأحرف الثلاثة أصلية؛ لأنها ثابتة في المضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول... إلخ.

أما الزائد فهو الذي يسقط في بعض التصاريف[2] فيمكن الاستغناء عنه، وتؤدي الكلمة بعد حذفه معنى مفيداً، مثل: كاتب، فالألف زائدة؛ لأنها وجدت في اسم الفاعل، لكنها غير موجودة في الفعل الماضي والمضارع ـ مثلاً ـ[3].

وقوله: (مثل تا احتذي) فإنها زائدة؛ لأنك تقول: حذا حَذْوَ محمدٍ؛ أي: فَعَلَ فِعْلَه، فلما سقطت علم أنها زائدة، يقال: احتذى به؛ أي: اقتدى به، واحتذى؛ أي: انتعل.

* * *

الميزان الصرفي

٩٢٦ ـ بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولَ فِي   وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ ٱكْتُفِي

٩٢٧ ـ وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي   كَرَاءِ (جَعْفَرٍ) وَقَافِ (فُسْتُقِ)

٩٢٨ ـ وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ   فَٱجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

هذه الأبيات في الميزان الصرفي، وهو مقياس وضعه العلماء

---

(١) يرد عليه ما لا يسقط أصلاً لجمود كلمته مع أنه زائد، كنون قرنفل، وواو كوكب.

(٢) يرد عليه ما يسقط في بعض التصاريف وهو أصل، كواو (وعد) في المضارع (يعد) والأحسن أن يقال: الزائد ما سقط في أصل الوضع تخفيفاً أو تقديراً لغير علة تصريفية. «المغني في تصريف الأفعال» ص(٥٥).

(٣) وهناك أدلة أخرى للزيادة فانظر: «المغني في تصريف الأفعال» ص(٥٨).

لمعرفة أحوال بنية الكلمة، وما فيها من أصول وزوائد، وحركات وسكنات، وما طرأ عليها من حذف أو إعلال، بأخصر عبارة، وأوجز لفظ.

ولما كان أكثر الكلمات ثلاثيّاً جعل علماء الصرف لوزنها ثلاثة أحرف هي: الفاء للحرف الأول، والعين للثاني، واللام للثالث، ولو كان الميزان رباعيّاً أو خماسيّاً ما أمكن وزن الثلاثي به إلا بحذف حرف أو حرفين، والزيادة أسهل من الحذف.

فإذا أريد وزن كلمة من الكلمات فإما أن تكون من المجرد أو المزيد.

١ ـ فالمجرد إن كان ثلاثيّاً يوزن بوضع (الفاء) من (فَعَل) موضع الحرف الأول منه، و(العين) موضع الثاني، و(اللام) موضع الثالث، ثم تضبط أحرف الميزان وفق ضبطها في الكلمة الموزونة، فوزن: شَرِبَ: فَعِلَ، وكرُم: فَعُلَ، وشَمْس: فَعْل.

وإن كان المجرد رباعيّاً فإنه يوزن بزيادة لام على آخر ميزان الثلاثي فوزن: بَعْثر: فَعْلَل، ودِرْهَم: فِعْلَل.

وإن كان خماسيّاً ـ ولا يكون إلا اسماً ـ فإنه يوزن بزيادة لامين على آخر ميزان الثلاثي، مثل: سفرجل، وزنه: فَعَلَّل.

٢ ـ أما المزيد فإما أن تكون الزيادة فيه بتكرير حرف من أصول الكلمة، أو تكون بزيادة حرف من حروف الزيادة المجموعة في قولك: (سألتمونيها) فإن كانت الزيادة بالتكرير ضُعِّفَ الحرف المكرر في الميزان، فوزن هَذَّب: فَعَّل، ووزن جَلْبَبَ[1]: فَعْلَل. ووزن حِلْتيت[2]: فِعْليل.

وإن كانت الزيادة باشتمال الكلمة على حرف زائد أو أكثر، وضع

---

(١) جلببه بمعنى غطاه.

(٢) الحلتيت: مادة صمغية معروفة.

في الميزان مثل هذه الأحرف في الأماكن المقابلة لها، فوزن أحسن: أفْعل، وخاصم: فاعل، وانصرف: انفعل، واستخبر: استفعل، ومنصور: مفعول، ومنطلق: مُنْفَعِل.

وهذا معنى **قوله**: (بضمن فعلٍ قابل الأصول... إلخ) أي: قابل أصول الكلمة عند الوزن بما تضمنه لفظ (فَعَلَ) من الأحرف الثلاثة ـ وهي الفاء والعين واللام ـ والزائد يعبر عنه بلفظه في الميزان، ثم ذكر أنه إن بقي بعد الثلاثة حرف أصلي ـ كما في الرباعي والخماسي ـ فإنك تضاعف اللام في الميزان، فتقول في وزن: جَعْفَر: فَعْلَل، وفي وزن: فُسْتُق: فُعْلُل.

وإن كان الزائد ضِعْفَ حرف أصلي فاجعل له في الوزن من أحرف الميزان ما للأصل الذي هو ضِعْفُه، فإن كان ضعف الفاء قوبل بالفاء، وإن كان ضعف العين قوبل بالعين، وإن كان ضعف اللام قوبل باللام، كما تقدم.

* * *

حكم مضعف الرباعي من حيث الزيادة والأصالة

٩٢٩ ـ وَٱحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ (سِمْسِمِ) وَنَحْوِهِ، وَالْخُلْفُ فِي كَـ(لَمْلِمِ)

من أنواع المضعَّف: مضعف الرباعي، وهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر، نحو: زلزل، ودمدم، وسِمْسِم[1]، وهو نوعان:

الأول: ألا يصح إسقاط ثالثه، مثل: سمسم، زلزل، فهذا حروفه كلها أصلية ووزنه: فِعْلِل وفَعْلَل؛ لأن أصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلاً لأقل الأصول، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر، فحكم بأصالتهما معاً.

الثاني: أن يصح إسقاط ثالثه، مثل: لَمْلِمْ، أمر من لَمْلَمَ المتاع؛

(١) بكسر السينين: حَبٌّ معروف.

أي: ضم بعضه إلى بعض، وكَفْكِفْ، أمر من كَفْكَفَ، فاللام الثانية، والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة: كفَّ، ولمَّ. فهذا النوع موضع خلاف، فمذهب البصريين إلا الزجاج أن الحروف كلها محكوم بأصالتها ـ كالنوع الأول ـ وأن مادة لملم، وكفكف، غير مادة: لمَّ وكفَّ. ووزن هذا النوع (فَعْلل) كالأول. وقال الكوفيون: إن الحرف الثالث الصالح للسقوط زائد مبدل من حرف مماثل للثاني وهو العين. والأصل: كفَّفْ، ولَمَّمْ، ثم أبدل من أحد المضاعفين لام في (لملم) وكاف في (كفكف)، ووزنه (فَعَّل)، وقال الزجاج: إنه زائد غير مبدل من شيء، ووزنه: (فَعْفَل) بتكرير الفاء.

وهذا معنى **قوله**: (واحكم بتأصيل حروف سمسم... إلخ) أي: احكم بأن جميع الحروف أصلية في مثل: سمسم، من كل رباعي تكررت فاؤه وعينه، ولا يصلح أحد المكررين للسقوط، والخلاف ثابت فيما إذا كان أحدهما صالحاً للسقوط، مثل: لَمْلِمْ، وقد تقدم بيانه.

* * *

زيادة الألف والياء والواو والهمزة والميم

٩٣٠ ـ فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ ... صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ

٩٣١ ـ وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا ... كَمَا هُمَا فِي (يُؤْيُؤٍ) وَ(وَعْوَعَا)

٩٣٢ ـ وَهٰكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ... ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا

٩٣٣ ـ كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ ... أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ

لما ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ ما يعرف به الحرف الأصلي من الزائد، وما يتبع ذلك، شرع في بيان أحرف الزيادة وعلامة زيادتها، وأحرف الزيادة عشرة يجمعها لفظ (سألتمونيها)، ولكل حرف منها علامة تدل على أنه زائد[1].

---

(١) ولهذه الزيادة أغراض منها:
١ ـ مد الصوت، نحو: كتاب، سعيد، عمود.
٢ ـ التعويض عن محذوف، مثل: إقامة، واستقامة.
=

١ ـ فيحكم بزيادة الألف إذا صحبت ثلاثة أحرف أصلية فصاعداً، وهي تزاد حشواً وطرفاً، ولا تزاد أولاً؛ لأنها ساكنة، ولا يبدأ بساكن، ومن أمثلة زيادتها: شارك، كتاب، ارعوى، كمثرى..

فإن صحبت أصلين فقط فليست بزائدة، بل هي إما أصل ـ كما في الحرف وشبهه، مثل: إلى ـ وإما بدل من أصل؛ كقال، وباع.

٢ ـ ويحكم بزيادة الياء إذا صحبها ثلاثة أصول فأكثر، سواء كانت متصدرة أو غير متصدرة، نحو: شريف، سيطر، يلمح، يَعْمَلٍ[(١)].

فإن صحبت أصلين كانت أصلاً، نحو: سيف، ويوم، وظبي، أو كانت في مُضَعَّف الرباعي، نحو: يؤيؤ[(٢)].

٣ ـ ويحكم بزيادة الواو إذا صحبها ثلاثة أصول فأكثر، وتزاد حشواً وطرفاً، ولا تزاد أولاً، نحو: جوهر، ترقوة[(٣)].

فإن صحبت أصلين كانت أصلاً، نحو: وَعَدَ[(٤)]، عَوْد، أو كانت في مضعف الرباعي، نحو: وسوس وسوسة.

= ٣ ـ لغرض الابتداء بالساكن، وهذا خاص بهمزة الوصل، كما سيأتي إن شاء الله.
٤ ـ لغرض الوقف على الكلمة التي بقيت على حرف واحد، كما سيأتي، وكما مضى في «الوقف».
٥ ـ أن حروف الزيادة تأتي ببعض المعاني التي لم تكن قبل مجيئها ـ وهذا من أهم أغراض الزيادة ـ فزيادة الهمزة في أول الثلاثي قد تفيد التعدية، مثل: خرج الطالب. وأخرجت الطالب، والتضعيف قد يفيد التكرار والتمهل، مثل: علّمت الطالب. وتحويل الفعل إلى فَاعَلَ ـ بزيادة الألف ـ قد يفيد الدلالة على المشاركة، مثل: شاركت في الدعوة إلى الله... انظر: «المغني في تصريف الأفعال» ص(٥٧)؛ «النحو الوافي» (٤/ ٧٥٥).

(١) اليعمل: الجمل القوي على العمل، والناقة يعملة. قال في «القاموس»: (ولا يوصف بهما، إنما هما اسمان).
(٢) اليؤيؤ: اسم طائر وهو الجَلَم، وهو من جوارح الطير. «حياة الحيوان» (٢/ ٤٠٧).
(٣) ترقوة: تقدمت في أواخر «جمع التكسير».
(٤) الواو في (وعد) أصلية وإن سقطت في المضارع والأمر؛ لأن حذفها لعلة تصريفية. وشرط الزائد أن يسقط لغير علة تصريفية. كما تقدم.

٤ ـ ويحكم بزيادة الهمزة في موضعين:

أ ـ إذا تقدمت على ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، نحو: أحمد، أرنب، أكرم.

فإن سبقت أصلين حكم بأصالتها، نحو: أخذ، إبل، أمان، وإن تصدرت الهمزة وبعدها ثلاثة أحرف يحتمل أحدها الأصالة والزيادة، فإن اعتبرته زائداً كانت الهمزة أصلاً، وإلا فهي زائدة، مثل: أرطى[1]، فيحتمل أن الألف زائدة للإلحاق بجعفر، فتكون الهمزة أصلية، ووزنه (فعلى)، من قولهم في المدبوغ به: مأروط، ويحتمل أنها بدل من أصل وهو الياء، فتكون الهمزة زائدة، ووزنه (أفعل) من قولهم: مَرْطيّ؛ أي: مدبوغ بالأرطى، والأول أظهر لكثرة تصاريفه، فإنهم قالوا: أرطت الأديم: إذا دبغته بالأرطى، وآرَطَتِ الأرض: أخرجت الأرطى.

ب ـ إذا وقعت متطرفة بعد ألف زائدة سُبقت بثلاثة أصول فصاعداً، نحو: شعراء، وخضراء، وعاشوراء.

فإن تقدم الألف أصلان فالهمزة غير زائدة، نحو: كساء، وغذاء، فالهمزة في الأول بدل من واو، وفي الثاني: بدل من ياء.

٥ ـ ويحكم بزيادة الميم إذا تصدرت وبعدها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، ولا تزاد إلا في الأسماء، مثل: موعد، مصباح، فإن تصدرت وبعدها أصلان، أو لم تتصدر، فهي أصلية، نحو: مَهْد، ضرغام[2].

وإن تصدرت وبعدها ثلاثة أحرف يحتمل أحدها الأصالة والزيادة، فإن اعتبرته زائداً كانت أصلاً وإلا فهي زائدة، مثل: مِجَنّ[3]. فوزنه عند سيبويه (فِعَلّ) فالميم أصل، وظاهر الاشتقاق يشهد بأن الوزن (مِفْعَل)

---

(١) أرطى: نوع من الشجر، وقد تقدم في باب «الممنوع من الصرف».
(٢) الضرغام: الأسد.
(٣) المجن: بكسر الميم. هو الترس. سُمِّي بذلك؛ لأن صاحبه يتستَّر به.

فالميم زائدة[١].

وإلى زيادة هذه الأحرف الخمسة أشار **بقوله**: (فألف أكثر من أصلين صَاحَبَ زائدٌ... إلخ) أي: إن الألف إذا صاحَبَ أكثر من أصلين فهو زائد، **وقوله**: (بغير مين) أي: كذب.

ثم ذكر أن الياء والواو مثل الألف إذا صاحبا أكثر من أصلين حكم بزيادتهما، بشرط ألا يكونا في مضعف الرباعي، مثل: يؤيؤ ـ اسم طائر كما تقدم ـ ووعوعَ وهو فعل ماضٍ ـ على الأرجح ـ فيكون من عطف الفعل على الاسم، وهو من قولهم: وَعْوَعَ الذئب وعوعة: صَوَّت، والوعوعة: صوته.

ثم بيَّن أن الهمزة والميم يحكم بزيادتهما إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، فإن لم يقطع بأصالتها فيحتمل في الهمزة والميم الزيادة أو الأصالة، كما تقدم، وكذا تزاد الهمزة إذا وقعت آخراً بعد ألف (أكثرَ من حرفين لفظُها رَدِف) أي: تبع لفظها ـ أي: تقدمها ـ أكثر من حرفين.

* * *

زيادة النون والتاء والهاء واللام والسين

٩٣٤ ـ وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ، وَفِي ... نَحْوِ (غَضَنْفَرٍ) أَصَالَةً كُفِي

٩٣٥ ـ وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَهْ ... وَنَحْوِ الِاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ

٩٣٦ ـ وَالْهَاءُ وَقْفًا كَ(لِمَهْ؟) وَ(لَمْ تَرَهْ) ... وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ

٩٣٧ ـ وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتْ ... إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَ(حَظِلَتْ)

٦ ـ **السادس من أحرف الزيادة**: النون، ويحكم بزيادتها في موضعين:

الأول: إذا تطرفت بعد ألف مسبوقة بثلاثة أحرف أصول أو أكثر، نحو: عثمان، عطشان، زعفران.

(١) ذكر الأشموني في «شرحه» (٤/ ٢٦٣) عن سيبويه قولين في ميم (مجن)، وانظر: «المغني في تصريف الأفعال» ص(٨٥).

فإن لم تسبقها ألف أو لم يسبق الألف ثلاثة أصول فهي أصلية، نحو: بُرْثُن، أَمَان.

وإذا سُبقت الألف بثلاثة أحرف يحتمل أحدها الأصالة والزيادة كان حكم النون متوقفاً على اعتبار هذا الثالث، فإن اعتبرته أصلاً كانت النون زائدة، وإلا فهي أصل، ويكثر ذلك إذا كانت الألف مسبوقة بحرف مضعَّف، مثل: حسَّان، فإن كان من الحُسْن فوزنه: (فَعّال) لأن النون أصلية، وهو مصروف، وإن كان من الحَسِّ ـ وهو القتل ـ فوزنه: (فعلان) لأن النون زائدة، وهو ممنوع من الصرف مع العلمية، كما تقدم في بابه.

الموضع الثاني من موضعي زيادة النون: إذا كانت ثالثة ساكنة غير مدغمة، وبعدها حرفان، نحو: غَضَنْفر[١]، عَقَنْقل[٢]، قرنفل[٣].

فإن كانت في الصدر فهي أصلية، نحو: نَهْشَل[٤]، إلا إذا دلَّ دليل على زيادتها، كما في (نَرْجِس)[٥] لأنها لو كانت أصلاً لكان وزنه (فَعْلِل) ـ بكسر اللام الأولى ـ وهو مفقود[٦].

٧ ـ السابع من أحرف الزيادة: التاء، وتزاد في الصدر في الفعل المضارع، مثل: تقوم، أو مع السين في الاستفعال وفروعه، نحو: استخرج، استخراج، مستخرج، أو في الفعل المطاوع، مثل: علمته فتعلم، ودحرجته فتدحرج.

وتزاد التاء آخراً إذا كانت للتأنيث في آخر الفعل الماضي، وفي الأسماء، مثل: فاطمة وصلتْ رحمها.

كما زيدت سماعاً في بعض المصادر، مثل: رحموت، بمعنى: الرحمة، وجبروت بمعنى: التجبر، وملكوت بمعنى: الملك.

---

(١) الغضنفر: الأسد.
(٢) العقنقل: الوادي العظيم المتسع، والكثيب المتراكم.
(٣) القرنفل: ثمرة شجرة بسُفالة الهند أفضل الأفاويه الحارة وأذكاها.
(٤) النهشل: الذئب. والصقر، وقبيلة...
(٥) النرجس: نوع من الرياحين، معروف.
(٦) انظر: «الممتع في التصريف» لابن عصفور (١/ ٦٧، ٢٦٦).

٨ ـ الهاء، وقد نص ابن مالك في «شرح الكافية» على أنها أقل الزوائد زيادة[١]، وتَطَّرِدُ زيادتها في الوقف على (ما) الاستفهامية المجرورة، نحو: لِمَهْ؟ وعلى الفعل المعل بحذف آخره، نحو: عِهْ، وفِهْ، ولم تره، وقد مضى ذلك في باب «الوقف».

وزيدت الهاء سماعاً في (أمَّهات) جمع (أم) على الصحيح، بدليل سقوطها في المصدر في قولهم: أُمٌّ بينة الأمومة[٢]. وكذا في (أَهْرَاقَ) الماء، والأصل: أراق إراقة، فسقوط الهاء دليل زيادتها.

٩ ـ اللام، وتزاد باطراد في أسماء الإشارة، مثل: ذلك، تلك، هنالك[٣] وتزاد سماعاً في ألفاظ منها[٤]: طيسل ـ في العدد الكثير ـ لسقوطها في الطيس.

١٠ ـ السين، وتزاد باطراد مع التاء في صيغة (الاستفعال) وفروعه، نحو: استغفر... وهذه لم يذكرها ابن مالك رحمه الله، لكنها تفهم من كلامه، كما سأذكر إن شاء الله.

فإن خلا حرف الزيادة من العلامة الدالة على زيادته وجب الحكم بأصالته، إلا إن قام دليل آخر يصلح حجة على الزيادة، ومن ذلك سقوط همزة (شمأل) في بعض الأساليب الصحيحة، ومنها: شَمَلَتِ الريح شُمُولاً، بمعنى: هبت شمالاً، ومن ذلك زيادة نون (سنبل) لسقوطها في قولهم: أسبل الزرع، وزيادة نون (نَرجِس) لانتفاء (فَعْلِل) كما أسلفت.

وإلى هذه الأحرف أشار **بقوله**: (والنون في الآخر كالهمز... إلخ)

---

(١) «شرح الكافية» (٤/ ٢٠٥٥).

(٢) وزيادتها ليفرق بين العقلاء والبهائم ونحوها؛ لأنه يقال في البهائم: أُمَّات. «المقتضب» (٣/ ١٦٩).

(٣) تكلم العلماء في عَدِّ اللام من حروف الزيادة. والصحيح أنها زيدت في بعض الكلمات. راجع: «المغني في تصريف الأفعال» ص(٩٥)؛ و«حاشية الخضري» (٢/ ١٨٨).

(٤) عقد السيوطي في «المزهر» (٢/ ٢٥٩) فصلاً للألفاظ التي زيدت اللام في آخرها.

أي: تزاد النون في آخر الكلمة بشروط زيادة الهمزة، وتزاد كذلك إذا وقعت ساكنة وقبلها حرفان وبعدها حرفان، نحو: غضنفر، **وقوله**: (أصالة كُفي). مبني لما لم يُسَمَّ فاعله، و(أصالة) مفعول ثانٍ، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود على النون، وهو مفعوله الأول، والتقدير: وكُفي النونُ أصالةً في نحو: غضنفر، ومعنى: (كفي) أي: صُرف، يقال: كفاك الله الشر، بمعنى: صرفه عنك، فمعنى: (أصالة كفي) أي: منعت النون من الأصالة وصرفت عنها.

ثم ذكر مواضع زيادة التاء وهي أربعة، وفهم من تمثيله بالاستفعال أن السين تزاد مع التاء، ولم ينصَّ على زيادتها؛ لأنها لا تزاد إلا في موضع واحد وهو الاستفعال، فكأنه اكتفى بذلك، ثم ذكر زيادة الهاء، واللام.

ثم بيَّن أنه إذا وقع شيء من حروف الزيادة السابقة خالياً عما قُيد به فهو أصل، ولا يقبل دعوى زيادته إلا بدليل بيِّن.

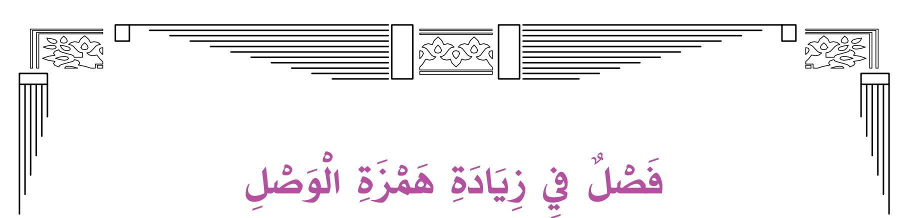
وقوله: (إن لم تَبَيَّنْ) يجوز ضبطه بفتح التاء، والأصل: تتبين، و(حجة) فاعل، وبضم التاء على أنه مضارع مبني لما لم يُسَمَّ فاعله، وماضيه «بُيِّنَ»، و(حجة) نائب فاعل.

وقوله: (كحَظِلت) مثال للحجة على الزيادة، وهو بكسر الظاء المشالة، من باب «فَرِحَ»، من قولهم: حَظِلَت الإبل؛ أي: أكثرت من أكل الحنظل[1]، فهذا دليل على أن نون (حنظل) زائدة لسقوطها فيه، مع أنها خلت من قيد الزيادة الذي تقدم ذكره في زيادة النون، والله تعالى أعلم.



(١) الحنظل: الشجر المرُّ. انظر: «اللسان» (مادة: حظل).





فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

١ ـ تعريف همزة الوصل
٢ ـ مواضعها القياسية
٣ ـ مواضعها السماعية
٤ ـ حكم همزة الوصل مع همزة الاستفهام

٩٣٨ ـ لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ ... إِلَّا إِذَا ٱبْتُدِي بِهِ كَـ(ٱسْتَثْبِتُوا)

٩٣٩ ـ وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ ٱحْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ: (ٱنْجَلَى)

٩٤٠ ـ وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وكَذَا ... أَمْرُ الثُّلَاثِي كَـ(ٱخْشَ)،وَ(ٱمْضِ)،وَ(ٱنْفُذَا)

٩٤١ ـ وَفِي (ٱسْمٍ، ٱسْتٍ، ٱبْنٍ، ٱبْنِمٍ) سُمِعْ ... وَ(ٱثْنَيْنِ) وَ(ٱمْرِئٍ) وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ

٩٤٢ ـ وَ(ٱيْمُنُ) هَمْزُ (أَلْ) كَذَا، ويُبْدَلُ ... مَدًّا فِي الِٱسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

همزة الوصل: هي همزة سابقة في أول الكلمة تثبت في الابتداء، وتحذف في حال الوصل، بمعنى أنه ينطق بها عندما تكون في أول الكلمة، ولا ينطق بها عندما توصل الكلمة بغيرها.

سميت بذلك لأنه يؤتى بها في أول الكلمة، ليتوصل بها إلى النطق بالساكن؛ لأن العرب لا تبدأ بساكن، ولا تقف على متحرك.

والكلام في همزة الوصل من تتمة الكلام على زيادة الهمزة، وإنما أفردها لاختصاصها بأحكام لا تكون لغيرها.

وهمزة الوصل لها مواضع سماعية ومواضع قياسية، فالقياسية هي:

١ ـ في أول الفعل الماضي الخماسي، نحو: انطلق، والأمر منه، نحو: انطلقْ، والمصدر، نحو: انطلاق.

٢ ـ في أول الفعل الماضي السداسي، نحو: استخرج، وأمره، نحو: استخرجْ، ومصدره، نحو: استخراج.

٣ ـ في أول الأمر من الثلاثي إذا كان ثاني مضارعه ساكناً[1]، نحو: اكتب.

---

(١) فإن كان ثاني مضارعه متحركاً لم يحتج إلى همزة وصل؛ لأن الأمر هو المضارع =

وأما مواضعها السماعية فهي موضعان:

أ ـ في عشرة أسماء وهي:

١ ـ اسم.

٢ ـ است (بمعنى: الدبر).

٣ ـ ابن.

٤ ـ ابْنِمٌ، وهو بمعنى: (ابن) والميم فيه زائدة للتوكيد.

٥ ـ ابنة.

٦ ـ امرؤ.

٧ ـ امرأة.

وكذا تثنية هذه الأسماء السبعة فهمزتها همزة وصل، بخلاف ما يجمع منهن فإن همزته همزة قطع، مثل: (الأسماء، الأبناء).

٨ ـ اثنان.

٩ ـ اثنتان.

١٠ ـ ايمن الله، ولا يستعمل إلا في القَسَمِ، وهو اسم مفرد مشتق من اليُمْن بمعنى: البركة، وهو مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، ويقال فيه: وايم الله.

ب ـ في حرف التعريف وهو (أل)، مثل: الغلام.

وقد فهم مما تقدم أن همزة الوصل لا تكون في الفعل المضارع، ولا في الفعل الماضي الثلاثي والرباعي، ولا في اسم إلا مصدر الخماسي والسداسي والعشرة المذكورة، ولا في حرف غير (أل).

وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل، فإن كانت همزة

= بعد حذف حرف المضارعة، مثل: يقوم: قم. ويستثنى من أمر الثلاثي: خُذْ، كُلْ، مُرْ، فإن ثاني مضارعها ساكن وهو: يأخذ ويأكل ويأمر. انظر: «حاشية الخضري» (٢/ ١٨٨ ـ ١٨٩).

الوصل مكسورة أو مضمومة حذفت؛ كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، وقوله تعالى: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ﴾ [مريم: ٧٨]، وقوله تعالى: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [سبأ: ٨]. والأصل: أاِستغفرت، أاِطلع، أاِفترى، فحذفت همزة الوصل المكسورة استغناء عنها بهمزة الاستفهام الأولى، ونحو: أَضْطُر الرجل؟ بالاقتصار على همزة الاستفهام المفتوحة، وحذف همزة الوصل المضمومة بعدها.

وإن كانت مفتوحة ـ وهي همزة «أل»[١] ـ لم تحذف، لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، بل تبدل همزة الوصل ألفاً ممدودة، وتمد إشباعاً، نحو: آلكتاب عندك؟ ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ويجوز تسهيلها ـ وهو أن ينطق بها بين الهمزة والألف ـ، نحو: أالكتاب عندك؟ والإبدال أرجح من التسهيل، ولا يجوز تحقيقها ـ أي: إبقاؤها ـ لأن همزة الوصل لا تثبت في حالة الوصل إلا لضرورة[٢].

وفي أحكام همزة الوصل **يقول ابن مالك**: (للوصل همز سابق... إلخ) أي: إن الوصل ـ وهو الاستمرار في الكلام ـ وضع له همز سابق لا يثبت إلا في ابتداء الكلام، ويسقط في دَرْجِهِ.

وقوله: (استثبِتوا): بكسر الباء أمر للجماعة بالاستثبات، وهو تحقق الشيء ومعرفته حق المعرفة.

وقد أفاد قوله: (للوصل همز) أن همزة الوصل وضعت همزة لا ألفاً[٣]، وهذا هو الصحيح، وفهم من إطلاقه أنها تدخل على الاسم والفعل والحرف، كما تقدم.

---

(١) ومثلها همزة (ايمن) لكونها مفتوحة.

(٢) كقول الشاعر:

إذا جاوز الإثنين سر فإنه ... ببثٍّ وتكثير الوشاة قمينُ

(٣) ترسم همزة الوصل ألفاً مجردة من الهمزة، إلا إذا كانت (أل) علماً على أداة التعريف، ولم تتصل بالاسم فإن الهمزة تكتب. «المرجع في الإملاء» ص(١٣١).

ثم أشار إلى مواضع الهمزة، وهي الفعل الماضي الذي زاد على أربعة أحرف، مثل: انجلى؛ أي: انكشف، وكذا الأمر والمصدر منه، وكذا الأمر من الثلاثي إذا كان ثاني[(١)] مضارعه ساكناً، ولم يقيده بذلك اكتفاءً بالمثال، وهو: اخشَ وامضِ وانْفُذْ، ومَثَّلَ بهذه الأمثلة؛ لبيان أنه لا فرق بين أن يكون مضارعه مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها بأن يكون على وزن (يَفْعَل) كالأول، أو (يَفْعِل) كالثاني، أو (يَفْعُل) كالثالث، والألف في (انفذا) بدل من نون التوكيد الخفيفة.

ثم سرد الأسماء التي بدئت بهمزة الوصل.

وقوله: (سُمِع) نبه به على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة[(٢)] بهمزة الوصل غير مقيس، وإنما طريقة السماع.

وقوله: (وتأنيثٍ تَبِعْ) عنى به: ابنة واثنتين وامرأة.

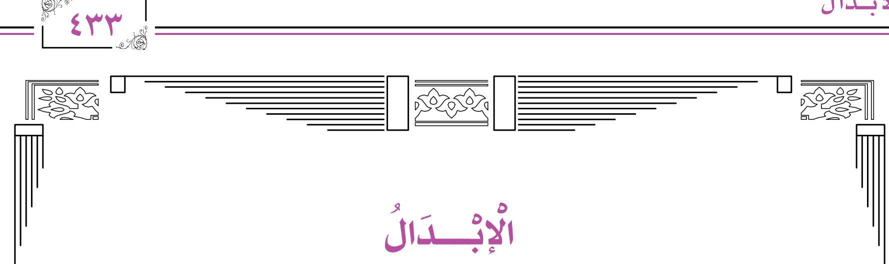
ثم أشار إلى ما بقي مما يدخل عليه همزة الوصل، **فقال**: (همزُ أل كذا) أي: همز كلمة (أل) همز وصل، سواء كانت معرِّفة أو موصولة أو زائدة.

ثم ذكر أن همز (أل) يبدل حرف مدٍّ مع همزة الاستفهام، أو يسهل بين الهمزة والألف، والله تعالى أعلم.



(١) هذه قاعدة مفيدة، وهي: إذا كان أول المضارع مفتوحاً مثل: يَكتب، يَنطلق، يَستخرج، فهمزة فعل الأمر منه همزة وصل، وإن كان أوله مضموماً ـ وهذا خاص بالرباعي ـ مثل: يُكرم، يُعطي، فهمزة أمره همزة قطع. انظر: «حاشية الخضري» (٢/ ١٨٩).

(٢) وهي التي ذكر ابن مالك، ويزاد عليها (وايم الله) وهي لغة في (ايمن) و(أل) الموصولة؛ لأنها اسم وليست بحرف، وهذه يمكن إدخالها في النظم تحت قوله: (همز أل كذا).



الْإِبْــدَالُ

١ ـ أحرف الإبدال
٢ ـ قلب الواو والياء همزة

٩٤٣ ـ أَحْرُفُ الْإِبْدَالِ: (هَدَأْتَ مُوطِيَا) فَـأَبْـدِلِ الْـهَـمْـزَةَ مِـنْ وَاوٍ وَيَـا

٩٤٤ ـ آخِـرًا اْثْـرَ أَلِـفٍ زِيـدَ، وَفِـي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَـيْنًا ذَا اْقْتُفِي

٩٤٥ ـ وَالْمَدُّ زِيدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَ(الْقَلَائِدِ)

٩٤٦ ـ كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا مَدَّ (مَفَاعِلَ) كَجَمْعٍ (نَيِّفَا)

الإبدال: وضع حرف مكان حرف آخر.

والأحرف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعاً[(١)] لغير إدغام تسعة، يجمعها **قوله**: (هدأت موطيا)[(٢)]، وهو يدل على أنه لا يشترط أن يكون الحرف في الإبدال حرف علة، فقد يكون حرف علة كالواو، أو حرفاً صحيحاً كالتاء والطاء.

والإبدال أعم من الإعلال؛ فإن الإعلال: تغيير حرف العلة بقلبه أو حذفه أو إسكانه، بقصد التخفيف، وأحرف العلة: الواو والألف، والياء[(٣)]، ويلحق بها ـ هنا ـ الهمزة، فكل إعلال إبدال، وليس كل إبدال إعلالاً.

ويقصد بالإعلال تنسيق الكلمات العربية، ودفع ثقلها حتى تَخِفَّ على النطق، وتَجْمُلَ لدى السمع.

---

(١) الذي يبحث في هذا الباب هو الإبدال الشائع الذي هو لغة جمهور العرب. أما الإبدال غير الشائع وهو النادر والشاذ فلا بحث فيه، مثل قولهم في: أُصيلان ـ تصغير «أصيل» على غير قياس ـ: أُصيلال. بإبدال النون لاماً.

(٢) ثمانية منها تقدمت في حروف الزيادة، واثنان ليسا من حروف الزيادة، وهما: الطاء والدال.

(٣) سميت بذلك؛ لأنها كالعليل المنحرف المزاج، المتغير حالاً بحال، فهي تسكن وتحذف وتنقلب...

والإعلال ثلاثة أنواع:

١ ـ إعلال بالقلب وهو قلب حرف العلة إلى آخر، مثل: قلب الواو ياء، أو قلب الياء واواً، أو قلبهما ألفاً، أو قلبهما همزة، وهذا هو الذي بدأ به المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢ ـ إعلال بالتسكين، ويكون بتسكين حرف العلة، وسيأتي ذلك ـ إن شاء الله ـ في فصل مستقل.

٣ ـ إعلال بالحذف، وهو حذف حرف العلة، وهذا له فصل مستقل يأتي ـ أيضاً ـ إن شاء الله.

فتقلب الواو والياء همزة في خمسة مواضع:

١ ـ إذا تطرفتا ووقعتا بعد ألف زائدة، نحو: كساء ودعاء، فالهمزة فيهما مبدلة عن واو، وأصلهما: كساو، ودعاو؛ لأنهما من دعوت، وكسوت، فلما جاء حرف العلة متطرفاً وقبله ألف زائدة قلب همزة، ونحو: بناء وفناء، الهمزة فيهما مبدلة عن ياء، وأصلهما: بناي وفناي، بدليل: أبنية وأفنية، فقلبت الياء همزة، لما تقدم.

فإن كانت الألف التي قبلهما أصلية، نحو: آية وراية، أو لم يقعا بعد ألف، نحو: غزو، وظبي، أو لم تتطرفا، نحو: تبايُن وتعاون، فإنه لا يصح إبدالها همزة.

٢ ـ إذا وقعت كل من الواو والياء في اسم فاعل مصوغ من الفعل الذي وسطه ألف، مثل: قائل، طائر، وأصلهما: قاول وطاير؛ لأن فعلهما: قال يقول، وطار يطير، فالأول واوي العين، والثاني يائي، فقلبت الواو والياء في اسم الفاعل همزة، فإن كانت العين غير معلَّة[١]

---

(١) المُعَلُّ هو المشتمل على حرف علة، بشرط أن يكون هذا الحرف قد أصابه التغيير، مثل: قام. أصله: قَوَم. فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. وقد ذكرت ذلك في أوائل «نائب الفاعل».

لم يصح الإبدال، نحو: عَيِنَ[1] الرجل فهو عاين، وعَوِرَ فهو عاور.

٣ ـ أن تقع إحداهما بعد ألف «مفاعل» وما شابهه في عدد الحروف وحركاتها؛ كفعائل وفواعل.. بشرط أن يكون كل من الحرفين مدة ثالثة زائدة في المفرد، ويشارك الواو والياء في هذه المسألة الألف.

فمثال الواو: عجوز وعجائز، وقلوص[2] وقلائص.

ومثال الياء: صحيفة وصحائف، وذبيحة وذبائح.

ومثال الألف: رسالة ورسائل، وقلادة وقلائد.

ولا إبدال في نحو: قساور جمع قسوَرة[3]؛ لأن الواو ليست بمدة؛ لأنها متحركة، ولا في نحو: معايش جمع معيشة؛ لأن المدة في المفرد أصلية، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [الحجر: ٢٠] فقد قرأ الجمهور بالياء في (معايش) على القياس[4]، إلا فيما سمع فيحفظ ولا يقاس عليه، نحو: مصيبة ومصائب، ومنارة ومنائر، والقياس: مصاوب ومناور.

٤ ـ الموضع الرابع مما تقلب فيه الواو والياء همزة: إذا وقعت إحداهما ثاني حرف علة بينهما ألف مفاعل أو مشابهه، سواء أكان الحرفان ياءين، نحو: نيائف: جمع: نيّف[5]، أم كانا واوين، نحو: أوائل: جمع: أوَّل. أم كانا مختلفين، نحو: سيائد: جمع: سيّد، وأصله: سَيْود، وأصل الجمع: نيايف، وأواول، وسياود، فقلب حرف العلة الواقع بعد الألف الزائدة همزة.

---

(١) عَيِنَ الرجل: كفرح: عَظُمَ سواد عينه في سعة، فهو أعين.

(٢) القلوص: الناقة الشابة.

(٣) القسورة: الأسد.

(٤) وروي عن نافع المدني أنه قرأ بالهمز، لكن قال المرادي في «شرحه على الألفية» (٦/ ١٥): المشهور عنه الياء. وانظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٢٠) «شواذ ابن خالويه» ص(٤٢) «البحر المحيط» (٤/ ٢٧١) (٥/ ٤٣٨) وكلمة (معايش) وردت في سورة الأعراف آية: (١٠) وفي سورة الحجر آية: (٢٠).

(٥) النيف: كل ما زاد على العِقْد إلى العِقْد الثاني. وتقدم في «العدد».

فلو توسط بينهما مدة (مفاعيل) امتنع قلب الثاني منهما همزة، نحو: طاوس وطواويس.

٥ ـ الموضع الخامس خاص بالواو، وهو اجتماع واوين في أول الكلمة، والثانية منهما إما متحركة، أو ساكنة متأصلة في الواوية، فتقلب الواو الأولى منهما همزة.

فمثال المتحركة: جمع واصلة وواثقة، تقول: أواصل وأواثق، والأصل: وَوَاصِل، وَوَاثِق؛ لأن أفعالها الماضية واوية الفاء، ثم تقلب الواو الأولى ـ وجوباً ـ همزة، فيصير الجمع: أواصل، أواثق.

ومثال الساكنة: أُوْلى، مؤنث الأول، وأصلها: وُوْلى، بواوين الأولى مضمومة، تليها الساكنة المتأصلة في الواوية، فلما اجتمعا قلبت الأولى همزة.

ولا يجب القلب في مثل: واسى، والى، وافى، إذا بنيت لما لم يُسَمَّ فاعله، فقيل: وُوسِيَ، وُولِيَ، وُوفِيَ؛ لأن الواو الثانية ليست أصلية، إذ هي منقلبة عن ألف (فَاعَلَ)، فهي بدل من ألف زائد؛ لأنه لما بني الفعل لما لم يسم فاعله احتيج إلى ضم ما قبل الألف، فأبدلت الألف واواً، كما سيأتي إن شاء الله، ومنه قوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِىَ لَهُمَا مَا وُۥرِىَ[1] عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]، فـ(وُوْرِيَ) فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله، وفعله المبني للمعلوم (وَارى) فعُمل به ما تقدم.

وفي أحرف الإبدال وقلب الواو والياء همزة **يقول ابن مالك**:

(أحرف الإبدال هدأت موطيا) هذا على حذف مضاف؛ أي: أحرف الإبدال أحرف: هدأت موطيا، وهي تسعة، ومعنى: هدأت: سكنت، وموطيا: من أوطأته؛ أي: جعلته وطيئاً، فالياء فيه بدل من الهمزة؛ لأنه اسم فاعل، وأصله: موطئاً، ثم ذكر مواضع إبدال الهمزة من الواو والياء، وهي وقوع كل منهما آخر الكلمة **(إثر ألف زيد)** أي: بعد ألف

(١) معنى (وُوْري) أي: سُتِر.

زائدة، وهذا الموضع الأول، أو وقوعهما **(في فاعل ما أُعِلَّ عيناً)** أي: في اسم فاعل فعلٍ معتل العين بأحدهما.

وقوله: **(ذا)** أي: إبدالهما همزة **(اقتُفي)** بالبناء لما لم يسم فاعله خبر (ذا) أي: اتبع في عين فاعل الفعل الذي أعلت عينه، وهذا الموضع الثاني.

ثم أشار إلى الموضع الثالث **بقوله**: **(والمد زيد... إلخ)** أي: والمد ـ وهو حرف العلة إذا كان قبله حركة تناسبه ـ يرى همزاً في مثل: القلائد، حال كون المد زائداً ثالثاً في **(الواحد)** أي: المفرد، **وقوله**: **(في مثل كالقلائد)** الكاف زائدة بين المضاف والمضاف إليه.

ثم ذكر الموضع الرابع **بقوله**: **(كذاك ثاني ليِّنَين...)** أي: كذلك تبدل الهمزة من ثاني حرفين ليِّنين اكتنفا ـ أي: أحاطا ـ بمدة مفاعل ـ وهي الألف ـ واحترز بذلك من مدة (مفاعيل) والمراد باللين هنا: حرف العلة المتحرك، **وقوله**: **(كجمعٍ)** بالتنوين، وهو مصدر حذف فاعله، و**(نيِّفا)** مفعوله، والتقدير: كجمعهم نيِّفاً جَمْعَ تكسيرٍ فقالوا: نيائف، بإبدال الياء الواقعة بعد ألف **(مفاعل)** همزة.

أما الموضع الخامس فيأتي ـ إن شاء الله ـ في **قوله**: **(... وهمزاً أول الواوين رُدّ)** وإنما شرحته ـ هنا ـ لإتمام الموضوع، ولئلا يشتبه بما بعده.

* * *

١ ـ قلب الهمزة ياء أو واواً

٢ ـ الموضع الخامس لقلب الواو همزة

٩٤٧ ـ وَٱفْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلّْ ... لَامًا، وَفِي مِثْلِ (هِرَاوَةٍ) جُعِلْ

٩٤٨ ـ وَاوًا، وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدّْ ... فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ: (وُوفِيَ الْأَشُدّْ)

لما ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قلب الياء والواو همزة، ذكر ـ هنا ـ قلب الهمزة ياءً أو واواً؛ أي: عكس ما مضى.

فأما قلب الهمزة ياء فقد تقدّم: أن حرف المد الزائد في المفرد يقلب همزة إذا وقع بعد ألف الجمع، نحو: صحيفة وصحائف، وأنه إذا توسط ألف مفاعل بين حرفين لينين قلب الثاني منهما همزة، مثل: نيف ونيائف.

وذكر هنا أنه إذا اعتل لام أحد هذين النوعين فإنه يخفف بإبدال كسر الهمزة فتحة، ثم إبدالها ياء.

فمثال الأول: قضية، وقضايا، وأصلها: قضايِيُ، ثم أبدلت الياء الأولى همزة لوقوعها بعد ألف التكسير، فصارت: قضائِيُ، كصحيفة وصحائف، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة للتخفيف، فصارت: قضاءَيُ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت: قضاءا، بوزن (مَدَارَى)[١] ثم قلبت الهمزة ياء لاجتماع شبه ثلاث ألفات، فصارت: قضايا، بعد أربعة أعمال.

ومثال الثاني: زاوية وزوايا، وأصلها: زواوي، ثم أبدلت الواو التي بعد الألف همزة، فصارت: زوائي؛ كأول وأوئل، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة للتخفيف، فصارت: زواءَي، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت: زواءا، بألفين بينهما همزة، ثم قلبت الهمزة ياء لاجتماع شبه ثلاث ألفات، فصارت: زوايا، بعد أربعة أعمال.

وأما قلب الهمزة واواً فحين تكون لام المفرد واواً ظاهرة سلمت في هذا المفرد. وذلك حيث وقعت الواو رابعة بعد ألف، نحو: هِرَاوة[٢] وهَرَاوَى. وأصلها: هرااو، بألفين: الأولى ألف الجمع (مفاعل)، والألف الثانية ألف المفرد (هراوة)، وبعدهما: واو، ثم قلبت ألف المفرد همزة في الجمع، فصارت: (هرائِو)؛ كقلادة وقلائد، ثم قلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة، فصارت: (هرائِي)، ثم قلبت الكسرة فتحة للتخفيف، فصارت: هراءَي، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت: هراءا، ثم قلبت الهمزة واواً ليشابه الجمع مفرده، فصارت: هَرَاوَى، بعد خمسة أعمال.

وهذا معنى **قوله**: (وافتح ورُدَّ الهمز يا... إلخ) فـ(أل) في الهمز للعهد؛ أي: افتح الهمزة المعهودة ـ وهي الطارئة بعد ألف مفاعل

---

(١) جمع (مِدْرى)، وهي المشط، كما في قول امرئ القيس:

غدائره مستشزرات إلى العلا　　　تضل المدارى في مثنًّى ومرسل

(٢) الهراوة: العصا الضخمة.

وشبهه ـ واقلبها ياء في الجمع الذي لامه معتلة في المفرد بالياء، **وقوله**: (وفي مثل هراوة جعل واواً) أي: وجُعل الهمز واواً في مثل: هراوة، وإداوة[١].

وأشار **بقوله**: (وهمزاً أول الواوين رد... إلخ) إلى الموضع الخامس من مواضع قلب الواو همزة؛ أي: اقلب أول الواوين همزة في بدء كلمة لا تشبه (وُوْفِيَ) في كون الثانية ساكنة عارضة ليست أصيلة؛ لأنها بدل من الألف، فإن أصله: (وافى) كما تقدم، فهذه لا يجب فيها الإبدال بل يجوز، وأفاد بذلك أنه لا بد أن تكون الواو أصيلة، كما مضى، **وقوله**: (الأشد) بضم الشين، وتخفيف الدال من أجل النظم، وهو نائب فاعل، ومعناه: بُلِّغَ القوة.

* * *

حكم اجتماع همزتين في كلمة واحدة

٩٤٩ ـ وَمَدًّا ٱبْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ ... كِلْمَةٍ ٱنْ يَسْكُنْ كَ(آثِرْ) و(ٱئْتَمِنْ)

٩٥٠ ـ إِنْ يُفْتَحِ ٱثْرَ ضَمٍّ ٱوْ فَتْحٍ قُلِبْ ... وَاوًا، وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

٩٥١ ـ ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَا يُضَمّْ ... وَاوًا أَصِرْ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمّْ

٩٥٢ ـ فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا، وَ(أَؤُمّْ) ... وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّْ

إذا اجتمع في كلمة همزتان فالبحث يتعلق بإبدال الهمزة الثانية؛ لأنها هي التي حصل بها الثقل، ولا يخلو الأمر من ثلاث حالات:

الأولى: أن تكون الهمزة الأولى متحركة والثانية ساكنة.

الثانية: أن تكون الهمزة الأولى ساكنة والثانية متحركة.

الثالثة: أن تكونا متحركتين، ويمتنع أن تكونا ساكنتين معاً.

١ ـ فإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة، وجب قلب الثانية حرف علة مجانساً لحركة الهمزة الأولى، فإن كانت حركة الأولى فتحة أبدلت الثانية ألفاً، نحو: آمن، قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ

---

(١) الإداوة: بكسر الهمزة إناء صغير من جلد.

مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَۚ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَءَامُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِۚ﴾ [النساء: ١١٩] والأصل: أَأْمَنَ، أَأَمُرَنَّ، فأبدلت الثانية ألفاً لسكونها وفتح ما قبلها.

وإن كانت حركة الأولى ضمة أبدلت الثانية واواً، نحو: أُومن، والأصل: أُؤْمن، فأبدلت الثانية واواً؛ لسكونها وضم ما قبلها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ﴿٢٥﴾﴾ [الحاقة: ٢٥] فـ(أُوتَ) أصله: أُؤْتَيُ، فأبدلت الهمزة الثانية واواً من جنس حركة الأولى، فصار: أُوْتَيُ، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ـ كما سيأتي ـ ثم جزم بحذف اللام[1]، وهي الألف.

وإن كانت حركة الأولى كسرة أبدلت الثانية ياء، نحو: إيمان، والأصل: إِئْمان، فأبدلت الثانية ياء؛ لسكونها وكسر ما قبلها، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُۚ﴾ [يونس: ١٥] ففي حالة الوصل تسقط همزة الوصل من قوله: (ائت)، أما في الابتداء فإن الهمزة الثانية تبدل ياء لانكسار ما قبلها ـ كما تقدم ـ وعلة هذا القلب في هذه الحالة هي التخفيف؛ لاستثقال الهمزتين في كلمة واحدة.

٢ ـ وإن كانت الهمزة الأولى هي الساكنة والثانية هي المتحركة فهذا النوع لا يقعان فيه في موضع الفاء، لتعذر الابتداء بالساكن، فإن كانتا في موضع عين الكلمة أدغمت الهمزة الأولى في الثانية، نحو: سَآل صيغة مبالغة من السؤال، ورَآس نسبة لبيع الرؤوس، ولم يذكر المصنف هذا لأنه لا إبدال فيه.

وإن كانتا في موضع اللام قلبت الثانية ياء كبناء صيغة على وزن (قِمَطْرٍ) من الفعل: قرأ، فيقال: قِرَأْيٌ، والأصل: قِرَأْأٌ بتسكين الأولى

(١) انظر: «معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم» ص(٣٠٧).

وتحريك الثانية، فقلبت الثانية ياء لوقوعها طرفاً بعد الهمزة الساكنة، وهذا لم ينصّ عليه صراحة، لكنه داخل في عموم **قوله**: (ما لم يكن لفظاً أتمّ فذاك ياءً) كما سيأتي إن شاء الله.

٣ ـ وإن كانتا متحركتين:

أ ـ فإن كانت حركة الثانية فتحة وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة. قلبت الثانية واواً، فمثال المفتوحة بعد مفتوحة: أَوَادم، جمع آدم[(١)]، والأصل: أَأَادم بمهزتين مفتوحتين بعدهما ألف، فقلبت الثانية واواً.

ومثال المفتوحة بعد مضمومة: أُوَيدم تصغير: آدم، والأصل: أُؤَيْدِم، فقلبت الثانية واواً.

ب ـ وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت ياء، ومثالها: بناء صيغة من الفعل (أَمَّ) ـ بمعنى قصد ـ على وزان (إِصْبَع)، فيقال: اِئْمَم ـ بكسر فسكون ففتح ـ فنقلت حركة الميم إلى الهمزة قبلها ليتيسر الوصول إلى إدغامها في الثانية لاجتماع مثلين، فصارت الكلمة بعده: اِئَمَّ ـ بكسر ففتح فميم مشددة ـ ثم قلبت الهمزة الثانية ياء لوقوعها متحركة بعد كسرة في حشو الكلام، فتصير: اِيَمْ بهمزة مكسورة، وياء مفتوحة، وميم مشددة.

جـ ـ وإن كانت حركة الثانية كسرة قلبت ياء مطلقاً، سواء كانت التي قبلها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، ومثال ذلك: أن تبني من الفعل (أَمَّ) مثل: (أصبع) بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها، والباء فيهن مكسورة، وتصنع به ما سبق.

د ـ وإن كانت حركة الثانية ضمة قلبت واواً، سواء كانت الأولى مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة.

فالأول، نحو: أَوُبٌّ، جمع: أَبٍّ، ـ وهو المرعى ـ والأصل:

---

(١) انظر: «حاشية الصبان» (٤/ ٢٩٩).

أَأْبُبٌ على وزن (أَفْعُل). فنقلت حركة عينه إلى فائه، ثم أدغمت فصار: أَؤُبٌّ، ثم خففت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها فصارت: أوُبّ.

والثاني نحو: إوُمَّ، على وزان: إصْبُع من: أَمَّ، وأصله: إئْمُم.

والثالث نحو: أُوُمٌّ على وزان: أُبْلُمٌ من: أَمَّ، وأصله: أُؤْمُم.

وهذا إذا لم تكن الهمزة الثانية المضمومة طرفاً، فإن كانت طرفاً صُيِّرت ياء مطلقاً، سواء كانت الأولى مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة.

فمثال المضمومة بعد مفتوحة: أن تبني صيغة على وزن (جَعْفَر) من الفعل قرأ، فتقول: قرْأَأٌ.

ومثال المضمومة بعد مكسورة: أن تبنيها على وزن (قِرْمِز)[1] فتقول: قِرْئِيءٌ.

ومثال المضمومة بعد مضمومة: أن تبنيها على وزن (بُرْثُن) فتقول: قُرْؤُؤٌ، فتقلب الهمزة الثانية ياء لا واواً في الكلمات الثلاث؛ لأن الواو لا تقع طرفاً في الكلمة العربية الزائدة على ثلاثة أحرف.

فتقول في الأولى بعد القلب قَرْأيٌ، وقد تحركت الياء وانفتح ما قبلها فتقلب ألفاً، وتصير: قَرْأى، وهي اسم مقصور.

وتقول في الثانية بعد القلب: قِرئيٌ، ثم تحذف الياء كالاسم المنقوص، فتصير إلى: قِرْءٍ، وهي اسم منقوص.

وتقول في الثالثة بعد القلب: قُرْؤُيٍ، ثم تقلب الضمة التي قبل الياء كسرة؛ لتسلم الياء، فتصير إلى: قُرْئِيٍ، ثم تعامل معاملة المنقوص، فتصير إلى: قُرْءٍ.

ومثل هذه الكلمات قُصد بها التدريب؛ لأن الأساليب الفصيحة لا يوجد فيها مثل هذه الألفاظ.

---

(١) القرمز: نوع من الصبغ، وقد تقدم معناه في أوزان الرباعي.

وفي أحكام الهمزتين **يقول ابن مالك**: (ومدّاً ابدل ثاني الهمزين... إلخ) أي: اقلب ثاني الهمزتين المجتمعتين في كلمة مدة (ان يسكن) أي: ذلك الهمز، وهذه الحالة الأولى، وهي سكون الهمزة الثانية، ثم المد يكون من جنس الحركة التي قبلها (كآثِر) فعل أمر من: آثره بكذا يؤثره به، إذا فضّله به على غيره، وأصله: أأثر، (وائتَمِن) بفتح التاء وكسر الميم، فعل أمر، وأشار به إلى أن همزة الوصل كهمزة القطع في هذا الحكم، فعند النطق به ابتداءً تبدل الثانية ياء؛ لكسر ما قبلها، فيقال: اِيْتَمِن.

ثم انتقل لبيان حكم الهمزتين المتحركتين ـ وهي الحالة الثالثة كما تقدم ـ فذكر حكم الثانية المفتوحة بعد فتح أو ضم أو كسر **بقوله**: (إن يفتح اثر ضم أو فتح قلب واواً) أي: إن يفتح ثاني الهمزتين بعد همز ذي ضم أو فتح قلب واواً (وياءً إثر كسر ينقلب) أي: وينقلب ثاني الهمزين ياء إذا كان مفتوحاً بعد همز ذي كسر.

وذكر حكم الثانية المكسورة **بقوله**: (ذو الكسر مطلقاً كذا) أي: ينقلب الهمز ذو الكسر ياء مطلقاً ـ سواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر ـ (كذا) أي: كهذا، إشارة إلى ما قبله مما ينقلب ياء.

وذكر حكم الثانية المضمومة **بقوله**: (وما يضم واواً أصِرْ) أي: وما يضم من ثاني الهمزتين فصيّره واواً مطلقاً، سواء أكان ما قبله مضموماً أم غير مضموم.

ثم ذكر شرط قلب الثانية المضمومة واواً **بقوله**: (ما لم يكن لفظاً أتمْ. فذاك ياءً مطلقاً جا) أي: يُصيَّر ما انضم من ثاني الهمزتين واواً (ما لم يكن لفظاً أتمْ) أي: بشرط ألا يكون الهمز هو آخر الكلمة، فإن كان آخرها فهو ياء مطلقاً، سواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر، كما في الحالة الثالثة، أو كان بعد سكون كما مرَّ في الحالة الثانية، وقوله: (جا) بالقصر؛ أي: عن العرب، وأشار **بقوله**: (وأَؤُمّ ونحوه وجهين في ثانيه أُمّ) إلى أنه إذا كانت الهمزتان متحركتين والأولى منهما للمتكلم في صدر

فعل مضارع جاز لك في الثانية منهما قلبها واواً أو إبقاؤها من غير قلب، نحو: أَؤُم، وأئِنُّ بإبقاء الهمزة، مضارعي: أَمَّ بمعنى: قصد، وأنَّ بمعنى: تألم، وإن شئت، قلت: أومُّ، وأينُّ، بالإبدال، **وقوله**: (وجهين في ثانيه أُمّْ) أي: اقصد وجهين في الهمز الثاني، كما تقدَّم.

* * *

أ ـ قلب الألف ياء
ب ـ قلب الواو ياء
١ ـ أن تقع متطرفة
٢ ـ أن تقع عيناً لمصدر
٣ ـ أن تقع عيناً لجمع

٩٥٣ ـ وَيَاءً ٱقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا ... أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ، بِوَاوٍ ذَا ٱفْعَلَا

٩٥٤ ـ فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ ... زِيَادَتَيْ (فَعْلَانَ)، ذَا أَيْضًا رَأَوْا

٩٥٥ ـ فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا، وَالْ(فِعَلْ) ... مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ: (الْحِوَلْ)

٩٥٦ ـ وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ ... فَٱحْكُمْ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنّْ

٩٥٧ ـ وَصَحَّحُوا (فِعَلَةً)، وَفِي (فِعَلْ) ... وَجْهَانِ، وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَ(الْحِيَلْ)

تقلب الألف ياء في موضعين:

١ ـ إذا وقعت بعد كسرة، كما في تكسير مصباح، ودينار، على مصابيح، ودنانير.

٢ ـ إذا وقعت بعد ياء التصغير في مثل: كُتَيِّب، وغُزَيِّل في تصغير: كتاب، وغزال.

وتقلب الواو ياء في مواضع: ذكر منها ابن مالك تسعة مفرَّقةً:

الأول ـ أن تقع متطرفة بعد كسرة، نحو: النامي، والسامي، والأصل: النامِوْ؛ لأن فعله نما ينمو، والسامِوْ؛ لأن فعله سما يسمو، فوقعت الواو متطرفة بعد كسرة فقلبت ياء.

وكذا لو وقعت بعدها تاء التأنيث؛ لأنها بمنزلة كلمة مستقلة فهي متطرفة حكماً، مثل: أكسية ـ جمع كساء ـ وأصلها: أَكْسِوَة.

أو وقعت بعدها الألف والنون الزائدتان؛ لأنهما في حكم الكلمة المنفصلة عما قبلها، فتكون الواو متطرفة حكماً، ومثال ذلك: أن تأتي بصيغة «فَعِلان» ـ بفتح فكسر ـ من الغزو، فتقول: غَزِوان، بكسر ما قبل الواو، ثم تقلب هذه الواو ياء، فتصير: غَزِيان.

الثاني ـ أن تقع عيناً لمصدر فعل، أُعلت فيه، ويكون قبلها كسرة وبعدها ألف، مثل: صام صياماً، وقام قياماً، والأصل: صِوام وقِوام، فقلبت الواو ياء، لتحقق الشروط المذكورة، وهي أربعة.

ولا قلب في سوار، وسواك؛ لانتفاء المصدرية، ولا في: جاور جواراً؛ لأن الواو غير مُعَلَّة في الفعل ـ أي: غير منقلبة عن حرف آخر ـ ولا في: راح رَواحاً؛ لعدم الكسرة، وحال حِوَلاً[(١)]؛ لعدم وقوع ألف بعدها على حسب الرأي الغالب، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨].

الثالث ـ أن تقع الواو عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة، وهي في المفرد إما مُعلَّة، وإما شبيهة بالمعلّة وهي الساكنة التي بعدها في الجمع ألف، فالمُعلَّة، نحو: دار وديار، وحيلة وحِيَل، وقيمة وقيم، والأصل: دِوَار، وحِوَل، وقِوَم، فقلبت الواو ياء في الجمع، لانكسار ما قبلها، والشبيهة بالمُعلّة، نحو: ثوب وثياب، وسوط وسياط، وروض ورياض، والأصل: ثِواب، وسِواط، ورِواض، فقلبت الواو ياء في الجمع؛ لانكسار ما قبلها ومجيء الألف بعدها.

فإن كانت اللام معتلة[(٢)] وجب تصحيح الواو، فيقال في جمع: ريَّان[(٣)]: رِواء، بترك الواو بغير قلب، وأصلها: رِوَايْ، فأبدلت الياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة، ولو قلبت الواو ياء توالى إعلالان، وهو ممنوع.

(١) عَدَّ ابن عقيل في «شرحه على التسهيل» (٤/ ١٦٧) هذا اللفظ شاذاً، وحمله الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٣١١) على أنه جار على غير فِعْلٍ. قال ابن يعيش في «شرحه على المفصل» (١٠/ ٨٣): (ولو كان جارياً على الفعل من نحو حال يحول لقلت: حِيلاً. باعتلال فعله).اهـ.

(٢) سبق بيان الفرق بين المُعَلّ والمعتل في باب «نائب الفاعل».

(٣) ريان: أي: مرتوٍ بالماء.

فإن لم توجد الألف وجب تصحيح الواو ـ أيضاً ـ نحو كوز[(١)]، وكِوَزة، وعَوْد[(٢)] وعِوَدة، وشذ قولهم في ثور: ثيرة، بالقلب، والقياس: ثِوَرة، كما تصح إن كانت متحركة في المفرد، نحو: طَوِيل، وطِوال.

وإلى قلب الألف ياء أشار **بقوله**: (وياء اقلب ألفاً... إلخ) أي: اقلب الألف ياءً إذا تلا كسراً، أو تلا ياء التصغير.

وإلى المواضع الثلاثة لقلب الواو ياء أشار **بقوله**: (بواو ذا افعلا... إلخ) أي: افعل ذا بالواو، وهو قلبها ياء، كما قلبت الألف ياء، بشرط أن تكون في الآخر أو بعدها تاء التأنيث، أو قبل الألف والنون الزائدين، وهذا هو الموضع الأول.

وأشار **بقوله**: (ذا أيضاً رأوا... إلخ) إلى الموضع الثاني، والمعنى: أن النحاة رأوا ـ أيضاً ـ قلب الواو ياء بعد الكسرة في مصدر الفعل المُعلّ العين وبعدها ألف، كما تقدم.

وأشار **بقوله**: (والفِعَل منه صحيح...) إلى أن المصدر إذا كان على وزن (فِعَل) ـ بكسر ففتح ـ وعينه واو قبلها كسرة وليس بعدها ألف، فإن الغالب فيه التصحيح وعدم القلب، مثل: الحِوَل: مصدر حال.

ثم أشار إلى الموضع الثالث **بقوله**: (وجمع ذي عين أُعِلَّ... إلخ) أي: إذا وقعت الواو عين جمع صحيح اللام وأعلت في مفرده أو سكنت فاحكم بهذا الإعلال وهو قلبها ياء لكسر ما قبلها، كما يفهم مما تقدم، واشتراط الألف بعدها يفهم من البيت الآتي.

وقوله: (حيث عَنْ) أي: عرض وظهر هذا الجمع، وأصله: عنَّ بالتشديد، لكنه خفف النون بالسكون للنظم.

---

(١) كوز: بالضم إناء من فخار أصغر من الإبريق له عروة وبلبل. مُعَرَّب. «الوافي» ص(٥٥٠).

(٢) العود: بفتح العين هو المسنُّ من الإبل والشاء.

وأشار **بقوله**: (وصححوا فِعَلةً) إلى أن الواو السالفة الذكر إذا لم يقع بعدها ألف في الجمع، وكان على وزن (فِعَلة) ـ بكسر ففتح ـ فإنها تصح وتبقى (وفي فِعَل وجهان) أي: في الجمع الذي على وزن (فِعَل) ـ بكسر ففتح ـ وجهان، وهما: التصحيح بإبقاء الواو، والإعلال بقلبها ياء، (والإعلال أولى) أي: عند ابن مالك يجوز التصحيح، ولكن الإعلال أرجح منه، (كالحيل) جمع حيلة، وهذا إعلال، أو: حِوَل، وهذا تصحيح، وفهم من قوله: (أولى) أن التصحيح مطرد، ولكنه غير الأولى، وعند غيره يجب الإعلال، والتصحيح شاذ لا يقاس عليه، ويقتصر على الوارد المسموع منه؛ كقولهم: حاجة وحِوج..

* * *

٩٥٨ ـ وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا ٱنْقَلَبْ كَـ(الْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ)......

من مواضع قلب الواو ياء ٤ ـ أن تقع طرفاً في فعل ماض

الموضع الرابع: من مواضع قلب الواو ياء: أن تقع طرفاً في فعل ماضٍ، وهي رابعة أو أكثر بعد فتحة، بشرط أن تكون منقلبة ياء في المضارع، تقول: عَطَوْتُ وزَكَوْتُ، بإبقاء الواو فيهما لأنها ثالثة، ومعناهما: أخذت، ونميت، فإذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت: أعطيت، وزكّيت، بقلب الواو ياء؛ لأنها صارت رابعة، حملاً للماضي على المضارع: يعطي ويزكي، كما حمل اسم المفعول، نحو: مُعْطَيان ـ بفتح الطاء ـ وأصله: مُعْطَوان، على اسم الفاعل: معطِيان ـ بكسر الطاء ـ فقلبت الواو ياء، وكذا الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله: يُرْضَيَان، وأصله: يُرْضَوان؛ لأنه من الرضوان، فقلبت واوه بعد الفتحة ياء، حملاً على الفعل المبني للمعلوم: يُرْضِيان.

وهذا معنى **قوله**: (والواو لاماً بعد فتح يا انقلب... إلخ) أي: انقلب حرف الواو ياءً ـ حالة كونه لاماً ـ أي: طرفاً ـ بعد فتح؛ كالياء في اسم المفعول (مُعْطَيان) والفعل: يُرْضَيَان، فإن أصلها الواو.

* * *

قلب الألف واواً

٩٥٨ ـ ....وَوَجَبْ
٩٥٩ ـ إِبدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ ....

تقلب الألف واواً إذا وقعت بعد ضمة، سواء كان ذلك في الفعل أو في الاسم، فالفعل، نحو: سامح الحليم المذنب، فتقول بعد بنائه لما لم يُسَمَّ فاعله: سُومح المذنب، بقلب الألف واواً لوقوعها بعد ضم؛ لأن المبني لما لم يسم فاعله يضم أوله، ومنه قوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِىَ لَهُمَا مَا وُۥرِىَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]، فـ(ووري) فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (ما)، وقوله تعالى ـ أيضاً ـ: ﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِىَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [النمل: ٨]، فـ(بورك) مبني لما لم يسم فاعله و(مَنْ) نائب فاعل.

والاسم نحو: كويتب، في تصغير: كاتب، بقلب الألف واواً لوقوعها بعد ضم، ويشترط لقلبها في التصغير ألا يكون أصلها الياء، مثل: ناب، فيصغر على نُيَيب، بإعادة الياء إلى أصلها، كما تقدم في «التصغير».

وهذا معنى **قوله**: (ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف) أي: وجب إبدال الألف واواً إذا وقعت بعد ضمة في الاسم والفعل، كما تقدم.

* * *

قلب الياء واواً
١ ـ أن تقع ساكنة بعد ضمة
٢ ـ أن تقع لاماً لفعل
٣ ـ أن تكون عيناً لاسم على وزن (فُعْلَى)

٩٥٩ ـ .... وَيَا كَـ(مُوقِنٍ) بِذَا لَهَا ٱعْتُرِفْ
٩٦٠ ـ وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ: (هِيمٌ) عِنْدَ جَمْعِ (أَهْيَمَا)
٩٦١ ـ وَوَاوًا اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ اَوْ مِنْ قَبْلِ تَا
٩٦٢ ـ كَتَاءِ بَانٍ مِنْ (رَمَى) كَـ(مَقْدُرَهْ) كَذَا إِذَا كَـ(سَبُعَانَ) صَيَّرَهْ
٩٦٣ ـ وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِـ(فُعْلَى) وَصْفَا فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

تقلب الياء واواً في أربعة مواضع:

الأول: أن تكون الياء في لفظ غير دال على الجمع، مع

سكونها، ووقوعها بعد ضمة، وعدم تشديدها، نحو: أيسر المعسر يوسر، فهو موسر، والأصل: يُيْسِر ومُيْسِر، فقلبت الياء واواً في المضارع واسم الفاعل؛ لوقوعها ساكنة بعد ضم؛ لأن الضم لا يناسبه إلا الواو.

فإن كان اللفظ جمعاً لم يصح القلب، مثل: بِيض في قولك: جمل أبيض وجمال بِيض، وهِيْم في قولك: جمل أهيم وجمال هِيْم[(١)] والأصل: بُيْض وهُيْم على وزن (فُعْل)، ثم قلبت الضمة كسرة وجوباً؛ لثقلها قبل الياء الساكنة، وقد مضى هذا في «جمع التكسير».

وكذلك لا يصح القلب إذا كانت الياء متحركة، نحو: هُيَام[(٢)] ـ بضم ففتح ـ أو كانت غير مسبوقة بضمة، نحو: خَيْل وجِيل، أو كانت مشددة، نحو: غُيَّب في جمع غائب.

الثاني: إذا وقعت الياء لاماً لفعل، أو لاسم مختوم بتاء التأنيث، أو لاسم مختوم بالألف والنون الزائدتين، وانضم ما قبلها في الأصول الثلاثة.

فالأول: كالفعل: نهى، وقضى، ورمى، ونحوها مما لامه ياء، إذا أريد تحويلها إلى صيغة (فَعُل) ـ بفتح فضم ـ لغرض؛ كالتعجب.. نحو: نَهُو الرجل، أو قَضُوا، أو رَمُو؛ بمعنى: ما أنهاه! أي: أعقله، وما أقضاه! وما أرماه! والأصل: نَهُيَ، فقلبت الياء واواً؛ لوقوعها بعد الضمة.

والثاني: أن تبني من الفعل: رمى اسماً على وزن: مَقْدُرَة ـ بفتح فسكون فضم ففتح ـ فتقول: مَرْمُوَة، والأصل: مَرْمِية، فقلبت الياء واواً لوقوعها بعد ضمة.

---

(١) الهيم: الإبل العطاش.

(٢) هيام: مصدر هام بمعنى اشتد عطشه أو حبه.

والثالث: أن تبني من الفعل: رمى، اسماً على وزن (سَبُعان) ـ بفتح فضم ـ فتقول: رَمُوان، والأصل: رَمُيان، فقلبت الياء واواً لوقوعها بعد ضمة.

الموضع الثالث من مواضع قلب الياء واواً: أن تكون عيناً لاسم على وزن (فُعْلى) ـ بضم فسكون ـ مثل: طوبى ـ اسم للجنة أو لشجرة فيها ـ قال تعالى ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمْ﴾ [الرعد: ٢٩] والأصل: طُيْبَى؛ لأن فعله: طاب يطيب، فقلبت الياء واواً.

فإن لم يكن (فُعْلى) اسماً بل كان صفة محضة وجب قلب الضمة كسرة، لتصح الياء وتسلم من قبلها واواً، فرقاً بين الاسم والصفة، ولم يسمع هذا القلب إلا في كلمتين[١]: ضِيْزَى[٢]، وحِيْكى[٣]، والأصل: ضُيزى، وحُيكى، فقلبت الضمة كسرة لتصحَّ الياء، ومنه قوله تعالى: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ۝٢٢﴾ [النجم: ٢٢].

وإن كانت الصفة غير محضة ـ لجريانها مجرى الأسماء[٤] ـ فالجمهور يوجبون إبقاء الضمة، وقلب الياء واواً، كما لو كانت (فُعْلى) اسماً. وقال ابن مالك بجواز الوجهين:

الأول: قلب الضمة كسرة لتصح الياء.

---

(١) يقول الزجاج: (لا يعرفون في الكلام (فِعْلى) صفة. إنما يعرفون الصفات على (فَعْلى) بالفتح، نحو: سكرى. أو بالضم، نحو: حُبْلى). «معاني القرآن» للزجاج (٥/ ٧٣).

(٢) ضيزى: صفة على وزن (فُعلى) وهي في الأصل مصدر. فعله: ضازه يضوزه ويضيزه.. جار عليه وبخسه. والذي في «اللسان» وغيره أنه يقال: ضيزى، وضوزى. وعلى هذا فلا قلب فيها لجواز أن تكون الياء أصلية. «اللسان» (٥/ ٣٦٧).

(٣) يقال: حاك في مشيته يحوك ويحيك: تبختر واختال. أو حرك منكبيه. وزاد بعضهم: كِيصَى، صفة لمن يأكل وحده وينام وحده. انظر: «شرح الشافية» (٣/ ١٣٦).

(٤) يعرف جريانها مجرى الأسماء بأن تكون معمولة للعوامل المختلفة مباشرة دون أن يتقدمها موصوف.

الثاني: إبقاء الضمة فتقلب الياء واواً.

ومن أمثلتها: كُوسَى أو كِيسَى، مؤنث: أكيس[1]، وضُوقَى أو ضِيقَى، مؤنث: أضيق.

وقد أشار إلى الموضع الأول من هذه المواضع **بقوله**: (ويا كموقن بذا لها اعترُفْ) أي: إن الياء التي كانت في أصل كلمة (موقن) اعترف لها (بذا) أي: بهذا القلب، وهو قلبها واواً، كما انقلبت الألف في المسألة التي قبلها واواً، ومعنى: (اعتُرفْ لها) أي: أُقِرَّ لها بهذا القلب، وفي بعض النسخ (اعتَرفْ) بفتح التاء على أنه فعل أمر، وعلى كل حال فالجملة خبر المبتدأ (يا) الذي قصد لفظه.

ثم ذكر أن الياء إذا كانت في جمع سلمت من القلب، ووجب إبدال الضمة كسرة لتبقى الياء، فيقال: هِيْمٌ، في جمع (أهْيما) كما تقدم، والألف للإطلاق.

ثم أشار إلى الموضع الثاني **بقوله**: (وواواً اثْر الضم رُدَّ اليا... إلخ) أي: اقلب الياء واواً إذا وقعت بعد ضم، متى وُجِد الياء لام فعل، أو وقعت لام اسم مختوم بتاء التأنيث، مثل ما لو بُني من الفعل (رمى) اسماً على وزن (مَقْدُرة)، وكذا ترد الياء واواً إذا صيَّر الباني لفظ الرمي مثل لفظ: (سَبُعان) وتقدَّم بيان ذلك، **وقوله**: (وواواً اثر الضم) يقرأ بهمزة الوصل في (اثْر) فتسقط في الدرج.

ثم ذكر الموضع الثالث **بقوله**: (وإن تكن عيناً لفعلى... إلخ) أي: وإن تكن الياء المضموم ما قبلها عيناً لصفة على وزن (فُعْلى) فقد جاء فيها عن العرب وجهان: التصحيح، والإعلال، وهو يشير بذلك إلى أنهما مسموعان عن العرب، ومعنى: (يُلفى) أي: يوجد.

وقوله: (وصفاً) احتراز من أن يكون (فُعْلى) اسماً، مثل: طُوبى، فإنه يجب قلب الياء واواً، ؛ لأن أصله: طُيْبى، ودخل في قوله: (وصفاً)

---

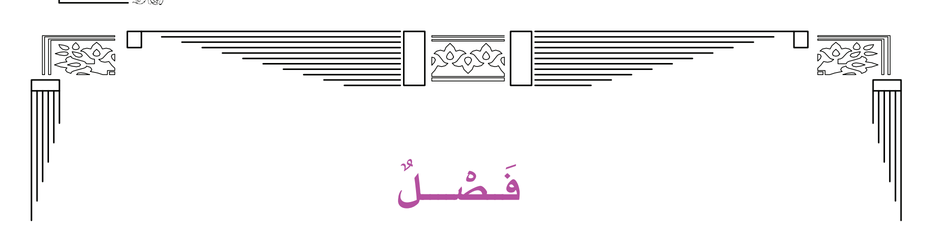
(١) الكيْس: الفطنة والعقل والظَّرَف.

الصفة المحضة، والصفة الجارية مجرى الأسماء، ومقتضى ذلك جواز الوجهين في هذين النوعين، مع أن الصفة المحضة يتعين فيها تصحيح الياء، وعلَّله سيبويه بأنهم قصدوا التفريق بين الاسم والصفة، فقلبوا ياء فُعلى اسماً؛ ولم يقلبوا في الصفة[1].

أما غير المحضة فقد جزم النحويون بوجوب القلب، وابن مالك يجيز الوجهين، كما تقدم.



(١) انظر: «كتاب سيبويه» (٤/ ٣٦٤)؛ و«شرح التصريف» للثمانيني ص(٥٣٣).



فَصْـــلٌ

بقية مواضع قلب الياء واواً
٤ ـ أن تكون لاماً لاسم على وزن (فَعْلى)

٩٦٤ ـ مِنْ لَامِ (فَعْلَى) ٱسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ   يَاءٍ كَ(تَقْوَى) غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلْ

الموضع الرابع من مواضع قلب الياء واواً: أن تكون لاماً لاسم على وزن (فَعْلى) ـ بفتح فسكون ـ، نحو: تقوى، شروى[(١)]، ثنوى[(٢)]، والأصل: تَقيا[(٣)]، وشَريا، وثنيا، بدليل، وقيت، وشريت، وثنيت، فقلبت الياء واواً، ومنه قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَىٰهَآ ۝١١﴾ [الشمس: ١١] لأنه من الطغيان[(٤)].

فإن كان (فَعْلى) وصفاً لا اسماً لم تقلب الياء واواً، مثل: صديا وخزيا، وهما مؤنثا: خزيان، وصديان[(٥)].

وهذا معنى **قوله**: (من لام فَعْلى اسماً... إلخ) أي: أتى الواو بدل ياء إذا وقعت الياء لاماً لاسم على وزن (فَعْلى)، نحو: تقوى. **وقوله**: (غالباً جا ذا البدل) احتراز مما لم يقع فيه البدل شذوذاً، مثل: «ريّا» للرائحة، و«طَغْيا» لولد البقرة الوحشية، وسعيا ـ لمكان ـ. لكن

---

(١) شروى الشيء: مثله. وشروى: جبل. «اللسان».

(٢) الثنوى: ما استثني من الشيء.

(٣) أصله الأصيل: وقيا؛ لأنه من وقيت. قلبت واوه تاء، كما في تراث، ثم ياؤه واواً. ولا يضر اجتماع إعلالين فيه لعدم تواليهما.

(٤) هذا قاله الزجاج في «معاني القرآن» (٥/ ٣٣٣) وقيل: إنه من ذوات الواو، قال الفارسي في «التكملة» ص(٢٦٩): (وحكى أبو الحسن: طغا يطغو، فهي على هذا تكون كالدعوى من دعوت) فعلى هذا جاءت الواو على الأصل، ولا قلب فيها.

(٥) الأول من خزي يخزى كفرح يفرح؛ أي: ذلَّ. والثاني: من صَدِيَ صَدَىً من باب تعب: أي: عطش فهو صدٍ وصادٍ وصديان. وامرأة صدية وصادية وصديا.. وقد مضى هذا اللفظ (صديان) في أبنية «أسماء الفاعلين» وما هنا فيه زيادة.

تُعُقِّب بأن النحويين قالوا في «ريّا»: إنها صفة غلبت عليها الاسمية، والأصل: رائحة ريّا؛ أي: مملوءة طيباً، على أنه لو سُلّم بالاسمية فعدم القلب لمانع، وهو أنه لو قيل: (رَيْوا) لوجب قلب الواو ياء وإدغامهما، لاجتماعهما ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ وأما (طغيا) فالأكثر فيه ضم الطاء، فهو صفة غلبت الاسمية، وأما (سعيا) فيحتمل أنه منقول من الصفة إلى الاسمية، فاستصحب التصحيح بعد جعله اسماً.

* * *

٩٦٥ ـ بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ (فُعْلَى) وَصْفَا وَكَوْنُ (قُصْوَى) نَادِرًا لَا يَخْفَى

من مواضع قلب الواو ياء
٥ ـ أن تقع لاماً لصفة على وزن (فُعْلى)

تقدم أربعة مواضع من مواضع قلب الواو ياءً، وذكر هنا الموضع الخامس وهو: أن تكون الواو لاماً لصفة على وزن (فُعْلى) ـ بضم فسكون ـ، نحو: دُنيا، وعُليا، والأصل: دُنوى وعُلوى، بدليل: دنوت دنواً، وعلوت علواً، فقلبت الواو ياء.

ومن الشاذ قياساً الفصيح استعمالاً[1]: قُصْوى، بمعنى: بعيدة، وقد جاءت في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ[2] ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾ [الأنفال: ٤٢].

وهي لغة أهل الحجاز، والقياس إبدال الواو ياء، كما هي لغة بني تميم، فيقولون: القُصيا.

فإن كانت (فُعْلى) اسماً وليست وصفاً بقيت الواو بغير قلب، نحو: حُزْوى[3].

وهذا معنى **قوله**: (بالعكس جاء لام فُعْلى وصفاً... إلخ) أي:

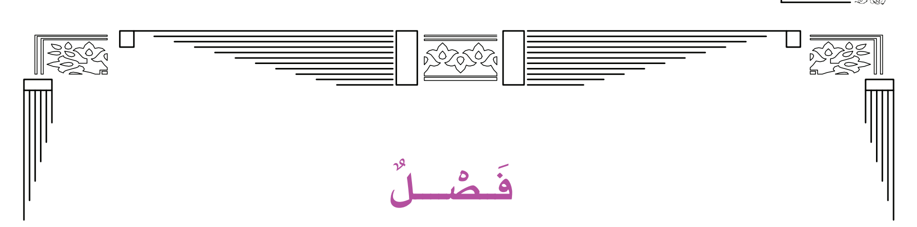
---

(١) انظر: أول باب «جمع التكسير».
(٢) العدوة: جانب الوادي.
(٣) اسم رمال مجتمعة في طرف الدهنا الشرقي معروفة ومشهورة. واسم نخل في قرية سدوس في اليمامة.

جاءت الواو ياءً إذا وقعت لاماً لفُعلى وصفاً (بالعكس) مما تقدم، وهو قلب الياء واواً، وندر **(قصوى)** بإبقاء الواو، ولا يخفى أنه فصيح استعمالاً؛ لوروده في كتاب الله تعالى[1].



(١) ما ذكره ابن مالك ـ ومن وافقه ـ من أن لام فُعلى إذا كانت واواً في وصف تقلب ياء، وإن كانت في اسم سلمت من القلب مخالف لما يراه المتقدمون ـ كسيبويه ـ وهو أنها تقلب في الاسم، ولا تقلب في الصفة، ويجعلون (حُزْوى) شاذاً. والظاهر أن الخلاف لفظي؛ لأن الأمثلة التي حصل فيها القلب بعضهم جعلها أسماء. وعدها ابن مالك وموافقوه صفات. انظر: «كتاب سيبويه» (٤/ ٣٨٩)؛ «المقتضب» (١/ ٣٠٦)؛ «شرح التصريف» للثمانيني ص(٥٣٤)؛ «شرح المرادي» (٦/ ٤٥).



فَصْلٌ

من مواضع قلب الواو ياء ٦ ـ أن تجتمع الواو والياء في كلمة واحدة بشروط خمسة

٩٦٦ ـ إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَٱتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

٩٦٧ ـ فَيَاءً الْوَاوَ ٱقْلِبَنَّ مُدْغِمَا وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

الموضع السادس من مواضع قلب الواو ياء: أن تجتمع الواو والياء في كلمة واحدة[(١)] بشرط ألا يفصل بينهما فاصل، وأن تكون الأولى منهما ساكنة سكوناً أصليّاً غير عارض، وأن تكون أصلاً غير منقلبة عن حرف آخر، فإذا تحققت هذه الشروط الخمسة وجب قلب الواو ياء، وإدغامها في الياء، سواء أكانت الياء هي السابقة، نحو: سيّد وميت، وأصلهما: سَيْود، ومَيوت، بدليل: ساد يسود، ومات يموت، أم كانت الواو هي السابقة، نحو: طيّ، وليّ ـ مصدر طويت ولويت ـ وأصلهما: طَوْيٌ، ولَوْيٌ، قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِۚ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، وقال تعالى: ﴿لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾ [النساء: ٤٦].

فإن اجتمعتا في كلمتين فلا قلب، نحو: يدعو يوسف، يجري وائل. وكذا لو كان بينهما فاصل، نحو: زيتون، أو كان السابق منهما متحركاً، نحو: طويل وغَيُور، أو كان سكونه عارضاً؛ كقولهم في «قَوِيَ» الماضي، المكسور أصالة: قَوْيَ بسكون الواو للتخفيف، أو كان السابق غير أصل، نحو: كويتب في تصغير كاتب.

---

(١) وكذا ما هو في حكم الكلمة الواحدة، وهو جمع المذكر السالم المرفوع إذا أضيف إلى ياء المتكلم، نحو: أنتم مشاركيّ في الدعوة إلى الله. والأصل: مشاركون لي، فحذفت النون للإضافة ومعها اللام، فصار مشاركوي، ثم قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وقلبت الضمة كسرة، وقد ذكرت ذلك في باب «المضاف لياء المتكلم».

وهذا معنى **قوله**: (إن يسكن السابق من واو ويا... إلخ) أي: إن يسكن الحرف السابق من واو ويا وقد (اتصلا) بأن لم يفصل بينهما فاصل، وكانا في كلمة واحدة، فأفاد شرطين. (ومن عُرُوض عريا) أي: وعَرِيَ الحرف السابق منهما من العروض ذاتاً وسكوناً، ففيه شرطان، وألف (عريا) للإطلاق، وخامس الشروط من قوله: (إن يسكن).

وقوله: (فياءً الواوَ اقلبنَّ) هذا جوب الشرط، والتقدير: فاقلبنَّ الواوَ ياءً (مُدْغِمَا) بكسر الغين؛ أي: حال كونك مدغماً الياء في الياء بعد القلب.

ثم ذكر أن ما أعطي من الكلمات مخالفاً لما حدد وقُرر فهو شاذ، وذلك كإعلال العارض غير اللازم، مثل: (رُيَّة) في رُؤْية، مع أن الواو عارضة؛ لأنها مخففة من الهمزة، وحكى بعضهم اطراده على لغةٍ.

ومن الشاذ ـ أيضاً ـ ترك الإعلال مع استيفاء الشروط؛ كقولهم: عوى الكلب عَوْيةً، والقياس: عَيَّةً، أو الإعلال بقلب الياء واواً؛ كقولهم: عوى الكلب عَوَّةً.

هذا وقد بقي ثلاثة مواضع لقلب الواو ياءً، سيذكرها مجتمعة في «فصل» الإعلال بالنقل.

* * *

قلب الواو والياء ألفاً وشرط ذلك

٩٦٨ ـ مِنْ وَاوٍ اَوْ ياءٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ أَلِفًا اَبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ
٩٦٩ ـ إنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإِنْ سُكِّنَ كَفّْ إعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ، وَهْيَ لَا يُكَفّْ
٩٧٠ ـ إعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

إذا وقعت الألف عيناً أو لاماً في الفعل الثلاثي فلا بد أن تكون منقلبة عن واو أو ياء، نحو: قال، سار، ونحو: دعا، قضى، والأصل: قوَل، سَيَر، دَعَوَ، قَضَيَ، بفتح الواو والياء فيهما، والدليل على هذا الأصل: المضارع ـ مثلاً ـ: يقول، يسير، يدعو، يقضي، فقلبت الواو والياء في تلك الأفعال ألفاً، كما يقلبان في كثير من الأسماء أيضاً.

وهذا القلب لا يتم إلا إذا تحققت عشرة شروط:

الأول: أن تكون الواو والياء متحركتين كما مُثِّل، فإن لم تتحركا امتنع القلب ووجب التصحيح، نحو: القوْل، البيْع.

الثاني: أن تكون حركتهما أصلية ليست طارئة للتخفيف أو لغيره من الحركات التي لا تلازمهما، فلا قلب في نحو: جَيَل[(١)]، وتَوَم[(٢)]، مخفف: جيْأل، وتوْأم، فنقلت حركة الهمزة ـ بعد حذفها للتخفيف ـ إلى الساكن قبلها.

الثالث: أن يكون ما قبلهما مفتوحاً؛ لأن غير الفتحة لا يجانس الألف ولا يناسبها، فلا قلب في مثل: العِوَض، السُّوَر، الحِيَل.

الرابع: أن تكون الفتحة التي قبلهما متصلة بهما في كلمة واحدة، فلا قلب في مثل: حضرَ واحد، جلسَ ياسر.

الخامس: أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين أو فاءين، وألا يقع بعدهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، فلا قلب في مثل: توالى وتيامن، لسكون ما بعدهما مع وقوعهما فاءين، ولا في: بيان، وطويل وغيور، وخورنق[(٣)]؛ لسكون ما بعدهما مع وقوعهما عينين، ولا في مثل: رَمَيَا، وغَزَوَا، وفَتَيان، وعَصَوَان، لوقوعهما لاماً للكلمة وبعدهما ألف، ولا في مثل: علويّ، وحَيِيّ، لوجود ياء مشددة بعدهما.

وإنما قلبا في نحو: علا، ومَشَى، مع وقوعهما لاماً؛ لعدم وقوع ألف ولا ياء مشددة بعدهما، وكذا في مثل: يخشَون ويُدعَون مع وقوعهما لاماً ـ إذ أصلهما: يَخْشَيُون، ويُدعَوُون، فقلبتا ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فالتقى ساكنان، فحذفت الألف.

وإلى هذه الشروط الخمسة أشار **بقوله**: **(من واوٍ أو ياءٍ... إلخ)** أي: أبدل الألف من الياء أو الواو إذا كانا متحركين **(بتحريك أُصِلْ)**

---

(١) اسم من أسماء الضبع.
(٢) التوأم: الولد يولد ومعه غيره في بطن واحد.
(٣) اسم قصر للنعمان الأكبر، ولمواضع أخرى. وتقدم ذكره في آخر «جمع التكسير».

مبني لما لم يُسَمَّ فاعله؛ أي: كان أصلاً، وفي بعض النسخ (أَصُلْ)، بوزن: كَرُم. بمعنى تأصَّل[١]. وهذان شرطان، **وقوله**: (بعد فتح متصل) فيه الشرط الثالث والرابع، وأشار إلى الخامس **بقوله**: (إن حرك التالي) أي: إن شرط الإبدال السابق أن يتحرك الحرف التالي لهما، (وإن سُكِّنَ كَفّ إعلال غير اللام) أي: وإن سكن ما بعدهما فإن السكون يكف؛ أي: يمنع قلب الواو والياء ألفاً إذا وقعتا في غير اللام ـ والمراد الفاء والعين ـ. **وقوله**: (وهي لا يكف إعلالها بساكن... إلخ) أي: إن لام الكلمة إذا كانت واواً أو ياء فإنه لا يُمنع إعلالها بإبدالها ألفاً بساكن غير ألف أو ياء مشددة تشديداً مألوفاً، وأما بهما فيمنع إعلالها، كما تقدم.

* * *

بقية شروط قلب الواو والياء ألفاً

٩٧١ ـ وَصَحَّ عَيْنُ (فَعَلٍ) وَ(فَعِلَا) ... ذَا (أَفْعَلٍ) كَـ(أَغْيَدٍ) وَ(أَحْوَلَا)

٩٧٢ ـ وَإِنْ يَبِنْ (تَفاعُلٌ) مِن (ٱفْتَعَلْ) ... وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّْ

٩٧٣ ـ وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الْإعْلَالُ اسْتُحِقّْ ... صُحِّحَ أَوَّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّْ

٩٧٤ ـ وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا ... يَخُصُّ الْٱسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

ذكر في هذه الأبيات الشروط الخمسة الباقية، لقلب الواو والياء ألفاً، وهي كالآتي:

السادس: ألا تكون إحداهما عيناً لـ(فَعِل) الذي الوصف منه على (أفْعل)، نحو: هَيِفَ[٢] فهو أهيف، وعَوِرَ فهو أعور.

السابع: ألا تكون عيناً لمصدر هذا الفعل؛ كالهَيَف والعَوَر.

الثامن: ألا تكون الواو عيناً لفعل ماضٍ على وزن (افتعل) الدال على المفاعلة ـ وهي المشاركة في الفاعلية والمفعولية ـ فلا قلب في نحو: اجتوروا ـ بمعنى جاور بعضهم بعضاً ـ ولا في: اشتوروا، بمعنى: شاور بعضهم بعضاً.

(١) انظر: «حاشية الخضري» (٢/ ٢٠١).

(٢) الهيف: مصدر هَيِفَ ـ كفرح ـ وهو ضمور البطن. ودقة الخاصرة. وهو صفة مدح.

فإن لم يدل على المفاعلة وجب القلب، نحو: اجتاز ـ بمعنى جاز (أي: قطع) واختان ـ بمعنى خان ـ، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] وأصله تَخْتَوِنُون، على وزن: تفتعلون، فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

وهذا الشرط خاص بالواو، فإن كانت العين ياء وجب القلب، نحو: ابتاعوا، واستافوا ـ أي: تضاربوا بالسيوف ـ والأصل: ابتيَعوا واستيَفوا، فقلبت الياء ألفاً بالرغم من الدلالة على المفاعلة.

التاسع: ألا يكون بعد أحدهما حرف يستحق القلب ألفاً، لئلا يجتمع في كلمة إعلالان متواليان بغير فاصل، وهو ممنوع في الأغلب.

فإن وقع بعدهما حرف يستحق هذا القلب وجب ـ في الأكثر ـ قلبه، وتصحيح السابق، اكتفاء بالمتأخر؛ لأنه طرف، والطرف محل التغيير، مثل: الحَيَا، مصدر الفعل: حَيِيَ، على وزن (فَعِلَ)، والهوى: مصدر هَوِيَ، والحوى[1]: مصدر حَوِيَ، وأصل هذه المصادر: حَيَيٌ، هَوَيٌ، حَوَوٌ.

ففي كل منها حرفان متواليان صالحان للقلب ألفاً لتحرك كل منهما وفتح ما قبله، فجرى القلب على الثاني منهما، لما تقدم، وسلم الأول.

وقد وقع القلب على الأول في بعض كلمات مسموعة، مثل: آية، وأصلها ـ على أحد الأقوال الستة فيها ـ أَيَيَةٌ[2]، بياءين متحركتين قبل كل منها فتحة على وزن (فَعَلة)، ثم قلبت الياء الأولى ألفاً، على غير قياس، لتحركها وانفتاح ما قبلها ورسمها في الأصل: أاية، ثم صار: آية، وكان القياس فيها: أَيَاةً، بقلب الياء الثانية، كما تقدم، ومثلها في ذلك: راية، وغاية.

(١) الحوى: مصدر حوي إذا اسودّ.
(٢) هذا رأي الخليل كما نص عليه سيبويه (٤/ ٣٩٨) وهو أسهل الأقوال.
وانظر: «معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم» ص(٤٢).

العاشر: ألا يكون أحدهما عيناً في كلمة مختومة بزيادة تختص بالأسماء؛ كالألف والنون معاً، وكألف التأنيث المقصورة.. فلا قلب في مثل: الجَوَلان[١]، والهَيَمان[٢]، والصَّوَرَى[٣]، والحَيَدَى[٤] ونحوها.

وإلى هذه الشروط الخمسة أشار **بقوله**: (وَصحَّ عينُ فَعَلٍ وفَعِلا... إلخ) أي: صحت عين المصدر الذي على وزن (فَعَلٍ) وسلمت من القلب إذا كانت واواً أو ياء، وكذا عين الفعل الذي اسم الفاعل منه على (أفْعَل) (كأغيدٍ) من غَيِدَ غَيَداً فهو أغيد، والغَيَدُ: نعومة البدن، وصَرَفَهُ للضرورة و(أحولا) من حَوِلَ فهو أحول. وهذا إشارة إلى الشرطين السادس والسابع.

وقوله: (وإن يبن تفاعل من افتعل... إلخ) إشارة إلى الشرط الثامن، والمعنى: وإن يظهر معنى التفاعل وهو التشارك من لفظ افتعل، وكانت عينه واواً سلمت (ولم تُعَلّ) أي: ولم تقلب ألفاً.

ثم ذكر الشرط التاسع **بقوله**: (وإن لحرفين ذا الِٱعلال استُحق... إلخ) أي: وإن استحق هذا الإعلال ـ وهو القلب ـ لحرفين بأن تحرك كل منهما وانفتح ما قبله، فصحح الأول منهما وأُعِلَّ الثاني، وقوله: (ذا الِٱعلال) يقرأ بنقل حركة الهمزة ـ وهي الكسرة ـ إلى اللام قبلها. **وقوله**: (وعكسٌ قد يَحِق) أي: قد يقع العكس، وهو إعلال الأول وتصحيح الثاني، كما تقدم.

---

(١) الجولان: مصدر جال يجول إذا طاف وتنقل، وجال التراب: ارتفع.
(٢) الهيمان: مصدر هام على وجهه يهيم إذا سار على غير هدى، وهام في الأمر: تحير فيه واضطرب وذهب كل مذهب. قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾﴾ [الشعراء: ٢٢٥].
(٣) الصَّوَرَى: اسم بقعة فيها ماء من مياه العرب.
(٤) الحَيَدَى: مشية المتمايل المختال، وانظر: أوزان ألف التأنيث المقصورة في باب «التأنيث».

وقوله: (وعين ما آخره... إلخ) أي: وعين الاسم إذا كان واواً أو ياء تستدعي القلب ألفاً، وقد زيد في آخر هذا الاسم زيادة تختص بالاسم، فإنه يجب سلامتها ويمتنع قلبها. وهذا هو الشرط العاشر.

وقوله: (آخره) منصوب على الظرفية المكانية متعلق بالفعل (زِيْدَ).

* * *

قلب النون ميماً

٩٧٥ ـ وَقَبْلَ بَا ٱقْلِبْ مِيمًا النُّونَ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَـ(مَنْ بَتَّ ٱنْبِذَا)

تقلب النون ميماً بشرطين:

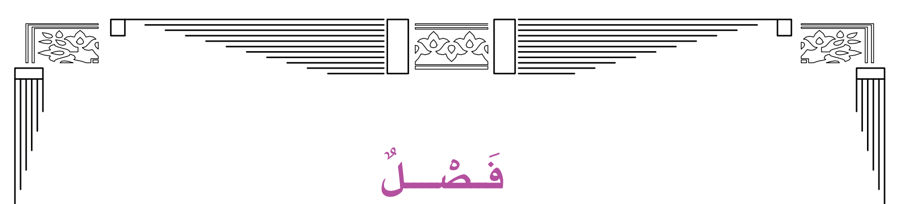
١ ـ أن تكون النون ساكنة.

٢ ـ أن يقع بعدها الباء، سواء أكانتا في كلمة أم كلمتين، كما في قوله تعالى: ﴿إِذِ ٱنْبَعَثَ أَشْقَىٰهَا ﴿١٢﴾﴾ [الشمس: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَاۜ﴾ [يس: ٥٢].

وهذا القلب مقصور على النطق، أما في الكتابة فتبقى صورة النون على حالها.

وهذا معنى **قوله**: (وقبل با اقلب ميماً... إلخ) أي: اقلب حرف النون ميماً إذا كان النون مسكناً قبل باء، ثم ساق مثالاً لنوعي النون الساكنة قبل الباء في كلمة واحدة، وهو **قوله**: (انبذا) والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة، أو في كلمتين، مثل: (مَنْ بَتَّ) والمعنى: من قطع مودته فانبذه واتركه ولا تبالِ به.



فَصْلٌ

الإعلال بالنقل
أ ـ تعريفه
ب ـ مواضعه
١ ـ أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في فعل
٢ ـ أن يكون عيناً متحركة في اسم

٩٧٦ ـ لِسَاكِنٍ صَحَّ ٱنْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَـ(أَبِنْ)
٩٧٧ ـ مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ، وَلَا كَـ(ٱبْيَضَّ) أَوْ (أَهْوَى) بِلَامٍ عُلِّلَا
٩٧٨ ـ ومَثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْإِعْلَالِ ٱسْمُ ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمُ
٩٧٩ ـ وَ(مِفْعَلٌ) صُحِّحَ كَالْـ(مِفْعَالِ) ....

هذا الفصل عقده ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ للإعلال بالنقل. ويسمى الإعلال بالتسكين. ومعناه: نقل الحركة من حرف علة متحرك ـ وهو الواو والياء ـ إلى حرف صحيح ساكن قبله، مع بقاء حرف العلة على صورته إن كان متحركاً بحركة تجانسه؛ أو قلبه حرفاً آخر إن كان متحركاً بحركة لا تناسبه.

فالأول نحو: يدوم الود بالمجاملة. فالفعل (يدوم) ماضيه: دام، فهو أجوف واوي من باب (نَصَرَ ينْصُر) فيكون المضارع: يَدْوُم. فقالوا: إن حرف العلة ضعيف لا يقوى على حمل الحركة. فالحرف الصحيح أولى منه بها، فنقلت حركة الواو إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها ـ وهو الدال ـ فصار: يَدُوْم.

والثاني نحو: أبان العلماء أحكام الشريعة. فالفعل (أبان) أصله: أَبْيَنَ على وزن (أفْعل) الرباعي. فجرى فيه الإعلال السابق. فصار: أَبَيْنَ، فتحركت الياء بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الحال، فانقلبت ألفاً . . .

ويقع الإعلال بالنقل في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون حرف العلة عيناً متحركة لفعل، نحو: يصوم،

يبيع، والأصل: يَصْوُم، يَبْيِع، فنقلت حركة حرف العلة في كل منهما إلى الحرف الصحيح الساكن قبله. وبقي كل منهما على صورته كما تقدم، ويشترط لإجراء النقل في هذا الموضع:

١ ـ أن يكون الساكن قبل حرف العلة حرفاً صحيحاً. فلا نقل في مثل: عاون، وبايع؛ لأن الساكن قبل الحرفين غير صحيح.

٢ ـ أن يكون الفعل غير مضعف اللام. فلا نقل في مثل: ابيضَّ. واسودَّ؛ لأن اللام مضعفة.

٣ ـ أن يكون الفعل غير معتل اللام. فلا نقل في مثل: أهوى وأحيا؛ لأن اللام معتلة.

٤ ـ ألا يكون فعل تعجب، ومثله: اسم التفضيل. فلا نقل في مثل: ما أقومه! وما أبينه! ولا في مثل: هدي الرسول ﷺ أقوم طريقاً وأبين منهجاً.

الموضع الثاني: أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في اسم يشبه المضارع إما في وزنه دون زيادته، أو في زيادته دون وزنه.

فالأول نحو: لكل مقام مقال. ف(مقام). ومثلها ـ مقال ـ أصلها: مقْوَم، وهي على وزن المضارع: يَعْلَم. فنقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم قلبت ألفاً، كما تقدم. فهو يشبه المضارع في الوزن، ولكن فيه زيادة تدل على أنه ليس من قبيل الأفعال ـ وهي الميم في أوله ـ.

والثاني: كأن تبني من البيع أو من القول اسماً على مثال: تِحْلِئ[1] ـ بكسر التاء فسكون فكسر فهمزة متطرفة ـ. فتقول: تِبْيِع، وتِقْوِل، بكسر فسكون، فنقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله. وقلبت الواو ياء في (تِقْوِل) ـ لأن الكسرة غير مناسبة للواو ـ

(١) التحلئ: شعر وجه الأديم، ووسخه وسواده.

فصارت الكلمتان: تَبِيع تِقِيل ـ بكسرتين متواليتين بعدها ياء ـ وفي الأولى إعلال واحد بالنقل، وفي الثانية: اثنان: بالنقل، والقلب.

وهذا أشبه المضارع في زيادته. فإن التاء توجد في أول المضارع. ولم يشبهه في وزنه؛ لأن مثل هذا الوزن خاص بالاسم، ولا يأتي في الفعل.

فإن أشبه الاسمُ المضارعَ في الوزن والزيادة معاً، أو لم يشبهه فيهما معاً وجب التصحيح وامتنع الإعلال.

فالأول نحو: أبْيض، وأسْود. فهذان وصفان أشبها المضارع: أعْلم، في وزنه، وزيادة: الهمزة في أوله.

والثاني نحو: مِخْيط[1]. فهذه صيغة مختصة بالاسم؛ لأن المضارع لا يكون في الأغلب مكسور الأول، ولا مبدوءاً بميم زائدة. ومثلها: مفعال كمخياط.

وهذا معنى **قوله**: (لساكن صح انقل... إلخ) أي: إذا كانت عين الفعل حرف لين متحركاً «واواً أو ياءً» فانقل حركة العين إلى الساكن قبلها، مثل: أبنْ، فعل أمر من (أبان). وأصله: أبْيِن. فنقلت حركة الياء إلى الباء قبلها. فالتقى ساكنان ـ الياء والنون ـ فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين. وقوله: (لساكن صح) إشارة إلى الشرط الأول.

وأما الشروط الثلاثة الباقية ففي **قوله**: (ما لم يكن فعل تعجب... إلخ) أي: إن هذا النقل جائز مدة عدم كون الفعل فعل تعجب أو مثل (ابيضَّ) مضعف اللام، أو (أهوى) الذي عُلِّل باللام؛ أي: جاءت لامه حرف علة. والألف في (عُلِّلَا) للإطلاق.

وأشار إلى الموضع الثاني **بقوله**: (ومثل فِعْل في ذا الإعلال اسم... إلخ) أي: إن الاسم الذي (ضاهى) أي: شابه المضارع يكون مثل الفعل

---

(١) المخيط: آلة الخياطة.

في الإعلال بالنقل. **وقوله**: (وفيه وَسْمُ) أي: بشرط أن يكون فيه علامة يمتاز بها عن المضارع، بأن يشبهه في الوزن فقط، أو في الزيادة فقط.

ثم ذكر أن الاسم المخالف للمضارع في وزنه وزيادته معاً كمفعال، مثل: مسواك ومكيال، يستحق التصحيح وعدم الإعلال بالنقل، وحُمل عليه في ذلك (مِفْعَل) لمشابهته له في المعنى، مثل: مِخْيط، كما تقدم[1].

* * *

بقية مواضع الإعلال بالنقل

٣ ـ أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في مصدر

٤ ـ أن يكون عيناً متحركة في صيغة مفعول

٩٧٩ ـ .... وَأَلِفَ (الْإِفْعَالِ) وَ(ٱسْتِفْعَالِ)

٩٨٠ ـ أَزِلْ لِذَا الْإِعْلَالِ، وَالتَّا ٱلْزَمْ عِوَضْ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

٩٨١ ـ وَمَا لِـ(إِفْعَالٍ) مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ نَقْلٍ فَـ(مَفْعُولٌ) بِهِ أَيْضًا قَمِنْ

٩٨٢ ـ نَحْوُ: (مَبِيعٍ) وَ(مَصُونٍ)، وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَا ٱشْتَهَرْ

الموضع الثالث من مواضع الإعلال بالنقل: أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في مصدر معتل العين، بشرط أن يكون فعله على وزن (أفْعَل) أو (استفعل)، نحو: أقام، واستقام. والأصل: أقْوَمَ واسْتَقْوم، ومصدرهما: إقْوام، واسْتِقْوام. فأُعِلَّ المصدر حملاً على الفعل، فنقلت حركة عينه إلى الساكن قبله، ثم قلبت العين ـ وهي الواو ـ ألفاً، لما تقدم، فتوالى ألفان ـ بدل العين، وألف إفعال واستفعال ـ فتحذف الثانية منهما، ويؤتى بتاء التأنيث ـ في الأغلب ـ عوضاً عنها، فيقال: إقامة، واستقامة.

والقول بأن المحذوف هو الألف الثانية هو مذهب الخليل وسيبويه، وتبعهما ابن مالك؛ لأنها هي الزائدة، ولقربها من الطرف، وقال الأخفش والفراء: إن المحذوف بدل عين الكلمة، لتعويض التاء عنها، والمعهود في التاء أنها لا تعوض إلا في الأصول، كما في عِدَةٍ وَسَنةٍ.

وقد تحذف هذه التاء، وحذفها مقصور على السماع؛ كقولهم:

(١) انظر: «شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٤/ ٣٢٢).

أجاب إجاباً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، وقد ذكرت ذلك في «أبنية المصادر».

الموضع الرابع: أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في صيغة (مَفْعُول) من الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو أو الياء، كصوغ مفعول من: صان، وعاب. فتقول: مَصُون. ومَعِيب. والأصل: مَصْوُون، مَعْيُوب، فنقلت فيهما حركة حرف العلة إلى الساكن قبله. وفي الأول التقى واوان ساكنتان فحذفت الثانية ـ على رأي سيبويه ومن وافقه، أو الأولى على رأي الأخفش ـ وفي الثاني اجتمع ساكنان ـ الياء والواو ـ فحذفت الواو منعاً لاجتماع ساكنين. فصارت: مَعُيْب. فكسرت العين لمناسبة الياء.

وندر التصحيح فيما عينه واو كقولهم: ثوب مصوون[1]. ولغة تميم تصحيح ما عينه ياء، فيقولون: مبيوع، ومخيوط، ومعيون[2].

وأشار **ابن مالك** إلى هذين الموضعين **بقوله**: (وألف الإفعال واستفعال أزل... إلخ) أي: إن المصدر المعتل العين الذي على وزن (إفعال) أو (استفعال) تحذف ألفه، حملاً على فعله في هذا الإعلال، وتعوض منها تاء التأنيث غالباً. وحذف التاء (بالنقل) أي: بالسماع عن العرب (ربما عرض) أي: قليل.

ثم أشار إلى الموضع الرابع **بقوله**: (وما لإفعال من الحذف... إلخ) أي: ما ثبت لإفعال واستفعال من الحذف والإعلال بالنقل (فمفعول به أيضاً قَمِنْ) أي: فاسم المفعول جدير به وحقيق. ثم مثَّل لليائي بـ(مبيع) والواوي بـ(مصون) ثم ذكر أن تصحيح واوي العين نادر عن العرب، وأن تصحيح يائي العين اشتهر، وهي لغة تميم، كما تقدم.

* * *

(١) أي: محفوظ. من صانه: إذا حفظه.

(٢) اسم مفعول من عانه. من باب باع؛ أي: أصابه بالعين. وانظر: «شرح التسهيل» لابن عقيل (٤/ ١٧٥).

من مواضع قلب الواو ياء
٧ ـ أن تقع لام اسم مفعول لفَعِل
٨ ـ أن تقع لام جمع على وزن فعول
٩ ـ أن تقع لام جمع على وزن فُعَّل

٩٨٣ ـ وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ: (عَدَا) وَأَعْلِلِ ٱنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجْوَدَا

٩٨٤ ـ كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا (الْفُعُولُ) مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ ٱوْ فَرْدٍ يَعِنّْ

٩٨٥ ـ وَشَاعَ نَحْوُ: (نُيَّمٍ) فِي (نُوَّمِ) وَنَحْوُ: (نُيَّامٍ) شُذُوذُهُ نُمِي

تقدم أن الواو تقلب ياء في تسعة مواضع، وقد مضى منها ستة مواضع، وذكر هنا الثلاثة الباقية:

فالسابع: أن تقع الواو لام اسم مفعول لفعل ماض على وزن (فَعِل) ـ بفتح فكسر ـ نحو: رضيَ فهو مَرْضِيٌّ. وقوي على زيد فهو مَقْوِيٌّ عليه، والأصل: مَرْضُويٌ، ومَقْوُويٌ (على وزن مفعول) فاجتمعت الواو والياء في كلمة، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء. ثم كسر ما قبلها بدلاً من الضمة؛ لأجل أن تسلم الياء. ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرۡجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةٗ مَّرۡضِيَّةٗ ﴿٢٨﴾﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨]، وهذا الموضع يرجع في حقيقته إلى الموضع السادس ـ المتقدم ـ وهو اجتماع الواو والياء في كلمة وسكون الأولى منهما.

فإن كان الماضي غير مكسور العين ـ وهو الذي ذكره ابن مالك ـ فالأجود تصحيح الواو ـ أي: عدم قلبها ياء ـ نحو: مغزُوّ، ومَدعُوّ، وفعلهما: غزا ودعا. وأصلهما: غَزَوَ ودَعَوَ. فقلبت الواو ألفاً على القاعدة. وأصل اسم المفعول: مَغْزُوْوٌ، ومَدْعُوْوٌ على وزن ـ مفعول ـ فالواو الأولى واو مفعول. والثانية لام الكلمة، فأدغمت الأولى في الثانية.

ويجوز الإعلال ـ وهو مرجوح ـ فتقول: مَغْزِيٌّ، ومَدْعِيٌّ، وذلك بقلب الواو الثانية ياء حملاً على الفعل المبني لما لم يسم فاعله؛ لأن واوه تقلب ياء، لتطرفها إثر كسرة، مثل: دُعِيَ، ثم قلبت الواو الأولى ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة. ثم أدغم، وكسرت الضمة لمناسبة الياء.

والثامن من مواضع قلب الواو ياء: أن تكون الواو لاماً لجمع تكسير على وزن (فُعُول) ـ بضم فضم ـ نحو: عصا، وجمعها: عُصِيّ. ودلو، وجمعها: دُلِيّ. والأصل: عُصُوٌ، ودُلُوٌ. فاجتمع واوان ـ واجتماعهما ثقيل ـ الأولى زائدة في الجمع، والثانية أصلية وهي لام الكلمة. فقلبت الأخيرة ياء، ثم الأولى، لاجتماعها مع الياء، وأدغمتا ـ على القاعدة ـ وكسر ما قبل الياء لتصح. فصارتا: عُصِيٌّ، ودُلِيٌّ. ويصح كسر أولهما للتخفيف؛ لأن الانتقال من الضم إلى الكسر في مثل هذه الصيغة لا يخلو من ثقل. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَوْا۟ حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ﴾ [الشعراء: ٤٤] وقد أجاز بعض النحاة التصحيح في (الفعول) إذا كان جمعاً. ولكن الأرجح الإعلال[(١)].

فإن كان (فُعُول) مفرداً فالأرجح التصحيح وعدم القلب، نحو: عُتُوّ. وهو مصدر: عتا يعتو، وأصله: عُتُوْو، بوزن (فُعُول). فأدغمت الواو الزائدة ـ وهي الأولى ـ بلام الكلمة ـ وهي الواو الثانية ـ فلم تقلب، وهذا كثير في المفرد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص: ٨٣].

وقد جاء الإعلال في قوله تعالى عن زكريا عليه السلام: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨] وأصله: عُتُوْوٌ. مثل قعود وجلوس[(٢)]. فحصل فيه قلب الواو الثانية ياء؛ لأن واو فعول زائدة ساكنة فلم يعتدَّ بها، فكأن الواو الأخيرة وَلِيَتْ ضمة فقلبت ياء، فاجتمعت مع الواو فقلبت ياء، ثم أدغمت الياء في الياء[(٣)].

---

(١) انظر: «شرح المفصَّل» لابن يعيش (١٠/ ١١٠).
(٢) هذا على أنه مصدر وقيل: جمع تكسير.
(٣) هذا على أحد الأقوال، وانظر: «مفردات الإبدال والإعلال في القرآن» ص(١٨٢).

الموضع التاسع من مواضع قلب الواو ياء: أن تكون الواو عيناً لجمع تكسير على وزن (فُعَّل) صحيح اللام. مع عدم وجود فاصل بين العين واللام، نحو: صُيَّم ونُيَّم، جمع صائم ونائم، وأصلهما: صُوَّم، ونُوَّم، بواو قبلها ضمة، فعدل عن الواو إلى الياء لخفتها، والأكثر فيه التصحيح، فتقول: صُوَّم ونُوَّم.

فإن لم تكن اللام صحيحة لم يصح القلب، نحو: غُوَّىً، جمع: غاوٍ. وأصله: غُوَّيٌ. على وزن: فُعَّل؛ كُركَّع وسُجَّد، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فالتقى ساكنان هما: هذه الألف والتنوين، فحذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين، وهذا الإعلال خاص بالوصل دون الوقف.

كما يجب التصحيح إن فُصلت العين من اللام بوجود ألف؛ لبعد العين حينئذ من الطرف، نحو: صُوَّام ونُوَّام. وشذَّ: نُيَّام، وصُيَّام، بقلب الواو ياء.

وإلى هذه المواضع الثلاثة أشار **بقوله**: (وصحح المفعول من نحو عدا... إلخ) أي: صحح اسم المفعول المبني من (فَعَل) المفتوح العين المعتل اللام بالواو (نحو عدا) إن تحريت الأجود، فقل فيه: معدُوّ (وأعلل) أي: بقلب الواو ياء إن لم تقصد الأجود، فقل فيه: معدِيّ.

وقوله: (وأعلل اَن لم) يقرأ بنقل حركة الهمزة إلى اللام، وحذف الهمزة.

ولما ذكر المفتوح فُهِمَ منه أن المكسور بخلاف ذلك، وأن الصحيح فيه الإعلال، كما تقدم. وأما المعتل بالياء، مثل: مرمي، من رمى. فإنه يجب إعلاله. وقد مضى ذكره في باب «النسب»، فلذا تركه هنا.

أما الموضع الثامن: فقد ذكره **بقوله**: (كذاك ذا وجهين جا الفعول... إلخ) أي: إن الاسم الذي على وزن (فعول) وهو واوي اللام

جاء فيه عن العرب وجهان: التصحيح والإعلال، سواء كانت الواو لام جمع أو مفرد، وقوله: (ذا وجهين) حال ـ من الفُعُول ـ مؤكدة. **وقوله**: **(لام جمع)** حال من الواو. **وقوله**: **(يَعِن)** أصلها: يعِنُّ بالتشديد؛ أي: يظهر. وخُفِّفَ للوزن. **وقوله**: **(جا)** بالقصر، للضرورة.

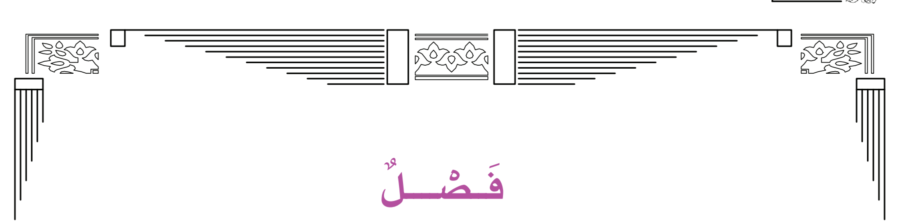
وظاهر كلامه التسوية بين (فعول) المفرد والجمع في جواز الوجهين، وأنهما على حد سواء في الكثرة، مع أن الأرجح في الجمع الإعلال، وفي المفرد التصحيح، كما مضى. وهو الذي صرح به في الكافية، في قوله:

ورُجِّح الإعلال في جمعٍ وفي مفردٍ التصحيحُ أولى ما اقْتُفِي(١)

أما الموضع التاسع: فقد ذكره **بقوله**: **(وشاع نحو نُيَّمٍ في نُوَّمِ... إلخ)** أي: شاع وكثر في جمع التكسير الواوي العين الذي على وزن (فُعَّل) الإعلال بقلب واوه ياءً، نحو: (نُيَّم) في (نُوَّم) وهذا إذا لم يكن قبل لامه ألف، فإن كان قبل لامه ألف، وجب التصحيح. وشذ الإعلال، نحو: **(نُيَّام)**، ومعنى: **(نُمي)** أي: نسب الحكم بالشذوذ لأهل هذا الفن.



(١) «الكافية» (٤/ ٢١٤٥).



فَصْلٌ

١ ـ إبدال الواو والياء تاء
٢ ـ إبدال تاء الافتعال طاء
٣ ـ إبدال تاء الافتعال دالاً

٩٨٦ ـ ذُو اللِّينِ فَا تَا فِي (ٱفْتِعَالٍ) أُبْدِلَا وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ: (ٱئتَكَلَا)

٩٨٧ ـ طَا تَا (ٱفْتِعَالٍ) رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ فِي (ٱدَّانَ) وَ(ٱزْدَدْ) وَ(ٱدَّكِرْ) دَالًا بَقِي

هذا الفصل عقده ابن مالك لثلاثة أنواع من الإبدال. وهي:

الأول: إبدال الواو والياء تاءً.

فتبدل الواو والياء تاءً إذا وقعا فاءً لفعل على وزن (افتعل) أو أحد مشتقاته؛ كالمضارع والأمر واسم الفاعل، بشرط ألا يكون أصلهما همزة.

ومثال ذلك: أن يُبْنَى صيغة على وزن (افتعل)[(١)] ـ مثلاً ـ من الفعل الماضي: وَصَفَ، أو يَسِرَ[(٢)]. فيقال: اوتصف، ايتسر. ثم تقلب الواو والياء تاء، ثم تدغم في التاء الموجودة، فتصير: اتّصف، اتّسر. ويقال في المضارع قبل القلب: يوتصف، ييتسر. وبعد القلب والإدغام: يتَّصف، يتَّسر.. وهكذا باقي المشتقات.

فإن كان أحدهما مبدلاً من همزة لم يجز القلب ـ في أشهر اللغات ـ فلا تقلب الياء تاء في مثل: اِيتكل. وهي صيغة (افتعل) من الأكل؛ لأن هذه الياء أصلها همزة ساكنة هي فاء الكلمة، فقلبت ياء لسكونها بعد همزة الوصل المكسورة.

ولا تقلب الواو تاء في مثل: اوْتُمن؛ لأن هذه الواو مبدلة من

---

(١) انظر: معاني (افتعل) في «الممتع» لابن عصفور (١/ ١٩٢)؛ «المغني في تصريف الأفعال» ص(١٢٦).

(٢) يَسِرَ الأمر ييسر من باب: تَعِبَ. ويَسُرَ من باب: قَرُب فهو يسير؛ أي: سهل.

الهمزة الثانية، التي وقعت بعد ضمة، إذ الأصل: أُؤْتُمِن. فقلبت الثانية واواً لوقوعها بعد نظيرتها المضمومة.

وفي هذا **يقول ابن مالك**: **(ذو اللين فا تا في افتعال أبدلا... إلخ)** والمراد بذي اللين: حرف العلة وهو الواو أو الياء. وتقدير البيت: ذو اللين أبدل تاء حال كونه فاءً كائناً في افتعال. **(وشذ)** هذا الإبدال **(في ذي الهمز)** أي: صاحب الهمز، والمراد الحرف المبدل من همزة؛ كقولهم في (ايتكل): اتَّكل بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وإدغامها في التاء.

النوع الثاني: إبدال تاء الافتعال طاءً.

إذا وقعت تاء (الافتعال) ـ ومشتقاته ـ بعد حرف من حروف الإطباق[1] وهي: الصاد والضاد، والطاء والظاء، وجب إبداله طاء. فإذا أريد بناء صيغة على وزن: افتعل ـ مثلاً ـ من: صحب، أو ضرب، أو طلع، أو ظلم، قيل: اصتحب، اضترب، اطتلع، اظتلم، ثم تقلب التاء طاء، فيقال: اصطحب، اضطرب، اطّلع ـ بإدغام الطاءين ـ اظطلم، ومنه قوله تعالى: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ۝٧٨﴾ [مريم: ٧٨] وقوله تعالى عن فرعون: ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر: ٣٧].

٣ ـ النوع الثالث: إبدال تاء الافتعال دالاً.

إذا وقعت تاء (الافتعال) ومشتقاته بعد الدال والذال والزاي، قلبت دالاً. فإذا أريد بناء صيغة على وزن (افتعل) ـ مثلاً ـ من: دعا، ذكر، زَحَم. قيل: ادتعى، اذتكر، ازتحم. ثم تقلب التاء دالاً، فيقال: ادعى ـ بإدغام الدال في الدال وجوباً ـ اذدكر. ويصح قلب الذال دالاً لتقاربهما في المخرج، وإدغامها في الدال الأصلية، فيقال: ادَّكر. ويقال في الثالث: ازدحم. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ

---

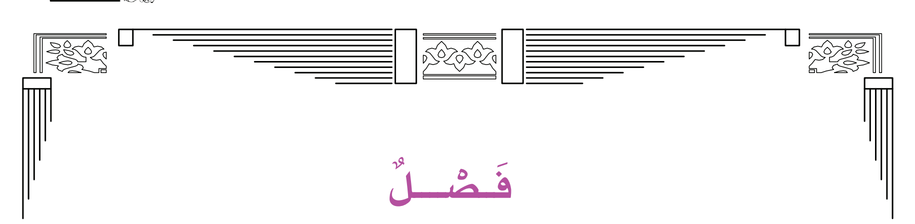
(١) سميت بذلك؛ لأن اللسان يطبق بأعلى الفم إذا نطق بها. وبعضها أقوى من بعض، فالطاء أقواها، وأضعفها الظاء، والصاد والضاد متوسطتان في الإطباق.

بَعۡدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ ١٧﴾ [القمر: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأۡكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمۡۚ﴾ [آل عمران: ٤٩] وأصله: تذتخرون ـ من الذُّخْر ـ فجرى فيه الإبدال بقلب التاء دالاً، فصار (تَذْدَخِرون) ثم قلبت الذال دالاً، وأدغمت الدال في الدال.

وإلى هذين النوعين أشار **بقوله**: (طا تا افتعال رُدَّ... إلخ) أي: رُدَّ ـ بمعنى: صُيِّر ـ تاء الافتعال طاء (إثر مُطْبَقٍ) أي: بعد حرف من حروف الإطباق.

وقوله: (في ادان وازدد وادّكر دالاً بقي) أي: إن تاء الافتعال صار دالاً في مثل: ادان. وازدد، وادكر؛ أي: إذا وقعت التاء بعد هذه الأحرف وهي ـ الدال والزاي والذال..





فَصْلٌ

مواضع الإعلال بالحذف

٩٨٨ ـ فَا أَمْرٍ اَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَـ(وَعَدْ) إِحْذِفْ، وَفِي كَـ(عِدَةٍ) ذَاكَ اَطَّرَدْ

٩٨٩ ـ وَحَذْفُ هَمْزِ (أَفْعَلَ) اَسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

٩٩٠ ـ (ظِلْتُ) وَ(ظَلْتُ) فِي (ظَلِلْتُ) اَسْتُعْمِلَا وَ(قِرْنَ) فِي (اَقْرِرْنَ) وَ(قَرْنَ) نُقِلَا

هذا الفصل عقده ابن مالك ﵀ للإعلال بالحذف. وهو تأثير يصيب الحرف في حالات معينة يؤدي إلى حذفه من الكلمة.

ويكون الإعلال بالحذف قياساً مطرداً في المسائل الآتية:

١ ـ إذا كان الفعل الماضي معتل الفاء بالواو، وجب حذفها في المضارع، والأمر، والمصدر إذا كان بالتاء، وهو لغير الهيئة بشرط أن تكون العين مفتوحة في الماضي مكسورة في المضارع(١)، مثل: وعد. مضارعه: يَعِدُ، وأصله: يَوْعِد. فحذفت الواو لوقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة، وهما ضدان للواو، والواقع بين ضديه مستثقل، وحُمِلَ غيرهن عليه، مثل: أعِدُ وتَعِدُ ونَعِدُ، والأمر، نحو: عِدْ. والمصدر، نحو: عدة. وعوض عنها فيه تاء التأنيث وجوباً.

المسألة الثانية: الهمزة الزائدة في أول الماضي الرباعي، فإنها تحذف في المضارع واسم الفاعل واسم المفعول، نحو: أَكْرَمَ، يُكْرِمُ، مُكرِمٍ، مُكرَم، بحذف الهمزة، والأصل: يُؤَكرِمُ؛ لأن أحرف الماضي توجد في المضارع بعد زيادة حرف المضارعة، وهكذا الباقي..، وعلة

(١) أما حذف الفاء في نحو، يضَع، ويهَب، ويدَع، ونحوها مع أن العين مفتوحة في المضارع فلأن الكسرة مقدرة؛ لأن الأصل فيها كسر العين، ثم فتحت لأجل حرف الحلق تخفيفاً، فكان الكسر فيها مقدراً.

الحذف ـ هنا ـ استثقال الجمع بين همزتين، وحُمِلَ على ذي الهمزة أخواته من حروف المضارعة واسما الفاعل والمفعول.

المسألة الثالثة: إذا كان الماضي ثلاثيّاً مكسور العين، وعينه ولامه من جنس واحد، مثل: ظلَّ[(١)]. وأصله: ظلِلَ، جاز فيه ثلاثة أوجه عند إسناده لضمير رفع متحرك كتاء الضمير أو نونه، وهي:

١ ـ إبقاء الفعل على حاله مع فك إدغامه، فتقول: ظَلِلْتُ، وظَلِلْتَ. . .

٢ ـ حذف عينه ـ وهي اللام الأولى ـ دون تغيير آخر، نحو: ظَلْتُ، ظَلْتَ، قال تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥].

٣ ـ حذف عينه مع نقل حركتها ـ وهي الكسرة ـ إلى فاء الكلمة، نحو: ظِلْتُ، ظِلْتَ.

فإن كان الماضي مفتوح العين وجب إبقاؤه على حاله مع فك الإدغام، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِىۖ﴾ [سبأ: ٥٠] وهو من الضلال ضد الاهتداء. وأصله: ضَلَّ. من باب «ضَرَبَ».

وإن كان الفعل ـ الذي عينه ولامه من جنس ـ مضارعاً أو أمراً واتصلت بهما نون الإناث جاز لك فيهما وجهان:

١ ـ إبقاؤهما دون تغيير مع فك الإدغام وجوباً. فتقول: النسوة يَقْرِرْنَ. واقْرِرْنَ يا نسوة.

٢ ـ حذف عين الكلمة ونقل حركتها ـ وهي الكسرة ـ إلى الفاء وذلك للتخفيف، فتقول: النساء يَقِرْنَ. وقِرْنَ يا نسوة.

وقد سمع فتح القاف، فقد قرأ نافع وعاصم ـ من السبعة ـ: ﴿وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] ـ بفتح القاف ـ فعل أمر من قَرِرْتُ بالمكان

---

(١) ظل يعمل كذا. . .؛ أي: عمل طوال النهار دون الليل.

أَقَرُّ به. بكسر الماضي وفتح المضارع، وهي لغة حكاها الكسائي، لكنها لغة قليلة، واللغة المشهورة: قرَّ في المكان يَقِرُّ. بكسر المضارع، والأمر (قِرْنَ) بكسر أوله ـ كما تقدم ـ، وعليه قراءة السبعة عدا من ذُكر[(١)].

وإلى مواضع الإعلال بالحذف أشار **بقوله**: (فا أمر أو مضارع من كوعد احذف... إلخ) أي: احذف فاء الكلمة في الفعل المضارع وفعل الأمر إذا كان الماضي، مثل: (وعد) ثلاثيّاً واوي الفاء مفتوح العين، ومكسورها في المضارع. فاستغنى بالمثال عن ذكر الشروط. **وقوله**: (وفي كعدة ذاك اطرد) أي: اطرد ذلك الحذف ـ وهو حذف الفاء ـ في مصدر الفعل المذكور وعُوض عنها تاء التأنيث آخراً. وفهم ذلك من المثال.

ثم ذكر الموضع الثاني **بقوله**: (وحذفُ همز أفعل استمر... إلخ) أي: اطرد حذف همزة (أفعل) من مضارعه. واسمي فاعله ومفعوله، وهما المراد **بقوله**: (وبِنْيَتَي متصف) تثنية بِنْية بمعنى الصيغة؛ أي: صيغتي شخص متصف. والمراد بهما صيغتا اسم الفاعل واسم المفعول؛ لأنهما تدلان على ذات متصفة بمعنى من المعاني على جهة القيام به أو الوقوع عليه.

ثم ذكر الموضع الثالث **بقوله**: (ظِلْتُ وظَلْتُ... إلخ) أي: إن (ظِلْتُ) بكسر الظاء المشالة (وظَلْتُ) بفتحها. استعملا في (ظَلِلْت) وهو كل فعل ثلاثي مضاعف مكسور العين، مسند إلى الضمير المتحرك، فالأوجه ثلاثة: الحذف دون تغيير، والحذف مع النقل، والإتمام، والألف في **قوله**: (استعملا) للتثنية.

وقوله: (وقِرْنَ في اقْرِرْن) أشار به إلى أنه إذا كان الفعل أمراً ـ ومثله المضارع ـ واتصل به نون الإناث فقد استعمل: قِرْنَ. ـ بكسر القاف ـ على حذف عين الكلمة وهي الراء الأولى بعد نقل حركتها إلى

---

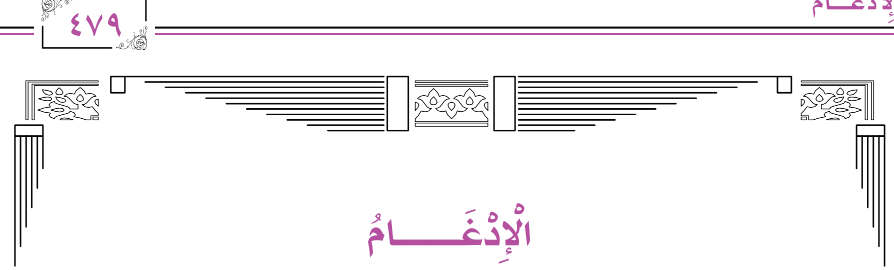
(١) انظر: «الكشف» لمكي (٢/ ١٩٧ ـ ١٩٨)؛ «التصريح» (٢/ ٣٩٧).

الفاء. وهو يشير إلى الوجه الثاني المتقدم. وأما الأول فيؤخذ من **قوله**: (فِي اقْرِرْنَ).

وقوله: (وقَرْنَ نُقِلَا) أي: إنه نقل فتح القاف، وهذا إشارة إلى قراءة نافع وعاصم، وأفاد قوله: (نقلا) أنه لا يطرد. ويفهم من كلامه أن الكسر مطرد. وقد صرح به في «الكافية»[١].



(١) «شرح الكافية الشافية» (٤/ ٢١٦٩).



الإِدْغَــــامُ

شــــروط الإدغام

٩٩١ ـ أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كِلْمَةٍ ٱدْغِمْ لَا كَمِثْلِ: (صُفَفِ)
٩٩٢ ـ وَ(ذُلُلٍ)، وَ(كِلَلٍ)، وَ(لَبَبِ) وَلَا كَ(جُسَّسٍ)، وَلَا كَ(ٱخْصُصَ ٱبِي)
٩٩٣ ـ وَلَا كَ(هَيْلَلَ)، وَشَذَّ فِي (أَلِلْ) وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

الإدغام: إدخال الحرف الأول في الحرف الثاني بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً.

والإدغام له صورة واحدة، وهي سكون الحرف الأول وتحريك الثاني، ليتحقق التشديد، فإن تحرك الأول وسكن الثاني فلا إدغام، نحو: حَلَلْتُ.

والإدغام يكون بين المتماثلين والمتقاربين. وقد اقتصر ابن مالك على المتماثلين؛ لأنه هو اللائق بالتصريف. وأما بحث القراء فهو أعم.

وفائدة الإدغام: التسهيل والتخفيف؛ لأن النطق بالأحرف المتماثلة أو المتقاربة وفصلها عن بعضها وإظهار كل منها ثقيل على اللسان، فخفف بالإدغام، فينطق المتكلم بحرفين من مخرج واحد، دفعة واحدة، بحيث يصيران حرفاً مشدداً(١).

فإذا اجتمع حرفان متماثلان متحركان وجب إدغام الأول في الثاني بأحد عشر شرطاً:

١ ـ أن يكون الحرفان في كلمة واحدة، مثل: شدَّ، ملَّ، حَبَّ.

والأصل: شدَدَ ـ بالفتح ـ مَلِلَ ـ بالكسر ـ حَبُبَ ـ بالضم ـ.

---

(١) انظر: «الخصائص» لابن جني (٢/ ١٣٩، ١٤٠).

فإن كانا في كلمتين، مثل: جَعَلَ لَكَ. كان الإدغام جائزاً لا واجباً.

٢ ـ ألا يكون الحرف الأول في صدر الكلمة، مثل: دَدَنٍ[١] فيمتنع الإدغام، إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة، فقد تدغم بعد مدة كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧] أو حركة كقوله تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [الملك: ٨] وكذا الفعل الماضي إذا اجتمع في أوله تاءان، وسيأتي ذلك إن شاء الله.

وهذا الشرط لم يذكره ابن مالك في «الألفية»، ولعله تركه لوضوحه. وذكره في «الكافية» وغيرها[٢].

٣ ـ ٤ ـ ٥ ـ ٦ ـ: ألا يكونا في اسم على وزن (فُعَل) ـ بضم أوله وفتح ثانيه ـ مثل: دُرَر، وصُفَف: جمع صُفَّة[٣]. أو (فُعُل) ـ بضمتين ـ مثل: سُرُر، وذُلُل: جمع ذلول[٤]. أو (فِعَل) ـ بكسر أوله وفتح ثانيه ـ مثل: لِمَم، وكِلَل، جمع لِمَّة[٥] وكِلَّة[٦]. أو (فَعَل) ـ بفتحتين ـ مثل: طَلَل[٧]، ولَبَب[٨].

فيمتنع الإدغام في جميع ما ذكر.

٧ ـ ألا يكون أول المثلين مدغماً فيه حرف قبله، مثل: قَرَّرَ، وجُسَّسٍ جمع: جاس[٩]. فيمتنع الإدغام؛ لأن الحرف الأول من المتحركين أُدغم في حرف قبله.

---

(١) الددن: اللعب واللهو.
(٢) «شرح الكافية» (٤/٢١٧٦)، «المساعد على تسهيل الفوائد» (٤/٢٥٣).
(٣) الصفة: هي الظلة كالسقيفة.
(٤) الذلول: هو البعير الذي سهل قياده.
(٥) اللمة: بكسر اللام وتشديد الميم الشعر المجاوز شحمة الأذن.
(٦) الكِلَّة: بكسر الكاف وتشديد اللام، الستر الرقيق يخاط كالبيت، يتقى به من البعوض، وهو المسمى الناموسية.
(٧) الطلل: ما شخص وارتفع من آثار الديار.
(٨) اللبب: موضع القلادة من الصدر، وما يشد على صدر المركوب ليمنع الرحل من الاستئخار.
(٩) اسم فاعل من جَسَّ الشيء إذا لمسه. أو جسَّ الخبر إذا فحص عنه.

٨ ـ ألا تكون حركة الحرف الثاني حركة عارضة، مثل: اكففِ الشّرّ، واخصصَ ابي، والأصل: اكففْ، واخصصْ؛ لأن كلاً منهما فعل أمر مبني على السكون، وحرك الأول بالكسر لالتقاء الساكنين، وفي الثاني نقلت حركة الهمزة وهي الفتحة إلى الصاد، فلما كانت الحركة في المثالين عارضة، صار الحرف كأنه ساكن، ولا إدغام عند سكون ثاني المثلين.

٩ ـ ألا يكون الحرفان في وزن ملحق بغيره، مثل: هَيْلَلَ(١). فإنه ملحق بـ(دَحْرَجَ). فيمتنع الإدغام؛ لأننا لو أدغمنا الحرفين لفات الغرض من الإلحاق.

١٠ ـ ألا يكون اللفظ مما فكته العرب شذوذاً، فلا يجوز فيه الإدغام، كما لا يفك غيره قياساً عليه، وهي ألفاظ محفوظة. منها: ضَبِبَتِ الأرض: إذا كثر ضِبَابُها، وأَلِلَ السقاء(٢): إذا تغيرت رائحته، وبَحِحَ الرجل: إذا أخذته بُحَّةٌ(٣).

١١ ـ وأما الشرط الحادي عشر فسيأتي ذكره ـ إن شاء الله تعالى ـ في كلام الناظم.

وإلى هذه الشروط ـ عدا الثاني منها ـ أشار **بقوله**: **(أول مثلين محركين في كِلْمة ادغم...** إلخ) أي: أدغم أول المثلين المتحركين (في كِلْمة) بكسر الكاف وسكون اللام. وهذا الشرط الأول. ثم ذكر سبعة شروط عن طريق المثال ـ كما تقدم ـ **وقوله**: **(كَهَيْلَلَ)** بفتح اللام الثانية على أنه فعل، وجاء بكسرها مع التنوين.

وأشار **بقوله**: **(وشذ في أَلِلْ ونحوه فكٌّ...** إلخ) إلى الشرط العاشر، وهو أن هناك ألفاظاً منقولة عن العرب شذ فيها الفك، والقياس الإدغام، فهذه تحفظ، ولا يقاس عليها.

* * *

(١) هيلل: أي أكثر من قول: لا إله إلا الله.
(٢) وعاء من جلد يكون للماء واللبن.
(٣) البُحَّة: خشونة وغِلَظٌ في الصوت. يقال: رجل أَبَحُّ، وامرأة بحَّة وبَحَّاء.

٩٩٤ ـ وَ(حَيِيَ) ٱفْكُكْ وَٱدّغِمْ دُونَ حَذَرْ كَذَاكَ نَحْوُ: (تَتَجَلَّى) وَ(ٱسْتَتَرْ)

المسائل التي يجوز فيها الفك والإدغام

لما ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يجب فيه الإدغام، ذكر المسائل التي يجوز فيها الفك والإدغام، وهي ثلاث مسائل:

١ ـ إذا لزم تحريك ثاني المثلين

المسألة الأولى: إذا كان الحرفان المتماثلان يلزم تحريك ثانيهما، مثل: حَيِيَ وعَيِيَ[١]. وإنما لزم تحريك ثاني الياءين؛ لأن كلّاً منهما فعل ماض مبني على الفتح الظاهر. فيجوز فيهما الإدغام لوجود مثلين تحرك ثانيهما. فتقول: حيَّ وعيَّ. ويجوز الفكّ؛ لأن حركة الثاني كالعارضة، بجامع عدم اللزوم في جميع التصاريف، فتقول: حَيِيَ وعَيِيَ. وقد قرأ نافع وأبو بكر والبَزّي بياءين ظاهرتين في قوله تعالى: ﴿مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢] وقرأ الباقون بياء واحدة مشددة مفتوحة[٢].

فإن كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل لم يجز الإدغام اتفاقاً؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ۝٤٠﴾ [القيامة: ٤٠]؛ لأن حركة الياء الثانية تزول بزوال الناصب.

٢ ـ إذا اجتمع في الفعل تاءان

المسألة الثانية: إذا اجتمع في الفعل تاءان، إما في أوله، نحو: تتجلى وتتابع، أو في وسطه، نحو: اقتتل واستتر.

فإن كانت التاءان في أوله: فالقياس الفكّ لتصدر المثلين. فإن كان الفعل ماضياً، نحو: تتابع، جاز الإدغامُ للتخفيف، واجتلابُ همزة الوصل فتقول: اتّابع.

وإن كان مضارعاً، نحو: تتجلى. جاز فيه الإدغام ـ أيضاً ـ للتخفيف. فيسكن أوله ويؤتى بهمزة الوصل، للتوصل بها إلى النطق بالتاء الساكنة للإدغام، فتقول: اتّجلى. وهذا ما ذكره ابن مالك في «شرح الكافية»[٣]. والذي ذكره غيره من النحاة أن هذا النوع لا يدغم

(١) عيي بالأمر وعن حجته يعيا عيا من باب تعب: عجز عنه.
(٢) انظر: «الكشف» (١/ ٤٩٢).
(٣) (٤/ ٢١٨٥).

في حال الابتداء، لئلا يلزم اجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في أول المضارع. بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين، كما سيأتي إن شاء الله، وإنما يدغم في حال الوصل، لعدم الاحتياج إلى اجتلاب الهمزة إذا وقع المضارع بعد متحرك أو حرف لين؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [النساء: ٩٧] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، فقد قرأ البَزّي بتشديد التاء فيهما على الإدغام في كل ما أصله تاءان، وحذفت واحدة من الخط[1].

وإن كانت التاءان في وسط الفعل، نحو: اقْتَتَلَ واسْتَتَرَ. فالقياس ـ أيضاً ـ الفك؛ لسكون ما قبل المثلين. ويجوز الإدغام فتقول: قَتَّل وسَتَّر، بنقل حركة التاء الأولى إلى فاء الكلمة، وحذف همزة الوصل، للاستغناء عنها بحركة ما بعدها، ثم الإدغام. وتقول في المضارع: يَقَتِّل ويَسَتِّر، بفتح حرف المضارعة، لئلا يلتبس بمضارع (فَعَّل) فإنه بضم أوله، نحو: عَلَّم يُعَلِّم.

وإلى هاتين المسألتين أشار **بقوله**: (وحَيِيَ افكك... إلخ) أي: إن (حَيِيَ) ونحوه مما عينه ولامه ياءان لازم تحريكهما يجوز فيه الفك والإدغام (دون حذر) أي: لا تخش بأساً في واحد منهما؛ لوروده، كما تقدم.

وقوله: (وادّغم) بفتح الدال مع التشديد. فعل أمر من (ادّغمَ) بتشديد الدال، وهذه المسألة الأولى. وأشار إلى الثانية **بقوله**: (كذاك) أي: يجوز الوجهان إذا كان المثلان تاءين، إما في الأول كـ(تتجلى)، أو في الوسط كـ(استتر). وأما المسألة الثالثة فسيأتي ذكرها إن شاء الله.

* * *

إذا اجتمع في أول المضارع تاءان

٩٩٥ ـ وَمَا بِتَاءَيْنِ ٱبْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ   فِيهِ عَلَى تَا كَـ(تَبَيَّنُ الْعِبَرْ)

إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان جاز حذف إحداهما، نحو: تتقدمُ، تتكلمُ. فتقول: تَقَدَّمُ، تَكَلَّمُ. وعلة ذلك لئلا يتوالى مثلان

(١) انظر: «الكشف» (١/ ٣١٤).

مع تعذر الإدغام الذي يحوج إلى زيادة همزة الوصل. وهي لا تكون في المضارع، فعدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين.

وهذا الحذف كثير جدّاً. وجاء في القرآن في مواضع كثيرة؛ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [هود: ١٠٥]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ [النور: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾﴾ [الليل: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤].

وهذا معنى **قوله**: (وما بتاءين ابتدي قد يُقْتصر... إلخ) أي: وما بدئ من الأفعال بتاءين فقد يقتصر فيه على إحداهما وتحذف الأخرى، مثل: تَبَيَّنُ العِبرُ، بفتح الياء التحتانية وتشديدها. مضارع مرفوع، والأصل: تَتَبيَّنُ و(العِبَرُ) فاعل مرفوع، وهي جمع عِبرة ـ بكسر المهملة فيهما ـ بمعنى: الاتعاظ والتذكر. وقد أطلق نوع الفعل في قوله: (وما بتاءين) لكنه أفاد بالمثال أن المراد به المضارع؛ لأنه هو الذي يتعذر فيه الإدغام إذا كانت التاءان في أوله. بخلاف الماضي كما تقدم. والتقليل في قوله: (قد يُقتصر) إنما هو بالنسبة إلى عدم الحذف. وإلا فهو كثير جدّاً، كما تقدم[1].

* * *

١ ـ الشرط الحادي عشر من شروط الإدغام
٢ ـ المسألة الثالثة مما يجوز فيه الفك والإدغام

٩٩٦ ـ وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ ٱقْتَرَنْ

٩٩٧ ـ نَحْوُ: (حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ)، وَفِي ... جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

٩٩٨ ـ وَفَكُّ (أَفْعِلْ) فِي التَّعَجُّبِ ٱلْتُزِمْ ... وَٱلْتُزِمَ الْإِدْغَامُ أَيْضًا فِي (هَلُمّْ)

ذكر ابن مالك رحمه الله ـ هنا ـ الشرط الحادي عشر من شروط وجوب الإدغام، وهو ألا يعرض سكون ثاني الحرفين المتماثلين، إما لاتصاله بضمير رفع، وإما لجزم أو شبهه.

(١) انظر: «المغني» ص(٨٧٨) «حذف تاء تتفعَّل وتتفاعل في القرآن الكريم» للدكتور: أحمد هريدي

أما الأول: فإنه إذا اتصل بالفعل المُدْغَمِ عَيْنُهُ في لامه ضميرُ رفع سُكِّنَ آخره للبناء، وحينئذ يجب الفك، ولا يجوز الإدغام، لما تقرر أن الحرف الثاني المدغم فيه لا يكون إلا متحركاً، نحو: حلَّ؛ فإذا أسند إلى الضمير قيل فيه: حَلَلْتُ، وحَلَلْنا، والبنات حَلَلْنَ، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِيۖ﴾ [سبأ: ٥٠] وقوله تعالى: ﴿نَّحْنُ خَلَقْنَٰهُمْ وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْۖ﴾ [الإنسان: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

أما الثاني: فإن هذا المضارع الذي أدغمت عينه في لامه إذا دخل عليه جازم جاز فيه الفك وجاز الإدغام، للتخفيف. وكذا فعل الأمر المبني على السكون؛ لأن حكمه حكم المضارع المجزوم، فتقول في الفك: حللت البلد وأخي لم يَحْلُلْ. وتقول في الأمر: احْلُلْ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ﴾ [طه: ٨١]، قرأ الكسائي ـ من السبعة ـ بضم اللام الأولى، وقرأ الباقون بكسرها[1]. ومنه ـ أيضاً ـ قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المدثر: ٦]، وقوله تعالى: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٠]، وقوله تعالى: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَۚ﴾ [لقمان: ١٩]، والفك لغة أهل الحجاز. وهو الغالب في القرآن، وتقول في الإدغام: لم يَحُلَّ، وتقول في الأمر: حُلَّ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ [الحشر: ٤] وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٤]، فقد قرأ نافع وابن عامر (من يرتدد) بالفك، وقرأ الباقون (من يرتدَّ) بدال واحدة مفتوحة مشددة[2]. وهذه هي المسألة الثالثة مما يجوز فيه الفك والإدغام.

ويستثنى من ذلك شيئان: «أفْعِل» في التعجب، و«هَلُمَّ» فإنهما

---

(١) انظر: «الكشف» (٢/ ١٠٣).

(٢) انظر: «الكشف» (١/ ٤١٢، ٤١٣).

بمعنى فعل الأمر[١]. فأما (أفْعِل) فإنه يجب فيه الفك، ولا يجوز الإدغام، نحو: أحبب إلى الله تعالى بالمحسنين، وأشدد ببياض وجوه المتقين. وأما (هَلُمَّ). فقد التزموا إدغامه. فلا يجوز فيه الفك.

وهذا معنى **قوله**: (وفُكَّ حيث مدغم فيه سكن... إلخ) ولفظة: (فُكَّ) بضم الفاء فعل أمر ومفعوله محذوف؛ أي: فُكَّ الإدغامَ من المضاعف وجوباً، ويحتمل أنه ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله، ونائب الفاعل يعود لذلك المحذوف.

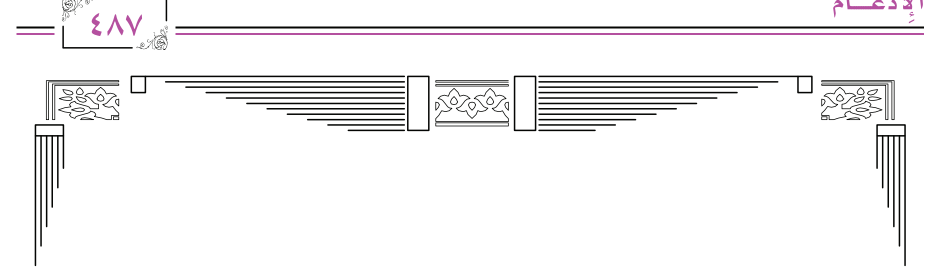
والمعنى: فُكَّ الإدغام من الفعل المدغم عينه في لامه إذا سكن آخره، لاقترانه بضمير رفع، لئلا يلتقي ساكنان، نحو: حللتُ المكان الذي حللتَه، وهذا هو الشرط الحادي عشر، كما تقدم.

وأشار **بقوله**: (وفي جزم وشبه الجزم تخيير قُفي) أي: وفي هذا المضارع المضاعف المجزوم، وشبهه وهو الأمر، تخيير بين الفك والإدغام لورود كل منهما، وهذا في أصل الجواز. وإلا فإن الفك هو الغالب في القرآن، كما تقدم، وقوله: (قُفي) بالبناء للمجهول؛ أي: تُبع. والأصل: تخيير متبوع.

ثم ذكر ما يستثنى **فقال**: (وفَكُّ أفْعِل في التعجب التُزِمْ) أي: لئلا تتغير صيغته المعهودة. فيلزم فيه الفك، ولا يجوز الإدغام. (والتُزِم الإدغام أيضاً في هَلُمْ) بالإجماع. فلا يقال: هَلْمُمْ ـ بالفك ـ. . . والله أعلم.



(١) هذا على قول الحجازيين بأن (هَلُمَّ) اسم فعل أمر. وأما على قول التميميين إن (هَلُمَّ) فعل أمر حقيقة فالأمر ظاهر. وأما استثناء (أفعل)، فهو بالنظر لصورته. وإلا ليس أمراً حقيقة، بل هو فعل ماض جاء على صورة الأمر على المشهور، كما تقدم في «التعجب».



٩٩٩ ـ وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ ٱشْتَمَلْ
١٠٠٠ ـ أَحْصَىٰ مِنَ (الْكَافِيَةِ) (الْخُلَاصَهْ) كَمَا ٱقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ
١٠٠١ ـ فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا
١٠٠٢ ـ وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخِيَرَهْ

لما انتهى المصنف رَحِمَهُ اللهُ من نظم ما يتعلق بقواعد النحو والصرف. ويسر الله تعالى له ما استعان الله فيه، أخبر بانتهاء ما قصد جمعه واشتماله على أهم المسائل النحوية، فقال:

١ ـ (وما بجمعه عُنيت قد كَمَل): والفعل: عُني من الأفعال الملازمة للبناء للمجهول. إذا كان معناه: اهتمَّ. وقوله: (قد كَمَل) الأفصح فتح الميم ثم الضم، والكسر أضعف اللغات. ذكره في «المصباح المنير»[1]. **وقوله**: (نظماً) تمييز محول عن الفاعل؛ أي: كمل نظمه، ويصح أن يكون حالاً من الهاء في (بجمعه) **وقوله**: (على جلّ المهمات اشتمل) فيه إشارة إلى ما تقدم ذكره في الخطبة من قوله: (مقاصد النحو بها محويه).

٢ ـ **قوله**: (أحصى من الكافية الخلاصة) هذه صفة أخرى للنظم بناءً على أن ضمير (أحصى) يعود على النظم، وجعله السيوطي يعود على الناظم على طريق الالتفات من التكلم إلى الغيبة. و(أحصى) فعل ماض، بمعنى: جمع مختصِراً ـ بكسر الصاد ـ و(الخلاصة) مفعوله، وخلاصة الشيء: ما صفا منه، وتخلص عن الشوائب. والخلاصة

(١) «المصباح المنير» ص(٥٤١).

والنقاوة يرجعان إلى شيء واحد، والمعنى: أن هذا النظم جمع من كتابه (الكافية الشافية) خلاصتها، وترك كثيراً من الأمثلة والخلاف، فجاءت «الألفية» نحو ثلث «الكافية».

وقوله: (كما اقتضى غِنًى بلا خصاصة) الكاف فيه جارة، و(ما) مصدرية، ومعنى (اقتضى): أخذ؛ أي: أحصى هذا النظم الخلاصة إحصاء كاقتضائه الغنى؛ أي: أَخْذِهِ القدرَ المغني من المسائل. وجعل السيوطي الكاف للتعليل[1]، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، ورجحه ابن الحاج في «حاشيته على شرح المكودي»[2]؛ أي: إنه أحصى من الكافية الخلاصة لكونها اقتضت وحازت غنى كل طالب (بلا خصاصة) وهو ضد الغنى، وهو كناية عما جمع من المحاسن الظاهرة.

٣ ـ **قوله**: (فأحمد الله... إلخ) الفاء للسببية؛ أي: فبسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور أحمد الله. وقد تقدم الكلام في الخطبة على معنى (الحمد)، وعلى **قوله**: (مصلياً) وأنها حال مقدرة. وقد اقتصر الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الصلاة على النبي ﷺ دون السلام في مقدمة الألفية وفي خاتمتها. والمطلوب الجمع بينهما، لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]. وقد ذكر النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه (الأذكار) أنه لا يقتصر على أحدهما. وكذا قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير هذه الآية نقلاً عنه[3]. وقد جمع بينهما الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في خاتمة «الكافية». **وقوله**: (خير نبيٍّ) بدل من (محمد)، ولا يصح نعتاً ولا عطف بيان، لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً.

٤ ـ **قوله**: (وآله الغر الكرام البررة) آله: الأظهر أنهم أتباعه على

---

(١) «البهجة المرضية» للسيوطي ص(٢٠١).
(٢) «شرح المكودي» بحاشية ابن الحاج (٢/ ٢٠٩).
(٣) «الأذكار» بشرح ابن علان (٣/ ٣٣١)؛ «تفسير ابن كثير» (٦/ ٤٦٩).

دينه، ويدخل فيهم دخولاً أوليّاً أتباعه من قرابته. وهو معطوف على (محمد)، و(الغرّ) جمع (أغرّ) وهو في الأصل الأبيض الجبهة من الخيل. وكأنه يشير بذلك إلى قوله ﷺ: «**إن أمتي يدعون يوم القيامة غرّاً محجَّلين من أثر الوضوء**»[(١)].

والكرام: جمع كريم. والبررة: جمع بارّ، وصحبه: جمع «صاحب»، مثل: راكب وركب. وحكي عن سيبويه أنه اسم جمع لا مفرد له من لفظه[(٢)]، والمنتخبين: بفتح الخاء المعجمة؛ أي: المختارين. والخيرة: بكسر الخاء وفتح الياء ويجوز تسكينها مصدر أو اسم مصدر بمعنى الاختيار، وصف به مبالغة. قال الجوهري: (والخيرة: الاسم من قولك: اختاره الله. يقال: محمد خِيَرة الله من خلقه. وخِيْرَةُ الله ـ أيضاً ـ بالتسكين..)[(٣)].

وإلى هنا تمَّ ما أردت كتابته على ألفية ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ، وأسأل الله تعالى أن ينفع به، كما نفع بأصله. وأن يرزقنا السداد في القول والعمل. وقد تم الفراغ من مراجعته للطبعة الجديدة عصر الجمعة السادس عشر من شهر جمادى الآخرة، سنة تسع وعشرين وأربعمائة وألف، ثم راجعته مرة ثانية، وفرغت منه الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الخميس منتصف شهر شوال من عام واحد وثلاثين وأربعمائة وألف، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

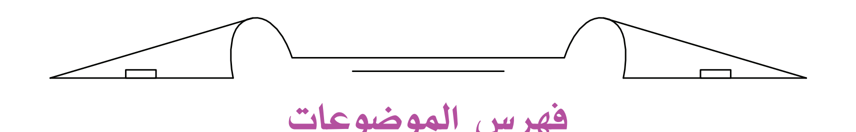


(١) أخرجه البخاري (١٣٦)؛ ومسلم (٢٤٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
(٢) «الصحاح» (١/ ١٦١)؛ «حاشية ابن الحاج» (٢/ ٢١٣).
(٣) «الصحاح» (٢/ ٦٥٢).



فوائد «الجزء الثاني»

الفائدة	الصفحة



فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة